

باب من الوصايا في اجازة الوارث وصيته المورث في مرضه ١	باب من الوصايا التي يجب للموصي له فيها قيمة العبد ولا يجب ٨	باب بيع الوصى وامين القاضى ١١	باب الوصايا التي يكون بعضها رجوعا والوصية وبعضها غير رجوع ١٢
باب ما يجوز للوصي ان يفعله اذا اذن له الوصى في التجار وما لا يجوز ١٦	كتاب المكاتب باب في الكفاية والوصية في ذلك ١٩	باب من الكتابة ٢٨	كتاب الشفعة باب تسليم الشفعة ٣٨
باب ما يكون الحرف خصما غا فاقامة البينة على الشفعة ٤١	باب بيع الشفع بعض داره ٤٥	باب من الشفعة في المضاربة ٤٧	باب من الشفعة في الصلح ٥٠
كتاب الوكالة باب الوكالة ٥٥	باب ما يجوز من البراءة في الدين وما لا يجوز بالوكالة ٦٤	باب الوكالة في تسويع ما يضمن وما لا يضمن في خصما وما لا يكون ٦٦	باب الوكالة في تسويع باب في الوكالة ما يكون في خصما وما لا يكون ٧٨
باب في الوكالة في البيع الذي يامر الوكيل ان يبتدئ من عنده ٨١	باب في الوكالة بالبيع فيها على الامر فير المشتري عن الثمن او لا يبراء ٨٣	باب في الوكالة في الشرى ٨٥	باب الوكالة والوصى في البيع ما يصدق فيه الوصى والوكيل وامين القاضى وما لا يصدق ٩١

باب ضمان الوكيل في البيع ونقد الثمن بغير ضمان ٩٥	باب الرجل يامر الرجل ان يشتري له شيئا فيخذله عيبا فيامر الامر بالرد فيرضى به ١٠٣	باب ما يكون وكالة في الطلاق وما لا يكون ١٠٧	كتاب الحوالة وكفالة باب من الحوالة ١٠٨
باب الكفالة في الصرف ١٢١	كتاب الصلح باب في الصلح والغرور في ذلك ١٢٧	باب في الصلح في المساحة التي لا يدري والبيع فيها ١٣٤	كتاب الاحارة باب من الاحارة ١٣٦
باب من الاحارة ايضا ١٤٠	باب في الاحارة والاختلاف بين الشيعتين ١٤٢	باب في الاحارة والشرى الذي يصدق صاحبها بالفصل ١٤٦	كتاب المضاربة باب المضاربة التي يزيد فيها المضارب من عند ١٥١
باب زكاة المضارب ١٥٢	باب من المكاتب المضارب ١٥٥	باب من السلم في الرطب ١٦٠	باب من الذر اهرم التي خلطها الصفر ١٦٢
باب من الضمان ١٦٧	باب من الصلح والكفالة في المكيل والموزون على اقل منه ١٦٩	باب من المال الذي يكون والذي لا يكون ١٧١	باب ما يكون الرجل خصما عن عيب وما لا يكون ١٧٤

الجزء الرابع من التحرير شرح الجامع الكبير

لکھنوی رحمة الله برحمتہ واسئلہ

فسح حبه محمد خير برقيه

والله وحده عتق

والکمال

وحمل

944

ملکہ فیضیہ بہ
عبد غفور
عماد علی

اسم فی ملک مکہ
محمد بن علی



من كتب العلم محمد الطهارة
شرفه ورزقه نعم اديب
الله الباري

T. C.

MILL' 30 10 10 10 10 10

RACIP . S . L

MÜLLER, WILHELM

404/4

باب الجنائيات باب الجنائيات ١٨٥	باب من الجنائيات ايضا ٢٠٤	باب من الجنائيات ايضا في قطع يد جليلين ٢١٤	باب جنائيات المكاتب ٢١٦
باب عتق احد كعبه الذي يكون الجنائيات منها او فرأها قبل العتق او بعد ٢١٩	باب القتل بوجد في الحلة او في المسجد او في دار لقوم شتى ٢٢٢	باب من السرقة ٢٢٦	باب من السير ٢٢٨
باب من الاختلاف في الغصب ما يدعى صاحب المبيع ويخالف فيه الغاصب ٢٤٠	باب من ودبغة الصبي والمجنون وكعبه المحجور عليه ٢٤١	باب من الوديعة التي يقترضها بها يقبض بعضها ٢٤٢	باب ما يجوز لليتم أن يفعل إذا اذن له في التجارة ٢٤٣
باب من القضا الذي يكون للوارث كذا بالشهود والذي لا يكون ٢٤٤	باب إجازة كبايع وكمرتهن والغاصب في تعليم العبد ٢٤٩	باب من الهبة في المرض ٢٥٢	باب من الغصب والجنائيات عليها ويجزى عليها ثم يغصب ٢٥٦
باب ما لا يجوز البراءة عن الدين وما لا يجوز بالوكالة ٢٥٧	باب بيع الطعام والغنم وما يزيد من ذلك وما ينقص ٢٥٧	باب من ما يفي بميمينه حنت في يمينه وإذا انعدم ما يفي بميمينه بر في يمينه ٢٦٢	باب من الرجل يقبض بعضه عبدا ولا يقبض بعضه وهو يدعى أنه حر كيف الحكم في جنائيات وشهادة ٢٤٤
			الفهرست

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم لا سهل الا ما جعلته سهلا

باب اصل الباب ان الحقوق اذا اجتمعت في التركة لله تعالى ونعني به الوصية بحقوق الله تعالى لان حقوق الله تعالى هي الزكاة والحج يسقط بالموت عندنا اول للعباد يقدم الاقوى فالاقوى ان ضاقت التركة عن الوفا بها عند الاجارة او البتة عند عدم الاجارة لان للاقوى منزلة على الاضعف فيبدأ به الا ان ياتي على المال او على الثلث وبطل الادى وان استوت في القوة يقسم بين اصحاب الحقوق بلخصص لا يلهى به للبحر فيحتاج الى معرفة الاقوى فنقول الحق الموقع والمعلق بنفس الموت اقوى فيقدم على الكل لقول ابن عمر رضي الله عنهما اذا اجتمعت الوصايا وفيها عتق بديا بالعتق وهذا لان الحق المحجز والمعلق بالموت اقوى لانه لا يقبل الفسخ وغيره من الوصايا قبل الا ان عندنا في حنفية رحمه الله ان كانت المحابة قبل العتق وضائق الثلث عليهما بدى بالمحابة وان كان العتق قبلها يستويان وعندنا العتق اقوى فيبدأ به وقال بعض اصحابنا رحمه الله تسمية العتق المحجز والمحابة وصية تجوز لان الوصية اسم لما اوجبه الموصي في ماله متطوعا بها مضافا الى موته في صحته او في مرضه امام تبرع به في مرضه حله حكم الوصايا في الاعتبار من البتة اما ان يكون وصية فلا ولهذا ان الهبة في الموضوع احكم الوصية في الاعتبار وليست بوصية حقيقة حتى تستر بقصد وبطل بالشروع طعنا ان العتق لا يلحقه الفسخ والمحابة يلحقها الفسخ فكان العتق اولى ومقدم او متاخر ولان حنفية رحمه الله ان العتق والمحابة كل واحد منهما ساوى الاخر من حيث انه لا يلحقه الفسخ من جهة الوصية والمحابة منزلة وهو ان استحقاقها يتعلق بعقد المعاوضة واذ تقدم العتق فقد ساوى المحابة في الثبوت وله منزلة التقدم لان الانسان يقدم ما هو الاهم عنده والمحابات منزلة وهي علق استحقاقها بعقد المعاوضة فاستويا واذ تقدمت المحابة فلها منزلة التقدم والتعلق بعقد المعاوضة والتعلق مرتبة واحدة وهي تعلق الفسخ وقده ساوته المحابة في هذه المرتبة فان الفسخ لا يلحقها من جهة الموصي فقد المحابة وما قال ان العتق لا يلحقه الفسخ لا يصح لان تعلق المحابة بعقد مستحق يقدم على تعذر الفسخ الاتري ان الذي يقدم على الحق وان كان يفسخ الا انه لما تعلق بعقد يقتضي الاستحقاق فلم يعل العتق وهذا لان المحابة ليس بشرع محض ولهذا اجر على التسليم ويخبر فيه الحسن والمطالبة ويتعلق به حق الشفيع ويصح من لا يصح منه السرع في السير بالاجماع وفي الفاحس عند ان حنفية رحمه الله والسبق مما يقع به الترجيح في الوصايا الاتري ان الوصايا لو كانت كلها لله تعالى يبدأ بما يدا به الميت لما ندر فخذها المحابة وسائر الوصايا سواها لانها تخرج كغيرها فاعلى اصل حنفية رحمه الله اذا عتق ثمر حيا لم اعنق قسم الثلث بين الحق الاول والمحابة نصفين ثم ما اصاب العتق قسمه بينه وبين الثاني لتساويهما ومجانتهما ولو حيا ثم اعنق ثمر حيا قسم الثلث بين المحايين نصفين لتساويهما في الجهة ثم ما اصاب المحابة

الثانية

الثانية قسم بينهما وبين الحق نصفين لان المحابة الاولى مقدمة واستوى الحق مع المحابة الثانية وان اجتمعت الوصايا بحقوق الله تعالى فان كانت كلها فراض بدى بما يدا به الميت لانها تساوت في القوة والوجوب ولذا ان كانت كلها معللا لان البداية بدى على زيادة العناية به وقد ثبت وجوب الوصية الاولى قبل ذكر الثانية فلا يتخير ذلك بذكر الثانية لانه لا بد ان ليس في اخر كلامه ما يغير موجب اوله فيقدم ما قدمه اذا كان ضائق الثلث عن جميعها واختلفت الرواية عن ابن موسى رحمه الله في الحج والزكاة فقال في احدي الروايتين من بدى بالحج وان اخبره وقال في رواية يبدى بالزكاة وهو قول محمد رحمه الله وجه الرواية الاولى ان الحج يتعلق بالبدن والمال والزكاة تتعلق بالمال ولا تعلق طر بالميت فان الحج اقوى وجه الرواية الاخرى ان كل من منها منصوص عليه في القرآن الا ان الزكاة تتعلق بها حق الادبي فكانت اقوى ثم ما اوجب الله تعالى ابتداء اولى بالتقدم مما اوجه بناء على وجود سبب من اللطف فقالوا في الحج والزكاة انهما يقدمان على الكفارات لا يحجب الله تعالى ان تبدأ من غير سبب من جهة اللطف وغير بعضهم فقالوا ابتداء بالقرابين ثم بالواجبات والكفارة في القتل والظهار والميمين مقدمة على صدقة الفطر لان الكفارات منصوص عليها في القرآن دون صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية لانه امتنع على وجوبها ولذلك على كفارة الفطر في رمضان لان كفارة الفطر بحر الواحد وصدقة الفطر ثبت بالاختيار والاستفاضة والاجماع ثم صدقة الفطر تقدم على النذر لانها واجبة بالحيات الله تعالى والنذر مقدم على الاضحية لانه لا اختلاف في وجوب النذر وفي وجوب الاضحية اختلاف والاضحية مقدمة على النوافل لانها واجبة عندنا وان كانت كلها سوا الكفارات الثلاث يبدأ بما يدا به الموصي لما قلنا ان الانسا انما يبدأ بما هو الاهم عنده وانما وجب تنفيذ الوصية لحقه ومرتبة بجانبه وقدم حاجته على حاجته وانما يبدأ بالاقوى وان اخبره لان الترجيح بالبداية بعد المساوات في القوة ولا مساوات بين الفرض والواجب والعل في القوة ولان الظاهر ان الموصي يقصد تقديم الفرض في الادا وان اخبره في الذكر لان اسقاطه عن ذمته يتبرع عنده من الشرع بما ليس عليه ولان الواجب تحسين الظن به وانه لا يقصد تاخير الواجب وتقدم النفل فدل على ان ذلك وقع سهوا ومقدم الواجب وان اخبره وان اجتمعت الوصية لله تعالى مع الوصية لانسان معبر شئ ضرب بما اوصى به مع الوصايا بالقرن ويجعل كل جهة من جهات القرب مفرضة بالضرب ولا تجعل كلها جهة واحدة كما اوصى بثلث ما تعلق بالحج والزكاة والكفارة ولزيد قسم على اربعة لان كل جهة غير المحجز فصار كالوصايا بالجماعة معجدين ولا يقال بان المقصود في القرب جهة واحدة فيجب ان يضرب الوصي له بسهم والقرب بسهم لان القول وان كان المقصود من الكل استغفار رضات الله تعالى والقرب اليه لكن كل جهة منها يقصد بها خلاف ما يقصد من الاخرى فصار كما اوصى من الفقر والمساكين وابنا السبيل انه يضرب لكل واحد بسهم فان قيل اذ اوجب تقديم الواجب من الوصايا اوجب تقديم الوصية بالحج على الوصية بالاداء لانها تبرع فدل على ترجيح حق الادبي المعين بقوى هذه الجهة لان الموصي لانه يقول لزوم حق

واحد

الورثة

ج

قبل الوصية فلذلك مساو الواجب لان حق العبد مقدس على حق الله تعالى لحاجة العبد ونظر الله تعالى
 لعباده المحتاجين وان كانت الوصايا كلها للعباد كلها يتضاربون في الثلث بالحصص الا ان عند الله
 حنيفة رحمه الله الموصي له باكثر من الثلث لا يضرب الا في الثلث عند عدم الاجازة الا في المسائل
 المستثناة على ما ذكرنا وعندنا يصرف جميع حقه في الثلث وقد ذكرنا هذا من قبل والوصية
 بالاعتاق مثل ساير الوصايا لانه تبرع قابل للوجوب وحرف اخر وان اجازة الوصية من الوارث
 في مرضه بمنزلة وصية مبتدأة في حق السفيه من الثلث والحر عليه بما يوجب الحصر عن الوصية
 لان فيه ابطال حق الورثة فصار في الضرر مثل وصية الميت الا ترى ان الفصول اذ اذهب مال الموصي
 وسلم الى الموهوب له فاجازة الموهوب لا يضر اعتبار من بليت ماله كما لو وهبه بنفسه والمخير في الفكاك بمنزلة
 الناح حتى لو حلف ان لا يتزوج فزوج فوضو امره ان لا يجازى كما حلف بالقول جنت في يمينه
 والمخير للبيع بمنزلة البايع الا انها تفارقها من وجه وهو ان الحلف في الوصية مضاف اليه
 وفي اجازة لا يكون مضافا اليه وفي اجازة لا يكون مضافا اليه الا ترى انها تنفذ التصرف وسقيده
 التصرف غير ذلك التصرف وهذا لان تصرف المريض صادق ملك نفسه الا ان حق الوارث متعلق
 واذ الجاز فقد اسقط حق نفسه تنفيذ من الموصي كاليه اذ اباغ الموهون واجاز المتهن بتقيده على
 الراهن ولهذا لا يصح الرجوع على الاجازة من الوارث بخلاف ما اذا اوصى بمال غيره واجازة
 صاحب المال فان سلمه جاز ولا ان يمنع ويرجع ما لم يدفعه للموصي له لان وصيته من مال غيره
 بمنزلة الهبة فصار كانه وهبه مال غيره والهبة لا يصح الا بالقبض كما لو وهب مال نفسه
 اما هنا الملك ثبت من قبل الموصي فلم يكن التسليم من شرط صحته وجوازها اذ اعرفنا هذا قال محمد
 رحمه الله اذ كان للرجل ثلثة الف درهم مال له غيرها فوصى بالغير منها لرجل ثم مات
 وترك ابنا واحدا فاجاز الابن وصية ابيه في مرضه بمات ولا مال له غير ما ورث من ابيه
 فلم يصح له الف وستماية وستين وثلثان الف بوصية الميت الاول وثلث الافين باجازه الوارث
 الميت الثاني لان وصية الميت الاول وثلث الافين باجازه الوارث في مرضه صح اجازته بقدر ثلث
 وذلك الف والوصية الاخرى موقوفة على اجازة الوارث فاذا اجاز في مرضه صح اجازته بقدر ثلث
 ماله لانها جاز تبرع ابيه وهو موقوف على اجازة ملك مات لغيره من توفقت الوصية فصحت
 اجازته وانما تبرع لما ذكرنا فينفذ في ثلث ماله وماله الفان فينفذ في ثلث الافين
 فحتاج الى حساب له ثلث وثلثية ثلث واقله تسعة فلموصى له ثلثة ان بوصية
 وسهما بوصية الابن فذلك خمسة ولو وصية الابن اربعة ولو كان الابن اوصى لرجل ثلث ماله
 مع اجازته وصية ابيه فللذي اوصى له الميت الاول الف درهم من غير اجازة وثلث الاف
 يقسم بين صاحب الاجازة له بالثلث على خمسة اسهم لصاحب الاجازة ثلث وللوصي له الثلث
 انسان بوصية صاحب الاجازة بالف درهم ووصية صاحب الثلث ثلث الافين وثلث ستماية
 وستة وستون وثلثان فاجتمع في مال الابن وصيتان احدهما بالف والاخر بستماية
 وست وستين وثلثين والبقاوت بينهما ثلثماية وثلثة وثلثين وثلث فاجعل كل ثلثماية

وثلثة

الموصي
 اجازته صح

الموصي

وثلثة وثلثين وثلث اسهما فصيلر الالف ثلثة اسهم وثلث الالف سهما وثلثة خمسة وهذا
 قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله لان عندهما الموصي له باكثر من الثلث يضر بجميع حقه ولم يذكر
 قول ابى حنيفة رحمه الله في الكتاب وعلى قياس قول ابى حنيفة ينبغي ان يكون الثلث بينهما نصفين لان الموصي
 له باكثر من الثلث لا يضرب باكثر من الثلث عند اذ كانت الوصية لها تعلق بالعين وكل واحدة
 من الوصيتين لها تعلق بالعين فعند عدم اجازة وارث الميت الثاني لا يضر الموصي له الاول
 باكثر من الثلث فاستويا في الضرب في الثلث فليكون بينهما فالواو يحوز ان يقال على قول
 يقسم الثلث بينهما ايضا على خمسة لان وصية الاول بالف من الافين فصار بمنزلة الوصية
 بالف مرسلة والموصي له بالف مرسلة يضرب في الثلث بجميع حقه والسلوت عن ذكر قوله واطلاق
 الجواب دليل عليه هذا اذ كان وصية الميت بالعين منها ولو كانت وصيته بالغير مطلقا
 وباقي المسألة بحالها يقسم ثلث مال الميت الثاني وذلك ستماية وستين وثلثان
 على خمسة بالاجماع لان الموصي له بالمال المطلق يضرب بجميع حقه في الثلث وان كانت وصيته
 زائدا على الثلث على ما ذكرنا ولو ترك للميت الاخر عبدا او امته بقيمة ثلث ماله فاجتبه في مرضه
 وقد اجاز وصيته قبل ذلك فالعق اول من اجازة وصية ابيه لان اجازته الوصية في مرضه
 بمنزلة وصية مبتدأة فاجتمع في مال الميت الثاني وصيتان وصيته بالعق المنجز وصية
 بالمال وصاق الثلث عن ابقائه وفي مثله يبدأ بالعق لما ذكرنا وكذلك لو اجاز وصية الله في
 ثم اقر على نفسه بدين فالدين اول من الاجازة لان الاجازة لما كانت بمنزلة الوصية صار كانه للميت
 الثاني اوصى بوصية ثم اقر بدين ولو كان كذلك سيدا بالدين ثم بالوصية ولو كانت الاجازة في
 الصحة كانت اول من الحق والاقرار بالدين والوصية لان اجازة الوارث وصية المورث
 بعد موته بمنزلة هبة الوارث مالا في يد غيره لان نفس الاجازة مالا في يد انسان وسلم ثراعتق
 في مرضه واقر بالدين واوصى بوصية كانت الهبة في حالة الصحة اولى من الحق والاقرار بالدين
 والوصية لذلك هنا وهذا لان الاجازة حصلت في حال لا تعلق لاحد ماله وثبت الملك عند ذلك
 بالوصية السابقة لان تملك الموصي كان صحيحا لكن لم ينفذ في الزيادة على الثلث لتعلق حق الوارث به
 فاذا ابطال حقه من الاجازة نفذ من الحاصل والحق والاقرار بالدين جردا لا يمس فليسلم الاول
 ولو اجاز الوصية في الصحة ثراعتق على ابيه بدين بدى بالاجازة فان بقي شيء فهو لا صحاب الديون
 وان لم يف ما بقي من التركة بالدين ضمن لا صحاب الديون مقدار ما اجاز لان الاجازة صحت
 من حيث الظاهر لان حين اجاز لم يعرف على ابيه دين فصار قدر ما اجاز ملكا للموصي له وصارت
 الاجازة بمنزلة هبة مسلمة لوقوع الملك على الجاز له فليست في هبة فان بقي شيء كان لا صحاب
 الديون لان اقرار بالدين في حقه صحيح وان لم يف بدينهم يضمن لانهم اجاز وصية ابيه
 وعلى ابيه دين والدين مقدم على الوصية فكان اقرار على الموصي ودعوى على الموصي له يبطلان الاجازة
 ودعواه على الموصي له لا يصح وقد تعذر التسليم الى صاحب الدين بالاجازة فصار بالاجازة مطلقا
 على المقر له بالدين فيضمن مثله لصحة اقراره على نفسه وعدم صحة اقراره ببطلان الاجازة الا ترى انه

مرضه
 يرد قبل ما توقع على اجازته صح

لو وهب التركة من غيره وسلم ثم اقر على ابيه بالدين يصح اقراره في وجوب الضمان عليه الا ان
يطلان الهبة ولذا الوباغ شرعا قريدين مستغرق للتركة لا يصح اقراره في بطلان البيع ويضمن
للمقر **د** بخلاف ما لو اقر بدين ودفع بغير قضا شرعا قريدين اخر فانه يضمن نصف ما دفع الى الاول
وهنا يضمن الجمل لان الاقرار للثاني صار مقرا ان نصف التركة للثاني لان دين الاول ظاهر
في حق الثاني حين اقر له ولو كان كل واحد من الدينين ظاهرا كانت التركة بينهما نصفان
فباقراره **ل** الاول وتسليمه ابطال حق الثاني في النصف فيضمن ذلك اما هنا اقر بتقدم
الدين على الوصية والاجازة الا ترى ان الدين لو كان ظاهرا لاشي للمجاز **د** فصار كالمختلف عليه
لما اخذ صاحب الاجازة فيضمن ذلك وهو بمنزلة ما لو قال **س** هذا على ابني الف درهم لابل
لهذا انا لالف الاول لانه استدرك غلطه بالرجوع عن الاقرار **ل** الاول والاقرار به للثاني
والرجوع عن الاقرار باطل فتبقى لالف الاول ولا شركة للثاني معه فان دفع الى **ل** الاول
بغير قضا ضمن ظاهرا لان اقراره على نفسه صحيح وقد اقر ان لالف كله للثاني وقد غلط في
الاقرار **ل** الاول اذ لم يكن له على ابيه دين وقد دفع اليه باختياره فيكون صامنا
لثاني بناء على زعمه ولو ادعى رجل على ابيه دين وادعى صاحب الاجازة الاجازة فقال
صدقتما كان الدين اولى من الاجازة ولا يضمن لصاحب الاجازة شيئا سواء صدقهما
في حالة الصحة او في حالة المرض اما في حالة المرض فلان الدين لو تاخر عن المجازة في حالة
المرض كان الدين اقوى من الاجازة فاذا كان مقاربا للاجازة كان اولى وهذا لان المجازة
بمنزلة الوصية والاقرار على ابيه بالدين بمنزلة الوصية والاقرار على ابيه بالاقرار بالوديعة
لانه بلا في العين دون الذمة وانما يصح اقراره بناء على قيام التركة في يده فبان الاقرار اولى
ولنا سبق معنى اذ هو في حق صاحب الدين ببيان ان حقه تعلق بالتركة من وقت الموت ومن
ا **ل** الموضوع في حق صاحب الاجازة ببيان ان حقه متعلق بما عدا التركة من وقت الاجازة
ولان الاجازة انما تصح على تقدير الملك والاقرار بالدين بدين انه لا ملك له فيما اجاز ومنه
كان هذا معنى منافع لما تقدمت الاجازة وقد قاربته منع صحته وانما لا يضمن لصاحب
الاجازة شيئا اما لانها لا تصح اولا هنا وصية والموصي لا يضمن للموصي له شيئا
واما في حالة الصحة فلان الاقرار بالدين على ابيه في حالة الصحة لو سبق الاجازة منع
صحة الاجازة لانه اجاز الوصية وقد تعلق بما لا يملك ابيه حق العرما وذا يمنح صحة الاجازة
كما يمنح صحة الهبة فاذا اقرن الاقرار بالدين الاجازة دفعها ومنع صحته لئلا يحاج الحق
لما منع نكاح الامه اذ كان سابقا دفع نكاحها اذ كان مقاربا بخلاف ما اذا كانت الاجازة
سابقة لانها اذا نكح ظاهرا حين وجودها فلا تبطل في حق صاحبها بالاقرار بالدين
مع انه لا ضرر في حق المقر **د** بالدين لوجوب الضمان عليه شرعا اشكال على خيفة
رحمه الله في مسألة مختلفة بينه وبين صاحبها رحمه الله في كتاب الاقرار اذا مات
الرجل وترك لالف درهم فاجل اخر وادعى على الميت الفادينا وادعى اخر ان هذه الالف

لاول
لثاني

عنه المسئلة

كانت

كانت ودعته له عند الميت فقال **ا** الابن صدقتما كان الالف بينهما نصفان عنده وعندهما
الوديعة اولى من الدين ولذا الوادعى رجل على المريض الفادينا وادعى اخر ان الالف التي في يده
وديعة **د** عنده وقال المريض صدقتما مات ولم يترك سوا الالف كانا سوا عنده
وعندهما الوديعة اولى فيهما لا يختلفان الى الفرق وهو يحتاج لانه سوا بينهما وان كان سبق
الاقرار بالوديعة مانعا صحة الاقرار بالدين ومقارنته لم تجعل مانعا واختلاف المشايخ
رحمهم الله قال بعضهم المذكور في الجامع فقلها اما عندنا في خيفة رحمه الله نقيم المال
بين صاحب الاجازة وبين المقر **د** بالدين على قدر حقهما وعصمهم فزقوا فقالوا ان ذلك بمنزلة
الاقرار بالوديعة مستهلكة لانه متى قارنه الاقرار بالدين عجز عن تسليمه على المقر **د** والاقرار بالوديعة
على وجه لا يقدر على تسليمها اقرار بالدين اقوى لانه يصح في كلام موصول مقدم او تاخر والاجازة
لا تصح اذا تقدم الاقرار بالدين فتجعل القوي مقدما للدعوة الاستيلاء ومع دعوة التحرير وهذا
لان شرط صحة الاجازة سبق ولم يوجد ذلك عند الافتراض والسبق ليس بشرط في صحة الاقرار
بالدين فكان هو الصحيح في حالة الافتراض بخلاف ما لو قال **س** كلام موصول هذه الالف ووديعة
لهذا او لهذا الاخر على الف درهم دين ان صاحب الوديعة اخى بالالف وان كان الجمع بحرف
الجمع كالمجمع تلفظ الجمع الا ترى انه لو قال **س** في كلام موصول لهذا على الف درهم وهذا على الف
الف درهم ان الالف بينهما نصفان كما لو قال **س** هذا على الف درهم لانه لما قدم للاقرار
بالوديعة صارت هي بعينها مستحقة للمقر **د** فاقرا بالدين اذا كان بعد ذلك انما يصح في
تركه للميت والوديعة ليست من التركة في شيء فقد جعل الكلام الموصول والمفصول
هنا سوا لانه ليس باخر كلامه ما يغير موجب اوله فان موجب كلامه ان الوديعة ليست
من تركته الوديعة للميت ولم يكن مملوكا له قط وهذا لا يتغير باقراره بالدين فلا يتوقف
اول الكلام على اخره كما لو قال لامرأته قبل الدخول انت طالق وطالق بخلاف قوله
صدقتما بخلاف الاقرار بدين فان موجب الاقرار الاول استحقاق **ل** الاول جميع التركة
وتغيير ذلك باخر كلامه فيتوقف **ا** على اخره فيصير اقرار بالدينين **د** بخلاف ما اذا
اقر بها بكلام مفصول لانه لما سلت صار جميع الالف مستحقا **ل** الاول فاقرار بالثاني
صادف محلا مشغولا مستحقة الخير لان صحة اقراره بالدين على الموت باعتبار العين الذي
في يده بمنزلة ما لو اقر بعين في يده لزيد وسكت بما قرب به القدر وبخلاف اقرار المريض بنفسه
لان اقراره ملا في ذمته وبوجوب الدين **ا** **ل** عليه لا يتغير صفة الذمة وهذا اقراره
ا **ل** الاول صادف محلا فارغ فاضح اقراره الثاني صادف محلا مشغولا فلا يصح في حق **ل** الاول
يوضح الفرق ان الاقرار بالوديعة بعينها ليس من جنس الاقرار بالدين لان موجب استحقاقها
احدهما استحقاق ملك العين وموجب الاخر استحقاق في الذمة على ان يكون مستوفيا
من العين فلو عدم المجانسة لم يتحقق العطف فكان الموصول والمقطوع سوا بخلاف المقر
بدينين لم يتحقق المجانسة بينهما فصح العطف بخلاف ما لو قال فلان على الف درهم وهذا الالف

ضمنا اقرارا
اما هنا بخلافه

اول

لف

ودية لفلان فانها يتحصان فيه لانه لما قدم الاقرار بالدين صار الالف كله مستحقا
 للغيرم بالدين فاقرار بالوديعة صادف محلا مشغولا فمنع ذلك اختصاص المودع
 من الجاني لمافيه من ابطال حق الغير الاول وانقلب هذا اقرار بالدين لانه اقرب ودية
 مستهلكا وبوديعة جعلها عند موته فهو والاقرار استواءا فصار اقرارا بدينين لما قلنا
 ولو اجاز وصيته في مرضه ثم اقر على ابيه بالدين يبدى بالدين فان فصل شي غيبت
 الاجازة من ثلث ما فضل لان الاجازة بمنزلة الوصية والاقرار على الاب بالدين بمنزلة
 الاقرار بوديعة بعينها لان هذا الاقرار مقصور على العين فيبقى الباقي هلاكيا
 فصار لرجل اوصى بوصية في مرضه ثم اقر بوديعة بعينها يبدى بالوديعة لانه اقر انه يملك
 هذا القدر ولو اجاز الوصية في المرض ثم اقر بدين على ابيه ثم بدين على نفسه بدين
 الالف ثم بدينه فان بقي شيء كانت الاجازة من ثلثه لان الجيز للوصية في المرض بمنزلة
 الموصى بالاقرار على ابيه بالدين بمنزلة الاقرار بوديعة بعينها من حيث المعنى لقصوره على
 العين وعدم وجوبه في الدمة والاقرار بالدين على نفسه اقرار بالدين حقيقة ومعنى فصار
 من ثلث ما مريض او وصى ثم اقر بوديعة بعينها ثم اقر بالدين ولو كان ذلك كان الاقرار بالوديعة
 مقدا على الاقرار بالدين لان الدين يقضى من ماله وقد اقر انه يملك هذا القدر وهذا لانه
 كما اقر بالوديعة تعلق حق المقر له بماله فصار الاقرار بالدين بعد ذلك اقرار عليه فلا يصح
 ولان موجب الاقرار بالدين التعلق بالدمية ثم يتعلق بالمال فكان الاقرار بدين الالف سابقا
 حقيقة وحما فبدا ابيه ثم بدينه فان بقي شيء نفذ وصيته بقدر ثلث الباقي اذا لم يجز
 ورثته وان بدا في الاجازة بالمرض ثم اقر بدين على نفسه ثم بدين على ابيه تحاصصا بدينه
 ودين ابيه لم يعتبر الاجازة من ثلث ما بقي من الدين لانه بمنزلة مريض اوصى ثم اقر بالدين
 على نفسه ثم اقر بالوديعة ولو كان ذلك كان الجواب ما ذكرنا لان الاقرار بالوديعة آ
 هذا اقرار بالدين لانه اقرار بوديعة مستهلكة لانه لا يقدر على تسليمها لما تعلق به حق
 صاحب الدين فكان اقرار بالدين فصار كانه اقر بدين ثم بدين ولو كان ذلك استويا سو كان
 الاقرار منه في كلام موصول ومفصول لان الاقرارين جميعهما حالة واحدة وهي حالة
 المرض فكانها وجد ابعالا لحق الضرر ما انما يتعلق بماله بموته ويستند الاول المرض
 لانه سبب الموت والحكم اذا انقضى استند الى سببه فالدينان جميعا تعلقا بماله في وقت
 واحد وهو عند الموت واستند الى سبب واحد وهو المرض فاستويا فيه والدليل على
 انه كما يصير بسبب الدين الاول تجوز اعر التبرع عند الاقرار الثاني بصير الاقرار
 الثاني تجوز اعر التبرع عند الاقرار الاول لانه لو اقر بدين او لا ثم وهب شي لم يصح
 هبته حتى يقضى الدين ولا الوهب اولا في مرضه ثم اقر بالدين لم يصح هبته حتى يقضى الدين
 فتبين بهذا ان الدينين استويا في القوة وان بسبب كل واحد منهما بابت التبرع عند التبرع
 عن الاقرار الاخر فيحصان ولذا لو اقر بدين ثم بوديعة لانه لما ثبتوا الاقرار بالدين فقد ثبت

لودع ص

في ذمته على ان يتعلق بتركه عند موته وما في يده تركه من حيث الظاهر فاقرار به بعد ذلك
 بوديعة بعينها لا يصح في ابطال ما كان يعرض الثبوت من حق المقر له وهو تعلق ذمته بهذا العين
 لان ما كان يعرض الثبوت هو كالتاس لمقدم سببه وتعلق الدين بالمال عند الموت بخلاف الدمة
 وسبب الموت وهو المرض يستند حل الخراب الى اول المرض ويصير كان الدين كان متعلقا بهذا
 العين حين اقرارها وديعة فلا تقبل اقراره في حق الغير فيه فصار كالمستهلك للوديعة بتقدم الاقرار
 بالدين فكان اقرار بدينين بخلاف ما لو اقر بالوديعة ثم بالدين لانه حين اقر بها لم يكن لاحد فيها حق ثابتا
 ولا كان تعرض الثبوت فصح اقراره بالعين مطلقا وتبين انها ليست من جملة تركه بخلاف ما اذا وهب
 عينا وسلم اقر بالدين لان الهبة وان قلها في مرضه فهي كالمضائق ما بعد الموت حتى يحسب
 من ثلثه ولا يتبين بالهبة ان الموهوب لم يكن مملوكا له فتعلق به حق الغير المقر له فكان هو ايا
 من الموهوب له فاما اقراره بالوديعة لم يصير كالمضاف الى ما بعد الموت بل ثبت بنفسه كما اقر به
 وتبين ان هذه العين لم يكن ملكا له فلهذا لا يثبت حق المقر له بالدين بعد ذلك من اجل حصر الموت
 ولم يعد ذمته خمد لثمة الف درهم كمال له غيرها فاعقده ثم مات فورثه ابيه والابن عبد الله
 قيمته مثل قيمة عبد ابيه كمال له غيره فاجاز وصية ابيه واعق عبد نفسه في مرضه فثلث العبد
 الاول يعق من الاول بلا اجازة لان الوصية بقدر الثلث لا سوف على الاجازة ثم جمع ثلث العبد
 الاول وجميع العبد الثاني ان لم تجز ورثته الميت الثاني لان اجازة اعتاق ابيه بمنزلة اعتاقه
 في حق الاعتبار من الثلث فكان حق الاول من ثلثي رقبته وحق الثاني في جميع رقبته فحللنا فضلها
 بينهما سهما فصار حق الاول في سهمين وحق الثاني في ثلثه فصار ثلث مال الميت الثاني على خمسة
 وجميع مال خمسة عشر وجميع ماله ثلثا العبد الاول وجميع العبد الثاني ثلثا العبد الاول
 ستة وجميع العبد الثاني تسعة فيحق من العبد الاول مرة وثلثه ومرة سهمان وذلك
 خمسة وتسعي يبقى من الباقي وذلك اربعة اشباع قيمته ويجوز من العبد الثاني ثلثه وهو ثلثة
 اشباعه ولسع في ستة اشباع قيمته او يقول انا احتاج الى حساب له سدرس وخمسة اسداس
 ثلث وخمس لان الوصية التي غدت في ثلث مال الميت الاول وهو ثلث مال الميت الاول والثاني
 متقي مال الميت الثاني خمسة الاسداس واقل حساب له سدرس وخمسة اسداسه ثلث وخمس
 بمائة عشر بحق من الاول سدرس ثمانية عشر وذلك ثلثه في خمسة عشر ثلثه وذلك خمسة
 يقسم بينهما على خمسة على ما ذكرنا وهذا على اصله في خيفة رحمه الله ظاهر لان الاعتاق عند يتجرى
 قايما عاق من العبد الاول من قبل الميت ثلثه سهمان ابتداء اجازة وارثه فصار ثلث اجازة
 اعتاق الاب كاعتاق المستد افضان اعتاقين فجاز ان يتحصا في الثلث لكون الاعتاق من المسائل
 المستثناة اما على قولها اجازة الاعتاق ليس باعتاق لانه لا يتجرى بل هو هبة لما عليه من السعاية
 فصار كانه وهب ماله في مرضه واعق عبد ولو كان هذا كان الحق اولى وسياتي جوابه فان قيل
 يجب ان يقسم ثلث مال الميت الثاني بين العبد من صغير عند ان خيفة رحمه الله لانه اوصى لكل واحد
 منهما بالثلث من ثلث ماله مالا متجينا فانه اوصى للعبد الاول بالاجازة بثلثي رقبته واوصى للعبد الثاني

ابطال ص

بلغ مقابلة

هـ

بجميع رقبته وكل واحد منهما اكثر من ثلث ماله فاذا لم تجز ورثته الميت الثاني وجب ان يضرب
كل واحد منهما في ثلث ماله بقدر الثلث كما لو اوصى لرجل بعبد بعينه قيمته الف واوصى لآخر
بثلث ماله وثلث ماله اقل من الف ولم تجز الورثة قسم الثلث بينهما نصفين فثلث الوصية
برقبة العبد الجنب وصية بالمال العيز والموصي له بما العين لا يستحق الصبر في الثلث لقيمة
العين اذا كانت قيمة العيز اكثر من الثلث عندنا في حقيقته رحمه الله لما ذكرنا ما هنا الوصية
حصلت بالدين لان الاعتاق وصية بالسعاية والسعاية واجبة في الدمة وما في الدمة دين
وليس جين كان من هذا الوجه هذه الوصية بمنزلة الوصية بالف مرسله يستحق الضرب
بجميع الالف وان كان الالف اكثر من ثلث ماله لذلك هنا ولم يذكر الانزاد وصية العبد
بزيادة المال ولا تنقص بقصائه ثم سأل محمد رحمه الله في الكتاب على نفسه سؤالا
فقال لما لا يبطل الحق الابن لانه قد وجب على العبد الاول دين فصار كأنه اوصى له بما عليه
من الدين واعتق عبده فالحق اولى من الوصية فلجواب ان اجازته الوصية الاولى
وعتقه عنده سؤالا لان كل واحد منهما وصية بالسعاية لان العبد الاول وجبت عليه السعاية
واذا اعتق عبده نفسه ولم يخرج من الثلث وجت عليه السعاية ايضا فكان حكم العبد
الاول والثاني سؤالا قال في الاصل ان اجازة الوصية الاولى بمنزلة عتقه وليس كالوصية
بالمال حتى يكون الحق اولى بيانه ان هذا في الصورة وان كانت هبة لمكان السعاية لكنه
في الحقيقة تنفيذ الوصية التي وقعت اعتاقا فيلزم حكم حكم الاعتاق الا ترى ان الرقبة بهذا
الاعتاق لم تكن سالمة معني والان صارت سالمة معني فصار اعتاقا معني فجاز ان يتخلص
في الثلث وهذا لانه سفيد الاعتاق وابطال حقه فقام التنفيذ في حقه فصار مع انه لا
ينفذ بمنزلة الانسان بمنزلة الهبة والبراعن السعاية خلاف ما لو هب واعتق له هبة
حقيقة وحكم فكان الاعتاق اولى اسلمه رحمه الله فقال الا ترى انه لو اعتق عبدا في
مرض موته وقيمه اكثر من ثلث ماله واوصا بوصايا ثم مات فجاز الورثة كله كان الخوف
في الثلث وفيما زاد على الثلث حتى يعيق العبد كله ما بقي بغيره بين اصحاب الوصايا وكان ينبغي
على قياس قول هذا القائل ان الحق بثلثه ما بقي من رقبته وصية بالدين فيضرب مع ذلك
مع سائر الوصايا فهذه الاستقيم ولكن يبدأ بالعتق قبل الوصايا لما قلنا فان بقي شيء كان بين
الباقين من هذا ان اجازته الوصية العتق ليست بوصية بالمال فكان هو والحق سؤالا لان
وصية بما في ماله من المال المقدر فان كان كالحياة والوصية بالف مرسله رجل حضره الوفا
ولم يقدّر له مال غير ما اوصى لرجل باحدتهما واوصى لرجل اخر بالآخر ثم مات
وخلفا ابنا فجاز الابن في مرضه الوصيتين احدى قبل الاخرى ثم مات ولا مال له غير ما وصى
فثلث الالفين من الوصية نصفين بالاجازة بحكم الوصية الاولى ثم نظير الثلث الباقي
فيكون بينهما ايضا استواهما كل واحد منهما تسع الالف وصية من الابن والقدم في الاجازة
والتاخير والمقارنة سؤالا لانه وصية بالقدم والمتاخر فليستويان كالوصية المبتدأة

فيسلم

فيسلم كل واحد منهما تلك خمسة اشباع الالف بالوصيتين في الورثة الميت الثاني ثمانية
اشباع الالف ومثاله ان احتاج الى حساب له ملت وثلثه ثلث لاجل الوصية الثانية
وذلك الثلثة فيصير كل الف على تسعة ط سهم مائة واحد عشر وثلثه وكل واحد منهما ثلثه
اسهم بالوصية الاولى بلا اجازة وذلك ثلثا مائة وثلثه وثلثون وملت بقي مال الميت الباقي
اثني عشر سهما من ثمانية عشر من كل الف ستة اسهم فثلثه مائة الف وثلثا مائة وثلثه وثلثون
وثلث واجازته بمنزلة الوصية فينفذ في ثلثه وهو اربعة من اثني عشر وذلك اربعة
واربعة واربعون واربعة اشباع سهم وحصل لورثة الميت الثاني ثمانية وثمانية وثمانون وثمانية
وخمسون وخمسة اشباع سهم وحصل لورثة الميت الثاني ثمانية وثمانية وثمانون وثمانية
اشباع سهم وان اجاز الوارث وصيتهما في صحته كان لكل واحد منهما جميع الالف الموصى سؤالا
اجاز موصولا او مفصولا لان الاجازة في الصحة ابطال الحق نفسه فلا يجز من الثلث فصار
كالهبة والقدم والتاخير سؤالا لانه لا حق لاحد منهما فيما اوصى به للاخر ولو ترك الف او قد اوصى
لرجل بالف درهم بغير عينة ولا خرافة درهم بغير عينة وترك ابنا واحدا فجاز لابن
الوصيتين جميعا في صحته احدى قبل الاخرى فثلث الالف بينهما نصفين وما بقي فللذي
اجاز وصيته اولا اما الثلث فلانه ثلث مال الميت الاول ولا حاجة الى التنفيذ في الاجازة
والباقي للذي اجاز وصيته اولا لانه بمنزلة الهبة المسلمة على ما ذكرنا ولا بد من اجازة الاول
فقد مله منه وخرج من ملكه لوقوع الملك له عندها بسبب سابق فصار كأنه هب وسلم
ثم سلم للاخر فيبطل الثاني لمصادفته ملك الخير ولا يضمن الثاني لانه لم يسلط ملكه وانما اجاز ملكه
الخير ولا يشترع على ما ذكرنا فان قيل وجب ان يكون بينهما الالف اوصى لكل واحد منهما
بالف مرسله الا ترى انه لو اجازهما في المرض على التخابيلون بينهما قلنا نعم لان بالموت
تعلق بالعين على الدين فاذا اجاز احدهما جاز ما تعلق بالعين فصار كأنه هب المسلمة بخلاف
ما اذا اجازهما في حالة المرض على التخابيل والفرق ان الوصية لهما فجاز ادعى الثلث
موقوفه على اجازة الوارث والوصية الموقوفة على الاجازة اذا اعترض عليها ملك موقوف
لغيره من بوقف للحق على اجازته لا يتقضى الوصية للموقوفة كما لو باع فضولي مال غيره من
رجل وباع فضولي من رجل اخر لا يتقضى البيع الاخر ولا اذا ابتعت هذا فنقول الاجازة متى كانت
في حالة الصحة اعترض على الوصية الموقوفة الثاني الذي لم يحيز له ملك ثابت بغير
من يفتت الوصية على اجازته وهو ملك الجاز له بذلك انه لا يتقضى ملكه فيما
اجاز له بعد رضاه في حال من الاحوال وهذا اعلا لملك البات فانقضت الوصية
الثانية فجاز الوارث بعد ذلك الوصية الثانية لاقت وصية مفسوخة ولم تصح اما
الاجازة متى كانت في حالة المرض فالحال ملك الثلث ملكا موقوفا وان كانت اجازة بمنزلة
لهبة الا ترى ان المريض اذا هب عبد من انسان وسلمه اليه ثم هب لآخر وسلم اليه
ثم مات كان ثلث ماله بينهما نصفان كأنه اوصى ثم اوصى وكذا لو هب دين بعد ذلك انقص ملكه

في كل نعيم رضاه والملك الموقوف متى اغترض على وصية موقوفة لا يبطلها صحت الاجارة
فان قيل اجازته في الصحة اسقط حقه وليس بمالك فلا يقدم احدهما على الاخر كالرهن
اذ اباغ الموهون واجر فاجاز المرتهن الاجارة قلت له فسخ احدهما واجارة الاخرى
مكانت الاجارة فسخا للثانية لقصد التملك منه وعدم اجتماعهما اما المرتهن لا يمكن له الفسخ
فلا تكون اجازته فسخا ولا يمكن بنفي الاجارة لما ذكرنا في الرهن الا ترى لو انهما كانا بتعيين
بنفس مال اجاز هذا اذا جاز في صحة احدهما قبل الاخر ولو اجاز لهما معا في صحة كانت
الالف بينهما نصفين لان اجارة كل واحد من الوصيتين لاقت وصية موقوفة فصحت
فكان الالف بينهما نصفين ثلث الالف بوصية الميت الاول وثلثها بالاجارة الوارث
ولو ان رجلا وصى لرجل بأكثر من ثلث ماله ومات فورته رجل ومات قبل ان يحضر ووصى
الوارث ايضا بأكثر من ثلث ماله لاخره اجاز هذا الاخر الوصيتين فان للموصي له الاول
ثلث ماله للميت الاول بغير منه واجارة ويضم ما بقى لاهل الميت الثاني فيأخذ للوصي
له الثاني ثلث جميع ذلك الوصية الثانية ثم ينظر الى ثلث ما بقى من ماله للميت الثاني
فيقسم بينهما على قدر حصة كل واحد من هذه المسئلة على سبيل الماهية والاحمال
ثم ذكر مسئلة على سبيل التفصيل وهو تفسير هذه المسئلة فقال رجل له الف درهم
لاما له غيرها اوصى بها يعني لرجل ثم مات فورته رجل له الف درهم ايضا فاوصى بالفه
وبالالف الاول للرجل اخر مات فورته اخر فخره الموت ولا مال له غير ذلك فاجاز
الوصيتين في مريضه ثم مات فللموصي له الاول ثلث الالف الاول بلا اجارة وللوصي
له الاول وللوصي له الثاني ثلث الالف الاول وثلث الالف الاخر بغير اجارة ايضا ثم جمع
ما بقى من الالفين فخرج ثلثه فيضرب فيه الاول باربعة انتفاع الالف الاول
ويضرب الثاني باربعة انتفاع الالف الاول وثلثي الالف الاخر في قياس قول ابي يوسف
ومحمد رحمهما الله وفي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله يضرب الاول بثلثي الالف
والباقى ثلثه انتفاع الالف وثلث ثلث الالف وهذه المسئلة فرع لمسئلتين احدهما
ان الموصي له بأكثر من الثلث لا يضرب بأكثر من الثلث عند ابي حنيفة رحمه الله
وعندهما يضرب بجميع حقه في الثلث على ما ذكرنا والثانية ان الوصيتين اذا اجتمعتا
يعين واحدة اذا اجتمعتا في غنى واحد يضرب كل واحد منهما بنصف ذلك
في قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يضرب بجميع ذلك مثاله اذ كان له عبد اسمه
سالم قيمته الف اوصى به لزيد واوصى به لعمرو ودرهم فافوض لرجل اخر بالف
فيقسمون الثلث ارباعا نصفه للموصي له بالالف والنصف بينهما وعندهما يضرب
زيد لجميع العبد وعمرو لحيجه والموصي له بالالف فيقسمون الثلث اثلثا
لهما ان كل واحد منهما ثبت حقه في جميع ما اوصى له به وانما انتقص حقه بالمزاحمة
فيضرب بجميع دعوة كاصحاب الديون وغيرها وهو معنى القول ولا في حنيفة رحمه الله

ان الوصية

ان الوصية فتع ابطالها من جهة من استحق عليه وهو الموصي فما استحقه كل واحد منهما
على الاخر يتطل وصيته فيه فلا يجوز ان يضرب بما استحق عليه كما لا يضرب بحق غيره من الوصايا
بخلاف الديون وقد ذكرنا هذا في الخلاص ان القسمة عندهما بطريق القول والمضاربة وعند
بطريق المنازعة على ما بينا اذا ثبت هذا فالخروج على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
ان يقول بانما جعل الالف الاولى هي ماله للميت الاول على تسعة اسهم واجتا الى حساب
له ثلث وثلثيه ثلث لان للموصي له الاول ثلث الالف الاولى بوصية الميت الاول بغير اجارة
وللموصي له الثاني ثلث ما بقى من الالف الاولى وهو ثلثها من غير اجارة بوصية للميت الثاني
واقل حساب له ثلث وثلثيه ثلث تسعة وجعلنا الالف الاولى على تسعة واعطينا
للموصي له الاول بوصية للميت الاول ثلثه بلا اجارة وذلك ثلث انتفاع الالف الاولى
بقية انتفاع الالف الاولى ورثة الميت الثاني فتضم الالف التي كانت للميت الثاني في الاصل
فتصير ثلثه خمسة عشر وهو الف وستمايه وستة وستون وثلثان فهذا جميع ماله للميت
الثاني وقد اوصى بجميع ذلك الثاني فيكون من غير منه اجارة وارثه ثلث ذلك وهو خمسة اسهم
وذلك خمسمائة وخمسة وخمسون وحصة انتفاع الان هذه الخمسة انتفاع لا سهم يكون من المالكين
سهما وذلك تسعا الالف وهي مائتان وثمان وعشرون وتسعان من ثلثي الالف التي بقى من
مال الميت الاول وورثه الميت الثاني وثلثه اسهم وذلك ثلث انتفاع الالف وهو ثلثا ثمانية
وثلثه وثلثون وثلث من الالف التي كانت للميت الثاني في الاصل بقى مال الميت الثاني عشرة اسهم
وذلك الف ومائة واحد عشر وثلث انتفاع من الالف الثانية وذلك ستمايه وستة وستون
وثلثان واربعة اسهم معا ورث من اسبه وذلك اربع مائة واربع واربعون واربعة انتفاع فهذا
مال الميت الثاني ورثه الميراث للوصيتين جميعا فاذا مات الميراث ولا مال له غير ذلك يصح اجازته
الوصيتين من ثلث ماله وماله عشرة انتفاع فيكون ثلثه انتفاع وثلث تسع بينهما على قدر
حكما في الوصية ووصية الاول كان في تسعة اسهم وصل اليه ثلثه اسهم من غير اجارة بقيت
وصية موقوفة على اجارة وثلثي الالف بقيت وصيته موقوفة على الاجارة في ثلثي الالف وذلك ستة
الان الثاني استحق عليه سهما من ذلك على ما ذكرنا بقي حقه في اربعة وخمسة انتفاع في عشرة لان حقه
في تلك الاربعة وفي الستة من الالف الثانية لان الباقي من الالف الثانية بعد ذهاب ثلثه ستة
اسهم فيقسم العشرة الاسهم الباقية بينهما على اربعة عشر سهما وانما انتقص وصية الميت
الاول بقدر سهماين حتى لا يبقى الاول حق الضرب الا في اربعة لانه اعترض على الوصية الموقوفة على
الاجارة بقدر سهماين ملك ما بقى من توقفت الوصية على اجازته وهو للموصي له الثاني فيبقى
وصية موقوفة في اربعة انتفاع الالف الاولى موقوفة على الاجارة الاصل انه اعترض على هذه الاجارة
الانتفاع حال توقف الوصية فيها على اجارة للميت الثاني ملك ما بقى من توقفت الوصية على اجازته
وهو للميت الثالث فانه ورث هذه الاربعة الاسهم من الميت الثاني بحج ان يفسخ وصية للموصي
الاول في هذه الاربعة الانتفاع قيل له لم تعترض لان للميت الثالث ملك هذه الاربعة الانتفاع

اسهم

له

لانها مشغولة بوصية الميت الاول فلا يملكه الميت الثاني ملكا تاما وانما يملكه ملكا موقوفا
 فيثبت للميت الثالث كذلك وطه الوصيات وترك عبد اهو قارب وارثه واوصى بعقبة
 او برقبته لرجل لا يثبت اذا كان يخرج من الثلث وان لم يخرج فلذلك لا يرث الوارث ولذلك لو ترك
 امرأة هي امراة الوارث واوصى بعقبة او برقبته لرجل لا يفسد النكاح الا بالرد فقد اغترض
 على هذه الاربعة لعين من توقف على اجازته ملك موقوف وهذا لا يوجب الانفصاخ ونفى خلافه
 في الالف الاولى في هذا القدر ووصية للموصي له الثاني كان في خمسة عشر وواحد مائة
 خمسة بلا اجازة ثلثه من الالف التي كانت له في الاصل وسهمان من الالف الاولى بنصف عشرة
 اربعة اسهم في الالف الاولى وستة اسهم من الالف الثانية فهذا القدر من الوصية موقوفه
 على الاجازة فاذا اجاز والا اجازة بمنزلة الوصية فكانه اوصى للاول باربعة وللثاني
 بعشرة فتصح اجازته بقدر الثلث من غير اجازة ورثته وثلث ماله ثلثه انتاع وثلث انتع
 يقسم ذلك على قدر حقهما وهذا عند ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لان عندهما الموصي له بالشر
 من الثلث يضرب بجميع حقه سواء كان للموصي له بالمال العين او بالمال المرسل فيقسم مال المجيز
 بينهما على طريق القول والمصارفة فيضرب للموصي له الاول باربعة والثاني بعشرة فيكون
 على اربعة عشر اربعة للاول وذلك ثلثا الثلث وعشر الثاني وذلك خمسة انتاع الثلث
 فاذا صار ثلث مال المجيز على اربعة عشر كان جميع ماله على ابني واربعين فلذلك معنى ما قال
 في الكتاب ان الموصي له الاول يضرب في ثلث ما بنى باربعة انتاع الالف الاول والموصي له
 الثاني يضرب باربعة انتاع الالف الاول وثلث الالف الاخره في قياس قول ابو يوسف ومحمد
 رحمهما الله وتصح ما ذكرنا ان الباقي ثمانية وتسعون وثلثه انتاع وثلث انتع فاجزا
 لا تقسم ثلث انتاع على اربعة عشر فنسب كل جزء من الثلث ثلث انتاع واربعة ثلث
 ثلثه ثلثه على اربعة عشر فيكون السهم الصحيح ثمانية وتسعون والخارج من خمسة ثمانية وسبعين
 وثلثه انتاع وثلث انتاع على اربعة عشر ستة وعشرون درهما ومائة واثان وسبعون درهما
 من ثمانية وثمانية وسبعين حق الاول في اربعة وثلث مائة وخمسة دراهم وسبعة
 انتاع درهم وثلث انتاع درهم وسبع انتاع درهم وفكر كان حق الثاني بعشرة ويكون
 مائتان واربعة وستون درهم وخمسة انتاع درهم غير سبع ثلث انتاع درهم فصل
 للموصي الاول مرة بدون الاجازة ثلث مال الاول وذلك ثلثا ثلثه وثلثه وثلثه
 ومرة من الاجازة من الثاني والشركة مائة وخمسة دراهم وسبعة انتاع درهم وثلث انتاع
 وسبع ثلث انتاع درهم فيكون ثلثه اربعة مائة وتسعة وثلثه وثلثه وثلثه وثلثه
 وثلث انتاع درهم وسبع ثلث انتاع درهم وحصل للثاني مرة بعين اجازة ولا شركة
 خمسمائة وخمسة وخمسون درهما وخمسة انتاع ومرة بالاجازة والشركة مائتان واربعة
 وستون درهما وخمسة انتاع درهم غير سبع ثلث انتاع درهم فيكون ثلثه ثمان مائة
 وعشرين درهما وثلث انتاع درهم غير سبع ثلث انتاع درهم فيكون ثلثه ثمان مائة

وثلثة وخمسون درهما وتسعين درهما وثلث انتاع درهم وبقي للوارث سبع مائة واربعون
 درهما وستة انتاع درهم وثلث انتاع درهم وثلثه انتاع درهم وثلثه انتاع درهم وثلثه
 عشرة فسمي ثلثه وذلك ثلثه وثلث على اربعة عشر فالسهم الصحيح اثنان واربعون فيكون ثلثه
 وثلثا ثلثه واربعون والخارج من خمسة مائة واربعين على اربعة عشر عشرة فاصاب الاول
 اربعون وهو عشر الثلث وستة اسباع عشرة كل عشرة اربعة عشر واصل الثاني مائة
 وهو سبعة اعشار الثلث وسبع عشرة وان سب من العشرة الى خمسة والاربعة الى اثنين
 واقسم على سبعة واما التخرج على قول ابي حنيفة رحمه الله اذا اتهمنا الى ان مال المجيز عشرة
 اسهم واجازة الثالث صحت بقدر الثلث بعين اجازة الورثة وذلك ثلثه اسهم وثلث سهم
 فالاول يضرب في ذلك بسهمين والثاني بثلثة اسهم وثلث سهم لان عنده ان الوصيتين
 متى اجتمعا في عين واحدة وصاق عن ابقاها فالقسمة على طريق المنازعة وقد اجتمع في الاربعة
 الاسهم المعينة وهي التي بقيت من الالف الاولى وصيتان فتكون القسمة على طريق المنازعة وقد
 في الاربعة الاسهم للمعينة وهي التي بقيت من الالف الاولى استوت منازعتها فيه فتكون نصفها
 والاصل الثاني عنده ان الموصي بالشر من الثلث اذا كان معين لا يضرب في الثلث الا بقدر
 لما ذكرنا فيقول الوارث الثالث اربعة الوصيتين صار موصيا للموصي له الاول بسهمين
 من الاربعة الاسهم التي بقيت من الالف الاولى لان وصيته كانت بقدر سهمين عنده وصار
 موصيا للثاني ثمانية اسهم سهمان من الالف الاولى وستة اسهم من الالف الثانية وثمانية اسهم
 اكثر من ثلث مال المجيز فلا يضرب الا بقدر الثلث وذلك ثلثه وثلثه وهي ثلثه انتاع
 وثلث انتاع فانقسم الثلث بينهما على خمسة انتاع وثلث انتاع يضرب الاول بسهمين والثاني
 بثلثه وثلث فانقسم الحساب على خمسة وثلث فاضرب عدد من السبعين للحساب وذلك
 خمسة اسهم وثلث سهم فيخرج الثلث وذلك ثلثه فصار ستة عشر كان للاول سهمان
 صرناهما في ثلثه فصار ستة وانه ثلثه اثنان الثلث واذا صار السدس ستة عشر
 صار الجميع على ثمانية واربعين وكان للثاني ثلثه وثلثه فاضرب في ثلثه فتكون عشرة هذا
 معنى ما قال في الكتاب ان الاول يضرب بثلث انتاع الالف والثاني بثلثه انتاع الالف
 وثلث انتاع الالف في قول ابي حنيفة رحمه الله وتصح ان حق الاول لما كان واثنين
 وحق الثاني في ثمانية فيكون عشرة الا ان الثاني لا يضرب الا بقدر الثلث وهو ثلثه وثلث
 فيقسم ثلث ماله وذلك ثمانية وتسعون وثلثه انتاع وثلث انتاع على خمسة وثلث
 بسطنا وجعلت ثلث البسعة خمسة وثلث لما ذكرنا فالصحيح اذا لم يكن مائة واربعة واربعين
 والخارج من خمسة ثمانية وسبعين وثلثه انتاع وثلث انتاع على خمسة وثلث انتاع
 وستون درهما واربعة انتاع درهم فصل الاول بحكم الاجازة والشركة مائة وثمانية
 وثلثين درهما وثمانية انتاع درهم وللثاني مائتان واحد وثلثون درهما واربعة انتاع
 درهم واختصاره قسمنا ثلثه وثلث على خمسة وثلث وجعل الثلث خمسة وثلث فيكون الصحيح

سنة عشر والكل بله وحسون وبله والله اعلم **باب**
 من الوصايا التي يجب للموصي فيها قيمة العبد ولا يجب **اصل** **الباب**
 ان الوصية متى حصلت بالعين بقي بقاءها وتنفوت بغواتها كسائر الاحكام المتعلقة بالاعيان
 وهذا لان الوصية بصير سبيبا عند العبد لانها تعلق بالموت والمعلق بالشرط علم وقيله
 ولم يثبت للملك في الموصي به مقصودا على الموت حتى لا يستحق الموصي **ب** شيئا من الزوا
 للاحصاة فله الا ترى ان التحين موجب بطلان الوصية حتى لو اوصى لرجل بما يحمله من الغنم
 فصار يسرا وبما في تحيله من البسر فصار رطبا قبل موته او نقل فصار جابا والنصيل والعقد
 الحب فصار شعيرا ومنه فصبب الدجاجة فاخرجت فربما يبطل الوصية في الوجه
 كلها لتغير الاسم وقت الموت فلا يثبت له الاسم وقت انعقاد السبب فرق بين الوصية
 وبين ما اذا باع الكفر كقولنا ان بالخيار شهرين حتى جاز البيع عندنا يوسف ومحمد **رحمهما**
 وتركه حتى صار يثرا او يسرا لا يبطل البيع والفرق ما ذكرنا ان الوصية تصير سبيبا
 عند الموت ولو بقينا الوصية بعد التغيير لفسدناها في غير ما اضيف اليه اما البيع بشرط
 الخيار سبب في الحال لان البيع لا يقبل التعلق والاضافة وانما الخيار في منع الحكم
 ولهذا يثبت للملك بعد الخيار من وقت العقد **وط** لو اشترى عبدا على انه بالخيار
 او عصبير اقبل العبد او يخلل العصبير قبل موته يبطل الوصية واذا بطلت الوصية بالغير
 سقط الخيار لا يبطل البيع ولو اوصى بعبدا او عصبير قبل العبد او يخلل العصبير
 قبل سقوط الخيار لا يبطل الوصية واذا بطلت الوصية بالتغيير فبطلان **و** **حرف**
 اخرا الموصي **ب** تملك الموصي به عند القبول مستندا الى وقت الموت ولهذا يستحق
 الزوايد للحادث بعد الموت ان كان يخرج من المثل بالاجماع وان لم يخرج فعند الخبيثة
 رحمه الله سجد من الاصل ثم يكمل من الزيادة بقدر المثل وعندهما انبغذ منهما وهذا لما
 ذكرنا ان الوصية تصير سبيبا عند الموت والقبول بشرط ولهذا الوصية الموصية
 قبل القبول يكون ميراثا عنه وللحكم عند ثبوته يستند الى السبب كما في البيع بشرط
 الخيار وسبق الفصولي الا ترى انه لو خرج عند رجل ييرا في واردة الطريق سريعا فباع المولى او
 اعتقه ثم وقع فيها انسان ومات بضم المولى فميتة لا تستناد اليها السبب وهو الميراث
 وكذا لو اسرع كفرا او جلاطما باع الدار ومات على انسان ومات بضم الدار لا تستناد
 السبب اليها التالف السابق وهو الاشرع **و** **حرف** اخرا بيد المستحق
 بين السرانية والجنانية بقطع السرانية ومعناه انه لا يجب ضمان السرانية لجهالة المستحق
 الى الضمان عندها لان الضمان انما يجب بفعل تقع اضرارا على المال **و** معنى خالف
 السرانية البدائية ملكا لا يملن بحقق الفعل المجرى والموت **و** هذا الاثر اضرارا في حق الملك
 الاول في حق الاثر والضرر يحصل للضرر في ملك الغير وتقدر بحقيقته اضرارا
 في حق الثاني لوجود فعل الاضرار في ملك **الخير** ولهذا لو قطع بيد عبدا فاعتقه

مولا ثم مات من القطع فان كان له وارث سوى المولى لا يجب القصاص بالاجماع لاننا ننظرنا
 الى ابتداء الجنانية كان الاستيفاء للمولى وان اعتبرنا حاله الموت كان الاستيفاء للوارث فاشبه
 المستوفى بالوارث ثم قطع عبدا المستوفى كان على القاطع ارش اليد وانقطع السرانية لذلك
 ولهذا قال محمد رحمه الله اذ ارش الى عبدا فاعتقه مولا ثم مات من العتق فان كان له وارث
 سوى المولى لا يجب القصاص بالاجماع لاننا ننظرنا الى ابتداء الجنانية كان الاستيفاء للمولى وان
 اعتبرنا حاله الموت كان الاستيفاء للوارث فاشبه المستوفى ثم اصابه السهم وقتله يجب
 عليه فصل ما بين قيمته مرميا الى قيمته غير مرميا لاقطاع السرانية ببدل المستحق وكذا
 قال في السلسلة الاولى انه يخرم ارش اليد وما استقص من قيمته الى ان عتق ويبطل الفصل
 اذ لم يكن له ورثة غير المولى وان كان المستوفى معلوما وهو المولى لا اختلاف السبب لان في ابتداء
 السبب هو الملك وعند السرانية الولا واختلاف السبب فيما لا يثبت مع الشهادة كاختلاف
 المستحق كما لو قال لغيره زوجك امتي هذه وقال لا بل بعتنيها لا يستحق له وطهرها
 لانفاق السبب وان انفقاعا على الحل وعندها يجب القصاص لاننا ننظرنا بولا الاستيفاء للمولى
 والاختلاف في السبب لا يفضي الى المنازعة كما لو قال لغيره لك على الف من ثمن بيع
 فقال لا بل من قرض بخلاف النكاح لان ثمة اخلاف في النكاح لان النكاح ثبت الحل مقصودا
 والبيع لا يثبت وان انبته لا يكون مقصودا وبخلاف جهالة المستوفى وان كان جازع السرانية
 بالاجماع لاننا اعتبرنا حاله الجنانية يجب القيمة للمولى وان اعتبرنا حاله السرانية يجب القيمة
 للمفتول **و** جهالة المستحق يقطع السرانية فجاءتها اولى بخلاف العبد عند جهالة الوارث
 في الحالين واحد وهو القصاص والمستحق واحد وهو العبد لان القصاص انما يجب من حيث
 ان ادمى متي على اصل الحرية لان المولى ليستوفى بحكم الجلالة عن العبد الوارث فاذا لم يكن له
 وارث غيره كان هو متعينا للخلاف اذ اعرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل اوصى
 لرجل بعد تخرج من بله مات **ب** مات فقطع رجل يد العبد خطا بعد موت الموصي قبل
 ان يقبل الموصي **ب** ثم قبل الوصية بعد موت الخادم من القطع او قبل موته فهذا على وجهين
 اما ان يبرأ من القطع او مات فان برأ فالعبد للموصي **ب** ويجب ارش اليد على القاطع
 لان الجنانية على اطراف العبد لا تتحمل العاقلة كضمان الاموال **و** وان مات فلموصي **ب**
 على عاقلة القاطع القيمة وان لم يقبل كانت القيمة على ورثته الموصي اما اذا قبل فلان الجنانية
 على العبد اذا صارت يجب على العاقلة كالجناية على الاحرار وانما يجب القيمة للموصي **ب**
 لان التحيل بين الجنانية والسرانية ملك ما بمت مستد الغير من كانت الجنانية على ملكه لانه اذا
 قبل الوصية ظهر ان الجنانية والسرانية على ملكه لان الموصي **ب** بموت الموصي قبل
 ملك العبد ملكا موقوفه لان سبب الملك قد اتم الا انه لا يملك ملكا ايا لان الموصي لا يقدر على
 اثبات الملك لغيره بغير رضاه فاذا قبل ظهر ان الموصي **ب** ملكه ملكا ايا من وقت موته
 لان وقت قبوله ولهذا كانت الزوايد للموصي **ب** اذا خرج من الثلث فوجبت القيمة

على عاقلة لا يبدل النفس وبدل النفس على العاقلة حر كان المقبول وانما هو الوصية
ولم يقبلها كانت الحباية والسراية على ملك الميت الا ترى ان ما يحدث من الزوايد من التركة
بعد موته يحدث على حكم ملك الميت الا ترى حتى يقضي من دينه وتنفذ وصاياه وان كان
موت العبد بعد قسمه التركة فذلك لان الوارث لا يملك ملكا مستدا او انما يملك بطريق
للطامة كانه هو ولا يراد بالحب ويرد عليه ولم يحلل بين الحباية والسراية ملك
مستدا الغير من دانت الحباية على ملكه ولا يخالف ابتداء الحباية سرانها ولا تدر السراية
الا ترى انه لا ينقطع السراية بملك الموصي **هـ** فلان لا ينقطع بملك الوارث ولا الا ترى ان الوارث
اذا اعتق العبد ثم رد للموصي له الوصية حين بلغه جازعتفه لانه صار وارثا من يوم الموت
وبالرد ارتدت الوصية فلم ينقل **لـ** الموصي **هـ** فتعين له الوارث وانما استحققه
بالارث من يوم الموت لان يوم رد الوصية لان الرد لا يقع مقصورا على الحال وانما يستند
الى الوصية السابقة كالقبول الا ترى انه لو اوصى عبدا فلما بلغ الموصي له قال هو عبد حر
عن هذا القول **هـ** منه قول الوصية لان التحرر يصرف في الملك كان قبولا للوصية قبله
اذا الاعتاق لا يصح في غير الملك فيندرج فيه القبول ويستند الملك الى السبب فيصير
مختصا بنفسه كاعتاق المشتري بشرط الخيار وهذا اذا كان العبد حرا مثلث
ماله وان لم يخرج واجازة الورثة فلذلك لان الموصي له بالاجازة لا يملك الموصي **هـ**
فيما زاد على الثلث ملكا مستدا من جهة الوارث كانه وهبه منه بل اسقاط حق الوارث
فيما اجاز كاجازة المتهن ببيع الراهن على ما مر في الباب **المقدم** بدليل ان الشيوخ
لا يمنع صحتها من احد الوارثين دون الآخر ولا يملك الوارث الرجوع اذا كان للموصي
لـ اخيبا ولا يشترط التسليم لصحتها ولو كان الموصي به قرب الوارث او زوجه
لا تنقضي ولا يفسد النكاح ولهذا اوال ابو يوسف رحمه الله اذا وصى لقابله واجازة الوارث
لاصح الوصية ولو كان تلميذا من الوارث يصح فكانت الاجازة لاخراج المخرج عن الميراث
فاذا خرج صار كان لم يبق للميت وارث ولو اوصى به ولا مال له سواه وبطلت حاله
لا يندروا السراية قبل الموصي له الوصية او لم يقبل لما قلنا من الخفي كذلك هذا
ونظيره اذا قطعت يد العبد من التركة وفيها دين مستخرق فمات العبد من القطع
ثم سقط الدين بالبراءة او غيره او سقط الدين ثم مات بغير السراية كذلك هذا
وان لم يجزوا فللورثة ثلثا القيمة على العاقلة وللموصي **هـ** ثلثها لان الحباية على ملك
الميت وقد انعقد سبب الملك فيه للموصي **هـ** في الثلث وتقرر ذلك بقوله
من وقت الموت قطعت يد الحباية في قدر الثلث حصل على قدر ملك الموصي **هـ**
وقد تقرر ملك الورثة في الثلثين من وقت الموت فلا ينقطع السراية باعتبار
الوصاية والورثة لثلاثة اقسام موجهة من وقت الموت وسومات العبد قبل قسمه
التركة او بعدها هذا اذا كان القطع بعد موت الموصي اما اذا قطع قبل موته فهذا

على

على ثلثه او جده احدها اما ان يموت قبل موت الموصي او بعد موته قبل قبول الموصي له الوصية لانه
او بعد موته وقبل قبول الموصي له الوصية اما اذا مات قبل موت الموصي فالقيمة كلها للورثة
وبطلت الوصية لانه اوصى بالعبد لا بالقيمة فالذي اوصى به لم يؤخذ عند موته والذي وجد لم يؤخذ
الا ترى انه اوصى بخصلة في ارض فاصارها ما فبنت ثم مات بطلت الوصية لتبدل العين بوال
الاسم والمعنى الا ترى انه لو وكل رجلا ببيع عبد فقتله عبد ودفع به بطلت الوكالة ولا يملك
بيع الحاي وان كان بدله لذلك **هـ** هنا وتكون القيمة كلها للورثة لان الحباية والسراية كلاهما
على ملك الميت فوجب القيمة للميت فتكون لورثته بعد وفاته مخلوطة عن الوصية كسائر املاكه
ولو مات العبد قبل موت الموصي قبل قبول الموصي **هـ** ثم قبل الموصي له فان خرج العبد من المثلث
فارش اليد للورثة وهو نصف قيمة العبد جالافي مال الحاي وما بقي من ثمة الغلام وهي ثمة مقطوع
اليده للموصي **هـ** على العاقلة ولا يكون له من ارش اليد شي لانه لم يثبت الملك للموصي له بعد فقد قطع
اليده على ملك الميت قبل ثبوت الحق للموصي له فلا يستحق شيئا من ارش الطرف ويكون للوارث
لان بدله اليد وانما قطعت على ملك الميت والمالك للوقوف انما يثبت للموصي له بعد موت الموصي
لا قبله فلا يثبت حقه في اليد فيكون لورثة الموصي **هـ** وهذا لانه لو صار كله قيمة سطل الوصية
فيه فكذا اذا صار بعضه قيمة واما قيمه النفس مقطوع اليده للموصي **هـ** لان العبد مقطوع اليده
انما يثبت بعد ثبوت حق الموصي له فيه وهو الملك الموقوف الا ترى **هـ** انه لو مات قبل القبول
كان العبد ملكا للورثة للموصي **هـ** لانه لم يملكه حقيقة وهو الملك الذي لان ثبوت الملك للاب
بالقبول ووقت القبول العبد هالك لكن يعلق الحق وهو الملك الموقوف كفي لسراية الحق لبدله
وهذا لان الحباية بداتها وسرايتها حصل على ملك الميت لان التركة قبل قسمه منعاه على ملك
الميت والموصي له انما يملك الموصي به بالقبول واذا قبل الموصي **هـ** بعد موت العبد قبل القيمة
لا العبد لان العبد هالك وقت القبول لانه اخلف بدلا فصح قوله في خلفه لاني ذات العبد فلم يتحل
بين الحباية والسراية ملك مستدا الغير من كانت الحباية على ملكه فلم تدر السراية واذا لم
يقبل للموصي له الوصية فالقيمة لها للورثة لان الحباية والسراية كانت على ملك الميت لما قلنا
وسومات العبد من القطع قبل القسمة او بعدها لان السراية لم تهدر لان ملك الوارث
ملك خلافة هذا اذا كان العبد يخرج من الثلث وان كان لا يخرج واجازة الورثة
فلذلك الجواب **هـ** لما قلنا في المسئلة الاولى فارش اليد وثلث ثمة العبد اقطع للورثة
وثلثا قيمة الموصي له لان ثلثا قيمة العبد اقطع ثلث مال الميت لانه حصل للورثة ارش اليد
وذلك نصف قيمة لان اليد من الايدي نصفه وثلث قيمة الباقي بثلث جميع فيكون حصة
ثلث قيمة العبد وثلثا باقي الشخص ثلث جميع فحصل للموصي له ثلث جميع المال والورثة
ثلثا ولا ينقطع السراية لانه لو صار كله للوارث لا ينقطع وكذا لو صار كله للموصي **هـ**
لا ينقطع فاذا صار بعضه للوارث وبعضه للموصي له لا ينقطع ايضا اعتبارا للبعض بالكل
ولما ذكرنا من العلة في الجميع فان لم يقبل الموصي **هـ** الوصية فالقيمة كلها للورثة على العاقلة

لان حكم اليد لم ينفصل عن باقي الشخص فصار كله نفسا وارثا الطرف العاقل على العاقلة تنعلا لاطراف
العبد لصمان النفس واما المالك على العاقلة على الانفراد بخلاف ما اذا قبل لان حكم اليد خالف الباطن
فانقطعت احكامه من احكام باقي الشخص ولم يبق تبع ولا سقطت السراية لانه لم يتجدد للمالك وهن
المسئلة تدل على انه اذا قبل ولم يخرج من الثلث باقي العبد ان يكون للورثة على العاقلة ثلث القيمة
سدس ما بقي من الشخص وليستبع من اليد ايضا لان حكمه لم ينفصل حكمه عنه ويبقى ماله
ثلثا ارش اليد هذا اذا قبل الوصية بعد موت العبد فان قبل قبل موته ثم مات العبد
وهو يخرج من الثلث فارش اليد للورثة لانه لم يقطع قبل ثبوت حق الوصي في الغلام واما عدم
وجوب القيمة لانه هدرت السراية لانه لم يحلل من الجانية والسراية ملك مبتدأ من غير من
وقعت الجانية على ملكه فان ابتد الجانية وقعت على ملك الوصي قبل موته والسراية وقعت على
ملك الوصي لانه لا ينفصل عن ملكه بمالك العبد ملكا مبتدأ من حين موت الوصي كالموهوب له
والمشترى الا ترى انه لا يرد بالعيب ولا يرد عليه فهدر السراية بخلاف ما اذا كان
القطر وللوت قبل موت الوصي لانه لم ينفصل عن ملكه الجانية وسرايته كانتا على ملك الورثة
وبخلاف ما اذا كانت الوصية لم يقبل الوصي له الوصية لانه استقر للملك للورثة ويجب كل
القيمة لهم على العاقلة لان ملكهم ملك خلافة على الاطلاق فلم يختلف به المالك معنى ولا يحل
القبول قبل الموت كانه بعد في حق الجانية وان ملكه مستندا الى الموت لانها ليست
من احكام الوصية فلا يعتبر الاسناد فيها الا ترى انه لا يملك الولد في الحصب بصمان
الامراة غير مضمون فلا يعتبر الاسناد فيه بخلاف ما اذا كان بعد موته لان السراية
وقعت في حالة التوقف فصار له احكام من الاسناد الا ترى ان الجانية على العبد
غير متوقفة وان وجب توقف العبد بعد ما سبغ فيه حار وفي حالة الخيار متوقفة
ويعتبر الاسناد وكذا الجانية على المكاتب وجانيته تتوقف وما قبلها بخلاف
حصول السراية في ملك الورثة لانه لم ينفصل عن ملكه هذا اذا كان العبد يخرج من ملكه
فان لم يخرج فان اجاز الورثة فلذلك لما قلنا من قبل وان لم تجز الورثة وللورثة ارش اليد
وثلث قيمة النفس على عاقلة القاتل من ذلك ثلث ارش اليد وثلث قيمة النفس وثلثا
ارش اليد في مال الجاني ولا شيء للوصي وبطل ثلثا قيمة العبد لانه لم يحلل من الجانية
والسراية في قدر الثلثين ملك راب لغير من وهدر الجانية على ملكه لانه متى قبل الوصية
والعبد حتى ملك ثلثي العبد لان ثلث مال الميت نلت العبد اقطع لما ذكرنا فهدر السراية
بقدر الثلثين الا ترى انه لو خرج كله من الثلث يبطل الوصية ولا شيء على الجاني
ذكرنا ان الجانية حصلت في ملك الغير فاذا كان لا يخرج فبقد ما يخرج بطلت الوصية
فيه اعتبارا للخص بالكل بخلاف ما اذا مات العبد ثم قبل لانه لم يملك العبد انما ملك
القيمة ابتداء ذكرنا واما وجوب الارش وثلث قيمة النفس اقطع للورثة لانه لم يتحلل
بين الجانية والسراية بقدر ثلث العبد الامك الوارث وانه مما لا يهدر السراية لكن

وجب ثلث الارش مع ثلث قيمة النفس على العاقلة وثلثا الارش ومال القاتل لان الجانية
انقضت على اليد في الثلثين لما هدرت نلت السراية والجانية فيما دون النفس في المال
مما لا يتحلل العاقلة ولم يقتصر على اليد في حق الثلث لما هدرت ثلث السراية وارش اليد في المال
مع ضمان النفس مما يتحلل العاقلة هذا اذا كانت الجانية حيا وان كانت عدا فارش جميع اليد
مع ثلث قيمة النفس كله يجب في مال القاتل لورثة الوصي لان عدا وقد قال عليه السلام
لا يحل للقائلة عدا ولا يجب القصاص لان الكل لم يصرف نفسا لا تقطاع السراية في البتة
ولا شيء للوصي وان لم يقبل الوصي له كان قيمة العبد صحيحة للورثة لانه لم يهدر السراية
لانه لم يتحلل بين الجانية والسراية ملك رات مبتدأ من غير من وهدر الجانية على
ملكه والله اعلم **باب** بيع الوصي وامين القاض **اصل**
الباب ان الدين انما يتقضى من اسرع الاموال امكانا اذا دعا الحاجة الميت لم ينفذ حقه
على حق الورثة وسواهم الذين قبل موت الوصي او بعده الا ترى ان من خبر في قارة الطر
ثم مات ثم وقع فيها حيوان ومات يجب الصمان دينيا في المشرقة وتقدر على الميراث والوصي
وحرر اخر ان وصي الميت يتصرف بحكم الامر فكل تصرف يوافق امر الوصي ينفذ
عليه ولا يوافق امره بضمن وكل تصرف يخالف امره لا ينفذ عليه وينفذ على الوصي ويضمن
التم ان ينفذ من مال كالدليل بالشرط الى الجوة ومصرف القاضى او امينه يصح فيما وقع نظرا
ولا يصح فيما وقع ضررا لانه يتصرف بحكم الولاية الشرعية لا بحكم الامر والولاية مفقودة بهذا
ولا يضمن يتصرفه شيئا لان ذلك بمنزلة القضاء منه والقاضى لا يلزمه العدة بقضائه
على ما ذكرنا في الابواب المقدمة بخلاف الوصي والصمان اذ الحق الوصي لا يخرج من ان يكون وصيا
لان لونه وصيا لا ينافي كونه ضمينا كما في الوكيل والمضارب فان كل واحد منهما يجوز ان يكون
وصيا وضمينا اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل اوصى عند موته الى رجل
وامرأة ان يشتري من ثلث ماله اسمه فيعتقها عنه ثم مات وترك لشجاعة درهم واشترى
الوصي ثلثا منه اسمه بامر القاضى او بغير امره فانه سوا لانه لا حاجة الى الامر فاعتقها
عن الميت ثم ظهر انه كان على الميت ستماية درهمين فان الخدم ياخذ منه ستماية لتقديم
حقه ويكون العبد حرا عن الوصي بخمسة ثلثا درهم ما يتان للورثة وما يتة يشتري بها اسمه
فيعتقها عن الميت اما الخدم ياخذ الستماية العيين لان حقه ما صار دينيا على الخدم لانه
تقضى من ايسر الاموال امكانا ولهذا الورث عروضا او عينا او دينيا تقضى من النقود
والعيين وان كان الدين متعلقا بكل واحد قلنا في الاقرار احد الورثة بالدين انه يوافق
من نصيبه لانه ايسر الاموال فضا واما العبد حرا عن الوصي لانه اعتق عبدا نفسه
لانه صار مشتريا هذا العبد لنفسه لانه خالف امر الوصي فان الوصي امره ان يشتري
لسمته بثلث ماله ولعتق عنه وقد ظهر انه اشترى لسمته بجميع ماله فصار مخالفا
فيصرف مشتريا لنفسه لانه تخدر تنفيذه على الوصي بسبب الامر وتعدر التنفيذ على الوصي

ايضا بطريق المصلحة ليزداد ماله لانه ليس **ل** على الميت هذه الولاية وتقدر توقيفه على
اجارة الموصي فينفذ عليه لانه من اهل الشر لنفسه وانما يضمن الثمن كما لا يرد لانه صادر من
العبد لنفسه وفقد الثمن من مال الميت فيصير هذا ما لو كان عالما بدين ستمائة
وقد اشترى العبد بثلاثمائة وفقد الثمن من مال الميت لا تشرى ان الوكيل بالشري بمائة
اذا اشترى بثلاثمائة وفقد الثمن من مال الموكل يضمن فكذا الوصي وامام امين للوصي
وليشترى ستمائة فيحتمل عن الميت لان الوصي امره بان يشترى بثلث ماله لثمة ومال
الميت ما كان فارغا عن دينه حتى لو كان جميع ماله مشغولا بالدين لا يكون **ل** ثلث ماله
بتقدمته الوصية والفارغ عن دينه ثلث مائة فينفذ وصيته من المائة والثلاثان
للورثة ولا يخرج الوصي عن الوصاية هذه المخالفة لان الوصاية لا تبطل بالمخلاف
فقد افلح لا تبطل بالمخلاف كما كان اولى ولان الوصاية بالموت لزمته على وجه لا يمكن
من اخراج نفسه عنها اصلا ومقصود اقلها ضمن المخلاف لا تشرى ان الوكيل يتمم من اخراج
نفسه عن الوكالة **ل** قصد اومع هذا لا ينزل بالمخلاف فالوصي اولى واذا اشترى بماله
نفسه واعتقه عن الميت ثم ظهر للميت مال يخرج الاول من ثلثه بغير ان يحتق
الاول كان عن الميت والحق الثاني يكون على الوصي لانه ظهر حاله حقيقة فصار كما لو انه
كان ظاهرا في الابتداء هذا اذا وصي الميت الى احد الوصيين لا احد لكن اوصى ان يحتق عنه
نفسه فيصير القاضى وصيا فكذا **ل** الجواب لان القاضى ان ينصب وصيا
عن الميت اذا لم ينصب للميت بنفسه فصار نصيب كمنصب للميت لان فعل النائب
كفعل المنيوب ولهذا قالوا بان العهدة فيما يبيع ويشترى وصي القاضى يرجع الى العاقد
كما يرجع الى وصي الميت ولو كان وصي الميت كان الجواب **ل** ما ذكرنا فكذا اذا كان وصي
القاضى **ل** لان ولاية على الميت لا تشرى ان يبيع القاضى مال اليتيم من نفسه لا يجوز ولو اشترى
من وصي اليتيم يجوز وان كان هذا القاضى جعله وصيا لان الوصي نائب عن الميت لا عن
القاضى وشري القاضى مال اليتيم من امينه لا يجوز ايضا لانه نائبه ولهذا لا ترجع
العهدة اليه بخلاف الوصي لا تشرى ان القاضى لو زوج الصغيرة من نفسه او من امينه
كان باطلا لان فعله يكون على وجه القضا وقضاؤه لنفسه او لولته باطلا هكذا ذكر
محمد رحمه الله في السير الكبير وذكر الناطقي رحمه الله ان ما ذكره محمد رحمه الله من عدم
جواز البيع اذا باع مال اليتيم من نفسه محمول على قوله اما على قول الى حقيقة
رحمه الله ينبغي ان يجوز كما في الوصي وذكر في وصايا المصنف اذا اشترى القاضى من متاع اليتيم
لنفسه فهو بمنزلة شري الوصي فان وقع الى فاضل اخر بطريقه وان كان حيا لم يثبت
اجازة والام بحره واكره للقاضى شراؤه ولو ان الميت اوصى بهذه الوصية ولم يوص
الى احد فرفع الامر الى القاضى فقامت به اليه فان القاضى اذا دفع بثلثي المال
الى الورثة ويمسك الثلث لاجل تنفيذ الوصية فلو اوصى ان القاضى او امينه اشترى لثمة

ثلث مائة

ثلث مائة واعتقه عن الميت ثم ظهر على الميت دين ستمائة باخذ العزم الستمائة من الوارث لما قلنا
ولا يحتق العبد باعقاق القاضى فينبغي القاضى او امته ويدفع الميت لثمن الورثة ويشترى
ثلثه لثمة فيحتمل عن الميت وكذا في حق امين القاضى لا يجعل القاضى او امينه مشترا لنفسه
حتى يكون العبد حرا عن القاضى او عن امته بل جعله مشترا للميت بمحقاقه بعينه امره وفي وصي
القاضى او وصي الميت جعله مشترا لنفسه والفرق ما ذكرنا ان وصي الميت بعد وفاته
على الميت يحكم الامر او الولاية وتقدر التوقيف على الاجازة فيبعد على الوصي كالمعلم بالدين
اما في القاضى اذا تعذر تنفيذ الشرى على الميت بسبب الامر لانه خالف امره الا ان تعذر تصرف القاضى
ليس يحكم الامر حتى ينظر فيه الى موافقه امره ومخالفته بل يحكم النظر لان **ل** ولاية النظر
في مال الميت والتصرف فيه وفي مال كل من عجز عن التصرف والنظر بنفسه فنفذ شراؤه
على الميت بحكم الولاية وان كان لا ينفذ بحق الامر فصار العبد للميت فاذا اعتق عبد الغير بغير اذنه
فلا ينفذ فيبقى العبد مملوكا للميت فكان له ان يبيعه ويشترى بثلث ماله لثمة فيحتمل **ل** عنه
وهذا لانه تصرف تصرفين احدهما وقع نظرا وهو استبدال المال للميت لان له ولاية الاستبدال
في ماله سواء كان له وصية الاستبدال او لم يكن وسواء كان فيه دين او لم يكن والاخر وقع ضمرا
فبطل غير انه زعم انه كله وصية وتبين انه بين الورثة وجهته الوصية الملائمة لهذا فينبغي وتبين
تمنه بين الورثة والوصية ولانه ان تعذر تنفيذ الشرى على الميت بسبب الامر وامكن تنفيذه
على القاضى لانه من اهل الشري لنفسه كالوصي لكن التنفيذ على الميت اولى لان الميت مرضى
بتصرف القاضى لما لم يوص الى احد والقاضى لم يرض بالزامه العهدة وان باسرها الشرى لان
القاضى ما يفعل من البيع والشري في مال الغير بفعل على سبيل القضا ولا يجوز ان يحتق العهدة
فيما يقضي لانه يصير خصما لا وفيما يصير خصما لا يصلح قاضيا لانه لا يصلح شاهدا فنفذ
الشرى على الميت واذا ظهر الفرق بين القاضى ووصي الميت ظهر الفرق بين امين القاضى ووصي
الميت لان امين القاضى نائب عن القاضى لا عن الميت ولهذا اسماه امينا حتى يكون نائبا عن القاضى
لا عن الميت وليس الذي نصبه القاضى للتصرف في مال الميت وصيا لكونه نائبا عن الميت
لا عنه ولو حق الامين العهدة يرجع به على القاضى فيكون حاصل الضمان على القاضى وقد مر ان القاضى
لا يحتق العهدة بل الخطا في القضا واذا نفذ الشرى على الميت لا يصح اعتناقه لعدم الامر والولاية بحكم النظر
والمصلحة ليس يشهد محمد رحمه الله للفرق بين السلتين فقال **ل** الا ترى انه لو ظهر للدين
بعد ما اشترى بثلاثمائة قبل ان يعقده ان كان للشري وصيا يليون مشترا لنفسه وهو ضامن
وان كان هو القاضى او امينه يكون الشر للميت فيبيعه ويشترى لثمة بماله ويعقده **ل**
لان القاضى او امينه لا يوصفان بالمخلاف لان العهدة لا تحتق ما فكذا بعد الحق **ل** مشايخنا
رحمهم الله يجب ان يكون الجواب **ل** في الامين والوصي واحدا اذا لم يعلم الوصي على قتل امر
ماروى عن علي بن يوسف رحمه الله في الجواب اذا اشترى لانه الصغير بالجين وهو يعلم انه لا ينفذ
على الابن **ل** حتى الرد كما بالحيث وكبيع مال الزكاة بالحيث **ل** سمس الاجمة الحلواني

رحمه الله

هذا الفرق بالناس ولو اوصى ان يشتري عبد فلان فيحقق عند نسمة فانه يشتري من ثلثه
لان الوصية نافذة من الثلث فان امتنع صاحبها من البيع بالثلث وقف الثلث حتى يبيع العبد
فيرجع الى الوارث لانه ان لم يبعه في الحال ربما يبيعه في الثاني فادام يربح ببيع يوقف
الثلث فاذا دفع الناس عن شرايه يرجع الى الورثة وانما سح الناس بموت العبد واعتاق
صاحبه او طرد ببيعه وكذا ان سمي ما يشتري به من الثلث ولو اوصى الى رجل ان يشتري له
نسمة هذه المائة بعينها فيحقق عنده فاشترى وهي تخرج من الثلث فاشترى بها النسمة
واعتقها عنده ثم استحق رجل تلك المائة او بعضها او لقطه دين يكون للمائة اكثر من الثلث
فان الوصي يضمن تلك المائة ويكون الحق عن نفسه وانما يضمن لان حقوق العبد والمطالبة
بالثمن ترجع الى العاقل ويكون الحق الى الوصي لانه امره بان يشتري بهذه المائة من الثلث
فاذا استحق بعضها او لقطه دين بين ان المواة ادر من الثلث فبطل امره اذا امره بالشري
باكثر من الثلث باطل واذا بطل امره صار مشتريا لنفسه وكذا لو استحققت المائة كلها لانه
تبين انه اوصى بما لا خير فبطل الامر فان خرج للميت مال لم يجله به من دين او عين
تكون النسمة الثلث من ذلك بوي الوصي من الصمان لانه تبين ان الشري كان ثلث ماله
وان الشري والعق كان عن الميت ولو لم يظهر له هل يشتري بما بقي من الثلث نسمة
لم يذكر هذا في الاصل وعلى قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لا كما لو اوصى ان يشتري بهذه المائة
نسمة والثلث اكثر من مائة او هلك من المائة درهم انه لا يشتري عبدا خلافا لما وكذا الواجب
ان يحقق عنده نسمة بجميع ماله فلم تجز الورثة لا يشتري بشي والوصية باطلة عنده ومنها
يشتري بالثلث ولو باع اوصى ان يباع عبده ويشتري بثمنه نسمة فحقق عنده فباع الوصي
العبد واشترى بثمنه نسمة فاعتقها وهو الثلث ثم رد العبد يجب بعد ذلك ضمن الوصي
الثمن ويقال له ببع العبد فان بلغ ذلك الثمن فالحق جائز عن الميت كما كان اما صمان الوصي الثمن
لانه هو العاقل واما جواز الحق عن الميت لان الثمن صار هو الثاني لان البيع الاول قد انعقد
انفسه وتبين انه اشتراه بثمنه كما امره الميت وان كان الثمن اكثر من الاول
او اقل يحقق عنده لان الميت لانه تبين خلافا لانه الثمن هو الثاني ولم يشتري بثمنه فصار
مخالفا ولا يشتري بهذا الثمن نسمة فحقق عن الميت كما امره ولو لم يرد العبد بالجيب
لكن استحق رجح المشتري على الوصي لانه العاقل ويكون العقد على الوصي لانه لما استحق تبين انه
اوصى بما لا خير فبطل امره واذا بطل امره كان الحق عن نفسه ولا يرجع على الورثة في نصيبهم
لشئ لان الميت لم يوص في ذلك بشي انما اوصى بان يشتري بثمن ذلك العبد وتبين ان العبد
لغيره ولو اوصى ان يشتري ثلث ماله نسمة فتحقق عنده وماله ثلثا ما يشتري الوصي
بمائة نسمة فاعتقها واعطى الورثة ما تبين فاستحققت النسمة ورجعت في الرق وقبض الوصي
المائة ليشترى بها النسمة اخرى فملكته عنده رجح على الورثة ثلث ما اخذوا فليشتري بها
نسمة عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله مقاسمة الوصي الورثة

جائزة ولا يرجع على الورثة بشي وبطلت الوصية اصله ما ذكر في الجامع الصغير اذا اوصى ان يحج عنه
من بلدته فخرج الوصي قد رجع الى رجل ليحج عنه فملكته النفقة في الطريق ان حج عنه ثلث ما بقي
عند ابي حنيفة رحمه الله كانه لم يقسم وجعل كان الباقي لم جميع تركته وجعل الحج كالوصي
الغائب وقسمته الوصي على الوصي له الخاب لا يجوز ذلك هنا قسمه الوصي على النسمة
لا يجوز لانه لا خصم هنا ليقص فيكون تمامها بالتسليم الى تلك الجهة وعند محمد رحمه الله
في المسلتين لا يرجع في شئ اعتبار القسمة الوصي بقسمة الوصي وعند ابي يوسف رحمه الله
ان اوصى ان يحج عنه من ثلث ماله لا يرجع بشي وان اوصى ان يحج عنه ثلث ماله او لم يقل شيا
رجح الى تمام الثلث لان قول ابي يوسف رحمه الله هنا مثل قول ابي محمد رحمه الله لانه لم يبق
من الثلث شئ ولو اوصى ان يحج عنه نسمة واوصى لغيره بالثلث فان الثلث يقسم على الثلث
وعلى ادنى ما يكون من قيمته النسمة فما اصاب النسمة اعتق به النسمة لانه لا غاية الاكثر قيمة
النسمة فيوجد باليقين وهو الاقل حتى لو كان ثلث ماله ثلثا ما بقيه اذ في النسمة ثلثا ما بقيه
قسم الثلث بينهما نصفين ولو كانت قيمة ادنى النسمة مائة قسم الثلث بينهما ارباعا وفي الجوز
لو ان رجلا اوصى بعتق عبده ثم اخى العبد جناية بعد موت الوصي فاعتقه الوصي وهو يعلم
بالجناية فهو ضامن للجناية وان لم يعلم فهو ضامن للقيمة ولا يرجع به على الورثة لان الميت
اوصى بحقه قبل ان يجني وبالجناية تلحق حتى المجني عليه برقبته فاذا اعتقه عن علمه صار
على حقه فيضمن للجناية وصار مختارا للفق كالمالك وان لم يعلم فهو ضامن للقيمة
لانه بمنزلة الخطا والاعلاف مما لا تغد فيه بالخطا فيضمن والله اعلم **باب**
من الوصايا التي تكون بعضها رجوعا عن الوصية وبعضها غير رجوع **اصل**
الباب ان النايب بدلالة الكلام كالنائب بنص الكلام لا تترى ان حرمة نسمة
الوالدين ثبت بدلالة حرمة التاقيف وكذا في الحرمة مثل حرمة التاقيف بل فوقها
وحرف اخر ما ذكرنا في الابواب المتقدمة ان الوصي يملك الرجوع عن بعض الوصية
واحكامه لاخر ومتى اضاف الوصية الى اشئين اضافة مطلقة اقتضت الشراكة بينهما
على السوامع احتمال البقاوت فيما بينهما في الشراكة فاذا بين نصيب احدهما صار ذلك
ساما مخيرا للكلام في اقتضا الشراكة على البقاوت ولله هذه الولاية فان هلك منها شيء
كان الهلاك على الشراكة كما هو الاصل في هلاك بعض المال المشترك ويقسم بينهما
لا اعتبار بالنسبة لمصيب كل واحد منهما يوم الوصية لتراحمهما في حلم الاحباب
ومتى حررت الوصية فيخرج البناء والترتيب يراعى فيه الترتيب ولا يزاحم فليؤجر
منهما المقدم في الاحباب حتى ياخذ صاحب المقدم ماله حقه عنده لانه البعض
فان بقي شئ كان لصاحب الموجز والافلاشي لانه عرض الوصي هذا فيراعى عرضه
اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل قد اوصيت بهذه الالف لفلان وفلان
لفلان منها مائة ثم مات والالف تخرج من ثلث ماله فللذي سمي له مائة المائة والمائة

والاخر تسعة مائة لان صدر الكلام اقتضى الشركة على السواء الا انه لما قدر نصيب احدها كان هذا
بيان منه ان المال بينهما على النفاوت وان كان فيه تعيين لكن لا ولاية للتعيين
لان رجوع عن بعض نصيب احدهما ولا ولاية الرجوع ولو هلك من الالف خمسة مائة
بقسم الخمس مائة الباقية بينهما على عشرة اسهم لا يبين ان الالف بينهما اعشار وان
رد الشركة الى الاعشاش فهاك **هـ** ملك على الشركة وما بقي بقى على الشركة كالميراث
ونحوه ولذا **الوقال** لفلان منها مائة ولفلان ما بقي وهذا اوضح لان الاول بيان
دلالة ان الباقي للثاني وهذا بيان نصا ولا بد ذكر ما يقتضيه الكلام من غير ذكر
ضار ذكره وعدمه بمنزلة ولوم هلك منها شيء ولكن اوصى مع هذا الرجل اخرج
بالف درهم ولم يملك من المال شيء بقسم الثلث وهو الالف نصفان نصفه للمفرد
بالوصية ونصفه للاولين بينهما على عشرة اسهم لصاحب المائة عشرها **ا**
نصفها للمفرد ونصفها لهما لانه اوصى للمفرد بالف على حدة ولها بالف بوصية على حدة
فصار السبب اتحاد الوصية لشخص واحد من حيث اتحاد الخلق لان المزاحمة لا تزداد
بزيادة الوصية **ب** وانما زداد بزيادة الوصية فصار كأنها واحدة حقيقة واما
خمس مائة بين الاثنين على عشرة لان ما يستحقه الموصى **ب** للمفرد من الوصية
من نصف الالف يجعل كالميراث ولو هلك نصف الالف بقسم الباقي بينهما
على الاعشاش لكانت هنا وهذا لان الاجاب للمفرد معارض للاجباب **ط** ما
مضافا الى الالف الا ترى انه لو ادعى رجل عبدا وادعاه جماعة ايضا واقاموا
البينة يقضى بالنصف للمفرد والنصف بينهم لو وقع التعارض بينه وبينهم
فالنصف الذي هو نصيبهم يكون سهمها اعشار الالف وقيل الاستحقاق عليهم بالانحياز
للمفرد على الشركة وهو كاستحقاق نصف الميراث على الابوين بالزوجية ولو
ق قد اوصيت لفلان ولفلان بالف فلان منها مائة ولفلان ما بقي اوصيت
عن الباقي ثم مات ضريرا في الثلث بالف فما اصابه بقسمه على عشرة لصاحب
المائة العشر وهذه المسئلة والمسئلة الاولى **س** من حيث انه اضاف الوصية بالالف
اليها اضافة واحدة وانما اقتضى الشركة على السواء لان المسئلة الاولى الوصية
بالف معينة وهنا بالف مرسللة وفي المحينة انما كانت القسمة على الاعشاش لا تزداد
شركة تمام من المناصفة الى الاعشاش هذا المعنى موجود في الالف المرسللة ولو قال
هذا الالف لفلان منها مائة مرسللة ولفلان ما بقي اوصى فان صفاق عن
وصيتهما فيقسم الثلث بينهما على قدر سهام حقوقهما وحق الموصى له بمائة فيهم
وحق الموصى **د** بالف في عشرة اسهم فيقسم بينهما على احد عشر وكذا الوصية
اخر ثلث ماله ولو قال **هـ** ثلث مالى لفلان ولفلان لفلان منه مائة ولفلان
ما بقي اوصيت عما بقي والثلث يوم اوصى الف فضاء نصف المال ورجع الثلث

الى خمس مائة فلصاحب المائة مائة والاخر ما بقي ففرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا قال
اوصيت لفلان ولفلان بالف درهم لفلان منها مائة ولفلان ما بقي اوصيت عما بقي ثم
هلك منها خمس مائة فانه يقسم الباقي بينهما اعشاشا وهذا قال **ب** يقسم بينهما اخصا
والفرق ان في الوصية بالالف امكن ان يجعل ذكر المائة لاحدهما مائة عن العشرة الالف
للمال وما بقي عبارة عن تسعة اعشارها لان المال المضاف اليه الوصية مال
معلوم لا يزداد ولا ينقص سوا كانت الالف معينة او مرسللة الا ترى **د** انه لو ازيد
مال الموصى حتى صار ثلث مال الف درهم لا تزداد وصيتهما ولو هلك مال الموصى
الا ان الالف يخرج من ثلث ماله لا ينقص وصيتهما فصار الشركة بينهما في الاعشاش
فما هلك يملك على الشركة وما بقي بقى على الشركة فالواوصى لهما بالف على ان يكون
لاحدهما عشر الالف والاخر تسعة اعشاره اما في مسئلتنا لا يمدن ان يجعل ذلك
لان الوصية مضافه الى ثلث مال مرسل فينصرف الى ثلث مال يكون له وقت القسمة
لا الى ثلث مال يكون **د** يوم الوصية الا ترى **هـ** انه لو اوصى بثلث ماله ولا مال له
ثم استفاد مالا او هلك بعض ماله يكون **د** ثلث ماله يوم القسمة فهو وان اضاف
الثلث بينهما لكن لم يسم نصيب الاخر ببيان نصيب احدهما لان الثلث مجهول
لا يعرف قدره الا وقت القسمة واذ لم يتبين وصيته جعل كالحصبة وكان الباقي له
فاذا كان ثلث ماله يوم القسمة الف كان ذكر المائة عبارة عن عشر الالف
يوم القسمة وما بقي عبارة عن تسعة اعشار الثلث فان كان ثلث ماله يوم القسمة
الف درهم كان ذكر المائة في هذه الحالة عبارة عن نصف العشر وما بقي عبارة عن تسعة
اعشار الثلث ونصف عشر الثلث وان كان ثلث ماله يوم القسمة خمس مائة كان
ذكر الثلث عبارة عن الخمس وما بقي عبارة عن اربعة اخصاس الثلث فتعذر جعل المائة
عبارة عن غير الثلث وما بقي عبارة عن تسعة اعشار الثلث فوقف بيان هذه الاجزاء
على ثلث يكون وقت القسمة كالنصف **ق** اوصيت لفلان ولفلان بثلث
مالى يوم القسمة لفلان منها مائة وهذا ثلث ماله يوم القسمة خمس مائة فكان قوله
مائة عبارة عن الخمس فيكون للموصى **د** بالخمسة المائة والاخر اربعة اخصاس وكذا الوقال
لفلان من ثلث مائة وما بقي لفلان لان هذا صار عبارة عن ثلثي يوم القسمة
وبلثه يوم القسمة خمس مائة والدليل على ان الملت بثلث المال يوم القسمة انه لو
اوصى لرجل بثلث شيء بعينه مما يقسم دراهم او دنانير او شي من الكيل او الوزن من غير
واحد او بقدر او غم او ابل او نبات من جنس واحد **ق** لكان ثلث دراهمى اثلث
طعامي وعند ذلك فهلك ثلث ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من الثلث
فان وصيته في الثلث الباقي كله ولا ينقص من وصيته شيء **ق** في الجامع الصغير
اذا اوصى بثلث ثلثه دراهم او بثلث ثلثه اقباب من جنس واحد فهلك درهمان

اوتوبان وخرج الباقي من الثلث فله الدرهم والثوب كله الا ترى انه لو اوصى
 بثلث هذا العبد او بثلث هذه الجارية فاستحق الثلثان منها ويخرج الثلث من بثلث
 مال كان كله للموصي له بخلاف ما اذا اوصى بثلث ثلث من رقبته او بثلثه اثواب
 من اجناس مختلفة او اقله من المختلفة فهلك اثنان وبقي الواحد كان له ثلث الباقي لان
 هذا لا يقسم والاصل ان الوصية متى تحلقت بشي يصح قسمته فهلك بعضه ومقدار
 الموصي به يخرج من بثلث ما بقي من مال الميت فان الوصية بالثلث الباقي لان هذا
 الثلث كان يجوز ان يستحقه الموصي له اذا وقعت القسمة بينه وبين الورثة فعلم
 ان الوصية متعلقة به وما تعلق به الوصية اذا كان يخرج من ثلث مال الميت
 يوم القسمة بقدر الوصية فيه ولم يجر برهك ما هلك فيه كما لو اوصى بثلث شي
 بعينه واستحق ثلثا بخلاف ما اذا تعلق بثلثه اشيا لا يقسم بعضها في بعض لان
 الباقي منها لا يجوز ان يستحقه الموصي له بالنسبة لانه لا يقسم فلو تكن الوصية متعلقة
 بالباقي لم يجز ان يستحق للموصي له اكثر من ثلثه وهذا لما ذكرنا ان الوصية
 اجال الميراث وفي الميراث واليوان تجبر الثلث والثلثان يوم القسمة لان يوم
 الوصية فانه لو كان لرجل ثلاث جوارى قيمة كل واحدة ثلث مائة فوصى لرجل بجارية منهن
 بعينها فزادت تلك الجارية فضارت ثلثا وولدت ولدا ليسا وى مائة
 ووطيها رجل بشبهة وعقرها مائة فهذا كله مال الميت لان التركة قبل القسمة مقبلة
 على حكم ملك الميت فله الزيادة يحصل عليه ملكه ايضا ويلون حصوها بعد موته وحصو
 قبل موته سواء عسر ان الزيادة كانت في يدها فله الموصي له تمام ثلث مال الميت منها
 ومال صار الفا وما بقي درهم للموصي له مقدار الثلث ان يعاينه وذلك بثلثا
 الجارية التي اوصى له بها وثلثها مع الجارية الاخرى للورثة وان كانت مسانها
 فانه ليس للجارية لها وتمام الثلث من تلك الزيادة حتى يقع القسمة عند ان حنفية رحم الله
 وعندها له الثلث من الجارية والزيادة لا تبدأ شي قبل ان يحق الموصي له في الثلث
 بمنزلة حق الورثة في الثلثين وانما تم سلامة الثلثين للورثة عند القسمة فلذلك
 سلامة الثلث للموصي له الا ترى انه لو ظهر دين قبل القسمة وجب تنفيذ من الاصل
 والزيادة جميعا ولو قال له قد اوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان مائة واوصى
 لآخر بثلث ماله والثلث الف فلصاحب الثلث وهو للفرد نصف الف والنصف
 من الاخرين لما قلنا من قبل واما القسمة بينهما اعشار الا ان ذكر المائة اذا كان ثلث
 يوم القسمة الفا والمعتبر هو الثلث يوم القسمة كان ذكر المائة عبارة عن غير الثلث
 وما بقي عبارة عن لشعة اعشار الثلث فضارت شركتهما بالكلام الثاني من ورود
 للاعشار فما اصحابا يكون بينهما اعشار بخلاف ما اذا هلك نصف الف لان بثلث
 قاله لما كان يوم القسمة خمس مائة ظهر ان ذكر المائة عبارة عن خمس الثلث وما بقي

عبارة عن اربعة اخماس الثلث وهذا لان بالهلاك انفسح الاجاب في قدر ما هلك
 فلم يسق للاجباب طهما معتبر الا في قدر خمسمية وقد اوصى لهما بما به فتقسم اخماسا
 وبالصيغة لاخر لم ينفسخ الاجاب لهما في ما هو ثلث ماله الا ترى انه لو ورد الثاني الوصية
 كان الثلث بينهما على ما سيجي الا ان يحكم الاجاب للمفرد وقعت المزاجدة بينهما وبين
 الوصية المفردة في الالف كله الذي هو مبلغ الثلث فيبقى حتما اعشارا كما كان وهذا
 لانها لما ضربا بالالف صار وصيتهما معلق به وبين ان ثلث مال له الف وان ذلك النصف
 ثم لما بين نصيب احدهما مائة وبين ان الاخر لستحجية فلما استحق الفرد من الحصة خمسمية
 كان الباقي على حسابها بخلاف ما هلك لان بالهلاك تبين ان الثلث لم يكن الفا فتغير حكم
 الثلث وهما لم يتغير ولو قال اوصيت لفلان من بثلث مالي مائة ولفلان ما بقي فان كان
 ثلث ماله الف او اقل لم يكن فلان مائة كما قدر له والباقي لفلان الاخر وله هلك نصفه
 اخذ صاحب المائة مائة كاملة والاخر ما بقي له بمائة ما بقي من الثلث فلم يكل اصحاب
 الوصايا المقدرة وصاياهم لم يكن له شي ولو لم يهلك شي لكن اوصى مع هذا الرجل آخر
 بثلث ماله وثلث ماله الف بطلت وصية الموصي له بما بقي والثلث بين الموصي له بالمائة
 والموصي له بالثلث على احد عشر سهما لصاحب المائة منها سهم ولصاحب الثلث عشرة
 اما بطلان وصية الموصي له بما بقي فلانه موصي له بما بقي من ثلث ماله يوم القسمة بعد
 الوصايا ولم يبق واما الاخر ان فلان حق احدهما في الف وحق الاخر في مائة وضاق الثلث
 عن وصيتهما فيقسم على قدر سهمهما وجعلت كل مائة سهما فضارت الحصة احد عشر سهما
 للموصي له بمائة عشرة اسهم للاخر رجل له ثلثه الف درهم كل الف في ليس فقال
 اوصيت لفلان بما بقي من هذه الالف اشهارا الى الف بعينها ثم مات فلان ذلنا الالف كلها
 لان ما بقي كما يذكر ويراد به بعض المال المضاف اليه بدر ويرا الكل كما في اللوارث
 فان الشيء عليه السلم جعل للعصبة ما بقي من الميراث بقول له ما بقيت الف ايضا فلا ويلي
 رجل ذكر ثم كان للعصبة بعض الميراث اذا كان في الوراث معها صاحب فرض وكان له
 جميع الميراث اذا لم يكن معه صاحب فرض وكان بقدر له عليه السلام ما انقضى الف
 فلا ويلي رجل ذكر ان كان صاحب فرض وان لم يكن صاحب فرض فله الجميع لذلك فيقدر قوله
 اوصيت بما بقي من هذه الالف لفلان ان كان معه وصية اخرى وان لم يكن فله جميع الالف
 ولان هذا الكلام لا يبداه في العادة فالظاهر انه اوصى بوصية مقدرة لاخر من هذا
 الالف الا انه اذا جمل تعدر تنفيذها فصار بطلانها بهذا الطريق بطلانها بموت
 الموصي له ولو كان هذا كان الالف كله فصاحب الباقي لان له باقى لا يخرج من الثلث
 وهو كقول له عليه السلام ما بقيت الف ايضا لان كلمة ما بقيت الف ايضا اذا لم يكن ثمة صاحب
 فرض فان قيل كلمة من التبعض ومتى اعطينا جميع الالف لا يبقى طه من التبعض
 قيل له كلمة من عملت عملها في التبعض فيما دخلت عليه وقد دخلت على ما بقي

فانه قال **فلان** ما بقي من هذه الالف فقد اوجبت تبعية غيرها فيما بقي لان ما بقي اسم عام
تتناول الدراهم وغيرها لما قال **من هذه الالف** الدراهم فمميز الدراهم من غيرها
فلما عملت عملها في التبعية مرة فيما دخلت عليه لا تعمل في الالف مرة اخرى بما في قوله
هذا **باب** من حديد ورجل من بني اسد وكما لو قال **لا امرأته** خالعتك على ما في يدي من الدراهم
انصرفت الى ثلثه درهم ولم توجب كلمة من تبعية غيرها من الدراهم لانها دخلت على ما في يدي
لا على الدراهم وقد اوجبت تبعية فيما دخلت عليه ولا كلمة من هنا للتمييز اوصيت
لك بهذا الالف بشرط ان لا يرأحه وصية فتلون دلالة على الترتيب وانه موخر عن
الوصايا حتى يصح قبوله ما بقي حتى اذا اوصى بالف اخرى لاخرى لا يمكن للدلالة على انه
عليه الصلاة والسلام ما انقبت الفرائض وحلي **انه** وقعت هذه المسئلة في زمن الشيخ الامام
الحليل البكر محمد بن الفضل والشيخ الامام محمد بن حامد رحمهما الله وقد اختلفا في جوابها
وتلك المسئلة انهما سبلا ان رجلا اوصى بوصايا فاسدة لا يجب تنفيذها من ثلث ماله
بان اوصى بان يصلي قبري ابوي واما شاكل ذلك واوصى لاخر بما بقي من ثلث ماله يعطى
للموصى **له** بما بقي جميع الثلث او ما بقي من الثلث كان الشيخ الامام البكر محمد بن حامد
رحمه الله يقول يعطى للموصى **له** بما بقي ما بقي له من الوصايا الفاسدة ولا يعطى جميع الثلث
لانه اوصى له بما بقي لا بجميع الثلث وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول
يعطى **له** جميع الثلث لانه اوصى بوصايا فاسدة لا يجب تنفيذها فكان له ان يوصى بها
فيعطى الجميع كما لو اوصى له بما بقي من الثلث كما في مسئلة الجامع فان محمد ارحمه الله اعطى للموصى
بما بقي من هذه الالف جميع الالف اذا لم يوصى **لشيء** من الالف **الاخر** قال **الصدر** الشهيد
رحمه الله وهذا اصح لان ما قاله رواية للجامع وهذه هي المسئلة ولو قال اوصى مع هذا
بالفاخرى لاخر ثم مات لم يكن للذي اوصى **له** بما بقي من الالف شي والذى اوصى له بالالف
الف لان تقدير هذه الوصية كانه قال **اوصيت لك** بما بقي من هذه الالف
ان كان لك وصية اخرى وهناك معه وصية اخرى فكان وصية بما بقي ولم يبق شي بعد
الوصية المقدرة وكان كالعصبة في الميراث اذا لم يبق من اصحاب الفرائض شي ولا
انما جعل **له** ما بقي لان محل الوصية وان لم ينفذ محل الوصية لان الوصية لا تنفذ الا
في محلها وهو الثلث ولم يبق من محلها شي عند استحقاق صاحب المقدرة وفي المسئلة الاولى
يصير **كانه** قال **اوصيت لك** بهذه الالف بشرط ان لا يرأحه وصية
فيكون دلاله على الترتيب وكونه موخرا عن الوصايا حتى يصح قوله **له** بما بقي وكذا في هذه
المسئلة الا ان هنا صاحب المقدرة معلوم فلا يستحق شييا مع استحقاقه بخلاف
المسئلة الاولى ولو قال **اوصيت لفلان** و**فلان** هذه الالف **فلان** منها ستمائة
وفلان سبع مائة مات والالف تخرج من ثلث ماله يقسم الالف بينهما على ثلثه عشر
سهما للموصى **له** بسبع مائة ستة اسهام والموصى **له** بسبع مائة سبعة اسهام لانه بقوله اوصيت

فلان وفلان هذه الالف اثنتي عشرة سهما يشركه على السوا فلما قال لفلان منها ستمائة
وفلان سبع مائة والالف الواحدة لا تلتصع لاحدهما ستمائة وسبع مائة علم انه لا يريد بذلك
الاخذ وانما اراد به الضرب على ان يضرب احدهما بست مائة والاخر بسبع مائة **كانه** قال
لهذا على حساب ستمائة ولهذا على حساب سبع مائة فيقسم على ذلك الحساب واعتبر
هذا بالمولد فانما اذا اجتمع في الميراث سهام اصحاب الفرائض والسهام لا يؤخذ في
المال الواحد احدا كان المراد الضرب بهذا السهم ويقسم على طريق العول **حتى** يدخل
النقصان على الكل ولو قال **فلان** منها سبع مائة وسكنت عن الاخر كان لفلان سبع مائة
كما قال **وما** بقي لفلان لان السلوت عن نصيب الاخر بيان دلالة ان ما بقي نصيب الاخر
والراب بدلالة الكلام كالنائب كالنائب بالنص ولو قال اوصيت لفلان وفلان
بهذه الالف لفلان منها الف والالف ثلث ماله والالف ثلث ماله للذي سمي ثانيا وهذا رجوع عن
وصية الاخر لان الالف الذي اضاف اليها جعله لاحدهما كان كذلك دلالة الرجوع
ولانه جعل الاخر بمجنى العصبة لان بيان نصيب احدهما كالنصيب على ان الباقي للاخر
فكانه قال **فلان** هذه الالف وفلان ما بقي من هذه الالف ولم يبق شي من الالف
فكان رجوعا لا تترى **انه** لو قال **فلان** منها الف ولا يبقى بعد الالف شي كان رجوعا
التي اقتضاه صدر الكلام فاذا اوصى لفلان منها الف ولا يبقى بعد الالف شي كان رجوعا
عن جميع السهما ولو قال **فلان** منها الف وفلان منها الف فهي بينهما نصفان لانها
في حق الاضافة والقسمة سواء لم ينفذ الثاني غير الاول فلا تعتبر فرق بين هذه المسئلة
والمسئلة الاولى والفرق انه متى من نصيب كل واحد منها وما بين لا يؤخذ في الف واحدا
علمت انه اراد به الضرب لا الاخذ فلم يضمن رجوعا عن الاول كما لو بضع فقال لفلان منها
الف وفلان منها الف على ان يضربا بذلك اما اذا بين نصيب احدهما الفا وذا مما يتحقق
من الالف اخذ اعلم انه اراد به الاخذ لا الضرب فيضمن ذلك رجوعا لانه متى اخذ الذي سمي
له الالف الفا لا يبقى للاخر شي ولانه لما بين نصيب الاول وعطف الثاني عليه كان بيان
لنصيب كل واحد منهما بحجم العطف الا ان يجعل عطف في حق المشارك بينهما في الثبوت او
في الرجوع اما ان يجعل اثباتا في حق احدهما او رجوعا في حق الاخر فلا وجه **له** قال القاضي
الامام ابو عاصم العامري رحمه الله وقابله هذه الزيادة انه لو ورد احدهما كان الالف
كله للاخر استشهد محمد رحمه الله **فقال** **الانزي** انه لو قال اوصيت بثلث ماله
لفلان وفلان لفلان منه الف وفلان منه الفان وثلث ماله الف درهم وقسمته على ثلثه
اسهم لصاحب الالفين سهما ولصاحب الالف سهما لان مراده من ذكر الالف والالفين
والثلث يصيب عن ذلك القسمة بينهما على طريق العول لا الرجوع الا ان هناك يقسم على
المفاضلة لانه فضل احدهما على الاخر وفيما نحن فيه على السوا لا يقتضيانها واذا اثبت
هذا في الثلث فكذا في الالف ولان الثاني اقل من الاول وكلاهما صاحب القسمة

كصاحب الفريضة ثم يتضابق المحل على الحقيق فجعل على الحساب ولو قال قد اوصيت لفلان
 وفلان بهذه الالف لفلان منها الف ولفلان الاخر من الالف الذي اوصيت به لفلان الاول
 الف كان الالف كلها لفلان الاخر وهو رجوع عن الاول لانه ذكر جمع ما اوصى به الثاني
 ونقله الى الاخر فلا يبقى الاول ضرورة فكان رجوعا وهذا لانه ابنت الشركة بينهما
 في الالف بكلامه الاول بكلامه الثاني رجوع عن الشركة وجعل كل مال للاول
 ثم لما جعل للاخر جميع ذلك الالف كان ذلك دالة الرجوع على الكلام الثاني الا ترى
 انه لو اوصى بعبد لرجل ثم قال العبد الذي اوصيت به لفلان قد اوصيت به لفلان اخر
 كان رجوعا عن الاول قال محمد رحمه الله الا ترى انه لو قال اوصيت بثلاث عا
 لفلان وفلان لفلان من ذلك الف ولفلان من ذلك الالف الف ثم مات وكان ثلث
 ماله الف فهو كله للاخر وهو رجوع عن الاول والثاني لانه نقل عين الالف الذي اوصى
 الاول الى الاخر لان قول من ذلك الالف الف درهم اي ذلك الالف التي اوصى بها الاول
 فرق بين هذه المسئلة وبينها اذا اوصى بعبد لرجل ثم قال اوصيت بعبد هذا لفلان اخر
 حيث لا يكون رجوعا عن الوصية الاولى ويكون العبد بينهما نصفين والفرق وهو انه
 عطف الثاني على الاول بحرف الواو في جميع السبل والعطف بحرف الواو يذكر
 للاشراك ويذكر للقل والاحتمال ان على السوا الان في مسئلة العبد لم يذكر بعد العطف
 زيادة يترجح بها احد الاحتمالين على الاخر فوقع الشك في الرجوع فلا يثبت بالشك وفي
 هاتين المسلتين ذكر بعد العطف زيادة يترجح بها احتمال العقل فانه قال ولفلان اخر
 من الالف التي اوصيت بها لفلان الف وكذا قال ولفلان من ذلك الالف وهذا لا يذكر
 الا للنقل فقياسا من مسئلة العبد ان لو قال العبد الذي اوصيت به لفلان
 قد اوصيت بذلك العبد لفلان ولم يقل به ولو قال كذلك فانه رجوعا فافرق المسلتان
 لا فترقا في الموضوع لا من حيث المعنى والله اعلم **باب**
 ما يجوز للوصي ان يفعله اذا اذن له الوصي في التجارة وما لا يجوز **اصل**
الباب ان اذن الوصي كالأب والوصي للصبي في التجارة وهو يعقل البيع والشرا
 او في جنس منها يصح ويصير ما ذونا في جميع التجارات وعند الشافعي رحمه الله واذن
 الوصي لعبد البالغ يصح بالاجماع وللعبد الصغير الذي يعقل البيع والشرا فصح عندنا
 واختلف اصحاب الشافعي رحمه الله من من قال يصح ومن قال لا يصح وجه قوله
 ان المانع من جهة تصرف الصغير والصغير بان بعد الاذن كان المانع باقيا بخلاف
 العبد فان المانع هناك حق الوصي وجهه يرتفع بالاذن **قال** عليه ان في فضل الخير للملك
 للصغير لا حق له فيه وفي فضل العبد للملك الوصي ثبوتان الصغير اما جحر عليه لصباة
 لا حق له فيه والعبد جحر عليه حق الوصي دل عليه ان العبد المحرم اذا اقر بما لا يملك به
 اخذ به بعد العتاق **لروا** حق الوصي والصبي اذا اقر بما لا يملك به بعد البلوغ لانه فاسد

لصباة والصبا لا يزول بالملك لاذن وله ايمالك العبد ما لا حق للمولى فيه كالطلاق والاقرار
 الموجب للحدود والقصاص والصغير لا يملك لذلك ولنا انه عاقل يصرف باذن من يلى عليه فيصح
 تصرفه **دلي** له العبد الصغير ان سلموا وان لم يسلموا فالعبد الكبير او لا يلزم الصغير الذي
 يعقل لانا احتضرنا عنه ثم الفرق ان المولى وضع الاذن في غير موضعه لانه لا يدري ما يقول
 ولا يمتدئ الى التصرفات فلم يصح اذنه كالمولى اذ اذن لعبد الذي لا يعقل قوله المانع من
 صحة تصرف الصغير قلنا لا فرق بينهما لان في العبد المانع حق للمولى كما ذكرنا وارفع
 بالاذن فلذلك في الصبي المانع حق للمولى وقد ارتفع بالاذن ايضا لان المولى ان يتصرف
 في ماله بالبيع والشرا بالولاية التي لا يملك احد غيرها فملك تفويضه اليه وهذا
 المانع ارتفع بالاذن دل على عليه ان الحق بت للمولى عليه ولاية شرعية فلو تصرف بنفسه
 ونفذ لبطل حق المولى فيما جعل الشرع له ذلك فلا ينفذ صياته لحق المولى لا لصباة كما لا
 ينفذ تصرف البالغ في ماله اذا كان بطل حق المهرين والمستاجر فالاب اذا اذن سقط
 حقه من الحجر كما اذا اذن المهرين للراهن في التصرف بخلاف الطلاق والحدود والتبعا
 لانه ما جحر عليه لحق الاب لان الاب لا يملك ذلك عليه بولاية شرعية وانما جحر عليه في ذلك
 نظر اعليه ودفع الضرر عنه لانه ليس بمجأ وضعة وكذلك اقراره لا يصح ولا يواخذه
 بعد البلوغ اذا اقر قبل الاذن لانه جحر عليه نظرا له لحق الاب فاما العبد لما جحر عليه
 في الاقرار نظرا له لحق المولى فاذا سقط حق المولى نفذ عليه فان قيل هذا يشكل
 بالاقرار بعد الاذن فان الصبي الماذون له يملك الاقرار وعدمه والعبد ما كان يملك الاقرار
 عليه فلا يجوز له ان يثبت له اذنه كالطلاق والعتاق **قيل** له الاقرار المطلق من التجارة
 حتى يملكه العبد الماذون فلما ملك التجارة بالاذن ملك الاقرار اذا اقرار من التجارة اما
 الاب اذا اقر على الصغير فملك شهادة وشهادة الفرد لا حكم لها بخلاف المولى اذا اقر على عبده
 بمقدار مالية رقبته صح اقراره لانه اقر على نفسه اذ مالية العبد **د** حتى لو اقر على عبده
 وعلى العبد دين يستغرق رقبته لا يصح اقراره ثم سئل هذا بما اذا اقر على عبده باكثر من قيمته
 لا يصح اقراره بالزيادة ولو اذن لعبد في التجارة ملك العبد الاقرار باضعاف قيمته كذلك
 هذا الاب لا يملك الاقرار على الصبي والصبي يملك **وحرف اخر** ان الاصل في تصرف
 عند اذن من يلى عليه الاطلاق فيما يملكه الوصي عليه الا ان الاطلاق ثبت بحكم النيابة **د**
 عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله حتى ان كل تصرف يملكه الوصي يملكه اليتيم الا الاقرار لما ذكرنا
 ولا ناعتبر تصرف اليتيم بتصرف الوصي فيما لا يحس بالنسبة وحكم الاقرار بما يتخير
 ان كان من المولى في مال اليتيم يكون شهادة ومن اليتيم يكون اقرارا على نفسه واعتبار الشهادة
 بالاقرار لا يستقيم ولهذا لا يملك البيع حلالا ولسه والحي الميسر لانه من عمل التجارة وملكه
 المولى في ماله فيملكه الصبي ولا يملكه بالحيين الفاحش وكذا العبد عند هاتين المالكين
 بيع ماله بالحيين الفاحش وهو انما يستفيد الولاية من جهته فلا يملك الاما يملكه وله ايمالك

الاب والوصي والقاضي التبرع بالاذن والمقصود من الاذن في التجارة طلب الاذن والرضا
دون اطلاق المال والمحاباة الفاحشة اطلاق المال ولم يدخل تحت الاذن سواء كان للعبد
او للصبي ولهذا لا يملك الهبة والاعتناق ولهذا لا يملك الاب والوصي والقاضي في مال اليتيم
وعند الخليفة رحمه الله موجب الاذن الانطلاق بحكم المالك **لانه مال حقيقه والمالك**
لا يستقيم ان يكون نائبا عن غير المالك الا انه يكون حجرا عن التصرف لنقصان رايه واهليته
فان لا يربح بين النفع والصنوع **يتبرع** فيه جانب الضرر لنقصان رايه وعدم اهليته
وتجربته فاذا خبر ذلك يضم راي الوالي اليه **ينزل** عند ذلك منزلة دامل الراي فيملك
عند ذلك ما يملكه كامل الراي ولهذا يملك التجارة بالحقن الفاخر وكذا العبد لما عرف
ان الاذن فك الحجر فالتحق به بالاحرار وليس بتملكك للتصرف منه على سبيل النيابة
بل رفع السبب الذي صار العبد محجورا عليه به فعند ذلك يتصرف لنفسه **حكما**
لا فكل الحجر عنه كما يتصرف بعد الكفاية فلذا من الاب والوصي لليتيم بخلاف الوكيل
والضارب والدليل على ان الاذن ليس بتملكك للتصرف وتوكيل **لانه** انه يصح بقوله
اذنت لك في التجارة والمأمور به مجهول والتملك على هذا الوجه لا يصح فان من
قال **اخبره** اذنت لك بالتصرف على اوقاف اشترى شيئا لم يصير وكيلها له لا تمتنع صحة
المالك دفع الحجر لانه اسقاط وللمالك لا تمتنع ولان العبد والصبي لا يرجع بماله من الهبة
على الوالي والوالي كالكاتب والمحقق ولو كان باساعنه لرجع كالضارب والوكيل والاب والوصي
ولا يمتنع تصح بقوله اذنت لك وان لم يقل اشترى او تصرف في ومثله لا يكون توكيلا
ولانه لا يملك بالاذن بيع مال الاذن والوكيل انما يتصرف في المملوك للموكل والصبي يتصرف
في مال نفسه فلا يكون نائبا عن غيره ولانه علم الاذن والاذن لا يقبل التخصيص
نوع من التجارة وكذا لا يقبل في نوع من البيع بخلاف الاب والوصي والقاضي لا هم امروا
بقربان اليتيم بالتي هي احسن فلا يجوز تصرفهم الا على المعروف فاذا عرف هذا قال محمد
رحمه الله اذ مات الرجل وترك ابنا صغيرا بن عشرين سنين بعقل البيع والشر او وصي له
رجل فاذا نال الوالي لابن في التجارة فهو جائز لانه من اهل التصرف والحجر لنقصان الراي بنا
على قلة الهداية ويرتفع هذا المعنى عند اذن الوصي لان الظاهر انه لا ياذن له الا بعد ان يجد
مهنديا مصلحا للمال واذ اعرفه بذلك تخرج جانب النفع في تصرفاته فانطلق عند ذلك
واذا صح الاذن له ان يتصرف في ما في يده من البيع والشر او الاقرار وكذا فيما ورثت عن ابيه
لان من ملك شيئا ملك الاقرار به لانه من ضرورات التجارة كالعبد الماذون وروى الحسن
عن الخليفة رحمه الله انه لا يجوز اقراره وتصرفه فيما ورثت عن ابيه واما يجوز
فيما اكتسب وكذا ان ما ورثت عن ابيه واما ليس من تجارته واما يجوز اقراره وتصرفه
فيما كان من تجارته الا ترى ان العبد الماذون اذا باع شيئا من ماله لم يجر وجب ظاهر
الرواية ان بنا الاذن على العموم فاذا صار ماذونا في نوع صار ماذونا في انواع كلها والصبي

يتصرف

يتصرف في ملك نفسه بخلاف العبد لانه يتصرف في ملك غيره ولانه لو لم يجر اقراره فيما
ورثت عن ابيه واما اذى ذلك الى ان يجوز له ان يقر مطلقا بجوز اقراره على نفسه ضئيل
دنيا عليه والدين يقضي من ماله وماله تركه ابيه واما ولو اشترى شيئا بجب التمن
دينا في ديمته فيجب عليه القضاء من ماله فاذا كان يورث الى الجواز فلا فائدة في ابطاله ويصح
اقراره بالعصب والاستهلاك والدين لان ضمان العصب والاستهلاك والعرض من الجا
لانه يملك المعصوب والمستهلك والمقبوض تجارته الا ترى انه يصح ذلك من العبد الماذون
له فذلك من الصبي ولو باع شيئا من الوصي الذي اذن له او اشترى منه او اقر له بدين
او ودعه لم يجر شي من ذلك اما البيع والشراء يريده اذ لم يدين للصبي به نفع ظاهر
لما ذكره لان الصبي انما يملك من التجارة ما يملكه الوصي والموصي لا يملك بيع ماله منه ولا شرا
ماله لنفسه اذ لم يدين فيه نفع ظاهر لليتيم بالاجماع ولا يملك الاقرار عليه لنفسه بدين
او ودعه فلذا لا يملك الصبي بنفسه فرق بين هذا وبين اقرار الصبي بالدين لا حتى
حيث يصح والفرق ان اقرار الصبي على نفسه للاجنبي حارة معي لان المقصود من التجارة
طلب الربح وذا يحصل بالبيع والشراء مرة بعد اخرى لا يحصل متى لم يصح اقراره بما
عليه من التجارة لان الناس يجتنبون من التجارة معه متى لم يصح اقراره فكل احد لا يقدر على
الاستدانة في كل عقد يعقد فلا يعاملونه خوفا على ان اموالهم فينتحل الغرض المطلوب من التجارة
والاذن بها فكان الاقرار ملحبا للتجارة فيملكه الصبي اما اقرار الوصي عليه ليس تجارة ولا
حقيقه ولا معني لانه شهادة لان الشهادة ما يلدون على المقر والشهادة ما يكون على غيره اما
العبد الذي جرى بين الوصي والصبي تجارة فانما يملكها الصبي ان كان يملكها الوصي والصبي لا
يملك اذ لم يدين فيه نفع ظاهر لليتيم بالاجماع فلذا الصبي وهذا على اصلها ظاهر **لانه**
يتصرف بحكم النيابة فيملك ما يملكه الوصي ولو فعل الوصي ذلك لم يجر فلذا الصبي وعند
الخليفة رحمه الله وان كان يتصرف بطريق الاصله لكن تحمت فيه شبهة النيابة
ومن الجائز انه انما اذن له لينفذ تصرفه معه فاعتبرنا الحقيقة فيما بينه وبين الاجا
وشبهة النيابة فيما بينه وبين الوصي لانه موضع التهمة والشبهة يجب اعتبارها
في مواضع التهمة وروى عن الخليفة في النوادر انه يملك ذلك مع الوصي كما يملك
مع الاجانب اعتبار لقصده المالكية هو والصبي اذا باع مال من ابيه بعد ما اذن له
او اشترى منه بمثل قيمته او باع او اشترى مما يباع الناس في مثله يجوز اما على اعتبار
جهة الاصله كما هو قول الخليفة رحمه الله فظاهر واما على قولها فلا لانه وان اعتبر
جهة النيابة الا ان الاب لو باع مال ولده من نفسه باع مما سخر الناس في مثله او
اشترى مال نفسه له بالشر مما سخر الناس في مثله يجوز لما ذكره فلذا من الصبي
بخلاف الوصي قال وليس الصبي كالعبد ان العبد اذا كان عليه دين فباع من ماله متاعا
وحاجة لحاجة ليس به لاجوز والفرق ان الاملاك مملوكة لسيرة من الاب والصبي

رة

فصار عقده معه كعقد مع الاجانب اما في العبد الاملاك غير متممة لان المولى يملك كسبه
اذ لم يكن عليه دين مستغرق بالاجماع وان كان مستغرقا فذلك عندهما وعند المالك
تخليص كسبه لنفسه شا العبد او ان يودي دينه من ماله فهو كالمالك المالك في الحال
والمعاقل انما تحصل بين ملكين غير متميزين ولم يكن ما جرى بينهما معاقل على الحقيقة لان
تناول ماله ببدل مثله والمولى يملك ذلك الاتري انه يملك تخليصه لنفسه واذ كان
كذلك لم يجوز باقل من قيمته الاتري ان الصبي لو اقر بقبض الثمن من ابيه جاز هذا في اللبس
وفي بعض الروايات انه لا يجوز لانه استفاد الاذن من جهة الاب ولو قال الاب قضيت
الدين الذي على لم يصيد فذلك اذا اقر به الابن الاتري انه لا يصيد والوصي فيه وجه
الرواية الاولى ان حقيقة العقد يتحقق بين الاب والابن لتمييز ماله لكل واحد من الجانبين
فيصح اقراره بقبضه منه كما يصح بقبضه من غيره بخلاف ما اذا اقر بقبض الثمن من مولا
وعليه دين لان الاملاك ليست متميزة فلم يصح اقراره الاتري ان العبد اذا كان عليه دين
فاقر لمولا بدين او وديعه انه لا يصح ولو اقر الصبي لبيه جاز ثم الوصي اذا باع مال اليتيم
من نفسه او اشترى مال نفسه للصبي عند الخيفة رحمه الله يجوز ان كان فيه نفع ظاهر
للصبي وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله قيل هو قوله الاخر وفي رواية عنه
وهو قول محمد رحمه الله لا يجوز بكل حال وذكر الطحاوي والفقهاء ابو الليث رحمهما الله
ذكر اقول الى يوسف مع محمد رحمه الله وفي شرح شمس الائمة السرخسي رحمه الله النفع
الظاهر في شرح ادب القاضي فاذا اشترى ما ليسا في عشرة خمسة عشر فصاعدا فهو
خير لليتيم ومادونه لا واذا باع منه مال نفسه ما ليسا في عشرة خمسة عشر فصاعدا فهو
لليتيم ما فوقه لا قال الصدر الشهيد رحمه الله وبدني وفي زيادة اخيه تاج الدين
وعبده من المواضع ما ليسا في الفاتح ما ية وعند بعضهم مقدار ما لعين الفاحش
وتفسيره ما ذكرنا في الزكاة وقد شمس الائمة للخلو في رحمه الله في العار يضعف القيمة
والقياس ما قاله محمد رحمه الله انه استوجب البيع بالامر وضار كالوكيل والوكيل
اذا فعل ذلك لا يجوز وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال الوصي لا يشتر من ماله
شياء ولا تستقرض منه شياء وهذا لان الواحد لا يتولى طرفي العقد لما فيه من الاستحالة
لكون الواحد مسلما ومتسلما مخطبا ومخطبا ماطا ومطالبا ولهذا التوكيل عن غيره
بشرى مال اليتيم لا يجوز هذا هو القياس في الاب الا ان تركنا القياس فيه لا يحكم
كالم السفينة قام شخصه مقام شخصين وعبارته مقام عبا ترين فجعل كانه باع منه
وهو ليس ثم محل الحقوق بحق الابوة لا يحكم العقد فيكون اصلا في حق نفسه ناسبا في حق الصغير
ولهذا الوجه كانت العهدة على الصغير وفي هذا لا يقوم الوصي مقام الاب ولا في خيفة رحمه الله
ان الوصي محار الاب لكنه قاصر الشفعة فلقصرة شفخته اعتبرنا حقيقة النظر والنفع
في تصرفه ولا نه قربان مال اليتيم بالتي احسن وهذا لان الوصي يشبه الاب من وجه

لانه يقوم مقامه في تصرفاته عند خلاكه ويتصرف بالولاية لانه يقوم مقامه عند انقطاع تدبير
وليته وله املت الوصاية لا قبل التخصيص كولاية الابوة وشبه الوكيل من وجه
لانه تتصرف بحكم التفويض والامر والتسليط ولو كان كالوكيل من كل وجه لا يجوز بيعه
وشراؤه من نفسه كما يجوز من غيره بحالها فقلنا متى عقد عقد الائمة فيه من جميع
الوجه صار كالاب فجوز بيعه واذا عقد عقدا ربا يكون فيه فلا يجوز ولا يضاد لان
الحقوق من جانب الصغير يرجع اليه كما في الاب بخلاف ما اذا توكل عن غيره لان الحقوق
من الجانبين ترفع اليه اما الاب اذا باع ماله من ابيه او اشترى مال الابن لنفسه بمثل
القيمة او بعيسر تجوز وروى الحسن عن ابي خنيفة رحمه الله انه لا يجوز الا بمثل القيمة
لانه متهمة في حق نفسه فربما يوم مر نفسه على ولد فكان الغبن اليسير والفاحش سوا فلا
يتمثل منه كما لا يتمثل من المريض المديون بخلاف مال الوبايع ماله ولد من اجني لانه غير متهمة
فيتمثل اليسير وروى هشام عن محمد رحمهما الله انه يتمثل منه الغبن في بيعه من نفسه
وهذا يوافق رواية الى خنيفة رحمه الله في النوادر والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية لان الغبن
اليسير انما يتمثل منه في بيعه من الاجنبي لتحذر الاحتكاك اذ عنه فيجعل عفوا في حقه ايضا
ولان الظاهر في حاله انه لا يصير بولده لمنفعة يسيرة فتعود اليه بخلاف المريض المديون
لانه حجر عن التبصر لحق الغرما فليست في الغبن اليسير والفاحش ولو كان الوصي وصيا
ليتمين فاذا نالها في التجارة فباع احدهما من صاحبه شيئا او اقر له بدين او بوديعة
لم يجز شي من ذلك لان تصرفهما فيما بينهما معتبر بتصرف الوصي لهما استقدا والا
من جهته ولو باع الوصي مال احدهما من الاخر لم يجز في قولهم اما على قولهما فظاهر
وعند ابي خنيفة رحمه الله انما يجوز بشرط ان يكون النفع ظاهرا في تصرفه في حق اليتيم وهذا
لا يتحقق في بيع مال احدهما من الاخر فانه ان نفع احدهما فقد اضرب بالآخر على قياس رقا
النوادر ينبغي ان يجوز جريا على فضه المالكية ولذا لو كان لكل واحد من اليتيمين عبد
فاذا احدهما في التجارة فتابعا فيما بينهما بخلاف ما اذا اذن الاب لابنيه فتابعا
حيث يجوز لانه لو فعل بنفسه لصح فان باع مال احدهما من الاخر واشترى لنفسه لانه
لا يشترط النفع الظاهر في تصرفه على ما ذكرنا بخلاف ما اذا وكل الاب رجلا لبيع مال احد
من الاخر فباع حيث لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفي العقد وشفقته دون شفقه الاب
حتى لو وكل رجلا لبيع احدهما ببيع مال احدهما وكل اخر بشرى مال الاخر فتابعا الوكيلان
حاز لان العبد قام بشخصين صعيدا لكل واحد منهما وصي على حد اوصى اليه ابوة فاذا
كل واحد من الوصيين لليتيم الذي في حوزة في التجارة يعني اذا كان ابوهما مختلفا فباع احدهما
من صاحبه شيئا او اقر له بدين على نفسه او اقر له بوديعة جاز اما عند ابي خنيفة
رحمه الله فظاهر واما عندهما فانهما يعتبرا ان تصرفهما بتصرف الوصي من الوصيان لو
تابعا للصغيرين جاز وكذا الصغير ان اذ تابعا وقد استفاد الاذن من جهتهما الا ان اقرار

ذن

ها

الوصي لا ينفذ وقراره ان ينفذ ما قلنا ولو كان ابوها واحدا كان كل واحد منهما يكون وصيا
لها فلا يجوز مبايعتهما كما لو كان الوصي واحدا والله اعلم **كتاب المكاتب**
باب من الكتابة والوصية في ذلك أصل الباب
ان كل ما يصلح مهورا في النكاح يصلح بدلا في الكتابة لان
كل واحد منهما مبادلة ما بالمال ليس بمالك الا ان تسمية ما لا يصلح مهورا في النكاح لا يفسد النكاح
وتسميته ما لا يصلح بدلا في الكتابة يفسد الكتابة **وحرف آخر** ان كل عقد يفسد بالشرط
الفاسد يفسد بجهالة البدل او المبدل وكل ما لا يفسد بجهالة البدل لا يفسد بالشرط الفاسد
لان الجهالة اكثر تاثيرا في فساد العقد من الشرط لانه دخل في صلب العقد ولهذا قلنا
انه لو باع شيئا برفقه او بوزن هذا الحجر ذهب لا يجوز البيع وان علم بعد الافتراق من المجلس
لتمكن الفساد بجهالة البدل وانما يجوز بالاعلام في المجلس بطريق الاستحالة فما اذا باع الى
المصداق او الدباس فانه منقلب جائز باسقاط المفسد في المجلس وبعده ثم العقود الشرعية
التي شرط فيها الشرط الفاسد اقسام اربعة منها ما يفسد بالشرط سواء كان شرطا وانينا
يعني في احد البدلين او شرطا زائدا او امانيا به العقد وذلك البيع والاجارة والصلح عن
دعوى المال والصلح عن دعوى الخطا اما البيع فلما روى عن النبي عليه السلام انه طهر
عن بيع وشرط وان الشرط الفاسد في معنى الربو الا بعبارة عن شرط ينفع به احد
المتعاقدين فمضى قصد استحقاله بالعقد من غير ان يقابله عوض فقد قصد الربو او كل بيع دخل
فيه الربو فهو فاسد والاجارة والصلح عن المال وغيرهما يلحق به لانه في معناه لكونه مبادلة
المال بالمال قابل للفسخ ويثبت فيه خيار الرتبة والرد بايجاب وقسم لا يفسد بجهالة
البدل ولا بالشرط الزايد وهو ما كان مبادلة المال بغير المال كالنكاح والخلع والصلح عن دم
العبد والهبة والصدقة اما النكاح فلما روى ان رجلا تزوج امرأة ولم يسم لها مهر
فصح النبي عليه السلام النكاح وفرض لها مهرا وللخلع والصلح عن دم العبد ليجانسه
لانهما لا يقبلان الفسخ والنقض كالنكاح ولاه لا يدخل فيه فبطل الشرط في نفسه من غير
ان يؤثر في فساد ولا يتعلق بحته بذكر البدل فلا يؤثر فساد البدل في فساد هبة واما الهبة
فلما روى عن النبي عليه السلام انه اجاز العري وان بطل شرط المعري وان الصحة والفساد
تتعلق بالاقرار والمالك في الهبة يتعلق بالفعل وهو القبض لا القول وذلك سابق عليه
والصدقة ملحق بها وقسم يسقط بالشرط الذي لا يسقط بالشرط الزايد وهي الكتابة
اما فساد الشرط الذي لا يفسد بالشرط الزايد لانهما يشبه البيع من حيث ان صحتهما
تتعلق بذكر البدل في العقد ولا يصح الا بالبدل للدلال وبطل الفسخ ويصح فيها شرط الخيار
ويشبه النكاح من حيث ان الحيوان يثبت دينيا في الدمة لما روى عن ابن عمر رضي الله عنه
انه قال الكتابة على الوصفا وينصرف الى الوسط فوفرنا على الشبه بين خطهما وقلنا بانها تفسد
بالشرط الذي لا يفسد بالشرط الزايد ولانه في معنى الربو ولا مدخل للربو فيها ولهذا الو

كاتب عبده على ان لا يخرج من البلد يجوز وسقط الشرط اما بطلان الشرط لانه لا يلام العقد
وله ان موجه اختصاصه بنفسه ومملكته من الالتساب والضرب في الارض لا يتغنى المالك ولا
تبطل الكتابة لان هذا الشرط يخص بالمولى ومن جانبه اثبات حرمة اليد في الحال والعقود
الزمان الثاني والعقد لا يثبت بالشرط الفاسد والشرط الثاني على نوعين احدهما
ان يكون للمهلة مستتممة لا تبطل درهما فلا يفيد العقد اصلا والثاني ان لا يكون مستتممة ويمكن
درهما ففسد لكن يحق عند الاداكا بيع الفاسد فيفيد الملك عند العقد اما الاول نحو ما
اذا كاتبه على ثوب او دار او حيوان او حكمة لان الثوب لجناس مختلفه وكذا الدار لانها وان
كانت جنسا واحدا فانها تخل محل الجناس المختلفة لكثرة النفا وتبين دار ودار الا ان
ان دارا يشترى في محله بجشرة الا فلا يشترى في محلة اخرى بالف ولهذا لا يجوز قسمه الدور
بين الشرط كالمجموع نصيب كل واحد منهما في دار واحدة وانما لا يعتق بالادان باءا جنس منها
لا يثبت شرط المولى وكذا احكم المولى او حله العبد لان ما يحكم به مجهول الجنس قال ارايت
لو حله على العبد عملا الارض ذهب اذ ان يلزم عليه او حله هو بفلس وادى بحق وضار كأنه كاتب
على ثوب لم يسم جنسه واما الماني نحو ما اذا كاتبه على قيمته لان القيمة مجهولة للجنس والوصف
والقدر قد يكون من الدراهم وقد يكون من الرناير وحلف باختلاف المقومين بخلاف الوصف
لان الاختلاف محم في الوصف لا في السيوع فكانت لسييرة ومبنى الكتابة على المساهلة والارفاق
بالعبد فجوز استحسانا وانما يعتق بالادان فيها معنى التعليق وقد نصت افعلى وجود الشرط
وشفايته عند ادا القيمة بخلاف الثوب والحيوان لا لا يعرف ادا الثوب الذي شرطه واستندنا
للحل من العقود على الاقسام التي ذكرنا ففسد به الكتابة ولكن يحق عند ادا البدل والوصية
تصح مع استئنا الحل ويصح الاستئنا ايضا لانها اوسع العقود جوارا ولهذا تصح للمعدوم
وبالمعدوم اذا عرف هذا قال محمد رحمه الله رجل كاتب امراته الحامل على الف درهم على ان ما
في بطنها من الولد للمولى وليس بمكاتب فالكتابة فاسدة حتى ينفرد كل واحد منهما بفسخه واذا
تفسخ حتى ادت الكتابة عتقت وعتق ولدها معها ادت قبل الولادة او بعدها اما فساد الكتابة
فلا يشترط شرطا فاسدا وهو استئنا الولد وما يتعلق بالازين من الشرط فالشرط الفاسد
يبطله كالبيع والرهن والاجارة وبيان انه شرط فاسد لانه مخالف مقتضى العقد ان مقتضى العقد
ان يكون احق بنفسها وولدها وطهذ الولد يستثنى دخل الولد في العقد فاذا شرط ان يكون
احق به فقد شرط ما لا يقتضيه العقد فيفسد الشرط ولان الولد قبل الانفصال مختلطة
سائر اجزاها واستثنى جز ومن اجزاها شرط فاسد وانما يفسد الكتابة لانه شرط
داخل في البدل لانه شرط ان يكون البدل سالما للمولى من قبلها لانه لا يملك الاستئنا
حتى يكون هذا ابقا الولد على مله لان استئنا التوابع لا يستقيم لان الاستئنا يصرف في
اللفظ بالاخراج او المنع ولهذا الوافر بالدار واستثنى بهاها لا يصح واللفظ لا يتناول
الولد لسمه لانه لم يات بصيغة الاستئنا بل بصيغة نفي عن محج باب تعارض الاحجاب

الاول وذلك انما يتحقق بعد تحقق حكم الاجاب الاول ثم يحمله حكم الاجاب الثاني لنفسه
من قبله معارضاً لحكم الاجاب الاول فثبت ان هذه الصيغة قصد ان يكون الولد له
ابتداً شرطاً في العقد من قبلها فيكون بمنزلة البدل مع الالف وذلك انما يستقيم
فيما يصلح بدلاً والولد البطل لا يصلح بدلاً في الكتابة ولهذا لا يصلح بدلاً في النكاح فان تزوج
امراه على ما في بطن امته من الولد كانت التسمية فاسدة والمعنى فيه ان من شرط صحة
التسمية في النكاح والكتابة ان يكون المسمى مالا والولد لا يعرف كونه مالا لجوار ان لا ينفخ
فيه الروح والاصل عدم الروح ولا ية كتابتها على ولد حرام لان كتابة الامر يقتضي كونه
الولد فاذا جعله بدلاً فقد جعل المكاتب بدلاً والمكاتب لا يصلح بدلاً والبدل من نفس العقد وهذا
الباب لانها معاوضة وضار بمنزلة الكتابة على الف ورطل من خراف على الف وحدها ولم يبين
مقدار الجبرلة فسدت الكتابة لذلك هنا فان قيل وجب ان يبطل الاستثناء ونسخ الكتابة
لما ذكرتم ان ما ذكر لا يقتضيه العقد ولا حدهما فيه منفعة فوجب ان يبطل الشرط ويصح
العقد ما لو شرط ان لا يخرج من البلد وكالنكاح قيل له اما الفرق بين النكاح والكتابة
ما ذكرنا من العمل بالشبهين واما اذا شرط ان لا يخرج من البلد فلما ذكرنا ان شرط زائد
وهذا لان الكتابة تشبه البيع من جانب المولى لانه معاوضة ماله بالمال ظاهر في جانبه
ويقصد به المال ويشبه الاعناق على ماله في جانبه لانه يقصد به فك الحرج والاطلاق والعقد
فكل شرط جان من جانب المولى عليها وهو مما ينافي في اطلاق لا يفسد العقد لان في جانبها
يختبر بالاطلاق والاعتناق وان شرط جانها على المولى في جانبه يشبه البيع وشرط البدل
راجع الى المولى فيؤثر الشرط الفاسد في فساد **هـ** كما قلنا في الخلع والطلاق على
مال انه يمين من جانب الزوج لان المطلوب منه الطلاق وانتهى قبل الخلق فعملنا بشبه
اليمين في حقه حتى لا يملك الرجوع ولا يبطل بقيامه عن المجلس وقبل التعليق بالشرط وبيع
ومعاوضة من جانبها لان المطلوب منها المال فعملنا بشبه المبادلات في جانبها حتى يملك
الرجوع قبل قبوله وتبطل بقيامه عن المجلس ولا يصح الاضافة والتعليق وطرد قلنا
لو اكره الزوج على الخلع وقع الطلاق وجب المالك ولو اكرهت المرأة على قبوله بدله للخلع
لا يجب المالك وشرط عدم الحرج شرط زائد فلا يفسد العقد اما اشتراط الولد بشرط
البدل لما ذكرنا فيفسد وان ادت الالف عتقت وعق الولد معها لان العقد
الفاسد اذا اتصل به القبض ملحق بالفاسد في حق اجارة الاحكام وهذا لو اعتقر
عق الولد معها كما في الصحيح **فان قيل** في الكتابة الفاسدة انما يفسد حكمها
وهو الحق اذا دت جميعها في الكتابة التي انه لو كاتبها على الف درهم ورطل من خرد
وادت الالف لا تعق ما لم تود الرطل وكذلك اذا كاتبها على قيمتها حتى فسدت الكتابة
فادت القيمة لا تعق حتى ما لم تود قدر قيمتها سقين فان تودى مقداراً مختلفاً المقومون في
ذلك القدر هنا لم تود جميع المسمى وهذا الماروي ان في الكتابة معنى المعاوضة ومعنى

التعليق بالشرط والمعلق لا يبرل الا عند وجود الشرط كما له **وهـ** كذا نقلت عن عميات فانه
ذكر في المبسوط اذا كاتبها على الف درهم بشرط ان يطاها ما دامت بكتابته والكتابة فاسدة لانه
شرط ما لا يقتضيه العقد ووطى الكاتبه حرام فقد جعل الحرام بدلاً فلو ادت الالف عتقت وقال
شمر رحمه الله لا تعق لانه وصل اليه بعض الشرط قبل له هذا كذا اذا كان المسمى في الكتابة
الفاسدة يصلح بدلاً وعوضاً كالقيمة فانها تصلح بدلاً لانها مال معلوم الجنس والقدر وهذا
جاز القضا بقم الاشياء ولو تزوج امرأة على عبد الغير ولم يجز تجر القيمة ولو ظهر انه حر
تجب قيمته عند الي يوسف رحمه الله ولذا رطل من خرد لانه مال معلوم الجنس والقدر وميت
صلح بدلاً لتعلق الحق بادايه لان الكتابة تعلق الحق فاذا ما يصلح بدلاً وعوضاً كمال وطرد الا
يصلح بدلاً في عقد ما سوى الخلع لما ذكرناه لا يدرى احي امر ميت ذكر او انثى فكان محمول الجنس
فكان بمنزلة ما لو شرط مع الالف خدمة مجهولة فادى الالف يعق لان ما سمي لا يصلح بدلاً ولا يتعلق
العق بادايه ولدى الوطى لا يصلح بدلاً ولا مستحقاً وضار كما لو كاتب على الف فقط وذكر الولد
والوطى بمنزله شرط فاسد **الحـ** في ذلك وهو ان التعليق باء المسمى انما يثبت للمولى
المسمى بدلاً وعوضاً لا مقصوداً فاذا لم يصح بدلاً وعوضاً لا يتعلق **الا تـ** انه لو كاتب امته على
ميتته فاذا لم تعق ولم يعتبر معنى الشرط فلما لم يعتبر معنى الشرط في تحصيل الحق فلم يعتبر
في منعه كان او لم يكن **شـ** امر الامر لا يخلو ان كان الالف المودى مثل قيمتها او اقل من قيمتها او اكثر ففي الوجه
الاول لا يرجع احدهما على صاحبه بشي كالبيع بجا فاسداً اذا اهلك في يد المشتري والتمن
مثل قيمته وفي الوجه الثاني يرجع المولى عليها الى تمام قيمتها لان المستحق في الكتابة الفاسدة
قيمة الكاتب لا المسمى كما في البيع الفاسد ولان ما رضى الف الفاسد المسمى وفي قول
ابي حنيفة رحمه الله يبطل الى كتابته مثلها لاني قيمتها فان كانت كتابته مثلها اكثر من المودى
رجع المولى عليها بفصل الكتابة لان الكتاب بد عقد على المنافع لان موجها حرته اليد ومالك المنافع
والاكتساب فاشبه الاجارة والاجارة اذا فسدت يجب ارش المثل لذلك هنا يجب كتابته
مثلها شمر رحمه الله وقال يرجع عليها الى تمام قيمتها وهو قولهم الا انها توجب ازالة الرقبة عن مالك المولى
فضار كالباع وفي الوجه الثالث القياس ان ترجع الامنة على المولى بما زاد على قيمتها وهو قول
زفر رحمه الله وفي الاستحسان لا يرجع وهو قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله ذكره محمد رحمه الله
في المبسوط وجه قوله ان المستحق عليها القيمة فاذا دت الزيادة وجب ان يرجع كل في البيع
الفاسد وجه الاستحسان ان في الكتابة سان معاوضة وتعليق الحق بالاداء فمضى كان المسمى
اقل من قيمتها يقع الشك في ابطال حق المولى في الزيادة على المسمى الى تمام قيمتها فلم يبطل فثبت للمولى
حق الرجوع بالزيادة ومتى كان المسمى اكثر وقع الشك في ثبات حق الكاتب في الزيادة الى تمام
المسمى فان كان ثبت من حيث انها معاوضة لا يثبت من حيث انها تعليق فلا يثبت حق الكاتب
في الزيادة بالشك بخلاف البيع لانها معاوضة محضه ولان رجوعه على المولى يودي لا يبطال
العق لانه قابل الحق باء الكتابة فلو لم يسلم للمولى ما سمي من بدل الكتابة لا يسلم لها الحق فلما

فلما سلم لها العتق ببيان سلم للمولى ما قبض ولا هنا أدت قبل استحقاق مكاتبها بسبب فساد
العقد فصار كما لو قال ان أدت الى الفأفانت حر فاد الفأفان خمس ما به لا يسترد شيئا بخلاف
الكتابة الصحيحة وفي مسألة للبسوط وهو ما اذا شرط ان وطئها ثم أدت الكتابة كان عليه
عقوبتها بخلاف ما لو باع جارية سيجا فاسدا فوطئها البايع ثم سلمها الى المشتري واعتقها لا يجب
العقوبته لانها لما أدت المكاتبه فقد استند العتق الى وقت الكتابة وصار حكمها حكم الجارية
الآتية انه لو وطئها عشرة فان العتق للمكاتبه فلذلك اذا وطئها المولى الا انه اذا تأخر العتق
الى وقت الاداء في الكتابة الفاسدة لان قبل الاداء انفس الكتابة فلا يسجل بايجاب العتق
بخلاف الجارية بخلاف البيع لان المالك انما يبيع المشتري بالقبض **قيل** ان غيره لو وطئها
في يد البايع كان العتق للبائع لا للمشتري فلذلك حكم وطئ البايع فلو مات المولى في الكتابة
الفاسدة فادى المكاتب الى ورثته عتقا استحسانا وفي القياس لا يعق لان العقد فاسد
فلا يزول ملكه فاذا مات انتقل الى وارثه فلا يعق بالاداء وجه الاستحسان ان حكم الفاسد
يوجد من الجارية وفي الجارية يعق بالاداء الى الورثة وان مات المولى قبل ان يورثه على ولدها
ان يسجد وان استسجى فيما على امه فاداه عتقا استحسانا وانما يجب عليه الاداء لانه قايما
مقام الام ثم الام لا يجزى ذلك ولدها لكنه ان ادى عتقا استحسانا والقياس ان لا يعق
كما اذا مات المولى فادى الى وارثه هذا اذا كانت الجارية وما في بطنها لو احقر فان كانت الجارية
لرجل وما في بطنها لآخر فان وصى لها رجل بذلك فمكاتبها صاحب الرقبة واستسجى ما في بطنها
فالكتابة فاسدة كما اذا لوك كانت الجارية لو احقر ما ذكرنا ان الولد يعق طرف من اطرافها
والاستثناء في الطرف لا يتحقق لان القضي الحكم فيها قايما موضع الاستثناء فلم يمتلن تحقيق
الاستثناء فيها فبقى الاستثناء شرط فاسدا فبما راجعا الى نفس المقصود الذي هو وهو
عليه لان المقصود الاصل في هذا العقد كونه اخق بنفسه ومنافعه والكسابة فيفسد
الشرط وبفساده يفسد العقد لانه شرط داخل في العقد لما ذكرنا وصار كما لو باع جارية
على ان ما في بطنها لفلان **فان قيل** اذا كانت الجارية وما في بطنها لو احقر فمكاتبها
لانه شرط في الكتابة شرط فاسدا ويمكن الفساد في صلب العقد هذا المعنى معدوم هنا
لانه شرط ما يقتضيه العقد من غير شرط فانه شرط ما في بطنها لصاحب الولد ونطلق
العقد يقتضي ذلك من غير شرط فلم يكن مفسدا كما لو باع بشرط ان يملك المشتري
البيع او البايع الثمن **قيل** لا بل شرط ما لا يقتضيه الكتابة من غير شرط لان مقتضى
العقد يقتضي ان يدخل الولد تحت الكتابة وان كان بخير وطئها كان له الحق الفسخ كما لو
كاتب عبد امشترى كاتبة ولولم يدخل الولد لما تمكن من الفسخ لكن كتابة موقوفه على اجازة
صاحب الولد ومتى اجاز صار الولد اخلا تحت كتابته جارية في كتابته احد الشرطين وبعد
الاستثناء لا يدخل الولد وان اجاز صاحب الولد كان هذا شرط لا يقتضيه الكتابة
فكان فاسدا وقد تملن في صلب العقد **فان قيل** اشتراط شرط فاسدا انما يفسد العقد

اذا شرط لاحد المتعاقدين كما في المسئلة الاولى **ما** اذا شرط لغيرهما ان يبيع على ان يفرض الباع
رجلا اجنبيا او المشتري رجلا اجنبيا لا يجوز ههنا شرط الولد لغير العاقد فلا يكون مفسدا **قيل** لنعم
اذا كان الشرط الفاسد متمكنا فيما ليس من صلب العقد بان كان شرط ازيد الحق بالعقد يستغنى
العقد عنه ان كان مشروطا لغيره او له فيه منفعة يفسد وان كان مشروطا لغيره
لا يكون مفسدا **ما قلنا** اما اذا كان متمكنا في صلب العقد كان مفسدا سواء كان مشروطا للعاقد
او لغيره حتى يظهر فيه هذا الشرط على شرط لم يتملن في صلب العقد ولوم يستثنى كانت الكتابة
جارية لوجود العقد مستحجا لشرائط الجواز **قيل** ان شرط فاسدا ودخل الولد في الكتابة
تبعها وان كان ملكا لغير العاقد لان الحكم في البيع يثبت بدليل ثبت في الاصل لا بدليل في نفسه
فلا ينظر الى قيام الولد بالبيع الاتري انه يحق باعتاق الام تبعها وان كان غير مالك للعقد
فلذا يصير مكاتبها كتابة الام تبعها الا انه يغفل في الام لقيام الملك ويتوقف في الولد لعدم
وتجيز الموصى له بالولد من النقص والاجازة لانه يصرف تصرفا يتعدى الى الاطلاق ملكا لغيره
وهو قابل الى النقص كان له حق النقص فذا للضرر عن نفسه كاحد الشريكين اذا كاتب عبد
شركا بينهما فان ردت بطلت الكتابة وان اجازت ردت لان العقد ان عقد بصفة الصحة الا انه
يتوقف حقه فيزول الوقف اذا رضى بخلاف ما اذا استثنى الولد فان الفساد للشرط وبالاجارة
لا يثبت ان لا شرط ولو ولدت قبل الاجازة تنقلب جارية نافذة لان التوقف للتعدى لا حق للمولى له
بالولد وقد زال المانع بالانفصال ولم يذكر في الكتاب اذا اجاز صاحب الولد هل للولد حصته
من البدل ام لا وذكر ابو يوسف رحمه الله في الاما في البيع ان صاحب الجارية اذا باع واجاز
صاحب الولد البيع انها ان قبلت بعد ما قبضها للمشتري لا شيء لصاحب الولد لان الولد لم يكن له
حصته من الثمن لانه اذا كان موجودا وقت القبض ورد عليه القبض وله شبهة بالعقد فصار
له حصته من الثمن **قال** الفقيه ابو الليث رحمه الله ينبغي ان يكون في الكتابة ذلك
وعنده من المشايخ يقولون لخصه للولد في الكتابة لان في الكتابة لا يما في القبض لان المكاتبه
في يدها فلا يحتاج الى قبض بخلاف البيع **وقال** في الاصل لو اجاز صاحب الولد الكتابة لم يكن
يعنى اذا شرط ان لا يدخل بالاجازة لا يدخل لان العاقد هو الذي استثناه وذكر محمد رحمه الله
في الرقيات ان اجاز بعض الولد لا يجوز في الولد لانه دخل تبعها فلا يصير مقصودا وعلى هذه الرواية
لا ينافي ما ذكره الفقيه ابو الليث رحمه الله الا اننا نقول **الكتابة** ثبت فيه بعد الانفصال
بالتبعية كما في الانفصال لان الكتابة مما ثبت بعد الانفصال بالتبعية كما في الولد للمشتري
ثبت بالشر بالتبعية فلذلك **هنا** ثبت بالاجازة بالتبعية رجل تزوج امرأة على جارية
حامل على ان حملها للزوج فالنكاح جائز على رقبة الجارية وعلى ما في بطنها والشرط باطل والجارية
والولد للمرأة ولذلك الخلع والصلح عن ماله والهمة ولم يذكر في الكتاب الصدقة
فالجواب فيها كالجواب في الهبة جواز العقود الخمسة مع استثناء الولد وبطل

وابطل الاستثناء و**فرق** بين هذه العقود وبين البيع والاجارة والفرق ان الولد في البطن بمنزلة طرف من الاطراف لانه حر وهو غير متصل به اتصال خلفه يفصل عن الام عن الفرائض وضار استثناء الولد بمنزلة استثناء طرف من اطراف الجارية ولو استثنى طرفا من اطرافها تجوز العقود الخمسة ويبطل الاستثناء لان هذا شرط فاسد وهذه العقود مما لا يبطلها الشرط العاقل وان تملت في صلب العقد كما لو تزوج امرأة على خمر او خنزير وكذا الصلح عن دم العمد لا يبطل لكن تجب الدية وكذا الخلع بعد وقوع الطلاق لا يرتفع الا ان في النكاح كجب مهر المثل وفي الصلح تجب الدية وفي الخلع لا يجب شي ما ذكرنا ان منافع البضع حالة الدخول مقومة والصلح في من عليه متقوض كحرق البضع **حالة** للخروج ولذا الهبة والصدقة فان النبي صلى الله عليه وسلم اجارة العمرى وابطل شرط العمرى وان ملن الشرط في صلب العقد فان العمرى ان يقول **هذا الشئ لك عمرى** واذا امت رجع الى بطل الفساد في نفس الهبة **فرق** ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله بين العمرى والرقبي وابو يوسف رحمه الله سوا بينهما واجازتهما والفرق لهما ان معنى الرقبي ان يقول **اراقب موتك وتراقب موتى فان امت فهي لك وان امت فهي لي** وهذا الخلق التملك بالخطر وذلك باطل وفي العمرى ملكه في الحال ثم شرط الرجوع الى نفسه بعد موته فصح التملك وبطل الشرط وابو يوسف رحمه الله يقول **معنى دارى لك رقبتي ملكك دارى هذا** وراقب موتك لتعود الى وهو العمرى كان التعلق في الرجوع لا في التملك **فبقى** التملك صحيحا فاذا اختلف في الحاصل **انما** الخلاف في التفسير وحقيقته الفرق بين هذه العقود والكتابة ان هذه العقود لم تبطل بطلان المسمى في العقد الموحد لاستحقاق الامر فبقي الولد ولو لم يجب المسمى في هذه العقود وجبت القيمة ما لو استحق المسمى او ظهر انه حر او مديرا وامر ولد والعقود اعدل من القيمة وفي الكتابة لا يجب القيمة بل تبطل فليس في الموجب والهبة صححت بالقبض وان فعل والشرط لا يقدح في الافعال **وكذا** الواستثنى خدمته الجارية في جميع ذلك لان الخدمة تملك تبعا لملك الرقبة كالولد في البطن بل تبعية الخدمة اكثر لان الولد لا يفصل فيصير املا والخدمة بعد الانفصال تلاحق ولا يبقى كان استثناء الخدمة كاستثناء الولد لكل عقد يتيسر باستثناء الولد فيفسد باستثناء الخدمة والعلة وكل عقد لا يفسد باستثناء الولد بل يبطل الاستثناء ويصح العقد لا يفسد باستثناء العلة والخدمة فيصح العقد ويبطل الاستثناء وهذا لما ذكرنا انه شرط لا يقتضيه العقد ولا يمكن استثناءه لعدم تنبؤا ولما عقد اياه ولا يمكن جعله شرطا لا ابتدا بطريق المعاوضة في **باب** الكتابة لانه لا يصح ان لا يكون غير موقت كما لو كاتب على الف وعلى خدمته ولم يبين الوقت فبقي شرطا فاسدا في العقود اجمع بمنزلة الولد ولو اوصى رجل بجارية واستثنى ما في بطنها كان كما اوصى حتى لو ماتت ثم ولدت الجارية كانت الجارية للموصي **والولد** لو رثته على فرايض الله تعالى

جوز استثناء الولد في الوصية وما جوز في سائر العقود لان الجنتين في **باب** الوصية الحق بالمنفصل كانه شخص على حدة لا بطرف من اطرافها ولهذا يجوز اقراره بالوصية فجوز استثناءه ايضا لانها غير منبذية على السراية بخلاف الحق فانه لا يجوز استثناءه ويعتق بتمام اللام وان الحق بالمنفصل في حق الحق حتى لو اعتقه يصح اعاقته وتبقى الام مملوكة الا انه لا يجوز بيعها لانه لا يملكه التسليم لكان ما في البطن وهذا الوهبها وسلمها جازت الهبة في الام بناء على ما ذكرنا انه لو باع جاريته واستثنى ما في بطنها قصد المخرج في البيع في الام كذلك اذا صار مستثنى حكما وفي الهبة لو استثنى ما في بطنها قصد المبتطل الهبة في الام فلذا اذا صار مستثنى حكما اذكر في العتاق اذا ادبر في بطن امته لم يكن له ان يبيعها ولا يهبها ولا يهبها فان ولدت لا من ستة اشهر فالولد مديرا وان ولدت لاكثر كان رقيقا وذكر في بعض النسخ لا يبيعها ولا يهبها ولم يذكر الهبة فيعلم قياس جواز الهبة بعد اعاق الجنتين في الام **وجب** ان تجوز الهبة وقيل في الفصلين روايتين في احد الروايتين لا يجوز فيها لان الموهوب مشغول بما ليس بموهوب فهو كما لو وهب دارا فيها متاع الواهب او وهب الارض دون الزرع او الارض دون الارض وفي الرواية الاخرى يجوز فيها لانه لو استثنى الولد قصد المبتطل هبة الام فلذا الوصية مستثنى حكما قال **شمس** الاجبة السرخسي رحمه الله والاصح هو الفرق بينهما فان التدبير لا يزيل ملك المدبر فالموهوب متصلا بما ليس بموهوب في ملك الواهب فصار بمنزلة هبة المشاع فيمحل القسمة فانما الحق بيزيل ملك المقتق فاذا وهب الام بعد اعاق الجنتين فالموهوب غير متصل بما ليس بموهوب في ملك الواهب كما لو وهب ابن الواهب واقف وسلمه الى الموهوب له تمت الهبة لذلك **هنا** اما الوصية غير منبذية على السراية فاذا استثنى الولد صح وفي سائر العقود لا يجوز اقراره بالعقد فلا يجوز استثناءه ولا في سائر العقود قصد بالاقرار ان يكون عوضا وانه لا يصلح عوضا لانه لا يعرف وجوده ولو عرف وجوده لا يدري حيوة ولودره حيوته فهو غير متقدور التسليم وصحة البدل **يعتمد** لونه مالا مقدورا التسليم اما الوصية من باب الخلافة فتعتمد الوجود لا غير والخطر في الوجود ايضا لا يضر لانه بعد رمضان الى وقت الوجود والوصية صح محلقة ومضافة لانها في وضعها مخالفة بخلاف سائر الحقوق **وهذا** لان الجنتين بمنزلة الطرف من وجهه وبمنزلة المنفصل من جهة اما الاول فلما قلنا واما الثاني فلان ماله الفصل وبعد الفصل يبقى اصلا فعملنا **انما** فعملنا تبعا فيما ذكرنا من العقود اصلا في الوصية لانه جرى في الوصية من التوسعة والسهولة ما لم يجر في غيرها من العقود حتى تجوز الوصية بالعدوم اذا كان يجوز تملكه بعقد ما حالة الحيوة واذا كان الجنتين في حق جواز الوصية الحق بالمنفصل فلذا في الاستثناء ولو كان الولد منفصلا واوصى بالجارية ولدها لانسان واستثنى الولد صح الاستثناء لذلك **هنا** **وان** **قال** الجنتين في حق جواز الخلع عليه بمنزلة المنفصل حتى لو خالع امراته على ما في بطن جاريته او على ما في بطن غيرها جاز وله ما في بطن جاريته وبطن غيرها ولا يصح استثناء

وعلى ما ذكره يجب ان يكون في حق الاستثناء كذلك ولو خالف امراته على جارية وولد منفصل
واستثنى الولد صح فمما يكون كذلك قيل **لـ** المسئلة ممنوعة على قول ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله وفيه روايتان عنهما في الخلع في صحة الاستثناء واسن المسلم فنقول للمشرط
في الخلع ليس بملك مطلق لانه ليس بمقابل للشيء متقوم فاستبد الوصية فاعتبر الوجود ساه
ان الخلعين في حق جواز الخلع ملحق بالاطراف اذا كان الخلعين مشروطا للمرأة ولحق بالمفضل
اذا كان مشروطا للزوج **لـ** الاول اذا خالف امراته على الف درهم على ان يرد الزوج عليها الولد
الذي للزوج في بطن جارية هذه لم يصح هذا او اما الثاني اذا خالف امراته على ما في بطن جارية
هذه فانه يصح واذا كان الخلعين في حق جواز الخلع فيما شرط لها ملحق بطرف من اطرافها فلذلك
حق الاستثناء لان المخرجي جمعها وهو ان الخلعين اذا شرط لها يصير بدلها في حقها عن بعض ما بدلت
للزوج من المال فصار الخلع في حق المشروط طاهرا بمنزلة البيع فالحق في حق البيع ملحق
بالاطراف واذا كان مشروطا للزوج كان مقابلا لزوج **لـ** ملك التراح فلذلك مقابلا للمال
فيكون بمنزلة الوصية فيكون بمنزلة المنفصل وفرق بين الخلع والنكاح فانه لو خالف
على ما في بطن جارية يجوز ولزوج على ما في بطنها **لـ** مهور المثل لان ما في البطن ليس بمالك
منقول في الحال ولكنه بعد الانقضاء الان احد العوضين في باب النكاح لا يحتمل
التعليق بالشرط فلذلك العوض الاخر فلا يمكن يصح التسمية في الحال لان المسمى ليس بمالك
ولا باعتبار المال لانه في معنى الاضافة والتعليق بالانقضاء فكان لهما مهور المثل اما
في الخلع احد العوضين وهو الطلاق تحمل الاضافة والتعليق بالشرط فكذلك العوض الاخر فاملن
تصحيح التسمية ما في البطن باعتبار المال وهو ما بعد الانقضاء واذا صحت التسمية فله البيع
وفي التسمية ايضا امكن التصحيح باعتبار الاضافة ولو اوصى لرجل بجارية اخذتها والاعلم
فالجارية والعلة والخدمة للموصي **لـ** واستثنى العلة والخدمة باطل ففرق بين استثناء
الولد وبين استثناء العلة والخدمة والفرق من وجهين احدهما ان الارث انما يجري
في المتروك عن الميت لان ملك الوارث ملك خلافة لا ابتداء فلهذا يرد بالعيب
ويرد عليه فلا بد ان يكون محل الارث شيئا يبقى زمانين يكون للمورث ثم يقوم الوارث
فيه مقامه والعلة والخدمة ليستا مملوكين لميت حالة الموت ولا يبقى زمانين في العلة
وان كانت تبقى الا انها قامت مقام المنفعة والعلة لورثته لا لها بدل المنفعة وكانت
منفعة حكما وان كانت عين مال حقيقة وهي معدومة حقيقة ايضا فحق استثناء
للمنفعة كان هذا اشراطا باطلا فيكون وجوده وعدمه بمنزلة قام الولد مما جرى
فيه الارث فحق استثناء لورثته كان استثناء صحيحا وهذا لان الاستثناء استنفذ
المستثنى على ملك الوارث فمما تجرى فيه الوارث لانها من باب الخلافة فيعتمد الوجود
لـ الله تعالى والحكم نصف ما ترك اذ واجلم وهو اسم للوجود والعلة والخدمة
معدومة فلا تجرى فيها الارث **فان قيل** ليس ان يجوز افراد الخدمة والعلة

فوجب

فوجب ان يجوز استثناء وهما من الوصية وان كان افرادها في الميراث لا يجوز قلت **لـ** انما جازت
الوصية بالعلة والخدمة لان ملك الموصي **لـ** ليس ملك خلافة بل هو ابتداء ملك وطهرا يجوز
فيها هو معدوم عند الموت والوصية وهذا لانه انما جاز الوصية بالخدمة على تقدير ابقاء
العين على ملكه ثم ثبت الحق بالخدمة ابتداء بالتعليق السابق مضافا الى وقت الوجود لها
قلنا في الاجارة والاعارة في حالة الحيوة فاما ان يكون وصية على التحرر مضافة الى
المنافع فلا ولي **لـ** ايجز وجود الحين من البتة لا فانعمده باقيا على ملك الميت غير متعلق
بالوارث ومن يكون وصية بها وانما معدوم عند الموت لانه خلافة وتعليق **فان قيل**
يجوز ان يجعل في حق الوارث هكذا **لـ** اقلنا لا يستقيم لان الوارث خلف عن الميت فيما صار اليه
وليس يخلف على الاطلاق **لـ** هذا الاطلاق في الوصية له بالاعتناق وملك الكاتبة حتى يملك
رقبه الموصي يعتقه ورقبة الكاتبة وان كان مملوكا للميت وقال **لـ** في الاصل لان الخدمة ليست
بمال والولد مال **لـ** قال الشيخ الاسلام على الاستحباب في حقه الله وهذا كلام فيه ضرب خلل لان للنافع
اصل المصلحة المالكه من الولد الاخرى انما تصلح مهورا في باب النكاح والولد لا يصلح لكن اراد به
انها ليست بمال **لـ** عين والولد مال عين فلان لم يكن مقدورا للتسليم وانما الاصلح مهور الانكاح
القدرة على التسليم لانه ليس بمنقول من اسلحه محمد رحمه الله للنفذ في بين استثناء الولد وبين
استثناء العلة والخدمة فقال **لـ** الا ترى انه لو اوصى لرجل بجارية ولاخرى ما في بطنها
فرد للموصي له بالولد الوصية او مات قبل الوصي فان الولد يكون لورثته الموصي له بالجارية
ولو اوصى لرجل بجارية ولاخرى بطنها او خدمتها فرد للموصي له بالخدمة او مات قبل الموصي فان العلة
والخدمة للموصي له بالرقبة لا لورثته بين بهذا ان الارث يجري في الولد ولا يجري في العلة
والخدمة وانما يستحقه صاحب الاصل تبعا للملك لا بطريق الارث وهذا لان الولد
يدخل في الوصية بالجارية لان اسم الجارية يتنا ولان جميع اجزائها والولد من اجزائها ولهذا
يدخل في البيع والاعتناق حتى كان اعتناقها اعتناق الخلعين اصلا وليستحق ولا الخلعين اصلا واذا
دخل في الاحتجاب صح الاستثناء ولهذا الواو **لـ** رجل ثم اوصى بخدمتها او بخلتها لاخر كان رجل
واحد منها اما اولى **لـ** الان صاحب الاصل انما يستحق العلة وبخوها بطريق التبعية
لا بحكم الاحتجاب فاذا استحق باحباب اخر بطريق الاصل لا يستحقه الاول تبعاشم
فرق في الوصية بالجارية لرجل وبما في بطنها الاخر كان لكل واحد منهما ما اوصى بها في الخدمة
ولو سكت بينهما كان الولد بينهما لان **لـ** الكلام يتوقف على اخره اذا كان في اخره ما
يخير موجب وله فكان رجوع عن الوصية الاولى في حق الولد ولا لذلك اذا سكت
ولو اوصى بجارية لرجل وبما في بطنها الاخر فكانت الوصية **لـ** بالجارية الجارية ولم يستثن
الولد جازت الكفاية وتوقفت على الاجارة لما ذكرنا فان ولدت ثم اجاز الموصي له بالولد
نفذت لان الخلع في حق الولد انقضاء بصفة التوقف وقد بقي بهذه الصفة بعد الانقضاء

الانثري ان العقد قائم في حق الكلام فيكون قايما في حق الولد فيلحقه الاجازة وهو بمنزلة مالو
كاتب امه على انه بالخيار ثلثة ايام فولدت ثم اجاز كان الولد مكانها من لان الخيار اذا سقط
جاز من وقت العقد والولد حصل بعده فبان مكانها بكتابة الام سوا ان الخيار للولي او لغيره
ولا يبطل الخيار بالولادة **اما** اذا كان للولي فظاهر كما اذا باع جارية على انه بالخيار ثلثة ايام
فولدت ان اختاره على حاله واما اذا كان للمكاتبه فلذلك بخلاف اذا اشترى جارية فولدت
في ولده فانه يبطل خياره لانه لو رد البيع ترد باكثر مما وقع العقد **اما** هنا وقع
العقد على الكسب والولد من كسبها فكان محقودا عليه فلا يبطل خياره ولو ماتت الام ثم
اجاز صاحب الولد لم يعتبر اجازته ويكون الولد رقيقا للموصي **لانه** ان الكتابة لم تنق في الام
فلا ينبغي في الولد لان الولد ما توقفت مقصودا لان الموصي له بالرقبة ما كاتب الولد مقصودا
واما توقفت مقصودا فان الموصي له بالرقبة ما كاتب الولد مقصودا واما توقفت تبعا
الكتابة الام فيدراج لصحة الاجازة في الولد قياسا لكتابة في الام التي هي متبوعة ولم تنق
الكتابة في الام بعد موتها اما اذا لم يترك وفا او تركت وهلك المالك قبل الاداء فلا يمانت
على جرحه **لانه** بانفساخ كتابتها في اخر جز ومن اجز اجوزها وان تركت وفا واذنت حكم
بعقدها في اخر جز ومن اجز اجوزها كانت الاجازة بعد الحق وانها حكم الكتابة فيها
فكانت العقد منتهيا في الوجهين جميعا فثبت ان اجازة صاحب الولد لم يصادف
كتابة قائمة في الجارية التي هي شرط صحة اجازة الكتابة في الولد فلم تصح الاجازة ولشبهه
هذا من كانت امتا انسان وهي حامل فولدت ولدا ثم ماتت الجارية ثم اجاز المولى الكتابة
لم تجز وان كان الولد قايما لما قلنا من انعقاد العقد فيه بحكم التجنية وهو بمنزلة مالو
كانت امته في انه بالخيار ثلثة ايام فولدت ولدا ثم اعتق الام عتقت هي وانفسخت الكتابة
ويكون الولد رقيقا لان الولد دخل في العقد حكما وصار مكانها بمنزلة مالو المولى لا يملك
اعتاقها واعتاق من دخل تحت كتابتها لا بعد فسخ الكتابة فكانه فسخ الكتابة باعتاقها
واعتق الام فلا يعتق الولد معها لانه لما اعتق الام فقد ابطال الكتابة واذ ابطلت لم يعتق الولد
بعقدها **لانه** بخلاف ما اذا كان الخيار لها والمسئلة بجالها حيث عتق الولد معها
لان الخيار اذا كان لها فقد تمت الكتابة من جهة وطه الا يتملن من فسخ فصار في
حق المولى بمنزلة كتابة لا خيار فيها وان لم يعتقها لانها ماتت بعد ما ولدت وللخيار
للمولى فله ان يحرق الكتابة ويكون الولد بمنزلة امه استحسانا وفي القياس سطلت
الكتابة وهو قول محمد رحمه الله وجه القياس ان الكتابة انما تجوز ان لو كان بجال
يجوز استيناف العقد عليها وبالموت صار بجال لا يجوز استيناف العقد عليها فلا تجوز اجازته
الانثري انه لو باع امه على انه بالخيار ثلثة ايام فولدت ولدا ثم ماتت ثم اجاز البيع لم تجز
فكذا ان الكتابة وجه الاستحسان ان الولد يقوم مقام الام في الكتابة بعد موتها

الانثري

الانثري انه يلزمه من السعاية ما كان يلزم الام واذا دى بحكم بعقده وعتق الام فصار في الحكم كأنها
حيثه فتجوز الاجازة ولدي وان كان بالخيار لها فموتها بمنزلة الاجازة لان العقد قد صح
وزال ملك المولى عنها الا ان لها حق الفسخ وبالموت عجزت عن الفسخ وبطل خيارها
في اخر جز ومن اجز اجوزها كالبيع بشرط الخيار المشتري اذا ماتت ثم في مسئلة الكتاب
اذ لم تمت حتى ولدت ولدا اخر في بطن اخر ثم ماتت ولم يترك ورثتها ولدها الثاني
فيما على امه من بدل الكتابة على نجوم لان الولد الثاني مولود في كتابته نافذة لان الكتابة
نقلت فيها بعد موتها ولادة الولد الاول لزوال المانع والولد المولود في كتابة نافذة لبيع
بعد موت الام على نجومها بالاجماع لانه داخل بالعقد لا نه حين كان متهلا بجز ومن اجز اجز
ثبت حق الكتابة فيه ما ثبت في الاصل فاذا انفصل انفصل تلك العفة وبقى العقد
بقايبه فصار الاجل المشروط في العقد حقا **لانه** وهذا لان ما كان من اجز اجز ليس
اليه ما كان فيها كما ليسرى التدبير والاستيلاء **فان** قايوم خيفة رحمه الله يزيل
المولود في الكتابة وبين المشتري فقال الولد المولود لبيع على النجوم والمشتري لا
يسعى بل يقا له اما ان تودي الكتابة حالا او ترد في قول ان الولد المشتري كان موجو
ولا عقد حين وجد العقد فهو منفصل فلا يدخل في العقد وانما ثبت فيه حكم الكتابة
بسبب ملك الكاتب لان الحرقوا اشترى امه بعتب عير مثلا لله فكذا المكاتب
اذا ملك امه فيصير مكانها كصفاء للاستواء والجل المشروط في العقد لا يثبت لغير
العاقد من اشترى دارا بشئ موحل ياخذها الشفيع **لانه** حال ولا يظهر الاجل في حقها
بخلاف الولد المولود وقضية القياس ان الامراد ماتت ببيع الولد المشتري لانه دخل في
الكتابة على وجه البيع وقد فوات للمتزوج الا انما استمر **لانه** او قلنا اذا عمل صار كانه
مات عن وفاه ذكرنا انه اذا اوصى بجاريته لرجل **لانه** في بطنها للآخر كات الموصي له
بالجارية واجاز الموصي له بالولد بعد ما ولدت فقلت ولو اجاز بعد موتها لم يصح ولو
ولدت ولدا اخر وماتت من غير وفا فان الثاني لبيع النجوم لانه مولود في كتابة نافذة
ولا تصح الاجازة لما قلنا او لا نقول **لانه** ان الكاتب اذا مات عن وفاه تودي كتابة
ويحكم بحريته وحكم الولد ين حكم الولد وعندها المولى المشتري لبيع على النجوم
ايضا للمعني **لانه** مع بينهما وهو ان كل واحد منهما يكتب لغيرها وصار بمنزلة مالو
الانثري ان المولى يملك اعتاقه كما يملك اعتاقها واعتاق المولود في الكتابة ولو لانه
صار بمنزلة مالو الام ملك اعتاقه كما يملك اعتاق سائر عبيدها وكل ذي رحم محرم
عندها بمنزلة الولد لانه ملك من يعتق عليه ولو كان حرا في كتابته اذا كان مكاتب
كالوالدين والمولودين وابوا خيفة رحمه الله **فان** وقال قرابة غير الوالدين
والمولودين لشبهة قرانته بني الاعمام لانه لا يحرم منكوحه كل واحد منهما المصاحبه
وتقبل شهادته كل واحد منهما المصاحبه ولشبهة قرانته الولد من عدها لانه يحرم الجمع بينهما

نكاحا ولا تخل المنكحة بينهما فلو قلنا انه يعق لحقناها بالقرابة القربى من كل وجه ولو قلنا
 بانه لا يعق ولا يكاتب لحقناها بالقرابة البعيدة من كل وجه فقلنا بانه يعق لسببه بالقرابة
 البعيدة توفرا على الشبهين ظاهرا وانما لحقناها بالقرابة في حق العتق وبالبعيد في حق الكتابة
 لان معنى العتق على النفود الا ترى ان عبد اسمن لو اعقده احدها يعق ولو كاتبه احدها
 كان للاخر حق الفسخ واذا ثبت ان الولد الثاني قام مقام الام حتى سعى على نجومها فان احبان
 صاحب الولد الاول الكتابة لم تجز الكتابة في الولد الاول لان شرط صحة الاجازة قيام الكتابة
 في الامر في وقت الاجازة ولو وجد انه لا يخلو ان يورث الولد الثاني الكتابة او لم يورث وفي الوجه الاول
 من انها عتقت في اخر جرم من اجزا حيوتها فلم يكن الكتابة قائمة فيها حالة الاجازة وفي الوجه
 الثاني نبين انها عاجزة وانفسخت الكتابة في اخر جرم من اجزا حيوتها **فان قيل** الولد المولود
 قائم مقام الام وكانت الام قائمة حكما وطحا يسعي على نجوم الام وفيما على الام من الكتابة ولو كانت
 حية حقيقه صحت اجازة صاحب الولد الولد في الكتابة فلما اذا كانت حية حقا قيل له الام
 ماتت حقيقه والولد قام مقامها في حق الاداء وتحصيل العتق لضرورة فيظهر فيما فيه ضرورة
 لا في حق جميع الاحكام الا ترى ان المكاتبة اذا ماتت وتركت ولدا مولودا في الكتابة وعليها
 ديون موحلة للناس محل الديون بموتها ولو كان الولد قائما مقامها في حق جميع الاحكام لخل
 كما لو كانت قائمة حقيقه واذا كانت حية في حق بعض الاحكام دون البعض والاجازة لم يكن وقع
 الشك في صحتها فلا تصح والكتابة عليها قبل الموت كالتب في بطلانها فلا تبطل ولا تفسد
 لضرورة في حق حقوق الاجازة بالولد الاول **د** عليه ما ذكرنا من كتابة الفضول في اللبس
 اذا ولدت المكاتبة ولدا واسرت ولدا ثم ماتت سعيها في الكتابة على النجوم والذي يلي المولود
 في الكتابة وانما يسعي الولد للسرا تبتعا للمولود والافلاحي **عليه السعاية لما قلنا**
وانما الى الاداء المولود لان عند الوفاة حقيقه رحمه الله الولد للمولود يقوم مقامها والمسترا
 لا يلزم ما ذكرنا والمكاتبة لو ماتت حية ملك سب ولدها المسترا لذلك الولد الذي يقوم مقامها
 فان سعى المسترا وادى الكتابة لم يرجع على اخيه بشي لان من سب الام لانه سبها وكذا
 المولود لو ادى ليرجع لهذا المعنى **قال** بعضهم هذا ادى المولود من مال تركت الام
 اما اذا دى من سبب التبعه يرجع على المستري واذا اكتسب المستري سببا كان للاخر
 ان يأخذه ويستعين به على ادا الكتابة كما لا بد ذلك في حيوتها ولذلك لو اراد ان يواحدة
 او امره القاضي ان يواحدة لا يميز له الامر وما اكتسبه المستري يقضى منه المكاتبة وما يميز
 فهو ميراث بينهما بخلاف كسب المولود والفرق ان المولود قام مقامها فكان حكمه حكمها
 وكسب المكاتبة لها فلا **ك** كسب ولدها اما المستري لم يقيم مقامها غير انه كسبها بجميع
 ما اكتسب فتصير كانه ماتت عن مال ولومات عن مال اديت كتابتها وما بقي ميراث
 بينهما وهذا لا يخلو على كذا قول اني حقيقه رحمه الله اما على قولها الولد ان يقوم مقامها
 ولا يملك كل واحد منهما سبب صاحبه لان كل واحد منهما لو كان على الاخر يقوم مقام الام

ويسعي

ويسعي على النجوم عندهما فلذلك اذا اجتمع المالكين احدهما اولى من الاخر واذا نزل المكاتبة
 ولد من ولد في الدتابة وولد عليه دين ومكاتبة سعيها في جميع ذلك **د** وايضا ادى لا يرجع
 على صاحبه وايضا اعقده المولى عتق وعلى الاخر ان يسعي في جميع الكتابة وللغير ما ان يأخذوا
 ايها اشاءوا في جميع الدين لانها مال الميت ولا يرجع المولى على صاحبه بشي وانما يسعيان في
 جميع ما على الاب لقيامها مقامه وانما لا يرجع لانه كسب ابية نصار كانه ادى من تركه ابية
 ولو فصل له شي يكون له خاصة ولا يكون بمنزلة تركه المكاتبة لان كسب الولد كان لابيه مالم
 يورث المكاتبة واذا ادى استند العتق الى وقت الموت وصار كانه اكتسب بعد الحرية فيلزم له
 وانما يعق بالعتاق اما لانه ملده او لانه لا يسعي ليعتق فاذا اعقده استغنى عن الاداء وعلى
 الاخر ان يسعي في جميع الكتابة لان جميع الكتابة على الاب فليسعي في جميع ما على الاب وللغير ما
 ان يأخذوا ايها اشاءوا لانه بالعق استغنى عن الاداء اما الدين كان عليها لقيامها مقام الاب
 واذا ادى احدها لا يرجع على صاحبه لما ذكرنا **رجل** له جارية زوجها من عبد فخلت
 فاصحى بها الزوجا مع اخرهما في بطنها فكاتبتها **د** واحدة على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه
 جازت الدتابة عندنا خلافا للزفر رحمه الله وهذه المسئلة على ثلثة اوجبا احدها ما ذكرنا
 والثاني ان مكاتبهما على الف لا ولم ير عليه والمالك **د** ان طائفتها على الف وقال ان اديا
 عتقا وان عجزا رد الى الرق ولم يكفل كل واحد منهما عن صاحبه ففي الوجه الاول جازت
 عندنا خلافا للزفر رحمه الله لانه عقد شرط فيه كفالة المالك والكفالة تبدل الكتابة وط
 واحد منهما باطلة الا ترى انه لو كاتب عبد على ان يكفل عنه فلان بطلت الكتابة وجه الاحتياط
 ان هذا عقد يجمل الصبح بان يحل للمالك على احدهما غير عين وعتق الاخر مطلق ياد ابيه كما في الولد
 المولود في الكتابة وكفالة الكاتب انما لا تصح لانه تبرع واذا علق عتقه باديه لا يكون تبرعا
 والكفالة تبدل الكتابة انما لا تصح ليلالون الواجب على الافيل بخالف الواجب على الاصيل
 وهما الدين عليهما بالسوا بخلاف ما اذا اختلفت كتابتهما لان عتق كل واحد منهما متعلق على
 حله فتخذه يصح بهذا الطريق فيجب تصحيحه على هذا الوجه ويجل كل واحد منهما في حق المولى كان
 المال عليه وعتق الاخر مطلق ياد ابيه فيطالب كل واحد منهما بجميع المال بحكم الاصل لا بحكم
 واذا ادى احدها شي يرجع على شريكه بنصفه تحقيقا للاستواء **قال** عتق احدهما صح لقيام
 المالك وسقط نصف البدل لان المال في حق المولى مقابل برقيتها ولا نأجلنا المال على احدها
 وعلقنا عتق الاخر ياد ابيه فان كان المال على الذي لعقده سقط طه وان كان على الاخر لا يسقط اي
 وكل واحد منهما مرددين ان يكون تبعا فسقط نصفه فرق بين الكتابة
 وبين ما اذا كان لرجل على رجلين دين وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فاذا ادى احدهما شي
 لا يرجع على صاحبه مالم يورثا كثر من النصف والفرق ان في الكتابة لو جعلنا اداة عن نفسه
 ادى الى تعسير شرط العتق لانه يعق بشرط المولى عتقها جميعا وشمه لا يورث الى تعسير شرط الدين
 ولان هنا جعلنا كل البدل على كل واحد منهما محصيا للاستواء فيقع المولى عنهما وشمه نصف الدين

الكفالة

على احدهما بطريق الاصل والنصف بطريق الكفالة وما عليه بطريق الاصل الاقوى فينفع عن الاقوى
حتى لو كان الكل واجبا على كل واحد منهما بان فعل كل واحد بالمال كله عن الاصل ثم من صاحبه فأي شيء
اذا لا يرجع على صاحبه بنصفه ثم فرق بين اعتاق احدهما وبين موت احدهما فانه لو مات احدهما
لا يسقط سعي عن المكاتبه ويؤخذ الجميع من المولى وهذا يبين لك ان المال واجب على كل واحد منهما
والفرق ان الميت من اهل ان يكون عليه المكاتبه الا تشرى انه اذا مات عن وفاته تودي كسبته
ولو مات عن غير وفاته تبرع الانسان بآداء المكاتبه حكم بعقده ولو ترك ولدا اتواخذ منه المكاتبه
اما العتق ليس من اهل ان يجب عليه المكاتبه الا تشرى ان المولى لو اعتق المكاتب بطل المكاتبه
وحيث المولى في احد النصف ان ما اخذ من العتق حكم الكفالة وان شأنا من الاخر حكم الاصل
فان اخذ من العتق يرجع على صاحبه وان اخذ من الاخر لا يرجع بشيء وفي الوجه الثالث
وهو ما اذا قال ما اديا عتقا وهو ذلك عند علمنا الثلثة رحمهم الله وعند من فرجه الله كل واحد
منهما مكاتب على كل فأيهما ادى حصته يعق لان كل واحد منهما يلزمه حصه خاصه فلا يجب عليه
مكاتبه غيره ما لم يشترط **ول** انه علق عتقهما بآداء الالف فيما لم يوجد لا يعق الا تشرى
انه لو قال لعبدية ان دخلتما هذا الدار فانتما حران فدخل احدهما لا يعق ما لم يدخل الاخر فذلك هنا
لا يعق احدهما الا بآداء الالف فلما لم يعق كل واحد منهما الا بآداء الالف صار جميع الالف على كل
واحد منهما فصار بمنزلة الوجه الاول وهذا بمنزلة ما ذكرنا في الايمان اذ اوال لامرأة
ان شيئا فانما طالق او قال لعبدية ان شيئا فانما حران عند ايهما شاعق وطلقت
وانصرفت مشية كل واحد منهما الى عتق نفسه وطلاق نفسه وعند علمنا الثلثة رحمهم الله
ما لم يوجد منهما اطلاقا او عتقا لا يعق واحد منهما وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كانتا على الف
ولم يرد عليه فأيهما ادى حصته يعق عندهم جميعا لان كل واحد منهما صار مكاتب على كل واحد
ذكر في نسخة من المبسوط على الف والاصح انه على الخلاف لما يذكر في الباب الثاني واذا صحت المسئلة
الكتابة في سلسلتنا استحسننا فلو مات الزوج وترك ديناً ثم ولدت الحاربه او ولدت ثم مات
الزوج والام حية ثم اجاز صاحب الولد الكتابة جاز في حق الولد لان الولد تابع للام في حق الكتابة
ما هو تابع لها في الرق والحرية والملك وله ان كان كسب الولد المولود في الذبابة للام دون
الاب فاملن تنفيذ الكتابة تبعاً لها هكذا ذكر محمد رحمه الله في الجامع وذكر في الرقيات انه لا
يصح اجازة صاحب الولد في رواية الرقيات بشرط لصحة اجازة الكتابة في الولد قيام الكتابة
في الابوين وعلى رواية الجامع شرط الاجازة قيام الكتابة في الام وليس في السلسلة روايتان
بل ما ذكر في الرقيات جواز القياس وما ذكر في الجامع جواب الاستحسان وجه القياس
ان اجازة صاحب الولد لا تلاق كتابة قائمة في الام لا يخلو ما لم تود بدل الكتابة بان عجزت
او هلك مال الزوج قبل الاداوات من كسبها او مال الزوج في الوجه الاول حكم بحجها
حين عجز الزوج في اخير جز من اجزائ حياته وتنسخ كتابتها في ذلك الوقت وفي الوجه الثاني
تعق هي وزوجها في اخير جز من اجزائ حياته وطهرت الحاربه من زوجها

فاذا لا يكون اللسان في الامر قائمة مقام وقت اجازة صاحب الولد لا يصح في الوجه الاول انما
يصح في الوجه الثاني لما قلنا قوله بانها تعق في الوقت الذي عتق الزوج قلنا نعم لن يفتق بنيتها
وبين زوجها وهو ميراثها من الزوج لانها يعقان حكم واحد في حالة واحدة لا يعق احدهما الا تشرى
الاخر بعد لان عتقها معلق بادامال واحد فلا يعق احدهما اذ لم يتصل كل البذل الى المولى فاذا استند
عتق كل واحد منهما الى حالة واحدة وظهر عتق كل واحد منهما في حق صاحبه كان هذا احرامات
عن امرأة حرة فيرث اما يفتق حقوق بينها وبين قوم اخرين بحكم بعقدها حين ادت الكتابة
مقصودا عليها الا تشرى انها لو حقت بعد موت زوجها او جني عليها ثم ادت الكتابة كان
الواجب ارش المالك ولو شهدت في حادثة بعد موت الزوج ثم ادت الكتابة لا يقض
بتلك الشهادة وكذا لو وجب لها حرة على انسان او وجب عليها حرة بعد موت الزوج ثم
ادت الكتابة كان ما يجب لها وعليها من الحد المالك واجازة صاحب الولد ليست
حكم بدور بينهما وبين زوجها بل حكم يجري بينهما وبين ولدها يحكم بعقدها في حق الاجازة في
حق الولد اذا دت الكتابة معصوما على الحال والاجازة لاقت كتابة قائمة في الام والولد
يتبع الام في الكتابة لانه بالكتابة يثبت حريته والولد يتبع الام في الحرية فان خرجت البنت
التي للزوج على الناس ادى منه المكاتبه وعتقا وعتق الولد معها وما بقي فهو ميراث لورثته
ترث منها امراته ونحوها بما ادى عنها الزوج ولا يرثه الابن لانه مات والحد لابن عمدا ما
تودي للمكاتبه مما خرج من الدين لان الزوج مكاتب مات عن وفا تودي الكتابة من ماله
واما الباقي ميراث بيته ورثته لانه حكم بعقده في اخر جز من اجزائ حياته فظهر انه مات
حرا فترث ورثته منه وانما ترث المرأة لما قلنا انها تعق في حال عتقه وانما يجاسب
المرأة ويرجع في ميراثها قدر ما ادى من مال الزوج عنها من مكاتبها لان الزوج كان اصلا
في بعض المكاتبه فعقلا عنها في البعض فتى ادى من ماله عنها حكم الكفالة صار ديناً للزوج
فهذه امرأة ورثت من زوجها وللزوج عليها دين فيرفع من ميراثها قدر ما قدر لها عليها
من الدين ويعطى لها الباقي قصراً الى المسافة حتى لا تحتاج الى الاعطام الاخر بعد ذلك
فيكون اشتغالها بما لا يفيد وهذا لان الادام مال الزوج بعد وفاته كاداه بنفسه في
حال حيوته ولو ادى في حياته يرجع عليها بحصتها فكذلك اذ ادى من ماله واما لا يرث
الابن وان عتق بعقدها لانه انما حكم بعقده باعتبار نفاد العقد وهذا النفاد ظاهر في
حق الام لا في حق الاب لانه كان ميتا وقت النفاد واستناد العتق ايضا من وقت موت الام
انما يظهر في حقه وفي حق من هو تابع له والولد ليس بتابع للاب فلا يظهر حكم الاستئنا
في حقه في حق الولد قال في الكتاب لانه مات وهو عبد يريد به ما ذكرنا ان الولد لم يدخل في
كتابة الاب فلم يكن شريك الاب في كتابته فلا يعق في الوقت الذي عتق الاب بعد موت الاب
فكان عبداً وهذا لان العتق بطريق الاستناد انما كان بطريق الضرورة والضرورة في
حق من هو داخل تحت عبده تبعاً لا في حق من هو خارج الا تشرى ان مكاتبين لرجلين كل واحد منهما

لرجل أو كل واحد منهما الرجل إلا أن كتابتهما مختلفتان بأن تاب كل واحد منهما على حدة بينهما جارة
جاء بولد فادعياه ببت نسبة منهما فإن مات أو قلا معا على التقاب وتترك كل واحد منهما ونا
حتى يست الكتاب ببقا المال وبقا الولد المولود في الكتابة قادت كتابتهما معا عتقا وعتق الولد
مهما ويكون مولا لهما ولا يرث منهما ولا من أحدهما لأن نصفه كان تبعا لهذا ونصفه كان
تبعا للآخر فاما يعتق بكتابة كل واحد منهما نصفه وماعتق من الولد بكتابة ذلك لا يظهر في حق
هذا لأنه ليس من أحكام كتابته فكان الولد عند موت كل واحد منهما معتق البعض في قول
أبي حنيفة رحمه الله فلا يرث من أحدهما وكذلك عندهما لأن عندهما إنما لا يتجزى العتق لنص
الأحكام والتب في ساق هنا إذ عتق كل واحد في ساعة واحدة وإن كان لا يستند ولا يظهر عتق كل
في حق كل واحد منهما بخلاف ما إذا كانا لرجل وكتبتا معا واحدة لهما عتقا في حالة واحدة
فظهر عتق كل واحد منهما فيرث منهما كما في المكاتب الواحد إذ أدت كتابته بعد موته يرث
الولد منه ولو مات أحدهما قبل صاحبه عن وفا أدت كتابته بجله حرثيه في آخره ومن اجزا
حيوته ويعتق نصف الولد معه ويبقى نصفه مكانا تبعا للآخر عند أبي حنيفة رحمه الله لأن عند
الكتابة تجزى ثبوتها ونفا فان أدى الآخر عتق ولا يرث الولد أباه الميت لأن نصفه مكانا تبعا عند موته
وعندهما إذا مات أحدهما عن وفا أدت كتابته عتق وعتق الولد لأنه لا يتجزى ولا يرث الولد
أباه وإن عتق بعتقه وكان ينبغي أن يرث لأن الأب عتق في حياته ونصف الولد كان مكانا تبعا معه
فيعتق بعتقه فادعاه نصف عتق الكل كما لو كان الأب واحدا إلا أن نقول إنما يعتق كل
الولد في حياته إذا كان الولد مكانا تبعا معه أما إذا كان بجسه مكانا تبعا معه فلا لأنه إذا كان مكانا تبعا معه
يعتق بكتابه فكما يظهر حرثيه إلى ما قبل الموت تظهر حرثية الولد معه أما إذا كان مكانا تبعا معه
كان سبب عتقه كتابتهما فاما يعتق بكتابة أحدهما نصفه ثم يعتق النصف الباقي بطريق السرية
لتعذر التبعية والسرية إنما تلون بعد الثبوت فلا يعتق كل الولد في حياته الميت
السرية لتعذر التبعية والسرية إنما تلون بعد الثبوت فلا يعتق كل الولد في حياته الميت
وإذا تعذر اعتناقه قبل الموت لا يظهر استناد حرثية الأب في حقه لأنه أثر حكمي ثبت شرعا
فلا يظهر إلا فيما كان من حقوق الكتابة الأب وعتق كل الولد ليس من كتابته الأب فلا يرث
ولذلك عبد وابنه بين رجلين كتابتهما أحدهما بخير اذن شرعية كتابة واحدة وجعل
نجومهما واحدا ثم مات الأب فترك ما لا كان للشريكة الذي لم يكتب أن يأخذ نصف ذلك
المال لأنه كسب عبده ثم يودي مكانتهما من النصف الباقي ويعتق المكاتب وابنه ويغرم
المكاتب لشريكة نصف قيمة المكاتب ونصف قيمة الابن إذا كان موسرا ولا يرث الابن أباه
لأن أباه نصف الولد رفق للذي لم يكتب والد ليس عليه أن يكتب إذا مات عن وفا
وترك ولدا مولودا في الكتابة وولد آخر حر الأصل فمات الولد لغير مال ثم أدت
الكتابة فيما ثبت من الوفا فانه يحكم بحرية المكاتب وولد المولود في الكتابة في آخر حياة الأب
بطريق الاستناد ولا يرث من أخيه الحر وإن حكم بحرثيه سابقا على موت أخيه بطريق الاستناد

وكذا

وكذا الوفاة الأب عن وفا ثم مات قرب الابن بأن كان له أخ لامر مات بعد موت الأب ثم أدت
المكاتبة حكم يعتق الأب والولد ويظهر الاستناد في حق الأب والولد ولا يظهر في حق الأخت من الأخ
لأن ذلك من حكم الكتابة ليس من حقوق كتابة الأب لذلك هنا **فان قيل** ان لم يدخل
الولد في كتابة الأب لا يكون تبعا له يدخل في كتابة الأم ويكون تبعا لها فيصير شريكا للأم يعتق
في الوقت الذي عتقت الأم والأمر عتقت في آخره من اجزا حيوتها الزوج فيعتق الولد في ذلك
الوقت أيضا فيظهر أن الولد مات وأبوه حر **فيل** له الأمر عتقت حين عتق الزوج لكن تبعا
لعتق الزوج حيث أدت الكتابة مما ترك الزوج لأنها شريكة زوجها في الكتابة فاعتق في الوقت
الذي عتق زوجها تبعا لعتق الزوج والتابع لا يستتبع غيره فيما كان تبعا فلا يعتق ولدها
تبعا في الوقت الذي عتقت وإنما يعتق من حيث أدى الكتابة مقصورا عليه فظهر أن الأب مات
والابن عبد ولو كان صاحب الولد اجاز الكتابة قبل موت الزوج ومهرت الزوج من أبيه لأن اجازة
صاحب الولد الكتابة لا فت كتابه قائمة في الأبوين وضار الابن شريك الأبوين في الكتابة حال
حيوتهما فظهر نفاذ العتق في حق الولد في حقهما جميعا فالعق فالحق بهما في العقد وصار كان المولى
كاتب هو لا الشلثة كتابة واحدة فيعتق في الوقت الذي يعتق الأب فظهر أن الأب مات حرا عن مال
وابن حر **فيل** والله أعلم **باب** من الكتابة أصل
الباب يتجزى عند أبي حنيفة رحمه الله لأن من فروغ الاعتاق وأنه يتجزى
عنده فكذا الكتابة كالتدبير وعندهما لا يتجزى **وحرف** آخران للتبرع إذا حصل
مقصوده من التبرع ليس له ولاية الرجوع كالهبة الذي الرجوع المحرم والعويض من الإحضة
وإذا حصل مقصوده ولم يتصل به الحكم له أن يرجع كالهبة من الإحضة قبل التعويض **وحرف**
آخران الإنسان لا يملك أنفع غيره بغير رضاه ولا يملك أضرا غيره بالبرضاة ولا الظاهر أنه
لا يرضى بالضرر ويرضى بالنفع إلا إذا كان النفع مشوبا بضرر فلا يملك الاعتراض ذلك الضرر
وحرف آخر أن تصرف العاقل بهما أملا تنفيل يجب تنفيذه ولا يحكم بتوقيفه لأن الموقف
منعقد في حق العاقل دون الحكم فكان ناقضا والسالف منعقد في كل وجه ويترب عليه وجبه
والأصل في التصرف وقوعه تاما ويترب عليه وجبه في الحال **الأ** إذا تعذر تنفيل فينبو
ولأن الموقف بين الجانبين والفساد جاز من حيث أنه خلا عن الشروط المفسدة فأسلم من حيث أنه لا
ينفد الحكم الإقرنية تنضم إليه وهي الاجازة والعتد إذا دار بين الجواز والفساد يحمل على الجواز
ما أمكن فكذا إذا دار بين التوقف والفساد يحمل على الفساد وعقد الكتابة كما يمل تنفيذه بطريق
الأصالة يمكن تنفيذه بطريق التبعية كما في الولد المولود في الكتابة والمشراف فيها فان تعذر تنفيل
بطريق الأصالة تنفذ بصفة التبعية لأنه عقد مندوب يجب تنفيذه ما أملا إذا عرفت هذا
قال محمد رحمه الله رجل كاتب عبد على نفسه وعلى عبد له آخر غائب بالف درهم بغير
أمر الغائب والكتابة جائزة ولا يلزم الغائب من المال شي وبوخل الحاضر بجميع المكتوبة اجاز
الغائب الكتابة ولم يجزه كذا ذكر للسلسلة في الجامع ولم يذكر فيها القياس والاستحسان

وذكرها في البسوط في كتاب المكاتب وذكر القياس والاستحسان فقال القياس ان يصير الحاضر
 مكاتباً بما يخصه من البدل ولا يلزمه جميع المكاتبه وتتوقف الكتابة في حق الغائب فيما يخصه من المكاتبه
 على اجازته حتى كان المولى يملك بيعه واخذ اكتبه قبل اجازة الغائب وفي الاستحسان يصير الخادم
 مكاتباً بجميع المكاتبه وتنقد الكتابة على الغائب فيما ينتفع به من حقوق الكتابه فكان القياس والاحتياط
 في حكمين احدهما ان القياس ان يصير الحاضر مكاتباً بما يخصه من وفي الاستحسان بجميع المكاتبه
 والثاني ان القياس ان تتوقف الكتابة في حق الغائب على اجازته وفي الاستحسان تنقد فيما ينتفع
 من حقوق الكتابة اما القياس والاستحسان في الحكم الاول ليس بقياس واستحسان مبتدا
 في مسئلة الحاضر والغائب وانما هو القياس والاستحسان الذي يذكر فيما اذا كان العبد من حاضر
 وقد كاتبها المولى كتابة واحدة القياس ان يصير كل واحد منهما مكاتباً بما يخصه حتى لو ادى حصة
 يثق وبه اخذ زفر وفي الاستحسان يصير كل واحد منهما مكاتباً بجميع المكاتبه حتى لا يثق واحدهما
 ما لم يوجد جميع المكاتبه واذا ادى احدهما عتقه وهو وصاحبه وعند ليسر بن الوليد رحمه الله لا يصح لانه
 كتابة بل حصته كان البدل مجهولاً فلا يصح دالبيع الا اذا اكل كل واحد منهما عن صاحبه وجه
 القياس ان الكتابة بمنزلة البيع من حيث انها قال وتفسخ ولا تصح التسمية البدل
 وتفسد بالشروط الفاسدة المتمكنة في صلب العقد ولا يجوز بدل يجب على غير العاقل حتى لو قال
 لآخر كاتب عبدك على الف على الجوز كذا لا يجوز البيع ثمن على غير المشتري ومن باع عبداً من جليل
 صنعة واحدة بالف درهم فمسم الا ان عليها وجب على كل واحد خمس مائة حتى لا يكون للمبايع ان يطالب
 احدهما الا بخمس مائة اذا لم يشترط ان يكون كل واحد منهما كافياً عن صاحبه كذلك هنا
 وجه الاستحسان ان الكتابة بمنزلة البيع من وجهه ومنزلة تعليق العتق باءا المكاتبه
 من وجهه اما الاول فلما قال اما الثاني لان معنى الكتابة كانتك على الف على ان ادب الي
 الفاننت حر وطه الوصرح به يصح ولهذا الانتبطل بالشروط الفاسدة التي لا تتم في صلب
 العقد كما في تعليق العتق بالشروط ويثبت للجوان ديناً في الدمة فوجب العمل بها ولا يمكن العمل بها
 في حق المولى لست في بينهما في الاحكام فان اعتبار المعايير بوجوب انقسام البدل عليهما وتعليق عتق
 كل واحد منهما باءا اما يخصه وامتناع التعليق بمنع كليهما فعملنا بالتعليق في حق المولى فلم يثبت
 الانقسام في حقه وجعلنا العبد من في حقه كعبد واحد وعلمنا بمعنى المعايير فعملنا بها في حق المولى
 وجعلنا الواجب في حق كل واحد منهما في حق ما بينهما ما يخصه من المكاتبه حتى لو ادى احدهما
 جميع المكاتبه واعتقنا رج المولى على صاحبه بما يخصه من المكاتبه والعمل على هذا الوجه اولى
 من العمل لان المطلوب من جانب المولى العتق وانما يقبل التعليق بالشروط واعتبرنا جهة
 التعليق في حقه والمطلوب من العبد من المال وانه لا يقبل التعليق ويملك بالمعاوضة ولا نا
 لو اعتبرنا جهة المعاوضة في حق المولى بطل اعتبار جهة التعليق اصلاً اما في حق المولى فلانه يعتق
 كل واحد منهما باءا اما يخصه وبطل اعتبار التعليق في حق العتق اصلاً العبد من احد صحت التعليق
 من جهته ولهذا قلنا لو عجز احدهما فرد المولى في الرق او قدمه الى القاضي فرد وهو لا يعلم بمكاتبته

الآخر معه ثم ادى الآخر جميع المكاتبه يعتقان جميعاً لان عجز الاول كان باطلا لانه لم يتحقق العجز عن اداء
 البدل لعجز احدهما ولا لعجز ان الاجمعا لان العقد واحد ولان عجز احدهما ابطال حق الآخر وليس
 له ان يبطل حق الآخر بخلاف ما اذ لو كان لرجلين عبدان لكل واحد منهما عبد على احد فكاتبهما معا فكاتب
 واحد بالف يكون كل واحد منهما مكاتباً بحصته لصاحبه لان كل واحد منهما لا يملك تعليق عتق صاحبه
 باءا عبداً وانما صار العبد من مكاتبين كتابة واحدة بالف يكون كل واحد منهما مكاتباً بحصته
 لصاحبه لان كل واحد منهما لا يملك تعليق عتق صاحبه باءا عبداً اذا كانا لواحد لا يملك تعليق عتق
 كل واحد منهما باءا الآخر وعلى هذا لو كان لرجلين عبد فكتابة واحدة فغاب احدهما
 وقدم الآخر العبد الى القاضي وقد عجز يرد في الرق حتى يفتح المولى لان فيه فسخ العقد على
 الغائب وهو لا يملك ذلك ولو كان المولى واحداً فغاب عن ورثته كان لبعضهم ان يرد في الرق بقضا
 القاضي لان بعضهم خصم عن بعض ولا يرد به بخير قضا وهذا لان الوارث يقوم مقام المورث
 وكل واحد منهما حصصه عن الميت فيما يدعي للميت او عليه كما في الرد بالعيب واثبات الدين وغيرها
 خلاف ما اذا مات المكاتب وترك ابنين فقدم المولى احداً الا ان يرضى للقاضي واراد ان يرد في
 الرق فان القاضي يرد واما يحضر الآخر لان فيه ابطال حق الآخر وليس له ذلك
 الا ترى لو رد احدهما ثم ادى الآخر عتقا جميعاً فلم يكن في رد احدهما فائدة واذا ثبت القياس
 في مسئلة الحاضر من والغائب هذا هو القياس والاستحسان في الحكم الاول واما القياس
 والاستحسان في الحكم الثاني وجه القياس انه لو نفذت الكتابة على الغائب قبل الاجازة لا يخلو
 اما ان تنفذ بدل يجب عليه او يبدل لا يجب عليه يجب على الحاضر وبخير بدل لا وجه الاول
 لان المولى والحاضر لا يمكن ان يحاب المال عليه الا ترى انه لو قال رجل للمولى كاتب عبدك على الف
 فكتابة كانت الكتابة موقوفة على اجازة العبد كذلك هنا وهذا لانه اصناف العقد اليها وقابل البدل
 بهما ولهذا الرامق الغائب بسقط حصته كما تسقط حصته للحاضر باعتاقه ولا ولاية لهما عليه
 في الزام المال ولا وجه الى الثاني لان الحاضر لم يضمن بدل الكتابة على الغائب ولو ضمن لا يجوز له ان
 كفاية المكاتب والكفاية بدل الكتابة من الحاضر يجوز من المكاتب اولى الا ترى انه لو قال
 رجل للمولى كاتب عبدك على الف درهم على اني صنام عنه ففعل لا يجوز لانه شرط الصمان في الكتابة
 والكفاية في الكتابة باطلة فكان بمنزلة فساد في صلب العقد وهذا لان العقد بغيره للحريته
 والمقصود منه الحرية والزام المال من الاجنبي بمقابلة الحرية لا يجوز كذا الوقال لغيره اعتق
 عبدك على الف درهم على لا وجه الى الثالث فان الكتابة معاوضة ولاشفد الا ببدل ولانه
 عقد الكتابة على الحاضر والغائب فيجوز عقده على الحاضر ويتوقف على الغائب كما لو باع
 عبداً وعبد غيره كما لو كاتب الحاضر وحده او الغائب وحده وجه الاستحسان ان
 تنفيذ العقد واجب ما أمكن وهنا ان تعذر تنفيذه في حق الغائب بطريق الاخذالة
 بان يلزم على الغائب قسطا من البدل امكن تنفيذه يجعله بيعاً للحاضر في حكم الكتابة بان يوجب
 المال كله على الحاضر ويجعل الغائب تبعاً له على معنى ان عتقه تعلق باءا الحاضر كالولد للولد

في الكتابة او المشتري فيها **ولهذا** الوصرح بالتعليق جاز فكذا اذا اتى بمعناه وامكن ذلك لانها
كانا حاضر من قبل على ان يكون كل واحد منهما مقبلا عن صاحبه هار المال كد على هذا وصاحبه تبعا
له ومتى استقام على ان يجعل في الطرفين هذا استقام ان يجعل في احد الطرفين هكذا عند عدم
اجازة الغائب الاتري انه ليس في هذا التعليق عرق الغائب باد الحاضر وهذا امر جائز ومجرب
امكن تنفيذه على هذا الوجه فعدناه فاذا نفذ في حق الغائب على هذا الوجه ظهر حكم النفاذ بقضية
مقابلة البدل **ب** وسهيا في كل حكم ينتفع به الغائب ولا يظهر في كل حكم يتضرر به الغائب
لان الاضرار لا يستقيم في غير محل الولاية ولانها اقصد اثبات حكم القدر في حكم الغائب وقد امكن
بجعله تبعا او تعليق عقده باد الحاضر فوجب تنفيذه وهذا لاننا امكن تنفيذه الكتابة على الغائب
بدل يجب على غيره اذا كان الخير يستفيد الحق بايديه وتغذر التنفيذ بدل يجب على الغائب
وبغير بدل اصلا ومهما امكن تنفيذ بدل الكلف ينفذ ولا يتوقف وانما قلنا ذلك لان في الكتابة
استقاط لانها اثبات حرية اليد للحال حتى يصير العبد اخق بنفسه وبمكاسبه بد المال وتحرر
الرقبة في الثاني عند الاداء والتحرير استقاط وهذا يصح تطبيقه بالاختار كما لطلاق واستقام
لحق عن انسان بدل يجب على غيره جائز كما في صلح الفضولي بشرط الصمان وكما في الطلاق فان
المرأة اذا قالت لزوجهما طلقني وامراتك فلانه الغائبة على الف درهم من مالي فطلق جاز واعتبر
في حق الغائبة طلاقا بغير بدل **ب** حتى كان طلاق الغاسه باسا لا يصح بملك رجعتها كذلك هنا
فتصح الكتابة في حق الغائب بدل يجب على الحاضر الذي يستفيد الحق بايديه وتصير في
حق الغائب كتابة بغير بدل وفي حق المولى والحاضر بدل **ب** كما في الطلاق **فان قيل**
تنفيذ الكتابة بدل يجب على غيره لا يجوز وان كان فيها استقاط الاتري انه لو كانت على الف
تجب على هذا الحد اعلى هذا العبد للحاضر لا يجوز خلاف للبيع قيل له الكتابة بدل على غيره انما لا يجوز
اذا كان ذلك **ب** الخير الذي يجب عليه لا يستفيد به عتقا لانه اذا كان لا يستفيد به عتقا يكون بدل
كتابة الغير محضا فلا يجب على غير المكاتب واذا كان يستفيد به عتقا كان هذا بدل كتابته
من وجه ان كان بدل كتابة غيره فلم يكن ما وجب على الحاضر من حصة الغائب بدل
كتابة الغائب من كل وجه ومثله يستقيم احبابه على الغير وهذا لان الكتابة عقد على الاكساب
والمنافع لان موجهها ملك الاكساب وموجب العقد ما يلزم العقد والعقد موجب الاداء
فكان سبيل الكتابة سبيل المنافع لا سبيل التملكيات او ابطال الملك ويجوز ان تحصل
المنفعة لغيره وجب البدل على غيره كما لو قال لغيره طلق امرأتك على الف درهم على
وكما لو استاجر اجيرا يبنى دارا لغيره بغير امره صاحب الدار يجب عليه الاجرة وان كان ثبت
الملك لصاحب الدار في البناء كذلك هنا اذا ثبت هذا فنقول لا يلزم البدل على الغائب
لانا قلنا يلزم منه حتى يكون مطالبه من جهة المولى ادى الى الضرر به وقد مر ان النفاذ
ليس بظاهر فيما يتضرر به الغائب بل هو نفع محض بمنزلة الولد حتى لو عاب الاب فاراد
المولى ان يستنسخ الولد في شيء من المكاتبه لم يكن ذلك وان ادى الحاضر عتقا لان عتقها

تعلق

تعلق باد الحاضر والمولى هذه الولاية ولو اكتسب الغائب كسبا لا سبيل للمولى على التسايب لانه صار
مكاتب في حقه فاختص بالسياسة ولا سبيل للحاضر ايضا على التسايب بخلاف الولد لانه انما يكون له على
اكسابه الولد سبيل لانه كسبه فليسب الولد كسبه كسبه والغائب ليس بكسب له ولاية في حق ما
يتنفع به اصل بنفسه بمنزلة المكاتبين كناية واحدا ولو قال **ب** الغائب قد نقضت الكتابة وصرح
المولى بما قال لم يلغى الى قولها وهذا جواب الاستحسان لان على جواب الاستحسان كناية
نافذة فيما ينفعه من حقوق الكتابة فلا يعمل رده واجازته لانهما يحملان في العبد للموقوف
الاتري ان رد ولد للمكاتب لا يجوز كذا هذا **فان قيل** الكتابة على الغائب وان نفذت فيما
ينفعه من حقوق الكتابة الا انه لو رد وصي به المولى فقد رخصنا بفسخ الكتابة والكتابة
يحمل الفسخ بالتراضي قيل له نعم اذا كانت للمكاتبة مقصودة وهنا كتابة الغائب ما ثبت
مقصودا وانما كتب تبعا للكتابة للحاضر فامتنع فسخ كتابته للحاضر لا يفسخ كتابة الغائب
وصار كولد للمكاتب اذا فسخ المولى الكتابة في الولد وصرح به المكاتب لا يفسخ الكتابة وان اجازها
لم يعتبر اجازته حتى لا يكون للمولى ولا للحاضر عليه شيء لان الاجازة لم ترضح استحسانا لانهما المضاد
يحمل لما ذكرنا انها نفذت فيما ينفعه وتنفيذ النافذ محال وهذا لان النفاذ يكون على وجه التوفيق
وفانفذ على وجه التبعية وعدم المطالبة فلا يجوز بوجه المطالبة باجازته بخلاف ما لو فعل عن
رجل بمال بغير امره فانه يجوز ولو ادى المال لا يرجع عليه ولو اجاز الكفول عنه بعد ذلك
او قبله لانهما غير موجبه فلا يثبت الرجوع بالاجازة وكذلك اذا قبل عن عبده بمال او كفل العبد عن
مولاه بامر وادى بعد الحق لم يرجع احدهما على صاحبه لشيء لهما ونفذت غير موجبة للرجوع
لان للمولى لا يستوجب على عبده ولا العبد على مولاه مالا فلا يثبت الرجوع بعد ذلك وكذا الفضولي
اذا خالع امرأة مع زوجها على مال او على انه صامن ثم اجازت للمرأة ولذا الفضولي في الصلح
اذا ضمن وادى ثم اجاز الديون وكذا العبد المحجور او الصبي المحجور اذا باع شيئا وقبض الثمن ثم كفل
انسان بالبرك لان قبضها الثمن بغير وقع غير مضمون عليها فلا ينعيب مضمونا والكفالة
بغير المضمون لا تقع بخلاف ما لو كفل قبل الثمن ثم ادى لانه انما ينفذ بناء على كفالته وان ادى
الحاضر حصة من البدل لا يحق لان عتقها محصل باء الكفل والمعلق بالشرط لا يثبت حله
في بعض المحل بوجود بعض الشرط وان وهب المولى للمكاتبة من الحاضر عتقا ولم يرجع الحاضر
على الغائب بشي فان هبته من الحاضر قد صحت لان جميع المكاتبه عليه فملكه بالهبة فصار ملكه
بالهبة كملكه بالاداء وعتقها معلق بسقوط ما في ذمته او ملكه وقد سقط او ملك وللهذا لو
كانا حاضرين وقبلا ثم وهب المكاتبه منها عتقا وانما لا يرجع على الغائب بشي كما لو وهب
بالاداء وهذا لانه لم يكتل عن صاحبه الاضمان لان الكتابة لا تقتضي الكتابة ولانه ادى بغير
امر ووهبها للغائب لم تجز الهبة والمكاتبة على الحاضر على حاله لانه لا مكانة على
الغائب فالهبة المضاد فحمل وهذه الدن من غير من عليه الدين انه لا يجوز وان اعتق
المولى الغائب عتق وسقط حصته من المكاتبه واخذ الحاضر حصته على الجور او اعتق الغائب

لأنه اعتق المكاتب أو مخلوقا بخلق الله وأما ما يصح اعتقائه وأما سقوط حصته من الكاتبة لأنه أضاف
البذل اليها والكتابة وان نفذت في حق المولى والغائب من غير بدل عليه حتى لا يدين للمولى
أن يطالبه ولو وجهه ماله لا يصح وهو كالبذل المولود في الكتابة أو المخلوق بعينه أما في حق
ما بين المولى والحاضر لم عليه بدل والكتابة في حق الغائب نفذت ببدل على الحاضر كما إذا كانتا
وهما حاضران كتابة واحدة لأن الحاضر إنما بدل الألف للمولى بأدائه رقبته وبقية الغائب
فكان الألف في حق المولى والحاضر ببدل عن الرقبته جميعا وإذا اعتق الغائب سقطت
حصته فيما بين المولى والحاضر وهذا لأن البذل مقابل ما حقيقة الأمانة لم يظهر حكم الكتابة
في حق الغائب فيما يتضرر به أما فيما لا يتضرر به بل ينفعه فمعي أن يظهر والجزء على
قضية المفاضلة في هذا الخلق لا يتضرر به الغائب فمجرى على ذلك ومتى هلك شيء من العقود عليه
لا بد أن يسقط شيء من البذل في مقابلته **فان قيل** الغائب إنما دخل في كتابة الحاضر تبعا
صحبان لا يسقط باعتاقه شيء من بدل الكتابة كما لو اعتق المولى ولد الكاتبة قبل له الغائب
في كتابة الحاضر بيع من وجه أصل من وجه بيع من حيث أنه صار مكانا من غير قبول
وجده منه أصل من حيث أنه كان موجودا وقت كتابة الحاضر وأما في الحاضر إلى وأضاف
البذل إليه بضمها من حيث أنه نفع لم يجب عليه شيء من الكتابة حتى لا يملك المولى مطالبته
ولم يصح هبته منه ومن حيث أنه أصل سقط من الحاضر ما يخصه بأحضاره بخلاف الولد
لأنه بيع من كل وجه ولم يضاف البذل إليه وإنما اعتق بحكم التبعية لا بحكم العقد فزفر
رحمة الله رحمه الله من اعتاق الغائب ومن اعتاق الولد المولود أو المشتري في الكتابة فقال
إذا اعتق الغائب يجوز أن اعتق الولد لا يجوز لأن الغائب لم يصبر ولا مكاتبه عنده فبقية رقبته
لصاحب اعتاقه أما الولد دخل في مكانته والمكاتب أن يستخارمه وكسب ولله وجه
العتق بطلان حق المولى ممنوع عن ذلك التصرف في كسب الكاتب ولهذا لو اعتق عبدا
من كسبه لا يجوز إذا لم يكن بينه وبين المكاتب قرابة يصير بها مكانا عليه فلا إذا اعتق
من مكانته عليه إلا **استحسننا** وقبلنا بحقيقة أن المكاتب ليس في حرية نفسه
وأولاده وقد مال ذلك فيه تحصيل مقصوده من غير أن يودي شيئا من ماله ولهذا قلنا
لا ضمان على المولى هذا إذا اعتق الغائب وأن اعتق الحاضر صح لأنه مكانته وبطلت حصته
من الكاتبة ولا يحق الغائب ولا يبتذل الكتابة في حقها أما لا يجوز لأنه مملوكه ولم يفتقه وباعتق
الحاضر لا يسقط كل البذل عنه لأن الاعتناق ليس بأمر واضع وإنما يسقط البذل
صراحة هلاك المحقود عليه **الانتهى** أنه لو كانت الكتابة نافذة على هذا الوجه في حق الغائب
باعتناق الحاضر ولو وهب كل البذل من الحاضر بعقبات جميعا **فان قيل** لما كان المكاتب
سعا للحاضر وجب عليه أن يحق الغائب باعتناق الحاضر كما لو اعتق المكاتب بعقود ولا قيل
ل الولد لم يكن موجودا وقت العقد فكان سعا محضنا ما ذكرناه وأما لا يبتذل الكتابة والقياس
أن يبتذل لأنه غير مطالب ولا وجه إلى إيفاء بدون البذل **وجه الاستحسان** ما ذكرناه

ان الكتابة نفذت في حق المولى والحاضر على وجه التبعية بل كأنهما حاضران وكاتبهما كتابة واحدة ولو
كان كذلك لا يبتذل كتابة الآخر في حق المولى **الانتهى** هنا إلا أن هناك يسعي الآخر على نحو الكتابة
وهنا يقال للغائب أما أن يودي بدل الكتابة في الحال أو ترد في الرق وأما بطلان حصته للحاضر
من البذل فإنه كان مطالبها قبل الحق لأنها بدل كتابته لأنه لاستيفاد بأدائها عتق نفسه
ولم يدين كغيره عن الغائب بشئ وكيف يكون كغيره لا عنه وليس على الغائب شيء فإن جميع المكاتب
ولجنته عليه لأنها بدل الكتابة من كل وجه وبدل الكتابة يستقط بالحق إلا أنه لم يرد حصته
الغائب ولم يملكها فبقية حصته الغائب عليه الأمانة بطل الاجل لأن الاجل صفة الدين ولا دين عليه
لأن الدين يعرف بأمره وهو المطالبة ولا مطالبة عليه بخلاف ما إذا كان كتابة الغائب بأمره
ولأن الاجل ثبت بالشرط والشرط وجد في حق الحاضر لا في حق الغائب ولهذا لو اشترى
دارا بشئ من رجل فأراد الشفيع أن يأخذها بالشفعة فإنه يأخذ بالثمن حالا أو يتبرك بخلاف الولد
المولود فإنه يسعي على النحو ولأنه من أجر الأصل فسرى حكم العقد إليه بحكم التبعية وبخلاف
ما إذا كان بأمر الغائب لأن الشرط تناولها وإذا أدى حصته أخبر المولى على القبول وهذا
استحسان والقياس وإن لا يجزى أن قتل لا يحق لأنه ليس عليه شيء حتى يودي الواجب وينتقل
بأدائه حكم وهذا لأن الجبر على القبول إنما شرع نظر المولى عليه حتى يتملن من تفريق
دمته فإن لم يكن عليه دين لا يجبر إلا أن استحسننا وقبلنا بأنه يجبر وبحكم بقتله لأنه داخل
في الكتابة تبعا بمنزلة المولود فإذا اعتذر وصوله إلى الحق من قبل الإدا من أصله جاز **وجه**
أن يتوصل إلى مقصوده من قبل إذا نفسه وهو بمنزلة المستجير الرهن إذا اد المعسر الدين
يجبر للدين على القبول وإن لم يكن المجبر مطالبه لأنه حصل مقصوده وبخلص ملكه من يده
وهذا لما ذكرنا أن العقد في حق الغائب ينفعه فيما ينفعه من حقوق الكاتبة فإذا اختار الإدا علم
أن نفعه فيه فكانت الكتابة نافذة في حقها فيجب على القبول وعلى هذا القياس والاستحسان
إذا مات الحاضر قبل الإدا والحق فإدى الغائب جميع الكتابة حالة يجبر على القبول
استحسننا والقياس لا يجبر إلا أن هنا يحتاج إلى اد جميع الكتابة حالا وفي الاعتناق
يودي حصته ما ذكرنا أن الكتابة فيها معنى التعليق بالشرط وبالموت ما وصل إلى المولى
حصته للحاضر لا حقيقة ولا معنى حكما والميت غير مستغن عن الحق وهو محل **وجه** لأنه
يحكم بعقده مستند إلى ما قبل الموت بلا فصل كما لو مات الكاتب عن وفاة نفسه الكتابة
وإذا لم تنفس بقى البذل بتقليها ولذا لو ماتت عن غير وفاة نفسها ما لم ينفس القايض
بجزءه وتبطل الكتابة حتى لو تبرع انسان بأداء الكتابة وقبل المولى بحكم بقتله وهو
اختيار الفقهاء إلى الميت **رحمة الله** ذكره في النوادر بخلاف ما إذا اعتق الحاضر لأنه
استغنى عن الحق فتفسخ الكتابة في حقه وتسقط حصته وبقية حصته الغائب **وجه**
الاستحسان ما ذكرناه أنه ليس على الغائب شيء من بدل الكتابة فإذا داه البذل بمنزلة إذا
أجنى آخر ولو أدى أجنى جميع البذل أو حصته الغائب لا يجبر المولى على القبول

لا يملك التصرف في امر ولد سوى الكتابة فتجوز كتابته عليه وصار الابن محقودا عليه عقد
الكتابة فليصح على النجور بخلاف الولد الكبير لانه لا ولاية له عليه فلم يصير ابن والخاب
محقودا عليه وانما خص قول **ابي يوسف** ومحمد رحمهما الله في الاستحسان لان الفياسر والا
ستحسان لما يحل على قولهما **اما على قول** **ابي حنيفة** رحمه الله لا يصح له بن على نجور ابيه
بناء على ان المكاتب اذا اشترى ابنه ثم مات عندهما يصح الابن على نجور ابيه وعند
يقال **له امان** بنودي الكتابة حالا او ترد في الرق على ما ذكرنا فرغ عني المبسوط فقال
ان عجز قبل ادراك الولد او بجلده رد في الوق وكان رد الولد لانهم دخلوا في كتابته تبطل
وضار كالمولود في الكتابة ونحوه يرد الولد في الرق براد الاب **لذلك** هنا فان والوا يصح
الكتابة لم يثبت اليهم لان العقد قد انسخ في حق الكل وان مات الاب سحر اعلم ما ذكرنا من
الفرق بين الصغير والكبير فان كانوا صغارا لا يقدر ان يسعوا على السعاية ردوا الى الرق وان
كانوا يقدر ان يسعوا في كل بعضهم في الكتابة واداهما لم يرجع على اخوته لانه ادى كتابة ابيه
من كسب ابيه لانه سبه فان ظهر للميت مال كان ميراثا بينهم لانهم ادى ميراثا لابيهم
حرا كان مال **الدين** ورثته ولا يرجع للموتى بما ادى في هذا المال **لما ذكرنا** فان لعق الولد
بعضهم رقت حصتهم عن الآخرين بخلاف المولود في الكتابة انه اذا اعق الولد لا يستقط
شي من بدل الكتابة لان هذا الولد كالمحقوق عليهم من وجه حيث اصناف المولى العقد عليهم
كما قلنا في الاضطر مع الغائب وكان فيه زيادة كعتي على الولد المولود وانقسم المال
بينهم بالمحصن باع بار الاضطر والشرط بخلاف ما اذا مات احدهم وقد ذكرنا الفرق
بين الموت والعق رجل كاتب جارية على نفسها وعلى جارية **الخرى** ثم استولد الخافرة
فاختارت الخراف **ذلك** لانه توجه لها عاق ثم المولود وحدها وان استولد الغائبة
فالقياس ان تصير ام ولد **لانها** مكاتبة في حق المولى وفي الاستحسان ان تصير ام ولد
له ومعناه انه لا ينتظر موت السيد في عتقها ولا يحس براد الحق باد الاضطر
لان الاخرى اذا عتقت عتقا جمعا وان كان دبرها لم يسقط عن المكاتبة شي من البدل
لان المكاتبة كلها على الاضطر والغائبة لم تستغن عن الحق بالتدبير وهي محل
ان تعق باد الاضطر بخلاف ما اذا اعق الغائبة وان لم يدبرها ولكنها ولدت ولدا
ليكن **له** ان يبيع ولدها وهي بمنزلة امه ولو ادره المولى ان يطاها لانه مكاتبة في
حقه وكذا يكره **له** وطى ولدها كطى وطى المكاتبة وان قبلت واخذ المولى قيمتها ونفها
وفاء المكاتبة عتقت ولم ياخذها المولى بشي لانها لو كانت حرة فادت المكاتبة لم يرجع
عليها بشي لانها مكاتبة في حق المولى فاذا اخذتم ما فقد استوفى بدل الكتابة وصار راديا
في حال حيوتها **اما** محمد رحمه الله في مسألة الاضطر ونرا فقال **ولو مات الغائب**
ولدا او احرار من امرأة هي محقة لقوم آخرين وادى الى المكاتبة عتق الى والميت وحر
المولى ولا اولاد للميت اما عتق الميت فلانه صار مكاتبا فيما ينفعه من حقوق المكاتبة وهذا

وهذا مما ينفعه وهذا لان الغائب انما صار مكاتبا تبعا للميت والمكاتب اذا كان اصلا
ومات فشر من يودي بدل الكتابة لا يكون عاجزا كما لو ترك من يودي بدل الكتابة
فاذا كان عاجزا والاصل الذي هو المطالب والبدل عليه قايما ولي ان لا تبطل لاحتمال الحق
بادا به الا ترى انها لا تبطل بموت الحاضر فموت الغائب اولى ومتى بيعت الكتابة على الوجه الذي
انقذت يعتقان باد المولى واذا عتق الميت جز ولا الاولاد الى نفسه لان الولد بمنزلة النسب
والنسب الى الابا ما امكن اثباته منهم على ما قال **الله** تعالى ادعوه هو لا باهم الا انه يجدر
اثباته من مولى الاب قبل عتق الميت لان العبد ليس من اهل الولد فانه ليس من اهل العتق ميت
من مولى الام فاذا صار من اهل الولد بالحق انجز الولاية وصار ولا وله لمولاه وكذا الولا
للحاضر وترك اولاد من امرأة خرة محقة لقوم آخرين وادى الى الدارته حاله عتقا وجدر
للميت ولا اولاد من احرار الى مولى نفسه لما قلنا رجل كاتب رجلا حرا على عبد له غائب
نجير اذنه على الف درهم فالكاتبة موقوفه على اجازة الغائب فان اجاز جاز وان رد بطل كما
في سائر تصرفات الفضولي واذا اجاز لا يطالب الفضولي بشي من بدل الكتابة لان الاجاز
في الانتهاء بمنزلة الادنى في الاحتداد ولو وكل العبد بقبول الكتابة عنه ففعل لا ترجع للحقوق
عليه لان الوكيل في الكتابة بمنزلة الرسول كما في النكاح بخلاف البيع فرق بين هذا وبين
ما كاتب عبد الحاضر على نفسه وعلى عبد اخر غائب حيث كانت الكتابة نافذة على الغائب
استحسانا فيما ينفعه من حقوق الكتابة والفردان هنا تغذرتنفيد الكتابة على
الغائب قبل اجازته لانه لا يخلو اما ان ينفذ ببدل يجب عليه او ببدل لا يجب على الحر او لا
ببدل لا وجه الى الاول لان المولى والحر لا يمكن ان يكتب **للمال** عليه بالكتابة من غير رضاه
ولا وجه الى الثاني لانه لو وجب اما ان يحل المكاتبة بدلا لادائه او يحكم الكفالة عن
العبد لا وجه الى الاول لان الحر لا يستفيد به عتقا ولا وجه الى الثاني لان المكاتبه غير واجبة
على العبد ولو كانت واجبة لانضم الدفالة ببدل الكتابة فهذا اولى ولا وجه الى الثالث
لان الكتابة عقد معاوضة فلا يمكن تنفيذها بغير عوض فاذا عين التنفيذ تعين التوقف
وهذا لان العاقد اذا كان عبد المملوك جعل الحاضر اصلا والغائب تبعا له فيكون الحاضر
مقصودا واذا كان حرا وقد قبله على الغائب صار الغائب مقصودا في العقد وقد تغذرتنفيد
على ما ذكرنا اما في المسئلة الاولى امكن التنفيذ ببدل **يجب** على الحاضر على ان يكون بدل
كتابته الحاضر لانه يستفيد به عتقا هذا اذا لم يضمن الحر بدل الكتابة المولى اما اذا ضمن
لم يدر محمد رحمه الله في الكتاب **الصحیح** انها موقوفه ايضا وقرق بين المخلع والصلح
والكتابة فانه لو خلع امراته مع اجني **ولم يضمن** الاجني البدل **توقف** على اجازتها
وان ضمن صح **يجب** **للمال** على الاجني ولذا في صلح الفضولي مع هرب الدين والفرق
ان المخلع جاز ان يقيح ببدل **على** غير المرأة لان **المال** **وجب** بمقابلة تسقط طلاق
النكاح على ما ذكرنا في النكاح فكانت المرأة والاجني فيسوا فلذا ابدل **الصلح** يقال

رة

يستقوط للمطالبة والمضومة واوداع الميمين وبدل الكتابة مقابل قبوت الحرية بدا
ومكان الاكساب في الحال لينال به الحرية في الثاني فاختلف حال الاجني مع العبد
وهذا لان منه يمكن ان يجعل كان للمال ثابت في حق المرأة والمدايون في حق الخاتم والمصلح
ولو كان ولجا ومنه يجوز وكذا اذا جعل واجبا نقديا ولا العبد لزوج بالطلاق ففترت
الدين بغيره بالاستقاط فكان للمال بمنزلة الزام الضمان على نفسه ابتداء وهو من اهل الانوار
وفي الكتابة لا يمكن تقدير وجوب المال على العبد لان لعدم الولاية وتحقق السبب ولو قدرنا
وجوبه لا يصح الضمان ولا يمكن القبول بالالزام ابتداء فلا يصح ولهم هذا الفرق بين ما اذا ضمن
او لم يضمن فان لم يقبل العبد ولم يرد حتى ادى لحره البدل عمق لان الكتابة تخلط الحق بالاجاز
فكان الشرط اذا المكتوبة منه او من غيره الاثرى ان الكتابة لو كانت نافذة وتبرع انما
بادا المكتوبة وقبل الولي عمق فكذا اذا كانت موقوفة لمن للمولى صار قابلا عند قبوله
اذا ادت الى بدل الكتابة تعبدى حر ولو قال هكذا صرح بحاجته العبد فكذا اذا صار
فلا دليل لا وهذا لانه لا يوقف في التخليق لان المولى ليس سدي به وانما التوقف في الزام الغاي
حكم العقد الذي يتصور به وهذا لان التوقف على القبول كان يلحق للمولى حتى يصير لـ
بدل الكتابة فاذا وصل اليه حقه زال التوقف وجعل كان العقد صار بايا وتبرع
لحره بالادامت ونفدت لانه حصل ما هو المقصود من الكتابة فنفدت ونمت ولم يرجع
لحره على العبد لشي سوا ذكر الحر في الكتابة انه ضامن او لم يذكر اما اذا ذكر فلان العبد لا يبره
بالضمان الاثرى انه لو كفل عن رجل بمال بخير امره وادى لم يرجع عليه لعدم الامر
فلذلك هنا وان لم يذكر فانه تبرع بمنزلة التبرع بقضا دين الخير وهل له ان يسترد
من المولى ما دفع اليه في هذا الموضع اما ان ذكر الضمان في العقد من العبد او لم يذكر فان ذكر
يرجع لان ما ادى للمولى من المكتوبة اداه حكم ضمان فاسد لان الضمان بدل الكتابة الواحدة
الواجبة على العبد باطل فبذلك كتابه لم يجز اولى لان شرط وجوب المال على الضامن
وجوبه على الاصيل فيصير مودا بالمال حكم ضمان فاسد فوجب نقضه ايضا
للفساد كالمبيع فاسدا اذا سلم المبيع الى المشتري بحب عليه استرداد اده على
المشتري رده ولا يرجع المولى على عبده لشي لانه لا يجب للمولى على عبده دين بسبب الكتابة
قبل اجازته ولم يوجد من العبد اجازة فيعقد بجازا بخير شي وان لم يذكر الضمان لم يرجع
لانه تبرع بماله لخرض وهو حصول الحق للعبد وقد حصل ومن تبرع بماله لخرض
وحصل مقصوده من التبرع لا يرجع كالهبة من ذي الرحم المحرم والتبرع نقضا
الدين عن الخير فرق بين هذا وبين ما اذا تبرع بقضا دين على انسان ثم ظهر
انه ما كان عليه دين كان له ان يسترد ما تبرع به لان تبرعه لم يصح وهنا اذا لم
يذكر الضمان فقد تبرع بدل الكتابة فلا يصح التبرع والغرقان نقضا الدين
لانه حصل للتبرع مقصوده لان مقصوده ان يكسب للخرم ما في ذمته من الدين ولا يسلم

فكان له ان يرجع اما هنا حصل مقصوده من التبرع وهو عتق العبد فلا يكون له الرجوع
هذا اذا ادى للمولى اجازة العبد جميع بدل الكتابة اما اذا ادى البعض لـ ان يرجع
ادى ضمانا او بخير ضمان اما اذا ادى ضمان فلانه لو ادى الكل ضمان يرجع للفساد فاذا
ادى البعض اولى اما اذا ادى بخير ضمان فانه متبرع بالحصول مقصوده من التبرع وهو
العتق بخلاف ما اذا ادى الكل لانه حصل مقصوده فان لم يرجع على المولى بما ادى حتى يبلغ العبد
فاجاز الكتابة فان كان اداه عن غير ضمان لم يرجع وان كان اداوه عن ضمان يرجع وكانت
الكتابة على العبد اما اذا ادى بخير ضمان فان اجازة العبد متى صحت استندت الى وقت
العقد فظهر ان الحر تبرع ببعض الكتابة عن الرجوع فاد المكتوبة وصحتها فظهر ان مقصود
بادا البعض براءة ذمته المكتوبة عن بعض البدل وقد سلم له هذا المقصود فلا يرجع
بخلاف ما اذا ادى قبل الاجازة لانه لا يسلم شي من المقصود ولان المقصود اما الحق
او براءة الذمة ولم يحصل باحدهما واما اذا ادى ضمان فلانه ادى بحكم ضمان فاسد
الاثرى ان الكتابة لو كانت نافذة رضى وادى يرجع فذلك هنا وكانت المكتوبة على العبد
بحاله لان المولى متى استرد من المولى بعض قبضه وضار كان لم يقبض شي حتى اجاز العبد
الكتابة ولو كان كذلك كان جميع المكتوبة على العبد على حالها كذلك هنا المراد ان بعض المكتوبة
على ابن له صغير من مولا لم يجز له الا اذا كان يعقل فيجوز لانه لا ولاية للاب للحر على ابنه الصغير
اذا كان عبدا غيره كما لا ولاية له على ابه الكبير كما لا ولاية على العبد الغائب لغيره فكما لا
يملك الكتابة منه لا يملك هنا ولا يجوز الكتابة على الصغير حتى يعقل فيجوز وبخبر اجازته
في حال عقله وان لم يبلغ فان العبد الصغير من اهل الكتابة اذا كان عاقل لانه تصرف
نافع في حقه وعندنا الصبي العاقل من اهل التصرفات النافعة وان عقده عليه في غير حال عقله
بل يتوقف حتى اذا عقل فاجاز بحوز اليه اشار محمد رحمه الله حيث قال وان كان لا يعقل فاجاز
بعد ما عقل جاز قال بعضهم تاويله اذا اجاز كتابة اخرى عقدت عليه بعد ما عقل لان الكتابة
لم تنقذ اصلا لانه عقد الفضولي ولا يجز له حال وقوعه لانه ليس له اهلية الاجازة
في المال الاثرى لو كاتب عبدا صغيرا له لا يعقل لا يجوز لان خطابه هديان فصار خطاب
اليهية بخلاف ما اذا كان يعقل لان خطابه صحيح وقد اذن في التجارة حين كاتبه فصار خطابه
خطابا للادون والقباس في الكبير ايضا لا يجوز ولا يتوقف كسائر تصرفاته من
الطلاق والعتاق والتبرع وقال بعضهم اراد به تلك الكتابة وتعتبر موقوفة وهو
الاصح وفي الكتاب اشار اليه فانه قال لا يجوز الكتابة حتى يعقل فيجوزها فاذا عقل واجازها
يجوز فهذا يدل على وقوع العقد قبل ذلك وهذا لان له مجيزا حله واعتبارا ان لم
يلن له مجيزا حقه لان الصبي مالك الاجازة هذا العقد في حال صغره لانه مالك
للاسان وضار ما لولا الاجازة فانه لو كان عاقل احواله الاجازة فاجاز بحوز الا انه مجز
عن المباشرة للحال اذا كان لا يعقل فكان له مجيزا حله واعتبارا ان لم يلن له مجيزا حقيقة

وهذا لا يمنع التوقف على الاجازة كالنضوى اذا باع مال **السان** والمالك مع عليه او
مجنونا غير مطبق ثم افاق واجاز صحت اجازته وان كان لا يقدر على الاجازة في المال
والقاضي لا يمكن الاجازة اذا كان المجنون غير مطبق لكن اذا كان الاجازة فان لم يجز حكما واعتبا
حتى يوفى هذا اذا عطلها فاجازت لانه اذا عطل صار **حالا** يثبت له ولاية انشا
الكاتب حتى ان المولى لو كاتبه في هذه الحال **صحا** لما قلنا فلان يكون ولاية الاجازة اولى لان
الاجازة دون العقد او يحمل انه اراد به صديا يحفل في بعض الاحوال دون بعض كان بمنزلة
من يمن وينفق فاذا كان هكذا كان بمنزلة النايير ومجنون يرجي افاقته فكان في توقف
العقد فايد وذكر في فوائد الكتابة ان من وكل مجنونا وفاق واجاز بصير وكلاهما واوليه ما قلنا
فصرع في المبسوط فقال اذا كانت مع صبي لا يحفل ولا يكلم ادها عنه رجل فقبلها
المولى لم يعيق لاني لو اجرت مع هذا الاجرت لو كاتب رجل ما في بطن جاريته في رجل واحد عنه
انه يعيق فليس هذا بشي ويرد للمال **الى** صاحبه لان عقد الكتابة بحري من اسن فلما لم
يكن هنا فابل للكتابة لم ينفذ العقد فلا يجوز ان يعيق بالادالة انما يعيق بالاداء اذا عقيب
عقد وذكر بعد هذا ولا يجوز كتابة ما في البطن واذا قبلتها الام لانه ليس لها عليه ولاية وهذا
لان الجنين ما دام في البطن لا يثبت لاحد عليه ولاية ولهذا لا يملك الاب البيع والتكليف عليه
وكذا كتابة الصبي الذي لا يحفل وكذا الوثيقة كتابة ما في البطن رجل وصحة وقال له
اذا ادبت الى الفافه حر لم يجز لعدم الولاية ولكن اذا ادبت غرق اذا وضعت لقل من ستة
اشهر لانه علق عقه باد الخمر عنه وقد وجد ويرجع للمال **بماله** كمن قال لا حر
اذا ادبت الى الفافه عبيد حر فادى غرق ويرجع **بماله** لان الحق وقع للحق فلا يستوجب
المال على غيره واذا كاتب عبد من **صغير** بين عيقلان مكاتبه واجل تجوز لهما
كالكبير من ذلك لان كتابة احدهما تجوز اذا كان يحفل الكتابة فكذا اذا كاتبها واحدا
رجل كاتب على عبد لرجل صبح لا يجوز وان ادى اليه الكتابة عتق استحسانا بمعنى
التعلق وهو والكبير سوا في القياس لا يعيق لان الكتابة لم تضع على الصغير لانه ليس
من اهل القبول **فبقى** الاداء غير كتابة وجد الاستحسان ان الكتابة ان اجرت
بين اثنين فاذا وجر الاداء استعفى عن قبول **العبد** كما اذا كان كبيرا رجل كاتب
عبد برضاه ثم ادى غير ذلك الكتابة بضمن او غير ضمن عتق لان الحق معلق بيرة
دمته وقد حصلت بادائه وبغيره لكن ان ادى بخير ضمن ان يرجع على احد لانه
متبرع حصل مقصوده بالتبرع وان ادى بضمن ان ضمن بخير امر العبد يرجع
الى المولى لما قلنا وان ضمن بامر العبد واحد فهو بالخيار ان يارجع على العبد وان
رجع على المولى لا يثبت للكفيل في حق كل واحد منهما سبب الرجوع اما في حق العبد فلانه قبله
بان يقبل عنه المكاتبه وامره بان يودي عنه المكاتبه والامر بالكفالة ان لم يصح لان الكتابة
ببدل الكتابة غير صحيحة فالامر بالاداء عنه صح وقد كان ادب **ان** يرجع عليه وهو

نظير

نظير ما ذكرنا في الشركة اذا اشترى عبدا او كفل عنه بالثمن وادى ثمنه عتق العبد او وحل حرا
واما على المولى فلانه ادى المكاتبه اليه بضمن فاسد فان رجح على العبد سلم الى المولى ما اخذ
من الكفيل لان المولى صار ملكا للعبد بالضمن فصار كان العبد ادى المكاتبه الى
المولى من نفسه وان رجح بها المولى رجح على المولى رجح بها المولى لان المكاتبه استحققت من
يد المولى وقد سلم للعبد البدل وهو الحق فوجب ان يسلم للمولى بدله كما في البيع الا
تري انه لو غضب الفاء واداه الى المولى واخذها المصوب منه من المولى يرجع به على
العبد لذلك هنا هذا اذا كفل بان العبد فان كفل بخير اذنه يرجع للمولى ما دفع الى المولى
لعنه اذ الضمان ولا يرجع على العبد لانه متبرع حصل مقصوده فاذا رجح على المولى
يرجع للمولى بالمكاتبه على العبد هذا اذا ادى بضمن وان ادى بغير ضمان لا يرجع على احد لانه
متبرع حصل مقصوده كما لو تبرع باد الثمن عن المشتري او باد المهر عن الزوج
او بقبض دين الغير هذا اذا ادى الحل وان ادى البعض بغير ضمان ثم عجز المكاتب
وردد في الرق وقد استهلك المولى ما قبض منه او لم يستهلك لم يدين **ان** يرجع على
المولى بما اداه اليه بالمكاتبه لانه بالتبرع لا ادائه على العبد فصار كاد العبد بنفسه
ولو ادى بنفسه لم يجز لا يرجع على المولى وهذا لان حكم الكتابة قد انتهى بالعجز عن حكم
العتق عند الاداء او الرد في الرق عند العجز ولو انتهى في العتق لا يرجع فكذا اذا انتهى بالعجز
فان قيل وجب ان يكون له ولاية للاسترداد من المولى لانه لما ادى بغير ضمان
فقد تبرع بادا المكاتبه فاذا عجز ورد في الرق انقضت الكتابة وظهر ان ما تبرع به لم يدين
مكاتبه فيكون له حق الرجوع كمن اشترى عبدا ولم يقبضه او تبرع انسان بادا الثمن
ثم هلك المبيع في يد البايع حتى انفسه البيع كان للمتبرع ان يرجع على البايع بما ادى
لانه لما انفس البيع ظهر ان ما ادى **ليكن** ممنا فكان **حق** الرجوع وكذا لو
استحق العبد قبل القبض او جعل ولا الوتبرع باد المهر عن الزوج ثم جات الفرقة
من قبل **افبل** المختبر بها اجاز ان الدخول بها كان للمتبرع ان يرجع على المرأة
بجميع المهر وان جات الفرقة من قبله بالطلاق يرجع بنصف ما تبرع به **قيل**
له **المتبرع** في المسائل اجمع انما يتبرع بالاداء عن الغير فكان اداؤه كاد ذلك الخير
ولو ادى العبد بنفسه ثم انفست الكتابة ويرد في الرق وعلى العبد دين امره في حالة الكفا
لغير المولى كان ما اخذ للمولى **سالم** فكذا اذا جعل اذ المتبرع الذي قام مقامه كادائه
والمشتري لو اد الثمن بنفسه ثم انفس البيع او الزوج لو ادى ثم انفس الشكاح لم يسلم
المودى طمنا لانه لم يسلم **للببيع** ومنافع البصع ولا لا يسلم للبايع والمرأة ما يقابلها
والعنى فيه وهو ان الثمن والمهر عوض يحصل لسلامته جهة واجلة وهو سلامة البيع
والبضعة واذا بطلت لم يسلم **اما** اذا بدل الكتابة فليس بكتابة محض بل هو بمنزلة
الضريبة ضريبة المولى على عبده بجند الكتابة ولهذا لا يملك حبس الكاتب في بدل الكتابة

كما لا يملك في اذ الضريبة ولم يقع الكفالة بالمكاتبه كما لا يقع بالضريبة والولي من ضرب
على عبده للديون صرته معله واخذ تلك الضريبة منه كان ماله لا يعلق بها حق العهر
لانه بدل خدمته فاذا انقضى الكتاب ان ظهر ان المولى لم يكن مكاتبه فقد وجدنا
في حقته شي اخر يطلق له الجنس وهي الضريبة ومن ادى ضريبة عبد انسان ضرب عليه مولاة
الى مولاة فانه لا يرجع عليه كذلك هنا وفي حق البايع والمراة لم يجد شي اخر يطلق له الجنس
فكان له ولأية الاسترداد وكذا الاستد ان المكاتب فادى ثم عجز لم يرجع على المولى وساع
لان الادا قد صرح ولزم الدرس في دمنه بسبب يظهر في حق المولى عبد بين رجلين كاتب
احدهما نصيبه او كله على الف درهم فهذا على وجهين اما ان دنا بانه باذن شريكه او غير
اذن شريكه والوجه الاول على وجهين اما ان ادى الكل او ادى البعض وعجز عن الباقي
او اذن له بالكتابة لا غير وكل ذلك على وجهين اما ان ادى الكل او ادى البعض وعجز عن الباقي
اما اذا ادى كاتب احدهما باذن شريكه كان للسالك حق الفسخ اما عندهما فلاها لا تجزى
فكان له ان يفسخ العقد الذي تأثيرة في نصيبه بغير اذنه وعند ابي حنيفة رحمه الله عليه
ان كانت تجزى الا ان السالك يتضرر بذلك عند الادا او الكتابة بمثل الفسخ فيفسخها
دفعاً للصنعة عن نفسه كالمراة اذا وضعت نفسها في غير كفوكان للاوليا حق الفسخ دفعا
للصنعة قال في المبسوط ولا يرد في الاقبضا فاض الا ان يرضى العبد ومولاة الذي كاتبته
ان يفسخ الكتابة لان عقده ان يفسخه صح في نصيب نفسه فلا يفسخ الا بالقبضا او بالرخص
كالفسخ بغير الكفاة وعلى قياس قولهما اذا كاتبه كله وجب ان لا يحتاج الى القضا
او الرضا لانه فضولي في نصيبه كان تقضه رده بقض تصرف الفضولي فلا يقتدر الى القضا
وان لم يفسخ حتى ادى البديل يعقوب نفسه عند ابي حنيفة رحمه الله وللسالك ان يرجع على
شريكه بنصف ما اخذ من العبد لانه نسب عبد مشترك ثم هل يرجع هو على العبد ان كاتبه كله
بالف لا يرجع لانه جعل الالف بدلا عن الكل ولم يسلم للعبد من جهته الا نصف الرقبة فلا يجب
عليه كل البديل وان كاتب نصيبه على الف له ان يرجع على العبد بما اخذ الساكن منه لانه
جعل الالف عوضا عن نصيبه وقد سلم للعبد نصيبه فاذا استحق عليه شي من البديل
يرجع بذلك على العبد وعندهما اذا ادى البديل يعقوب كله ويغير بنصف قيمته ان كان موصرا
واسعى العبد في نصف قيمته ان كان محسرا كما لو اعتقه بغير عوض وللسالك ان ياخذ
من العبد نصف ما بقي في يده من الاكساب لانه نسب عبد مشترك وكان متمكنا من اخذ
ذلك قبل الحق فلهذا بعد ان فسخ الكتابة ان تعذر في الرقبة ليعاد الحق لانه تجزى في الاكابر
وياخذ من الكاتب نصف البديل لانه نسب عبد مشترك وقد كان الساكن متمكنا من اخذ
ثم هو لا يرجع بذلك على العبد اما اذا كان محسرا وسعى العبد بنصف قيمته فظاهر لانه لا يسلم
للعبد من جهته الا نصف القيمة واما اذا كان موصرا او ضمن لا بد من الكتابة في الحقيقة
مقابل يملك الاكساب ولم يسلم للمكاتب الا نصف الاكساب حيث اخذ الساكن منه نصف الاكساب

فلا يرجع عليه بشي واما اذا كانت الكتابة باذن الشريك فان اذن له بكتابة الكل مكاتب
وقبض المكاتبه لها منه لا يعقوب الا ان يكون الاخر وكله بالقبض لان حقوق الحق في الكتابة
لا يرجع الى العاقد وانما يرجع الى من وقع العقد وان ادى اليهما يعقوب لان وجود شرط
العقود وهو ادى البديل اليهما ولو ادى الى الاذن كل البديل لا يعقوب الا وهذا الظاهر وان كاتب
احدهما نصيبه باذن شريكه على الف درهم عند ابي حنيفة رحمه الله يصير بنصفه مكاتب
ومتى نصيب الاخر فاعلى حاله بناء على اصله ان الكتابة تجزى كالاقتاق وابترا الاذن
في شيئين احدهما انه لا يملك الفسخ لانه رضى بالصدر والثاني انه لو ادى البديل يسلم
المكاتب بنصف قيمته لان نصيبه صار مختصا له وليس له تضمين المكاتب موسرا كان
او محسرا لانه فعل باذنه وان ادى البديل يرجع المكاتب على شريكه بنصف ما اخذ لانه عبد
مشترك ثم يرجع الكاتب على العبد بما اخذ الشريك لانه كاتب نصيبه على الف درهم
ولم يسلم له نصف البديل فيرجع عليه وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يصير كله
مكاتب بينهما ابدا البديل الذي سمي له لا تجزى عندهما وكذا الاذن بالكتابة ويكون اذنه
بكتابة البعض اذ زاب كتابة الكل وتوكل بالحق في نصيبه فيصير مكاتب بينهما وان كان
الشريك اذن له بالكتابة وقبض البديل فكاتب نصيبه على الف والقبض العبد
خمسماية فنصفها للمكاتب ونصفها للذي لم يكاتب وهو الاذن وعند ابي يوسف ومحمد
رحمهما الله جميع ما اكتسب للمكاتب بناء على ان الكتابة عند ابي حنيفة رحمه الله تجزى
وعندهما الاذن بالكتابة لا تثبت حر البديل والمالك وحرية الرقبة في الثاني فكانت محبيرة
بالحق وابترا الاذن ما ذكرنا ومتى جرت الكتابة كان نصف العبد مكاتب والنصف ملكا
للاذن لما اكتسب يكون نصيبه له ونصفه للاذن لان الاذن بالقبض لم يخرج نصف الاكساب
من ملكه وعندهما لما لم تجزى الكتابة كالاقتاق صار كله مكاتب وما اكتسب كله كسب المكاتب
له لا لمولاة فاذا اداها المكاتب الى الذي كاتب لم يرجع الذي لم يكاتب على المكاتب بشرط
لان الاذن لما اذن الكاتب قبض المكاتب من المكاتب فقد اذن للعبد بقضا دينه من نصف
الكسب الذي كان امانته له عنده فاذا قضى فقد قضى باذنه فلا يرجع عليه ولا يرجع الاذن
على القابض بشي ايضا صاحب الوديعة اذا اذن المودع بقضا دينه بالوديعة الا ان ما
قضا المودع يصير دينه لصاحب الوديعة على المودع وهذا لا يصير دينه على المكاتب
لان المودع ممن يجوز ان يثبت للمودع عليه دين والاذن ممن لا يجوز ان يثبت له على عبده دين
وكذلك ان عجز العبد والمالك الذي يدينه المكاتب او ايسر ملكه لم يرجع عليه شريكه بشرط
لان العبد الذي ادى ما ادى نصفه من كسبه ونصفه من نصيب الاذن باذنه فكل اذا
العبد باذنه كاد الاذن بنفسه ولو اذن الاذن تسرع باذنه بعض بديل الكتابة عن العبد
ثم عجز المكاتب ورده في الوق في اداة التبرع ليس له للقابض ولا يكون له حق الرجوع
لما قلنا ذلك هنا واما عندهما يعقوب الكل باذنه البديل الى الكاتب لانه وكيل عن الاذن

بالقبض كان المقبوض بينهما ضعيفين وما بقي في يد الكاتب فهو له كما اذا اكتبناه وان عجز
 فهو عبد بينهما وما ادى في يديهما ولو ان العبد ادى الى اللوى الذي كاتبه خمس مائة ثم ان اللوى
 لم يكتبه في الكاتبة عن القبض صح فيما يقبضه ولم يصح فيما قبض لان الاذن تبرع بنصيبه
 من الكسب وانه يحتمل الفسخ والرجوع قبل تمامه وحصول المقصود به وفي غير المقبوض
 لم يتم ولم يتصل العرض به فكان محتملا للرجوع وفي المقبوض لم وانصل العرض به فلا يحتمل
 الرجوع فاذا ادى العبد للمساكنة السابقة عتق لوجود الشرط وهو الاذنا لو غصب من غيره
 وادى ورجع الذي لم يكتب على الذي كاتب بنصف الخمس مائة الاخيرة لانه ادى غير اذنه
 وهو كسب عبده فكان له ان يرجع عليه وهذا لانه ادى الخمس مائة الاولى باذنه والخمس مائة
 الاخيرة بغير اذنه ولو اذنا باذنه لا يرجع بشي وان اذنا بغير اذنه يرجع بنصف كل
 واحد منهما عليه فاذا ادى احدهما باذنه والاخر بغير اذنه يرجع بنصف ما ادى بغير
 اذنه ويرجع الذي كاتب على العبد بنصف الخمس مائة لانه استحق عليه ذلك القدر عند
 شريكين موصلا احدهما باذن المريض والاخر ان يكتب نصيبه وان يقبض الكاتبة فكات
 الصحيح نصيبه على المجرى درهم وادنا العبد من كسبه بعد ذلك ولا مال للمريض غيره
 عتق العبد ويسعى لورثته المريض في نصف قيمته ان مات في قياس قول ابى حنيفة رحمه الله
 وعندهما يعق له ولا تسعائة عليه والكاتبة بينهما نصفان اما عند ابى حنيفة رحمه الله
 فلان الكاتبة اقتضت على نصيبه فيعتق بصفه وبغير ايجاب الضمان على العتق للورثة
 وان كان موصرا لان المريض لما اذن بالكاتبة فقد اذن له بالعق فليسعى في نصف قيمته لو
 كما لو كان للمريض حيا الفتيانهم مقامه وعندهما صار العبد كله مكاتبا وصارت الكاتبة
 بين الكاتبة وبين ورثة الاذن بصفه ولا يرجع الورثة على الذي كاتبه بشي مما قبض
فان قيل وحسب ان يرجعوا بشي الالف لان من حتمهم انهم يقولوا انه اخذ من علة
 العبد في مرض والدهم القبرهم فكان منهم اذنت لوالدهم فهي وصية له فيرجعون
 بما زاد على الثلث لان موضوع المسئلة فيما ادى اذ الم يكن للميت مال سوى هذا العبد
الدليل على انه لو اكتب العبد الف درهم بعد ما كانت الكاتبة نصيبه باذن صاحبه
 الا ان المريض لما اذن بالقبض ثم اذن له بعد ذلك بالقبض ثم ادى وعق وان ورثته
 الاذن يرجع على الكاتبة بشي الالف ويكون ثلث الالف له وصية ثم يرجع المكاتبة
 على العبد بمثل ذلك **فيل** له وهو الفرق بين الكسب للاصل بعد الاذن بالقبض والكسب
 الحاصل قبل الاذن وهو ان الكسب متى كان بعد الاذن بالقبض فالاذن لم يتبرع على
 الكاتبة بشي من مال بالاذن بالقبض لانه حين اذن لم يكن له في يد العبد مال
 عين وانما تبرع عليه بمذافع العبد والعبد لتبرع من المريض بالمنافع يجوز من جميع
 المال لان حق الورثة انما يتعلق باعيان امواله لا بالمال فاح الاثر ان المريض اذا اذن
 لرجل ان يواخر عبده ويقضي دينه من الاجرة ففعل بعينه من جميع ماله ولذا الواعار

داره او عبده في مرض موته لا يجتبر فيه الثلث والثلثان بخلافه اذا كان الاذن بالقبض
 بعد كسب العبد لانه تبرع بعين من اعيان ماله فيصح بقدر الثلث الى هذا **الشارح**
 محمد رحمه الله حقه على **فقال** انما العبد انما اكتبه بعد الاذن وهذا لان قضية الكاتبة
 اختصاصا من الكاتبة بنفسه ومنافع نفسه ثم يسحق الكسب بناء على ذلك الاختصاص غير
 اذ ذلك التخصيص صح من الذي كاتبه في نصيبه دون نصيب شره فاذ اذن شره
 بصرف مكاسبه الى نفسه فقدر في ذلك التخصيص في نصيب نفسه ايضا واذا اظهر
 لخصاصه في النصيب اظهر اختصاصه في المكسب ايضا واذا اظهر اختصاصه في
 النصيب فبين ان هذا تبرع وقبضه بالمال فاعلم من عليه ابرة والتبرع بالمنافع لا
 يجتبر من الثلث **فان قيل** الاذن في الاستدانة ان حصل متبرعا بمنافع العبد في اعيانها
 حصل متبرعا باعيان ماله لانه بعد ما اكتب صار نصف الكسب للذي لم يكتب
 وللهذا الوجهي صاحبه عن القبض جعله والاذن ليس بلازم وما ليس بلازم كان
 له وانه حكم الاستدانة الا ترى ان الصحيح اذ اوكل رجلان بحق عبده او بطلاق امراته طلاقا
 تاسا في مرض الموكل مرض الموت ثم اخطى الوكيل او طلق بحق من البلف وصار الزوج بارا
 لان الكاتبة ليست بلازمة فكا للمعتابه حكم الاستدانة فصار كانه انشا في حالة المرض وله
 قلنا ان الوكالة تبطل بموت الموكل وجوهره فكانه اساق في حاله لجنون قبل له وهو الفرق
 بين هذه السلسلة ومن مسئلة الوكالة ان في مسئلة الوكالة حق الورثة معلق بعبد الوكيل في
 مرضه من حيث الظاهر لا بد عين ماله ولذا اخذ المرأة لمخلق بمال الزوج وقع الشك في
 الابطال لمن حيث ان سبب الحق وهو التوكيل وجعل في حاله الصحيح من حيث الحقيقة جارا لا
 ومن حيث ان الوكالة حكم الاستدانة المجز فلا يجوز الابطال بالشك اما **هنا** وقع الشك في موت
 حق الوارث فاعتبار الاستدانة لا يتحقق لها كانت منفعة وباعتبار الانتهاء لتعلق لانه
 كان عينيا فلا يتعلق بالشك وهذا لان موت الفزار واعتبار التبرع من الثلث في
 حق المرأة والورثة باعتبار كون التصرف مضافا اليه وقد وجد ذلك هنا مع انه قادر
 متمكن من عمله بعد مرضه فاستدامة الندامة مع التمكن من العزل بمنزلة انشا التوكيل
 في انه بدت له حلم الفزار والتبرع واما بطلان الكاتبة بالجنون ففقد قياس واستحسانا
 في موضع القياس والاستحسان لاختلاف الفاظ الكتب في باب وكالة الكاتبة ذكر ان
 القياس والاستحسان ثبت في جنون ساعده واحدة ان القياس يبطل الوكالة وفي
 الاستحسان لا تبطل وفي **باب** الكاتبة بالطلاق ذكر القياس في المتناول وقال لا
 تبطل الوكالة بجنون الموكل وان تطاول لبقا المحل الذي تخلقت الوكالة به على حق الموكل وفي
 الاستحسان تبطل لانه ما من الموكل وانما انتصب نائبيا باعتبار راي الموكل وخرج
 بالجنون المطبق من ان يكون اهلا للراي وصار موليا عليه فتبطل وكالته كما تبطل بموته وهذا
 لان الكاتبة لو بقيت كان ابرة في اعتبار تصرفه وعن الوكيل وامتناع نقاد تصرف الموكل بعد

بطل

مباشرة الوكيل ولا ولاية له على الموكل هذا اذا ادى الكاتبه من اكساب التسمية بعد الاذن
فاما اذا اداها من مال التسمية قبل الاذن بالكتابة عنق ولان للذي لم يكتب ان يسترد
لان اذ لم ينصرف الى قبض ما اكتسبه قبل ذلك واما ينصرف الى ما اكتسبه بعد الاذن
الانترى ان الغرض من الاذن التحريض على الكسب في المستقبل بالتخصيص بمنا فعد ونفسه
في المستقبل وهو بمنزلة التمسك بعد الاصابة انه لا يصح وقبل ما يصح لان الغرض من التمسك
التحريض على العمل واما حصل ذلك في المستقبل لا فيما مضى ولو اذن بالقبض يصح ايضا
لانه ملله ولكنه تبرع من المريض بالعين فعدت بر من الثلث واستشهد محمد رحمه الله
ليان ان الاذن ينصرف الى اكساب في المستقبل فقال الانترى انه لو قال لعبد وهو مريض
اذا ادبني الى الفاقات حر فادى من مال التسمية بعد هذا القول عنق ولا شيء عليه ان
ما تمولاه وان ادى من مال التسمية قبل هذه المقالة عنق وعليه الف درهم لان الوجه
الاول المولى تبرع على العبد بما بعده لا بعين من اعيان ماله فلم يصح الابتذال الثلث فاذا لم
يكن بان كان له عليه دين لا يصح وهذا لما ذكرنا ان المولى قصد بهذا الكلام تخصيصه بمنا فعد
في المستقبل ليحقق معنى الجاوضة فيما اداه الى المولى وطرد اجرى فيه الجبر على القول
فيقع الاذن تبرعا بالمنافع واذا اداه من مال التسمية قبل ذلك وتخصيص المولى ينصرف اليه
صار موديا من مال الخير فيرجع عليه نصفه بعد الحق ودلالة المقيد بالاكساب
بعد الاذن ما ذكرنا من التحريض طعن الكرخي رحمه الله في مسألة الاصل والاستشهاد وقال ينبغي
ان يثبت الرجوع في بلقي الاصل لان العبد لم يخرج عن ملكه بهذا القول وكان الكسب حاصلا على
ملكه وفي مسألة الشربلبن ما اكتسب العبد على ملله فكان تبرعا بالعين والجواب ما ذكرنا
ان حين تبرع لم يكن تبرعا بالعين بل بالمنافع ولان المريض اذن لشريكه في الكتابة والقبض
فكاتبه ولم يقبض شيئا من مات للمريض فاراد الورثة ان يردوا الكتابة فليس لهم ذلك لان الحق
قد صح في حياة المريض ولزم لوجود الاذن من هو سلسل منه فلا يبطل كما لو كاتب المريض عبد
ثم مات لا سطل بموته وهذا لان الورثة قايمون مقام الميت والميت لا يملك الفسخ لو فسخه
لا زما فكذا من قام مقامه وهذا لان المقصود من الاذن الكتابة وقد حصلت فبان بمنزلة
تبرع حصل مقصود المبرع الا انه لما قبض شيئا من الكاتبه بعد موت المريض فالورثة
ان يأخذوا منه نصف ذلك لان الاذن قد بطل بالموت فكان هذا مال الورثة وقد اختلف
غير اذهم فكان احرار ان يستردوا منه نصفه وهذا لان المقصود من الاذن بالقبض
القبض ولم يوجد فكان تبرعا لم يتصل به المقصود فبطل بالموت الانترى انه لو كان حيا واراد
ان يرجع عن ذلك كان له ذلك عند المن قام مقامه بعد موته ويرجع الكاتب على العبد بمثل
لعدم سلامة البدل له وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما صار كله مكانا
بينهما لانه لا يتجزى ويكون على الكاتب ان يودي اليهما ولا يعق الا بالاداء اليهما ولودي بينهما
لما ذكرنا في المبسوط اذا كاتب الرجل نصف عبده جاز فان ادى عنق وسعى بعد ذلك في نصف عبده

ممنزلة

ممنزلة رجل اعتق نصف عبده وعندهما اعتق كله ولا سعاية عليه فان اكتسب المكاتب العبد مالا
قبل الاذا فنصفه له ونصفه للمولى عند ابي حنيفة رحمه الله لان نصفه مكانه ونصفه
غير مكانه وعندهما الكسب كله لانه صار مكانا كله وما اكتسبه بعد الاذا كله له بالاجماع
اما عندهما فلا يشكل وكذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان المستسحق بالكتاب وكسب الكاتب له
ولو اراد المولى ان يحول بينه وبين الكسب لم يكن ذلك لان ما اذن نصفه فقد اذن له
بالاكساب لانه لا يصل الى ذلك الكتابة الا بالكسب ولا يملك الجبر عليه الا بعد فسخ الكتابة
ولا يفسخ الا برضا خلاف العبد الماذون لانه صار ماذونا بالقول فيصير محجورا عليه
بقوله وهذا انما يصير ماذونا بالقول فلا يصير محجورا الا بفسخ الكتابة فاذا اراد
ان يخرج من المضرة فله ان يمنعه في القياس وكذا لو اراد ان يستخره مدي يوما او يستسعيه
يوما وتحلى عنه يوم للديسب له ذلك قياسا لان نصفه رقيق له فله ان يمنعه عن الخروج
ويستخره مدي لا اعتبار بالنصف لكني استحسن ان لا يمنعه ولا يستخره مدي لانه باللفظ
صار ماذونا بالاكساب وذلك بالخروج ولا يحول بينه وبين الاكساب بالاستخدام
ولا يمكنه ان يخرج بالنصف دون النصف او يستخدم النصف دون النصف فبعد
ذلك اما ان يجعل النصف الذي هو مكانه تبع للنصف الذي هو غير مكانه او يجعل
النصف الذي هو غير مكانه اولى لان الحرية والرق اذا اجتمعا غلبت الحرية على الرق وفي
الكتابة شعبه من الحق لانه يحق للعقبة المستاتف وهو سبب من السباية عند كافر
بين مسلم وذي كتاب الذي نصيبه باذن شريله على خروجها الكتابة في قول ابي حنيفة
رحمه الله ولا يجوز في ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولا شره للمسلم فيما اخذ من الخمر وكل واحد
منهم موعلي اصله اما على قول ابي حنيفة رحمه الله فلان الكتابة تنجز كالحق فلما كاتب
الذي نصيبه على خمر جازا لوراء نصيبه خمر اما على قولها الكتابة فاسدة لان عندهما
الحق وقع لهما فلما بطل نصيب المسلم بطل نصيب الذي لهما كتابة واحدة فاذا بطل
بعضها بطل كلها ولا سركة للمسلم فيما اخذ النصير اني منه من الجزان المسلم ممنوع من
قبض الخمر وان ثابته جميعا على خمر مراتبه واحدة لم يجز في نصيب واحد منهما اما في
نصيب المسلم فلا يشكل واما في نصيب الذي فلان للسباية واحدة فاذا اذنت بعضهما
بطل كلها لان ادى اليها عنق وعليه نصف قيمته للمسلم وللذي نصف الخمر واما عنق بالاداء
اليها لان الكتابة فاسدة وفي الكتابة الفاسدة يحق بالاداء اذا كاتب المسلم عبده على خمر
فادى اليه الا انه ليسعي في نصف قيمته للمسلم لان الخمر ليس بمال متقوم في حقه ولا
سعاية عليه في نصف الذي لا يسلم له شرطه لان الخمر مال في حقه واذا كاتب الرميان
عبدا على خمر اسلم احدهما قال لهما قيمة الخمر يوم اسلم وبحق ياد الخمر لان نصيب
للمسلم يحول الى القيمة لانه عجز عن قبض الخمر فلما صار نصيبه قيمة صار نصيب الآخر
ايضا قيمة لانه لو تحول نصيب احدهما الى القيمة ولم يتحول نصيب الآخر فزنت الكتابة

ونزوي الى تعبير الشرط لان الشرط ان لا يحق الابداح جميع الكمات ولو تفرقت بحيث نصيب
احدهما دون الآخر فلم **تد** انحلت الكتابة الى المعاقلة ليقصد هذه اربع مسائل احدها
اذا كان للمولى اثنين والكاتب واحد فاسلم احدهما والتأنيث اذا كان للمولى واحد وكاتب
عبد من مكاتبة واحدة على غير فاسلم احدهما انحلت الكتابة الى القيمة والسالكه اذا كان
المولى والكاتب واحد فمات المولى وترك اثنين فاسلم احدهما انحلت الكتابة كلها الى القيمة
والبر ابعاد الم من الموت والكاتب وترك ابنتين فاسلم احدهما والله اعلم **ع**
كتاب الشفعة باب تسليم الشفعة **الباب** ان سبب
استحقاق الشفعة الجواز وانها تجب بالبيع وتتأكد بالطلب ويجوز بالاختار والطلب
طلبان طلب موافقة وطلب استحقاق وطلب الموافقة ان يقول **حين** ما سمع طلبت
الشفعة وانا اطلبها وانا طالبها جمع بين اللفظ المعاكف في الطلب ودلوه عليه بهذا
قال مشايخنا رحمهم الله **وقال** هشام رحمه الله سالت محمد بن محمد رحمه الله عن رجل
قال حين طلب شفعتك انا اطلب الشفعة ولم يقل قد طلبتها قال هو على شفعتك لان معنى
قوله انا اطلبها قد طلبت ولم تذكر لفظة الطلب في الكتب **قال** شمس الامية السرخسي
رحمه الله والظاهر انه باي لفظ طلب فهو صحيح كسائر الحقوق لا ترى انه روي عن ابي يوسف
رحمه الله انه يذكر في طلبه البيع والسبب الذي به طلب الشفعة من جواز او شره **قال** في
الكتاب واذا علم الشفيع بالبيع فلم يطلب ماله ولا منفعة **ع** وفي هذا اللفظ اشارة
لا ان طلب الشفعة تنويف للمجلس علم الشفيع وهو اختيار الكرخي رحمه الله وذكر ابن
رستم رحمه الله في نوادره عن محمد بن محمد رحمه الله انه اذا اسلمت عن الطلب بعد ما علم بالبيع تبطل
شفعة وعلى هذا عامة مشايخنا رحمهم الله الا ان هشام رحمه الله ذكر في نوادره
انه اذا اسلمت هسه لم يطلب فهو على شفعتك مالم يتطاول سلوته وكذا ان **قال** كما
سمع الحمد لله قد ادعت شفعتها او **قال** سبحان الله او **قال** الله اكبر او **قال**
خلصني الله من فلان او لقي صاحبه الذي يدعي الشفعة قبله فبداه بالسلام او **قال**
حين سمع من اشتراها وبكم باعها او عطس صاحبه فشمته فهذا القدر من الكلام لا
يبطل شفعتك **وقال** ابن ابي اسلي رحمه الله ان طلبه الى ثلثة ايام فله الشفعة وقال سفيان
رحمه الله ان له مهلة يوم من حين سمع **وقال** شريك بن عبد الله رحمه الله هو على شفعتك
مالم يبطل بصرها او دالة بمنزلة سائر الحقوق المستحق **ع** ان لا يبطله بالسكوت
الا ان وكالح الاكابر حصن شرعا بخلاف القياس فلم يجعل السكوت مع العلم به مبطلا
حق الشفعة وابن ابي اسلي رحمه الله يقول **بح** حاج الشفيع الى النظر والتأمل حتى يعلم
انه يتنفع بدلو از هذا الحار فلا يطلب الشفعة او يتضرر به فيطلب ومثل هذا لا يتوقف
عليه الا بالتأمل مدة ففعل له من المدة ثلثة ايام بمنزلة خيار الشرط وهذا قدره سفيان
رحمه الله وهو قول الشعبي رحمه الله يوموا **سندك** علما ونا رحمهم الله **يقول** **ع**

عليه السلام

عليه السلام الشفعة لمن واسها وفي رواية الشفعة كشيطنة العقال ان احدها ثبتت
والاذهبت وفي رواية ان احدها صبت ولا نه اذا سكنت فذلك منه دليل الرضى بخاف
للمار الحادث ودليل الرضى بصرى لم يحصل هذا منه دليل الرضى بتضرر المشر
فانه ليست حتى يتضرر المشتري فيه ثم يبطل تصرفه وفيه من الضرر ما لا يخفى
والتبرع ابدن له حق الشفعة بخلاف القياس لدفع الضرر لا الاضرار بالغير ولهذا
لا يملك التسليم لان السكوت اماراة الاعراض وما يترك على الاعراض لا يفرق فيه بين ما اذا قصر
او طال **ع** بعد ان يمكن من الطلب كالاستعجال بعمل اجر الا ان الكرخي رحمه الله جعل له المجلس
لحاجته الى الرأي والتأمل بخلاف المحصر لان السكوت اوجب له حق التملك ببدل ولو اوجب
النازع له ذلك بلجانب البيع كان **ع** خيار القبول ما دام في المجلس ثم ان كان الشفيع بخير
المشتري او البايع بطل منه وان كان عند شهوة يبيع ان يسهرهم على الطلب ثم يتوجه
الى الدار والى من هذا الدار فيشهد على الطلب **ع** عنده ايضا وليس هذا طلب التفرير وهذا
الطلب لا يصح الا بمحضرة المشتري او البايع او الدار لان الاشهاد لا يصح ما لم يعلم الشاهد
المشهود له والمشهد عليه والمشهد به فاذا علم بالدار والبائع او المشتري والشفيع معلوم
تخرج جانب العلم فيصح وان ذكر حرد الدار كان احوط لانه بلغ في التعريف **قال** محمد رحمه الله
ان لم يكن المشتري بغير فان شهد على البايع وان شهد عند الدار وان كان قبض فان شهد
اشهد على المشتري وان شهد عند الدار اما الاسهاد على البايع او المشتري لان الشفيع يستحق
الاحد على المشتري ويستحق بسبب كان على البايع وهو البيع فكان الاشهاد عند كل واحد منهما
معتبرا واما عند الدار لان الاستحقاق بسبب الدار فان دانت الدار في غير المصير الذي فيه
الشفيع في هذا المصير وطلب واشهد على من يقصد البطل الذي فيه البايع او المشتري
فانه على شفعتك **ع** انما في ما يحق عليه مع انه لا يدين فيه لانه لا يتحمل من الاختار في الموضع
الذي فيه البيع وكذلك ان قصد المصير الذي فيه البايع والمشتري وطلب ولم يقصد
المصير الذي فيه الدار والمخاض لان بعد طلب الموافقة عليه ان ياتي بطلب التفرير
وذلك بالاسهاد عند الدار او على من بين الدار ولعظ طلب الاسهاد ان يقول **كنت**
طلبت الشفعة واطلها الان فاشهد واعلى ذلك ومدة هذا الطلب مقدرة بالامكان
حتى لو تحمل من الطلب ولم يطلب بطلت شفعتك ثم عند اختلاف الامصار والتفرير
عليه ان ياتي اقرب السلة منه فان ترك الاقرب وجا الى الابد وطلب منه في القياس
بطل شفعتك لان القليل من الاعراض واللبيز في اللحم سوا وفي الاستحسان ان لا يبطل
لان المصير في حكم مكان واحد لو شرط الاعراض في السلم في المصير الا اذا جاز على الاقرب
ولم يطلب منه فحينئذ تبطل **ع** كذا ذكره شمس الامية المحمدي رحمه الله وانما
تبطل شفعتك بشرط طلب التفرير اذا اطلبه من غير عذر او اذا انزل من عذر ولا يلزم
ان يشهد من نفسه ولا يؤخذ له لا تبطل واذا وجد الطلب ان يفر حقه وهو على **ع**

وان لم يجز له بعد ذلك وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وهو القياس لان حقه قد تقرر بالطلب
فلا يسقط بعد ذلك الا باسقاط صريح او دلالة كما في سائر الحقوق بخلاف ما قبل الطلب
لانه يحتاج الى اثبات الحق بالسكوت يكون امارا في الاعراض وهذا لان الحق قبل ثبوته واستقراره
وهي منه بعد الثبوت والقدر وعن محمد رحمه الله انه اذا ترك ذلك شهرا بطلت شفيعته
استحسانا وعليه فتوى اكثر المشايخ رحمهم الله لانه لو لم يسقط حقه من غير هذا المشتري
فانه بعد عليه التصرف مخافة ان يتقص الشفيع بقصر فده والضرر مرفوع والمخاطر
بالشهر لانه في حكم الاجل وما دونه عاجل كما في الدين اذا حلف ليقضي حق فلان عاجلا اذا
طلب منه المشتري ان يكف عن حصر ماله شهرا او سنة فاجابه البطل بطل شفيعته لانه
انما جعل التأخير مبطالا لرفع الضرر عن المشتري وسدوم ذلك عند التماس المشتري وطلبه
وعن ابي يوسف رحمه الله اذا ترك الخصومة في مجلس من مجالس القاضي بطل شفيعته حتى ان كان
القاضي مجلس في كل ليلة ايام فاذا مضى مجلس من مجالسه ولم يجز له الشفيع فيه اختيارا
بطلت شفيعته **وحرف آخر** ان حق الشفيع قبل الاسقاط ولا يقبل التملك من الخرج جوض
او حصر عوض ولا الاسقاط بجوض لانه حق عرف ثبوته شرعا مع المنا في بطريق الضرورة
لانه يمكن مال الغير بغير ضارة الا انه يحمل لرفع ضرر الدخيل فيظهر في حق الاسقاط
ولا يظهر في حق التملك لان الناس بخلاف القياس باتباع ضرورة فيظهر مما فيه الضرورة
ومن ضرورة التثبوت الاسقاط اما ليس من ضرورة التثبوت التملك ملك الكساح والا
سقاط وانما الاجب المال بالاسقاط لانه يجوز حق هذا الا يثبت فصار اسقاطا خيرا
البلوغ والعاقبة بالمال لان تملك الحق غير مشروع وانما يصح التسليم مضافا الى من وقع
عليه استحقاق الشفيع لان تسليم الحق انما يستقيم في موضع الاستحقاق اذ لم يكن
هذا اقل محمد رحمه الله رجل اسكرى دار الخيرة او لنفسه فحضر الشفيع وطلب
الشفيع ثم قال للمشتري قد سلمت شفيعته هذه الدار ولم يقبل للبايع او للمشتري او للاخي
او قال قد سلمت لك اوقال ذلك للبايع وهي بيده فهو تسليم للشفيع وهذه المسئلة
على بلته اوجه اما ان يقول هذا للبايع او للمشتري او للاخي اما اذا قال للمشتري فهو
تسليم سواء كانت الدار في يده او في يد البايع اشتراها لنفسه او لغيره لان في ذلك
تمام سرانته وعقده وهذا الحق انما ثبت له دفعا للضرر الحار فلا سلم او ابطال حقه كان
تسليم من فلك وحق الشفيع يحتمل الاسقاط ولا يحتمل التملك من الغير ولو صرفنا التملك
المطلق الى المشتري او الى البايع او الامر امكن جعله اسقاطا وصح قصره ولو صرفناه الى الاخي
تعدر تصحيح اسقاطا فلو صح مملوكا وان لا يحتمل التملك فوجب الصرف الى المشتري وكذا
اذا قال للمشتري سلمت لك بل هو ظاهر لا ندما صح في الاول مع انه اطلق فلان يصح في الثاني
مع انه اضاف اليه كان اولا واما اذا قال للبايع فلان حق الشفيع مما يثبت للشفيع قبل المشتري
لان الدار ملكه سلمت قبل البايع اذا كانت الدار في يده لان اليد له حتى كان له ان يجازمه في

الشفيع تملك

في الشفيع والاخذ منه ومتي اخذها منه كان تملكا عليه حتى تكون العهدة عليه وتسليم الثمن اليه فكان
التسليم له اسقاطا ايضا فيصح ولو قال ذلك للبايع بعد ما سلم الدار الى المشتري فهذا تسليم استحسانا
وفي القياس لا يصح تسليمه لانه لما سلم الى المشتري لم يبق للشفيع قبل البايع حق لانه لم يبق للبايع ملك
ولا بد فكان التسليم له تملكا لا اسقاطا كما لا يخفى الا ترى انه لو اراد ان يجازم البايع بعد القبض
بالشفيع لا يكون له ذلك فتي سلم لا يصح التسليم وجه الاستحسان ان البايع مسبب ثبوت حق الشفيع
للشفيع فان حق الشفيع له انما يثبت بالبيع والبيع انما يتم بالبايع والمشتري فكان مسببا فامكن جعله سلبا
بجمل قوله على السبب مجاز لان اللام قد تدخل في السبب في حرف الاستعمال فصار كأنه قال للبايع
سلمت شفيعته هذه الدار سببك ولا جلتك ولو صرح بهذا صح التسليم فان قيل اللام كانه كرويراده السبب
يذكر ويراد به التملك فوق التملك في بطلان حق الشفيع فلا تنط بالثبوت قيل له نعم لكن حق الشفيع
دار بين ان يبطل وان لا يبطل يرجح جانب البطلان لانه حق عرف ثبوته شرعا بخلاف القياس
وهذا لانه كان خصما وفي التسليم كان تقرر بعقده بخلاف الاجنبي وهذا لان حق الاخذ منه كان
ثابتا ولم يتقل هذا الحق الى المشتري بواسطة التسليم اليه بواحدة لان احتمال العود الى البايع ثابت
بان يجز المشتري بالدار عينا فردة على البايع فيكون للشفيع حق الاخذ من البايع فلا ينقطع حق
الشفيع مالم ينقطع هذا الوهم فاذا سلم فقد سلم حق ثابتا فيجوز ولا بد ان لم يكن خصما في الحال
يكون خصما في العقد الذي وقع للشفيع لو طلب في الحال الا ترى انه يصير كالموكل في العقد الذي
باشره المشتري ان وجد به عيبا يورده على المشتري والمشتري يورده على البايع فتمت كانت عاقبة
الخصومة راجعة اليه كان التسليم المضاف اليه تسليما في موضعه ولهذا صح اقالة الشفيع مع البايع
وان اخذها من المشتري كما يصح اقالة الموكل بالسري مع البايع هذا اذا سلم الشفيع للبايع ولو
طلب من البايع هل له ذلك ان كانت الدار في يده لم ذلك ان ذكرنا وان كان سلمها الى المشتري في
القياس ليس له ذلك لما قلنا وفي الاستحسان له ذلك وذكرنا في النوادر انه ليس له ذلك وليس في
المسئلة روايتان بل ما ذكرنا في النوادر جواب القياس وما ذكرنا جواب الاستحسان هذا اذا اشترى
الدار لنفسه وان اشترى لغيره وسلمها للمشتري صح كانت الدار في يده او سلمها الى الموكل اما اذا
كانت في يده لانه هو الخصم ويأخذ من يده واما اذا سلم فلان الخصم وان كان هو الموكل لكن فيه تفرق
عقده وهذا لان عقده وقع من وجه للشفيع على ما ذكرنا ولان الوكيل بالشري في حق الحقوق كالموكل
لنفسه ثم كالبائع من الموكل ولهذا قلنا انه لو نقد الثمن ماله كان له حبس المبيع لاستيفاء الثمن من
الموكل كالبائع ولو اختلفنا في مقدار الثمن تخالفا او تزايدا او البايع متى سلم الدار الى المشتري ثم ان
الشفيع سلم الشفيع للبايع كانت المسئلة على القياس والاستحسان فكذا هذا لانه حكم العقد
واقع للأمر وللشفيع ان يتحكم عليه ويجعل حكم العقد واقعاً لنفسه ويجعل المشتري كانه وكيله
لان حق الشفيع يتعلق بترك التملك البايع فكان حقه سابقا على حق الامرضوه فاذا سلم فقد
ترك التملك عليه فيبقى الحكم سالما للأمر ولو اضاف التسليم الى الأمر والدار في يده صح التسليم
لان الاستحقاق عليه الا ترى ان العهدة عليه لو اخذها من يده ولو قبض الامر الدار فالشفيع

علي شفقة وليس له ان يطالب الوكيل ليأخذها منه ويأخذها من الآخر لما ذكرنا ان الوكيل مع الموكل
بمنزلة البائع مع المشتري والبائع لو سلم الدار الى المشتري ليس للشفقة ان يطالب البائع ليأخذ الدار
منه لعدم الملك واليد ولو سلم الشفعة كانت المسئلة على القياس والاستحسان واما اذا سلم للاجنبي
ان الاجنبي طلب منه التسليم للأمر او المشتري ان كان اشتراها لنفسه فقال التسليم سلتها لك او
لك او اعرضت عنها لك تسليم استحسانا ولم يكن تسليم قايما لانه سلم الشفعة للاجنبي وبعد
جعلها اسقاطا لانه لا حق له قبله فكان عليك فلا يصح كما لو قال مبتديا للاجنبي سلت لك شفقة
هذا الدار او ههنا وجه الاستحسان ان مقالة الشفيع خرج جوابا لسؤال الاجنبي والجواب يتضمن
اعادة ما في السؤال فهذه المقدمة نعلم انه اراد به التسليم لشفاعته وحرمة فصار كانه قال سلت
الشفقة للأمر او وههنا للأمر او المشتري والتسليم لهما صحيح لانه امكن تصحيحه اسقاطا بخلاف
ما لو قال مبتديا لان الأمر والمشتري غير مذكور في تسليم الشفعة لانها لا اقتضاء والاجنبي ليس
بخصم في هذا العقد فكان كلامه على وجه التمليك ولا يكون عليك الا بعد الاخذ بالشفقة وليس
ولاية الاخذ فكان باطلا وقد يفرق الحال بين الجواب وبين الابتداء لانه لو قال تعالى
تخذ معي فقال ان تغديت فغدي حرق فغدي في منزله لا يجنت ولو مبتدأ بجنت فغدي
موضع تغدي وكذا لو قال لرجل بعثك هذا العبد بالف درهم فقال قبلت يكون جوابا ولو قال
مبتدأ قبلت لا يكون بيضا ولو قال لامرأته طلقي نفسك فقالت طلقت او فعلت يقع الطلاق
ولو قال مبتدأ لا يقع شيء ولو قال مبتدأ اعرضت لك لم يذكر في الاصل قال بعضهم لا يكون
تسليما كما في لفظ البيع والهبة والتسليم وقال بعضهم يكون تسليما لانه اسقاط وتركه بخلاف
البيع والهبة لانه تملك ولو قال في الوجود كلها سلت شفقت هذه الدار ولم يقل لك كان تسليما
سواء قال مبتدأ او للبائع او للمشتري او للاجنبي لان هذا الكلام يستقبل بنفسه فصار كانه
اشهد على تسليم الشفعة جواز تسليم الشفعة بلفظ الهبة والترك والاعراض وسوي بين هذه
الالفاظ وجواز ايقاع الطلاق بلفظ الهبة وما جوز بلفظ الاعراض والمضي وان نوي في
لفظ الترك ان نوي يقع والا فلا والفرق ان معنى قوله وهبت لك طلاقا طلقك بغير
عوض فان هبة الشيء من غيره جعله له مجانا ولو قال بعثك طلاقا بكذا فقالت قبلت وكذا اذا
قال وهبت لك ان لا يشترط قبولها لان قبولها لا جل البدل ولا بدل ههنا وان كان نوي ان يكون
الطلاق بيد ههنا يصدق في القضا لانه خلاف الظاهر لان الهبة تنزل الملك الواهب ويجعل
الطلاق بيد ههنا لا ينزل ملكه ويدين فيما بينه وبين الله تعالى وفي أي حنيفة رحمه انه يدين
في القضا لانه هبة الشيء من غير تملكه لذلك الشيء منه في الظاهر ليكون عليك الأمر منها بخلاف
ما لو اراد ان يطلق امرأته فقالت لا تطلقني هب لي طلاقا فقال قد وهبت لك طلاقا ويريد
بذلك لا اطلقك فهي امرأته في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى لان كلامه جواب لسؤالها
وانما سألته الاعراض عن الايقاع وقد اظهر بكلامه انه اجابها الى ما سألته ولو قال اعرضت
عن طلاقك او صفحت عن طلاقك لم تطلق لانه نوي ضد كلامه فان الاعراض عن الشيء تركه الخوض

فيه وهو ضد الايقاع والحاجة في الطلاق الى اسقاط الملك ولفظ الاعراض لا يصلح لذلك ولو قال قد
تركت طلاقك او خليت طلاقك او خليت سبيلا طلاقك وهو يريد بذلك الطلاق يقع لان هذا محتمل
الكلام محتمل يجوز ان يكون مراده تركها بطريق الاعراض عن التصرف فيه ويجوز ان يكون المراد تركه
بان اخرجته من يدي بالايقاع نسوي فيه فان لم يبق لا يقع وان نوي يقع بمنزلة الكنايات فلهذا
فرق بين هذه الالفاظ في الطلاق اما حق الشفعة حق لا يثبت الا بالطلب ولا يحتاج فيه الى الشهادة
بعد طلب المواثبه ويبطل ترك الخصومة شهرا عند محمد وعند أبي يوسف رحمه بترك مجلس
من مجالس القاضي ولو صالحه اجنبي من شفقة على درهم كان تسليما ولم يكن له من المال شيء
وكذا ان سلم للمشتري على مال لان الاعتياض عن مجرد حق لا يحتمل التقوم باطل ولا يقف صحة
الابطال عليه لانه انما يقف عليه اذا كان له جواز جال حتي يصير في معنى الشرط ليصرفه الا ترى
انه لو صالح امرأته على خرا وخزير يقع الطلاق مجانا كذلك ههنا ولان تسليم الشفعة لا يتعلق
بالشرط فالشرط الفاسد وهو المال فيه لا يمنع صحة التسليم ايضا كما لو ائتمن عبد على خرا وخزير
لان ثمة يجب على العبد قيمته لانه مال متقوم يجوز الاعتياض عنه ويضمن باطلا فيه بخلاف
حق الشفعة وانما يسلم للمشتري لانه سلم شفقة هذه الدار مطلقا ببدل لانه لم يذكر من يسلم
له الشفعة فيصير بمنزلة ما لو سلم الشفعة مطلقا بغير بدل وذلك ينصرف الى المشتري لما قلنا
واما عدم وجوب المال فلانه لو صالح المشتري من شفقة على درهم جاز التسليم ولا يكون
له من المال قليل ولا كثير لان حق الشفعة ثبت شرعا بخلاف القياس فلا يظهر الثبوت
في حق جواز الاعتياض كما لا يظهر في حق التملك من الغير فكذا اذا صالح الفضولي بخلاف الكفيل
بالنفس اذا ادعى المال كله او بعضه على ان يبريه من الكفالة بالنفس كان جائزا لانه مبرع
في قضاء المال وقد ابرأ الطالب عن الكفالة بالنفس وذلك حقه وهذا لان الطالب ليس بملك
ما يقضه منه بآراء الابرا عن الكفالة بالنفس وانما يملك ذلك بدلا عن اصل حقه على المطلق
كما يملكه من جهة مبرع اخر ثم هو مسقط لحقه في الكفالة بالنفس من غير عوض يصح واما
اذا ابراه عن الكفالة بالنفس مال يشترط عليه بمقابلة البراة لا يجب ذلك المال ولو اداها كان
له ان يرجع فيه لان الكفالة بالنفس ليس بمال ولا يول مثل الحق جال وهو مجرد حق لا يوصف
بانه ملكه والاعتياض عن مثله لا يصلح كما ينبغي ان لا يجوز الاعتياض عن ملك النكاح بالخلع
والقصاص والعق كمن عرفنا ثبوتهم في جواز الاعتياض بالنفس فتركنا القياس فيهم بالنفس
ولان ذلك اعتياض عن ملك متقرر له في المحل شرعا الا ترى ان ملك النكاح لا يثبت له بالمال
كما يجوز ان يلزم العوض لثبت الملك له يجوز ان يأخذ العوض ليطر ملكه اما الشفيع ليس
بملك سأل على المشتري قبل الاخذ فتسليم الشفعة بترك التسليم منه لملكه وليس
فيه ابطال ملك ثابت فلا يستحق بمقابلته عوضا عليه او على الاجنبي وكذا الكفالة بالنفس تثبت
استدعاء مال قط حتى لو اخذ منه مثلا ليكفل له بنفسه فلا ن لا يصح فذلك لا يصلح التزام المال
عوضا عن الابرا في الكفالة بالنفس فان قيل اذ لم يجب العوض وجب ان لا يبطل

شفعته لانه انما يبطل شفيعه بشرط سلامة العوض فاذا لم يسلم وجب ان لا يبطل كما في الكفالة
بالنفس اذا صالح الكفيل مع المكفول على مال حتى يبريه من الكفالة لما لم يجب العوض لا تثبت
المرأة قيل له بان المال لا يصلح عوضا عن الشفعة كما ذكرنا فصار كآخر والخبر بر في باب الطلاق
والصلح عن دم العمد وبه يقع الطلاق ويبسط القصاص اذا وجد القول من المرأة والعامل ولم
يجب شي كذلك هذا واما الصلح عن الكفالة بالنفس فذلك على ما ذكر في كتاب الشفعة من
المبسوط وكتاب الكفالة والحواله في رواية ابي حنيفة رحمه الله وعلى ما ذكر في كتاب الكفالة
والحواله من المبسوط في رواية ابي سليمان رحمه الله تعالى انه لا يبرى فعلى ما ذكر في كتاب الشفعة
لا يحتاج الى الفرق والمعنى فيه انه اسقاط محض واشترط ان يعرض بمقتضى فاسد كذا في الاستقنا
لا يبطل بالشرط انما سدا لانه لا يتعلق بالجار فلا يكون الشرط الفاسد مبطلا على ما ذكرنا وما ذكرنا
في رواية ابي سليمان يحتاج الى الفرق والفرق وهو ان حق الشفع في الشفعة سقط بعوض مضمون
فان التمس سلم له فانه متى اخذ الدار بالشفعة لزومه التمس سلم له التمس سلم له نوع عرض
بازا التمس فلا بد من القول بسقوط حقه في الشفعة اما المكفول له لم يرض بسقوط حقه في
الكفيل بغير عوض ولم يحصل له العوض اصلا فلا يسقط حقه في الكفالة ولا في الكفالة بالنفس
حق قوي لا يسقط بعد ثبوته الا بالاسقاط تام ولا يسقط الا بعد تمام الرضى به ولهذا لا يسقط
بالسكوت وانما تم رضاه بسقوطه اذا وجب له المال فاذا لم يجب لا يكون راضيا به واما سقوط
حق الشفعة ليس يعتمد الاسقاط وتام الرضى به الا ترى ان بالسكوت عن الطلب بعد العلم
به يسقط بوضوح ان الوجوب لم يكن بغيره وانما كان شرعا لدفع الضرر لنا شي من سوء
الحماورة وقد صار راضيا بهذا الضرر وان سلمه مال اما وجوب تسليم النفس بالكفالة كان
يقوله العقد فلا بد من اسقاط يكون منه وهو اذا اسقطه بماله فانما يحول حقه الى المال
فلا يسقط اصلا وهذا التحويل لم يبق الكفالة بالنفس على حالها فان ابراه من الكفالة على هذا
كافة للكفيل ان يرجع بما قضاه لانه تضمنه منه بحكم تملك فاسد ويرجع الطالب عليه بالكفالة
بالنفس لان البراءة كانت بعوض ولم يسلم فثبت الكفالة على اصح الروايتين ثم صلح المشتري
مع الشفع على ثلاثة اوجه احدها ان يصلح على مال وقد ذكرنا وهذا لان ملك المشتري
في الدار لا يتغير بهذا الصلح بل يبقى على ما كان قبل الصلح وحق الشفع ليس بمال ولا يؤول ملك
المعصية عنه بالمال لا يجوز خلاف القصاص فان نفس القاتل كان مباحا في حق من له
القصاص وبالصلح يجد ثلثه اخيه المعصية في حقه فيجوز ان يلزمه العوض بمقتضىه والثاني
ان يصلح المشتري على ان يأخذ منه نصف الدار بنصف الثمن فهذا صحيح ويكون مستقلا لحقه
فيما زاد على النصف لانه اخذ بعض حقه بما يخصه من البذل فيجوز اعتبارا للبعض بالكل
والثالث لو صالحه على بيت يغنيه من الارز كصفته من الثمن فهو باطل لان حصه البيت
من الثمن غير معلوم وهو على شفيعته لانه ما رضى باسقاط حقه وانما اظهر الرغبة في احد
مقدار ما يحتاج اليه من الدار فكان على شفيعته في جميع الدار ولو صالح المشتري مع الشفع

على ان اعطاه الدار وزاده الشفع على الثمن شيئا معلوما فهو جائز لان تسليم الدار بالشفعة
سمي بغير قصاص يكون بيعا مبتدأ والثمن الذي وقع عليه التراضي معلوم فكانه باعها منه مراعاة
بما سمي من الثمن ولو قال الاجنبي للشفع اصالحك على ان تكون الشفعة لي كان الصلح باطلا ولو
على شفيعته اما بطلان الصلح فلما قلنا واما عدم بطلان الشفعة فخرق بين هذا وبينما اذا لم يقل
والفرق ان ثمة الشفعة بال فان لم يجب المال بقي التسليم صحيحا لما قلنا اما هنا لم يسلم بل استفاد
واقام غيره مقامه في الاخذ والاستفاد لانه صالحه على تكون الشفعة له وانما يقوم الاجنبي مقامه
في الشفعة اذا بقيت الشفعة على حالها اما اذا بطلت لا يقوم الاجنبي مقامه فلم يوجد ما يبطل
الشفعة فثبت وهذا لانه اضاف الى نفسه بلام التملك وبذل المال فالظاهر انه اراد ان يملك
فصار كما لو ملكه بغير بدل وكذا لو قال بعتك منك على كذا وهذا كله بعد طلب الموافقة ولو قال
الشفع للمبايع قد سلمت لك بيعك او قال للمشتري سلمت لك شركا وقد باعها او اشترى بها نفسه
او لغيره فهو تسليم لان قوله سلمت لك بيعك وشركا بمنزلة قوله سلمت لك شفعة هذه الدار
لان الشفع حقا في بيع هذه الدار وشري هذه الدار وهو حق الشفعة فاذا قال للمبايع سلمت
لك بيع هذه الدار وقال للمشتري سلمت لك شري هذه الدار يصرف التسليم الى ما هو حقه في هذا
البيع وفي هذا الشري وهو حق الشفعة لان ما ليس بحق فهو للبايع والمشتري في غير تسليمه
واذا انصرف الى ما هو حقه وهو الشفعة صار كما قال سلمت لك شفعة هذه الدار وقد ذكرنا
ان ذلك تسليم وكذا لو قال ذلك الامر وهذا لان سلامة البيع والشري لا يرد عليه اعتراض وذلك
انما يكون بنفذه ونزومه ونزومه بسقوط حقه فيكون تليما او ابطلا للاحقة وكذلك لو قال
للمشتري قد سلمها لك خاصة دون غيرك فهو تسليم للامر لان المشتري مسبب لاثبات حق الشفعة
للمشتري فامكن حمل اللام على البس فصار كما قال سلمت شفعة هذه الدار لسببك ايها المشتري
دون غيرك ولو صرح بهذا كان تليما للامر فلما قلنا وهذا لانه عقد واحد وحاله واحد لا يتصور
سلامته ونزومه في حق الامر دون العاقد او في العاقد دون الامر ففي تقييده فسقط قس في سقط
في حق شخصه يسقط في حق الكل ولو قال للمشتري سلمتها لك ان كنت اشتريتها لنفسك لم يكن
تليما ان كان اشترىها لغيره وكذلك لو قال للمبايع سلمتها لك ان كنت بعتها لنفسك وقد كان
باعتها لغيره لم يكن تليما لانه علق التسليم بشرط وقد صح التعلق لان تسليم الشفعة اسقاط محض
كالطلاق والعتاق ولهذا لا يرتد بالرد وما كان اسقاطا محضا صح تعلقه بالشرط وما صح تعلقه
بالشرط لا يرتد الا بعد وجود الشرط فاذا لم يوجد الشرط لا يعود بترك التسليم بخلاف ما اذا
صلح مع الاجنبي على مال حيث يبطل شفيعته وان لم يحصل له الشرط وهو المال لان ثمة ما علق
بالشرط بل اسقط حقه عن اختياره وطع في غير مطع ولان الشرط ثمة فتول المال وقد رخص
القبول الا انه امتنع الوجوب لما ذكرنا وهذا بخلافه ولو قال للاجنبي سلمت لك شري هذه
الدار وبيع هذه الدار لم يكن تليما ان كان مبتدأ وكان على شفيعته لانه قوله سلمت لك شفعة
شري هذه الدار وبيع هذه الدار بمنزلة قوله سلمت لك شفعة هذه الدار ولو قال ذلك للاجنبي

مستد بالملك المسمى بالملك المدعي ثم حضر الموهوب له والمشتري واقام البيعة على المبيع والمشتري
كما ذكرنا في قوله سلمت كذا شفعة هذه الارض رجب باع عبد الغفره بغير امره واشترى
المشتري بغيره فبلغ المالك فقال للبائع سلمت كذا ببيعك او قال للمشتري سلمت كذا بشراكتك
جاز التليم لان قول المولى للبائع سلمت كذا ببيعك او للمشتري سلمت كذا بشراكتك بمنزله قوله
اجزت بيع هذا العبد وشري هذا العبد لانه سلامة البيع والشري انما يكون بسلامته من
النقص والامن عن النقص انما يكون بالاجازة فصار قوله سلمت بمنزله قوله اجزت ولوقال
اجزت سلم لا امر كذا هذا فان قيل المقصود من المبيع وهو الملك حصل للامر لا للبائع والمشتري
والمولى سلم البائع والمشتري لا الامر فيلزم له نعم المقصود حصل للامر لكن البائع
والمشتري مسببين لجعل الملك للامر في هذا العقد فاما ملك حل اللام في ذلك على السبب فصار
لانه قال سلمت واجزت البيع في هذا العقد لسببك ولا جلتك ولوقال هكذا لان تسليم واجازة
للامر كذا سلمت هنا ولوقال المولى لا اجزي سلمت كذا ببيع هذا العبد او شري هذا العبد لم يجز
وكان العقد على حاله لان قوله لا اجزي سلمت كذا ببيع هذا العبد او شراه بمنزله قوله اجزت
كذا شري هذا العبد ولوقال ذلك كان باطلا فكذا الموقال سلمت والجامع بينهما ان الاجنبي ليس
مسببا لتحويل الملك للامر في الثمن او العبد حتى يجعل هذا تسليم للامر ويحمل اللام على السبب
وهذا الكلام انما يستقيم من سبيل من هذا العقد اما بحكمه او بحقوقه والاجنبي ليس
سبيل منه وهو نظير ما قلنا في الشفعة ولو الاجنبي طلب من المولى ان يسلم الشري للامر فقال
سلمته لك فاقباض ان يكون التسليم باطلا وفي الاستحسان جاز بمنزلة تسليم الشفعة فكانت
مسئلة الاجازة نظير معنى بل الشفعة معنى ان لم يكن نظيره صورة فلهذا ذكرها عقيب مسالار
الشفعة سلمه املاها محمد رحمه الله تعالى وذكر في بعض نسخ هذا الكتاب في هذا الموضوع وفي
بعضها في اخر هذا الكتاب رجب اشترى دارا وقصبتها فاداد الشفع ان ياخذها بالشفعة
فقال المشتري بعثها من فلان وخرجت من يدي وكذا به الشفع لم يصدق المشتري وجعل
قصها للشفيع لانه الشفع ادعى خفا نفسه في هذه الدار وافردوا الدار به كما له ثم ادعى انه
لم يبق خصا له لم يصدق لانه ساع في بعض ما اقربه ولو اقام المشتري البيعة على ما ادعى لم تمنع
ببيئته لان الشفع ادعى الحق ودعوى الحق يقتدر بدعوى الملك ولو كان المدعى ادعى الملك في
هذه الدار وزعم ذوا اليد انه باعها من فلان واقام البيعة لم تمنع بيئته لما مر في كتاب
الدعوى فكذا هذا وهذا لانه فقد اثبات الملك للنايب وانه ليس خصم عنه وان كان قصد
ابطال حق الشفع لانه لا يصدق في ذلك لتناقضه وكذا الموقال وهما لفلان وقصبتها لم او دعيتها
واقام البيعة لم تمنع لان دعوى المبيع من ذي اليد هنا ودعوى البائع سواء فكذا لا تمنع دعوى
دعوى البائع لا تمنع دعوى المبيعة فان قضى القاضي بالشفعة للشفيع ثم حضر الموهوب له واقام
البيعة على اليد لم تمنع منه وكان القضاء بالشفعة قضا للمبيع لا لادى ذوا اليد صار مقصدا عليه
وكذا كل من ياتي الملك من جهته الا ترى انه لو ادعى الملك في هذه الدار وادعى ذوا اليد المبيعة

او البائع

او البائع وقضى القاضي بالملك المدعي ثم حضر الموهوب له والمشتري واقام البيعة على المبيع والمشتري
لم يمنع لما قلنا وهذا لان القاضي بالشفعة فقد اطل كل عقد جري بين المشتري ومبيع
غيره في هذه الدار فلا يتمكن من استحقاقه بعقد متقضى ولانا لو قلنا هذه البيعة وقصبتا
بالمشتري او المبيع ختاج الى نقضه تائلا لان الشفع ولا ينفذ نقض بيع المشتري وهما اذا كان
بغير رضاه وقد وجد النقص منه حين طلب الشفعة فلو قضينا بالمشتري او المبيع ختاج الى
نقضه تائلا فلا يقيد ولو لم نقض بالشفعة حتى اقر الشفع بما قاله المشتري لم يقض له
بالشفعة حتى يحضر المشتري او الموهوب له لانه اقرار المشتري ليس بخصم له وصار كالمو
ادعى ملك هذه الدار وباقي المسئلة محالها فان ذاك اليد لا يبقى خصا للمدعي وتنازع في الخصومة
الى يحضر الموهوب له او المشتري كذا كذا **باب الشفعة والاثبات بالبيعة**
اصل الباب ان من ادعى حقا لا يملكه اثباته بالاثبات الملك للغير ينتصب خصما في اثبات الملك
وتقبل بيئته عليه كمن ادعى ان هذا العبد ملك فلان وانه اشتراه منه وقال ذوا اليد هو ملكي
ورثتها من ابني فاقام المدعي البيعة على انها ملك الذي اشتراها منه تقبل بيئته وكذا لو وجد
قتيل في دار رجل وصاحب اليد يكران الدار ملكه فولي القتل ينتصب خصما في اثبات الملك
له وتقبل بيئته عليه لانه يحتاج اليه لاستيفاء الدية من قاتله وكما ينتصب الانبيات
خصما في اثبات سبب حقه ينتصب خصما في اثبات شرط حقه لان شرط حقه له الحكم
يصناف الى الشرط وجودا وعدمه كما يصنف الى السبب ثبوتا واما لو ادعى العبد على مولاه
انه علق عنقه بدخول زيد الدار وهو غائب فانكر المولى فاقام العبد البيعة على تعليق
والدخول تقبل بيئته ويقضي بقضيه وكذا لو اقر بال تعليق وانكر الدخول فاقام البيعة
على الدخول لانه شرط حقه وهذا لانه لا سبب والشرط مطلوبه لا حكمها لا لا يثبتها
فكل من يكون خصما في اثبات الحكم عليه يكون خصما في اثبات سبب الحكم او شرط عليه وهذا
لو ادعى على النساء انه كفل عنه فلان الغائب بالثبوت درهم له عليه بامره وانكر
المدعي عليه الدين اصلا او اقربا ليدعي وانكر الامر بالكفالة او اقر بها وانكر الاداء فاقام المدعي
البيعة على الدين والامر بالا داء تقبل بيئته لما قلنا **باب حجب اخوان الملك متى كانت**
الشخص فالتكليف عليه لا يكون الا باليمين لجهة التي اقر بها لانه لو انكر الخروج عن ملكه اصلا كان
القول قوله فاذا انكر الخروج ما عدا هذا السبب كان القول قوله ايضا وانقر بها لم يفي حق
نفسه كان ما اقربه حق ولا يصدق في ابطال حق القار ولا في الزام القار خفا لولا ان
على نفسه وعدم ولا يثبت على غيره اذا اقرنا هذا قال محمد رحمه الله دار في دار رجل
ادعى الشفع شفعها وقال المدعي اليد اشتريتها من فلان وصدته البائع في ذلك وقال
الذي هو في يده دارى ورثتها من ابني فالقول قول صاحب اليد لانه في يده وهو نكر
الحق لغيره فكان القول قوله كما لو ادعى رجل رقة الدار فلو اقام الشفع البيعة
انها كانت لالسبب البائع مات وتركها ميراثا للبائع ولم يعم على البائع من ذي اليد قبلت

ببينة ويقال للذي هي في يده ان شئت فصدق الشفيع وخذ الثمن منه وتكون العهدة عليك
لانه اخذ الدار متكررة شئت فصدق الدار على البايع حتى ياخذ الشفيع منه وتكون العهدة
عليه ويرد البايع على المشتري الثمن الذي اقر يقضه منه اما قول ببينة الشفيع على اثبات
الملك للبايع فلانه يدعي حقا في هذه الدار ولا يمكنه اثبات ذلك الا بالاثبات الملك للبايع والملك
للبايع سبب لثبوت ما يدعيه من الحق فتقبل ببينة على اثبات الملك للبايع ولا حاجة الى اثبات
البيع وقبض الثمن لانه اذا ثبت ببينة انه ملك البايع صار كالا من الظاهر فكان القول قوله
انه كيف خرج عن ملكه واذا ثبت خروجه عن ملكه بالبيع ثبت حق الشفعة للشفيع وهذا
لواحد من هذه الدار ملكه اشتراها من فلان بالف درهم وخلافه يملكها وقال ذواليد ورثتها
من ابني فاقام المدعي البينة ان الدار كانت لابنه البايع مات وتركها ميراثا للبايع والبايع
مقر بالبيع وقبض الثمن من المدعي تقبل ببينة المدعي على ذلك ومتى قبلت البينة صار الثمن
بالبينة كالثبات معاينة الا ان تضادها لا يعتبر في الزام العهدة على المشتري فلهذا يخرج المشتري
فصار مسئلتنا دار حملوك لانه لا نسأت اقر بالبيع وقبض الثمن وانكر المشتري والدار شفيع
فما وطلبنا لشفعة له ان ياخذها لان القول قول البايع في جهة الازالة وحق الشفيع يتعلق
بزوال ملكه الا ان قوله لا يعتبر في حق المشتري فيقال للمشتري ان شئت فصدق
البايع حتى ياخذ الشفيع الدار متكررة بالثمن وان شئت فصدق به ورد الدار عليه حتى ياخذ
الشفيع الدار منه وتكون العهدة عليه فان قيل كيف يعلم تصديق المشتري البايع في
البيع منه وقد انكر البايع منه في الابتداء قيل له المحذور اخذ المتبايعين لا يوجب فسح
العقد فكان العقد باقيا لانه له حق التصديق بخلاف ما اذا اقر لاشنان وكذا به المقرر
ثم عاد الى التصديق لان الاقرار مما يريد بالرد وهذا لان البايع مصر على اقراره فيعمل
اقراره بعد تكذيب المشتري كاشا اقرار اخر بعد التكذيب ولو انشا البايع اقرارا اخر
بعد التكذيب كان للمشتري ان يصدقه في الاقرار الثاني وكذا في الاقرار المطلق اذا انشا
المقرر الاقرار بعد التكذيب وصدقه المقرر في الثاني طبع تصديقه لان المشتري صار مكذبا
بقضاء القاضى ثم ينظر الى ان قال البايع في الابتداء بعت وقبضت الثمن يوم ورد الثمن الى
المشتري وان كان المشتري ادعى الميراث لان دعواه قد بطل بالتكذيب المشتري فيقال
للمشتري ان هذا قد اقرتك باكتين فان شئت فخذ وان شئت فترك الاتري انه لو اقر
بالبيع ولم يقر يقبض الثمن فان الدار لا تسلم لصاحب الدار الا بالثمن يعني اذا لم يحضر الشفيع
يقال له القول قول البايع بعد ظهور الملك فان شئت فانقد الثمن والدار لك سلا والدار
فرد الدار عليه فكما لا يسلم للمشتري الا بالثمن فكذا اذا اقر يقبض الثمن ولم يسلم الدار له
لان عليه رد الثمن اذا لم يجد ان يكونا قناني بيع واحد ثمن من جهة الشفيع وثمن من
جهة المشتري باقراره استشهد محمد رحمه الله بهذه المسئلة لبيان انه لا يقبل قول ذي اليد
في التبايع ابطال حق البايع عن الثمن اذا سلم الشفيع الشفعة فكذا لا يقبل قوله في ابطال

في ابطال حق الشفيع لان هذا في الحقيقة من البايع انكار لسلامة البيع الذي هو في يده
وهو يدعي السلامة لنفسه فلا يقبل قوله لا يحجة وكذلك لو قال الذي هو في يده وبهها فلا
وقال الشفيع اشتريتها من فلان بالف درهم وصدق البايع الشفيع فهو على ما وصفت لك
لان البايع مع ذي اليد تصادقا ان الملك في الدار كان لفلان فيكون القول قول البايع فيما يقضي
عليه نفسه في حق الشفعة حتى لو رد عليه دون اليد كان له ان ياخذ منه بالشفعة لا فيما
يقضي على ذي اليد في ايجاب العهدة عليه فيخير ذي اليد بين تصديقه وتكذيبه قال سناقنا
رحمهم الله انما يصدق الذي يدعي المبيع منه اذا لم يقر يقبض الثمن منه ينبغي ان لا يلتفت
الى قوله كذلك هنا لان الصحيح انه يعتبر قوله في الوجهين الاتري انه يشهد في الكتاب بما
اذالم يقر يقبض الثمن دلالة المسئلة موضوعا فيما اذا اقر يقبض الثمن وهذا لما ذكرنا انه اذا
اقر بالبيع والشفيع صدقه في ذلك وتطالب بالشفعة كان هذا اقرارا من حيث المعنى للشفيع
لانه فكان القول قوله **باب من السهم** اصل الباب ان حق الشفعة لا يخرج
ثبوتا ويخرج استيفاء لانه في الحقيقة استيفاء يستحق دفع ضرر سوو الجار عند توهم
اذا هو وهذا ما يتصور تجزئته ويتجزئ الاستيفاء لانه عبارة عن ملك الدار والدار متجزئة فكذا
فملكها يكون متجزيا **حرف** اخر ان الدار متى بيعت ولها شفعان فشفعة كل واحد منهما
قبل الاخذ ثابتة في جميع الدار حتى لو سلم احدهما كان للاخر ان ياخذ جميع الدار وكذا لو كان احدهما
غائبا كان للاخر ان ياخذ جميع الدار وبعد الاخذ او بعد القضا لهما او للحاضر عند غيبة الآخر
تظهر شفعة كل واحد منهما يعني من الحاضر في النصف حتى لو ترك احدهما لم لاخذها ان
ياخذ الجميع وفي الحاضر مع الغائب تظهر شفعة الغائب في النصف حتى لو حضر وسلم الحاضر
شفعته ليس له ان ياخذ النصف لان قبل الاخذ وجد في حق كل واحد منهما سبب لثبوت
حق الشفعة في جميع الدار وهو الحوار اذ حوار كل واحد منهما تام وامكن الجمع بين الحقتين
اذ الجمع بينهما ليس الا جميع الحقتين في محل واحد لكل واحد منهما على الكمال على وجه لو ترك
احدهما كان الكل للاخر لزوالم المزاومة وعند عدم الترك يثبت التزاحم فيقسم بينهما
وهذا امر مشهور كالدون المحترمة في التركة اذا ضاقت التركة من الوفاة وكما لقضا
المشترك بين الجماعة وكما لو باع الفضولي دارا من رجل وفضولي اخر باعها من رجل
اخر وكما اذا رهن دارا من رجلين صار رهنها من كل واحد منهما بجميع دينه جميع الدار
حتى لو قضى دين احدهما كان للاخر ان يحبس الكل اما بعد القضا لهما او بعد اخذهما
برضى المشتري بغير قضا يبطل حق كل واحد منهما في النصف الذي قضى لصاحبه
اما لان كل واحد منهما صار مقضيا عليه في النصف الذي قضى عليه لصاحبه ولا ي
المحل الواحد يضيق عن استيفاء الحق منته فيبطل حق الآخر ضرورة الاتري ان الدون
في التركة اذا ابرأ بعض الفرما الميت او العبد من الدين سلمت التركة ومن العبد للباقي
وتبعد القسمة بينهم يبطل حقهم فيما اصاب الاخر وكذا في بيع الفضولي اذا ترك احدهما

البيع قبل احازرة المالك سلم كل العبد للاخر ولو اجاز لهما ثم ردا احدهما نصيبه لا سبيل للاخر عليه وكذا الوادي
اثنان دارا في يد رجل واقام كل واحد منهما انها له وترك احدهما الخصومة قبل القضا بقبض بالكل
لاخر ولو قضى لهما ثم ترك احدهما نصيبه لا سبيل للاخر عليه **ح** اخر ان الحق الثابت من كل
وجه ثابت بيقين والثابت من كل وجه مشکوك بثبوته فكما لا يجوز ازالة المتيقن بالمشكوك لا يجوز
تاخير المتيقن بالمشكوك لان في التاخير نوع ابطال اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل باع
دارا ولها شفيعةان احدهما حاضر والاخر غايب فللحاضر ان يأخذ كلها بالشفعة لان سبب الحق ثابت
لكل واحد منهما على الكمال في جميع الدار بدليل انها لو كانتا حاضرتين يحتاج كل واحد منهما الى الطلب
لجميعهما لانهما اذا اجتمعا وطلبا اذما فيقيم بينهما وهذا لان عليه الاستحقاق اتصال الملكين
وانه ثابت في حق كل واحد منهما فكان حق الحاضر ثابتا في جميع الدار فان قيل كما ان شفعة الحاضر
ثابتة في جميع الدار فشفعة الغايب كذلك فوجب ان لا يقضي بجميعها للحاضر لما فيه من ابطال
حق الغايب قيل له حق الحاضر في الشفعة ثابت في جميع الدار من كل وجه لان حق الشفعة يثبت
بالبيع وتأكيد الطلب وقد وجد الامران في حق الحاضر وحق الغايب ثابت لانه انما يثبت المشتري
بالطلب والطلب من الغايب مشكوك فلا يصلح مزاحما للحاضر وصار كما لو اقر بعبده انه لغلان الغايب
ثم اقر بعد ذلك انه لهذا الحاضر وصدقه الحاضر فانه يدفع جميع العبد الى الحاضر لانه حق الحاضر
ثبت من وجه لان الاقرار انما يلزم ويعمل به عند التصديق والتصديق من الغايب محقق فلا
يصلح معارضا للمتيقن فكذلك هنا بل اولى لان ثمة اثبت الحق للغايب اولا ولهذا لو حضر وصدقه
يوم الحاضر بتسليم العبد اليه وهنا ثبت الحق لهما دفعة واحدة ولهذا يقضي بينهما وهذا بخلاف
ما اذا مات رجل وعليه دين واحد الغرماء غايب وعلم القاضي بدينه فانه يعزل نصيب الغايب
ويقيم الباقي ولا يدفع جميع التركة الى الحاضر لانه ثمة ثبوت حق الغايب معلوم وحقه
ثابت من كل وجه بحق الحاضر ما بهما الحق لا يثبت الا بالطلب وانه موهوم فلو قضى القاضي
بجميع الدار للحاضر فلم يقبضها حتى وجد بها عيبا فردها بقضاء او بغير قضاء ثم حضر الغايب
فارد ان يأخذ كلها بالشفعة ليس له ذلك لكن له ان يأخذ نصفها لان القاضي لما قضى بجمع
الدار للحاضر صار الغايب مقضيا عليه في النصف فبطلت الشفعة في النصف لان ذلك بمنزلة
القيمة من القاضي بدليل ان الحاضر لو رد لم يكن للغايب الا النصف وهذا لان الرد
بالعيب لم يبين ان القضا الاول لم يكن صحيحا وانه لم يملك الدار بقى القضا واذ بقي
القاضي للثاني بالكل استحقاقا لما ذكرنا ان الشفعة لا تتخذ استحقاقا فاما التزام فوجب
التصريف ولا يتجدد حق الغايب في الشفعة بالرد بالعيب اما اذا كان بقضاء فلا نه تسخ في
حق الكل واذ كان بغير قضاء فكذلك عند محمد رحمه الله لان بيع العقار قبل القبض لا يجوز عنده
فتعذر ان يجعل الرد بيعا جديدا في حقه فاعترضت شفا والشفعة لا تتجدد بالفسخ الا ترى انه
لو اشترى دارا وسلم الشفع الشفعة ثم ردها قبل القبض بعيب بقضاء او بغير قضاء او بعد
النقص بقضاء لا يتجدد حق الشفعة كذلك هنا اما عند ابي حنيفة وابي يوسف اختلف المتأخر

رحمهم

رحمهم الله تعالى علي قولها منهم من قال المذكور في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى اما علي قولها
ياخذ الكل لان حقه كان ثابتا في الكل وانما انتقض للمزاحم وقد تقدم ومنهم من قال المذكور في
الكتاب قول الكل هنا فرقا بين الرد بالعيب بغير قضاء قبل القبض وبين الرد بالعيب بغير قضاء
بعد القبض والفرق ان رضا البائع لا غيره به قبل القبض لان المشتري حق الرد شيئا او ابي له
تمام الصفقة قبل القبض لانها لم تخرج عن ضمان البائع الى ضمان المشتري فصار وجود الرضا
البائع وعدمه بمنزلة ولو عدم تعذر ان يجعل بيعا جديدا في حق الشفع لا لعدم الرضا فكذا
اذا صار كالعدم ونظير هذا المشتري اذا سلم الدار الى الشفع برضاها لا يعتبر بيعا جديدا في حق
الثالث وهو الشفع حتى لو كان لهذه الدار شفع اخر وقد سلم الشفعة لا يتجدد له شفعة اخرى
بهذا التسليم لان الشفع ان يأخذ منه بغير رضاه فلم يكن لرضا غيره والبيع لا بد له من رضى
معتبر الا ترى ان المشتري لو رد علي البائع قبل القبض بخيار روية او عيب لم يجعل بيعا في حقها
حتى كان للبائع ان يردده علي بايعه ويكون الرد قبل القبض بغير قضاء بمنزلة الرد بعد القبض بقضاء
في اعتباره فسما ولهذا قال زفر رحمه الله تعالى اذا سلم الشفع الشفعة ثم وجد المشتري الدار
عيبا بعد ما قبضها فرد بها بغير قضاء او تقايلا البائع ليس للشفع ان يأخذها بالشفعة ولم يتجدد
حقه بما احدث من السبب لان حق الشفعة يختص بمعاوضه مال بمال ابتداء والرد والاقالة
تسخ للعقد وليس بمعاوضه مستداه ولا يجوز ان يقال يحمل ذلك كعقد مبتدأ لان التصرف انما يقع
علي قصد التصرف وهما قصد الفسخ لا العقد لكن نقول الاقالة والرد بالعيب بعد القبض بغير
قضاء بمنزلة البيع المبتدأ في حق غيرهما لانه لم يترضا فيها في محلين كل واحد منهما بمال متقوم ولا
صوره للمعاوضه بل هذا بل انها سمياه نسفا ولهما الولاية علي انفسهما فكان نسفا في حقها ولا
ولاية لهما علي غيرهما فكان بمنزلة ابتداء المعاوضه في حق غيرهما فتجدد به حق الشفع بخلاف
الرد بالقضاء لانه تسخ لان للقاضي ولاية تسخ العقد الذي جرمي بينهما دفعا للخصومة والمناقاة
لا انشاء العقد فان قيل وجب ان يكون له اخذ جميع الدار بالشفعة بالبائع لان شفخته في النصف
انما يبطل بقضاء القاضي بالدار الحاضر وقد بطل القضا في حق الكل متى كان الرد بالعيب بقضاء القاضي
وهذا انظر من اشترى عبدا وابعه من غيره ثم اطلع المشتري الاول علي عيب قد دلسه
البائع لا يملك الخصومة مع بايعه لزوال ملكه وسلامة المبدل له فلوان المشتري الثاني وجد به
عيبا فرد بالعيب قبل القبض او بعده بقضاء عاد حقه في الرد كما كان قبل البيع قبل له لا سلم بطلان
القضا وهذا لان القضا متى اعتد سببا صحيحا لا يطرأ بعد ذلك وان زال السبب كما لو فسخ القاضي
القاضي بسبب ابا العبد ثم عاد العبد من ابا لم يكن فلا يبطل القضا والثاني ان القضا وان
بطل ان بطلانه يظهر فيما يحتمل النقص بعد وقوعه لا فيما يحتمل النقص وبطلان حق الشفعة بعد
بطلانها لا يحتمل لا بطلان والعود بسبب ما فلا يبطل بطلان القضا الا ترى ان المكاتب اذا اراد
بدل مكاتبه وعق ثم استحق المبدل من يد المولى او وجد زبونا او شهرة ورد انتقض الادا
من كل وجه ثم لا يظهر الا تقاض في حق الحق لانه لا يحتمل الا تقاضا وقد ذكرنا هذا في الايات

بمخلاف بطلان حق المشتري في الرد لانه ما يحتل البطلان بعد وقوعه الا ترى ان المشتري اذا ابرأ
عن العيب بطل حقه ولو رد البايع ابراه بطل فاما الشفع اذا سلم الشفعة ورد المشتري تسليمه لا يطل
تسليمه ولو كان القاضى لم يقض الحاضر بالدار حتى يراي بها عيبا فزدها ثم حضر الغائب فله ان ياخذ كلها
ليس له غير ذلك اما ياخذ الكل لان حق الغائب في الشفعة في جميع الدار كما ثبتنا وانما يطل في نصف
بالقضا ولم يوجد وهذا لان الرد قبل القضا من باب الابطال والتسليم وهذا حق يبطل بطل بطل
والتسليم فصار كأنه لم يطلب فيتكامل حق الغائب ضرره لعدم المخاطبة ما ليس له ان ياخذ الكل
لان النصف تفريق الصفقة على المشتري فلا يملك ذلك كما لو كان الشفع واحدا او اثنان وسلم
احدهما لم ياخذ الاخر الا كلها لان في اخذ البعض اضرار بالمشتري في تبعية الملك عليه والشفع
بالاخذ يدفع الضرر عن نفسه فلا يملك الاخذ على وجه يكون فيه الحاق الضرر بالغير وهذا كما
ذكرنا ان حق كل واحد منهما ثابت في جميع المبيع لتكامل العلة في حق كل واحد منهما انهما اذا طلبا
يقضي لكل واحد منهما بالنصف للمزاوجة فاذا سلم احدهما قبل القضا بقي حق الاخر في الكل كما
لو قيل رجلين عمدا فحاف عنه وفي احدهما كان للاخر استيفاء القصاص ولهذا لو كان البايع
اثنان والمشتري واحد والشفقة متحدة لم يكن للشفع ان ياخذ نصيب احدهما بخلاف
اذا كان البايع واحدا والمشتري اثنين لانه ياخذ ملك المشتري فحق كل واحد يتضرر ببعض
ملكه بخلاف ما اذا كانا اثنين لان كل واحد منهما ملك النصف فليس في اخذ نصيب احدهما
اضرارا بالاخر بوضوح ان اخذ لدفع ضرر الحار الحاد و ياخذ البعض عند اتحاد المشتري
لا يدفع ضرر مجاورته فعرنا انه لم يقصد به الا اضرار المشتري اما اذا كان المشتري اثنين
فقد يكون احدهما مما يتبع بجواره والاخر مما يتضرر بجواره فهو يقصد دفع ضرر جار السوء
ياخذ نصيب احدهما وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا كان البايع اثنين
فأراد الاخذ قبل قبض المشتري له ان ياخذ نصيب احدهما لبايعين لانه ياخذ ثلثي على البايع
ولهذا كانت العهدة على البايع والملك في حق البايعين متفرق وبعد القبض انما يملك على المشتري
والملك في حقه مجتمع ولو كان البايع واحدا والمشتري اثنين فقبل القبض ليس له ان ياخذ نصيب
احد المشتريين لاجتماع الملك في حق البايع وبعد القبض له ذلك لكن هذا قوله الاول
اما قوله الاخر ما ذكرنا انه يعتبر جانب المشتري قبل القبض وبعد ويستوي ان كان
اشتراها لنفسه او لغيره فسر هشام عن محمد رحمه الله تعالى ان الواحد اذا اشترى دار
الرجلين فليس للشفع ان ياخذ نصيب احد الامرين ولو اشترى رجلان لواحد كان للشفع
ان ياخذ بالشفقة النصف لان المشتري اثنان وانما محمد قد اقيم في الشري بمنزلة الفاقد
لنفسه في احكام العقد واذا كان البايع اثنين والمشتري واحد فطلبت نصيب احد البايعين
لم يبطل بذلك شفقه وله ان ياخذها كلها مقسومة كانت او غير مقسومة لانه ما امر
عن الطلب لكنه اظهر الطلب والرجح ثم اشتغل لم يحمله الشرع نظر تقبيل بقي حقه
في جميع الدار هذا اذا ابرأ رد الحاضر الدار قبل القبض وان قبض الحاضر الدار كلها ثم ردها

ببيع

ببيع بقضا فليس للغائب ان يصفها لان الرد بالبيع بقضا بعد القبض كما لو رد البايع قبل القبض
بقضا وغير قبضا ثم هناك لم يكن له ان ياخذ النصفها كذلك هنا وان ردها بغير قبضا فالقاضي
بالخيار ان يشا اخذ نصفها بالبيع الاول وان شا اخذ النصف بالرد لان الرد بالبيع بعد
القبض بغير قبضا بيع جديد في حق ثالث والغائب ثالث فصار في حقه كأنه المشتري
اشترى هذه الدار من الشفع الحاضر ابتدا ولو كان كذلك كان له الخيار كذلك هنا ولو
اراد ان ياخذ النصف بالبيع الاول والنصف بالرد ليس له ذلك لانه يودي الى تفريق
الشفقة دار بين رجلين باع احدهما نصيبه من رجل وقبضه ولها جار فالشريك الحق
بالشفقة من الجار فالحاصل ان الشفعة عندنا على مراتب يقدم الشريك في نفس المبيع ثم الشريك
في الحق الخاص ثم الشريك في الحق العام ثم الجار الملاصق وبيانه في دار مشتركة بين جماعة
في سكة غير نافذة وفيها منزل بين اثنين باع احدهما صاحبه المتزل نصيبه فالشريك في المنزل
اولي بالشفقة لشركته في نفس المبيع فان سلم فالشريك في الدار الحق بالشفقة من الشراء
في السكة لانهم ائتمن قريبا للشركة بينهم في صحن الدار فان سلموا قايلا السكة احق بالشفقة للشركة
بينهم في الطريق فان سلموا فالجار الملاصق وهو الذي على ظهر المنزل وباب دارة في سكة اخرى
وروي عن ابي يوسف رحمه الله اسرانه مع وجود الشريك لا ينفقه لاحد غيره سواء سلم او استوي
لانهم مجبورون بحق الشريك وقد ثبت حقه سواء استوي او سلم لكن في ظاهر الرواية
الشريك مقدم وقد ثبت حق الجار مع الشريك لقر السب في حقه لم ان حق الشريك كان مقدما
فاذا سلم كان الجار ان يستوي في حق غرما الصحة مع غرما المرض في التركة فانه اذا سقط حقهم
بالاير كانت التركة لغرما المرض لان سبب استحقاقهم ثابت ولهذا قلنا ينقض الجار ان يطلب الشفعة
اذ اعلم بالمبيع مع الشريك حتى اذا سلم الشريك ملك من اخذه فانه لم يطلب بعد علة حتى سلم الشريك
فلا حق له بعد ذلك وهكذا روي عن هشام رحمه الله تعالى قال سالت محمد بن ابي نصيبا عن
دار فقيل لشريكه وجاره وبها في موضع واحد ان فلانا باع نصيبه فقال الشريك قد طلبت شفقتي
وسكت الجار ثم ترك الشفع الشفعة للجار ان ياخذ قال كان ينبغي له ان يقول له ان اخذ هذا ولا
طلبت الشفعة لانه لاحق الجار مع الشريك وانما يثبت الحق للجار عند ترك الشريك الطلب والحق انما
يثبت بمجرد الملك دفعا للضرر فاذا لم يطلب صار معرضا فاذا ترك الشريك تعذر الجار الطلب
لانه قد بطل حقه بالاعراض فصار كما لو لم يكن للدار شفيع سواء ولم يطلب عند البيع واذا ثبت تقدم
الشريك على الجار فنقول لو قبض القاضى بالشفقة للشريك فلم يقبض حتى وجد بالدار عيبا فزدها
بذلك فآراد الجار اخذها بالشفقة ليس له ذلك فرق بين الجار وبين الشريك والفرق ان هنا لما
قبض القاضى بجميع الدار للشريك فقد ابطال شفقة الجار في الكل لان الشريك مقدم على الجار وان
كان الجار شفقة معه حتى اذا سلم الشريك كان الجار ان ياخذ كما في دين الصحة مع دين المرض
لما ذكرنا فصار الجار منفضيا عليه في جميع الدار فطلبت شفقة في الكل فلا يتجدد بعد ذلك بالشفع
واما المسئلة الاولى الشريك الغائب صار مقصيا عليه في النصف فطلبت شفقة في النصف

وبقيت في النصف ولا فرق بينهما في الحقيقة فانا نجعل غيبة احدهما وقت البيع وحضرته بعد القضا لاخذ
بثلاثة حضرتها وقت البيع وطلبها وفي الجارية او الشريكين لو كانا حاضرين وطلبنا يقضي بينهما فكذا اذا
حضر بعد القضا وفي الشريك والجارية لو كانا حاضرين وطلبنا لا يقضي للجارية فلذا اذا حضر بعد وطلبه ولو لم
يقض للشريك بالشفعة حتى وجد بالدار عيبا فتركها لذلك كان الجارية ان ياخذها بالشفعة لان الجارية
كانت شفيعا لان الشريك مقدم عليه وانما بطل حقه بالقضا للشريك فاذ لم يقض لا يبطل وصار كما هو
ديون الصحة اذا اراد الممتنع عن الدين يقضي بالتركة لا صاحب ديون المرضى ولان هذا من باب
التسليم على ما ذكرنا ولو سلم لان الجارية ان ياخذ لان الشريك ابطال حقه فصار كان لم يكن ولو ان الشريك
قضى الدار حتى قضى له القاضي ثم ردها بالهيب بغير قضا كان الجارية ان ياخذها بالبيع الثاني لانه
لا منازع له في البيع الثاني وكذا لو قال الشريك البيع بعد ما اخذها بالشفعة كان للجارية ان ياخذها
لانه بيع جديد في حقه هذا اذا كانا حاضرين او كان الشريك حاضرا والجارية غائبا اما اذا كان الجارية
حاضرة والشريك غائبا وطلب الجارية فانه يقضي له بكل الدار لفرق بين هذا وبينما لو طلب صاحب
المرضى دينه وصاحب دين الصحة غائب فانه لا يدفع اليه شيء من التركة والفرق ان دين صاحب
دين المرضى ثابت في التركة من كل وجه كدين صاحب دين الصحة لانه يرجع دين صاحب دين
الصحة لكونه مقدما عليه لما مر في الاقرار اما هنا ما استنوي في الثبوت لان حق الشفعة يثبت
بالبيع ويتأكد بالطلب والجارية قد طلب والشريك لا يعلم طلبه ولا يؤخر الحق الثابت لحق موهوم
الا اذا حضر الشريك وطلب الجارية ان يقضي له لانه تبين ان حقه ثابت من كل وجه وانه مقدم على
الجارية وليس للقاضي ولاية ابطال حقه لحق الجارية فيقضي القضا ويسرد من الجارية ويدفع اليه كما
قضى القاضي بالدين لغرض المرضى عند عدم علمه بدين الصحة ثم حضر غرض الصحة والبنود اذ
يسترد ما دفع اليهم ويعطي لغرض الصحة كذلك هنا وهذا فرع مذهبنا بتأكيث ثبوت حق الشفعة
لجارية وعند ابن ابي ليلى والشافعي رحمهما الله لا تجب الشفعة للشريك في نفس البيع الحديث اجماع
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت المدونة
وصرفت الطرق فلا شفعة وفي حديث ابي موسى رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه
وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم وادخل الالف في الكلام للمعهود فان لم يكن للمعنى وليس
هنا معهود ينصرف اليه فكان للمعنى فيقضي ان جنى الشفعة فيما لم يقسم وفي رواية قال انما الشفعة
فيما لم يقسم وانما التقدير الحكم في المذكور وبقي ما عده قال الله تعالى جل وعلا انما الله واحد
فهو متصرف على نفي الشفعة بعد التسمية والمعنى فيه ان هذا يملك المال بغير رضي المالك عليه
فيختص به الشريك دون الجارية كالتكليف بالاستيلاء وملك احد الجارين صمير عن ملك الاخر
فلا يتحقق احدهما ملك الاخر بالشفعة كالجارية المقابل وهذا لان الاخذ بالشفعة لدفع ضرر
مؤنة القمه لانه لو لم ياخذ طالبه المشتري بالقمة فيلحقه بسببه مؤنة القمه فالشرع
مكنه من الاخذ بالشفعة ليدفع به ضرر مؤنة القمه فيما لا طريق له الى دفع ذلك الا بان يخرج
عن ملكه ما اخذه كاستيفاء المالك فيه وهذا لا يوجد في حق الجارية ولهذا لا يوجد لشفعة فيها لاجل
القسم

القسم لانه لا يدفع بالاخذ مؤنة المقاسمه عن نفسه ولهذا لا توجد الشفعة هناك يبيع نصيبه والبيع والشري في
يتمكن من دفع مؤنة المقاسمه عن نفسه ولهذا لا توجد الشفعة هناك يبيع نصيبه والبيع والشري في
المنقولات معتاد في كل وقت فاما العقار فمعد لا يستيف المالك فيه ويبقى ميراثا لعقبه ولهذا يقال
في العرف الدار اول ما تشترى واخر ما يباع ولهذا قال ابو يوسف الا حلف لا يدخل دار فلان فدخل
دارا اشتراها بعد اليمين لا يجتنب فلو احتاج الى الاخذ بالشفعة لدفع ضرر مؤنة المقامه
عن نفسه وذكر عن علي وابن عباس رضي الله عنهما انها قالا لا شفعة للشريك لم يقسم واني
ابن ليلى رحمه الله رجوع الى هذا الحديث فانه كان في الاستدلال يقضي بالشفعة للجارية حتى كتب اليه
ابو العباس المهدي بامر بان لا يقضي بالشفعة للشريك لم يقسم واخذ بذلك لانه كان كاملا
له ومجتنبا في ذلك ما روي عن عبد الملك ابن مروان عن عطاء بن رباح عن جابر عن النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم انه قال الجارية حق بشفعته ينتظرها وان كان غائبا اذا كان طريقها
واحد او هذا من اقوي ما صد يستدل به فانه لا شبهة في صحة هذا الحديث لان عبد الملك
ابن مروان رحمه الله كان من اهل الحديث وعطاء بن ابي رباح رحمه الله امام مطلق في الحديث
وجابر رضي الله عنه من كبار الصحابة رضوان الله عليهم فلا طعن في اسناده ولا وجه لخل
الحديث على الشريك فانه اذا حمل على الشريك كان هذا الفوا واما يكون مقيدا اذا كان المراد
جارية هوى الطريق وعن عمر بن شريك عن ابيه الشريد بن شريد رضي الله تعالى عنه قال
قال رسول الله صلى الله تعالى وسلم الجارية حق بشفعته مكان والشريك هو من صحب رسول
الله تعالى صلى الله تعالى عليه وسلم في بعض اسفاره روي عنه انه قال انبت رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم فاستنشد في من اشعار الجاهلية فكل ما نسدت بيننا قال عليه الصلاة
والسلام اياه حتى نسدت مائة بيت واهل الحديث رحمهم الله تعالى يروون حديثه هذا
في الشفعة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن ارض بيعت لبي لا احد في فيها
شركة ولا قسم للجوار فقال عليه الصلاة والسلام الجارية حق بشفعته ما كان فهذا يدل
على ان المراد حقيقة الجارية دون الشريك لانه نفي الشركة في السؤال وان ثبت الجوار في
قوله عليه السلام ما كان معنيين احدهما من كان فانه ما ذكره يعني من قال الله تعالى
واسما وما بناها فهو دليل على ان الشفعة للذكر والانثى والحر والمملوك والصغير والكبير
والسليم والكذبي والثاني ان المراد بقوله ما كان اي ما يجتمعت القمه وملا يجتمعت فهو دليل لنا
على الشافعي حيث يقول لا تثبت الشفعة الا فيما يجتمعت القمه وبظاهرها يستدل من اوجب
الشفعة في بعض المنقولات كالسفن ونحوها وهو قول اصحاب الظواهر ولكن قوله عليه
الصلاة والسلام الشفعة في كل ربيع ومحار يبين ان المراد بقوله ما كان العقار دون
المنقول ومذهبنا مروى عن عمر رضي الله تعالى عنه فقد اثبت الشفعة للجارية حين
قال لبي عندهم انتم شفعا وانا في اموال اليهود في حديث طويل واخذنا بالاثار المشهورة عن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فان الحديث متى صح عنه كان حجة على كل صاحب دين

الله تعالى عنه ولا يعارض ما روينا من الآثار ما رواه في بيان ان للشريك شفعة به تقول
وتخصيص الشيء بالذو كونه لا يدل على ان الحكم فيما عداه بخلافه ثم المراد الشفعة بسبب الشراكة
فيما لم يقسم والمراد بيان ان مع الشريك الذي لم يقاسم لا مزاحمة لاحد في الشفعة بل هو منكم
نقول واللفظ المذكور في حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه فاذا وقعت الحدود وصرفت
الطرق دللنا لانه على نفى الشفعة بالامرين جميعا فذلك دليل على انه اذا وقعت الحدود
ولم تصرف الطرق بان كان الطريق واحدا ان تجب الشفعة وعندكم لا تجب ثم معني هذا اللفظ
فلا يشفعه بوقوع الحدود وصرف الطرق فكان الموضوع موضع احتمال لان في القصة معني
المبادله فربما يشك ان هل يتحقق بها الشفعة فبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه لا
لا يتحقق الشفعة بالقصة والمعني فيه ان ملكه متصل بالمبيع اتصالا يبيد وقرار فثبت له
حق الاخذ بالشفعة كالشريك وتحقق هذا الكلام ان استحقاق الشفعة بالمجاورة دون الشراكة
فان الشراكة تتحقق في المنقولات ولا تجب الشفعة الا في العقار فلا بد من معني يظهر به الفرق
بينهما وليس ذلك الا ان الشراكة في العقار تقضي الي المجاورة لانهما اذا اقتسما كانا جارين والشراكة
في المنقولات لا تقضي الي المجاورة لانهما اذا اقتسما لا يبقى بينهما مجاورة في الملك فاذا كان باعتبار
الشراكة التي تقضي الي المجاورة يستحق الشفعة فتحقق المجاورة اولى وهذا ان المقصود اولى
دفع ضرر التاذي بسوء المجاورة على الدوام ولهذا الحار السكنى كالمستجير والمستاجر لان جواره
ليس بمستدام ولهذا لا يثبت في المنقول وضرر التاذي بسوء المجاورة على الدوام باتصال احد
الملكين بالآخر على وجه لا يتأتى الفصل والناس يتفادون في المجاورة حتى يربح في جوار
بعض الناس حتى خلقه وعن حوار البعض لسوء خلقه فلما كان انه يتأذى بالجوار الحادوث
يثبت له حق بالشفعة لادفع ضرر مؤنة المقاسمة فان ذلك يحتاج اليها في المنقولات
ولا شفعة وفيما اذا باع احد الشركاء نصيبه يثبت وبالاخذ بزيادة مؤنة القصة على الباقي
واذا يدفع عنهم ضرر سوء مجاورة الشريك ولهذا الوقت احد الشريكين بنصيبه لرجل لا يثبت
حق الشفعة ولو كان لدفع ضرر مؤنة القصة لوجب ولهذا لا يثبت للجوار المقابل لان سوء
المجاورة لا يتحقق اذا لم يكن ملك احدهما متصلا بالآخر ولا شراكة بينهما في حقوق الملك
عائنا نقول حق الاخذ بالشفعة له ليرتفع به من حيث توسع الملك والمرافق وهذا الجار
الملاصق يتحقق لامكان جعل احد الدارين من مرافق الدار الاخرى ولا يتحقق ذلك في المجاز
المقابل لعدم امكان جعل احدي الدارين من مرافق الاخرى للطريق النافذ بينهما حتى اذا
كانتا في سكة غير نافذة ثبتت الشفعة للملك لا مكان جعل بعضها من مرافق البعض
بان تجعل الدار كلها دارا واحدة لكن مع هذا الشريك مقدم عندنا لان سبب الاستحقاق
القرب والاتصال وذلك في حقه اولى لوجود الاتصال بكل جزء من المبيع خبر
من ملكه ثم بعد الشريك في الطريق لزيادة الاتصال في حقه على الجار وقوة السبب
توجب الترجيح ولان الشريك يدفع بالاخذ ضرر المجاورة ومؤنة القصة عن نفسه
وقد

وقد بينا ان الحاجة الي دفع ضرر مؤنة المقاسمة لا يكون علة الترجيح لان الترجيح ابدى بما يكون علة
الاستحقاق الا ترى ان الاخ لا يلام مع الاخ لا يلام اذا احتما يترجح الاخذ في الام في القصة
بسبب قرابة الام والعصوبة لا تتحقق بقرابة الام ثم الترجيح يقع بها ولهذا لو كان شريكين في الطريق
ولا حدهما جوار استويا لان الجوار علة وما جعل علة لا يصلح مرجحا وفي المبسوط واذا كان
منزل لرجل في دار والى جنبه في تلك الدار منزل لرجل اخر وحايط المنزلين بين الرجلين نصفان
وفي الدار منزل لسوي هذين المنزلين وللنازل كلها طريق في الدار الي باب الدار الاعظم والدار
في درب غير نافذ وفي الدرب دورا اخر غير هذه الدار فباع رب احد المنزلين منزله فالشريك
في الحايط احق بالشفعة في جميع المنزل لان شركته اعم فهو شريك في نفس المبيع لان حصته
البايع من الحايط دخل في البيع وعن زفر رحمه الله انه قال هو احق بالشفعة في الحايط
واما ما سوي ذلك من المنزل هو اهل الدار سواء وهكذا روي عن ابي يوسف لان
شركته في موضع معين وليس بشايع في جميع المبيع فانما يترجح هو بالشراكة في ذلك الموضع
خاصة الا ترى انه لو جمع في المبيع بين نصيبه من دار ودار اخرى كان شريكه في تلك
احق بالشفعة في تلك الدار خاصة دون الاخرى وجه ظاهر الرواية ان الشراكة في الحايط
اظهر من الشراكة في الطريق واذا كان بالشراكة في الطريق يتقدم الشريك على الجار قبل الشراكة
في الحايط اولى وهذا لان الحايط من مرافق جميع الدار بخلاف الدارين المتفرقين فان سلم
هو الشفعة في الشراكة فالشراكة في الطريق الذي في الدار احق لشراكة بينهما في معنى الدار لان
نصيب البايع من المعين صار متعينا ولا شراكة لاهل الدرب في معنى الدار لا نصيب البايع
في المعين صار متعينا فان سلوا فالشراكة في الطريق في الدرب احق لوجود الشراكة بينهم في طريق
طريق خاص في درب غير نافذ فان سلوا فالجيران الملاصقين للمدار الى هذا المنزل شركاء في شفعة
هذا المنزل والملاصق منهم لهذا المنزل والملاصق لا قصى الدار سواء لان ملك كل واحد
منهم متصل بالمبيع فحصة البايع من معنى الدار داخل في المبيع فتمام الاتصال في طريق واحد
يكفي للمجاز فلهذا استوفى استحقاق الشفعة وفي شرح الكرخ رحمه الله وكذا لا يفسد
بين رجلين ولا حدهما عليه علويته وبين اخر فباع الذي له نصيب في العلو والسفل نصيبه
من رجل فليس له في السفل الشفعة في السفل ولا منفعة في له في حق العلو وليس له في العلو
الشفعة في العلو ولا منفعة له في السفل لان صاحب السفل شريك فيه وجاز للعلو والشريك
في العلو شريك فيه جاز للسفل والشريك اولى من الجار قال بشر بن الوليد وعلي ابن الجعد
سمعا ابا يوسف قال في رجل له مسكن علوي في دار وطريقه فيها وبقية الدار لاخر فباعها
العلو منزله بطريقه فاراد صاحب بقية الدار ان ياخذ بالشفعة فله ذلك بحتمنا وليس له
من قبل ان صاحب العلو لا يعرف له حق في الارض ولكن تركت القياس واستحسننا الاخذ
بالشفعة لانه يسكن ورباع ويوهب ويورث وتورثه وليس لصاحب الاصل ان
يهدمه ولا يحوله عن حاله فهو حق لازم ثابت وليس كبناءه رجل في ارض غيره لم يبعه هذا

لا شفعة فيه وجه القياس ان العلوي ينقل ويجول ولا يبقى هناك غير محل البناء وجه الاستحسان
ان حق الوضع متعلق بالشفعة على التابيد فصار كنفوس البقعة ولو ان رجلا له محل في دار
وطرفه في دار اخرى الى جنبها فباع صاحب العلو علوه فاصحاب الدار التي فيها الطريق
اولي بالشفعة لانهم شركاء في الطريق وصاحب الدار التي فيها العلو جاري فيها الطريق
او في من الجار ولو ترك صاحب الطريق الشفعة وللعلو جاري ملاحق اخذها الشفعة مع
صاحب السفل لان كل واحد منهما جاري للعلو والتساوي في الجوار يوجب التساوي في الشفعة
ولو كان جارا لدار ليس بملاصق وبين العلوي وبين مسكنه طائفة من الدار فصاحب السفل
اولي لان الجوار هو الملاصق فمن لا ملاصقة له لا يتحقق الشفعة بالجوار ولو لم يبيع صاحب العلو
وباع صاحب السفل كان لصاحب العلو اخذ ذلك بالشفعة بالجوار لا بالشركة لانه لاحق له
الا المجاورة وحق الوضع ليس بشركة كدارين متجاورين لا حدهما فشب على ما يطول الخ
ان صاحب الخشب لا يتحقق الا بالجوار ولو بيعت الدار التي فيها الطريق اخذ صاحب العلو
بالشركة في الطريق لانه فيها معنى زايد على الجوار فكان اولى بها من الجار وفي المسئلة
ثلاثة في دار واحدة كل واحد على الاخر وكل واحد لا يتساوى ان كان طريق الكل في الدار فاني
اليوت يبيع كانت الشفعة للاخرين وان كان ابواب البيوت في المسكة ان باع الاوسط كان
للاعلى والسفل الشفعة وان باع الاعلى فالاوسط اولى وان باع الاوسط فالاوسط اولى
لانه احرار الملاصق **باب من الشفعة او سلم بعض الشفعة بعضه او دخل الشفعة في بعض**
البيع كان مسلما اصل الباب ما ذكرنا ان ثبوت حق احد الشفعين في كل الدار يمنع ثبوت
حق الدار في كلها الا انه ينظر في البعض بحكم الاستيفاء وتليم البعض قبل الطلب بمعرفة تسليم
الاخرى حتى يسطر حقه اصلا وبعد الطلب لا يكون تسلما للكل حتى يبقى حقه فيما وراه لما ذكرنا
ان حق الشفعة لا يتجزئ ثبوتها واستيفاء فلا يتجزئ استيفاءها وما لا يتجزئ استيفاءها وما لا
يتجزئ فذكر بعضه كذا ذكره كما لو طلق نصف امراته وروي عن ابي يوسف رحمه الله ان تليم
النصف لا يضر لانه لا حق له في اخذ النصف وانما يعتبر استيفاءه فيما له حق الاستيفاء فيه
ولان هذا منه اظهار الرغبة فيما يحتاج اليه من الدار وهو النصف وانما تقطع شفيعته
باعتضائه عن الطلب لا باظهار الرغبة فيه قال شمس الامة السرخسي رحمه الله لکن هذه
الرواية فيما اذا كان طلب او لا ثم سلم النصف اما اذا قال كما سمع سالت نصف الشفعة فلا
شك ان يسطر شفيعته كما لو سكت عن الطلب وهذا لان التسليم قبل الطلب من باب الامتناع
عن ثبوت الحق وانما لا يتجزئ ثبوتها ومتى لم يثبت بعضه برضاها لم يثبت كله وبعد ما ثبت
الحق يكون التسليم نصرا في لا استيفاء ترك بعض حقه بعد الوجوب واستيفاء بعضه رآه
ما يتجزئ استيفاء لانه عبارة عن تلك الدار وتجزئ فكذا اقله فاذا سلم بعض الشفعة
بعض الشفعة بعض شفيعته وصح ذلك منه يقسم ذلك بين الذين لا يبيعها كان لم يكن اليهم
حق بل المستحق الحق كان لهم من الاصل لانه لو سلم كل شفيعته يقسم الكل بين الباقيين فكذا
اذا

ثلاث

اذا سلم البعض اعتبارا للبعض بالكل وصار كما بر بعض الغرماء الميت عن كل الدين او عن بعضه
ان الملك اذا ثبت للمشتري بايجاب الشفع او بشار كنه اياه في الشري لا يشت له حق الشفعة
اما اذا ثبت بايجابه لما ذكرنا في الابواب المتفرقة قبل البيوع واما اذا كان بشار كنه فلان تمام البيع
به لانه لو لا قوله لا يثبت الملك للمشتري فبالاخذ بالشفعة يصير ساعيا في بعض ما تم به كما لو
ثبت الملك له بايجابه ولهذا قلنا ان الاب لو اشتري منه مع اخيه حتى عتق لا ضمان على الاب
للمشرك لان تمام البيع بالاخي فيصير راضيا بشفعة كذا في هذا اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله
دار بيعت ولها ثلاث شفعا حضرا حدهم واخذها بالشفعة ثم حضرا حدهم الباقيين وصالح الذي
اخذ الدار على ان ياخذ ثلث الدار ويسلم للذي اخذ الكل ثلث الدار فهو جاز اراد به بعد طلب
المواثبة وطلب الا شهادة لانه بعد الطلب يحتاج الى استيفاء حقه ان لم يكن له منازع ياخذ
كله وانه كان له منازع مثله ياخذ نصفه فتم صالح على الثلث وترك المنازعة في الثلث
حيث سلم ثلث ما يقتضيه الجري عن موجب المنازعة في المسمى الكل وهو السدس ولو
الكل حاز فلذا اذا سلم البعض وهذا لانه ترك بعض حقه واخذ البعض والبعض الذي اخذه
من الدار معلوم وثمرته معلوم فانه اخذ ثلث الدار شيئا وهو معلوم وكذا ثمنه المتروك ان يبيع
الدار شيئا كان جازا بخلاف ما اذا صالح على بيت معين من الدار لان البيت وان كان معلوما لكن
حصته من الثمن مجهولة فان قدم الشفع الثالث وطلب الشفعة قسمت الدار على ثمانية عشر
سهما اربعة اسهم للشفيع المصالح الذي اخذ الثلث وكل واحد من الاخرين سبعة اسهم لانا
نحتاج الى حساب له ثلث وثلثان وثلثه نصف وثلثه ثلث لانا المصالح يسلم الشفعة في ثلث
الدار ولم يسلمها في ثلثها لمانته فكان ثلث الدار بين الشفع الاول والثالث نصفين وثلثي
الدار بينهم اثلثا فان قبل المصالح انما يسلم شفيعته في الدار للشفيع الاول فلما اقسام الثلث
الذي جري فيه التسليم بين الاول والثالث نصفين قيل له تسليم ثلث الدار جاز لانه اسقط حقه
واستراطة التسليم لبعض الشفعاء دون البعض لانه لو صح صح بطريق التملك وقد ذكرنا ان
حق الشفعة لا يحتل التملك ويحتل الا بطلان دفع التسليم من غير تخصيص فصار كان الباقي
جميع الدار ولها شفعان ثبت انا اختار في حساب يخرج منه ما ذكرنا من السهام واقله
ثمانية عشر ووجه ذلك ان الشفع المصالح اسقط حقه في ثلث الدار لانه متى اخذ الثلث سلم
الثلث الاول من غير تسليمه فلا يعمل تسليمه في ثلث الدار ويلقوا وانما يعمل في الثلث واذا سقطت
شفيعته في ثلث الدار كان ذلك الثلث بين الاخرين نصفين لا ستوا بينهما فيه والثلثان
بينهم اثلثا لانه لم يوجد من احد هم تسليم شيء منه فيكون الثلثان بينهم اثلثا والثلث
بين الاول والثالث نصفين على ما ذكرنا او نقول المصالح سلم شفيعته في ثلث الدار
وذلك ستة لانه لو اخذ نصف الدار من الشفع الاول لم يكن مسلما من شفيعته شيئا
بدليل انه لو با الثالث كانت الدار مقسومة بينهم اثلثا لا استوا حقوقهم في الدار ولو صار
الثاني مسلما شيئا من شفيعته قسمت الدار بينهم اثناسا لانه حقه يكون في النصف لان

للاول اخذ النصف وحق الاول والثالث كل واحد منهما في الكل فيجعل النصف بينهما والكل بينهما
فتقسم الدار بينهما اقساماً فلما قسمت اثلاثاً علم ان الثاني لو اخذ النصف لم يكن مسلماً شيئاً من شفعته
وهذا لما ذكرنا ان حق كل واحد منهم في كل الدار انما القيمة لشفعها محل وقد ذكرنا ان حضور الثاني
والثالث بعد اخذ الاول بمنزلة حضورهم معا فكانت القيمة بينهما اثلاثاً لهذا فعلم انه لو اخذ
النصف الذي في يده حقيقة واعتباراً والنصف الذي في يده صاحبه اعتباراً لان ذلك النصف
انما استفاد صاحبه من جهته فكان سائماً اعتباراً فكذلك اذا اخذ الثلث سلم له هذا الثلث
حقيقة واعتباراً له مثل ذلك ما في يده صاحبه اعتباراً فصارت ثلثي الدار فثبت ان التسليم من المصالح
جرت في ثلث الدار وهو ستة فكان بين الاول والثالث نصفين لكل واحد منهما ثلثا ثلثي الدار وثلثي
الدار وهو اثنا عشر بينهم اثلاثا لكل واحد منهم اربعة فصار للثاني اربعة من ثمانية فما اضاف
الاول والثالث من ثلث الدار وذلك ستة يضم الى ما صاحبها من ثلثي الدار وذلك ثمانية فصار
اربعة عشر فيكون بينهما نصفين لكل واحد منهما اربعة او نقول حق الاول في كل الدار وكذا حق
الثالث لانها لو تملكت شيئاً وحق المصالح في ثلثي الدار لانه لم يتنازع صاحبه في الثلث حيث
ترك عليه نصف ما تقتضيه المنازعة في ذلك فصار الثلث بينهما نصفين والثلثان بينهما
اثلاثاً او نقول الشفع الاخر اخذ ثلث ما في يد المسلم لان حقه في ثلث كل الدار فيكون
حقه في ثلث ما في يده ايضا وانكسر الثلث بالاثلاث فصارت الدار على تسعة في يد المصالح ثلث
ياخذ الاخر ثلث ذلك وهو سهم من تسعة ويضرب الى ما في يد صاحب الثلثين ويتقسمان
نصفين لا استواء حقهما فيكون لكل واحد منهما ثلثا ثلثه ونصف صفحتا لزيد الكسر فيكون اربعة
عشر والدار ثمانية عشر ولان الثاني لما صالح الاول على الثلث كان ذلك طلباً منه للثلثين وتليماً
لثلث لان الشفعة له ولصاحبه وحقه النصف وثلث الجميع من النصف ثلثاه فيكون طلب الثلث
بمنزلة طلب الثلثين ويكون تليماً لثلث الشفعة فالثلث الذي سلم الشفعة فيه صار للاخرين
بلا منازعة والثلثان بينهما ثمانية عشر وان كان للدار شفيع رابع جاء وطلب الشفعة وقد اخذوا
الدار على ما وصفت لك فثبت ايضا على ثمانية عشر للمصالح سدس الدار وهو ثلاثة ويقيم
الباقى على ثلاثة لكل واحد منهما فحقه اما قيمة الدار على ثمانية عشر لان يحتاج الى حساب
له تسعة ثلث وثلثان وثلثه ثلث وثلثيه ربع لان المصالح صار مسلماً شفعته في ثلث
الدار لما ذكرنا فكان الثلث بين الشفعاء الثلاثة والثلثان اللذان لم يحزبهما المسلم
بينهم ارباعاً واقل ذلك ثمانية عشر فثلث الدار وهو ستة بين الشفعاء الثلاثة غير
المصالح اثلاثاً لكل واحد منهم سهماً وثلثا ذلك وهو اثنا عشر بينهم ارباعاً فيصير المصالح
من ذلك ثلاثة سهم وهو سدس جميع الدار التي هي ثمانية عشر وبقي لكل واحد منهم
خمس وان شئت قلت باخذ الرابع من المسلم ربع ما في يده لان حقه في ربع كل الدار فكان
حقه في ربع ما في يده اربعة فباخذ منه سهماً ويضرب الى ما في يد الباقي وفي
يديها اربعة عشر فيكون خمسة عشر بينهم بالسوية فان كان الرابع حينئذ قد لم يلقى الكسفي

المصالح

يقسم

المصالح وفي يده اربعة له ان ياخذ منه نصف ما في يده لاني الرابع وجد في يد المصالح اربعة سهم
من ثمانية عشر سهماً من الدار لما قلنا فيقول الرابع حقى وحقك فيما في يدك على السواء لاني الرابع
الذي في يدك انما اخذتها من ثلثي الدار الذي لم يحزب فيه تسليم من احد وحقكنا في ذلك مستو
فباخذ منه نصف ما في يده وذهب سهماً اقصى ما في الباب ان حق الرابع اكثر مما ان تلك
في الثلث الذي في يد الاخرين فان لقي بعد ذلك اخذ الاخرين وفي يده سبعة واراد التسعة
بضم ما في ايديهما الى ما في يده فيكون جميع ذلك احد عشر فيقسم بينهم بالمصالح سهماً
وثلثاً سهم وما بقي بين الاخرين نصفان لكل واحد منهم اربعة اسهم وسدس سهم لان
ثلاثة من احد عشر لا حق للمصالح فيه لان صاحب السبعة اخذها من الثلث الذي لا حق
للمصالح فيه على ما مر فكان الماخوذ من ثلثي الدار اربعة التي في يد المصالح والاربعة
التي في يد الاخر وهو اما الاول او الثالث فكان ثمانية وخمسة فيكون للمصالح
ثلث ذلك وهو سهماً وثلثاً سهم والباقي يضم الى ثلث الثلث الذي لا حق للمصالح فيه فيكون
ثمانية وثلث سهمان نصفان لا استواء بينهما ولان حق المصالح في ثمانية من هذه الجملة
لانه لما كان طالباً من هذه الجملة اربعة اسهم مزاحمتها في ثمانية ولا يكون مزاحماً فصار
ذلك مسلم للباقي ثلثه وما بقي وهو ثمانية يكون بينهم اثلاثاً ولان الثلثة من كسبه
الذي التي في يد الذي لم يسلم لا يدعيه المسلم انما يدعي اربعة منها فبقي ما في يده
يده وهو اربعة فيكون ثمانية ويقسم بينهم اثلاثاً وتصبح ان تضرب احد عشر في ستة
فيكون ستة وستين والسالم من سائر المصالح ثلثه فيصير ثمانية عشر لكل واحد تسعة
والمتنازع بينهم ثمانية فصار ثمانية واربعين لكل واحد منهم ستة عشر فكان المصالح
سبعة عشر ولكل واحد خمسة وعشرون ثم اذا حضر الرابع يقسم جميع الدار بينهم على ثمانية
عشر سهماً لما قلنا واذا كانت الدار لها ثلاثة شفعاء اشترى بها الثمان منهم صفقة على
ان لا أحدهما السدس ولا اخر حصة الاسداس فهو جائز ولا شفعة لاحدهما قبل صاحبه اما
الجواز فلان الاجنبيين لو اشترى هذه الدار على ان لا أحدهما سدسها ولا اخر حصة
اسداسها جاز فلذا اذا اشترى الشفعان وما ليس لاحدهما على صاحبه شفعية
اما صاحب السدس لا شفعة له فيما اشتراه صاحبه فلا نه ضمن لصاحبه سلامة سطر
له من حصة اسداس الدار وانما يسلم اذا صار مسلماً شفعته اما اذا اخذ بعض ما شرط
له لم يسلم جميع ما شرط واما صاحب حصة الاسداس فصار مسلماً شفعته في السدس
لان شراءه مع صاحبه تسليم لصاحبه ما صار له لانه رضي ان يكون حكم العقد واقعاً
لشريكه في حصة اسداس الدار فيكون مسلماً له ضرورة الا ترى انه لو رضي نصيباً كان
الامر كما قلنا فلذا اذا رضي به دالة بحكم المساعدة في الشراء ولان قصده من كسبه
نفاد عقده ولا ينفذ عقده بما ينفذ صاحبه لان البايع متى خاطب اثنى في
شراءه عني لا يصح الشراء الا بقبولها فاشبه كل واحد منهما البايع في حق صاحبه

على معنى انه لا يعمل قبوله بل بقبول صاحبه كما لا يعمل قبول المشتري بل بايجاب البائع فان
قبل قبول صاحبه شرط لتملكه فصار في معنى التملك فكان شبهة بالمشتري اكثر ولو لم يكن
حقيقة بان كان وكيله بالشراء لا يتصل شفعته فاذا اصدارا لمشتري يجب ان لا يتصل ايضا قبل له
ليس كذلك لان الوكيل بالشراء عاقد لنفسه في حقوق العقد فجاز ان لا ينافي طلب الشفعة لان
حق الشفعة من حقوق العقد فاما هنا كل واحد منهما يحصل شرط قبول صاحبه له من
كل وجه في حق الحكم والحقوق جميعا فصار مسلما بينهما بالبائع او الوكيل بالبيع من حيث
انه يحصل شرط قبول المشتري في حق المشتري في حق الحكم والحقوق ولانه لما تعارضت الشهادة
وجب ان لا يثبت حق الشفعة لكونه ثابتا على خلاف القياس ودفعنا للضرر وابقا على ما كان
من القدم فان حضر الثالث وطلب الشفعة قسمت الدار بينهم على ثمانية عشر سهما لمشتري كسبا
سهما والباقى بين الاخرين نصفان لكل واحد منهما ثمانية لان تحتاج الى حساب له ثلثا وثلثا
وثلثه ثلث وثلثه نصف لان مشتري السدس صار سلا الشفعة في ثلث الدار لانه اخذ ثلثي
سدس الدار فيسلم لصاحبه شله فلم يعمل تسليمه فيما بقي وهو ثلثا الدار ولانه لو شرط له نصف
الدار لم يكن مسلما شيئا من شفعته لصاحبه لما قلنا من كل فاذا شرط لنفسه سدس جميع الدار
لم يكن مسلما بطلب شفعته في قدر ما خرد وفي شله فاذا لم يجز التسليم في ثلث الدار كان
الثلث بينهم اثلاثا لا استوا حقهم في الثلث لانه لم يوجد من احدهم فيه تسليم وثلثا الدار الذي جري
فيه التسليم بين الشفعين الاخرين نصفان ففهم ما ادعينا انا تحتاج الى حساب له ثلث وثلثه
ثلث وثلثه نصف واقل ذلك شفعة لمشتري السدس سهم وهو ثلث الثلث وكل واحد منهما
كذلك من الثلث بقي الثلثان وذلك ستة بينهما نصفان لكل واحد منهما ثلاثة فصار لمشتري كسبا
سهم من تسعة ولكل واحد منهما اربعة ولان صاحب السدس اطلع حقه في ثلثي نصف الدار
وقرر في الثلث لان حقه مع صاحب النصف فالسدس من النصف ثلاثة فيكون طلب الثلث
السدس طلبا للثلث وسلما للثلثين فاذا حضر الثالث فالثلث بينهم والثلثان بين الاخرين
ومحمد رحمه الله تعالى خرج المسئلة من ثمانية عشر وانها تخرج من تسعة لما ذكرنا وانما فعل ذلك
لوجهين احدهما انه اراد ان يفرغ عليها مسئلة تحتاج الى حساب لما اصاب صاحب السدس
نصفه واقل ذلك ثمانية عشر والثاني لتعدد الفريضة في المسائل كلها ومحمد رحمه الله كثر
ما يفعل هذا في كتبه في مسائل الحساب يذكر مسئلة ويذكر لها فريضة لا يخرجها منها ويذكر
بعدها مسئلة اخرى ويخرج على تلك الفريضة وان كانت المسئلة الثانية خرج من فريضة
اقل من الفريضة الاولى لتعدد الفريضة في المسئلة وكراهية التفرق فان لم يليق الثالث
الا الذي اشترى السدس ياخذ منه بمحض ما في يده لا استواهما فيما يدرهم ثم يرمعها على الاخر
ويقسم جميع الدار على ثمانية عشر على ما ذكره ففهم في الاصل على ثمانية عشر حتى لا يكثر
التعرج

جاء لما قلنا ان هذا من باب استيفاءه فان حضر الشفع الاخر وطلب الشفعة فله ان ياخذ جميع
ما في يد المشتري وهو نصف الدار وياخذ نصف ما بقي في يد الشفع الاخر وهو ربع الدار فله
له ثلاثة ارباع الدار والمصالح الربع لان الشفع الاول لما اخذ نصف الدار وقد كان له ان
ياخذ جميعها علم انه سلم شفعته في النصف فكان للثاني ان ياخذ النصف الذي جري فيه التسليم
بقي في يد الشفع الاول النصف الذي لم يجز فيه التسليم واستويا في ذلك فيكون بينهما وهذا
لان حقه في كل الدار ولا مزاحم له في النصف الذي بقي في يد المشتري فلم يكن طلب النصف
طلبا لكل لانه لم يحضر الا شفع واحد فكان طلب الشفعة لنفسه خاصة ولو طلب جميع
الدار يقضى له بالكل فيما لم يطلب شفعته في ذلك النصف فسلم للثاني اما فيما تقدم طلب
الشفعة لنفسه ولم يفرم لانه شر بكمه كان حاضرا فاذا طلب لنفسه النصف كان بمثابة طلب الكل
لانه لو طلب الكل لكان لا يقضى له الا بالنصف وهذا اذا لقي الثاني المشتري والشفيع الاول
جميعا اما اذا لقي الشفع الاول ياخذ منه نصف ما في يده وذلك ربع الدار لان حقه في
ذلك النصف مثل حق الاخر واذا لقي المشتري بعد ذلك ياخذ منه جميع ما في يده وكذلك
ان لقي المشتري اولا ثم لقي الشفع الاول لما ذكرنا رجل اشترى دارا وهو شفعها ولم يشفها
سواء فلقية احدهم وصاحبه على ان يسلم للمشتري ثلث الدار على ان يكون هو وصاحبه في ثلثي
الدار على السوا فهو جاز وهذه المسئلة او الباب سوا لان المصالح سلم للثالث
على ما ذكرنا فيكون الثلث بين الشفعين سوا المصالح والثلثان بينهم مع المصالح فتكون
المسئلة بينهم على ثمانية عشر لانه هنا سلم الثلث نصا وفيما تقدم دلالة والحكم لا يختلف
وفي شرح الرضى رحمه الله قال ابن الجعد وسقط ما يوسف قال في رجل اشترى دارا
ولها شفع فقال الشفع اخذ نصفها بالشفعة فقال له المشتري هذا منك تسليم
قال ابو يوسف رحمه الله ليس هذا تسليم وقال محمد رحمه الله في مثل هذا هو تسليم قال
ابن سامة رحمه الله في نوادره ان يكون الشفع طلب من المشتري الدار كلها بالشفعة
فلم يسلم المشتري له فقال اعطني نصفها على ان اسلم لك النصف او اعطني نصفها واسلم
لك النصف فان هذا لا يكون تسلما وان كان الشفع قاله مبتدئا لا في يوسف رحمه الله
انه سلم الشفعة في النصف بعوض يجوز ان يسقطه بالشفعة فاذا لم يسلم له لا يصح اسقاطا
كن طلق امراته على الف درهم فلم يسلم له لم يقع الطلاق بخلاف ما اذا سلم على طلق لانه
اسقط حقه على عوض لا يجوز ان يسقطه بالاسقاط فصار ركبا لمسلم اذا طلق امراته
على خم فقبلت ان الخم يسطر ولا يسطر الطلاق لمحمد رحمه الله تعالى ان الشفع لما اسقط
حقه في النصف فكان تركه المطالبة لشفعة فسقطت الشفعة منه كما لو ترك المطالبة
بالجميع واذا اسقط في النصف سقط في الباقي لان الشفع لا يملك تبعض المصفقة
على المشتري وليس كذلك اذا شهد استدان ثم قال ذلك لانه ترك المطالبة بالنصف وذلك
لا يسقط شفعته كما لو ترك المطالبة بالكل بعد الاستدانة في الميسر واداسلم الشفع

الشفعة على ان يعطي نصف الدار بنصف الثمن فهو جائز على ما اشترط لانه اسقط بعض حقه
واستوفى البقي وذاك صحيح عند تراخيها اعتبارا للمعنى بالكل فان قيل هلاكه تسليم البعض
تليما للكل لان تسليم الشفعة لا يجزئ كما لو قال سلمت كذا نصف هذه الدار ونصف الشفعة
قلنا انه لم يسلم البعض على الاطلاق حتى يقال ان تسليم الشفعة لا يجزئ فتسليم بعضه تسليم
كله ولكن تسليم البعض لا بشرط ان يسلم له الباقي فاذا سلم ولا رد الى اصله بخلاف ما اذا اشترط
بيننا او بيننا وبين غيره من غير منسب لانه لا يدري ما ثمن البيت من ثمن الدار وياخذ الدار كلها او بعضها
لانه بما يصنع غير مسلم شفخته بل يظهر رغبته فيما يحتاج اليه فيكون على شفخته فيها
واذا سلم الشفعة في منزله وهو شرك في الطريق على ان ياخذ نصف المنزل بنصف الثمن
فهو جائز لما قلنا وللجار ان ياخذ النصف الاخر بالشفعة لان الشريك لو اخذ كله لم يكن
للجار فيه شفعة ولو لم ياخذ اصلا كان للجار ان ياخذ الكل فاذا اخذ النصف كان للجار ان
ياخذ النصف اعتبارا للبعض بالكل وهذا لان الجار كان ثابتا في جميع المنزل لما ان الشريك
في الطريق كان مقدما عليه فبما اسقط الشريك حقه زال المانع فللجار ان ياخذ كما لو سلم
كله **باب حجب الشفعة ايضا** اصل الباب ان من تولى البيع لانسات
تبطل شفخته ومن تولى الشراء لا يبطل اعتبارا للمعنى الوكيل بنصف الموكل والمعنى فيه
ان البائع لا يفر في حكم العقد كما لبائع نفسه ولا شفعة للبائع لانه يصير ساويا
في بعض ما تم به والظاهر ان العاقل لا يتقبل بهذا انصار فغلب السابق دلاله التسليم
ولان البيع يوجب التسليم والاخذ بالشفعة يمنع التسليم بعد ما التزم ذلك بال عقد كونه
حق الشفع معهما وكذا لا شفعة لمن بيع له لان تمام البيع به فانه لو لا توكيله ما جاز
البيع ولان توكيله كونه بالبائع رغبة منه عن البيع والاخذ رغبة فيه وبينهما منافاة اما
الوكيل بالشراء في حق الحقوق لا يشتري لنفسه وشراؤه لنفسه لا يبطل شفخته كما قلنا
في اجتماع الشفعة والشراء اظهر الرغبة في المشترا والاخذ بالشفعة كذلك فلا يكون
اقدامه على الشراء ابطالا لشفخته ولان الاخذ بالشفعة تقرير للمشتري والتمسك من القرض
كما هو موجب المشتري ولان البائع يلتزم المهره بالبيع فلا اخذ الشفعة كان مبطلا ما التزم
من المهره والمشتري يلتزم الثمن بالشراء والاخذ بالشفعة يقر ما التزم بالشراء اذا ثبت
هذا فنقول كما يبطل حق الشفعة بكونه بايعا من كل وجه يبطل بكونه بايعا من وجه لانه
وقع الشك في ثبوت حق الشفعة فلا يثبت وهذا لان هذا المعروف بخلاف القياس مع ثبات
المنا في وما هذا حال الحق الثابت من وجه بالثابت من كل وجه احتياطا في جهة القياس
والتمثيل بخلاف البيع والشراء فان الشفع اذا وكل المشتري بالاخذ بالشفعة لم يكن وكبلا
فيه لانه الاخذ بالشفعة في معنى الشراء والانشاء لا يكون وكبلا عن غيره في الشراء من نفسه
لتضاد الاحكام ولو وكل البائع بالاخذ جاز في القياس لان التسليم الى المشتري خرج من
هذه الحصره والتحق بالاجانب وفي الاستحسان لا يجوز لان البائع لا ياخذ بالشفعة

لنفسه ومن لا يملك شئ لنفسه لا يملك ذلك لغيره وهذا لانه توكل في بعض ما قدم به وهو
البيع وحرف **الحزما** ذكرنا في البيوع ان كل شرط يلازم العقد لا يفد العقد لانه يوكفه
موجب العقد وكل شرط لا يلازم العقد يفسده اما بالتميز اولاد في معنى الربا اذا عرفنا هذا
قال محمد رحمه الله **رجل** اشترى دارا بالف درهم على ان يضمن فلان وهو شفيعها
التمن على المشتري للبايع والكفيل حاضر وقيل جاز البيع استحسانا ولا شفعة للشفيع اما
البيع بهذا الشرط ان كان الكفيل غائبا فابيع فاسد سمي الكفيل او لم يسمه ولان جواز هذا العقد
معلق بقبوله الكفيل الكفالة فمن شرط قبوله اذا كان غائبا عن المجلس لم يجز وان قبله بعد
المجلس كالمشتري وان كان الكفيل حاضرا وحضر وقيل قبل ان يفترقا جاز البيع استحسانا والتمن
ان لا يجوز وهو قول زفر لان الكفالة عقد اخر ليس من حقوق العقد في شئ واشترط
عقد اخر في البيع مفسد للعقد اذا كان فيه منفعة لاحد المتعاقدين كما لو اشترى على ان
يحميل البائع بالتمن غريمه على المشتري ولم هذا لو كان غريبا لا يصح وجه الاستحسان ان قوله
المقصود بالكفالة التوثيق بالتمن فاشترطه في معنى اشراطه زيادة وصف الجودة في الثمن
ولو اشترط في البيع غنا جيدا كان البيع جائزا بخلاف اشراط حاله البائع غنما له على
المشتري لانه لا يوكفه موجب العقد حتى لو كان يشترط ان يحميل المشتري البائع بالتمن
يجوز لانه يوكفه موجب العقد ووصول الثمن اليه والحوالة لا تنافي وجوب الثمن وجوده
في ذمة المشتري فان الحوالة تحويل ولا يكون ذلك الا بعد تحصيل الثمن ووجوده في ذمة المشتري
بخلاف ما لو شرط وجوب الثمن ابتداء على غير المشتري فان ذلك ينافي موجب العقد فكانت
مفسدا وهذا لان تمام هذا العقد بقبول الكفيل فان بقبوله ينسحق معنى القرض واذا وجد
ذلك في المجلس كان هذا بمثابة انتفاء القرض عند العقد لما ذكرنا غير من ان ساءل المجلس
بمنزلة ساعة واحدة وما بطلان الشفعة فلانه بايع من وجه لانه البائع انما غنما به وقوله
لانه لو لم يضمن لا يجوز وكذا سلامة المبيع للمشتري يتعلق بادائه الثمن عنه فكان ثبوت
الملك وسلامته للمشتري متعلقا بقبوله وقوله فكان بايعا من وجه وهذا لانه صار كالمالك
من وجه وكالمشتري من وجه اما كما لبائع لما ذكرنا ان البيع تم به وكذلك ان يطالب المشتري
بادائه الثمن حتى يخلص من الكفالة من كانت الكفالة بامره كالمبايع مطالبة المشتري بالتمن
واما مشتري وجه لانه الشراء يسم به والبائع يطالب بالتمن كما يطالب المشتري بوقوع البيع
في ثبوت حق الشفعة وقد ذكرنا ان حق الشفعة من دارين ان ثبت وبين ان لا يثبت
لا يثبت فان قيل هو اشبه بالمشتري لانه يلتزم الثمن وتقرر قبوله فنقول المشتري لو كان
الضمان شرطا في شراؤه ولان البيع من كل وجه انما يبطل الشفعة كذا نورد الى التضاد
لان البيع عليك والشفعة عليك وهذا لا يودي الى التضاد لانه عليك المبيع ما كان
من جهة الشفع قيل له ان كان له شبهة بالمشتري لكنه في المعنى شبهة بالبائع لان البائع
انما يجب له الشفعة لانه يودي الى التضاد لما قلنا وهذا كذلك ولانه ان لم يودي الى التضاد

في التملك والتملك ادبي الى التضاد في ضمان المبيع وفي البايع لو وجب لا نقض ما قصده بالبيع وهو
الازالة عن ملكه عنه ولا يتقيد ان يبيع في نقض ما تم من جهته فكان بيعه دالة التليم وهذا
المعنى بعينه موجود هنا لانه لو اخذ بالشفعة كما يرى عن التمن لانه برى المشتري بحكم
انفساخ البيع قبل القبض وبرائه بوجوب براءة الغبل وهو بالكفالة التزم التمن للبايع فكل
من اخذ نقض ما قصده بالكفالة فكان في ضمانه دالة التليم وكذا لو لم يكفل الشفع بالتمن
لكل كفل بالدرك للمشتري عن البايع حاز الشري مستحقا وهو على القياس والاستحقاق الذي
ذكرنا في الكفالة بالتمن ولا شفعة له لانه بايع من وجه لانه البيع تم به ولهذا لم يحق البيع
كان للمشتري ان يرجع عليه بالتمن كما كان له ان يرجع على البايع لانه لو اخذ بالشفعة لبطل
ضمان الدرك فيكون ساعيا في نقض ما تم به وكذلك لو ان البايع بايع الدار بالف وشرط
الخيار للشفيع ثلاثة ايام حاز البيع استحقاقا وهو مذهب علماءنا الثلاثة رحمهم الله وقال زفر
رحمه الله تعالى لا يجوز اشتراط الخيار لغير العاقد لانه حكم من علم احكام العقد فلا يثبت لغير
العاقد كما اذا شرط الملك لغيره او التمن او التليم على غيره ولان هذا المطلق انفساخ البيع وانما
يفعل لغيره بالبيع لا يخل ذلك واعتبار خيار الشرط بخيار البيع والعيب والروية فان ذلك
لا يثبت لغير العاقد كذا في هذا وكل شرط يخالف مقتضى العقد فهو مفسد للعقد ولنا ان
اشتراط الخيار لغير العاقد اشتراط للعاقد لانه وجه لاثبات الخيار لغير العاقد بطريق
الاصالة وتمكن اثباته بطريق التباين عن العاقد ولهذا ثبتنا الخيار للعاقد بهذا الشرط
فيجعل كانه شرط الخيار لنفسه ثم يجعل لغيره ثانيا عن نفسه في المصرف بقدر الامكان كما ان زفر
رحمه الله لا يقول بانما قصدا كما في قوله اتمق عندك عنى على الف درهم وغير ذلك وهذا كان
الشرط الخيار للحاجة الى دفع العين وقد يشتري الانسان شي وهو غير مهتد فيحتاج الى
شرط الخيار لمن يكون مهتد يافيه حتى ينظر اليه فلما جئة الى ذلك جعلناه كاشتراط الخيار
لنفسه واما بطلان الشفعة فلا لانه بايع من وجه لانه هو الذي اوجب البيع باعتباره اثبات
الحكم ان لم يوجب باعتباره اصل العقد فكان تمام البيع ولزمه به الاتري انه لو قصد الازالة
الى ملكه المشتري فلا يستقيم اخذ الشفعة لانه بين كونه مريلا اليه وبين كونه مملكه ثانيا
وان لم يضمن البيع وبطله فلا شفعة له ايضا لانه لم يزل ملك البايع والخيلة ان يملك حتى
يفضي الثالث ثم يطلب الشفعة لانه لم يوجد منه صنع منه ولا سطر شفقة بترك الطلب
العلم بالبيع لانه لا يملك بالخذ ما دام البايع بالخيار وان لم يطلب لانه لم يبر في الطلب فان
فلا يكون الا عرض وروني عن ابي يوسف انها سطر لما ذكره هذا اذا شرط البايع الخيار للشفيع
ولو شرط المشتري الخيار للشفيع فامضى البيع لم تنطل شفقة يدعيه اذا طلب الشفعة
قبل الاجازة لانه بمنزلة المشتري من وجه لانه وبكل عن المشتري في الاجازة على ما مر والشرط
من كل وجه له الشفعة فكل المشتري من وجه فان قيل المشتري من كل وجه انما كان له الشفعة لان
اجبا بالشفعة له لا يودى الى التضاد فان المشتري بملك البيع والاخذ بالشفعة فكل ايضا

فكان من جنسه فلم يكن فيه تضادا اما هنا لو جبت الشفعة لهذا المشتري من وجه بعد الاجازة يودي
الى التضاد لانه بالاجازة اوجب الملك للمشتري ومتى اخذها بالشفعة لا يبقى الملك للمشتري فكل
كاسامي في نقض ما اوجبه للمشتري فيؤدى الى التضاد ولانه بمنزلة البايع حيث لزم المشتري
باجازته قبل له هذا هكذا ان لو وجبت الشفعة له باجازته والشفعة لم تجب له باجازته بل كانت
واجبة قبل الاجازة بسبب المتعاقدين فان من اشترى دارا هي انه بالخيار وجبت الشفعة سواء
اجاز المشتري البيع او فسخ لان خيار المشتري لا يمنع زوال البيع عن ملك البايع وحق الشفعة
يتعلق به ومتى وجبت الشفعة قبل الاجازة فلو اخذها بعد الاجازة لا يكون ساعيا في نقض
ما اوجبه للمشتري فان اصل العقد ما وجب باجازته ولهذا لو سكت عن الطلب بعد انظر البيع
قبل الاجازة سطر شفقة كما في البيع البات بخلاف ما اذا كان الخيار للبايع والى هذا المعنى اشار
في الاصل فانه قال في الاول لم يتم البيع ولم تجب الشفعة لم يفعل الشفع فصار الشفع كانه
هو البايع وفي الوحة الثاني وجب البيع وثبتت الشفعة قبل ان يفعل المشتري شيئا وامضاؤه
بعد ذلك لا بنا فيه ولا بنا فضة فيكون على شفقة الوكيل بالبيع اذا كان شفيع الدار فباعها
فلا شفعة له لانه بايع من كل وجه ولهذا ترجع الحقوق اليه والوكيل بالمشتري اذا كان شفيع الدار
فاشترىها فله الشفعة والفرق ما ذكرنا في المبسوط اذا كان المشتري بشرط الخيار لنفسه ثلاثا
في الشري للشفيع الشفعة اما عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله فلا لانه ملك الدار لانه خيار الشرط
دخول البيع في ملكه عند خيار الشرط بخيار العيب والروية فلا يمنع وجوب الشفعة وعند
ابي حنيفة رحمه الله المشتري ان لم يملك الدار كلها خرجت من ملك البايع وانقطع حقه عنها لكون
البيع باثني جانبيه وجوب الشفعة يعتمد على انقطاع حق البايع لاثبت الملك للمشتري حتى
اذا اقر بالبيع وانكر المشتري للشفيع فيها الشفعة فلا للمشتري حقا بالبيع بالتمن فيشترى
فما اعتبره يتحقق الضرر المحو للشفيع الى الدفع عن نفسه ولهذا قلنا لو اشترى المرتد
دارا للشفيع الشفعة اسلم او قتل على الردة اما عند ما قلنا في حنيفة
رحمه الله تعالى لتمام البيع من جانب البايع وصحة المشتري احق بها لو اسلم فله الشفعة
الشفعة ولو اخذ الشفع من يد البايع والخيار للمشتري فقد وجب البيع معناه وجب
للشفيع البيع وليس له من الخيار ما كان للمشتري لانه خيار الشرط كاسمه لا يثبت للمشتري شرطه
ولو كان الخيار للبايع فلا شفعة فيها حتى يوجب البيع لانه خياره يمنع خروج البيع عن
ملكه ونفا حق البايع يمنع ثبوت حق الشفعة كما في البيع الفاسد بعد ما قصده المشتري
فبقا ملكه اولى ولهذا لو باع المرتد دارا فقتل او مات او لحق بدار الحرب بطل البيع ولا شفعة
فيه عند ابي حنيفة رحمه الله لانه لو قف العقد عند حق المرتد فادانته باقيا كان في معنى
البيع بشرط الخيار للبايع وان كان مشتريا كان في معنى الخيار للمشتري وان استلم قبل الذي
فله الشفعة وان بيعت دارا في جنبها فللبايع فيها الشفعة دون المشتري لانه الملك
في الدار البيعة عند هذا البيع للبايع وله تقرير ملكه وابطاله وضرر سوا الاجازة عليه

اليه واذا اخذها بالشفعة فهذا نقض طنه للبيع لانه قدر ملكه وجازة عن اخذ البعثة بالشفعة باعتبار
واقدم البائع على ما تقرر ملكه في ملكه الخيار يكون نقضا للبيع وهذا لا يخلو نقضا لكان اذا جاز
البيع فيها ملكها المشتري من وقت العقد حتى يستحق بزاوية المتصل والمفصله فتبين انه اخذها
من غير حق له وعلى هذا لو باع الشفع داره على انه بالخيار بعد علمه بشري المشتري فهو على نفسه
ما لم يوجب البيع لانه ملكه لم يزل عما يشفع به فانه طلب في ملكه الخيار الشفعة كان ذلك نقضا
منه للبيع لان طلب الشفعة دليل اختياره ترقية البيع على ملكه وذلك مستقط خياره ولو كان
الخيار للمشتري فيستدرك بغير هذه الدار كان له الشفعة لانه صار اخذها مع خياره وذلك
يكفي لثبوت حق الشفعة كما دون والمكان اذا ثبتت دار بجنب داره وكان الباقي رحمه الله
يدعي بهذا الفصل المناقضة على ابي حنيفة رحمه الله فنقول اذا كان من اصله انه لا يملك البيع
في ملكه الخيار واستحقاق الشفعة باعتبار الملك ولهذا لا يستحق المستاجر والمستعير وبارضا
الوقوف فكيف يثبت للمشتري الشفعة في هذه الدار لكن عذر ما بيننا انه يتعلق بزوال
ملك البائع فاذا اخذها بالشفعة كان ذلك منه احرازه للبيع لوجود دليل الرضى لتقرر ملكه
فيها وهذا يؤيد كلام الباقي رحمه الله فانه لو لم يكن الملك مغنرا في استحقاق الشفعة لما صار
مستحقا لمجرد البيع باخذها بالشفعة لكنها نقول لو لم يسقط خياره بذلك لكان اذا نسخ
البيع انعدم السبب في خفة من الاصل فتبين انه اخذها بالشفعة من غير حق للمشتري
ذلك جعلناه محجرا للبيع وان جاز الشفع واخذ من الدار الاولى بالشفعة لم يكن له على الثاني
سبيل لانه انما يملكها الآن فلا يصير بها جارا للدار الاخرى من وقت العقد بل ان يكون له دار اخرى
الى جنبها والدار الثانية سالمة للمشتري لان اخذ الشفع من يده لا يبقى ملكه من الاصل
ولهذا كانت عهدة الشفع عليه فلا يبين له انعدام السبب حقه حتى اخذ بالشفعة
ولو اشترى دارا بعبد وشرط الخيار لثالثا لمشتري الدار فاخذها الشفع فقد تم البيع لم
عن ردها وبقي المشتري على خياره في العبد لان اشتراط الخيار في اخذ البدلي بمنزلة
الاشتراط فيهما فان اختار العبد في البيع وسلمه سلم العبد البائع وان ابي ان يسلم البيع اخذ
عبد ودفع قيمة العبد الذي اخذها من الشفع الى البائع ولا يكون اخذ الشفع خيارا
من المشتري البيع واستقاط خياره في العبد بخلاف ما اذا باعها المشتري لانه تصرف بشقة
باختياره فيكون دليل الرضى به واستقاط خياره اما اخذ الشفع بغير اختياره وانما اخذها
حق ثبت له قبل تبذره الا ترى انه كان له حق اخذها من البائع فلا يكون ذلك اختيارا من المشتري
بخلاف ما لو حدثت بها عيب في يده او عرفت لان تعذر الرد بسبب حادث بعد قبضه
فيجعل ذلك بمنزلة اختياره واذا نسخ العقد في العبد يجعل هذا بمنزلة ما لو انسخ العقد
فيه بالهلاك قبل القبض ندد فعلى البائع القيمة المقبوضة له من الشفع لانها هي التي
سكنت له بسبب يده على الدار لان الشفع اخذها بحق او جبه البائع قبل ثبوت حق المشتري
فلم يكن اخذ الشفع مستلزما من المشتري ولو كانت الدار في يد البائع اخذها الشفع

منه

منه بقيمة العبد وسلم العبد للمشتري لا انتقاض البيع ولو كانت الدار في يد المشتري وهكذا
في يد البائع انتقض البيع ورد المشتري الدار وللشفيع ان ياخذها بقيمة العبد ومعنى قوله
هلك في يد البائع اي في يد بايع العبد لما بينا ان حق الشفعة ثبت له بقيمة وهو قادر على
اذا ذلك بعد هلاك العبد في يد مشتري الدار وانتقاض البيع لا يطر حق الشفع ولو كان
الخيار لبائع الدار او في العبد لم يكن للشفيع فيها شفعة حتى يوجب البيع لانها لم تخرج من
ملك بايعها سوا شرط الخيار في الدار او في العبد اما اذا شرط في الدار فلا يشك وانما اذا
شرط في العبد لانه بدله واشتراط الخيار في بدله اشتراط في بدله **باب بيع الشفعة**
التي للمشتري فيها ملك يكون للشفيع والشفيع فيها ملك يكون للمشتري
اصل الباب ان الشفع من اخذ الدار بالشفعة من البائع او المشتري ثبتت بينه وبين
الماخوذ منه شيء معين وحكما لان الاخذ بالشفعة تملك بدله وحقيقة الشري ذلك واذا ثبت بينهما
شري ثبت احكام البيع والشري بخو الرجوع بالعهد وخيار العيب والردية لانه لو ثبت بينهما
حقيقة الشري ثبتت هذه الاحكام فكذا اذا ثبت حكما الا ضمان الغرور فان الشفع لا يرجع على الماخوذ
منه بضمان الغرور بخلاف الشري لما بينا وهذا كله مذهبنا وقال ابي ليلى رحمه الله عهده
على البائع في الوجهين جميعا لان الشفع لما تقدم على المشتري قام مقامه ثم عهده للمشتري على
البائع فكذلك عهده من قام مقامه وهو الشفع والثاني رحمه الله قوله ان احدهما يمس
في الشفع ان ياخذ من البائع يمس الى المشتري ثم ياخذ الشفع من المشتري وعهده عليه
لانه يملك على المشتري بعوض والبيع قبل القبض عنده لا يحتمل التملك على المشتري بعوض كما
عقارا كان او منقولا وعلى المخر يقول ما حد من يد البائع وعهده على المشتري واليه يدفع
الثمن وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله تعالى لان حق الشفعة ثبت بالشري فكان
من حقوق الشري وما يكون من حقوق الشري لا يكون فاسخا له لان الفسخ انما يكون بالمناهي
وما يكون من حقوقه لا يكون منافي له فكيف يكون اخذ الشفع فاسخا للبيع وهو مبطل
حقه كما لو ظهر بطلان البيع من اصل البيع استحقاق ونحوه واذا بقي الشري كان الشفع مملكا
على المشتري فعهدته عليه كما لو اخذ من يده وعن ابي يوسف رحمه الله ان المشتري ان كان
نقد الثمن للبائع فالشفيع يدفع الثمن الى المشتري وعهده عليه لان البائع لا يتمكن من استفا
الثمن مرتين وان لم يكن المشتري نقد الثمن فالشفيع يدفع الثمن الى البائع ويسقط حق
البائع عن الثمن قبل المشتري وعهدة الشفع ولهذا لانه اذا قبض الثمن فلم يبق له حق في البيع
والقبض عنده ان يفتح ملك الشري وانما هو استحقاق عليه فكان له الثمن اما اذا لم يقبض
فله حبس البيع حتى يتوفي الثمن فلا يتوصل الشفع الى اخذها بل يدفع الثمن اليه وجه ظاهر
الرواية ان حق الشفع ثبت بالبائع قبل ملك المشتري وبذلك فاذا اخذها منه وجب ان يكون
المهدة عليه كما لو اخذها من المشتري لم ترضه انه قال بعت هذه الدار من فلان وقال فلان
ما اشترى كان للشفيع ان ياخذ السلقة لمبوت البيع باقرار البائع وان لم يثبت ملك المشتري لملك

فاذا ثبت ملكه من الاخذ قبل تلك المشتري وقبل قبضه اولى واذا اخذ بالشفعة فأت باخذ القبض المتحقق
 بالعقد في حق المشتري فذلك يوجب انفساخ البيع كما لو هلك المبيع قبل القبض وهذا لا يكتسب
 لا يمكن جعلها نائية عن يد المشتري لتقدم حقه على حق المشتري ولانه قبضها لنفسه على وجه التملك
 استرافلا يكون نائبة عنه بخلاف ما اذا باعها المشتري من غيره لانه يد الثاني هناك يمكن جعلها نائية
 عن يد الاول لانه بتسليمه فلا يفوت قبض المشتري له ولا معنى قال ابو يوسف رحمه الله وقياس
 قوله ان حصة رحمه الله في جواز بيع العقار قبل القبض يقتضي ان لا ينفسخ البيع باخذ الشفع
 من البائع لان الشيء ما خرد من ملكه فكانه باعه الى ان هذا غير صحيح لانه المشتري من
 المشتري يقوم قبضه مقام قبضه ولا يودي ذلك الى اسقاط القبض المتحقق بالعقد وبهذا
 الشفع لا يقوم مقام قبض المشتري لما قلنا فيكون في اسقاط القبض اما اذا اخذ من المشتري
 فالبيع الاول صحيح ويدفع الثمن الى المشتري لانها انتقلت من ملك المشتري الى ملك الشفع
 فلم يوجب ذلك فسخ ملكه كما لو باعها فان قبل اذا كان الشفع ياخذ بسبب سابق على حق
 حق المشتري فاذا اخذ من يد المشتري وجب ان ينفسخ ملكه كما لو اخذ من يد البائع وكما
 لو ورد الاستحقاق على يد المشتري فلنا اخذ الشفع من يد المشتري لو كان فسخا لم يكن
 ان يقضى عليه ان يحضر البائع كما يقضى على البائع قبل حضور المشتري بل انفقوا على انه قبض على المشتري قبل
 دل على انه لا اخذ منه ليس يفسخ بخلاف ما حكاه لان ثمة بين البائع لم يكن بايعا لما باع
 فاذا لم يجرى المتحقق البيع بطل البيع اما في الشفعة لم يبين ان البائع لم يكن مالكا وانما
 فسخنا البيع اذا اخذ من البائع لغوات القبض وهذا لا يوجب اخذ من المشتري فان
 قبل سبب وجوب الشفعة العقد والاخذ بالشفعة لو اوجب بطلان العقد اوجب
 بطلان حق الشفع وانه لا يجوز قلنا انما لم تبطل الشفعة لان سبب وجوبها قد وجد
 ونفاذه ليس بشرط بلقاء الشفعة الا ترى ان من اشترى دارا لعبد وهلك العبد قبل القبض
 انتقض البيع ولا تبطل الشفعة وكذا لو رد الدار بعيب بقضاء على ان البائع قد انفسخ
 في حق المشتري اما عند البائع فلا لان التسليم في حق البائع لم يثبت لان البائع يجب عليه التسليم
 الى المشتري والشفيع سر في حق البائع وحقوق البيع تجب بين البائع والشفيع الا ترى ان
 المشتري لو مات قبل القبض لم يبطل لقيام ورثته مقامه في القبض وكذا لو قبل المبيع قبل
 القبض لقيام قيمته مقامه فكذا الشفع كانه مقام المشتري ويكون المشتري لو قبل عنده
 في الشرع اما قبض الشفع لا يوجب عن قبض المشتري لما قلنا فيكون الشفع كالمشتري من
 البائع ولا يكون كالمشتري من المشتري وعلى هذا لا يفسد العقد لا ينفسخ البيع لكن يقوم
 الشفع مقام المشتري في حق القبض بخلاف هلاك المبيع اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله
 رجل اشترى دارا قد رآها قبل الشراء فلا خيار له فيها لرضاه بها ولان النبي عليه السلام
 ثبت الخيار عند الرواية لمن لم ير المشتري وهناك رأي فان جاء الشفع واخذها من البائع
 بعد دون المشتري بعد ما قبضها ولم يراها فله ان يردّها بخيار الروية لانه الشفع صار مشتريا

حضور البائع

بطل

هذه الدار من البائع ان قبضها من البائع هو من المشتري لان قبضها من المشتري من حيث المعنى والحكم
 ولو اشترىها حقيقة كان له خيار الروية غير انه ان اخذها من البائع انتقض البيع من البائع والمشتري
 وصار البيع للشفيع نياخذها من البائع ويكون العهدة عليه وله خيار الروية كانه نزل منزلة
 المشتري فكانه هو المشتري وتكلموا في نزوله منزلة المشتري بعضهم قالوا ينتقض البيع ما يبر
 البائع والمشتري كما قال في الكتاب وينعقد العقد بينه وبين البائع ولهذا لو رد الشفع
 لا يعود البيع الذي كان من البائع والمشتري لانه عاد المبيع الى يد البائع بعد انفساخ
 البيع وصار كما لو ابقى العبد المبيع قبل القبض ونسخ القاضي العقد بينهما ثم عاد من
 الا باق قال شيخ الاسلام علي الا سيحاجي رحمه الله وهذا غير صحيح لانه لو انتقض
 البيع لطلب الشفعة لانها تنبني عليه والصحيح ان حكم العقد يتحول اليه واليه اشارة الكتاب
 فانه قال وصار البيع للشفيع وبهذا معنى النقض في حق المشتري على معنى انه لا يبقى له حكم
 في المستقبل في حقه الا انه اذا كان الحال قبل القبض ينتقض في الاصل لعدم تمام القبض
 من الاصل تبقى ملك في الظاهر على المشتري فتحول حكم العقد منه اليه فيكون
 العهدة على المشتري لتحول حكم العقد منه اليه فتكون العهدة على المشتري ولان المعنى من المعنى
 المطالب بتسليم الثمن عند استحقاق الدار وهذا انما يكون على من اخذ الثمن وان اخذها من المشتري
 فالمعنى على المشتري لا ذكرنا رجل اشترى دارا على ان البائع يري من على عيب جاز البيع
 والشرط عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وقد ذكرنا في البيوع فان اخذها الشفع من
 البائع او من المشتري فوجد بها عيبا له ان يردّها وان كان بايعه اشترىها بشرط المرأة من كل
 عيب فكذا اذا اشترىها حكما ولانه لم يبره وانما البره المشتري واما اذا اخذها من المشتري
 بخره البائع من الشفع ولم يوجد الا بخر من الشفع وكذلك ان كان بالدار عيب فاشترى المشتري
 وهو يعلم به لا خيار له ولو اخذها الشفع كان له الخيار اذا علم به سواء اخذها من البائع او
 المشتري لانه المبطل من الخيار وجد في المشتري لا في حق الشفع ولا يقال ان المشتري يصير كالمشتري
 في حق الشفع فتحول حكم العقد اليه فيكون رضاه لرضي الشفع كما لو وكله حقيقة
 لانا لان سلم انه كالموكل وكيف يكون كالموكل والوكيل يعقد للموكل والمشتري يعقد لنفسه
 لكن حكم الشرع عليه يحول حكم العقد الى الشفع فصار الشفع كالمشتري منه فلزوم العقد
 في حق الاول لمعنى يخصه لا يوجب لزوم في حق الثاني ولو اخذ الدار بالشفعة وبني
 فيها بناء ثم جاسق واستحقها يرجع بالثمن المأخوذ منه ولا يرجع بقيمة السارق
 بين هذا وبينما لو اشترى دارا وبني فيها ثم استحقها رجل كان مفقورا في البناء حتى
 يرجع على البائع بقيمة البناء والفرق ان في المشتري الحقيقي انما كان حق الرجوع على
 البائع بقيمة البناء بسبب الضرر والشرط لان البائع صار غارا اياه لانه اذا ملكه مختارا
 بعد ضمن سلامة المبيع له وسلامة تصرفاته التي تقصد بالبيع ويكون قايلا دلا لانه
 انما ذلك لك لهذا الحق لا حد فيه فان جاسق واستحقه ونقص بصره لم يوجب بطل

نوقعت الشفعة على المشتري
 ولو اشترى البائع المبيع على ان كان
 بعد القبض لم ينتقض

فما يفعل ضمانا وانا اضمن ما يجب لك تحقيقا لسلامة ما شرطت لك وهذا تحقيقه فيما يملكه باختيار
اما لما اخذ منه مائة يصر غارا للشفيع اما اذا اخذها بقضا فهو محدد على ذلك فلا يصير غارطا
للسلامة دلالة واذا لم يصر هو غارا لا يصير الشفيع مفرورا من جهته بل يصير موقفا فلا معنى
للمرجوع عليه وان اخذها بغير قضا فلان الحدار لم يوجد حقيقة وجد حكما واعتبارا
لانا لما اخذ منه ادنى الشفيع عن حقه ولم يعطه بدل حقه فانا اعطاه المشتري وانه
غير حقه حتى اذا انقذر الاخذ على الشفيع بان صارت بحرا او غلب عليه الرجل لا يكون
له ان يرجع على البائع او المشتري ببدله وانما عن الحق بقضا وبقضاء سوا من حيث
الحكم كالرجوع في الهبة وغيره لما ذكرنا في الزكاة انهما فعلا غيرا بفعله القاضي بخلاف
المشتري اذا رد البيع بعيب بالعيب بعد القبض بغير قضا حيث لا يجعل البائع مجبرا عليه
وان كان محال ولم يكلم بفعل يلزمه القاضي لان ثمة لا يودي عن حقه ولا يجبر القاضي
عليه ابتداء بل حقه في سلامة المبيع والقاضي بطالبه تسليم المبيع لئلا يملكه اذا عجز
الرد تخليصا له فكان لا يختار فيه على ما ذكرنا ثمة وانما يرجع على الما خرد منه بالثمن
لان المبدل استحق من يله فيرجع بالمبدل لئلا يجتمع البدل والمبدل في ملك واحد
وروي بشر بن الوليد عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان الشفيع يرجع بقبضه النبا
كالمشتري وهكذا روي الحسن بن زياد رحمه الله تعالى عنه لانه كل من ثبت الرجوع
عليه يعتمد النبا كالبائع رجل بمشتري جارية من الكفار قد اسروها واحرزوها بدار
الحرب فدخل فيها مسلم واشترها او وقعت في يد الفاعين واخرجوها الى دار الاسلام
فاخذها المولى القديم بالقيمة اذا ثبت واستولدها ثم جاز رجل واقام البينة انها كانت
مدبرته دبرها قبل الاسر واسرت من يده برد الجارية عليه لانا المدبرة لا تحمل النسل
بالاسر كما لا تحمل النسل بسائر الاسباب يضمن الواطئ عقرها وقيمة ولدها المستحق كما هو
الحكم في ولد المفزور لانه وظها على تقرير الملك في انظاره هو يتيقن انه لا ملك له ثمة
على الذي وقعت في سهمه بالقيمة التي اعطاه او على المشتري بالثمن ولا يرجع بالعقر ولا
بقيمة الولد سوا اخذها بقضا او بغير قضا اما اذا اخذها بقضا فلا نه غير مختار واما
اذا اخذها بغير قضا فلا نه او فاه عن حقه فصار الايضا بقضا او بغير قضا سوا بخلاف
ما لو اشترى جارية واستولدها ثم ظهر انها مرق او اعتقها رجل واخذها فان المشتري
يرجع على البائع بالثمن وبقية الولد لانه غرق لما ذكرنا انه مختار وورد محمد رحمه الله
هذه المسئلة على سبيل طمس شاهد بمسئلة الشفعة وان لم يكن من مسائل الشفعة لئلا
ان بالاذن ثبت الشري ببيته وبين الما خرد من حيث الحكم والاعتبار والشري الحكمي
ساوي الشري الحقيقي في جميع الامور الحكمية في الرجوع بقبضه الم ولد فكذا الشري الحكمي
الذي ثبت للشفيع والما خرد منه حاران يكون معتبرا بالشري الحقيقي في جميع الامور
الما في الرجوع بقبضه النبا ويعوض الفاعن الذي وقعت باسمه قيمتها من بيت المال لانه

على القيمة استحق فثبت له الرجوع على شركائه وقد نفذ ذلك لكثيرتهم ويقرهم في البلاد فيعوضون
من بيت المال لانه لو نفذ رقعة شري من الفاعين كالدفع النفي او نفي شري قليل يعذر تورع
وتعنتها لتقرهم لو كثيرهم ثم يجعل ذلك في بيت المال فكذا اذا حقه عزيمته يجعل ذلك على بيت
المال ليكون الضم ثمة الغنم هذا اذا اقام البينة انها كانت جاريته قبل الاسر ولم يقيم بينة
على التدبير لم يكن له عليها سبيل وسالت الجارية للذي اخذها من الفاعن واسرها لذلك
ذكرها وفي كتاب الشفعة وذكر في السير الكبير انه ياخذها وجه هذه الرواية انها كانت
امة له وقد ملكها اهل الحرب بالاستيلاء والا حراز وقد ملكها من وقعت في سهمه او المشتري
منهم ثم سلمها الى المدعي بمنزلة البيع المتداول الذي احرزها استهلكها بالاستيلاء
فصار ملكا له اشترها واستولدها ثم حضرا لما سور منه وفي هذا الاستيلاء عليها الا ترى
ان الذي وقعت في سهمه لو وطها وولدت منه صار مستهلكا ولا سبيل للمولى القديم عليها
فكذا لك اذا ولدت من الذي اخذها بالغنم وهذا لانه ليس للمولى القديم ثم بقضا تصرفات
من كانت في يده اذا كان تصرفا يحتمل النقص فاذا كان تصرفا لا يحتمل النقص كان اولى وهذا لانه
ثبت له حق الجزية فلا يجوز اعادتها الى الرق بخلاف المدبرة لانه لا يملك بالاحراز لئلا
حق العتق لها بالتدبير وجه ما ذكر في السير انه اخذها بغير حق بمنزلة الغاصب فلم يملك
بملكها لا يصح استيلاؤه ولا تصير ام ولد فكان لمولاها ان ياخذها في الميسر اذا
اشترى دارا بثلثين موقعا الى سنة فطلبها الشفيع الى ذلك الى ذلك الا حل للمالك له ذلك
عندنا وقال زفر والشافعي رحمه الله تعالى له ذلك لان الا حل صفة الدين يقال
دين موقعا ودين حال وللشفيع حق الاخذ بالثمن الذي يملك به المشتري بصفته كما لو
شتره بالف زبوف لكان نقول الاجل حكمة ملحقه بالعقد شرط فلا يثبت في حق الشفيع
لا خيار وهذا لان تأخير الاجل في تأخير المطالبة وبه ثبت انه ليس بصفة للمالك لان الثمن
للبيع والاخذ حق للمشتري على البائع فكيف يكون صفة الثمن ثم الناس يتفاوتون في قيمة
الذمة ففرضي البائع يكون ماله في ذمة المشتري لا يكون رضي بكونه في ذمة الشفيع ولا في شفيع
بملك تملك ما يملك به المشتري من المال فلا يثبت الاجل في حقه من غير ذكر المولى فان من اشترى
شيئا بثلثين موقعا ثم ولاه غيره لا يثبت الاجل في حق المولى بدون الذكر اذا ثبت هذا فنقول
الشفيع بالخيار ان شاء اخذها بالثمن حالا وان شاء انتظر حلول الاجل فاذا حل اخذها
بالثمن حالا واذا اختار الانتظار فعليه ان يطالب بالشفعة في الحال حتى اذا لم يطلب
لم يكن له ان ياخذها بعد حلول الاجل في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهكذا
روي الحسن بن ابي مالك عن ابي مالك عن ابي يوسف رحمه الله تعالى قال وكان ابو يوسف
رحمة الله تعالى يقول هكذا ولا ثم رجوع وقال له ان ياخذها ولا يكون سكوتها قبل حلول
الاجل تسليما وروي عن ابي يوسف رحمه الله ايضا في رجل اشترى دارا على ان البائع
بالخيار فسكت الشفيع عن الاشهاد فذلك تسليم وقال ابي يوسف رحمه الله من ان

ليس تسليم ما لم يجر البايع البيع ولا يكون السكوت تبليغا وجه ظاهر الرواية واحدي الروايتين
عن ابي يوسف رحمه الله ان السب المثبت للشفعة ايضا الملك لعله دفع الضرر وقد ثبت له
الحق بدليل انه لو اخذه بثن حال كان له ذلك والسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه بطل شفعة
وهذا لان البايع اذا دخل ضرر الدخيل عليه بالبيع فيثبت له الحق بطلبه فاذا لم يطلب صار
طلبه راجعا لسقوط حقه فيسقط كما لو لم يكن في البيع اجل ولا خيار وجه قوله الاخران
الطلب غير مقصود لنفسه بل للاخذ وهو في الحال لا يتمكن من الاخذ على الوجه الذي يطلبه
لانه افا يريد الاخذ بعد حلول الاجل او بثن موجب في الحال ولا يتمكن من ذلك فلا فائدة
في طلبه في الحال وسكوته لانه لم يبرئه فائدة لا اعراضه عن الاخذ وهذا لان الشفع
انما يملكه يملك بالثن الذي ملكه المشتري والمشتري انما يملك بالثن الموجل يملك الشفع
عليه يوم حل الاجل وسقط الخيار وكذلك خيار البايع يمنع زوال المبيع عن ملكه وانما ثبت
له حق الشفعة عند زوال ملك البايع وحدوث الملك والملك لم يزل وان اختار اخذها
من المشتري بالثن الحال ودفع اليه اثني كان الثمن للبائع على المشتري الى اجله لتقرر العقد
بينهما وان كانت الدار في يد البايع وقضي عليها بالشفعة ثم قال البايع معه جازت الاقالة
وهي للبائع وقد جرى منها الشفع والمشتري اما المشتري فلان البيع انفسه بدينه
وبين البايع لما ذكرنا واما الشفع فلانه قايما مقام المشتري بعد ما قضي له بذلك البيع واقاله
المشتري مع البايع لانه تصح قبل اخذ الشفع فلذلك اقاله الشفع مع البايع بوضعه
ان الشفع لما تقدم على المشتري في ثبوت الملك له بالعقد الذي باشره المشتري صار المشتري
في معنى الوكيل واقاله الموكل مع البايع تصح فذلك اقاله الشفع مع البايع وكذا لو كانت
في يد المشتري وقضي بها عليه ثم ردها الشفع على البايع فهو جازي والشفع والمشتري بريان منه
في قوله اي حنيفة رحمه الله تعالى اما على الطريق السابق فلما بينا ان الشفع كالموكل واقاله
الموكل مع البايع صحيحه في حق براءة المشتري فذلك اقاله الشفع مع البايع وان كان اخذها
من يد المشتري واما على الطريق الاول ففيه بعض الاشكال لانه اخذ الشفع من يد المشتري
من له عقد متبدا فيما بينهما ولهذا كانت عهده على المشتري فيبني ان لا يجوز اقالة الشفع
مع البايع في حق براءة المشتري حتى يملك قال بعض مننا بخارهم الله تعالى هذه الاقالة بينهما
في حكم البيع المبتدأ فيجوز في قوله اي حنيفة رحمه الله واي يوسف الا خير رحمه الله وفي قوله
محمد رحمه الله واي يوسف رحمه الله لا يجوز بنا على اختلافهم في بيع العقار قبل القبض
وتلك المسئلة استشهد محمد رحمه الله وقد بيناها في البيوع ومنهم من يقول اقاله الشفع
مع البايع صحيحة لان عند اتفاقهما على اقالة ينقض حكم قبض المشتري ويصير ملك الشفع اخذ
من يد البايع ولان حق الشفع ثبت سابقا على ملك المشتري وبه وله الواو اشتري دارا وهو
شفعهما ووهبها لرجل ولها الشفع اخرها يبفض كان له ان ياخذ نصفها من الموهوب له لانه
قايما مقام المشتري وله ان ياخذ نصفها من المشتري قبل الهبة فكذا بعد ما من الموهوب له واذا
اخذ

اخذ نصفها بطلب الهبة في الثاني لانه اخذها بحق سابق على ملك المشتري بنصره هبة الشا
نما يخل القسمة بخلاف ما اذا وهب الموهب دارا لرجل وسلمها ثم نصف بعد موته في الثلثين
او وهب داره لرجل وسلم ثم رجع في نصفها حيث لا تبطل الهبة في الباقي لان ذلك شيع لاري
اما في المرض فلانه استحقاق متاخر من الهبة لان سبب الاستحقاق المورثة الميراث والارث
يكون بعد الموت ولهذا الواو الهبة قبل الموت لا تبطل اجازتهم وئمة المرض في المحرمات
المبطله للميراث وبخلاف الرجوع لانه الواو ما استحق النصف بحق سابق على الهبة لان حق
الرجوع من الهبة يتاخر عنها ولا سبقها فكان سبوعا طاريا واذا ثبتت حقا سابقا فاذا قضى لها
بحقه فملكه لا ينسب على ملك المشتري بل هو يقوم مقام المشتري في اقاله مع البايع وتلك الاقالة
تملك المبيع لا بالعقد الاتري ان الوارث في اقاله بعد موت المورث ولانه يخلفه في ملكه
فاذا قام ملك الشفع مقام المشتري في الملك بقضائه اقاله ملك الاقالة مع البايع غير ان المشتري
ان لا يخرجها من يده حتى يرد عليه البايع الثمن كما لو كان هو الذي اقاله بنفسه وهذا لانه بعد
ما انفسخ عقده كان حاله في الحبس كحال البايع عند العقد وقد كان البايع ان يحبس المبيع حتى
يستوفي الثمن فذلك للمشتري بعد انفسخ ان يحبس حتى يرد عليه الثمن كما لو حرق الاقالة بين
البايع والمشتري والله تعالى اعلم **باب من الشفعة ايضا** اصل الباب
ان البنية على المدي واليمين على من انكر بالنصف وحرق اخوان البيع واوصافه لا يعرف
الم يقول البايع والمشتري لانه وجودها ومن استغنى من جهته امر من الامور يرجع اليه
في بيان جهته الم اذا قامت المحبة بخلاف قولها والبائع مع المشتري اذا اختلفا في اشتراط الخا
فالقول قول المنكر منها لا متمسك بمقتضى العقد وهو الزوم ولان الخيار مانع لا يثبت بمس
بالشرط فالمدعي منها يدعي شرط زائدا والاخر ينكر والعول قول المنكر كما في دعوى الاجل
ولذا انفقا على الخيار واختلفا في مقداره فالقول قول المقر باقصر الوقتين والثابت من
الخيار ما وقع الاتفاق عليه واختلافا في الزيادة على ذلك في هذا الفصل كاختلافهما
في اصل الخيار في الفصل الاول وهو كما لو اتفقا على الاجل واختلفا في مقداره فقال الطالب
كان الاجل شهرا وقال المطلوب شهرين فالقول قول الطالب لانه اقصر الوقتين ولان
الاجل حق المطلوب عن الطالب كما ان الخيار حق من له الخيار على صاحبه والمطلوب يدعي
زيادة في حقه ومن له الخيار يدعي لنفسه حقا على صاحبه وهو ينكر فكان القول قوله
وان اختلفا في مضيه فالقول قول الذي ينكر مضيه لانها تصادقا على ثبوت الخيار ثم
ادعي احد ما سقوطه بمضي المدة فلا يقبل قوله الا يحججه كما في المصل ولان البيع حادث
فانما حال محدوده الى اقرب الموقات والذي يدعي مضيه الخيار يسند البيع الى ما قبل مدين
الساعة بثلثة ايام فلا يصدق ذلك الا بحجة واذا لم يصدق فاما يظهر البيع بينهما في الحال فلا
يكون مضيه مدة الخيار بمضي المدة ولا فرق بالجماع بين الخيار والاجل في سائر العقود وسلم
في الاختلاف في المقدار ونصبه وفي اشتراط الاجل في السلم والخيار في البيع لا فرق ايضا في القبا

والقول قول من ينكر الاجل ويفسد السلم لانه لا يصح له بشرط الاجل من ينكر الاجل ينكر العقد
فكان القول قوله ولانه ينكر شرطاً زائداً في البيع واستحسن ابو حنيفة رحمه الله تعالى
وقال في السلم وقال في السلم القول قول من يدعي الاجل انهما كانا بينهما فرقاً بين دعوى الاجل
والمطلوب فقال ان كان الطالب يدعي الاجل فكما قال ابو حنيفة رحمه الله وان كان المطلوب هو
الذي يدعي الاجل فالقول قول الطالب لا نكار قلنا كما في البيع والفرق ان الاجل حق المطلوب قبل
الطالب لانه يتأخر عند مطالبة فاذا ادعاه المطلوب وانكر الطالب فكلاهما خرج من دعوى الدعوى
والانكار فكان القول قول المنكر واذا ادعى الطالب الاجل وانكر المطلوب فالمطلوب في الانكار
متعنت لانه الطالب اقر له بحقه وهو يتكلم ليفسد العقد فكان متعنتاً فلا يلتفت اليه كما لو
اختلف الضارب ورب المال فقال رب المال شرطت لك نصف الدرع لم عشره وقال المضارب
بل شرطت لي نصف الدرع فالقول قول رب المال لا نكار الزيادة وان كان منه فساد العقد
ولو قال رب المال لان المضارب منع في انكار ما اقله وابو حنيفة رحمه الله تعالى فوق
بين السلم وسائر العقود والفرق ان الاجل من شرائط السلم فاتفقها على العقد اتفاق
على شرائطه لان الظاهر منها مباشر العقد على وجه الصحة فكان المنكر للشرط راجعاً
على اقر مدعي خلاف الظاهر فلا يصدق كالمزوجه اذا اختلفا في الشهادة في النكاح كانت
القول قول من يدعي الشهادة وهذا لان شرط الشيء بيع له وثبوت البيع بثبوت المصل
الا ترى ان من نذر صلوة لزمه الطهارة ومن نذر عتقا فليزمه الصوم فاتفقها على اصل
العقد يكون اتفاقاً على ما هو من شرائطه اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى
داراً بالف درهم فخصر الشفع فلما ادان باخذها بالشفعة فاقترى المشتري والبائع بالبيع
لكنهما ادعيا انه كان بشرط الخيار للبائع ولم يقض المدة فانكر الشفع الخيار واقربه وادعى
المضي وعام البيع فالقول قوله البائع والمشتري ولا شفعة للشفع لانه البيع استغنى
من جهتها ولا يظهر له بقولها واذا انكر البيع اصلاً كان القول قولها واذا انكر الوصف
الذي ينسب عليه استحقاق الشفعة كان القول قولها ايضاً ولان الشفع يدعي عليه حق
الملك وهما يتكرران ذلك فالقول قول المنكر ولهذا الوادي الشفع انه اشترىها بالف وقال
المشتري بالفي كان القول قول المشتري لانه الشفع يدعي عليه حق الملك بانفاد وهو يتكر
وقال ابو يوسف رحمه الله القول قول الشفع وله الشفعة وروى الحسن بن زياد عن ابي
يوسف رحمه الله تعالى ان القول قول البائع والمشتري كما ذكرنا وجه قوله ان الاصل والبيع
البات والخيار طاري فمما ادعى المصل كان القول قوله لتسكه بالظاهر كما في دعوى الاجل
وجه روايه الحسن رحمه الله ما ذكرنا ولا نهما اتفاقاً على عدم سبب وجوب الشفعة نصار
كما لو اقر بوجوبه لاجب بدون القول وكذا لو كان البائع غائباً والدار في يد المشتري
فاراد الشفع اخذها واختلفا على هذا الوجه كان القول قول المشتري لا نكار في استحقاق
عليه ولو اقام الشفع البينة على ان البيع كان مطلقاً يقبل ببينته لانها قامت من خصم لتعلق
حقه

حقه به وهذه الشهادة وان كانت قايمة على النفي صورة لو كانت بلفظه النفي لكنها قايمة على الاثبات
مفني وهما اثبات حق الشفعة ولانه عبارة عن السكوت عن شرط الخيار كما لو شهدا على رجل
الاسمعه يقول المسيح ابن الله ولم يقل قول النصاري والرجل يقول وصلت بقول قول النصاري
تقبل الشهادة على النفي لانه عبارة عن السكوت اولاً المقصود اثبات الفرقه ولهذا لو شهدا انه
خالع امراته بغير استئذان قال طلق فلم يستثن فادعى الزوج الاستئذان لا يقبل قوله ويقضي
بالشهادة وفي الفتاوى خلف رجل ان لم تجب صهره هذه المدة ولم اكملها في كذا فامرته طالق
ثلاثاً فشهدا شاهدان انه حلف بكذا ولم تجبه صهرته تلك المدة ولم يكملها في ذلك وقد طلعت
امراته بحكم هذه البينة تقبل الشهادة لانه وان كانت فيها صورة النفي لكن في الحقيقة قامت لاثبات
الطلقات الثلاث والفرق المقاصد دوة الصور كما لو شهد اثنا ان الله اسلم واستثنى في حاله
وشهدا اخره ان الله اسلم ولم يستثن تقبل الشهادة على ذلك جهلاً وان كان فيها بعضاً لان مقصودها
اثبات الاسلام كذا هنا هذا اذا وقع الاختلاف بين البائع والمشتري او بين احدهما والشفيع
اما اذا وقع بين البائع والمشتري بان البيع ادعى البائع ان البيع بشرط الخيار له ولم تقض المدة
فادعى المشتري ان البيع كان بشرط الخيار له ولم تقض المدة وادعى المشتري ان البيع كان بآنا والشفيع
يدعي ما يدعيه المشتري فالقول قول المشتري والشفيع والبينة على البائع وهذا قول ابي ليلى
رحمه الله تعالى وروى بشر وعلي بن الجعد وابن سماع عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله
في الزاد ان القول قول البائع مع يمينه ولا شفعة للشفيع وليس في المسئلة روايتان قلت
ما ذكر في النوادر جواب القياس وما ذكر في الجامع جواب الاسحان وعند ابي يوسف رحمه
الله ان اختلفا قبل المدة ومن مجلس العقد فالقول قول من يدعي الخيار وان كان قبل المدة فقول
قول من ينكر الخيار وجه القياس ان البائع بدعوى الخيار ان كان مدعياً صورة لانه يدعي شرط
زائداً على البيع لكن ينكر معني فانه ينكر زوال المبيع عن ملكه فكان القول قوله كما لو اختلفا في نفس
المبيع لكنه ينكر معني وكما لو اقر بالاجاب وانكر القول وجه الاستحسان ان الخيار للبائع لا يثبت
الاشتراط بوجوده من المشتري فالبيع بدعوى الخيار يدعي احداث شرط وفعل على المشتري
والمشتري ينكر فكان القول قوله وان كان تحت هذا الحكم دعوى ملك الدار على البائع كما
لو ادعى المشتري الشري ثمن موجد وانكر البائع كان القول قول البائع لانه ينكر اشتراط الاجل
وان كان يجب هذا دعوى الثمن في الحال بخلاف المسئلة الاولى لان ثمة لا يدعيان على الشفع اخذ
شرط وفعل لان الخيار لا يثبت بشرط الشفع ولان الاصل في البيع قد عيه يدعي ان ظاهر قوله
البائع منكر زوال ملكه قلنا قد اقر بسبب الزوال وهو البيع لانه يدعي على المشتري اول حادثا
يمنع الزوال وعمل السبب وهو الخيار والمشتري ينكر فكان القول قوله كما ان مطلق البيع سبب
لوجوب الثمن حالاً وعمل السبب والبائع ينكر بخلاف ما اذا اختلفا في نفس المبيع لان البائع ينكر
سبب الزوال اصلاً الا ترى انه لو اقر بالبيع وادعى البراءة عن العيب لا يقبل قوله ان البيع يقتضي
صفة السلامة فدعوته لا جبراً دعوى يمنع عمل السبب من جهة المشتري وكذا الواقف المشتري

انه اشترى بالف وادعى اشتراط الزيف والبنهجة لا يقبل قوله لهذا ومن حمل المسئلة على الخلاف
فوجه قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان الخيار كما لا يستثنى على معنى انه امتنع انعقاد العقد في
الحكم فالذي يدعي الخيار يدعي عدم انعقاد العقد في حق الحكم والخرجه عليه فيكون القول قوله خيرا
في المثل يستثنى كما لو ادعى عدم العقد وابو يوسف رحمه الله يقول ان القيام على المصلحة اماره عدم التمسك
والافتراق عن قبض اماره التمسك فيكون القول قول من يوافق قوله العقد محمد رحمه الله يقول
قول ابي حنيفة ان الخيار يشي بتعارفي العقد لا يثبت بالشرط فيكون القول المنكر لما ذكرنا بخلاف
الاستثنائيين اذا اطلقوا ادعى الاستثناء او قال طلقت امسى واستثنيت او ادعى المثل يستثنى في كل قرار
حيث يقبل قوله لانه اصل في الكلام لان المتفق يتكلم بكلمة المخصوص صيغة والكلام قد يكون خاصا
وقد يكون عاما ولان المثل يستثنى في نفس السبب ويدخل فيه فدية منكر للسبب اما الخيار فيدخل
في حكم السبب فيؤخر مع تحقق السبب في نفسه وتأخر عمل السبب كما يكون بالشرط عارض ولهذا
قلنا ان ثبوت من له الخيار يلزم البيع لان الخيار يكون بطل خياره فزال المانع من عمل السبب
فيعمل عمله بخلاف الشرط هذا اذا ادعى البائع الخيار وانكر المشتري فلو ادعى المشتري الخيار وانكر
البائع والشفيع لم يصدق المشتري والبائع لازم له في حق الشفيع وياخذها بالشفيع لانه ان
كان مدعي الخيار البائع صار البائع بالانكار مسطلا بخياره فصار البائع بائنا وان كان يدعي الخيار
فخياره لا يمنع ثبوت حق الشفيع للمشتري لو كان الخيار ثنائيا في الروايات الظاهر فكيف اذا لم
يثبت وما فيما بين البائع والمشتري فالقياس ان يكون القول قول المشتري لانه يتكرز والتمسك
عن ملكه على ما ذكرنا في الاستحسان القول قول البائع لما ذكرنا لانه يدعي أحداث شرط على البائع
وهو يتكرز فيكون القول قوله وان كان تحت دعوى ابي يمين وروى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان
خيار المشتري يمنع الشفعة بخيار البائع رواه ابن ابي مالك وفي رواية عن ابي يوسف رحمه الله انه
قال سواء كان الخيار للمشتري او للبائع لا يجب الملك حتي يغير الذي له الخيار للبيع وينقد الثمن
واذا وجب الملك للمشتري كان للشفيع الشفعة قال لانه خيار شرط في العقد لا حكمة
يمنع الشفعة بخيار البائع ولان البيع متعرض للفتح بسبب الخيار بخيار البائع وجه ظاهر الرواية
ما ذكرنا فيما تقدم وكذلك لو امر رجل رجل ببيع عبده فباعه وقال البائع شرطت للمشتري خيار
لثلاثة ايام وقال له لم يكن في البيع خيار فالقول قول المشتري والبائع لان البيع استغيد من جهتها
والاثر اجنبى عن العقد فمما اعرف مجال العقدين غيرهما فينظر الي فعلهما قولهما لا الى الامر بمنزلة
الامة المطلقة اذا قالت انقضت عدتي وقال الزوج اولولي لم تنفذي فالقول قولها لانه عالمة به
وهي لان المشتري يتكرز والملك من الثمن والا مر يدعي ملك الثمن ولا يكرز عن المشتري على
الامر احداث ثمن وشرط كذا القول قول المنكر اما محمد رحمه الله مسئلة بنا الشفيع في الدار
وقد اخذها بالشفعة بفضا وبغير تضا والحواب في الفضليين واحده وهو لا يحب على الماخوذ منه
الفرق لما ذكرنا قال لا ترمي ابا حنيفة رحمه الله تعالى ان يقول لو ان قوما اقتسموا دارا بينهم فانما
كل واحد منهم قطعه من الدار فبني احدهم في الذي اجابه نام لم يتحقق ما صابه لم يرجع على واحد
منهم

منهم بل من قيمة البناء وان كان في القسمة معنى البيع عن كل واحد منهم يصير كما يشترى
بنصيبه بما دفع في ايديهم لكن لما دخل الظاهر عليه من قبل اعماله لم يرجع عليهم بقيمة البناء سواء كان
بفضا او بغير تضا وهذا ظاهر فيما اذا كان بقضا لانه مجبور من جهة القضا القاضي
وكذا اذا كانت بغير تضا لانهم فعلوا غير ما كان يفعل القضا لو كان رفع اليه فصار فعلهم كفعل
القاضي وصار ذلك بمنزلة الرد في البيع الفاسد والرجوع في الهبة وهذا لان القسمة في الدار
الواحدة واجب بينهم لتمكن كل واحد منها من الملتصاع بملكه لان الالتصاع بملكه على التملك لانه
لا يتغير ملكه عن ملك صاحبه وذلك بالقسمة يكون لانه يتصف الواحد بينهما بالقضا
ولا غرور في اقامة الواجب الي هذا اشار فقال لان قسمة بحق لا زمر كذا كذا اخذنا الشفعة
ولو كان هذا في دارين فانما هما واحد كل واحد منهما دار وبني احدهما فيها ثامن يستحقها
رجل هدمها فانه يرجع نصف ثمنه المباع على صاحبه لان القسمة ما وقعت بحق لا زمر لان الدار
لا يقسمان قسمة واحدة بطريق الوجوب ولهذا لو وقع ولها للورث القضا لا يجرها على ذلك
فصار بمنزلة بيع نصف دار ونصف دار وكل واحد منهما مختار في ذلك فبذل في ذلك القدر
حتي قال بعض المشايخ رحمهم الله ان هذا قول ابي حنيفة رحمه الله لانه لا يبري قسمة الدار
على هذا الوجه وهو ان يجمع حق كل واحد منهما في دار واحدة فصار بمنزلة البيع لان فعلها
كفعل القاضي اما على قولهما ينسب ان لا يرجع وهذا الدار الواحدة سواء ولان فعلها كفعل
القاضي لانها راي القسمة على هذا الوجه سلام ان المصالح ان هذا قول الكل لانها انما يجهلان
فعلها كفعل القاضي اذا كان ذلك واجبا عما على القاضي وليس كذلك هنا بل القاضي ينظر الى
المصلحة والنظر لهما فان راي المصلحة ان تقسم كل دار على حدة كما هو قول ابي حنيفة رحمه
الله يقسم كل دار على حدة وان راي المصلحة ان يجمع حق كل واحد منهما في دار على حدة يقسم
واليه ذلك وبما فلا فلا يكون فعلها كفعل القاضي وان كان قاضي يبري قسمة الدار
على هذا الوجه فجميع حق كل واحد منهما في دار على حدة والمصلحة بجانها لانه لا يرجع بشي
من قيمه انما على قولهما فظاهر لوقوع القسمة حتى الحكم ولانه بولاية القاضي وكذلك على
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه نفذ قضا لكونه مجتهدا فيه فصار مجبورا بالزام القاضي
فصار هذا الدار الواحدة سواء رجل اشترى استحق دارا على انه بالخيار ثلثة ايام كما في
ان ياخذها بالشفعة لما ذكرنا وبما خيار للشفيع فرق بين خيار الشرط وخيار الروية وخيار
العيب والفرق ما ذكرنا ان ياخذها بالشفعة يثبت بين الشفيع وبين الماخوذ منه شيء حكما
ولو ثبت الشيء حقيقة يثبت له خيار الروية والعيب من غير شرط لانه من حقوق الملك والعبد
لان حقوق العبد ولهذا يثبت للمواري والموكل مع انعقاد الشرط اما خيار الشرط انما يثبت
بالشرط ولهذا لا يثبت بالشرط للمواري والموكل ولم يوجد الشرط في حق الشفيع وهذا لما ذكرنا
انه لو اخذها من يد البائع بفتح البيع بينه وبين المشتري ويكون هذا بمنزلة البيع الجديد وان
اخذها من يد المشتري فالعبد للشفيع على المشتري دون البائع فانه باع منه فكان هذا بيعا

جدي الحقوق العبد الاول لا يلزم في العقد الثاني فادارد الشفع بخيار الروية او بالعيب كما يعود
البيع الذي جري بين البائع والمشتري لما ذكرنا انه انفع فلا يعود رجل اشترى دارا بعبد فله الشفع
ان ياخذها بقيمة العبد لان الشفع انما ياخذ الدار بمثل الثمن الذي بشره المشتري ومثل العبد
قيمتها وقال اهل المدينة رحمهم الله تعالى اخذها بقيمة الدار لان البيع مضمون بنفسه او مائنا
من المسمى لا تسمى ان في البيع الفاسد لما نعد وجوب المسمى كان مضمونا بنفسه وقد نعد
وجوب المسمى في حق الشفع لانه لا مثل له من جنسه فوجب المصير الى الضمان المسمى وهو
قيمة نفسه ولان دفع الضرر من الجانبين واجب وانما يدفع الضرر عن المشتري بوصوله قيمة
ملكه اليه وملكه عند اخذ رتبة الدار مجتمعا ان الشفع يملك مثل ما يملك به المشتري والمثل
اما ان يكون من حيث الصورة او في معنى المالة فاذا كان الثمن من ماله مثل من جنسه اخذ
بمثله صورة وان كان مالا مثل له من جنسه اخذ بمثله في صفة المالة وهو القيمة كالمغاصب
عند تعذر رد العني برد المثل فما له مثل والقيمة فيما مثل له يوضحه انه ان اخذها من المشتري
فقد صارت متقدمة عليه في ثمنها هذا السبب وفي معنى التلف على المشتري ما غرم من المشتري
الثمن فانما ياخذها ما غرم من الثمن وان اخذها من البائع فقد صار متلفا حقه فيما استوجب قبل
المشتري من الثمن فلواتلف ذلك حقيقة ضمن البذل فيما له مثل والقيمة فيما مثل له كذلك
هنا فان مات العبد قبل ان يقبضه البائع انتقض الشري لغوات القبض المتحقق بالعقد
فان العبد معقود عليه وقد هلك قبل التسليم وللشفع ان ياخذها بقيمة العبد عندنا وعند
زفر رجة الله ليس له ان ياخذها بالشفعة لان العقد انتقض من المصل بهلاك العبد قبل التسليم
فكون بمنزلة ما لو انتقض الاستحقاق هذا لان العقد لو كان فاسدا في الابتداء لا يجب الشفعة
فكذا اذا فسد بهلاك المعقود عليه قبل التسليم ولان المقصود بالخذ دفع ضرر الجار فاد
وقد ادفع ضرره حتى بطل البيع ومجتمعا في ذلك ان بدل الدار في حق الشفع قيمة العبد وهو
قادر على اخذها به بعد هلاكه كما قبله وليس في هلاك العبد بفساد البيع بين البائع
والمشتري ولا يمتنع بقا حق الشفع ان ما بيننا انه يملك من اخذها من البائع وان يقض
ذلك فسخ البيع ببلية وبين المشتري وهذا لان البيع مثبت حق الشفع ويقاؤه ليس شرط
لقا حق الشفع لا تسمى انما لو تقابل لا يبطل به حق الشفع وهذا بخلاف الاستحقاق لانه
يتبين به ان حق الشفع لم يكن ثابتا ولا يقدر عليه الا خذها هو البذل في حقه وكذلك
ان يبطل البائع البيع بعيب وحده بالعبد ثم ان اخذ الشفع الدار من العبد البائع والعبد قائم
فالعبد لصاحبه لا سبيل للبائع عليه لانه العقد قد انقضى من البائع والمشتري ياخذ الشفع من يد
البائع فيبقى العبد على ملكه لان خروجه عن ملكه كان بحكم البيع ولان بدل الدار وهو قيمة العبد
قد سلم للبائع من جهة الشفع فلا يبقى حقه في بدل اخذ فانه لا يستوجب بدلين عن ملك
واحد وان اخذها من المشتري بقيمة العبد بقضاء او بغير قضاء ثم مات العبد قبل القبض او دخلت
عيب فان القيمة للبائع وعلى قول زفر رجة الله تعالى ان اخذها بقضاء الدار ترد على البائع وقيمة

العبد

العبد على الشفع وان كان اخذها بغير قضاء فعلى المشتري قيمة الدار للبائع لان موت العبد قبل
القبض انفسح العقدين البائع والمشتري فبقيت الدار في يد المشتري بحكم عقد فاسد وقد
تعد تعليم رد عيها حتى اخذها عن ملكه باختياره فيلزمه قيمتها كالمشتري سراً فاسدا لكان
نقول لما مات العبد قبل القبض وجب على المشتري رد الدار على البائع وقد تعد ردّها مثلها
ومثلها بحكم العقد قيمة العبد يوضحه ان البائع بالقبض كان في العبد وفي قيمته بدليل ان
الشفع ياخذها من البائع بقيمتها وقد قدر المشتري على تسليم القيمة التي هي حقه عند احد
الشفع فلا يلزمه شيء اخر وهذا لان دفع الضرر على المشتري واجب وربما تكون الدار قيمتها
عشر المثل فقيمة العبد فلا يلزم للمشتري الا مقدار المثل فاذا لم يرد المشتري عشر المثل كان عليه
في ذلك من الضرر ما يخفى وتسلمها بالشفعة ان الشفع لا يكون بمنزلة البيع منه لا تسمى انه
فعل بدون القاضي عر ما امر به القاضي لو رفع المراهيكم لا يجعل بيعا متبدا اذا اخذ مالا ولما
له من الشفعة بقضاء القاضي فكذلك اذا اخذ بغير قضاء ولو استحق العبد بطلت الشفعة
لبطلان البيع من الاصل وياخذ البائع الدار من الشفع ان كان اخذها بقضاء القاضي وان
كان اخذها بغير قضاء فعلى العبد وسماها فهو بمنزلة البيع فيما بينهما وهي الشفعة تنك
القيمة لان بدل المتحقق يملك بالقبض وتصرف المشتري به باعتبار ملكه فانه كما في البيع الفاسد
وفي الموضع الذي لا يجب الشفعة يجعل التسليم بغير قضاء بمنزلة البيع المتبدا لا تسمى ان
المشتري سراً فاسدا اذا سلم الدار للشفع بالثمن الذي اخذها وسماها له جار ويكون في حكم
البيع المتبدا ولو ورد دارا وسلمها للشفع بالف درهم كان ذلك بيعا منه ولو اشترى من غيره فطلب
الشفع الشفعة فسلم كان ذلك بيعا متبدا بخلاف ما تقدم فقد كانت الشفعة هناك واجبة
حتى اخذها الشفع فلم يجر اجعلنا القضا وغير القضا سواء وفرقنا بينهما هنا ثم على المشتري
البائع قيمة الدار لانه لما استحق العبد وجب عليه رد ما قبض من الدار وقد تعد ردّها اقرارا
عن ملكه باختياره فيلزمه قيمتها كما لو باعها او وهبها او تزوج عليها فان لم يكن شيء من ذلك
ولم يتقاضا حتى وجد بايع الدار والعبد عور فان كان يعلم العور وقت العقد فلا خيار له
والشفع ان ياخذها بقيمة العبد عور لانه دخل في العقد ها معيبا وان كان لا يعلم به فبائع
الدار بالخيار ان شاء اخذ العبد وان شاء تركه ويقبض المبيع وكذا الموكاة صحتها واخذ
في يد مشتري الدار قبل القبض فان رضي به واخذها عورا ونقض البيع ثم حضر الشفع فلم
ان ياخذها بقيمة العبد سلما اقصى ما في الباب ان العقد قد انتقض بينهما من كل وجه بحكم
الرد بالمعيب قبل القبض لكن انفساخ البيع من كل وجه لا يبطل حق الشفع كالوقت ايضا ثم وجد
بائع الدار بالعبد عيبا فرده بقضاء قاض وهذا لان نقضه انما يقضى فيما يرجع الى حق نفسه
وهو دفع الضرر عن نفسه فاما فيما يرجع الى ابطال حق الشفع فلا لانه ليس له ولاية ولا يملك
ابطال حق الغير فكان العقد كالتايم فيما يرجع الى استحقاق الشفع وان الانفساخ لا يبي
ان البيع لم يكن وثبوت حق الشفعة يعتمد وجود البيع لا بقاءه وان بقي حق الشفع ياخذها بقيمة

العبد مملوكا كان يأخذ قبل الفسخ واما اذا مضى البيع ورضي بالعيب فلا ان المايع لم يحط عن
المشتري شيئا من ثمن الدار واما رضى بالعيب فان يلزمه ان يأخذ بقيمة عيب لان العيب
لا يجوز بالعبد فقد حط عن المشتري بقبض ثمنها وبالخط عن المشتري يحط عن الشفع كما لو حط بقبض
الثن وهذا لانه لما رضى به مع نقد وصف السلامه صار الثمن هو العبد لا وصف السلامه ينبغي
ان يأخذ بقيمة عور قيل له هذا هكذا اذا كان ما حط من بعض الثمن سبوعا واصلا بنفسه كانه
حسنة يلتحق باصل العقد ويجعل كالموجود له العقد لان له حصته من المبيع اما اذا كان بيعا
وصفا من اوصاف الثمن لا يحط عن الشفع بالخط عن المشتري ولا يحط بشي من الثمن لانه
الاوصاف لا يقابلها شي من الثمن فكذلك اوصاف الثمن وهذا لانا لو قلنا بالحقاق باصل العقد
وخرجه عن الثمن لانه بتغير العقد في نفسه وما ينبغي ان يتعقد العقد بالتصرف في شي هو
داخل تحت العقد ثعلا لانه يودي الى تغير الاصل بالتصرف في شي هو تابع ولا يستند
ويقتصر الخط على الحال نقى السلم الثمن بوصف السلامه في حق الشفع لان حقه ثبت باصل
العقد لانه ساع في حق المشتري والمسا مجتبي في حق شخص لا يقتضي المسا مجتبي في حق شخص
اخر بخلاف حط بعض الثمن الاتري انه لو باع دارا بالف جيا فاديتها المشتري زبونا وتحو
فيها التبايع قاله الشفع ياخذها بالف جيا وان شاء تركه وكان وجود هذا
الخط وعدمه في حق الشفع غير له فكذا امرنا والجامع ما ذكرنا انه استحق بالعقد وصف
السلامه او انه تبع وهذا لان الزبوف تصالح بدلا عن الخيار كما لو كفل بالحياد وادى الهرة
وتحوزه وقت الدين كان له ان يرجع على المكفول عنه الجيا بخلاف ما اذا كفل بالف وادى
شع منه لا يصلح بدلا من الف فيجعل خطا كذلك هذا **باب من الشفعة وتقسيمها**
بين الشفعين اصل الباب ان المساواة في سبيل استحقاق يوجب المساواة في الاستحقاق
بحكم السبب فالمتساوي في السبب يوجب التساوي في الحكم كالشري والقرابة والمهنة وغيرها
من الاسباب وحرف اخر ما اذا ان حقا كل واحد من الشفعين في كل الدار ما ينقص
من حقه لانه لا اجل المزاحمة كما لو قيل لثني محمد او عفي ولي التخييل فاحدهما فلا خرافة
بخلاف العبد اذا قتل اثنين خطأ فعفي ولي احدهما بقي حق ولي الاخر في نصف العبد
وتعال للمولى اما ان تدفع اليه نصف العبد او تغديه بالديه لانه موجب الخطا المال فاذا
تعلقت الخبايات بالرقبة تضاعفت عنها فثبت لكل واحد منهما النصف فاذا سلم احدهما
لم يصدق الاخر ولا يزول بخلاف الشفعة لانهما حق وليس بمال فكانت يد العبد عليه
وحرف اخر ما ذكرنا ايضا ان حق الشفعة لا يتجزئ شيئا وتجزئ السفا
التي في موضع يتضرر به المشتري ومنها ان تتفرق عليه الصفقة لانهما تشرفت لدفع الضرر
واما يصح ذلك في موضع لا يتضرر الخاق الضرر بالغير وحرف اخر ان الشفع
ولاية نقص تصرفات المشتري بالمال كما لا يمكن للمالك وللمرء لا يمكنه نقص تصرفات المشتري
ليكون العهدة على البايع وان كان له فيه فائدة لانه تؤكد ملك الرقبة يقيد بملك اليد والقاضي

لا يستغل

لا يستغل بشي يحتاج الى نقصه ثانيا لعدم الغايه اولانه عيب اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل اشترى
دارا لها ثلاثة شفعاء كلهم جيران فقبض المشتري الدار ثم حضر اثنان منهم وطلبا الشفعة فانه يقضي
لهم جميع الدار لكل واحد منها بالنصف لانها استويا في سبيل استحقاق ولا ينتظر حضور الغائب لما
ذكرنا فان قبض الدار نصفين ثم حضر لغائب ولحق احدهما ولين له ان يأخذ نصف ما في يده وكان حق
الغائب متعلق بالدار لا يسقط بغيثته وانما قضى بها للحاضرين لعدم التراجع في الحال فاذا حضر كان له
المطالبة بحقه وقد استويا في سبيل استحقاق فيكون ما في يده بينهما فان قضى له بذلك وغاب ثم حضر
الثالث فلله اخذ هذه الربع ان يرجع على البايع ربع ما في يده حتى يصير في يد كل واحد منهما ثلثه اثمان
الدار استويا في سبيل استحقاق والشفيع الذي حضر اولا اخذ منه نصف ما في يده وهو ربع
الدار وبقي في يده الربع والذي حضر ثانيا في يده نصف الدار فله ان يأخذ ما في يده مقدار ما يساويه فتمت
الي حساب له نصف ونصف ربع واقل ذلك ثمانية فاولا ان اخذ كل الدار كل واحد منهما اربعة والثالث
اخذ من الحاضر نصف ما في يده وذلك سهمان وبقي في يده سهمان فالماخوذ منه نصف ما في يده اذا حضر
بالقول الذي في يده نصف الدار يقول حقي وحقك في الدار سوا وفي يدك اربعة وفي يدي سهمان
فان اخذ منك سهمان حتى اساويك فاذا اخذ منه سهمان صار في يد كل واحد منهما ثلث اثمان
الدار وبقي في يد الغائب الذي حضر اولا سهمان فلو غاب احد الشفعين الذي في يده سهمان لانه
ياخذ من الحاضر نصف سهم لانه يقول حقي وحقك على السوا وفي يدك ثلاثة وفي يدي سهمان فله
خمس فلو اخذ ما في يده نصف سهم حتى يصير في يد كل واحد منهما سهم ونصف فلو حضر الذي في
يده ثلاثة اثمان الدار ياخذ منه ثلث سهم فيكون بينهما كل واحد منهما سلس سهم فيبقى في يد
الذي حضر سهمان وثلثا سهم وحصل في يد كل واحد منهما سهمان وثلثا سهم وذلك ثمانية وهو جميع سهم
الدار فصار لكل واحد منهم سلس سهم فبقى في يد الذي حضر سهمان وثلثا سهم وحصل في يد
كل واحد منهما سهمان وثلثا سهم وذلك ثمانية وهو جميع سهم الدار فصار لكل واحد منهم ثلث
الدار وان حضر احد الشفعين اولا قضى له بجميع الدار لما ذكرنا فان حضر الاخر كان له المطالبة
بحقه فان حضر الثالث له المطالبة بحقه فيكون بينهما الاثنا فان قدم الاول وقال انا اخذ النصف
قد رخصي وقال الحاضر الذي اخذ جميع الدار انا سلمت لك الكل اما ان ياخذ الكل واما ان يدع فله ان
ياخذ النصف وليس للاول ان يلزمه الكل لما ذكرنا ان حكم القاضي للحاضر اسقاط حق الغائب عن مقدار
نصيب الحاضر واذا استقط حقه عن النصف لم يلزمه ان ياخذ كل ما تعلق حقه به بخلاف ما اذا لم يحكم
الحاكم بخلاف ما اذا اشترى الحاضر من المشتري ثم حضر الغائب كان بالخيار ان شاء اخذ كلها بالبيع
الاول وان شاء اخذ كلها بالبيع الثاني اما بالبيع الاول فلان الشفعة تثبت لهما اما اذا اشترى احدهما
فشترى اسقاط لشفعته الاتري انه يبطل بالمتاوه والاستيجار فيبقى حق الاخر في الجميع واما
بالشري الثاني فلان المشتري كان له حق المطالبة بالشفعة فلما عدل عنها الى الشري كان ذلك
اسقاط لما تعلق بالعقد الاول فلم يثبت له شراؤه حق الشفعة مع امر اضمه عنه بخلاف ما اذا
كان المشتري الاول شفعيا للدار فاشترى بها الشفع الحاضر ثم قدم كان له الخيار ان شاء اخذها

لا يستغل

بالبيع والاول وان شاء اخذ كلها بالبيع الثاني وشررا الشفع مثل حكم الحاكم له بالشفعة يسقط ما يخص
المشتري بشفعته ولا يكون قد رد ذلك لمن حضر من الشفعة لاني ابتياعه بملك الدار مع تسو
شفعته فهو بحكم الحاكم الموجب لنقل الملك ليسقط حق الغائب عنه نصيب الحاضر والمشتري بالاول
لم يثبت له حق قبل الشراء حتى يكون با بتياعه معرضها عنه فيثبت له حق بهذه العقد فلم يكن للغائب
ان ياخذ بهذه العقد الا مقدار ما يخصه بالمزاجعة واما العقد الثاني فقد ثبت للشفيع حق كشف
قبله فلما اشترى اسقط حقه عن العقد الاول فلم يتعلق بعقد مع اعراضه عن الشفعة فكان
لغائب ان ياخذ بالعقد الثاني كل الدار وار لها ثلاث شفعات اشترى بها الثاني منهم ولما احدثها
وحضر الثالث فله ان ياخذ نصف ما في يد الحاضر بينهما فان اخذ ذلك بقضا او بغير قضا ثم حضر
بساوي صاحبه لما قلنا فلهذا جعل ما في يد الحاضر بينهما فان اخذ ذلك بقضا او بغير قضا ثم حضر
الثالث وطلب الشفعة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان المشتري غيرهما فطلب الشفعة فاخذ
وهي مسئلة اول الباب لانه لا فرق بين ان ياخذ جميع الدار بالشفعة وبين ان ياخذها بالشرى
لانه الشري لا يبطل الشفعة فيكون الدار بينهما اثلاثا فلوان الذي حضر وهو واحد المشتري وفي يد
نصف الدار سلم نصف الربع له ما في يد حال سلمه على نفسه لانه لو سلم الكل جاز فكذا اذا
سلم البعض وليس فيه تفرق الصفقة فصح تسليمه حتى لا يكون له الا الربع الذي اخذ ولا
يستخرج منه شيء مما تضمن لان تضمنه قد صح في ذلك القدر والتسليم انصرف الى الثاني كمن تضمن
دينه ثم ابراهم فترجم وهذا لان حقه كان في موضعين وقد سلم لاحدهما فلا يبطل حقه عن الآخر
المشتري الذي ... في يده الربع على صاحبه بالذي خصه وفي يده نصف الدار برفع ما في يده
حتى يصير في يد كل واحد منهما ثلثة اثمان الدار لانه لما سلم البعض واخذ الربع زالت
مزاجعته فما سلم ونفى ثلثة ارباع الدار وحق المشتري فيه على السواء لا يستواحقهما وفي يد
الزوج وفي يد الاخر نصف فباخذ ربع ما في يده وهو ثلثي جميع الدار فيصير
يد كل واحد منهما ثلثة اثمان الدار على ما ذكرنا وان حضر الشفع الثالث والمشتري الحاضر
اخذ ثلث ما في يد كل واحد منهما وهو سدس جميع الدار لان حقوقهم متساوية كسواءهم
في سبيل التحقيق وانما يتوزع اذا اخذ الثالث من كل واحد منهما ثلث ما في يده ليصير في يد كل
واحد منهم ثلث الدار فلم سلم لاحدهما ما في يده يصير في يد كل واحد منهما ثلث الدار فلم سلم
لاحدهما ما في يده يصير في يد كل واحد منهما ثلث الدار فلم سلم لاحدهما ما في يده مع تسليمه
في ياخذ من الآخر ثلث ما في يده عن الآخر بنصف ما اخذ منه وهو نصف سدس
جميع الدار لانه صح تسليمه لاحدهما في النصف الذي في يده لانه لو صح لا تفرق الملك
على الذي سلم له لانه ما ملكه بالشرى بل بالنصف فصح التسليم وكان له ان ياخذ من الآخر حقه
وهو ثلث ما في يده لانه التسليم بقى في حقه في نصف الدار لانه سلم الشفعة في النصف
وحق المشتري المطلوب الذي لم يسلم باقى جميع الدار ينقسم ما في يده وهو نصف الدار
بينهما على قدر حقهما يتصرف هذا بالجميع والمسلم بالنصف فيكون بينهما على ثلثة الى هذا

الخروج

الخروج اشار محمد رحمه الله وهذا ما ذكرنا ان حقه في ثلث الدار وانه يتصرف في يدهما في يد كل واحد منهما
السدس وقد سلم المشتري لاحدهما فبقى حقه في السدس قبل الاخر ومتى اخذ منه ثلث ما في يد
الماخوذ منه على صاحبه بنصف ما اخذ منه لانه بقي في يد الماخوذ منه سدس جميع الدار وفي يد
صاحبه الذي سلم الثالث ثلث اسداس الدار وحقهما في الدار على السواء لان كل واحد منهما ما لم يسلم
لصاحبه شيئا فيكون بينهما نصفان لكل واحد منهما سدس سمان ونصف سدس وهو حقه من اثني
عشر والذي سلم لاحدهما نصف من الدار وهو سمان فلهذا يرجع المطلوب على المشتري الذي سلم
له النصف بنصف سدس جميع الدار بخلاف ما اذا اراد ان يقاسم احدهما قبل التسليم حيث ياخذ
منه نصف ما في يده لانه حين قاسم احدهما كان حقه في كل الدار حتى المطلوب فجاز ان يقسم ما في يده
بينهما بغير ما في يده استواحقهما ما في يده اما هنا حين قاسم الذي لم يسلم له كان حقه في نصف الدار
وحق المطلوب في كل الدار فيقاسم الثلثا وكذلك لو لم يشترى الدار غير الشفعين فاخذها
الشفيعان ثم حضر الثالث وسلم لاحدهما بغير ما في يده وهو النصف فهو بمنزلة شري الشفعين
لان الشفعين لما اخذ الدار وقسم بينهما نصفين فاداسم الشفع لاحدهما النصف الذي في يده
فهذا التسليم لا يودي الى تقرير الملك على واحد منهما فلهذا الجواب في شري الشفعين وقبضهما ولو
كان المشتري عن الشفعة فحضر الشفعة فقال احدهما قبل ان ياخذ شيئا من الدار سلمت شفعتي في
نصف الدار فهو تسليم في جميع الدار حتى لا يبقى للتسليم حق في الدار كانت الدار بين الشفعين
الاخرين تصعني لان قبل اخذ الحال حال ثبوت الشفعة وانما لا يتجزى ثبوت الاتري انه لو اراد
ان ياخذ البعض دون البعض ليس له ذلك فلذا لا يتجزى لفظا بخلاف ما بعد الاخر وهذا ما ذكرنا
ان تسليم بعض الشفعة انما يصح في موضع لا يتضمن الحاق الضرر بالغير وتفرق الصفقة عليه
وهنا يتضمن الضرر وتفرق الصفقة لان العقد واحد والمشتري واحد ولو صححنا تسليمه في البعض
وياخذ الباقي او لم ياخذ الباقي ان شيئا يبقى للمشتري بعض الدار فيتفرق الملك عليه وفيه ضرر لان
الشركة في الميمان المجتمعة عيب والشرع شرع الشفعة لدفع الضرر على وجه لا يودي الى الضرر
بالغير فظاهر الاتري ان الشفعة انما وجبت لدفع ضرر الحاضر ومتى سلم البعض فقد رضى بخوار
المشتري فصار في حقيقته الشفعة بعد هذا متعنتا محضا فلا يلتفت الى قوله فبطل الحق في النصف
لما كان التسليم وفي النصف الاخر كان الضرر اولان ذكر بعض ما لا يتجزى كذكره على ما ذكرنا في
بين هذه المسئلة وبينما اذا اشترى الشفعة الدار فحضر الشفع الثالث وسلم لاحدهما حيث
لا يكون تسليم الاخر والآخر ان بعد الحاضر الشفعان ثلثة منزلة المشتري فلا يكون تسليم احدهما
تفرق الصفقة وهذا لان الدار مني كانت في يد المشتري كانت الحضومة متوجهة على المشتري
فكان التسليم للشفيع من حيث الحقيقة تسلما للمشتري من حيث الاعتبار ولو سلم المشتري الشفعة
في نصف الدار وهو واحد يكون تسليم الكل اما اذا اقتضت الحضومة في الاخذ متوجهة عليها
واذلك لهما وقع متفرقا فجاز تسليم الشفعة لاحدهما في النصف دون الآخر كما في المشتري
رجع المشتري بنصف دار من رجل في الشفع يريد اخذها بالشفعة وهو جاز

وله شفع اخر وهو شرك في الطريق لكنه غائب والجاري يأخذ بالشفعة فلو اخذها بقضا او غير قضا
وقاسم البايع واخذ كل واحد منها منزلا بقضا او غير قضا جازت القسمة لانه من اخذ النصف صار شريكا
في الملك فلو حضر الشريك في الطريق فطلب الشفعة له ان يأخذ هذا النصف لان الشريك في الطريق
مقدم على الجار لما ذكرنا لكن ليس له ان ينقص قسمة الدار ويقال له اما ان تأخذ المنزل الذي الجار القسمة
وادفع اليه الثمن او تدرج في الروايات المظاهر وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان
القسمة اذا كانت بغير قضا وله ان ينقص القسمة وان كانت بقضا لا ينقص لان القسمة بالتراضي
بمعنى المبادلة فهي كتراف اخر من المشتري باختياره فكان للشفيع ان ينقصه وقد نصبت القسمة فربما
يقع النصيب في القسمة التامة فيما يجاور ملكه اما اذا كان القاضي هو الذي قسم فليس في هذه القسمة
معنى المبادلة ولكنه بغير المبيع بقضا والقاضي وهو ما سلمه الى المشتري بما يأخذ الشفع ذلك
من يد ان شاء وان شاء ترك وهو بمنزلة الرد بالعيب بغير قضا والرد بقضا ان
المال لم يمتزله المبيع المتداخلة لا يرد على بايعه بحصوله بل بينهما والثاني نفع لعدم الرضا ولهم
لو قاسم مع الشريك البايع كان للشفيع نقصها وجه ظاهر الرواية ان القسمة من تمام النقص
تالمقصود من القبض الحيازة والتمكن من الانتفاع بملكه من كل وجه نصار بمعنى القبض كذا
القبض المطلق انما يتحقق بالقسمة وان كان نصيبه شايعا ونقص الشافع ناقص
لانه ربما يصير مقبوضا تبعا لغيره لا مقصودا فكان ناقصا ولهذا يجوز وسببه المتاع
واجارته كانه عدم محلبة القبض وهذا المقصود يزول بالقسمة لانه يصير المحل قابلا للقبض
المطلق مقصودا فكان منها للقبض من هذا الوجه وكما لا يكون للشريك الذي تقدم علمي
الجاري حتى تقضى بعض الجار ليفيد العهد على المشتري او على البايع وان كان له فيه فايده
لان الناس يتفاوتون في العهدة والخضومة الاثري من جملة العقد لا يكون له ايضا الا
ثري ان المشتري لو قاسم البايع ثم حضر الشفع ليس له ان ينقص القسمة لما قلنا فكذا الشريك
مع الجار ولا لو نقصنا القسمة احققنا الى اعادة مثلها في الحال لان البايع مطالب له في الحال فيكون
اشغالا بالما يفيد ولهذا ليس له تقضى قسمة المشتري فكذا قسمة الجار وقوله في القبض فايده فلما
ليس فيه فايده قطعية او ظاهري بل فيه وهم الفايده فلا ينتقص القسمة النافذة بلا شك ويتنوي الجواز بينهما
اذا كانت القسمة بقضا او بغير قضا لان الجار مسوق غير حقه لان القسمة في الدار المشتركة عن حق
الشريك بدليل انها لو حجزت عن قسمة الغير بان كانت صغيرة لا تحتل القسمة او طلب صاحب القليل
القسمة والى صاحب الكثير وصاحب القليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة لم يستوجب احدهما على
صاحبه شيئا وانما الحق بالقبض وغير القضا سواء علمي ما ذكرنا غير متر وهد الان القسمة في غير
المكيل والموزون اقرار وقبض لغير الحق من وجه ومبادلة من وجه وللشفيع حق المبادلة لان القبض
بجهة التبع له حكم البيع ولهذا انقسم الثمن على الاصل والزيادة الحادثة قبل القبض وترد الزيادة
بالبيع كمالا يملك تقضى البيع الموجود بغيره البيع فلا كانت القسمة مبادلة من وجه بقضا من وجه
فمن حيث انها قبض لا يملك الشفع نقصها ومن حيث انها مبادلة بملك فلا يملك نقصها بالملك بخلاف
ما اذا

اذا قاسم شريك البايع لان القسمة لم تجز بين المتعاقدين فلا يمكن جعلها قبضا لحكم العقد فجعلت مبادلة
والشفيع ان ينقص المبادلة رجل اشترى دارا وبها شفعاء ثلثة فاخذ بها اثنا بالشفعة يقضا
وبغير قضا واقتسمها واخذ كل واحد منها منزلا على حدة فحضر الشفع الثالث فطلب الشفعة
فله ان ينقص القسمة ويأخذ ثلثها غير مقسومة ثم تعاد القسمة بينهما اثلاثا فرق بينهما المسألة
وبين سله الجار مع الشريك وقسمة المشتري مع البايع والغرض من وجهين احدهما ان ثمة القسمة
متممة لغرضه من الشفعة وهو الانتفاع بما دخل تحت الاستحقاق بالشفعة من كل وجه وهو
الانتفاع بالنصف المعروف واذا كانوا ثلثة قسمة الاثني تناقص مطلوب الثالث بالشفعة
لانه لو كان حاضر لقاسم الدار الاثنا يقع نصيبه في حيز ولو اضمنا القسمة الاولى لم يفرق
نصيبه لوقوعه في حيز من حيث تقاسم كل واحد منها قسمة على حدة وهذا يناقض مطلوبه
فلما كان سبيل من نقصها الاثري انه لو كان حاضر وطلب ثم غاب وقسم الحاضر الدار بغير
كان له تقضى القسمة اذا حضر فكذا كذا اذا وقعت القسمة قبل الطلب ثم غاب واشت حق من
الاصل ولا ان ينقص بالقسمة لانه لو لم ينقص ياخذ من كل منها ثلث ما في يد فتنفك ملكه وفيه
ضربه وثمة لا تنفك ملكه لو لم ينقص القسمة لان ملكه مجتمع في النصف في الحالى ولان ثمة
لو نقصنا القسمة يحتاج الى اعادة مثلها في الحال وهذا لو نقصت لا يحتاج الى اعادة مثلها لان
القسمة الاولى كانت بالايصاب والثانية بالاثلاف ونصيب كل واحد غير ما اصابه بالمره الاولى فكانت
مفيدة فلو حضر الثالث ونفي نصيبه الاولين والاخر غائب ليس له ان ينقص القسمة لان فيه نقص
قسمة الغائب وتضرر عليه كمن يأخذ من الحاضر ربع ما في يد وهو من جميع الدار فان قيل يجب ان يأخذ
منه نصف ما في يد لان حقه وحق الحاضر فيما في يد على السواء فوجب ان يأخذ منه نصف ما صار
اليه كما ذكرنا من قبل في دارها ثلثة شفعاء حضر شفعان واخذ الدار من المشتري نصفين ثم حضر
الثالث بعد ما غاب احدهما ولقيه اخذ منه نصف ما في يد قيل له بهذا هكذا ان لو كان ما في يد
من نصف الدار كله ما خوذ بالشفعة كما في تلك المسألة لان حقه في الماخوذ بالشفعة على السواء اما هنا
المنزل الذي في يد الحاضر نصفه ما خوذ بحكم الشفعة ونصفه ما خوذ بحكم القاسم لان القسمة التي
جرت بين الشفعين فاسدة في حق الشفع الثالث لان له حق النقص دفعا للضرورة عنه كما بينا فيها
كان ما خوذ بحكم الشفعة كانه للثالث ان يأخذ لانه لو اخذ لاحد بحكم الشفعة ولا شفعة في المقوض
لحكم بيع فاسد لان المقبوض بحكم قسمة فاسدة كالمقبوض بحكم بيع فاسد لما فيه من تقهر القاسم والاول
نقصه ولانه لم يقطع حق البايع نصار كايبيع بشرط الخيار للبايع وهذا لانه لا شفعة في القسمة
الصحيحة لما ذكرنا انها مبادلة من وجه اقرار من وجه من حيث انها مبادلة ان كانت تثبت فمن حيث
انها كجرت افرا لا تثبت فلا تثبت بالملك وفي المبادلة الفاسدة من كل وجه لا تثبت الشفعة ففي
المبادلة من وجه اذا كانت فاسدة او لا تثبت فاذا حضر الغائب الذي في يد نصف الدار تنقص
القسمة لوقوعها فاسدة في حق الثالث ويثبت القسمة بينهم اثلاثا **باب من المبادلة**
في الشفعة الوارث والتولية والراجحة في ذلك اصل الباب ما ذكرنا في البيوع ان الحظ من

فمن الثمن جائز ويحقق باصل العقد كما لزيادة في الثمن ويجعل كان العقد ورد على ما ورد المخطوط الما اذا
تعذر الحاق نقتصر على الحال غير ان حط بعض الثمن يظهر في حق الشفع حتى ياخذ ما ورد المخطوط
ولا تظهر الزيادة في حقه حتى ياخذ باصل العقد الثمن وعند زفر والسافعي رحمهما الله تعالى
لا تظهر الزيادة ولا الحط في حق الشفع لانه لا يصح عندها على سبيل التحاق لما ذكرنا في البيوع
والفرق لا يصح بنا رحمهم الله تعالى بين الحط والزيادة ان الشفع استحق اخذها بالثمن الاول قبل
الزيادة والحط لان المشتري لا يملك ابطال الحق الثابت له فلا يملك تغييره ايضا في الزيادة يعتبر
حقه على وجه يتضرر به وهذا لان الزيادة يلزم بعينه شيئا للبايع ويلزم الشفع مثل ذلك وله
الولاية على نفسه دون الشفع فعمل الزامه في حقه دون الشفع الا ترى انها لو جردا بيعا بالثمن
من الثمن الاول ادا قل صح ذلك في حق الشفع وحققا فكان للشفع ان ياخذ باقلها فاذا اخذ الشفع
بالثمن الاول كان المشتري ان يسترد الزيادة من البايع اما لانه ليس له الدار ولم تسلم اولانه اخذها
بحق سابق على الزيادة فان قيل لو اخذها بحق سابق وجب ان يجعل اخذ الشفع من يده بمنزلة
الاستحقاق عليه فتبطل شفيعته لانه اخذ بحق مقدم عليه فلنا نعم حقه يتقدم لكن يوثق حقه
بالسبب الذي ثبت به حق المشتري وهو البيع فبما خذك لم يطل لك السبب بخلاف شرط تحقيق
بدعوى الملك ولان ثمة يتقدم حق المتحقق على حق البايع كما يتقدم على حق المشتري وهذا تأخر
عن حق البايع وهذا بخلاف هبة جميع الثمن وهبة الجميع لا يثبت باصل العقد فان التحاق الحط
باصل الحط العقد لدفع الغير وتعتبر صفة العقد ليصير غدا بعد ان كان راجعا او خاسرا
وهذا لا يتحقق في هبة جميع الثمن لانه لا يشاء ان لا يصير مغبونا بجميع الثمن ففرغنا انه برئ من
وهذا لان حط الجميع لو التحق باصل العقد فاما ان يصير لعقد هبة فلا شفعة فيها او يصير بيعا
بغير ثمن فيكون فاسدا ولا شفعة في البيع الفاسد ففرغنا انه من تمكن الحاق حط الجميع باصل
العقد في حق الشفع بخلاف حط البعض وحرف الحزان المريض مرض الموت محجور عن ابي
النفق الى بعض الورثة كما يتعلق به حق الورثة من الثلث وغيره المباحاتهم ولهذا الواجب بثلث
ماله لو ارث ان اجازة بقية الورثة جاز ولا يلزم نحن لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية للوارث
والمراد الوصية بما يتعلق به حق الورثة المباح من ايمان المال حتى لو عفي في مرضه عن نصيبه
وجب له على بعض ورثته او ابراءه عن كفالته قبله بالنفس او تبرع عليه بشي من منافع ماله بان
اعارته جاز بغير اجازة الورثة لكن ان اجازة بقية الورثة حاز لانه روي في بعض الروايات انه
عليه السلام قال لا وصية للوارث الا ان يجيزها بقية الورثة وهذا لان الجهم كان لتعلق الورثة
فلا يظهر ذلك عند اجازتهم كالوصية للاجنبي كما زاد على الثلث وهو غير ممنوع عن ايصال النفق الى
الاجنبي بقدر الثلث حتى لو اوصى بثلث ماله لا جني صح لغير اجازتهم وهو محجور عن ذلك فيما
وراء الثلث حتى لو اوصى بالثمن من ماله لا يصح الا باجازه الورثة فلو اوصى النفق الى الجاني ويصح ذلك
ايصال النفق الى الوارث بل يحجر عنه ان كان وصول النفق الى الوارث مضافا الى فعل المريض على
وجه لا يملك يتخلل بينهما فعل اختياره لا يحجر عنه وان كان فعله شرطا لحصول النفق للوارث شال الاول

اذ كان

مخرج منه لانه ايصال النفق
الى الورثة وان لم يكن مضافا
فلا يملك فعل اختياره

اذ كان المريض على اجنبى دين والوارث كغيره فابرا الغريم يحل عن الدين لا يصح وان كان يخرج من الثلث
وشال الثاني اذ اوصى للاجنبي شيئا وهو يخرج من ثلث ماله ثم ذهب للاجنبي للوارث صح لانه لا يضاف
الى فعل المريض ثم فرق ابو يوسف رحمه الله تعالى بين الوصية للوارث بحجب يجوز باجازه بقية
الورثة ولا يجوز الوصية للقاتل وان اجازت الورثة والفرق ان الميراث اقرب من الوصية للموتى ان
الوصية تبطل بالرد والميراث لا شمر حرمان الميراث في حق القاتل لا يرتفع باجازه الورثة فالوصية
اولى وهذا بمنزلة ما اذا اوصى لغيري دهر في دار الحرب لا تعمل فيه اجازة الورثة لمحل هذا والمعنى فيه
انه قصد استعمال الوصية بالقتل لغيري بالجرمان وبرضي الورثة لا يرتفع الحنانية لانه لا يعود الميراث
فكذا الوصية بخلاف الوصية للوارث لانه ارتفاع الوصية ما لان المعصية بل لدفع الغلط يا ثار
بعض الورثة على البعض فتفقد اجازة ولا خلاف ما اذ لم يكن القاتل من اهل العصاة ولا في
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى انه اوصى من هو اهل للوصية لا هارو ومواساة والمحال من اهل
البشر يستوفون له العفو نصحت الوصية كما لو كان صبيا او معتوها ولهذه الدروب له شيئا وسلم في وقت
يذهب ويجي ثم مات تلك الجراحة يصح فكذا الوصية اذ كل واحد منها يملك بغير عوض وما قال
من المعنى غير صحيح بدليل انه لا يفرق بين الخاص والعام ولو كان بطريق العفو لا يستوي
بينهما بل انما لا يصح لدفع الغلط عن الورثة كذا يراهم في الميراث من سعى الى دم ابيهم فاذا اثاروا
جاز بخلاف الميراث لانه رد العبد واجازته اغنيانا في تلك العباد اما ما ثبتت من جهة الشرع فليس
الى العباد رده واتمامه والميراث ثبتت من جهة الشرع لا صنع للعبد فيه ولا تعمل اجازته فيه كما لا يعمل
رذه فابطاله وايضا لا بعد عانقه وحرف اخوان نفسى البيع من الوارث قصته عند
ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نفسى البيع ليس بوصية اذا الوصية في الحياة كما في البيع
من الاجنبى بمثل القيمة او مما يتفان فيه اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى رجل باع دارا في ثمنه
ثلاثة الاف درهم وذلك ثمنها وتقابضا واحد ورثه البايع شفعها فاخذها بالشفعة ثم مرض
البايع فخط عن المشتري القام فبطل الميراث ان يجزى بقية الورثة فان كان يخرج المخطوط من ثلث ماله
على محمد رحمه الله تعالى فقال لا يواجزت ذلك بطل عن الوارث الشفع مثل ذلك ثانيا ان الحط
المتحقق باصل العقد لما فرق شري المشتري كالواقع للشفع اذا اخذ بالشفعة لان وجود الشفع
مضاف الى فعل البايع لانه متعلق بزوال ملكه لما قلنا وحق الشفع سابق على حق المشتري
فصار من هذا الوجه الشفع كالمشتري من الوكيل على التسليم الى الموكل فكان الحط واقعه من وجه
فوقع الشك في صحة الحط فلا يصح الا باجازه بقية الورثة وهذا لان البايع بابيع اوجب الملك
للمشتري والحق للشفع فلما اخذ الشفع بحق اوجبه البايع صار كان البايع هو الذي ملكه
فلو صح الحط كان حطاً عن الشفع في عقد وقع للشفع فيكون هذا الصلح للشفع الى الوارث
نفسا مضافا الى فعل المورث وقد ذكرنا ان المريض محجور عنه المباح باجازه بقية الورثة فصار كما
اذ ابايع من وكل الوارث ثم حط عنه ولا يمكن ان يجعل هذا حطاً عن المشتري خاصة لان الحط لا يتحقق
باصل العقد فخرج من ان يكون ثمنا ويصير الثمن مابقى ولهذا الواجب الشفع انه باعها بالغ وسلم

الشفعة ثم البايع على المشتري ما به فهو على شفعته لانه خرج المخطوط من ان يكون ثمتا فهو منزله
ما لو بين ان الثمن كان اقل من الف ولم يقبل المشتري المخط لم يحجب الشفعة لان صفة الثمن لا تغير
عن القدر الذي سلم ولولم يكن للوارث شفعته او سلم الشفعة وطلب من المشتري ان يبصرها منه
مراجعة او تولية ففعل المشتري ذلك عن الوارث المشتري في التولية وفي المراجعة يحط مثل ذلك
وحصته من الرجح فرق بين البيع والشراء وبين اخذ الشفعة وان كان الوارث ينتفع بالخط في التولية
والمراجعة كما ينتفع باخذ بالشفعة والفرق ان في بيع التولية والمراجعة ما يحصل للوارث من
النفع فهو مضاف الى الاجنبي من كل وجه لا الى المورث لان المشتري الاول اشترى هذه الدار
لنفسه من المورث لا للمشتري الثاني وهو الوارث لا باعتبار الملك ولا لنقص من المورث باعتبار الحق
له لانه لا يثبت للمشتري الثاني وهو الوارث حق سبب هذا البيع ولهذا لا يجبر على البيع منه كالتعليم
اليه فلم يصير الميراث بايعا من وارثه من وجه بل صار بايعا من الاجنبي من كل وجه ثم يصير المشتري بايعا
من وارثه اختيارا بغير استقلال فلم يصير الخط الحاصل للمشتري الثاني وهو الوارث مضافا الى الميراث
بوجه ما لانه حصل الخط تحقيقا لمعنى التولية والمراجعة ضرورة لا قصد من البايع فصار مضافا
الى المشتري الاول وحصول الشفع للوارث من جهة الاجنبي حاصل اقصى ما في الباب انه ينتفع
به الوارث لانه يحلل بينهما واسطة اختيارية فصار فعل المريض شرطا وانه غير ممنوع عنه
كما لو وهب لاجنبي شيئا ثم وهبه لاجنبي لوارثه وكما قلنا في المقرر اذا اقر لاجنبي فاقربه
الاجنبي لوارثه بخلاف الشفعة ولهذا فرق بين الخط والزيادة في حق الشفع لما ذكرنا ان
في صحة الزيادة ابطال حق مستحق الشفع وسوي بينهما في المراجعة والتولية لان البيع غير
مستحق عليه فليس في الزيادة ابطال حق مستحق على الاول والثاني وكذلك ان كان البيع والخط
في المرض لان البيع بمثل القيمة من الاجنبي والبيع في حالة الصحة سوا بكل جواب عرفته مما اذا
كان البيع في حالة الصحة والخط في حالة المرض بنوا اجواب فيما اذا كان في حالة المرض مستشهد
محمد رحمه الله كما لو دخل الخط من البايع في المرض قبل بيع المراجعة والتولية وقبل اخذ بالشفعة
فقال ان خط عن المشتري يصح الخط مطلقا في بيع المراجعة والتولية لانه ينزع مع الاجنبي وفي شفعة
يتوقف ان اخذ الوارث بالشفعة يبطل لانه اصطناع بالمعروف للوارث وان لم ياخذ حتى يطلب
الشفعة يصح لانه لاجنبي مريض باع دارا له باعني درهم وقيمتها ثلثه الملاف درهم ووارث البايع
بشفعها فلا شفعة له اجازت الورثة او لم تجز في قول ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف
رحمه الله وقولنا ذكر قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله في الجامع وكتاب الشفعة من المبسوط
مع ابي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في الوصايا من المبسوط وقال مريض باع دارا من اجنبي حيا
بقدر الثلث والوارث شفعها فانه ياخذ بالشفعة بمثل قيمتها ويكون ما فضل عن القيمة ان تمام قيمته
الدار لوارثه المريض وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يمزج ولا ياخذها بالشفعة وان تقف
الروايات كلها على ابي حنيفة رحمه الله تعالى جل جلاله انه لا ياخذها واختلف عنهما وابو حنيفة
رحمه الله تعالى مولى اصله لان من اصله ان المورث لو باع من وارثه بمثل القيمة لا يجوز لما سئل

فكذا اذا ثبت له من الشفعة ببيع ولانه لو باع من الاجنبي بمثل القيمة بمثل قيمتها في مرضه ودار
شفعها لا ياخذها اجازت بغير الورثة او لم تجز لما سئل فان كان فيه محاباة ولا يخرج من الثلث
كان اولى واما عندهما فوجه رواية الجامع ان الوارث لو اخذ الشفعة لا يخلو اما ان ياخذها
بالثمن الذي اشترى به او بقيمة الدار لا سبيل الى الاول لان فيه محاباة الشفع لانه يبيع كغيره
وقع له من وجه على ما مر وهو وارثه والمحاباة الى ايجاب البايع فيكون ذلك وصية للوارث
خصوصا اذا اخذها من يد البايع ولا وصية للوارث ولا وجه الى الثاني لانه اكثر من الثمن وكشف
انما اخذ الدار بالشفعة بالثمن الذي اشترى به المشتري ووجب عليه لا بغيره فاذا انقضى الوجبة
لا ياخذ وهذه علة ابي حنيفة رحمه الله تعالى ايضا وجه رواية الوصايا على قولها ان الشفع متى
اخذ بالشفعة صار شري المشتري وافعاله من وجه على ما مر فصار كان اشترى بها بنفسه وفيه
محاباة ولو كان كذلك لا يبطل حقه عن غير الدار اذا بلغ الى تمام القيمة فكذا هذا لانه اذا بلغ الى
تمام القيمة صار كأنه اشترى بمثل القيمة ولو اشترى بمثل القيمة يجوز عندهما فلما ياخذ بقيتها
وما فضل من الثمن يكون لورثة البايع لانه مال الميت وقد خلا عن الدين والوصية فيكون للوارث
لان ما ذكر في الجامع اصح لان شري المشتري وان وقع للشفع من وجه لانه انما يقع بمقدار
الثمن الذي وجب على المشتري لا بالزيادة لانه يودي الى تغيير العقد لا يمكنه الاخذ بذلك الثمن
فلا ياخذ وذكر في الكتاب سوا اجازت الورثة او لم تجز والآن اجازتهم لغو لانها لم تصادف
محلها بعد موقوف وهذا العقد نافذ في حق المشتري لان المحاباة كانت بقدر الثلث من الاجنبي فلا
نايه في الاجازة ولا يمكن اعتبارها في حق الوارث الشفع لانه لا حق له قبل اخذ حتى يعمل الاجازة
في حقه بخلاف سلة اول الباب لانه ثمة خط المريض عن المشتري كما موقوف على اجازة الورثة
لانها حصلت للشفع من وجه لانها حصلت بعد اخذ الوارث فكان واقفا للوارث فعمل اجازة الورثة
فيه كالوصية للوارث وهذا لان الشفعة تثبت حكما لجواز العقد بلا اجازة احد وبنها لم يثبت لما ذكرنا
ولا تثبت بالاجازة فلم يقد وثمره الشفعة ثابتة فكانت الاجازة مقبولة لان اثرها في الخط عن الثمن
لا في ثبوت حق الشفعة وذكر في بعض الروايات مكان الاغني الالف والاجازة معتبرة في حق
المشتري لان اثره في الخط وعدم التخير لانه لو كان له الخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء
بلغ الثمن الى الثلثين فيعتبر اجازتهم كما لو لو كان الوارث شفعها ولا يعتبر في حق الوارث لا سبيل
الى الاخذ اجازة او لم تجز وكان له ان يبلغ الى تمام الثلثين فلا يعمل اجازتهم ته بعد ذلك في حقه
ولا تعمل في حق الاخذ بالشفعة لما ذكرنا وان لم يبلغ تكون اجازتهم ترفع في حق الاجنبي فيصح
وفي حق الوارث في اثبات حق الشفعة وانه لا يعتبر لما ذكرنا ولو كان المريض باعها من اجنبي
بمثل قيمتها ووارثه شفعها فلا شفعة له فيها عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما له ان ياخذها
بالشفعة لان بيع المريض اذا لم
المشتري واقع للشفع من وجه على ما ذكرنا ولو باعها من الوارث بمثل القيمة حاز عندهما لان
نفس البيع ليس بوصية عندهما فكذا اذا باعها من اجنبي والوارث شفعها لان الشفع يتقدم على

المشترى في تملكها بالسب الذي بالشراء إذا اخذها وأما عند أبي حنيفة رحمه الله فلا نه
لو اخذها تحولت الصفقة اليه من وجه فصار كأن المريض باعها من وارثه بمثل القيمة ولو كان
كذلك لا يجوز له بأجرة الورثة لأن نفس البيع عنده وصية والوصية لبعض الورثة مما يتعلق
به حق الورثة باطل إلا أن يجزئها ببقية الورثة فلما ثبت للشفيع حق الأخذ بالشفعة ابتداء
احتجنا إلى الإبطال بعد ذلك في ألا تنهاه ولم يثبت له حق الأخذ قصل للسافة إلا أنه إذا لم يكن
الوارث بنفسه يصح بأجازه الورثة وتعلق فيه أجازتهم وإذا اشترى الجاني لأحد الوارثين
بالشفعة وإن أجازوا والمأذون أن هذا لا جاز له لم تصادف محلها لأن البيع نافذ لأنه بمثل القيمة
فلغت الأجازة لما مر ولو باعها بالقبض وقيمتها ثلثة آلاف من اجنبي واجنبي آخر شفيعها فله
أن يأخذها بالشفعة بالقبض لأن المحاباة بقدر الثلث صحيح في حق كل واحد منهما فإن قيل
كيف يأخذ الشفيع بالقبض والوصية كانت للمشترى دون الشفيع ومن ارصى لسان بشي
من ماله لا يجوز تنفيذ الوصية لغير من اوصى له به قلنا نعم لكن في وصية مقصودة والوصية
هنا لم تكن مقصودة وإنما هي في ضمن البيع المشترى أنها لا تبقى بعد ما بطل البيع وفي حق البيع
الشفيع مؤثر مقدر ما على المشتري شرها فذلك فيما هو من مقتضيات البيع ولما أوجب له البيع
فاسم من الثمن مع علمه أن الشفيع يتمكن من الأخذ بمثل ما اشترى به المشتري وتحولت الصفقة
اليه فكانه أوجب الوصية بالمحابة للمشتري وإن سلم له الشفيع وللشفيع أن يأخذها بالشفعة
ولو كان للدار شفيعان أحدهما وارث والآخر اجنبي فلا شفعة للوارث ولا جاني أن يأخذ
كلها لأن بائنا المزاوجة صار أحد الشفيعين سلم شفيعته مريضا باع دارا من وارثه
بمثل قيمتها واجنبي شفيعها لم يجز البيع عند أبي حنيفة رحمه الله ولا شفعة للشفيع إلا أن
يجزئ ببقية الورثة فإن أجازوا أخذها بالشفيع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى جل وعلا ومحمد
رحمه الله تعالى الكريم جاز البيع وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في تصرفه إبطال
حق الورثة من شيء يتعلق حقهم به وهو المأله والوارث والاجنبي في مثل هذا التصرف سواء كان
أوامر منه شيئا يوصيه أنه ممنوع عن الوصية للوارث كما أنه ممنوع عن
الوصية ما زاد على الثلث للاجنبي ثم البيع بمثل القيمة من المريض صحيح في حق الاجنبي في جميع ماله
ولا يكون ذلك وصية بشي وكذلك مع الوارث الاتري أنه كان عليه دين يستغرق ثباع بعض ماله
اجنبي بمثل قيمته يجوز وهو ممنوع في هذه الحالة من الوصية بشي من ماله ثم لم يجعل بيعه مثل
قيمتها منه فذلك في حق الوارث ولا في حنيفة رحمه الله تعالى أن هذا بيع من وجه
فلا يجوز له بالأجازة فإنه أثر بعض ورثته على بعض من أعيان ماله بقوله وهو محجور عنه
بحق ساير الورثة فلا يجوز كما لو اوصى بأن يعطى أحد ورثته هذه الدار بنصيبه من الميراث
وهذا لأن حق الورثة تتعلق بالغير فيما بينهم كما تتعلق بالمأله ولهذا الوارث بعضهم أن يجعل
شيئا لنفسه بنصيبه من الميراث لا يملك ذلك المريض ساير الورثة كما أنه لو قصد إثارة
البعض بشي من ماله رد عليه قصده فكذا إذا قصد إثارة بالغير وهذا لأن الناس في الأعيان

اغراض ورغائب مالا يكون في المأله فقد يفترقا لا انسان يحصله أباه فوق ما يفترق كثر ماله
وأما في الشرع وصية المريض لبعض الورثة دفعا **فيه** عن ساير الورثة وذلك يتحقق
هنا ولهذا يمنع بيعه منه بمثل قيمته وبأكثر خلا في الاجنبي فإنه غير ممنوع من بيع ماله
فيما يرجع إلى الغير وإنما يمنع من إبطال حق الورثة عن ثلثي ماله وليس في البيع بمثل القيمة من
الاجنبي إبطال حق الورثة عن ثلثي ماله وليس في البيع بمثل القيمة من الاجنبي إبطال حق الورثة
عن شيء من ماله وهذا لأنه لا يعتبر الرغبة في حق الاجانب في الأعيان لعدم أمان التهمة والاشارة
وبغير ذلك بين الورثة لتهمة الإثارة وأدلت وصيته لا تنفع إلا بأجازه الورثة دل على كثر
بينهما أن اقترار المريض للاجنبي بالدين أو العين واقراره باستيفاء الدين منه صحيح في
حق الورثة وشي من ذلك لا يصح مع الوارث ويجعل وصية منه فذلك البيع بمثل القيمة وهذا
بخلاف بيعه من شيء اجنبي إذا كان عليه دين مستغرق لأن المنع لحق الغير باعهم في ديونهم لأن
غير مال المريض المشترى أن للوارث أن يتخلص الغير لنفسه بقضاء الدين من مال آخر
فإذا لم يكن في البيع بمثل القيمة إبطال حقهم عن شيء مما يتعلق به حقهم كان صحيحا بخلاف ما نحن
فيه والدليل على الفرق أنه لو كان بايع عينا في صحته من اجنبي ثم أقر بشفعة الثمن منه في
مرضه صح إقراره في حق الغير ما عتله لو باع من وارثه لم يصح إقراره بشفعة الثمن منه في مرضه
في حق الغير ساير الورثة إذا عرفنا هذا فنقول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا شفعة للشفيع لأن
البيع فاسد وعندهما الماصح البيع كان للشفيع أن يأخذها بالشفعة إلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
إذا أجاز ببقية الورثة زاله الفساد لأن الفساد كان لحق ببقية الورثة فإذا أجاز وأجاز فوجب للشفيع
الشفعة وصار بمنزلة ما لو باع داره من رجل بالف درهم إلى الحصاد والديار أو العطاء كان البيع
فاسدا لا يجب الشفعة للشفيع وإذا سقط من له الخيار قبل تقرير الفساد يثبت حق الشفعة وكذا
لو اشترى دارا شرأنا فاسدا وبناها بالبيع كان للشفيع أن يأخذها بعد البناء وإن لم يكن له حق
قبله وكذا لو باعها المشتري من آخر حق انقطع حق البايع في الميراث إذا كان الشفيع بالخيار
أن يأخذها بالقيمة بالبيع أو الفاسد ونقص البيع الثاني وإن شاء أخذها بالثمن بالبيع أو الفاسد
ولهذا لأنه البايع الفاسد إنما يمنع الشفعة لأن الملك لم ينتقل بنقه وذلك ما منع ثبوت
حق الشفعة كالبيع الصحيح إذا كان فيه خيار البايع أو لادن الفسخ مستحق حقا لله تعالى وفي
البيات عن الشفعة إسقاط الفسخ وتقرير البيع وهذا لا يجوز وإذا لم يبق محله للفسخ
بما ذكرنا من المسباب وغيره من المواضع ثبت حق الشفعة وبالأجازة بطرق حق الفسخ يثبت
ولهذا قال في البناء تثبت حق الشفعة لأنه لا ينقطع حق البايع في الاسترداد وعند أبي حنيفة
رحمه الله يثبت لا ينقطع حقه وإنما اعتبرنا بالأجازة هنا لنفاد البيع ثم يرتب عليه حق الشفعة
بخلاف ما إذا كان البيع من الاجنبي بالمحابة لأنه البيع نافذ من غير أجازة فلغت في حق البايع
وتعذر اعتبارها في حق الشفعة على ما ذكرنا هذا إذا لم يكن في البيع من واثه محاباة فإن كان
فيه محاباة بان باعها منه بالقبض درهم وقيمتها ثلثة آلاف درهم فلا إشكال أن البيع فاسد عند

ابن حنيفة رحمه الله لا شفعة للشفيع لانه البيع فاسد ومعه ما مع البيع كان للشفيع ان يأخذ
بالشفعة الا ان عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى ولا تثبت الشفعة وعندهما للشفيع ان يأخذها
بثلاثة آلاف درهم ان شارب في رواية كتاب الشفعة لان الشفع قائم مقام المشتري وقد كان
للأب ان يزيل المحاباة ويأخذها بثلاثة آلاف درهم ان شارب او يفتح البيع فكذلك للشفيع
فان قيل لما وجب الأخذ بالقيمة فكان بيع بالقيمة والبيع بالقيمة فاسد لانه محمول فكيف
تجوز الشفعة قلنا لا فساد في لفظ المتعاقدتين لانه باع بثمن معلوم الا ان المحاباة
لم تجز حقا الورثة لو اجازوا بالثمن المذكور فاذا لم يجزوا زاد على ذلك
والزيادة في الثمن بعد صحة العقد لا توجب بطلانه فاذا لم يترك
المشتري الزيادة لم يلزمه والشفيع يقوم مقامه لان البائع اوجب الحق له في نفس
البيع فجاز ان يقوم مقامه المشتري وذكر في موضع اخر ان الشفع لا يأخذها
بالشفعة هنا لان عندنا بيع الميراث من وارثه انما يجوز باعتبار انه لا وصية في ميراثه
وفي البيع المحاباة وصية المشتري انه لو حصل مع اخيه كان معتبرا في الثلث ولا
وصية للوارث فكان البيع فاسدا ولا شفعة في البيع الفاسد وبان كان المشتري
يتمكن من ازالة المفسد فذلك لا يوجب الشفعة للشفيع كما لو اشترى بها شرط
اجل فاسد او خيار فاسد وروي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان للشفيع ان
يأخذ بالفير لانه متقدم على المشتري شرعا فيجعل فانه البيع من الميراث كان منه بهذا
الثمن والاصح ما ذهب اليه ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان المشتري انما لو اصاب
بان يباع داره من فلالا بمثل قيمتها يجب تنفيذ الوصية بعد موته
اذا طلب الموصي وان الموصي له وان الموصي له بالبيع يترجم سائر اصحاب
الوصايا فاذا ثبت له نفس البيع وصية ونحو قد نفى رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم الوصية للوارث قلنا لا يجوز البيع مثله اصلا ولو اشترى
المريضي دارا بالقي درهم وقيمتها الف درهم وله سوي ذلك ثم مات
فالبيع جائز وللشفيع فيها الشفعة لانه انما حاباه بقدر الثلث وذلك
صحيح منه في الاجنبى نتج الشفعة للشفيع وان باع المريضي دارا بالف
درهم وهي تساوي الفين وليس له مال غيرها قيل للمشتري ان شئت خذها
ثلثي الاجل وان شئت فذبح لانه حاباه بنصف ماله ولا يمكن تنفيذ
الجماله لا بقدر الثلث والمشتري يتمكن من ازالة المانع بان يلزم
الى تمام ثلثي الاجل لان انما تخير في ذلك لانه يلزمه زيادة في الثمن
لم يرض بالتزامه فان شاء نسخ البيع لاجله ولا شيء له لان الوصية كانت
في ضمن البيع وقد بطل البيع وان شاء التزم ذلك فيعلم اليه الوصية
بقدر الثلث كما لو كان اشترى في الاجل بثلثي الفين واي ذلك فعل كان للشفيع

فيها الشفعة اما عند امضا البيع فظاهر واما عند الرد فلان البيع كان صحيحا
موجبا للشفعة حتى اذا لم يمت ماله اخرقا لم يبيع سالم للمشتري باعتبار صحة
البيع وجبت الشفعة للشفيع ثم الرد من المشتري يعمل في ابطال حقه
لا في ابطال حق الشفع كما لو تفاستما البيع ولكن الشفع يأخذها بثلثي
الاجل لا بها ما كانت تسلم للمشتري الا بالقدر من الثمن فكذلك الشفع
فان باعها بالفين الى اجل وقيمتها ثلثة الاف فالاجل باطل لان المحاباة بالقدر
استغرقت بثلث المال فلا يمكن تنفيذ الوصية بالاجل في شيء ولكن يجزى
المشتري بيت ان يفتح البيع او يودع الف الف حالة ليصل الى الورثة
كما ك حقه امي ذلك فعل فالشفيع ان يأخذها بالشفعة لانه قام مقام
المشتري في حكم هذا البيع كما في لفصل الاول وهذا اظهر فالاجل في العيب
لا يظهر في حق الشفع على ما ذكرنا وقد بينا ان خيار المشتري لا يمنع وضو
الشفعة وان باعها بثلثة الف الى سنة وقيمتها الفان قيل
للمشتري ان شئت فحل الاجل وان شئت فذبح في قول ابي يوسف
وهو قياس ابن حنيفة رحمه الله تعالى قال محمد بن
محمد رحمه الله تعالى ان شاء فحل بثلث قيمتها ويكون الباقي عليه
الى اجاله وان شاء تركت سائر على ما ذكرنا في الاجل ان
ان عند محمد رحمه الله تعالى تاجيل المريض صريح مطلقا
نيماله ان لا يتملكه اصلا كما في الصداق وبدل الخلع وبدل الصلح
عن القصاص وعند محمد رحمه الله جميع المسمى مملوك له
بازاد مال تعلق به حق الورثة فلا يصح فيه اجاله لا بقدر
الثلث لان التاجيل بمنزلة الإسقاط من حيث ان المملولة تقع
بين الورثة وبين المال في الحال بسبب الاجل ولهذا الورجع
شهود الاجل صلصنوا كما يصح في شهود وهو نظير
ما ذكر في الكتاب اذا كاتب عبد علي الفين الى سنة وقيمتها
الف فان عندنا يودع الف الف حالا والباقي الى اجاله
او يرد رقيقا وعند محمد رحمه الله تعالى يودع ثلثي الف
حالا والباقي الى اجاله او يرد رقيقا فاما الشفع فالاجل لا يثبت
في حقه لكنه بالخيار ان شاء فحل المال كله واخذ الدار وان شاء
خشي كل المال كما اذا قلنا الى بيع الصلح بالاجل واذا باع المريض
داره وحايي فيها ثم برأ من مرضه فالشفيع وارثه فان لم يكن
علم بالبيع حتى يرافقه الشفعة لانه محمول بمنزلة بيع الصلح

وان كان قد علم ولم يطلب الشفعة حتى برئ فلا شفعة له
لان السب الموجب للشفعة له البيع وقد سكنت من الطلب بعد علمه
به فيبطل وان لم يكن متمكنا من الاخذ عند ذلك كالجار اذا سكنت عن
الطلب بعد علمه بالبيع لمكان الشريك ثم علم الشريك لم يكن له ان ياخذ
بالشفعة على ما ذكرنا نكذ هذا رجل باع دارا بمائة درهم وكرخطة
بقيتها وتقابضا ياخذها الشفيع بذلك يريد به مائة درهم وكرخطة
مثل كرخطة الذي اشترى به المشتري لانه الشفيع انما ياخذ بمثل الثمن
الذي اشترى به المشتري ومثل الدراهم الدراهم ومثل الخطة الخطة فلو اخذها
بذلك ثم خط البايع المائة عن المشتري وهو جازي ويخطف من
الشفيع مثل ذلك لانه خط البعض ياتحق باصل العقد فثبت ان
حاصل الثمن على المشتري الكريه يجب على الشفيع
بذلك فان وجد البايع بالكر الذي اخذ من المشتري
غيبا ورد على المشتري اصل الكر الذي قصه المشتري
من الشفيع وهو مثل كرخطة فان قيل يجب ان
يرجع عليه بقية لانه البيع قد انفسخ ببرد الكر لانه
كان بقيته فوجب على المشتري رد الدار وقد
عجز عن ذلك فوجب له الى الشفيع الرجوع
عليه القيمة كما لو ولي بيعهما من رجل
ثم رد الكر عليه بالعيب فانتهى يرجع
على المشتري بقيمة الدار قبل له وهو الفرق بين
الشفعة والتولية ان الشفيع في الشفعة تعذر
اجاب قيمة على المشتري لان المشتري
الشفعة انما يجب بايجاب البايع وحقق الشفعة
لا يبطل بفسخ العيب وان كان فخاف في كل وجه واذا انفسخ
الشفيع بعد انفساخ البيع في الدار من كل وجه كان
من جهة المشتري ان يقول البايع
ان الشفعة للشفيع انما وجبت ببيعك وانما عجزت
عن تسليم الدار بسبب
حق الشفعة فحصل
استهلاك الدار من جهة
البايع لا من جهة فليس له

فليس له ان ياخذ قيمة الدار اذا تعذر اجاب القيمة على المشتري او جينا عليه كمثل الكر الذي اشترى به
الدار وهذا لما ذكرنا ان الصنفه تحولت الى الشفيع واذا تحولت اليه صارت الثمن الكر الموصوف
في الدمة لا عين الكر فصارت البيع من الابتداء وقع على كرفي الدمة ولو كان هكذا يرجع بمثل الكر
لا بقيمة الدار لانه لم يعجز عن استيفاء الثمن حتى يفسد العقد اما في التولية حق المشتري الثاني لم يثبت
من جهة البايع الاول وانما ثبتت من جهة المشتري الاول بعقد جرى بينه وبين المشتري
الثاني عن احتيار الاستهلاك والعجز عن تسليم عين الدار من جهة المشتري الاول فامكن اجاب
القيمة عليه وهذا لانه لما تحولت الصنفه الى المشتري الثاني لا تتحرر حكم العقد الاول فبقي الثمن
كراعيته على حاله فحق رده وجب الرجوع على المشتري مما يتايل به وقد عجز عن ذلك لزال
ملكه ثم قال في مسألة الشفعة ولا سبيل للبايع على الكر الذي اخذ المشتري من الشفيع وكان
للدار للمشتري ان يشارد عينه وان شاعيره لان المشتري ملك ذلك الكر ملكا صحيحا ولم يتبين
فساده من الاصل فلا يجب عليه رده وهذا لان البايع استوجب على المشتري بالرد درايف
الدمة مثل الكر الذي حصل به المشتري لا كراعيته لانه لما ذكرنا ان الصنفه متى تحولت الى الشفيع
بعد موجب التحسين والكر متى استحق في الدمة كان ثمنه بمنزلة الدراهم والدنانير فكان
للمشتري خيار ان يشارد ذلك وان شاكرا اخر وان وجد الشفيع بالدار عيبا فردها على
المشتري فالمشتري ان يرد عليه غير الكر الذي قبض منه لان المشتري عند اخذ الشفيع الدار منه
ما استحق على الشفيع كراعيته وانما استحق كراموصوفا في الدمة بخير عينه مثل الكر
الذي وقع به الشراء عند الرد بالعيب يستحق الشفيع مثل الكر الذي دفعه اليه لا عينه
وهذا لما ذكرنا ان الشفيع متى اخذ الدار من المشتري صارت بمنزلة المشتري منه والمشتري
منه متى رد البيع على البايع بالعيب يرجع بمثل ما غدر من الثمن لا بعينه كذا هنا
باب ما تبطل به الشفعة وما لا تبطل
ما ذكرنا ان الشفيع اذا ترك الطلب بعد العلم بالبيع تبطل شفيعته **وحرف** اخر ان القدر
انما يلزمه ما اقربه من غيره والشفيع اذا اقرب شيئا في حق الشفعة لا يبطل حقه واذا اقرب
شيئا فيه تبطل شفيعته والشرى لا ينافي والبيع سافي وقد ذكرنا اذا عرفت هذا ان
قال محمد رحمه الله اذا اشترى الرجل من الرجل دارا بالف درهم ولها شفيعان جارا
فقال المشتري لاحدهما اني اشترت لك هذه الدار بامر ك وصدقه الشفيع المقتول بذلك
وكذب الشفيع الاخر وادعى بطلان شفيعته صاحبه بترك الطلب بعد العلم حيث صدقه
واراد اخذ الدار ليس له ذلك والدار بينهما بالشفعة لانه ما اقرب شيئا في حقه لان الشري
له قدر مطلوبه بالشفعة الا ترى انه لو كان الامر معا لا يبطل شفيعته فكذا اذا اقرب
من شايخنا رحمه الله من قال ينبغي ان يطلب الشفعة ثم يقرب بالامر اما اذا اقرب بالامر ولا
تبطل شفيعته والصحيح انها لا تبطل كما يذكر **فان قيل** وجب ان يكون كل الدار للشفيع
الاخر لو جهين احدهما ان المشتري وقع للمشتري ظاهر الامر بالشري لم يكن ظاهرا

ناذا اقر المشتري انه اشتراها له وصدقه الامر بعت بينهما شري اخر فصار الامر مشتريا للدار من المشتري
او ساومه بطلت شفيعته وصار هذا بمنزلة من اشترى دارا بالثمن وسلم الشفيع الشفعة
ثم اقر المشتري انه كان اشتراها للفلان الاجني وصدقه فلان بذلك مجرد للشفيع الشفعة لبيع
الشري بينهما والثاني ان المقر له لما استحل بصدق المشتري في الامر فقد برك الطلب
والشفيع متى برك الطلب بعد العلم بالشري بطلت شفيعته قبل له اما الاول
فقد سقنا سوت حق المقر له في الشفعة سواء اشتراها لنفسه بان كان كاذبا في الاقرار او
اشترها له بان كان صادقا اما اذا اشتراها لنفسه فظاهر واما اذا اشتراها له
ولان المشتري او المشتري له الشفعة فقد سقنا بثبوت حق الشفعة له ولم يوجد منه
ما يبطل شفيعته بخلاف تلك المسئلة لان ثمة كانت الشفعة واجبة للشفيع سواء اشتراها
لنفسه او للاجنبي فاذا سلم بطلت بخلاف شفيعه اخرى لانه لما اقر انه اشترى للاجنبي
وصدقه المقر بعت بينهما شري جدي فجدد له الشفعة اما هنا سقنا بثبوت
الشفعة له ولم يوجد منه ما يبطل شفيعته واما الثاني فلان المقر له ما ترك الطلب
بل وجد منه ما يقوم مقام الطلب وزيادة لان المشتري لما اقر انه كان مأمورا من
جمله بالشري وصدقه المقر له فقد صادقا ان الدار ملكه فصار بمنزلة ما لو اشترى الدار
لنفسه وسلمها الى احد الشفيعين قبل ان يطلب الشفعة ولو كان كذلك لبطلت شفيعته
ولهذا اقولوا فمن اشترى دارا وهو شفيع ولها شفيع اخر فلم يطلب المشتري الشفعة
لا تبطل شفيعته لان شراؤه وتملكه طلب منه للشفعة وزيادة اما طلب لان المقصود
من الطلب تملك الدار بالشفعة في الثاني بقضا القاضي او بتسليم المشتري فاذا تملك
للمالك قام هذا مقام الطلب وزيادة لان مجرد الطلب لا يفسد الملك وهما
الملك حاصل كان في التملك ما في الطلب وزيادة مقام هذا مقام الطلب وكذا
لو اراد الشفيع الاخر ان يستخلف على ما ادعى من الامر ليس له ذلك لان فائدة الاستخلاف
التكليف ولا فائدة في تكليفه لانه لو اقر بذلك لا تبطل شفيعته لما ذكرنا ان دعواه الامر
بالشري واقرار المشتري بذلك قائم مقام طلبه وزيادة فنقول بعد ذلك
ان ما امر به لا يبطل شفيعته ولان حقه ما ثبت على تقدير عدم الشري له لما ذكرنا فالبطل
هذا الاقرار وكذا لو كان الاقرار بعدم الامر عند القاضي بعد ما قضى لهما بالشفعة لم يكن
اقراره ببطلان شفيعته ولو قال المشتري احد الشفيعين هذه الدار كانت لك وما
ملكني انا ولا بايع قط ولم يصح شراي منه او قال كنت اشترتها من البايع قبل
او قال كلوا البايع وهما لا قبل بيعه من فصدقه الشفيع بذلك بطلت شفيعته
المقر له ولم يصدق على الشفيع الاخر وكان له ان يأخذ كلها بالشفعة يريد به اذا كان
الشفيع الشفيع الاخر فما قال لان شري المشتري قد صرح بظاهره اذ لم يعرف ما قاله المشتري
والمقر له الا بقولها ووجبت الشفعة للشفيعين فظاهره ان الشري والمقر له اذا رعا

ان الشري كان فاسدا فلم تجب الشفعة للشفيعين وكذا الشفيع الثاني فبطل حق الذي صدق المشتري
فيما اقر بالشري الفاسد ولم يبطل حق الاخر بخلاف المسئلة الاولى لان ثمة لم يقر بفساد البيع وبطلان
الشفعة على احد الشفيعين لما ذكرنا انهما كان صادقا كان الشرا جازيا والشفعة واجبة لهما وان
كان كاذبا فلذلك ولم يقر اسطلا ان حق احدهما كانت الشفعة بينهما وهذا لان حق الشفعة
انما يثبت باعتبار الشري فاذا ادعى عدم الشري وصدقه في ذلك فقد اقر انه لا شفعة في قبله
الان اقراره تضمن معنيين احدهما دعوى الملك لنفسه والثاني عدم الشفعة في هذه العقدة
وقوله على نفسه في ابطال الشفعة جائز ولا يصدق ان على الشريك الاخر في دعوى الملك
لنفسه وبطلان شفيعته لانه يريد ان يأخذ الدار لنفسه حكم اقرار المشتري فيكون هذا
تسليما لما اكسبه لان الاقرار لا يصح الا من الملك فصار كانه وهبه منه فقبله ولو كان
لكذلك فبطل شفيعته كذلك هنا وفي شرح الكرخي رحمه الله لو اشترى الوكيل دارا وقبضها
فالمشتري خصم في الشفعة وللشفيع ان يأخذها منه ويسلم اليه الثمن وتكون العدة عليه
لان الشفعة من حقوق العقد وحقوق العقد تتعلق بالعاقبة فصار كانه اشتراها لنفسه ولو
سلم الموكل للخصومة بين الشفيع والموكل لانه اذا سلم لملك له في الدار ولا يدرى فلا توجد
للخصومة اليه كالبايع اذا سلم الى المشتري قال محمد رحمه الله والوكيل في هذا امثل
البايع اذا سلم الدار الى المشتري خرج من الخصومة غير ان البايع قبل التسليم لا يكون خصما
حتى يحضر المشتري والوكيل اذا قبض خصم وان لم يحضر الموكل لان المشتري لم يقم البايع
مقام نفسه فلم يجز لنا فتح الملك عليه من غير حضوره فاما الموكل اقام الوكيل مقام نفسه
ورضى به فجاز ان يفتح الملك بخاصته وان لم يحضر الموكل قال وهذا اذا علم انه وكيل
بالشري فاما اذا لم يعلم ذلك وادعى انه وكيل لغيره قال ابن سماعة عن ابي يوسف
رحمهما الله سمعته يقول في رجل اشترى دارا فطلب الشفيع الشفعة فقال المشتري
انما اشترتها لفلان ولا حق لي فيها وقال الشفيع بل اشترتها لنفسك وانما تريد ان تدفع
شفعتي بهذا واللا صدق المشتري واجله خصما واقضى عليه بالشفعة وكذلك لو قال
المشتري قبل ان يشترى الدار انما اشترتها لفلان ثم اشتراها فاني لا نفتي في قوله هذا
واجله خصما واقضى عليه لان الخصومة قد توجهت عليه ولعلمنا بالوكالة لم يسقط حصو
لان حقوق العقد تتعلق به فكذا اذا كانت الوكالة غير معلومة وقد كان اصحابنا رحمهم الله
يقولون اذا قال المشتري قبل ان يخاصم في الشفعة انما اشترتها لفلان وسلم الدار اليه
ثم حضر الشفيع فلا خصومة بينه وبين المشتري لانه اقر بالخصومة فصح اقراره وخرج
بالتسليم من الخصومة واما اذا خصم بشارته اشتراها لغيره وسلمها اليه لم
يسقط الخصومة عنه لانه صار خصما للشفيع فهو يريد استقاط حقه باقراره فلا يقبل
قوله قال ابو الحسن رحمه الله ولو اقام على قوله هذا البينة فسل بشارته انه
اشترها لفلان لم اقبل بيته على ذلك وكذلك لو اقام البينة ان فلانا الذي زعم انه

اشترها له قد وكله بان يشتري هذه الدار منه مدينه فاني لا قبل منه ولا ادفع المضمونه
 بذلك لان الدار مادامت في يده فهو الخصم وان علمت الوكالة فلا معنى لاقامة البيئته
 عليها وقال ابن سماعة عن محمد رحمهما الله اذا قال المشتري انا اقيم البيئته اي قد اقررت
 بهذا القول قبل ان يشتري الدار لم يقبل بيئته على الغائب ولا خصومه بيئته وبين
 الشفيع حتى يحضر المقر بغيره اذها ستكون الشفيع خصما وانما لم يقبل بيئته لانه
 ثبت بها الملك للغائب بخير حضوره الا انه اذا اقر بالملك قبل الحضور تعلق
 باقراره حكمه واذا حكم للغائب بالملك صار الغائب كالشعري والوكيل كالبايع فلا
 يفسخ ملك الغائب بالخصومة وهذه الرواية عن محمد مخالفة المشهور والله اعلم
باب ما يكون الرجل فيه خصما عن اقامته البيئته
 علم الشفعة **اصل** الباب ان الانسان انما ينتصب خصما لغيره
 اذا كان يده بيد ملك ما اذا كانت يد امانه او غصب لا ينتصب لان الخصم كل من يارعه
 في الملكيه ولو اختلف المدعي مع المدعي عليه كان في تقييد اليد بالقول من يدعي ان
 يملك لان الاصل الاتي به في اليد البيئته على ما ادعى فيجوز ان يدفع عنه المضمونه
 الا ان يدعي المدعي عليه شيئا حصه كالغصب ونحوه فيجوز ان يدفع عنه المضمونه
 وان اقام البيئته وقد ذكرنا هذه الجملة في البيئته الدعوى **وحرف** اخرا لانتساب
 ينتصب خصما في اثبات المال للغير اذا كان فيه اثبات حق نفسه وقد ذكرنا هذا
 ايضا اذا علمت هذا **والف** محمد رحمه الله اذا ربي يد رجل اقام رجل البيئته انما اليد
 اشترها من فلان بالف درهم وانا شفيعا بدار اخرى بحيث هذه الدار والذي
 في يده يقيم البيئته ان فلانا رجلا اخر او دعها اياه لم يقبل بيئته على الايداع
 ويقضي الدار للشفيع بالشفعة لانه يدعي ملك الدار عليه بسبب اختصاصه
 وهو الشعري فلا يقدر على دفع المضمونه كما لو ادعى الشعري منه وهذا لانه اذا
 انتصب خصما يدعي الفعل عليه وهو شعر او من فلان لو قبلت بيئته ذي اليد
 لقبلت على ابطال خصومه المدعي اصلا على وجه الاحاطة على غيره الاتري
 ان الغائب اذا حضر وصدق ما اليد فيما قال لم يكن الغائب خصما للمدعي
 فيما ادعى من الفعل على ذي اليد وبيئته ذا اليد لا يقبل على ابطال خصومه المدعي
 اصلا كما لو ادعى عليه الغصب بخلاف ما اذا ادعى ملك الدار مطلقا لان ثمة
 للخصومة يتحول الى غيره لان لم يدع على صاحب اليد فعلا لا شعري انه لو حضر
 الغائب توجهت الخصومه عليه وانما يقبل بيئته الشفيع عليه على الشعري لانه
 سبب حقه فانتصب خصما في اثباته واذا قضى بالشفعة ثم حضر الغائب
 وادعى الايداع لا يلفت **القول** لان البيئته قامت على خصم حاضر ولو ان الذي في
 يده الدار اقر انه اشترها من فلان بالف وهذا شفيعها والبيئته للمدعي على ما قال

لدا ان ياخذ الدار باقراره لان اقراره فيما في يده حجة عليه وهو كالناب عسما او بالبيئته فان قال
 لا اري البايع بصدق في الاقرار او يدينني وطلب من القاضي ان يوجر الامر الحضور الغائب
 لا يلفت اليه لانه اقر بما يوجب الحق للمدعي فلا يجوز باخيره لامر موهوم فان دفع اليه ثم حضر
 الغائب فان صدقهما على ذلك حضي الامر وان كذبهما وادعى انها داره احد الدار لانه تبين انه
 اقر عليه فلا يصدق ان الاجحة وهذا لان اليد مالك الدار ظاهر او قد اقر بها للحاضر
 والغائب ومنى اقر بما لا يده لغائب ولما حضر يوم يتسلمه الى الحاضر فان جاء الغائب
 وصدق المقر فيما اقر به للحاضر سلم المقر به للحاضر وان كذب اخذ المقر به من يد الحاضر
 ودفع الى الغائب لان حق المقر ثابت من كل وجه وحق الغائب موهوم كذلك هنا اقر بالدار
 للغائب فانه اقر بها ملك الغائب ثم اقر للحاضر وهو الشفيع بحق الشفعة فيومر بالتسليم
 اليه فاذا جاء الغائب وكذب لم يست البيع فامر بالتسليم اليه الا ان هنا لا فرق
 بين ان يدعي الحق الشفيع ثم حق الغائب او يدعي الحق الغائب ثم حق الشفيع بخلاف دعوى ما
 في يده ملكا مطلقا فانه لو يدعي الحق الغائب بان قال او دعني فلان وهو ملك ولا بيئته له على
 الايداع يوم يتسلم الى الحاضر ثم اذا حضر الغائب يومر للحاضر بالتسليم الى الغائب
 ويقال للحاضر اقم البيئته على انك لو بدع الحق الحاضر بان قال هو ملك ثم قال او دعني
 فلان يومر بالتسليم الى الحاضر فان حضر الغائب وادعى يقال له اقم البيئته على الحاضر
 وقد ذكرنا هذا في الدعوى وانما سوى بينهما هنا لان حق الحاضر مرتب على حق الغائب
 فكان حق الغائب سابقا على حق الحاضر لا محالة فصار كانه بداه ولو قال ذوا اليد
 اشترتها كما زعم الشفيع الذي وهبتها من فلان بعدما اشترتها وقبضتها ثم سلمتها اليه
 ثم او دعنيها وغاب ثم ادعى الشفيع لا يلفت اليه ولو اقر انه كان خصما ثم ادعى خروجه
 عن كونه خصما بفعل باشرة فلا يصدق وان اقام البيئته على ما ادعى وكذلك لانه يريد
 اثبات الملك للغائب وليس عنه خصم حاضر اقصى ما في الباب ان عرضه
 دفع المضمونه عن نفسه الا انه لا يمكنه دفع المضمونه الا اذا ثبتت فعلة على الغائب
 وليس عنه خصم حاضر الاتري انه لو ادعى ملك الدار مطلقا اقام ذوا اليد البيئته
 انما كانت ملكه وهما فلان وسلمها اليه ثم او دعها لا يقبل كذلك هنا لان دفع المضمونه
 ليس من جنس ما يدخل تحت الالبات الا اذا صدق الشفيع فيما ادعى او اقام البيئته على اقراره
 بذلك او علم القاضي به فيجوز ان يدفع المضمونه وكذلك لو ادعى مكان الهبة سعا
 او صدقه وادعى الايداع من المشتري لما ذكرنا في ابواب الدعوى ولو اقر الشفيع بما ادعى
 ذوا اليد من دفع المضمونه عنه لتصادقهما على ان يده ليس به مستحقا وهذا لان
 الاقرار حجة قاصرة املن العمل بهما على وجه لا شعري الى الغائب بخلاف البيئته لهما
 حجة مطلقة لو علمناها لثبت الحكم على الغائب وانه لا يجوز ولو كانت الدار في يد غير المشتري
 فاقام الشفيع البيئته ان المشتري اشترها من فلان بالف درهم وقبضها ونفذ الثمن

واوام الذي فيه البينة ان فلانا اخر اودعها اياه قبلت ببينته وادفعت الخصومة عنه
 لان ذاليد انتصب خصما للمدعي بظاهر اليد لان المدعي عليه فعلا فندفع الخصومة
 عنه باقامة البينة على الايداع من شخص معلوم لان ذاليد هذه البينة لم يبطل خصم
 المدعي اصلا بل حمل على غيره فتدفع الخصومة كما في دعوى الملك المطلق ولو ادعى
 ذواليد الايداع من الذي اقر الشفيع ان استراه بتدفع الخصومة بدعوى الايداع من غير
 بينه لانهم اتصافا فان الدار وصلت اليه من واحد كما في دعوى الملك وكذا لو ادعى
 انه اشترى هذه الدار من فلان وقال ذواليد او دعيتها فلان لخصومة بينهما
 جعل يدى اليد بيد الملك حتى يقضى عليه بالشفعة ولم يجعل يد الشفيع يد الملك حتى
 لا يقضى له بالشفعة ما لم يقرر البينة على الملك اذ انظر المشتري ان يكون الدار الذي
 فيه يد الشفيع ملكه او ملك ماله اوام البينة انما في يده او علم القاضى لونه في يد لا يقضى
 بالشفعة حتى يثبت ملكه في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله ان القول قول
 الشفيع ويقضى له بالشفعة وهو قول زفر لان طر تو محركة اليد الملك ولهذا
 لا يجوز الشهادة بالملك لذى اليد باعتبار ملكه كما ان القاضى لا يقضى الا بعلم والشاهد
 لا يجوز ان يشهد الا بعلم ثم باعتبار ذى اليد يجوز للشاهد ان يشهد بالملك فكذا يجوز
 للقاضى ان يقضى الملك لذى اليد ويقضاه به هذا يظهر سبب استحقاق الشفعة واذا
 كان يقضى لذى اليد بالملك اذا حلف مع وجود خصم نيا زعه فيها ويدعيها لنفسه
 فلان يجوز له القضاء في موضع ليس هناك خصم يدعيها لنفسه اول ابو حنيفة
 وجه الرواية وهو الفرق ان الملك باعتبار اليد ثبت من حيث الظاهر والظاهر
 حجة لدفع الاستحقاق والاستحقاق على الغير ولهذا جعلنا اليد حجة على المدعي عليه
 لدفعها استحقاق المدعي حجة في حق الشاهد ليدفع بها استحقاق من نيا زعه
 وحاجة ذى اليد هنا الى اثبات الاستحقاق فيما في يد الغير والظاهر لا يلزم لذلك
 فلا بد ان ثبت الملك بالبينة وهو نظير ما لو طعن الشهود عليه في الشاهد
 انه عبد محتاج الى اقامته البينة على الحرية لان ثبوت حرته باعتبار الظاهر
 فلا يصلح الالتزام واذا وجد قتييل في دار انسان فاملكون الدار محتاج الى
 اسات الملك بالبينة ليقضى بالدية على عاقلته كذلك هنا خلاف بوجه الخصومة
 لان ذلك باعتبار المنع من صاحب اليد ومنازعة له باعصار ثبوت الملك له وهذا
 لانه لو توقف على ثبوت الملك له لا يقتل دعوى المدعي ولا يثبت له كونه مبطلا في
 الدعوى وكذا بسبب هذه وخلاف الشهادة لانه لا دليل للشاهد الا باليد
 بخلاف القاضى رجل اشترى دارا وقبضها ووجهها الرجل وقبضها الموهوب له
 ثم غاب احدها ثم حضر الشفيع وطلب الشفعة اجمعوا ان الحاضر لو كان هو المشتري
 لا يكون خصما لانه لا يدعي دينا في ذمته ولا عين في يده لانه يدعي دارا والدار ليست في يده

اما اذا

اما اذا كان الحاضر هو الموهوب له فهو خصم للشفيع عند ابي يوسف رحمه الله ويقضى له بها بالثمن
 وبطل البينة ويستوفى بالثمن ان كان المشتري غابا حتى يقيد فيه فغالب اليد وان كان حاضرا
 يدفع الثمن اليه ولا يكون الموهوب له وكذلك لو تصدق بها على رجل وقال محمد رحمه الله
 لا خصومة بين الشفيع والموهوب له والمتصدق عليه حتى يحضر المشتري وبأخذ الشفيع من
 الحاكم الثمن ويضعه على يد عدل حتى يحضر الواهب وكذلك كل تصرف يليون من المشتري في
 الدار للشفيع ان يبطله وبأخذ الدار بالبيع الاول ولم يذكر محمد رحمه الله قول ابي حنيفة
 في الجامع واحلف المشتاخ فيه قال مشاخ يلزم رحمه الله قول مد مع قول ابي يوسف
 رحمه الله لانه الغالب قوله مع ابي يوسف رحمه الله لان يجعل قوله مع ابي يوسف رحمه الله
 ما امكن والامكان هنا ثابت لانه لم ينص محمد رحمه الله على خلاف ذلك وقال مشاخ عراقي
 رحمه الله لا بل قوله مع محمد رحمه الله لان ابن سماعة رحمه الله ذكر في نوادر هذه المسئلة
 وذكر قول ابي حنيفة مع محمد رحمه الله وكذا ذكر محمد رحمه الله في الماذون من المبسوط
 في مثل هذه المسئلة وهي ما اذا وهب للمو العبد الماذون المديون او باعه بغير رضى الخرم
 وغاب ثم حضر الخرم فلا خصومة بينهم ومن الموهوب له والمشتري عند ابي حنيفة ومحمد
 رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله المشتري والموهوب له خصم لم يقبل بينهم
 ويقضى بينهم فكان الاصح ان قول ابي حنيفة مع محمد رحمه الله وروى ابن سماعة
 عن ابي حنيفة ومحمد في مسئلة الشفعة مثل قول ابي يوسف ابي يوسف رحمه الله ان للشفيع حقا
 في العين الذي زعم ذواليد انه ملكه لان حقه مقصور على عين الدار حتى لو اراد ان يأخذ مكان
 الدار شيئا اخر او اراد المشتري ان يدفع اليد مكان الدار شيئا اخر ليس له ذلك
 ولو ادعى ملك الدار انتصب الموهوب له خصما له وكما لو ادعى الموهوب له ان العبد الذي
 في يده رهن عبده وكذا في بيع الماذون الخرم يدعي استحقاقه على من صلح خصما ونازع في الملك
 لجاز ان يقبل البينة عليه ولان حق الشفعة سابق على حق الموهوب له فصار كحق المستحق
 ولهما انا لو حلف الموهوب له والمستحق عليه خصما في الابتداء لكونه مالكا للدار احتججا
 الى اخراجه عن كونه خصما في الابتداء فصر المسافة وبيان ان متى جعلنا الموهوب له
 خصما في الابتداء وقضينا للشفيع بالشفعة احتجنا الى نقص الهبة والصدق حتى يعود الدار
 الى ملك المشتري ثم يملك عليه الشفيع ولهذا كانت العمد على المشتري لا على الموهوب
 له والمتصدق عليه ومتى نقصنا الهبة والصدق بقيت الدار في يد الموهوب له ملك
 المشتري وهو امين في الدار لان يد الموهوب له يد امانه فكان بمنزلة المودع فلا يصلح
 خصما بخلاف ما اذا ادعى على الموهوب له ملكا مطلقا لانه متى قضينا للمستحق بملك الدار لا
 نحتاج الى ملك الموهوب حتى يملكها المدعي من جهة لان المدعي يدعي ملكا مطلقا يستحق للملك
 من الاصل من حيث الحكم لا من جهة الواهب والمستحق فكان الواهب والموهوب له
 سواء لو كانت الدار في يد الواهب انتصب خصما للمدعي فلذا اذا كانت في يد الموهوب

وكذا في مسألة الماذون لانا لوجلنا خصما في الابتداء حتى تمت الدار وينقض البيع او الهبة
يعود العبد الى ملك البايع او الواهب ولا يمكن بيعه في ديونهم لان بيعه قضاء على الغائب
وانه باطل فلا يجعل بينهما خصما لعدم الفائدة او لانه بقي امانة في يده فلا يصح خصما بخلاف
دعوى الملك المطلق لان ثمة ظهر في الاتهام انه كان غاصبا من المدعي والغاصب يكون خصما
للمخصوب منه فلا يخرج من ان يكون خصما في الاتهام بخلاف مسألة الرهن لان ثمة في الاتهام لا يخرج
من ان يكون خصما ولان الشفيع لا يدعي حقا على الموهوب له ولا في ملكه وانما يدعي على المشتري وهو
الواهب حقا في ملكه مما لم يجد ملكه لا يتبين محل حقه وانما يتبين ملكه اذا انسخ العقد الثاني
ونسخ العقد عليه لا يجوز الاجتزاء من قام مقامه وهذا لانه يدعي النقص ثم التمس عليه
فكان قضاء على الغائب ثم على قول ابي يوسف اذا اخذ الدار من الموهوب له لا يجوز دفع الثمن
اليه لان الهبة انفسخت ولا حق للموهوب له على الواهب حتى ياخذ الثمن فعلى رواية ابن
سماعة يستوفى القاضى من الشفيع بكفيل احتياط الحق الغائب وعلى رواية ابن هشام
عن محمد عن ابي يوسف رحمه الله القاضى ياخذ الثمن فجعله على يد عدل وهذا ليس
بإختلاف رواية وانما هو بحسب ما يرى القاضى من المصلحة للغائب لان في كل واحد من الوجهين
فائدة اخرى فانه اذا استوفى من الشفيع بكفيل فاليمين في ضمانه الا انه دين وهو على خطر
واذا قبضه وجعله على يد عدل فهو في ضمان الغائب والمصلحة في ذلك تختلف فيكون
للقاضى اختيار اصل الامر من ولو ان المشتري لم يملكها ولكن باعها من احد بالف او بالفين
وسلم اليه فالشفيع بالخيار ان يشأ اخذها بالبيع الاول وسلم الثمن الى المشتري
الاول وكانت عمدا تغطيه وان شأ اخذها بالبيع الثاني وكانت عمدا تغطيه على الثاني لان
كل واحد من العقدين يست تام لثبوت حق الشفعة له فكان له الخيار ياخذ بايهما شاغله
ان اخذ بالبيع الاول يرجع المشتري الثاني على المشتري الاول بما اوفاه من الثمن
لان البيع الثاني قد انسخ فان الشفيع اخذها حتى يقدم على البيع الثاني ولو حضر الشفيع
والمشتري الاول غاب فان اراد ان ياخذها بالبيع الثاني فالمشتري الثاني خصم
بالانفاق اما على قول ابي يوسف فلاه يعتبر دعوى الحق بدعوى الملك والمشتري الثاني خصم
بدعوى ملك الدار فيكون خصما في دعوى الحق في الدار واما في قول ابي حنيفة ومحمد
فلا نامتي جعلنا المشتري خصما في الابتداء لا يحتاج الى اخرجهم مع الخصومة في الاتهام لانا
متي جعلنا خصما فالشفيع يملك الدار من جهة المشتري الثاني ولهذا كانت العمدة
عليه فقصر الشرا الثاني ولو اختار اخذها بالمشتري الاول كانت المسئلة على
الحال التي ذكرنا في الهبة اما على قول ابي يوسف فلانه يعتبر دعوى الحق بدعوى الملك
واما في قولهما فلا نامتي جعلنا المشتري الثاني خصما في الابتداء لا يحتاج الى اخرجهم من
ان يكون خصما في الاتهام لانا متي جعلنا خصما في الابتداء واخذ الدار بالشفعة بالشري
الاول من المشتري الثاني استوفى شري الثاني ونعود الدار الى ملك المشتري الاول

فمحتاج

فيحتاج الى ان يملك على المشتري الاول والمشتري الثاني ليس خصم عليه فاما يملك على الاول لانه ليس
مالك للدار بل صامن لها فكان بمنزلة الغاصب والغاصب لا يكون خصما لمن يدعي ملك المخصوب
من جهة المالك كالا ميين سوا فيظهر في الاخرة انه ليس خصم على ما ذكرنا ثم على قول ابي يوسف
اذا اخذها بالبيع الاول من الثاني واستوفى البيع الثاني وثبت للمشتري الثاني حق الرجوع
على المشتري الاول فان انفق الثمن في القدر والنوع ان ياخذ الثمن الشفيع ما قدم من الثمن
عوضا عما له على المشتري الاول لانه طهر مجلس حقه من مال المشتري الاول وان كان مجلس حقه
ليس له ذلك لكن القاضى لانا ان شأ استوفى من الشفيع بكفيل وان شأ اخذ منه وان
ويضعه على يد عدل على ما ذكرنا وان كان الثمن السالى اكثر من الثمن الاول بان كان الاول
الفا والثاني الفين يدفع الى المشتري الثاني الف درهم لانه حق بابعده وقد وجب له على بايعه
الف درهم فكان له ان ياخذ قصاصا ويقال له اطلب بايعك وخذ منه الفا اخر لان الملك
استحق عليه بسبب كان في يده وسلامة الثمن موقوف على سلامة المبيع ولو قال ذو اليد
او دعيتها المشتري او احرقني او عصبتها منه او عارني فلا خصومة بيده وبين الشفيع وان لم يقيم
بيده على ما ادعى من الوديعة وغيرها لانها متصا دقا على ان الملك واليد في هذه الدار المشرى
الغائب وان وصل اليه من جهة علي وجهه يكون خصما لان الشفيع لا يدعي الشري على ذي اليد
فلا يكون بينهما خصومة عندهم على ما ذكرنا وان قال الذي في يد الدار لم يكن للذي ذكرت
انه باعها مني ولكننا في فهو خصم في قياس قول ابي يوسف رحمه الله حتى لو اقام الشفيع البيعة
ان فلانا اشتراها من البايع وهو ملكها وقبضها منه اخذها بالشفعة واستوفى القاضى بالثمن
على ما ذكرنا وعند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ليس خصم بل يتاخر خصومة الشفيع الى ان
يحضر المشتري الغائب فيجمع بين الشفيع والمشتري والذي في يد الدار فخاصمهما الشفيع
فيقضي بالتسليم حينئذ الى المشتري ولو لم يكن العمد على اخذها الشفيع منه اما على قول
ابي يوسف فلا الشفيع يدعي حقا في هذه بسبب يدعيه على الغائب وهو الشري وما يدعيه
على الغائب سبب لوجوب حقه فيما في يد الحاضر فينصب ذو اليد خصما له واذ
انصب خصما يدعي الحاضر لسمع القاضى البيعة ويقضي له بالشفعة ويقضي عليه
بالثمن ويستوفى الثمن للمشتري واما في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله فلا ان
الشفيع يزعم ان الدار ملك للمشتري الغائب وانه يملكها عليه بالشفعة وذو اليد
في الدار مودع او غاصب والمودع او الغاصب لا يكون خصما على الغائب يدعي على الغائب
فقد اقر بالشفيع ان الذي في يد الدار ليس خصم له فلا يفتي خصما فرق بين هذا وبينه اذا
ادعى المدعي انه اشترى هذه الدار من فلان الغائب وهو يملكها وذو اليد يزعم ان الدار له
ولم يكن الذي باعها منه حيث يكون خصما للمدعي والنزاع ان المدعي يدعي ملك الدار
وذو اليد ملك الدار وما كان الدار ينصب خصما لمن يدعي ملك الدار اما في مسئلة الشفيع
لا يدعي ملك الدار وانما يدعي حقا قبل المشتري وهو الشفعة حتى اذا ثبت ذلك الحق قبل المشتري

ثم كان الدار الذي يدل الدار لا يتصحب خصما فيما يدعى من الحق على الغائب فلم تثبت الحق فيه
بملك الدار وفي المشتري الرطل دارا باءا فدر هو فباعها من اخر الفين فعلم الشفيع
بالبيع الثاني ولم يعلم بالاول فخاصم فيها واخذها بشفعته بالبيع الثاني بحكم او غير
حكم ثم علم بالبيع الاول فليس له ان يفسد اخذ وليس له ان يفسد وقد بطلت
شفعته في البيع الاول وكذلك لو باعها صاحبها بالف ثم ناقضه للمشتري ووردها
ثم اشتراها الشفيع بالفين وهو لا يعلم ببيعها اياها وقد علم لم يكن له ان يفسد شراره
وذلك لان الدار على ملك الشفيع واخذها بالعقد الاول **مسح ملكه فلا يجوز له ذلك**
الا من عيب كما ليس للمشتري ان يفسد البيع الحق متعلق بهذا البيع دون غيره
ولان الاخذ بالشري الثاني مسقط لحق الشفيع عن البيع الاول لو كان عالما به
فذلك لا يعلم لا يقبل الملك المسقط للشفعة ليستوى فيه العلم فيها والجهل كالو
باع الشفيع مله الذي يشفع به وكذا لان تسليم الشفعة استقاط الحق فلا يقتدر الى العلم
كالبراعن الذين وكما الوكيل الشفيع من غير العلم بالبيع وشبوت الحق له وان
اشترها بالف ويقابضها ثم راد في العلم او غير حكم **فان كان اخذها بحكم ابطاله القاضي**
ثم قضى به ياخذها بالف وان كان قد اخذها حكمه لم ينتقض حكمه لانه ليس هنا
سبب يتعلق به الشفعة الاسباب واحدا فقد حكم الحاكم بالحق والحكم **لانه الزيادة لا**
يثبت في حق الشفيع فكان عليه ان ينقض حكمه واما اذا اخذها الشفيع بغير حكم فهذا
كالشري المبتدأ فلا يجوز له **مسح الاسباب في العقد يقتضي التسخ** وهكذا ليس للشفيع
حق الاخذ بالشفعة بحل التسليم من المشتري **ممنزلة البيع المبتدأ لان البيع مما يتقصد**
بالتعاطي بخلاف ما اذا اخذها الحكم لانه تعدد رجله بيجا مبتدأ ونقض الحكم حايذا عرف
بطلان سببه الا ترى انه لو مات المشتري وعليه ديون لم يرد في دينه لان الشفيع يقدر
على المشتري فكذا الحكم ورثته وعمر ما به فان باعها القاضي او الوصي في الدين فللشفيع ان يبطل
البيع وياخذها بالشفعة كما لو باعها المشتري في حياته وان كان بيع القاضي على وجه
الحكم والقضا كذلك هنا ولا يقال **بيع القاضي حكم منه فكيف ينقضه الشفيع**
لان القاضي انما باعها املا لم يملكه حق الشفيع او بنا على انه لم يملكه لا يبطل الشفعة فاذا طلبها
كان بيعه باطلا ولان هذا منه قبضا بخلاف الاجماع فقد اجمعوا على ان للشفيع
حق نقض تصرف المشتري وانما يبيعه القاضي ودين المشتري ووصيته سابه
عنه ولو كان المشتري حين اشتراها بالف باعته البيع ثم اشتراها بالفين ثم علم الشفيع
بالبيع بالالفين ولم يعلم بالبيع الاول **فاخذها حكم او غير حكم لم يكن له ان ينقض**
قبضه لانه اجمع سببان كل واحد يوجب الشفعة فالأخذ باحدهما اسقاط للآخر لما ذكرنا
ولو اشترى دارا بالف ثم باعها بالفين فعلم الشفيع بالبيع الثاني وكان للشفيع جلدان
جاران احدهما غائب فخاصم الحاضر الى قاض **يسري شفعة الجوار فابطل شفعتها**

ثم حضر

ثم حضر الغائب فخاصم المشتري الى قاض يسري شفعة الجوار قضى له بجميع الدار لان القاضي الاول
ابطل شفعة الحاضر فلم يبق الا الغائب فاستحق الجميع **قال محمد رحمه الله ولو كان القاض**
الاول قال ابطلت كل شفعة تتعلق بهذا البيع لم يسطر شفعة الغائب لان هذا قضا على
الغائب باب **بيع الشفيع بعض دارة اصل الباب**
ما ذكرنا ان استحقاق الشفعة الجواز وانها تثبت بالطلب وتؤكد بالاستيفاء لان المقصود
من الوجوب الاستيفاء في راعي قيام السبب عند الاستيفاء في احد الشفيع في الدار
التي تستحق بها الشفعة حدثا بعد البيع والطلب قبل الاخذ الواحد شر بعد البيع
قبل الطلب او قبل البيع يمنع الطلب وجوب الشفعة يمنع الاخذ سواء علم بالبيع
او لم يعلم واذا اخذ حدثا بعد الشري والطلب قبل الاخذ الواحد شر بعد البيع قبل
الطلب او قبل البيع لا يمنع الطلب وجوب الشفعة لا يمنع الاخذ لان المقصود
من الطلب الاخذ فاما يمنع الطلب بعد البيع او يمنع وجوب الشفعة قبل البيع
يمنع الاخذ اذا وجد بعد البيع او الطلب وما لا يمنع الطلب ولا الوجوب لا يمنع الاخذ وهذا
لان ما هو سبب استحقاقه يصير عليه عند القضا لان الحكم عندئذ يثبت بناء على السبب
الساوق وقيام الحلة عند افادة حكمه شرط لان الحكم لا يثبت بعلة مقصده وسبب
استحقاق الشفعة اصل النصيب لا قدر النصيب بناء على ان الشفعة عندنا تقسم على
عدد الروس وعند الشافعي رحمه الله على قدر الانصاف وبينا انه في دارين ثلثة نفر
لاحد من نصفها وللآخر ثلثها وللآخر سدسها باع صاحب النصف نصيبه وطلب
الآخران الشفعة قضى بالسف من المبيع بينهما نصفان عندنا وعند الامام عند
ملكها ثلثا لصاحب الثلث وثلثه لصاحب السدس وان باع صاحب الثلث
نصيبه قضى به بين الآخرين ارباعا عند مدركها ثلثه ارباعه لصاحب
النصف وربعه لصاحب السدس وعندنا يقتضي به بينهما نصيبين وكذلك
على اصلنا اذا بيعت دار ولها جاران احدهما جار من ثلث جوانب والاخر
جانب واحد وطلب الشفعة فمضى بينهما نصفان فالشافعي رحمه الله استدل
بحديث عمر رضي الله عنه فانه لما اجلى يهود وادي القرى قال **لبنى عذرة انتم**
شفعا وينا في مال اليهود في حديث طويل الى ان جعل الوادي بين بني عذرة وبين الهماز
نصفين فقد اعتبر مقدار النصيب ولم يقسم بين المسلمين وبين بني عذرة لان
هذا فرق من مراقق الملك فيكون على قدر الملك كالرح او حمزة يستحق بالملك فيكون
على قدر الملك كالاولاد والابان والثمار في الاحجار المشتركة توضحة ان
الشفعة التي تستحق بسبب الملك تعتبر بالعرم الذي يلقى المالك بسبب الملك
وذلك بتقدير قدر الملك فان الحائط المائل اذا كان مشتركا بين اثنين او لاما واشهد
عليهما وان سقط واصاب مالا او نفسا كان الصمان عليهما املا ما بقدر الملك فهذا

مثله وهذا على أصله مستقيم لأن حق الشفعة عند دفع ضرر مونة القسمة وحاجة
 صاحب الدار إلى ذلك **فإن** آخر من حاجة صاحب القليل لأن مونة القسمة عند دفع
 الشراكة بقدر الملك **وكذلك** ما شرع لدفع هذه المونة لأصحابنا رحمهم الله ما روى
 عن ابن مسعود رضي الله عنه مثل قولنا **ولم** يعرف له مخالف والمعنى فيه وهو أنهما
 استويا في سبب الاستحقاق فليستوا في الاستحقاق **فليس** له ما الواسع ثلث ماله
 لشركا في الدار ان يقسم على عدد الروس وبيان الوصف أن سبب استحقاق الشفعة
 إما الجواز أو الشركة وقد استويا في أصل الشركة ذلك فإن صاحب القليل شريك
 لصاحب الكثير وهما لا تضال ملكه لصاحب الكثير ويحقق هذا الكلام
 أن علة الاستحقاق أصل هذا الملك لا قدر الملك **الأنزى** أن صاحب الكثير لو باع ملكه
 كان لصاحب القليل أن يأخذ الكل بالشفعة كما لو باع صاحب القليل نصيبه كان
 لصاحب الكثير أن يأخذ بالشفعة حتى لو كانت الدار من اثنين أحدهما عشرة
 وللآخر تسعة أعشارها فباع صاحب تسعة الأعشار نصيبه كان لصاحب
 العشر أن يأخذ الجميع ولو كان الاستحقاق بقدر الملك كان يأخذ بقدر ملكه وكذلك
 لو باع صاحب الكثير حقه كان لصاحب القليل أن يأخذ جميع الدار ولم يكن للقليل
 علة لاستحقاق الملك لما أحدهما بتسليمه وكذلك لو باع صاحب الكثير بعض نصيبه
 لا سطر شي من حقه في الشفعة ولو كان الاستحقاق بقدر الملك وصاحب أن سطر بقدر ما
 باع يعني بقدر ما بقي فعلم أن ملك كل حذر عله بامه لاستحقاق البيع لعلة الشفعة فإذا اجتمع
 في صاحب الكثير علة وفي صاحب القليل علة واحدة والمساواة تتحقق بين العلة الواحدة
 والعلل لأن الزيادة عليه مثله والعلة لا تترجح ولا ترد أذ حكمها بانضمام مثله إليها
 من جنبها لأنها توجب عين ما أوجب الأولى **فإن** كان من جنبه وهذا لأن علة الاجتماع
 أحدا حتى أخذ الشقص بالشفعة **فوجب** أن يغير بأصل النصيب دون قدره
 وليس بحالة الأفراد المعنى وهو أن علة الاستحقاق أصل الشركة فالزيادة عليه مثله
 لما ذكرنا لا تترى أن أحد المدعيين لو أقام شأه من وأقام الآخر عشرة من الشهاد
 ثبتت الحاصنة والمساواة بينهما ويقضى بالعين بينهما نصيبين وكذلك لو أن
 رجلا جرح رجلا جرحا واحدة وجرحه آخر عشر جرحا فمات من ذلك
 استويا في حكم القتل لأن العلة نفس الجرح لا قدره كما في حكم الأفراد وهذا لأن
 الترتيب بقوة العلة لا بكثرة العلة وعند ظهور الترتيب بالرجوع مدفوع
 للمراجحة وهذا لا ينظر حتى صاحب القليل أصلا فخرنا أنه لا تترجح في جانبه
 من حيث قوة العلة وكثرة العلة لا توجب الترتيب لأن ما يصلح بالأفراد علة
 لا يصلح مرجحا وملك كل حرا بقدره علة فمن هذا الطريق يتحقق المساواة بينهما
 بخلاف حق الخمر في الشركة فإن حق كل واحد منهما في دمة المديون لا تترى أن

عند

عند الأفراد لا يستحق من الشركة الا قدر دينه فاذا ظهر المفا وتعينهم في مقدار الدين
 وعليه يترتب استحقاق الشركة قلنا كل واحد منهما يستحق بمقدار دينه ولذلك
 الرجح فأنما يحصل من المال **فإنما** يصلح بقدره المال لا تترى أن عند الأفراد
 يحصل الرجح لكل واحد منهما بقدر ماله وكذلك الولد واللبن والتمار فإنها
 حقول من الثمن فأنما يتولد لعدم الملك والشافعي رحمه الله غلط في اعتبار حكم العلة
 بالتولد من العلة وقسمه الحكم على أحز العلة فاما الحايض المابل إذا مات من يقع عليه
 فإن حرج الحايض فالصمان علمهما نصفان لا استويا في العلة وإن مات
 بفعل الحايض فالصمان عليه المالا لأن التشاوي بينهما في العلة لم يوجد فإن قل
 صاحب القليل لا يكون لمقتل صاحب الكثير **فإن قيل** يجوز أن يستحق الجميع في
 حالة الأفراد وفي حالة الاجتماع يكون على المفاضل لا تترى أن عبد الوفا عينا
 رجل وقتل آخر خطأ بخبر المولى بين الدفع والغدا فإن اختار الدفع بدفعيهما
 ألاما بلثة لصاحب الخين وبلثة لصاحب النفس ولو كان الخين بالأفراد
 يدفع إليه الخيل وكذلك الحال مع الفرسان في القسمة إذا اجتمعوا كان للرجل
 سهم وللفرس سهمان وإذا الرجال إذا انفردوا استحق الجميع وعند الاجتماع
 كان على المفاضل وكذلك الأبن مع الميت في الميراث عند اجتماعهما كان الميراث بينهما
 ابلا والبنات إذا انفردت كان لكل لها ذلك هنا فلو أن ماله ماله الخناصة
 فلو **فإن** جناية العبد توجب الأرض فدفع المولى إلا أن **فإن** ان تجلص
 عن الأرض بالدفع كان العبد بدلا عن الأرض والأرض والبذل **فقد** رتقد
 المبدل **ولأنه** وجب الدفع بدلا عن الجني عليه وهو العاقب بالجناية بدلا عن
 الجني عليه فبقدر قدره وأما القياس مع الرأجل فإن تفضيل الفارس بفارسه
 حلم فمشور عالج **فإن** القياس مع أن الرجل بانفرد لا يكون له الاستحقاق فحصل
 مرجحا باستحقاق بعض القسمة وهنا ملك كل جرد علة كاملة لاستحقاق الجميع فلا يصلح
 ولأن الرجل يستحق عند الاجتماع ما يستحق عند الأفراد وكذلك الفارس والرجالة
 إذا انفردوا يستحق كل واحد منهم سهمهما في الفرسان إذا انفردوا يستحق كل واحد
 منهم سهمين وكذلك **فإن** عند الاجتماع على أن علة الاستحقاق الإصايد وأصايد الفارس
 أكثر من أصايد الرأجل وأما الميراث فنقول الميت إذا انفردت لا يستحق
 الفرض إلا النصف والباقي يستحق بن الرز والابن إذا انفرد يستحق الكل فإذا
 اجتمعا ضرب كل واحد منهما بما يستحقه **فإن** حاله الأفراد إذا عفا هذا **فإن** الجمل
 رحمه الله رجل باع دارا واشتبع بالجوار ثم ان الشبيع باع من داره التي تطلب
 بها الشفعة فصفها أو لم يبيعها فمشموم لم تطلب بذلك شفخته أن لم يعلم شفخته
 صاحبها أو علم إذا طلب الشفعة بعلم ما علم يبيع الدار التي سيجت كسبه داره لأن ما

حكا

لان ما احدث من المحدث في دارة بعد البيع لا يمنع الطلب قبل الاخذ لو احدث بعد البيع
قبل الطلب او بعد البيع لا يمنع الطلب ولا يمنع وجوب الشفعة لقيام الجوار
بعض الدار فان قيام الجوار الملائق في بعض الدار وان كل كاف لوجوب الشفعة
فاذا احدث بعد البيع والطلب لا يمنع الاخذ لو كان على شفخته ولو انه باع نصفه
او ثلثها مقسوما فان ذلك على الدار التي بيعت وهي الشفوعة ولم يبق في يد غيره
يلازق الدار المشفوعة فلا شفعة لان لم يبق جارا وقيا للجوار عند القضا بالشفعة
وشروط الاستحقاق للشفعة لان الجوار انما يستحق علة الاستحقاق جيديك ولا يبق العلة
عند افادة حكمها ولو بقي شيء مما يلاصق الدار المشفوعة فهو على شفخته ولانه بقي الجوار
وما بقي يصلح لاستحقاق الكل ولو ان دارين طريقهما واحد غير نافذ واحدى الدار
بين رجلين والاخرى لرجل على حدة فباع المفرد دارة فالشفعة لصاحب الدار
الاخرى للشركة في الطريق فان لم ياخذها بالشفعة حتى اقتسما الدار بغير بيع
بالبيع او على وطلبا واقتسما قبل القضا والاخذ فاصاب احدهما بالقسمه
النصف مع الطريق المشترك واصاب الاخر النصف بغير الطريق وفتح لنصيبه
طريقا الى الطريق الاعظم وهما جميعا جارا ان فالشفعة لصاحب الطريق ولا
مسعه للاخذ معه لما ذكرنا ان قيام ما هو العلة مع القضا شرط الاستحقاق
وعند القضا احدهما شريك والاخر جارا ولا شفعة للجار مع الشريك فلو سلم
صاحب الطريق شفخته كان للاخر ان ياخذ شفخته بلجوار في الجار مع الشريك
في الابتداء لان الجوار سبب الا انه امتنع عليه لمزاحمة موته وهدر التمر اجتهاد وهذا
لان الشريك اقوى سببا من الجار على ما ذكرنا فيكون مقدما في الاستحقاق الاتري
انه لو كانت الدار من ثلثة نفر الامور ميراثا وطريق فيها لانيه منها وباقي الدار
بينهم فباع الشريك في الجميع نصيبه من جميع الدار والشريك له في جميع
الدار نصيب الحق من الاخذ الذي في بعض الدار نصيب لان شركته اتم
لان له شركة في موضع من الدار ليس لصاحبه شركة فيه فكان هو كالحظير
في حق الاخر لان الموضع الذي هو مشترك بين الدار وبينه لا حق لثالث فيه
وهو موضع الميراث والطريق فلا بد ان يكون هو احق من ذلك الموضع بالاخذ وذلك
في حكم شيء اخر فاذا كان احدث احق بالبعث كان احق بالجميع ولم يطل القسمه شفخته
لان هذا هو وجوب البيع قبل الطلب او قبل البيع لا يمنع الطلب ووجوب
الشفعة للاخذ لما ذكرنا ان الجار شفيع مع الحظير ولذا اذا وجد بعد البيع والطلب
قبل الاخذ وهذا لان القسم في الدار الواحدة استيفاء الاتري انه لو جبر على ذلك
ولانه يحصل لكل واحد منهما ربع اصل المال وربع حق القسمه وبالربع يستحق الشفعة
وضار كان باع بعض الدار مساعا خلافا ما اذا وجب لانيه الشفعة بالشركة والجوار

فقال

فقال ابطلت الشفعة بالشركة فانه يبطل الجوار لان ثمة ابطل حق الشفعة وانما واحد الا ان
السبب مختلف فاذا ابطل بطل في حق نفسه احدهما بالقسمه ما ابطل حق الشفعة انما
ابطل احد السببين فبقى السبب الاخر وفي المبسوط دروب غير نافذ وفيه دور لقوم
فباع رجل من ارباب تلك الدرب بيتا شارعا في السكة العظم ولا طريق له في الدار
اي باع البيت على ان يفتح له بالمشتري البيت بابا الى الطريق الاعظم ولم يبع طريقه فلا يصح
الدرب ان ياخذ البيت بالشفعة لشركته في الطريق فان سلموها ثم باع للمشتري
البيت بعد ذلك فلا شفعة لاهل الدرب فيه لان طريق البيت في الدرب
فبا البيع الاول قد انقطعت شركته الطريق لصاحب البيت مع اصحاب الدرب
وانما الشفعة في البيت للجار الملائق وكذا الوباة قطعة من الدار بغير طريق لها
فلم الشفعة لقيام شركته في الطريق وقت البيع فان سلموها ثم باعها المشتري
فلا شفعة فيها الا لمن بجوارها لا لقطاع الشركة في البيع عند البيع الثاني وفي شرح
الدرج رحمه الله اذا باع الشفيع دارة التي تشفع بها بعد شري المشتري وهو عالم
بالشري او لا يعلم بطلت شفخته لانه يستحقها بالجوار وقد زالت وان رجعت اليه
ملكه ببرد المبيع بالعيب نصفا او خيار روية او شرط ليس له ان ياخذ الشفعة
لانها قد بطلت فلا يعود الان يودسبها وهو البيع وان باع الشفيع دارة على انه بالخيار
فهو على شفخته ما لم يوجب البيع لخدم زوال ملله عما يشفع به فان طلب في ماله
الخيار الشفعة كان ذلك نقضا منه للمبيع لان طلب الشفعة يدل على احسان
تقيده الملك في البيع وقد زال ذلك مسقطا خياره كما لو كانت جارته ووطئها
ولو باع الشفيع الدار سبعا فاسدا وقبض المشتري بطلت شفخته لان المبيع الفاسد
اذ انفصل به القبض فاذا الملك كالصحيح فان يقض البيع وردت عليه فلا شفعة له
لما ذكرنا ولو كان الشفيع شريكا وجارا فباع نصيبه الذي يشفع به كان له
ان يطلب الشفعة بالجوار وهو رايه الامالي رواها على بن الجعد عن ابي يوسف
لانه يستحق الشفعة لسيمن فاذا باع البعض فقد بقي السبب الاخر وهو مما يستحق به
الشفعة في الابتداء وكذلك في حالة البقا والله اعلم باب
من الشفعة في المضاربة اصل الباب ما ذكرنا ان في الشفعة
تقسم على عدد البروس ودار المضاربة كدار لراس بالتسوي رب المال والمضارب
من حيث الخلم في حق ما بين رب المال والمضارب وفي حق الاجني كدار اخرى لرب
المال او للمضارب حتى لا يكون الاجني رابع اربعة منهم وانما يكون ثالثا لثلاثة لما ذكرنا
ان الشفعة تقسم على عدد البروس ومن حيث الحقيقة المزاحم مع الاجني في الشفعة
راسان رب المال والمضارب فلو ان الاجني معهما بالشركة تشاركته ومن حيث
الخلم ثلثة بروس لان دار المضاربة كدار لراس بالشركة حله لان الدار المضاربة يحلم

ليس لداري **رب المال** ولا لدار المضارب لأنها مشتملة على حقيقتي خرب المال وحق المضارب
لأنها مملوكة لرب المال رقبته حتى لو تبرع المضارب بهذا الدار لم يخرجه ومملوك
للمضارب تصرفا وانحرولا ثم عند ضرورة **المال** عرضنا ولهذه الونهاة رب المال
عن التصرف فيها لم يعمل نهيه ولومات رب المال كان له ولاية البيع وانفسخت
المضاربة ولو باعها المضارب من **رب المال** لم يكن في المضاربة ربح جازيعة
عندنا خلافا لفرجه الله لأن حقيقة الملك لرب **المال** وللمضارب فيها
حق وبيع الحق لا يجوز إلا ما نقول **بأن** هذا تصرف مفيد لأنه يخرج به من المضاربة
مكان فيها ويدخل به في المضاربة ما لم يكن فيها وهو الثمن وبسبب **المضاربة**
الشرعية على الغايه فمن كان مفيدا كان صحيحا كالمولى إذا اشترى عبدا من عبد المأذون
المديون **فرق** أصحابنا رحمهم الله إذا اشترى رب المال من المضارب
وبينما إذا اشترى المضارب من **رب المال** فإن رب المال إذا اشترى من المضارب
سقى المضاربة على ما كان من الثمن والمضارب إذا اشترى من رب المال يخرج للمال
عن المضاربة والفرق أن المضارب إذا اشترى لنفسه **يحول** حكم المضاربة
إلى الثمن والثمن مضمون في ذمة المضارب ومن شرط المضاربة كون **المال** أمانة
في يد المضارب وطهرا وهلاك مال المضاربة بعد الشراء يرجع به على رب المال
ولو هلك القبوض رجع أيضا هكذا **بدا** خلافاً للوكيل فإذا صار مضمونا
عليه سطل المضاربة أما الشراء **رب المال** لا نعلم شرط المضاربة وان صار
الثمن ديناً في ذمة المال لأن العينية شرط ابتداء المضاربة أما في حالة البقا
كونه في ذمة رب **المال** ولونه في ذمة اجبي آخر سوا أو تحته الشرط كون رأس المال
أمانة في يده ابتداء وبقي **الأمر** أنه لو اشترى بالف المضاربة عبداً وباعه بالدين
ثم اشترى بالدين عبداً وهلك قبل النقل حتى يجزى خمساً مائة يخرج ربع العبد
من المضاربة لأنه صار مضموناً عليه وفداً **أما** المضاربة حقا مكرهاً **والرب**
غير المفرد فكان دار المضاربة كدار لراس ثالث من حيث الحكم فكانت الروس بينين
من حيث الحقيقة وبلت من حيث الحكم فوجب العمل بالحقيقة والحكم بقدر الإمكان
والعمل على هذا الوجه أولى **فألو** علمنا أنها على كل حال معذور للسنان وعملنا بالحكم
فيما بين **رب المال** والمضارب وجعلنا الروس بلت من حيث الحكم ليلون عملهما
بقدر الإمكان والعمل على هذا الوجه أولى **لأننا** لو علمنا سببه الحكم في حق الاجنبي ولم يوجد
منه عقد المضاربة سعدد الروس لزمننا العمل بشبه الحكم فيما بين **رب المال**
والمضارب فسعدد البيع بينهما وطهرا **الوجه** جعلنا البيع الذي جرى بينهما عدما في
حق الاجنبي في بيع المراكمة وجعلنا البيع كبيع واحد حتى لو اشترى رب **المال**
عبداً بمائة وباعه من المضارب بالف المضاربة فإن للمضارب سعدد مراكمة

على خمس مائة وجعلنا المعتبر في بيع المراكمة العقد الاول **وان** جعلنا العقد بينهما المأذون
ولو كان رب **المال** اشترى العبد بالف وباعه من المضارب بمائة من المضاربة باعه
المضارب بالف مراكمة على خمس مائة لأنه لا يلزم من جعلنا العقد الذي جرى بينهما
عقداً في حقهما ولم يجعلنا في الحقيقة عقداً في حق غيرهما إذا عرفنا هذا **أما** محمد رحمه الله
بضارب في يد الغان من مال المضاربة اشترى باحداً لاثنين داراً وقبضها ثم اشترى
استرى من الاثنين داراً وقبضها والمضارب شفيعها بالدار التي اشترىها أولاً للمضاربة
وبدار له خاصة ورثتها ورب **المال** أيضا شفيعها بدار له ورثتها من أبيه فإن
أرادوا أن يأخذوا بالشفعة يأخذوها المأذون ياخذ رب **المال** ثلثها بالدار التي ورثتها
وتكون له خاصة ويأخذ المضارب ثلثها بالدار التي ورثها وتكون له خاصة ويأخذ
ثلثاً آخر على المضاربة لأن دار المضاربة كدار لراس مال **الثاني** في حقهما المأذون فصار كان
للجير ان يثله وهو الشفعة كما يستلحق الحصول ملك الرقبة بحيث لا يحصل ملك النيد كالشتر
الأمرى أن المولى إذا باع داراً **له** عبداً ما دون مديون كان **له** الشفعة ولو أظهرنا
مواحدة كل واحد منهما بما هو حقه على الخصوص في معاملة الحق المشتمل يكون مفيداً لأن كل واحد
يتفح حقه على الخصوص غير النفع الذي يتفح ما هو مشتركاً فصلاً لا يأخذ إلا ما مفيداً
وهذا لأن الشراء فيه أن المضارب اشترى **المال** إذا لم يكن فيها ربح ومن اشترى
أو اشترى له لا يطل سعة والمضارب يشتري **رب المال** يشتري له ولا يأخذ
بالشفعة بمنزلة الشراء وقد ذكرنا أن يشتري **رب المال** من المضارب جازيلاً لا يشتري
أنه لو اشترى للمضارب داراً بعض مال المضاربة ثم اشترى **رب المال** داراً لنفسه لا
جنبا فلم يضارب أن يأخذها بالشفعة إذا كان ما في يده من مال المضاربة يعني من الدار المشفوعة
لأن أكثر ما في الباب أن للمضارب يأخذها **رب المال** ولكن **رب المال** يشتري
والشراء لا يطل حق الشفيع ولهذا لو اشترى داراً وهو شفيعها بالجوار ولا شفيع آخر
غالب ثم باع الدار الأولى لغير الجار الآخر قضى له بالنصف لا غير ولو كان
الشراء مبطلاً حق الشفعة لقضي للآخر باكل لأن عدم الجوار للمشتري حاله الحكم ولأن
أخذ بالشفعة بمنزلة الشراء للبستد أو شري المضارب بمال المضاربة داراً من **رب**
المال جازيلاً لما ذكرنا خلافاً ما لو باع المضارب داراً من المضاربة ورب **المال** شفيعها
ولا شفعة **له** فيها لأن المضارب في بيعها عامل لرب **المال** **الأمر** أنه لو لحقه
في ذلك عمداً يصرح على **رب المال** ولا شفعة لمن وقع البيع **له** وكذلك لو باعها **رب المال**
وهي من المضاربة وفي يد المضارب دار أخرى من المضاربة وهو شفيعها لم يكون له فيها
شفعة لأنه لو أخذها أخذها **رب المال** فإن الأصل في المضاربة خرب **المال**
ورب **المال** باع لا يملك إلا أخذ غير **له** خلافاً ما إذا باع للمضارب
داراً من غير المضارب كان لرب **المال** أن يأخذها بالشفعة بدار المضاربة ويكون له

دون المضاربة لان المضارب في بيع داره من غير المضاربة عامل لنفسه فهو في ذلك كاجنبي
 اخوه باعتبار دار المضاربة رب المال جار للدار المبيعة فله ان يأخذها بالشفعة والاحد
 بالشفعة بمنزلة الشري ولو اشتراها كانت له خاصة دون المضاربة ولو باع رب المال
 دارا خاصة والمضارب شفيها بدار من المضاربة فان كان فيها ربح فله ان يأخذها
 لنفسه لانه جار باعتبار شركته في الربح فانه يملك حصته قبل الشفعة حقيقة ولهذا
 يجب عليه الزكاة وهو في الاحد لنفسه غير عامل لرب المال فيكون كاجنبي اخر وان لم يكن
 فيها ربح لم يأخذها لانه لو اخذها اخذها للمضاربة وفي مال المضاربة خسر رب المال
 هو الاصل ورب المال هو البايع وكما لا يثبت للبايع حق الاخذ فكذا لا يأخذ الغرله
 ولو اشترى للمضارب بالغ المضاربة دارا يساوي الفين ورب المال شفيها فسلم
 الشفعة ثم باعها المضارب بالف درهم لم يأخذ رب المال شي منها بالشفعة اما مقدار حقها
 واسر المال وحصته من الربح فلان البيع وقع لرب المال واما في حصته نصيبه
 من الربح فانه لو اخذها رب المال بقرت الصفقة على المشتري وليس له ذلك ثم في
 مسألة اول الباب لو كان للدار الثانية شفيح اجنبي فللاجنبي ثلث الدار وثلثاها
 بين رب المال والمضارب ودار المضاربة لثلاث فملون الدارين حصة على تسعة ثلثه
 للاجنبي وسهمان لرب المال وسهمان للمضارب وسهمان لدار المضاربة لان
 دار المضاربة في خسر رب المال والمضارب بمنزلة شريكه مالت لاني حق الاجنبي
 لان من حجة الاجنبي ان يقول دار المضاربة لا يخرج من بينكما فلا يستحقان بها
 الا يستحقا في دارهما في البيراث كما لو اشترى دارا وهو شفيح ولها شفيح اخر
 بل جوار ايضا ثمرات المشتري وترك اولاد اثم حضر الشفيح الاخر وطلب الشفعة
 قضى له بالنصف وعتبر الدار التي يستحق بها الشفعة لا عدد الورثة كذلك هنا
 والمعنى ما ذكرنا ان الشري بمنزلة القضا للمشتري بقدر المستحق اذ لو لم يجعل كذلك
 لوجب ان يسقط شفيعته بموته لان الشفعة لا تورث عندنا فيقضي بحق جميع الدار واذا اخذ
 الاجنبي الثلث خرج من الثلثين مضاربت كالمسئلة الاولى نظيرة اذ امر رجلان
 بضرب عبد سوطا فضربه سوطين وضربه اجنبي سوطا فمات العبد فان
 السوطين في حق غير المامور كسوط واحد لان مضاربهما واحد فوجب على الاجنبي نصف
 الضمان ثم النصف يجعل نصفين نصفه على المامور ونصفه هدر لانه ضارب
 احدهما باذن المولى والاخر بغير اذنه كذلك هنا وفي شفعة المبسوط فيما اذا اشترى
 الاجنبي ولو كان المضارب هو الشفيح بدار من المضاربة فيها ربح وليس في يده
 من مال المضاربة غيرها فسلم المضارب الشفعة كان لرب المال ان يأخذ لنفسه
 وان سلم رب المال كان للمضارب ان يأخذها لنفسه لان المضارب لا يأخذها
 بالشفعة للمضاربة فانه يكون اسدا على المضاربة والمضارب لا يملك ذلك

ففي

فتبي خ كل واحد منهما في الاخذ لنفسه حكم للوار لان المضارب شريك في مال المضاربة اذا كان
 فيها ربح واذا اشترى المضارب دارا من مال المضاربة وهو الف ليساوي كل واحد منهما
 القافيعت دارا الى جنب احدهما فلا شفعة للمضارب فيها والشفعة لرب المال لان كل
 واحد منهما مشغولة برب المال والمضارب شريك في الربح ولا ربح في واحد منهما
 ولا يأخذها المضارب بالشفعة وهذا لان الدار لا تقسم قسمة واحدة لما فيها من الغاو
 في المنفعة فتعبر كل واحدة منهما على الانفراد لا اشترى انه لو كان مكان الدارين عبد من
 لم يتعد عتق المضارب في واحد منهما ولو كان في احدهما ربح كان له المنفعة مع رب
 المال لانه شريك فيها بحصته من الربح وفي مضاربتة لو اشترى للمضارب ببعض المال
 دارا في قيمتها مصل على اسر المال فباع رجل دارا على جنبها كان له وفي يد المضارب
 من مال المضاربة مثل من الدار التي بيعت الى جنب دار المضاربة فاراد الشفيح ان
 يأخذ الدار بالشفعة لنفسه لم يكن له ذلك وانما يأخذها على المضاربة او يبيع
 لان خسر رب المال اصل وخسر رب المال بيع وهو يملك من اخذها بما هو الاصل
 والبيع لا يظهر مع ظهور الاصل وهذا لان في احد المضاربة مراعاة الحقين جميعا
 خسر رب المال وحق للمضارب وفي اخذها لنفسه ابطال خسر رب المال فان سلم
 المضارب بالشفعة فاراد رب المال ان يأخذها بالشفعة لنفسه لم يكن له
 ذلك لان المضارب اذا كان متمكنا من الاخذ بالشفعة يصح منه التسليم في حق
 نفسه وفي حق رب المال فان التسليم من الحارة كالاخذ فله ذلك او لا
 ابي خيفة والى يوسف رحمهم الله واما عند محمد رحمه الله فيصح تسليمه
 في خسر رب المال كما في الاب والوصي اذا سلم شفعة الصبي والاصح ان هذا اقوله
 لان فيما هو من صنيع الحارة المضارب نائب عن رب المال على الاطلاق وتسليم
 الشفعة من صنيع الحارة ولو لم يكن في يد المضارب من مال المضاربة شي يأخذ به الدار
 كان له ان يأخذها بالشفعة لنفسه لانه غير ممكن من اخذها للمضاربة على ما
 ذكرنا فاذ لم يثبت له حق الاخذ باعتبار الاصل ظهر حكم البيع وهو انه جار
 للدار البيعة ملكه في نصيبه من الربح وان لم يكن فيها فصل على رأس المال لا يأخذها
 لنفسه لانه لا ملك له فيها وانما حارة من حيث اليد دون الملك وبه لا يتحقق الشفعة
 وان اراد رب المال ان يأخذها لنفسه فله ذلك لان ما في يد المضارب لرب المال
 حقيقة فيكون به جار للدار الشفعة فيكون بها فان سلم المضارب الشفعة فتسلمه
 باطل ورب المال على شفيعته لان المال انما يصح ممن يكون متمكنا من الاخذ والمضارب
 هنا لم يكن متمكنا من الاخذ ولو كان في دار المضاربة فصل على رأس المال وليس في يد
 المضارب من مال المضاربة شي فاراد للمضارب ورب المال ان يأخذ الدار المبيعة
 الى جنب الدار بالشفعة لا عنهما ظاهرا ان احدا نصفين لان كل واحد منهما جار

بملكه في حخته من دار المضاربة والقسمه باعتبار الروس فان سلم احدهما كان للآخر
ان ياخذها كلها لان لكل واحد منهما سبب تام لا يستحق جميع الدار المبعة لكن المزاينة
عند طلبها باحد كل واحد منهما النصف فاذا اعدمت بالتسليم كان للاخر ان ياخذها
فان بقي في يد المضارب من مال المضاربة قدر ثمن الدار فاراد المضارب او رب المال
ان ياخذها بالشفعة لنفسه لم يكن له ذلك لان حق المضاربة في هذه الدار هو الاهل
قبل القسمه لما في الاخذ للمضارب مراعاة الحق في الاخذ احدهما لنفسه ابطال
حق الاخر واذا كان الاخذ باعتبار الحق الاصيل ممكننا يجب ترجيح ذلك فيكون للمضارب
ان ياخذها للمضاربة وليس لواحد منهما ان ياخذها لنفسه فان سلم المضارب لم يكن
لواحد منهما ان ياخذها بالشفعة بعد ذلك لان المضارب كان ممكنا من اخذها
فيعمل تسليمه ايضا في حقهما ارايت لو اخذها بالمضاربة ثم باعها للذي اخذها منه او
ردها عليه للاولاهة اما كان يصح ذلك منه في حق رب المال فكذلك اذا ردها
عليه بتسليم الشفعة ولو لم يعلم المضارب ولا رب المال بالشفعة حتى باعها
المضاربة واكتسما دار المضاربة على قدر راس المال والرجح ثم اراد ان ياخذ الدار
المبعة بالشفعة لانفسهما فلمها ذلك لان سبب الاستحقاق لكل واحد منهما
نقرر بالقسمه ولا يعدم فان السبب كونه جار للدار المبعة بملكه في دار المضاربة
وبالقسمه يتقرر ملك كل واحد منهما الا ان حق المضاربة كان مقدما فاذا اعدم ذلك
بالقسمه كان لكل واحد منهما حق الاخذ لنفسه كالشريك اذا سلم الشفعة كان للجاران
ياخذها فان طلبا في بينهما واما ما سلم اخذ الاخر كلها ولو دفع الى رجلين مال المضارب
فاشترى به دار او رب المال شفعيها فله ان ياخذ حصته احدهما بالشفعة دون
حصته الاخر لان الصنفه تنفرق بعد المشتريين في حكم الشفعة الا ان شرعي اهما
لا يشترى لانفسهما كان للشفيع ان ياخذ نصيب احدهما دون الاخر قبل القبض ويعمل
ظاهر الرواية على ما ذكرنا فلذا اذا كان المشتريين مضاربين وكذلك اذا كان
الشفيع اجنبيا فان المضاربين في شراهما المضاربة في حق الشفعين كالمشتريين لانفسهما
حتى كان له ان ياخذ منهما بالشفعة وان لم يحضر رب المال ولذلك الوكيل ان
ولو كان المضارب واحدا فاراد الشفعين ان ياخذ بعض الدار ليس له ذلك
سواء كان رب المال واجنبيا لما فيه من تفريق الصنفه على المشتري واذا دفع
الرجلان الى رجل مال المضاربة فاشترى بها دارا واحدا صاحب المال شفعيها
فاراد ان ياخذ بعضها بالشفعة ليس له ذلك اما ان ياخذ كلها او يدع لان الشفعين
لما كانا واحدا كانت الصنفه في حكم الشفعة متحد فلا يملك التفريق سواء كان
الشفيع رب المال واجنبيا وكذلك الرجلان يوكلان رجلا يشترى دارا كان للشفيع
ان ياخذ كلها من الوكيل فان كان الامر ان غائبين وليس له ان نصيب احدهما من

وان كان

وان كان المامورا شين فله ان ياخذ نصيب احدهما من لان المشتري لغيره في حق الشفعين كالمشتري
لنفسه فان المعتبر في تفريق الصنفه واجتماعها حال العاقل لاجل من وقع العقد له
واذا وجبت الشفعة للمضاربة فسلم احدهما من لم يكن للاخر ان ياخذها لان الاخذ بالشفعة
شري واحدهما لا ينفرق بالشري فكذلك الاخذ بالشري الا ان لا يكون له ان ياخذ
بالشفعة دون صاحبه وان لم يسلم فبعد تسليم احدهما اولى وان كان راس المال قد تم
فاشترى المضارب بها دارا تساوى الفا واقل واكثر وشفيعها رب المال بدار له
واجنبيا بدار له فلمها ان ياخذ الدار نصفين لان كل واحد منهما لو انفرق واستحق لكل
فاذا اجتمعا وطلبا احدهما فان سلم رب المال الشفعة واراد الاجنبى ان ياخذها
القياس ان ياخذ نصف الدار وليس له غير ذلك لان المضارب انما اشترى الدار بالمال
وشري الشفعين بنفسه يكون اخذ الشفعة لما ذكرنا قلنا ذلك شري غيره له واحد
الشفيعين اذا سلم بعد الاخذ فليس للاخر ان ياخذ الا النصف بخلاف ما اذا سلم قبل
الاخذ لان مزاحمة بالاحد بعد من قبل التسليم بالاخذ لا يعد على ما ذكرنا وفي الاستحسان
للجانبى ان ياخذ كلها او يدع لان المضارب انما اشترى للمضارب وذلك في حق
غير حق رب المال فيماله على الخصوص والمزاينة بينهما باعتبار الحق الخاص لكل واحد
منهما وان لم ياخذ من رب المال اخذ باعتبار هذا الحق ولا من غيره له
فانما سلم قبل الاخذ له عليه انه لو يمكن الاجتهاد من اخذ النصف تفرقت الشفعة
به على المشتري وليس للشفيع ان يفرق الصنفه على المشتري بالاخذ بالشفعة فلهذا
ياخذ كلها او يدع والله اعلم **باب** من الشفعة في الصلح
الصلح ان الدار متى ملكت بازا ما هو مال كالباع او الصلح
عن دعوى المال على اقراره للشفيع بين الشفعة لانه مبادلة المال بالمال
فكان بيعا وثبت حق الشفعة ومتى ملكت بازا ما ليس بمال كالدار المهورية والمجولة
بدل الطلع وبدل الصلح عن دم العمد لان الشفعة تختص بمقابلة مال بمال مطلقا
لان الشفعين لا يمكن من الاخذ الا بمثل السبب الذي يملك به الجار الحادث واحده لا يكون
مبادله مال بمال مطلقا وهذا لان الشفعين لا يمكن من الاخذ بمثل ذلك السبب
ولا يمكن اقامته مقام الممتلك في حكم ذلك السبب فهو نظير الموهوب لا يستحق الشفعة
ولم نقولنا لو استاجر دارا ليدخلها لا يثبت حق الشفعة لان الاجرة غير مملوكة بازا مال
مطلق لان المنفعة ليست بمال حقيقة وانما يجعل لها حكم المادية في جواز العقد
عليها للمزاينة والمخبر ما ذكرنا في الكتاب ان حق يثبت بخلاف القياس مع المنايا في
تحملها في موضع المالك مال فقيرا وراه يبقى على قصته الدليل وعند الشافعي
رحمهما لا يجب الشفعة وانما يتصور الخلاف في الشقص المهور والشقص الذي جعل
بدل في الاجارة والشقص الذي جعل بدلا في الخلع فاما اذا جعل كل الدار بدلا لا يتصور الخلاف

لأنه لا سعة للجار بعده **ل** ان الشقص ملك بجعله ماضية فيج فيه الشفعة بقيمة العوض والعوض هو البضغ وقيمته مهر المثل كما لو اشترى الدار بجعلها الشفيع بقيمة العبد ولانها ملكت الدار **ب** متقوم لان منافع البضغ متقوم عند الدار **ل** الا ترى ان المريض لو تزوج امرأة على الف درهم وذلك مهر مثلها اعتبرت من جميع المال ولهذا يقوم بالعقد الجائر والفا سد بهما فارق الهبة والصدقة لانها ملكت بخير بدل والشفعة انما شرعت في المعاوضات لئلا يملك الدار لاجاز **ا** مال فلا يجب للشفعة كما لو ملكت بهبة او ميراث ويان ان الشفيع انما يخل الدار بما يملك به المشتري الا ترى انهم لو اشترى الدارها بالدرهم فاحدها بها ولو اشترى الدارها بالدينار فاحدها بها ولو اشترى الدارها بجعلها بقيمة لان العبد لا مثله فاحدها بقيمة والمراة ملكت بمنافع البضغ والشفيع لا يمكنه ان يخلها بها وهذا لان الشرع ابيت له حق الاخر وقلده على المشتري في ابيات حق الاخذ بذلك السبب لا في السبب الاخر ولهذا لا تجب الشفعة في الوهب **ل** انه لو اخذ اخذ بعوض فكان سببا اخر غير السبب الذي تملك به التملك كذلك هنا المراة انما تملك الدار بالبكاخ صداقا فلو اخذها الشفيع كان سببا اخر بخلاف ما اذا اشترى الدارها بعد فان الشفيع ياخذها قبل ذلك الشراء لان الشراء بقيمة العبد مثل الشراء بحسن العبد في ان الشراء مطلق **ق** البضغ متقوم **ق** ان نعم في حق العاقلة في حق غيره والشفيع ليس بجاقلة فلا يتقوم البضغ عليه الا ترى انها لا تقوم في حق الغرما ولا في حق الوترشة فان المرصه اذا زوجت نفسها باقل من مهر المثل جاز ولا تحتبر من المثل وهذا لانها انما يقوم على متلفه او متلفه والشفيع ليس بمثل ولا تملك فلا يتقوم عليه لان الدار ليست ببذل عن البضغ وانما هي زيادة في العقد على سبيل التبرع الا ترى ان العبد يجوز من غير ذكر المهر ولو كان بدلا لا يجوز كما في سائر المعاوضات ولانها ملكت بحقد لا يتقرر بحقه الى تسمية البذل ولا يقصد به تملك المال فلا يجب بالشفعة كما لو ملكت بالهبة على ان البضغ وان كان متقوما فهو ليس بمال حتى يجب بالشفعة لما ذكرنا وان ملكت بازاما هو مال **ل** فحق احدها دون الاخر فان كانت بازاما لم يرد من كانت الدار في يده كان لشفيعها حق الاخذ بالشفعة ومنى ملكت الدار بازاما هو مال **ل** في ربح من كانت في يده لم يكن لشفيعها ان ياخذ بالشفعة لما ذكرنا ان حق الشفعة ثبتت في عمار **ل** بازاما في الوجه الاول اقر ذو اليد بثبوت حق الشفعة وفي الوجه الثاني لا الا ترى انه لو اقر ذو اليد بالشراء بعت **ل** حق الشفعة وان لم يثبت البيع وطه اقلنا على الصلح على الاكثار اذا صلح على دار ثبت **ل** حق الشفعة لان الصلح على الاكثار يثبت على ربح المدعى وفي ربحه انه ملكها بمقابلته **ل** المدعى ولو صلح عن دار لا يثبت حق

حق

حق الشفعة لان في ربح المدعى الجار **ب** المال دفعه للضمونة وافدا عن الجمن والدار في يده على قدام ملكه ورحمة فيما في يده معتبر كما لا يمكن المدعى من اخذ ما في يده باعتبار ربحه **ل** فلكل الشفيع **و** حرف **ل** ان سعة للرافعة امانه سفي عنه كل تامة وخيانة فاما يجوز على صمان معلوم لا على صمان مجهول **و** حرف **ل** اخر ما ذكرنا في البيع ان العيب في البيع قبل القبض لاحصته له من الثمن وبعد القبض له حصته من الثمن اذا عرفنا هذا **ل** محمد رحمه الله رجل اشترى جارية بالف دينار وتقا بضا فطعن المشتري فمسا عيب نقص من الجارية عشرة اشهر فاقتر البائع بالعيب او جردا بما حدث مثله او لا يحدث **ل** فصالحه من ذلك على دار ودفعها اليه فللشفيع ان ياخذ الدار بمائة دينار ويجعل عشرة فتمت الجارية بدلا عن الدار فلت قيمة الدار او كثر **ل** خلاف ما اذا كان قبل القبض فانه يجعل كما انه اشترى الدار والجارية بالف دينار ويقسم الثمن على قيمته وياخذ الشفيع الدار بحصته من الثمن لان الانقسام خلد القبض على ما ذكرنا اما جواز الصلح لان حق الرد بالعيب حق يؤول الى المال فانه اذا عدل الرد بالعيب برجع حصته من الثمن ومثل هذا الحق يجوز الاعتراض عنه كالفصا ص توضحة ان حق المشتري في الخطا لينة بالجز الفاسد ولا يجوز البائع عن تسليم ذلك الجز فيلزمه رد حصته من الثمن اعتبارا للبعث بالكل **ل** انه رد بالعيب وله هذا فلما ياخذ الدار بعشر الثمن لان مقدار العيب عشرها والصلح على الاقرار والاكثار جائز عندنا والدليل على ان يرد **ل** الصلح حصته العيب من الثمن انه لو اشترى ثوبا بالف درهم ووجد به عيبا فصالحه على درهمين جازا لا كان او موقلا ولو صلح على دينار ان يقره قبل ان يقره جازا وان يقره قبل ان يقره فسد الصلح لان الدار انما يرض عن حصته العيب من الثمن والتمن حرام ومبادلة الدار درهم بالدينار ليس يكون صرا فاذن الوصلح على شيء من الكيل او الوزن بخير عنه ففارق قبل ان يقبضه بطل لانه حين يدين وان كان بعينه جازا وان فارق قبل القبض لانها افتراضا عن عين يدين في غير الصرف واما الاخذ بالشفعة فلما ذكرنا انها بدلا عن حصته العيب من الثمن فيكون مبادلة المال بالمال **ل** وذكر **ل** ربحه الله في مختصره انه لا يثبت حق الشفعة سواء كان الصلح عن اقرار او انكار وهي كذا في ابن جماعة عن محمد وقيل هو قياس وما ذكر في الجامع استحسان وجه القياس ان الدار ملكت لاجاز **ا** مال فصا وكما ملكت بالنكاح والخلع لان الجار الفايست وصفا لاحصته **ل** من الثمن ولو اراد المشتري ان يسل الجارية ويرجع عليه **ل** بالنقصان ليس له ذلك وهذا لان الصلح عن مجرد حق وهو فتح البيع فلا يكون له حكم البيع فلا يثبت الشفعة وهذا لان الصلح عن العيب والعيب ليس بمال يحتمل التملك لانه قوت جزو القايث لا يحتمل التملك مقصودا ولهذا لو كان تلفظ الشراء

منه انما هو على ما ذكرنا في مختصره

ان قال اشترت منك العيب بدراهم لا يجوز لان الشري اسم خاص لمبادلة مال
مال تحليكا وكما ان الشري مملوك مال فكذا الاخذ بالشفعة تحتص بملك مال المال
على ما ذكرنا قضيه ما ذكرنا الا يصح الصلح الا انه يصح بطريق الاسقاط خذرو
دفع للضومته فلا يظهر في حق الشفعة وهذا على اصل ان حنفية رحمه الله اظهر
فان مبادلة المال بالمال اذا لم يكن مقصودة عنده لا يثبت الشفعة وان
وقع الحق في نفسه مبادلة المال بالمال كما ذكرنا لوتزوج امرأة على دار على ان
يسرد المرأة عليه الفان بعض الدار مقابل بالالف ومع هذا لا يثبت حق الشفعة
في من الدار وكذا الوصلح من وصحتين احدهما عديم والاخرى خطأ على دار فلا شفعة
عنده مع ان الصلح لو كان عن الخطا وحدها بحسب الشفعة وان كان هذا الذي يؤول
الى المال فلا شفعة فيها عنده فهذا لا يدل على ثبوت حق الشفعة عنده كما في الشفعة على
عن القصاص وعن الكفالة بالفقير وجه الاستحسان ان هذا اصله وقع عن مال
لانها ملكت باز الجز الفات الذي اخذ من البايح وذلك مال في حق المتعاقدين
اما اذا اقرب البايح فلاننا اقرب وجوب تسليم الجز الفات وهو مال واذا اخذ
عليه تسليم ذلك ينسخ العقد ليعمل الى اصل حقه وهو الممن وان اخذ ذلك برد شي من
الممن بعد وما سأل الجز الفات فيكون حق المشتري في الجز الفات او فيما يقابل الجز
الفات من الثمن فاذا اصلح من ذلك على دار يصير اعتياضا عن المال حقيقة لا عن
مجرد الحق ولهذا الوصلح حتى لا ينسخ بالموت او بحدوث زيادة تمنع الرد لا سطر حقه
في الممن علم ان حقه في المال والصلح متى وقع عن المال كان بيعا اقضى ما في الباب
انه وصف لا تقابله البديل في المال لكنه صار اصلا في الصلح واحدا حصته من
البديل كالاوصاف والزيادة باحدا حصته من البديل لصبرهم فيها مقصودة
بالقبض وان كان عن انكار فبقي ربح المشتري انه بديل عن المال وقد ذكرنا ان الاخذ
بالشفعة يفتني على ربح ذي اليد لا يشتري انه لو اشترى عبدا من امرأة وقبضه
ونفذ الثمن ثم طعن بوجوب فصاحه من ذلك على ان يتزوجها كان النكاح جائزا
لانها ملكت بضعها منه بمقتضى حصته العيب من الثمن وهو مال مهور مبيع
النكاح فبعد ذلك ان كان حصته العيب عشرة دراهم او اكثر فهو مهورها
وان كان اقل فلها مال العشرة بمنزلة ما لو سعى في النكاح اقل من عشرة دراهم
ولو لم يكن الا لوجب لها ماله المثل كما لو تزوجها على قصاص لعلها الا ان الفرق
بينهما ان النكاح اقرار منها بالعيب لا عقد معا وصنه كالشري بخلاف الصلح
لانما قد يكون بطريق اسقاط الدعوى وللضومة فلا يجعل اقرارا بالعيب والدليل
عليه انه ثبت اختيار الروية في بطل الصلح وحق الرد بالعيب التفسير كما ابيح
فيثبت حق الشفعة ايضا واما الشري فلو اشترى شيئا حصته العيب مجوز

ويكون

ويكون حصته العيب ثمننا اما اذا اشترى بالعيب لا يجوز لانه ليس بمال وفي مسلتا جارا الصلح علم
انه مقابل بالمال لان الصلح عن مجرد الحق لا يجوز في الوصلح على خيار الروية والعقاقه او البلوغ
الا ان الكلام فيما يقابله فنقول هو مقابل بالمال لما ذكرنا واذا ثبت له حق الاخذ بالشفعة
فنقول ان كان الصلح عن اقرار كان له ان ياخذها من يد بايع الجارية قبل التسليم الى المشتري
لان بيعه في ربح البايح ايضا وبعد التسليم الى المشتري ياخذها من يد المشتري كما في البيع وان كان
عن انكار وليس له ان ياخذها من يد البايح لان في ربحه انه يبدلها دفعا للضومة واما من
الممن ولكن ياخذها من يد المشتري لما قلنا وهو بمنزلة ما لو ادعى دارا في يد رجل ضالحه
المدعى عليه على دار اخرى ودفعها اليه بحسب الشفعة في الدار التي هي بديل الصلح ولا يجب
في الدار المدعاة لما قلنا فان اراد المشتري ان يبيع الدار او الجارية مراحة يريد به بيع
الجارية مراحة على تسجاية او الدار على مائة لا يجوز ذلك الجواب لان الثمن انما يقسم
علم ما على قدر قيمتها وذلك انما يعرف بالخبر والظن والمقومون يختلفون في ذلك
ولو قال قام هذا على مائة وهذا بتسجاية وما يكون كاذبا لا يشتري انه لو اشترى
توبين بعشرة وقيمته اسو اليس له ان يقيم بيع احدها مراحة على خمسة الجواب
ولو اشترى ثوبا بعشرة ثم باع نصفه او وهبه لا يبيع النصف الثاني مراحة على
نصف الثمن خلاف ما اذا اشترى مكيلا او موزا وناحت كان له ان يبيع النصف مراحة
على نصف الثمن من غير بيان لانه مما لا يتفاوت فخصه كل جزء من الثمن يكون معلوما
حتى لو كانت مختلفة لا يبيع البنا في مراحة لان الانقسام على الانقسامات المختلفة باعتبار
القيمة وطريقه معدن في الخبر والظن فصار كالشوب وهذا لان الشوب وان كان واحدا لكن
الثمن لا ينقسم على درعان الشوب لانه صفة على ما ذكرنا في البيوع وقد سئلت اطراف الشوب
الواحد الا شري انه لو اشترى دراع من احد جانبيه مما لا يشتري به من الجانب الاخر
خلاف المهران وله ان يبيع الدار او الجارية مراحة على الف درهم لان ثمنها الفينيين فلا
يتوهم اللبس والحناية لان كما في التوبين في الشري فان قيل اليس ان الشفيع
ياخذ الدار حصته العيب من الثمن وهو مائة دينار والشفيع انما ياخذ الدار بمثل الثمن
الذي قام على المشتري فاذا اجاز للمشتري ان يبيع للشفيع مائة الدار بمائة دينار لم يجوز له
ان يقول للمشتري فلم على مائة دينار قيل له هذا القدر من المفاوت محجل والاخذ
من الشفعة الا شري انه لو اشترى دار بعبد كان له ان ياخذها بقيمتها وليس له
ان يبيعها مراحة على قيمة العبد وله ان يبيعها مراحة على من كان العبد في يده لانه
ثمنه يفتين فكذا لو اشترى دارا وعبد اصفقة واحدة كان للشفيع ان ياخذ الدار حصته
من الثمن وليس له ان يبيعها مراحة والمعنى فيه ان يمكن الزيادة والنقصان
من حيث الخبر والظن لا غيرة لها متى ادى الى ابطال حق مستحق كما في العصب
وضمان المثلقات وفي الشفعة لو اعتبرت برنا هذا التفاوت يوجب الى ابطال حق الشفيع

وفي المراجعة لا يرد لان المشتري الثاني لم يستحق على المشتري الاول **حتم** بل هو بالخيار
ان يشاء وان شاء لم يبع ولم يرد الوادي على اخر عشرة واكثره ثم صالحه على دار ليس له
ان يبيعها مرا حدة على عشرة لان الصلح **دلال** للخط فيمتنع بيع المراجعة وللشفيع
ان يأخذها بعشرة فان لم يبع المشتري الدار ولكن وجدها عيبا فزدها على البائع بفضا
فان اراد الشفيع اخذها لم يكن **د** ذلك ويجوز للمشتري على حجة في العيب في الجارية
اطلق الجواب **د** ولم يفصل بينا اذا كان الصلح عن اقرار وانكار واختلاف المشايخ
رحمهم الله فيه فمنهم من قال لا سفعة له في كونه من **د** البه مال الشيخ الاسلام
عليه السلام في فاته اطلق الجواب **د** في الكتاب ولم يفيد وهذا لان الصلح عن اقرار الخاب
انما يعطى **د** حكم المعاوضة على مال ضرورية صيرورة مفسودة بالاستيفاء
لان قبل صيرورته مفسود الا دستط **د** من الثمن لا يتبع والتوابع لا تستطلمها
من الثمن والضمان الا عند صيرورته مفسودة بالاستيفاء حقيقة او حتما وكذلك
في ضمن عقد الصلح فتي بطل بدلي **د** مطلق عاذا الامر ما كان في حق حوارة المراجعة حتى
كان للمشتري ان يبيع الجارية مرا حدة على جميع الثمن وعند انصراف جميع الثمن للجارية
صار الصلح بمنزلة الاعتراض بالبيع **د** فيبين ان السفعة لم تكن بابتها وان كانت
ثاسه الا انها بطلت ضمنا بطلان الصلح خلاف ما اذا ارد المشتري الدار لان ذلك
معاوضة محضه وقد ثبت حقه فلا يتطل كبره اما هنا صارت معاوضة ضمنا
للصلح وقد بطل فبطل ما في ضمنه كالوصية بالمحاباة سطل مرد البيع بالعيب ولان
في البيع اثر البيع بعد الرد باق وهو الرجوع بالعيب الذي اعطاه مقابلته اما هنا
لم يبق للصلح اثر فانه يرجع على حضومته في العيب ومنهم من قال مراده اذا كان
الصلح عن انكار لانه لا يكون معاوضة في حق البائع فلا يظهر حق الشفيع في حقه اذا
عادت الدار اليه فصح على ما ذكرنا اما اذا كان عن اقرار وجب **د** ان لا يتطل لانه
معاوضة مطلقة وفي المعاوضة المطلقة اذا وجبت السفعة لا يتطل وان فتح البيع
مطلقا كما في البيع كما اذا وقع الصلح على دعوى من مال **د** والمدة مقربة مرد
الدار نقضا واليه مال **د** الصدر السيد رحمه الله **د** عليه ما ذكرنا
ان الصلح اذا كان عن اقرار اذا كان له ان يأخذها من يد البائع قبل التسليم فكذلك
ان يأخذها بعد ما عاد اليه كما في البيع واذا كان عن انكار لا يملك الاخذ من البائع
قبل التسليم لرعيه الله **د** لا بازا مال **د** فكذلك بعد الرد عليه ولما قال **د** في
الكتاب **د** ويجوز للمشتري على حجة في العيب ولو كان عن اقرار لقال **د** له ان يرد
باقراره الاتري ان الصلح في دعوى الحصن او الدين اذا كان عن اقرار ورد بدلي الصلح
يرجع عليه بما اقربه ولو كان عن انكار يكون على حجة في الدعوى لا مما اصلح عند ذلك
فان اراد المشتري ان يبيع الجارية مرا حدة على الف دينار بعد ما رد الدار بالعيب بفضا

كان

كان له ذلك لان الصلح اذا كان لما انفسه بقضا صار كان لم يكن وقبل الصلح له ان يبيعها
مراجعة على الف فلما اجد انفسا له لانه لم يخلص شيئا من المبيع وتكون هذا ارضى منه بجيب الجار
كما لو باعها قبل الصلح هذا اذا رد الدار بالعيب بقضا فان ردها بغير قضا او بافضه الصلح
او تقاملا بغير عيب ظهر في الدار فان حضر الشفيع قبل ان يقبض البائع الدار من المشتري
له ان يأخذها من المشتري بحصة العيب من الثمن الاول **د** وهو ما به دينار لان الرد
بالعيب بغير قضا بعد القبض والا **د** بعد القبض فصح في حق المتعاقدين فيما كان من
الحقوق المختصة بالعقد يبيع جدي في حق **د** والشفيع بالث فيحت بربحها في حقه
فضا كان المشتري باع هذه الدار من البائع بحصة العيب من الثمن ولو كان كذلك كان
للشفيع ان يأخذها من يد المشتري ان كانت في يده وللشفيع ان يبيعها مرا حدة على
ما اخذها به وهي مائة دينار فرق بين الشفيع والمشتري بان المشتري لو اراد ان يبيع
الدار مرا حدة على مائة دينار من غير بيان لا يكون **د** ذلك والفرق ان الشفيع
ملك الدار بمائة دينار قطعا ويقينا فكان له ان يبيعها مرا حدة على مائة دينار لانه لا
خاف الخيانة ولا خاف الكذب على نفسه متى **د** اخذها بمائة دينار ولا لذلك للمشتري
لانه اخذها بحصة العيب وذلك انما يعرف بالحرر والظن وهو بمنزلة ما لو اشترى
دارا بحدوا اخذها الشفيع بقيمة العبد **د** ان يبيعها مرا حدة على مائة دينار لانه
لا يخاف الخيانة ولا يخاف الكذب على نفسه متى **د** اخذها بمائة دينار ما ادى من
القيمة وان لم يكن للمشتري ان يبيعها مرا حدة على العبد لان ضمانها في حق الشفيع معلوم
وفي حق المشتري مجهول **د** ولا يبيع المشتري الجارية مرا حدة على ما بقي من الثمن وهو شعا
ولا تزل الجارية بذلك العيب اما لا يبيع لان الشفيع لما اخذ الدار من المشتري اسقصر مرد
المشتري الدار على البائع لغوات القبض المستحق بالرد وذلك يوجب انتفاض الرد كما
يوجب انتفاض البيع واذا انتقض الرد صار وجوده وعدمه بمنزلة قبل الرد
بالعيب لو اراد المشتري ان يبيع الجارية مرا حدة على ما بقي من الثمن ليس **د** ذلك
لما ذكرنا ان حصنها من الثمن يعرف بالحرر والظن ووصول المائة اليه من الشفيع
لا يدل على ان البائع في حصتها كما لو اشترى دارا وجارية بالف وباع الدار بمائة
لا يبيع الجارية مرا حدة على شعا تية ولمشتري الدار ان يبيع الدار مرا حدة على مائة
كذلك هنا واما لا يرد الجارية بالعيب لانه ابر البائع من هذا العيب بالصلح
وقد عاد الصلح لما انتقض الرد باخذ الشفيع فلا يرد هنا كما قبل الرد ولا يرد سلم **د**
بدل العيب وهو الثمن من الشفيع ولو وجد الجارية عيبا اخر وقد اخذ الشفيع الدار
ردها على البائع واخذ الثمن الا حصة العيب وذلك مائة دينار اما الرد فلا **د**
ما ابر المشتري البائع بالصلح عن العيب الثاني واما الرجوع بما اعد احصية العيب
الثاني وهو شعا تية لانه سلم للمشتري من الثمن حصة العيب وذلك مائة بالصلح

بالصلح عن العيب **الاول** وتبقى من الباقي من الجارية لتسع مائة وكذلك لو وجد بها عيبا وبعد رددها رجع حصته العيب من تسع مائة وكذا لو استحققت الجارية يرجع على البايع بتسعي مائة هذا اذا كان له ان يرد البايع من يد المشتري فلو لم يحضر الشفيع حتى سلمها للبائع بعد الاقالة او الرد بغير قضا كان للشفيع ان يأخذها بالرد من البايع حصته العيب وهو مائة دينار ويجوز للمشتري على حجة في العيب الذي وجد بالجارية والمشتري ان يبيع الجارية مراحمته على الف دينار اما الشفيع يأخذها من البايع بمائة دينار فلان الرد بالعيب بعد القبض بغير قضا والا فالبايع يبيع حديده في حق المالك فصار كأن المشتري باعها من البايع فكان للشفيع ان يأخذها منه ان شا حكم الصلح وان شا حكم الاقالة ان كان الصلح عن اقراره لكن يحذر الاخذ حكم الصلح لانه لو اخذ حكم الصلح انتقضت الاقالة ولا وجد ان يقضى **لان** المشتري غايب فياخذها بحكم الاقالة ومتى اخذها حكم الاقالة بقدر استفاض الصلح بينهما وعاد الثمن كله فيما بينهما الجارية حتى لو وجد بها عيبا اخر يرددها بالصلح واما المشتري على خصوصته في عيب الجارية لان الصلح قبل القبض لان الرد بالعيب بعد القبض والاقالة فسخ في حكمهما في حق الحقوق المختصة بالقدور ولم ينقض الرد بلخذ الشفيع من البايع لان القبض بالرد لم يقتض بعد التسليم الى البايع كما في ابتداء البيع بغير التسليم الى المشتري فاذا انقضى الرد واستفصل الصلح صار وجود الصلح بينهما وعدمه بمنزلة ولو عدم كان المشتري على حجة في عيب الجارية واما بايع المشتري الجارية مرابحة على الف دينار فلانه لما انفسخ الصلح بينهما بالرد ولم ينقض الرد باخذ الشفيع من البايع صار وجود الصلح وعدمه بمنزلة وعدمه كما كان ان يبيعها مراحمته على الالف فكذا لا اهلكا وان كان الصلح عن اقراره لا يصح من البايع بالصلح لما ذكرنا رجل اشترى دار بمائة دينار وبقا بقضا ثم وجد بها عيبا فسفص العسر واقام بينه انه كان عند البايع او كان عيبا لا يحدث مثله وصالح البايع من ذلك على جارة وقبضها وحضر شفيع الدار فانه يأخذها بتسعين دينارا ان شا وان شا ترك لان عشر الثمن وهو عشرة دنانير انتقلت **الى** الجارية فبقيت الدار بتسعين دينارا او صار بقدره بعد الصلح كأنه اشترى دارا وجارية بمائة دينار وقيمة الجارية عشرة دنانير وقيمة الدار تسعين دينارا فان اخذ الدار بقبضه دينارا ثم استحققت الجارية او ردها بخيار شرط في الجارية الى بلية ايام او بخيار رهنه فالشفيع بالخيار ان يسا امسك الدار واعطى المشتري عشرة دنانير اخرى وان شا رد الدار لان الصلح في الجارية انفسخ بالاستحقاق والرد بهذه الاسباب فيما بينهما وفي حق المالك وهو الشفيع واذا انفسخ صار وجوده في حق الشفيع وعدمه بمنزلة ولو عدم كان ثمن الدار مائة دينار فكذا اذا استفصل الصلح وعاد حصته الجارية من الثمن

الى الدار لكن يحصر الدار لانه انما رغب في الدار على تقدير ان الثمن تسعون دينارا فاذا اظهر انه مائة دينار عسر علمه شرط لانه عمل فحصر لانه بمنزلة العيب حيث لزمه زيادة شيء لم يلزمه وصار بمنزلة المريض اذا باع من انسان شيئا وحابا في الثمن بحابة لم يرح من المثلث ولم يجر الزم حتى لزمه سلخ الثمن لما يملك مال الميت بحير من النسخ والامضى والتمرام زيادة الثمن **كذلك** هنا وكذا اذا احبر السفيع ان الدار سعت بالف فاخذها بالشفقة ثم اقام البايع منه ان الدار لم يبيع كان بالفسن بحير من ان يبيع الالفين ومن ان يرك لما قلنا وكذا لو وجد المشتري الجارية عيبا ووردها بمصايب منه او اياها بمن فله بمنزلة الاستحقاق لان الصلح انفسخ من كل وجه كما ينفسخ البيع مطلقا في حق الكل بالرد بالعيب نقضا بالبيينة واما في التناول **وكذلك** لانه لا يكون حجة الا بالقبض الا ان يرى انه لو علم بعد التناول قبل القبض لم يكن للقاضي الاخر ان يحكم بذلك التناول لم يستقل الاستحقاق بمنزلة ما لو علم بعد سماع البيينة قبل القبض فله ان يكون الرد على البايع بالتناول بمنزلة الرد بالبيينة فيمكنه من الخصومة مع بايعه والرد على الوكيل بالبيع بالتناول بمنزلة الرد بالبيينة في حق اللزوم على الموكل فاذا حضر الشفيع واختار دفع الزيادة بطلت خصومة المشتري مع البايع في العيب لانه وصل اليه جميع الثمن ولما نازلت عن ملكه باخذ الشفيع كالبيع وان اختار الرد فان ردها وقبلها المشتري بغير قضا فلا سبيل للمشتري على بايع الدار في العيب الذي وقع الصلح عنه ولا في غيره لان الخيار المالك له بسبب لزوم زيادة الثمن بمنزلة خيار العيب ولو وجد الشفيع بالدرا عيبا ووردها على المشتري وقبلها منه بغير قضا لم يكن له ان يخاصم البايع في هذا العيب ولا في غيره من العيوب لان هذا بيع جديد في حق الثالث وبايع الدار ثالث فصار في حق البايع كأن المشتري اشترى الدار من الشفيع ولو كان كذلك لم يكن له ان يخاصم البايع في هذا العيب ولا في غيره من العيوب كذلك هنا هذا اذا قبضه المشتري بغير قضا فان قبضه بقضا كان على حجة في العيب فيما بينه وبين البايع لان هذا الخيار بمنزلة خيار العيب والشفيع لو رد على المشتري بخيار العيب بقضا كان للمشتري ان يخاصم البايع في هذا العيب وفي غيره من العيوب لانه انفسخ الشراء الذي جرى بينه وبين الشفيع والمشتري في حقهما وفي حق البايع كما ينفسخ البيع في حق المشتري وبايعه والبايع **الاول** هذا اذا رد للمشتري الجارية بعيب مضاعفته او اياها بمن او خيار رهنه او شرط او استحققت وان ردها على البايع بعيب باقراره اضافا فان كان عيبا لا يحدث مثله او لا يحدث في تلك المدة هذا والرد بقضا سوا كما في الرد بالعيب على البايع وان كان لا يحدث مثله فهذا الرد لا يظهر في حق الشفيع كما لا يظهر اقرار البايع **الثاني** بالعيب في حق البايع **الاول** واقرار الوكيل في حق الموكل فليس الشفيع اكان هذا العيب عند البايع فان اقر هذا **الاول** سوا

لظهور الاقرار في حقه وان اكره لاد المشتري ان يحلفه ولم يكن له بينة له ان يحلفه على علمه
باسم ما يعلم ان هذا العيب كان عند البائع لان المشتري يريد الرجوع عليه بجشده دنائير
وهو ينكر فكان خصما في حقه فان حلف فلا شيء عليه لان الرد وان حصل بقضا القاضي الا ان
كون العيب عند بائع الدار في الجارية لم يثبت بما هو حجة في حق الشفيع لانه يثبت باقرار البائع
وانه ليس بحجة في حق الشفيع فصار في حق الشفيع كان البائع مع المشتري معا لا الصلح
في الجارية ولو كان كذلك لا يلزم المشتري زيادة ثمن وان نكل عن الميعين لم يرد عشرة دنائير
ويحسد بين ان يرد الدار على المشتري وليست دمنه لتعجين ديار او من ان يعطيه
عشرة دنائير كذلك هنا هذا اذا رد المشتري الجارية على البائع بقضا اما اذا
ردها عليه بغير قضا فلا شيء له على الشفيع لان الرد بغير قضا بيع جديد في
حق المالك والشفيع بالثمن فصار كأنه باع الجارية من البائع ولو كان كذلك لا يلزم
الشفيع عشرة دنائير كذلك هنا وهو بمنزلة رد المشتري المبيع على بائعه
باقراره بغير قضا ويرد المشتري على الوكيل باقراره بغير قضا ولا سبيل له
على البائع ايضا لا سقاص الصلح بينهما ولا ان يحاصمه بأما في عيب الدار لانها
تكون بسبيل من الخصومة فيها اذا كانت في ملكه وقد زال عن ملكه بلخذ الشفيع
كأنه باعها منه وكذا لو وجدها عيبا آخر وهو كالمشتري اذا باع للمبيع ثم اطلع على
عيب به ولو وجد الشفيع بالدار عيبا غير العيب الاول فزدها على المشتري
بقضا كان المشتري على حجة في الوجهين جميعا فيما بينه وبين البائع قال بعضهم
ازاد به في العينين جميعا اما الثاني فلا يشكل لان الرد في القضا واما الاول فلا الصلح
بين البائع والمشتري استقضى برد الجارية الا ان يجز عن رد الدار مع قيام العيب
لحق الشفيع وقد استقضى حقه بالقضا وصار كالمو صلح على شيء من عيب بالدار ثم باع
الدار ثم بقبلا الصلح ثم رد الدار عليه بخيار روية او عيب او شرط بقضا فانه يرددها
بالعيب الذي صالح عنه كذلك هنا وقال بعضهم يريد به ان المشتري ان يرد الجارية
بالقضا او غير قضا او تقبلا الصلح فانه سوا احد ان يرد الشفيع الدار بقضا لان المانع
من الخصومة كان زواله عن ملكه وقد عاد اليه من اذ كان بقضا فظاهر واما
اذا كان بغير قضا فلان الرد بغير قضا واما لالة نسخ في حقها وان كان بيعا جديدا
في حق المالك وهذا امر يخصها فاعاد حكم الاول وهو الرد بالعيب لاستواء الوجهين
وهو بمنزلة المشتري اذا باع المبيع من غيره ثم اطلع على عيب به لا يرجع بشي كان رده
المشتري عليه بغير قضا كان له ان يرد على ابيهم والمانع وهو حق المشتري
الثاني كذلك هنا لاد الشفيع الدار على المشتري بقضا بغير اخذ فقد انسخ بشري الدار
الذي ثبت حكم بين الشفيع وبين المشتري باحد الدار بالسفحة وفي حق المالك وهو
البائع فاذا انسخ صار كأن الشفيع لم يكن اخذ الدار بالسفحة ولو لم يلحق كان له ان يلحق

البائع

البائع في العينين استشهد محمد رحمه الله فقال **الانزى لو ان رجلا لو اشترى عبدا**
وتقايضا ثم وجد به عيبا فصلحه من العيب على ثوب وقبضه المشتري بشفاع الجار
ثم وجد بالثوب عيبا فردة بقضا او غيره او اسحق الثوب فلا شيء على البائع لان الصلح
وان انسخ في حق بائع العبد وصار وجود هذا الصلح وعلمه بمنزلة وحله الرجوع
الى ابتداء الخصومة الا انه حذر ذلك لان العبد خارج عن ملك المشتري الى غيره بالبيع
وهذا مما يبطل حق المشتري في الخصومة في العيب الذي بالعبد وان لم يوجد الصلح عن
العيب فهذا الاول وان وجد المشتري الثاني بالعبد عيبا فردة على المشتري الاول
بقضا فالمشتري الاول على حجة في عيوب العبد فيما بينه وبين البائع الاول في قياس
قوله لان شري الثاني انسخ في حقها وفي حق المالك وصار وجود الشري وعلمه بمنزلة
كذلك هنا الا ان اخذ الشفيع بمنزلة الشري واردة كرد المشتري ثم ذكر محمد رحمه الله
في الاصل في عاقبة نسخ هذا الكتاب ما بالقبليات باقرار الميث بالشري في دار من
احد الورثة ومن عيب ولها شفيع وقد ذكرنا مسابله في كتاب الاقرار فلا عيب والله اعلم

كتاب الوكالة باب من الوكالة

الباب ما ذكرنا في الايمان ان الدراهم والدنانير
يتعنان في المحاوضات ونسوخها وتجنان في الغصب والوديعة وفي الوكالة عند حضر
المشاع رحمهم الله حتى تبطل الوكالة سلاهما قبل المشتري في يد الوكيل وهو القياس على
ما ذكرنا في الوكيل بالشري والوكيل بالانفاق اذا اشترى ونقد الثمن من ماله او انفق
من ماله نفسه ويكون متبرعا ولا يرجع في مال الموكل قياسا وفي الاستحسان يرجع
والاصح انهما لا يتعنان وانما تبطل الوكالة بالهلاك لفوات عرض الموكل لان عرضه من
دفع الثمن وعدم وجوب الثمن للوكيل وعدم رجوعه عليه ولو بقيت الوكالة وجب
للكيل الثمن في ذمته ويرجع عليه وربما لا يعذر على ادا الثمن فيمنع من ذلك
وحرف آخر ان كل من يتعلق بالعين يبقى بقا العين ويقوت بقواتها كسقوط
حق اوليا الجنابة هلاك العبد للجاني وحق اوليا العمد بعد الاحتمال او موته وسقوط
الوكالة هلاك النصاب وكما لو وكل رجلا بسح عبده فاعتقه او كاتبه او دبره او باعه
بنفسه **وحرف آخر** ان قبض الوكيل ما وكل فيه بالتصرف ثمة كان او صيحا قبل
امانه لا بد قبض ماله غيره لخيرة بامره لامتلكا فيكون امانه الا اذا انقلب قبضه
في الثمن او صيحا في قبضه مضمونا عليه لانه صار قابضا لنفسه متملكا بعوضه بملكه فيصير
مضمونا عليه كما في سائر المعاوضات وهذا لانه في الابتداء بائض الامر فيكون بمنزلة
المودع والمستعير لانه قال عليه السلام ليس على المستعير غير المخل ضمان ولا على
المستودع غير المخل ضمان ففي الضمان عن الامين غير الجاني واذ لم يحجب الضمان على المستعير
ما لم يحدث فيها سبب الضمان مع انه قابض لنفسه فلا يجب على من قبض

لاجل ما لكه كان اولي الا اذا وجد سبب الضمان فحينئذ يقبض والامين متى اخرعما
 كان مسلطا عليه صدق في حق برائة نفسه سواء كان بحسبه برائة نفسه او بحجاب
 حق الخبير او ابطال حق على الخبير اذا لم يكن اصدق خبره علامة لا ينفك عنه في الغالب
 اما اذا كان لصدق خبره علامة لا ينفك عنه في الغالب لا يفسد مجرد قوله وانما
 يقبل اذا وجدت العلامة ومتى اجبر عما لم يكن مسلطا عليه لا يصدق اما اذا اجر
 عما كان مسلطا عليه وحسبه برائة عن نفسه لانه ينكر الضمان والاخر يدعي فكان
 القول قول المتكبر كالمودع اذا قال دفعت الوديعه الى رسولك وكذبه صاحب
 الوديعه والرسول صدق للمودع فيما يرجع الى برائة نفسه عن الضمان كما لو
 ادعى الرد الى المودع وانكره المودع ولا يصدق فيما يرجع الى الجواب الضمان
 على الرسول لانه غير مسلط من جهة الرسول في الجواب الضمان عليه
 فكان في حق الرسول مدعي او شاهدا فلا يقبل قوله الا بشهادة محبة واما اذا
 كان بحسبه الجواب الحق او ابطال الحق على الخبير فلا ينفك عنه متى لم يسلط كان المسلط
 وغير المسلط سواء فلا يظهر فائدة التسليط وصار كالمملوك اذا قالت حنت
 وكذبه الزوج فيما قالت وان كان في ذلك ابطال حنته في الوطى وبطلان حق
 الرجعة لانها تسلطه على الاحازة في حق الزوج شرعا وكذا اذا قال
 لها اذا حضت فانت طالق فقالت حضت وكذبه الزوج خلاف ما اذا كان لصدق
 حرها علامة بان قالت ولدت وكذبه الزوج لا يصدق بدون شهادة الغايه
 لان لصدق خبرها علامة لا ينفك عنها الولادة غالبيا واما اذا لم يكن مسلطا
 فيما اجبر لم يكن مصدق لانه لو سلط كان المسلط وغير المسلط سواء ولهذا لا
 يصدق في حق الرسول ولهذا اذا احرح حال كونه امنا ما لم يكتشف
 اما اذا احرح حاله واسند له الى حال الامانة والولاية فان كان المحل باجما
 وقت الاختيار لا يصدق وان لم يكن قايما في القياس كذلك وفي الاستحسان
 يصدق لانه في الحقيقة ينفي الضمان عن نفسه فان قيل ان من اقر بتصرف
 مضاف الى الغير ان كان الخبير من اهل حله والمضاف اليه من اهله فدل عليه
 عند ملكه المضاف اليه كانه اقر على نفسه ومتى لم يكن احدهما من اهله لم يلزم
 حكمه لانه اذا كان المضاف اليه اهلا فعلم نعم سوت حله التصرف وهو نعم في
 حق نفسه فيلزمه اذا كان من اهل لزوم ذلك ومتى لم يكن المضاف اليه من اهله
 فلم يلزم صحبته ولا بثوت حله به فلا يثبت به حكم ولا ذلك اذا لم يكن المقر من
 اهله نظير عبد بين شركيين ادعى احدهما على صاحبه انه اعتقه وانكر
 صاحبه عتق عليه لانه زعم بثوت العتق في المحل وحرمة المتصرف على نفسه
 وكذا المشتري اذا ادعى ان البائع كان اعتقه وانكر البائع بعث لا قرارة ولو كان البائع

او البائع عبد اما ذونا او صبي اما ذونا او ايا او وصيا والعبد ملك الصغير وكان للدرعي
 الحق على الشريك او على البائع عبد اما ذونا او صبي اما ذونا لا ينفك عنه لا ينعزم
 صحة تصرفه ونسب ملكه اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل دفع الى رجل
 الف درهم وامره ان يشتري بها جارية فاشترها واراد ان ينقل الثمن
 للبائع فلم يقبضها البائع حتى وجد الدراهم زيوفا او سهرجة او رصا صا او سوسو
 واتى البائع ان يقبضها فصاعته في يد الوكيل فانها تصبح من مال الامر ويرجع
 الوكيل بالف جبارا على الامر وينفذها الى البائع اما الهلاك على الموكل لان الوكيل
 حين قبض الالف كان قبضه قبض امانه لانه حين قبضها لم يكن له على الوكيل دين وكان
 الالف امانا في يده ولهذا الوكيل قبل الشراء كان على الموكل فلم يحدث الوكيل فيها ما يكون
 سبب الضمان الا اصلا ومقصودا ولا ضمنا فبقيت امانا في يده فاذا هلك كانت
 الهلاك على الموكل واما الرجوع على الموكل بالالف اخرى فلان الوكيل هو المطالب بالثمن
 من جهة البائع لان حقوق العقد ترجع الى العاقبة وانما الزمده الثمن في عقد بائنه للموكل
 فكان ان يرجع عليه كما لو لم ينقل الموكل الثمن من الاستدخال فماله ان يهلك وتبطل
 الشراء لان ثمة انزعول الوكيل اما المعين للموكل في الوكالة او لفوات الخرض
 المطلوب من البائع فلم يقع العقد للموكل ولا يباع اذا ظهر ان الدراهم كانت زيوفا او سهرجة
 او رصا صا او سوسو والدراهم تبين في الوكالة تبين انه وكله بالشراء بالزئوف
 او السهرجة او الرصا صا او السوسو فاذا اشترى بلحيا اذ صار بخالفه فيصير
 مشتريا بالتسمية فلا يرجع على الموكل وليس له الرجوع في هذا في الرضا من قبله
 اظهر لانه امرة بالمقابلة ما تاتي به شري من كل وجه لانا نقول الوكالة انصرفت
 الى الخيارات بقا الزئوف في يده لا نصرف في مطلق اسم الدراهم اليه ودفع الضرر
 عن الوكيل حتى لا يمتنع الناس عن قول الوكالة وللهذا لا يصح عتقه وقضا ابهون
 علمه وهذا لانه انما يكون عرض الموكل الشراء بالزئوف اذا علم بوصف درهمه اما
 اذا لم يعلم كان قصده الحيا لا لطلاق اسم الدراهم وهو انما في الرضا من قبله
 اظهر لانه سمي الدراهم واسار الى الزئوف وهما احسنان مختلفان والتسمية مع الحيا
 متى اجتمعا في الحين من سعلق العقد بالمسمى الواشترى فصاعا على انه باقوت فاذا
 هو جاح لا ينفك العقد اصلا لسعلق العقد بالمسمى وانعدامه فللخاصة ان التوكيل
 لا يتعلق بالمشارة اليه الا بعلم اربعة علم احوال الدراهم وعلم كل واحد منهما
 بعلم صاحبه لان دفع العذو واجب عن التوكيل والقدره على الامتثال شرط
 صحة التوكيل ولهذا لا يصح التوكيل بشري حيوان او ثوب للعجز عن الامتثال
 وذلك لا يحصل الا بالعلوم الاربعة اما علم الوكيل لانه اذا لم يعلم حال الدراهم يعتمد
 على التسمية فاذا اظهر حاله او لزمه شراره دون الامر يتضرر به واما علم الوكيل فلا

رة

اذا كان لا يعلم كان مراده ماسي فاذا اشترى الوكيل بغير ماسي لا يحصل مقصوده لان التي
تساوي الفاجيا دا غير التي تساوي الفار بوقا مقول **الموكل اذا خالف في الكوالة**
وان كان يعلم ان حال الدراهم لكن الوكيل لا يعلم بعلم الموكل كان الموكل عند التوكيل المبيع
دون المشار اليه في ربح الوكيل وان كان الموكل لا يعلم بعلم الوكيل كان في علم الموكل
ان الوكيل لا يعلم مراده فيتمسك بظاهر التسمية ويتعلق الوكيل بالسمي وهو
الحيا فلا يخلق التوكيل بالدراهم التي عينها الا عند العلوم الاربعة وعند ذلك
لو اشترى بالربو ف جازية تساوي الفاجيا فالامر لا نه حاله الى خبر
وان اشترى بالفجيا دم تضاد قاتا انهما يعرفان صفه الدراهم وان كل واحد منهما
كان عالما بعلم صاحبه فالوكلان يكون على الدراهم التي عينها لان الساب
بتضاد قاتا كالمالك عينا فيصير مشتريا لنفسه لا دفع الضرر بالعلم وان
تضاد قاتا ان الامر يعرف دون الوكيل يتعلق التوكيل بالسمي دفعا للضرر عن الوكيل
وان تضاد قاتا ان الوكيل كان يعرف ما دون الموكل فالنوكيل يخلق بالسمي كما في حاله
الحامية فاهما ادعائه لم يعلم كان القول قوله مع اليمين لانه متمسك بالاصل
وهو **العلم فان قيل** وجب ان لا يرجع على الامر بالفجيا لانه كان
اشترى بالفجيا دمه عقده على الامر ووجب له على الامر الف درهم فصار
من غير ما به فظهر تخلف حقه من مال مديونه فيصير مستوفيا ما له عليه
وعند صيرورة مستوفيا لا بد ان يصير مضمونا عليه ولا يمكنه الرد بجيب
الزيادة للملاك بل قد كان قبضه الاول قبض امانه وقبض
الاستيفاء قبض ضمان وقبض الصلح لانه لا ينوب عن قبض الضمان ولا يمكن
جعله مستوفيا بذلك القبض ولم يوجد منه قبض بعد ذلك لا قبضا ولا ضررا
ولا ضما اما اقصدا فلان الكلام فيه ولعدم امارته بدل عليه واما ضرره
فلانه لم يوجد هذا الا بالاذن بقضا دين يجب عليه بسبب الشراء دالة
من هذا المال وبذلك لا يصير مضمونا او فضلا بقضا الدين منه
ولهذا لا يصير مقتضيا ايضا الا ترى انه لو نفع عليه بان كان له الف وديعة
فقال ادب لك ان قبض الحق الذي عليك من الوديعة لا يتغير حكم الامانة
فكذلك اذا صار كالقابل دلاله واما ضما فلانه انما صار مقتضيا بماله على الموكل ضما
اذا صار قاصيا ما عليه للبائع فاذا لم يصير قاصيا ما عليه كيف يصير مقتضيا
عليه ضمانا وصار كما لو امر **المالك المودع** بان يقضي دينه من الوديعة
حتى يكون دينه الرب المالك على المودع فاذا ان يقضي قبيل القضا وجب الدراهم
ربوفا او سهرجة فلم يقض بها دينه فملكه على **المالك كذا**
هنا ولو قبض البائع الدراهم فوجدها ربوفا او سهرجة فزدها على الوكيل فصارت

في الوكيل صاغت من مال الوكيل وجب عليه الثمن للبائع ويدفع الجارته الى الموكل
ولا يرجع عليه بشي فرق بين هذا وبين الاول والفرق ان هنا وجد من الوكيل
ما هو سبب الضمان عليه لانه صار مقتضيا دينه الذي وجب له على موكله بالشراء
ضمنا للقضاية الدين الذي وجب للبائع عليه من مال الامر فان اشترى الامر لو قبل
او جب دينين دين البائع على الوكيل ودين الوكيل على الموكل وله ان كان للوكيل ان يطالبه
باد الثمن قبل ادائه بنفسه ولو ابر البائع الوكيل عن الثمن كان له ان يرجع على الوكيل
فاذا دفع الوكيل الى البائع صار قاضيا الدين الذي وجب للبائع عليه بالف من مال
الموكل فصار ضما من مال الموكل لانه قضى دينه بامره من ماله فوجب للموكل على الوكيل
بسبب قضا دين نفسه وله على الموكل مثل ذلك فالعسا فصاها وصار الوكيل
مستضاد منه الذي وجب له على الوكيل لانه صاها اول الدينين وصاحب
اول الدينين يصير مقتضيا ولا اقتضا سبب الضمان فيما اقتضى لانه قصص لنفسه
على حقيقة التملك بدل وجب له على العزم والقبض بنفسه بدل على حصة
الملك وهو المقبوض على سوم الشراء يكون سبب الضمان باجماع الصحابة رضوان الله
فهذا اول هذه الالة لا يمكن تحقيق قضا ما عليه الا من مال نفسه وذلك انما يكون
تملك هذا المال وله ولاية التملك بدلالة الاذن السابق فصار متمكنا مقتضيا قصد
قضا ما عليه من ماله فصار مستوفيا حقه قبل الامر ولانه وجد ما يصير به
مقتضيا قصدا في هذه الحالة وهو وقوع حقه في يد قصدا وهو رد البائع عليه
وهو غير مملوك في هذه الحالة فلا يستقيم اسفا الاقتضا واذا انفي الاقتضا هلك عليه
لا على الامر اقصى ما في الباب انه انتقص التسليم براد البائع عليه لكن لم ينتقص
اقتضا الوكيل لانه لو لم يرد الدراهم على الموكل كانت مضمونة عليه هذا المعنى معدوم
في المسئلة الاولى **فان قيل** الوكيل انما صار مقتضيا دينه الذي عليه
الموكل بالشراء ضمنا للقضاية دين نفسه الذي وجب للبائع عليه وقد انتقص القضا
براد البائع الدراهم فينتقص الاقتضا الذي ثبت في ضمانه كالاو امرى ببيع عبد
من فلان بمانية وتمتد الف ولم يخرج من ثلث ماله ولم تجز الورثة والى الوصي له الشراء
واشترى ثم رد بالجيب بطل الوصية بالمحابة لانها ثبتت في ضمن الوصية بالبائع
فاذا بطل البيع بطل ما في ضمانه **قيل** هذا كله ان كان ما ثبت في ضمن الشيء
ما يحتمل النقص والبطالان اما اذا كان لا يحتمل النقص لا ينتقص وان انتقص المتضمن
كله كانت اذا ادى بدل الكتابة وعق شرو وجدا لولي الدراهم ربوفا او سهرجة او مسحة
وردها انتقص الادا ولم ينتقص ما ثبت ضمانا وهو الحق لانه لا يقبل النسخ وكذا
في اليمين على ما ذكرنا في الايمان والاقتضا لا يحتمل النقص ما في المال الا ترى انهما
وان انتقضا على النقص بان لا يقتضا لا ينتقص ما لم يرد المقتضى ما قبض لم يعرف

عليهم

اذا وكل ببيع الغنوب جاز ولم يصير امينا والوكيل اذا خالف ثم باع ينفذ على الموكل بمجرد
ان يصير مضمونا عليه بالقبض ولان الوكيل يقبض لنفسه اذا قبض ول على الامر
التمن ولم يرد الجبر على تسليم الثمن اليه لحقة والمضارب لا يقبض لنفسه بل يقبض
للمضاربة الان لا لو قصد القبض لنفسه لا يفتى على المضاربة لان قبضه لنفسه يجب
حمله مضمونا عليه والعثمان منافق المضاربة بخلاف الوكالة ول على الفرق بينهما ان المضارب
لو اشترى جارية بالف ولم يقبضها وادعى انه نفذ البايع الثمن وحجده البايع ول وحلف
وان المضارب يرجع على رب المال بالف اخرى ويدفعها الى البايع وباجل الجارية فتكون
على المضاربة لان هذه عهدا لحقة في عمل باشرة لرب المال وباجل رب المال عند الفسقة
التي درهم والوكيل بالشري لو قال دفع الالف الى البايع وحجده البايع وحلف
عنه الوكيل من مال و دفعها الى البايع وباجل منه الجارية وليسلمها الى الامر لان الوكيل
قد اقر انما اقتضى دينه ول على الموكل بما مضى به دين نفسه من الموكل واقراره ليس بحجة
على البايع في القضا لان ذلك دعوى منه عليه ول لا حجة عليه في الاقتضا لانه
اقرار منه وتعد ما صار مقتضيا لا يرجع على البايع فاما المضارب يدفع الثمن
الى البايع يكون قاضيا لا مقتضيا لانه لو صار مقتضيا يصير ضامنا ورسا المال
امانة في يده فاذا لم يصح دعواه في القضا لجور البايع في القبض كمالها في يده
فيرجع على رب المال بالف اخرى ول كوهالك المقود او لا عند الوكيل وقال الوكيل
هالك بعد الشري ولو الرجوع على الموكل وقال الوكيل هالك قبل ان تسترى بالقول
قول الامر لا كاره بقا الوكالة عند الشري ول زلة ما لو انكر التوكيل اصلا ول ان الوكيل
يدعي لنفسه الثمن في ذمة الموكل وهو ينكر فيكون القول قوله مع يمينه وهو بمنزلة
الوكيل بشري بعد بعينه او غير عينه اذا لم يكن الثمن مقبوضا اليه وقال الوكيل
اشترت وهالك عندي وانكر الامر الشري كان القول قوله الامر انه يدعي الرجوع
عليه بالثمن وهو ينكر وحلف على العلم لانه استحل او على ملك الغير وهو الشري به
قبل الهلاك او بعد ولم يهلك ول ونقل للبايع واستحقة رجل وضمن الوكيل يرجع به
على الامر لانه كان عاملا ول فيما قبض من الثمن ونفذ وان ضمن البايع يرجع به على
الوكيل لان القبض لم يسلم ول وحقوق العقد ترجع اليه ويرجع به الوكيل على
الوكيل لونه عاملا رجل دفعه الى رجل جارية وامرأة ببيعها فقال لما موردها غيرها
من فلان بالف درهم وقبضت الثمن ول دفعت اليك او ضاع مني وصدقة المشتري
في جميع ذلك وكذبه الموكل في البيع او صدقة في البيع وكذبه في التسليم اليه
او الهلاك عند القول قول الوكيل والجارية المشتري ول محمد رحمه الله
والاصل ولا يمين عليه اما القول قول الوكيل لانه كان مسلطا على البيع وتسليم
لجارية وقبض الثمن موثقا في ذلك ول ولو تم مني اقر بما كان مسلطا عليه كان القول

قوله

قوله واذا كان القول قوله سلمت الجارية الى المشتري لان الثابت بمنزلة محل القول
قول في الشرع بمنزلة البابت بالبينة واما قول ولا يمين عليه وذكر
في بعض الروايات ولا يمين عليه فان كانت الرواية ولا تمن فالمراد به المشتري لان حق
المطالبة بالثمن للوكيل وهو اقربا ستيفا الثمن فلا يمين عليه وان كانت الرواية
لا يمين عليه فهو محتمل انه اراد الكتابة عن المشتري اي لا يمين على المشتري ويحتمل انه اراد
الكتابة عن الوكيل فان اراد به المشتري فهو ظاهر لان اليمين بما يجب بعد توجه
الدعوى ولا دعوى للوكيل على المشتري لاجل توجه الثمن لانه لم يجز بينهما عقد وانما
حق الخصومة للوكيل وقد اقر بالاستيفاء فلا تصح دعواه فلا يجب عليه اليمين وان كان
المراد الوكيل فهو مولى وتا وتله انه لا يحلف الوكيل على البيع اي لا يحلف بالله لقد
بعث الجارية كما يدعي لان الموكل ادعى عليه امر الواقف لا يلزمه وهو عدم البيع لانه لو اقر
الوكيل انه لم يبع الجارية من فلان بعد ما اقر انه باع منه لا يصدق فلا يحلف على ذلك
لان بائنه التحليف بالكل فمن لا يصح اقراره لا يحسب بركول اما على الوكيل بركول
في قبض الثمن يحلف بالله لقد قبضت الثمن وهالك فمن ذلك اذا انكر الوكيل قبض الثمن
لان امين والامين اذا ادعى الهلاك وانكر صاحبه الامانة كان القول قول الامين
مع يمينه وكذا الواقف الوكيل بالبيع وقبض الثمن وانكر دفع الوكيل اليه لانه يحلف
الوكيل على الدفع لان الثمن امانة في يده بمنزلة الوديعة في يد المودع والمودع لو ادعى
الرد كان القول قوله مع اليمين وعن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد رحمه الله
ان عليه اليمين في نفس البيع اذا ادعى الموكل عليه الصمان لانه لو وكل ببيع من ممتلكا
للبيع باعارة الاول ول للبيع ضامنا للقيمة وهو نطيح وما لو ادعى عينا في يد رجل
فاقر دوا اليد انما ملك ول له الصغير فقال المدعي للقاضي ان هذا امتهل ان يقراره
للان وادعى عليه القيمة فانه القاضي يحلف الاب لانه اقرب به لزمه وقد ذكرناه في آخر
الابواب ول رار فان وجد المشتري للجارية عيبا ول ان يرد هاء على الوكيل ويرجع
عليه بالثمن ولا يرجع الوكيل على الوكيل بشي اما رد الجارية لانه مشتري وجد بالشري عيبا
وحقوق العقد ترجع الى الحاقدر دفعه اليه واما الرجوع عليه بالثمن لانه اقربا ستيفا
الثمن منه وقد صح اقراره لانه كان مسلطا على القبض من جهة الموكل وامينا فيه فيصد
بأقراره باستيفا الثمن منه وقد صح اقراره لانه كان مسلطا على القبض من جهة الموكل
الانري انهم لو تصاد قواصة على البيع والاستيفا او اقام البينة كان هو المطالب
بالثمن لرجوع الحقوق اليه وانفساخ العقد بالرد كذلك هنا ول اما لا يرجع الوكيل
على الموكل لان الامين انما يصدق في اقراره فيما كان مسلطا عليه لا فيما لم يكن مسلطا عليه
والوكيل مسلط من جهة الموكل في بيع الجارية وتسليمها وقبض منها من المشتري
فيكون مصدقا في اقراره بذلك اما غير مسلط في استحقاق مال اخر من مال الموكل

سوى الجارية والحيوان **باب** الدين في صدقة فانه في حق الرجوع صار مصداقاً في مال آخر
ولان قول الامير مقبول في براءة نفسه لا في الزام الضمان على الغير الا ترى
انه لو دفع الى رجل مالا وقال له افضه عن زيد فقال الوكيل قد قضيت زيدا بينه
بما دفعته الي وان لم يرد ان يكون بعضه شيئا والقول قول المأمور ببراءة نفسه
مع بيعه ولا يقبل قول في حق رب الدين لانه يشاهد في حقه ولا يقبل شهادته على
فعل نفسه ولا شأنا قبلنا قول في البراءة لان الامر ببراءة ورب المالك ببراءة ولا يقبل
قوله في حقه كذلك هنا وله ان يحبس الجارية عن الموكل لانه يزعم انه وجب له الرجوع على الامر
بتمن هذه الجارية ان قوله ان لم يكن محتمرا في استحقاق مال آخر فهو محتمر في استحقاق الجارية
باعتبار التسليط السابق فله ان يستوفي حقه من مال يراه هذا الجارية سعا لکن لا يبيع
نفسه لان مالها ليس من حقوق العقد الاول حتى سواه بنفسه بل يرفع الامر الى
القاضي حتى يبيعها كما اذا كان الامر ظاهرا ويرد على الوكيل بالعيب وعاب الوكيل عند منقطع
اومات كالمواشيت شيئا وغاب قبل ان ياتي الثمن كان للقاضي ان يبيع ويودي الثمن **فان قيل**
انما يكون للموكل حق حبس الجارية كما احدى من الثمن من المشتري بعد ما ردت عليه اذا صدق
في اقتارعه تقبض الثمن في حق الموكل ولم يصدق ولم يصدق الا يتمكن من الرجوع عليه بما احدى
من الثمن وكيف يتمكن من حبسها عنه فيلزم له ان يصدق الوكيل واقراره بالتقضي في
حق الرجوع على الموكل بمال اخر لانه لم يكن مسلطا على مال اخر من جهة الموكل اما فيما يرجع
الى الجارية يكون مصداقا لانه كان مسلطا وامينا في حق الجارية ومثلي كان مصداقا في حق الجارية
كان لانه ان حبسها حتى يتوفي ما احدى الى السري وهو بمنزلة ما لو قال الامر ان حنت
فانت طالق ووضعتك معك فقالت حنت وكذبها الزوج تبع الطلاق عليه لانها امينة
من جهة الشرع لا في طلاق الضرورة لعدم الايمان في حقها اولها مدعية الطلاق وهو
منكر واذا تحقق العجز عن الاستيفاء من الموكل كان للقاضي ان يبيع الجارية ويوفيه الثمن
كما في بيع العبد المادون للديون وسخ مكاسيد وكما لومات الراهن ولم يوص الى احد
وكما لو استاجر عبد اكل شهرا سدا معلوما لبيع له وليشتري ما بدا له فباع العبد
واشتري ولحقه ديون والمستاجر مفلس والى الولي الفداء وبيع العبد بدين للمستاجر
وقضى ديون الغرما وبلغ من ديونهم شيء فان القاضي ينصب للغرما وكيله يقبض ما في
من دينهم عن المستاجر لان الغرما دين على العبد وله دين على المستاجر وقد عجز
العبد عن الاستيفاء لانه صار محجورا بالبيع ومولا لا يملك الاستيفاء لانه اجنبى عن
كسب عبده اذا كان مستخرقا بالدين عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما ان كان
ملك الكسب لا يملك التصرف فيه ما دام مشغولا بالدين ولا سبيل للغرما على التسا
لانه لا دين له عليه لعدم رجوع العبد الى الموكل فيحق عجز صاحب الدين عن استيفاء
حقه والقاضي ينصب ناظر الكل من عجز عن النظر بنفسه كالتب والغائب ينصب عنه

وكيلا

وكيلا يقبض ديونه لما لومات الاول وعليه دين وله على الموكل دين ولحقه دين
قال القاضي ينصب وكيله استوفى دينه ويقضى ما عليه من الدين لذلك هنا اطلق الجواب
في الكتاب ولم يفصل بينهما اذا كان الرد بالعيب بقضا او بغير قضا وهو مشكل في الفصيلين اما
اذا كان الاول بقضا فلان الرد بعد القبض بقضا او قبله بقضا او بغير قضا لا يبطل الوكالة
كما لو كان البيع من الوكيل ظاهرا او باهيا بالبينه ثم رد عليه بما هو مفسوخ من كل وجه كما لو كان الشرط
او الرتبة او مسادا للبيع او جيب قبل القبض بقضا او بغيره او بعد بقضا كان له ان يبيعه
بما سبق الوكالة لانه يكون الرد من الاسباب فمما من كل وجه فغادر قدم ملك للموكل فيعود
حقه بخلاف الوكيل بالهبة اذا وهب ثم رجع الموكل في الهبة ليس له ان يبيعه ثانيا وان
عاد الى قدم ملك الواهب وكذا الوكيل بالكتابة وكذا الوكيل بالكتابة اذا كانت ثم عجز وردي الرق لا
يملك الكتابة لان البيع لانتهى الوكالة بدليل انه تقبض الثمن بحكم الوكالة وبخاص في العيب
ويسلم للبيع فاذا انقبت الكتابة وانفسخ البيع جاز ان تعود الوكالة بخلاف الوكيل بالهبة لان
وكالته انتهت بالهبة حتى يملك الرجوع ولا يملك التسليم فلا تعود الوكالة بعد بطلانها برجع
الموكل وكذا الكتابة لان حقوق العقد لا تتعلق بالعاقلة فاذا عقدت انقضت الكتابة فلا يعود وهذا
لان بالعجز لا يفسخ الكتابة من الاصل لكن ترتفع في الحال لان السبب وهو العجز عن تسليم
المبدل مع توجه المطالبة مقصور على الحال بضا ومنزلة الملك المبتدأ في حق الموكل الا ترى
انه لو وكل رجلا ان يزوج امرأة بعينها فزوجها منه وطلعتها تطليقه ثانيا لم يكن له ان يزوجها
من الموكل بائنا لان حقوق العقد لا تتعلق بالعاقلة فاذا عقدت انتهت الوكالة وكذا الوكيل
بنفسه ثم رد عليه بما هو مفسوخ من كل وجه عادت الوكالة حتى كان له ان يبيع وان امتنع فناد
بيعه بعد ما باعه الموكل حتى امتنع على الموكل لعود قدم الملك الا ترى انه لو وكله ببيع عبده فاسر
وطبق بدار الحرب ثم طفر به واخرجه الى دار الاسلام فاخله المالك عادت الوكالة لعود المالك
من الاصل وكذا الوكيل بان يهب عبدا فلان ثم باعه المالك او وهبه لرجل ثم رد عليه بما هو
فسوخ من كل وجه او رجع في هبته عادت الوكالة وروى ابن سماعه الفرق بين الرد على الموكل بقضا
وبين الرد على الوكيل بقضا فقال اذا باع الموكل ثم رد عليه بقضا ليس للموكل ان يبيعه وان باع
الوكيل ثم رد عليه بقضا كان له ان يبيعه والفرق ان تصرف الموكل فيما وكل به اخرج للموكل
عن الوكالة وعزل له فلا يعود الا بوكالة مستقبله كما لو اعطى او كانت ثم عجز بخلاف
بيع الوكيل لان البيع لا يبطل ولا يبيته لانه يتصرف بحكم الوكالة في حقوق العقد الاول لما ذكرنا
ولو كان الرد على الوكيل بالعيب بغير قضا لزم الوكيل رد الموكل لانه سعي جديد في حق الموكل كالان
فكانت الجارية ملك الوكيل ولو باع ينفذ ببيعه والولاية له وكيف يبيع القاضي الا ان يقول
الرد وان كان بقضا وانه سبب لعود الوكالة لانه لا يلزم البيع الوكيل ولا يجبر عليه ومن جهة
ان يقول يبيح وقع للموكل وادبث الثمن من مالى لبيع وقع للموكل فلي ان رجع عليه ولحبس
الجارية الى ان يودي مالى والا باع ولا التزم العهدة الثاني للموكل بمتنع عن البيع والتزام العهدة

ايضا باعتبار ان تقع بيعة عايد الى الوكيل لاستحقاقه مال لينة الجارية لما قلنا وقول احدهما المستحق
على الآخر والقاضي صب نظرا للمسلمين وقطع الخصومات والمنازعات بسعة دفعها لخصومه وايضا
لحق المستحق كما اذا رهن عند رجل عبد الدين وكل من جلا ببيعه الماحل الاجل وقضا الدين
من ثمنه في الاجل واحضر المزين عبدا وطلب البيع من العدل فقال الراهن ليس هذا عبدك
فالقول قول **للمدين** فيحق الراهن لانه القابض هو العدل ان صدق الراهن وقال **لا**
ادري انه هو المرهون ام لا وحلف يومم الراهن بالبيع فان امتنع ببيعه القاضي او امينه
ايضا لالحق المستحق ولذا اذا اشترى شيئا يفسد نحو الفأهة واللحم والسمك والعصير
على انه يلحق بثلثه ايام فالبائع المساد قبل الجارة ومضى المدة فقال **للمشتري**
اما ان يفسخ العقد وانما ان تاخذه وليس عليك ثمنه الا ان يجيز البيع او يفسد
عندك استحسانا لان المشتري اقلها ضررا لانه يملك من دفع الضرر عن
نفسه بالاسفاع به او سجد من اجزاء الرد على البائع فيبقى **للمشتري** من راس ماله
اما البائع لا يقدر على بيعه والزام على المشتري وان امتنع ببيعه القاضي ولذا لو
ادعى على رجل انه اشترى منه هذه السمكة الطرية واقام البينة وكاف فسادها
في مده الركة بامر القاضي المشتري حتى ينفذ الثمن ويأخذ السمكة ثم يبيع القاضي السمكة
ويقتض منها فان زدت البينة يدفع الثمن **الاول** الى البائع والثاني للمشتري
ولو لم يزد ضمن المشتري السمكة للبائع لان البيع لم يثبت فبقى باضا ماله
بجهة البيع ويسلم الممان للمشتري وكما في بيع العبد للمأذون بالدين وغير ذلك
من المسائل واذا باعها القاضي فان فضل شيء من الثمن كان للموكل لان الوكيل مع الموكل
نضاد فان الفاضل من الثمن للموكل فان الموكل زعم انه لم يبعها فبطل ذلك وانما
بيعت الان وكل الثمن **للموكل** والوديل نزع ما به قبض منها وانما اخذ الثمن الثاني
بدن ليعلى الوكيل فكانا متفقين ان الفاضل للموكل فزده عليه وان كان الثمن الثاني
انقص من **الاول** فالنقصان على الوكيل لانه كما لا يصدق في اصل الثمن على الامر
لا يصدق في قدر النقصان ايضا ولو هلكت الجارية في يد الوكيل قبل ان يبيعها
القاضي بطل حق الوكيل ولا يرجع على احد لما ذكرنا انه لا يرجع بقوله وهذا لانها
بالحسن تدخل في ضمانه كالموكل بالشري اذا حبس المبيع لاستيفاء الثمن وهلاك
في يده كان الهلاك عليه كذلك هنا اذا ابلر الموكل المبيع وقبض الثمن ولو اقر بالبيع
وقبض الثمن وانكر المدفع اليه وانكر الهلاك في يده ثم ردت الجارية على الوكيل بعيب
يرجع للمشتري على الوكيل بالثمن ويرجع الوكيل على الموكل والجارية للامر لان اقرار
الامر يقبض الوكيل الثمن اقرار قبضه من حيث الحلف والحق لان قبض الوكيل قبضه
من حيث الحلف لا شري انه لو قبض الثمن وهلك في يده كان الهلاك عليه للموكل فيصير
مقرا بالقبض مدعيها الصمان بالمنع فكان القول قول الوكيل كما رآه الصمان كما لو اقر

الموكل يقبض الثمن حقيقه ثم ادعى سبب الصمان على الوكيل بان ادعى انه غصبه منه وانكر الوكيل
كان القول قول **للموكل** ويرجع على الموكل بالثمن وهذا لان قبض الثمن من حقوق العقد والوكيل اصل
في حقوق العقد وقبضه ليقبض الموكل بعد ذلك الاختلاف بينهما في الهلاك وعدم الهلاك
والقول قول الوكيل في ذلك كما في المودع مع المودع اذا اختلفا في الهلاك هلكه اذ ادفع
الموكل الجارية الى الوكيل وامره ببيعها اما اذا وكله ببيعها ولم يدفع اليه الجارية فقال الوكيل
بعت وقبضت الثمن وضاع مني وصدة المشتري وكذبه الامر واودع الدفع الى الامر
وكذبه لم يصدق الوكيل على قبض الثمن والموكل ان يحبس الجارية حتى يستوفي الثمن ويقال
للمشتري ان شئت فاقبل الفأخرة واقبض الجارية وان شئت فاقبض البيع اما لا يصدق
الوكيل بقبض الثمن على الموكل لان الامين انما يصدق على صاحب الامانة فيما كان مسلطا عليه
من جهة لا يملكه بل هو مسلط ومتى لم يدفع الجارية اليه كان مسلطا على البيع لا على التسليم الى المشتري
فيصدق في البيع لا في لزوم تسليم الجارية قبل وصول الثمن الى الموكل كما لو باع بنفسه وهذا
لانه امره ببيع لا بقبض عليه الا بتسليم الثمن اليه وانما يحبس المشتري لانه لم يزد زيادة
غير ما يرضى به فحجب كما في بيع المريض ماله محاباة لا يخرج من البتة ولم تجز الورثة والوكيل
صدقة في ثبوت الخسارة له لدعواه انه قبض الثمن ولزوم الخرم فصار مقرا بثبوت الخسارة
وهو يملك اثبات الخيار للمشتري وهو من حقوق العقد فصا ركانها تضاد فان للمشتري
خيار في البيع وهما العايدان والبيع استفيد من جهتهما فيصدق ان في ذلك كما يصدق
البائع والمشتري فخير البائع في حق الشفيع فحجرا ناه لهذا فان قبض العقد يرجع على الوكيل
بالثمن لا قراره قبض الثمن وعدم سلامة المبيع له كما يرجع للمشتري في ركنه بما ادى اليه
من الثمن ولا اذا مضى العقد ودفع الفأخرة وقبض الجارية يرجع على الوكيل بالثمن لان المشتري
يقول للموكل انك اقررت بقبض الثمن وانما سلمت اليك الثمن لتسلم لي المبيع بمقابلته وسلم
لي ما في مقابلته من الثمن ولم سلم باخذك حين اخذ الموكل مني الفأخرة فلا يسلم لك بله ايضا
وكان ينبغي ان يرجع لان نزع المشتري ان القبض **الاول** من الوكيل وقبح حق وان الموكل
اخا من الفأخرة بخير حق كان **للموكل** استردا والالف الثانية لا استردا والاولى كما لو
ادعى رجلا انه وكيل الغائب في بيعه قبض دينه من غريمه وصدقة العزم ودفع اليه ثم حضر
الغائب وانكر الوكيل واخذ منه الدين ليس له تضمين الوكيل لزعمه ان حقه وقع بحق
وان الموكل ظلمه فصا ركان الموكل غصب منه الفأخرة يرجع على الوكيل الا ان نقول **في نزع**
المشتري ان قبض الوكيل وقبح غير حق لانه عقد مبادلة والقبض الحق ما يوصله الى المبيع
وتبين انه يصل الى المبيع بقبض الثمن **الاول** وانما وصل بتسليم الثمن الثاني فتبين ان
قبض الوكيل بخير حق والقبض حق هو قبض الموكل كان **للموكل** ان يرجع عليه وهذا لان قبض
الوكيل في حق المشتري قبض صمان والعاقلة كما لا شك فاذا لم يسلم له المدرك يرجع بالمدرك
خلافا لوكيل قبض الدين ولانه وان نزع المشتري ان الموكل اخا منه الفأخرة حق الذي اشترى

يقول الوكيل اني دفعت لك الف درهم ليسلمني ما في دمتي فصرته مبررا لي ما في دمتي بالف التي دفعت
 اليك وقد حال العاضني بيني وبين ما دمتي حين اخذتني الف اخرى فكان لي الا اجل دمتي ومن الف
 التي دفعت اليك وكان ينبغي ان لا يثبت الخيار المشتري لانه اذا كان يرجع بالف على الوكيل
 تبين انه لا يلحقه عزم في هذا العقد الا انما نقول **ان كان لا يلحقه عزم في الحقيقة لتملته**
 من الخروج عن الجملة بالرجوع على الوكيل والآن يمل من يتاخر حتى قبض المبيع الى وقت
 انما الممن مرة اخرى ووجوب الدين فدمته الوكيل بمقابلة ما ادى من الثمن بانها وهذا القدر
 يكفي المحرم ولو امره بالمبيع ودفع الجارية اليه ومات الامر قال الوكيل قد بعتك من فلان بالف
 درهم وقضيتك وهناك عندي وصدقة المشتري وانكر الوكيل البيع فان كان الجهد فاما
 لم يصدق الوكيل لانه الجبر في حاله لا يملك امساها فانه انجز بموت الامر كان متهما
 في اقراره فلا يصدق ولا ان الجهد صار ملك الوارث في الظاهر ولم يسلط الوارث
 على البيع وازاله ملكه وانما قلنا قول **عكلم التسليط والائتمان** فلم يوجد من الوارث
 ذلك كسلاق حالة الحياة ولكن ان قام المشتري البينة على الشرا في حياة الامر كان الجهد له
 لانه يورث دعواه بالخلف **والا** ان قام الوكيل البينة على البيع في حياة الحيوة والا في الوارث
 مع بينة على العلم فان اخذت الوارث الجارية ضمن الوكيل **لما لا** للمشتري باقراره بقضيه
 منه عوضا عن الجارية وقد استخفت الجارية من يد المشتري كان ضامنا له ما قبض
 من الثمن وان كانت هالكه فالوكيل مصدق جدا ان يحلف استحسانا وفي القياس لا يصدق
 لما ذكرنا من الحبيب لانه انجز بموته وان بدل الجارية وهي القيمة صارت ملكا للوارث
 على المشتري بقضيه المبيع لنفسه او باستهلاكه فلا يقبل قول الوكيل في ابطال ملكهم
 وجبه الاستحسان ان الوكيل يحسد بيع الضمان عن نفسه لان الاختلاف وقع في الضمان
 والوكيل كان امنا في هذه الجارية فيكون قول **مقبولا** مع عينه قيسا في الضمان عن نفسه
 بخلاف ما اذا كانت الجارية دائمة فانه يورث ملكا ظاهرا فيها وهو ليس بامس في ذلك فلا يقبل
 قوله وفي اليسوط والوكيل جلا ان يرهن عبدا له بالف درهم فقال رهنته عند فلان
 وقبضته منه المال ودفعت اليه العبد وانما قلت له اقرض فلانا لانه ارسلني اليك بذلك
 وبذلك امره الوكيل وصدقة المشتري **وقال** للوكيل لم يقبض لي هذا العرض ولم يرهن
 العبد **والقول** قول الوكيل مع عينه وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال **القول**
 قول الوكيل لان الوكيل امس ولما انكلمسان الامر لا يفسد ومحتبر وجه ظاهر
 الروايتان اما البهت الطر فوجب للعرض على الامر على الوكيل كما لو عاسا هذا المصنف
 قائما اجل اقرار الوكيل بوجوب المال للعرض على الامر واقراره ليس بحجة عليه في
 الزام المال **في دمه** لانه انما سلطه على الترام للمالك في دمه بما لم يقبض
 له ولم يحصل ذلك بخلافه **القول** قول الوكيل انكاره مع عينه **جارية**
 بين اسس وكل احدها صاحبه ببيعها فباعها بالف درهم فاقترع البائع ان الامر قد قبض

التمن

التمن من المشتري وانكر البائع ذلك وادعاء المشتري فقدرى المشتري عن نصف الثمن
 وهو حصة المقر ويبلغ نصف الثمن الى البائع فيسلم له ويحلف البائع لشريكه انما قبض
 اما براءة المشتري عن نصف الثمن فلان الامر لما اقران البائع قبض جميع الثمن فقدر اقر
 براءة المشتري عن نصيبه ونصيب البائع لان حق القبض **له** وصح اقراره في حق نصيبه
 لانه لو ابراه عن نصيبه بضمه ولم يصح في حق شريكه لانه لو ابراه عن نصيبه بضمه لم يصح
 لانه اجني عنه وهذا لما ذكرنا انه اقر بالفعل واصناف الاقرار الى نفسه فيصح في حقه لا في
 حق غيره واما قبض المشتري الجارية عند دفع نصف الثمن لانه يرى عن نصف الثمن
 فلم يبق الجارية محبوسة عند البائع الا بنصف الثمن وليس له ان يملك البائع لان شريكه استهلك
 نصيبه باقراره لانه لا يبراه عن نصيبه وان يزعمه ان ما قبض بانها من نصف الثمن
 قبض بغير حق وحق ليس في دمه فلا يشار له فيه وهو كرجل مات وترك ابنين
 وله على رجل الف فاقترع احدهما ان الاب يقبض من الدين دينه في جوده صح اقراره في
 حقه وبرى العزم عن نصف الدين ويضمن النصف للابن الجاهل وليس له واما حلف البائع
 لشريكه لان شريكه زعم ان البائع قبض جميع الثمن من المشتري وحصلته كانت
 اما عنده وقد امتعها منه فصار ضامنا والبائع ينكر فكان **القول** قوله مع عينه
 فان كل غير نصيبه وان حلف مضمي الامر ولو ان الامر لم يقرب بالقبض ولكن البائع اقر
 ان شريكه قد قبض الثمن وانكر شريكه ذلك يرى المشتري من نصف الثمن وياخذ البا
 نصف الثمن فيلوي بينه وبين شريكه **وليس** حلف شريكه بانه لقد قبض ما ادعى وان حلف
 بى وان كل لزمه ما بقي من حق شريكه هكذا ذكر في بعض روايات هذا الكتاب
 في الاصل وذكر في بعض روايات هذا الكتاب في الاصل انه يحلف كل واحد
 منهما على دعوى صاحبه اما براءة المشتري عن نصف الثمن فلان البائع لما اقران شريكه
 قد قبض جميع الثمن من المشتري فقدر اقر براءة المشتري عن نصيبه شريكه لان الشريك
 الذي لم يبيع اذ قبض نصيبه من المشتري يرى المشتري عن نصف الثمن بقضيه وان
 كان لا يجب على المسلم اليه والبائع يملك ابراء المشتري عن نصيبه شريكه بالقبض
 بالاجماع وبالابراء عند الحنفية ومحمد رحمه الله فيصح الاقرار به وعند محمد رحمه الله ان
 كان لا يملك الا براءة هذا الحافدا اقراره من جهة الاستنفاد فكان مصدقا بخلاف
 الاجماع وهذا لانه اصناف الجدة بسبب القبض الى من يملك ذلك والمصنف
 يملك جلا ايضا فخذ كذنب للقر عليه انقلب على المقر فصار كان ادعى بنفسه انه قبض
 واوصفه اليه ولو كان كذلك سبر المشتري كذا هذا او اما في النصف الذي هو نصيبه
 لا يبراه لانه اصنافا الى من يملك ذلك فلا يكون راعيا للبراءة في ذلك النصف فلهذا
 بين المشتري عن نصف الثمن والبيان ياخذ المشتري بنصف الثمن ويشترك صاحبه
 فيما قبض لان في ضمن قوله ان الذي لم يبيع قبض الثمن تبيان احدهما براءة المشتري

يج

من نصف الثمن وانه لا ضمان عليه في ذلك واستخلاص ما بقى لنفسه وقوله مقبول في
 براءة المشتري لما قلنا وفي بولي الضمان عن نفسه لا كرامة ذلك فاما في الاستخلاص ما بقى لنفسه
 فهو مدع فلا يقبل قوله فيه لانه بدل مال مشترك ففرق بين هذه المسئلة والمسئلة
 الاولى والفرق ان في المسئلة الاولى لو ثبت حق المشاركة في النصف الذي قبضه
 البائع انما ثبتت لغير البائع والبائع يبرع ان لا يشركه في هذا النصف لانه يبرع
 ان البائع قبض جميع الثمن مرة من المشتري وبرى المشتري عن جميع الثمن بقبضه
 وفما قبض باسا غاصب ولا يشركه في ذلك اما في المسئلة الثانية الشريك الذي
 لم يبرع عن ان يقر ان البائع قبض جميع النصف الباقي من الثمن بحق لان الثمن كان
 مشتركين ابنا وبقى النصف على المشتري والبائع يدعي انه قبض نصيبه وانه يبرع
 نصيبه من نصيبه بالتبض فكان مدعيا يخلص النصف الباقي لنفسه فلا يصدق
 فيه ولا يضمن البائع باقراره لشريكه لانه لم يبرع بل اقر بالبراءة بالتبض وهو
 بمنزلة ما لو ادعى الاعتاق على شريكه وامر احكم الثمن وان ثابت الرواية يستخلف
 شريكه لعد قبض ما ادعى فاما اراد بذلك وجوب الممين للبائع يعني للشريك الذي لم
 يبرع ان يخلف شريكه البائع بالله لعد قبضت من المشتري ما ادعى لان البائع في نصف
 الثمن الذي كان حصته شريكه كان امينا فاذا قال للذي لم يبرع ان قبضت حصتك
 من المشتري كان هذا بمنزلة مودع قال لصاحب الوديعة قبضت الوديعة
 من منزلي وانكر صاحب الوديعة كلف المودع لانه ينكر الضمان والحاصل ولا يضمن على
 صاحب الوديعة وان كان منكر لانه مدع في الحاصل فكذلك هنا يجب الممين على البائع
 لا على شريكه لان الامر يدعي عليه الضمان وهو ينكر فان خلف البائع برى عن دعوى شريكه
 وكان المقبوض بينهما فان كل صار مقرا ان شريكه لم يقبض الثمن وان نصيبه انما
 يودى باقراره فصار مستهلكا على الذي لم يبرع ما بقى من نصيبه فيضمن له بما نصيبه
 وان كانت الرواية تستخلف شريكه بالله ما قبضت الثمن ولا شيئا منه فانما اراد
 بذلك وجوب الممين على الشريك الذي لم يبرع للبائع اذا اراد الشريك الذي لم يبرع
 مشاركة البائع فيما قبض من نصف الثمن يعني للبائع ان يخلف شريكه الذي لم يبرع بالله
 ما قبضت الثمن ولا شيئا منه لان البائع يدعي عليه سببا لواقفه يلزمه وهو يجب
 نصيبه بالتبض وحلوص المقبوض لنفسه فاذا انكر استخلف فاذا خلف برى عن
 دعوى البائع فكان ان يشارك البائع فيما قبض من نصف الثمن فان كل صار
 مقرا قبض نصيبه فلا يكون له مشاركة البائع فيما قبض وليس له نصف
 الثمن وان كانت الرواية تخلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فالمراد هو الاصح لان
 كل واحد منهما كما للبائع مع المشتري اذا اختلفا في مقدار الثمن قبل التقابض رجل
 امر رجلا ببيع عبده فباعه واقر ان الامر قبض الثمن من المشتري برى المشتري من

الثمن

من الثمن ويستخلف الوكيل الامر على ما قال فلان كل لزمه الثمن لان استهلك باقراره اما براءة المشتري
 من الثمن فلان الوكيل اقر ببراءته لانه اقر قبض الموكل جميع الثمن والموكل لو قبض الثمن يصح
 قبضه وبرى المشتري لما ادركنا الوكيل فابض ابر المشتري من الثمن اما بالتبض او بالبراءة
 فيصح الاقرار وهو ان لا يقر ان قبض هو لسل منه مضافا الى من يملك ذلك فصاير
 كانه اقر ان قبض بنفسه ودفعه الى الامر او ضاع في يده ولو قال هكذا بىر المشتري
 بزمه وزعمه فيما يملك محسرا واما حكم الممين فلان الوكيل امين في حق الممين وقد ادعى
 ان الموكل قبض وانكر الموكل فيكون الممين على الوكيل بلا اختلاف الرواية وهذا لانه
 يدعى بهذا ان الضمان عن نفسه فيكون القول قوله مع الممين فان كل لزمه الممين لانه
 استهلك باقراره الكاذب فيضمن كما لو قبض بنفسه واستهلكه وان خلف برى
 ذكر صاحب الكتاب رحمه الله ويستخلف الوكيل الامر على ما قال وهذا سهو منه
 لانه لا يمين على الامر والدليل عليه انه قال فان كل لزمه الثمن لانه قد استهلكه وهذا
 حكم الممين الوكيل لا يمين لاحكم بين الامر فكان مراده ان يخلف الوكيل الامر على ما قال فذكر الا
 سهوا فذكر ان الموكل اذا ريسم الى الوكيل حتى قال بعت وقبضت الثمن وكذبه الامر
 بحس المشتري فان قال بعت وقبضت الثمن فكذلك الا ان هنا اذا قبض المشتري الثمن لا
 الموكل باسالا يرجع على الوكيل لانه لم يقبض بالتبض ولو اقر الموكل بقبض الوكيل الثمن وكذبه
 الهلاك او الدفع اليه بالقول قول الوكيل مع ميمنه ويجبر الوكيل على التسليم الى المشتري
 من غير ان ينفذ المشتري الثمن ما نيا لما ذكرنا ان يد الوكيل يد الموكل ولو كان الحيد مسلما الى
 الوكيل فالقول قوله في جميع ذلك على ما ذكرنا فان استحق العبد من يد المشتري يرجع بالثمن
 على الوكيل ولا يرجع الوكيل على الموكل في ذلك اذا لم يصدق الموكل على القبض لان قوله
 مقبوض دفع الضمان عن نفسه لا في اجاب الضمان على الموكل كالمودع يقبض الدين اذا
 قاله قبضت وهلك عندي او قال دفعته الى الموكل وكذبه المودع لم يصدق في حق براءة
 المدينون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستخلاف كما لو استخفى السان ما اقر الوكيل
 قبضه وضمن الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل هذا اذا اقر الوكيل قبضه الثمن ما اذا
 اقر قبض الثمن الوكيل من المشتري لا يرجع الوكيل لاعلى الوكيل ولا على الموكل لان الرجوع حكم
 القبض ولم يثبت قبض الوكيل ولا قبض الموكل بقول الوكيل لانه اذا اقر قبض الموكل
 من المشتري لم يرجع المشتري بالثمن على الوكيل لعدم الدفع اليه ولا على الوكيل لانه لا
 يصدق ان على الوكيل في اقراره عليه بالتبض وخلف المودع على السات فان كل رجح عليه
 والبائع له وان خلف لا يرجع لكن مع الصبيح ويستوفى المشتري منه الثمن لما ذكرنا
 ولو كان للولى هو الذي باعه وسلمه اليه وكل رجلا يقبض الثمن فقال الوكيل قبضت
 الثمن وضاع عبدي او قال دفعت الى الامر وحجدا الامر بالقول قول الوكيل مع ميمنه
 وبرى المشتري من الثمن فان وجد به عبدا واراد ردّه على البائع لم يدين له ان يرجع عليه

استخلاف

بالثمن

لعدم تنويع القبض في حقه ولا على الوكيل لأنه لا عقد بينهما ما إذا هو أمين في قبض الثمن
فما يصدر فيهما هو أمين فيه وفي دفع الضمان عن نفسه ما ذكرنا وإذا رد باعنا القاض
وأبو المشتري الثمن ويرد الفضل على البائع ولا يرجع عليه بالمقتضيات ولا على الوكيل
لما ذكرنا **باب** ما يجوز من البراءة في الدين وما لا يجوز
بالوكالة **مسألة** **باب** أن من ملك تصرفا يملك تفويضه للغير
أن كان من جنس ما يحتمل التفويض لأنه لا يجب الحق للوكيل فيما وكل به فيعتبر كونه مالكا
ذلك التصرف بنفسه كما في الجواب الحق على الإعيان بغير ما أئتمنته لما ملكه من غيره
أما بطريق الاتصال أو النيابة ثم ينظر إن كان ذلك أمرا يقوم بواجب تنويع الفوض
اليه بنفسه وإن كان أمرا لا يقوم به وحده لا يتولا وحده بل بشرط فيه الحد اعتبارا
للتأنيب بالمعنى عنه فكان شرط صحة التوكيل وانفراد به بالتصرف شأنه شأن أحدها
أن يكون التوكيل حاصلًا بما يملكه الموكل بنفسه بطريق الاتصال أو الولاية العامة والباقي
أن لا يؤدي إلى التضاد والتمافي في الأحكام لأن التضاد في أحكام الله تعالى باطل وما أدى
إلى الباطل فهو باطل والتمافي العاصم لئلا يؤدي إلى التضاد وبينما لا يؤدي إلى كل تصرف
ثم بالاجاب ولا يحتاج إلى القول بأن يكون مبادله كالإبراع عن الدين والطلاق
والخفاق والخلع إذا لم يجد البديل أو كان مبادله ما لا يصح مال كالطلاق على مال
والاعتناق على مال والصلح عن دم العمد والخلع ببدل إذا كان البديل مقدرا على
أصح الروايتين فالواحد يصلح وكيلًا من الجانبين لأنه لا يؤدي إلى التضاد لأنه يحتاج إلى
الاجاب والقبول ولا يؤدي إلى أن يكون الواحد مخاطبًا أو مخاطبًا مسلمًا ومسلمًا
مسلمًا ومسلمًا مستحدين بالأنس سفير ومجير والواحد يصلح سفيرًا ومستجيرًا من
الجانبين وإن كان تصرفًا لا يتم بمجرد الاجاب ويحتاج في كل إلى القبول فالواحد من
صار وكيلًا من الجانبين أدى إلى التضاد لأنه يصير الواحد مخاطبًا ومخاطبًا
في وقت واحد **فان قيل** هذا يشكك بالنكاح فإن الواحد في باب النكاح
يصلح وكيلًا من الجانبين والنكاح لا يتم بمجرد الاجاب **فيل** ممنوع الاتري
أن من قال امرأة زوجي نفسك بمنى بالقبول فقالت زوجت يتم النكاح ولأن
القياس أن لا يصلح وكيلًا من الجانبين في باب النكاح لكن تركنا القياس فيه بالنصر
وهو ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما خطب أم سلمة رضي الله عنها فقال
عليها السلام لا ينه عمر ثم يامر زوج أمك بمنى هو أن يكون الواحد وكيلًا من الجانبين
إذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل على آخر ألف درهم فوكل صاحب الدين
المدينون بأن يسري نفسه من الدين أو قال له أبر نفسك وأحلفه ففعل
فقد برى لأن التوكيل والأمر بالإبراح حصل بما يملكه الموكل بنفسه فيصح تفويضه للغير
غيره ولا يؤدي إلى التضاد فإن الإبراع بالواحد ولا يحتاج فيه إلى القبول

وان كان يرتد بالرد وصار كما لو فوض الطلاق إلى امرأته أو العنق إلى عبده بخلاف البيع واشباهه
ولهذا التحليل بين الألفاظ الإبراع في الجواب **باب** فيه كالجواب في الإبراع ذكر في الجواب
على وجه التحليل فقال لأنه يكون وكيلًا بنفسه وفي بعض الروايات لأنه لا يكون وكيلًا في
نفسه بمعنى الرواية الثانية لأنه لا يكون وكيلًا بل يكون رسولًا لأنه لا يحتاج فيه إلى مجرد
العبارة أو ليس بوكيل من كل وجه بل هو وكيل من وجه ما أئتمنت به وجهه ما أئتمنت به وجهه
من حيث أنه يبرع بنفسه عن الدين فلا يكون أمينًا ومن حيث أنه يتصرف في دين رب المال
بالاستقطاء عامل للغير فلا يكون وكيلًا من كل وجه ووجه الرواية الأولى أنه لا يعمل ما يعمل
نظر بقى النيابة فكانه وكيلًا وبالواحد **باب** أصح أن محمد رحمه الله قال فوكل صاحب
الدين **فان قيل** الوكيل من يحمل لغيره وهو عامل لنفسه بغير خذمته
قبيل أن كان يحمل لنفسه من هذه الوجه وقد ورد في الرواية أن الشرع جرح خبير
المراة في الطلاق والخبرة في اختيارها لنفسها عاملة لنفسها من وجه ولزجها من وجه
الآن ثم يقتصر على المجلس بأجماع الصحابة رضي الله عنهم ولا يقبل الرجوع عنه لأن
فيه معنى التمييز لأنه يعطين ويوقع الطلاق وتطليقها والطلاق محلف به فكان بمنى لا يقبل
الرجوع عنه أقصى ما في الباب **باب** أنه ينبغي بهذا الإبراع لكن انتفاعه به لا يمنع كونه وكيلًا
ولو قال الغريم رب الدين أبرني بمالك على أو طلني منه أو هبه لي فقال ذلك إليك وأبر نفسك
أو طلها أو وهب ذلك لنفسه فهو جائز لأن الخدم لما سأل رب الدين أن يبريه فقد
طلب الإبراع بغير عوض لأن الإبراع إلى رب الدين بقوله أبرني والبراءة المقتضية
إلى رب الدين أبرني بغير عوض ولهذا القول لا يصحيل للكفيل أبرني عن الدين لا يرجع على
الاصيل بخلاف قول من يبرئ منى فلما قال صاحب الدين ذلك إليك وذلك إشارة إلى
ما جرى ذكره في سؤال العزم صار كأنه قال جعلت إليك الإبراع بغير بدل ولو قال ذلك
ملك الإبراع وهذه كلها من الفاظ الإبراع الاتري **باب** أنه لو قال ذلك إلى كان أقالما لكنته نفسه
فأقالك إليك صارت تفويضًا ضرورة **باب** الله تعالى عن قول بلقيس والامر
إليك فكان ذلك تفويضًا إليها قال **باب** مشايخنا رحمهم الله هذه في غير ما في عرفنا
لا يكون تفويضًا بل يكون للمراة منه أن تملكه بذلك بأد المال فينزل في قول
رب الدين للغريم أبرني نفسك المفهوم الأمر بالاداء لأنه أمر بالكسب سبب البراءة أي أبر
نفسك بالاداء لأنه أمر بالاداء والإبراع تارة يكون بالاستقطاء وتارة بتفويض الدين
فلا يجعل تفويضًا بالشك بل يحمل على أدنى الوجهين كما لو قال **باب** لغريمه أعطني ألف درهم
يكون استيفاءً وكذا لو وكل رب المال بغير العزم ففعل جاز وهو قياس قول من
لأن العزم لما حصل وكيلًا وهو عامل لنفسه من وجه فلان يصلح غيره وكيلًا مع أنه عامل
للموكل من كل وجه كان أولى استيفاءً منه محمد رحمه الله فقال لا تشرى أن محمد أني خيفة رحمه الله
كان يقول لو أوصى لي رجل بدينه أن يبيعه حيث شاؤ حيث أحب كان له أن يجعله لنفسه

ان كان على المفسد من حيث انه كان يفرع دمتا فهو عامل لرب المال من حيث انه
يسقط دينه بشرط الوكالة كونه عاملا لغيره لا لونه غير عامل لاصله من حيث
يد طعام لرجل وديعة فقال المودع لصاحب الطعام خلني منه فقال
ذلك اليك فاكله للمستودع لم يضمن ويلون اباحة ولم يملكه المستودع بهذا
القول وهو بمنزلة قوله ادستك في طه فقال كان له ان ياكله وليس له
ان ياكل غيره لان المباح باق على ملك المبيع ولهذا الاسقط الزكاة بالاباحة وهذا
لان قوله ذلك اليك اشارة الى مجرى السؤال والذي جرى في السؤال
هو الاحلال فانصرف ذلك الى الاحلال واذا انصرف اليه صار ذلك نقدي قوله
ذلك قوله اي جعلت اليك ان يبيع لنفسك الطعام الذي هو وديعة في عندك فيكون
هذا اذا ناله بابحة الطعام لنفسه والاباحة مما به المبيع وحل فكان بالتوكيل
بالايجار والهبة الا ترى انه لو اضاف الى الطعام فقال احله حلالا في ذلك
الملك او قال ابتدا جعلت هذا الطعام حلالا لك لا يكون تملكه بل يكون اباحة بمنزلة
قوله ادست لك في مائة فكذا اذا اضافته الى الذي في يد وهذا لان التملك
يفتضي اختصاصا بالمل وليس في اللفظ ما يندى على الاختصاص انما يندى عن الاطلاق
فحب وهذا مما حصل بالاباحة وقد ذكرنا في المشادات ان التحليل والاحلال مع
اضيف الى الدين يقتضي الابراء وذكرنا الفرق بين الابراء والاحلال ان الابراء ليس فيه
التملك المحض انما هو اسقاط والاحلال انما يجوز به ان يستفاد به اسقاط الدين لان
مفهوم الاحلال حل الامناع عن قضا الدين على الاطلاق ومن ضروره ذلك سقوط
حق المطالبة على الاطلاق ومتى سقطت المطالبة سقط الدين ولو كان بلفظ التحليل
مضافا الى من يقتضي هذا حل الدين عن دتمته وذلك بفراغ دتمته عن الدين قال
محمد رحمه الله في الاصل ولا يشبه هذا ما سوى ذلك فحمله ان اراد به ما سوى ذلك
من الطلاق والعناق لان في الطلاق والعناق تعبير مثل هذا الكلام فهو ايضا ملكا
ولاذا وهذا نص مراد بالاحلال وحتم ان اراد بذلك جميع ما تقدم ذكره فملكك
وهذا اباحة واليه اشار محمد رحمه الله في الكتاب حيث قال وهذا ليس بملك
لان المستودع لم يسلم من صاحب الوديعة المملك وانما سأل الطعام فانصرف
ذلك اليك الى الاباحة وفي شرح الكرخي رحمه الله اذا وكل الرجل رجلا بان يهب عبد
لرجل بعينه او يتصدق به عليه او يعيره اياه او يودعه او يرهقه فقبض الوكيل
العبد فعليه ما امر به الموكل فذلك كله جائز على الموكل وليس للوكيل المطالبة برد شيء
من ذلك اليه ولا يقتض شي بيده وذلك الى الموكل وكذلك الوكيل رجل ان يهب
عبد فلان بدينه او يستعيره او يستغرض له الفا فان الوكيل في ذلك يضيفه
الى موكله ولا يضيفه الى نفسه فنقول ان ربيلا يستغرض له الفا وليستوهب عبدك

او يسترهك بما عليك من الدين او يستعير منك وانما متعلق حقوق هذه العقود
بالعاقلة لانه لا يضيف الى نفسه الا ترى انه يقول وهب لك موكلا اذا اورهنتك او اعارك
او اودعك وانما يضيف العقد الى نفسه لم يتعلق حقوقه به كما لا يتعلق الرسول
ولذلك وصل الملمس بضيف العقد الى موكله فلا يتعلق حقوقه به فان اضاف الى نفسه
بان قال هبني او اعطني او ارضني او تصدق علي فذلك كله للوكيل دون الموكل لانه اضاف
الهبة الى نفسه يقتضي ان يقال الملك اليه فلا يجوز ان ينقل بالوكالة بعد ذلك
الى موكله لانه انما ينقل في المشرى بضمان الوكيل الثمن ولا ضمان في الهبة لسقوطه الشر
الى الموكل وام القرض بالمفترض باع لما في دتمته بما اخذ ولا يجوز ان يستحق القرض عمره
بالوكالة كما لو قال وكلتك على ان تتبع ما لك على ان يمنه لي لم يجز قال ولذلك الوكالة
بالشره والمضاربة لانه لا يضيف العقد الى نفسه وانما يضيفه الى موكله فحقوقه متعلقة به
فيصلح الواحل عاقد من الجانبين فبهذه العقود لعدم التضاد وفي المبسوط لو وكله بان
يرهق له ثوبا بدرهم مائة فرهقه عند نفسه ودفع الدرهم الى الامر فمالم يتبين له
الامر لم يكن الثوب رهنا عنده لانه امره بان يرهقه بان يرهقه عنده رهنه عند نفسه
كان من ثمن الامر هنا فنقول فمالم يتبين له الامر لم يكن الثوب رهنا عنده نص على ان
الراهن منفرد به قال وهو امين في هذا الثوب حكمه الرهن فبعض ضمان فلا يصلح
ان يجعل في التي هي يد امانة بضمان حكم العقد وللمند بقى امينا في الثوب بان هلك المبيع
لان لم يصنع في الثوب شيئا هو نخلها امره بل هو حافظ للثوب وبذلك امره والدرهم
قرض له على الامر وكذلك ان رهقه عبد ابن له صغيرا له هو العاقبة لهذا الرهن
فهو وما لو رهقه عبد نفسه سواء ذلك ان رهقه عبد غيره ولا دين عليه لان حسب
العبد مملوك للمولى فهو بمنزلة ما لو رهقه عبد نفسه **باب**
الوكالة في البيوع وما لا يضمن وما لا يضمن **اصل** **الباب** ان البيع
المعقود للملك نوعان جائز وفاسد لما ذكرنا في البيوع الا ان الجائر يفيد الملك بنفسه
لقوته والفاسد لا يفيد الملك الا عند انقضاء القبض لصعفه فيوقف تبوت الملك
على وجود القبض كما في الهبة ولا يفتقران في نفس الملك وانما يفتقران في وصفه
واثره وهو اللزوم وعدمه وحل التصرف وعدمه **وحرر** **اخر** ان اوامر
العباد يعمرها وامر الله تعالى بم اوامر الله تعالى ما كان مطلقا مجرى على اطلاقه
ما لم يتم دليل التقييد وما كان مقيدا مجرى على تقييده فكذا اوامر العباد وهذا
لان الاصل العمل بالوضع فاذا كان اللفظ مطلقا مجرى على اطلاقه عملا بحقيقة الوضع
ولهذا قلنا ان الوكيل بالسبع والشري مطلقا يملك الجائر والفاسد لا يطلق الامر فرق
بينه وبين الموكل بالناح حيث لا يملك الفاسد وقد ذكر الشيخ الامام الزاهد
ابو الحسن على الردى رحمه الله والصدر الشهيد رحمه الله في الج مع الصغير

العلمه

في امر المولى عبد بالنكاح ان على قول **ابن حنيفة** رحمه الله يمكن الفاسد الا ان الاصح انه لا يملك والفرق ان في النكاح قاصر ليل الفاسد لان مقصود الزوج من التوكيل ملك البضغ ومقصود المرأة من التوكيل ملك البضغ وبالنكاح الفاسد لا يملك البضغ فاذا لم يحصل المقصود بالنكاح الفاسد بعد المطلق بالنكاح الجائز فاما البيع الفاسد في تحصيل ما هو المقصود من البيع والشري ووضع **ابن حنيفة** هذا التصرف مثل الجائز ولم يستفيد بالجائز لاجل تحصيل المقصود ولو تفيد انما تفيد باعتبار الظاهر فان الظاهر من حال **المسلم** ان يستكمل ما شره لا يزدون الفاسد لكن الظاهر يصلح لانما كان لا لا ثبات ما لم يكن ولو تفيد الجائز فاذا باع الوكيل بغير اذن او سلمه من الضمان لم يكن واجبا على الوكيل ولا يجوز اعتبار الظاهر لا ثبات امر لم يكن ولان البيع الفاسد مع النكاح الفاسد ليس بنكاح بل ليس للميمن ما ذكرنا في **الآيمان** **بحرف** اخر ان تصرف الامور اذا وافق امر الامر بعد واذا خالف قصد ان كان المشر لا ينفذ فان كان وكيل بالبيع وسلمه فممن لان الفاعل محل الامر وفيما خالف لم يوجد الامر وان كان وكيل بالشري لا يتوقف ويغد على الوكيل لانه خالف صار فضوليا وشري الفضولي لا يتوقف لانما كان النفي عليه فيكون المشر له وان اجازة الوكيل لان الاجارة لعب لمصادفها غير محله الا ان تسلمه المشتري الى الامر فيكون **بيعا** مستقبلا بينهما فلما حصل ان العقود عندنا تتوقف على الاجارة ولا فرق بين البيع والشري وان البيع اذا نفذ لم ينفذ واذا لم ينفذ وقف الا ان البيع صادف ملكا لغير فان كان بامر نفاذ لا يتوقف على اجازته وكذا في الشري اذا نفذ لم ينفذ واذا لم ينفذ وقف الا ان الوكيل مشتري في نفسه وله ولاية على نفسه والبيع عندنا ينقل الى الوكيل ثم منه الى الموكل فاذا خالف بقي اذنا في ماله فلم ينفذ حتى لو لم يكن له ولاية على ذمته كالعبد المحجور والصبي المحجور والمرءوفيا اذا وكله بشري عبد فاشترى بغير الامر يوقع على اجازته لان العقد لم ينقل في هذه المواضع وان خالف **ابن حنيفة** في جلس ما امر به بان وكله ببيع عبد بالف فباعه بالف وحسمائة ينفذ لانه وفاق محبة ولو باعه بمائة دينار فمته اكثر من الف درهم لا ينفذ وان كان خيرا لانه لم يرغب في احد الجلسين وان اخذ وكذا في الوكيل بالشري هو المشهور من الرواية وقال الحسن رحمه الله وعلى **قاس** قول **ابن حنيفة** وان يوسف يجوز ان الدراهم والذباير اجرا يجوز للجلس الواحد ما ذكرنا في الاستحسان في **باب** المساومة في الايمان ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله لو اشترى شيئا بدراهم لم يجز له ان يبيعه من بايجه بدنانير اقل من ذلك قبل نقد الثمن وقالوا في الشفعة اذا بلغه ان الدار سعت بالف درهم فسلم الشفعة ثم علم انها بيعت بدنانير فمته الف صح تسليمه **بخلاف** للأنطية والشجير غير العقود وهذا اذا خالف قصد ان خالف التسمية والشرط اما اذا خالف حكما سعد على الموكل ولا يجد

خلافا

خلافا لان الخلاف انما يتحقق من الوكيل بصيغ من جهته ولم يوجد منه الضمع اذا ثبت الخلاف حكما **وحرف** اخر ان حقوق العقد في المبادلات وما سئل النقل من ملك الى ملك يتحقق بالوكيل عندنا وعند الشافعي يتعلق بالموكل واجمعوا ان فيما لا يحتمل النقل من ملك الى ملك يتحقق بالموكل **ابن حنيفة** ان الوكيل صغير ومعبر بمنزله الرسول فاذا عقد العقد خرج من الوسط وصار في الحكم كان الموكل عقد بنفسه الا ترى ان ما حكمه العقد وهو المالك ثبت للموكل وكذا في سائر احكامه وشبه هذا بالوكيل بالنكاح ولا يمتنع عليه المطالبة بالصدوق ولا قبضه وليس **ابن حنيفة** حتى قبض المقبوض عليه بل ذلك كله للموكل وكذا الخلع والطلاق على مال والعق على مال **والكفاية** والصالح عن ذم العمد والعق على مال والصالح على الاكراه والوكيل بالرهن او الهبة واقرب من هذا الصبي المحجور والعبد المحجور والمفاسد وامينه **وليس** ان العاقد هو الامين وسبب تعلق حقوق العقد بالمرساة بغير العقد وثبوت الحكم باعتبار السبب فاذا كان هو العاقد حقيقة وحكما متعلق حقوق العقد به كما لو باشره لنفسه وهذا الان ولاية صبا بشرية العقيد بل اعتبار اهليته واعتبار كونها هو في العقد وهو الكلام من خالص حقيقة وذلك لا يحتمل بما يشترطه لنفسه او لغيره الا انه لا ينفذ تصرفه في هذه الولاية في محل محمول لغيره الا برضي المالك فالتوكيل لتفويض حكم التصرف في العقد لا لا ثبات الولاية وبفائدة شرعا باعتبار ولاية الاصلية الا ان ثبت **ابن حنيفة** بامر الموكل اياه ولا يملك له من قبله وانما كان تصرفه بالولاية الاصلية كان لنفسه ولغيره سواء هما من حقوقه هذا البيان انه عاقد حقيقة وشرعا ومن حيث الحكم فلا يستغنى عن اصابه العقد الى الموكل ولو كان **بحرف** عنه لم يستغنى عن ذكره عند العقد فثبت انه عاقد حكما مباهر للعقد **بخلاف** الرسول فانه عبارة عن مبالغ الامور الى من ارسل اليه ولا يستغنى عن الاصابة اليه وكذا الوكيل بالنكاح والرهن وغيرهما من الاحكام لا يستغنى عن الاصابة حتى لو اصابه بغيره وحكم كان النكاح **ابن حنيفة** دون الموكل وكذا الوال برهنتك او هبت الى اواز برهنتك هي فلما حصل ان كل عقد يجوز ان يتعلل موجب من شخص الى شخص فالوكيل فيه كالعاقد لنفسه وكل عقد لا يجوز ان يتعلل موجب من شخص الى شخص فالوكيل فيه كالرسول **فوجب** النكاح ملك البضغ وهو لا يحتمل النقل والتوكيل لا يحرم الاستقراض وكذا عبادة من الاحكام وموجب الشري ملك الرقبة وهو يقبل النقل وهذا الاصابة العقد لنفسه وهو ممن يملكه الضمان لم يقبله واجاب **ابن حنيفة** الضمان عليه لا يبطل السبب الذي ملك به التصرف فصار كالعاقد لنفسه لا يلزم على هذا الصبي المحجور والعبد لان الضمان لا يتعلق بعقودها ولا القاضي وامينه لان **ابن حنيفة** الضمان عليهم سطل السبب الذي ملك به التصرف وهو القضاء لان عقد الصرف يجوز بين الوكيلين فلو ان الحقن يتحقق

بما يجوز عقدها مع عينة الوكيل انما اذا جاز بالرسول من لا يقال بان عقد الصرف
ينعقد بالصبي المحرم وامين العاصي وان لم يتعلق الحقوق بها لان قول لا يتعلق بها
الصمان ولكنه يتعلق بها الحقوق بل لا بد انهما يجزبان على التسليم وانما من حقوق
الحق وهذا لان قبضه وتسليمه صحيح وان كان لا موجه عليه لمطالبة في حكم
صحة التقاضي وهو بمنزلة الوكيل يتعلق به حقوق العقد وانما حكم العقد ففسيده
طريقان احدهما اجازة الدخعي وغيره من اصحابنا رحمهم الله ان الملك يثبت للتوكل
ثم ينقل منه الى الوكيل من ساعته انما يقع عليه بالتوصل السابق ومباشرة السبب
لستدعي شئ من الملك لان لستدعي له فيثبت له ولا ينقل منه الى الوكيل من ساعته
كما يقع عليه بالتوصل السابق ومباشرة السبب دل عليه انه لو خالف يلزم
المشترى لو كان الملك لا يثبت له لا يلزمه بالخالف كما لا يلزم الوكيل بالشك اذا خالف
فلما لم يثبت له دل عليه انه يثبت له من حيث يتصل به من الخالف ولا يلزم العاصي اذا عقده
على وجه لا يجوز على الصغر ان المعهود لا يجوز عليه يتصل به وان كان لو لم يخالف لم ينقل
لان من افعالنا من قال الملك يتصل بالعاصي لانه لا يلزم الضمان لما ذكرنا وجوز ان
ان يقال ان العاصي اذا عقده على وجه لا يكون حرج من الفضا فصار عقد كعقد الوكيل
فاذا فعل ذلك ساهبا لم يخرج من الولاية ولم ينقل الملك اليه كما لا ينقل الى المحرم
اذا خالف وعلى قولنا ان لظاهر الدماس وغيره من اصحابنا رحمهم الله ان الملك
يثبت للوكيل ابتداء والسبب العقد موجه الى الوكيل لان الوكيل في مقامه في
شئ الملك له بالتوكيل السابق فيثبت للملك على وجه الخلاف وهو اختيار شمس الاميد
الشرحي وهذا الوكيل لا يجمع عليه ولو كانت روجه له لا يفسد
المكاح وبعضهم اختاروا قول الدخعي وهو اختيار استادنا رحمه الله وانما
لا يفسد ولا يفسد المكاح لان ذلك لستدعي ملكا مستعرا ولا يثبت ذلك للوكيل
الا ترى ان السبب الموجب لا يتصل بملكه قائم مقامه والعقود يوجب عقيب الملك فكذا انشاد
المكاح وفي ذلك الحال الملك المتعلق غير ثابت فذلك لا يفسد ولا يفسد هذا
كما قال في الزايدات من نروح امه بغير روجه على رقبته فاحرامها فاجاز وضاد
مهر الحرة ولا يفسد المكاح وان كان الملك في بيتة الزوج ثم منه الى الحرة
لان ابنه لم يزل من غير الا يفسد المكاح وذكر الصلح السهمي رحمه الله في الفتاوى
الصغرى ان العاصي الامام ابا زيد رحمه الله قال الوكيل ثابت في حق الحكم اصل
في حق الحقوق فان الحقوق ثبتت له ثم ينقل الى الوكيل من قبلة فصار ابا الحسن
رحمه الله في حق الحقوق ووافقا باطاهر رحمه الله في حق الحكم فقال وهذا الحسن
واذا ثبت ان الوكيل الخاف لنفسه كان هو المطالب مخوفه اذا عرفنا هذا
قال محمد رحمه الله رجل وطه جلاسه عبد الله بالف درهم وقيمتها الف او خمس ما يبد

في باع

في باع الوكيل بالف درهم الى العطاء او الى الصبا او الى الديار وغيره من الاجال المحمول
والبيع فاستلهم له الاجل ولو سلم الى المشتري مات في يده او اعتقه فلا ضمان على الوكيل
والشترى ضمان قيمة العبد والذي يلحق قبض القيمة الوكيل اما انشاد البيع لهما له الاجل
كما لو باع الوكيل بنفسه واما لا ضمان على الوكيل لانه لم يصير خالفا لانه امره بالبيع بالف درهم
وقد باع بالف درهم الا انه يضمن موحلا لا ضمانا على نفسه في الوكالة فعقد البيع بعد اكان او
لنفسه فان كل ذلك متعارف فان دخل تحت التوكيل اما اذا كان اليمن متعارفا فاجماع
كالبيع بحسن سير واما اذا كان غير السع متعارف كاجل عشرين سنة ونحوه فلكذلك
عندنا خيفة رحمه الله كما في السع بعين فاحش وعندهما لا ينفذ فلو صار خالفا اما ان يصير
خالفا بسبب فساد البيع او بسبب انه حصل الامر من الثمن اقل مما سمي الوكيل اذا كانت
القيمة خمسمائة لا وجه الى الاول لان البيع الفاسد دخل تحت التوكيل طالبا بين الوكيل
انما يضمن بالخلاف لا بالقياس وهذا لان اسباب الفساد بل ما يمكن التخلف عنها عادة
ومنها ما يكون مختلفا من المفسد ارحمهم الله والناس كلهم لا يكونون كالي خيفة رحمه الله في
معرفته الاسباب المفسدة للبيع فلو قلنا بان يصير خالفا به يصير ضمانا فخر الناس
عن قول الوكالة وفيه قطع هذا الرفق عن الناس فلا يجوز القول به ولا وجه
الى الثاني لان هذا حكم ثبت حكما لا قضاء فانه باع العبد بالف درهم كما امر به الا ان حكم الشرع
وقوع الملك بالقيمة الاستري ان من باع ماله بالف درهم بيعا فاسدا وقيمته خمس ما يبد
لا يقال انه باع ماله بخمسمائة ولو قيل يرد عليه الا ترى ان عهده ان يقد رما يبد
عده بالف درهم وقد فعل الا ان حكم الشرع وجوب القيمة ومثله لا يصير خالفا
ضامنا الاستري انه لو باع بالف درهم سحاحا راعا على انه بالخيار يبد اما رودة فعه الى
المشتري وهلك عبده في هذه الخيار ضمن المشتري قيمته خمس مائة فلم يصير الوكيل خالفا
ولا يضمن وان لم يحصل للوكيل الالف التي سمي لانه وافقه لفظا وانما يثبت لخيا في حكم
فان قيل لسمي الالف في البيع الفاسد لسميه لا يتعلق بها المستحقان فصار
التسمية وعلمها سوا خلاف لتسمية الالف في البيع بشرط الخيار ولو باع الى العطاء ولم يسم
شيا يصير خالفا **قيل** لسمي الالف في البيع الفاسد لسميته لا يتعلق بها المستحقان
ولا عبادة لها في الاستحقاق المسمى لكن لها عبادة في اثبات الموافقة والمخالفة الا ترى انه
لو باع بالف الى العا فقبل المشتري البيع بالف كان موافقا وان قبل بخمس مائة كان خالفا
واما ضمان القيمة على المشتري فلان المبيع بيعا فاسدا امضون على المشتري بالقيمة واما
ولاية القبض للوكيل لانه وجب لعقد والفاسد من العقد معتبر بالصحة فاذا كان حق
القبض للوكيل فيما يجب بالعقد الصحيح فذلك فيما يجب بالعقد الفاسد فقبض الوكيل
القيمة يدفعها الى الوكيل وليس للوكيل ان يطالب المشتري بها الا ان يوكله الوكيل في البيع الفاسد
والصحيح جميعا وان دفعه للمشتري الى الامر يرضى استخسانا وفي القياس لا يبرر الا ان الامر في

فإذا ترك فقد خالف مفسح كلامه **أما** هذا الخيار ما ثبت بامره وانما ثبت حكم الفساد العقد
فإذا باع سجا صيحا مملوكا مفسح امرة انما رفع الفساد لا غير فلا تحت بر الضمير في سقوط الخيار
لان ذلك ليس بصريح كلامه حتى يكون مخالفا **الاشري** انه لو امره بالبيع بالخيار فباع سجا
فاسدا لم يكن مخالفا لعدم ان الامتثال باصل العقد لا يفسد له الخيار وعن ابي يوسف
رحمه الله في الامل لو امره ان يزوجه امرأة بخير شهود فزوجها اياه لشهود لم يحز
عند ابي يوسف وعلى قول **محمد** لا يشك انه لا يجوز وهذا لان الموكل بالسكاح لا
تتناول الفاسد بخلاف النكاح لان السكاح الفاسد لا يوجب الحل اصلا ولهذا لا يتبع
طلاقه فهو غير مأمور من حيثته بانبات الحل فلهذا لا يصح مباشرة العقد الصحيح بخلاف
البيع **الاشري** انه يصح اعتاقه وينفذ بيعه ولم يذكر قول **ابي حنيفة** رحمه الله وقال
ينبغي ان يجوز لان النكاح عنده تنناول للخيار والفاسد وما اتى به انفع للموكل مما
امره به **ولو قال** بعه واشترط الخيار في شهر فباعه وشرط الخيار له ثلثة ايام جاز
في قول **ابي حنيفة** رحمه الله استحسانا ولم يحز في قولهما لان من اصلها ان الخيار يثبت في
مدة الشهر ويصح البيع معه وانما امره ببيع يكون الراي فيه الى الامر في هذه المدة وهو لم يأت
به فلا يصح كما لو امره بان يشترط الخيار له ثلثة ايام فشرط الخيار له يوما او يومين
ومن اصل الى خفيه ان استرط الخيار في البيع لا يجوز اذ شر من ثلثة ايام فاما هو وكيل
بالبيع الفاسد عند فمكك البيع الصحيح **ولو قال** بعه تعبد الى اجل فباعه بالف بدر اهرم حالا
في القياس وهو قول **محمد** رحمه الله لا يجوز ولم يذكر قول **ابي حنيفة** والي يوسف رحمه الله
قول **علي** قولهما ينبغي ان يجوز لانه مأمور بالعقد الفاسد وقد اتى بالعقد الصحيح وهذا لان
العقد اذا كان بعبد بغير عبده او بغير عينة فاقتمته اجبر على قبوله **الاشري** انه لو وكل
رجلا ان يزوجه امرأة على عبد فزوجها على دراهم مقدار قيمه العبد جاز ذلك **هنا قال**
شمس الامنة السرخسي رحمه الله والاصح انه لا يجوز لانه سمي جنسا خلافا لما امره به الامر وعند
اختلاف الجنس في المسمى يكون مخالفا وان كان ذلك **انفع** للامر في الموكل بالبيع بالف درهم
اذا باعه بالف دينار لا يند على الامر وان كانا جنسا واحدا استحسانا في هذا **الاول** ولو دفع اليه
منطقه فيها مائة درهم فضه **فقال** بعه بخمسين درهما فباعها بمائة درهم وعشرة دنانير
فهو جاز في قول **ابي حنيفة** والي يوسف رحمه الله لانه زاد خيرا من كل وجه اشتراة
في الثمن او باعها بزيادة لا يفسد في المائة الى المائة والعشرة بازا مامها وعلم محمد رحمه الله
لا يجوز وكذا **الوقال** بعه بخمسين درهما السد فباع بخمسين نقدا فهو فاسد **بالاجماع**
لان بيع الفضة بالفضة لسه لا يجوز وبيع المايه بالخمسين لا يجوز **رجل** امر رجلا بان
يشترى عبدا بالف درهم فاشترى له عبدا بالف درهم الى العطا فالبيع فاسد **لما**
الاجل كما لو اشترى الموكل نفسه الى العطا واشترى الموكل الا ان الموكل لا يصير مخالفا وينفذ

على

لص

70
على الامر **لا** وافق مفسح لفظه وراد اخلا وهو مما ينبغي به الامر فكان خلافا الى خير فلا يمنع
العباد الامر **لا** انه لو اشترى له بالف الى اجل معلوم ينفذ على الامر فكذلك هذا لان الفساد والصحة
غير مواحد على الوكيل ولو قبضه الوكيل فمات في يده ومنته الف او الفان قطعه قيمته ويرجع
به على الامر وان كان ذلك **كذلك** مما امره لان الزيادة انما الزمته حكم الاقصد امن الوكيل
ولو لم يمت العبد للموكل اعنفه بعد عبته ويضمن قيمته وهو بمنزلة موته في يد المشتري
اما بنفاد الحق فلما ذكرنا ان العبد وقع للموكل وقد صار قابضا قبض المشتري فمملد عند
قطعه كما يملكه تقبضه فقلما عتقه وهو ما لك في بيعه واما بمنزلة موته في يد المشتري
لانه بالحق عجز المشتري عن رد عين العبد كما يجوز عن رده بالموت ولو اعنفه المشتري
لجوز له ان يعاقب ما يملكه لوقوع الملك للموكل ولو ان الموكل اشتراه بالف درهم وعشرة الى العطا
وقبضه ومات في يده فطيه القيمة ولا يرجع على الامر **لشري** **أما** وجوب القيمة عليه فلانه قبضه
حكم شري فاسد فيكون مضمونا عليه بالقيمة واما عدم الرجوع على الامر لانه لم يصير مشتريا
للامر لان المشتري الذي اتى بغيره ودخل تحت الوكالة لانه وكله بشري العبد بالف
فاذا اشتراه بالف وعشرة صار مخالفا فصد الى شري فبصر مشتريا بنفسه ولو لم يمت
ولكن اعنفه الامر لم يحز عقده لانه اعنف ما لا يملك ويحز عن المشتري لانه اعنف ملك نفسه
استشهد **محمد** رحمه الله للمسلمين بالبيع بالخيار فقال **الاشري** انه لو اشتراه بشرا محجا
بالشري درهم على ان يبايع بالخيار ثلثة ايام وقيمته اكثر من الف درهم وقبضه المشتري
ومات في يده يملك بالقيمة على الامر وان لم يمت اكثر مما امره به ولا يصير مخالفا ولو اشتراه
بالف وعشرة وقيمته الف على ان يبايع بالخيار ثلثة ايام وقبضه ومات في يده ضمن قيمته
ولا يرجع على الامر وان كانت القيمة مثلا ما امره به او اقل الا ان خالفه بضامين انه انما ينظر الى
الموافقة والمخالفة قصد الاجل وهذا لان المسئلة الاولى امكان الموافقة من كل وجه
قاهم باستقاط الاجل قبل المبرر الفساد في بعض اليوم **الثاني** لان الاجل حق له فممكن من ان يقا
فيكون المشتري بالقيمة كما امره وفي المسئلة الثانية لا يمكن الموافقة لان مخالفة الزيادة العشرة
وهو حق الباع عليه فيصير مخالفا وخط الباع ليس من مقتضيات الوكالة واما رها فلا يصير
هذه موافقا رجلا امر رجلا ببيع عبده الى **اول** عطا يكون فباعه الى العطا **الثاني**
وقبضه المشتري فمات في يده والوكيل مخالفا لان ما اتى به غير داخل تحت التوكيل لانه زاد على
الاجل لما امره به والزيادة على الاجل مما يوجب نقضا في الثمن من حيث المعنى من حيث ان الموكل
لنقص من العجل ولم يذو واشترى شيئا بثلثين من رجل لم يحز ذلك لان سعه حلا امره على ذلك
الثمن ولو نقص من الثمن من حيث الحقيقة صار مخالفا **هنا** **الاشري** انه لو امره ببيع
عبده الى شهر فباعه بالف الى شهر من صار مخالفا كما لو باعه بتسجامة فكذلك في البيع
الفاسد لان حكم الفاسد يوجب من الجايز **فان قيل** في البيع بالخيار انما صار مخالفا
لانه لو جاز البيع جازت الزيادة على الاجل خلافا **لشري** وفي ذلك حذر على الموكل لانه لا يمكن

ط

دفعه هذا المعنى موجود في البيع الفاسد قبل له الزيادة على الاجل المأمور به ان لم يكن معتبرة
في حق الاستحقاق في معتبرة في حركات الخالفه الا ترى انه لو نقص عن الثمن المسمى وبيع بجا
فاسد او قتمه العبد مثل الثمن المأمور به صار مخالفا لما قلنا كذلك **هنا** واذا صار مخالفا
فالوكل بالخيار ان شاء ضمن البايع ويرجع البايع على المشتري لانه قد سجد لما ذكرنا وان شأ
ضمن المشتري ولا يرجع هو على البايع كما في الغاصب مع غاصب الغاصب ولو لم تمت واعتقه المشتري
لم يجز عقده لانه اعق ما لا يملك ولو باع الى اجل مجهول **دون** اجل العطاء فقد على الموكل ولم يضمن
الوكل شيئا والمشتري ضامن القيمة لومات في يده لان المقصود ان على الاجل المأمور به زيادة
على الثمن معني ولو زاد حقيقه لا يكون خلا ولا يخالف الى **خ** في جنس ما امر به فكذا اذا زاد
على الثمن المأمور به معني وان لم يصير مخالفا لم يضمن **ومن** المشتري قيمته كما لو مات لما قلنا
الا ترى انه لو امره ان يبيع عبده بالف درهم الى سنة فباعه بالف الى سنتين كان مخالفا ولو
امرته ان يبيع عبده بالف الى شهر كان موافقا لهذا ان الزيادة في الاجل وجب النقصان
في الثمن والنقصان في الاجل يوجب الزيادة في الثمن فكذا في الفاسد حكمه حاله الاجل هذا
اذا كان وكلا بالبيع فان كان وكيل بالشرى فليجواب **على** القلب من هذا حتى لو امره
بشرى عبدا الى العطاء واسره الى اجل مجهول **دون** اجل العطاء صار مشتريا لنفسه
لان خالف منضم لفظه الى شرفان النقصان من الاجل يوجب زيادة في الثمن وضار مشتريا
بكثر مما وكل به فينفذ عليه واعتبر **هنا** بالموكل بشرى عبدا بالف درهم الى شهرين
فاشتراه بالف درهم الى شهر يصير مشتريا لنفسه ولو اشتراه الى اجل مجهول
فوق اجل العطاء ينفذ على الامر لا يخالفه الى **خير** لان زيادة النقصان في الثمن وضار
كما لو امر بشرى عبدا بالف الى شهرين فاشتراه بالف الى شهرين اعتبر الفاسد بالخيار
والفصلين **ولو قال** بعه بالف لسنة الى سنة فباعه بالف واكثر بالمقد فلهو جائز
لان حصل مقصود الامر و زاده خيرا بالزيادة في قدر المسمى او صفه المخلو **وان** باعه باقل
من الف بالمقد لم يجز لانه خالف مقصوده **وما** سمي **د** فانه امره بان يدخل في ملكه بمقابله
العبد الف او قد ادخل في ملكه **دون** ذلك **و** يجوز انما امره بالبيع لاجل زيادة رغبته
في الثمن وان باعه بالثمن سده جار لانه خالف الى **خير** لانه امره بالبيع بالف درهم
تسده لسنة كان ارضى بالنفس لسبه منه وسهر لم يجز لانه خالف ما سمي له في مدة الاجل
الى ما هو فيه وعليه **وان** امره بالبيع بالف رغبته منه في نقصان الاجل **والخاص**
ان نقابل به زيادة الامر يكون بطريق المقابله وليس للوكل **ح** بل عليه مقابله ما سمي
الامر فاذا خالف الى ما هو فيه **ولو قال** بعه ان فباعه الى الخصا او الدباس او العطاء او
السرو فالباع فاسد **الا** ان يقول **المشتري** انا اعجل المال وادع الاجل فيجوز
بحد الشرط المفسد قبل بقدره استحقاقا على ما ذكرنا في البيوع ولو وكل رجل ببيع عبده
له فباع نصفه من رجل ثم باع النصف الباقي من ذلك الرجل او من غيره جار لانه حصل

مقصود الوكل بما صنع فان مقصوده ان يزول ملكه بعوض هو مال وذلك يحصل بالعقد من
كما يحصل بالعقد الواحد فاما لا يحل مشرا يشتره جملة فحتاج لغرض العقد ليحصل مقصوده
فان باع نصفه ولم يبيع الباقي لم يجز في قول **ابي يوسف** ومحمد وحماد في قول **ابي حنيفة** رحمه الله
فهما احتجوا بالمعارف الذي لا ضرر فيه على الوكل في البيع والشرا وهذا لا يملك الوكيل البيع
بالغير الفاحش عند هما كما لا يملك الوكيل بالشرى ومع النصف ضرر بالموكل فيما بقي لانه بعض
عليه الملك فيما بقي والشركة في الاعيان المجتمعة عب وامره اياه بالبيع يتضمن الرضى بتعيب
ملكه لان البيع مانع قبل الخصومة فيجوز ان لا الضر عليه وحصل مقصوده بجوز **واسو**
حنيفة رحمه الله بجز العوم في التوكيل بالبيع ويعتبر بالمعارف الذي لا ضرر فيه في التوكيل
بالشرى لا بعد ادم التهمة في الوكيل في البيع ولم يأت في الوكيل بالشرى فقال **الوكيل** قائم مقام الموكل
والوكل ملكه لبيع البعض كما هو مال البائع الكل لهذا الوكيل لان اعتبارا لكل اعتبارا صحيح
ولان في تصرفه هذا منفعة للموكل لانه لو باع الكل بالثمن الذي باعه النصف جاز عنده فاذا باع البعض
بما كان اقرب الى الجواز لانه حصل **د** ذلك التقدير من الثمن وبقي بعض العبد على ملكه ولو وكله بان
يشترى **د** عبدا فاشترى نصفه لم يجز على الامر لان لا يشترى الباقي قبل الخصومة فيجوز
بجوز كله على الامر وهذا على اصله ما ظاهر للفسوة بين جانب البيع والشري وابو حنيفة يفرق
فيقول **الوكيل** بالشرى لو اشترى بالزيادة الكثيرة لا يجوز بخلاف الوكيل بالبيع والشري
والهمة يمكن من جانب الوكيل بالشرى فلهذا اشترى النصف لنفسه فلما لم يوافق وعلم ان الشره
في الاعيان المجتمعة عبدا وان يجوز **د** الى الامر بوضع الفرق بينهما ان صحة التوكيل بالشرى
تشمم العبد وصيف العبد ليس بجيد فلا يصير محتملا امرا لان لا يشترى له الباع
قبل الخصومة اما في البيع صحة التوكيل باعتبار ملك الموكل للعبد ذلك موجود في البعض والكل
ولان في الشرى ادخل الضرر فيما عقد عليه الوكالة فلا يلزم الامر وفي البيع ادخل الضرر
فيما لم يسع وخالفه الوكيل فيما لم يقع عليه العقد لا يمنع جواز عقده وهذا قول علمنا الثلاثة
رحمهم الله **وعند** ابو حنيفة الله يكون الوكيل لانه لا يشترى النصف او لا يشتره وقع شراؤه لنفسه
لانه لا يتوقف فلما اشترى النصف للثاني صار له ايضا لانه خالف في كل العقدان اما ان لا يشترى
النصف **الاول** **احتمل** انه اشتراه لنفسه **و** احتمل انه اشتراه لوكله لجواز ان شرى النصف
منقول كما يكون اوفق لامره **و** **ب** لا يرجع البائع في بيع الكل دفعه واحدة فيشترى نصفه
ليشترى النصف الباقي فلما اشترى صار كأنه اشتراه جملة **وسن** انه اشترى كله **لا**
قول **د** الشرى لا يتوقف قلنا انما لا يتوقف اذا وجدنا داخلا في المشتري اما اذا وجد المانع
من المفاد عليه يتوقف ما ذكرنا في اصل الباب **ومن** الموانع الشرى بامر الغير الا ترى
ان رجل اوصى بالرجل بان يشترى له عبدا من ثلث ماله ويجتهد عند فاشترى عبدا طعنه
والشرى في الظاهر على الميت وان ظهر على الميت دين فبين ان الشرى الوصي فوقع شراؤه
مرة للميت ومرة لنفسه كذلك هنا شرى النصف مرة للموكل ومرة لنفسه وانما تبين ذلك

في المتانف وذكر في الزيادات لو امره بان يشتري له جارية بعينها او غير عينها وسمى له
 منها او حبسا وامره ان يشتري الخيار للامر فاشترى واشترط للخيار ثم ان الوكيل والباشرت
 للجارية وامضيت البيع كان ذلك على نفسه فيما بينه وبين البائع ولم يحز على الامر وكان الامر على
 خياره حتى لو مضى العقد يلزمه وان فسخ يلزم الوكيل لان اشتراط الخيار لا يغير العاقد اشتراط
 للعقد واذا استلخيا له صحت اجارته لكن لا يلزم الامر لان لم يرض بدخول الجارية في ملكه
 ولزمه الثمن عليه الا باجارته فبقى العقد في حقه موقوف على اجارته وهذا موقوف الشري
 الا ان الشري اذا لم يتوقف اذ لم يقع العقد لغير العاقد وهنا وقع العقد لغير العاقد
 فلا ينفذ على العاقد ما لم يطل حق الامر فان مضى به الامر نفذ عليه وان لم يرض بقدر على الوكيل
 لرصاه به الا ان المانع حق الامر فكذا له فصار المشتري على هذا الوجه بمنزلة الباع بم ذكر
 في النواذر ان الوكيل اذا اشترى النصف توقف شراؤه على رضی الامر عند ابي يوسف
 حتى لو اعفاه الوكيل عن نفسه لا يجوز ولو اعفاه الموكل عن نفسه يجوز وعند محمد يصبر
 الوكيل بمشتري نفسه حتى لو اعفاه بجوز عتقه وان اعفاه الموكل لم يحز الا ان يستترى ما نفى
 فيمنه يتحول الى الامر ابو يوسف رحمه الله يقول مقصود الكل حصول
 ملك العين له والعدر الذي حصل من حمله مقصوده الا انه معيب بعيب الشركة فيبغ
 نصرف الوكيل له وينتد الخيار للجب فاذا اقدم على الاعتاق صار مسقط الخيار
 فينفذ الحق من جهته فاذا رده نصير الملك للوكيل جديدا كما لو وجد به عيبا
 رده الوكيل ورضى به الوكيل وهذا لان الوكالة متى خلقت لبشر اشى بعينه لا ملك
 الوكيل شرها لنفسه فاذا اشترى النصف وفنه صبره بوقف على اجارة الامر فاذا
 اعفاه فقد اجاز ولا ان العقد لو لم يقف على اجارته لم ينفذ باجارته واعتاقه بل يلزم الوكيل
 لان الشري لا يقف عليه محمد رحمه الله يقول الوكيل خالف امر الموكل لانه امره
 بشري العبد والنصف ليس بعبد لمن يعرض ان يصير موافقا لبشرى ما يرضى
 وقيل وجود الواقفه كان خلافا ظاهرا فكان مشتري نفسه فنفذ عتقه من جهته
 فرق محمد رحمه الله بين هذا وبين الوكيل بالشري بالفاذا اشتراه بالعين ينفذ
 الشري الموكل حتى انه وان خط البائع احد الالفين لا يصير الشري الموكل وهذا
 لو اشترى ما بقى قبل الحصونه كان الشري الموكل والفرق ان عرضه للموافقه هناك
 باعتبار ما لم يتناول عند الوكالة وهو خط الالف الزايد فله ان يرضى او لا يقف العقد
 عليه وهنا عرضه للموافقه باعتبار ما ساوله الوكالة وهو شري النصف الثاني
 فلم يذ كان محتبرا وتوقف الشري عليه وهذا لان الموافقه والمخالفة تختبر في
 فعل الوكيل وشري النصف الباقي من فعله خلافا لخط ومن هذا النوع اذا وكاله بالشري
له عيدين باعيانها بالف درهم قيمتهما سوا فاشترى احدهما يستمايه لم يلزم الامر
 عند ابي حنيفة الا ان يشتري الباقي ببقية الالف قبل ان يختصما وعندهما يلزمه

اذا كانت الزيادة سعاس قلها ما ملها وكان يلزمه اذا كانت ان يشتري الباقي ببقية الالف هكذا
 ذكر في الجامع الصغير وشرح الكرخي رحمه الله وفي المبسوط قال ان دان ذلك حصته
 من الالف او اقل جاز وان كان اكثر من حصته لم يحز على الامر وكان مشترا لنفسه وهذا
 والوكيل بالبيع سوا لانه لا يحمل من شراهما جملة واحدة فله ان يشتري كل واحد
 منهما حصته وعند التسمية الثمن لا فرق بين البيع والشري فملن العين والفرق في
 سع احدهما او شرايه انه ليس في الفرقة من العبد من في البيع او الشرا ان بالوكيل
 خلاف الفرقة في العبد الواحد وهو بمنزلة مال الوكيل ببيع برخصة او شرايه ببيع
 او اشترى بصفه ولو وكل رجلان بجلابيع عبد لهما ببيع نصفه وقال هذا نصف فلان فهو
 جائز لانه صار وكيلان من جهة كل واحد منهما ببيع النصف والوكيل يجسر منافعة الموكل فيما
 يحبس من بيعه منه وان لم يتبين عند البيع اي النصفين يبيع جاز ببيعه من نصيب كل واحد
 نصفه في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز في قولهما لانه سمي النصف مطلقا
 عند البيع وليس احدهما بالصرف اليده اولى من الاخر فليسع منهما واذا ساع فيهما لم يحز في شيء
 عندهما لان الوكيل يسع النصف لا يملك بيع نصف النصف عندهما كما ان الوكيل يبيع الكل
 لا يملك بيع النصف عند ابي حنيفة الوكيل يسع الكل يملك بيع نصفه فممكن بغير سعه هذا
 في نصف نصيب كل واحد منهما وان لم يختصما في ذلك حتى باع النصف الاخر جاز كله لانه
 قد حصل مقصود كل واحد منهما فلا ينظر الى تفريق النصف مع ذلك رجل امر رجلان
 ساع عبد له بالف درهم فباعه بالف وماله رطل من خمر فهذا على وجهين اما ان كان الخمر
 بعينها او غير عينها فالبيع فاسد في الوجهين الا انها اذا كانت بعينها نفذ البيع على الامر
 لانه زاد في الثمن فكان حلالا لغير الخمر وكل مكيل او موزون غير عينه اذا كان وصف
 وقول بالبيع كان مما قد زاد من حلس الامان فلا يصير مخالفا كما لو باعه بالف وعشرة
 وان لم يجب ما شرطه لفساده لما ذكرنا ان الماحور على الوكيل الموافقة من حيث القول
 لا من حيث الحكم ولو قبضه المشتري ومات في يده ضمن قيمته ياخذها البائع ويدفعها الى الوكيل
 ولا ضمان على الوكيل اما الا ضمان على الوكيل لانه لم يخالفه فصد لانه ان يبيع لانسويه شري
 لما ذكرنا ان الخمر في الذم والعنساد غير مضمون عليه ونقد بر الثمن يمنع النقصان
 لا الزيادة واما بضمين المشتري فلانه قبضه بحكم عقد فاسد وقد عجز عن رده ونقبض الوكيل
 القيمة لما ذكرنا انه هو العاقد والعمدة في العقد الفاسد عند القبض يجب بالعقد لا بالقبض
 وحقوق العقد ترجع الى العاقد ولذا الولمت واعفاه المشتري فكذا للكرخي عن الرد ولو
 ولو كانت الخمر بعينها ومات في يد المشتري والموكل بالخيار في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله
 ان شاع من المشتري القيمة ولم يرجع على البائع بشي ولكن يقسم العبد على قيمه العبد الخمر
 والالف ففي قدر حصته الخمر يكون حق قبض الضمان اليده وفي قدر حصته الف يكون حق قبض الضمان
 الى الوكيل وان شاع من البائع وقسم الالف وعلى قيمة الخمر فما اصاب العبد من الالف ضمنه

ولم يضمنه البائع وما اصاب حصة الخريف من اهما شاقا وقال ابو يوسف رحمه الله يضمن البائع
جميع القيمة ان شاقا ويضمن المشتري جميع القيمة والمسئلة مبني على ما ذكرنا ان الوكيل يبيع الكل
يمكن بيع النصف عند الخيفه رحمه الله خلافا لما والاشا في ان الوكيل يبيع بالامان لا يملك
الباع بالعرض ولا يضمن من وجه شري من وجه خلاف الوكيل بالبيع المطلق عند الخيفه رحمه الله
اذ ثبت هذا فمقرر في قياس قول الخيفه رحمه الله الامر بالخيار ان شاقا يضمن المشتري جميع
القيمة وان شاقا يضمن البائع كما ذكرنا لانه واحد من كل واحد منهما سبب الضمان في حق الامرا
المشتري ولانه قبض بعضه بحكم عقد فاسد وهو ما يخص العبد من الخريف لا يضمنه مستر الخريف بعض
العبد فاضمانه من مال غيره بغير اذنه فصار كما لو غصب واشترى به خمر بعينها
ودفع العبد الى المشتري وهلك في يد كان للمالك ان يضمنه لان بعض العبد في يد المشتري
كله مع فاسد وبعضه حكم الغصب وله ان ينفذ تصرفه فيما يخص العبد من الالف
وله ان ينفذ تصرفه فيما يخص الالف من العبد لانه بمنزلة المخصوص بغيره وانما لا يرجع
للمشتري بما ضمن من القيمة على اذنه في البعض مشتري فاسد وفي الغصب غاصب
الغاصب الا انه يرجع على الوكيل بما دفع اليه من الثمن وانما يضمن البائع لانه وجد منه
سبب الضمان في البعض وهو ما يخص العبد من الخريف فانه صار غاصبا بالتسليم ولا يضمن
ما يخص الالف لما تبين واذ اختار يضمن البائع قسم العبد على الالف وعلى قيمة الخريف
وانما يعرف قيمة الخريف بالرجوع الى ذي اسلمه وفاقسق باب ذكره سمس الامنة السرخي
رحمه الله فان كانت قيمة الخريف مثلا مائة قسم العبد على احدى عشر سهما فما يخص العبد
من الالف وذلك خمسة اجزاء العبد فليكن على البائع ضمان لانه لم يصير محالفا في هذا العقد
لا في القدر ولا في الثمن اما في حق العقد فلا يضمن بيع محض وقدره عشرة اجزاء من العبد
بالفد فكان باي عشرة اجزاء محض لا يسويه شرا واما في الثمن فلا يضمن بيع جميع
العبد بالف درهم وقدره عشرة اجزاء العبد بعشرة اجزاء الالف لا يصير محالفا لان الوكيل
سبع العبد بالف اذا باع نصفه كسما جازعنده لما ذكرنا فصار الضمان في هذا القدر ضمان
عقد فلا يجب على الوكيل وانما يجب على المشتري ويتولى قبضه الوكيل فاما ما يخص الخريف
وذلك جرم من احدى عشر جزءا من العبد كان على البائع ضمان فانه مخالف في العقد فانه امره
ببيع محض لا يسويه شرا وقدره عشرة اجزاء من العبد كسما جرم من العبد بعينه وللمر بعينه
بمنزلة العرض بخلاف ما اذا كانت بغير عينها لا ترضى لو باع جزءا من احدى عشر جزءا
شوت صار محالفا لانه لم يأت بالبيع للمامور به بضمن البائع ثم هو يرجع بذلك على المشتري
كما لو صار محالفا في الكل فرق ابو حنيفة رحمه الله بين هذا وبين الوكيل بالبيع المطلق
اذا باع بالعرض حيث جاز وان اتى ببيع لسويه شرا والفرق انه امره بالبيع مطلقا
فيدخل تحته البيع المطلق والبيع المشوب بالشري كما دخل تحت مطلق الامر عند البيع
بالعين اليسير والقاحش وهذا امر ببيع محض لا يسويه شرا لانه امره بالبيع بالف

فلا يدخل تحته بيع لسونه شرا كما لا يمكن البيع بالعين عند تسمية الثمن واما عند ابو يوسف ومحمد
فله ان يضمن البائع جميع قيمة العبد اما فيما يخص الخريف فلما قلنا واما فيما يخص الالف فلانه صار
محالفا من حيث انه باع بعضه لان عندهما الوكيل يبيع جميع العبد اذا باع بعضه بصير محالفا
عنا منا في جميع العبد وانما يؤول الخلاف اذا باع الباقي بالثمن المامور به ولم يوجد هـ
فصار محالفا في جميع العبد فان له ان يضمن الوكيل جميع قيمته لانه بمنزلة الغصب ثم يرجع
هو على المشتري وان شاقا يضمن المشتري جميع القيمة لانه غاصب في الكل وهو الذي تؤول
القبض لانه ضمان غصب قال في بيع العبد بالالف يباع بعض العبد كسما جرم من العبد
من الالف لانه باع بعض العبد كسما جرم من العبد بالالف يباع بعضه بالف يباع فاسدا
خلافا لما وجب للضمان فان الوكيل يبيع العبد بالالف اذا باع نصفه بالف يباع فاسدا لا يصير محالفا
عندهما لانما يخصص الالف بازا جميع العبد وقدره الالف بازا البعض العبد كان
خلافا للخريف بخلاف ما اذا لم يسلم الثمن فسل وهذا طعن للضمان رحمه الله وقيل هو
طعن الكرخي رحمه الله طعن هذا على ما ذكره محمد رحمه الله ثم ظهر له الفرق بين البيع
الفاسد والجائز وهو ان بيع العبد بالف انما يفسد خلافا في البيع الجائز لانه حصل الامر مقصود
ببيع بعض العبد لا محاله وهو الالف الذي سمي في التوكيل لانه قبض الثمن بحكم عقد جائز وليس له
وحصل مقصوده وسقى شيء من العبد فكان خلافا للخريف اما البيع الفاسد لا يحصل
مقصود الامر لا محاله لان الالف التي قبضها الامر لا تسلم له وانما يسلم له قيمة العبد وبعض
العبد الذي هو حصة الالف مما سلخ الالف ويرى ما يبلغ والخلاف متحقق ببيع نصف
العبد فلا يؤول الخلاف بالاختلاف حتى لو كان ما يخص الالف من قيمة العبد تسلم الالف
لا يصير محالفا لانه حصل مقصوده وهو الالف الذي سمي فكان موضوع المسئلة هنا
ان قيمة العبد الالف او اقل كان ما ذكر من الجواب صحيحا على قولهما وكذا لو باع بالف
وخريف بعينه او بعينه لان البيع مقايضه في هذا القدر والامر لم يرض به لما ذكرنا ولو باع
بالف درهم ومسته او شيء لا قيمة له عند اهل الدمة بعينه او بغير عينه فالبيع فاسد
للمشروط الفاسد لكن الوكيل لا يصير محالفا ولا ضمان عليه كما في ما يبر السوء الفاسد
لما ذكرنا ففرق بين هذا وبين ما اذا باع بالف وخريف بعينه والفرق ان في الخريف ما يخص
العبد من الخريف صار باي عشرة اجزاء من العبد كسما جرم من العبد لا ترضى ان لو اشترى
جميع العبد كسما جرم من العبد لا يرضى ان يبيع العبد حتى لو قبض المشتري العبد مملوكه
ولا يصير بدلا عن بعض العبد فاما المينة والدم لا خصه من العبد الا ترضى انه لو
اشترى جميع العبد بعينه او دم لا يصير بدلا عن العبد حتى اذا قبض المشتري العبد
لا يملكه فكذا لا يصير بدلا عن بعض العبد فصار كما لو باع بالف درهم ورجع بقي جميع
الالف بازا العبد وسبع العبد بالالف يبيع محض لا يسويه شرا فصار كانه باع بالف درهم
وادخل فيه شرطا فاسدا لا يصير محالفا ولان العبد لا ينقسم على الالف والمينة ولا على الدم

استوى فيه الذكر والانثى والصغير والكبير والمسلم والكافر وغير ذلك من الاوصاف
وقد سمي ما يجوز ان يكون مكانه يسمى ثمن المثل وهذا لان العرف مستتر فقد سمي المثل
الشيء للثمن منه وفي هذا الاسالي بصله الثمن ودرسه وقد بيعه للاستباح فعند
اطلاق المثل لا يخرج لطلاق احد المقصودين من غير دليل وهذا بخلاف الوكيل بالشئ
لان الامر لا يطلق بخصصه الهمة ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز بيعه من لا يقبل
شهادته له الا ترى انه لا يقبل السبع من يقبل شهادته له بالعين الفاحش بالانفاق
فاذا دخل المخصوص محل على اخر المخصوص وهو البيع من الاجنبي فعلى هذا يحتاج الى
الفرق بين المضارب والوكيل والفرق ان المضارب كالمصرف لنفسه من وجه الاتري
انه لا يجوز الهمة عن التصرف بعد ما صار للمال عروضا وان شريك في الربح فلا يلحقه التهمة
في السبع مثل القيمة من هولا لانه اسار في العينة والمالية وهو في ذلك ثابت محض واما
الوكيل في العينة والمالية ما است فلهذا لا يجوز بيعه من هولا بمثل القيمة الا ان يكون الوكيل
قد اذن له في الوكالة فان قال له بيع من شئت فحذيت لا يجوز بيعه من هولا وهذه الزيادة
لم يذكرها الا في المختصر لانه لما فوض الامر اليه على العموم كان ذلك منزله التصديق
على البيع من هولا لان اللفظ العام يكون نصا في كل ما تناول به الا انه لا يملك بيعه من عبده
الذي لا دين عليه لانه نص على بيعه منه لم يجز ومنهم من قال انما يجوز بيعه من هولا
بالعين اليسير اما بمثل القيمة يجوز كما يجوز عندهما لان في حق الاجنبي اهل جعل العن اليسير
عفو الانداز من سب حرمه بمنه المثل بينهما فالظاهر انه حتى عليه ذلك واما بينه وبين
من لا يقبل شهادته في سبب بحرمه المثل اليه والوكالة بخصص بالهمة واذابت
هذا مقول في الوكيل بالشئ التهمة متمكنة لجواز ان يكون اشترى لنفسه فلما لم
يجبه لعل الثمن اراد ان يحوله الى الامر ولا يمكن حمل هذه التهمة في الامر بالبيع لان الوكيل
بالشئ يوجب لنفسه ديناً على الموكل وثبت لنفسه حق المطالبة بخلاف الوكيل بالبيع
ولان امره في التوكيل بالشئ بلا في ملك الغير وليس له ولا يملكه في ملك الغير
لينظر الى اطلاق امره لان الثمن لا يتناول الثمن المسرا لانه صحت الوكالة لا يقف
على الثمن ولا يتعلق بالعن المامور بشئها لانه على ملك الغير فلا يجوز اعتبار
العموم والاطلاق وليس هناك مال يخلق الامر به كما لا يعجز الاطلاق
في قوله ان لمست او اكلت في الممين فاستق الاما د بصر والوكيل حتما فلا يجوز الا بالنقصا
اليسير كبيع الاب والوصي بالتمتع والحره بالسبع بلا في ملك نفسه ولا يملكه
في ملك نفسه ولو اعتبرنا العموم في جانب الوكيل بالشئ ليشترى ذلك المتاع
بجميع ملك الموكل او يكثر ويحق بحكم ان الموكل لم يقصد ذلك فاذا انعقد العموم حمل
على اخر المخصوص وفي الوكيل بالبيع لا يجد وتصرفه ما امر ببيعه فامكن اعتبار
اطلاق الامر فيه ولم يذكر الخلاف في البيع بالنسيئة وهو دليل في البيع بالنسيئة

وهو دليل في خفيه لان على هذا القياس على قولهما اذا باجل متعارف كعشرين سنة
وجوز ذلك لا يجوز لان الاجل المتعارف كالغن اليسير وما ليس متعارف كالغن
الفاحش مسلم امر مسلما ببيع عبده عليه رطل من خمر فباعه بخنزير او امرأة
بخنزير فباعه بخنزير كان مخالفا حتى لا سدا الامر على الموكل حتى لو قبضه المشتري فاعقده
كان باطلا وان مات في يد المشتري ضمن الامر اهما شائا لانه خالف امر الموكل فصدرا
فيما له فيه فاقبل فيصير به مخالفا كما في البيع للجاني اذا امره بالبيع بذر اهرم فباعه
بذنانير وعلى العن لا ينفذ على الامر فكذلك في الفاسد فان ضمن البايع يرجع على
المشتري فان ضمن المشتري يرجع على احدكما في الغاصب مع غاصب الغاصب
فان قيل البيع بالخمر والخنزير معان عرفنا لانه في الوجهين ينفذ العقد
بقنمة البيع ويصير مضمونا به فيبني ان لا يصير مخالفا لانه حصل مقصوده
ومسحاة ثلث العرض الذي لو وقف عليه لا يجوز عليه انما المولى ما دل على صحة
وهما الشرط والتسمية وهما عسراك تسمية وكذا الجواب في جمع العقود من المكاح
والمخلع والصالح عن ذم العمد والطلاق والعتاق اذا وكل وكيل في هذه العقود بالخمر
ففعول الخنزير او على العن كان مخالفا حتى لا يقع الطلاق والعتاق ولا يصح المكاح
ولا ينفذ القضاء ص لما قلنا في البيع استشهد محمد بن محمد رحمه الله فقال
الامر ان لو قال بعتك هذا العبد بالف رطل من خمر فقبل بالخنزير كان باطلا وكذا لو قال
لعبد اغتعتك على عشرة اوطال خمر فقبل بالخنزير لما ذكرنا انه يصير مخالفا لاجبا
ولو قال بعتك هذا العبد بالف الى سنة فقال اشترت الى نصف سنة او حالة
جاز لانه نافع ولو قال اشترته الى سنين يوقف على اجازة البايع كما لو قال بعتك بالف
فقبل بالالفين او بخمس مائة وكذا في المكاح ووجه الاعتبار ان اذ كان القول مطابقا
للأجاب اوفيه منفعة للبائع كما ذكرنا من الصور او قال رجل لامرأة زوجي نفسك مني
بالف درهم فقالت تزوجت بخمس مائة او بدات المرأة فقالت زوجي نفسك منك
خمس مائة فقال قبلت بالف يصح وان كان فيه مضرة لا يصح واعتبرنا شرطه حتى لو قيل
بغير ذلك لا يصح مع انه لا يعتبر بواجب لو قيل وكذا في حق الوكيل بغير اللفظ وهذا
على اصل الخيفة اظهر فانه لو امره ان يمتق نصف عبده فاعتق كله لا يجوز لانه يعتبر بالواقع
اظهار رجل امره ان يبيع عبده من نفسه بالف درهم فباعه من نفسه بالف الى العطا
او الحصاد او الى السرور فقبل العبد ذلك جاز والالف على العبد الى ذلك الاجل والذي
على قبض الالف هو المولى لان مع نفس العبد من العبد ان كان يباع لفظا فهو عتاق مع
لان العمل بحقيقته البيع متعذر لان البيع ما يفيد الملك الى المشتري وهنا العبد
لا يملك نفسه لانه مملوك لولا حاله حاله البيع والشخص الواحد في حالة واحدة
لا يتصلح ان يكون ما كان نفسه ومملوكا لغيره فصار مع العبد من نفسه مجازا عن الاعتاق

لان البيع متى تحقق في محله كان من حكمه نقل المثل عن ملك البائع الى ملك المشتري فاذا انقضى
 النقل جعل الازالة والنقل عن ملكه الى العبد بطريق الاسقاط مجازا حتى لا يلغوه الاثر
 ان ولاية المولى مع انه لا يستحق الا بالاعتاق بفساد كماله وان يحق عبده على الف واعقده
 الى الفساد او الداس جاز ذلك وان تمكنت للماله في فدا المثل الا ترى ان المولى لو
 فعل ذلك بنفسه جاز لان الماله لم يمكن من صلب العقد وانما تمكن من شرط ملحق
 بالعقد بجوز العقد بدونه وما يمكن في الشرط الملحق بالعقد دون ما يمكن فيما هو من
 صلب العقد وهو البدل فجعل للماله في شرط ملحق بالعقد كالماله المملوكة وصفه
 البدل لاني مقدار البدل والماله المتكئة في صفه البدل في البيع وما كان في معناه
 من مبادلة النكاح يوجب الفساد وفي الاعتاق وما كان معناه من مبادلة
 مال كالمس مال كالكفاية والصالح عن حر العبد والنكاح والظن لا يوجب فساد التسمية
 اذا كانت للماله مستدركة الا ترى انه لو اعقده على حيوان موصوف جاز وانما
 جازت الكفاية والنكاح على وصف للماله الاجل وهو في معنى وصف البدل لان لا يمنع
 الجواز او الى هذا الشارح رحمه الله بقوله ولا شبهة هذا السمع يريد به ان بيع العبد
 من غيبة الى هذه الاجال فاسد بوجوب القيمة دون المسمى وبيع العبد من نفسه الى هذه
 الاجال جاز بوجوب المسمى والذي يلى قبض البدل المولى دون الوكيل لان الوكيل حصل
 بما لا يحتمل النقل من ملك الى ملك وهو الاعتاق فترجع الحقوق الى من وقع العقد له
 كما في النكاح وغيره ولان الوكيل في الاعتاق على مال رسول يحض ولا يرجع اليه
 العبد ولا مبادلة مال بعد ما مال وهذا لان قبض البدل انما يكون لمن سلم المثل
 وسلم المثل هو المولى لان تسليم نفسه منه بالاعتاق والعقد هو المولى فيكون قبض البدل
 البه ايضا ولو كان وكيل من جهة العبد بان امره بان يشتري نفسه من مولاة بالف
 درهم الى العطا وتمه العبد الفادرهم او خمس مائة فاشتراه الوكيل من المولى بالف درهم
 الى العطا كما امره يعني اضاف الى العبد ما قال ببيع نفسه العبد منه بالف درهم
 الى العطا فباع عتق والقبض الى المولى ولو قال اشترت نفسه منك فان العبد يحمق
 حين وقع البيع والمشتري من ثمن قيمة العبد بالغ ما بلغت للمولى ويرجع بها المشتري على
 العبد ولا سبيل للمولى على العبد وهذه المسئلة على لثته او حراما اضاف الشري الى نفسه
 فقال اشترت لنفسى واطلق او اضاف الى العبد بان قال اشترت نفس العبد للعبد
 ورضي المولى بذلك او كانت الاضائة والاطلاق عند الاسماء بان قال ببيع عبدك منى او
 ببيع عبدك من نفسه او اطلق بصير مشتري بالنفسه شرا فاسد احتي لو قبضه ومات
 في يده او اخبره عن ملكه بالبيع او الاعتاق فيمن قيمته كما في سائر البيوع الفاسدة وان كان
 قائما في يد يردده بخلاف الوصل بالشري من غير العبد او الاجارة ونحوه انه يقع عقده للموكل
 وان اطلق او اضاف الى نفسه لان حكم العقد الواقع لنفسه منه من جلت حكم العقد الواقع لوكله

وهو

وهو **بالحمل** وقد التزم بالتوكيل السابق ان يقع حكم عقده للموكل فيقع له حكم التزامه وصار
تمثيلا باعتبار المجامعة في الفعل وهو نقل الملك **املا** فاحكم عقده مخالف لحكم العقد الواقع
للموكل بان حكمه عقد **بذلك** الحمل وحكم العقد الواقع للموكل سقوط حكم الموكل وقبول العقد لنفسه
ليس من جنس قبول **العقد** لموكله فان قبوله لنفسه **بذلك** وقبوله للموكل اعتناق
فلا يصير تمثيلا **الاترى** ان الموكل رضى ان يقع فعله تمليكيا ولو وقع حكم العقد للعبد
لصار ارضا والرضى بالتملك لا يكون رضيا بالاعتناق وهذا لانه لو صار مشتريا
لنفسه سملن الموكل من استرداده ولزمه القمعة عند العجز عن الرد ولو صار مشتريا
للعبد لعنق ولا يلزمه الاعادة الى ملكه ويلزمه السمع الى اجله ويلزمه الولا ولا يجوز ان
يلزمه الولا **بغير** رضاه لانه يلزمه الحق بسبب الولا من العقول وغيرها ولهذا
لو اوصى بالتفويض جاز التكفير بالطعام والسوة ولا يجوز بالاعتناق لما فيه من الزام
الولا على الميت وفي التوكيل بالشئ يبقى فعله تمليكيا من الوجهين من التوكيل لان حقوق
العقد ترجع اليه بكل حال ثم صار هذا العقد بالزام التوكيل ورضى الموكل واقعا
الموكل الا اذا اضاف العقد الى العبد عند الشراء او الاستيلاء فيفيد بيعه للموكل ان
حكم عقده واقع للعبد وقوله واقع للعبد يكون راضيا بوقع فعله اعتناقا وقوله
التوكيل قبول **اعتناق** مع الحق للعبد وحقه ويؤخذ التوكيل بالبدل دون العبد ويلزم
التوكيل قمة العبد تامه جعل التوكيل منزلة التوكيل بالشئ حتى اوجب البدل على التوكيل
وحكمه مصاد السمية كانه اشتراه لنفسه هكذا ذكر في الجامع وذكر هذه المسئلة في كتاب
الوكالة في موضعين **قال** في احد الموضوعين كما قال هنا **وقال** في موضع اخر يجب على العبد
الف درهم لا قيمته ويجب بلون المطالب بالالف الجدل والتوكيل وليس في المسئلة روايتان
لكن ما ذكرهنا في احد الموضوعين من الوكالة **جواب** الاستحسان وما ذكر في احد الموضوعين
في كتاب الوكالة **جواب** القياس وكان عيسى رحمه الله يأخذ بالقياس وفي بعض
نسخ الوكالة لو وكل العبد رجلا ان يشتري له نفسه من مولاة او يساله له
العنق على مال وفي بعض النسخ **قال** او يساله الحق فقد **قال** بعض مشايخنا
رحمهم الله انما اخلف الجواب في الوكالة لاختلاف الموضوع فقول **قال** لساله له الحق
تفسير لا دل كلامه وبيان لانه جعله مولا للموكل والمطالبه بالبدل لا تنوجه على الرسول
في شيء من العقود تاما اذا وكله فالجواب **كما قال** في الجامع وقيل في المسئلة روايتان **وقال**
عيسى رحمه الله الصحيح ما ذكر في الوكالة **وجه** قوله انا اجعنا ان التوكيل من جانب
الموكل يقع نفس العبد من العبد تعبر توكيلا بالاعتناق على مال حتى جاز وان كان الى اجل محمول
وكان قد قبض الالف الى الموكل فلا التوكيل كذلك التوكيل بالشئ من جانب العبد يجب ان يجعل
توكيلا بالاعتناق ايضا فصارت اركان العبد وكل هذا الرجل ان يسال من الموكل ان يعينه
على الف الى العطا فاعينه جاز وكان على العبد الالف لا قيمته بالغة ما بلغت وكان قبض الالف

الف

الى المولى دل عليه ان العبد لو اشترى نفسه من المولى بالف الى العطا جاز وجعل كانه سال
من المولى ان يفتقه على الف حتى جاز على اجل مجهول وكان عليه الف درهم لا قيمته
وهذا الان البيع على مال مضاف الى نفس العبد للعبد متى كان اعتاقا في حق المولى كان قبوله
قبولا للاعتاق في حق العبد ضرورة وحكم قبول العقد على مال لا يفسد التسمية
بجهالة البدل اذا كانت مستندة ويكون الوكيل سفيرا ومعيبرا محضا ولهذا لا يستغنى
عن اضافة العقد الى الامر وان لم يفسد اليه من قبض المعقود عليه شيء ولا توجه عليه المطالبة
بسلم البدل كالوكيل من جهة المولى الا ترى انه لو كان مكان العبد مديرا كان للجواب
هكذا نص عليه بعد هذا فكذا اذا كان ما ولا يفسد لما كان هذا قبول الاعتاق من المولى
لا يمكن تصوير وقوعه لنفسه كمال فلا يطالب بالبدل وهذا كما في المدر وهو هذا لما ذكرنا
انه مبادلة المال بغير المال وفي ظاهره وفيه الجامع فرق بين الوكيل في جانب
المولى وجانب العبد وقرئ بينهما اذا باشرة الوكيل العبد وبنما اذا باشرة العبد بنفسه
والفرق ان العقد متى وقع اعتاقا او مولا الاعيان لا يفسد بفساد التسمية ومنه
وقع شري بفساد بفساد التسمية واللفظة لفظ البيع والغنى اعتاق فوجب العمل باللفظ والعين
تأثر بالبيع وقابل للاعتاق واللفظ لفظ البيع والغنى اعتاق فوجب العمل باللفظ والعين
تقدر الامكان كالهبة لسرط العوض وكذا كذا التبرع براه الاصيل والمولى
بشرط مطابقة الاصيل والعمل بما في دليل المولى بالبيع وفي دليل العبد بالشري لا يمكن
لما في بينهما في الاحكام عمل بالغنى في حكم الوكيل بالبيع من جانب المولى وبالمعنى في الوكيل
بالشري من جانب العبد والعمل على هذا الوجه اولى من القلب لا بالعمل باللفظ في
حق الوكيل بالبيع وجعلناه اصلاحا حتى يرجع الحق اليه مع انه استفاد ولاية تنفيذ البيع
من المولى بل من العمل باللفظ في حق الوكيل بالشري من العبد لرجوع الحق اليه مع انه
لم يستند ولاية تنفيذ الشري من العبد فانه لو اشترى هذا العبد من المولى من غير
توكيل العبد جاز وهذا معنى قول اصحابنا رحمه الله ان جهة الاصل راجحة في الوكيل
بالشري وجهة النيابة راجحة في الوكيل بالبيع فينبغي الا يمكن العمل فيما اراد الوكيل
بالشري كالمشتري لنفسه العبد بالف الى العطا ثم صار بايعا منه نفسه الى العطا
في حق الحق ولو اشترى بالف بنفسه الى العطا يكون فاسدا ووجب القيمة وترجع
لحق اليه كذا في هذا خلاف ما اذا اشترى العبد بنفسه لان ثمة العمل باللفظ
منعده فوجب العمل بالغنى اما اذا كان المشتري غير العبد وهو من اهل ان يشترى العبد
لنفسه يمكن العمل باللفظ بان يجعل الوكيل في حق الحق ومشتريا بنفسه ثم صار بايعا من العبد
وخلاف ما اذا كان مديرا لان العمل باللفظ ايضا متعده لانه مما لا يجوز شراؤه الا ترى انه
لو اشتراه الوكيل لنفسه او لغيره لا يجوز تبعية العمل بالغنى لان المدر يجوز اعتاقه فعملنا
بالغنى او نقول هذا العقد من جانب المولى سواء باشرة المولى بنفسه او باشرة وكيله

وقع اعتاقا كان من المولى فظاهر وكذا من الوكيل ايضا لانه لا يستقيم ان يقع بيعا من نفسه
من العبد لان المولى قصد ان يباعه اعسا فالايضا ولهذا كان الولا للمولى ولا يقع انما يقع العقد
على الوجه الذي قصد العاقد ومتى وقع اعتاقا صار الوكيل فيه سفيرا محضا فلا يلحقه العمد
وهذا لان المشتري هو العبد والعبد لا يتصور ان يملك نفسه على ما ذكرنا فكان اعتاقا فلا
يفسد بالاجل اما في جانب العبد ان يشر بنفسه وقع قبولا للاعتاق ولانه ليس من اهل
ان يملك نفسه ملك يمين فصار حكمه قبوله زوال ملك المولى فحسب ومتى زال ملكه غنق
ضرورة وفي حق وكيله توكيله بشري العبد لنفسه بمنزله توكيله بشري العبد
لغيره فكما ان هناك يصير هو المطلوب بتسليم البدل وكذا هنا او نقول تصرفه
يقع شري في حق من يبايعه وقبول الاعتاق فيما بينه وبين العبد لان الاصل
ان ضمان العقد يجب على العاقد لانه انما يجب بالالتزام والمتبرع هو العاقد واذا كانت
وكيلا من جانب العبد امكن جعله وكيل اشترى نفسه ثم يبيع من نفسه للعبد فجعلنا العقد
كالمتعدي في حق الحقوق جريا على موجب الالتزام وفي جانب المولى لا يمكن تعديل
في حق الحقوق لانه لا يمكن ان يبيع حله الى المولى ثم للعبد فيكون سفيرا محضا
وهذا لان المطلوب من المولى الاعتاق ولهذا لا يمكن الرجوع عنه ويصح تعليقه بالشرط
واضافته فيكون وكيله وكيل بالاعتاق ولهذا لا يمكن الرجوع عنه ويصح
تعليقه بالشرط واضافته فلو قول العقد وكان معبرا لاسحق به الحقوق والمطلوب
من العبد المال ولهذا يصح رجوعه قبل قبول المولى ولا يصح تعليقه بالشرط ولا اضافة
وكان وكيله بمنزلة الوكيل بمبادلة المال فترجع اليه الحقوق وهذا اذا اضاف
الوكيل بالشري الى نفسه بان اشترى المولى بان العبد وكله بشري نفسه له ثم قال
اشترى منك هذا العبد بالف درهم الى العطا اما اذا اضاف الشري الى العبد بان قال
ان عبدك ليس بفسد نفسه منك بالف درهم فبعه مني فباع يجوز ويعتق العبد ويجب على
العبد الف درهم والذي يلقى قبض الف هو المولى لانه اضاف الشري الى العبد فقد جعل
نفسه رسولا عن العبد والرسول ناقل عبارة المرسل فصار كالعبد اشترى
نفسه من المولى بالف الى العطا وباعه المولى ولو كان الوكيل اشتراه بالفين الى العطا واشترى
بالف ولم يسم اجلا ومن المباح ان يشترى العبد او لم يبين لم يعتق العبد وهو
عند المشتري على حكم بيع فاسد لانه خلف امر العبد بقصد لانه زاد على الف حقيقة
ان اشترى بالفين او معنى ان يترك الاجل لم يكن هذا الشري داخل تحت الوكالة فصار
لحال بعد الوكالة كالحال قبلها فالواو هو انه رواية ان الفضولي متى اشترى شيئا
وهو من اهل ان ينفذ عليه ينفذ عليه ولا يتوقف وان اضاف الشري الى غيره بصفة
فان فعملنا الحال الشري الى العبد وفي بعض الكتب يقول يتوقف وانما ينفذ
اذا نوى بقلبه لغيره وذكر في النكاح من الميسر ووضع المسئلة في الوكيل اذا خلف الميسر

وقال يتوقف على اجازة الزوج لانه لا بد ان يضيف النكاح الى الزوج ويختلف المتأخرون
رحمهم الله كما اختلف الرواية عن محمد رحمه الله ولو كان مكان القن مديرا امرا رجلا ان يشترى
نفسه من مولاة بالف درهم واشترى كما امره وبين للمولى او اوصاف الى المدبر عقول المدبر
والالف على العبد ولا شيء على المشتري لان هذا ودل بقبول الحق على الف درهم لان العمل
بلفظ الشري يبعد من عدم قبول المحل ولو وكله بان يسال من المولى بان يحقده على الف
درهم فسال واعق عقود لا شيء على السائل كذلك هنا وهذا لانه قد ان يجعل كالمشتر
في حق الحقوق لانه انما يجعل كذلك فيما يقبل التملك والمدبر لا يقبل التملك فجعلت
مشتريا للمدبر ابتداء خلاف القن وان اشترى بالف الى العطا والالف على المدبر الى
العطا لانه اشترى وكله ان يسال من المولى ان يحقده على الف فسال ان يحقده على الف
معنى فجاز ولا شيء لم يقع العقد لنفسه من وجه لم يقع شري في حق فلا يوصف بالفساد
بمثل هذه الجملة خلاف المأمور من قبل القن ولوم يتبين انه اشترى من قبل المدبر
يصير مشتريا للمدبر ايضا ويعتق لان الوكيل لا يمكنه ان يحق لنفسه حال وصار كأنه
بين انه اشترى لاجل المدبر من طريق الدلالة خلاف القن وفي وكالة المبسوط ولو وكل
العبد رجلا يكتب مولاة عليه ففعل لم يكن على الوكيل من المالك شيء وان ضمنه ولو وكله
ان يشترى له نفسه من مولاة فاشترى وبين له عقق والمالك على الوكيل وهذا
موافق لرواية الجامع على ما ذكرنا والفرق على رواية الجامع بين الكتابة والعق ان المولى
لا يوجب للعبد ما لا يحد للكتابة وانما يوجب له ملك اليد والكاس فلو كان هذا المقصود
في حق وكيل العبد بمنزلة مبادلة مال بمال فلهذا لا يجب على الوكيل شيء من ذلك
فاما في الحق للمولى بيزيل عن ملكه ما هو مال بازا مال يستوجب على العبد كان هذا
في حق وكيل العبد بمنزلة مبادلة مال بمال ثم في باب الكتابة وان ضمن الوكيل البدل
لا يكون مطالب بالبدل لانه مما سرة العقد لا يتوجه عليه المطالبة ببدل الكتابة ولو لم يضمنه
انما يلزمه حكم الكتابة والكتابة لا تبطل الكتابة لا تصح كما لو وكل به غيره وفي الحق بمال
اذا داه وكيل العبد من مال العبد عهده ماله اذا كان المال في يده قبل الحق لان ذلك المال
ملك للمولى فلا يسيطره ما وجب على الوكيل بالعقد ولكنه يطالب الوكيل ليوديه من مال
نفسه ثم يرجع على العبد لانه التزمه بامره في عقد حصل مقصوده له وقد ذكرنا
انه اذا وكله ان يعقده على جعل فاعقده على خيرا وخير عقق وعلى العبد فتمد نفسه لانه
امثل امره بما صنع فان الحق بالخير لو باشرة كان عققا بعوض لفتا مشبهة المادية في الخمر
وعلى العبد قيمة نفسه لفساد التسمية فكذا اذا باشرة الوكيل ولو اعقده على ميتة او دم
لم يجز لانه لو باشرة المالك كان عققا بعوض اذ ليس في الميتة والدم شبهة المادية
فلا يصير ممثلا لا نغدام الرضى بالعق بخانا ولم يذكر في الاصل اذا وكله بان يعقده على مال
وقال بعضهم لجعل والمال سوا ولا فرق بينهما وقال الفقيه ابو جعفر اذا امره

بان

بان يعقده على مال فاعقده على خيرا وخير لم يجز لان المال اذا ذكر براديه ما يتولى المسكو
وجزى ذلك في ساعاهم فاما لجعل اعمر من المال فيجوز اذا امره بل جعل ولم يجز اذا امره
بالمال رجل امره جلالا يشترى نفسه له من مولاة فاشترى العبد نفسه ولم يسن عقق
والثمن على العبد للمولى فرق بين هذا وبينما اذا وكل اخيا بان يشترى له هذا العبد من
مولاة بالف درهم فقال الوكيل للمولى بع عبدك هذا امنى بالف درهم فقال بعت
بصير مشتريا للموكل والفرق ان الوكيل متى كان اخيا لسوا وقع الشري له او للموكل
تقع في حق المولى وترجع الحقوق الى الوكيل بلاعت في الحال فحقه ولا تنصير لانه رضى
بروالة ملكه من غير ولا يزول ملكه في الحالين من غير ولا اما الوكيل لو كان هو العبد
لو وقع الشري له يكون اعتقا ولا يسفد المولاة ولا ولو وقع للموكل تقع بجا ولا يستفيد
ولا ولا المولى انما رضى بزوالة ملكه لولا يثبت به فلا يزول ملكه الا بهذا الشرط وهو لا
يصير بالشري الذي وقع اعتقا فامثلا امره ولو من العبد للمولى او اضاف
الى الامر بان قال بعتي نفسي لفلان فالعبد الامر والتمن في رقبته العبد يرجع به على الامر
اما العبد الامر لان المولى رضى بزوالة ملكه من غير ولا واما التمن في رقبته العبد
لانه هو العقد وحقوق العقد ترجع الى العاقد فان **قال** العبد المحرر اذا اشترى
لغيره شيئا لا يلزم الحقوق قيل له نعم اذا اشترى بغير اذن المولى وهذا انما اشترى
نفسه باذنه لا فله من الحقوق وانما يرجع على الامر لان الوكيل بالشري اذا الزم التمن بحكم
الشري يرجع على الامر وقيل هذا لا يصح لانه انما است للعبد على مولاة دين ولكن
ينبغي ان يقال للمولى بان التمن بوجه على العبد فاما ان يباع العبد او يقضى الدين كما
في الاستهلاك وقيل الصحيح ما ذكر في الكتاب لان العبد يستوجب الدين على مولاة اذا
تعلق به حق الغير كما لو املت كسبا بعه المادون المادون والمديون وبصير العبد
قايضا بنفسه بحكم العقد حتى لو اراد البائع حبسه لا يستحق التمن ليس ذلك لانه
باع شيئا ليس له يد المشتري وهو محض رتبة في مجلس العقد فيصير قابضا ببدل
القيمة لانه بنفسه البيع يصير محليا بين البائع والشري وصار كالمودع اذا اسر
الوديعة والمبيع خاص في مجلس البيع يكون فاضا حتى لم يدين للبائع ان يستردها
وخلصها وكذا الوكيل رجلا ان يشترى له عبدا والعبد في يد الوكيل فاشترى والعبد
حاضر في مجلس البيع فاراد البائع مبعده ليس له ذلك **فان قيل** العبد وان
كان في يد غيره من حيث الحقيقة فهو في يد المولى من حيث العلم قيل له نعم لكن مراعاة
يد العبد أولى لان يد حقيقته ويد البائع قبل المسح كان حلالا كان مراعاة البدل
لحقيقته وانما اقرب الى العبد أولى بالاعتبار كما في الوديعة بخلاف الصباغ
جلس النوب بالاجرة عند علمائنا السلسلة رحمهم الله وان ومع مسلما الى المال
لقيامه بتوبة لان يد الصباغ والنوب يد حقيقته ويد المالك حكمية فكان اعتبار

الحقيقة اولى فلا فرق حينئذ لا نأخذ بغير ما لا يتحقق في الفصلين ولا ان القبض حق العاقد
والعبد هو العاقد وهو من اهل القبض فاذا باع منه صار راضيا بقبضه ليستحق
للمس اما **الثوب** ليس بجاذب ولا هو من اهل القبض فلم يوجد التسليم فبقي حق المس
فان كان الامر وجد بالعبد عيبا فان كان عيبا بعينه من نفسه لم يرد له به لان علم
الوكيل بعيبه يلزم العقد وبطلان حق الرد كعلم الموكل لانه صار راضيا بذلك
وان لم يعلم به العبد بان كان على ظهره كى او اتروج ويحذر **ك** مودة به والذي يملكه
والرد هو العبد لان الرد بالعيب من حقوق العقد فترجع الى العاقد فيرد نفسه
بالعيب وله ان يرد نفسه من غير استطلاع رأي الامر كالوكيل بالشراء اذا وجد
بالمبيع عيبا قبل التسليم الى الموكل ولو كان العبد اشترى نفسه لزم بالف الى العطا
نقد على الامر بوصف الفساد لاطلاق الوكالة **ك** لما ذكرنا واشترط الاجل بمنزلة
القضبان عن الالف معنى ولو نقص عن الالف جقيقة لم يصح مخالفا فلذا اذا نقص معنى
وهذا لان القدر بالالف يمنع الزيادة ولا يمنع النقصان كما لو وكل اخيرا
بالشراء بالف واشترى بالف او بقل الى العطل المذكور او صار بالعبد بنفس الشراء فبعض
نفسه لم يملكه حتى لو مات **ك** كان الهلاك على الموكل ولو اعقده بعد البيع يصح اعتاقه
في الشراء الفاسدا اذا قبض الوكيل وهناك في يده يملك على الموكل ويجب العمد على الموكل بالغة
ما بلغت وان كانت العمة اكثر من الف لانه لا ينفذ الشراء على الامر ولم يصير به مخالفا
باعتبار ان الخلاف ثبت حكما كان فعل الوكيل كفعل الموكل ولو فعل بنفسه ضمن فبمقتضى العاقد
وان كان هو العبد والتمن يلزمه كغيره **ك** لم يتركه الا لسوى ما استوجب على الآخر
يوجد ذلك **ك** منه ويقضى دينه كما اذا كان الموكل حرا فقبضه ومات في يده عاتق
الوكيل ولم يتركه الا لسوى الدين الذي استوجب على الموكل والعبد يستوجب الدين على مولاه
اذا تعلق به حق الخير لما ذكرنا فان لم يمت العبد للدين استعمله البايح في بعض اعماله
فهو نقض البيع حتى لو مات بقبض البيع ولا يجب على البايح شي لان البايح حتى استرد العبد
في البيع الفاسد فاذا استرد من المشتري برضاة يبيح البيع سواء كان الشرط
الفاسد مشروطا بالناول لصاحبه الا ترى **ك** انه يصير به عاذا بالوفاء في ملك الخير
فيصير به مستردا في البيع الفاسد ولا بد ان يصير به قابضا في البيع الصحيح
لوهلك بمقتضى عليه الثمن قلنا ههنا يصير مستردا حتى يسقط عنه القيمة وان اشترى
نفسه بالف وعشرة الى العطا او الى اجل معلوم عتق وعليه مال **ك** الى اجله لان العبد
خالف امر الامر فصد افانه زاد على الثمن المأمور به فصار مخالفا لخال بعد الوكالة
كالحال **ك** قبلها وقبل الوكالة لو اشترى نفسه بالف الى العطا او الى اجل صحيح عتق
وكان ولا وه للمولى ولذا **ك** عليه الى اجله لان هذا عتق على مال **ك** فثبت فيها الاجال
المجوزة كما لو اعقده على الف الى العطا على ما ذكرنا **ك**

من الوكالة ما يكون فيه خصما وما لا يكون **اصل** الباب ما ذكرنا غير مرة ان
المضا على الغائب **ك** لا يجوز الا ان يكون عنده خصم حاضر ويكون الحاضر كالوكيل عنه
وحرر اخر ان احد الوكيلين بالمبادلة كالمبيع والشراء والاعتاق على مال
والطلاق على مال **ك** والمخلع او مما يحتاج فيه الى الراي كالامر بالمد وقبض الدين لا ينفرد
احدهما لان الوكيل رضى برأيهما والاجتماع مفيد لهما متعينان عند الاجتماع باكثر مما يبيحه
احدهما عند الانفراد ولذا العتاق والطلاق وان كان الثمن والبدل **ك** مقدار الان
التقدير يمنع النقصان اما لا يمنع الزيادة وفي اجتماعهما احتمال حصول الزيادة والمخلع
بينهما دليل عليه فلا ينفرد احدهما بخلاف الوكيل بالطلاق والعتاق بخبر **ك**
وردد الودائع والقوارى والغصب وقضاة من عليه لان هذه التصرفات لا يحتاج فيها
الى الراي والمشورة ولا يفيد اجتماعهما فلا يستفيد اميا الوكيلان بالخصومة ينفرد احدهما
بالخصومة عند خلاف الزفر **ك** رحمه الله ولا ينفرد احدهما بالقبض اذا وكله بالقبض
بالاجماع واذا لم يوكلهما بالقبض مملكان بالقبض في ظاهر الرواية لان الخصومة لا تنقطع
الا بالقبض والوكيل بالشئ يوكيل به وبما هو من ثمانية ولا ان المقصود من الخصومة الوصول
الى الحق وذلك **ك** بالقبض والوكيل بالشئ يملك تحصيل ما هو المقصود به وهذا استحقاق
وفي القياس وهو قول **ك** من فرجه الله لا يملك القبض لانه امره بالخصومة والخصومة
لاظهار الحق والاستيفاء ليس من الخصومة ويختار في الخصومة الى الناس ويعتمد على حله
والقبض من الناس ويعتمد على امانته فمن يصلح للخصومة لا يرضى بامانه عاذا ومشاينا
رحمهم الله اخذوا بالقياس فيما ساد الفاسد **ك** من امسا احد الوصيين لا ينفرد بالتصرف
فيما يبنى على الولاية عند ابي حنيفة ويحرمهما الله وعند ابي يوسف ينفرد واجمعوا على انه
ينفرد احدهما فيما لا ينسب الى الولاية فيل الخلاف فيما اذا اوصى اليهما معا اذا اوصى الى كل واحد
منهما على وجه الانفراد والتعاقب ينفرد احدهما بالاجماع وقيل للخلاف في الفصلين واحد
وهو الصحيح **ك** ابي يوسف رحمه الله ان الوصي ينفرد بحكم استقلال ولاية الموصي اليه
لحكم النيابة لانه ينصرف بعد انقطاع ولايته ولهذا ينفرد تصرفه وان لم يعلم بالانحصار
اليه كما ينفرد تصرف الوارث **ك** وان لم يعلم بموت الموصي **ك** ولهذا لا يحصى ولايته
الموصي لا يتجوز قلدا ولايتهما فينفرد كل واحد منهما كالوكيلين بالهبة والابرا ولا يراه
ولا يراه بسبب طريق المطر لمن عجز عن التصرف بنفسه فثبت لكل واحد منهما كولاية الاكلح وهذا
ينصرف في الاشياء المخصوصة وهو ما يحتاج اليه الميت من شئ الكفن وكفوه وشئ ما لا
يد للصغير منه كالطعام والكسوة وبيع ما لا يحشى عليه النوى والتلف وينفذ الوصية
المعينة واعتاق عبد بعينه وقضاة من الميت من جلسه والخصومة ورر الودائع وقبول
الهبة وقبضها وجميع الاموال الضابحة وقضاة دين على الصغير وان استعمل **ك**
مال انسان فكذا ينفرد بالبيع والشراء وقض الدين والقسمة وغير ذلك ولهما ان للوصي

رضي برأيهما لا يبرأى أحد فلا ينفرد أحدهما فيما لا يحتاج إلى الرأي والمشورة كالوكيلين في البيع والطلاق والعناق على مال وهو في العناقة في النكاح كلاهما ولاية النكاح للغير ب لأن سبب الولاية العترة وقد ثبت لكل واحد منهما على سبيل الكلام لعدم قبول التحري وبجلاء الاشياء المخصوصة لأن ما لا يعتد به اجتماعهما في الولاية ب في محلهما ب فلا بد من اختيار ب إلى أن يحضر الآخر منها فظاهر وإنه من باب الحسنة ب لأن باب الولاية وطهر ب لا يمكن لأحد الوصية الباقية وبطلان الخبر ب والرفق في الطريق وكفى شري ما لا بد للصغير منه ويصح له أن لا ينفرد أحدهما بموت الصبي جوعا وعطشا فكان من باب الضرورة وقبولها انتفاع محض للصغير وليس من باب الولاية ولهذا لم يملك الملقط دون اللقيط والصغير بنفسه ب الزوج على الزوجة الصغيرة فأحد الوصيين أولى ببيع ما يحشى عليه التلف وجميع الاموال الصالحة بملكه الرفقا والطريق ولو كانت الوديعة شيئا يحشى عليه التلف ولم يكن هناك أما كان للمودع أن يبيع فأحد الوصيين أولى وأما فضا الدين من جلسته فلان صاحب الدين إذا طفر مجلس ختمه كان له أن يخله من غير تسليم فيعتبر ذلك اعانة على أحد الحق وكذا لصاحب الوديعة والعارية والغصب ب أن يخرجه إذا طفر به واجتماعهما على الخصومة محل بالمقصود ب لأنه يودي إلى الشعب والاحلال منهم القاضي واجتماعهما ب لا ينفرد أحد الوكيلين بالخصومة فأحد الوصيين أولى وفي تنفيذ الوصية العينة واعتناق العبد للغير لا ينفرد اجتماعهما لأنه لا يحتاج إلى الرأي والمشورة ولهذا ينفرد به أحد الوكيلين وقال ابن بكر الرازي رحمه الله أحد الوصيين ينفرد بتنفيذ الوصية وإن لم يكن بينهما لأنه لا بد له فيه فينفرد به ب وينفرد أحدهما بتقاضى الديون ب لأن أحد الوكيلين ينفرد بذلك فأحد الوصيين أولى وهذا على اختيار المشايخ رحمه الله أن التقاضي هو للمطالبة أما على ظاهر الجواب لا ينفرد به ب لأن التقاضي هو القبض ولا ينفرد أحدهما ب من باب الولاية كما لا ينفرد به أحد الوكيلين إذا عرفت ب هذا قال محمد رحمه الله إذا وكل رجل رجلا بقبض دين لم ينفرد به على رجل وغاب للوكيل وأحد الوكيلين فجا للوكيل الآخر جزم إلى الباقي وخاصة في حق جرد الحريم الوكالة وأقربا بالدين وأقام الوكيل البينة أن صاحب المال وكله وفلان يقبض للمالك الذي عليه وكالته وأحد فان القاضي يقضي بوكالتهما حتى لو حضر العا لا يحتاج إلى إعادة البينة على الوكالة ولو أنكره لا ينفذ إلى الكفارة لأن هذه البينة قامت من خصم إلى خصم لأنه ادعى ولاية التصرف لنفسه والغاب ولا سوسوت ولا جلد ب دون ثبوت ولاية الغاب فكان موت ولاية الغاب سبب إلى موت ما يدعى على الحاضر وبينه وبين الغاب اتصال السبب وهو شريكهما في قبض الدين فاستصحب الحاضر ب في مثل هذا الموضع على الغاب حكما وهذا لأن ثبوت الوكالة للغاب في معنى الشرط بثبوت وكالة الحاضر ب لا تشرى أن ثبوت وكالة الحاضر بمسئلة واحدة في اطلاق التصرف ب

واحد وصفي عليه بمنزلة الشرط في عمل الوصف الآخر فلان انتصب خصما في إثباته في حق الغاب ضروره أساته في حق نفسه وهذا لأن القاضي إذا لم يعلم بالوكالة كحاج إلى إثباتها بالبينة وإنما يبينها على الوجه الذي استند الموكل لأن الشاهد إنما يشهد بما عاين لا بخبره فإذا كانت الوكالة لا تشهد الشهود إلا بوكالتهما ب لا تشرى أنه لو أحضر وأدعى وكالة عامة وأقام البينة يقضي القاضي بوكالته في حقه وفي حق كل من كان لموكله قبله حتى مع غيبة الخصم الآخر كما ذكرنا وهذا لو عزم له بعد ما قضى القاضي بوكالتهما وشهد الغائب المدعى بحج ثابت وقت الدعوى لا يقبل شهادته ولو لم يكن خصومة الحاضر وإثبات وكالة بمنزلة خصومة الغائب وإثبات وكالة لقبول وكذا إذا ادعى على رجل عند القاضي أن فلانا وكله بالخصومة في كل حق ب قبل هذا المدعي عليه وقبل فلان وفلان وأقام البينة يقضي بوكالته في حقهم جميعا حتى لو حضر أحد الآخر لا يحتاج إلى إعادة البينة لأنه من خاصم وأحد الإثبات الوكالة ثابت للخصومة مع الحاضر خصومة مع الغائبين لأن الوكالة واحدة لا تنقسم إلى إثباتها على الحاضر إلا بإثباتها على الغائبين ولهذا لو عزم له الموكل فشهد للموكل حتى قبل هذا الذي أحضره أو قبل الآخر لا يقبل شهادته كما لو خاصم الكل ثم عزل ب إلا أنه وإن قضى بوكالتهما لا يقبض شيئا حتى يحضر الغائب لأن البينة بالبينة العادلة كالثابت عيانا ولو عاين القاضي وكالتهما ينفرد أحدهما بالخصومة ولا ينفرد بالقبض لأنه رضي برأيهما وقبضهما والقبض يصرف محتاج فيه إلى الرأي ولا ينفرد به أحدهما لما قلنا وقال لجا الوكيل بالخصم إلى القاضي مذهبنا على قول الشافعي رحمه الله قبل البينة في جميع الحقوق على الغائب لما ذكرنا في النكاح وعند ابن أبي ليلى رحمه الله قبل البينة هنا من غير خصم لأن الوكالة هذه البينة لا يلزم أحدا شيئا إنما ثبت كونه بائنا عن موكله وليس فيه الزام شيء على موكله فلا يخفى لا شتره لخصمه لكننا نقول ب إنما سميت البينة بینه لكونها مبينة وهي ليست بمبينة في حق المدعي ولا في حق القاضي لأن ذلك حصل بحج المدعي إذا لم يقابلها أحد بالاثار وإنما يكون مبينة في حق المتكسر وذلك لا يتحقق إلا بحضرة من الخصم هذا أقروا الوكيل بالدين بحج الوكالة وكذا لو جرد المال والوكالة جميعا وأقام الحاضر البينة على الوكالة والمال قضى بالوكالة والمال حتى لو حضر الغائب لا يحتاج إلى إعادة البينة وبعضنا المال من الخرم لأن أحد الوكيلين ينفرد بالخصومة وإثبات الدين إن لم ينفرد بالاستيفاء والتوكيل بالخصومة في حين أو دين توكيل بالقبض عندنا ولو وكلهما بقبض ما عليه بضا إذا قام أحدهما البينة بقبض ولا يقضيان إلا معا وعند زفر رحمه الله لا ينفرد أحدهما بالخصومة كما لا ينفرد بالقبض لأن الخصومة محتاج فيها إلى الرأي والشي لا يكون رأي الواحد فرضا بهما لا يكون رضي برأي أحدهما كما في القبض والوكيلين بالبيع وغيرهما والفرق لأصحابنا الملتزم رحمه الله وهو أن الموكل شرط اجتماعهما على الخصومة والقبض جميعا لكن إنما يراعى من الشرط ما يمكن مراعاتها واجتماعهما على القبض ممل فيعتبر برأيا اجتماعهما على الخصومة فلا لأنه لا يعلمها أن يتدالما معا

عند القاضي وانما يسكنهما احدهما وليسكن الاخر لانه لو تكلما معا لا يفرق القاضي كل واحد منهما فلما وكلهما
بالمضومة مع علمه ان اجتماعهما عليه متعذر فقد صار راضيا بمضومة احدهما ومقصودة
من توكلهما منفعة راضيا بالمشورة ويصح للمضومة وتقدر برها قبل ذلك بخلاف المبيع
والقبض لانه يتاخر منها فلا يكون راضيا بقبض احدهما فان قبض احدهما لم يبر الغريم
حتى يصل ما قبض احدهما الى صاحبه فيقع احدهما ذلك في ايديهما او يصل الى الموكل لانه لما
ينفرد احدهما بالقبض كان قبضه قبض الاخرى لانه اذا وصل الى صاحبه او الى الموكل
برى للطلب **الحصول** المقصود من القبض كان قبضا هاتبا ولو ادعى الحاضر
ان صاحب الدين وكله وفلان الغائب بالمضومة مع فلان من فلان واختار ما صنع كل واحد
واقام البينة على ما ادعى فان القاضي يقضي بوكالة الحاضر دون الغائب وامر الغريم بدفع المال
الى الحاضر ولو حضر الغائب وادعى الوكالة ليس له ان يقبض شيئا ويحتاج الى اقامة البينة
على الوكالة لان النائب بالبينة العادلة كالعاب معاينه ولو عاين القاضي ذلك كان الحكم ما ذكرنا
لان وكالة الغائب لم يثبت ببينة الحاضر لان وكالة الحاضر غير متضمنة بوكالة الغائب لان الحاضر
يستقل بالتصرف لان الوكيل اجاز ما صنع كل واحد منهما فامكن العضا بوكالة الحاضر من غير القضا
بوكالة الغائب ولم يكن وكالة الغائب سببا لثبوت وكالة الحاضر ولا شرط او وصفا فلا يتصحب
الحاضر خصما عنه الا ان يثبت له لو قبل احدهما الوكالة دون الاخر فيصح خلاف الاول ولو انكر للطلب
الوكالة والدين ولا يبينه للوكيل وطلب من القاضي ان يستخلفه باسمه ما يعلم انه وكلني استخلفه على
ذلك فان حلف برى وان كل قضى عليه بالمال للوكيل لان ندوله كاتراره ولو لم يصدق على
الطالب حتى اذا حضر الطالب والرد ذلك وحلف كان له ان ياخذ ماله من الغريم وذكر
للصاف رحمه الله في ادب القاضي وقال لا يحلف للطلب على الوكالة في قول الى حليفه رحمه الله
وعندها حلف على العدة لانه ادعى عليه ما اقر به لزمه فاذا انكر حلفه عليه لكنه استخلف على
فعل الغير فيكون على العلم او حليفة صدق الله يقول الاستخلاف بغير على صحة الدعوى
وما لم يثبت كونه باعنا عن الاخر لا يصح دعواه على المطلوب فلا يكون له ان يحلفه ولا ان فيه انشا
للمضومة وهو بمنزلة ما اذا ادعى المشتري عيب الباق في العبد للمال وحده البائع ان عبدهما
حلف على العلم وعنده لان المضومة في العيب لا يكون الا بعد موته في المال وبدون سبب
للمضومة لا يستلزم وقد ذكرناه في البيع وكذا الوادعي ان فلا ابن فلا امانات وترك ورثة
وديناله ودينه عليه واوصى اليه والى فلان الغائب وحده ذلك ورثة الميت والغرماء فانهم
لا يقصر البينة على ما ادعى فان القاضي يقضي بوكالة الحاضر والغائب لان احدهما الوصيين لا
ينفرد بالتصرف ولا يقبض الدين اذ لم يجز للميت صنع كل واحد منهما ورثة ينتصب كل واحد
منهما خصما في اثبات الوكالة كذلك هنا هكذا ذكر ولم يذكر فيه خلافا فالواجب
ان يكون هذا قول الى حليفة وحده الله اما على قول الى يوسف يقضي بوصيته الحاضر
لا غير بناء على ان احده الوصيين هل ينفرد بالتصرف ويقبض حقوق الميت الذي باشره للميت

في الحجة اذ لم يجز للميت صنع كل واحد منهما عندهما لا ينفرد وعند الى يوسف ينفرد على ما ذكرنا
فصار في سلسلة الوصيين كالمسئلة الاولى عندهما والمسئلة الثانية عنده كان الجواب **للدور**
في الكتاب قولهما فان حضر الغائب واقر بالوصاية فيها ونعت وان حجة لا يحل على القبول
ويجوز القاضي مكانه وصيا اخر فان رأى ان يجعل الحاضر وحده وصيا فعل لان الشهود شهدوا
ان الميت اوصى اليهما ولم يشهدوا على قبول الذي حضر ومتى لم يكن قبل الوصية حال حيوته
كان للخيار بعد موته ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فمضى جرحا كان الجرح فمضى جرحا وهو لسلسل ذلك
واذا الميثاق وصيته لم يثبت وصيته للحاضر عند الى حليفة وحده الله كما لو عاينه
اوصى اليهما ورده احدهما الوصية حال حياته لاصية الاخر وصيا لا رضى برأيهما وامانتهم
فصارا كانه مات ولم يوص الى احد ولو كان كذلك كان للقاضي ان ينصب وصيا في ماله
بطريق النظر للصحة وكان للخيار ان شاء نصب وصيين ان رأى المصلحة في ذلك بان لا يقدر
الواحد على اقامة حقوق الميت وان شاء نصب واحدا على حسب ما يرى للمصلحة للميت يفعل ما هو
الانصر والافضل **لا تترى** انه لو مات احده الوصيين كان له الخيار ان شاء جعل الباقي وصيا
وان شاء ضم اليه اخر لان اشيا القاضي يترد ايضا الميت لولا بته عليه وعلى ماله وهذا
على قولهما اما على قول الى يوسف لا يحتاج الى هذا لان عندهما ينفرد هذا بالتصرف **فان قيل**
على قولهما كيف يجعل الحاضر وصيا وحده للميت ما رضى الابراي اثنين وهذا تصرف يحتاج فيه
الى اذن من الميت فكيف ينفرد احدهما في الامتياز باختياره كما لو قال اوصيت بان لا يكون
لصبي وترك اولاد اصغار كان القاضي ان نصب وصيا ثم ذكر في بعض النسخ مسئلة ذكرها
في كتاب الدعوى فقال امرأة حررة لها ابن معروف وهما في يد رجل اقام اخر البينة انه تزوج
واهما ولدت هذا الغلام منه على فراشه والغلام سيكلم ويدعى انه ابن الذي هو في يده او ابن اخر
فان القاضي يقضي بالبينة بالمرأة والولد الذي هو في يده لان دعوى النسب والنكاح بمنزلة دعوى
التنازع لانه لا سلب في مثل هذا القضا لصالح البينة الاولى وكذلك لو كان الذي هما في يده
دعوى الا اذا ارجح الدعوى ليس فيه ما رخصا سابقا على ما رخصي البينة القضا لا يستحق التميز
اولي بخلاف ما اذا ادعى صبي في يد مسلم او دعي وهما احدهما ولم يوفقا انه يقضي بالمسلم
لان حقيقته اثبات الزيادة وهو اسلام الولد وان احدى البينين يوجب كفاية والاخرى
توجب اسلامه في ترجح الوجه للاسلام على الوجه للكفر وفي المبسوط اذا وكله بقبض
دين له فاقام الغريم البينة انه قد اوفاه الطالب قبلت البينة في قول الى حليفة لان
الوكيل يقبض الدين عنده يملك للمضومة فيكون خصما عن الوكيل فيما يدعى عليه من وصول الحق
اليه وعند الى يوسف ويجوز الوكيل يقبض الدين كالوكيل في قبض العين لانه نائب محض يقتصر
وكالته على ما امر به فلا يملك للمضومة ولا يكون خصما فيما يدعى على الموكل وقاسا بالرسول
فان الرسول يملك الدين لملك المضومة وكذلك الوكيل لان كل واحد منهما لا يملك شيئا من المدة
واو حليفة يقول الوكيل يقبض الدين وكيل بالمباذلة فيكون خصما كالوكيل بالمبيع

وبين ذلك ان الديون يقضى بامثالها فكان الموكل وكله بان يملك المطلوب ما في ذمته بان يستوفى
منه خلاف الوكيل يقبض العين فليس فيه من مخي التملك شي ثم قبض الدين من وجه مبادلة
ومن وجه كانه عين حق الموكل لان من الديون ما لا يجوز الاستبدال به فلا اعتبار شبهه بقبض
العين قلنا لا تخلف الجملة في المقبوض ولا اعتبار شبهته بالمبادلة قلنا يملك الخصومة وليس
كالرسول فان الرسول في البيع لا يخصم خلاف الوكيل وكذلك في قبض الدين وهذا لان الرسالة
غير الوكالة الا ترى ان الله تعالى سمى محمدا صلى الله عليه وسلم رسولا الى الخلق بقوله عز وجل
يقول يا ايها الرسول ونفني عن الوكالة بقوله لست عليكم بوكيل وقال تعالى وما انت
عليهم بوكيل فظهرت الخابرة بينهما ولو شهد احد الشهادتين انه جعله وكيل في الخصومة في الدين
الذي على فلان وشهدا اخر انه وكله بقبضه قبلت شهادتهما عندنا في خصيعة رحمه الله في
الخصومة والقبض جميعا وعندنا يوسف وحجرت قبل في القبض اذا اقر المدين بالقبض ولا يقبل
في الخصومة اذا حذر الدين وعندنا رحمه الله لا يقبل في احدهما باذنا على ما ذكرنا ان الوكيل
بالخصومة يملك القبض عندنا والوكيل بالقبض يملك الخصومة عندنا في خصيعة رحمه الله
وقد اتفق الشاهدان على الحكمين معنى وان اختلفا في الحاشية وذلك لا يمنع قبول الشهادتين
كما لو شهدا احدهما بالحق والآخر بالهبة وعندنا الوكيل بالقبض لا يملك الخصومة وقد اتفق
الشاهدان على ثبوت حق القبض فاما الشاهد بحق الخصومة احدهما فثبت ما اتفقا عليه
دون ما افرده به احدهما وعندنا رحمه الله الوكيل بالخصومة لا يقبل القبض والوكيل
بالقبض لا يملك الخصومة فالشاهد بكل واحد من الامرين واحد ولا يتم للخصومة بشهادة الواحد
والله اعلم بالخبر التامع محمد الله وعونه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
باب في تسليم ما كان له من الوكالة في البيع الذي يامر الوكيل ان يرد
من عند **اصل** **الباب** ما ذكرنا غير مرة ان البينة على المدعي واليمين على من انكر وان
البينة تترج بكثرة الابعاد **وحرف** اخرا قول الوكيل مقبول فيما هو مسلط عليه ولا يتعدى الى غيره
وان خلاف الوكيل متى ثبت كما لا يقصد الا بعد مخالفا اذا اعفاه هذا **قال** رحمه الله رجل امر رجلا بان يبيع
لجارية ودفع اليه الف درهم وامره بان يرد من عند ما يري الاحسن ما يبيع واشترى الوكيل جارية وحاشا
به الى الوكيل **قال** اشترى بها بالف وخمس مائة وزدت من عندي خمسمائة كما امرتني وقال انما اشتريتها
بالالف التي اعطينتك وما زدت عليها شيئا فامسك على ثلثه اوجه اما ان قامت له ابنته او قامت البينة
لاحدهما او لم يقدرا احدهما ففي الوجه الاول يقضى ببينة الوكيل لانها اكثر اثباتا لانه ثبت
حق الرجوع بحس مائة وخمسة الجارية الى ان يستوفى خمسمائة ولانه هو المدعي وفي الوجه الثاني يقضى ببينه
من اقامه لانه ادعى امر احاد بالاعتراف لا بقول وان ثبت بالبينة فقبل ببينه كالبائع مع المشتري
اذا اختلفا في مقدار الثمن وقامت لاحدهما ببينه والمشتري مع الشفيع اذا اختلفا في الثمن واقام احدهما
البينة وهذا لان كل واحد منهما مدعي لان الوكيل يدعي على الموكل خمسمائة وحق الحبس والوكيل يدعي حق
اختلاف الجارية منه فقبل ببينه كل واحد منهما وان لم يرد لواحدهما ببينه حلف كل واحد منهما على صحته

لان كل واحد منهما مدعي ومدع عليه لما ذكرنا وهذا بخلاف موافق القياس لوجود الامكان من الجانبين
بمنزلة اختلاف المتبايعين في الثمن قبل تسليم المبيع واختلاف الواجوع المستاجر في الاجرة قبل القبض
واختلاف البائع مع المشتري في الثمن اذا قبل البيع قبل القبض بخلاف الاختلاف بعد القبض لان
التخالف منه في البيع بخلاف القياس لان المشتري لا يدعي على البائع شيئا فلا يلحق به غيره ولان الوكيل
بالشراء مع موكله ينزل منزلة البائع مع المشتري في حق الحقوق ولهذا كان له حبس المبيع عنه لاستيفاء الثمن
وللطالبة بالثمن قبل الادا بنفسه وعدم محكمته من الجوع عليه عن الحقوق والبائع مع المشتري اذا اختلفا
في مقدار الثمن والسلعة فائمة في يد البائع بخلافان **فذلك** هنا **قال** **باب** حبان لا يتخالف
ويكون القول قول الوكيل مع عينه لان الوكيل كان مسطرا على مشتري الجارية بالف وخمس مائة من جهة الموكل
والسلط على الفعل اذا اجرها هو مسطرا عليه كان القول قول له الا ترى انه لو امره ان يشتري له جارية بالف
او امره ان يشتري له هذه الجارية ولم يسلط ليم الثمن ولا دفع اليه شيئا فقال له الوكيل اشتريت
لك هذه الجارية بالف درهم وانكر الامر الشري كان القول قول الوكيل مع عينه اذا كانت الجارية
قائمة بعينها ويرجع على الموكل ما ادعى من الثمن **فذلك** هنا وذكر في الجامع الصغير اذا دفع الى رجل
الف وامره ان يشتري له جارية فاشترى فقال الامر اشترتها بخمس مائة وقال المامور اشترتها
بالف فالقول قول المامور مع عينه اذا كانت الجارية لتساوى الفا قيل له اذا لم ينفذ الثمن اصلا انما يقبل قوله
لان القول الامين يقبل فيما يملك اساءه للحال لانه لا يعزى خبره عن التهمة ولا فائدة في تكذيبه وعنده
لا غلوا اما ان كان صادقا في اخباره او كاذبا فان كان صادقا كان له الرجوع بالثمن واذا كان كاذبا وبالبيع
قائم وصدد البائع فيما **قال** ثبت البيع بينهما للحال وجعل اخباره وتصديق البائع كالانشاء وهذا
يمكن الانشاء ولو اشترى للحال كان له الرجوع بالثمن حتى لو كانت الجارية هالكه واراد الرجوع بالثمن على الموكل
ليس **ذلك** اما هنا لا يملك استيفاءه للحال لانها تضاد قاعلي وجود الشري في الماضي اما
بالاف او بالف وخمس مائة فلا يملك الشري باكثر منه مائة في حق الامر فبان لا يقبل قوله على الاطلاق الا
فيما يرجع الى دفع الضمان منه مضار نظير سلسنا اذا كانت الجارية هالكه وادعى انما اشترها لا يصدق والله
لا يصدق على الموكل واما مسئلة الجامع الصغير فلا يتم اتفاق الثمن كان امانة في يده والوكيل يدعي الرجوع
عن الامانة والموكل يدعي عليه ضمان خمس مائة وهو ينكر والقول قول الامين في دعوى البراءة اما
هنا اتفاق عن البراءة عن الامانة الا ان الوكيل يدعي عليه خمس مائة اما بجملة الثمن والاستقراض والامر
ينكر **فروقا** بخيعة رحمه الله بين هذه السلسلة وبينها اذا امرت بدين المدين بان يشتري له بالالف
التي له عليه جارية ولم يعين البائع ولا الجارية فلا يصح التوكيل لانه توكيل المجهول **بقبض الدين**
فانه لا يصح وهنا العرض لا يوجب الرجوع الا بالقبض ويصير البائع وكيل عن الامر في القبض بجملة القرض
ثم يصير قابضا لنفسه بجملة الثمنية وهو مجهول ايضا والفرق ان ثبوت حق الرجوع للوكيل على
الموكل لا يقتضي الاقراض والقبض حتى يمنع جملته القابض صحته لان حق الرجوع للوكيل ثابت على الموكل قبل
الاداء الى البائع وانما اشار الامر بالاداء والزيادة في تقدير الثمن لان التوكيل بشري الجارية لا يصح الاتبعينها
او بتقدير الثمن واذا لم يقتض الاقراض واذا التوكيل لم تمس الحاجة الى معرفة القابض وتعيينه اما في

مسألة الدين امره الموكل بصرف ما عليه من الدين لمن يختاره المدينون وذلك باطل كما لو قال له ادفع مالي عليك من الدين الى مرشيتك والقدي في المحرك بان لا يظلم هذا لان المدين انما يقضي الدين بما له نفسه وهو في تصرفه في ملك نفسه بالدفع الى الخبير لا يحتاج الى اذن الامر فكان وجود امره كعدمه بخلاف ما لو كانت الدراهم وديعت عنده او غصبا فوكله بان يشتري له بها شيئا لان تصرفه هنا وقع في ملك الامر وهو لا يملك ذلك **ل** الا باذن من له الحق بخلاف ما اذا عين البايع لان من امره بالصرف اليه معلوم فكان امره معتبرا في توكل ذلك الرجل بالقبض **ل** او لا ثم لنفسه بخلاف ما اذا عين المبيع لان تبحيثه تعيين المالك فالانسان في العادة يشتري الشيء من ماله وهنا لا يمكن اعتبار امره في توكل القابض لانه توكل المجهول بخلاف قول **ل** بصدق بما على عليك لان المتصدق يجعل المال لله تعالى ثم يصرفه الى الفقير ليكون كفاية له من الله تعالى فلا جهالة فيه فمن امره ان يحول ذلك له فهو بمنزلة مال امره بالدفع الى ادعي بحينه ولان اجر الدين يكون فصاعدا ولها ما ذكرنا غير مرة واحدها ما وجب للوكيل على الموكل ولو صح التوكيل صار الموكل مأمورا بان يقبض دين نفسه من نفسه ثم يقضي دينه عليه وذلك لا يجوز او يكون الموكل مقرضا له ما في ذمته منه ليقضي به دين نفسه وانه لا يجوز وهذا الاثر في الفصلين اقام الوكيل مقام نفسه فيما يامره به من التصرف وهو لو اشترى بنفسه شيئا بما في ذمته المدينون لا يجوز ولو اشترى شيئا على ان يودي الوكيل الثمن وقبل الوكيل بجور كما لو اشترى بشرط ان يحمل البايع على غيره او يكفل به فلان **ل** فلان **ل** واللفظة والتميز في التكاليف في مسلماتنا يبدان من المشتري فيعلم الوكيل بان الله ما اشترى بها بالف كما يقول الامر ويكلف الامر بالله ما يعلم ان الوكيل اشترى بها بالف وختمنا **ل** قال هكذا في الكتاب ولم يكن خلافا واختلف المشايخ فهم الله فيه منهم من قال المذكور في الكتاب قولنا يوسف الاول اعلى قول **ل** الاخر وهو قول محمد بن عبد الله بن محمد بن الامر لان الوكيل بالشري مع الموكل ينزل منزلة البايع مع المشتري على معنى ان الموكل يملك السلعة بقدر الوكيل بعوض يستوجه الوكيل عليه والتخالف متى وجب بين البايع والمشتري على قولنا يوسف الاول يبدان من البايع وعلى قوله الاخر وهو قول محمد بن عبد الله بن محمد بن المشتري فذلك هنا وجب ان يبدان يمتنع المشتري لا امره لا يشتري ومنهم من قال لا بل المذكور هنا قولهم جميعا وهو الاصح فان المذكور في الجاه مطلقا قولهم فلو كان **ل** هو لا يحتاج الى الفرق بين هذا وبين البايع والمشتري اذا اختلفا والفرق بينهما ان المتبايعين انما وجبت البداية بميمن المشتري في قولها لان ميمن كل واحد منهما يمين ساق والاصل في اليمين هو الساق فاستويا فخرجنا بميمن المشتري لان المشتري هو الذي سدا به حقوق المبيع فانه سدا بقبض الثمن في سدا به ايضا بالتخالف لانه من حقوق العقد اما هنا **ل** يمين الوكيل بميمن ساق ويمين الموكل بميمن علمه والبداية بميمن الساق اولي لانه هو الاصل ولا يتركه فانه محتمل متى ما كان الامر خلاف ما خلف جاهلا كان او عالما فلم تقع التعارض حتى يرجح للمشتري ولان المحكي الذي لاجله وجبت البداية بميمن المشتري عندهما في المتبايعين ذلك **ل** المعنى بوجوب البداية بميمن الوكيل هنا لاننا انما وجبت البداية بميمن المشتري لانه اشدها انكارا لان البايع مع المشتري استويا من حيث ان كل واحد منهما يدعي عقد انكره صاحبه الا ان البايع ادعى عليه

زيادة

زيادة ثمن انكره المشتري ولا يدعي المشتري بارا شيئا كان المشتري اشدها انكارا وهنا المشتري وان كان بايعا فهو اشدها انكارا لان الموكل يدعي على الوكيل شيئا احدها انه صرفت لك الف التي دفعها اليه الى ثلث الجارية التي صارت للوكيل وقد صار صامنا **ل** لاسن وانكر الوكيل ذلك **ل** وزعم انه صرف جميع الاف الى الشين والماني انه يدعي عليه ازالة اليد عن ثلث الجارية بغير شيء والوكيل انكر ذلك **ل** والوكيل يدعي على الموكل شيئا واحدا وهو زيادة خمس مائة فكان الوكيل اشدها انكارا وان كان بايعا وهو الموجب للبدانة بالميمن **ل** انكره فلو فعل نفسه وهو تسليم المبيع والامر ينكر فعل غيره ولان الوكيل هو الذي سدا حقوق العقد فانه يطالب او لا بالثمن ثم هو يطالب من الامر با على ذلك **ل** فاشبه المشتري من هن الوجوه وعن الكرخي رحمه الله انه قال **ل** وحديث الرواية عن محمد بن حماد انه سدا يمين الامر وهو الاصح لانه هو المطالب بتسليم الثمن او لا واذا بدانا بيمين المشتري يكلف البينة على ما ذكرنا لانه على فعل نفسه وكلف الامر على علمه لانه على فعل غيره واهما كل لزمه دعوى صاحبه وسقطت اليمين عن الاخر وان خلفا لم يثبت ما يقوله المأمور في حق الامر لا يثبت ولا ما يقوله الامر في حق المأمور لا يثبت به وضارت الجارية بينهما المالا لثاها للوكيل بالف وثلثها للوكيل بخمس مائة لانها لم يلحقا انقطع دعوى كل واحد منهما قبل صاحبه والوكيل ادعى على الموكل زيادة خمس مائة وقد برى الموكل عن دعواه بيمينه والوكيل كان يدعي على الوكيل ازالة اليد عن ثلث الجارية بغير شيء وقد برى الوكيل عن دعواه بيمينه فاذا انقطع دعوى كل واحد منهما وقد ظهر شري ثلث الجارية بالف درهم وثلث الجارية ينزل الوكيل شراء **ل** بالموكل ولم يظهر غير ذلك **ل** والوكيل مع الامر كالبايع مع المشتري فاذا اختلفا تزاوا وعاد ثلث الجارية الى الوكيل **ل** وان قيل **ل** وجب ان يفسخ البيع في الجارية ويكون كل الموكل كمال الوكيل كمال الوكيل كمال الوكيل مقودا واختلفا في الف والالف وخمس لم يثبت واحد منهما وطلب الفسخ او احدهما فيفسخ القاضي البيع في الكل كما في البايع مع المشتري اذا اختلفا وتخالفا اما هنا حصل اختلافهما وقع في الزيادة على الف فان الوكيل قال **ل** زدت وانكر الموكل فبفسخ العقد بعد التخالف فيما وقع فيه الاختلاف وهي الزيادة وذلك ثلث الجارية **ل** وان قيل **ل** وجب ان لا يلزم الموكل ثلث الجارية لان الوكيل بشري الجارية اذا اشترى بعضها لا ينفد عندهم وان كانت قيمة البعض الذي اشترى مثل الثمن الذي امره الوكيل **ل** قال له الوكيل ما اشترى النصف وانما اشترى الكل كما امره وانما ثبت الخلاف حكما حين خلفا ولم يثبت ما ادعاه الوكيل وفسخ البيع في قدر الزيادة والمعتبر الخلاف القسدي لا الخلاف الحكمي ولاهما تضاد قاصح لاختلافهما ان الجارية طر مشتراة على الامر اما بالف او بالف وخمس مائة وقاصد قناه في الشري بالف لكونه مسلطا عليه الا ان المأمور يريد ان يرجع على الامر بالزيادة على الف فلم يقبل قوله عليه والامر يريد ان يسلم للجارية **ل** بالالف فلم يقبل قوله على المأمور فوقعت العشرة في الجارية صرورتا او يقال للجارية مقابلة بالالف والخمس مائة بقول الوكيل الا انه متى لم يسلم له ثلث الثمن لا تملك الموكل لا يسلم له الامر ما يقابل المثل لا تملك المأمور ولانه يحتمل ان الامر كما يقول **ل** المأمور فلو امره بتسليم كل الجارية بالالف للمأمور وعمر محض ولو كان الامر كما يقوله الامر للزمه صر ب نقصان او خسران

وهذا هو الوجهين فكان تحمله اولى ولا نه الامره بالزيادة فكانه رضى ببعض الجارية بماله دليلا
ولا نه حلف الامر كان يسلم **د** جميع الجارية فكان الامر هو الذي حصل لنفسه بعض الجارية
وقد اقر الوكيل له بكل الجارية وفي البسوط لو **د** لغيره استرعى عبد فلان بجده هذا فاشتراه جاز الامر
وبعيد قيمة عبد الوكيل لا نه صار كالمستقرض لعبد الوكيل حين امره ان يشتري له به واستقرض
الحيوان وان كان فاسدا فادام كان مضمونا بالقيمة ولان الشئ يوجب الثمن للبايع على الوكيل
والوكيل على الموكل فاذا صح التوكيل واشترى بعبد وجب للبايع على المشتري تسليم العبد اليه وللوكيل على
الموكل **د** ومثل العبد قيمته وانما صح التوكيل لا نه لو امره بالشئ له بعوض يلزمه في ذاته نفسه
كان صحيحا كذلك **د** اذا امره بالشئ له بعوض يلزمه من نفسه وان اختلفا في مقدار
القيمة والقول قول الوكيل مع نفسه او شراد ان لان الوكيل مع الموكل بمنزلة البايع مع المشتري
والبايع مع المشتري اذا اختلفا في الثمن فلحكم ما قال **د** رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف
المتبايعان في القول ما يقول البايع او شراد ان شر حاصل الجواب **د** في هذه المسئلة ان يقول
هنا معنيان احدهما ما بينا وذلك موجب للتخالف والثاني ان الوكيل امين بحجر عما هو مسلط عليه
وفي مسئلة القول قوله مع يمينه فيكون للموكل الضمان شاما الى هذا الجانب ورضي ان ياخل بما
قال الوكيل حينئذ حلف الوكيل على ما يدعي في مقدار الثمن كما هو الحكم في يمين الامين واذا حلف اخل
بذلك **د** وان شاما الى الجانب الاخر ولم يرض ان ياخل بما قال الوكيل في الثمن والقان الذي يبد
باليمين الامر كمنه منزله للمشتري عليا ذكرنا وكلف على عمله لانه استعمله في فعل الخير وبعد ما
تخالف العبد المشتري يلزم الوكيل لانفساخ النسب بين الوكيل والموكل **باب**
من الوكالة **د** بالبيع يقر الوكيل فيما اعطى الامر فيبر المشتري عن الثمن ولا يبر **اصل**
الباب ان الوكيل بالبيع متى اقر على موكله بما يوجب براءة المشتري عن الثمن او على نفسه
بطريق الاستيفاء يصح ولا يضمن شيئا لانه مسلط عليه فاذا اخرج عما هو مسلط عليه قبل قوله **د** على
الاطلاق مع اليمين اما اذا اقر باستيفاء نفسه فلا يسكل لان حقه ولم **د** لا يملك الموكل حجره عنه
وكذا اذا اقر على امره لانه اضاف الى من هو تسبيل منه شرعا فخذ تكميله انقلب عليه فصار كأنه
اقر باستيفاء نفسه والدفع اليه الاثر **د** انه اقرب براءة المشتري براءة استيفاء اوله ولايته الاجل
عن هذا بنا على استيفاء صحيح وهذا لان اقراره بما يملكه بنفسه مضافا الى الغير وذلك الجرمالك
بمنزلة اقراره بذلك على نفسه كما لو اشترى عبدا واقر ان البايع كان اعنفه قبل البيع كان بمنزلة
ما الواقع على نفسه انه اعنفه **د** اما اذا اقر بما ليس من حقوق العتق وكان تحت لو اضاف الى
نفسه كالاجر يضمن الثمن للموكل فصح اقراره في حق براءة المشتري عن الثمن سواء اضاف الى نفسه او الى الموكل
لكن ان كذب الوكيل يضمن للموكل عدا حيفه وحجر مثل الثمن لانه مصدق فيما هو مسلط عليه وهو براءة
المشتري عن الثمن ان لم يكن مصدقا فيما هو غير مسلط عليه وهو ابطال حق الموكل وعندنا يوسف
رحمه الله لا يبر المشتري سواء اضاف الى نفسه او الى الموكل لا نه غير مسلط عليه حكم العقد وشار
محمد رحمه الله في الكتاب الى هذا الخبر فقال **د** اذا اضاف براءة المشتري الى الموكل ان كان بمضى لو

اضاف

ان كان يعني لوانه لا يفسد يصح فاذا اضاف الى الموكل يصح والا فلا وهذا لان **د** ولاية الابرا عندها فيصح الاخبار
عند سوا اقر على نفسه او على الامر ما ذكرنا ان عند الكذب انقلب عليه فصار اقرارا على نفسه وعند ليس له
ولا يبر الابرا وقد ذكرنا هذا في الشهادات وعلامة الاستيفاء وجود قبض عين من جهة الدين بعد وجوب الدين
ان يحق هذا يكون استيفاء ويكون الاقرار به اقرارا بالاستيفاء المأخوذ ان الدين يفتى بامثالها واخر الدينين
يكون قضا عن اولي وان لم يتحقق هذا يكون ابرا او يكون الاقرار به اقرارا بالابرا وكذا الاقرار بالمعصية اقرارا
بالابرا فيكون على الخلاف ولم يذكر الماحل في الاصل وقيل بخور ناجيله عندنا يوسف رحمه الله كما لو باع بئنه
موجب وهل لانه ليس في الماحل اسقاط اليمين بخلاف الابرا وقيل لا يجوز ذلك فقد ذكر في الجامع ان كل
يصرف بصرف الوكيل به صامتا عندنا حيفه ومحمد رحمه الله لا يفسد عندنا يوسف وكذا ذكر في شرح
الكرخي بانه اسقاط حق المطالبة في مدة مخصوصة والوكيل يملك اسقاط المطالبة على المايبه وكذلك في
مدة وضمن لانه اخر تعيين الحق عن مستحقة ولا فوق من الملاك الاملاك ومن باخير ايضا لها الى استحقاقها
الابرا ان الغاصب اذا املك العين ضمن واذا عيها ضمن بتعذر الوصول اليها وان جاز ان يصل اليها
في الثاني فاذا ضمن عندها لا يصح عند وقيل الحوالة والصلح عن الميمن كالابرا لان الحوالة توجب براءة الخيل
والصلح موضوع اسقاط الحق كالابرا وهذا لانه منع تعيين حق الموكل ومنع تعيين المالك كالابرا
في حق الضمان ولم هذا وجب ضمان الولد على المعرورة لانه منع من وقوع الرق وكذا لو اشترى الوكيل بالثمن
شيا جاز لانه وجب اسقاط اليمين وهو مملوك اسقاطه قولا وضمن لانه عقد للعاقبة يقتضي ضمان العوض
او قالة الوكيل مع المشتري عند شري مستدا وعندها اسقط اليمين عن المشتري وسفد الاقالة في حتمها
لا يعود الى ملك البايع وهو بمنزلة الرد بالعيب بعد القبض بغير قضا على احدى الروايتين بخلاف
اقالة الوكيل بالاجارة مع المستاجر والرد بالعيب بغير قضا على احدى الروايتين فانه لا يلزم الوكيل
فن اصحابنا رحمهم الله من قال **د** لا فرق بينهما لان العتق وعليه في الاجارة لا يصير مقبوضا بقبض
الدار ولهذا التلغ باهدام الدار والعصب كان ضمان الاخر فيكون الاجارة من البيع بمنزلة مالو
قبله الوكيل بالعيب بغير قضا فاض قبل القبض وهناك يلزم الامر فذلك **د** الاجارة وفي البسوط
فرق بينهما وقال **د** لا يفسخ الاجارة ليس باجارة ومعنى هذا ان القبول بالعيب بغير قضا في البيع
محل عقد ابتداء في غير المتعاقدين والموكل غيرها فصار في حقه كان الوكيل اشتراه ابتداء فيلزمه وجب
الاجارة لا يمكن ان يجعل هكذا لان على احد الطرفين الاجارة في معنى عقد وتنفقه بحد وانقضاءها
بحسب ما حدث من المنفعة بعد الرد بمبيع الانقضاء لان محل ذلك عقد ابتداء بين المستاجر والوكيل
وعلى الطريق الاخر العقد منقضاء باعتبار اقامة الدار مقام العتق وعليه وهو منفعة وهذا الحكم يثبت
للضرورة فلا يثبت في غير موضع الضرورة ولا ضرورة الى ان يجعل الرد عقد ابتداء القيام
رقه الدار فيه مقام المنفعة اذا عرفت هذا قال **د** محمد رحمه الله رجل وكل رجلا ببيع عبد **د**
بالفد رههم فباعه الوكيل بالفد رههم ودفعه الى المشتري ثم اقر ان الموكل قبض الثمن من المشتري ومحمد
الامر ذلك بى المشتري عن الثمن ويجلف الوكيل على ما ادعى ابراءة المشتري عندهم فلان الوكيل اقر
ببراءة بطريق الاستيفاء من هو تسبيل منه شرعا فكان ذلك بمنزلة اقراره باستيفاءه بنفسه

قال

ودفعه الى الامر والرجاء مع انه اقر بما هو من حقوق العقد والامر بمنزلة العاص عنه في ذلك لما عرف
ان الوكيل في حق الحقوق اصل ولا يضمن الوكيل لانه مسلط على قبضه من جهة الموكل وانه امين فيه والامين
اذا ادعى اصول الامانة الى صاحبه من يمل او يضمن من كان متصلا به كان القول قوله كالمودع اذا
قال بعت الوديعتك ليك على يد من هو في عيالي كان القول قوله مع يمينه وهذا لاقرار على موكله
بهذا بمنزلة اقراره على نفسه واما تخلف الوكيل فلا يضمن في حق الممن فاذا اقر ان الموكل استوفى فقد
اقر ان صاحب الامانة قبض الامانة وانكر صاحب الامانة ذلك كان القول قول الامين مع الميمن
افضى ما في الباب **ان يدعى صورة** لكنه منكر معنى وان الموكل يقول اقررت كاذبا واستمكنت
مالي فصرف ضامنا وهو غير ذلك فكانت الميمن عليه كالمودع اذا ادعى رد الوديعه او هلاكها
او يقول لصاحب الوديعه قبضتها من منزلي وهو ينكر ان كان القول قول المودع مع الميمن
وان كان مدعى ضرر او مكرامه في حق من يمل او يضمن من الموكل صار ممنوعا عن قبض
التمن باقراره الكاذب فصار مستهلكا له ثم تخلف الوكيل على البيان وان كان يخلف على فعل الغير بانه لقد
قبض الموكل لانه انما يخلف على فعل الغير على العلم اذا قال لا علم لي بذلك كما ذكرنا في الباب المتقدم في الوكيل
بالشري اذا اكل من اموال الزبادة من ماله الى خمس مائة اذا قال الوكيل ردت وامر الموكل بخلف للوكيل
بانه ما علم لانه زاد لانه يقول لا علم لي بالزيادة اما هذا الوكيل يقول قبض الموكل وكان عالما
فخلف على البيان وهذا لانه في الزيادة لا يحيط علمه بالسفاهة ولا يعلم حقيقة وان صرح بانه لم يرد
كان معناه لا علم بالزيادة كالتشاهد اذا قال لا وارث له غيره كان معناه لا علم له وارثا غيره
اما هذا اخبر عن الاسان وانه مما عاين وتشاهد ووقوف على حقيقة فليخلف على البيان كالمودع اذا ادعى
ان صاحب الوديعه قد قبض وكذا الوقران الموكل استقرض من المشتري الف درهم بعد البيع او
انضبط منه العال لانه لو اقر به بعد البيع على نفسه يصح وسبر المشتري ولا ضمان عليه للموكل بانه اقر
بما هو من حقوق العقد لانه استيفاء اما بالعاوضه او باخذ حطب فكذا اذا اقر على الموكل ولو اقر
ان الامر كان استقرض من المشتري الف درهم قبل البيع او كان غضب منه الف قبل البيع
سرى المشتري عن الميمن ويضمن الوكيل الامر في الثمن وفيما س قول **اني خيفته** وخبر رحمه الله
وفي قيس قول **اني يوسف** رحمه الله لان الوكيل لو اقر على نفسه بالاستقراض والغصب
قبل البيع كانت المسئلة على الخلاف بان هذا ليس من حقوق العقد بان حقوق العقد ما يستحق العقد
كان بمنزلة الابرا وهذا لا يمكن ان يجعل هذا اقرارا بالاستيفاء بل هذا اقرار بالتقاضي وليس في
التقاضي استيفاء للدين الذي وجب اخر ما ذكرنا ان علامة الاستيفاء وجود قبض عين للمؤمن بعد
وجوبه الابرا ان دين الصرف والسلم يصير مقضيا لقبض عين للمؤمن بعد ما لم يصير مقضيا
فيعين عين المؤمن قبلها لان صاحب الامر لا يضمن يكون فاضما لا مقضيا لان القبض لا يستحق الوجوب
والوكيل غير مسلط على قضاء دين على الموكل من ماله وانما هو مسلط على ارضاء ثمن البيع
فكان اقراره بهذا اقرارا انه ابر المشتري او ابراه سواء ذلك بوجوب البراءة والضمنان عندهما
وعند الابرا وذلك هنا خلاف لما اقر به **بجد البيع** لان الاستقراض والغصب بجد الشري

استيفاء

استيفاء لانه قبض عين بمضمون بعد البيع وهذا اقرار بالبراءة او بسبب البراءة ولهذه الولاية على
نفسه عندهما وقد اضافه الى من هو مسلط منه فعد عليه عند كذب المضاف اليه فصار ذلك بمنزلة
ابرايم بن التمن فيصبح عندهما ويضمن مثله خلافا لابي يوسف رحمه الله والوكيل ان يخلف الامر على ما ادعى
عندهما لانه ادعى عليه معنى لواقربه لزمه فاذا انكر ليخلف او جب الميمن على الامر عندهما في هذه المسئلة وفي
السئلة الاولى او جب على الوكيل لان هذا اقرار بسبب وجوب الضمان الا شري انه لو اقر على نفسه بذلك
وجب الضمان عليه فكذا اذا اقر على موكله ثم ادعى ما يبرره عن الضمان والوكيل ينكر فكان القول قوله مع الميمن
كالمودع اذا لحق في الوديعه ادعى العود الى الاطلاق وانكر المودع ونحوه ما اقر بسبب الضمان الا شري
انه لو اقر بذلك على نفسه لا يضمن فالامر يدعى عليه الضمان وهو ينكر فكان القول قوله مع يمينه فلهذا
محمد رحمه الله فقال **الانزى** ان الوكيل لو اقر انه اغتصب من المشتري الف درهم بعد البيع فضلت
في يده كان قضا من الممن ولا ضمان عليه في هلاك المال ولو اقر انه كان غصب قبل الشري الف درهم بى
المشتري عن التمن وصار ضامنا فاذا اقر بمثل ذلك على الامر ضمن وكان ابرا وذلك لو اقر الوكيل
ان الموكل جرح المشتري جرحا ملخ ارضه الف درهم عند الاقراض فيه وان المالحا عليه فهو ذلك
سواء اقرانه جرح قبل البيع او بعد لان الوكيل لو اقر بذلك على نفسه كانت المسئلة على الخلاف
لانه اقر ببراءة المشتري مما يلزمه مسلط عليه لان هذا ليس من حقوق العقد لما ذكرنا والوكيل من
اقر ببراءة المشتري مما لم يكن مسلط عليه بى المشتري ووجب الضمان عليه على الخلاف الذي
ذكرنا ذلك هنا وانما قلنا ذلك اما اذا اقر الجراح قبل البيع فلا يملك اقرارا بالاستقراض والغصب
قبل البيع كان الجواب كذلك لما قلنا فلهذا اقول وان كانت الجراح بعد البيع ففرق محمد رحمه الله
بين هذا وبين ما اذا اقر بالاستقراض والغصب بعد البيع وقال **والفرق** ما ذكرنا في الاستقراض
والغصب اقر ببراءة المشتري مما كان مسلط عليه لانه اقر ببراءة باضمان التمن منه وهو قبض
غير مضمون من جنس التمن بعد البيع وهو مسلط عليه اما في الجراح اقرارا قبضا التمن مما لم يكن
مسلط عليه وهو المقاصه فصار مقرا بالبراءة مما لم يكن مسلط عليه واذا كان الجواب
كذلك اذا اقر على نفسه فكذا اذا اقر على موكله وكذلك لو كان المشتري امرأة فاقتر على انه
تزوجها بالف درهم ودخل بها واقرت المرأة بذلك لانه لو اقر على نفسه بذلك كان الجواب
كذلك فكذا اذا اقر على موكله ما ذكرنا انه اقر ببراءة المشتري من التمن مما لم يكن مسلط عليه
لانه اقر بما ليس باستيفاء ولذلك لو اقر ان الامر استاجل المشتري على ان يعمل له عملا بالف درهم
واوفاه العمل وصارت الاجرة قضا صا بالتمن وكذلك لو اقر ان الامر اشترى من المشتري
ذنا يبر بالف درهم وقبضها وانكر الامر واقر المشتري بها فان ذلك يكون ابرا ويضمن بعد ما يخلف
الامر على دعوى الوكيل لان في الموضع كلها الواقر وجب هذا من الوكيل لا يكون استيفاء بل يكون ابرا
فكذا اذا اقر على الامر والمغني في الكل ما ذكرنا انه اقر بسبب لا يوجب العقد فكان ابرا فيكون على الخلاف
قال محمد رحمه الله وهذا كله قيس قول **اني خيفته** رحمه الله وقولنا وعلى قول **اني يوسف**
رحمه الله كل سمي لا يخفى الوكيل فيما اقر به ضمان فلهذا ذهب **اني خيفته** وخبر رحمه الله فقولنا **اني يوسف** رحمه الله

ض

فيه مثل قولها وما ملحق الوكيل فيه ضمان فان المشتري لا يبرأ فيه من الثمن على ما ذكرنا في اصل الباب
باب من الوكالة في الشراء اصل من وجهايت من وجه على ما ذكرنا فان كان اصيلا في حق حقوق
ان الوكيل بالشراء فيما اشترى لموكله اصل من وجهايت من وجه على ما ذكرنا فان كان اصيلا في حق حقوق
العقد باسما فيما ليس من حقوق العقد لكنه من حقوق الملك ولهذا قلنا انه يجوز العرف بين الوكيلين
ويعتبر محلهما لان المقايض من حقوق العقد ولو اشترى ونفذ الثمن من ماله وقبض البيع كان له
ان يحبس ما اشترى لاستيفاء الثمن لان المحبس من حقوق العقد وكذا التسليم فضا ركانه اشترى لنفسه
من حق حقوق العقد ثم باعه من الموكل ولهذا كان له حق الرد بالعيب قبل التسليم الى الموكل من غير
استطلاع رأي الموكل لان الرد بالعيب من حقوق العقد وهو مستند مما هو من حقوق العقد
لان العبد ما دام في يده فالوكالة فائمة عمره مسند وهو متمكن من رده للاجابه الى اسماء
الامر بخلاف ما بعد التسليم الى الامر له انتهى بالتسليم اليه ولانه لا يتكلم من رده
الا بابطال يد حقيقته فيه للامر وليس له فلك الامر ولهذا قلنا ان الوكيل لا يكون خصما
لمن يدعى البيع شيئا بعد ما سلمه الى الامر بخلاف ما قبل التسليم فانه حتم باعتبار ربه ما لم يثبت
انما يخبره باسما في حق حله وهو الملك حتى لو كان المشتري قرب الوكيل لا يحق لان
الحق من حقوق الملك لا من حقوق العقد وكان العقد في حق حقوق الملك الذي ليس من حق
حقوق العقد واقعا للموكل من جهة البايع ولهذا هو الهك في يده بهلك على الامر لان قبضه
قبض نيابة في حق حقوق الملك وانما كان كذلك لانه كان في تصرفه جهة الاضالة وجهة
النيابة فوجب العمل بها وطرق العمل بها ما قلنا **وحرر** اخر ما ذكرنا ان من قضى
دين غيره بغير امره وهو مصطر فيه يرجع عليه ويصير كالما موربه من جهته **وحرر**
اخر ان يرضى الرجل في حق نفسه ولا يعمل في حق غيره لولايته على نفسه وعدم ولايته على
غيره **وحرر** اخر انه ليس للقاضي ولاية تقليب الحر والمجبر عليه وسع ماله عند
ان حقيقته رحمه الله وعند ابى يوسف وخمد والشافعي رحمهم الله ذلك الحديث معا ورضي
عنه فانه ركنه الديون فباع رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله وقسم ثلثه بين غمابه
بالمحصن وقال عمر رضي الله عنه في خطبته ايها الناس اياكم والدين فان اوله هم
واخوه خزن وان اشيع حبيته قد رضى من دينه وامائه ان يقال سبق للملاح فادان
معوذا فاصبح وقد رضى عليه الا ان نافع عليه ماله وفاسم بمه من غمابه بالمحصن
فمن كان له عليه دين فليعد ولم ينكر احد من الصحابة رضي الله عنهم فكان هذا اتفاقهم
على انه سباع على المدين ماله والمعنى فيه ان سباع المالك لتقضا الدين من ماله مستحق عليه
بدليل انه يحبس اذا امتنع منه وهو مما يجزى فيه النيابة والاصل ان من امتنع عن انفا
حق مستحق عليه وهو مما يجزى فيه النيابة **باب** القاضي منابه كالدعي اذا سلم فاني ان يبيعه
باعه القاضي عليه والعين بعد مضي المدة اذا ان يار قها نانا **باب** القاضي منابه في الفرق
بينهما ومولى العبد الماذون اذا امتنع عن قضا الدين وسبع العبد والسابعة تاب القاضي منابه

في البيع

في البيع وكذا الرهن اذا امتنع عن قضا الدين وسبع الرهن بخلاف المدينون اذا كان معرا فان القاضي لا
يواجه ليقضي دينه من اخيه وكذلك لا يبيع ما عليه من تباب بدنه فان ذلك غير مستحق عليه بدليل
انه لا يحبس لاجله وكذلك المدينون اذا كانت امره فان القاضي لا يزوج له ليعضي الدين من صداقها
لان ذلك غير مستحق عليها بدليل لانها لا تحبس لباشر ذلك بنفسها فلا توجب القاضي منابهها
وابو حنيفة رحمه الله استدله بقوله تعالى لانا كلوا مما لكم بينكم والباطل الا ان يكون تجارة عن يرضى منكم
بيع المالك على المدينون بغير رضاه ليس تجارة عن يرضى منكم وقال عليه السلام لا يحل مال
امرئ مسلم الا بطيبته نفس منه ونفسه لا تطيب ببيع القاضي ماله عليه فلا تسع له ان يفعله بهذا
الظاهر والمعنى فيه ان سباع المالك غير مستحق عليه فلا يكون للقاضي ان يباشر عليه ذلك
عند امتناعه كلاجارة والتزوج وبيان الوصف ان المستحق عليه قضا الدين بالاستيفاء وبالا
ستقراض وسوا الصدقة من الناس فلا يكون للقاضي بيع هذه الجهة لباشره ببيع ماله والدليل
عليه انه يحبس بالامتناع وقد ورد الاثر على ما روي ان رجلا من حينه اعن شخص من عبد دينه
وبين غيره فحبسه رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ ما عني غنيته له وضمن بضيب شركه ونحو تعلم
انه ما حبسه الا بعد علمه ببساره لان ضمان الحق لا يجب الا على الموسر ومع ذلك استعمل رسول
الله صلى الله عليه وسلم يحبس حتى يباع بنفسه فخرنا ان المدينون يحبس لوصا الدين ولو جاز للذات
بيع ماله لم يستعمل يحبس لما في الحبس من الاضرار به وبالغز ما في باحصر وصول ختم اليهم فلا يبيع
للمصر اليه بدون الحاجة وفي اتفاق العلماء رحمهم الله على حبس في الدين دليل على انه ليس للقاضي ولاية
بيع ماله في الدين وهذا لان القاضي لا يحبس لبيع ماله وانما يحبس لقضا الدين ولهذا يجوز
بيع بعد الحبس ولو كان الحبس للبيع كان بمنزلة المكره على البيع وهو بمنزلة السلطان الظالم
اذا صادر اسيانا ولم يعن عليه بيع ماله ان اذ ابيع ماله مع ولو عين عليه بيع ماله لا يبيع وهذا الخلاف
عبد الله اذا سلم بان عند اصرار المولى على الشراء اخراج العبد عن ملكه مستحق عليه بعينه فينوب
القاضي فيه منابه وكذلك في حق العين لما حقق عجزه عن الامساك بالمعروف والشئ مستحق عليه
بعينه وسع الرهن والماذون ومكاسبه كان برضاه لانه عين المحل لقضا الدين وقضا دينه
من ماله بته به او صار احص بها والدين لا يجب على العبد الا شاعلا لرقبته وبالاذن رضى بتعلق الدين
برقبته وشغل ماله بالدين واما ما بذله احد القدرين بالآخر في القياس ليس للقاضي هذا الصرا
لما بيننا ان هذا الطريق غير متعين بل هو مستحق عليه وهو قضا الدين وانما يفعل في الاستحسان
لانما احسان صورة حبس واحد معني ولهذا ايضا احدها الى الاخر في حكم الركاة ولو كان ماله
من حبس الدين صورة كان للقاضي ان يقضي دينه لذلك اذا كان من حبس الدين معني وانما لا
يفرد صاحب الدين بل يخله لانما احسان صورة فلا بد من الجائسة صورة لا يفرد وهو باخذ
لان فيه معنى المبادلة من وجه ولو حود المجائسة معني قلت القاضي ان يقضي دينه به **وحرر**
ان من العلماء رحمهم الله من يقول لصاحب الدين ان ياخذ احد القدرين بالآخر من غير قضا ولا رضى وهو
قول ابن ابي ليلى وهو المذكور في العين والدين والقاضي يجتهد في جعل ماله ولاية الاجتهاد بمبادلة

اس

رفه

احد التقدين بالآخر لعضا الدين منه ولا يوجد هذا الغنى في سائر الاموال وفيه اضرار بالمدينين من حيث ابطال حقه عن ملكه وللناس في الاعيان اغراض ولا يجوز للقاضي ان ينظر لغرمائه على وجه يلحق الضرر به فوق ما هو يستحق عليه وهذا الغنى لا يوجد في النقود لان المقصود المالية دون العين واما تاويل حديث معاذ رضي الله عنه فعول **انما ناع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما له بسوا له لانهم يملكون في مال** وقابدينه فسال **رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول بيع مال** لسالم **بركة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصربه وقابدينه وهذا لان عندهما يامر القاضي للمدينين بيع ماله او لا فاذا امتنع لم يجز بيع ماله ولا يظن بمعاذ انه كان ياتي امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لايه ببيع ماله حتى يحتاج الى بيعه عليه بغير رضاه فانه كان سمحاً جواداً لبيع احد اشياء ولا حله ركبته اللذين فكيف تمتنع من قضاء دينه بما له بعد امر رسول الله صلى الله عليه وسلم والشهور في حديث **اسنع رضي الله عنه ان عمر رضي الله عنه قال** اني فاسم ماله بين عمر ما يبيع على انه كان ماله من حبس الدين فاما ثبت البيع فاما كان ذلك برضاه الا ترى ان عندهما القاضي لا يبيع الا بعد طلب العزما ولم يقل ان العزما طالبة بذلك وانما المقول انه ابتداهم بذلك وامرهم ان يغدوا اليه فدل **انه كان ذلك برضاه** اذا عرفنا هذا قال **محمد رحمه الله** اذا امر الرجل الرجل ان يشتري له جارية بالف درهم فاشترى ولم يقبضها من البائع ولم يقبض الثمن حتى اعطاه الامر الثمن ليدفع الى الامر فاستهلكه ولم يدفعه الى البائع او هلك في يد فلهوسوا او هلك من مال المأمور لانه قبضه لنفسه فصار مستوفياً دينه على الامر لما ذكرنا في الباب الاول فوجب على المشتري ان يقبض الثمن من ماله للبائع ويأخذ الجارية ويسلمها الى الامر فان كان معسراً واجتمعوا الى القاضي فقال **البائع لا اعطى الجارية حتى اخذ الثمن له ذلك** لان البائع لا يلزمه تسليم الببيع الا بعد قبض الثمن والمطالب **بالثمن هو الوكيل لانه اصل** في حق حقوق العقد ولو اشترى لنفسه كان **حق الخبير** وكذا هذا لان رجوع البائع على الوكيل لانه لم يجز بينهما عقد ولا رجوع للوكيل عليه ايضا لانه استوفى الثمن مرة فبقا **للموكل ان شئت** فانفذ الثمن وخذ الجارية من البائع ثم ارجع على الوكيل اذا اليسر فان بعد اخذ الجارية وليس للبائع ان ياتي ذلك لان الثمن وان وجب للبائع على الوكيل لكن ملك الامر صار محبوساً عند البائع فكان البائع مضطراً في قضاء هذا الدين لا ممتنعاً فوجب **البائع على القبول كغير الدين** اذا قضى دين المستجير بغير الثمن على القبول **ولان البائع معسراً لا امتناع عن قبض الثمن وتسليم الببيع فلا يلتفت اليه** واما الرجوع على الوكيل لانه لا دين على الامر وانما نفذ الثمن لمحى حقه في البيع فكان مضطراً فلا يوصف بالتبرع فيرجع كغير الرهن ولا يلزم تسليم الامر للبائع بما ادى من الثمن الى الوكيل الذي هو بايع من الامر في حق الحقوق فلا يسلم للبائع وهو الوكيل عنه وهذا لانه من نفذ الثمن باسا انتفض القضاء الاول **الى الوكيل فتبين انه اخذ ماله بغير حق فيضمنه** وان الى الامر ان يدفع الثمن ثانياً الى البائع التسليم الا بالثمن لا يجبر الامر على ذلك كما لا يجبر معير الرهن على قضاء الدين ولكن بيع القاضي الجارية بعد القبض في الثمن الذي وجب للبائع**

لان هذا دين له تعلق بالبيع وقد قدر خروج من وجه اخر وساع فيه بمنزله الرهنون اذا تعدد فكذلك من قبل الراهن **وكذا** لو اشترى عبداً او عاب قبل ان ياتي الثمن وهذا اذا رضى الامر والبائع بالبيع اما اذا سخط او سخط الامر على قول **لني حيفر حجة الله لا يبيع لان البائع** بدو الامر ملكاً فلا يبرؤ **الملك واليد لا يرضاهما** وعند ابي يوسف رحمه الله سمعها وهي فرع مسئلة الاطلاق وسع مال **المدين عليه بغير رضاه** لما ذكرنا **فان قيل** هذه المسئلة لا تصلح فروعاً للملك المسئلة لان القاضي سبب التفتيش انما يبيع مال المدين عندهما لهما مال غيره وهنا الجارية ملك الامر فكيف يبيع بدين على الوكيل **فيل** له الجارية في حق حقوق العقد ملك المشتري **لا ترى** انه هو الذي مرد الجارية بخيار العيب وخيار الرؤية الموكل والمطالبة بالثمن من حقوق العقد لا من حقوق الملك **والوكيل اصل في حق حقوق العقد كانت الجارية مملوكة له في حق هذا الحكم اعني اذا الثمن منها وهذا الامر ملك المشتري في حق حقوق العقد وملك الامر في حق حقوق الملك وانما كان اذا تعدد استيفاء الثمن من الوكيل لعساره ومن الموكل لانه لم يجز بينه وبين البائع عقد كان للقاضي ان يبيع عندهما فضلت المسئلة فروعاً للملك المسئلة واذا بيعت فان فضل شيء من الثمن كان للامر لانه بدل **ماله** كما ذكرنا في الوكيل بالبيع اذا اقر باستيفاء الثمن وكذبه الموكل ثم رد عليه بعيب وان كان فيه نقصان لم يكن من ذلك على الامر شي وكان ذلك على المشتري لانه لم يجز بين البائع وبين الامر عقد ويرجع الامر على المشتري بالثمن اذا اليسر لانه قضى من على المشتري من مال الامر وهو مضطرب في ذلك **ولا يلزم تسليم الببيع بما ادى اليه** من الثمن لما ذكرنا ولولم يملك الثمن في يد ونفذ الثمن للبائع وقبض الجارية فوجبها عيباً والامر غائب كان **انه** ان يرد لها فرق بين هذا وبين ما اذا دفعها الى الموكل ثم وجبها عيباً كان عند البائع حيث لا يملك الرد من غير رضى الموكل والفرق ان في الرد ابطال العقد الذي جرى بينهما وهو حق الوكيل وابطال الملك الذي هو حق الموكل فكان اصلاً في الرد من وجهه باساً من وجهه فحملناهما على الملوثة اصلاً لملك الرد اذا كان في يده وبجل هذا انصرف فامنه في حق حقوق العقد باعتبار قيام الوكالة حتى يملك الخبير عن الموكل لاستيفاء الثمن ولكونه باساً لا يملك الرد اذا سلم الى الموكل من غير رضاه ولان الوكالة انتهت بالتسليم ويكون التسليم الى الموكل بمنزله بيعاً من غيره في حق البائع فلا يملك الرد بغير استطلاع رايه فان كانت في يده واراد ان يردّها فادعى البائع رضى الامر وانكر الوكيل والقول **قوله** لانه يدعي ابطال حق الرد على الوكيل بعد ثبوته وقد ظهر العيب فلا يصدق عليه وما ادعى من الرضى موهوم وقد ثبت بان صدقة الغائب وقد لا يثبت بان كذبه فلا يجوز لامر موهوم الا ان يقيم البينة على ما ادعى من الرضى لا يبرئ على لزوم العقد وهو خصم في ذلك **لسبب** يدعيه على الغائب كان مسلسل من ذلك ولو لم يكن له بينه واراد ان يستخلف الوكيل على علمه باس ما يعلم ان الامر رضى بالعيب لم يكن له ذلك لانه يدعي شياعاً على الغائب لا عليه الا ان من صدقته ثبوته على الغائب بطلان حق الرد للحاضر وما هذا حاله سمع البينة عليه اما لا يحلف للحاضر ولا يثبت خصماً عنه في اليمين كما اذا ادعى عينا**

في يد ان اشتراها من فلان العايب لا توجه اليه على الحاضر وسمعت البيه على ذلك وللجامع
ان النيابة لا تجزى في اليمين فلا يصير الحاضر خصما عن العايب في اليمين الان البيه
يقبل على الوكيل بالخصومة والاب والوصي والمتولي ولا يجب اليه علمهم طعن عيسى ابن ابيات
وقال يجب عليهم ان يستخلف الوكيل على العلم بالله ما يعلم ان الامر رضى بالعيب لان الوكيل
انتصب خصما للبائع في هذه الدعوى بالاجماع حتى لو اقام البائع البيه ان الامر رضى بالعيب يقبل
والبيه لا يقبل الا على الخصم واذا انتصب خصما في هذه الدعوى يتوجه عليه اليمين لان العلم
في كل خصم هذا انه يقيم البيه عليه ولا يستخلفه وكما لو ادعى على الوكيل انه رضى بالعيب
ولا يبينه له انه يستخلف كذلك هنا والجواب وهو الفرق بين التسليتين
وهو انه متى ادعى البائع على الوكيل الرضى بالعيب انما ينتصب الوكيل خصما في حق البيه
وللخلف جميعا لان الوكيل بالشراء اصل في حق الرد بالعيب لانه من حقوق العقد فكان اصيلا
فيما يدعى عليه من الرضى بالعيب كانه اشترى لنفسه ومن كان اصيلا في الخصومة كان خصما
في الاستخلاف وسماع البيه جميعا فاما الوكيل فيما يدعى البائع على الوكيل من الرضى بالعيب ليس
باصيل بل هو باب ووكيل عنه حكما من حيث انه ادعى على الوكيل ابطال حقه في الرد بسبب
ادعائه على الوكيل الغاب وما ادعاه على الغاب سبب لشئ ما يدعى على الوكيل الحاضر
لا محالة فان نصب الوكيل خصما عن الموكل وصار كالنائب والوكيل عنه حكما ولو كان نائبا
ووكيل عنه فيما ادعى البائع عليه من الرضى بالعيب انتصب البائع خصما عنه في حق سماع البيه
لا في الاستخلاف لان النيابة محرم في سماع البيه ولا تجزى في الاستخلاف والدليل عليه
ان من كان اصيلا في هذه الدعوى وهو الموكل لو كان حاضرا وانذر الرضى بالعيب ولم يكن للبائع
بينه لا يستخلف فمن كان وكيلا ونائبا عنه اولى ان لا يستخلف وهذا لان الوكيل اصيل في
الزام العقد من وجبتا من وجه في حق الخلف على ما ذكرنا والرضى امر راجع الى حكم العقد
وهو الملك الان انه يعتد برضى الامر في الاب وما اعتبره الا باعتبار انه اصيل
في حكم العقد وقد ترجح جهة النيابة في هذه الخصومة لا دعاه رضى الامر والنيابة لا تجزى في
الاستخلاف ولا لو حلف على العلم لانه على فعل الخير والتخليف على العلم غير مشروع الا
في موضع بعد التخليف على السات ولا نغذر هنا لاحتمال ان يحضر الاصيل ويامر الوكيل
بالرد ويجوز ان يقبل البيه ولا خلاف كما قال ابو حنيفة رحمه الله في الاساس الستة وبالا
وبالاجماع في الحدود واللعان وكذا لو اشترى رجل عبدا ووجد به عيبا ووكلا ليرده
وغاب وادعى البائع ان المشتري رضى بالعيب فليس للوكيل ان يرده بالعيب حتى يحضر
المشتري وخلف انه ما رضى بالعيب فرق بين هذا وبين الوكيل يقبض الدين اذا ادعى المطلوب
ان الطالب قد استوفى دينه او ابر المطلوب منه فانه يقال لا دفع للمالك لا
الوكيل وانت على خصوصتك في استخلاف الوكيل اذا حضر والفرق من وجهين احدهما
ان في الدين حق الطالب ثابت بيقين او ليس في دعوى الاستيفاء والابرا ما يثبت في ثبوت اصل الحق

لكنه دعوى الاستقاط بعد تقدير السبب الموجب فلا يمنع على الوكيل الاستيفاء ما لم يثبت المسقط
اما في العيب ان علم المشتري بالعيب وقت البيع يمنع ثبوت حقه في الرد اصلا فالبايع لا يكون
مدعى مسقطا بل يزعم ان حقه في الرد لم يثبت اصلا فلا بد ان يحضر الموكل ويحلف ليقول من الرد عليه
والثاني ان الرد بالعيب بقضا القاضى فسخ للعقد والعقد اذا فسخ لا يعود فلو اثبت له حق الرد
تضرر الخصم في انفساخ عقده عليه لو ظهر صدق البائع لنفاذ القضا طاهرا وباطنا
وان ظهر بطلان الحجة احصا الدين ليس فيه فسخ عقد واذا حضر الموكل وانى ان يحلف
يتوصل المطلوب الى حقه بالاسترداد فلهذا امر بقضا الدين حتى ولو اعند جده رحمه الله يجب
ان يرد بالعيب لا مكان التداول كما في الدين لعدم نفاذ القضا باطنا ولا لانه لو ردم
ظهر في المشتري محتاج لابطال القضا لما يذكر وعلى القاضى ان يصون قضاة على التوافق
ما امكن فلا يرد حتى يحضر المشتري وفي الدين لا يردى لا يفسخ القضا لانه لا يفسخ العقد بل اعانه
على الوصول الى حقه اما الوكيل باخذ الدار بالشفعة اذا ادعى الخصم ان الموكل قد سلم الشفعة
وطالب بمبطل على ذلك ففي طاهر الرواية هذا ومسألة الدين سواء للوكيل ان ياخذ بالشفعة
لان المشتري يدعى مسقطا بعد تقدير السبب وعن ابي يوسف رحمه الله ان هذا ومسألة
العيب سواء لان اخذ بالشفعة بمنزلة الشراء كما لا يقضى القاضى بفسخ العقد ما لم يحضر
للموكل ويحلف فكذلك لا يقضى بالشفعة ما لم يحضر الموكل ويحلف انه ما سلم الشفعة وجه
طاهر الرواية ما ذكرنا ان التسليم مسقط للحق بعد الوجوب ولا يقدم السبب كما في الاب
خلافا لرد بالعيب فانه لعدم السبب المثبت لحق الرد وهو حق المشتري في المطالبة بالخو
العاب يوضح الفرق ان في العيب لو فسخ العقد فقد قضاة لقيام السبب وهو العيب
فيتضرر البائع ضررا لا يمكن دفعه لانه لا يابطال المشتري باليمين المطلوبة عن البايع فان
يتكوله لا يعود العقد وفي الدين لا يتضرر ضررا ابطال حقه في اليمين فان لا يستخلف
الطالب ومضى كل يرد عليه المالك وكذا في الشفعة المبسرة على حقه في استخلاف
الشفيع واذا نكل يرد عليه الدار فلا تاخر القضا بالشفعة لاجل يمين الموكل فان اراد المطلوب
يمين الوكيل فليس عليه يمين في الاستيفاء لان الاستيفاء مدعى على الطالب فلو استخلف
الوكيل كان على سبيل النيابة ولا نيابة في اليمين وقال ر فو رحمه الله انه ان يحلف الوكيل بالله
ما يعلم ان الطالب استوفى الدين وهو موافق لظن عيسى رحمه الله لان الوكيل لو اقر
باستيفاء الطالب لم يكن لا ان يحضر المطلوب فاذا انكر استخلف على العلم كما يستخلف
وارث الطالب على هذا بعد موت الطالب ولان اليمين يسقطها حق الوكيل
عن المطالبة اذا نكل بضار كما لو ادعى عليه ان الموكل عزله عن الوكالة لكننا نقول
الوكيل ثابت ولا نيابة في اليمين خلاف الوارث فانه قائم مقام المورث في الحق فصير اليمين
مستحقة عليه كما كانت مستحقة على الطالب الا ان الاستخلاف على فعل الغير يكون على
العلم ولان اليمين هنا حق الطالب في مال المطلوب فقضا الاستخلاف حقا عليه لا على وجه النيابة

ثم اذ حضر الطالب بجلبت بالله ما استوفى الدين فان حلف ثم قبض الوكيل وان حل الزمه المال دون الوكيل لان كونه كافراره او بدله فينفذ عليه دون الوكيل فان كان الموض قائما عند الوكيل فهو حق الطالب بقبضه من الوكيل ثم يدفع الى المطلوب بحكمه **قوله** وليس للمطلوب ان يرجع على الوكيل بخلاف ما اذا اقام الوكيل البيئه على الفضل لان البيئه حجة في حقهما فان شارح بالمقبوض على الوكيل اذا كان قائما في يده لانه تبين انه قبض بغير حق ان شاخا الموكل به لان الوكيل عامل له فعمله عمله عليه فان **قال** الوكيل قد دفعته الى الموكل او هلك **عندي** **قوله** قوله مع مبيد لانه كان امينا مسلطا على ما اخبر به من جهة الموكل فكان القول قوله وان قال امر في دفعته ليل وكيلا **قال** او غرم له او وهب لي او مضاني من حق كان له عليه لم يصدق ومن المال لانه كان يدعي ملك المقبوض بسبب لم يعرف او بسبب موجب للضمان على نفسه بدفعه الى غيره وادعى الامر من جهة صاحب المال ولا يثبت ذلك بقوله اذا انزل صاحب المال فيض من ولو اقام المطلوب البيئه على الوكيل بالقبض انه قد اوفى الطالب قبلت بيئته في دفع المضمونه وكان الطالب على حجة على رواية الحسن رحمه الله لما ذكرنا ان الوكيل بالقبض لا يملك المضمونه كالوكيل قبض العين فقبيل البيئه عليه في اسقاط القبض الذي هو حجة لافي ابطال حق الموكل اما على ظاهر الرواية الوكيل بالقبض وكيل بالمضمونه فليسمع البيئه على الوكيل ويقضي به على الموكل فيبر من الدين وكذا لو اقام البيئه انه اعطاه بالالف دينار او باعه دارا وجارية فان الطالب قبض **قال** او لم يقبض كان دفعه على المطلوب والطالب على حجة وهو ظاهر على رواية الحسن رحمه الله لان ليس يترك في المضمونه فلا تسمع البيئه في احد العوض كما لا تسمع في احد نفس الدين الا انه سئل حصونه اما على رواية الاصل **قال** ان سمع البيئه على دفع العوض عن الدين كما تسمع على نفس الدين وروى محمد بن محمد بن الحسن رحمه الله انه لا يقبل بيئته لانه خصم في الدين وما يتعلق به وليس خصم في البيعات وهذه بيئه لعقد مبيعة فلو تكن الوكيل بالقبض خصما فلم يسمع عليه ثم في مسألة الكتاب اذا رد الجارية بالعيب ثم حضر الامر وادعى الرضى ردت على الامر وليس للبائع ان يملك الجارية لان البائع والامر تصادقا فان الجارية ملك الامر لان البائع زعم ان الامر رضى بهذا العيب وان قضا القاضي ليس بالفسخ والرد على العيب كان خطأ الوقوع في بيع لا روى وقد رد باطنا لا ظاهرا ونقيت الجارية على ملك الامر في الباطن وقد وجد التصديق بمن هو لسبيل من ذلك وهو الامر واستدل الى وقت اقرار البائع فصار كانه صدقه في ذلك الوقت فسقط قضاؤه ويرد الجارية الى الامر **قوله** **وان قيل** قضا القاضي بالفسخ ليس بظاهر او باطنا وان ظهر انه في الباطن لم يكن **قال** حق الفسخ عند الخليفة والى يوسف رحمه الله كما لو قضى لشهادة الزور واذا نفذ الفسخ باطنا لم يبق للامر سبيل على الجارية **قيل** له من المشايخ رحمه الله من **قال** المذكور في الكتاب **قوله** محمد وهو قول ابي يوسف الاول رحمه الله اما على قوله **قال** الاخر وهو قول الخليفة رحمه الله ليس للامر ان ياخذ الجارية ومنهم من **قال** له ان ياخذها عندهم لان قضا القاضي في العقود

والفسخ

والفسخ انما ينفذ باطنا عندهما في موضع لو باشر الخصمان العقد او الفسخ بانفسهما ينفذ ذلك منهما لان القضا بمنزلة الانشاء اما في موضع لو باشر بانفسهما لا يصح لا ينفذ قضا القاضي باطنا **قال** عندهم الا ترى انه لو قضى القاضي بالكاح لشهادة الزور والمرأة متلوخة الغير او محتلة الغير لا ينفذ عندهم وهذا الوكيل مع البائع لو نشأ البيع في الجارية مع رضى الموكل بالعيب لا ينفذ فسخهم لما فيه من ابطال حق الموكل من عين الجارية فلا ينفذ القضا ايضا باطنا واذا اخذ الامر للجارية من البائع ياخذ الثمن ايضا من المشتري ان كان اخذ الثمن من البائع عند نقض البيع وان كان الثمن هلك من يد المشتري ضاع من مال **قال** المشتري ويعزم الثمن للامر ويدفع الامر الثمن الى البائع من ماله لما ذكرنا ان شري الوكيل يوجب دينين جيناه على الموكل وديننا للبائع على الوكيل والوكيل اذا قضى البائع الدين الذي وجب للبائع على الوكيل من مال الموكل صار قاضيا دين نفسه من مال **قال** الموكل مضارضا منا وان قضى بامر الوكيل وقد كان **قال** على الموكل مثل ذلك فالقضا قضا صا مضارضا مقضيا دينه الذي وجب له على الموكل بالقضا والقضا وان بطل يرد البائع الثمن على الوكيل والانتضاء لم يطل ما لم يرد الدراهم على الموكل في دفعه مثل ذلك من ماله الى الموكل وصار كانه ادان الثمن على الوكيل بالرافة وهلك في يده على ما ذكرنا ويدفع الموكل الثمن الى البائع لان ملك الموكل في الجارية انما ظهر بتصادقهما وتصادقهما بمنزلة بيع متبدا فيما بينهما في حق الوكيل لان تصادقهما ليس حجة في حق الوكيل فصار في حق الوكيل كانه اشترى الجارية من البائع فكان هو للطالب بالثمن من جهة البائع دون الوكيل وان كان المشتري لم يسترد الثمن من البائع عند الرد كانه ان لم يسترد لا نقض العقد في حقه وعدم قبول قوله في حقه ويدفع الامر الثمن الى البائع وان وجد الامر بها عيبا اركان هو الخصم في الرد دون المشتري لان القضا بالفسخ صحيح ظاهر المخرج المشتري من السن وعهدة هذا العقد وبرى من حقوق العقد من حيث الظاهر فلو لم يزمه انما الزمه بتصادقهما وتصادقهما لا يعمل في حق غيرهما فتلون الجهة على الامر كالموكل وصبي المحجور او عبد المحجور بالسري ولو اقر الوكيل ان الامر رضى بالعيب بعدما انكر الرضى ورد الجارية بالعيب لا يثبت اليه والبائع بالخيار ان شاهد في الاقرار الثاني ويرد الجارية عليه وان شاكره وامسكها لانه صدر من المشتري وهو الموكل اقرارا من مناقضا لا يمكن الجمع بينهما لانه اقرار ولا ان الامر لم يرض بالعيب ثم اقر انه كان رضى والمناقضة تمنع صحة الكلام فيما **قال** لا فيما عليه فكان الخيار للبائع ولا يجوز ان يتصل تصديق الامر بالاقرار الاول فيكون سيعا من الوكيل فيتوقف على احساره فان صدقه في الاقرار الثاني ردت الجارية على المشتري لتصادقهما على ذلك فان حضر الامر وانكر الرضى فللجارية للمشتري وعليه الثمن للامر لان الوكيل اقرارا لان الامر رضى بالعيب وانكر الامر ذلك والوكيل بالشري اذا اقر ان الامر رضى بالعيب وانكر الامر كان القول قوله الامر وان لم يسبق من الوكيل اقرارا ان الامر لم يرض بهذا العيب ونفذ قضاؤه ظاهرا وباطنا وصارت الجارية للبائع ثم صار الوكيل اخذ الجارية من البائع بتصادقهما ولا يظهر تصدقهما في حق الامر صار ذلك بمنزلة بيع

بدل ان الموكل لو نه عن القبض صح نهيه وبعد ما قبض لو اراد ان يمنعه من الموكل لم يكن له ذلك
وان كان احد الثمن من مال بامره فصار قبض الوكيل قبض الموكل والقبض كان غصبا من حيث
انه اللاف والمجوز ان يكون مثله ان يديه اما الوكيل بالشري في قبض المشتري اصل لانه من حقوق
العقد ومنه وهو اصل في حق الحقوق ولهذا لا يصح نهى الموكل عن قبضه كقبض الموكل ولا نه
اصيل من وجهنايب من وجه فوقع الشك في صيرورة الموكل غاصبا في حق وجوب الضمان عليه
فلا يصير غاصبا ولا يجب عليه الضمان مع ان الغصب عدوان وحرام والسبيل فيه الاعداد ما امكن
وهذا لانه لما جعل قبضه قبض ان لو افاдалكم وتبين عند الاستحقاق ان احكمه فبقى مجرد
القبض لا حكم امر غيره فلا يصير غيره به غاصبا وهذا لانه امره بقبض المملوك بالشري
في ضمن التوكيل بالشري لا يقبض الغصب فلا يكون نايبا عنه في القبض واحا مسئلة الهبة فقيل
هو قول محمد رحمه الله لان عند يجب ضمان الحصب بدون النقل والتحويل اما عندهما اذا لم
يجز للناع لا يجب الضمان عليه لان ضمان الحصب عندهما لا يجب الا بالنقل والتحويل كما في غضب
الضار ولين كان قول الكل فنقول **بدا** الموهوب له على الناع يد نيابة لان الهبة لانفيل للملك
قبل القبض كان يد الموهوب له يد نيابة لانهما وردت على ملك الواهب لا يد ملك ويد الواهب
على الناع كانت يد غضب وناقله فاذا تحولت الى الموهوب له تحولت تلك الصفة وصير الموهوب
له ناقلا من حيث التقدير فيضمن لذلك اما يد الوكيل يد اصاله لا يد نيابة على ما ذكرنا الا ترى
انه لو كان مكان الهبة شري لا يضمن المشتري لان نفس البيع يفيد ملك الرقبة ويد المشتري
يد اصاله حتى يجبر البايع على التسليم اليه فكان يد يد نفسه فكان يد البايع فلا يجب الضمان
عليه الا بالنقل والتحويل وكذا الوكيل لشري جارية بعينها لان المعنى مجعها فان ضمن المستحق البايع
ثم البيع بين البايع والمشتري وسلم الثمن للبايع لان البايع متى ضمن قيمة الجارية للمستحق ملكها
من وقتا الحصب وسعد من المشتري كان بعد فظهر انه حين باع ملك نفسه ففد بيعه وبين
وسان البيع هلك في يد الوكيل بعد صحة الشري فيملك على الموكل وان خيار السحق تتضمن الشري
سطل السع لان اخذ القيمة كاخذ العين ولو اخذ العير يبطل البيع فكذا اذا اخذ القيمة
ويرجع المشتري على البايع لانه انفسح العقد الذي جرى بينهما وتبين ان المشتري لم يملك
للجارية من جهة البايع وانما ملكها من جهة المستحق بالقيمة فاذا انفسح البيع رجع عليه بالثمن لان
البيع لم يسلم **له** فلا يسلم الثمن للبايع ثم ان بعد ائمن من مال نفسه انفسح الثمن وان
تقد من مال الامر رده عليه ولا يرجع المشتري بالقيمة التي ضمن للمستحق على الامر لان الامر لم يجر
في شئ لانه امره بالدخول في ضمان الثمن لا بالدخول في ضمان القيمة ولانه لما لحقه الضمان بسبب
القبض وكان قبضه بحق العقد لا بحق الامر وهو اصل في القبض حكم العقد فالحق في الضمان بعلم
يعمل لنفسه فلا يرجع على غيره **فان قيل** لو كان اصيلا فهو اصيل من وجهنايب من وجه
كان عاملا لنفسه من وجه وللامر من وجه كاف للرجوع على الامر بما لحقه من العدم كالوكيل بالبيع
اذ باع وسلم وقبض الثمن وهلك في يده ثم جاء مستحق واستحق المبيع من يد المشتري يرجع المشتري بالثمن

مستقبل في حقهما فيلزمه الجارية ويكون الثمن عليه للبائع الا ان يري ان الوكيل بالشري اذا رضى
بالعيب صح رضاه في حقه لا في حق الامر حتى كان الامر ان يردده واذا رد لزم الوكيل وكذا الامر
بان يشتري **ب** جارية بعينها وان يشترط الخيار للامر فاشترى بشرط الخيار **وال** امضيت
البيع نفذ ذلك عليه فيما بينه وبين البائع ولم يحرج على الامر وكان على خياره حتى لو فسخ يلزم الوكيل
لانه رضى بالعقد الا انه لم ينفذ عليه الحق الوكيل فاذا انقض الامر زال حقه فنفذ على الوكيل ولو ان
البائع صدق الوكيل في الاقرار الاول **لا** يرد لها عليه لنفاذ الفسخ في حقهما فان حضر الامر
وادعى الرضى **قضى** بهما والذي يلى آخرها المشتري فاختارها ويدفعها الى الامر ويلون الثمن
للبائع وان كان اخذ الثمن وقت الرد لان الامر والمأمور والبائع لما تضاد قوا ان قضا القاض
بالرد لم ينفذ باطنا وان الجارية باقية على ملك الامر بالبيع الاول في الباطن والحق في الجارية
لا تعد وهم فيعتبر تضادهم في حقه فثبتت الجارية على ملك الامر فاختارها الوكيل ويدفعها الى
الامر لانهم زعموا ان العهد على الوكيل لا يندم انفساخ البيع الاول **مخلاف** المسئلة الاولى
لان ثمة انكر الوكيل رجوع العهد عليه وكذلك **ان** وجد الامر والمشتري بها عيبا اخذ
فلخصم هو الوكيل لان الرد بالعيب من حقوق البيع الاول **باق** باقرارهم ويخرج الحق الى
ولو كان البائع لم يصدق الوكيل فيما قال **م** حضر الامر وادعى الرضى فالقول **قول** مع غيره
وياخذ الجارية لانهم موافقوا على ملكه ثم ادعى البائع **زواله** بسخة الرد والفسخ كان القول
قوله فاذا اخذ الجارية ووجد بها عيبا اخذ **الخصم** في ذلك المشتري ايضا لانه قد اقر بما
ادعاه الامر وزعم البائع ساقت في منابله **قول** الامر فيبقى العقد على عهده حاله فيؤخذ المشتري بحده
ولو اشترى الوكيل جارية ونفذ الثمن من مال الامر وقبضها وما تنفي يد الوكيل ثم استحق رجل
فالمستحق بالخيار ان شا من المشتري قيمة الجارية يوم قبضها وان شا من البائع لان كل واحد
منهما غاصب في حقه البائع بالقبض السابق والمشتري بالقبض بعد البيع فيلون المشتري
مغتر له غاصب الغاصب لان قبضه متاخر عن قبض البائع ولا سبيل له على الامر لانه لم يوجد منه
الفعل وانما وجد منه القول **والقول** في ملك **الغير** لا يوجب الصمان وهذا لانه ليس
بقبض لا حقيقة ولا حكما **فان قيل** ان لم يقبض بيده قد قبض بيده لانه الوكيل بالشري
نايب عنه في القبض **بذلك** لانه لو هلكت الجارية في يده قبل ان يجزئ منها هلك من مال
الوكيل فصار قابضا للجارية حكما بقبض يديه وهذا ركن الغصب **الاشري** انه ذكر بعد هذا
في آخر الباب ان الموكل لو كان اشترى الجارية بنفسه ثم وكل رجلا بقبضها فقبض وهلكت في
يد الوكيل ثم استحق كان للمستحق ان يضم الوكيل القيمة وهذا لان القبض للحكمي يصلح سببا
لوجوب ضمان الغصب **الاشري** انه لو وهب دارا بما فيها من المتاع لرجل وسلم الكل اليه
ولم يحول الموهوب له المتاع حتى جارحل واستحق المتاع بعد ما هلكت كان بالخيار ان شا من
الواهب وان شا ضمن الموهوب له لانه يصير قابضا للمتاع حكما بقبض الدار **قيل** له
وهو الفرق بين الوكيل بالشري وبين الوكيل بالقبض وهو ان الوكيل بالقبض ثابت من كل وجه

بدلیل

على الوكيل وينج الوكيل بما غرم من الثمن على الموكل لأنه في قبض الثمن نابا من وجهه كان عاملا للامر
من وجهه وكذا الوصي اذا باع وقبض الثمن وهلك فيه ثم استحق البيع ورجع على الوصي يرجع
الوصي في مال اليتيم **قيل** له وهو الفرق بين الوكيل بالشري وبين الوكيل بالبيع اذا قبض الثمن
وهلك في يده وهو ان الوكيل بالشري في قبض ما اشترى اصيلا من وجهه نابا من وجهه لان جهة
الاصالة راجحة لان حق القبض انما يثبت بسبب الشري وهو في الشري اصيلا من وجهه نابا
من وجهه والرجحان للاصالة لانه باعتبار اصل العقد اصيلا لان العقد انما يتعد بجارته لانه
لم يصف العقد في موطنه حتى يصير عبارة منقولة الى الموكل وباعتبار رتبة العقد اصيلا لانه كان
يملك شري هذا الشيء لنفسه قبل التوكيل وبعد اذا خالف في الثمن او بالشري غير جنس الامان
عند اطلاق التوكيل ناب في حق حكم العقد وهو احباب الثمن على الموكل واثبات الملك للموكل فكانت
النيابة من وجه واحد والاصالة من وجهين وهذا كان **لـ** ان مجلس البيع عن الموكل استينا
الثمن واذا وقع الاختلاف بين الوكيل والموكل في مقدار الثمن تخالفان ويلزم البيع الوكيل كما في
اختلاف البائع مع المشتري واذا كان جانب الاصالة راجحا في الشري كان راجحا في القبض فكانت
الحجة للراجح فكان الوكيل عاملا لنفسه من كل وجه والعامل لنفسه اذا لخصه ضمان بسبب العمل لنفسه
لا يرجع على الخير اما الوكيل بالبيع في قبض الثمن اصيلا من وجهه نابا من وجهه لان جانب النيابة
راجح لان قبض الثمن انما يثبت بسبب البيع وجانب النيابة راجح في البيع لان الاصالة
انما يثبت من وجه واحد وهو باعتبار اصالة العقد لانه سند عبارة من غير اضافته والنيابة يثبت
من وجهين احدهما نفاذ البيع والثاني فحق حكم البيع وهو اثبات ملك الثمن للموكل فاذا ترجح جانب
النيابة في البيع ترجح في القبض فصار في قبض الثمن عاملا للموكل من كل وجه فاذا لم يعم بذلك
السبب رجع على الامر **قيل** اقول ابو حنيفة رحمه الله لو باع شيئا بالفسخ ثم وكل رجلا
بالشري فاشترى الوكيل بخمس مائة قبل نقد الثمن جاز شراؤه للموكل ولو باع الوكيل بما اشترى
الموكل قبل نقد الثمن باقل مما باع الوكيل لا يصح جعل بيع الوكيل ببيع الموكل ولم يجعل شري الوكيل
كشري الموكل لان الوكيل بالبيع اسعاد الولاية من جهة الموكل فاذا استند نفاذ العقد الى ولاية
واحدة كان بعبء كبيع الموكل اما الوكيل بالشري كان يملك الشري لنفسه قبل التوكيل وانما
ثبت للموكل حكم شراؤه لانه اشتراه لنفسه ثم باع من الموكل بخلاف ما اذا وكله بالشري او لا
واشترى الوكيل وقبض ثم باع الموكل ما اشتراه الوكيل من باعها باقل لم يجز جعل شري الوكيل
كشراؤه لانه انما ملك البيع بذلك **الشري** فجعل شري الوكيل في حق هذا البيع كشراؤه
ولو باع عبدا فمات البائع فاشترى وارثه من المشتري باقل مما باع المورث يجوز بالاجماع
في ظاهر الرواية الا روايت عن ابي يوسف ولو مات المشتري فباعه وارثه من البائع باقل مما
اشتراه المورث لا يجوز **قيل** وان الوارث يقوم مقام المورث فيما يورث فيما لا يورث
وارث البائع لا يملك الشري لنفسه في جوة المورث فكان بمنزلة الاجنبي في ذلك بخلاف
وارث المشتري لانه قام مقام المشتري في حكم البيع لان ولاية البيع **لـ** من احكام ملك المورث

فكان

فكان قايما مقامه فعلم ان جهة الاصالة راجحة في الوكيل بالشري وجه النيابة راجحة في الوكيل بالبيع
قال في الكتاب الاثر **ان** المشتري لا يرجع على البائع بالقيمة التي ضمن للمشتري **قال** ابو بكر
معناه ان احباب العقد للمشتري يوجب القيمة فالامر بالعقد اولى **قيل** اذا مات الجارث في يد المشتري
ولم يمت ولكنها ابعث من يده ثم جاء مستحق فهو بالخيار بين تضمين البائع وتضمين المشتري لما قلنا
فان ضمن البائع نفذ البيع وسلمت الجارية للامر حتى لو عادت من الاثاق كانت على ملكه وسلم الثمن للبائع
لفساد البيع وان ضمن المشتري بطل البيع ويرجع على البائع بالثمن لفساد البيع لما ذكرنا فان ظهرت
الجارية كانت للمشتري لان قرار الضمان عليه لما ذكرنا **لا** يرجع بالقيمة التي ضمنها على احد والملك
في الضمون انما يثبت لمن يتغير عليه الضمان وليس للوكيل ان يلزمه على الامر لانه يصير باعيا منه
حدا بالشري وانما ملكها بالقيمة بالقبض المتأخر عنه وبالمالك المتأخر لا ينفذ البيع السابق كما لا ينفذ
الرهن اذا ضمن المستحق الرهن وينفذ اذا ضمن الراهن وكما ذكرنا فيمن وكل رجلا بان يشترى
له جارية بعينها ولي شرط الخيار للامر فاشترى وشرط للخيار فامر امر بالرد فلم يرد ولكن باعه
من رجل وسلم اليه وقبض منه الثمن فالامر بالخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن لان البيع ملكه لانه
بالاجارة ملكها مستند الى العقد السابق وقبض الوكيل قبضه حتى لو كان فيه ربح يطيب له لانه
حصل على ملكه وضمانه وان شاقق البيع حكمه للخيار واذا انقضى لزم المشتري لان بعد اسقاط الخيار
ورضى منه بالبيع الا انه لم يعمل الحق الامر فاذا زال الحق عمل رضى المشتري وصارت الجارية له ولا ينفذ
بيعه لانه كان موقفا على ملك الامر فلا ينفذ على الوكيل ملك حدث له بعد البيع كالفصولي اذا باع مال
الغير ثم ملكه بوجه من الوجوه ففرق بين البيع والرهن والمضاربة فانه لا فرق في نفاذ عقد المضاربة
بين تضمين رب المال والمضارب وان وجب الضمان على المضارب بالقبض وهو متأخر عن العقد
وفرق بين الرهن والعرض فانه لو ضمن الرهن **رجع** بما ضمن على الراهن ولا يرجع غاصب الغا
بما ضمن على الغاصب **اما الاول** فالفرق ما ذكرنا ان العقد انما ينفذ ملك سائق عليه الا انه امكن تحقيق
هذا الشرط في المضاربة لان عقد المضاربة جائز غير لازم وما ليس يلزم بجعل لدوامه حكم الابتداء
ولهذا اطلب الوكالة والاذن في التجارة بموت المولى والموكل وجوزها واذا كان للمعاكم الابتداء صار
سابقا على العقد في نقد رضى فصح اما عقد الرهن لازم في جانب الراهن فلم يكن لدوامه حكم الابتداء
الاثر ان الكتابة لما كانت لازمة لا تبطل بموت المولى والموكل وجوزها واذا كان للنفاذ حكم الابتداء
لم يكن لدوامه حكم الابتداء المبين الملك سابقا على العقد لا تحقيقا ولا نقديا فيعذر التفتيد بملك
سابق فلا ينفذ **اما الثاني** فلان الرهن انما يضمن بقبضه ولهذا يضمن قيمته يوم قبضه وقبضه
حصل بتسليم الراهن وصار الراهن كالعار له لان الظاهر ان الانسان انما يبرهن ملك نفسه وهذا
لان عين الرهن امانة وان كانت مالية مضمونه فكان الرهن بمنزلة مودع الغاصب فيرجع عليه
عند اداء الضمان بخلاف غاصب الغاصب لان قبضه ما حصل بتسليم الغاصب ولا غيره ولا صرحا
ولا دلالا له وهو قابض لنفسه فلا يرجع على غيره ولو ان الامر هو الذي اسرى الجارية بنفسه

ازي

صب

وكل رجل قبضها قبضها وماتت في يده ثم استخفت فالمستحق بالخيار ان شاء ضمن البايع وان
شأ ضمن الوكيل وان شأ ضمن المشتري اما البايع والوكيل فلما قلنا واما المشتري فلما قلنا ان قبض الوكيل
مقبول اليه لانه بايحه الاتري انه يصح منه عن القبض فصار كانه قبض بنفسه ثم اودع عبد
فان ضمن البايع لم البيع وان ضمن المشتري فلهما بالصمان ويرجع بالثمن على البايع وان ضمن الوكيل
يرجع بما ضمن على المشتري لانه عامل له وقد لحقت العهدة فيرجع عليه لمودع الغاصب هو
يرجع بالثمن على البايع لانه سلم له المبيع لامن قبله ولا ينقل عند الاستحقاق بين امره بقبض
مال الغير وانه باطل وبالأمر الباطل لا ينتقل فغله الى الامر كما لو امره بالقبض فقل الشري لان
نقول لنقل الفعل الى الامر في حق لزوم الصمان لا يعتمد صحة الامر حقيقة وانما يعتمد الصحة لانه باعتبار
الصحة ظاهر اي صير مغرورا من جهة خلاف ما لو قبل الشري وهذا لاننا اخذناه بذلك
لا اعتبارا له عمدة الفعل وعمدة الفعل على من يرجع اليه مع الفعل فيصير الفاعل فحقه كالدله
الاتري انه يرجع المامور على الامر لكونه عاملا له فمن كان قرار الصمان عليه جاز ان يوجده
ابتدا والدليل على ان هذا القدر كاف لنقل الفعل ان من استاجر ليجبر الجفر له بيرا
في قارعة الطريق فخر ووقع فيه انسان ومات تجب الدية على الخافر ولا يرجع بها على الامر لوقوع
الامر باطلا ولو امره بالخفر في ما دارة اوفي مكان لا يظهر طريق بوخذه الامر ولو اخذه الخافر
يرجع هو على الامر لصحة الضرر ظاهر الاتري انه لو قال لغيره اقتل عبدك ففعل بكون ناسبا عنه
حتى لا يضمن شيئا وان كان تعديا لكونه حقا ظاهرا ولو قال اقتل فلانا وهو ليس بعبد له
لم يجعل ناسبا عنه لكونه تعديا ظاهرا وعن محمد رحمه الله في رجل قال لآخر اخرجني يا باي هذا
للأيط ففعل فاذا الحابط لغيره قال بعض الخافر ثم يرجع به على الامر وكذا لو قال اخر في
حابطي واستأجره عليه او كان ساكنا فيها ولم يكن ساكنا ولم يستأجره ولم يقل لا يضمن الخافر
ولا يرجع بشي قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وهذا كالمو كالة بالشري اذا قال للوكيل اشتر لي
عبد االف درهم واشتر عبد ابا الف من مالي او ادفع اليه الف درهم وقال اشتر هذا الف
عبد افه للموكل ولو قال اشتر عبد ابا الف درهم ولم يقل لي ولا من مالي ولا دفع اليه شيئا فاشترى
فهو للوكيل وانما ضمن الخافر لانه جنى على مالك الغير وانه سبب للصمان وانما يرجع على الامر لانه عمل
له بامره فيرجع عليه بما لحقت من العهدة وفي الاستسما ريسبب الصمان وان من الحاضر
لكن سبب الرجوع من بين المامور والامر وهو الغرور وانه سبب الصمان بخلاف ما اذا نقل
الى مكان ساكنا لان الجناية قد قدرت من الخافر ووجد مجرد الامر دون الاضافة الى نفسه
فلا يقع العمل له ومجرد الامر لا يبلغ لبثوث حق الرجوع كما لو قال الف مال فلان واقتله
لا ولا لا ينع عليه فلا يصح الامر والله اعلم **باب** الوكالة والوصية
في البيع ما يصدق فيه الوصي والوكيل وامين القاضى وما لا يصدق **اصل** الباب
ما ذكرنا ان قول الامين مقبول فيما هو مسلط عليه ولا يتعدى اليه ما هو غير مسلط عليه

وحرف اخر ما ذكرنا ايضا ان العاضى وامينه لا لهما العهدة فيما فعل على وجه القضاء وعلى ما امر به القاضى
واما ترجع العهدة على من دفع فعله **له** الا ان قول القاضى في حال قضائه حجة مطلقة والناس به كالمات
بالبينة ولهذا اتفقوا في اقامته للحدود والمالصة لله تعالى مع درهمها بالشبهات والمات بكما به
كالمات بالشهادة اذ اعرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل وكل رجلا ببيع عبد له ودفعه اليه
فقال الوكيل بعته من فلان وقبضت الثمن فهلك عندي او قال دفعته الى الامر وكذبه الامر في البيع او
صدقه في البيع وكذبه في قبض الثمن فالقول قول الوكيل ولا ضمان عليه ويرى المشتري عن الثمن لانه
مسلط على البيع وتسليم المبيع وقبض الثمن والوكيل متى اجبر عن عا هو مسلط عليه يقبل قوله وكان الثابت
بقوله كالمات بالبينة ولو ثبت ذلك بالبينة كان الحكم ما ذكرنا كذلك هنا فان وجد المشتري بالعبد
عيبا فردة على البايع بقضا القاضى فان البايع يضمن الثمن من ماله لان حقوق العقد ترجع الى العاقل لا لغيره
كان او وكلا والمات في اقراره في حقه بمنزلة المات بالبينة ولو ثبت قبضه بالبينة يرجع عليه
بما قبض فكذا اذا ثبت بالاقرار ولا يرجع البايع على الامر لان المات باقراره انما جعل كالمات بالبينة
فيما كان مسلط عليه وهو مسلط على البيع وقبض الثمن غير مسلط على مال اخر للموكل فلا يجعل قوله
في ذلك حجة وهو نظير ما اذا قال المالك للمودع ادفع وديعتي لي اريد فقال ودعت وانك لم تر يد يقبل
قوله في براءة نفسه لا في اجاب الصمان على ريد كذا العاضى المعزول اذا قال لرجل احدثتمكن
الفا ودفعتم الى فلان قضيت لدي عليك وقال المقر له فعلت ذلك قبل التقليد وبعد العزل كان
القول قول القاضى في دفع الصمان عن نفسه لا في ابطال الحق الغير له حتى لو اقر فلان باخذ المالك
او القطع بضمن المقر له فادرجع على الامر فالقاضى يبيع العبد ويوفي الثمن للمشتري لان قبض الثمن
ثبت فيما يرجع الى العبد بقوله ويتعلق به لكونه مسلط عليه فصار المات بقوله فيما يرجع الى العبد
ويتعلق به كالمات بالبينة ولو ثبت بالبينة وغير البايع الثمن من ماله كان له ان يحبس العبد
عن الامر حتى يستوفي منه الثمن وان تعذر الاستيفاء به بان غاب غيبة منقطعة وطلب الوكيل
من القاضى بيع العبد وان يوفيه ما ادى الى المشتري من الثمن اجابه القاضى لا ذلك فكذا اذا
ثبت بالاقرار ثم قال في بعض الروايات انه يبيع العبد ويوفي المشتري ما ادى من الثمن الى البايع
وتأويله اذا ارد للمشتري على البايع ولم يدفع البايع الثمن اليه وذكر في بعضها ويوفي البايع ما قبض
من الثمن للمشتري وتأويله اذا دفع البايع الى المشتري من ماله فاداسع وفضل الثمن الباقي على الثمن
الاول يرد الفصل على الامر لانه بدل ملكه وقد خلا عن دين البايع والمشتري وان نفقض الثمن
الباقي على الاول فالنقصان على المشتري ولا يرجع للمشتري به على احد هكذا ذكر في بعض روايات
الاصول وهنا وفكر في بعض روايت الاصل ان النقصان يكون على البايع ولا يرجع البايع بذلك على احد
وهو الصحيح لان النقصان انما لحقه باقراره بقبض الثمن واقراره حجة في حقه لا في حق الرجوع على الامر
في مال اخر الاتري انه لا يقبل قوله في حق الرجوع عليه باصل الثمن فكذا لا يقبل قوله في النقصان
وكذا لو مات العبد في يد البايع بعد الرد قبل البيع بطل حق الوكيل لما قلنا انه لا يصدق على الامر في
حق مال اخر ولو كان الامر اقر قبضه كن انكر الهلاك والوصول اليه كان البايع ان يرجع بالثمن على الامر

لانه اقر قبض نفسه معني لان يد الوكيل به الا ترى ان الوعايا قبضه ثم اخلفا في الوصول اليه او الهلاك
لدا ان يرجع على الامر وقد تقدم هذه الخلة في الباب الاول لو كان الامر هو الذي باع العبد
نفسه وسلمه الى المشتري ووكلا رجلا قبض الثمن فصار الوكيل قد قبضت ودفعته اليك اوصاع
من وجب الامر ذلك **فالفقير** قول الوكيل مع ميمنه باله قد قبض وصاع على لانه امين اخبر
عما هو مسلط عليه فكان السات باقراره كالتاب بالبينة فان وجد للمشتري بالعبد عيبا فردة
فانبرده على البايع لانه هو العاقد وليس له ان يرد على الوكيل لانه لم يجز بينهما عقد وليس له ان يرجع
بالثمن على البايع ولا على الوكيل اما على البايع فلان التاب باقراره الوكيل كالتاب لا يكون حجة في حق الوكيل
والزام مال اخر عليه واما الوكيل فلان التاب باقراره جعل كالتاب معاينة او بالبينة ولو ثبت بالبينة
ان الوكيل قبض الثمن قبض الثمن من المشتري وهلك عنده او دفعه الى الموكل ثم رد للمشتري لم يبيع بالبيع
على البايع ليس له ان يرجع على الوكيل لانه ليس بعاقلة لكن القاضي يبيع العبد ويدفع الثمن الى المشتري لان
التاب باقراره الوكيل كالتاب بالبينة فيما يرجع الى العبد وما يتعلق به لانه كان مسلطا من جهة الموكل في حق
العبد لما كان مسلطا في حق الموكل لان العبد بدل الثمن والفن من قبض الثمن تعلق بسلامة العبد للمشتري
فكان التسليط على قبض الثمن لتسليط على تسليم العبد وعنده فصار السات باقراره كالتاب بالبينة ولو ثبت
البينة ورد المشتري العبد على البايع بالبيع كان له ان يجلس العبد حتى يستوفي الثمن من البايع متى عذر الاستيفاء
منه ساع العبد وحق المشتري لما قلنا ذلك **هنا** فان فضل شيء فهو للبائع لانه يد له لعلنا وان
يقص لم يكن على الوكيل ولا على البايع شيء اما البايع فلما ذكرنا ان السات باقراره الوكيل لا يكون كالتاب بالبينة
في حق الرجوع **فما** اخر عليه اما الوكيل فلانه كان وكلا قبض الثمن ولم يكن بايضا بعد الرد يرجع المشتري
عليه بشي من الثمن لان ذلك من حكم العقد بخلاف المسئلة الاولى لانه عاقد وحق العقد ترجع اليه
وان اقر القابض قبضه حينئذ يرجع المشتري بالثمن عند الرد بالبيع على البايع لانه اقر قبضه
معني على ما ذكرنا ثم وضع محمد رحمه الله المسئلة في الوصي **فما** رجعت اوصى الى رجل ونزل به
صغارا وعبيدا فباع الوصي العبد واقر قبض ثمنه واقر بالبيع وقبض الثمن ورغم انه اقر على الورثة اوصاع
ثم كبر الورثة وانكروا البيع واقروا بالبيع وانكروا قبض الثمن بصدد الوصي في براءة المشتري براءة
للمشتري عن الضمان لا في تحقيق القبض عليهم لان الوصي وكيل من جهة الوصي بعد الوفاة فيجوز بالوكيل
حالة الحياة فكل جواب عفته في الوكيل فهو الجواب في الوصي حتى لو وجد المشتري بالعبد عيبا وورده
على الوصي اخذ منه الثمن ولا يرجع الوصي به لانه لا على الورثة ولا في مال الميت ويبيع القاضي العبد ويؤتي الوصي
ما غرمه فان فضل شيء كان للورثة وان نقص فهو على الوصي **فان قيل** الوكيل حالة الحياة اما يرجع على
الموكل لانه غير مسلط على مال اخر للموكل من جهة الموكل والوصي مسلط على مال اخر للميت سوى العبد
ومنه يجب ان يكون مصداق في اقراره قبض الثمن في حق **فما** اخر الوصي سوى العبد ومنه **فما** له نعم
مسلط على ما يراهم ماله لكن بشرط العوض **فما** بعوض فلا الا ترى انه لو اقر بدين على الميت واقرانه
انفق على الورثة من ماله كذا وكذا واراد الرجوع وكذب الورثة بعد البلوغ ليس له الرجوع في التركة فكان
الوصي والوكيل بالبيع في هذا الحكم سواء ولو اقر الورثة بالبيع وقبض الثمن وانكروا الاتفاق عليهم او الصبايع

في يده ثم وجد المشتري بالعبد عيبا وورده يرجع بالثمن في التركة لانه صاروا مقربين بالوصول اليهم
حكمنا الوكيل قبض الوكيل وانكروا الوصول اليه او الصبايع ولم يرد محمد رحمه الله حكم الوصي الذي
قبضه القاضي عن الميت والجواب **فما** فيه كالجواب في وصي الميت لان القاضي قبضه عن الميت حال
عجزه بنفسه فصار نصيبه عن الميت وله ولاية كصبيب الميت رجل مات وترك عطلا ماله لغيره وترك
ابنا كبيرا ولم يوص الى احد فادعى رجل على الميت دين الف درهم واوداه البيعة على الوارث واقضى القاضي
بالدين فانه يدفع امينا من امنايه وبامره ان يبيع العبد ويعفي منه للعريم لانه لا ولاية للوارث اذا كانت
التركة مستغرقة بالدين لانه ليس بوارث في هذه الحالة لما خسر الميراث عن الدين بقي العبد على ملك
الميت لتقيام حاجته الى قضاء الدين وقد عجز عن القضاء فاب القاضى منابه فان جاء امين القاضي برجل ومكر
انباع العبد من هذا الف درهم ودفع اليه العبد وقبض منه الثمن الف درهم ودفعه الى الغريم
ولا يعلم ذلك **فما** الا يقول وجب الغريم ذلك كله واقر بالبيع ومحمد ان يكون امين قبض الثمن او اقر قبض
الامين ومحمد دفعه اليه فان الامين مصداق في جميع ذلك لان الامين بايع عن القاضي فبيع هذا العبد
وقبض الثمن من المشتري وطهر الم يكن عليه عين كما لا يخفى على القاضي ولو كان الامين يبيع هذا العبد
وقبض منه ما يباين جهة غير القاضي بان كان وكلا كان مصداق في البيع واقراره قبض الثمن فلا يكون نائب
مصداقا كان اولى لان القاضي اعم ولا يميز من سائر الناس ولهذا يكون القول **فما** من غير عين بخلاف الوكيل
والوصي فان اقام غريم اخر البيعة على دين لم يكن له ان يرجع على الغريم الاول بشي اما اذا لم يقر الامين قبض
الغريم فلما ذكرنا في الوكيل والوصي ان قوله مقبول في حق نفسه وبرائة المشتري لا في الزام مال اخر على الموكل
وفي التركة واما اذا اقر قبض الامين الثمن وانكر الدفع اليه فلا يلزم بغير قبض شيء من ماله ووصول
دينه اليه فترقب الوكيل والوصي وامين القاضي فان الموكل او الوارث اذا اقر قبض الوكيل او الوصي وانكر
وصوله اليه كان اقراره بعض الوكيل او الوصي اقرار قبض نفسه حتى يرجع عليه بالثمن عند الرد ولم يجعل
اقرار الغريم قبض الامين اقرار قبض نفسه **فما** روق ان الموكل او الوارث باقراره قبض الوكيل والوصي
صار مقرا بقبض نفسه كما لا ينبغي قبض الوكيل او الوصي من الحكم ما ثبت قبض الموكل والوارث لان حكم
قبض الموكل والوارث ان يعين ملكه بالمقبوض ولو هلك كان الهلاك عليه وقد ثبت هذا الحكم بقبض الوكيل
حتى لو اراد المشتري ان يطل على ذلك **فما** ليسر والودي لا يملك ذلك ومتى هلك كان هلاكه على الموكل والوارث
ولو اقر الموكل او الوارث قبض الثمن حقيقته ادعى احد هما على الوكيل او الوصي سبب الضمان بان ادعيا انها
عقباهما وانكروا وطفا حتى يبراهن دواهما كان لهما ان يرجعا على الموكل والوارث لما ادعيا من الثمن الى المشتري
من ماله انكرا اذا صار مقربين بقبضهما حكما فاما العدم الاول باقراره ان الامين قد قبض الثمن لم يصير
مقرا بقبض نفسه حكما لانه لا يثبت قبض الامين ما يثبت قبض الغريم لان من حكم قبض الغريم الاول
ان يعين ملكه بالمقبوض حتى لو هلك يكون الهلاك عليه ولا يثبت هذا الحكم بقبض الامين ولا يعين
ذلك لخطئه ايضا بقبض الامين حتى لا يستحق الغريم الاول اخذ ذلك لنفسه لاجل دينه من الامين حتى كان الوارث
ان يعطيه الفا اخر من ماله ويمسك فلكا لنفسه ولو هلك بالمقبوض في يد الامين كان الهلاك على الميت
وبقي دين الغريم على حاله فاذا لم يصير مقرا بقبض نفسه حكما كان الجواب في حقه كالجواب في حق الوكيل والوصي

الوصي

اذا اقر الوارث والموكل بالبيع وانكر قبض الثمن وكان امين القاضي مخالفا للموكل والوصي في ملكه شيئا
 احدهما الامين على الامين وعليهما اليمين لان المدين انما يجب على المنكرو والامين غير منكر لعدم وجوب
 الصمان عليه لقيامه مقام القاضي بخلاف الوكيل والوصي لان يجب عليهما الصمان فكانا منكرين للصمان
 يجب عليهما اليمين والثاني انه لا عهد على الامين وعليها العهد لما تبين والثالث ان الموكل والوارث
 يصير مقرات قبض نفسه حكما باقرارهما بقبض الوكيل والوصي والغرم لا يصير مقرات قبض نفسه
 حكما باقراره بقبض الامين وهذا لان الموكل والوارث اذا اقرات قبضهما فقد اقرات قبض كان لهما
 خاصة ولم يكن لغيرهما فيه حق فصار ذلك بمنزلة الاقرار بالوصول للمقبض فعلمنا انما الغرم
 لم يقرب قبض هو لمخاضه لان قبض الامين للميت والجميع الغرم لا لـ على الخلوص فلهذا نتلج
 ان يرجع على الاول بشي لان لم يمس منه قبض حقه حكما ولو لم يظهر غير اخر لكن المشتري وجد بالعبد
 عيبا فلهضم فيه الغرم دون الامين ان كان الغرم اقر قبض الامين التميز بين الامين
 والوكيل والوصي فان حقوق العقد ترجح اليها ولا يرجع الى الامين والفرق ان اجاب العهد
 عليها لم يكن لان الوصي ثابت من جهة الميت والوكيل ثابت من جهة الموكل والموتوب عنه لو يشر هذا
 العقد بنفسه كان يلزمه العهد كذلك اذا ما شرنا به فاما امين القاضي ثابت من جهة القاضيه
 في هذا البيع والقاضي لو يشر هذا البيع بنفسه لا يرجع للحقوق اليه لان بيعه فضا منه لان
 فعله محمول على القضا وهذا لان لو باع مال اليتيم من نفسه لا يجوز لان بيعه حكم منه وبيعه
 لنفسه لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى من وصيه فانه يجوز وان كان القاضي هو الذي جعله وصيا
 عن الميت فكان بايعا عن الميت وطهنا الوتر بوج بالصغيرة او زوجا من ابنة لا يجوز لان فضا لنفسه
 اولاده باطل وكذلك الوارث يبيع ويشترى فسكت لا يصير ما ذونا وذكر شيخ الاسلام
 جواهر زاده رحمه الله في الماذون اذا اراد القاضي الصغير او المعقود او عبد الصغير يبيع
 ويشترى وسكت لا يصير ما ذونا واذا كان فعله على وجه القضا او حقه العهد فيه كان على
 حضا فيه ولا ينفذ قضا وانه فيما كان حضا فيه فتباعدت العهد عن القاضيه ليصح قضا و
 فتباعدت عن امينه ايضا لانه ما يبيعه وهذا سمي امينا من وجه ما يبر الوكيل بعد العهد
 عنه واذا اتباعدت العهد عنه كانت العهد على من كان لاحظ في هذا البيع ويرجع نفعه
 اليه وهو الغرم لانه باع لاجله لان الاصل انه متى بعدر للاحق العهد بالمباشرة حتى من وقع
 العقد كالبالغ اذا وكل عبد المحجر او صبيا محجرا بالبيع او الشراء يرجع الحقوق الى
 الموكل كذلك هنا الاثر ان سبعة اقامة الحد وحكما كانت ترجع الى العامة كان الصمان
 فيما لهم وهو بيت المال ليكون الخراج بالصمان والغرم بالغرم ولهذا قلنا ان القاضيه
 وامينه اذا باع عبدا من التركة لاجل الصغير وقبض الما لوضاع في يد ثم استحق العبد رجوع
 المشتري على الوارث ان كان اهلا لذلك ولا يرجع على القاضيه او امينه فان لم يكن اهلا يثبت
 القاضيه عند من يقضي دينه كذلك هنا وامين القاضيه من يقول له القاضيه جلتك امين
 يبيع هذا العبد اما اذا قال يبع هذا العبد ولم يرد عليه اخلف للشاخص رحمهم الله فيه

والصحيح

والصحيح انه لا ملحة العهد ذكره شيخ الاسلام جواهر زاده رحمه الله في الماذون معد ذلك
 المسئلة على ملكه او حيا اما ان اقر الامين ببيع الغرم وقبض الثمن وانكر ان يكون دفعه اليه او انكر
 بيعه اليه وقبض اصلا واقر بالبيع وانكر قبض الثمن ففي الوجه الاول يرد عليه ويضمن الثمن
 للمشتري اما يرد عليه لما قلنا وكان ينبغي ان لا يرد عليه لان الامين لا يرد عليه الا في البيع ولا في
 القبض بخلاف الصبي المحجور والعبد المحجور الا ترى انه لو هلك الثمن في يد الامين لا يملك على الغرم
 حتى يكون دينه على حاله الا ما نقول وان كان كذلك الا انه باع لاجله لانه باع ليقضي دينه
 فكان عاقله من وجه فصار ان يرجع عليه بالعهد لعذر الزام العهد على العاقله وعلى من وقع
 له العهد لان النائب من وجه يجوز ان يحمل كالتابع من كل وجه فيما يرجع الى صيانة الحقوق الا ترى
 انما جعلنا الاملاف من وجه كالاملاف من كل وجه في حق وجوب الصمان في الدماء والاموال صيانة لها
 فكذلك في صيانة حق المشتري واما ضمان الثمن لا قراره بقبض الامين الثمن وجوب الثمن عند
 الرد للمشتري حمل الغرم الاول باقراره بقبض الامين الثمن مقرات قبض نفسه حكما في حق رجوع
 المشتري عليه ولم يجعله مقرات في حق الغرم الثاني حتى لا يرجع الغرم الثاني عليه بشي والفرق
 ان امين القاضيه في هذا البيع بمنزلة النائب عن الميت من وجه ومنزلة النائب عن
 الغرم من وجه اما الاول فلان الملك في العبد للميت فكان باعنا الملك كالتابع
 عن الميت واما الثاني فلان للغرم حقا في هذا العقد وهو استيفاء الدين من ماله لبيته ولعبيته
 التركة لقضا دينه فكان باعنا الحق كالتابع عن الغرم وله كان باعنا عن الميت من كل وجه
 لا يصير الغرم مقرات قبض نفسه حكما لان لقبضه كما لو وكل الرجل حال حيوته لبيعه
 ويوفى دين الغرم ثم اقر الغرم ان البائع قبض الثمن من المشتري لا يصير مقرات قبض
 نفسه حكما لقبضه كما لو وكل الميت بوجه ما وكما لو باع وصي الميت بجلد موته ولو كان باعنا الغرم
 من كل وجه كان مقرات قبض نفسه حكما من كل وجه كما في الوكيل بالبيع والوصي في حق الوارث
 فاذا كان باعنا عنهما من كل واحد منهما من وجه عملنا بهما فاعتبرنا بهما باعنا عن الميت فيما بين الغرم
 الاول وغرم اخر واعتبرنا بهما باعنا فيما بين الغرم وسن المشتري عملنا بهما جميعا في جالين مختلفين
 في حق شخصين مختلفين والعمل على هذا الوجه اول من العكس لاننا لو عملنا بسن النباية عن
 الغرم الاول في حق غرم اخر ومنفعة قبض الامين لم يخلص للغرم الاول بل يخلص له
 وللغرم الثاني لزمنا العمل بسن النباية عن الغرم في حق المشتري بطريق الاولى الخلوص منفعة
 قبض الامين للغرم فتعذر العمل بهما وتعطل العمل باحد الشبهتين وانه لا يجوز واذا ضمن الغرم
 الثمن للمشتري ببيع القاضيه للعبد ثانيا ويوفى الغرم ما عزم للمشتري والقاضيه بالخيار ان يشأ
 امر الامين الاول ببيعه وان شأ اخر لان العبد مال الميت لا مال الغرم والدين باق على
 الميت وللقاضيه ولاية النظر في مال الميت كما في قبل البيع وهذا لان الامين في حق ما بين
 الغرم والمشتري كالتابع عن الغرم حكما فصار يبيع الامين جميع الغرم ولو باع الغرم هذا
 العبد بامر القاضيه ثم وجد المشتري به عيبا ورده عليه وعزم الغرم الثمن من ماله للمشتري

كان **لـ** ان يحبس العبد حتى يستوفي ما عزمه المشتري ولو تعدر عليه الاستيفاء من جهة صاحب
العبد باع القاضى العبد لما قلنا في الابواب **لـ** المقامه ذلك هنا واذا باع ما نيا واوفى الخرب
ما عزمه من الثمن للمشتري فان فضل شيء دفع الى الغرم قضاء دينه الاول لان ما فضل من الثمن
من مال الميت وقد خلا عن حق من كان العبد محبوسا حتى فيصرف الى دين الميت كما لو باع العبد
المرهون بدين من الثمن بعد موت الراهن وفضل من دينه سيصرف الى سائر الخرم
وكما لو باع عبدا بيا فاسدا او قابضا وسافضا البع وحبس المشتري البيع لاستيفاء ما نقد
ومات البايع سباع العبد ويوفى عنه وما فضل يصير في بقية الخرم ما اولى الوارث وهذا
لان دينه الاول كان ساسا ولم يستل استيفاء بقول الامين في حقه لما ذكرنا فكان له ان يخل
بدينه لتقدمه على الوارث وان نقص عنه ما عزمه للمشتري لم يرجع على احد بشيء من ذلك وان
وان ظهر الميت مال اخر استوفى الغرم دينه الاول ولم يرجع بما ادى الى المشتري لان هذا
من علة العقد ولا يلزم الميت من ذلك شي لقول الامين لما ذكرنا ان قول الامين انما يكون
حجة فيما هو مسلط عليه من لا في استحقاق مال اخر والغرم انما يصدق في اقراره بقبض
الغرم حكما لا قراره بقبض الغرم فيما كان مسلط عليه وهو فيما يرجع الى العبد وما يتعلق به
اما فيما سوى ذلك فلا قلنا في الوكيل لكن يرجع بدينه الاول لانه كان ظاهرا معروفا
الا ان يقر الوارث بما اقر به الامين في دينه يظهرت العلة في حق التركة ايضا فيرجع بذلك
النقصان مع دينه الاول في التركة لتصادقهم على ذلك **لـ** وفي الوجه الثاني والثالث
وهو ما اذا انكر الغرم مع الامين اصلا او اقر بالبع وانكر قبض الثمن ليس للمشتري ان يرجع
على الغرم ولا حصة بينه لان الامين لا يصدق في الزام العقد على الغرم لكن القاضى ينصب
خما للمشتري حتى يرد عليه ان شا الامين الاول **لـ** وان شاع غير ذلك لخصومة في الجب
مستحق للمشتري حتى يصل الى باس مال **لـ** طالم يسلم العبد سليما ولا يمكنه الخصومة مع الغرم
لان لم يصرف مقرا بقبض الثمن لا حقيقة ولا حكما ولو خاصه ورد العبد عليه لا يحصل مقصوده
وهو استرداد الثمن ولا يمكنه الخصومة مع الامين لما قلنا ولا مع الميت لانه عاجز في نصب
القاضى خما عن الميت حتى خاصه المشتري معه في الرد بالجيب كما نصب ابتداء في البيع
بمخرلة ما لو باع الميت بنفسه حال **لـ** جونه ثم مات ولم يوص الى احد ولم يترك وارثا خلا في
ما اذا اقر الغرم ان الامين قبض الثمن من المشتري لانه ثبت قبض الثمن في حقه **لـ** فيجب
رد الثمن بخلاف العبد وقد تعدر خطاب الامين بذلك **لـ** خطاب الغرم لما ذكرنا فاذا نصب
القاضى خما واقام المشتري عليه البينة بالجيب قضى القاضى بقبض البيع ثم يبيع العبد
ويوفى الثمن للمشتري لان قبض الثمن ثبت باقرار الامين الاول **لـ** فيما يرجع الى العبد ويعلق به
لكونه مسلط على العبد وما يتعلق به فصار الدات باقراره كالتاب بالبينة فيما يرجع الى
العبد وما يتعلق به وهو الخلس لا غايته الاستيفاء والبيع عند تعدر الاستيفاء على ما ذكرنا
فان فضل من الثمن الاخر شئ اعطاه الغرم بدينه لقيام دينه على ما مر في الوجه الاول **لـ**

وان نقص فلا يرجع المشتري به على احد فان حرج الميت مال **لـ** بعد ذلك ضرب الغرم فيه بدينه كله
لان دينه ظاهر معروف فيستوفي من التركة فان فضل شيء ملحق واراد المشتري ان يرجع فيه
بنقصان الثمن لم يكن **لـ** ذلك لان قبض الثمن لم يثبت بقول الامين في حق مال اخر للميت سوى
العبد لما قلنا الا اذا اقر الوارثه بوصول الثمن الى يد الامين فحينئذ يرجع باقرار الوارث كما يرجع الغرم
في الوجه الاول **لـ** باقرار الوارثه هذا اذا وجد المشتري بالعبد عيبا فان لم يجد عيبا ولكنه
استحق من يد المشتري فذلك الجواب **لـ** ان حرج الغرم ان يكون الغرم قبض الثمن لم يرجع على
يكن عليه شيء وان كان اقر بقبض الامين لكن انكر الوصول اليه ضمن الغرم الثمن لان استحقاق العبد
يوجب انفساخ البيع كالرد بالجيب فكل جواب ذكرنا في الرد بالجيب فهو الجواب **لـ** في الاستحقاق
وان اقر الوارث بقبض الامين الثمن لا يرجع الغرم عليه ولا المشتري لان الدين ليس عليه الا اذا
ظهرت التركة حينئذ يرجع بذلك **لـ** ان البيع وقح على الميت لان امين القاضى بمنزله وكيل الميت
فيكون حاصل العدة عليه وقد اقر الوارث بذلك **لـ** لو امر القاضى امينه ان يبيع العبد
للموارث وهو صغير واقترال امين بما وصفت لك ثم كبر الامين وانكر ان يكون الامين قبض الثمن
او اقر بالامر فيه كما وصفتنا في الغرم لان المغي مجبما بل الكلام فيه اظهر لان البيع واقع للوارث
من كل وجه وقد تعدر الزام العدة على العاقدين يرجع على من وقع العقد له وهو الوارث ان اقر
بخطبه والا فلا ولو كان القاضى هو الذي باع العبد بنفسه واشهد شاهدان وهو قاضى ببيع العبد
من فلان وقبض الثمن ودفعه الى الغرم وانكر الغرم ذلك كله فان القول **لـ** قول القاضى في جميع
ما قال على الاطلاق حتى لو غرلا ومات فخصر غرم اخر واقام البينة على الدين واخصموا الى قاض
اخر وقضى القاضى بدينه وانكر الغرم الاول قبض دينه تشهد الشاهدان بحال القاضى المولد فان القاضى
الثاني بامر الغرم الاول بدفع خمس مائة الى الغرم الثاني لان قبض الثمن على الغرم الاول
ثبت بما هو حجة مطلقة وهو قول **لـ** القاضى الاول لان ذلك قضا منه وقول القاضى في حال
قضا به حجة بمنزلة البينة فصار الثابت بقوله كالتاب بالبينة ولو ثبت قبض الغرم الاول
بالبينة كان للغرم الثاني ان يدخل معه ويأجر منه حصته من الدين فذلك هنا **لـ** ان يرى
ان كتمان القاضى الى القاضى بمنزلة شهادة شاهدان فقول **لـ** بنفسه اولى ان يكون بمنزلة
شهادة شاهدين **لـ** بين قول القاضى وبين قول امين القاضى والفرق ان قول القاضى
حجة على الناس كافة اما قول **لـ** غير القاضى حجة على الغير فيما كان مسلط عليه من جهة ذلك
الغير والامين مسلط فيما يرجع الى العبد وما يتعلق به من مال الميت غير مسلط فيما عدا ذلك
فيكون هو وغيره من الامناسوا ولولم يظهر غير اخر ولكن وجد المشتري بالعبد عيبا
فان خصمه هو الغرم اقر ببيع القاضى وقبضه الثمن او لم يقر بشئ قبض الغرم بالحجة وبيع العبد
ثانيا فوفى دينه الذي ادى الى المشتري من الثمن الثاني لان قبض الغرم الثمن ثبت بقول
القاضى والنايت بقول **لـ** وان حجة على الناس كافة كالتاب بالبينة ولو ثبت بالبينة كان الجواب
ما ذكرنا فان فضل شيء كان للموارث لانه مال الميت وقد خلا عن الدين والوصية وان كان فيه

تقصان لم يرجع على الوارث لان دين الميت لا يلزم الوارث في ماله وانما يستوفى من تركته فان ظهر للميت مال يرجع فيه بالتقصان لانه ظهرت التركة والدين ظاهر بقول القاضي وهو كوكيل بالبيع اذ ارد عليه اذ ارد عليه العبد بالبيع بعد قبض الثمن وهلاكه في يده لانه يبيع العبد وليستوفى دينه وان كان يبيد نقصان يرجع في مال الموكل ان كان امينا اذ كان قبضه ظاهرا ولا يرجع الغرم بدينه لانه ثبت استيفاؤه مرة بقول القاضي فلا يستوفيه ثانيا وكذا لو كان القاضي باع العبد على الوارث الصغير واقر قبض الثمن وصرف اليهم كان ذلك بمنزلة الغرم في حق العهدة ان كروا واقر واما اقرب القاضي او انكر وافي الرد بالبيع والاستحقاق في جميع الوجوه على ما ذكرنا والله اعلم

باب ضمان الوكيل في البيع ونحوه الثمن بغير ضمان **اصل** ما ذكرنا ان الوكيل في حق الحقوق بمنزلة العاقل لنفسه وهو في نفس التصرف نائب عن الموكل ولهذا اختلف في الاطلاق والتقييد او المكان او تقدير الثمن كان القول قول الموكل لانه استغفار الولاية والسفيد من جهته ولو انكر الاذن اصلا كان القول قوله فاذا انكر الاذن في تصرف بعينه كان القول قوله ايضا خلافا للمضارب مع رب المال اذا اختلفا في الاطلاق والتقييد بان قال رب المال امرتك بالعدد دون السعة او ادت بالتصرف في مكان كذا وادعي المضارب الاطلاق كان القول قول المضارب استحسانا وفي القياس القول قول رب المال كما في الوكالة والفرق ان العموم والاطلاق في المضاربة اصل ولهذا اوجب للمال اليه مضاربة بالتصرف كان للمضارب ان يتصرف فيما يدرى له من التجارة في اي مكان شاء فمن ادعى الاطلاق فقد تمسك بالاصل فكان القول قوله حتى لو انفق على ابن التقييد بان ادعى رب المال المضاربة في نوع والمضارب يدعي نوعا اخر كان القول قول رب المال لبطان العموم بانفاقا خلافا لوكالة فانها لا تقتضي الاطلاق ولهذا اختلف في الغرض وكلتكم بما لي لم يكن له ان يتصرف بعينه بشي ولهذا املك المضارب الاضباع والتوكيل بالتصرف والايداع ولا يملك الوكيل واذا كان باسافي العقد بخير اطلاق الموكل وبفيله وشروطه المفيدة كفاية تصرفه لان تصرفه في الاطلاق والتقييد والنهي والحرك تصرف في خالص حقه فيصح ولا يصح نهيه واذنه في حق الحقوق لانه تصرف في حق الغير فلا يصح **وحرف** اخر ان اشتراط الضمان في موضع الامانة لا يصح كما ان اشتراط الامانة في موضع الضمان لا يصح لانه تغيير حكم الشرع وهذا لان الامانة ضد الضمان والشخص الواحد لا يصلح ان يكون امينا وضامنا في شي واحد للشخص واحد وهذا لان يصح اشتراط الضمان على المودع والمستعير والمضارب والاحر المسرك عند ابي حنيفة رحمه الله ولهذا اقلنا شركة العيان ان الخسران على راس المال ولا يصح اشتراط الفاصل فيه والزوج على ما اشتراط **وحرف** اخر ان الشرع لا يرجع على غيره بما تبصر به اذا عرفنا هذا اوال محمد رحمه الله رجل وكل رجلا ببيع عبده فباعه من رجل بالف درهم وسلم العبد ولم يقبض الثمن وضمن الثمن عن الموكل المشتري فالضمان باطل لوجهين احدهما ان الثمن وجب حقا للعاقل لانه من

حقوق العقد ولهذا اختص بالمطالبة ولا يملك الوكيل نفسه عن المطالبة والاستيفاء ويصح ابراه عنه عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ولهذا اوجب المشتري ما للموكل عليه سمي كان بارا او خلف ما للوكيل عليه شي كان كاذبا كان كالمالك للثمن والمالك لو كمل بنفسه عن الغرم بما عليه من الدين لا يصح كمالا يودي الى المضادة لانه يصير الواحد طالبا ومطلوبا قاضيا ومقضيا في وقت واحد لان الوكيل بالقبض ليس بمالك للثمن بوجه ما بدليل ان الموكل لو نهاه عن المطالبة والقبض عمل نفسه ولو ابر المشتري عن الثمن لا يصح ابراه ولو قبل الجوراله لا يصح قبوله وانما الموكل هو المالك للثمن ملكا ومطالبة وللوكيل المطالبة على وجه النيابة ولم يتصل المقصود بهذه النيابة قبل القبض فكان قابلا للنقص فاذا اقدم على الكفالة وقبل الموكل ولا يصح الكفالة مع بقا الوكالة لما بينهما من التنافي لان قصده الوكالة ان يكون المالك امانة في يده وقضيه الكفالة ان يكون مضمونا الوكالة ضرورة يصح الكفالة اما الوكيل بالبيع مالك للثمن في حق القبض والمطالبة ولا يمكن نقض هذا الحق بعد البيع لانه حصل المقصود من التوكيل فلو حصلت الكفالة صح مع بقا الوكالة وانه لا يجوز لما بينهما من التنافي وهذا لان الشئ انما يثبت او ينقض ضمنا لغيره اذا صح اسانته او نقضه مقصودا اما اذا لم يكن فلا اما الاتري انه لو اشترى دارا على بشرط ان يارسلته ايام ثم بيعت دارا اخرى فاحذها بالشفعة يتم البيع في الدار المشتراة لانه يملك اتمامه مقصودا اتمامه في ضمن الاخذ بالشفعة بخلاف ما لو اشترى دارا لم يرها فبيعت دارا اخرى فاحذها بالشفعة لم يكن رضى ولا يبطل خيار الروية لانه لو ابطله فقصده لا يصح فكذا اصنافا والثاني وهو ان الوكيل امين في حق الثمن فلو صح الضمان كان اشتراط الضمان على الامين وانه لا يصح اشارة محمد رحمه الله الى هذين العليتين في الحجاب فانه قال لا اصل في العقد واليه قبض الثمن ولان الكفالة انما تصح اذا كانت معيدة وكما لا الوكيل بالبيع غير مفيد لان فائدة الحرج على الاعمال الاصيل والاصيل وهو المشتري لا يجب على اتنا الثمن للموكل فكيف يجبر عليه الدليل خلاف الوكيل يقبض الثمن لان الاصيل وهو المشتري يجبر على ابعاء الثمن الى الموكل فجاز ان يجبر عليه الكفيل وهو الوكيل الا ترى ان الكفالة تبدل الكفالة لا يصح مع توجبه المطالبة للموكل على العبد لانه عزم فلان لا يصح هنا مع توجبه المطالبة للموكل على المشتري كان اولى وكذا المضارب اذا ضمن الثمن لرب المال عن المشتري فهو باطل لما ذكرنا خلافا للوكيل بالنكاح اذا ضمن المهر للزوجة عن الزوج حيث يصح لانه سفير ومجير محض لا ترجع اليه الحقوق فلو صح الضمان لا يصير ضامنا لنفسه ولا يودي الى التضاد وخلاف الاب اذا ضمن المهر لابنته الكبيرة او الصغيرة عن الزوج لان حق القبض ليس له بالاصالة ولهذا يصح هي الكبيرة في حق الصغيرة فام مقام شخصين كما في البيع ولهذا يصح طهرها بعد البلوغ فالحق بالاجنبي وكذا لو كان رجلان باعوا عبدا صنفه واحدا وضمن احدهما صاحبه حصر من الثمن مضارب باطل لانه لا وجه الى تضم الضمان مع الشركة حتى لا يصير ضامنا لنفسه فلا وجه الى تقديم القسمة لان قسمة الدين قبل قبضه باطله على ما ذكرنا في الشهادات

ن

حتى لو باع واحد منهما نصيبه صنفه على حدة صح الضمان لانه لا يصير ضمنا لنفسه وكذا الوكيل
الوكيل الخوالة لا امر بالثمن وهو باطل لانه يودي الى التضاد فان الاحياء الى المالك بدن له على
المشتري لم يصح كيلا يودي الى التضاد فكذا من الوكيل لا بمنزلة المالك ماد كرتا في الكفالة
ولانه لو صح للوالد ضمن الوكيل وبطال به وانما امين فكان اجاب الضمان على الامين ولا ينفيد
لما ذكرنا ان قابلية الجبر على الاداء لا يجبر الاصيل فليف الجبر الخصال عليه وهذا لان
الخوالة لقل الدين او لقل المطالبة ولا دن للموكل على المشتري ولا مطالبة لما ذكرنا الا ترى
ان الكاتب لو احال مولا على رجل ببدل الكتابة او احال المولى غريمه على الكاتب ببدل الكتابة لا يصح
مع قيام الدين والمطالبة ههنا اولى ولو لم يكن للوكيل ولم يقبل الخوالة ولكن فني الامر الثمن الذي
على المشتري من غير شرط الضمان كان جائزا لان مقتضى دين غيره متبرعا بمجوز كما لو تبرع غيره
وهذا لان الوكيل من اهل التبرع وليس من ضرورة صحة القضا تبرعا ان يكون المالك واجبا على
وجه يصح الضمان به الا ترى ان الكفالة ببدل الكتابة باطلة وقضاؤه بطريق التبرع صحيح
وكذا في الدين المشترك اذا ضمن احدهما لصاحبه نصيبه من الدين لا يصح ولو تبرع بقضا
نصيبه صح وليس له ان يرجع على المشتري لان غير مأمور بالاداء ولا مضطرفه ولو
ان الوكيل صالح الامر من الثمن على عبده للوكيل بعينه جاز وسلك العبد للمولى ويرى المشتري
ولا رجوع للوكيل على المشتري ولا على الموكل لان الصلح عن الدين رضا الدين حكما وليس
بما يعنه ولا يقتضي ضمنا للاحمال وان وقع على خلاف جنس الحق لان الصلح في موضوع
للتجوز بدون الحق والتجوز بدون الحق انما يحق باقتضا البعض والاراعن البعض وانما
الحق وطه اذا وقع الصلح على خلاف جنس الحق ثم تضاد فان لا دين بطل الصلح لانه
قضا للدين فيعتبر القضا الحكمي بالقضا الحقيقي ولو قضى الدين حقيقة ثم تضاد فاعلم ان لا
دين بطل القضا فكذا اذا قضى حكما كذلك ههنا يعتبر القضا الحكمي بالقضا الحقيقي
ولو قضى الوكيل الدين حقيقة ثم تضاد فاعلم ان لا دين بطل القضا فكذا اصح القضا ويكون
متبرعا لما ذكرنا فكذا اذا قضى حكما بالصلح وطه اصح صلح المتوسط والصلح على الإنكار
وهذا لان الصلح وجب تصححه بقدر الامكان لما فيه من دفع الخصومة وقطع المنازعة
فان قيل وجب ان لا يصح القضا من الوكيل لان الوكيل بمنزلة المالك للثمن
في حق الحقوق والمالك اذا تبرع على نفسه بقضا الدين عن غريمه لم يصح له صداد
بين كونه قاضيا ومقتضيا في وقت واحد فكذا لا ههنا قيل له الوكيل بالبيع
بمنزلة المالك للثمن لكن من وجه وليس بمنزلة المالك من كل وجه لانه بمنزلة المالك
في حق الحقوق وليس بمنزلة المالك فيما عدا حقوق العقد وطه لا يصح ابراه
المشتري عن الثمن عند ابي يوسف رحمه الله وعندهما وان صح ابراهه لكن يضمن الوكيل
ولو كان ما كان من كل وجه لم يجز كفالته ولا قضاؤه ولو لم يكن ما كان جاز قضاؤه وكفالته
فلكونه ما كان من وجه لم يجز كفالته ولكونه غير مالك من وجه جاز قضاؤه

علاهما جميعا والعمل على هذا الوجه اولى من القلب لانا لو علمنا بكونه غير مالك من وجه
في حق الكفالة لنحتج جازت الكفالة لزمنا ان نحمل به في حق القضا لان القضا اسرع ثبوتا
وجوازا من الكفالة اما لو علمنا بجهته المالكية في حق الكفالة لا يلزمنا العمل به في حق القضا
كما ذكرنا انه اسرع الا ترى ان الكفالة ببدل الكتابة لا يجوز والقضا جاز كان ما قلناه
اولا صيانة عن تعطيل السهمين ولو باع العبد بماله على المشتري او صلح له على
ان يكون الثمن الذي على المشتري للوكيل او قضاؤه الثمن على ان يكون الثمن الذي على
المشتري له فالبيع والقضا والصلح باطل ورجع على الامر بما اعطى لانه وقع حكمه
عقد فاسدا اما البيع فلان الاجنبي لو باع عبدا منه بماله على المشتري كان
البيع باطلا لما فيه من ملك الدين من غير من عليه الدين او بيع العبد بشرط ان يكون
الثمن على غيره وانه شرط فاسد فيسده العقد فاذا باع الوكيل كان اولى واما الصلح والقضا
فلا به وقع معاوضة عندهما هذا الشرط فصار بمنزلة البيع والعبرة للمعاني الا ترى
ان الكفالة بشرط براءة الاصيل حواله والخوالة بشرط مطالبة الاصيل كماله وطه اذا
لخصه بشرط العوض مع انهما اعتبارا فارق بين هذا وبينها اذ صلح او قضا
ولم بشرط ان يكون الثمن له والفرق ان الصلح معنى التملك ومعنى الاستقاط
وطه اصح صلح الغضولي مع انعدام التملك ولو كان ببدل الصلح دارا وجبت الشفعة
لغيره لمعنى التملك فحق لم يعل على ان يكون الثمن له ان تغدر تصححه تملكها املن تصححه استقا
ومعنى الصلح على التجوز والاستقاط جعل استقاطا وهذا الوادي دارا في يد غيره وانكر للمدعي
عليه واصطلى على بطل ثم استحق البطل او ملك قبل التسليم او رد بعيب يرجع الى
اصل الدعوى ولم يجعل اقدامه على الصلح اقرارا بكونها للمدعي ولو اشتراها
من ذي اليد ثم استحق البطل او رد بعيب باخذ المدعي الدار لان اقدامه على الشرا
اقرار بانها للمدعي لانه عقد مبادلة فاذا انقض على ان يكون الثمن بصير مبادلة فتعذر
تصححه استقاطا فيكون يباع ثمن على الغير بخلاف البيع فانه لا يجتمل الا التملك فسوا شرط
هذا الشرط اولى بشرط بلون تملكها وتغدر تصححه تملكها واما الفرق بين هذا الشرط وبين
عدم الشرط لانه عند عدمه وقع القضا بجهة التبرع وانه صح ما ذكرنا اما اذا شرط
لانه قضى بشرط ان يملك ما في دمه للتبرع عليه وفيه تملك الدين من غير من عليه
فالقبض قبض حكم قضا فاسد فكان له ان يرجع الا ترى انه لو تبرع بدار بدار
الكتابة يجوز ولا يرجع على احد ولو ضمن وادى يرجع على المولى لانه كذا في علم
صمان فاسد كذلك ههنا وهذا بخلاف صلح الكفيل مع المكفول له هذا الشرط
او بعد مده او بقضا الدين مع الشرط او مع عدمه لان محقق الرجوع بابت شرط
املا فالشرط لا يبرئه الا وكاد به وهذا لما ذكرنا ان الكفالة توجب دين الطالب
على الكفيل ودين الكفيل على المكفول عنه الان ما وجب الطالب على الكفيل حال

طا

الدين

ما وجب للكفيل على المكفول عند موصل الوقت الا اذا وطئ الوكيل الكفيل من الكفول
 رهنا بالدين نصح ولودهب الدين من الكفيل او ومله بالارت يرجع على المكفول عنه
 فلا يكون ملكا للدين من غير من عليه الدين ولو باع الوكيل العبد ثم حال الامر
 بالثمن على المشتري وقبل المشتري الحوال انه حاز ولم يكن حواله بل يكون وكالا
 او احواله مطالبة لاحاله ملك لان الملك له بلا حواله فيكون الامر كله كمال القبض
 لان تحوير هذا العقد بطريق الحوال متعذر لانها نقل الدين ولا دين للامر على الوكيل
 حتى يحمله بذلك على المشتري وامكن تحويرها بطريق الوكالة لان الحوال لو بدت
 حقيقة كان من حكمها ان يجزى على المحال عليه اذا الدين الى المحال له واذا انقضى التحوير
 بطريق الحوال التحوير بطريق الوكالة وهذا لان حق المطالبة للبايع لا الامر في
 باسم الحواله فضاء امامته مقام نفسه في حق المطالبة وقبض الثمن والوكيل لو وكل الامر
 بقبض الثمن حاز ويصير وكيل عنه في القبض ويستقيم انعقاد الوكالة بلفظ الحواله
 الا ان شري ان محمد رحمه الله قال في كتاب المضاربة اذا صار مال المضاربة ديناً على الناس
 وليس على في المضاربة يرضخ وامتنع للمضارب على التقاضي قال له اجل رب المال
على الغرماء يعني وكله ولا يجزى على الاستيفاء وذكر في الجامع الصغير حل حاله حل على رجل
 بالغدرهم فقال المجمل هو مالي وقال المحال هو مالي فانقول قول المحل واذا
 صحت الوكالة ليس للمشتري ان يمتنع عن ادائه الثمن الا للبايع لانه عاقد وحق القبض له الا انه وكل
 الامر بقبض الثمن ومن له الثمن او الدين على انسان لو وكل غيره بالقبض لا يسقط
 مطالبة الموكل عنه وسرا بالدفع اليه كذلك هنا وكذا يجزى على الدفع الى الامر
حكمه الوكالة كماله وكل اجنبيا في ذلك فان نهى البايع المشتري عن الدفع الى الامر صح به
حتى كان له ان يمتنع عن الدفع اليه الا انه اذا وقع اليه يرى اما صحة النهي وحق
 الامتناع فلان وجوب الدفع كان بحق الامر فيصح له فيه حواله وكل اجنبيا ثم نهاه ومنعه
 عن الدفع صح فكذا اذا امتنع الامر عن القبض وهو وكيل في ذلك فكان له منع
 واما البسراة فلان المشتري لو دفع الثمن الى الامر قبل التوكيل صح ادائه ويبرأ
 استحقاقا لوصول الحق الى المستحق فكذا اذا صار التوكيل نهيه كان لم يكن رجل
 وكل رجل بايع عبدا ودفع اليه وامره ان لا يدفع العبد بعد وقوع البيع الى المشتري
 حتى يقبض الثمن فباعه بالف درهم ودفعه الى المشتري قبل ان يقبض الثمن فله
 جاز ولا يكون الامر حق الاسترداد ولو بوى الثمن على المشتري لا ضمان على البايع
 ودفعه البايع قبل قبض الثمن ومنع الامر اياه قبل قبض الثمن باطل وكذلك
 ان لم ينهه عن ذلك حتى باعه ثم نهاه عن التسليم لا يصح نهيه وهو قول محمد رحمه الله
 وقياس قولنا في حيفه رحمه الله اما عندنا في يوسف يعتبر نهيه حتى لو دفعه الى المشتري
 كان للوكيل استرداده من يد المشتري لاستيفاء الثمن ان كان العبد قايما وان هلك

في يده ونوى الثمن عن المشتري يضمن الوكيل الثمن للموكل ويرجع بذلك على المشتري
 ولم يذكر قولنا في حيفه وقالوا قوله مع محمد وحملوا هذه المسئلة فرع المسئلة الا برأ
 فان الوكيل اذا أبرأ المشتري عن الثمن جاز عندهما وله بحره عندنا في يوسف رحمه الله ووجه
 المناهضة لما جاز الا برأ او التاجيل عندهما كان الوكيل كالمالك في حق قبض الثمن فيكون
كالمالك في حق تسليم المبيع ايضا لان حق المنع انما يكون لاجل استيفاء الثمن فلما ملك
ابطال الحق لاستيفاء الا برأ ابطال حق المنع ولان قبض الثمن من حقوق العقد كماله
 للمطلس لاجل الثمن من حقوقه ايضا واذا كان بمنزله المالك في حق تسليم المبيع ليعمل
 نهيه عن تسليم المبيع قبل قبض الثمن كما لا يعمل نهيه عن قبض الثمن والجامع بينهما
 انه تصرف في حق الغير فصار وجود هذا النهي وعدمه بمنزله الا ان بينهما فرقا
 من وجه وهو ان الا برأ يضمن الثمن للموكل وهذا لا يضمن لان الا برأ المانع مال الموكل فيصير حائرا
 فيضمن وهذا لا يتلف مال بل في التسليم منقحة الامر لانه يوجب تاكد الثمن فلا يضمن
 ولان الا برأ ليس من موجبات الامر بالسبيع والتسليم من موجباته لما ذكره وعندنا في يوسف
 رحمه الله لا يملك الا برأ فلا يملك ابطال حق المنع فلما حصل ان جهة النيابة في الحقوق راجحة
 عندنا في يوسف وعندهما جهة الاصل راجحة ابو يوسف رحمه الله يقول لا خلاف في
ان الوكيل ثابت في اصل العقد وحكمه لانه ملكه تنفويضه وهذا يعتبر بالمقيد في
 اصل العقد حتى لو وكله بالبيع بشرط الخيار فباع بغير شرط لا يجوز فوجب ان يكون في
 حق حقوقه كذلك لان حقوق العقد ثابت للعقد ولا يلزم انه لا تعدل على منعه من التسليم
 اصلا ولو كان نابيا في حق الحقوق كان بقدر كفا في اصل العقد لانه لما بقدر لانه ليس
 ثابتا لكن لانه يعلق بهذا التفويض حق الغير فامتنع صحة النهي لتعلق حق الغير
 وقد يكون نفس العقد هكذا فان الراهن اذا سلط العدل على بيع الرهن اذا حل المال
 لا يقدر على عجز مع كونه نابيا عنه في العقد ورب المال لا تمنع ملك المضارب عن البيع
 بعد ضرورة المال عرضا وان كان ناسا عنه والموكل لا يملك عزل الوكيل بل يضمنه
 اذا كان يطلب الخصم لتعلق حق الغير لذلك هنا محمد رحمه الله يقول الوكيل
 يملك الامر منه بتفويض الراي اليه فلو كان عاملا لبرأه لمصلحة الغير فيكون نابيا
 باعتبار ان دفعه لمصلحة الغير مال له باعتبار انه عامل برأى نفسه فورنا على الشبه
 ظاهرا فقلنا بانه نائب في حق ما يرجع فعله الى مصلحة الغير مال له فيما يرجع الى ما هو اذ لا
 ففي حق اصل العقد وحكمه عامل لمصلحة الغير فشمية نابيا في حق حقوق العقد عامل
 لنفسه ليخرج عن عهده ما الرزقه فشمية مالها متصرفا لنفسه بنا على ملكه فلا يعمل
 نهيه فيه واذا لم يعمل نهيه ليه لم يكن للموكل حق الاسترداد اذ كان له نهيه ولو هلك
 في يد المشتري لا ضمان عليه قال في الاصل الا ترى ان المأمور لو باعه ولم يكن
 الامر نهاه عن سى فلما باعه لم يدفع اليه حتى نهاه الامر ان يدفعه حتى يقبض الثمن فله المأمور

عليه

للمامور قبل قبض الثمن جاز ذلك ولا يلتفت الى قول الامر كذلك هنا وعندنا يوسف
له حق الاسترداد ولو هلك في يد المشتري ضمن الثمن دون القيمة لانه مضمون عليه بالثمن
فلا يكون مضمونا عليه بالقيمة لتعذر ارجاع صمانه قبض واحد كما لو باع الموكل
بنفسه فاخلل للمشتري من يده بغير اذنه قبل قبض الثمن وكذا لو اخذ من يد الوكيل
بغير اذنه وهذا لان حق الموكل في الثمن لفاد البيع واستقال الملك من العجز لا الثمن وصر
ملكه في البيع وانما امر الموكل بحبس لصيانته حقه في الثمن فصار بالتسليم بغير امره معوت
طريق صيانته الثمن فلا يضمن الا الثمن ثم يرجع به على المشتري وقيل هذه مسئلة مستداه
لاي يوسف رحمه الله الحسن مستحق للموكل فلا يملك الوكيل ابطاله واذا ابطله بضمن كالعذر
اذا سلم للمرهون الى الراهن وكما لو وكله بقبض المبيع مضمون قبض الثمن بغير اذن البائع
وهلك في يده او يد المشتري لهما ان ملك البيع مطلقا فاذا باع صار التسليم حقا مستحقا
عليه بالعقد فاذا اخرج عليه فقد منع من حق مستحق له او عليه مع قيام السبب الذي
يملك به التسليم وهو اليد على المبيع فلا يعمل به فيه كالموكل اذا نهى المادون عن بيع ما في يده لانه يحاه
مع قيام السبب وهو الاذن وكما لو باع الودعة من المودع ولها عن القبض بخلاف وكيل
المشتري بالقبض لانه ليس له قبضه لانعدام التسليم من له الحق وخلاف ما اذا لم يدفع اليه
لانعدام التسليم ايضا والعدل باب المرتين ولهذا صح الرهن بقبضه ولم يوجد التسليم
منه قوله حق القبض ثابت للموكل اوله ولاية الاسترداد قبل تسليم الوكيل قلنا نعم لكن
حق التسليم والقبض ثابت للوكيل بخلصا لنفسه عن عمله ما لم يرد من العقد فراجعنا
كل التحير قلنا كل واحد منهما يتحمل من استيفاء حقه لانه صا حبه من استيفاء حقه فلم يملك للموكل
من اخذه قبل التسليم الى المشتري لانه ذلك ولا يتقدر على ابطال حقه والاسترداد من يده احد
ولو سلم الوكيل الى المشتري له ذلك ايضا ولا يضمن لاحد وهذا لان ولاية الاسترداد لا تمنع صحة
التسليم كما قلنا في نهى المادون ولو كان الامر دفع العبد الى الوكيل وامره ببيعه وامره ان لا يبيع
حتى قبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن فالباع باطل لا يجوز حتى قبض الثمن ثم يبيعه لانه اضاف
الوكالة الى وقت وهو وقت قبض الثمن فاذا باع قبل القبض فقد باع قبل وجود الوقت المضاف
اليه الوكالة فلا يجوز كما لو امره ان يبيع عبدا فباعه اليوم وهذا لان امره ببيع نفسه
وهو ان يكون بعد قبض الثمن ومحرج عليه البيع قبل ذلك وبيع المحجور باطل وهذا لان النهي والقييد
هنا راجع الى العاقبة والعقد كان ثابتا في نفس العقد وهو ثابت في نفس العقد فيعمل به فيه
كما لو امره بالبيع بالدرهم فباعه بالدينار بخلاف المسئلة الاولى فان منه امره بالمنع بعد العقد
وبعد العقد الحق للوكيل لا للموكل وهذا الحق للموكل لا للوكيل واذا اختلف لم يكن وكيلنا فالحمد رحمه الله
البيع باطل الا ان قبض الثمن من المشتري ثم يقول قد بعثك هذا العبد هذه الدراهم التي
قد قبضت منك فان فعل هذا كان البيع جائزا والافه باطل **باب** اي فائدة في هذه
الاشارة التي شرطها محمد رحمه الله الى الدراهم والدرهم عندنا مما لا نتخير بالاشارة في العقود

قبل له لا يتخير بحد الاشارة ولكن يتخير بالاشارة والقبض وهنا وجدت الاشارة والقبض فجاز ان يتخير
بهما قال **باب** مشايخنا رحمهم الله وهذه الاشارة بعد القبض ليس بشرط لان العرض ان يبيعه بثلث
مقبوض ومتى قبض من قبض الثمن صارت الاضارة والقبض بما قبض والاطلاق سوا بعد ان يكون ماله
من قبض نقد البلد لانه صار قابضا بنفس العقد باعتبار انه قد قبض بثلث حقه وفي المنسوط لو اخطأ
دنانير وامره ان يشتري بها فاشترى بها ثم لم ينفذها حتى دفع الطعام الى الامر وانفق الدنانير
في حاجته ونفذ الثمن من غيرها فهو جائز لانه امشغل بالامر في المشتري بتلك الدنانير لكن الدنانير
لا يغير في الشري بالقبض فكانت باقية على ملك الامر وقد وجب الثمن للبائع دينارا في دمه
الوكيل وللوكيل في دمه الامر فالوكيل حين انفق دنانير الامر في حاجته صار مستوفيا دين نفسه
بفني دين البائع عليه بخرمه في ماله وان اشترى بدنانير غيرها ثم نفذها فالطعام للوكيل لانه كان
مامورا بالشري بتلك الدنانير فاذا اشترى بغيرها صار محالفا لكان مشتريا لنفسه
ثم نفذ دنانير الامر في قضاء دين نفسه وصار صامنا له **باب** ان يعلق الشرع لا يتعلق
بتلك الدنانير وانما تنفذ الوكالة بها والوكالة تسعد بالمال المضاف اليه الا ترى انه لو هلك
قبل الشري به بطلت الوكالة واذا تعلقت الوكالة بتلك الدنانير لم يكن الشري بغيرها من موجبات
الوكالة على ان الشري قد يتعلق بالدنانير المضاف اليها نوع يتعلق الا ترى ان من اشترى بالدنانير
المقبوضة ونفذها لم يبط له الفصل خلاف ما اذا اشترى بغيرها ونفذها ولو اشترى الوكيل
طعاما الى اجل وهو يبيع الشري طعاما لم يصدق على ذلك ولا يلزم الامر لان ملك الدنانير عين
وصفه العينة ينافي الاجل فتبين الشري بالثمن الموطن وتبين شرايه تلك الدنانير من افاة
منه محال لانه لما صرح به ودعواه غير مطابق لما ظهر منه فلا يصدق على ذلك وكان هذا وما لوا
اشترى بغير ملك الدنانير سوا خلاف ما اذا اشترى طعاما بمن حال ثوبى بتلك الدنانير
فانه يلزم الامر لان ما صرح خلاف ما امر به بضا فان اضافه الثمن الى دمه والى ما في يده من الدنانير
سواء كان تعيينه تلك الدنانير في قلبه كعينهها باشارته في العقد لها وهذا لان الوكيل
قد سلم على هذا بان جاز ما يوافق الامر في المسبوق ولا يكون ملك الدنانير معه ولو رجع الى بيته
ليحضرها فانه فلها ما جاز ما يوافق الامر بطلاق الدنانير ونفذ بعد ذلك تلك الدنانير
او غيرها لم يصح ما لو اضاف الى ملك الدنانير بضا ولو كان الاسراحة ان يبيع العبد بالف
فباعه بالسمه لا يجوز لان الموكل ساول بيعا خاصا وهو البيع بالعدد والسفيد مقد من حيث انه
محصل للثمن في الحال وفيه صيانة عن الموى بالافلاس ويجوز ذلك وهو داخل في العقد
سعد ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله فراجعين قوله لا يبيع حتى قبض الثمن وقوله والفرق
ما ذكرنا ان النهي في قوله لا يبيع حتى قبض الثمن وقوله ببع بالنقد داخل في العقد فيعتبر ابو حنيفة
البيع والوكيل في حق البيع ان كان ما كان وجب باعتباره ان ملك اصل البيع من غير وكالة ثابت
من وجب باعتباره ان ملك البيع قبل الوكالة فيعمل به فيه اما في ملك المسئلة النهي داخل على
التسليم والتسليم من حقوق البيع والوكيل في البيع في حق الحقوق مخير له الحق بينهما فلا يعمل

فلا يعمل بهيه هذا كله اذا دفع العبد اليه وامره بالبيع فباعه بالف درهم حاله واراد ان ياخذ
من يده الامر ليدفعه الى المشتري قبل ان يقبض الثمن لم يكن له ذلك الا برضى الامر به قبل ذلك
اولم نهيه لان الامر بقبضه على العقد ولم يأمره على العبد فلا يخله الا برضاه فرق بين هذا وبين ما
اذا دفع اليه والفرق من وجهين احدهما وهو اننا اعتبر الامر بالبيع بمباشرة البيع والموكل
لو باشر البيع بنفسه بثلث حاله والعبد في يده لم يكن للمشتري ان ياخذ العبد منه قبل وصول
الثمن اليه بخلافه لما فيه من ابطال يده ولو باشر البيع بنفسه والعبد في يده للمشتري امانة
واحدث المشتري فيه ويضاقبل وصول الثمن الى البائع ليريد البائع ان يسترد منه المجلس
لاستيفاء الثمن لان قبض المشتري حصل بتفريط البائع كذا اذا باشر باشر ما هو من سبب البيع
وهو التوكيل والثاني ان العبد اذا كان في يد الوكيل فقد تسلط على البيع والتسليم جميعا لان الامر بالبيع
امر بالتسليم ويده عليه حقه لانه يحتاج الى التسليم لمخرج عن عهده ما لزمه حكمه البيع فلا يكون له
من منعه واذا لم يسلمه كان الوكيل مسلطا على البيع غير مسلط على التسليم ويده عليه حقه لانه
يحتاج الى ان يحسبه عن المشتري ليصل اليه حقه وما يقابل به من الثمن فلا يكون المأمور تسليما من
ابطاله فالحاصل ان القبض يحصل خلو المأمور ويصلح خلو الامر فوجب الترجيح باليد الحقيقية فان
كان في يد الامر فهو احق به ولا يكون المأمور تسليما من استرداده وان باعه المأمور بالفلسه
الى شهر وكان امره بالبيع مطلقا جاز البيع وله ان ياخذ العبد ويسلمه الى المشتري بغير رضى الامر
اما جواز البيع فظاهر على قول الى خيفة رحمه الله جريا على الاطلاق على ما ذكرنا واما على قولها
فان التوكيل بالبيع مطلقا مصر في المتعارف والبيع بالنقد كما هو متعارف بين التجار والبيع بالقر
متعارف بين التجار ايضا واما حق الاخذ للوكيل فرق من هذا بينهما اذا باع بالنقد والفرق ما ذكرنا
ان بيع الوكيل بالفلسه وان داخل تحت التوكيل كمباشرة الموكل البيع بنفسه ولو باشر البيع بنفسه
ان كان حاله حق المجلس لاستيفاء الثمن وان كان موجبا لجبر على التسليم ولا يملك المجلس ان يأمرا ما يكون
حق المجلس في موضع يستحق تسليم الثمن في مقابلته ولا يستحقه اذا كان الثمن بسنة ثم عاد رحمه الله
الى اول المسئلة فقال لو دفع العبد اليه وامره ببيعه ونهاه عن تسليمه بعد البيع حتى يقبض الثمن
فباعه ولم يسلمه حتى اجد الامر العبد من المأمور وامتنع من تسليمه حتى يقبض الثمن فله ذلك
وليس للمأمور ان ياخذ من يده حتى يسلمه الى المشتري بل وصول الثمن اليه لان الامر لما اخذ العبد
من يد الوكيل استقر يد الوكيل وعاد العبد الى قدم يد الامر فصار كأنه لم يدفع العبد الى الوكيل ولو لم
يكن في يده حتى باعه كان الامر حق المجلس لما ذكرنا فان قيل يجب ان لا يعود العبد الى قدم
يد الامر بالاخذ لان الوكيل لما باع والعبد في يده صار تسليم العبد الى المشتري قبل قبض الثمن
خفا للوكيل حتى يتم بيعه ويخرج عن عهده بالتسليم وينفع له الامن عن انتفاض البيع بهلاك العبد
في يده وهذا لا يضمن بالتسليم فالامر بهذا الاخذ يريد ان يبطل حق الوكيل في التسليم فوجب ان لا يعود
وان لا يعود العبد اليه في تسليمه بل في تسليمه صارا خفا للوكيل في اخذ العبد من يد الوكيل
قبل ان يدفعه الى المشتري قبل قبض الثمن من المشتري حتى الامر ايضا لان العبد بعد بيع الوكيل

مضمون على الامر بالثمن فكان الامر ان ياخذ العبد منه حتى بالغ في حفظه فلا يضيع العبد فلا
يبطل حقه في الثمن واذا كان كل واحد منهما حقا وتعد رايها المختير كما هما وتعدرا احسن شتر اك
بين المختير للثمن في بينهما رجحنا السابق منهما لان السابق يحصل مرجحا اذا ثبت هذا فنقول
ان سبق الوكيل بدفع العبد الى المشتري كان العبرة لحقه وان سبق الامر ياخذ العبد كان العبرة
بخطئه وهذا الامر سبق اخذ العبد كانت العبرة لحقه فان قيل لو كان الامر حقا في اخذ العبد
من هذا الوجه يجب ان يعمل بيده عن الدفع الى المشتري قبل قبض الثمن لان الثمن لا يكون
ملاقاة حقه بل لا نهى عن الدفع وسبب التسليم على الدفع قايما وهي الكوالة السابقة
وكون العبد في يده والنهي عن الشيء مع بقا سبب التسليم على ما وقع عنه النهي قايما لا يعتبر
وان لا ما النهي خالص حتى الناهي كالمولى اذا نهى العبد المادون عن بيع شئ من كسبه الذي يولد
لا يعمل بهيه وان لم يكن على العبد من فاما اذا اخذ الامر العبد من الوكيل فالتسليم على التسليم قد
زال فصار بمنزلة ما لو اخذ المولى الكسب من يد العبد المادون ثم باع العبد من المولى لا يصح كذلك
هنا وهذا المادون ان الامر ولاية الاخذ صيانة لحقه في الثمن عن المولى والموقوف وفي تسليم الوكيل
مع لهية تأكيد الثمن لانه يامن به من المولى اكرما يامن باسترداده والنقص بعد ما يصح لا يتغير
الا لفايد ظاهرة هذا اذا اخذ الامر بغير علم الوكيل واخذ برضاه حتى لا يتغير له حتى الاسترداد
اما اذا اراد الامر اخذ وامتنع الوكيل من التسليم اليه هل له ولاية الاخذ جبر الريد كرهذا في الكتاب
وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله انه ليس للامر ذلك لانه يريد ابطال يد الوكيل ويده حقه
وهذا المادون ان القبض يصلح خفا لكل واحد منهما فوجب الترجيح بالسبق او اليد الحسية استشهد
بمجرم رحمه الله فقال الاربي ان المالك اذا امر المودع ببيع الوديعة فباع ولم يسلم حتى جال المودع
واخذ من بيت المأمور ثم اراد المودع ان ياخذ من المالك ليسلمه الى المشتري كان الامر ان يبعه حتى
يقبض الثمن لانه لما اخذ فقد انتقض يد المودع وعاد العبد الى قدم يد الامر فصار كأنه لم يزل في يده
وقد امره ببيعه وباعه ولو كان البائع سلمه قبل ان ياخذ الامر وقد نهاه الامر عن التسليم حتى
يقبض الثمن في اصل البيع او بعد ذلك اولم ينفذ فقد سلمه العبد للمشتري وهذا قوله خاصة
اذ لا فرق بين توكيل الاجني وتوكيل المودع فان كل وكل مودع اذا قبض العبد بيده الا ان من
عادة الاستشهاد بالمخلف على المخلف بقلا للكلام الى ما هو الاوضح او يكون ابتداء المسئلة بلفظ الامر
ولو اراد المأمور ان يدفعه الى المشتري قبل قبض الثمن ومنعه الامر ولم يسلم حتى اخذ الامر
من بيت المأمور ثم اخذ المأمور من بيت الامر واراد تسليمه فللامر ان يبعه لان الامر لما اخذ من بيت
المودع انتقض يد المودع وعاد الى قدم يد الامر فصار كأنه لم يزل في يده لما ذكرنا واستدل
ايضا بما اذا باعه من المودع وهو في منزله ان اخذ البائع من منزله قبل ان يتسلم من اخذ ليركن
له ان ياخذ من البائع حتى يسلمه الثمن لان قبض الوديعة لا يصير قابضا بحقه البيع وللبيع
قبل التسليم حق المجلس حتى يكون وثيقه حقه والمشتري حتى الاخذ لقيام المالك فيها فصار هذا
معاقبل التسليم وللبيع ذلك ولا يكون المودع اخذ من بيت البائع الا باذنه وان عاد للمشتري

الى بيته وقبضه او يمكن من قبضه ليس للبائع حق الاسترداد لانه يصير بايعا بتسليم البائع
ايه على قبضها بالايدي السابق لان الايداع من المشتري ان ابطال بالشري لانه لا يكون مودعا ومالك
عنه في الامر بالقبض باثبات اليد عليه لان استرادك من البائع بعد الشري صحيح كما لو اودعه
بعد الشري لا سقى له حق الاسترداد والحبس كذلك هنا ولا لخل واجل منهما حق في القبض فكانت
العبرة السابق منهما فان قبض البائع قبل ان يرجع المشتري ومجرد القبض ظهر حق البائع ومتى رجع
المشتري الى بيته قبل ان يقبض البائع ظهر حق المشتري وان نهى البائع عن قبضه قبل ان يرجع اليه
بيته حتى يعطيه الثمن فهيبه باطل حتى لو رجع وقبض لم يكن للبائع حق الاسترداد وهذا لان بقا يده
عليه بالتسليم اذن بالقبض لانه من جهة الفعل وهيبه قول والفعل لا يرفع الفعل كما اذا اراد
الرجوع فان مما لا يرفع لان الصمان وجب بالفعل فلا يرفع الا بالرد والى هذا اشار في الكتاب
حيث قال لان النهي لا يخرج للبارية كما لا يخرجها اخذ البائع اياها ولم يذكر الخلاف ويجوز ان يكون
هذا قول محمد ايضا خاصة ويجوز ان يكون قول الحل ويكون الخلاف في الامر والمأمور في قول محمد
وفي قول ابى يوسف في الامر والمأمور على ما وصفت لك وهذا لان يده هنا يد ملك بعد ما باعه فكان
خالصا له فجاز ان لا يكون البائع تسليم من المطالبة بخلاف يد الوكيل وهذا لان سبب التسليم على
القبض قائم وهو البيع منه وكون البيع في يده كما لو اودعه او اعارة بعد البيع او اخذه رجل وكل لا جلا
بيعه عبده ولم يسلمه اليه ولم يامر به بقبضه ولم يهبه عنه فباعه الوكيل ولم يقبض الثمن واخذ
العبد من منزله الامر ليدفعه الى المشتري فمات في يده قبل التسليم اسقط البيع والصمان على
البائع اما استفاض البيع فلم يملك البيع قبل التسليم واما الصمان عليه على محمد رحمه الله
فقال لان له ان يقبض العبد ليدفعه الى المشتري وانما كان له حق القبض لو حين احدهما انه
لما باعه صار التسليم مستحقا عليه بحكم العقد ولزمه احضاره للتسليم الى المشتري عند احضار
المشتري الثمن الا ترى انه لو احضر المشتري الثمن وهو لم يجبر العبد بجبر ومجلس في
ذلك فاذا احبس كان له ان يجبر الامر ومجلسه القاضي على ذلك لانه هو الذي اوقعه في هذا المهل
كما لو طالب سرب الدين الكفيل له ان يطالب الاصيل ولو جلس كان له ان يجلس الاصيل
ولا يمكنه احضاره اذا لم يكن العبد في يده فكان له ان يقبض العبد من منزله الامر حتى يمكنه احضاره
للتسليم الى المشتري حال احضاره الثمن لمخلص عن عهده ما ادخله الامر فيه واذا كان له حق
القبض لا يوصف فعله بالتقدي فلا يقع فعله سببا للصمان وهذا لان عقده بمنزله عقد بينه
ويوجب عقبة عليه المشتري وخالفه على الامر واذا قبضه بعد البيع فقد استوفى ما وجب له
على الامر فلا يضمن قال في ان الموكل امره بالبيع مطلقا وهو البيع التام وتماه بالقبض والتسليم
فكان مأمورا بالقبض لانه خلاف ما اذا نهاه عن التسليم عند ابى يوسف رحمه الله لانه لا يخبر
اللذلة مع التصريح بالنهي ولو لم يمت فيه حتى سلمه الى المشتري قبل ان يقبض الثمن او لم يسلمه
اليه حتى حضر الامر واراد اخذه من يده او من يد المشتري لمجلسه لاستيفاء الثمن كان له ذلك
لانه كما ثبت للبائع حق قبض العبد من بيت الامر ليتخلص عن عهده ما ادخله الامر فيه فلا امر

حق

حق المجلس ليكون عند حتى يحضر المشتري الثمن فوجب مراعاة الحقين فراعينا حق الامر حيث اطلقنا
له الاخذ والاسترداد والاعادة الى يده متى اخذ العبد من منزله بغير اذنه وحق الوكيل في القبض ايضا
حتى لا يجعل العبد مضمونا عليه متى قبضه بغير اذنه واذا امكن مراعاة الحقين من هذا الوجه لا يشتغل
بالترجيح لانه انما يشتغل بالترجيح حال التقدر والعمل بهما اما عند انكار العمل بهما فلا وهذا لانه ان يتنه
على العقد ولم يأمه على العبد الا انا اعتبرنا دلاله الايمان اذ لم يوجد ما يخالفه وهنا وجد وهو ارادة
الاخذ والاسترداد واذا ثبت ان الامر ان يأخذه حتى يحضر المال فاذا احضره امر الامر ان
يدفعه الى البائع ليدفعه الى المشتري ويأخذ الثمن منه لان البائع وهو الوكيل هو العاقد وحق
العقد ترجع الى العاقد ولو لم يسترد حتى مات في يد المشتري لم يكن على البائع ولا على المشتري مما
اماعلى البائع فلما قلنا ان قبضه بخلافه لولا ذلك في يده لاصمان عليه مع انه هلك على ملك الامر
ولا يصل اليه بدله فلان لا يضمن هنا لانه هلك على المشتري ويصل اليه بدله كان اولى ولانه فات عليه
مجرد الحق لا الملك وانه لا يوجب ضمان العيب واما على المشتري اما ضمان القيمة فلان العقد مضمون
على المشتري بالثمن فلا يجوز ان يكون مضمونا عليه بالقيمة واما ضمان الثمن فلان ضمان الثمن انما يجب
بالعقد ولجبر بين المشتري والامر عقد فلا يجب له الصمان على المشتري لكن البائع ياخذ
الثمن من المشتري ويدفعه الى الامر لان الوكيل هو العاقد وقد تأكد الثمن على المشتري بالقبض فان يوع
الثمن على المشتري لاصمان على البائع اما على قول محمد رحمه الله فلا يشك لانه لو صرح بالهبة
عن التسليم فسلم لا يضمن فهنا اولى لان هناك كان لا يرد على الامر لانه سلم العبد اليه وايتيمنه
عليه وهنا لم ياتيمنه عليه ولم يذكر قول ابى يوسف ومحمد ان يكون قول محمد كما سبق لانه لا يملك
البراءة لملك ابطال حق المجلس والاصح انه على الاعاوان عهده انما يضمن الوكيل اذا نهاه الامر
عن القبض والرفع الى المشتري ولم يوجد الهبة هنا ولو امره ببيعها ومنهاه عن قبضه فقبضه
فمات في يده قبل ان يبيعها فهو ضامن بقبضه لان قبضه بغير حق لانه لم يامر به بقبضه بل نهاه
عن القبض ومن قبض ما لا يبره بغير اذنه يصير غاصبا ضامنا وان لم يبرهه عن القبض فهو
اولى وهذا انما يكون القبض حقا بعد البيع وامراله بالقبض دلالة لئتمك من الخروج عن
عمله العقد ولم يقع العقد في العهدة فبقى قبضا بغير حق ولو لم يمت حتى باعه فبيعه جائز لانه باع
بأذنه وكونه غاصبا لا ينافي بقاءه وكيل الامر ان الغاصب اذا وكل ببيع المصنوع جاز
والوكيل بالبيع اذا طاف من حيث الفعل يضمن مع بقا الوكالة وهذا لان الخلاف من حيث الفعل
لا يرفع الفعل كالمودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد في الوفاق يعود امينا واذا نفذ البيع فان سلم
العبد الى المشتري وقبض الثمن يكون الثمن امانة في يده لانه وكيل في الثمن وقد برى عن ضمان القيمة
بالتسليم الى المشتري كما اذا وكل المالك الغاصب ببيع المصنوع فباع وسلم الى المشتري
يسرا عن الصمان وان سلم قبل قبض الثمن كان المالك ان يسترد ما دام قائما لانه لو لم يبره
عن القبض كان له ولاية الاسترداد فاذا نهاه كان اولى ويرى الوكيل من الصمان الاول
لانه عاد الى يده فان اخذه مرة اخرى بغير اذنه فملك في يده قبل ان ينفذ الثمن فانه لا يضمن ويتقصر

بع لشهود قال بعضهم لا يجوز البيع الا بشهود لان الباطل لا يصاق فهو كقولهم بع بالرهن وقال
 بعضهم يملك البيع بغير شهود وهو الاظهر لان الشهود بعد في حال وهو المحذور ولا يفيد
 في حال وهو عند الاقرار فلزم اشراطه في حال دون حال اما الرهن والكفالة مفيد في الحالين
 فلزم اشراطهما مطلقا ولا ان الاشهاد كما يكون حجة له يكون حجة عليه فيضد كما يفيد
 فلا يكون معه التحال خلاف الرهن والكفالة لان الرهن والكفالة من اوصاف المبيع والتمن كما
 ذكرنا والاشهاد ليس من اوصافها واما قوله بعه واشهاد فلانه امره بالبيع مطلقا او امره
 بالاشهاد كان معطوفا على الامر بالبيع فلا يخرج به الامر بالبيع من ان يكون مطلقا فترك
 احدهما لا يوجب ابطال الآخر ان الله تعالى امر بالاشهاد على البيع بقوله عز
 وجل واشهدوا اذا ابتاعتم ثم لو باع بغير اشهاد جاز بخلاف قوله لا تتبع الا بشهود لانه جاز
 عليه جميع انواع البياعات واستثنى بيعا نصفه وهو البيع بالشهادة فما وراءه يبقى منقيا
 وكذا قوله بعه وبعد بالنقد او من فلان لانه امره بالبيع مطلقا وانصب وكبلا مطلقا
 فقوله بعه بالنقد او من فلان مشورة فلا يتعلق به حكم ولا يغير به موجب كلامه لان العطف
 يقتضي تقرير العطف عليه لا حصره هذا كما قال في المضاربة اذا دفع الى رجل مالا مضاربة
 وقال له خذ هذا المالا مضاربة واسره البر وبع فله ان يشتري به غير البر ويكون هذا
 مشورة خلاف ما لو امره بقبض دينه وامره ان لا يقبضه الا جميعا فقبضه كله الا درهما
 لم يجز قبضه عن الامور لانه قيد الامر بوصف مرغوب فيه فان الحار من عيون فقبض الحق
 جملة واحدة ويمتنعون من القبض متفرقا فاذا لم يحصل لكل جملة لم يكن هذا القبض هو
 المأمور به فلا يسفد الغرم البسرة به حتى كان للطالب ان يرجع عليه بجميع حقه ولو كان
 الذي في البيع رب العبد ثم امر بغيره بان يقبض الثمن وامره ان يقبضه الا ببينه فقبضه
 بغير بينه لم يصح قبضه حتى لو هلك او ضاع فله ان كان الثمن على حاله على المشتري لان القبض
 هنا خالص حق الامر فعمل بقبضه بمنزلة الامر بالبيع وهذا الوما للموكل او جاز
 جونا مطلقا ينعزل فلا في النهي حق الامر يصح بخلاف قبض المأمور بالبيع لان دخال صرحه
 او مشتمل على حقه وهذا القول وكلتكم بالبيع بشرط ان لا يقبض الثمن كان له
 قبضه والنهي باطل لما ذكرنا ان النهي صادر فحقه وفي المبسوط اذا دفع الرجل الى رجل متاعا
 فقال له بعه وارهنه بعه رهنا ففعل ونجا في قوله اي حنيفة رحمه الله سوا
 كان الرهن مثل الثمن او اقل مما لا تتعاس الناس فيه لان الامر بالرهن مطلق فجزى
 على اطلاقه ما لم يتم دليل العبد وعندهما لا يجوز الا ان يرهن رهنا هو مثل الثمن
 او اقل مما يتعاس الناس فيه بناء على اصلهما ان القيد يحصل بدله العرف ولو باعه
 ولم يرهن لم يجز البيع لان الامر قيد التوكل بما فيه منفعة له وهو الارتهان بالثمن
 ليكون حقه مضمونا وليس يقع عنه ضرر النوى عند موت المشتري مفلسا واذا باعه ولم يرهن
 لم يحصل مقصوده الذي صرح به فلا ينفذ تصرفه كما قال بعه واشترط في الخيار ثلثة ايام

فان قيل قوله وارهن امر مبتدأ معطوف على الاول فلا يقيده به الامر الاول كما
 لو قال بع واشهد قلنا لا كذلك فان هذا الواو بمعنى الحال اي بع في حال ما ترون من الثمن
 مع اما نقول قوله بع وارهن يقتضي الامر بالاستئذنه وذلك برهن مشروط في البيع ليصير
 خلاف حقا فانه قال بشرط ان ترهن بالثمن وهنا وهو نظر ما قلنا في قوله واشترط في الخيار
 بخلاف الاشهاد فان ذلك لا يكون شرطا لازما في البيع وان ذكر فلا يقيده به الامر بالبيع وهذا مدر
 ان في الاشهاد امره بشيئين وليس الاشهاد من البيع في شيء لانه يتم بدونه فتركه لا يبطل اشطاله
 بامره بخلاف الارتهان لان فيه استيفاء الثمن والبيع لا يستيف الثمن وقد شرط عليه هذا الشرط
 فاذا اخله لم يجز ولو قال بعه برهن ثمة فارهن رهنا اقل منه مما يتعاس الناس فيه جاز
 وان كان اقل منه بلا تعاس الناس فيه لم يجز لانه قيد الامر بالرهن بان يكون ثمة وهو عبارة
 عما يكون في ماله من ثمة وقابل من يتعده به وليس من الثمن ان يرهن رهنا لا يساوي الدين فصار
 مخالفا الا ان قدر ما يتعاس فيه لا يمكن التحرز عنه فكان عموما ولم يذكر انه لو باعه في هذا الفصل باقل
 من قيمته قدر ما لا تتعاس الناس فيه وعلى قوله اي حنيفة رحمه الله يلغى ان لا يجوز لانه امره
 برهن ثمة فقد اخطأ لنفسه فصار كأنه امره ان يبيع ثمة فانه اذا اخل لا يجوز وان ارهن
 رهنا ثمة وقبضه ثم رده على صاحبه جاز رده في حق نفسه وهو ضامن والبيع جاز واما ضمان البيع
 فلموافقه الامر واما جوار الرد لنفسه لانه بمنزلة العاقلة لنفسه والارتهان لا يستيف الثمن وحق
 القبض له ولهذا اصح ابراره فيصح رد الرهن ايضا لكنه يصير ضامنا لان حق الاستيفاء من
 مالته الرهن ثبت للامر وقد ابطله برد الرهن ولم يذكر خلافه اي يوسف رحمه الله وقيل على قوله
 لا يصح رده بناء على ابرار وقيل يصح هاتان ليس فيه ابطال شيء من الثمن وهو من صديق التجار
 فيملكه وهذا لان الثمن ملك الموكل فاذا وهب الثمن فقد ابطل حق الموكل فلا يصح اما امسالك
 الرهن حق الوكيل وليس للموكل فيه حق ولا ملك فيصح ذلك منه الا انه يضمن لانه الف عليه الوثقة
 لانه يصير مستوفيا الدين بهذه الوضعة فذلك يضمن وابو حنيفة ومحمد رحمهما الله فرقوا
 بين هذين المسئلة وبما اذا قبض الثمن ثم وهبه من المشتري فانه لا يجوز وهنا يجوز رد الرهن
 بعد القبض والفرق ان ثمة ملك الموكل المالا بقبض الوكيل وصار كأنه هو الذي قبضه بنفسه
 والتحق بساير اماله وهبه للموكل مال الوكيل لا يجوز اما هنا الموكل لم يملك الرهن وانما قبضه
 الوكيل ويعد لاستيفاء الثمن وذلك حق الوكيل فيملك ابطاله وان وضعه على يد عدل جاز
 علل في الاصل وقال وضعه على يديه وعلى يد عدل سوا في حق الموكل وهو اختصاصه بهذا
 الرهن عند تقدير استيفاء دينه من محل آخر ولم يقيد الامر بامر سيد الوكيل فلا ينفذ به وهذا
 اذا قبض العدل الرهن من المشتري اما اذا قبضه ثم وضعه على يد عدل فانه يضمن لانه امانة
 في يده وليس له ان يسلمه الى غير صاحبه وليس للموكل قبض الرهن لان المشتري لم يرض بقبضه
 انما رضى بقبض العدل او قبض الوكيل ورضاه معتبر في ملكه وكذلك الحال في القرض
 برهن واذا امر رجلا ان يشتري له عبدا فلان من فلان فاشترى الوكيل من فلان او من وكيله

او من رجل اشتراه منه فهو جائز لان مقصوده سلامة العبد له وقد قيد الوكيل بالعبد
وهو مشترك لذلك العدل يضمن اشتراه بمحصل مقصوده ففقد تصرفه اذ لا يملك في الشرع
من فلان بعينه فلا يقيده به بخلاف ما امر جلادان ببيع عبد الله من فلان بعينه فباعا من غيره
وليس وكيله لم يجز له قيد الوكالة بالبيع من فلان وهذا التقييد معيد لان الله فيه
عرض صحيح اما لان الناس ينفون في الملاة والمأطلة في قضا الدين فاما رضى ببنون الذين
قد تمتد لافى دمه غيره اذ لا اراد ان يوثقه على نفسه بذلك العبد لعله انه مجلس اليده او
لا يملك من الاستداده منه بالافالة او الشرى المنبذ اذا اراد ذلك ولا يتمكن منه اذا باعه
من غيره ولم يبين في الكتاب انه اذا باعه من وكيل فلان هل يجوز او على فضية الطريق الاول
لا يجوز لان مطالبة الثمن يكون على الوكيل دون الموكل وعلى فضية الطريق الثانية يجوز لان
المالك في العبد لشرى الوكيل يحصل للموكل وهذا هو الاصح ولو باعه من فلان ومن اخرجاز
في النصف الذي باعه من فلان ولم يجز في النصف الذي اخذ عنه الى خيفته رحمه الله ولم يجز عندهما
لانه في النصف الذي باعه من اخر خالف الا ترى انه لو باع من الاخر لم يجز بيعه الا ان عند
الى خيفته رحمه الله الوكيل يبيع العبد بمالك يبيع نصفه فينصف البيع فيما وافق وعندهما
لا يملك فلا ينفذ مما خالف المحالفه وفيما وافق لانه لا يملك التسليم واذا دفع البه جراب
هروى يبيعه وهو بالكوفة فباى اسواق الكوفة باع جاز لان المصر مع باع اطرافه جعل كبعة واحدة
الاشترى انه لو شرط التسليم في المصر في باب السلم يجوز وتسليمه في اى مكان شاؤ ولو خرج
الى البصرة فباعه هناك ضمنه استحسانا ولم يجز بيعه على الامر وفي القياس يجوز لانه امره بالبيع
مطلقا فلا يقيده مكان من غير تقييد في كلامه ولا في الخلاف من حيث الفعل لا يرفع الوكالة اذا ذكر
اكثر ما فيه ان مقصوده البيع بالكوفة لكن التقييد بالمقصود لا يجوز خصوصا عند
الى خيفته رحمه الله لكنه استحسن بها القول ببيع الكوفة ككانت مونة النقل
الى موضع اخر على الموكل لان الوكيل في النقل يمشي امره فيرجع عليه بما لحقه من المونة فربما
تبلغ المونة اكثر فمة المتاع او تزيد عليه فيكون ذلك تعويت مقصود الموكل وهذا دليل
صالح لعدم مطلق الوكالة فاذا بيع في المصر كان هو في الخارج مخالفا فلا ينفذ بيعه ويكون
منا مونا ولم يذكر في الكتاب اذا لم يخرج المتاع عن نفسه ولكن باع بالبصرة وبعض مشايخنا
رحمهم الله يقولون يجوز بيعه لان التسليم في بيع العيز انما يجب في موضع المبيع فلا يجوز مونة
النقل والاصح انه لا يجوز لان التقييد بالمال مما ذكرنا ذكرنا كالمات بالنص والوكالة
تقبل التقييد بالمكان والزمان ولو قال بعه بالكوفة فباى اسواق الكوفة باعه جاز لما ذكرنا
ولان المقصود من العبد سعر الكوفة وفي اى اسواق الكوفة باع فاما باع لسعر الكوفة
وان جملة الى مصر اخرنا عهده لم يجز بيعه وكان هنا مالا قياسا واستحسانا التقييد
الا لانه بالكوفة ايضا **باب** الرجل يامر الرجل ان يشتري له
شيئا فحدثه عيبا فامر الامر بالرد فيرضى به **اصل** **الباب** ما ذكرنا ان البيع

من

من الوكيل في حق حقوقه كالمقرد وكذا الشرى كانه اشتراه لنفسه ثم باعه من الوكيل قبل
تصرف وجه فيه من الوكيل ولا ضرر فيه فينصف في حقه ويتعدى الى الامر وكل تصرف فيه ضرر
ينصف في حقه ولا يتعدى الى الامر ويقول الحق متحد فيما لا ضرر فيه متعدد حلما في تصرف فيه
ضرر صيانة لحق الامر بقدر الممكن **وحرف** اخزان بيد الوكيل يد الموكل وقبضه ينوب عن
قبض الموكل ما لم يحدث منعاً كالمودع وهذا عندنا بنا على ان الموكيل حق مجلس المبيع لاستيفاء الثمن
من الموكل سواء قد الموكل الثمن للبايع او لم ينفذ وعندنا ففرجه الله ليس له حق المنع ولو هلك
في يده قبل ان يحل له يملك على الموكل والموكيل ان يرجع عليه بما ادى من الثمن لانه في اصل القبض
عامل له يتم ملكه في البيع فيكون هلاكه في يد الموكل وان لم يملك وان اراد ان يحل له
فله ذلك عندنا خلافا له وهو يقول الموكل صار قابضا قبض الوكيل بدليل ان هلاكه في يد الوكيل
كهلاكه في يد الموكل كانه قبضه حقيقة ثم دفعه الى الوكيل وهذا العنصرين احدهما ان القبض امانة
في يد الوكيل والثمن دين له على الموكل وليس للامين ان مجلس الامانة لدين له على صاحبه والثاني
ان الوكيل لما قبضه مع علمه ان الموكل يصير قابضا قبضه فقد رضى قبض الموكل فكان بمنزلة
ما الوسلم اليه ثم اراد ان يسترده منه او بمنزله البايع سلم السلعة الى المشتري ثم اراد ان
يسترده للمجلس بالثمن قلت ان الموكل ملك المشترا بعهده بالشرى الوكيل بدليل استوجبه
الوكيل عليه حال امكن له ان مجلس العيزه كالباع مع المشتري وهذا لان الوكيل مع الموكل بمنزله
الباع مع المشتري اما لان الوكيل يتلقى المالك فيه من الوكيل بعوض او بعهده الوكيل بعوض ولهذا
لواختلف الوكيل مع الموكل في الثمن خالفا ولو وجد الموكل به عيبا رده على الوكيل قوله بان الوكيل
صار قابضا قبض الوكيل ففيه طريقان احدهما ان قبض الوكيل متردد يجوز ان يكون لتتميم ملك الموكل
وجوز ان يكون لا يخلو نفسه وانما ضمن احدهما عن الاخر كجلسه فكان الامر منه وهو ما في الابتدا
ان مجلسه عنه عرفنا انه كان عاملا للموكل وان جلسه عنه عرفنا انه كان عاملا لنفسه وان
الموكل لم يصير قابضا قبضه والثاني ان هذا قبض لا يمكن التحرز عنه لان الوكيل لا يتوصل الى
الحق بالقبض ولا يمكنه القبض على وجه لا يصير الموكل به قابضا ولا يمكن التحرز عنه فلم يغشوا
فلا يسقط به حقه في المجلس لان سقوط حقه باعتبار رضاه بتسليمه ولا تحقق منه الرضا فيما لا يظفر
له الى التحرز عنه وهذا الخلاف تطير الخلاف في الخياط والصباغ في مجلس الثوب لاستيفاء الاجر
واذا جلسه هناك في يده فعلى قوله هو غاصب فعليه ضمان مثله او قيمته وعندنا اى يوسف
رحمه الله يملك في يده هلاك الرهن مضمونا باطل من قيمته ومن الثمن وعندنا اى خيفته رحمه الله
يهلك هلاك المبيع مضمونا بالثمن قل او كثر ابو يوسف رحمه الله يقول انما صار مضمونا عليه
بمجلس حقه بعد ان لا يكون مضمونا فيكون في معنى المهرهون بخلاف المبيع فانه مضمون بنفس العقد
جلسه البايع اول مجلسه بوضوح انه مجلسه ليستوفي ما ادى عنه من الدين والمجلس للاستيفاء
حكم الرهن ولا يهلكه لا بنفسه **اصل** البيع بخلاف المبيع اذا هلك في يد البايع فسقوط الثمن
هناك لانعاسح البيع وهما يقولان الوكيل مع الموكل كالباع مع المشتري لما ينفذ كما ان المبيع اذا

هلك في يد البايع لسقط الثمن كذلك هنا ولا نقول العقد لا ينفسخ هنا بل ينفسخ فيما بين الوكيل والموكل
وان لم ينفسخ في حق البايع وهو كما لو وجد الموكل بالشري عبا فردده ورضى الوكيل بنفسه البيع بينه
وبين الموكل وسقط بينه وبين البايع والدليل على هذا ليس بنظر الرهن ان هذا المجلس يستلزم النصف
الشائع فيما يحتمل التهمة والمجلس يحكم الرهن لا يثبت في الجزا الساع فيما يحتمل التهمة وانما ثبت ذلك
بحكم البيع فعرفنا انه كالبيع اذ اعرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل وكل رجلا بان يشتري له
جارية بالف درهم فقدمه الالف فاشتري وقبض ونفذ الثمن فوجد بها عيبا ان لم يدفعها الى الموكل له
ان يرد لها بغير استطلاع راي الموكل وان سلمها الى الموكل ثم وجد بها عيبا لا يرد لها الا برضى الامر
او يرد عليه الامر فهو يرد لها على البايع وقد ذكرنا الفرق في الابواب المقدمة وهذا الان في الحقيقة
للخضومة وفيه من باب المطالبة بتسليم المبيع لانه لا حبس عند البايع خمن المبيع وذلك له
بالاجماع واذا امتنع التسليم بطالبه بتسليم ما هو مقابل به وهو حصته من الثمن وليس فيه
ضرر على الموكل لانه لا سبيل عليه شي فسد اغني المالك والبديل حصل ذلك ضرورة اقامة ما هو مفوض
اليه واذا سلم انتهت الوكالة لفراعه عما امر به وفيه ابطال يد الخالص له فسد او ذلك
لأجور الا برضاة وهذا عندنا وقال ابن ابي ليلى رحمه الله ليس له ان يرد قبل التسليم ايضا
الا برضاة لانه وكله بالشري وما وكله بالردي ويدا الموكل يملك لانه لو هلك في يد المالك
على الموكل وكما لا يملك الردي بعد الدفع بالعيب اليه الا برضاة فكذلك قبله واما ما ذكرنا
انه اصل في حق الحقوق وهذا اذا وجد البايع بعد القبض قبل التسليم الى الموكل فلو وجد عيبا
قبل القبض فهو بالخيار ان يشارروا ان يقبض لما ذكرنا انه من حقوق العقد وسوا كان العيب
سيرا او فاحشا كما لو اشترى بغير وكال غير انه ان مرصد واحد فان كان العيب يسيرا او فاحشا
به انه غير مستهلك كقطع احدى اليدين او فنى احدى العينين فهو لازم للامر وان كان فاحشا
يستهلك العبد كالعم وقطع اليدين لزوم الوكيل دون الموكل استحضانا الا ان اشيا الامر قبل القيا
ان يلزم الموكل يسيرا كان او فاحشا وقبل القياس ان يلزم الوكيل فهما وقيل هذا عندهما
اما عند ابي يوسف يلزم الوكيل في اليسير والفاحش كما في الابرا وذكروا في السير الكبير ان على قول
لا خيفة رحمه الله العيب اليسير والفاحش فيه سوا وهو لازم للامر ان اشتراه بمثل قيمته
لان احله مع العلم بالعيب كشرائه مع العلم بالعيب ومن اصل الى خيفة رحمه الله ان العيب
للمستهلك لا يمنع الوكيل من الشري للامر بمثل قيمته وعندهما يمنع بناء على ما ذكرنا انها يعتبران
العرف وشرا العما والمقعد والمقطوعة اليدين غير متعارف بخلاف العور لانها معيبة
وشري المعيب متعارف ولهذا الاجور التكفير بالعميا لانها مستهلكة حكما و ابو حنيفة رحمه الله
بنى على اصله في اعتبار الاطلاق ما لم يوجد المفيد واسم الجارية مطلقا حقيقة في مقطوعة اليدين
والعميا ولا تلت التقيد بالعرف لانه مشترك في فقد الشري المرعما رجعا عليها لا يتبعها مرضات الله
تعالى او فسد الى ولاها او اولادها بخلاف الكفارة فانه ثمة قام دليل التقيد وهو ان الكفارة
جزا الفعل وهي مشروعة للزجر عن ارتكاب اسبابها ولا يحصل الرضا بالعميا ومقطوعة اليدين

حتى لو وكله ان يشتري **لـ** جارية للخدمة او عند السلمة الى خيار او الى عمل من الاعمال فاشترى
اعني او مقطوع اليدين لم ينفع على الامر لقيام ذلك **لـ** القيد فاذا كان عند يملك الشري ابتداء
مثل قيمته فلذلك **لـ** يملك الرضي به والاخذ وعندهما لا يملك الشري ابتداء فلذلك لا يملك الاخذ
والرضي به والاخذ وعندهما لا يملك الشري ابتداء وان كانت للسلمة على فله سهم كما اطلق في الكتاب
فوجه ان الرضي بالعيب ليس بمنزلة الغبن **لـ** السر والعيب ليس من الوكيل بالشري
يلزم الامر بخلاف العيب فان الرضي بالعيب ليس يكون ملزما للامر بخلاف الرضي
بالعيب فان الرضي بالامر وذكر خمس الامية السر حتى رحمه الله في باب **لـ** المهور
ان العيب ليس بما يدخل تحت المقوم والعيب ما لا يدخل في الغبن ليس مع العيب وهذا بخلاف
ما لو قل العبد في يد البائع فان الوكيل بالخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء اجاز كما لو اشترى لنفسه
وهذا لان المبيع حول من جنس الى جنس وباشير ذلك في اثبات الخيار فوق تاشير العيب
فان اختاره كانت القيمة **لـ** دون الامر لان مقصود الامر تحصيل العبد ولا يحصل ذلك
بالقيمة ورضي الوكيل بها لا يلزم الامر الا ان يشاء اخذ ذلك **لـ** فيكون احق به من المشتري
لانها بدل ملكه والملك **لـ** في العبد بالشري وقع له فاذا رضى باخذه فهو احق به بخلاف العيب
اليسير وذكر في باب الوكالة في الصرف فلو وكله ان يشتري له فلوسا بدينار فاشترى بها
وقبضها فكسدت قبل ان يسلمها الى الامر في الامر لا نه نقبض الوكيل صار قابض لان الوكيل في
التبضع عامل **لـ** وبالتبضع يدعي حكم العقد فيه فالكساد بعد لا يؤثر فيه ولو كسدت قبل ان
يقبضها الوكيل كان الوكيل بالخيار ان شاء اخذها وان شاء ردّها واذكر قبل هذا ان العقد يفسد
بكساد الفلوس قبل القبض استحسانا فاقيل المنوع المذكور هنا على جواب القياس وقيل
مراده من قوله هناك ان العقد يفسد ان لا يجبر على قبض الفلوس الكاسدة اما اذا اختار الاخذ
فله ذلك كما ذكره هنا فقال **لـ** الوكيل بالخيار فان اخذها فهي لازمة **لـ** دون الامر الا ان
يشاء الامر من قبل انها ليست بفلوس راجحة هي ثم **لـ** وذلك مقصود الامر ورضي الوكيل
لا يكون ملزما في حق الامر وانما هو ملزم في حقه فلهذا يلزمه ان يشاء الامر من قبل انها ليست
بفلوس **لـ** شمس الامية السر حتى رحمه الله وما ذكرته اصح لان انعقاد هذا العقد لم يكن
باعتبار ماليتها فقيمة تصفه الثمنية وقد انقضى فلو لم يرد الوكيل ولم يرض بالعيب ولم يسلمها
الى الامر حتى وجد الامر باعيا وامر الوكيل ردّها فلم يرد ولكن رضى بعيبها وابرا البائع صح
ابراؤه في حقه حتى تنقطع خصومته مع البائع بالرد وهذا العيب لا في الزام الموكل فكان الموكل
بالخيار ان شاء اخذها ولا شيء **لـ** غيرها وان شاء اخذ الثمن من المشتري وكانت الجارية للمشتري
اما عند الرضي بالجارية لا عبس لان عند الرضي صار كل المبيع هو الدار لا بوصف السلامة
كما لو اشترى بنفسه وقد سلم **لـ** الدار وان شاء الرمي للمشتري لما ذكرنا ان الوكيل بالشري
في حق الحقوق بمنزلة المشتري لنفسه ثم كالبائع من الوكيل ومن اشترى جارية لنفسه وباعها
من غيره ثم اطلع على عيبها وابراها صح ابراءه فيما بينه وبين باعته ولم ينص فيما بينه وبين المشتري

الباني لا تدرى انه لو امره بان يشتريه جازية بعينها وبشرط الخيار الامر فاشترى وبشرط
 الخيار استلحق الخيار للمشتري ايضا لما عرف فان اجاز الوكيل على خياره وبطل خيار الوكيل
 في لورد الوكيل لزم **فان قيل** اذ كان شري الوكيل بمنزلة العقد بينه وبينه كالمشتري
 لنفسه كم البايع من الموكل وجب ان لا يرد بالعيب كما لو باع من غيره قلنا هذا انتقال حكمي بطريق
 الخلافة ومثله لا يمنع الرد بالعيب كالاتقال الى الوارث الاخرى ان المالك اذا اشترى
 من بكانت عليه عجز ورجع في الترتيب ان يرد به بالعيب وان انتقل المالك اليه
 والذي على الرد كالتائب لانه هو العاقد وهذه المسئلة حجة لا في خيفه رضي الله عنه ومحمد رحمهما الله
 على ان يوسف في الوكيل بالبيع اذا ابر المشتري عن الثمن ووجه ذلك ان الوكيل بالشري
 لما صح ابراه البايع عن العيب فالوكيل بالبيع وجب ان يصح ابراه عن الثمن المشتري
 واحلف المشايخ رحمهم الله على قول اي يوسف رحمه الله منهم من قال الجواب
 في ابر الوكيل بالشري البايع عن العيب على التفصيل ان ابر البايع عن العيب قبل القبض صح
 وان كان بعد القبض لا يصح لان العيب قبل القبض لا حصنة له من الثمن وبعد القبض
 له حصنة من الثمن فكان الرد قبل القبض بالعيب كالرد بخيار الروية او الشرط
 وهو مملكتا لزم العقد وان كان له جازية او شرط باسقاط الخيار وبعد القبض له
 حصنة بكان ابطال حق الموكل فلا يصح في حقه ذلك عليه ان المشتري لو وجد بالبيع عيبا
 قبل القبض فارد ان يرد به فضا له البايع عتوب حتى لا يرد به صحيح الصلح ولا يجعل الثوب
 بازا العبد بل يجعل كالبايع دار المشتري بواجب ان ينقسم الثمن عليهما باعتبار قيمتهما حتى لو وجد
 بهما عيبا رده حصنة من الثمن ولو كان الصلح قبل القبض جعل الثوب بازا العيب
 حتى يقوم للمبيع ولا عيب به ويقوم فيه العيب حتى لو وجد به عيبا يرد به حصنة العيب
 من الثمن وهذا لما عرف ان العيب فوات صفقة السلامة والاصناف لا يقابلها شيء من الثمن
 الا اذا صارت مقصودة وقبل القبض لم تقصر مقصودة وبعد القبض تقصير
 مقصودة بالمنع لانه سبب الضمان لمنع الوديعة وولد المعصوبه فاذا لم يكن للعيب
 قبل القبض حصنة من الثمن لم يكن الا ابر اعن الثمن وبعد القبض ابر اعن بعض الثمن
 ومن مشايخنا رحمهم الله من قال يصح الابر اعن العيب في الملاين جميعا وبقوا الا في
 يوسف بين المسليين والفرق ان الوكيل بالبيع والشري بمنزلة المالك
 في حق حقوق العقد اذا كان خالا يصير بالموكل قبض الثمن قبض المبيع والمطالبة
 بالثمن والمطالبة بتسليم المبيع فاما اذا كان يصير بالموكل بمنزلة الوكيل قبض الثمن
 او قبض المبيع والا بر اعن العيب كما لا يصير بالموكل لانه لا يثبت في حق الموكل بعد الابر
 الا ما كان باثنا قبله فان قبل الابر كان له الخيار ان يرضى به وان شاردة والرد بالوكيل
 فهذا ما فنزل في حق هذا منزلة الوكيل قبض الثمن حتى صح ابر الوكيل البايع عن العيب
 بغير الامر لان الوكيل ابطال حق نفسه وحق موكله فيعمل في حق موكله ولا يعمل في حق موكله

واذا رد على الموكل على خياره كما لو كان الوكيل ابر البايع فرق بين الرد بخيار الروية والشرط
 بعد القبض وبين الرد بالعيب والفرق من وجهين احدهما ما ذكرنا والثاني ان خيار الروية
 يمنع تمام القبض الا يرى انه لا يملك التفرق بعد القبض وخيار الشرط يمنع الرضا بالحلم ويمنع
 تمام الصفقة ايضا حتى لا يملك رد البعض فكان الرد بالعيب هنا كالرد قبل القبض في العيب
 وهذا لان خيار الشرط انما يثبت بالشرط في العقد فكان حق الوكيل اصلا وحق الموكل بعد قيد ظل
 يبطل لانه اما خيار العيب انما يثبت زعمنا بصاحب الحق وما شرعت الوكالة الا رفقا بالموكل فضا
 حقه اصلا وحق الوكيل مباح وان لم يرد المشتري الجازية على البايع ولا الزم الامر المشتري حتى مات
 في يد المشتري ان لم يرض المشتري بالعيب يملك من مال الموكل ولا شيء على الوكيل ان لم يرض بالعيب
 وان رضي يرجع الامر على المشتري بحصنة العيب كما ذكرنا ان الوكيل بالشري مع الوكيل في حق حقوق
 العقد بمنزلة البايع مع المشتري كانه اشترى بنفسه وباع من موكله وقبض موكله لان قبض
 الوكيل قبض الموكل ما لم يحدث منعا ولو قبض الموكل ثم اطلع على عيب البايع فلم يرد حتى مات
 في يد مات من ماله ويرجع على بايعه بقصمان العيب من الثمن لان الموكل لم يرد شي بايعه انما
 ابر الموكل بايعه الا ان الوكيل بالرضى بالعيب ابطال حق الموكل في قدر النقصان لخبره عن الرد على
 البايع برضاه بخلاف ما اذا لم يرض بالعيب ولو لم تمت ولكن اعوررت في يد الوكيل وباتي المسئلة
 حالها كان الجواب كذلك لانه عجز عن رد ما اشترى كما قبض فيرجع بالنقصان الا ان الوكيل
 يغير نقصان العيب الاول لانه كان يرجع به على البايع او يرد به مع العيب الحادث ان رضى
 فالوكيل ابطال ذلك برضاه فيعزم ولو لم يعور واختار الامر الزامها على المشتري والزمها
 اياها واسترد الثمن ثم وجد المشتري بها عيبا اخر لم يرجع بذلك العيب الاعلى الامر اما لا
 يرجع على الامر لان الوكيل بالشري مع موكله في حق حقوق العقد بمنزلة البايع مع المشتري
 ومن اشترى شيئا وباع من غيره وقبض المشتري ثم باع من غيره وجده عيبا فرده على بايعه
 لم يكن له ذلك لما علم من قيام الواسطة فكذا هنا ولا يرجع بالعيب الاول ايضا
 لوقوع البراءة عنه واما لا يرجع على الامر لان الوكيل بالشري في حق حقوق العقد بمنزلة
 المالك كانه اشترى لنفسه وقبضه ثم باع من موكله وقبضه الموكل ومن اشترى ابراه
 لنفسه وقبضها ثم باعها من غيره وقبض المشتري الثاني ثم وجد الثاني بها عيبا فردها
 على المشتري الاول في غير قضا لا اطلع المشتري الاول على عيبها كان قبل البيع فاراد
 ان يرد بها على المشتري الثاني لا يكون له ذلك لانه لو رد على المشتري الثاني كان المشتري الثاني
 ان يرد عليه لانه استفاد المالك من حصته فلا يفيده الرد فله رد على البايع ولا على المشتري ولا على
 الامر وهو بمنزلة ما لو اشترى عبد اشترى من بايعه ثم وجد المشتري به عيبا فردها
 لانه لو رد لورد عليه فلا يفيد الا ترى لانه لو اشترى عبد او قبضه ووهب البايع الثمن للمشتري
 ثم وجد به عيبا فانه لا يرد ولو استحق يرجع بالثمن لان العيب لا ينتقض البيع فلا يرد
 والقاضي لا يشتغل بالافيد ولا فائد في الرد فلا يرد وهذا انتقض البيع بالاستحقاق ولحق

البايع

يرد

الا الجوع بالثمن وهذا بعد ايضا يرجع كل واحد منهما على بائعه بالثمن وفي المشتري رجل اشترى جارية
وتقايبا شربا من البائع فوجدها عيبا قد يما قال ابو موسي بن محمد رحمه الله ان يرد على
المشتري الاول اذا كان له علم به وهو قول الحنفية وفي مواد رابن سماعة عن محمد بن محمد رحمه الله
له ان يرد على المشتري الاول اذا كان له علم به رجل اشترى لنفسه من ابنه الصغير عبد او قبضه
واستبد على ذلك ثم وجده عيبا فاراد ان يرد له لنفسه على ابيه ثم لا يبيعه على بائعه ليرد له
ذلك لكن ياتي القاضي حتى يجعل لابيه خصما يرد عليه ثم يرد على البائع وكذا البائع الاب
من ابنه الصغير عبد او قبضه له ثم وجده عيبا واراد ان يرد له على نفسه وفي الزيارات
في باب ما نقد على الرد اذا اشترى الحر امة عبد او باع من وارثه في صحته ثم مات فوجده المشتري
مم وجده عيبا كان له ان يرد لان الوارث يستوجب الدين على مورثه الا ترى ان من خبير
في قارة الطرق ومات فوجدها في يد ابنة الوارث فملكته كان للوارث ان يرجع في تركه مورثه
بقية الدابة فان شاخذ التركة بالدين وان شاخذ بالميراث كذلك هنا الا انه عجز عن
الخصومة مع نفسه لما فيه من تضاد الاحكام فينصب القاضي عن الميراث خصما فيرد الوارث
عليه فاذا عاد العبد الى ملك الميراث بالرد ان شاردا الوصي على بائع المورث وان شارده الوار
وان كان له من ثمن محمد بن محمد رحمه الله لم يفصل في الجواب ويحتمل ان لا يكون له حق الرد هنا
لان المورث لما مات ملك الوارث ما في دمنه سقط الثمن فلا يستفيد به هذا الرد شيئا ويحتمل
ان يكون الجواب على الاطلاق وله ان يرد مكان الفايده فانه ما لم ينفسخ البيع الذي جبر
من المورث والوارث لا يمكن الرد على بائع الوارث فرد حتى ينفسخ البيع ويجوز العبد
الى ملك الميراث ثم يرد على بائع الميراث لا يرفع البيع الثاني لان الوارث ليس له القاضي
حتى ينصب خصما عن الميراث عليه كما في الفصل الاول ولو اشترى عبد افاة من مورثه
ثم مات المورث فورثه البائع ثم وجده عيبا ليس له ان يرد على احد اما على بائعه فلان الملك
للمستفاد من البائع قد زال منه الى المورث ولا يرد عن نفسه ولا ينصب القاضي عن الميراث
خصما لانه لو نصب خصما عن الميراث فان ذلك الخصم يرد على الوارث ليجوز دينا للميراث على الوارث
والميراث لا يستوجب دينا على وارثه اذا لم يكن له وارثا اخر سواه بخلاف ما نقد له
الا ترى ان من خبير اثره وقعت في يد ابنة من تركه اسه وهلكت وليس للميراث وارث
اخر لا يجب عليه الفدان واذا امتنع الرد على بائع الميراث يرد على البائع الاول ولا يرجع
بالنقصان لقيام البيع بالثمن نظيره الكاتب اذا اشترى عبدا وباعه من مولاه
ونفذ المولى ثمنه او لم ينفذ وقبض العبد او لم يقبض حتى عجز المالك ثم وجد المولى عيبا
ليس له ان يرد على احد اما على بائعه فلان الملك للمستفاد من البائع قد زال منه الى المورث
ولا يرد عن نفسه ولا ينصب القاضي عن الميراث خصما لانه لو نصب خصما عن الميراث
فان ذلك الخصم يرد على الوارث ليجوز دينا للميراث على الوارث لانه لا يستفيد
بالرد شيئا لانه ان كان بطل الثمن لم يستفد به مما لا يملك المولى لا يستوجب على عبده دينا

وان كان له من ثمنه فكمما عجز مري المولى عن الثمن لانه لا يملك اسبابه واذا ملك المولى ما في دمنه سقط واذا لم
يستفد بالرد شيئا لا يرد ولا يرجع بالنقصان ولا يرد على بائع المالك ولا يرجع بالنقصان
ايضا لانه استفاد ملكا جديدا بعقد جديد بعقد حقيقي جرى بينه وبين مكاتبه ولا يرد الكا
ولا يرجع ايضا لانه باع ما اشترى منه في مسألة الكتاب ان كان العيب الاخر الذي وجده
الوكيل عيبا حدث في يد الوكيل جدا ابر البائع من البيع الاول وقبل ان يسره الا ان ذلك
قبل ان يلزمها الامراية رد الوكيل الجارية على الامر وبأخذ منه الثمن ويرجع عليه بحصة
العيب الذي ابر البائع عنه لان قبض الوكيل وبه الموكل مضار كان العيب حدث في يد الموكل
وهو بمنزلة ما لو اشترى عبد او قبضه كحدث به عيب ثم باعه من البائع ثم علم البائع بالعيب
كان له ان يرد على بائعه الا فاداة وكذا في مسئلتنا لما ذكرنا ان الوكيل بمنزلة البائع من المولى
فيصير كما ناشتر عبدا ثم باعه من موكله وقبض الموكل ثم حدث به عيب ثم وجد الموكل عيبا
كان عند الوكيل فرد هاعليه ثم علم الوكيل بالعيب الذي حدث عند الموكل كان له ان يرد على الموكل
وهذا لانه تبين ان رد الامر وقع خطأ لكونه عيبا يجب حادث عند دعاء ويرجع الموكل على
الوكيل بنقصان العيب الذي ابر البائع منه لان هذا العيب ما حدث في يد الوكيل وقد قدر
الرد على الوكيل بذلك العيب فيرجع بنقصان العيب لانه ابطال ذلك عليه وكذا
لو كان العيب في يد الامر في الوجوه كلها لان كسويه في يد الامر بمنزلة كسوته في يد الميراث
لان المشتري قبضها لانه كان قبضه كقبض الامر ما لم يحدث منعها فكان العيب الحادث
في يد المشتري قبل الالزام وفي يد الامر سوا ولا يرجع المشتري على احد بشي لا رضاه بالعيب
باب ما يكون وكالاته في المطلق وما لا يكون **اصل**
الباب ما ذكرنا في الايمان ان النفوس والحج يتقصر على المجلس لانه جواب
التعليك بخطاب البيع والتوديل المطلق لا يقتصر على المجلس ولا ينفوت بمكان او زمان
وحرف اخر ان الكلام حقيقة حتى تقوم الدليل على مجازة وقد ذكرنا عيب حرمة
وحرف اخر ان الحكم ادبني على عبده يديده وكان مقدرا لها لانه حكمه مسدده بيب
بقدرته واذا اطلق اعترفت الصيغة بحري على ما يقتضيه الصيغة الا ترى ان من قال
لاخرت انت الشمس فصل بغير احضار الامر والنقيد بصلاة الظهر ولوقال زالت الشمس
فصل بغيره بل يكون امرا بصلاة مطلقة وهذا لان الفاتحة ذكر للتعليل والجواب
والاول لا يشهد الا ترى انه لو قال للحياط انظر الى هذا الثوب هل يكفيني فنظر
وقال يكفيني فقال فانظر فاذا الاكيفية يضمن كانه قال اقطع ان كان يكفيني او يسيب
انه يكفيني فاذا لم يكفيه كان القطع حاصلا بغير اذنه فيضمن ولو قال اقطع فلم يكفده
لم يضمن لانه لا يجتهد امر غير متصل بالاول وكذا لو قال ان عزمك قد مات فقال
قد ابرائتم عن الدين فاداهوحي ليرى او لوقال قد ابرائتم وقد ابرائتم بغير او قال محمد رحمه
الفاجواب حتى لو قال لغيره بعتك هذا العبد فقال وهو حر يعق ويصير كانه قال اشترته

فأعقده ولو قال هو حر أو وهو حر لا يحق وكذا الوقالت امرأة لرجل زوجت نفسي منك فماتت وانما طلق
 يقع الطلاق ولو قال وانت طالق أو وانت طالق لا يقع إذا عرفت هذا قال محمد رحمه الله رجل قال لا خير في هذا
 امر امراتي بيدك فطلقها أو قال لطلقها فامرها بيدك فطلقها الرجل في مجلسه يقع طلاقه مائة إلا أن ينوي
 الزوج الثلاث وأما قال في مجلسه لأن هذا نفوذ من النفوذ فيصير على المجلس إذا كان مطلقا
 عن الوقت باجماع الصحابة رضي الله عنهم وأما وقوع الواحدة لأن قوله امر امراتي بيدك نفوذ من
 وقوله طلقها بنفسه له واعتقابه حكمه لأن العلة للتعقيب والوصول لعله لا يرى أنه لو قال لمرأته الطلاق
 لم يصدق لأنه لا يخرج الكلام بالطلاق بخلاف الجواب بحرف التعقيب فيدخل في الحكم لأنه متصل بالعلم
 متعقب بآية وقد يدخل في العلة أيضا علم أيضا لا منتخب فصار كأنه قال طلقها بحكمه إن الأمر بيدك
 في الطلاق والتفسير مع التفسير واحد وصار امرأوا واحدا وهذا الآن قول من يدرك مطلق
 يحتمل في الطلاق وغيره فلما قال وطلقها فالق للوصل والعقب فقد جعله حكما للاول والاول
 يصلح عليه مكانة قال امرك بيدك في الطلاق فكذا إذا قدم الطلاق لأن الطلاق أوضح من الأمر بالطلاق
 مفسر والأمر بالطلاق مبهم فلا يكون الأمر باليد مائة لأن الطلاق لا يحتاج إلى البيان فإذا قال
 فامرها بيدك صار كأنه قال طلقها وإن امرها بيدك لأن العلة لانه متعقب للحكم والعلة قد
 تقدم وقد تأخر قال الشرح قد أتاك العرب أمال العرب فأبشر الآن القول أنه لو قال لامرأته امرك بيدك
 فطلق نفسك أو اختارني فطلق نفسي فقلت نفسي تقع تطلقه مائة ولا يصدق أنه لم يرد الطلاق
 ولو نوى الثلاث في الأمر باليد صحته ونيتة وحلف في الأمر أنه لم يرد الثلاث كان الاحتمال يكون الأمير
 بيد الزوج لأنه يستند بأعادتها الملكة وطبقنا الواقع بالأمر ليدها مائة أما في مسئلة الزيادة
 والمبسوط قول الزوج من تطلقه أو تطلقه غير مذكور لبيان العلة وأما هو مذكور لبيان ما موص
 إلى الأمور وحكم الأمر كقول ه وكلبك ببيع عبدى أو ببيع عبدى أو بطلاق امرأتى أو بطلاق امرأتى
 أو بعتق عبدى كان بيانا بان النفوذ في الأمور أصل الطلاق لأن البيوتية قال أن نوى
 الزوج الثلاث صحته لأنه لا نفوذ من النفوذ حصل بالكتابة لا بالصريح فإن قال جعلت امرأتي
 بيدك فيعتبر بالإيقاع إذا حصل بالكتابة وفيه ما نرى عن البيوتية والإيقاع بكباية عن
 البيوتية إذا نوى الزوج الثلاث صحته نيتة فلذلك هنا ولو قال طلق امرأتى فقد جعلت ذلك
 الملك أو قال جعلت امرأتى الملك فطلقها أو قال على المجلس لأنه نفوذ من النفوذ فيقتصر على
 المجلس وإذا طلقها في تطلقه ملك الرجعة بخلاف المسئلة الأولى والفرق أن في المسئلة الأولى
 النفوذ حصل بكتابة مني على البيوتية لأنه حصل بقوله جعلت امرأتى بيدك وفي الأمر باليد
 ما يبين على البيوتية أنه جعل امرأته على الإطلاق وذلك لما يكون بالانقطاع والانتفاء على وجه
 لا يرد عليه النقص والأعراض والنفوذ مني حصل بكتابة مني على النفوذ كان النفوذ من اليه
 مائة أما في هذه المسئلة النفوذ حصل بالصريح وقوله فقد جعلت ذلك الملك إشارة إلى
 ما سبق ذكره والسابق ذكره صريح الطلاق فصار كأنه جعلت الملك صريح الطلاق ولو قال
 هكذا كان النفوذ من اليه تطلقه رجعية لذلك هنا وكذا في قوله جعلت طلاقها اليك فطلقها

بل

بل هو أقوى في التصريح والمقدم والمأخوذ منه سواء كما في قوله لم تكن الظاهر فضل أو فضل فقد
 لم تكن الظاهر ولو قال طلق امرأتى فاسمها أو قال اسمها فطلقها فهو على المجلس وغيره لأن هذا قول
 وليس بتفويض لأن النفوذ ما يكون محلا بالمسند نصا ومعنا ويكون لا زما حتى لا يملك الزوج الرجوع
 عنه وهذا غير محقق بالمسند نصا ولا معناه لأنه ليس فيه ما يبين عن الملك وأنه ليس بلزم حتى
 يملك الزوج الرجوع عنه والتوكيل إذا كان مطلقا عن الوقت يتصرف إلى الأبد بخلاف النفوذ المطلق
 فإن طلق في واحد ما يبينه لأن هذا توكيل بطلاق باس لأن الأمر بالطلاق مع العلة لا يذكر للتوكيل بطلاق
 آخر كما ذكرنا في التملك وأما يذكر لبيان السبب والعلة أي أنها بسبب الطلاق الذي امرت به ولهذا
 يقع بآية مكانة امرأة بأن يطلق امرأته مائة وهذا الآن قوله فاسمها تعلق بالاول بالق والطلاق يصلح
 لصح الامة صفه له شرعا ولهذا الوصف به يصح الوصف ولا يمكن التعلق بالشرط مكانة قال
 اسمها بذلك الطلاق وكذا الوعد الامة لأن الامة لا تصلح علة للطلاق والطلاق يصلح علة لها فصار ما
 يصلح عليه مقدم أو تأخر علة فانه قال اسمها بالطلاق ولو قال طلق امرأتى أو جعلت امرأتي بيدك فهما امران
 لأنه عطف الثاني على الاول بحرف الواو والحرف بمعنى المعاصرة ويكون الاول توكيلا والثاني تليكا حتى
 يقتصر الثاني على المجلس دون الاول فإن طلق في المجلس يقع تطلقا بآية لأن موجب التوكيل وإن كان
 وقوع الرجعي لأن موجب التملك وقوع البايين فإذا كان الثاني بآية يصير الاول مائة مائة ولا
 يحتاج إلى نية الطلاق في الأمر باليد لأنه لا عقبة ذكر الطلاق وذكر الطلاق دليل إرادة الطلاق
 بالأمر باليد كما لو قالت لزوجها طلقني فقال امرك بيدك أو قال لها طلقني بنفسك وامرك بيدك وهذا
 لأن الثاني لا يصلح حكما ولا ملة لأن الواو لا تحتمل ذلك فتبقى عطفًا وإن قام عن المجلس بطل النفوذ وتبقى التوكيل
 حتى لو طلقها منع واحد بالتوكيل ويكون رجعية لأن التوكيل حصل بالصريح إلا إذا نوى الثلاث
 ولذا إذا قال امرها بيدك وطلقها ذكر شيخ الإسلام على الاستحسان رحمه الله ولا حاجة إلى نية الطلاق
 في الأمر باليد لأنه حصل في مذكورة الطلاق فيدل على إرادة الطلاق ولا معنى آخر ودليل الشيء
 قد تقدم وقد تأخر والصحيح أن هذا عطف على وقوعه على عدم اشتراط النية في الأمر لأنه انعدم
 مذكورة الطلاق في ذكر الأمر وقد نص في الزيادات أنه لو قال امرك بيدك واختارني وطلق نفسي
 فقال اخترت نفسي وقال الزوج لزوج بالاول والثاني طلاقا كان القول قوله مع الميم ولا يقع شيء
 لأن الواو للعطف دون التفسير في الباني والاول مهما والثالث الحاكم مبتدأ وقوله آخرت
 لا يصلح جوابا لاسيما حتى لو قال طلقني يقع واحدة رجعية وكذا في الجامع الصغير إذا قال لعبدى عبدى
 وقال ريت الاول طلاقا يقع الطلاق لأنها ذكرنا في جالب مذكورة الطلاق ولو قال ببيت الثانية يقع
 بيان لأن الثالثة ذكرت في جالب ذكر الطلاق ولم يقع بالاول شيء ولو قال تويت بالثالثة طلاقا يقع واحدة
 ولا يقع بالاول شيء ولو قال طلقها واسمها أو اسمها وطلقها فطلقها في المجلس أو بعد ما قام وفقت ببيان
 بآية لأنه توكيل بالصريح والكتابة ولم يظهر الرجعة عند الإبانة ولا حاجة إلى البيوتية لما قلنا وهل يحتاج
 إلى المعاني من أن كان على الفور لا يحتاج لأن قوله طلقها على الفور يصلح جوابا لما بمنزلة فعلت
 وإن كان غير المجلس لا بد من إيعا من خلاف قوله فاسمها لأنه للوصل والتعلق والتعليق دل عليه ما ذكر

عليه

في المصادر اذ ان قال خذ هذه الالف مصاريف فاعلمها في الكونه او في البس وتعلق به ولو قال واعمل له ان يتجاوز
ويعمل في غيرهما وطهر الوقال لامرته جعلك طالق او طلق امراتي وهي طالق مع بيان
خلاف قولك جعلك طالق طالق او قال طلقت امراتي طالق في حق واحدة لما علمنا وفي وكالة
المسبوط او كلبان يطلنهما ثم طلقها الزوج او طلقها فان طلاق الوكيل عليها ما دام في العدة لان المملوك
للزوج من الطلاق محصور بالحد فلا يبيع ما اوقعه الزوج بما فوضه الى الوكيل ولكن ما بقي الزوج مالكا
لا يقع الطلاق عليها بغير الوكيل على كاله ايضا واذا انقضت عدها لم يبيع طلاق الوكيل عليها بعد ذلك
لان الزوج حرج من ان يكون مالكا لا يقع بعد انقضاء العدة فبطلت الوكالة وكذلك ان تزوجها
بعد ذلك لان الزوج من الايقاع بالسبب المجدد والوكالة لم تنسأ وله فلا يعود الوكالة باعتبار
وطهر الوارثت او ارتد الزوج فان طلاق الوكيل عليها في العدة لبقا يمكن الزوج من الايقاع وان لحق
بدا الحرب مرتد فذلك بمنزلة موته ولا يقع عليها طلاق الوكيل بعد ذلك وكذلك اذا عاد وتزوجها
لان يمكن الزوج من الايقاع بالسبب المتجدد ولو وكل امراة ان يحل امراته فخلها الزوج او مات منه
موجبه شريفا في العدة او بعد ما يمكن للوكيل ان يخلها لان وقوع البينونة حرج الموكل من ان يكون
مالكا للخل فيضمن ذلك عزلا للوكيل ثم تزوجها بعد ذلك بسبب مستأنف فلا يوجب اعادة الوكالة
وكذا لو كانت هي الموكلة فبانت بردة او بطلان الزوج ولو قال الزوج طلق امراتي ان سبت او هويت
او اردت فقام عن المجلس بطل لان ملك السيد منه وذلك يقتصر على المجلس كملك السيد
القبول بل يجب البيع له او الوكيل هنا في معنى الحرة وقد افقت الصحابة رضي الله عنهم ان المحررة
الحرة ما دامت في مجلسها لانها مالكة للراي والسيد خلاف قولك طلقها لانه امانة واسعاره كمنافع
فيقوم هو في الايقاع مقام الموكل وهذا يقتضي للسيد اليه لاستعارة ولو قال استوكلي بي
طالما ان شئت او هويت او اردت لم يكن وكيل لا حتى يشاهي ذلك في مجلسها لان علق الوكيل مشيتها
ولو علق الوقوع بمشيتها اقتصر على المجلس وتاخر الوقوع الى وقت مشيتها فكذلك اذا علق
الوكيل واذا شئت صار وكيل فان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يطلق بطلت الوكالة قال
عليه رحمه الله هذا غلط لان عند مشيتها امانت الوكالة نقول الزوج انت وكيل في طلاقها
وذلك لا يقتصر على المجلس كالحرة هذا اللفظ ولكن ما ذكر في الكتاب اصح لان معنى قوله
ان شئت يعني ان شئت الطلاق فكان هذا بمنزلة قوله ان شئت وليس كان المراد ان شئت هذه
الوكالة فشئت الوكالة بالايقاع بما فوض لها من المشية ومشيته يقتصر على المجلس ولا تنابد
فذلك ما ينبغي عليه من مكن الوكيل من الايقاع واليه اشار في الكتاب عقلا لانها وكالة بالمشية
وقعت بحيث لا يمكن الزوج فسخها ولو جعل قوله انت وكيل في طلاقها منفصلا عن المشية يملك الزوج
فسخها والله اعلم **كتاب الحرة والكفالة** **باب الحرة والكفالة** من الحواله

يصح

يصح ويرجح على الاصيل لان هذا من ضرورته فراجع دمة الاصيل منه لان ما ثبت في محل فبانت في ذلك المحل
فرع منه سائر المحال ضرورته واذا ثبت في محل اخر ثبت منه المحل الاول ضرورته لاستحالة ان يكون الشر
الواحد شاغلا للمحلين وقد ثبت الدين في دمة الكفيل فمن ضرورته براءة الاصيل كما في الحواله
وعلى قولنا في القاسم من حرجهما الله الحواله لا تجب براءة المحل ولصاحب الدين ان يباخرها ما شا
كا كذا لان القصورها التوقى بحق الطاب وذلك في ان يرداد المطالبة لا ان يسقط ما كان له
من المطالبة ولهذا الوقات المحتال عليه مفسدا يعود الدين الى دمة المحل عندنا ولو برئت دمتها
عاد اليه لان الساقط لا يحتمل العود للمحال نقول كل واحد من العقد من اختصاص باسم واختصاص
العقد باسمه لا اختصاصه بموجبه هو معنى ذلك الاسم وهو صرح في كل واحد منهما الى ميل
صاحبه بالقبض في المجلس والسلم اختصاص باسمه لا اختصاصه بموجبه هو معنى ذلك الاسم وهو
يعجل احوال الدين في القبض في المجلس وتأخير البذل الاخر بالتأجيل ولهذا اسمي سلما وسلفا
وكذا المصادر والمفاوضه وغيرها من العقود فكذلك هنا معنى الكفالة الضم قال الله تعالى
وكفلهما زكريا اي ضمها الى نفسه وقال عليه السلام انا وكافل اليتيم كاهن اي ضم امر اليتيم الى
نفسه ومنه سميت المشية التي تجعل دعامة للحايط كفيله اي ضمها اليه فغنى السمة العقد بالكفالة
انه موجب ضم دمة الكفيل الى دمة الاصيل على وجه الترتيق وذلك لا يصح مع براءة الاصيل وهو بمنزلة
وجوب الفئان في دمة عاصب الغاصب مع بقاءه في دمة الغاصب والمجمل في ذمة رحمه الله قوله
عليه السلام من اخل على ملي ولم يسمع شرط الملاء ولو كان الدين على المحل كما كان لم يكن لا شترط الملاء
معنى وقايد ولو اخل على الاب والوصي بال الصغير على رجل الى اجل لا يجوز وكذا الوكيل باستيفان
الدين ولو لم يكن الموالد مودة لما زال لان الحواله مشتقة من النقل والنحو ومنه الحواله في الفراس بال نقل
من موضع الى موضع والشيء اذا اسقل من مكان لا يبقى في المكان الا بال خلاف الكفالة ولهذا ايقال في العرف
الى فلان الف وفلان ففعلها ولا يقال الى فلان الف وفلان حويلها الى هذا اشارة في الكتاب
قال ابنك لا كتب ذكر حتى فلان من فلان ان الله على فلان الف درهم وقد اخله بها على فلان فان هذا
لا يحس في الكتاب ولا في الكلام وكيف يكون عليه وقد حوله عنه الى غيره وحل في الفئان ان يقول فلان على
فلان الف درهم وقد ضمنه عنه فلان لا شري انه لا يقال في موضع كذا احطه وقد حوله الى موضع كذا
وانما اخذ المال من المحل اذا مات المحتال عليه مفسدا لانه لم يرض بالحواله الا بشرط السلامة فاذا التمس
يفوت الرضى ولا يلتزم العقد وغير لازم بحمل الفسخ فاذا فسخ جعل كان له ان يبيع كما لو باع المدين عبدا
بل يبيعه بغيره من الدين فان مات العبد قبل التسليم يعود الدين قال محمد رحمه الله ارايت لو اخل المدين
على رجل على ان المحل يرى كان بغير المحل فان قلتم يرى انضم ما قلنا انه يجوز ان يبرأ ثم يعود الدين بموته
مفسدا وان قلتم لا يبرأ فهو محال لان الحواله بهذا الشرط واذا لم يصح الشرط وجب ان لا يخل المحل على المحتال
عليه لانه لا يلزم الا بشرط فراجع دمة المحل لم يختلف المشايخ رحمه الله تعالى انها تجب براءة عن المطالبين
دون الدين وعن المطالبة والدين جميعا قال بعضهم موجب براءة عن المطالبة دون الدين جميعا
وهو الظاهر من مذهب اصحابنا رحمه الله وقد نص في هذا الباب على هذا فان قال براءة دمة المحل

والبراءة المطلقة إنما تكون في الدين ولا في الحوالة أصيبت إلى الدين مطلقا وهي مشتقة من التحويل
والشيء متى اسفل من مكان إلى مكان لا يبقى في المكان الأول فوجب أن تنقل المطالبة والدين جميعا وجرى قول
من قال إنها توجب البراءة عن المطالبة دون الدين بأن المحتال له متى أبر المحتال عليه عن الدين فانه لا يرجع
على المحيل بشئ وإن كانت الحوالة بأمرة ولو وهب الدين إلى المحتال عليه يرجع أن لم يكن المحيل عليه دين
وإن كان معاصرا كما في الكفيل ولو كان المحيل إلى المحتال عليه للمطالبة والدين جميعا كانت له البراءة سواء
في حقه كما في حق الأصيل والجامع بينهما أن الهبة والإبراء حينئذ تكون عليهما من وجه الاستقاطا وهذا
لأن الحوالة العلم ينقل عنه بل تنوجه للمطالبة على المحتال عليه كما في الكفالة إلا أن الكفالة لا تنال للمطالبة
عن الأصيل وفي الحوالة تناخر وطء الوابر المحتال له المحتال عليه ورد المحتال عليه لا يصح رده
كما لو أبر الكفيل ولو كان الدين منتفلا إليه لصح رده بمنزلة رد الأصيل ولهذا الوجه المحيل بالدين
أجبر المحال له على القبول ولو برئته منته من كل وجه كان متبرعا في الأداء فلا يجبر على القبول كما لو
تبرع أجني ولو برئ عن المطالبة والدين كان متبرعا خصوصا فيما إذا كانت الحوالة مطلقا غير مطافه لا
ما لا وفقهه أن الحوالة ما حصل معنى وإنما توجب براءة موفية إلى وقت الوى فبجرت بالتحايل الحقيقي
وعمل التحايل الحقيقي البراءة عن المطالبة عن الدين فكذلك التحايل العنوي وإلى هذا أشار محمد رحمه الله
في الباب حيث جعل الأبراء استقاطا خصوصا خلاف الأبراء عن ساير الديون وعمل قول ليس على المحتال
عليه أصل المال إنما هو كفيل وإنما اختلفوا لأن محمد رحمه الله ذكر مسائلا يدل على القولين فدرج بعضهم
هذا الوجه وبعضهم ذاك وجه قولهم قال إنها توجب البراءة عن المطالبة والدين أنا نجمع
على أن المحتال له أن أبر المحتال عليه عن دين الحوالة أو وهبه لصح ولو أبر المحيل أو وهبه له لم يصح ولو
بقى الدين على المحيل لصح كما في الدين الموجب وطء الورهن المحيل بالدين لا يصح لمحمد رحمه الله في بعض الأحكام
جعل التحول للمطالبة لا الدين واعتبر الحوالة تاجيلا وفي بعض الأحكام جعل التحول للمطالبة والدين
جميعا واعتبر الحوالة أبراءا وإنما جعل هكذا لأن اعتبار حقيقه اللفظ توجب براءة المحيل عن المطالبة
والدين جميعا واعتبار المعنى بوجوب التاجيل فإنه متى نوى ما في دمة المحتال عليه عاد الدين إلى دمة المحيل
وهذا هو معنى التاجيل والعمل بالحقيقه والمعنى متعذر في كل حكم لنا فبينهما فاعتبر الحقيقه في
بعض الأحكام واعتبر الحوالة أبراءا واعتبر المعنى في بعض الأحكام واعتبر الحوالة تاجيلا عملهم
نقد رالأمكن وقيل ما ذكر أنه تحويل المطالبة والدين موافق لقول محمد رحمه الله وما ذكر أنه تحويل
المطالبة هو أفق لقول أبي يوسف أصله ما ذكر في الزيادات أن المديون إذا رهن بالدين رهنا ثم
أحاله بالدين على رجل له أن يأخذ الرهن لأن الراهن يرى بالحوالة فلا يبقى الرهن وذكره بعد في
الباب الطويل أنه لا يبطل الرهن ولا يكون للمحيل أن يأخذ رهنه ما لم يأخذ الطالب حينئذ من المحال
عليه قالوا في المسئلة روايتان وما ذكر أنه لا يبقى الرهن قول محمد رحمه الله وما ذكر أنه قول أبي يوسف رحمه الله
وحكى عن القاضي أبي حازم رحمه الله أنه قال اختلف شباب في هذه المسئلة وعني بالشاب نفسه
وبالشيخ أبي بكر العمري رحمه الله فاجاب الشيخ بقول أبي يوسف رحمه الله والشاب يقول محمد رحمه الله
ولم يبرأ الرواية فساله الرازي فأخرج الروايتين من النوادر فوافق الشيخ الشيخ والشاب الشاب

قالبوا

قالبوا يوسف رحمه الله فرق بين ابتداء الرهن بعد الحوالة وبين البقاء والفرق أن بين أن يبقا الدين في دمة المحيل
لربيت بدل لقطع بل بدليل يحتمل وهو الأخت ناد فلا يصح بالشك ولا يبطل بالشك **وحرف** آخر
أن المعنار بربط الحوالة بدل الصرف صحيح والمصارف بشرط أن يحيل عليه غير ما لا يصح أصله بشرى العيشين
بشرط أن يحيل المشتري البايغ على غيره له أو بشرط الكفالة عن المشتري بالتمن جانز استحسانا إذا كان
المحتال عليه أو الكفيل حاضرا وقبل لا بشرط بل لا يبرأ العقد والشرط بشرط أن يحيل البايغ غير ما لا
على المشتري فاسد لا بشرط بل لا يبرأ ويتفنع به أحد المتعاقدين وقد ذكرنا **وحرف** آخر أن الباب
بالشرط يعتبر في حق من شرط عليه لا في حق غيره وقد ذكرنا في الشفعة **وحرف** آخر
ما ذكرنا أيضا أن استيفاء الزنوف والسهم بالحياد جانز لأنه من جنس حقه بخلاف السوفه والرصاص
إذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله إذا كان لرجل على رجل الفدرهم ولا براءة على صاحب الدين مائة
درهم فالحال غير لمرأة المرأة على غريمه بالمائة التي لها عليه حوالة معده بالدين وقبل المحتال
عليه جازت الحوالة وبى غريم المرأة من دينها أما جواز الحوالة فلقوله عليه السلام من احتل
على ملي فليسمع والأمر بالبيع دليل الجواز ولأن الحوالة لو كانت مطلقة على هذا الرجل بان لم يكن للمحيل
على المحتال عليه دين وكان عليه دين والحال عليه حوالة مطلقة غير مقيدة بالدين صحت وصار المحتال
عليه معبرا دمة من المحيل ليستغنى بدينه فاذا كانت مقيدة بالدين الذي عليه أو لم يصح لأن المقيد
أقرب إلى الجواز من المطلق لأنه يكون في معنى أمرة إياة بقضائين عليه إلى المحتال له ويكون أمرا إلى المحتال
بقبض دينه من غريمه فصار بمنزلة الحوالة على مودعه وعند مائة درهم ليستوفي حقه من الوديعه
وتوكيلا من المودع بصرفه إليه حقه مضار دينه وكذا الوالد على الخاصب ليوفي دينه
من المفصوب وإذا صحت الحوالة اختلفت في دمة المحتال عليه دينان دين المرأة بعقد الحوالة
ودين كان للمحيل قبل الحوالة لأن الدين الذي كان للمحيل على المحتال عليه قبل الحوالة لم يصير ملكا للمرأة
وإن أضاف المحيل الحوالة إليه لما فيه من تملك الدين من غير من عليه الدين لكن بالحوالة وجب
للمحتال دين في دمة المحتال عليه مع بقا دين المحيل لومالك ما في دمة المحتال له بالاداء والهبة أو
بملك ما في دمة المحيل لا يودي إلا أحدهما وطء النوى ما على المحتال عليه هلك على المحيل وهذا لأن
الموجود من المحيل عليه ليس إلا اقراض الزمة وإنه يوجب اجتماع الدينين لملك ما دمه لأن ما في
دمة مال وهذا يصلح صدقا وتجب الزكاة فيه ونصح الشري به ولا يفسد إلا باقراض المال
لنفع المفادضة والحوالة في حق اجتماع الدينين في الحوالة بمنزلة الكفالة وقوله وبى غريم
المرأة من دينها إشارة لما ذكرنا أن الحوالة توجب نقل الدين أما على الرواية التي توجب نقل للمطالبة
لا يبرأ من دينها إنما يبرأ من مطالبته لأن المطالبة إنما توجهت على العدم لعينه محل الاستيفاء
حقه منه سقطت المطالبة ما دام احتال خروجه حقه من ذلك المحل ثابتا فاذا وقع اليأس عن ذلك
عادت المطالبة إلا أن المحيل لا يملك المطالبة المحتال عليه وإن بقي دينه في دمة لأنه صار مشغولا
حق المحتال له الأثرى أنه لو أحاله بوديعة أو غصب عبد المحتال عليه ليس له أن يأخذ ذلك منه
لتعلق حق المحتال به وهذا لأن المحتال عليه لم يقبل الحوالة إلا بشرط تملك ما في دمة فتعلق حق

لارث

المحتال عليه فيما في حقه فلا يملك ابطاله وهكذا نقول في الورقة انه لا يملك الاخذ لتعلق حق
المودع ولهذا كان **د** ان يمسك ذلك ويضع مكانها اخرى بخلاف ما اذا كانت الحوالة مطلقة حيث
كان **د** ان يأخذ دينه ووديعته وغصبه لانه ملكه ولم يتعلق به حق غيره كما قبل الحوالة **فان قيل**
ينبغي ان لا يأخذها ايضا لان الحوالة اوجبت ذينا على المحتال **د** ودينا للمحتال عليه على المجهل
الانترى ان لم يكن على المحتال عليه **د** ان كان له ان يرجع على المجهل واذا وجب للمحتال عليه على المجهل مثل
ماله عليه صار قضا صا قضا عند جوابان احدهما انه يجب الدين على المحتال عليه بنفس الحوالة وانما
يجب اذا ملك ما في ذمته كما في الكفالة وله ابرار المحتال له المحتال عليه لا يرجع للمحتال عليه
على المجهل والثاني ان الدين وان وجب بنفس الحوالة الا انه موطن الى وقت الاداء لا يبطأ اليه الا في الحال
ودين المجهل على المحتال عليه **د** لا تقع المناوضة بمزله ما لو كان له على رجل ما به حاله فصاع
المديون منه عبد اعماه الى سنة كان لرب الدين ان يرجع بدنيه حال ذلك هنا فان وهبت المرأة
دينها للمحتال عليه او قضاها المالك الذي احتال عليه برى هو والمجهل وسلمت المائة التي للمجهل
على المحتال عليه له لان المحتال عليه ملك الدين الذي وجب في ذمته بالحوالة بالهبة او القرض
ورجع المحتال عليه على المجهل معلق بملك ما وجب في ذمته بالحوالة فاذا ملك كان له ان يرجع
لان قبول الحوالة كان بامره وصار قاضيا دينه عنه بامره فوجب للمحتال عليه على المجهل ما به
وللمجهل عليه مثله فيلقا قضا صا الا ترى انه لو كان لم يكن للمجهل على المحتال **د** ان كان للمحتال
عليه ان يرجع على المجهل بملك في ذمته فاذا كان وقعت المناوضة فلهذا سلمت المائة التي
كانت على المحتال عليه **د** بالمناوضة ولو لم يهبها له ولكنها ابرأته من الدين برى للمحتال عليه
والمجهل متى دينها ويرجع المجهل بدنيه على المحتال عليه اما برأته من دينها اما المحتال عليه لانها
ابطلت حق نفسه عنها وانه صحيح منها كما في مياير الديون واما المجهل فلانه برى بالحوالة وهذا
المسئلة تدل على ان الحوالة ابرأ عن الدين واما رجوع المجهل على المحتال عليه بدنيه لان المحتال
عليه انما سلم **د** ما في ذمته بحكم المناوضة وبشرط المناوضة ان ليست وجب المحتال عليه
على المجهل دينا وبشرط ذلك ملك ما وجب في ذمته بالحوالة ولم يملك لان ابرار اسقاط محض هنا
وليس بتمليك كابر الكفيل وهذا لا يزيد بردها كاطلاق والعنا وان كان ابرار المحتال عليه والكفيل
تقضا للحوالة والكفالة واخراجا لهما عن الصمان فلا يزيد بالرد الى هذا اشار محمد في الاصل حيث
قال حين ابرأته كانها لم تخل عليه والدليل على ان ابرار اسقاط انه لا يصح في الاعيان ولو ابرأ
الغاصب عن العبد لا يملك العبد لكن ببراءة الصمان ولو وهبه ملكه بخلاف ابرار الوكيل لان التمس
عليه وتعد رجوله اسقاطا من الاصل لانه يبطل العقد وله ابرار عن البعض لا يرجع وكذا
في الشفعة لما ذكرنا في الايمان ولم يتعد في الكفالة والحوالة لهما اعادة الذمة في حق المطالبة والدين
على غيرهما فلا يثبت بالاستقاط الافراغ الذمة الذي جعل عارتيه وذلك الفراغ ليس بمالك فيصح
بغير قبوله ولا يزيد بالرد لكونه احتياجا عن الاصل فلا يجعل تملك الا بصريح التملك بخلاف
الاصل لان اصل الدين عليه وصير اليه ويسلم **د** بالاستقاط وهو مال يقبل الملك فاستوى فيه

الابرا والهبة وهذا لما ذكرنا ان الدين بعد الحوالة وانه لم يبطل حقه في ذمة المحتال عليه بالحوالة لكنه
منع من الاستيفاء ولا يجله رصدا لاستيفاء الحق المحتال **د** منه وان كان لا يقصور استيفاء الدين
من الدين ولهذا لا يأخذ تعلقاته في الحال حتى لا يبطل الحوالة بهلاك ذلك الدين وان قيد هابه
بخلاف الوديعه ولكن يعرف ان يعرف فيصير كمنزله عن امان ماله عنده فحين حقه للاستيفاء
منها حين يقد فلما كان من هذا الحق احد ضرب مغل ويتعلق به منع من استيفائه فاذا زال ذلك
الشغل والتعلق بالابرا صار تسبيل من استيفائه كما لو ابرأ المدين من الرهن عن الدين له ان يأخذ
رهنه لزوال الشغل والمناوضة ولا كذلك **د** اذا ملكه لانه لم يزل حقه عنه لكن اقام بغيره
مقامه في الاستيفاء فكان الشغل قائما ولم يذير رجوع عليه ولو لم يكن للمجهل عليه دين ولا يرجع
في ابرار كل موضع **د** حق الرجوع تقع المناوضة لانه لا يقيد الاخذ وفي كل موضع لا يكون **د**
حق الرجوع بقيد الاخذ فباخذ حقه وهذا لان الهبة تملك لو اضيفت الى العن بغيره بملك
العين فاذا اضيفت الى الدين والدين مال يحتمل التملك لما ذكرنا انه يصلح صدقا وانضابا
فكوى فيه الارث والوصية ونحوه ملك المحتال عليه ما في ذمته وقام في ذلك مقام المجهل
الانترى ان الحوالة لو كانت مطلقة كان للمحتال عليه ان يرجع عليه بدنه الحوالة الا انه لما كان دين يع
المناوضة اما ابرار اسقاط محض ليس فيه معنى التملك ولهذا الواضيف الى العن لا يكون بملك
الى العن فكذلك لا يكون تملك الى الدين والساقط يتلاشى فلورجع المجهل على المحتال عليه بدنيه
لم يكن للمحتال عليه ان يرجع على المجهل لانه لا دين **د** على ذمته فيرجع الانترى انه لو كان
مكان الحوالة كماله تامر الاصل وابرار الكفيل لا يرجع الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب
على الاصيل ولو وهب الكفيل ومات الطالب ورثه الاصيل يرجع الكفيل على الاصيل
لانه ملك ما في ذمته فيرجع كما لو ملك بالاداء وكذا الواضيف **د** به والكفالة والحوالة
سوا الا في حصة وهي انه لو ابرأ الكفيل لا يبرأ الاصيل سو كانت الكفالة مطلقة او مقيدة بالمال
الذي كان للاصيل على الكفيل وفي الحوالة **د** براء الكفيل لان الحوالة الزام الطالبة على الاصيل
فكان ابرار الكفيل اسقاطا للطالبة عن الكفيل وفي المال على الاصيل كما كان اما الحوالة تنقل الدين الى
ذمة المحتال عليه فكان ابرار المحتال عليه اسقاطا لاصل الدين فيبرأ المجهل بالحوالة والمحتال عليه
بالابرا استشهد محمد رحمه الله لا الواح **د** بخير دين على المحتال عليه ثم وهبت منه او قبضت
يرجع بذلك على المجهل ولو ابرأته لا يرجع لما ذكرنا استدلال الحوالة المطلقة للحوالة
المقيدة ولو ان المداة لم تبرأ المحتال عليه لله احره سنة جاز لانها احررت حق نفسه
ولم يكن للمجهل ان يرجع على المحتال عليه بشي لان المناوضة من الرجوع لانه يملكه شغل الدين الذي على المحتال
عليه بحقه او حق الحال عليه على ما ذكرنا وهذا المعنى قائم بعد المجهل وهو بمنزلة المهرهون في
يد المهرهون فاذا ابرأته بعد ذلك عن دينها كان جائزا وكان للمجهل ان يرجع على المحتال عليه بدنيه
الذي كان **د** عليه حاله لان الشغل بحق المحتال عليه والمحتال له قد زال ونحوه هاهنا يلاق حق
المجهل انما افرجهت وقد سقط حقها الانترى انه لو احوال رجل رجلا على رجل بالف درهم

الى سنة ثم ان المحتال عليه نزل الاجل وجعلها حالة كان ذلك جائزا لان الاجل حقه فليست باسقاط
كما لو اسقط الاصيل الاجل قبل الحوالة فان اداها لم يرجع على المجل حتى يمضي الاجل لان اسقاط الاجل
صحيح في حقه لا في حق المجل ولوان السراة احرب دينها عن المحتال عليه سنة ولم يتبرئ من ان المجل
قضى المدة دينها عن المحتال عليه جاز ولا يلون متبرعا حتى كان له ان يرجع على المحتال عليه بدنيه
حالا واخبرت المرأة على القبول اما على الطريقة التي قلت ان دين المحتال له فابرجع على المجل ظاهر
لان في معنى الدين الموجب واما على الطريقة البانية فكذلك اجبرت على القبول لمساكات الحوالة
مطلقة ومقيدة اما اذا كانت مقيدة لوصفين احدهما ان دين المجل الذي كان على المحتال عليه قبل
الحوالة صار مشغولا بدين الحوالة فهو هذا القضاير يدا زالة الشاغل عن دينه فكان لا يسيل منه
كجبر الرهن اذا قضى دين الراهن والثاني ان المجل بالحوالة اذا برى عن الدين اكن لم يتأكد
البراءة لان يعرض ان يكون عليه متى نوى الدين على المحتال عليه فهو يبرئ منه اما كد ما ثبت له
من البراءة بالحوالة حتى لا يعود الدين اليه اصلا فبالاذا تحرر عن الخصومة في المال وشغل
دفعته بدين المحتال له ان كان له على المحتال عليه دين او بدين المحتال عليه ان لم يكن عليه دين
فلا يكون متبرعا وان كانت الحوالة مطلقة فللوجه الثاني واما يرجع على المحتال عليه بالدين حالا
لان المانع من الاخذ حالا هو الشغل وقد زال بخلاف ما فضا غيرا لانه ما قصد هذا المودي
تخليص شئ لنفسه ولا دفع المطالبة عن نفسه في الثاني واذا كان المودي متطوعا كان المال
الذي عليه له لان سقوط دين الطالب عنه باد المنطوع كسقوطه باذ ان نفسه وكذا لو
كان التاجر المجل في العقد بان كان لرجل على رجل الف درهم والمطلوب على اخر الف درهم فلطالب
المطلوب الطالب بالالف التي للمطلوب على الاخر الى سنة فهو جائز وهي له عليه الى سنة
لانه لما جاب المطالب على المحتال عليه بعقد الحوالة والواجب بعقد الحوالة كالمال الواجب بعقد الكفالة
كالواجب بعقد الكفالة في صحة اشتراط الاجل فيه وليس للمجل ان ياخذ المحتال عليه بالالف
التي كانت له عليه لانه انما قبل الحوالة مقيدة بذلك المال فصار مشغولا بحقه ما ذكرنا
ولهذا لا يصح ابر المجل وهذه ذلك من المحتال عليه لان حق الطالب تعلق بها وذلك موجب
الحجر عن المجل على التصرف فيها ولو صح منه هذا التصرف بطل حق الطالب قبل المحتال عليه لانه
ما الزم الحوالة بالماله طلقا وانما الزمها مقيدة بذلك المال فاذا اسقط عنه بالابرا
او الهبة لم يبق عليه المطالبة فان قضى المجل دين المحتال له لم يكن متبرعا لما قلنا
وان قضاه المجل به يرجع عليه بما كان له عليه في الاصل لانه لما قضى دينها به رجعا
فقد قضى الجداد بالزئوف وذلك جائز رضي صاحب الدين فسقط دينها الذي وجب لها
بالحوالة فزال الشغل عن دين المجل فيرجع بدنيه ما ذكرنا ان تجوزها وطها انصرف الى حقها
لا الى حق المجل ولو صالحت المرأة المحتال عليه على خمسين درهما جاز لانها اسقطت بعض حقها
ورجع المجل على المحتال عليه بالخمسين الباقية لان المرأة استوفت نصف حقها وابات
عن النصف لان الصلح على جليس الحق استيفاء بعض الحق واسقاط البعض وهذا لا يشترط القبض

في المجلس ولا يفسد باشتراط الما قبل والخمس ما به لا يفسد بل لا عن الالف لما فيه من الربا ولو استوفت جميع
دينها لم يرجع المجل على المحتال عليه بشئ لسقوط حكم الفاوضه ولو ابرأت المحتال عليه من جميع الدين
يرجع جميع ذلك لانه لم يسقط لانعدام المعاصه فاذا استوفت البعض واسقط البعض يرجع بقدر ما
اسقطت ولا يرجع بقدر ما استوفت اعتبارا للقبض بالكل الامتري ان الكفيل بالفا اذا صلح له المال
من الالف على خمس مائة وادى الخمس مائة يرجع على الاصيل بخمس مائة ولو ان المرأة صلحت على مائة
سهرجه لم يرجع المجل على المحتال عليه بشئ لان المرأة استوفت جميع دينها لان الزئوف يصلح بدلا
عن الجداد ذلك المحتال عليه جميع ما في دمه حكم الحوالة فاستوجب الرجوع بمحقق المعاصه الا ترى
انه لو لم يكن للمجل على المحتال عليه دين فادى المحتال عليه الى المحتال له سهرجه فانه يستحق الرجوع على
المجل بل الجداد لذلك ما في دمه وهو حيا دخل في ما اذا ادى خمس مائة فانه لا يرجع الا بخمس مائة
ولهذا الكفيل بالجدا اذا ادى السهرجه يرجع على المكفول عنه بالجدا ولو ان المرأة اخرجت
عن المحتال سنة مائة والمجل عليه تسع مائة درهم دين سوى دين المرأة ولا مال له سوى المائة التي على
المحتال عليه فان هذه المائة تقسم بين غرما المجل على عشرة اسهم تسعة اسهم لسائر الغرما سوى المرأة
بالخصص ياخذونه حالا ومنهم المرأة وذلك عشرة دراهم الى اهلها اما خمسة المائة بين الغرما لانه
مال الميت لانه كان ملكه ولم يزل عن ملكه ما ذكرنا ان المحتال له لا يملك ما في دمه المحتال عليه بالحوالة
ولم يثبت لها عليه يد حتى تصير هي اولى بذلك من سائر الغرما بخلاف الرهن والمبيع قبل القبض
واما ياخذ الى اهلها لانه اسقطت حقها في الطالبة وصح في حقها والقياس ان يكون المرأة اخق بالمال
وهو قول فرجه الله لوجهين احدهما ان دين غرما المجل يتعلق بمال المجل وقد صار المجل بمنزلة
الاجني عن هذا المال وكان المحتال له اخق بهذا المال من المجل في حياته حتى لا يكون للمجل ان ياخذ فيلون
اخق به من غرما يبعده وفاقه ولان المحتال له كان اسبق تعلقا بهذا المال لان حقه تعلق به في صحته
وحق الغرما لم يتعلق به في صحته فقدم المحتال له كما يقدم الرهن على سائر الغرما وغم الصحة
على غرما المرض اذا ثبت الدين بالقرار واكن الواشترى عبدا اشرا فاسدا وفسخ البيع بعد ما نفذ
التمن وحلته لاستيفاء الثمن ثم مات وعليه دين كان للشترى اخق به من سائر الغرما وكذا لو
رد العبد بالجيب وحلته لاسترداد الثمن الا ان استحسننا وقلنا بالمشارة لانه هذا مال
المجل لم يثبت لغيره عليه يد الاستيفاء فيكون مقسوما بين الغرما وانما قلنا ذلك لانه
ما ملكه من المحتال له لان تملك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز ما ذكرنا وطه هذا النوى بنوى على
المجل ولم يثبت عليه ايضا يد الاستيفاء لان اثبات اليد على ما في دمه الغير لا يتصور وما في الدمة
لا يقبل الاختصاص لملكه ولا يدا وانما منعنا المجل في حياته لا باعتبار اختصاص المحتال له بذلك
بل لان المحتال عليه لا يقبل الحوالة الا ليمتلك ما في دمه ولو اخذ المجل دينه بفوت الرضى فبطل
الحوالة بخلاف الرهن لانه ثبت عليه يد الاستيفاء للرهن وطه الوهك يهلك على المرهق
ونقد حقه لا يمنع من مشاركه غيره واختصاصه به ولا يشغله بحقه كالمريض مرض الموت
اذا كان عليه ديون الصحة تطلق ختم بمال له باول المرض وصار مشغولا بحقهم ثم لو وجب له

عليه دين بسبب لاهمة فيه كان غزما المرض اسوه لغزما الصحة وانما انقلد دين الصحة اذا كان
دين المرض بالافراز للمهمة لا لتقدم دين الصحة الاخرى ان العبد لما ذون اذا وجب عليه ديون
وله كسبه تعلق حق الغزما برقبته وكسبه ثم اذا وجب عليه دين اخر كان رقبته وكسبه بين الكل انه
لم يثبت للاولين على كسبه على رقبته وكسبه يد وانما يتقدم دين العبد على دين المولى لا باعتبار
تقدم دين العبد بل باعتبار ان شرط ثبوت الملك او الحق للمولى في كسبه فراعده عن حجة العبد
ملك الوارث في الشراكة وقد انعدم الشرط باعتبار قيام دينه فلم يثبت ملك للمولى فلا يصرف لـ
غزما به ولا من دين العبد اقوى من دين المولى لان دينه تعلق برقبته وما ليقته ودين المولى تعلق بالثقة
لا برقبته فقد مر لقوته لا لتقدمه وكذا في الشري الفاسد والرد بالعيب المتقدم لا باعتبار ريد
الاستيفاء لانه نوع من الاستيفاء ولهذا الور كان مشاركا لسائر الغزما لبطان اليد ولا نغرم الرهن
على الرهن بل **بالب** لانه لو هلك في يده بطل دينه ولا بطل دين سائر الغزما فلما كان اخو بعزمه
كان اخو بغيره لقوله عليه السلام المراح بالضممان اما في الحوالة لا غزما على المحتال لانه
انما تعلق على عيبه فبطل حقه بل العبد الى المحيل فاذا لم اخو بعزمه لا يكون اخو بعزمه
وكان ينبغي ان لا يكون للمحتال له حق المزاحمة مع غزما المحيل لانه ليس من غزما المحيل لان دينه تحول
لا دمة المحتال عليه الا ترى انه لو كانت الحوالة مطلقة لا يشاركهم فكذا اذا كانت مقيدة الا اننا
اذا اتيناها حق المزاحمة لان الحوالة كانت مقيدة بذلك المال فاذا اخذ ذلك كلها من المحتال
عليه فاب الرضى بالحوالة مبطل الحوالة فيعود الدين لادمة المحيل على ما كان قبل الحوالة فيشارك
الغزما وهذا لانها لم يصرف معهم لم تصد الحوالة لغوات ما تقدمت به الحوالة لا الى خلع
وعند ذلك يعود الدين لادمة المحيل وضارت من غزما به فاذا زاحمتهم في الانتهاء قلنا بالقسمة
في الابتداء فصرر للمسا فقلا للحوالة المطلقة لان ثمة لا بطل الحوالة لانها ما تخلقت بحاق الدمة
فعدم المشاركة في الابتداء لا يودي الى المشاركة في الانتهاء واذا قسم ذلك بينهم لا يرجع المحتال له
سقيده دينه على المحتال عليه لان الحوالة كانت مقيدة بذلك المال وقد بطلت باخذ والحققت
بالعدم الا ترى انه لو قيد الحوالة بالعتك انت ودبغة او غصبا له عند المحتال عليه فانه يجوز
وليس للمحيل ان ياخذ ذلك من المحتال عليه وان مات المحيل ياخذ ذلك من المحتال عليه ويقسم
بين الغزما المحتال له من احدهم وليس له ان يرجع على المحتال عليه ببقية دينه الا ترى
انها لو هلك في يد المحتال عليه تبطل الحوالة وكذا لو قال المحتال عليه صاعنت عندي وطف واستخمت
من يده الا ان في الغصب لا تبطل الحوالة بالهلاك في يده بل لو اضممنا عليه بالقسمة فيبقى الحوالة تبطل بالهلاك
ولو كانت الحوالة مطلقة لا تبطل بفسادك الودبغة الا ان في الحوالة المطلقة اذا قسم ما على المحتال
عليه من الدين بين سائر الغزما سوى المحتال له لسوق القاضى من كل واحد من الغزما بكفيل قد
لعلنا يبقينا بوجود المزاحم للغزما في هذا المال لان المحتال عليه لو ادى دين المحتال له
يستوجب الرجوع على المحيل لان السبب كان في حياته وصحته وهو قبول الحوالة كما لو
كمل الرجل في صحته مما داب له على فلان ثم مرض وعليه ديون الصحة ثم داب للمكفول على فلان دين كان

الكفول

المكفول له مشاركا لغزما الكفيل وكذا لو كفل بالدرن واستحق مرضه واستحق المريض من يد المشرك
بعد موت البايع فانه يشارك غزما البايع لوجود السبب في حالة الصحة ولو مات المحتال عليه مقلما
كان للمحال **بالب** ان يشارك غزما المحيل فيما اخذ وامر مال له لعود دينه فاذا اتفق القاضى بالمزاحم
ياخذ كفيل الاحتياط ونظر المستحق حتى اذا ظهر المزاحم امكنه التدارك قيل في قوله اني يوسف
ومحمد اما قوله اني خيفة رحمه الله لا ياخذ الكفيل اصله اذكر في المبسوط والجامع الصغير اذا ادعى ميراثا
واوام البينة ولم يقبل الشهود انهم لا يعلمون له وارثا غيرة ولم يذكر واعدد الورثة عندهما ياخذ
منه كفيل او يدفع المال اليه وعنده لا ياخذ وقيل هذا قول الكل وقيل في قوله اني خيفة في الميراث
القاضى لم يقبل بالراجح بل به وهو موهوم وهذا يتفق الا انه مجهول جهالة لغيره اما هذا او ذلك والجهة
البسيرة تتحل في الكفالة **فان قيل** اذا علم القاضى بالمزاحم ينبغي ان يعزل المضيق للمزاحم ويقسم
الباقى بين الغزما الرجل مات وعليه ديون واحدا اخر ما غاب وعلم القاضى به فانه يعزل مضيق
الغائب ويقسم الباقي فلنا ثمة المستحق معلوم عند القاضى فكان له ان يضيعة عنهما ويعزل
مضيقه اما هنا فميام حق الغير معلوم والمستحق مجهول جهالة لسيرة فاستساكن بينهما وقلنا بانه لا
يعزل المضيق لكان للجهة ولاجل ان الجهة ليسيرة تستوفى بالكفيل احتياط ولا ان هذا انما
المطالبة متبقية اما من المحتال لانه لانه ليس له حق المطالبة قبل ازالة المحتال عليه واما من
المحتال عليه فلانه ليس له لوجود والمحال عليه بمنزلة الكفيل بانه اذا طوب بطلب واذا ادى يرجع من
حيث انه سقين تتوجه المطالبة في الثاني باخذ كفيل او من حيث انعدام المطالبة في الحال لا يضيعة خصما
ولا يعزل مضيق صاحب الدين **فان قيل** وجب ان يطالب المحتال عليه المحيل في الحال لان في الكفالة
انما لا يطالب لان مطالبة الطالب على الاصل باقية فلا تتوجه عليه مطالبة الكفيل ما لم يودي حقه
لا يودي الى مطالبة انبين بدن واحدا وقعد الحوالة لا يطالبه المال على المحيل من المحتال له فينبغي
ان تتوجه عليه مطالبة المحتال عليه كالوكيل بالشري مطالبة الموكل بالثمن قبل ان يودي فلنا
ما سقطت مطالبة الطالب عن المحيل على التباين بل يتاح ذلك الى ثبوت المحتال عليه مقلما كان
من هذا الوجه بمعنى التاجيل او لما كانت المطالبة تعرض للتوجه جعل المتوجه في الحال فكان في
معنى الكفالة من هذا الوجه بخلاف الوكيل لان مطالبة البايع مقصورة على الوكيل في الحال
ولما كان الوكيل ان يرجع على الموكل ولو لم يكن حوالة ولكن كانت كفالة بان كفل المديون المرأة
الدين الذي لها على رب دينه بامر على ان ياخذ المرأة دينها من الدين الذي كان الكفيل على المكفول عنه
ثم اخذت المرأة دينها سنة او ابراته او وهبته او قبضت منه ففي الهبة والقبض وقعت
المفاضلة وفي الابراء تقع وترجع هي بدنها على الاصل ويرجع الاصل بدنيته على الكفيل
لما قلنا في الحوالة ان ابر السقاط محض في حقه لانه ليس في حقه الا مجرد المطالبة فصار كسائر
الاستقطاعات ولهذا لا يرتد بالرد بخلاف الاصل لان اصل الدين عليه فيكون تملكه لان الدين
المال الذي هو واجب عليه في مال غير عن يصير له فصار هذا نصرا باسقاط الفعل عنه ويجعل
الواجب له مضارا استقاطا من وجه تملكه من وجه فوفرتا على الشبه بين خلهما قلنا يصح من غير قول

لشبهه بالاستقاط وينزى بالرد لشبهه بالتعليكات والهبة من الكفيل تملك حتى تدر بالرد كما الهبة
من الاصيل لان اللفظ وضع للتعاكس وتمكن تحقيق الهبة في حق الكفيل كما في حق الاصيل لان هبة الدين من غير
من عليه الدين اذا سلطه عليه وهو مسلط عليه في الجملة او يجعل ذلك تقولا للدين منه مقتضى الهبة منه
فنزير هبة الدين من عليه الدين وامكن ذلك لان لا يدقل الدين اليه اصلا بحالة الدين اليه
فيثبت ذلك مقتضى تصرفه وانقلب الكفيل حواله ولو اختلف الامر ولا دين عليه فهو هبة المحتال
له المال من المحتال عليه رجح المحتال عليه الى المحيل فكذا اذا انتقلت الكفالة حواله وقدم ان لو ابر
الاصيل من الدين يصح من غير قبول لكن يريد بالرد لما فيه من معنى التملك فكذا اذا وهب منه ولو
مات قبل ان يعلم فهو سري في الهبة والبراءة ما في نفسه لكن يريد بالرد فمات وقع الياس
عن الرد فانبرم بمنزلة تصرف له فيه خيارا والوصية اذا مات الموصي له قبل القبول فكذلك الوصية
فابراه منه وحله في حل فهو جائز لان الدين قابض عليه حكما فاحتمل الاستقاط فان بالتساقط الورثة لا قبل
فلم الاستقاط ذلك وينقضون المال والكفيل منه برى في قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد
ليس للورثة في ذلك قول لانه في حق الورثة استقاط محض لانه لا دين عليهم خيجه انما عليهم مجرد المطالبة
فان شبه الكفيل لابي يوسف رحمه الله ان الدين قائم وقد اخذ سها بالاعيان بعد الموت لتعلقه بالتركه كان
اقبل للتمليك في هذه الحالة والمالك لهذا التملك واقف له فيزيد بردهم كما لو اضاف الابرا
اليهم فضا وان وهب الطالب المال الذي عليه الاصل فاني ان قبل كان المال عليه كذلك هنا بخلاف
ما اذا ابراه فاني ان قبل لانه يعود الدين على الكفيل لا يجعل ابراه كابر الكفيل ولو ابر الكفيل
لا يزيد بالرد وان كانت الكفالة على الكفيل عنه برى حتى صارت حواله او كانت حواله فهو هبة
الطالب للذي كان عليه الاصل والهبة باطلة لانه ليس في ذمته شيء للاستقال الى ذمته غيره
وعلى الرواية التي هي نقل المطالبة ينبغي ان يرجع وان وهبها الكفيل الذي عليه الاصل فهو جائز
لافتقار سبب وجوب الدين له في الحال فان ادى الكفيل له يرجع به عليه لانه يقرر ملكه ما
في ذمته فصحت الهبة كما لو وهبه بعد الاداء فان ادى الذي عليه الاصل لم يرجع به على الكفيل
لانه تبين ان هبته باطلة لا سبب وجوب الدين بينهما وفيما اذا اخرتها الى سنة ثم ابراه
او قضاه بالكفول عنه رجح للكفول عنه على الكفيل بدينه حالما قلنا ان الابرا والماجر لم يدخل
في مال الكفول عنه انما دخل في مال نفسه انما يقرر للكفول عنه عن المال عند التقييد لتعيينه
لقضاء دين المرأة فاذا ازال عنها ظهر حقه على الوصف الذي كان الاترى انه لو كان لرجل على رجل الذي
درهم حال فالحال غرم له على المستقرض بما عليه الى سنة جاز ولا يكون للمستقرض ان يطالب المستقرض
بدينه قبل سنة لا لاجل الماحير بل لان دين المستقرض صار مشغولا بالحوالة فان ادى المحيل دين
المحتال له قبل سنة جاز ويرجع على المستقرض بدينه حال لانه لما ادى دين الحواله فرفع القرض
عن الحواله فيرجع حاله لا فرق بين الكفالة والحوالة سواء الحواله مسررة والكفالة لا
ففي الكفالة المرأة كما تطلب الكفيل بطالب للكفول عنه وفي الحواله تطلب المحتال عليه دون المحيل
لما مر في اصل الباب رجلا على رجل مائة درهم مهر حرمه والذي عليه المهر حرمه على رجل مائة درهم

حيادته بيت المال فاحال الذي عليه المهر حرمه صاحب الدراهم المهر حرمه على الذي عليه الدراهم الحياد
برد درهم حياد مكان الداهية المهر حرمه على ان ياخذها منه من الدراهم الحياد الذي عليه ان كان المحتال
عليه غاييا فبلغه وهو باطل سواء قبل او لم يكن لان كان حاضرا وقبل الحواله جاز استحسانا والقياس ان لا يجوز
وان قبل لا يجوز لان هذه مضارته حرت من المحيل والمحتال له معنى ان كانت الحواله لفظا لان الحواله
نقل ما في ذمته المحيل الى ذمته المحتال عليه ولم ياخذها لان الواجب على المحيل المهر حرمه وقد اختلف
عليه بالحياد والحياد لا نصير حوالا لصاحب المهر حرمه بالحوالة وانما نصير بالمصارفة وكانت مصارفة
معنى ان كانت حواله صورة والعبرة للمعنى كما لو اختلف بشرط مطالبة الاصيل يكون كعالة اعتبارا
للمعنى وهذا لانه قصد ان يكون حرمه جادا امكان المهر حرمه ولن يصير هكذا الا بالمبادلة احدا
نفس المصانة يصير هكذا لانه لو قضاه الحياد مكان الزنوف مملكا اصل الحوالة سعالا اصل حرمه اما
ان يصير حوالا حكم الاستحقاق على وجه المطالبة فلا الاترى انه لو كان له على اخر الفجر هم
بمهر حرمه فالحال على خمس مائة حرمه لا يجوز لانه لا حتى في الحياد دملون هذا بما دله الخمس مائة
بوصف الجودة وانه لا يجوز او ابراعا من الخمس ما يدور الحوالة بخمس مائة وانه باطل كذلك ههنا
بالحوالة ابرافسه عن مطالبة بزيادة الجودة على المحتال عليه فيكون مقابلة للجودة بالابرا الا ان
جوز اياه اذا كان حاضرا وقيل لم يجوز اذا كان غاييا قبل ولا لانه مصارفة بشرط فيها الحواله
فعتبر بمصارف حرت بينهما الغطاء ومعنى وقد شرط فيها الحواله على رجل عينه وثمة ان كان
المحتال عليه غاييا فبلغه وقيل او كان حاضرا ولم قبل لا يجوز قياسا واستحسانا لانه يكون شرطها
بشرط فاسد او لمكان العقد وقيل جاز استحسانا لانه شرط حوالته فاسد صحيح واستغنى العذر
لانه شرط يلزم العقد لان الحواله بالثمن والكفالة به توجب تاكيد الثمن وانه جائز كما ذكرنا
في البيع بخلاف مسألة اول الباب لانه حواله لفظا ومعنى وليس فيه مصارفة **فان قيل**
وجب ان لا يكون هذه المصارفة وان كان المحتال عليه حاضرا وقبل لانه مصارفة بخمسين
على العرف كان تملك الدين من غير من عليه الدين وانه لا يجوز **فيل** له المحيل ما شرط للمحتال
المائة الحياد التي على المحتال عليه حتى يكون هذه مصارفة دين على غيره وانما ههنا
مصارف حرت بينهما بما به جيا ومرسلة في ذمته غير مضافة الى المحتال عليه لانه قال بما به
جيا ولم يقل بالمائة الحياد التي للمحيل على المحتال عليه فكانت مصارفة المهر حرمه بالحياد
مطلقا وانما جازية ثم قال على ان ياخذها منه من الدراهم الحياد التي له عليه فلا يكون مملكا الذي
من غير من عليه الدين وانما هذه مصارفة بشرط الحواله والحكم ما ذكرنا مما اذا حازت الحواله
اذا كان المحتال عليه حاضرا وقبل فان بعد المحتال عليه الدراهم قبل افتراق المحيل والمحتال
له قبل ان يقبض المحتال له المائة بطلت الحواله لا فتراق المتعاقدين وانه يوجب فساد الصرف
ومتى بطل الصرف بطلت الحواله لان الحواله انما وقتت ببطل الصرف وقد بطلت وعادت الدراهم
المهر حرمه الى ذمته المحيل كما كان قبل الحواله لان الحواله لما بطلت صار الحال بعد الحواله
كل حال قبلها الاترى انه لو كان على اخر دين موجد ثم ان الذي يبيع عبدا من صاحب المال

بالدين الذي عليه ثم رد عليه العيب بقضا واستحق العبد بريح الدين عليه موطأ كما كان كذلك هنا
وانما ينظر في هذا الى مفارقة المحيل والمحتال له لا الى مفارقة المحتال عليه لان عقد الصرف جرى
بينهما والمحال عليه اجنبى عن العقد لا شري انه لو وكل رجلا بالصرف فعقد العقد فحضر الموكل وغاب
الموكل ونفذ الموكل البدل في المجلس لا يصح لبطلان العقد بخسبة الوكيل فان قضى المحتال عليه المحتال له
الدرهم الجيد على الحوالة الاولى شري فما عليه من الجيد لان في الحوالة امر بالاداء باق فاذا ادى
ما عليه للمحيل بامره صار الاداء الى المحتال كالاداء الى المحيل فيبرأ ضرر مرة هذا كما ذكرنا في
الشركة اذا اشترى عبد من رجل بالف وامر رجلا بالكفالة عنه بالثمن فكذلك او احال
على رجل بالثمن فادى الكفيل او المحتال عليه ثم استحق العبد او ظهر انه كان خراج الكفيل والمحتال
عليه على المشتري مما ادى الى البايع وان ظلت الكفالة والحوالة لبقا الامر بالاداء كذلك هنا واذا اتى
الامر بريح المحيل على المحتال له بالجيد او يعطيه البهيم رجلا لان له انما قبض الجيد من المحتال
عليه باذن المحيل يحكم صرف فاسد واذا المحتال عليه بامر المحيل كاد المحيل بنفسه ولو ادى
المحيل بيده بعد استفاض الصرف كان له ان يرجع عليه لفساد الاداء كذلك هنا ثم يرجع المحتال
له على المحيل بيده وقيل على قول الى خيفة رحمه الله لا يصح الاداء الذي يرجع على المحتال له هو
المحيل عليه اصله النفاوضان اذا امر احدهما صاحبه باداء الزكاة فادى الامر ثم ادى المأمور ببيع الزكاة
اجرا حصة الامر عند الى خيفة سواء علم بالاداء الاول او لم يعلم وكذا الوكيل باداء الزكاة اذا ادى بعد اداء الموكل
وكذا الوكيل بالاعتاق عن الظهار اذا اعتق بعد ما اعتق الموكل او ما نشأ المرأة او عي العبد عند لا يعق
وعندهما يعق وذكر في الوكالة المأمور بقضا الدين اذا قضى بعد اداء الموكل ان علم باداء الموكل بيمين
وان لم يعلم لا وهو باحراج من الوكالة لا يصح الا بعلمه وكذا الوهب الطالب المال للمطلوب
او ابراه منه ثم ادى الوكيل الا انه اذا لم يعلم يرجع المطلوب على الطالب بما ادى الوكيل ان شأله
ملكه وان شأله الدافع وقد تبين انه لا يمكن للقابض حق القبض منه وان دفع مع العلم رجح الوكيل
لا الموكل لانه بالدفع يصير ضامنا لملك المقبوض بالصمان وقد قبضه منه بغير حق فله ان يرجع
فان قيل هذا اخراج عن الوكالة حكما لا قضاء لانه انما يخرج اذا تعد مرتبا الدين فيكون
قضاؤه تفويضا للمحل وذلك حكم لا يتوقف على العلم ببيع ما وكل ببيعه قلنا دفع للموكل
بنفسه لا يوجب العزل حكما وكذا البيع لكن يضمن منع الوكيل عن الدفع والمنع لانه لا يحصل مقصوده
بيعه ودفعه بعد ذلك **الان ترى** ان الطالب لو وجه للمطلوب رسوا فرد على الطالب كان الوكيل
على وكالته وكذا المورد للمشتري البايع بقضا كان للوكيل ببيعه فاذا لم يوجب عزله
فقد حصل الاداء لقيام الوكالة فلا يضمن وبه تبين ان هذا بمنزلة عزله فقصده الاحكام فيتوقف
على علمه وهذا لان الوكيل مأمور بان يجعل المودى مضمونا على القابض لان الدينون تقضى بامثالها
فقد جعله مضمونا عليه وللعاصمه انما تقع حكما لا بفعل الوكيل بخلاف الزكاة لانه امره باداء العوض
وذلك لا يتصور بعد اداء الموكل وكان عزله من طريق الحكم لغوات المحل وذلك لا يتوقف على العلم
وللمحل كالوكيل مع العبد اذا اعتقه الموكل بوضعه انه لو لم يجب الصمان على الوكيل في الدين عند حمله

لا يلحق الوكيل فيه ضرر لانه متمكن من استرداد المقبوض وتضمنه ان كان هالكا وفي الزكاة لو لم يكن
الصمان بتفسير الموكل لان المودى ومع قبلا ولا يتمكن من استرداد الصدقة في العقر ولا من تضمينه فلهذا
ارجحنا الصمان بكل حال بخلاف ما قلنا في الوكالة انه امره بان يجعل المودى مضمونا على القابض فكذلك مسلمنا
امر المحيل للمحتال عليه بان يجعل المودى مضمونا على المحتال له فيصح اداءه وكان الجواب المذكور قول
الكل وهذا لان عدم صحة الاداء هنا انما كان بحكم فساد الصرف وقد ذكرنا في الوكالة ان الفساد غير
مواخذ على الوكيل ولا يوجب الصمان عليه وكذلك ان لم يكن للمحيل على المحتال دين مضمون من رايه
البهيم رجلا على درهم جيد على ان يحيل بالجياد على رجل او يضمنها رجل وفلان حاصر وورضى لان
هذا صرف يضمنها بشرط ان يحيل ببذل الصرف وكذا الاداء درهم بالبهيم رجلا التي عليه
بدرهم جيد بشرط الحوالة يكون صرفا صحيحا اذا قبل المحتال عليه في المجلس ومن شرط قبضه على
الصحة ان يقبض ذلك قبل ان يفتقر الحادثان فان افسد قاطب الصرف فموا كان لفظ الصلح او بلفظ البيع
او بلفظ اخر يبين على المبادلة رجله على رجل مائة درهم حاله ورجل على رجل صاحب الدين
مائة درهم حاله ايضا فاحاله مائة على غريمه الى سنة على ان يعطيه مائة من المائة التي له عليه
فهو جائز ويكون المال على المحتال الى سنة كالمالك لان هذه حوالة اقطاع ومعنى ولست بمصارفه
معنى فان المحيل لا يبيع ما كان واجبا عليه على غيره والحوالة كما تجوز على من تجوز موطأ فلا حال
الى سنة فقد حال موطأ مجوز بخلاف السنة الاولى لانه لم يحيل بغير ما كان واجبا عليه فكان مصارفه معني
ويكون هذا الجواز في دين الحوالة لا في دين المحيل على المحتال عليه لان الداحيل من المحتال له لان المحيل
حتى لو ابراه المحتال المحيل عليه فالحيل ان يرجع على المحتال عليه بالمائة حاله اما الرجوع على المحتال
عليه فلما ذكرنا واما محال فلا في التاخير لما دخل في دين المحتال له ولا فرق بين ان يكون الداحيل
من معارفا او متاخرا وقد ذكرنا انه اذا اخذ الحوالة او ابراه يرجع المحيل حاله وهذا لان المال
الذي وجب عليه بالحوالة غير المال الذي كان واجبا عليه لما ذكرنا انه كان واجبا بعد الحوالة دينان
دين كان للمحيل عليه قبل الحوالة ودين وجب عليه للمحتال له بالحوالة والاجل يصرف الى الدين الواجب
بالحوالة لان الدين انما شرع لماخر الطالبة والمحتال عليه بعد الحوالة غير مطالب بدين المحيل
الان ترى ان المحيل لا يملك اخذ ولا بجليه لصرفه ثم مشغولا بدين الحوالة واذا انصرف الاجل
الى دين الحوالة متى دين المحيل حاله كان قبلها فاذا ابراه المحتال له المحتال عليه كان هذا انقضاء الحوالة
لما مر في حاله كان قبل الحوالة فلم يدر يرجع المحيل عليه بدينه حاله او فرق اصحابنا الثلاثة رحمهم الله
بين الحوالة والكفالة بانه اذا كان لرجل على رجل الف درهم حاله فكفل بها رجل الى سنة فهو جائز
الى ذلك الاجل وهذا ما اخر عن الدين عليه الاصل قال **الان ترى** انه لو كان عليه ذكر حق بالف درهم
وفلان كفله الى سنة كانت عليه جميعا الى سنة وعن رفر رحمه الله ان المال على الاصيل حاله
لانه اجل الكفيل خاصة والماجل استأط المطلبية الى مائة فاذا كان ابرا الكفيل لا يوجب برائة الاصيل
فالماجل لا يمنع كون المال على الاصيل وصار كالتاجيل بعد الكفالة وكما هو الكفالتون
انما اجل الطالب هنا اصل الدين لان **الف** في قوله كفله بها الى سنة كناية عن اصل المال

واضافه الباجل الى اصل المال **بما** الاجل في حق الاصل والكفيل كالصالح حتى لو اجل الكفيل بما الزم الكفالة
ببطلان الحال الى الاصل وهكذا نقول في البراء اذا اضافه الى اصل المال **يكون** ابراهيم واذا اضافه
الى الكفيل خاصة لا يكون موجبا ببراءة الاصل وهذا لما ذكرنا ان موجبا الكفالة الضم ولن يتحقق
الضم مطلقا الا بالتاجيل في حق الاصل ولهذا الوكيل بدن موجب وجب عليه موطلا وان لم يسم
الاجل في الكفالة وكذا الوكيل بالفد درهم على الاصل وكان على الاصل زيو فاجب عليه الزيو **ف**
وان كان مطلقا لتسمية الدرهم نصرا الى الجهاد قالوا وهذا هو الجمل في باجل القرض
بان اقترض رجل **ب** رجل الف درهم واجله لا يصح فان كفل عن المستقرض انسان الى سنة يصير موطلا
حق المقرض ضرورة صحة الكفالة فيصح التاجيل حكما وان كان لا يصح فضا فان مات الكفيل
قبلا لجل توخر من تركته حاله لا يستغنى عن الاجل بموته لان الاجل انما **ب** دفقا وترقمها عليه
ولانه تعلق الدين بالتركة بعد الموت وانما عين الباجل في الاعيان باطل لانه صفة الدين ولانه
يتضرر بها الاجل بعد الموت لان يد الوارث لا تيسر في التركة لقيام الدين وهرما تملك
قبل حلول الاجل فتبقى للعهد والاجل لمفعلة فاذا ادى الى الصبر سقط كثر لا ترجع ورثته
على الاصل حتى يحل الاجل لان الاجل باق في حقه لبقا حاجة الاسترى ان الكفيل لو ادى في حياته
لا يرجع عليه ما لم يحل الاجل فكذا اذا ادى ورثته بعد وفاته وعند رفر رجعه له يرجع عليه
في الحال لان الاجل كان للطلب من جهة الطالب **ل** من قبل الكفيل وكان الكفيل في حقه كالمقرض
ولهذا يرجع عما يقضي والاجل في القرض باطل لكان نقول ان باجل الطالب كان له ما **ل**
انه اذا قضى في حياته لا يرجع عليه ولومات الذي عليه الاصل قبل حل الاجل حلت عليه لاستغنا
عن الاجل وبقي على الكفيل موطلا ما قلنا وليس من ضرورة حلوله على الاصل سقوط الاجل في
حق الكفيل **الان** انما كان اصل المال **ح** انما اجل الكفيل فيما عليه صح وبقي على الاصل حاله
والناس بالضرورة لا يعيد وموضع الضرورة ثم ان محمد ارحمه الى الان ذكر حواله الاصل
بما عليه من الدين فقال **ر** رجل كفل عن رجل بمائة درهم فاحال الكفيل الطالب بالمائة على رجل
اخو فقبل المحتال عليه جازت الحواله لانه اطاق بدن واجب المصلحة على وجهين اما ان كانت
الحواله مطلقة او مقيدة بان مال لصلة على غير محي بشرط ان يبرى خاصة في الوجه الاول يبرى
الكفيل والاصل لان الحواله مضافة الى المحتال **ل** من الدين ودينه قبل الكفيل والاصل
جميعا فانصرفت مطلقا الحواله الى الدينين فبر باجمعا واذ اضاف الحواله الى المال والمال على
الاصل فبرى الاصل فيبر الكفيل ضرورة فان وبت المايه على المحتال عليه بموته مفلسا او
موجودا وطفه او تغليس الفاضل عندها عاد المال على الاصل والكفيل باخذ الطالب ابهما شا
كما كان عندنا لان الحواله بطلت بموته معسرا او محو وحلفه واذا بطلت صار الحال بعد الحواله
كما قبلها وفي الوجه الثاني يبرى الكفيل خاصة وبرائه لا توجب براءة الاصل وكان للطالب
ان ياخذ المال من الذي عليه الاصل او من المحتال عليه وليس **ب** مطالبة الكفيل لان الحواله
اصنفت الى الدين الذي على الكفيل وبشرطه براءة نفسه خاصة علم انه قد بطلت الحواله

حبل في باجل
القرض

بما عليه من الدين او ما عليه من المطالبة لا ما على الاصل فبقى الدين على الاصل فلو مات المحتال عليه معسرا
فلطالب ان ياخذ الكفيل ايضا لان الحواله استقضت فغاد الامر لما كان من الحواله استشهد
محمد رحمه الله فقال **ق** من الحواله المطلقة والقيد فقال **ال** ابرى لو ان اجبا قال
لصاحب الدين اخذ على هذا المال **م** من غير امر الاصل والكفيل ففعل كانت الحواله بما عليه
وبرى الاصل والكفيل ولو قال اخذ على على ان يبرى الكفيل كانت الحواله على الكفيل خاصة ولم يبر
الذي عليه الاصل لان في الوجه الاول تطوع بقبول الحواله عنها وفي الوجه الثاني عن الكفيل خاصة
وكذا **ل** ابو يوسف ومحمد **ر** حهما انه في رجل كفل عن رجل بالفد درهم فضا على الكفيل صاحب المال
على حسمائة يبرى الاصل والكفيل عن الخمس مائة ويرجع الكفيل بالخمس مائة على الكفيل **ع** عنه
ولو صلحه على خمس مائة على ان ابراه يبرى الكفيل عن خمس مائة ويرجع ماله على الاصل
خمس مائة وعلى الكفيل خمس مائة لم يرجع الكفيل على الاصل بل بالخمس مائة الذي ادى لان في الوجه
الاول صلح عن الدينين وفي الثاني صلح عن الدين الذي عليه وكذا الوصلح اجنب الطالب
على خمس مائة متطوعا يبرى الاصل والكفيل ولو صلح على خمس مائة على ان ابراه الكفيل يبرى الكفيل وله ان
ياخذ الاصل خمس مائة لان في السلة الاولى صلح عن الدينين وفي الثانية صلح عن الدين الذي
على الكفيل **و** العرق بين الحواله المطلقة والمقيدة والذي ذكرنا انه يعود الدين بموت المحتال عليه
مفلسا واذا لم يمسد القاضي عند اى حيفته رحمه الله لا يعود الدين الى ذمة المحل وعندها يعود بنا
على ان الاصل عند اى حيفه لا يحق وعندها يتحقق والشا فقي يقول يبرى المحل برائه مطلقا فلا يعود
المال اليه بحال كما لو يبرى بالبراءة وتفسير الوصف لا يطالب بالمال ولا بشي بسببه وهذا موجب
البراءة المطلقة وتقدره من وجهين احدهما ان الحواله ليست بمعاوضة لان معاوضة الدنة
بالدنة والدين بالدين باطل فاذا لم يكن ما وجب في ذمة المحتال عليه عوضا عما في ذمة المحل لم يكن
تغذرا الوصول اليه مدحا حق الرجوع على المحل بل بالحواله يصير كالتقاضي من المحل والقرض
من المحتال عليه لانه لا يتحقق استقاط المال على المحل واجبا على المحتال عليه معاوضة الجهة الطريق
وهذا لان المحتال له ملك الذي على المحتال عليه بدل **ل** جواز بقدره فبده ولو اشترى به عينا
جاز ولو ابراه جاز والمحل لو تصرف فيه لا يجوز فاذا املكه جاز بمنزلة القبض منه فلا يعود من بعد
او يحل ما في ذمة المحتال عليه كانه عين ما كان في ذمة المحل بخلاف ذلك المحل الى هذا المحل كما هو
نفسية لفظ الحواله وفوات الشئ عن المحل الذي تحول اليه لا يكون سببا لعودة الى المحل الاول
بل فواته في المحل الذي تحول اليه لنواة في المحل الاول وذلك يكون على الطالب لا غير وعند الحواله
المحتال له بالخيار بين ان يقبل فيثبت حقه في ذمة المحتال عليه وبين ان يابى فيكون حقه في ذمة المحل
والمخرج من الشيين اذا اختار احدهما تغير ذلك عليه ولا يعود الى المحل الاول **ب** بعد ذلك فقط
كالغاصب الاول في الثاني اذا اختار العصب منه فضمن احدهما شئوى عليه لم يرجع على
الاخر بشي والمولى اذا اعتق عبد المديون واختار العزم ما استسعا البعد ثم شئوى عليه لم يرجعوا
على المولى بشي من العثمان والمولى اذا اختار الفدا في العبد الجاني ونوى **ل** عليه او اختار

دفع العبد الى المولى وهلك العبد في يد لا يجوز ختم الا في العبد ولا في الفداء وجئت حديث عثمان
 ابن عفان رضي الله عنه هو قولا عليه وسرفوا في المحتال عليه يموت مفلسا قال لا يعود الدين الى ذمه
 الجبل لا مولى على مال امرى مسلم والعنى فيه ان هن برائة بالنقل فاذا لم يسلم له حقه من الجبل الذي
 استقل اليه يعود الى الجبل الذي استقل عنه كما لو اشترى بالدين شيئا او صالح من الدين على عين وبيان
 الوصفان حق الطالب كان في ذمة الجبل ينقله الى ذمة المحتال عليه كما ينقله الى الجبل بالشري ثم
 هناك اذا هلك العين قبل القبض عاد حقه في الدين كما كان فكذا اذا نقله بالحوالة التمانية وهو ان هن
 ليست برائة استقاط وانما هي برائة نقل وتحويل لان الدين يتحول الى الثاني ولم تنفع البرائة
 عن الدين اصله كالعين ينقل من مكان الى مكان يبقى المكان الاول فارغا ويكون المأنت في
 المكان الثاني عين ما كان في المكان الاول ويكون المكان الثاني خلفا عن المكان الاول والاصل في
 المبادلات التي تحمل القبض والرد بعد ثبوتها ان فوات السلامة في احد البديلين قبل التسليم
 يوجب نقضها ونسخها اذا كان السبب قابلا للفسخ كالبيع والاطارة والصلى وغيرها وهذا
 السبب يحمل للفسخ حتى لو تراضيا على نسخ الجوابه انفسه ونقص برائة ان ما في ذمه المحتال
 عليه ليس يعوض عما كان في ذمة الجبل كما قاله الحكم ولا هو واجب بطريق الاقراض كما زعم لان القبض
 يكون بالمالك لا بالذمة والحوالة الزام في الذمة فلا يمكن ان يجعله قابضا ولا يثبت في المحتال عليه
 على الوجه الذي كان في ذمة الجبل حتى لو كان بدله صرفا او سلمه لا يجوز الاستبدال بدمع المحتال عليه
 كما لا يجوز مع الجبل وبطل عقد الصرف والسلم بانقراض التناقلين قبل القبض من المحتال عليه
 ولو صالحه بالحوالة قابضا ثم قدر ضا لا يثبت هذه الاحكام ولا يمكن ان يجعل كناية عن ذلك المال
 تحول من ذمة الى ذمة لان الشئ انما قدر حكما اذا انقضى حقيقته وليس في الذمة شئ يحمل التحول فابق
 فيه الاجل الذمة الباقية خلفا عن الذمة الاولى في ثبوت الحق فيهما كما في الحوالة العارسة المكان الثاني
 يكون خلفا عن المكان الاول ويكون المأنت في المكان الثاني عين ما كان في المكان الاول فاذا كان
 الطريق هذا فنقول انما رضي الطالب هذه الخلافه على قصده التوفيق بحقه فيكون رضاه بشرط ان يسلم
 له ما في الذمة السابقة فاذا لم يسلم فقد انعدم رضاه فيعود المال الى الجبل الاول كما كان بمنزلة شري
 العين الا ان هناك الجبل الذي هو حلف في يد الغريم كان مطا بالبا بنسليمه وهنا الجبل الذي هو حلف
 ليس في يد الغريم فلم يكن هو مطا بالبا بشئ ولكنه في يد الطالب ايضا فلم يصير قابضا لحقه لا يدخل
 في ضمانه فلا يكون المولى عليه وبه فارق الغاصب الاول مع الثاني والمولى مع العبد فان احدى الروايتين
 هناك ليست خلف عن الاخرى لكن صاحب الحق كان مجبرا ابتداء والمجبر من الشيعين اذا اخذ
 احدهما تعين ذلك عليه وعلى هذا الاصل قال ابو يوسف ونحوه رحمهما الله اذا فلسه
 الحاكم عاد الدين الى الجبل الاول ولا معبر سبقا الجبل الثاني حقيقته كالعبد للشتر بالدين اذا انقضى
 واختار الطالب نسخ العقد عاد حقه كما كان يوصحه ان الذمة بعين بالافلاس اما عند حكما
 من حيث الغفليس والحجر تحقق ومن حيث العادة طاهر فان الناس بعدون الذمة الفلوسه
 معه حتى يعيدون الحق فيها ناووا ولهذا لا يملك الاب والوصى قبول الحوالة اذا لم يكن المحتال عليه

امل من الجبل وكما ان فوات الحق موجب انفساخ السبب فجمعته مثبت حق الفسخ كما اذا انقضى الشري بالدين
 قبل القبض والاصل فيه قوله عليه السلام من اخطل على ملي ليسع فقد فسد الامر بالاسماع لشروط
 ملاءة المحتال عليه فلا يكون مأمورا بالاسماع بدون هذا الشرط وان حقيقته رحمه الله يقول الافلاس
 لا تحقق لان المال عاد ورجل فقد أصبح الرجل فقيرا ويمسى غنيا عود المال الى الجبل بالمولى لا يتعدى
 الاستيفاء الا امرى انه لو تغذر الاستيفاء من المحتال عليه لغيبته لم يرجع على الجبل بشئ ولا يصور
 للمولى في الدين حقيقته وانما يكون ذلك حكما بخروج حله بان يكون صالحا للالتزام وبعد الافلاس
 الذمة في صلاحيتها كما كانت من قبل فلا يحق للمولى ولا العبد بهذا السبب بخلاف ما بعد الموت مفلسا
 لان الذمة حرت من ان يكون مخلصا للالتزام فثبت المولى بهذا الطريق حكما بخلاف ما اذا جحد
 وحلف ولا يبينه للطالب لانه متغذر عليه الوصول الى حقه من جهة المحتال عليه على التنايل
 وهذا البطلان اسباب المولى كالذمة للطلبات في الحر والعبد الا بق وجوز ذلك رجل على رجل
 الفدر وهو قد بدت المال وكان لرجل اخر على صاحب المال الفدر هم من جهة فحالف الذي عليه
 النهر حقه صاحب الدراهم النهر حقه بدراهم النهر حقه على الذي عليه الجياد على ان يعطيه
 دراهم من جهة مثل دراهم على ان يكون الدرهم الجياد للمحتال عليه فالحوالة باطلة فيا
 واستحسانا وان كان المحتال عليه خاضرا وقبض لان هن مصادفة جرت بين الجبل وبين
 المحتال عليه بشرط ان يحيل الجبل على المحتال عليه غريما من غريما بدله الصرف فيلون باطلا
 كما لو باع بشرط ان يحيل البايح على المشتري مما من غريما به حتى يعطيه الثمن وانما قلنا ذلك
 لان الجبل احال المحتال عليه بعينه ما كان له على الجبل فلم يكن هن مصادفة بينهما لكن الجبل بشرط للمحتال
 عليه الفاياد اكان دراهم النهر حقه وهذا هو معنى المصادفة والبيع لهذا الشرط فاسد
 قياسا واستحسانا لانه شرط لا يلام العقد وفيه منفعة لاحد للتعاقد من فلكه الصرف بخلاف
 ما تقدم وهو ما اذا شرط ان يحيل للمشتري البايح لانه شرط يلام العقد وهو توثيق جانب
 وصول الثمن لان الطاهر ان المحتال عليه امل من الجبل فكان بمنزلة اشتراط الجوده في الثمن
 بخلافه لو تقدر فاعلى ان يعطى احدهما حويلا والمولى حاضر في المجلس وقبل وادى حيث
 جاز استحسانا لان ثمة الحوالة حصلت بدين وجب بعقد الصرف وانها توجب تأكيد بدله
 الصرف فيجوز اما هنا الحوالة ما حصلت بدين وجب بعقد الصرف بل بدين اخر لم يجب بالصرف
 وهو الدين الذي وجب على الجبل لغيره وهو بمنزلة البايح فكان شرطه لا يقتضيه العقد واذا
 بطلت الحوالة لم يكن للمحتال له على المحتال عليه شئ لان الحوالة الباطلة وجودها وعلامها
 بمنزلة وان ادى المحتال عليه على هن الحوالة الى المحتال له الفايه من جهة رجوعه الى الجبل
 ويرجع الجبل على الجياد وان شارح على المحتال له ما دفع اليه اما على المحتال له لانه ادى
 حكم ضمان فاسد واما على الجبل فان الحوالة وان بطلت لكن بقي الامر بالاداء او قد امره بالاداء بشرط
 ان يرجع عليه حيث جعل له الجياد مكان المودى فكان له ان يرجع عليه بخلاف الامر واما رجوع الجبل

سا

على الحال عليه الجواد لان حقه كان في الجواد ولم يبطل فبقى على حاله ان سقاها ولو لم يكن الامر على هذا
ولكن صالح الجبل على المحتال عليه قبل الحوالة على الف نهجته على ان يحيلها صاحب النهج
ونرا انما على ذلك وهو جاز ومضى الحال عليه من الجواد وصارت عليه الف نهجته للمحتال له
اما جواز الحوالة فلان المحيل ابراهيم المحتال عليه عن الجودة على ان يحيل عليه بالباقي عن حاله
وانه جاز كما لو صالح عن بعض الورن بان صالح من الالف على خمس مائة على ان يحيل عليه بالخمس مائة
عن حاله جاز فكذا في الوصف هذا اذا ان الصلح على حبس الحق مني على الاسقاط والتجوز بعض
الحق او فيه معنى الاسقاط والابرا كما ان فيه معنى التملك والمعاوضة الان حجة الاسقاط راجحة
او متى بعد رجعه ملكا ومعاوضته يتحمل ابراهيم واسقاطا ولهذا المحيل بدل الصلح في المجلس جاز
ولو شرط في الباقي اجلا جاز فكان ابراهيم واسقاطا بشرط الحوالة **وانه لا يبطل بالجهاالة**
وما لا يبطل بالجهاالة لا يبطل بالشرط الفاسد كالتكاح لما جاز مع جهالة البطل لا يبطل بالشرط
الفاسد على ما مر في الكاتبة خلاف للسلسلة الاولى لانه باع الجواد منه بالنهجة بشرط ان يحيل عليه
عن ما مر من مائة لانه حاله عليه بالنهجة على ان يكون الجواد له كان النهجة وهذا المعنى
ولا فرق من ان بعض على لفظ البيع ومن ان ياتي بمعنى البيع وليس في البيع معنى الاسقاط
والابرا حتى يجعل اسقاطا قال ابو بكر الرازي رحمه الله على هذا تجري مسائل الباب
انه متى دخل الشرط على البزاة جاز ومتى دخل على البيع بنفسه **فان قيل** وجب
ان لا يجوز هذا الصلح لانه انما حط عنه الجودة لسد الحوالة التي شرطت عنه بجوازها لو كان اجلا
على رجل الف درهم جواد مرحلة الى سنة مضاهية الطالب من ذلك على الف درهم نهجته على ان
يقبلها المطلوب لاجل لانه انما حط عنه الجودة بسبب سرل المطلوب حتى في الاجل وكان المعنى فيه
وهو انه متى كان الحط بهذا السبب كان معاوضته ولم يكن ابراهيم لو كان له على اخر الف نهجته
موجه الى سنة مضاهية على خمسمائة جواد حاله لاجل لم يحتمل هذا احط الخمس مائة واحسانا في
قضا الباقي لانه متى كان بهذا السبب يصير معاوضته قبيل له هذا هكذا اذا شرط الطالب باءا الجدة
او الوزن عوضا لنفسه وفي مسئلتنا لم يشترط بل ابراهيم الجودة بغير عوض على ان يقيم غيره
مقام نفسه في مطالبة الباقي ولو شرط مطالبة الباقي لنفسه حصلت الجودة للمحتال عليه بغير عوض
كذلك هنا اما في تلك المسئلة شرط باءا الجودة او الوزن عوضا لنفسه وهو اسقاط المطلوب
الاجل له والجودة متبلا بما اسقط فكان معاوضته ولهذا لو كان لرجل على اخر الف درهم ومائة دينارا
مضاهية من ذلك على خمسين درهما وعشرة دنانير الى شهر جاز لانه حط وليس يبيع لان
الطالب اسقط بعض ختم من كل واحد من المالين واحله في الباقي بالاحسان من جهة خاصة
في الحط والتاحيل وليس فيه معنى المبادلة وكذا لو كان عليه مائة مضاهية على خمسين الى سنة
لان حط البعض واجل في الباقي وكذا لو كان له عليه الف درهم بعد ابراهيم اسقاطا فله من مائة
على خمس مائة درهم فضده براسا سودا الى اجل جاز وهو حط لا يبيع لان الغنمة كلها جاز واحد

ولو

ولو صالح على خمس مائة درهم مضروبة وثلث سبعة الى اجل لم يجز لان المضروب اجود من الثمن فيكون
بينهما معاوضه من حيثان صاحب الحق ابراهيم عن خمسمائة واجل فيما بقي مقابلته الجودة التي شرطها
لنفسه فيما يرى ومقابلته الجودة بالاجل والعدر بها الاترى ان الشرع حرم ربا النساء وليس ذلك
الاشبهة مبادلة المال بالاجل فحقته ذلك لا يكون حراما اولى ولو كان له على رجل مائة درهم ومائة
دينار مضاهية من ذلك على مائة درهم وعشرة دراهم الى اجل لم يجز لان الغنم صر فيهما اراد على
المائة الدرهم فانه مبادله مائة دينار بعشرة دراهم وهو صرف والتاحيل في الصرف يبطل وانما
اجله في المائة درهم بشرط ان يسلم له مقصودة في الصرف ولم يسلم فثبت التاحيل في شي وان كانت
حالة وقبضها قبل الفرق جاز فان مات المحيل وعليه دين سوى دين المحتال له اخذ من المحتال عليه الف
نهجته وقسم من المحتال وسائر العزم لانه وقع الحط عن الجودة ونفع الحط من غير التوقف على الاول
وتقيم بين العزم ما ذكرنا رجل له على رجل الف درهم نهجته وللذي عليه النهجة على رجل اخر الف درهم
فقد ثبت المال واحال الدين عليه النهجة صاحب الدراهم النهجة بالنهجة على الذي عليه الجواد
على ان يعطيه حقه من دراهم الجواد التي له عليه او على ان يعطيه الدراهم الجواد التي له عليه وتراضوا
على هذا الحوالة بالطله ويرجع المحتال له بالنهجة على المحيل ويرجع المحيل على المحتال عليه بالجواد
كما قبل الحوالة لانه لا يمكن تصحيح حوالة لان المحتال عليه لا يقدر على ان يما مشروط عليه لانه مشروط عليه
ابقا النهجة من الجواد وانما النهجة من الجواد غير ممكن ولا يمكن تصحيح مصارقة ان هذا مصارقه
بين المحيل والمحتال له بالفدين للمحيل بخلافه وهو المحتال عليه لان المحيل استرى الف الف نهجته بالف
جواد له على المحتال عليه لانه شرط للمحتال له زيادة وصف لا يسلم له الا بالشرى وهو صفة الجودة
لان قال على ان يعطيه من دراهم الجواد التي له عليه او على ان يعطيه الدراهم الجواد فيكون باءا
الجواد التي في دمه الحال عليه من المحتال بالنهجة او مشترا بالنهجة بل الجواد الذي في دمه الحال عليه
فيكون تملك الدين من غير من عليه الدين او شري بشرط تسليم الثمن على غير العاقدة وكلاهما لا يجوز
واذا بطلت الحوالة يبرج كل واحد منهما يدينه كما كان قبل الحوالة وقد ذكرنا قبل هذا انه لو حال
صاحب النهجة على الذي عليه الجواد بالدراهم الجواد لبا خذها مكان النهجة انه يجوز
اذا كان المحتال عليه حاضرا وقبل استحسانا وانما اقتصرنا لاختلاف الوضع وضع المسئلة ثم انه
احاله بالجيد مكان الردى كان صرنا قبل الحوالة في الحال مطلقا الا انه شرط فيه الحوالة على ما ذكرنا
في جواب الاسكال فاذا كان حاضرا وقبل جازا ما حال بالنهجة مثل حقه فانه قال حال بدراهم
النهجة ثم امرو ان يعطى الجيد مكان الزين كان صرنا بعد الحوالة فكان صرنا مضاهية امدامة الغير
ثم اذا ادعى حكم الحوالة لم يذكر في الاصل قالوا ينبغي ان يسر الاله ادى ما عليه كاملا بابراهيم الطالب ما ذكرنا
ان الحوالة وان بطلت بقي الامر بالاد او بجعل المحتال له كالوكيل عن المحيل في قبض دينه واذا بطلت الحوالة
كان الحال بعد الحوالة كالحال قبلها فيسرجع كل واحد دينه ولو كانت الدراهم الجواد ودقة للمحيل عند
المحتال عليه او غصبا في يد وهو قائمة بعينها فاحال المودع صاحب النهجة على المستودع او الغصب
بالالف الجواد فقال احطته عليك بدراهم على ان يعطيه اياها من الدراهم الجواد التي عندك مكان

حقه وتراضوا بذلك جازت الحوالة لان هذه مصادره معني جرت بين الجبل والتمثال لمضاف الى دراهم
بعينها في يد غيره والشري بدراهم ودبغة او غضب للمشتري عند غيره جازت وهذا صرف مير الجبل
والتمثال له حتى لو افترا قبل قبض الجيا من المودع او الغاصب بطل ولو افترا قبل قبض المودع او الغاصب
وهما في مجلسهما حتى رجعا واديا جازوا اذا بطل الصرف بافتراقهما بطل لهما ما عليه وذكر في الكتاب
انه يرجع الجبل على التمثال عليه بدبغة يعني اذا لم يسلم التمثال عليه الودبغة الى المحال له لانها على ملكه
وقد بطلت بالحوالة **فان قيل** يجب ان لا يجوز هذه المصارف لوجهين احدهما ان الجبل اشترى
ما عليه من النهر جرة على ان يعطيها التمثال عليه من دراهم الجيا ولا يتصور استيفاء النهر جرة
من الجيا فقد اشترى الجبل ما عليه بثمن لا يمكن انفاؤه وتسليمه والثاني انها مصادرة بشرط
ان يكون تسليم البدل على غيره وانه لا يجوز وهذا في الغضب اطهر لان دراهم الغضب واجبة
التسليم على الغاصب قبل ابراما الاول قلنا بل حقيقته الكلام ما ذكرتم لكن تركت هذه الحقيقة لعرف
الاستعمال فانه في العرف متى ذكر هذا الايراد بهذا اعطاء النهر جرة من الجيا لعدم التصور وانما
يراد بذلك اعطاء ما في وسعه وامكانه وذلك اعطاء الجيا مكان النهر جرة لا انفا النهر جرة
من الجيا وانصرف الامر اليه لا ينزى انه لو احوال على مديونه ليعطيه من الذي له عليه فانه يجوز ان
كان لا يتصور الاداء من ذلك الدين لان العرف والاستعمال اذا مثل الدين الذي عليه واما الثاني
قلنا لان المصارف اذا لم تحصل بد من غير لا يفسد وان شرط التسليم على غيره كما لو اعطاه
بدل الصرف حولا وهذا لا نه انما يكون هذا الشرط التسليم على العادة اذا كان لا ياتي قبضه
الابتسليم وهذا ياتي قبضه بدون تسليمه لانه عن وهذا في الودبغة اطهر لانه لا يجب التسليم
عليه انما عليه التخلية ورفع الموانع وكذا الوقال الجبل التمثال عليه قد اخلتكم بغير دراهمك
النهر جرة ليعطيكها دراهم جيا التي هي عندك فهذه المسئلة والمسئلة الاولى سوا
الان في الاول خاطب التمثال عليه وقال احلته عليك بالدرهم الجيا لتعطيها له
بالنهر جرة وفي هذه المسئلة خاطب التمثال له وقال اخلتكم عليه وفي المسئلة التي جرت
بين الجبل والتمثال بدراهم قائمة بعينها فجوز ولو كانت الودبغة هائلة او الغضب
هاكلا لا يجوز اما في الودبغة فلا اصناف الحوالة الى الدراهم التي له عنده وليس عند غيره
واما في الغضب فانه وجب عليه الضمان وصار دينا في دينه ولا ياتي قبضه الا بتسليمه
وقد ذكرنا في الدين انه لا يجوز ولو كانا فاجب وقت الحوالة ثم هلك ففي الودبغة بطلت الحوالة
لنوات ما قدر به الحوالة الى الحلف وفي الغضب لا يبطل لقيام القيمة مقامه فرق اصحابنا الثلاثة
رحم الله بين الحوالة للمقيد بالودبغة وبين ما ذكر في الباب الطويل من الزيادات ان المولى اذا احوال
غيره الى على الكاتب حوالة مقيدة بالكاتب ثم اعقته المولى فقد اعتنا به بقا ملكه في رقبته بعد
الحوالة وتبطل الكتابة لو وقع الاسماعها ولا يبطل الحوالة استحسانا فافياخذ التمثال له
دينه من الكاتب فيرجع للمولى من الكاتب والقياس ان يبطل الحوالة وهو قول **فان قيل** في رجمه الله
وهذه مسائل احدها هذه والثاني اذا كانت ام ولد واحوال عليها يبطل الكتابة غير ما

ثم

ثم مات بطلت الكتابة ولا يبطل الحوالة وكذلك اذا كانت الدبر ثم مات وهو يخرج من المثلث وكذا الو
بائع عبد او احوال بالتمثل على المشتري وماله ثم انفسخ البيع بينهما لهلاكه قبل التسليم لو خيار
روية او شرط او عيب قبل القبض وبعد بقضا يبطل التمثال ولا يبطل الحوالة وان استخفت للبيع
بطل الحوالة قياسا واستحسانا وكذا احوال الجبل في الحوالة المقيدة مفسدا وعلى ديون وقسم
ماله على التمثال عليه بين العزم على ما ذكرنا تبطل الحوالة المقيدة وما استحق على التمثال له وكذا لو كانت
لحوالة مقيدة بالودبغة او الغضب فاستخفت او هلك الودبغة يبطل الحوالة قياسا واستحسانا
وذكر في المنتقى انها تبطل في البيع وغيره كما هو قول **فان قيل** لو لم يذكر الخلاف وجه القياس
انه لم يقبل الحوالة المطلقة وانما قبل المقيدة وقد فات ما يقيدت به الحوالة فيبطل كما في الاستحقاق
وهلاك الودبغة ولما ان الحوالة مباحة واجبت حقا للتمثال له فلا يبطل بنوات ما يقيدت
به الحوالة اذا مات بفعل الجبل او التمثال عليه كما لو احوال بالتمثل على المشتري بغير اداء في الاعتناء
بطلت الكتابة بفعل المولى فلا يظهر في حق المحال له فذا في النسخ خيار الشرط او الروية والعيب
بطل التمثال بفعل الجبل والمحال عليه فلا يبطل الحوالة بمنزلة الاقالة الا ان في النسخ هذه الاسباب
لا يبطل حق الشفع ويجوز بمنزلة الاقالة كذلك هنا وفي هلاك البيع قبل التسليم البيع بفعل البائع
وهو ترك التسليم اما في الاستحقاق لم يبطل ما تعلقت به الحوالة بفعل الجبل او التمثال عليه
فلا يجعل كالعالم فيبطل الحوالة وفي موت الجبل مفسدا بطل ما تعلقت به الحوالة باستحقاق الغرما
فيبطل ولان الاستحقاق يبطل لو بقيت الحوالة يلزمه ادا المال مرتين مرة الى المستحق ومرة الى
التمثال له وهو لم يلزمه الامرة وفي الودبغة بعد الهلاك لو بقيت الحوالة نصير الودبغة
مضمونة عليه وهو لم يلزم الامرة وفي الودبغة بعد الهلاك لو بقيت الودبغة مضمونة عليه
وهو لم يلزم ضمان الودبغة اما في غيرهما من المسائل لو بقيت الحوالة لا يلزمه الا قدر ما التزم
فقضى استشهد محمد رحمه الله فقال **الان** ترى انه لو مات المصوب في يد الغاصب فاقرانه كان
اعتصبه من فلان كان عليه قيمته للمقر **فان** اقام رجل البيعة ان المصوب عنده واعتصبه
منه يقضي بالبيعة لصاحب البيعة لان البيعة حجة متعديه ولا شيء للمقر له على الغاصب لانه
ما اقر على نفسه الاقيمة واطن وقد استخفت رجل له على رجل الف درهم جيا وكان على صاحب
الجيا لرجل اخر الف درهم بغيره ففصل صاحب الدراهم الجيا مع الذي عليه الجيا على
الف بغيره على ان يجبل ما عليه صاحب الدراهم الجيا مع الذي عليه الجيا على الف بغيره
على ان يجبل ما عليه صاحب الدراهم النهر جرة الى سنة جاز لان الجبل ابر التمثال عليه
عن سنة الجورة بشرط ان يجبل بالباقي عليه عزما من عزمه الى سنة وقد ذكرنا ان الاسرا
ن هذا الشرط كما لو صلحه من الف على خمسة بشرط ان يجبل عليه عزما له وليس هذا شرط
صرف بل هو شرط حوالة بما ورا المخطوط ولا يضرهما الافتراق عن مجلس العقد قبل القبض
لانه ليس بصرف بخلاف الوقال صاحب الدراهم الجيا الذي عليه الجيا بعتك الدراهم
الجيا التي ليعطيك بالف بغيره على ان يجبل ما عليك صاحب الدراهم النهر جرة

لان هذا بيع ومعاوضه فلا يمكن جعله حطا و ابرأني مصارفة فيه حواله غريم من غمايه والبيع
لهذا الشرط فاسد على ما مر ذكره **الصرف** رجل **د** على رجل الف درهم نهرة وعلى صاحب
النهر جرة على رجل اخر لرجل الف درهم حيا وقد ثبت المال **فالحال** الذي عليه الجيا **صاحب**
الجيا **د** على الذي عليه النهر جرة على ان يعطينها دراهم النهر جرة التي عليه من الجيا **د** وتراضوا على ذلك
جاز **والمحال** **د** على المحتال عليه دراهم نهرة لان **المحال** له وهو صاحب الدراهم الجيا **د** ابرا
المحيل عن الجورة بشرط ان يحيله بالباقي على غريمه ولو ابراه عن بعض الدين حتى يحيله بالباقي على
غريمه ولو ابراه عن بعض الدين حتى يحيله بالباقي على غريمه جاز لما ذكرنا ان البراه لا يبطرها
الشروط الفاسدة فلذا اذا ابراه عن وصف الجورة فيكون حطا لا مصارفة والجيا **د** يجوز ان يتقلب
بينه جنة بالخط **فارق** **ق** كيف يجعل هذا ابراه عن الجورة بشرط حواله الباقي ولم ينص على
الصالح الذي يبنى عن الخط والابرا واذا انقضى ان يجعل هذا ابراه مصارفة كما ذكرنا فيل هذا
رجل **د** على رجل الف درهم نهرة والذي عليه النهر جرة على اخر الف حيا **فالحال** الذي عليه
النهر جرة صاحب النهر جرة على غريمه الذي عليه الجيا **د** وقال لدا حلتك بدراهم على هذا
على ان يعطيكها الدراهم الجيا **د** التي عليك لم يجز هذا انما ينص على الصالح الذي هو ابرا
فيكون مصارفة **قيل** لانه في تلك المسئلة ينص على الصالح ولا ذكر اما هو في معنى الصالح لانه شرط المحيل
للمحال لزيادة جوده والصالح مبناه على التجوز بدون الحق وهذا الوصل من عشرة على ثوب
لم يجز له ان يبيعه مرا حجة على عشرة لوجود دلالة الخط والتجوز واذا لم ينص على الصالح ولا ذكر ما
يبنى عنه وذكر ما يبنى عن المصارفة لانه شرط للمحال لزيادة جوده لا يصير حواله الا بالمصارفة
لا يمكن اثبات الصرف لان الشيء انما يصير مذكورا باحد امرين اما بالتخصيص او بذكره بانه وجب
لعتبار المصارفة لانه ما ذكرنا معنى المصارفة اما في مسئلنا ان ينص على الصالح فقد ذكرنا معنى الصالح
لان المحتال له خط بعض حقه وهو الجورة وهو المحيل والصالح يبنى عن ذلك وهو معناه فصار
المذكور بالمعنى كالمذكور بالصريح ولهذا شرطنا القبض في المجلس هناك ولم نشترط هنا ولهذا
لو كان لرجل على اخر دراهم حيا بعد بيت المال **فالحال** فالحال على مثلها من الزنوف والنهر جرة
الى سنة او اقل منها حالا يجوز ويكون حطا لانه بعض حقه ولا يشترط القبض في المجلس ولو كان الدين
زينا فافضا الحرة على نقد بيت المال باقل منها ونفدها او بمثلها الى سنة لا يجوز الا رواية عن ابي
يوسف رحمه الله باعتبار انه يجعل كل واحد منهما محسبا الى صاحبه بطريق الاستقاط فصاحب الحق
ابراه عن بعض الزنوف والمديون اعطى ما بقي اجود مما عليه وهذا منه احسان في قضاء الدين
وذلك مندوب اليد والقبض من الصالح قطع المنازعة فاذا امكن تصحيحه لا يجوز ابطاله
وهنا تصحيحه بطريق الاستقاط ممكن فلا يحل على الداوضة وان يفرق قبل القبض فله خمس ما يدة
نهرة لانه ابراه عما بقي وانما يبقى الباقي في دمنته بالصفة التي كانت قبل ابراه والجازاه
على الاحسان مطلوبة بطريق السروه لكن غير مستحق ديناً ثم رجع فقال لا يجوز الصالح
وهو قول ابي خيفة ومحمد رحمهما الله لانها صرحا بالمعاوضة فانه ابراه عن خمسة ما يدة

بشرط

بشرط ان يعلم **د** صفه الجورة في الذي تقي ومعاوضه الدراهم بالجورة لا يجوز ومع النقص حقا والعاوضه
لا يمكن حمله على السر المتبدل كما اذا بلغ درهما بدرهمين لا يجعل احدا من هذين هبة ليحصل مقصودهما فان لم
يقض حتى مات المحتال عليه فصار حجت الدراهم على المحيل نهرة لان الدراهم قد انقضت فصار
الحال بعد الحواله كالحال قبلها وقبل الحواله لو حط المحتال له الجورة عن المحيل كان حقا المحتال قبل المحيل
في النهر جرة كذلك هنا وكذلك لو صلح المحيل المحتال له من الجيا **د** على الف نهرة جرة على ان يحيله
على غريم المحيل حالا او الى سنة فهو جائز لانهما لو لم ينص على الصالح لكن ذكر ما يبنى عن الصالح جازت
لحواله للصالح معنى فاذا انصاع على الصالح اولى ان يصح ويكون هذا خطأ بشرط ان يحيله بالباقي ولا يحل
بالباقي وكذلك **قيل** لا يحل عند الاقتراء وكذلك عند الاجتماع ولا يصح هذا الا اتفاقا وكذلك لو لم يكن
للمحيل على المحتال عليه مال فالحال عليه بدراهم النهر جرة فهو على هذا رجل **د** على رجل الف
درهم حاله او الى سنة والمديون على رجل مائة دينار **د** فالحال الذي عليه الدراهم صاحب الدراهم
على الذي عليه الدراهم بدراهم على ان يعطيه الدراهم التي عليه من الدراهم او على ان يعطيه الدراهم
من الدراهم التي عليه فالحال **د** باطله على محمد رحمه الله فقال لانه صرف فدين بدينه هذا
مصارفة معنى حرت بينهما المحيل والمحتال لانه كانت حواله لفظا لان المحيل **د** المحتال له بالدرنايسير
وحقه في الدراهم فاما نصير الدرايسير حق المحتال **د** بالمصارفة فصار المحيل مشترما على المصير من الدراهم
ببنايسير له دين على المحتال عليه كان هذا أصرا فدين على غيره والصرف بدين على غيره باطل
لما فيه من اشتراط تعليق الدين من غير من عليه الدين فكذا الوالح **د** عليه على ان يعطيه مثل دراهم
من الدرايسير التي عليه لان فيه تعليق الدرايسير من المحتال عليه بشرط ان يقض البدين بدينه
وقد ذكرنا ان مثل هذا البيع باطل لانه شرط ما لا يقتضيه العقد ولو كانت الدرايسير وديعة او عسبا
عند المحتال عليه وهي قائمه ولم يفتقر حتى قبض المحتال له جازت الحواله وان افتقر وبطلت لان هن
مصارفة معنى حرت بين المحيل والمحتال **د** مضاف الى درنايسير عن زيد المودع والغاصب
واينما جازة على ما ذكرنا الا ان القبض في المجلس شرط بقا عقد الصرف على الصحة فان وجب مضى الامر ولا
بطلت وان كان الغصب فذلك في يد الغاصب لا يجوز لانه قد صار ديناً وقدم رجل **د** على رجل
الف درهم دين فالحال على رجل على ان يعطيه اياه من يمن داره او من عبده هذا يعني من يمن داره المحال
عليه على بيع داره او عبده ولا على اعطى المحال له ماله حتى يبيع داره او عبده واما جواز الحواله
فلانه التزم ما يقدر على اقبائه لانه **د** يبيع داره وعبده وبقا نمده وانه شرط مفسر لا اذا
كان ملائما للعقد والمحال **د** مستدر كانه **د** يبيعه متى شاء ولا يقدم ولا يتأخر من حيث العلم
الا بطلا وهذا النوع من التعلق والمحال **د** لا يمنع الحواله والكفالة كما قال اذا قدم مالي من
بلدك انا فاضامنك **د** وكما لو وكل الى الجهاد او الدباس او الجراد وهذا لان الحواله والكفالة
مبنية على التوسع والمهالة المستدر كانه فيما يبنى على التوسع غير مانعة لا تسمى ان المهالة في
الكفول بلا تمنع صحة الكفالة مع انه هو المعقود عليه فماليس مقصود عليه وهو الاجل اوى بخلاف
البيع فان الحقود عليه منع صحة العقد فكذا في الاجل المشروط فيه لانه اذا شرط في نفس العقد نصير

من العقد ولم يذروا روى ابن سميعة عن محمد بن حمره انه اذا جلد في الثمن بعد البيع الى الجهاد او الدباس
بحوز لا نه اذا لم يكن الاخر مشروطا في العقد لا يصير من العقد ويلو ناسره في باخير المطالبه
بحوز كما في الحوالة والكفالة واختلف مشايخنا رحمهم الله فيما اذا تزوج امرأة بصدق موجب الى
هذه الاحال قال شمس الامنة السرخسي رحمه الله والاصح عندي انه بسبب هذه الاحال في الصداق
لانه لا شك ان اشتراط هذه الاحال لا يؤثر في اصل المكاله بخلاف البيع فينتفي هذا الجاني للدين
الستحق بالعقد لا في العقد والمهر يحتمل جهالة الصنفين هما الاحل اولى ومنهم من يقول لا ينتفي الجدل
لان ما هو العقود عليه في النكاح وهو المرأة لا تحتمل للماله فكذلك الجاهل بالبدل المشروط فيه
بخلاف الكفالة بخلاف تعليق الحوالة او الكفالة بدخول الدار او كلام فلان او الى مطر السماء او لان يس
السماء او الى ان يقدم زيد لان ذلك غير ملبس لما التزمه فيكون تعلقا محضا وذلك باطل
وعني بقولنا ان الشرط باطل اما الكفالة او الحوالة فيصحح لانها لا تبطل بالشرط الفاسد كالنكاح
والا برأ على ما ذكرنا بخلاف البيع لانه ملبس لادانضار بمنزلة ما لو كفل ان يقدم الكفول به
من سفره لان قدومه من سفره ملبس لتسليم النفس او المال ففرق بين هذه المسئلة وبينها
اذا شرط في الحوالة ان يعطى المحتال عليه المال من بمن دار الحجيل او ثمن عبد من غير ان يوكله ببيعه
فانه لا يجوز والفرق وهو انه متى كان للشرط في الحوالة تبع دار المحتال عليه وانما ما حاله
غيره فالحوالة حصلت مما يتقدر المحتال عليه على تعاقبه لما ذكرنا فحوز اما اذا الشرط ببيع دار الحجيل
تغير امره واقاما حال من الدين من منها فالحوالة حصلت بما لا يتقدر المحتال عليه على ابقائه
فلم يجز واما عدم خبر المحتال عليه على بيع داره وعنده فلان احدا لا يجبر على بيع ملكه وهذا اما التزم
شيئا في الحال اما التزم مضافا الى حالة البيع فلا يكون الالتزام حكمه قبل وجود البيع ولانه
انما شرط ببيع داره توسعة للمحتال عليه حتى لا يطالب بما التزمه فلو حوالة قبل بيع داره لانه لو لا يطالب
في الحال بان ينزله الاجل من حيث الغنى في الحوالة فلا يجبر على الاقباض له كما لو شرط الاساعلى وقت
لحصاد او الدباس واذا بلغ داره او عبده بالفجينة اخبر على دفع الثمن الى المحتال لبحلول
الاجل وان كان الثمن اقل من الدين لا يجبر على ادا الزيادة لانه ما التزم الا هذا العقد ولو كانت الحوالة
على ان يعطى من دار الحجيل يريد ببيع داره بغير امره لما لم يجز لما قلنا الا اذا امره بقبول
لحوالة البيع فيجوز ولا يجبر على بيعها ما جواز الحوالة لانه التزم بالحوالة على ما قدر على
ايقا به لا يتقدر على البيع حكم التوفيل فيصح الالتزام مضافا الى حال صيرورته منا وصار كما لو شرط
الايمان من ثمن داره واما عدم الجبر على البيع فان المحتال عليه صار وكيل ببيع هذه الدار من جهة
الحجيل بل ليل ان الحجيل لو نهاه عن البيع فيصح نهيه ويرجع عليه بالهدنة والوكيل بالبيع
اذا امتنع عن بيع ما وكل ببيعه لا يجبر عليه لانه متبرع والمتبرع لا يجبر على استيفاء الثمن من
المشتري وتسليمه الى الموكل ولا يلزمه المال ايضا لانه التزم ما لا موصوفا وهو ثمن الدار
فرق بين هذا وبين العدل في باب الرهن اذا وقع الرهن على شرط البيع وسلم الرهن اليه
ثم امتنع العدل عن البيع فانه يجبر على بيعه ولو نفاه الرهن لا يعمل نهيه وان كان وكيل لا

والفرق ان في مسئلة الرهن ان الوكالة مشروطة على الراهن في عقد الرهن والرهن لازم في جانب الراهن فكذا
ما شرط فيه اما ههنا البيع لم يكن مشروطا في الحوالة فلم يشترط فيها فلم يصير البيع مشروطا في الحوالة
فلم يصير لازما حتى لو كانت مشروطة في الحوالة تقول بانه يجبر على بيعه كما في الرهن لانه صار من اوصافه
ولا زما بلزومه وفي مسئلة الرهن لو لم يكن البيع مشروطا في الرهن لكن امره الراهن بالبيع بعد ذلك
ثم امتنع العدل من البيع لا يجبر فاذا افرق بينهما وذكر في الجامع الصغير ان التوكيل بالبيع اذا لم يكن
مشروطا في عقد الرهن ان في الجبر على البيع اخلافا للمشايخ رحمهم الله والاصح انه يجبر لان الوكالة
صار تحت الامر من لصيل بذلك الى حقه فلهذا لا يبطل بموت الراهن ولا يختلف بين حاضرة ورسنة وبغيتهم
ولا يعمل احارهم ونهيم لان ما كان وسيلة الى الحواجب فهو واجب والطلاق جواب محمد رحمه الله
في الكتاب يدل على هذا ومسئلة الوكالة بالخصومة بطلب الخصم دليل عليه ايضا والفرق وهو انه انما
يجبر على اذاتعلق الحق بالدين كما في الرهن لانه يعلق حقه بالغير الاتوى انه لا يبطل حقه بملكه ولان يمتد
بجر الراهن على بيع المدهون كذا او وكيله وهذا لا يجبر المحيل على بيع مال له لقضا الدين فكذا او وكيله
وهذا لا يجبر المحيل على بيع مال له لقضا الدين فكذا او وكيله وهذا لان الحق انما يتعلق بالتزعة وانما التزم
قضا دينه من العبد وانما التزم من منه وانما يصير غنا بالبيع فيكون حق الخدم متاخرا عن البيع
فان قيل اذا لم يامر به بالبيع وجب ان يصح ايضا وبطل الامر بقضا دينه من ثمن عبد اذ ناله
بالبيع لانه من ضروراته **فيل** انما جعل هكذا اذا كان لا يتوصل الى الثمن الا ببيعه والتوصل الى الثمن
محمل مبيع صاحبه فلا حاجة الى ادراج الاذن بالبيع في كلامه واذا لم يكن له ولا يبيع ولم يكن العبد في يد
صارته لهما لا غير مستندة فيصح لما قلنا فمع صحة الالتزام واذا كان في يده فاستلجها له مستندة
فيصح لما قلنا ولو باع بتبليل او بكثير طار عند اى خيفة رحمه الله ما ذكرنا في كتاب الوكالة ويومر
بفتح الثمن الى المحتال له بحلول الاجل وقدرته على ايقا المال الذي التزمه فلو حوالة فان لم يقبض المشتري
وبى عليه او قبض وهلك فله لم يضمن شيئا لانه التزم اذ احتال له من الثمن فاذا هلك لم يلزمه
الا اذا التزم الادامن الوديعة وهلك في يده وان استقصى الثمن عن الدين لا يلزمه الرادة ايضا
لانه ضمن تسليم الثمن فكان ضمانه بمنزلة ضمان تسليم العتق كما في الوديعة والغصب
باب الكفالة في الصرف فصل الباب
ان الكفالة والحوالة تبدل الصرف بحوز لانه دين مضمون على الاصيل فتصح الحوالة والكفالة
به كغيره من الديون بل اولى لان الحوالة والكفالة اما شرعت للاستيقا والحوالة الى الاستيقا
هذا اكثر لان ثوات القبض والاستيقا في المجلس يوجب فساد العقد بخلاف الثمن في البيع وسائر الديون
ولشرط صحة العقد وسفاده افتراق المتعاقدين واجتماعهما لا افتراق المحتال عليه والكفيل واجتماعهما
وكذا الكفالة والحوالة برأس مال السلم والكفالة لشروط برارة الاصيل يصح ولا يبطل به عقد
الصرف والسلم لانه بهذا الشرط يصير حوالة بخلاف ما اذا ابرأ الاصيل بعد الكفالة فقبله الاصيل
فانه يبطل الصرف والسلم لان ابرأ الاصيل بوجوب برارة الكفيل لان ابرأ الاصيل اسقاط لاصل الدين
وذلك بوجوب برارة الكفيل فكما ان الكفالة لا تصح الاجمال واجب على الاصيل لا يتبقى بعد سقوط المال

عن دمة الاصيل واذا استقطب القفل لغوات القبض المستحق بالعقد كما لو لم يكن به كفيل بخلاف ما لو كانت
الكفا للتبشر طبرة الاصيل لان ذلك صا وبارة عن الحوالة لتصرفهما بموجب الحوالة والتغير
هو المعنى كما يقول **لغيره** ملكك هذا العبد بالف درهم يكون سيعاوان لم يصرح بلفظ البيع والحوالة
والكفا لستين رنان من حشاش كل واحد منهما امراض الدمة والزام على قبضه الترتيق مما له لوسط امره في الحوالة
ان يطالب بالمال امره ما كانت كفالة واذا اشترط في الكفالة ان يكون الاصيل براا كانت حوالة واللفظ
اذ اجل عبارة عن غيره بحجاز استقطب اعتبار حقيقة في اصله بوصفها ان الكفا له بشرط طبرة الاصيل لا يكون
استقاطا اصل الدين والمطالبة منى على وجوب اصل الدين كما لا يفتى على الاصيل مطالبة بعد الاستقاط فكذلك
على الاصيل وان اراد الى الفرق في الكتاب فقال **اذا كان له على رجل مال فضمنه له** اخر على ان يرا الاول
او كان عليه مال لرجل فضمنه لاخر بامر صا حجة على ان ابر الكفول له الاخر فهو جاز ولو كان هذا استقاطا
لاصل الحق على الاصيل ما ملك الصبي التاجر فيما له على غيره كابر الاصيل بعد الكفالة ولو كان هذا
من المحتال عليه التزام المال في ذمته ابتداء ما ملكه الصبي التاجر فيما عليه **وحرف** اخر
ان الاستبدال للصرف قبل القبض لا يجوز لانه ليسلك فيه مسلك البيع فكما لا يجوز الاستبدال
بالبيع قبل القبض لا يجوز بدل الصرف وهذا لانه يفوت القبض المستحق بالعقد الا ترى انه بطل
بالتأجيل واستنراط الخيارات لان شرط الخيار يمنع استحقاق ما يحصل به التعيين وهو القبض ما لم يجر
وباشترط الاجل بعدم استحقاق القبض الذي يبت به التعيين في الحال فلان بطل لغوات القبض اصلا
كان **اولي** **وحرف** اخر ان الابرانيه بالبري وانواع ثلثة قسم لا يصح الاقبول من عليه وقسم يصح
من غير قبوله ولا يبرئ **برده** اما الاول مثل الامر من بدل الصرف وراس مال الصرف والمسلم فيه
فان الابراني هذه الصورة لا يصح الاقبول من عليه لان ما عليه مفعود عليه فيفسخ العقد بطله كما وسقوطه وقد
انققد العقد بهما وصار الابران جند بمنزلة الافالده وانها لا تضع الا بالتراضي واما الثاني فحوالته
الواجب بالقرض او من البيع او ضمان الاستهلال والعصب ونحو ذلك **فان يصح** بغير قبول ويرد
بالرد لشبهه بالتملك من وجه وبلاستقاط من وجه فحملنا بهما فليس به بالاستقاط لا يتوقف على القبول
ولشبهه بالتملك يترد بالرد ولهذا لا يصح تعليقه بالشروط كما لا يصح تعليق التملك بالشروط
واما الثالث **ابر الكفيل او المحال** عليه في هذه الرواية لانه استقاط محض على ما ذكرنا والاستقاط
المحض لا يترد بالرد كالطلاق والعقاق والعقود القصاص اذا عرفنا هذا **اولا** المحمدر رحمه الله
رجل اشترى من رجل عشرة دراهم بدنيا وودع الدينار ولم يقبض العشرة حتى قفل رجل بالعشرة
بامر يابغ العشرة او بغير امره **فالكفالة** جازية لانه كفيل بد من مضمون كمن استيفاه من
المضمون الكفالة بامر او بغير امره كغيره من الديون غير انه ان قفل بامر او بغير امره
وان قفل بغير امره لا يرجع **فقال** ملكه رحمه الله الكفيل بالمال اذ الذي يرجع على الاصيل سوا
امر به الكفالة او لم بامر به لان الطالب بالاستيفاء منه يصير كالمالك لذلك المال من الكفيل
او من المقيم **له** مقام نفسه في استيفاء المال من الاصيل كما في الغاصب مع غاصب الغاصب
وكالسكن اذا ضمن المفقود عند الخليفة كان **له** ان يرجع على العبد كذا نقول **عليك الدين**

من غير من عليه الدين لا يجوز فاذا اكل بامر به بنفس الكفالة كما يجب المال للطالب على الكفيل بحال الكفيل على
الاصيل لكنه موخر الى ادائه وهو لا يكون عند كفالة بغير امره لانه متبرع والساني ان عند الكفالة
بامر جعل المال كالمات في دمة الكفيل عند الاداء التيتملكه بالاداء ذلك يصح عند وجود الرضى من الطالب
والمطلوب فاذا كانت بغير امره لا يمكن اثبات المال في ذمته حتى يتملكه بالاداء لانعدام الرضى من المطلوب
بذلك فلم يرد **الاي** يرجع عليه والسلة بناء على ما ذكرنا ان عند مملكتا الدين من غير من عليه الدين يجوز
وعندنا لا يجوز بخلاف الغصب لان المضمونات عندنا ملك باء الضمان من وقت الغصب فكان الغصب
من الثاني واردا على مالك الغاصب الاول فلا يكون تملك الدين ولهذا يرجع الغاصب الاول عليه
بقية يوم غصبه ويتصدق بالفصل وكذا في الاعتاق كمثل العتق بضيق السات قبل الاعتاق ولهذا
كان الاول **له** واذا صحت الكفالة في مسلمة فان غدا العشرة قبل افتراق المتواقدين جاز وكذا
لحوالة لوجود التقاض في البدلين حقيقة الا ترى انه لو اعطاه صاحبه رهنا وهلك **في يد المدين**
قبل الافتراق في القفل على الصحة لوجود القبض حل فان قبض فلان سمي مع وجود القبض الحقيقة كان او لم
وهذا عندنا وعند زفر رحمه الله لا يجوز اخذ الكفيل بدل الصرف وراس مال السلم وكذا الحوالة
والوكيل بالاداء **اول** في المسلم فيه روايتان لان الكفيل والكفيل والرهن فيما يتاخر قبضه وقبض راس
المال مستحق في المجلس فلا يفيد اخذ الرهن والكفيل بكذا نقول **راس المال دين واجب على راس السلم**
والكفيل والكفيل يلزم المطالبة بما هو مضمون على الاصيل وهو شرط صحة الكفالة والحوالة والرهن
للاستيفاء وراس مال السلم من يستوفي الا ان الهلاك قبل الافتراق شرط التقاضي للصحة لقدر
الاستيفاء وكذا اذا الكفيل او المحتال عليه واما اخذ الرهن والكفيل بالمسلم فيه فكذلك **هكذا**
ذكره ابن سباج رحمه الله عنه انه لا يجوز فعل رواية ابن سباج رحمه الله قال كل دين لا تجب قبضه في المجلس
وجوز التأجيل فيه فاخذ الرهن والكفيل به صحيح للتوق والمسلم فيه هذه الصفة بخلاف راس المال
وبدل الصرف وعلى الرواية الاخرى قال **كل دين لا يجوز الاستبدال به قبل القبض** فاخذ الرهن
والكفيل به لا يجوز لان الكفالة اقامة دمة الكفيل مقام دمة الاصيل فيكون بمعنى الاستبدال
من حيث المحل والحوالة كذلك وفي الرهن يصير مستوفيا بالهلاك والرهن ليس من جنس الدين
فكان استبدال الفل هذا لا يجوز الرهن بالمسلم فيه وراس المال **وبدل الصرف** على الرواية
الاولى اذا رهن براس مال المسلم وبذل الصرف فهلك الرهن بطل الصرف والمسلم كما في الابران
ولو هلك الرهن بالمسلم فيه برى المسلم اليه وعلى قول **له** الاخر لو هلك الرهن بالمسلم فيه لا بطل
السلم كما في حقيقة الاستبدال وجد قوله الاول ان سقوط الدين اما ان يكون بالاستيفاء او
بالابران هلاك الرهن ليس باستيفاء لان الاستيفاء يثبت للرهان في المستوفي والمقر من له ملك
الرهن ولهذا كان الكفيل على الرهن فاذا ذهب الابران استيفاء بغير الابران وجد قوله الاخر ان عقد
الرهن وضع للاستيفاء لا بد من ثبوت حكمه والرهن ليس من جنس حقه كان استيفاء الاضرورة
وجتثنا في ذلك ما روى في الكتاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اشترى من يهودي
طعاما لسنة وهرهنة درعه وشري الطعام بسنة يكون سلا وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما

انجوز الرهن بالسلم واستند بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نذرتهم بدين الى قوله عز وجل
فرهان مقبوضه وللعق فيه ان عند هذا الرهن يصير مستوفيا غير حقه لا يستبدل بان عين الرهن
لا يكون محمولا للمدين كما قال وانما يصير مستوفيا بدينه من مالينه والاعيان باعتبار صفة المالية
جلس واحد ولم هذا الشرط يمكن في الدين لو انهم يتصبيه شيئا فهاك في يد يرجع شريكه عليه
بنصف نصيبه من الدين واذا ثبت انه استيفاء لا استبدال جاز الرهن بكل دين يحاسنفاوه
وفي الحوالة والكفالة لا شك فان المستوفى من الكفيل والمحتال عليه كالمستوفى من الاصيل
في عين حق الطالب لا بدله هذا اذا قبض العشرة من الكفيل قبل اشتراطها فان لم يقبض حتى افترا
بطلت الكفالة لبطان الصرف بالافتراق عن المجلس قبل التقاض لما ذكرنا ان بقا المتعاقدين في
المجلس شرط بقا العقد ولا معتبرا بقا الكفيل وعدمه واذا بطل الصرف يرجع باع الدينار بالدينار
على المشتري لانما اشد الصرف في الدينار في يد محله صرف فاسد في الرد على من اخذ منه ولا شيء على الكفيل
لانه كفل بالدرهم لا بالدينار الا ترى ان الكفيل هم المثل لا يكون كفيلا بالمئة اذا اطلعت اقبل الرجوع
بها والكفيل بالدرهم لا يكون كفيلا بنقصان العيب وانما بطلت الكفالة لانه يرى الاصيل عن العشرة
باتخاذ الصرف فيبر الكفيل فان لم يتفقضا حتى ابراهما فشترى العشرة عن العشر برك الكفيل
قبل البراة او لم يقبل ولا يصير الاصيل الا بالقبول فاذا رد بقى الصرف وان قبل استقص البيع
ويرجع باع الدينار بالدينار ابراه الكفيل فلان الا بر في حقه اسقاط والطالبة ليت بماله ولا لها
حكم المال ليكون الا بر اتمليك فيكون اسقاطا محضا فلا يرتد بالرد كما ذكرنا واما توقف براة الاصيل
على القبول فلان ابر الاصيل واصل الدين عليه اسقاط من وجه وتملك من وجه كذا ابر الدين
الذي له والدين مال حكما وان لم يكن ما لا حقيقة لما ذكرنا في الباب المتقدم فعملناهما في حيث
انما اسقاط لا يتوقف على القبول ومن حيث انه مملوك يرتد بالرد ولهذا ايصح تعليق ابر الاصيل
بالشرط بخلاف ابر الكفيل ولانه اذا كان ابر من وجه وتملك من وجه وتقدر حله ابر في حق الاصيل
لانه لو سري بنفس العقد لنوات القبض المستحق بالعقد والعقد ثمهما فلا يتغير بالفسخ احداهما وتقدر
حله تملك لان بدل الصرف قبل القبض بمنزلة المبيع وتملك المبيع قبل القبض من البائع او
غيره يجوز كما لو اشترى عبدا ووهبه من البائع قبل القبض لا يجوز الا ان يقبض واذا اخذ رجله
تمليك حواها له كهيئة المبيع من البائع قبل القبض اذا قبل واذا جعل اقاله صار كأنه مشتري
العشرة قال لصاحبه اقلتك الصرف فيتوقف على قبوله ان قبل استقص والا فلا بخلاف
الابر اعن سائر الديون لانه امكن العمل بحقيقته بخونه تملك من وجه واسقاطا من وجه لان تملك
سائر الديون ممن عليه قبل القبض جائز ولو لم يكن كذا لكان الذي عليه العشرة اطلبها
صاحبه على رجل حاضر على ان ابراه منها وقبل المحتال عليه الحوالة التجارية لما ذكرنا
ان الحوالة حصلت بين مضمون على الجمل فصحت كغيره من الديون فان اعطاه المحتال عليه
قبل افتراق المتعاقدين على العقد على الصحيح والابطال لما ذكرنا فان لم يفترا حتى ابر المحتال له
وهو مشتري الدرهم المحتال عليه يرى واستقص البيع قبل الجمل والمحتال عليه البراة او

اولم تقبل ابراه المحتال عليه من غير قبول اما على قول من يقول بان المستقل لا المحتال عليه مجرد المطالبة
كان المحتال عليه بمنزلة الكفيل وبراة الكفيل جائزة فلما اورد فكذا براة المحتال عليه جائزة ولا يجعل الا بر
في حقه كالأقالة لانه ليس بعاقلة ولا يرتد برده ايضا في هذه الرواية ونص عليه حش قال انما هو ككفيل
ليس عليه اصل المال واما على قول من يقول بان المستقل اليه الدين يقول بان ابر المحتال عليه تقض الحوالة
واخراجا من الصمان فيصح قبلا او لم يقبل كما في الكفالة وذكر شيخ الاسلام على الاستيعاب رحمه الله ان على
الرواية العروفة ينبغي ان يرتد بالرد لانه متحل اصل الدين وهو الاصح لانه لو كان عليه مجرد المطالبة وتقدر
الجمل بالحوالة فيبني ان يبطل العقد بنفس الحوالة وحيث لم يبطل علم ان اصل الدين بات ولكن يحمل عليه
للمحال عليه فعلى قضية هذا ينبغي ان يرتد برده واما استفاض البيع فلان الا بر اعني بدل الصرف كناية عن
الانابة والا فانه يصح برضى المتعاقدين وقد حصل برضاها اما المحتال له فلا بد باشر الا بر او اما الجمل فانه لما
احال اموال المحتال عليه الحوالة مع علمه انه اذا ابر المحتال عليه يصح ابراه قبل المحتال عليه او رد ولا يكون
للمحمل رد ذلك ولا قبوله صار ارضيا مما ضمنه الحوالة وهو قبض الصرف وهذا لان الدين استقل لا
ذمة المحتال عليه فلا يعتبر برضى المحيل ببراة المحتال عليه وانما يعتبر برضاه بالفسخ وقد وجد حيث
احال عليه لما ذكرنا ولانه يرى المحيل بالحوالة والمحتال عليه كان نيا بما قامه في قضاء دين الصرف فلما
سقط عنه ايضا فقد بات العتق عليه فبطل العقد ضرورة ولا يجعل الا بر في حقه كالأقالة لانه ليس بعاقلة
فرق بين هذا وبينما اذا كفل بالعشرة بامر باع العشرة ثم ابراه باع الدينار حيث لا يبر باع العشرة
ولا يصح الصرف لان باع الدينار ابر الكفيل وحل لا يصير الاصيل وان ابر الاصيل علم الاصيل
ان هذا الا بر يرتد برده فلم يكن الا بر الكفالة رضى بالاقالة اما اذا علم المحيل ان باع الدينار لو ابر المحتال عليه
لا يرتد الا بر ارتد برده عليه ولا يبرده ويستظ به بدل الصرف وبنت الاقالة صار ارضيا بالاقالة
ولان الاصيل قد يرى بالحوالة وبرى المحتال عليه بالابر بخلاف الكفالة لانه لم يبر الاصيل وكذا الوار
سرى المحتال له المحتال عليه ولكن نارق باع العشرة المشتري قبل ان قبض من المحتال عليه العشرة
استقضت الحوالة والبيع وارتج الدينار لا افتراق المتعاقدين قبل التقاض في عقد الصرف هذا اذا
كانت الحوالة بامر باع العشرة ولو احتال رجل عن باع الدينار بالعشرة بغير امر الذي عليه
العشرة ورضى باع الدينار جازت الحوالة لانه تبرع بالتزام الدين في دمه فيصح كالتبرع بالكتابة
وقضا الدين والتبرع بقضا الدين عن الميت فان ابراه المحتال له فان رضى الذي عليه الاصل استقض
البيع وان لم يرض لا يفسد ويدفع العشرة ويتم البيع اما المحتال عليه بر ارضى الذي عليه الاصيل
اولا لان المحتال له ابر المحتال عليه من دين واجب عليه فيصح ابراه او اذا صر في حق العاقد
فصار كابر الاصيل عن جميع الديون واما استفاض الصرف اذا رضى الاصيل لان الاجارة في الانتهى
كالان في الابتداء لو كانت الحوالة باذنه في الابتداء يبطل العقد كذا اذا ابراه واما عدم الاستفاض اذا
لم يرض لان العقد حقه فاذا لم يبراه يقبل الحوالة لم يوجب منه الرضى بالفسخ ولا يفسخ بخلاف
ما اذا كانت بامر وهذا لان صرف الفضل اذا ما ينفذ في حقه وحق الغير فمافيه نظر لمن عليه الدين
لا ينفذ فيه ضرر له فلو قلنا استعدي البراة الى فسخ العقد فيما بين المتعاقدين ادى الى الضرر في

في حق من عليه فلا يظهر في حقه لا غلام الرضى صحيح او دال اما اذا كان بامر وقد قام مقامه مطلقا وبرى المحيل
ناذ ابرى الحال عليه بالانرا بعد ذلك بطل العقود عليه فيبطل العقد ضرورة اذا كان لرجل على رجل
الندمهم جيا د بعدت المال فقال اعطى بها الفانهرجة فاعطاه جاز وبرى من الجيا وكذا الوقال
اعطى عري هذاها النهرجة واقضه بها النهرجة اما اذا اعطاه او غريمه في المجلس لانه ان يعبر هذا صرفا
او حلا الصفة الجوده واما ما كان يجوز واما اذا لم يعطه حتى افتقر لانه لا يكون هذا صرفا بل يكون حلا صفة
الجوده لانه لم يكن جعل صفة الجيا د بنهرجة هذا الطريق فلا حاجة الى حله صرفا ولا يصح مما الفارقه قبل
القبض وان لم يصح صاحبا الجيا د بالصالح الذي سمي عن الجيا د ان لم يذكر الصلح فقد ذكر مخي وهو الخط
وكذا ان اعطى عري في المجلس او فقد لانه حط صفة الجوده وامر ان يقضى بالباقي ما عليه من الدراهم النهرجة
كما لو قال ابرك من الجوده حتى يقضى بالباقي عري على الاثرى انه لو ابراه عن بعض الدرهم النهرجة
بحوزة فرق بين هذه المسئلة وبينها اذا قال اعطى هذا الفانهرجة على ان يكون الجيا د لانا اذا
تفرقت قبل قبض النهرجة بطل لانه ذكر مخي الصر ف وان لم يقض على الصر ف وهو يملك الجيا د بمقابله
الزبوف والذكر بالمعنى قد يكون صر ف باعتدرا حط اقال في الكراب ولا يشبه هذا الحواله
التي تكون بالضمان واراد به المسئلة التي تقدمت في الباب الاول انه لو احال عري ماله حق عليه في النهرجة
على الذي عليه الجيا د على ان يعطيه حقه النهرجة بما عليه على ان يكون الجيا د له كان فاسدا لانه لما قضى
على ان يكون الجيا د له مكان النهرجة حتى قد قضى على التملك فصار صر ف بالشرط ان يحل عليه عري ماله
فيكون فاسدا لانه شرط لا يتقضى العقد ولو كان غير شرط لانه يكون حط وتوكيلا للغرم بقبض
النهرجة اقصى ما في الباب انه شرط الحط في العقد الا ان الحط لا يبطل بالشرط فاسدا لما ذكرنا
استشهد محمد رحمه الله فقال الاثرى انه لو اشترى من رجل النهرجة بنهرجة بالفجيا د على
ان يحل عليه بالنهرجة عري ماله ويضمنها له كان باطلا لان هذا صر ف شرط فيه الحواله بدلين لم يجب
بالصر ف واشترط الحواله بالثمن بدلين لم يجب بالبيع بوجوب فساد البيع مع سعة حال البيع فلان
يوجب فساد الصر ف مع ضيق حاله او وكذا لو اشترى جارية بالف على ان يحال بها عري ماله لان هذا
مع شرط فيه الحواله بدلين لم يجب بالبيع فان الدين لذلك الغرم لم يجب بالبيع فانه كان واجبا
قبل البيع ولو قال لطلتك ثمن الجارية على هذا الرجل وهو حاضر ورضى بذلك جاز لان هذا بيع
شرط فيه الحواله بدلين لم يجب بالبيع فلا يفسد لان هذا الضمان من البيع وهو من اوصاف البيع
وهو كونه سجا ثمن موكد بالضمان والحواله فكان ملائما للعقد في الوجه الاول ليس من البيع
فبقى شرطا فاسدا ينفع به احدا المتعاقدين وهو ملائم للعقد فيفسد **باب**
من البراة في الكفالة بالنفس والشهادة في ذلك في المرض **اصل** **الباب**
ما ذكرنا ان الشهادة برء بالثمة لانه انما كانت حجة باعتبار اماراة الصدق وظهوره وقيام
الهمة اماراة الكذب فلا يفتي حجة **وحرف** **آخر** ان قصر المريض من حق الموت فيما لا يتعلق
حقوق الغرما والورثة لساوى قصر الصحيح لان قصره صادف ملكه واما المانع لعلق
حق الغرما والورثة وحق العرما في استيفاء الدين وحق الورثة في الاستيفاء بماله بعد قبوته فانما

يتعلق

سعلق حقهم بما تجرى فيه سهام الورثة ولا يتعلق به النعم مال كالقصاص سواء كان يجري فيه سهام الورثة كالقصاص
او كالتكاح ولا يمال لا يجري فيه سهام الورثة كالتفليس لان حق الخرماد الورثة انما يتعلق بما سبق بحد الموت وذلك
ما يجري فيه سهام الورثة **وحرف** **آخر** ان الكفالة بالنفس جائزة عندنا ولا تسلك بها مسلك
الاموال لان الكفالة بالنفس ليست بمال وهذا لا يجوز الاعتراض بها بالمال فصار كالشفعة
والقصاص وعند الشافعي رحمه الله الكفالة بالنفس باطلة في احد اقواله وفي قول هي ضعيفة وفي قول
مثل قولنا والكفالة بالاعيان المضمونة جائزة عندنا واختلف مساجد رحمهم الله في ذلك فمنهم من قال يجوز
ومنهم من قال لا يجوز لانه ان لم يلقه على تسليمه فيكون كبيع الطير في الهواء وكما لو كفل بالمال
لشيطان يودي ذلك من مال الاصيل او استاجر عبد الخدمة فكفل له رجل بخدمته او استاجر ابلا
بعده الى مكة فكفل رجل بخله وبما ان الكفول بنفسه رضائي مثله لا سعاد له لسببه خصوصا
اذا كفل بغير امره وكذلك اذا كفل بامرته لان امره في الكفالة لا يثبت له ولاية في نفسه لئلا يملك
كما ان امره بالكفالة بالمال لا يثبت له عليه ولا يلد يودي المال من مال المكفول عنه وهو الحرف
الثاني ان هذه كفالة بشرط اذا المكفول به من ماله المكفول عنه ولو كفل بماله بشرط
ان يوصيه من مال المكفول عنه لم يصح لان كذا اذا كفل بالنفس وهذا لان موجب الكفالة الضم والزام
الاداء من قبله على وجه لا يتقيد الا الاصيل الا بعد الاداء فانه اذا كفل بالمال يودي من مال نفسه
ثم يرجع وليس له ان يرجع قبل الاداء والضمان لهذه الصفة يختص به الدين ولا يتصور ذلك في
النفس والاعيان ومعنى الصفة انها توجب مثل الاول مضمونا اليه وهذا انما يتصور في الدين
فانه مستوفى بالثمن والامثال كثيرة لاقى النفس والاعيان لان الكفالة وثيقه فلا تنزع بالنفس
كالرهن خلاف الدين وجتنبنا في ذلك ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كفل رجلا في ثمة والكفيل اخذ
الكفيل بالنفس وكان بين علي وابن عمر رضي الله عنهما مكره فقلت ام كلثوم رضي الله عنها بنفس على رضي الله
وكفل حمزة ابن عمر والاسلمي رجلا في ثمة فاستصوبه عمر رضي الله عنه وان ابن مسعود رضي الله عنه
لما اسباب اصحاب ابن النواخرة قدام عمارهم ونذاهم الى الشام وسرح رحمه الله جلس ابنه
بكفالة بنفسه رجل وعليه عمل القضاة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا
وللعنف فيه انه كفل بما هو مستحق على الاصيل فيصح كالكفالة بالمال ومعنى هذا ان تسليم النفس
مستحق على الاصيل فيصح كالكفالة بالمال حقا للمدعي حتى يستوفي عند طلبه فان التواضي يقطع
عن اشتغاله ويخضه الى عجله عند طلب خصمه وقد ردم الله تعالى قوما على الامتناع من الحضور
بقوله عز وجل واذا دعوا الى الله ورسوله لايده واما عدم الامتناع عما هو مستحق عليه واذا
ثبت ان التسليم مستحق وهو مما يجزى فيه النيابة صح الزامه بالكفالة وقولنا لا يجري فيه
النيابة فانه لو وكل بالخصومة جاز وحضور الوكيل بحضور الموكل **فان قيل** لان تسليم النفس
بمضمون لان نفس الدعوى لا يوجب ضمانا على المشتري المدعي عليه لان الدعوى ما شرحت حجة
لاستحقاق وانما الحضور القاضي حقا لله تعالى لسفره لغيره من الخصوم لانه مضى لمصالح
العباد حتى لا يودي الى المعاليب والفساد فلعل لشغل بالاحصار وقطع الخصومة يودي الى الفساد

عنه

ولاسفرع لغيره قيل **ل**د الذي استحق على المدعي عليه الاثبات بالبينة او الميسر عند عدمها
ولا يمكنه اقامة البينة المحضرة وكذا العمل على حلفه الاجد حضوره وقوله لا يستحق بالدعوى
قلنا نعم لا يستحق ما ادعى بالاجماع او نقول عليه السلام لو اعطى الناس يدعواهم فاما ما رواه ذلك
وهو المحضور والميسر يستحق عليه ولا ينفس الحر مما يستحق تسليمه بالعقد كما في الاجارة والتكاح فليست
تسليمه بالكفالة كالمال **و**الظاهر ان الانسان لا يكفل الا بنفسه من يقدر على تسليمه من هو خفيف
او ثقيل في التسليم خصوصا اذا اكل بامر فانه هو الذي اخطأ في هذه الورقة فعليه اخراجه بالانقياد
ليسلم الى خصمه الا انه اذا اكل بالمال **و**الديون تقضي بامثالها ومثله موجود في يد الكفيل
لا حاجة الى اثبات الولاية **ل**ه في مال الاصيل فيومر بالاداء من ماله نفسه ثم بالرجوع عليه وفي
النفس لا ياتي التسليم الا باحضار الاصيل مستلما ولا ياتي الاستحضار للتسليم قوله الكفالة
الضم قلنا نعم فلا جرم كج عليه غير ما على الاصيل لا غير الامتري انه لو كفل بالمسلمه فبجوز المطالبة
بغير المسلمه فيه لا يجوز والامتري ان الاصيل لا يبرأ ولو تحول الى الكفيل لبرئ المطلوب فتوجب
المطلوب مطالبة الاصيل والكفيل والغرض الدين فيه سواء في الاحوال كلها يجب المطالبة منه بغير
الاصيل والنزاع اذا كالاصيل واذا عجز عن تسليمه او تسليمه العجز يحضره القاضي الى ان يحضره
او يظهر عجزه عن تسليمه كالكفالة بالمال يحل له ان يظهر عجزه وافلاسه واذا افرق بينهما
قوله في الدين لا يرجع ما لم يرد قلنا اذا طوأت الكفيل بمطالبة هو الاصيل لانه لا يرجع لانه لم
يملكه الا انه وليس بتوكيل عن الطالب حتى يستوفي حقه وفي المطالبة بالتسليم حقا لنفسه بما
كفل به ولا يمكن من ذلك الابالغ وقوله لا يصح الرهن ببطل بالرهن بالدرل انه لا يصح والكفالة به يصح
وكذلك ان كانت الكفالة بغير امره لانه يمكنه ان يدعي عليه ما لا يحضره القاضي فيسلمه الى خصمه
لكن هذا كذب ولا رخصة في الكذب والاصح ان يقول ليس التسليم كله في احضار الاصيل بل اذا اليه
بالمطالب الموضع الذي فيه المطلوب فاوقفه عليه يتحقق التسليم مع ان شرط صحة الالتزام كون الملتزم
سائلا لا مودعا على ادايه كالتزام حقوق استعالي بالنذر حتى ان من دبر ان يحج الفحجة يلزمه وان كان
هو لا يعيش نفسه ليؤدي فيها ايضا التسليم سائلا فيصح التزامه وان كان الكفيل زعمها بعجزه
باعراض مانع اذا عرفنا هذا قال **ل**حمد رحمه الله رجل حضره الموت وله على رجل الف درهم دين
واستد كفيل بنفسه فابرا الا ان من الكفالة بالنفس جاز الابرا اجازة بنية الورثة او لم يجزوا وكذا لو كان
الكفيل اجنبيا وعلى المريض دين محيط بماله او كان الكفيل وارثا وعليه دين محيط ولا يكون هذا
وصيته على الكتاب فقال لاها ليست بمال انما هي بمنزلة دم عمد يريد به انها ليست
مشغولة بحق احد وللريض مرض الموت بمنزلة الصحيح فيما لا يتعلق به حق الغرما والورثة وحق الغرما
والورثة لا يتعلق بالكفالة بالنفس لان حرمهم انما يتعلق بالاموال **ل**استغنا الميت عنه لا يغير الاموال
وما لا حرج فيه سهمهم الورثة **و**الاستحقاق بالكفالة بالنفس ليس بمال لان المستحق بها هو اياه
النفس وانما ليست بمال **ل**الامتري ان الكفيل لو كان اجنبيا فابرا لا يعتبر ذلك من الثلث
فانشبه هذا الحق ساير الحقوق المحجزة كالغفوق عن القصاص ونحوه وللريض لا يمنع من ابطالها

وهو والصحيح سواه هذا اذا كان الوارث كفيلا بالنفس لا غير فان كان كفيلا بالنفس والمال جميعا بان
كفل بنفسه على انه ان لم يواف به في يوم كذا في المسجد الاعظم فعليه المالك الذي عليه وهو الف
وان لم يواف به حتى مرض الاب يريد به ان لم يلقه **ل**الوقت حتى مرض الاب فابرا من الكفالة بالنفس
والمال جميعا فقد برى من الكفالة بالنفس والمال جميعا فقد برى من الكفالة بالنفس اجازة بنية الورثة
ام لا يجزى والمال قلنا لا يسرا عن الكفالة بالمال لان جبرها بنية الورثة حتى لو لم يواف به في اليوم
الذي شرط في الموضع المشروط يلزمه المالك **و**كذا لو كان الكفيل اجنبيا وعليه دين محيط بجوز الابرا
عن الكفالة بالنفس ولا يجوز عن الكفالة بالمال الاجازة الغرما ولو لم يكن عليه دين سبرا
من الثلث **و**يتوقف في السلب على اجازة الورثة لان الابرا حصل عما يتعلق به حق الغرما والورثة
لان المستحق بها مال **ل**بحر في سهمهم الورثة والغرما بمنزلة ساير الديون والمال في الحكم
كانه عليه كان الابرا عنه كالابرا عن ساير الديون والمريض متى تبرع على بعض ورثته بما يتعلق به
حق الغرما والورثة وعلى الاجنبى به باكثر من الثلث دفع على اجازة الورثة لقوله عليه السلام
الاوصية للوارث وفي بعض الروايات لا يجزىها بنية الورثة ويجوز ان لا يوافقها بالنفس ويوافقها
بالمال كما اذا كفل بنفسه **ل**على انه ان لم يواف به الى وقت كذا فعليه المالك الذي عليه فوات
للكفول عنه برى من النفس ولا يسرا من المال **و**شرط لزوم المالك عدم الموافقة بالنفس
والكفالة الثانية صحيحة على هذا الوجه طال وجودها وقد تحقق عدم الموافقة فيلزمه المالك
ولا يقال ان الكفالة بالمال لم تقع بعد كونه مضاعفا الى وقت او معلقا بشرط وهو عدم الموافقة
بالنفس في الوقت العجز فلم يوجد ذلك الشرط بعد **ل**ما نقول ان كان كذا **ل**لكن اذا وقع حكمه
بوجوده من وقت الالتزام اعمد الشرط لانه لو لم يوجد عند الشرط مقصور الاستقيم
لانه الكفالة في الحال بل جعل كذا من وقت التكلم كما هو الاصل في الاسباب للضمانة الى اوقات
اذا كان من جنس ما كلفه واذ احلنا بوجوده من وقتنا التكلم تبين انه ابراه وهو حق ثابت
تعلق به حق الورثة والغرما فيبرء حكمهم والدليل على ان الكفالة للضمانة في زمان يكون لها
حكمه للموجود في الحال ان من ماله خرم ما قضى كذا على فلان او ما داب عليه كذا او ما ادركك
فهو على حال الصحة ثم مرض الكفيل فقضى في مرضه على المكفول عنه لو ادركه فانه موجود من جميع
ماله ولو كان له حكمه لاقتصار عند الشرط لاحد من ثلث ماله لانه تبرع من المريض وهذا
مذهبنا وعند الشافعي رحمه الله الكفالة تبين باطلان اما الكفالة بالنفس فلما اطلنا واما الكفالة
بالمال فلانها مضمونة عن الكفالة الاقوى ولانه فخلق وجوب المالك بالشرط وهو عدم الموافقة بالنفس
ولا يصح البيع وكان الى ابي رحمه الله يقول لا يلزمه المالك وهو القياس لما قلنا انه تقطع وجوب
المال بالخطر وانما باطل لا قرار لانه انما يطبق بالاحاطة بما يجوز ان يخلق به الزام المالك مما كلف به
ولهذا لا يجوز تطبيق الكفالة لساير الشرط وكذا لا يحظر عدم الموافقة لكان استحضار قلنا
بالحوار لو هب من احد ما ان يحمل على التقديم والتأخير محال كانه كفل بالمال في الحال ثم علق البراءة
عن الكفالة بالنفس والموافقة تصلح سببا لحوال البراءة عما التزمه بالكفالة والتقديم

والناظر في الكلام صحيح فاذا كان في هذا الوجه تصحيح كلامه حمل عليه للتجدر عن الغا والثاني ان هذا متعارف
 بين الناس فان رغبة الناس في الكفا للثبات النفس اكثر منه بالكفا له بالمال فالطالب يرى بان
 يكفل بنفسه على ان لم يوافق به يكون وكفلا بالمال **ج** فيفيد وفيه حصل مقصوده لانه قد وطلبه
 فيسلم الى حقه فيتمكن من استيفاء الحق منه وان لم يفعل يصير كفيلا بالمال **و** اذا صار كفيلا بالمال
 لا يبرأ من الكفا له بالنفس لانه لا منافاة بين الكفا للثبات النفس لا يبرأ من الكفا له بالنفس لانه لا منافاة
 صحت الكفا له بالنفس لا يبرأ من الكفا له بالنفس لانه لا منافاة بين الكفا للثبات النفس لا يبرأ من الكفا له بالنفس
 البيع وتشبه النذر لانه تبصر بالزام المال **ا** ابتداء فليشبهه بالنذر حتى تعليقهما هو غير متعارف عما
 بهما في المبسوط اذا كمل بنفس رجل فان لم يوافق به الى كذا من الاجل فعليه المال الذي عليه وهو مائة درهم
 فاما المكفول به قبل الاجل ثم مضى الاجل فالمالك على الكفيل لان شرط الوجوب عدم الوفاة وذلك
 يتحقق بعد الموت **فان قيل** شرط وجوب المال عدم موافاة مستحقة وذلك لا يكون بعد
 موت المكفول بل لان الكفا له بالنفس بطل بالموت فينبغي ان لا يلزمه المال **ج** كما قال ابو حنيفة
 وحده رحمه الله ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم وامرته طلق واهراق الماء قبل الليل لا يتبع الطلاق
 لان الشرط عدم شرب ثواني من اللبن او يكون مستحقا باليمين في اخر النهار ولا يتحقق ذلك
 اذا هراق الماء وهو المختار في مسألة الكتاب لان شرط وجوب المال عدم موافاة مستحقة فاذا
 صح الابرار الكفا له بالنفس لم يمت موافاة بالنفس مستحقة فلا يلزمه المال **و** الجواب
 انهما جلاء عدم الوفاة شرطاً لوجوب المال **ا** فالتقييد بموافاة مستحقة يكون زيادة حقيقة المعنى
 وبه يتضح الفرقان صحيح الكفا له بالمال بطريق التقديم والتأخير وهو ان يجعل كانه كفل بالمال
 للحال ثم علق البراءة عنه بالموافاة بالنفس لما قلنا ولزم موافاة بقية المال **و** الجواب
 بالكفا له ولا حاجة الى هذا التقديم والتأخير في اليمين بالطلاق لانه يحتمل التعليق بالشروط
 وبعد الوقوع لا يحتمل السري فافتترقا فان مات الكفيل قبل حل الاجل فان مضى الاجل قبل ان يوافق
 ورثة الكفيل الطالب بالرجل فالمالك حين تركته الكفيل لان شرط البراءة الموافاة بالنفس
 ولم يوجد بمصر الطالب به مع سائر عزمه في تركه لان حق الطالب قبله في حكم دين الصحة
 لما قلنا **فان قيل** في هذا الجواب الضمان على الميت ولا يجوز ان يحجب الضمان على الميت
 قبل الضمان لا يجب على الميت بعد الموت اشتد افا ما اذا كان بسبب مقدم يجوز ان يحجب الضمان عليه
 الا ترى انه لو باع شاة مات ثم وجد المشترى به عيبا فرده على وادته في تركته والآن ترى انه
 لو زوج امته من انسان واستوفى من الزوج مهرها ماتت فاعتقها الورثة واختارت نفسها
 فلم يكن الزوج دخلها فانه يحجب جميع المهر ويكون ذلك ديناً في تركته المولى وكذا لو خير
 في قارة الطريق فوقع منها انسان بعد موته على ان اذكر نائه يجعل كانه كفل بالمال **في الحال**
 حكاه ثم قال في الكتاب فان لم يوافق به في ذلك اليوم في المسجد الاعظم فعليه المال **و**
 فيما للسلم والموافاة في المسجد وهذا المسئلة على ثلثه اوجها احدها اذا اقل بنفس رجل في مصر
 وشرط تسليمه في ذلك المصرا ولم يشترط تسليمه في مصر اخرها في قول **ا** في خيفة رحمه الله

وعندها لا يبرأ من تسليمه اليه في ذلك المصرا ولو سلم في القاهرة لا يبرأ بالانفاق ولو شرط التسليم في المجلس
 او مجلس القاضى او موضع اخر في المصرا فسلم في غير المجلس القاضى او غير المكان الذي عينه براء
 اما اذا سلم في مصر اخرها ان العقد الموجب للتسليم متى حصل في مصر اوجب التسليم فيها كما في
 البيع والسلم خلافاً لما حمل له ولا موانع لان العقد اوجب التسليم فيها لكن لا يمكن له حمل وموانع
 لم يند اعتبار التقييد فلم يتعين لعدم الفايده اما هنا فان التقييد بقيد لان الانسان لا يمكنه استيفاء حقه
 في مصر دون مصر لكان الشهود او غيره من اسباب الخصومة او علم قاضى هذه البلد بالحادثه
 فصار المصرا الاخر في حقه كالمفازة ولا يخفى رجه اسد انه سلم في موضع يمكنه الاتصاف منه واحضار
 الى باب القاضى في مصر اخرها لوسلم في مصر غير المكان الذي كفل فيه او غير المكان الذي شرط فيه والحكم
 يتعلق بهذا المعنى لا بعين التسليم الا ترى انه لو سلم اليه وهو محبوس لغيره لا يصح التسليم وان كان
 في ذلك المصرا لانه لا يمكنه احضار مجلس القاضى وكذا الوسلم اليه في القاهرة حتى انه لو لم يكن في مصر
 الذي سلمه اليه سلطان وقاضى وكان فيها تعالبا لا يصح التسليم وهذا لان التقييد انما يعتبر اذا كان
 مقيداً والتقييد في المحل او موضع معين من المصرا بعدد لا يمكن من احضار مجلس الحكم في اي موضع
 من المصرا سلمه اليه لا يمكن اما بقوة نفسه او بمقاومة الناس اياه فلا يعتبر بعدد خلافاً للقاره
 لانه ربما يهرب او يمكن من احضاره بان يسمع منه ولان نواحى المصرا كلها مكان واحد الا ترى
 ان التسلم اذا شرط التسليم في مصر كذا جاز في اي موضع من المصرا يصح تسليمه وان كان متباعداً
 الاطراف والحال **ف** اذا اجل الكفيل موضع واحد في اي موضع سلم جاز والمتأخرون من مشايخنا
 رحمهم الله يقولون هذا الجواب **ب** بناء على عادتهم في ذلك الوقت لغلبة اهل العدل والصلاح
 اما في زماننا اذا اشترط التسليم في مجلس القاضى لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك الموضع لان زماننا
 اكثر الناس يحسون المطلوب على الامتناع من المحذور لغلبة اهل الفسق والفساد فسيهد التسليم
 مجلس القاضى صحيح وقوله ما قد يكون الشهود في هذا البلد ولا يمكنه اقامتها في بلد اخر قلنا يمكنه
 ان يشهد الشهود على شهادتهم اوليهم دون عند قاضى هذا المصرا حتى يكتب الى ذلك القاضى فيقتضى به على
 ان هذا المعنى حمرة به عندها لان الشهود اذا استقلوا الى ذلك المصرا واملن له الاقامة لا يبرأ ايضا بالتسليم
 في ذلك المصرا وكذا الوصل ذلك القاضى وبلد اخر خالف رايه راي الاول في خصوصه او قل ذلك القاضى فضا
 هذا المصرا لانه لا يبرأ بالتسليم في مصر اخرها وان عين التسليم عند هذا القاضى فعلم ان عين المصرا غير مقيد
 فلا يعتبر **ج** قال **ا** اخر ان مات فلان ولم يوفك خلك فهو على وهو الف درهم فلا يحضر المكفول الموت
 ابراً الكفيل وهو وارثه ثم مات المكفول له فان اعطى المكفول عنه وارث المكفول له المال بربى الكفيل
 وان لم يعط الكفيل وان لم يعط الكفيل ضامن وان كان المكفول له ابراه لما قلنا انه من حيث الحكم التزام المال
 في الحال فينبغي ان ابراه عن المال في مرض الموت وكذا ان كان الكفيل اجنبياً لكن عليه دين مستغرق
 وان لم يكن عليه دين صح من الثلث لانه تبصر مع الاجنبى بل قد نفروا على رجل الف درهم لكل واحد الف
 على حده فغاب الغريم فشهد انسان منهم للمالك على رجله ان كفل بنفس الغريم جازت الشهادة ولو كانوا شركاء
 في المال لم يحز لان الوجه الثاني لما شركه في الشهود به من حيث المعنى لان الشهود به هو الموافاة بنفس

ن

الغرم ولهما في المواقاة بنفس الغرم شركه من حيث المعنى لان ما يحصل للشهود له فهو كالحاصل لهما معاً
لان الحاصل من المقصود من المواقاة بنفس الغرم **المال** ومتى قبض الشهود له المال كان مشتركاً بينه
وبين الشاهد من الاتري انه لو شهد اثنان ان الميت اوصى لهما من الرطين ثلث ماله او بالز سرسله او
لخذ العبد وشهد المشهود لهما ان الميت اوصى للشاهدين ثلث ماله او بالز سرسله او بذلك العبد
اوصت ماله ان شهادة الفرقتين باطله لان كل فرقة شاهد لنفسه معنى لانه لو قبض احد الفرقتين شيئاً
كان للفرقة الاخرى المشاركة فكان كل فرقة شقيقة لنفسه حق المشاركة فيما شهد به في الوجه الاول
ليس لهما شركه في الشهود به لا حقيقة ولا حكماً اما حقيقة فلان المشهود به موقاة الغرم له وهذا يتبع
للمشهود به خاصة واما معنى فلا متى قبض **المال** بسبب المواقاة لا يكون لهما في المال
شركه كما لو شهد شاهدان للرطين الفرد هر على فلان والشهود كليهما اوصيت ثم شهد المشهود لهما
ان هذين الشاهدان على الشهود عليه الفرد هر يقبل شهادتهما الفرقتين على الحي بالاجماع وعلى الميت
عند خيفة ومحمد رحمه الله وكما لو شهد شاهدان ان الميت اوصى بهذا العبد لهما الرجل وشهد المشهود
لها ان الميت اوصى بهذا الحارث لهما الرجل يقبل شهادتهما الفرقتين لعدم الشركه في الشهود به كذلك
هنا **فان قيل** ان لم يكن لهما شركه في الشهود به لا حقيقة ولا حكماً الا ان لهما منفعة في هذه الشهادة
وهو الممكن من مطالبة الغرم بما لهما عليه **قيل** لا نعم لان المنفعة الحاصلة للشاهد انما تمنع قبول
الشهادة اذا حصلت بنفس الشهادة مضافه اليها لازمة لهما حتى يصير كالشاهد لنفسه وهنا
هذه المنفعة غير حاصلة بالشهادة ولا مضافه اليها لان الكفيل اذا وافى الكفول **به** الى المشهود
لحال غيبة الشاهد من صح وان كان لم يمكن من المطالبة ولكن يمكن من المطالبة اذا وافاها
وهما حاضران والشهادة لم يوجب المواقاة حال حصرتهما فمكون المنفعة مضافه الى المواقاة
حالة الحصر اتفاقاً الى الشهادة الاتري ان صاحب الدين اذا شهد لغرمه على رجل بدين
قبل شهادته وان كان يمكن من استيفاء دينه اذا قبض مديونه ما شهد به لانهما منفعة صفيه غير
لازمة لهما ان يودي حال غيبته او يحيل المديون اخرلية او سريه **الاتري** انه يجوز للقاضي
احضار المدعي عليه بطلب خصمه وان كان له عليه دين مع انه لا يجوز له احضاره ابتداء
وكذا الخ اذا شهد لاحيد الفقير على رجل بدين او عين قبل شهادته وان كان له فيه منفعة
باستقلال النقطة عن نفسه **فان قيل** ليس اذا شهد شاهدان الغرم ما بعد موت الغرم
بدين او عين على رجل لا قبل شهادتهما ولو ارشالميت ان بعض دينهما من مال اخر لا من
المشهود به وكذا الموصي لهما بالف سرسله او بمال بعينه اذا شهد للموصي بمال بعد موته
لا يقبل وللوارث الخيار في الالف المرسله بين ان يعطى من مال اخر او من مال المشهود به ومع
هذا لا يقبل لما حصل بالشهادة لهما نوع منفعة **قيل** له اما شهادة الطالب للغرم على غريمه
بعد موته بمال لم يقبل لانه ثبت له بنفس الشهادة حق في الشهود به فان الغرم متى كان ميتاً
تخلق الحق الطالب بماله اي مال كان ولهذا انا لو ان غريم الميت اذا اوفى ما عليه من الدين لا غرم
الميت برى عن الدين كان الدين مملوك للغرم الميت باعتبار ما ثبت له من الحق وماله واما شهادة

الموصي له بالمال بالف سرسله فلانه هو الغرم سواء الانتفاع حق بنفس الشهادة بالشهود به وسلامته
وصيته له او لا يكون هذا المال لم يتسلم له وصيته كان بغير متعلقا بالشهادة اما هنا خلافه
كتاب الصلح باب من الصلح والغرور في ذلك
اصل **الباب** ان الصلح انواع ثلثة صلح بعد الاقرار و صلح مع السكوت
وصلح مع الانكار وكله جائز عندنا **وقال** ابن ابي ليلى رحمه الله يجوز الصلح مع الاقرار والسكوت
ولا يجوز مع الانكار **وقال** الشافعي رحمه الله يجوز الصلح مع الاقرار ولا يجوز مع الانكار والسكوت
وقال ابو حنيفة رحمه الله يجوز ما يكون الصلح على الانكار وكان ابو منصور الماتريدي رحمه الله
يقول لم يعمل الشيطان في اقا العداوة والبعض بين المؤمنين مثل من عمل في ابطال الصلح على
الانكار لما في ذلك من امتداد المنازعات بين الناس واستناقول بهذا فن ابطال ذلك انما ابطله
احترار اذن النحر عن الحرام والشبه والاعمال بالسبب وقد طعن بعض الناس في قول ابو حنيفة رحمه
اجوز ما يكون الصلح على الانكار **وقال** الاختلاف في الصلح على الانكار ظاهر فكيف يكون المختلف فيه اجوز
من المتفق عليه لكذا نقول مراده انه انفراد الزم فالصلح مع الاقرار قد يفسد باسباب لا يفسد
الصلح مع الانكار بذلك السبب ومراده انه اكثر ما يكون بين الناس لانه اذا وجد الاقرار استوى
المدعي ختم الحاجة الى الصلح واما الحاجة اليه عند الانكار لئلا يتوصل اليه المدعي لبعض ختمه ولا يشرع
لا بتد المبادلة واما شرع لقطع المنازعة وهذا المعنى يحصل فحاله الانكار او مراده ان يبره قطع
المنازعة وذلك عند الانكار اظهر لان مع الاقرار لا تمتد المنازعة والعقد الذي تفيد تخرته اقرب
الى الجواز مما لا يفيد تخرته ثم الصلح على الاقرار يملكه **المال** فيكون بجا وهذا العقد اختص
باسم فلا بد ان يكون مختصاً حكم وليس الحكم الاجازة مع الانكار فهذا معنى كلامه فالشافعي رحمه الله
استدل بقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان يكون تجارة عن تراض منكم
والصلح على الانكار لا يكون اصلاً بالتجارة عن تراض فذلك يبين على ثبوت ملك المدعي في الدعوى
وبعدواه لا يثبت ذلك مع انكار المدعي عليه فكان اكل المال بالباطل وهو المعنى في المسئلة
فقال صلح عن حق غير ثابت فلا يصح كما لو صلح بعد الحلف وكصلح الشفيع مع المشتري بمال
ماخذ لتسلم السفعة او صلح العاقل مع الانكار لتقبض منه المولى بمال يعطيه و صلح معروف
السبب مع مدعي الرق على مال ليشترية والصلح عن حد القذف والصلح عن العطاء بان كان في الدين ان
عطا مكتوب باسم رجل فزارعه فيه اخر وادعى انه له فصالح المدعي قبله على دراهم او دراهم رجالة
او الى اجل او على شيء بعينه وبيان الوصف ان بدل الصلح ان يكون عوضاً عن المال المدعي او عن الدعوى
والخصومة او عن اليمين لا وجه الى الاول لان مجرد الدعوى لا يثبت الملك للمدعي في الدعوى لقوله
عليه السلام لو اخطى الناس بدعواههم للحديث ولانه مجرد قول المدعي وهو متم في حق نفسه
فلا يستحق به شيئاً على غيره كيف وقد عارضه انكار المدعي عليه والدليل عليه انه لو استحق بدل
الصلح لا يبرح مال المدعى ولكن يعود على راس الدعوى ولو كان بدلا عن المدعى كان جوعه **به**
عند الاستحقاق كما لو كان بعد الاقرار وقد انا لو كان الصلح عنده ارا لم يجب فيها الشفعة كما بعد

الاتجار ولا جازان يكون عن الدعوى والخصومة لان ذلك ليس بمال فلا يجوز الاعتياض عنه بالمال
ولا نه كما لا يستحق ماخذ الدعوى نفس المال المدعى لا يستحق اخذ المال بطريق الصلح ولا جاز
ان يكون بدلا عن العيين لانها شرعت لتقطع الخصومة فلا يجوز الاعتياض عنها بالمال كالمودع اذا
اصحى رد الوديعة او هلك اذا كان القول قوله مع العيين ولو صلح من هذه العيين على مال كان باطلا
فقد رنا ان المدعى عليه انما يبطل المال ليدفع به ادى المدعى عن نفسه والمدعى ياخذ المال
ليكن عن الخصومة معه بغير حجة وخصومته بغير حجة ظلم منه شرعا واحدا المال ليكن عن الظلم
رشوة فيكون حراما ولا نه اخذ المال ليكن عن نفل واجب عليه وانه حرام لقوله عليه السلام الراي
والمرئى في النار ولقوله عليه السلام لعن الله الراشي والمرشى وسجوه يستند ابن ابي
رحمة الله انه يقول المدعى بنفس الدعوى يصير حقا للمدعى ما ايعارضه المدعى عليه بالانكار
الانزى انه لم يبارعه في ذلك فكل من اخذ وهذا لان الدعوى خير مماثل بين الصدق والكذب
ولكن يترجح فيه الصدق من حيث ان دينه وعقله يدعونه الى الصدق ومنعانه عن الكذب
الا ان المدعى عليه اذا عارضه بانكاره فانكاره ايضا متمثل بين الصدق والكذب فليحقق العارضه
بحرج دعواه من ان يكون موجبة الاستحقاق ما لم يظهر الترحيح في جانبه بالبينه ولم يوجد العار
اذا كان ساكنا مسقى الدعوى معتبرا في الاستحقاق فنجوز الصلح في هذه الحالة اما بعد العارضه
لم يبق الدعوى سببا للاستحقاق فاقبل المال بطريق الصلح يكون رشوة ولا نه الصلح مبادلة
للمال بالمال فلا يجوز قبل ثبوت المال كما اذا اقر المدعى بطلان دعواه وسأله ان الاصل هو الصلح
في موضع الاجماع وهو معاوضة بدليل ثبوت احكامه وهذا لا يمكن تحقيق المعاوضة لانها تنقضي الى العوض
كل واحد من الجانبين وقد بينا انه غير ثابت من احد الجانبين ولا يحقق المعاوضة لا يلزم على ما ذكرنا
صلح الاجنب فان الحق غير ثابت ولا يمكن تحقيق المعاوضة ومع ذلك يصح وعلى الوجه الاول
صلح عن حق غير ثابت ومع ذلك لا يصح لاننا نقول الاجنب لا يخلو اما ان يكون مقرا او منكرا
فان كان منكرا لا يصح وان كان مقرا فالحكم ثابت بزعمه فلا يكون معنى الرشوة ويمكن تحقيق المعاوضة
اما هنا بخلافه واصحابنا رحمهم الله احتجوا بقوله تعالى والصلح خير وصفا لله تعالى الصلح بكونه
خيرا على العموم والقييد كالتة الاقرار يكون زيادة على النص ولا يقال الله تعالى ذكر الصلح
منكر في اول الامر بقوله عز وجل وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا فلا جناح عليهما
ان يصلحا بينهما ثم ذكره معناه فينصرف الثاني الى الاول والمراد بالاول الصلح بين الزوجين
لسبب النشوز والاعراض وذكر في الاخبار ان سبب نزول الآية هذا انا نقول
العمل بحقيقة اللفظ واجب الامتناع ولا مانع لان العبرة لعموم اللفظ قوله المراد هو الاول
قلنا لان سلم وبيانه ان قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما اجملة مستقلة بنفسها وقوله
والصلح خير جملة مبتداه مستقلة بنفسها لانها بالجملة الاولى فلا يجوز ان يراد باحدهما
الاخرى وان اريد به الاولى لان هذا لا يبنى التمسك بعموم الابدحوا ان يكون النشوز والاعراض
سبب دعوى جرت بينهما وانكار وجرد من احدهما وهذا يدل على جواز الصلح على الانكار وقال عليه السلام

الصلح

الصلح جائز بين المسلمين وفي رواية الاصلح اهل حلاله او اهل حراما وبظاهر الاستثنا استدلال
الشافعي رحمه الله فانه صلح حرم حلالا لان المدعى ان كان محقا كان اخذ المال حلالا له قبل الصلح وحرم بالصلح
وان كان مبطلا فقد كان اخذ المال على الدعوى الباطلة حراما عليه قبل الصلح وحل بالصلح كذا نقول
ليس المراد هذا فان الصلح على الاقرار لا يخلو اعز هذا فان الصلح عادة يقع على بعض الحق فما زاد على
المأخوذ في تمام الحق كان حلالا للمدعى اخذ قبل الصلح حراما عليه وان حراما على المدعى عليه منعه قبل
الصلح حل بالصلح وكذا صلح الفضل عند الاقرار فغيرنا ان المراد غيرنا وان المراد حرم حلالا
ليس اليهما محرمة او اهل حلاله ليس اليها تحليله وهو ان يصلح احدي امرائه على ان لا يطا الاخر
او على ان لا يطا جاريته والذي اهل حراما ان يصلح على حراما وخشيت راو على وطى امرأة بغير سبب
او استرقاق حراما وافامته حله وهذا لان الحرام المطلق ما هو حرام لعينه والحلال المطلق ما هو
حلال لعينه والغنى فيه ان المدعى احد الخصمين في دعوى العيين لنفسه فنجوز له ان ياخذ المال
بطريق الصلح من صاحبه كالمدعى عليه فانه لو وقع الصلح بينهما على ان يسلم الاجنب الى المدعى بما له
ياخذ منه جاز ذلك بالا فانه لا يشترط ان كل واحد منهما يدعى العيين لنفسه وجبده محمول
على الصدق في حقه فاما لا يكون حجة على خصمه ثم المدعى عليه انما ياخذ المال بطريق الصلح باعتبار
قوله ان العيين واما كله من المدعى ما استوفى فيه لا باعتبار بطلان الانزى ان المدعى باعتبار بطلان
هذا القول لا باخذ العوض عن الوديعة من المودع والمدعى وجد منه القول مثل ما وجد من المدعى
عليه فكل يجوز للمدعى عليه ان ياخذ المال صلحا باعتبار قوله فلا يجوز للمدعى وفي هذا
بيان ان المال عوض عن الدعا في حق من ياخذ وان كان قد انقطع الخصومة في حق صاحبه ومثله
جائز ان يشتري عبدا اقر بحريته فما يعطى من الثمن يملكه الرقبه في حق البائع وقد اوفى بحق
المشتري حتى يعيق العبد وهذا لما عرف ان زعم كل احد جت في حقه فزعم المدعى انه اخذ بدلا
عن ملكه فلا يعتبر بزعم المدعى عليه في حقه ولا يحكم اخذ المال عليه كما ان زعم المدعى ان اخذ
المال بمعاملة الحرام لا يعتبر في حق البائع عليه حتى لا يطالب بالمال لا يحل بسببه
ولان اخذ حرام في زعم المدعى عليه حرام حلال في زعم المدعى وهو دون الحرمة المطلقة الداسة
في زعمهما والحرمة المطلقة تسقط لفروية المحضه فوجب ان يسقط الحرمة المقتد بطلاق الحاجة
وقد وجدت الحاجة وهو رفع الخصومة فحضور مجلس القاضي والقبيل والقال بين الناس
ولان الصلح مع الانكار ابراء بعوض ولو ابراه بغير عوض صح فكذا اذا ابراه بعوض كما
بعد الاقرار ومعنى ذلك ان الضرورة تسقط حقه عن المال للمدعى به دينه كان او
عينا ثم انكار المدعى عليه لا يمنع صحة ابراه بغير عوض حتى لو ابراه عن الدين ثم اقر المدعى عليه
بانه كان واجبا كان ابراه صحيحا وهذا لان الاسقاط وانهم بالاسقاط وحله انما يحتاج
الى مراعاة الجانب الاخر في التملكيات لا في الاسقاطات كما في الطلاق والعتاق وهذا لان
المسقط يكون متلاشيا ولا يكون داخل في ملك احد ولهذا صح ابراه من غير قبول وان كان يبرئ
بالرد لتضمنه معنى التملكيات لذلك البيع وانما يعتبر ما هو المقصود وهو الاسقاط فشرط صحة

شوت الحق في جانب المستطو ذاك ما نتجسره وانما جعل الدعوى سببا للاستحقاق على الغير ثم بنفس
الدعوى يستحق الجواب والحضور على المدعي عليه ويستحق الميمين بعد العارضة بالاكراه حتى يسبق
طلبه واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لكن عينه فخرنا ان جانب الصدق يتدرج في حقه قبل
المعارض بالاكراه وبعد وانما لا يعطى بنفس الدعوى للحديث فاذا انزعج معنى الصدق في حقه بنت الحق
في جانبه فيملك التصرف بالاستقاط فياخذ المال بطريق الصلح عوضا عن اسقاط حق ثابت في حقه
والمدعي عليه لا يملك شيئا فلا يظهر الحق في يده **الانترى** ان الزوج اذا خالف امراته على مال
اجني وضمنه او من له العصاص اذا صلح مع اجني على مال ضمنه يصح ويستحق المال عوضا عن
الاستقاط مع انه لا يملك به شيئا وكذا القسوى اذا قال للمدعي ان المدعي عليه قد اقر معي سرا وانت
محق في دعواك فصالحني على كذا ايضا لم يصح ومعلوم ان باقراره لا يثبت المال على المدعي عليه وانما يصح
بطريق الاستقاط لظهور الحق في جانب المدعي دون المدعي عليه فكذا اذا صلح مع المدعي عليه بلا اصيل
لان المدعي عليه ينتفع بالصلح والفصل لا وجوب المال عوضا عن الاستقاط بمن ينتفع به اسرع
شئ مما منه على من لا ينتفع به **الانترى** انه لو خالف امراته على مال وجب المال عليها وان لم يضمن بخلاف
ما لو كان مع الاجني وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله ان بدل الصلح كالمقربة يكون عوضا من المهر
ويصير المدعي عليه بالاقدام على الصلح كالمقربة لان القاضي يقول **له** اي ضرورة الحياتك الى
الصلح وكان من خلك ان ترفع الامر الى لا رفع ظلمه عنك فلما اخرجت الصلح صرت كالمقربة اذ يع
لك هذا اقرار بصلحنا للصلح فاذا ثبت الصلح بالاستحقاق بطل ما كان في ضمنه كالوصية
بالحاجة بطل بطلان البيع فلهذا انقود الى اصل الدعوى ولما كان الاقرار في ضمن الصلح لا
يظهر حكمه في غير الصلح واستحقاق المدعي بالتشفعة حكمه وراذ **له** فلا يظهر في حقه كمالو
كان الصلح مع قسوى وهذا الما ذكرنا ان المدعي صادق في حقه وانما المدعي عليه يقتب في حقه ايضا
فغدا الاستحقاق يرجع الى اصل الدعوى لان دعواه ليس بحجة في حقه ومهم من يقول المدعي يستحق المال
عوضا في حقه عن المدعي فاما في حق المدعي عليه فهو قد البينة لان الميمين حق للمدعي قبله سبحانه للاهل
كما ذكرنا من قبل فيكون بمنزلة المصاص والعفو عن المصاص على مال باخل صحيح فكذلك انما الميمين
بالمال صحيح والاصل فيه ما روي عن جديفة رضي الله عنه انه رجل ادعى عليه ما لا يطلب بحينه فقال
لا تخلفني ولا عشم فاني فقال لا تخلفني ولا عشم فاني فقال لا تخلفني ولا عشم فاني فقال لا تخلفني ولا عشم فاني فقال
لا تخلفني ولا عشم فاني فقال لا تخلفني ولا عشم فاني فقال لا تخلفني ولا عشم فاني فقال لا تخلفني ولا عشم فاني فقال
بالمال واما المودع اذا ادعى الرقبة رحمه الله يقول بجواز الصلح ايضا فدل الميمين وانما يجوز
ابو يوسف رحمه الله لانه اسقاط كالسراة بجور قوله ردوت وهو مسلط على ذلك من جهة
المودع واما الميمين لتني التهمة للاثبات الرد لان الميمين لم تشرع حجة الاثبات **الانترى** انه لو مات
قبل ان يحلف كان سرا ولا يحلف وارثه بخلاف ما اذا ادعى عليه دين اثمرات فانه يحلف ورثته على
العلم وهذا الميمين حق للمدعي قبل المدعي عليه فجوز اخذ العوض عنها وبهذا تبين ان هذا ليس
اكل المال بالبطل لانه بمنزلة التجارة عن تراض على احد الطرفين وهو شوت الاقرار في ضمن

الصلح

الصلح على الطريق الاخر هو ليس تجارة عن تراض ولا اكل بالبطل ولكنه بدل معبد عن ثلث المهمة
والصدق قد وكوها لا يلزم على ما ذكرنا اذا ادعى عبد اعلى رجل وزعم انه قائم في يده وانكر المدعي عليه او اقر
وادعى انه ابق او هلك ثم باعه منه لا يجوز ولو سئل المدعي لو جاز ان يجوز لنا ايضا الصلح على قول
المدعي لا البيع **الانترى** انه لو اقر به لا يجوز البيع ايضا لانه لا يصح الا بالقدرة على التسليم والصلح
لا يحتاج فيه الى التسليم **الانترى** انه لو غضب عبدا فابق عنده وهما مفتران بذلك فصالح الغاصب
مع رب المال على شيء جاز ولو باعته لم يجوز وكذا الصلح يجوز بعد هلاكه والبيع لا يجوز **وان قيل**
هذا بطل بما لو ادعى على رجل انه غضب عبدا وانه حاضر عنده والغاصب يقول انه ابق واصطلى على
كخطه موجه لا يجوز ولو سئل على زعم المدعي لجاز قلنا نعم جاز الصلح ايضا ونحن على الجواز الصلح
لا للتعا على الصلح **الانترى** انه لو عمل الخطه قبل التفرق جاز وانما بطل بالافتراق **وحرف**
لحران ولد المعرور والجير يستويان في كل واحد بات السبب منه ويكون حرا بالقيمة
عند الاستحقاق ويحسب القيمة يوم الاستحقاق لما ذكرنا ونفتقران في حق الرجوع عما صنفنا
من القيمة على من استغاد الملك من جهته فالحر لا يرجع والغرور يرجع ونعني بالمعتر من لم يضمن
له الملك سلامة الولد كالأواب والمصدق وللوصي لان هو لا يضمن **له** سلامة الاصل
وهي الجارية لان هذه القود عقود تبرع لا عقد ضمان ولهذا الوهالك الاصل في ايديهم ثم استختمت
وضمنوا القيمة لا يرجعوا على احد فاذا لم يصير الاصل مضمونا على وجه يرجع على المملك فكذلك البيع
ونعني بالاعزاز الغرور من حيث الحكم لا من حيث الحقيقة ونعني بالغرور من ضمن له الملك
سلامة الولد شارطا ذلك ببقاء ضمان الاصل وانما استنويان في كون الولد حرا الاصل بالقيمة لا استنويان
في العلة لان العلة في ولد الغرور والنظر في حق الغرور والمستحق جميعا لان الغرور لم ير ضر
برق ما به لانه استنويان على تقدير انها ملكه وان ولد منها طلق حرا الاصل لم يمتح حصول رقيقا
يصير بره بالسعر نظر لم يجعل الولد حرا حتى لا ير قما وده بخير رضاه واجب عليه القيمة
نظرا للمستحق لانه متولد من ملكه فقصيدته ان يكون مملوكا **له** تتعلا اصله الا ان تعذر ذلك
لما ذكرنا فواجبنا القيمة نظر للمستحق حتى يسلم له بدله ان لم يسلم له عينه لان ختم في المالبية هذا
الغني موجود في المعير فاذا استنويان في العلة استنويان في الحكم وانما افتراق الرجوع في القيمة لا افتراقها
في العلة لان العلة في ولد المعرور وليس مجرد الغرور بل الغرور بربع ضمان سلامة الولد فان الغرور
في غير عقد ضمان لا يوجب الرجوع فان من قال لا خرا ذهب من هذا الطريق فانه امن وهو مخوف
فذهب واخذ مال لا يرجع على الغار لانه لم يضمن له شيئا ايضا ولا حكما لا لعدم عقد يوجب
الضمان وان كان مخوفا واخذ ماله فانضا من كس يرجع **له** ان علة الرجوع الغرور ومع ضمان
السلامة وانما يصير الغار ضمانا له بسلامة الولد اذ امك الجارية منه بعقد ضمان لما ذكرنا
انه ضمن له سلامة الولد لان كل واحد من المتعاقدين ضمان من ماله من صاحبه ولهذا يرجع بدل
الاصل على صاحبه حالة الاستحقاق فيصير ضمانا له سلامة الولد فيعاصره ويره كون الام
للمستولد ملك الميمين حرته ولان حاله فاذا لم يسلم كان له الرجوع بقيمة الولد وانما يصير غارا



اذا كان جازين فبعد الضمان اما اذا كان احدهما مجبوراً على ذلك شرعاً فلا ان الجبر على الشيء لا يكون
غارا اذا الغار من يكون محاراً ولهذا لا يكون لما خوذ منه غاراً في حق الشفيع والمالك للتقديم
فلا بد من اعتبار الغار ومنة من الجانبين حتى ثبت ضمان السلامة وان يكون مختاراً حتى ثبت الغرور
فتحقق عليه الضمان وهو الغرور وضمان السلامة وفي العير وجب الغرور ولكن لم يوجد
ضمان السلامة فلم توجد السرجوع فلا يرجع اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل
ادعى على رجل الف درهم فحلف ثم سكت وصالحه على جارية فقبط المدعي الجارية فوطئها فولدت
ولدا ثم استختمت الجارية بالبينة فان المستحق باخذ الجارية وعقرها وقيمة الولد ويرجع المدعي
الى اصل دعواه ولا يرجع قيمة الولد ولا بالعقر اما باخذ المستحق الجارية لانه ظهر انها كانت
مملوكة له وفي يد عصب واما قيمة الولد لانه مغير ورلان جلد العرور ان يعتمد سببا
ظاهراً في يد حرية الولد وتداً على ذلك لظنه ان الصلح صحيح بناء على ظاهر الدية المصلح كما في
البيع والهبة وولد الغرور جواً لجماع الصحابة رضي الله عنهم واما العدة لانه تبين انه وطئ جارية
الخير وطأ حراً ما وقد سقط الحد شبهه فيلزمه العقر حتى لا يردى لا اخلا للحد المعصوم المحرم
عن ضمان ولما لم يعدم المشتري شراً فاسد العدة اذا ردها على البايع وكذا الوات الرجل
وعليه دين محط مالاً وترك جارية فاستولدها الوارث بيعت الجارية بالدين وضمن الوارث
قيمة الولد والعقر لانه بمنزلة الحر وكان من العلماء رحمهم الله اخلا فطاهر في وقوع الملك
للوارث في التركة المستغرقة على ما ذكرنا من يقول لا ملك يقول سبب الملك فيها ما حق ملك
استلهاها لنفسه بقضا الدين من موضع اخر ولو اعنفها ثم سقط الدين بعد عقده ولو كانت
امة فتزوجها لم يصح النكاح فعرفنا ان الغرور قد تحقق وكان ولد حراً بالقيمة وسباع الامة لان
استغراق التركة بالدين يمنع حق الوارث فكذلك يمنع ثبوت حق الحرية فيها من جهة الوارث ووجب
العقر حصول الوطئ في غير الملك وان اقام رجل البينة انها كانت العقر وقيمة الولد واما
لا يرجع على المدعي قيمة الولد لانه لو رجع بما يرجع بشرط الضمان بصاً او دلاله ولم يجد اما
نصاً ولا سكوفاً لا بد لان العتبر في الرجوع زعم المدعي عليه وفي زعمه انه ليس بمغور
بل هو معتبر لان زعمه انه لا شيء للمدعي قبله وانه ملك الجارية بغير عوض وبغير حق لدفع
الحضومة وامساك الممن او رشوة لا عوضاً عن حق يابى ولو احدث حق بغير عوض بان وهبها له
او تصدق بها عليه كان معتراً لا مغوراً فلهذا اولي خلاف البيع لانه عقد ضمان وكل من اخطأ
شيئاً بعوض كان طالباً بسلامة ما يقابل به دلالة ويكون دافع العوض شارطاً بسلامة ايضاً
تحقيقاً لما يقضي به عقد المعاوضة وهو التسليم باذالت تسليم الا ترى ان الموهوب له
يجل لنفسه من كل وجه فيما يقبض وكذا المدعي ومن جعل لنفسه عملاً لا يكون طالباً بالشرط
السلامة دلالة الا ترى انه لو رقت اليد غير امراه وقيل له هي امرأك فاستولدها ثم
علم انها امة بنت النسب وحرية الولد وغرم العقر وقيمة الولد ولا يرجع على الغار شيء
وكذا الواجبة امرأة انها حرة فتزوجها تبين انها امة واما لا يرجع بالعقر لانه ضمن

بفعل

بفعل نفسه الا ترى ان في البيع لا يرجع على البايع منها اولى وانما يرجع المدعي الى اصل دعواه لان الصلح انتقض
باسخاوق الجارية مكان الكال بعد الصلح كالحال قبله ولهذا هو كالبذل في يد قبل التسليم
الى المدعي بدفع الصلح ويرجع الى اصل دعواه وهذا لانه اخذ الجارية مقابل بالدعوى فعند
الاستحقاق يرجع بما يقابل به فان اقام المدعي البينة بعد ذلك على ما ادعى عليه من الالف وقضى له
بها فانه يرجع على المدعي عليه بقيمة الولد لانك امام البينة بدت جواز الصلح في حق المدعي والمدعي عليه
لان البينة حجة في حق الناس كافة فظهر ان المدعي اشترى الجارية من المدعي عليه بالالف التي اعطيه
والمدعي عليه مختار في ذلك عارضاً من سلامة الولد ويرجع بالمال المدعى لانيته بالبينة
الا ترى انه لو صالح من دار دعاها على مائة وهو جاحد انه لا شفعة فيها ولو اقام الشفيع البينة
انها للمدعي له الشفعة لانه صار سباعاً وكذا اذا عاد الى الدعوى ولم يكن له بينة فالتخلف
فشكل لان النكول بمنزلة الاقرار فظهر حوار الصلح لما ذكرنا ولا يرجع بالعقر لما ذكرنا وهذا لما
ذكرنا وعند ابن ابي ليلى والشافعي رحمه الله في البيع والصلح عن الاقرار يرجع بالعقر على
البايع لانه ضمان لزمه بسبب فوت السلامة المستحقة بالعدو وهذا لان الغرور قد تحقق
فانه لخير ان الجارية ملكه وان منفعة الوطئ تحصل للمشتري بغير عوض بعد ما يشترطها
فاذا لم يسلم له ذلك يرجع كما في قيمة الولد وذلك الحكم فان كان مخصوصاً عن القياس باجماع الصحابة
رضي الله عنهم لكن عند ابن ابي ليلى رحمه الله الخصوص من القياس بقياس عليه غيره وعند الشافعي
رحمه الله يرجع بقيمة الولد في الهبة والصدقة وغيرها لان العدو وقد تحقق باجماع الملك
لدى المحل واختارها مملوكة سواء كان بغير عوض او بعوض لنا نقول العقر انما يلزمه
عوضاً عما استوفى بالوطئ وهو المباشرة للاستيعا ومنفعة المستوفى حصلت له فلا يرجع به على
غيره كمن رهب طعاماً لا لسان فأكله الموهوب له ثم استحقه رجل وضمن الاكل والعدور
انما كان سبباً للرجوع باعتبار المعاوضة واليمن عوض عن العيز دون المشتري وفي حق المستوفى
في الوطئ لا فرق من ان يكون الملك باساً بالشر او بالهبة وبه فارق قيمة الولد لان الولد حر
ومتولد من العين مع ان ذلك حكم بدخلاف القياس والمخصوص من القياس عندنا
لا يقاس عليه غيره لان قياس الأصل يعارضه ثم العدر ومنزلة العيب اثبات حق الرجوع
فانما ثبت ذلك الحكم في العين وفيما هو متولد من العيز اما المستوفى في الوطئ حكم المهر فلا يثبت
فيه حكم الرجوع بسبب العيب وهذا لان العدر عوض عما استوفى بالوطئ فلو رجع به سلم للمستوفى
له محاباة والوطئ في ملك الغير لا يجوز ان يسلم له محاباة وانما لا يرجع في الهبة لان محرراً العدر
لا يثبت حق الرجوع لما ذكرنا وهذا لان عقد التبعية لا يكون سبباً لوجوب الضمان على المتبرع
على المتبرع عليه الا ترى ان الملك لا يثبت به قبل التسليم لكن لا يلزمه ضمان التسليم
رجل ادعى قصاصاً على رجل فضاح من غير اقرار على جارية واستولدها ثم استختمت الجارية
واخذت منه فان المستحق باخذ قيمة الولد والعقر منه ولا يرجع هو قيمة الولد لما ذكرنا
انه ليس بمغور ويرجع المدعي الى اصل الدعوى لما ذكرنا الا ان هنا اذا اقام البينة

اوكل المدعي عليه يبرح المدعي بقيمة الجارية ومما عزم من قيمة الولد فرق من هذا وبين المسئلة
الاولى فان تمدد يبرح بالفرد وهو بقيمة الولد والفرق ان تمه الصلح عن دعوى المال والصلح
الواقع عن المال ما ينفخ لسائر اسباب الفسخ كالامالة والرد بالعيب وخيار السرية وخيار
العين فينفخ بالاستحقاق ايضا فاذا انقضى صار وجوده وعدمه بمنزلة اما الصلح عن دم العبد
بما لا ينفخ لسائر اسباب الفسخ لان الفضا من بعد سقوطه لا يحتمل العود فلا ينفخ باستحقاق
الجارية ايضا واذا لم ينفخ بقي السبب الموجب لتسليم الجارية والمدعي عليه يخرج عن تسليمها فكان
عليه تسليم قيمتها كما في النكاح والخلع فرق بين هذه المسئلة وبينها اذا كان لرجل قصاص على امرأة
فقال عفوت عنك على ان تنزوي جني منسك فقلت سقط الدم لان كلمة على لتخليق الاجاب بالقبول
كما لو قال استطالتي على ان تعطيني الف درهم فقبلت بيع الطلاق بدون الاعطاء فان ابت
النكاح لا تجبر عليه وعليها رد الدية لا بدل البضع وكذا الواعق امتد على ان تزوج نفسها
منه فقبلت ثم ابت كان علمها بقيمة نفسها وكذا الواعقت عبدها على ان يتزوجها فقبل ثم ابا
كان عليه قيمة نفسه والفرق وهو ان الزوج ماضى بسقوط الفضا ص لا بهذا الشرط
فاذا لم يسلم والقصاص بعد سقوطه لا يحتمل العود الرد بدله وهو الذي لا بد له لان البدل
المشروط ليس بمال وانما استنا المقوم عند الوقوف لهما بالسرقه فبقي ما واذ لك
على قضية الاصل ذكر ابدال العتق منقعة البضع وان لم يسلم بمال متقوم بنفسه وانما يصير متقوما
بالعقد او بالانلاف عن شبهة العقد فاذا لم يكن له بدل صير الى قيمة المبدل اما في مسلة اقل العفو الجارية
وهي مال متقوم بحسب قيمة المبدل ولهذا شهدت العتاق اذ ارجوا ضمنوا قيمة العبد فيصاري الى
قيمتها ثم رحمه الله لا يحتاج الى الفرق بين مسلة وبينها اذ اعقوب عبد على جارية بعينها ثم هلك
قبل التسليم واستحققت بعد التسليم او قبله فانه يبرح المولى عليه بقيمة الجارية وهو قول ابي حنيفة
اولا وكذا لو وجدها عيبا ورد بها على العبد يبرح عليه بقيمتها ولو تغدر رد بها بان حدثت
في يد المولى عيب يبرح بحصة الحب من قيمة الجارية عنده وهو قول ابي حنيفة الاخر وهو
قول ابو يوسف في الهلاك او الرد والاستحقاق يبرح بقيمة العبد وعند تغدر الرد يبرح بقيمة
العبد وحاصل الخلاف راجع الى ان هذا مقابلة المال بالمال او غير المال فعند محمد رحمه الله
مبادلة المال بغير المال يبرح بقيمة الولد كما في النكاح والخلع والصلح عن دم العبد وعندهما
مبادلة المال بالمال يبرح بقيمة المبدل كالبيع والفرق لهما ان يبيع العبد بالجارية مبادلة
المال بالمال ولهذا الواعق على خمر او خمر يبرح بقيمتها ولو عني عن الدم على خمر او خمر
لا يحس شي وشهود الاعتاق يضمنون بالرجوع وشهود العفو لا وكذا اشهود الطلاق والمكره
على الاتفاق يضمن القيمة والمكره على العفو لا ان البدل هنا مال متقوم وفي العفو لا ولهذا
لا يجب البذل على الاجنبي في الاتفاق ويجب في العفو وكان المولى من لا ملكه بارا مال فاذا لم يسلم له
مابدل له يبرح بقيمة مابدل عند تغدر الفسخ واستردا مابدل كما لو باعه من قريته بجارية
وعتق عليه ثم استحققت الجارية يبرح بقيمة العبد وهذا لان بيع المقاضيه قيام احد البديلين

يكفي

يكفي لصحة الفسخ فيفسخ العقد كما لو اشترى عبد بجارية فماتت الجارية ثم استحق العبد او ضمنه بالعيب
ينفسخ العقد ويرجع قيمة الجارية فيفسخ العقد في حق العام مقصود وفي حق الهالك مباحا للقايسر
ويقوم قيمته مقام عهده كما ينضم القيمة مقام البيع في بقا العقد فكذا هنا يفسخ العقد في الجارية مقصودا
وفي العبد يباع لعدم محلته الفسخ فيه بالحق بطريق قيام قيمته مقامه فلهذا يجب قيمته لان هذا
العقد وان كان مبادلة المال بغير مال كما قال محمد رحمه الله حتى يجب الحوان دينا في الذمة
وعتق العبد على ملك المولى حتى يكون الولد ليس الى الوكيل بضم البدل ولا بطل قيامه قبل
قبول العقد ولا يملك الرجوع والاجل الى الحصاد والديس بنت بدله ولا يرد الى العيب اليسير
الا ان هذا يعتبر في جانب العبد لان الذي يسلم له العتق وان لم يسلم مال الا ان فيما ينظر للمولى
عن ملكه مبادلة المال بالمال الا ان ازالة الملك اذا لم يكن له مال لا يكون موجبا للعتق
فاما يصرف المولى من حيث ازالة ما في ملكه وعند الاستحقاق والرد بالعيب مراعاة جانب
المولى او لان الحاجة الى دفع الضرر عن المولى اما العتق من مال للعبد بكل حال ولان العبد
يبنى على ازالة المولى ملكه فيعتبر ما هو الاصل باعتباره مبادلة المال بالمال ولهذا يجب القيمة
اذا اعتقه على خمر فكذا اذا استحق البدل او هلك فخل احد الطرفين بقول في حق المولى انفسخ السبب
لان في حقه مبادلة المال بالمال الا انه تغدر عليه رد العبد لعتقه بحسب قيمته كالمكدر
اذا مات المولى وعليه دين مستغرق او قتل هو مولا بطل وصيته لكن تغدر رده الى العتق
فبحسب عليه قيمته وعلى الطريق الاخر بقول لا يفسخ السبب لكن لم يسلم للمولى العوض فيبرح عليه
بمثله ويمثل الجارية بحكم هذا العقد ما هو عوضها وهو مالبة العبد كل في النكاح فان عوض الصداق
ليس بمال متقوم فلهذا رجعنا الى الصداق وفيما اذا كانت عبده على جارية بغير عينا فاداهما
وعتق ثم وجد المولى عيبا ورد بها اخذ مثلها اصحح فان حدث بها عيب عنده رجع بغير عينا فاداهما
من قيمة الجارية فقبل هو قول محمد ولا نسلمنا فنقول بدل الكتابة ليس بمقابلته رقبته الكتاب
بل بمقابلته ما يسلم له بعد الكتابة وهو كونه اخذ بنفسه وكذا سبه وذلك ليس بمال كان بمنزلة
النكاح والصلح عن دم العبد الا ترى انها لو صلحت مع زوجها على ثوب من النفقة المفروضة ثم
استحققت الثوب او ردت لعيب انها ترجع بالنفقة ولو لم يكن مفروضا يبرح بقيمة الثوب
رجل ادعى جارية في يد رجل وانكر المدعي عليه ثم صالحا على جارية اخرى ودفعها اليه فاستولى لكل واحد
منهما الجارية التي في يده ثم استحققت احدهما ياخذ المستحق الجارية وعقدها وقيمة الولد ما ذكرنا
ثم نظر ان استحققت الجارية التي اخذها المدعي يبرح الى اصل الدعوى ولا يرجع عليه بشي من قيمة الولد
لما ذكرنا انه اخذ الجارية ارضا عن اليمن وكان معترا لا مغرورا وان استحققت الجارية التي في يد المدعي
عليه واخذها المستحق وقيمة الولد لا يرجع هو ايضا بقيمة الولد على المدعي لانه لا يرجع وصول
الجارية اليه من يد المدعي لانه يبرح انه استولى لها بناء على قديم ملكه فلا يكون مغرورا من قبله
وهذا لان المدعي وان اقر ان المدعي عليه حق الرجوع عليه بما ضمن من قيمة الولد المستحق لانه لا يتفكر
الملك من جهته لان المدعي عليه كذب في هذا الاقرار حيث زعم انه لم يستفد الملك من جهته

الا ان المدعى عليه كذبه في هذا الاثر ارجح من ان لا يستفيد المالك من جهته المقدر له متى كذب
المقر واصرح على كذبه لا يكون **لـ** انتفاع العرف ما اقر له ولو كان المستحق الجارية التي في يد
المدعى فيرجع الى اصل الدعوى واقام البينة على ما ادعا فانه يرجع بقيمة الجارية التي في يد المدعى
عليه ولا يلحقها لان المدعى عليه استولى عليها وصح استيلاؤه لانه تبين انه ملكها من جهة المدعى ملكا فاسدا
لانه تبين انه ملكها بدلا من الجارية المستحقة وبذلك **لـ** المستحق مملوك للقبض عندها ملكا فاسدا ولهذا
ينفذ بيعه واعتاقه فكان على المدعى عليه ردها بسبب الفساد وقد عجز بالاستيلاء فكان عليه رد
قيمتها الواضحة او غيرها او باعها اليه اشارة في الكتاب **حيث قال** انها قد ولدت من الدعوى عليه
ويرجع ايضا بما عزم المستحق من قيمة الولد لان بائنة البينة ظهر ان المدعى اشترى الجارية التي اخذها
من المدعى عليه الجارية التي كانت **لـ** في يد المدعى عليه دون التي في يد المدعى رجع المدعى عليه على المدعى
بقيمة الجارية التي اخذها منه لانه لما استحق الجارية التي في يد المدعى عليه ظهر ان الصلح الذي جرب
بينهما اما كان نافذا في رعيهما جميعا لان قيل **ذلك** كذا حكم بحوا هذا الصلح بناء على رعي المدعى
لانه يزعم ان الجارية التي في يد المدعى عليه ملكه وانه مصدق في حقه وبعد الاستحقاق صار ملكا **لـ**
دعواه بسببه المستحق فتعذر رجوعه الى الصلح فيفسد فاذا صار المدعى مشترى الجارية التي في يد المدعى
المدعى عليه بجارية مستحقة وملكها ملكا فاسدا كان عليه ردها ان كانت قائمة في يد قابلة للرد وان كانت
ستهلكة او عجز عن ردها جيب عليه قيمتها كما في البيع الفاسد وقد عجز عن ردها كان الاستيلاء فيخدم
قيمتها ولانه انما دفع بشرط قطع للنازعة من قبله وسلاته ما في يده من جهته وقد تبين ان حرمته
منقطعة من غير صلح ولم يسلم **لـ** ما في يده فيرجع عليه وصار كما لو هلك المبيع في يد المشتري
ثم استحق ضمن قيمته المستحق يرجع على البايع بالتمسك لانه انما دفع الثمن ليسلم له المبيع ولم يسلم
ولا يرجع المدعى عليه على المدعى بقيمة الولد لما ذكرنا رجع الصلح من ادعاهما في يد رجل على الف درهم
فلا تنفعه لا في رعي ذي اليد انه لم يسعد الدار من المدعى والتمسك عليه فكانت العبرة لزعم
ان خلافا اذا ادعى عبدا وصالحا على دار مع الانكار لان التمسك على المدعى وفي زعمه انه ملك الدار
بمقابلته العبد وزعمه معتبر في حقه ولو ادعى على رجل الفاضل الجارية على حرمته ما يتم اقام البينة
عليها ادعى من الالف لا تقبل بينه ولا يقضي **لـ** بشي ولو ادعى دارا فاضلا على نصفها
او بيت منها ثم اقام البينة ان الدار كلها لا تقبل بينته والفرق بينهما انه اذا صاحبه
على بيت من تلك الدار او على بعضها لم يتحقق بينهما المعاوضة لان من زعمه ان جميع الدار **لـ**
وبعض ملكه لا يكون عوضا عن البعض الا انه اخذ بعض حقه وترك البعض للضرورة فاذا قدر
على اخذ الباقي بالبينة كان **لـ** اخذه كالمالك اذا اخذ القيمة بقول الغاصب ثم اقام البينة
ان ممتلكا أكثر او ظهر العيوب وعجز عن اخذه وقيمته أكثر كان له ان يأخذ تمام القيمة
اما اذا صاحبه على بيتا اخر فقد اخذ من المدعى عليه عوضا فكان **ذلك** معاوضة بينهما وتمليكها
فصلت خصوصته مع غيره فلا دين اذا صاحبه على بعضه او على عين اخر لانه اذا صاحبه على بعضه كان
ذلك خطأ وبراغض الباقي والخط والابراغض الدين جاز اما الخط والابراغض الايمان لا يجوز فيقضي على

ملكه

ملكه الا ان بالصلح استنع عليه الدعوى لعدم الظاهر فيه فاذا افاد بائنة البينة يقضي له رجل ادعى
جارية في يد رجل فانكرها فانه صالح على ان يسلم تلك الجارية للمدعى على ان يدفع المدعى عليه جارية اخرى
جازا الصلح لانه معاوضة من الجانبين لان كل واحد منهما لا يسلم **لـ** ما اخذ من صاحبه الا بما اعطى
وهو حقيقة المعاوضة فلو تناقضا واستولدا كل واحد منهما الجارية التي قبضها فاستحقا احدهما **لـ**
كل واحد منهما معروضا في الجارية التي استولدها فيرجع على صاحبه بقيمة الاخرى وبما عزم من قيمة الولد
للمستحق فترق بين هذه المسئلة وبين المسئلة الاولى فان ثبت كل واحد منهما ليس معروضا في الولد لان الصلح
ليس معاوضة في حق المدعى وان كان معاوضة في حق البايع وهو خلف بن ايوب بن محمد رحمهما الله انه قال
لا يرجع المدعى على المدعى عليه بقيمة الولد لان من زعمه انه اخذ جارية نفسه وان المدعى عليه اخذ الجارية
منه بعين حق فاذا كان من زعمه انه قبض جارية انه ليس **لـ** ان يرجع قالوا وهذه الرواية اقرب
الى القياس وجه ظاهر الرواية وهو الفرق بين المسلمين ان المسئلة الاولى تغذي اثبات
المعاوضة في جانب المدعى عليه لانه لم يوجد في حقه معنى المعاوضة لان الجارية التي بقيت في يد سلامه له
غير متعلق بما اعطى للمدعى بل ليس له يعطى وحلف على دعواه سلمته فتعذر اعتبار معنى المعاوضة في جانبها
حقيقة ومعنى فلم يعتبر ولغير معاوضة في جانب المدعى لانه لا يمكنه اخذ الجارية الا بتسليم الدعوى
في الجارية التي في يد المدعى عليه اما في هذه المسئلة امكن اثبات المعاوضة من الجانبين اما في جانب المدعى
عليه فظاهر لانه لا يمكنه اخذ ما في يد المدعى الا بتسليمه ما في يده واما من جانب المدعى امكن اعتبار المعاوضة
من حيث الحكم والمعنى لان الجارية التي اخذها من المدعى عليه لا تسلم له الا بما اعطى وهذا هو معنى المعاوضة
ان لا يسلم **لـ** ما اخذ الا بما اعطى فتثبت المعاوضة من الجانبين فكان كل واحد منهما معروضا في
والجارية **فان قيل** في زعم المدعى ان كلتا الجارتين ملكه الا انه سلم احدهما ليسلم له الاخرى
فكيف يعتبر المعاوضة ويرجع بضمان العذر **قلت** وان زعم كذلك الا انه لما استعمل للمبادلة
وحكم له بصحتها شرعا صار تله بائنا زعم شرعا وصار كالمكذب حقيقة الاثرى انه لو اصطفا
على هذا الوجه وهلك احدهما قبل القبض او رد بالعيب لا يرجع باصل الدعوى كما في الاسام
فصار الحكم للمبادلة الطاهرة بناء على ما كتبت فصار معاوضة مطلقة في حقها لا تترى انه لو
كان الدعوى في دار فصالح المدعى على هذا الوجه بان ياخذ الدار المدعى بدار اخرى تثبت
للشئع في كل واحد من الدارين الشفعة ليعلم ان معاوضة في حقها وفي الفصل الاول
في الدار التي جعلت بدل الصلح بسحق الشفعة وفي الدار المصالح عليها لا تثبت لما ذكرنا ولانه
وان زعم انها ملكه لكن لا يمكنه تحصيل ملكا ليد لنفسه الا باعطا الجارية الاخرى فامكن اعتبار
المعاوضة في ملكا ليد فصار معروضا **خلاف** المسئلة الاولى لان ملكا ليد حاصل لكل واحد
منهما ولو ان رجلا ادعى دارا في يد رجل فحج المدعى عليه او لم يقدر ولم ينكر حتى صالحه من ذلك
على دار اخرى وقبضها وبني كل واحد منهما الدار التي في يده ثم استحق احدهما فان كان المستحق
التي في يد المدعى للمستحق ان ياخذ الدار ويامر به بقطع البينة تبين انه منى فيها بعين عوض
ويعود المدعى لا اصل دعواه لان تناقض الصلح ولا يرجع بقيمة البينة لان الرجوع بقيمة البينة

على المدعي عليه وسلم البناء لا يريد به النقص ان شاء الله ذلك وانما اخذ النقص ولا يرجع المدعي عليه
بقية البناء كما في الشرع الحقيقي لان الرجوع بقيمة البناء عند استحقاق الدار كالرجوع بقيمة الولد
عند استحقاق الجارية ففي كل موضع يرجع بمدة قيمة الولد مرجع هنا قيمة البناء في كل موضع لا يرجع
لا يرجع هنا الا ان شئ اذا استحققت الجارية التي في يد المدعي يرجع قيمة الجارية الاخرى بالاجماع
وهنا ان استحققت الدار التي في يد المدعي يرجع ايضا بقيمة الدار الاخرى عند ابي حنيفة رحمه الله
وعندهما يرجع بعين الدار الاخرى وينقص المدعي عليه البناء وهذه المسئلة فرع لمسئلة ذكرها محمد رحمه الله
في الشفعة ان من اشترى دارا شرا فاسدا ومنى فيها عند ابي حنيفة ينقطع حق البايع عن الدار
ونقص عليه القيمة وللشفيع ان ياخذها بالشفعة وعندهما لا ينقطع وسفص البناء وتبرد الدار على
البايع ولا سفقة فيها ووجه التفريع انه ظهر ان المدعي عليه ملك الدار التي في يد ملكا فاسدا
لانه ظهر انه اشترى اياها ببدل مستحق وبدل المستحق مملوكا فاسدا فينقطع حق الرجوع بالبناء عند
الله اشارة في الكتاب حيث قال لان المدعي عليه قد بناها لهما ان بناها في بقعة غيره احق بتملك
البقعة منه فنقص بناءه للرد على صاحبا الحق كالمشتري اذا بنا في الشقص للشفيع وهذا لان
البناء مع الحق الثابت في الاصل بصفة التاكيد لا يبطل بمعنى في السع ثم حق البايع في الاسترداد
اقوى من حق الشفيع الا ان شئ انه لا يبطل بالسكون ولا يسقط باستقاط البايع وان ذلك مستحق
له وعليه شرعا وذاك سورت وهذا لا يورث ثمرنا المشتري في ملكه ينقص حق الشفيع مع
ضعفه فلان ينقص حق البايع في الاسترداد وكان اولى ارايت لو هدم المشتري بناءه الم يكن
للبايع ان يسترده وهذا لا وجه لمنعه المشتري اذا وجدها عيبا بعد ما نى ويرفع بناءه كان له
ان يردّها بالبيع فلان يردّها بغير اد البايع كان اولى قال محمد رحمه الله ارايت لو لم يكن فيها
الابطاط واحد اما كان للبايع ان ياخذها ارايت لو كانت ارضا فخرس فيها خلة او شجرة اما كان
للبايع ان ياخذها وهذا خلاف حق الواهب في الرجوع فهو حق ضعيف قد يسقط بمعنى باليسقط
محدوثا لزيادة المتصلة بموت احداهما وابو حنيفة رحمه الله يقول بني في ملك نفسه بتسليط
من له الحق فلا ينقص بناءه لحقه كالمو هو بلم يني في الدار الموهوبة وبيان الوصف ان الحق في
الاسترداد للبايع وهو الذي سيطر المشتري على هذا البناء بايجاب الملك له والبيع وان فسد
شرعا بالتسليط من البايع بغير معتبر في حقه والدليل عليه ان سائر تصرفات المشتري من البيع
والهبة والصدقة لا ينقص حق البايع في الاسترداد وما كان كذلك الا باعتبار تسليطه اياه
على ذلك وقار في الشفيع فانه لا يوجد منه تسليط المشتري على التصرف ولهذا ينقص سائر
تصرفات حق الشفيع فذلك ينقص بناءه فاذا ثبت هذا فعندهما لا يجب فيها الشفعة
لتماحق البايع في الاسترداد وعند يجب لا تقطاع حق البايع في الاسترداد وياخذها
يقبضها وينقص بناء المشتري لحق الشفيع فاما يستدل ان هذا اعلم الى حنيفة رحمه الله فقا لا
لا اقرار هذا البناء بالافاق فان دفع مستحق البايع او الحق للشفيع وابو حنيفة رحمه الله
يقول بهذا البناء اقرار في حق البايع لانه حصل بتسليطه فينقطع به حق البايع في الاسترداد

لكل

لكن لا قرار له في حق الشفيع لعدم التسليط منه كان له ان ينقصه وهو معتزله نص في اخر من المشتري
فيها كالباع والهبة والصدقة فانه يقطع حق البايع في الاسترداد ثم ينقص ذلك التصرف لحق الشفيع
وان استحققت الدار التي في يد المدعي عليه دون التي في يد المدعي يرجع المدعي عليه على المدعي بقيمة الدار التي
اخذها منه في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يرجع بقيمة البناء لانه زعم انه بني في ملك نفسه لما ذكرنا
في الولد وعندهما ياخذ عين الدار التي دفنها الى المدعي وقطع البناء رجل اشترى جارية وقبضها واقتن
ثم زوجها رجلا ولم يحجره اياها امه او حرة فولدت من الزوج اولادا وقد علم الزوج بشرايه ولقائه
ثم استحققت البينة وقضى له بها يغرم الزوج للمستحق عقرها وقيمة الولد ولا يرجع بذلك على احد
ويكون الولد حرا بالقيمة على محمد رحمه الله في الاصل وقال لان هذا غرور فترق بين هذا
وبينما اذا الم يعلم الزوج بشري المولى واعتاقه والمسئلة حالها فان الولد يكون مرققا وباطل
المستحق والفرق انه متى لم يعلم الزوج بشري المولى واعتاقه وقد استولدها مع احتمال انها امه
كان راضيا بمرق ما به والمستولد متى رضى بمرق ما به لا يحول ولد حرا بالقيمة كما لو تزوج امه
واستولدها فاما اذا علم بشري المولى واعتاقه لم يرخص بمرق ما به لا بغير الشرا والاعتاق طاهر
وهو حلال العروور وكان حرا بالقيمة الا ان لا يرجع بقيمة الولد على المولى لانه ليس بمغرور من جهته
بل هو معتز لا يملك ما زوجها على انها حرة لكن اعترى بنفسه حيث راي الشرا والعق وان سبب
لحرية طاهر فمن حيث انه كان مغررا كان الولد حرا بالقيمة ومن حيث انه لم يغيره لم يرجع عليه ليشي
مترق من هذا وبينما اذا اشترى جارية واستولدها ثم مات مستحق واستحقها واخذها من يد المشتري
وعقدها وقيمة الولد فان المشتري يرجع بقيمة الولد على البايع وان لم يغيره والفرق
ان المستولد انما يرجع على الغار والعروور والصمان حيا وفي الشري البايع ضامن له سلامة الولد
لانه ضامن سلامة ملك الرقبة فكان ضامنا سلامة الولد بسلامة ملك الرقبة ضرورة لما ذكرنا في اصل الباب
اما المزوج ماضن للزوج سلامة الولد لانه ضامن له سلامة ملك المنفعة لانه من موجبات النكاح لسلامة
ملك الرقبة فلا يكون ضامنا سلامة الولد بغير ضرورة لانه ليس من ضرورة ملك المنفعة للزوج
سلامة الولد كما في كمال الامتداد ما اذا اشترى عند الزوج انها حرة لانه صار ضامنا لسلامة الولد
لان من ضرورة حرته ولد حرة ولدها رجل اشترى جارية واستولدها ثم اغتقمها وزوجها
فولدت منه ولدا اخر ثم استحقها رجل فانه ياخذها وعقدها وقيمة الولدين ثم يرجع المشتري
على البايع بقيمة الولد الاول بقيمة الولد الثاني اما حرة الولد من بالقيمة لانه كان مغرورا في الولد
الاول معتز في الولد الثاني اما في الاول لانه استولدها بنا على الملك المستفاد بالشري
والمشتري مغرور واما معتز في الولد الثاني لانه استولدها بعد ما علم الزوج بشرايه واعتاقه
وولد المغرور والعز حرا بالقيمة لما ذكرنا وان مغرور في حق كل واحد منهما الا ان في حق الاول
اعتمد الملك بالشرا في حق الام وفي الثاني حرية الام وحل الوطى بالنكاح واما يغير مغررا واحدا
لان عند الاستحقاق سطل الاعتاق والنكاح وفي السبب الاول وهو الشري ومن اشترى جارية
وطبها مرارا ثم استحققت له عليه الاعتر واحد لان العتق حق المستحق وفي زعمه ان الواجب له

على المستولد عند واحد لان في زعمه ان الوطيات استندت الى سبب واحد وهو ملك اليمين لما ذكرنا والوطيات
منى بكونه امرأة واحدة مستند الى سبب واحد لا يجب الاعتراف واحد كما لو تزوج امرأة بكاح
فاسد او وطها مراراً فقل ان يفرق بينهما او اشترى جارية شرا فاسدا ووطها مراراً ثم ردها على البايع
او علق الطلاق او العتاق بالنكاح او اشترى جارية او اشترى وطها مراراً او كالأب اذا وطى جارية
ابنه مراراً لا يجب عليه الاعتراف واحد وهو اويل الملك المأبوت بالحديث وكذا لو اشترى جارية
من فضولى ووطها مراراً ثم لم يخر المالك البايع خلاف الابن اذا وطى جارية ابنة او امه او اصراته
مراراً وقال **ظننت انها كحل** فانه يتكرر عليه العقر لانه ما استند الى سبب وتاويل واحد لا تدرام
السبب والتاويل في المحل وانما يسقط الحد لظنه وظنه في المرة المانية غير الظن في المرة الاولى
واحد الشتر يمكن اذا وطى الجارية المشتركة مراراً واختار الشيخ الاجلر هان الذين رحمهم الله انه
تكرر العقر عليه لانه لا ما ويل في نصيب الشريك فكان كل وطى موجبا للعقر اقمى ما في الباب
ان المستولد زعم ان عليه عتقاً لاختلاف السبب لانه صار مكرهاً شراً ولان المستحق لما زعم ان
عليه عقر واحد صدقة في احدهما وكذب في الآخر فيريد اقراره برده واما الرجوع بقيمة الولد
الاول دون الثاني لانه معزور من الاول مختص في الثاني لما ذكرنا والمعزور يرجع والخبر
ببرج وهذا لانه ما اعتمد الملك في الثاني وانما اعتمد حرية الامر والنكاح وهذا ليس بمشروط من
قبل البايع فلا يكون معزوراً من قبله **فان قيل** اعتماده على حرية الام بنا على اعتماده
على الملك فصار معزوراً في الثاني من قبله ايضا **قلت** بل لكن مع هذا ليست الحرية مستفاد
من الملك وانما ضمن له سلامة ما هو من مقاصد الملك وهذا من مقاصد النكاح فلا يضاف
الى شرط البايع اعتبر مجرد رحمه الله اختلاف الحالة في حق الولدين ولم يعتبر في حق العقر
وانما كان كذلك لان العقر امر يدور بين المستولد والمستحق وفي زعم المستحق للعقر ان الحالة
واحدة وهي حالة ملك اليمين وان على المستولد الوطيات عند واحد واعتبرنا زعم من له الحق
اما الرجوع بقيمة الولد امر يدور بين المستولد والبايع والمستولد مع البايع بقاذا ان الحالة
اختلفت في الولد وحدهما في ملك اليمين والآخر في ملك النكاح واعتبر زعمهما في جميعهما
فلهذا يرجع قيمة الاول دون الثاني وذكر ابو يوسف رحمه الله في الامالى انه يرجع بقيمة الولدين
جميعاً لان نكاحه كان بسبب التملك الاول **قلت** بعضهم هذه الرواية اصح وفي دعوى المبسوط
اشترى جارية وباعها من غيره فولدت منه ثم استحقها رجل يرجع المشتري الثاني على بايعه
بقيمة الولد والمشتري الاول ان يرجع على بايعه بالثمن وليس له ان يرجع بقيمة الولد عند
الحييفة رحمه الله وعندهما يرجع بقيمة الولد على بايعه لان المشتري الاول **او حله الملك**
فيها لغيره فيجعل استيلا من اوجب له الملك بمنزلة استيلا له بنفسه وهذا لان الرجوع
يقوت صفة السلامة التي صارت مستحقة بالعقد وهذا كما نقرر بين المشتري الاول والثاني
نقرر بين المشتري الاول والبايع الا ترى ان المشتري الثاني لو رد بالعيب كان للمشتري
الاول ان يرد على بايعه وكذا اذا رجع عليه بقيمة وابو حنيفة رحمه الله يقول ان المشتري

الاول انشا بايحه الملك فيها الغيرة بالبيع فرجع المشتري عليه مما انشاه من العزور ولا يوجب الرجوع
بالعزور من البايع الاول والمشتري الاول **لان** ما انشا من العزور صار ناسخاً للعزور البايع الاول
وهو نظير من حفر بئر على قارعة الطريق فالتى انسان غيره فيه كان الضمان على الملقى ولا يرجع به على
الحافر ويصح ان الرجوع بقيمة الولد بمنزلة الخضومة في العيب والمشتري انما يخص البايع في العيب اذا كان
الملك المستفاد من قبله قابلاً **وهنا قد انسخ ذلك الملك ملك المشتري الثاني ولم تعد اليه بالرجوع**
بقيمة الولد عليه خلافاً ما اذا ارد عليه بالعيب لان الملك المستفاد له من جهة البايع قد عاد اليه ونظير
هذه المسئلة ما ذكر في اخر الصلح ان المشتري الثاني اذا وجب له البيع عيباً وقد قدر رد به عيب حدث عند
ورجوع على بايعه مقصداً ان العيب لم يكن لبايعه ان يرجع بالنقصان على البايع الاول في قول ابى حنيفة
رحمه الله لان المستفاد له من قبله لم يعد اليه وعندهما يرجع على البايع الاول بما عزم للمشتري الثاني
من النقصان لان الرجوع الى النقصان عند تقدير رد العيز بمنزلة الرد بالعيب عند الامكان الا انه
لا فرق بين ان يكون مصداً او غير قضا لانه لا يعود اليه قدم مله في الحالين وفي الرد ان كان بقصاير
على بايعه لحدود قدم ملكه والله اعلم **باب** ما ذكرنا ان الصلح على النكاح رجايز واذا جاز
لا ندري والبيع فيها **اصل** **الباب** ما ذكرنا ان الصلح على النكاح رجايز واذا جاز
فالاذام عليه من المندرك لا يكون اقراراً انه لا يملك له فيما وقع الصلح عنه ولا اقراراً بان الملك
للمدعي فيما وقع الصلح عنه والمشتري من المنكر اقراراً بان الملك له فيما السرى رواية واحق وهل يكون
اقراراً لان الملك في المشتري للمدعي فيه روايتان على ما ذكرنا في الاقرار والفرق بينهما ان الصلح
كما يجوز معاوضة وتمليكاً كما يجوز ملكاً باستقاط لان في الصلح معنى التملك ومعنى الاستقاط لا يجوز بدون
الحق ولهذا يجوز صلح المتوسط اذا اصاب لنفسه بان ياب صلاحي على كذا اوقات صلح فلا ينعى كذا
من مالى على غير اشتراط الضمان وجب الدل عليه كما في قوله لعلني اخلع امرأتك على الف من مائة
ولهذا ما لو يجوز الصلح على الشرب ومسبل الماء وان كان تمليكاً لا يجوز على الافراد ويجوز الصلح
من الالف على خمس مائة فلجواب **الصلح** كما يجوز بملكك يجوز بملكك باستقاط فالمدعي عليه ان
صار مقراً انما لا ملك له وقع الصلح عنه وبالمالك للمدعي فيما وقع الصلح عنه في رواية باعتبار ان ملكك
بتمليك لم يصرف مقراً بان ملكك باستقاط كما لو نص المدعي عليه على ذلك بان ياب ملكك هذا المال لتسقط
حك قبلي في الخصومة والتمين فلا يثبت الاقرار بالشك اما المشتري لا يجوز الامتلاك بملكك لانه وضع للتمليك
لا الاستقاط وفيه معنى التملك ايضا لا معنى الاستقاط ولهذا لا يجوز بشري الشرب والسبيل ولا شر
الالف بخمس مائة ولو ادعى على اخر سكنى دار لسبب الوصية من فلان فجدد ثم اقر على شيء جاز وان كان
الموصى له بالسكنى لا يملك الاجارة لا كان يرضى بطريق الاستقاط بعوض وكذا الوصلح على سكنى
دار اخرى صح بطريق الاستقاط لتقدر بغيره بطريق التملك فان مبادلة السكنى بالسكنى لا يجوز
وحرف اخر ان الاقرار من المدعي للذي يده الشيء بطريق الصلح لا يمنع من الدعوى اذا بطل
الصلح بوجه من الوجوه الا انه انما اقر بشرط سلامة البدل له فلا لم يسلم له البدل عاد الى دعواه
وهذا لان الاقرار وان ثبت فانما يثبت ضمن الصلح واذا بطل الصلح بطل ما في ضمنه كالوصية

بالجباة اذا بطلت الوصية بالبيع تبطل الجباة اما الاقرار من الذي هو في يد عند الصلح المدعى بوجوب
رد عليه اذا بطل الصلح لانه اقر له مطلقا من غير سلامة البدل له وقد اقر به له مقصودا وكان
حج العمل به قبل تمام الصلح فكذا بعد بطلان الصلح الاخرى ان البيع اذا استحق من يد المشتري
يرجع بالتمن على البائع ولو عاد المبيع الى ملكه لا يومر بالتسليم الى البائع لان الاقرار بدونه ملكا للبائع
في رواية من ضمن الشري فاذا بطل الشري بالاستحقاق ضمن ما في ضمنه ولو اقر انه ملكا للبائع
مصححا شري يومر بالتسليم اليه لانه اقر به اليه مقصودا اذا عرفت هذا قال محمد رحمه الله رجل
اذا اخلف الرجل في ساحة كل واحد منهما يدعي انها له وفي يده ولا يدرك ذلك الا بقولهما فان القاضي يفتي
لواحد منهما لا بالملك ولا باليد الا بعد ان لا يعرف موت الملك في الساحة ولا بثبوت اليد عليها
لاحد الا لعاصه ولا بعلامه لا تعني باليد اليد المتصرفه وذلك شئ لا يعرفه عندنا من اقرها في ذلك على السوا
فليس قضي بالملك لاحدهما او باليد فصالحا لا علم له بذلك لو عرفت بان كان احدهما في يدها بان قبل
ذلك واخر في حيازة او ضمن لينا يقضي بالبدل وهذا لان اليد حق مقصود كما ان الملك مقصودا
فلا يقضي لاحدهما لاحتمال ان يكون في يد غيرهما فيكون قضا على الغالب جبر حجة وان اقام احدهما
البينة انها ملكه او في يده قضي بالملك او باليد له وان اقام البينة قضي باسمها لانها حارحان
وان لم يبق البينة لكنهما امسطل على ان يسلم احدهما للاخر على ان اعطاه عبدا جنيته جارا لانه صلح
عن دعوى الملك لانه اهو وعنه فصار بمنزلة الصلح عن دعوى الملك وذلك صحيح لما قلنا
انه في حق احدهما لقطع المنازعة وفي حق الاخر تملك او اسقاط الحق فيصح كذلك هنا فان بعض احدهما العبد
وفي الاخر في الساحة حاتم استحق العبد او جرحا ينتقض الصلح بينهما ويعود المصالحان على دعواهما لان بال
الاستحقاق انتقض الصلح لان استحقاقا قبل الصلح بوجوب استحقاق الصلح متى وقع الصلح عن المال
واذا انتقض الصلح عاد الامر الى ما كان قبل الصلح وهذا لانه انما ترك المنازعة بشرط ولم يسلم له شرط
وباليد الحادثة لا تنتقض المنازعة لانه يقول اما اسلمك بتسليمي لان الحق لك وكان اسلمي بشرط
فلو ان الذي استحق العبد من يد طلب من القاضي ان يامر صاحبه بقبض البناء من السكة حتى يعود الامر
اليما كان لا يجيبه القاضي بذلك فنقول له ثبت الى دعواك لانه لما انتقض الصلح صار الحال بعد الصلح
كالحال قبله وقبل الصلح لو في احدهما في الساحة وسكنها من غير صلح ولم يعلم صاحبه لم يكن صاحبه
ان يمنع حتى يثبت دعواه لان يد ماسه على الساحر يفتي وقع الشك في بعضهما ان كان صاحبه محققا في
البناء لا يجب تقضه وان كان مبطلا لا يجب تقضه فلا يقض بالشك كذلك هنا وادامه على الصلح
ليس باقرار لان الساحر ليست بحق له ولانه بالنسبة استولى عليها وبتسليم اليه ولو لم يكن بينهما
صلح مني احدهما فيها تسلم اليه وصار هو مدعي عليه وصار الاخر مدعي كذلك هنا لما انتقض
الصلح بقي استيلاؤه عليها وبطلت اليه فلا يخرج من يده الابينة وهذا لان القاضي انما يجيبه الى
ذلك اذا عرفت اختصاصا بالدار ولا يعرف ذلك ولا يمكن الذي في من احداثا من اخر بعد ذلك
ايضا لانه لا يعرف اختصاصا به ايضا بالساحة فلما صلح لانه لا يتعرض لاحدهما ولا يمكن احدهما
من يصر في مبتدأ انتقضا كان او بنا الان يقيم احدهما البينة على ما ادعى من الملك او اليد لانه حق مقصود

بحوز ان يقضي به كما يقضي بالملك الاخرى انه يقضي للمودع على الغاصب والسارق منه ويقضي للغاصب
والسنيعة لتحصيل اليد كما يقضي للمالك بالملك ولم يصطلح اكد اشترى احد هاتين صاحبه الساحة بعبد والمسلم
حالهما اذا جبر المشتري على قبض البناء والخروج من الساحة ومنع من ان يتعرض فيها لصاحبه ويقضي القاضي بانه
لا حق له فيها ولمنع الاخر وهو البائع منها ولم يقض له بها اما الجبر على قبض البناء والخروج من الساحة
ومنع ان يتعرض فيها لصاحبه ويقضي القاضي بانه لا حق له فيها وعدم التعرض للاخر فرق بينه وبين الصلح
فانه بالمد لا تقض البناء والخروج منها ولا يمنع الاخر من الساحة والفرق ان الصلح من المنكر لم يكن اقرارا
بانه لا ملك له في الساحة واقرار بان الملك فيها لصاحب المدعي حتى يصير مقررا بالبناء في ملك غيره فيومر يقضه
والخروج منها فاما السرا اقرار بانه لا ملك له في الساحة واقرار بان الملك فيها لصاحبه في رواية
مصارم اقرار بانه في ملك غيره فيومر يقض البناء والخروج منها وهي عن التعرض لصاحبه بها وقد ذكرنا
ان الصلح قد يكون لدفع الخصومة وقطع المنازعة فلا يكون اقرارا بل حق خلاف الشرا لانه لا يشتري شيئا عليه
او لا يملكه البائع الاخرى انه لو ادعى على رجل الف درهم فصالح المدعي عليه على شئ ليكون صلح اقرارا بالدين ولو
باع منه بتلك الالف شيئا كان ذلك اقرارا منه بوجوب الدين عليه واما عدم القضاء لصاحبه اما على
الرواية التي لم يجعل الامتياز على الشر اقرارا ان الملك في الشري للبائع لانه قد يشتري من بابي المالك
كالوكيل والوصي لانه اذا يصير معر صاحب بملك الساحة مقضى الامتياز على الشر لا يقضي له بملكها واما
على الرواية التي كان اقرارا لانه لا يعرف كون الساحة في يد المقر والاقرار مني حصل من لا ملك له ولا يد لا ينفقه
اقراره ولا يصير ملكا للمقر له فلما قال لا يقضي للبائع بالملك وهذا لانه يجوز ان يكون الساحة
في يد غيرهما الا انها اختلا هذا التقضي القاضي بالساحة للبائع فيبطل ملك صاحب الساحة فلا يقضي القاضي
ولكن لا حول بينه وبين الساحة بل متى كان وله ما قلنا اذا ادعى منقولا في يد غيره فاقتر للمدعي عليه
انه في يده قبل اقراره لانه يحتاج الى احضاره مجلس القضا وفي العقار لا تقبل حتى يقيم البينة
انها في يده لان القاضي لا يقضي الا بحجة والعقار لا شاهد ولا عاص ولعل انها في يد غيرهما فلا يقضي ولا
يجعلها في يده باقراره لاحتمال انه اقر بذلك كاذبا احتيا لا لكن يمنع المقر من ان يراجع المقر له لان
اقراره حجة حتى حق نفسه وان اقر باليد ولم يكن للمدعي بينه حلفه وذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد
ابن الفضل رحمه الله في التزكية ان المدعي عليه اذا قال هذه الصنعة في يدي فان للمدعي ان يحلفه
حتى يقرر فاذا اقر باليد حكمت انها ليست بملكه حتى يقرر بالملك للمدعي فاذا اقر بامره وترك التعرض
ولكن اذا اراد المدعي اقامة البينة لا بد ان ثبت اليد بالبينة وقبل قوله لا يقضي بها للاخر وتترك
في يده يجب ان يكون قولها اما على قول ان خيفة يؤخذ منه فتمت الساحة لانه يزعم ملكه من جهته
ملكا فاسد او قد بني فيه فينقطع حقه بالبناء وفي المبسوط اذا قال لاخر سلمني هذه الدار
التي في يدي بالقدرة هم قال الاخر لا واراد اخذ الدار فله ذلك وهذا اقرار من الذي في يده
الدار بانها له لان هذا السام من ذي اليد فان حرقا لصاحب الاعواص فقد ذهب منه ان
يسلم له بعوض سماه ولم يرد تسليم عين الدار لانه في يده ولانه لا يجوز ان يحمل على حقيقة التسليم
لان التسليم لا يعاص عنه بالمالك فعرفنا ان الراد تسليم الملك وتمليكها عنه بعوض وذلك

استيلاء والاستيلاء اقرار بالملك في اصح الروايات وفي الرواية التي يقولون لا يكون اقرار بالملك يكون
اقرار من المقرانه لا قوله فيها وان صاحبها اخطى بها منه فيوم يتسلمها اليه وكذا القول ابرئ منها
بالفد رهما وقال **انتركها بالفد رهما او دعيا بالفد رهما واخطى بها بالفد رهما او اخرج منها بالفد**
درهم فهذا كله استيلاء واقرار له بها الا ترى ان الرجل يساوم الرجل بالسوم فيقول بريت
منه بالفد رهما او ابرأ منه بالفد رهما ومعنى هذا الاستيلاء ان الملك بهذا يقصد الاستيلاء
في العرف وفيهم ذلك من كلامه ومطلق اللفظ محمول على المتعارفين الناس في طلبهاهم وليسوى
ان كان في يد الغافل او في يد الغفلة لان اللفظ متى اقيم مقام شيء فاستعمله كما استعمله الغافل عما زعمه
ولو قال بعت مني كان استيلاء ما سوا كان في يد المقر او في يد المقر له فلذا اذا ادى هذه الالفاظ والمعنى
ما ذكرنا ان البراءة من الدعوى والخروج منها لا يمتنع لها فلا يجوز ان يعتاض عنها بالمال فاذا
اما البراءة من الملك يجوز ان يعتاض عنها بالمال فاذا ذكر المال كان بمنزلة الاقرار منه ولو لم يذكر
المال لكن قال صاحب اليد اخر سلم لي او اعطيه كان اقرارا ايضا لانه ليس المراد تسليم الحن واعطائه
لان العين في يده فخرنا ان المراد تسليم الملك ولا يتحقق ذلك الا من المالك ولو كانت الدار في يد المقر له
وقال سلم لي الدار التي في يدك بالفد رهما لا يكون هذا اقرارا لانه يحتمل تسليم اليد ويحتمل تسليم
الملك فيحمل على الاقل وهو تسليم اليد لان في الاكثر شك ولو قال ابرئ منه او اخرج منه ولم يسم ما لا يكون
اقرارا سوا كانت الدار او العبد في يد القابل او المقول له لان معناه ترك الدعوى والخصومة بخير حق
او ابرأ او اخرج من المنازعة وقما استبقا عما جعلنا هذين اللفظين اقرارا بذكر البذل وكذلك دليل
على انه استيلاء وبدونه لا يبين جهة الاستيلاء في هذا اللفظ فلهذا لا يكون اقرارا وهذا اللفظ يحتمل
البراءة من الدعوى والخصومة ويحتمل البراءة من الملك فيحمل على الاقل وهو البراءة من الدعوى
خلافا لقول سلم لي الدار في يدك لانه اذا كان في يدك لا يمكن حمله على تسليم اليد ولم يبق الا تسليم الملك
اما البراءة عن الدعوى مضمورة وان كان في يد القابل وان اختلفت في الساخة ثلثة فغير بدعي كل واحد
منهم انما له وفي يده ولا يعلم ذلك الا بقولهم فصالح احدهم احدا الاخرين على عبد ودفن اليه على ان تسليم
له الساخة وان الاخران ليسوا فان القاضي لا يقضي بالساخة لاحدهم ونقص الصلح ويرد العبد على
صاحبه مير يديها اذا طلب صاحب العبد ذلك لان قابض العبد يحجز عن تسليم الساخة لمنازعة
المالك فان العبد اذا هو انما صاحب العبد بشرط التسليم فتعجز عن التسليم تاخر قبض الاخر
الساخة فكان له الخيار ان شاء ترخص حتى يقدر قابض العبد على التسليم بان وجد بينه على صدق دعواه
وان شأ طلب من القاضي ان يفسخ الصلح بينهما كما لو اشترى عبدا فاقبل قبض او غضب كان المشتري
للمخيار كذلك هنا الا ترى ان لو اشترى العبد المضمون من المالك والخاص بمقر والمالك
بينه حتى يحجز الشر كان للمخيار ان شاء ترخص حتى ياخذ من الغاصب ويسلمه اليه وان شاء نقض
البيع لتاخير التسليم الا ترى انه لو باع المستاجر والمستهرون بخير من الموهوب والمستاجر
والمشتري يعلم بالرهن والجاراة ولا يعلم وامتنع الموهوب او المستاجر عن التسليم يحجز المشتري
بين الفسخ والترخص الى انقضاء المدة او الفكاك وعن ابي يوسف انه فرق بين العلم والجهل وجعل

الرهن والجاراة بمنزلة العيب كما ان الاقدام على الشرايع العلم بالعيب يمنع الرد كذلك الاقدام مع العلم
بالرهن او الاجارة وهما جلا الرهن والجاراة بمنزلة الاستحقاق والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع عند
الاستحقاق ولذا العلم بالرهن والجاراة وليس هذا كالعيب ومن وجب الاثم لان العيب والزوج لا يمنع التسليم
للمشتري اما انتفاع المستاجر وطيب السر من بيع التسليم وهذا لان الصلح يبرأ به قطع المنازعة
ولم ينقطع هنا المنازعة البالت فكان الصلح باطلا ولم يذكر انه لو صلح على عيب من غير استئصال الساخة
هل يجوز ولا ينبغي ان يجوز لانه صلح غير مجرد اسقاط حق ولا مدخل في وجوه الصلح وان اشترى
احدا من الساخة من احدا الاخرين بعبد وسلم العبد ولم يسلم الاخر الساخة لمنازعة المالك ينقص البيع
ان طلب المشتري ذلك ويطلب دعوى السر في الساخة ويكون الاخران على دعواهما اما نقض الشرع
طلب المشتري فلما قلنا في الصلح واما بطلان دعوى المشتري فلما قلنا ان الاقدام على المشتري
اقرار منه بانه لا ملك له فيها واما بقا الاخرين على دعواهما لانه لم يوجد منهما الاقرار بان لا ملك لهما
فيها لا صرحا ولا دلالة وكذا لو اشترى العبد من يد البائع او وجد حرا المالك وان اخلق فيها
رجلان فبطل احداهما الاخر على عدا واشترى منه لعبد ثوبا اخر يديها قبل ان يبيع المشتري في الساخة
وتقبل قبضه اياها لم ينقص به المدي الذي سلمها له ويرد العبد على الذي اخذ منه ان طلب ذلك
يريد به ان يطلب احدا الساخة لانه لما جابا بالث فخاصم قبل ان يبيع ويقبض باخر عليه قبض الساخة
لان القاضي لا يقضي لواحد منهما بملك ولا يبيد كان له الخيار ولا يقيم دليل الاختصاص بجد
في حق واحد منهما اعني به المتصالحين فصار منازعته في هذه الحالة بمنزلة المنازعة حاله الصلح ولان
العضود من الصلح قطع المنازعة ولم يحصل فبطل ما قلنا فلو نقض القاضي الصلح او الشرع وورد
عليه العبد بمقام البائع بينه ان الساخة له وقضى بها له ثم اراد المشتري ان يدفع العبد وياخذ
الساخة ليس له ذلك لان العقد انقص منها بتراضيها او بالقضاء بسبب موجب للنقص واطلق
لهما السرع النقض والمتاقدان متى فسخا العقد بتراضيها من غير سبب او فسخ القاضي بينهما
لسبب موجب الفسخ ثم زال ذلك السبب لا يعود العقد الا بالتحديد كما لو فسخ العقد بسبب
ابق العبد بطلب المشتري ثم عاد العبد من الاباق لا يعود العقد هذا اذا نازعهما بالبالت قبل ان يبيع
وقبضه اما اذا نازع المشتري او تصرف بقصر فاختص بالملاك ثم جازع ونازعه في ذلك لم يفتتاليه
الخيار لانه نازعه بعد الحكم باليد له وهو تصرف في حالة لا منازعة له فيثبت يده عليها في حال

باب من الاجارة اصل الباب ان الاجارة متى فسدت مع قيام
العقود عليه يجب على المستاجر اجر المثل ومتى بطلت لانعدام الحقوق عليه لا يجب الاخر اصل
اعتبار بالبيع الفاسد مع الباطل لان الفاسد منقضي في حق الحكم لانه فسدت لفساد التسمية بشرط
زايد فيلزمه الموجب الاصل وهو قيمة المنافع كما يجب قيمة العين في البيع الفاسد عند تعدد
العين لان في الموضوع يجب رد المقتوض حكم الفاسد فاذا انقضى يجب رد بده وبذلك المنافع لاجر المثل
وبذلك الايمان قيمة العين الان في البيع يجب قيمة العين بالغة ما بلغت ولا ينظر الى التسمية وفي

رة

الاجارة الفاسدة لا يزاد على المسمى لان قيمة المنافع بالحق والهدى لا يحسن بالاستيفاء بدون العقد
ولم يقوماه باكثر مما سميا اما الاعيان مقومة بمضمونها بقيمتها على الاطلاق وانما يجب المسمى عند صحة التسمية
بشرائنها فاذا ابطلت يجب البدل **الاصلي** **حرف آخر** وهو ان الاجير المسترل يضمن ما تلف
بصنعه عندنا الا النزاع والفساد والحمام وعند زفر والشا فعي لا يضمن وما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه
ولا اجر له عند الحنفية سوا كان الهلاك يمكن التخزين عنه يعني يمكن دفعه في الجملة كالسرقة والغصب وغيرها
او بسببه لا يمكن التخزين عنه اصلا كالحرق والغالب والحارة الغالبه وعند ابى يوسف ومحمد ان كان بسبب
يمكن التخزين عنه يضمن وان كان بسببه لا يمكن التخزين عنه لا يضمن والاجير المشترك هو الذي يعمل العامة للمسلمين
وسهل العمل من كل واحد لا يستحق الاجر من غير عمل واجمعوا ان الاجير الوحد لا يضمن ما تلف بيد من غير صنعة
وهو الذي يوجب الاجر بمقابلته تسليم النفس وان لم يستعمله للاستباح ولا يمكن ان يوجر نفسه من اجر
في تلك المدة اذ اعرفنا هذا قال محمد رحمه الله اذ دفع الرجل الى رجل كرا الحمله الى بغداد بنصف الدر
فهذا الاجارة فاسدة فاذا حملها الى المير فله اجر مثله لا يجاوز به قيمة نصف الكرا ولا ضمان عليه عند ابى حنيفة
رحمه الله ان هلك بغير صنعة وعندهما يضمن ان هلك بسبب يمكن التخزين عنه وصاحب الطعام بالخيار
ان يشأ منه الطعام في المكان الذي حمل ولا اجر له وان شأ منه في المكان الذي هلك واعطاه من الاجر كسابه
اما فساد الاجارة لانه جعل الاجرة بعض ما يحصل من عمله فانه شرط عليه ان يحمل الطعام الى بغداد بشرط
يعطيه بعد ذلك نصف المحمول **اجر عمله** فكانت فاسدة كمن دفع لكايك غرا ليخزله لينسج بالنصف او
بدرع من الثوب او استاجر طبا ليطحن **حظته** ففسد من تلك الحظته **لنبي النبي صلى الله عليه وسلم**
عن فقير الطمان لانه استاجر باجرة معد ومثله لان دقيق تلك الحظته معد وم غير مقدور التسليم فلذا
الكر المحمول الى بغداد ففسد الصنف وهذا لان الاجرة يجب ان تكون دينارا في الدمة او عينا مقدورا التسليم
عند العقد لان الاجرة في الاجارات كالتمن في الساعات وقد انعدم العيان هنا وهذا لان الاجرة ان كانت
عينا يكون مبيعا لكونه مقصودا بالعقد وبيع ما ليس عند الانسان لا يجوز حتى لو شرط له نصف كرا ولم يقبل
منها يجوز الا انه يشترط بيان الوصف ومكان التسليم عند ابى حنيفة رحمه الله ومشايخ بلخ رحمهم الله اسجوزوا
هذه الاجارة يعني الحايك لكان الضرورة والعامل لان فان العاقر عسى لا يجدن الاجرة وبه اتفق القاضيه
ابو علي النسفي رحمه الله ونقول فيه عرف ظاهر بسف ولو جوزه بالقياس على المنصوص
والقياس ترك بالعرف كما في الاستصباغ وفيه منفعة طاهرة لان العامل اذا كان **ب** نصيب في المحمول
يعمل في المحمل ويحس السج وبالف في حفظه والصحيح ان جواب الكتاب لما ذكرنا انه في معنى فقير الطمان
واما وجوب اجر المثله لانه عمل له مع فساد العقد واسفي عن منافعه عوضا ولو لم يكن الفساد وحكم
الفساد لم يملك شيئا مما اقام العمل فيه فكان عاملا لاجر فيما لا يترك له فيه حكم عقد فاسد **موجب**
اجر للمثل وهذا لان الفاسد معتبر بالجائز كما ان النفعه مقوم بالعقد الجائز فكذا ابا العقد الفاسد
بخلاف الاستيجار ليطحن طعام مشترك او حمل طعام مشترك لان ثمة الشركة قائمه في محل العمل لما يذكر
واما عدم المجاوزة عن نصف الكرا لانعدام التسمية فيما زاد عليه لوجود الرضى منه **المسمى** فان المسمى
متى كان مطلوب ما يتم الرضى به بخلاف البيع الفاسد لان الاعيان مقومة بنفسها الا ترى انه لو هلك الثمن

في يد انسان فقال رجل بعته منك بكذا اولى عليك منه وقال **الذي يدين** وهبته لي والقول
قول المدعي لان العين مقومة في نفسه ولا يسقط قيمته الا بايجاب الملك بطريق الشرع ولم يوجد
فبقي مضمونا بالقيمة اما المنافع لا تنوقر الا بشرط البدل ولم يوجد ذلك في قدر الزيادة ولهذا
لو سكن دار غيره وطلب مالها الاجرة وقال **الساكن** اسكننيته بغير اجر كان القول
قوله مع مبنيه ولا شيء عليه الا ان ثبت ربح الدار بالبينه **فرق** بين هذه المسئلة وبينها
ذكر في كتاب الشركة لو اشترك رجلين في الاحتطاب والاحتطاب من كل واحد من الخشب
او الخشيش بعلها فهو بينهما انا فخطب احدهما او اختش واعانه الاخر في الجمع والحمل
وغيره فان الخطب يكون للخطب والمعين اجر مثل عمله بالغاما بلغ عند محمد رحمه الله وعند
محمد رحمه الله **اسهله** اجر مثله لا يجاوز به نصف الثمن وكذلك لو اشترك رجلان ولا حدهما دابة
وللاجر كوا وحو الوعل ان يوجر الدابة على ان الاجرين بينهما نصفان وهذه الشركة فاسدة
لان التوكيل في مثله لا يصح كما في الاحتطاب فان اجر الدابة كان الاجر لصاحبها لان الاجر بمقابلته
منفعة الدابة فان المقصود هو الحمل والحمل والاكاف بيان الحمل يدونها فلا يقابلها شيء من البدل
فكان الاجر لصاحب الدابة وقد اعانه الاجر بنفسه واداه حكم عقد فاسد فكان له اجر مثله بالغاما
عند محمد رحمه الله وعند ابى يوسف لا يجاوز به اجر نصف الدابة وذكر في المضاربة اذ ادفع الرجل
الفاصل ان يمارس في الله تعالى في ذلك من شيء فلمضاربة من ذلك ما ناله درهم فللمضاربة فاسدة لان هذا
الشرط يقطع الشركة في الربح مع حصوله فان عمل وبيع فلا شيء **د** من الربح لكان الفساد ويجب
اجر المثله غير انه ان حصل الربح فله اجر مثله بالغاما بلغ عند محمد رحمه الله وعند ابى يوسف لا يجاوز
باجرة ماسية وان لم يربح فقد روي عن ابى يوسف انه قال **استحسن** ان يكون للمضارب شيء لان
العقد الفاسد معتبر بالجائز في الحكم وفي المضاربة الصحيحة اذ للميرح لا يستحق شيئا وكذلك في القسمة
وفي طاهر الرواية يستحق اجر المثله ابى يوسف اعني التسمية في المسائل كلها وقال في الاحتطاب رضى بنفسه
المسمى فيعتبر رضاه في اسقاط حقه في المطالبة بالزيادة كما في الحال **س** مصفا فقير وكذا في الدابة والمضاربة
رضى بالمالية ومحمد رحمه الله فرق فقال المسمى تحول الخس والقدر فانه لا يدرى اي قدر من الخطب
مصدان واي نوع منه وهل يصيبان شيئا ام لا والرضي بالمحمول لا يصح فلا يمكن التقدير بنصف
المجموع لانه ليس بمعلوم عند العقد فاذا سقط اعتبار رضاه بقفت منافعه مستوفاه حكم عقد فاسد
فكان له اجر مثله بالغاما بلغ الا ترى انه لو اعانه عليه فلم يصيبا شيئا استحق اجر مثله بالغاما بلغ فاذا
احصا با شيئا اولى بخلاف حمل الحظرة فان العسر م معلوم فاعبر برضاه فلا حوا وربه المسمى واما عدم
الصغار ان هلك بمسعه عند ابى حنيفة لانه ما دفع الكرا ليد على وجه الملكية واما دفع المدة لانه لم يكن
اقامة العمل فيه فكان قابضا لغيره باذنه فلا يكون مضمونا وعند ابى حنيفة لا يجرسرك وهو اجر
في يده فكان على الخراف لما اسه خالف موجب العقد كان ضامنا كما اذا قو الثوب وتحرق وبيان ذلك
ان العقود عليه هو الخط والعقد للعاوضة يقضي سلامته العقود عليه عن العيب فيكون المستحق العقد
حفظا سليما فاذا سرق وسن ان له ما يات بالحفظ السليم كان بخلاف موجب العقد كما في الدوا فان المستحق

بالعقد قسليم عن عب الخرف فاذا الخرف كان ضامنا وهذا بالاجر الحفظ ظاهر وكذلك في القضا
والحمال وغيرها فانه لا يتوصل اليه الا فاعدا العمل الا بالحفظ والعمل مستحق عليه وما لا يتوصل اليه
المستحق الا به يكون مستحقا والمستحق بالمعاوضة السليم دون العيب والبدل وان لم يكن
بمقابلة الحفظ هذا لكن لما كان مستحقا بعقد المعاوضة يعبر فيه صفة السلامة كما وصف البيع
الان ما لا يمكن التخرز عند يكون عفو كما في السراية في حق النزاع فانه عفو له لا يستطيع
الامناع عنه ولا نه قبضه لانه لا يعمل بمضمون فصار كما لو قبضه لانه لا يعمل بمضمون وهو المقتضى
على سوم الشرا وان الاحتياط فيه حتى لا يتهاون في الحفظ والقياس ما قاله ابو حنيفة
لانه قبض الجزا بالمالك لمنفعته وهو اقامة العمل له فيه فلا يلون مضمونا كالموضع
ولحيز الواحد وبما ان امانه انه لو هلك بسبب لا يمكن التخرز عنه لا يضمن وهذا لان
قبضه باذن صاحبه لرد عليه ولم يشترط بارائه ما لا مضمونا لان الاجر الاجب بالامساك
والحفظ الا تشرى انه لو اسكته ثم رده من غير ان يعمل لا يجب شي والآخرى انه لو لم يمكنه
العمل واراد ان يردده لا يجب على الامساك والحفظ وان كان قادرا عليه لان العمل مضمونا
عليه لان الاجر ارام فلا جرم قلنا ان جنته يضمن ولهذا لا يضمن اجير الوجد لانه
في عمله وامساكه امين فلهما في الحفظ والعمل وصار كالهالك بما لا يمكن الاجترار عنه قوله
لحفظ معقود عليه ضرر فلهما انما يدخل تحت العقد ضرر فانه لا يملك اقامته العمل انفسه
وتلك انما يكون حاله العمل فلا جرم ان يلزمه ان يحفظه حفاظا لا يملك عمله فاعلم ان الاخترا عنه اما
تسل الاستعمال بالعمل او فرائعه غير معقود عليه لعدم الضرر وكلامه فيه خلاف
المقبوض على سوم السرى لانه قبض للتقليد والتملك وهذا لان الضمان ان يكون ضمان
عقد او ضمان جبران والعقد واد على العمل الاعلى العين فلا يصير العين بمضمونا والجبران
للفوات وهو ما فوت على المالك سببا من قبضه باذنه وهذا الطريق لا يضمن اجير الوجد وكذلك
بالمشترك وهما بقوله لا يستحسن فضمن المشترك احتياطا لخلاف الخاص لان العين هناك في رصاحه
لانه يعمل له في ماله ولا بدل هناك ليس بمقابلة العمل فلا يشترط فيه السلامة على العيب
لكن ابو حنيفة رحمه الله يقول هذا نظريه ضرر في حق الاجير وهو ان يلزمه ما لم يلزمه
ونظر السرى في حق الكل من المطر للاجبر ان لا يكون مضمونا عليه او لما تساوى الكائنات لا يجب
الضمان بالسك وما لا انما يستقيم ان لو كان التلف فحق يتولد من الحفظ كما يتولد من العمل
ولا يتصور مضمون تولد التلف من الحفظ الا ان يصعب بترك الحفظ وعند ذلك هو ضامن لاجر
له عند الخسفة رحمه الله لان المعقود عليه الوصف الحاد بالثوب بعمله وقد فان قبل
تمام التسليم على صاحبه فلا اجير له خلاف اجير الوجد فالمعقود عليه منافع في المدة وقد تم التسليم
فهلاك الاجير عند لا بطل الاجر والما حصر عند هما بين مضمينه معمولة واد الاجر وبين مضمينه
غير معمول وعدم ادا الاجرة لان المعقود عليه صار مسلما من وجه بانضاله بالثوب لانه لم يتم التسليم
حتى يحول لا البدل وهو ضمان القيمة فيجر ان شارضى به مع راضيه فتمت مقصود او اعطاة

الاجر وان شام بسرض بالغير وشخ العقد فيه ويضمنه قيمة ثوبه ايضا كما لو قبل البيع قبل
القبض وكان ابو بكر الرازي رحمه الله يقول تعرفت الصفة عليه فيما لا يحصل
المقصود الاجملة فان مقصود صاحب المتاع في الحمل لا يحصل الا بوصول المتاع الى موضع
حاجته وفي الغضار والصباغ لا يحصل الا بوصول المتاع اليه مقصودا او مصبوغا او
محيطا فاذا انكر العقد في بعض الطريق او هلك فقد افسخ فيما بقي للفوات تعرفنا
ان الصفة قد تعرفت فان شارضى بالتفرق وقرر العقد فيما استوفى من العمل واعطاه من الاجر
بحسابه وان شامخ العقد في الكل ويضمنه قيمته غير محمول ولا اجر له ولهذا كان الخيار
لصاحب المتاع ولو هلك بصفة الطريق يعبر فعله في ضمن غدا الى خبنة رحمه الله كانه
بضفا لاجر خلافا للقضا لان المعقود عليه هنا صار مسلما بنفسه ولهذا لا يضمن جبر الحبل اذا
فرغ من العمل مضار هو في هذا الحكم كاجير الوجد خلافا للقضا وقال التسليم هناك لا يتم باذنه
العمل بل يسأل انه يحبس لا سنيها لاجر وفيه الفصل بوجه طريقه الرازي رحمه الله في
الفصل الاول وسنبر ان الصحيح ما قلنا اوله ان ثبوت الخيار للمعذر الى البدل وقيام البدل
مقام الاصل في شخ العقد فيه حتى ان في هذا الموضع لما لم يجب البدل وهو الضمان لا يمكن شخ
العقد فيما اقام من العمل فكان له من الاجر بحسب ذلك واما اذا ائلفا الثوب بفعله بان
ذوق الثوب فخرقا وملا السفينة تعرفت او عثر في الطريق فوقع فانكسر يضمن عندنا وعند
زفر رحمه الله يضمن اذا لم يحاوز الدق المعتاد فان ارجمه الناس فوقع لا ضمان عليه لانعدام
الكتابة وله الاجر بقدر ما حمل وللشافعي رحمه الله فيه قولان احدهما يقول ضامن مضمونا
تلف بفعله او بغيره وفي الاخر يقول لا يضمن سواء تلف بفعله او بغيره فله وجه
قول زفر رحمه الله انه عمل ما دون فيه فالتلف بسببه لا يكون مضمونا عليه كالمعذر في الدق
ولحر المل والختان والزراع والفضاد والقاضي اذا قطع يد السارق مات في ذلك وحما
لوقال لاجر اقطع يدي فقطع ومات منه وسبانه انه ليست اجرة ليدق الثوب والدق عمل معلوم
بحد وهو ارسا بالمدة على الحمل من غير علف وقد اتى بتلك الصفة ثم التخرق انما يكون
لوعا في الثوب وليس في وسع العامل التخرز عن ذلك فهو نظير الراب وغيره وهذا
لان العمل مستحق عليه بعقد المعاوضة وانما السجى على الر لا تقيدها ليس في وسع ربه
فارق المشي في الطريق والرمي الى الهدى فانه مباح غير مستحق عليه فبعد بشرط السلامة
والدليل عليه ان اجرا للقضا اذا صح فخرقا لثوب لاجب الضمان على الاجير وعندكم يضمن
الاسا د فان كان هذا العمل ما دون لاجب الضمان على اجير وان لم يكن فهو موجب للضمان على من
باشرة فاما ان يقال من باشرة لا يضمن وغيره يضمن بسببه فهو بعيد جدا ومجتنا في
ذلك ان التلف حصل بفعل غير ما دون فيه فيكون مضمونا كما لو ذوق الثوب بغير اذنه وعقد جبر
بينهما وبما ان ذلك ان الاذن لم يمت افضا وانما يستحق العقد والعقد عليه
عمل في الدمة والعقد عقد معاوضة فطلقه بقبض سلامة عليه عن العيب كالببيع وما في الدمة

يعرف بصفته والموصوف بأنه سليم غير الموصوف بأنه معيب والدليل عليه انه يستحق
الاجر بالمصلحة لا بالمفسد ولانه انما التزم له الاجر لمصلحة ثوبه لا لنفسه فيفسد بالمصلحة بدل
الحال واذا ثبت ان العقود عليه العمل السليم المزين للثوب عرفنا ان الجيب المحرق غير معقود
عليه فلا يكون ما ذرونا فيه وبه فارق اجر الوحدان العمل غير معقود عليه انما المعقود عليه تسليم
النفس الا ترى انه يستحق الاجر بتسليم النفس وان لم يعمل وصفة السلامة في العمل
فتقتضي عقدا معاوضة الا ترى ان هذا ليس صحيح لان المقصود في الموضوعين العمل والبدل
بمقابلة المقصود الا ان هناك قيام تسليم النفس مقام العمل دفعا للصبر عن اجر لصيق
من التسليم عليه وهذا لا يدل على انه اذا وجد ما هو المقصود لا يكون البدل
بمقابلته كما لا يكون مقام تسليم النفس في النكاح مقام ما هو المقصود ثم اذا وجد ما هو المقصود
وهو الوطى كان البدل بمقابلته وحما في حرمة المصاهرة وغيرها والصحيح ان يتوكل
المعقود عليه في حق اجر الزوج منافع وطهرا بشرط اعلمه ببيان الحلة ومنافعة غير
والعين لا تختلف بكونه سليما او معيبا كما في بيع العيين فانه اذا وجد بالمبيع عيبا لا يخرج به عن
من ان يكون العقد متناولا له فخرنا ان الاذن بينا ان العمل سليما كان او معيبا وهذا
المعقود عليه عمل في الامة بمنزلة المسلم فيه وعقد السلم اذا انما ولا يكون الرد في معقود
عليه لا يكون الجيب معقودا عليه الا ان يرضى به بخلاف المعرف فانه واهب العمل والهبة لا
تقتضي السلامة عن الجيب والتحرق لا يخرج العمل من ان يكون ما ذرونا فيه ولانه ثم
لم توجد دلالة التقييد بخلاف السراغ والنضاد والحجاء وهناك العمل معلوم كله
لا بصفته لانه حرج والحرج الذي هو غير سار ليس في وسع اليسر فاما يلزم بعقد المعاوضة
ما ندر على تسليمه دون ما لا يقدر الا ترى انه يستحق الاجر به وان مات من ذلك فاما التحريم
عن الحرق في وسع القصار في الحلة الا انه ربما يلحق الحرج فيه وذلك لجمع صحة الزامه بعقد
المعاوضة ولهذا الوشط على القصار ان لا يحرق الثوب يصح الشرط لان في وسع ذلك
ولو شرط على السراغ والفصا د عدم السراية لا يصح لانه ليس في وسع ذلك بوضوح
ان التحرق اما ان يكون بقي شيء في طي الثوب او لرقته في الثوب او لحد في المدة وهل هذا يمكن
الوقوف عليه عند التامل فاما السراية لضعف الطسعة عن دفع اثر الحرج ولا طريق للوقوف
عليه بحال بوضوح ان السلف هناك لا يحصل فحالة العمل وانما يكون بعد الفراغ بعد العمل
مضمون عليه لانه يقابل به بدل مضمون فاما يقابل المضمون يكون مضمونا الا انه بالفرع منه
يصير مسلما الى صاحبه فاما حصل التلف بعد خروجه من ضمان العاقد وهذا التحرق انما
حصل في حالة العمل لا بعد الفراغ وفي حالة العمل التسليم لم يوجد بعد وهو عمل مضمون عليه
لانه بمقابلته بدل مضمون والنقل من المضمون يكون مضمونا وصار كحمان حاور موضع
الحقان او فسادا حاور موضع الفساد فاذا لا فرق بينهما في الحقيقة وهذا الامن الذي بنفسه
اصلاح والفساد في آخره ويمكن الاختراعه عند فاعلم ان يصح العقد على المصلحة اما الحرج بنفسه

افساد وانما الصلاح في آخره بالبر والعافيه وليس في وسع تحصيله فلا يمكن يصح العقد على
المصلحة اما اجر القصار فهو اجر واحد والبدل فحقه بمقابلة منافعة فلهذا لا يكون مضمونا
ثم عمله للانسان كعمل الانسان لنفسه وهو لو قام بالثوب بنفسه فخرق كان ضامنا فلذا اذا
عمل لغيره ولا صاحبا الثوب لم يلزم له الاجرة وكذا المجهن خلاف القاضى فان الامر
في ختم مطلق بقوله تعالى فاقطعوا ايدهما ولا تبحر عليه امانة الحد فلا يشترط عليه سلامة
العاقبة لانه عامل لنفسه اذا ثبت هذا فنقول صاحب الثوب ان يشاء صنفه غير مقصور
ولا اجر له وان شاع صنفه واعطاه الاجر على ما ذكرنا واليسر من عباب وهذا الجواب صحيح
على اصله الى يوسف وخمدر رحمهما الله لان عندهما قبضه قبض ضمان فليس له ان يضمنه قيمته
يوم القبض ولكن يضمنه قيمته بالاتلاف ان شاع محولا وان شاع غير محمول لان العمل صار
مسلم من وجه لا فضالة بانقائه بالثوب وذلك العمل يجوز ان يكون معقودا عليه عند الرضا به
كالردى في باب السلم كان الجيب يكون معقودا عليه عند المحوز به فاذا وقع التغيير في العمل كان له
الحجاز ان يشارضى به بتغيير افيضن قيمته معمو لا وان سأل يرضى به فخرج العمل من ان يكون
معقودا عليه فيضمنه قيمته غير معمول ولا اجر له ولو استأجره على ان يحل له نصف الكرك
بغداد بنصفه الباقي ودفعه اليه كله يصفه بالاجرة ويصفه بحل له فضاء في نصف الطريق
او بعد ما بلغ ضمن المستأجر نصف الكرك بنصفه مثله لانه اخذ على وجه التملك لانه اعطاه
على سبيل الاجر لحل له نصفه ولا اجر له وكذا اذا املكه ملكه وسلمه الى المالك لا اجر له
اما عدم الاجر لانه استأجره لعل هو فيه شريك لانه استأجره ليجل نصفه الى بغداد بنصفه
الباقي بحل له ذلك فيملكه بالقبض وان كان فاسدا فسادا فسادا مستأجره لعل له عام مشترك وان
باطل لا يوجب الاجر لا يذكر واما ضمان نصف الكرك للملوك ملكا فاسدا فيضمن بالقيمة كما في البيع
واما ضمان النصف المحرق في الخلاف الذي ذكرنا فان قيل اذا كانت الشراكة في الحقود عليه
منع وجوب الاجر وجب ان لا يجزى الاجر في المسئلة الاولى لانه متى سار مرحله ملك من الطعام
تقدر ما يخص من الاجرة وان كانت فاسدة متى احدث قبضا لما في يده من الطعام وعلى حدى
الدواشيس بحرج الحلية والمتملك من القبض واذا ملك خرمه صار بعد ذلك حاملا للطعام
مشتركا فيمنع ان لا يجزى الاجر في المسئلة الاولى لاجل المشروط لاجرا انما هو نصف المحمول
بغداد لا مطلق الطعام فانه شرط ان يحله الى بغداد ليكون له نصف المحمول الى بغداد
وهذا لا يوجد قبل حله الى بغداد فصار كماله لو دفع ثوبا الى حائك لينسجه بالنصف او حنطة
ليطحنها بدقيقتي منها ولان في تلك المسئلة لو نظرنا الى استء العقد فالعمل بحكم الاجارة
يتم في محل مشترك وانه باطل لا يوجب شيئا ولو نظرنا الى ابتداء العقد فالعقد وقع على
حل محمول للمستأجر فعلمنا انهما قلنا اذا لم يكن مشترك بينهما في الانتداء او صار
مشتركا قبل انتهاء العقد فيعقد بوصف الفساد حتى اجر المثل وكذا الواشترى نصف الكرك
فاسدا او ينجح وحلى البايغ بينه وبين الكرك ثم استأجره على ان يحل له نصفه الى بغداد

معلومه فحله فلا اجرة **ل** لانه شريك فيه اصله ما ذكر في الاجارات في طعام بين اثنين
استاجر احدهما صاحبه او حمار صاحبه على ان يحل نصيبه من الطعام باجرة معلومة فلا اجرة
عندنا اذا حمل وقال الشافعي رحمه الله سبحانه وكذا لو استاجر ليطبخه وعلى هذا الشيخ
الغزالي ورعى الغنم التي يكون بينهما اكل من ليستوجب الاجر من العمل فهو داخل في هذا
لولا ان **ل** ان العمل نصيب شريك غير مستحق عليه فاستبحر وعلى ذلك كما يستبحر
اجنبيا اخر وشريكه في العمل لا يمنع صحة الاستيجار كما لو استاجر احد الشريكين من صاحبه بيتا ليطبخ
فيها الطعام المشترك او دابة ليتقل عليها الطعام المشترك او دابة ليتقل عليها الطعام المشترك
او نصيب شريكه من العبد ليطبخ الشاب بدرهم واستعمله صححت الاجارة ليطبخ الشاب
بدرهم واستعمله صححت الاجارة ويجب المسمى كذلك هنا فحسنا الحديث المشهور في النهي
عن فغير الطمان ومعنى النهي انه كان شريكا باول جز من العمل وكذلك دليل على ان تقدم
الشركة في العمل يمنع صحة الاجارة وهذا لان العقد العمل وهو عامل لنفسه من وجه ومنه
عامل لا غيره مناهاة والاجير من يكون عاملا لغيره وبما يكون عاملا لنفسه وبين كونه
عامل لا غيره لا يصلح ان يكون اجيرا ولا يمكنه العمل في المتاع لان العمل فعل حقيقي والافعال
الحقيقية لا ترد على المساع فخرج عن تسليم المعقود عليه فالعقد ورد على ما لا يحتمل الوجوب
فبطل كما لو استاجر شيئا لا منفعة **ل** كالمهر الصغير والارض السبخة الا ترى انه لو
استاجر احد روجي الفراض لمفعلة قرص الثياب لا يجوز خلاف البيت والدابة والعبد والعقد
هناك ورد على المنفعة والبدل **ل** عقابا لهما ولا يشترط **ل** في ذلك الا ترى انه لا يتعين عليه
خط الطعام المشترك فيه ولو سلم البيت اليه في المدة استوجب الاجر وان لم يحتفظ فيه شيئا
فاذا كان فوات الموضع اصلا لا يبطله ولا يمنع وجوب الاجرة لعدم امكان وضع نصيبه
اولى اما انها العقد ورد على العمل في المشترك حتى لا يستوجب الاجر بدونه ولا يعمل في محل اخر
ففوات العمل يبطله ولان في العبد المعقود عليه ملك نصيب صاحبه والمالك وصف حليم
والمساع فعل الصفات الحكمية ثم هنا وان اقام العمل فلا اجرة **ل** بخلاف اجارة المساع
عندنا خيفة رحمه الله فان هناك باستيفاء المنفعة يجب اجر المثل لان فساد العقد هناك
للحرج عن استيفاء المعقود عليه على الوجه الذي اوجب العقد لانعدام الاستيفاء اصلا فاذا
تحقق استيفاء المعقود عليه يجب الاجر وهنا بطلان العقد لتعذر استيفاء المعقود عليه اصلا
من حيث انه في محل المشترك عامل لنفسه وهو في العمل الواحد لا يكون عاملا لنفسه ولغيره
في حالة واحدة وبدون الاستيفاء لا يجب الاجر في العقد الفاسد ولان حوار الاجارة
خلاف القياس اعتبارا للاحكام فيما للناس فيه تعامل وهذه الاجارة لا تعامل فيها ولا ينظر
لها من الاجارات فلا يجب الاجر كما لو استاجر مصحفا ليدرس فيه القرآن او كتاب فقه
ليقرأ فيه او كتاب قرأ لا يستوجب الاجر لانه لا ينظر لها من الاجارات والشافعي رحمه الله
تخالف في هذه المسئلة ايضا وفي العيون عن محمد رحمه الله في طعام بين رجلين ولا حمارا سفينة

فأراد

فأراد ان يحرقه الى بلد فقال **ل** احدهما الذي له السفينة اجر في نصف سفينتك احمل عليه حتى من
هذا الطعام وحصلت منه في نصف نصيبك فهذا جائز وكذا لو اراد ان يطبخه ولا حمارا
ولو قال **ل** استاجرت منك عبدك ليحل هذا الطعام لرجز وكذا لو استاجر ليطبخه وكذا لك
الدابة قال محمد رحمه الله كل شيء استاجر احدهما من صاحبه مما يلون **ل** عمل فانه لا يجوز
فان عمله فلا اجر **ل** مثل الدابة والعبد وكل شيء ليس يكون **ل** العمل استاجر احدهما
من صاحبه فهو جائز من الحمار وغيره قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا القول خلاف
رواية للبسوط والواقي كتاب المضاربة انه لو استاجر من صاحبه بيتا او حمارا لا يجب
الاجرة لان الاستيجار وقع على مساع فلا يجوز كما في الدابة والعبد وهذا لان الاجارة تنعقد على
المنفعة والامتناع بالبعد مشاعا غير متواتر فصار كما لو استاجر احد كتي الميزان ووجه الفهر
لمحمد رحمه الله ان في العبد والدابة العمل وقع للمالك وغير المالك واذ لم يستوجب الاجر
فيما عمل **ل** لم يستحق فيما عمل لشريكه اذ العمل لاجدهما لا يمتاز عن العمل للثاني اما في الرحا
والبيت لا عمل منه وكل واحد منهما يلطف بالبيت في مقدار حصته من الطعام فاستحق الاجر
عليه **باب** من الاجارة ايضا **اصل** **الباب**
ان الاجرة انما تجب بالتسليم وادامة التسليم في جميع المدة فاذا فات التسليم في جميع المدة لا يجب
شي من الاجر وان فات في بعض المدة ليسقط بقدر ما فات لما عرف ان الاجارة في حكم عقود متفرقة
بحد انعقادها بحسب حصول المنفعة ولهذا انفسخ بموت احد المتعاقدين وليسقط الا
بالضرب وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا يفسخ الا بالموت وهو بناء على ما ذكرنا
في الزكاة ان المنافع عند ملحة بالاعيان حتى لا يفسخ بالاعداء ويجوز اجارة السكنى بالسكنى
وان يواجر غيره ما استاجر الا في حمله واحدة وهو ما اذا شرط على الحياط ان يحيط بنفسه فمات
الحياط وهذا لان ما جعل كالاجير تقدم الاستحقاق في الكل للمستاجر بموت الاجرة لا يتغير ذلك
او بقول عقد معاوضة لا رنة فلا يبطل بالموت كالببيع لان دابة بخلفه فما كان مستحقا **ل**
دفعه ان المستاجر اذا ربح الارض ثم مات فان الاجارة لا تنقضي بالانقار بل بخلفه وان بقي تربة
الزروع فيها الى وقت الادراك ولا هنا معاوضة يقصد بها استيفاء المنفعة فلا يبطل بموت العاقد الا
ان تضمن هلاك المعقود عليه كالنكاح فان من زوج امته ثم مات لا يبطل العقد وموت احد الزوجين
يترفع العقد لضمته فوات المعقود عليه ولا يبطل بموت الحياط اذا شرط عليه العمل ببلد لغوات
المعقود عليه وبطل الكتاب بموت المالك عندى لغوات المعقود عليه ولا يبطل بموت المولى بالانفاق
ولست اظن ثقتان احدهما في موت الاجر فنقول المستحق بالعقد المساع الذي تحدث على ملك
الاخر وقد فات ذلك بموته فيبطل لغوات المعقود عليه وسيان ذلك ان الدار تنقل الى الوار
بالإجماع والنص والمنفعة تحدث على ملك صاحبه الرقبة الا ترى انه لو باع الدار برضى المستاجر
فطلت الاجارة لانقال الملك فيها لغيره واستحال كون العين مملوكة لاسنان والمنافع لا تحدث
على ملكه واذا حدثت المنافع على ملكهم استقضت الاجارة لانه لا يجوز ايراد العقد على ملك انسان

جر

ويستوفي منفعة تحدث على ملك غيره **وصححه** ان فيما يحدث من المنفعة بعد الموت هو مصيف لملك
العقد الى ملك الغير وليس له ولاية الزام العقد في ملك الغير وهذا لان الاجارة محدد
في العقود تحسب ما حدث من المنفعة **وان** **فصل** فعليه ان يعمل الاجارة فيها من الوارث
قلنا انما لا يعمل لان لم يتوقف على حجة عند العقد فكان يعلم عند العقد انه يضاف الى العمل حجة خلاف
النكاح لان ملك النكاح في حكم ملك الغير فلا يستلزم الوارث بملك رتبة الامة حتى مما هو حق الزوج
فما لو باعها المولى لا يبطل النكاح لا يلزم ما ذكرنا اذا اوصى بسكنى داره لثلاثين ثم مات فان الدار للورثة
والمنفعة للموصى له لان الدار باقية على ملك الميت بدل **فصل** انه يجب خروجها من الثلث
على ان الوصية او بيع من الاجارة محازان لا يبطل الوصية ويبطل الاجارة ولا نه عقد بعقد الاستيناف
المنفعة فيبطل موت من عقد العقد لنفسه كالنكاح **خلاف** **موت** الاب والوصي لا يعقد لغيره
وخلاف مولى الامة المنكحة اذا مات **لان** عقد لغيره وهي الامة والطريق الاخر في موت المستاجر
وهو انه لو بقي العقد بعد موته انما يبقى على ان خلفه الوارث والمنفعة المحررة لا تورث الا تورث
ان المستجير اذا مات لا خلفه وارثه مع انه مال **فصل** للمنفعة وفي حكم النورثة لا فرق بين الملك
بيد غيره **فصل** كالعن وله الوارث الوصى له بالحكمه بطل الوصية ولو اوصى برتبة
عبد لثلاثين ويجزئه لغيره الوصى له بالحكمه كانت الوصية لصاحب الرتبة دون ورثة
الموصى وهذا لان الوارثه خلافه فلا يتصور ذلك **فصل** الا فيما بقي ليكون ملك المورث في الوقت اول
ثم خلفه الوارث فيه في الوقت الثاني والمنفعة الموجودة في حياة المستاجر لا تبقى والتي تحدث
بعد موته لم تكن مملوكة لخلفه الوارث فيها فلذلك لا يسبق الوجود واذا ثبت انتفا الارث
بمن بطلان العقد فيه كالنكاح والارض **فصل** **مدرسة** والسفينة اذا كانت في حيازة الجرافات
صاحب السفينة في القياس تبطل الاجارة فيها **لكن** في الاستحسان لا يبطل الحاجة الى دفع
الضرر فان مثل هذه الحاجة تعتبر لاسات عقد الاجارة ابتداء حتى لو مضت للذة والزرع بعقد
بينهما عقد الاجارة الى وقت الادراك لدفع الضرر فلا يجوز انبا العقد لدفع هذا الضرر اولى والسفينة
من القياس لا تورث بمصا على القياس **وحرمه** **فصل** اخرا ان الوكيل في الاجارة يارب عن الموكل
في حكم العقد اصيلا في حقوقه ويصير كالمستاجر لنفسه ثم لا كالموكل من الموكل ويكون له يد
نفسه في حق العبد ويدسه في حكم غير العقد حتى لو ملك العقود عليه في يد ملكه على الموكل
الا ان يمنع من الموكل حينئذ ينقل يده وتصير يده لنفسه حتى لو ملك **فصل** في يد ملكه في تلك الحالة
لهلاك عليه بمنزله **فصل** يدا الوكيل بالشري من المجلس يد له للموكل ويعدله يد نفسه وهذا لان
الوكيل بالاستيجار وكيل لشري المنفعة فيعتبر بالوكيل بشري الغير الا ان هلك المبيع في
يد الوكيل بالشري يوجب الضمان عليه وفي يد الوكيل بالاستيجار لا يوجب لان الاعيان
مضمونة بالمع والمنافع لا ما عرف في العصب اذا عرفنا هذا **فصل** محمد رحمه الله رجل
وكله رجلا بان يستاجر له دارا بعينها سنة بمائة درهم فاستاجرها الوكيل بمائة درهم لسنة
او مطلقه وقبض الوكيل الدار واراد ان يجلسها حتى تستوفي الاجرة من الامر جازت الاجارة

وليس

وليس له منعها من الموكل **واما** جواز الاجارة لان الوكيل صدر مطلقا فصار كالوكيل بشري الغير
اذا اشترى بمن حال او موطى ينفذ على الموكل كذا **فصل** **هنا** **واما** ليس له حق المنع لان الوكيل
بالاستيجار في حق حقوق العقد كانه استاجر لنفسه ثم استاجر من الموكل ولم يشترط تعجيل الاجر فلا
يكون له حق المجلس منه لاجل الاجرة لان الاجرة لا يملك بنفس العقد عندنا كذا في اسرار في الكتاب
حيث **فصل** لان الاجرة تجب بالسكنى وهذا لان الاجرة تجب للاجر على الوكيل والوكيل على الموكل
كما في الوكيل بالشري ولهذا ليس للاجر مطالبة الموكل بشي من الاجرة ولو وهبها من الوكيل
او ابراه منها كان **فصل** ان يرجع على الموكل الا ان ثم مطالبة الوكيل قبل الاداء بنفسه لانه بمنزلة
البائع والبائع ولاية المطالبة قبل تسليم المبيع فكذا **فصل** **هنا** ليس للاجر ولاية المطالبة
بالاجرة قبل استيفاء المنفعة فكذا الوكيل ولهذا تبطل الاجارة بموت المستاجر في القياس لانه في
حكم العقد بمنزلة العاقد لنفسه لكنه استحسن **فقال** **موت** العاقد ليس يبطل للعاقد
لنفسه لكن لما في اتيانه من ثورث المنفعة وذلك غير موجود **فصل** لان المنفعة تكون مملوكة للامد
ليستوفى قبل موت الوكيل وبعد بصفة واحد فان منعه حتى مضت السنة فالاجر على المستاجر
للاجر ويرجع على الامر في القياس اما اذا لم يطالبه الامر بالتسليم اليه فظاهر وهو استحسان
ايضا لانه في حق الحقوق اصيلا وقد قبض الدار كل المدة فكذا عليه الاجر ويرجع على الموكل لان
يد كيد الموكل وقد ملقت المنافع في يد مضاركا لوكيل بالشري اذا قبض المبيع وعلته يد قبل
طلب الموكل منه وان طلب منه فمعه فهو على وجهين اما ان لا يثبوت له حق البيع بان كانت
الاجارة مطلقه او باجرة موطى او كان له حق البيع بان كان شرط في العقد ما يثبت **فصل**
في الوجه الاول كذلك يرجع به على الموكل في القياس لان التوكيل بالاستيجار بمنزلة
الوكيل بشري الغير والوكيل بالشري اذا جلس للشري من موكله وليس له حق المجلس
بان كان الثمن موطى فذلك في يده وجب الثمن للبائع على الوكيل وبقي الثمن واجبا للوكيل على الموكل
فان **فصل** اذا صار الوكيل فاضا للمنافع يجب ان يسقط الاجر عن الوكيل والموكل جميعا كما لو
غصبها من الوكيل او الموكل اجني ولم يدفع اليها حتى مضت المدة **فصل** **قيل** له الغنى الذي لا يخله تسقط
الاجرة ثم ينقضي ان لا يسقط لان ثمه انما سقط لان غصب الاجني حصل قبل قبض الوكيل والموكل
حقيقة او معنى لان المنافع لا تصير مقبوضة بقبض الدار لانها معدومة ولهذا لو افسخ العقد
او بطل حق الفسخ ولم ينافع منافعه الوكيل الاجارة مع الاجران كانت الدار في يد الاجر قيا **فصل**
واستحسانا لان الامر لم يملك بنفس العقد شيئا من العقود عليه ولا يثبت يده على شئ من المنافع
لما ذكرنا ان الاجارة بمنزلة عقد متفرقة للمنافع بلون مانعة للانعقاد بخلاف الوكيل بالشري
لانه اذا ملك الموكل عن الغير وقد فذر ان الوكيل بالاجارة اذا امل المساجر بالرد عليه **فصل**
يغير وضما لم يلزمه ويكون ردها على الموكل وكذا الوصية الاجارة وان كان دفعها الى الامر واستاجر
بمافض في القياس يجوز ايضا لان الامر لم يملك شيئا من العقود عليه لكونها معدومة وكذلك
لم يثبت يده عليه حتى يسقط الاجر بالانهاء او العصب **لكن** استحسن **فقال** قبض محل العقود

ه

عليه وهي الدار جعل محل قبض العقود عليه كمان عن الدار جعل قائما مقام العقود عليه في جواز العقد
الادري انه لا يملك التصرف قبل قبض الدار ومالك جعله وقد استبد الامر على الدار حقيقته بقبضه
وكما قبض المستاجر وصار استدامة اليد اليها المدة مستحقة فلا يملك الوكيل ابطال ذلك الحق
عليه استحقاقا واذا كانت المنافع معدومة وصار قابضا شيئا فشيئا غضب الاجنبي فحصل قبل قبض
الوكيل والموكل لا يقبض الاجنبي وليس له حق القبض فلا ينوب عن قبضها ما حصل غضب الاجنبي
قبل قبضها من المنافع التي تحدث في المستقبل هذا المعنى معدوم هنا لان غضب الوكيل حصل بعد
قبض الموكل من المنافع من حيث الحكم لان الوكيل قبض الدار وله حق القبض والموكل يصير قابضا
بقبضه كلما صار غضب الوكيل حاصلا بعد قبض الموكل وهلاك العقود عليه قبل قبض العاقد
والوكيل لا يسقط البدل وهذا لان الاجنبي اذا غضب الدار فقد انتقض القبض والوكيل
لو جعل قابضا لا يخلو اما ان يكون غاصبا من الاجر او من الموكل لا وجد الى الاول لا يقبض باذنه
ولا وجد الى الثاني لانه حال بينه وبين الانتفاع ومنع الاسفاع لا يكون غاصبا
فان قيل الوكيل ليس له حق القبض من الموكل فلم يصير الوكيل قابضا الدار من الموكل وله
حق القبض ولا يصير الموكل قابضا حكما بقبضه في حق المنافع التي تحدث في المستقبل قبل
الوكيل له حق القبض من الاجران لم يكن له حق القبض من الوكيل فصار الوكيل في كل ساعة
قابضا وله حق القبض من الاجر والوكيل متى صار قابضا وله حق القبض من العاقد يصير للموكل
قابضا لنفسه حكما فكل جز من العقود عليه وهو المنفعة حدثت في يد الموكل معنى يصير بعضه من
جهة الموكل فيحقق قبض الموكل في الكل فينتاكد عليه الاجرة وكذا الوقبض الموكل الدار من الوكيل ثم عدا
عليه الوكيل ومنعه منها حتى مضت السنة وسكن بنفسه او لم يسكن لما ذكرنا ان الوكيل قبض
وله حق القبض والامر صار قابضا بقبضه معنى وان ائتمنت الدار من بني الوكيل فلا ضمان عليه
لانه لا يمكن ان يجعل الوكيل غاصبا الدار من صاحبها وله حق القبض منه وعليه الاجرة لانه
عاقد ويرجع به على الامر لما قبل ان صار قابضا بقبضه ثم قال في الكتاب يجب الاجر
على المستاجر ويرجع به على الامر في القياس كانه اراد بالقياس وانه اعلم القياس على الوكيل
بالشئ فان الوكيل بالشئ اذا قبض حتى هلك في يده لا يسقط الثمن عن الامر ما ذكرنا فكذلك لا يسقط
الاجر على الموكل وقال الفقيه ابو جعفر الطوسي والى رحمه الله انما ذكر القياس لا يلا العذر يعني
ان القياس بوجوب الثمن قلنا ولم يجد بطريق اخر ليخص فيه فياخذ فيه بالقياس وان
كان هذا الجواب في الظاهر مستنكرا الا ان القياس هكذا اوجب وكذا ذكر فيما اذا سلم
الى الامر ثم عدا عليه وهو القياس ايضا ومعناه ما ذكرناه هذا اذا قبض وليس له حق القبض
اما اذا كان له حق القبض بان استأجرها بما ياتي على ان يجعل له الاجرة واستأجرها بما ياتي
مطلقا ويجعل الاجرة ففي حق نقاد العقد على الموكل ما ذكرنا لانه وكيل مطلق وصار يسئل من جميع
ذلك عملا بالاطلاق كما في الوكيل بالشئ اذا استأجره بما ياتي على ان يجعل له الاجرة او موطوءة عند اطلاق التوكيل
فان قبض الدار ويجعل الاجرة ولم يمنع الدار من الموكل حتى مضت المدة فلجواب ما ذكرنا

لان قبضه كقبض الامر وان طلب الامر منه فمنع حتى يستوفي الاجرة كان له ذلك لانه في حق الحقوق
كانه استأجر لنفسه ثم اجره لوكله ولو استأجر لنفسه ثم اجره من موكله بشرط التجيل كان له ان يجلسها
منه حتى يعطيه الاجرة كذلك هنا فان جلسه حتى مضت المدة يجب عليه الاجرة ولكن لا يرجع على
الامر لانه لما جلسه فقد تبدلت اليد وصارت بيد نفسه لا للامر ولا يجعل مكنه كتمكنه فلم يرد ايج
عليه بالاجرة وهذا لان لو استأجر لنفسه ثم اجره من موكله بشرط التجيل ومنعه عنها حتى مضت السنة
لم يستحق عليه شئ بالجر كذلك هنا وصار كالوكيل بالشئ اذا قبض الثمن من ماله ثم جلس المبيع
من الموكل حتى هلك في يده وجلس المبيع على الوكيل الثمن ولم يرجع الوكيل على الموكل بالثمن فكذلك هنا
اذا طلب الامر من الوكيل فمعهها وهذا لانه جلس الدار حق واجب فكان حكمه حكم الرهن اذا هلك في
يد المشتري انه يبطل الدين كذلك هنا اذا هلكت المنافع في يده بطل الاجر عن الموكل بخلاف ما اذا
لم يطلب الدار منه لان الدار صار قابضا بقبضه سواء كان له حق المجلس او لم يكن الا تترك ان الوكيل
بالشئ اذا اشترى وقبض وهلك في يده كان للبايع ان يطالب الوكيل بالثمن ثم الوكيل يرجع بذلك على
الموكل سواء كان له حق المجلس من الموكل او لم يكن فان مضى نصف السنة ثم حضر الامر وطلب منه
الدار فمعهها حتى تمت السنة فالاجر كله على المستأجر ما ذكرنا ويرجع بنصفه على الامر لانه لم ينع
كل العقود عليه من الامر حتى مضت السنة وله حق المجلس سقط جميع الاجر عن الامر فاذا منع
النصف دون النصف يطلى كل نصف حكمه وصار كالوكيل بالشئ اذا هلك بعض المبيع في يده
قبل المجلس وبعضه بعد المجلس وله حق المجلس سقط جميع الاجر عن الامر ولو لم يمنع منه شيئا
بان لم يطلب حتى مضت السنة لم يسقط شئ من الاجر عن الامر فاذا منع النصف دون النصف
يطلى كل نصف حكمه وصار كالوكيل بالشئ اذا هلك بعض المبيع في يده قبل المجلس وبعضه بعد
المجلس وله حق المجلس يرجع بثلث ما هلك قبل المجلس كانه هلك في يد الموكل ولا يرجع بثلث ما هلك
بعد المجلس اغتبار البعض بالكل كذلك هنا وفي المبسوط اذا وكله ان يستأجرها له سنة
فاستأجرها سنتين فالسنة الاولى للامر والسنة الثانية للوكيل لان عقد الاجارة في حكم عقود
متفرقة بخلاف عقد ايجارها بحسب ما يحدث من المنفعة حتى المدة التي سمي له الامر اسئل امره
بالاستيجار له وحصل مقصوده وفيما زاد على ذلك اسئل التصرف بعمره فيكون عاقد لنفسه
ويكون كالمصنف للعقد الذي باشره لنفسه الى وقت في المستقبل ولان التوكيل بالاستيجار كالتوكيل
بالشئ والوكيل بالشئ شئ معينه اذا اشترى ذلك الشئ مع غيره كان مسترد ذلك الشئ للامر
وما سواه لنفسه كذلك هنا والوكيل بالاجارة بمنزلة الوكيل بالاستيجار والوكيل بالمبيع
في حق اعتبار اطلاق التوكيل وجواز اجارته ورجوع العهدة اليه الا ان التوكيل بالاستيجار تفيد
بالحمل كالتوكيل بالشئ والتوكيل بالاجارة لا تفيد بالاجماع وبحوزة العروص والسمات
والحيوان فابو حنيفة رحمه الله اعتبر الاطلاق في الكل وهما فرق وجوز الاجارة بالقليل
والكثير والعروص والعبيد لان المبيع انما يفيد بالعرف ولا عرف في الاجارة بل هو مشترك
لان الزارة اجارة ويبعض الخارج ولان البيع لعرض بعينه شئ من وجهه وهن الثمنين الاجرة

لا يخرج القدر من ان يكون اجارة من كل وجه ثم التخصيص في البيع لدفع الضرر عن الموكل ودفع الضرر هنا
في اعتبار الاطلاق لا اذا اجلس الوكيل بخلافه فان منزلة الغاصب وان الاجارة ولا شيء الامر عليه فاعتبر
الاطلاق لهذا خلاف البيع واسم اعلم **باب** من الاجارة والاختلاف بين
اصل **باب** ان القاضى لا يقضى الا بحجة واذا قامت الحجة يقضى بحسب الحجة
والحكم **وحرر** **احمر** ان من اقر بشي في يد الغاصب فصح اقراره لانه لا يجرى بامر محتمل لا بغيره
احد بالتدبير فيقول قول على الوجه الذي اقر فيه لكن على وجه لا يتعدى الى الغائب لان اقراره على الغائب
لا يصح كما لو كان في يد عبد فاقترانه بغيره من فلان **باب** وان غاب قبل ان يات الثمن فانه يقبل في حق العبد
حتى يباع في الثمن اذا كان لا يدري ايه هو ويدفع الثمن اليه ولا يقبل في حق الغائب حتى لو استقصى البيع
الثاني عن الاول **باب** وحضر الغائب وانكر لا يرجع عليه بالنقصان **وحرر** اخر ما ذكرنا
غير مرة ان البيعة متى قامت على الغائب او للغائب للقبض بها لا يقبل الا اذا كان عنه خصم حاضر
تصد الوكيل الا اذا قامت لحفظ المال على الغائب ودفع الهلاك والفساد من ماله فالقاضي بالخيار
ان يقبل وان لم يقبل فان لم يقبل كان في وسع من ذلك ان يشاء الله تعالى وان لم يكن كان احسن اما في
سعر من ذلك لانها قامت على ايات حق الغائب من وجه وليس عن خصم حاضر لا يقضى ولا حكمي
والقبول احسن وافضل لان القاضي يقبض ناظر للتسليم فمما امكن دفع الفساد والهلاك عن اموال
من كان عاجز عن حفظ ماله والاحتياط في حفظ حقوقه رعاية لكانه باي به وكان احسن وافضل
واما اذا حال الاستئذان في قوله كان في وسع من ذلك ان يشاء الله لان هذا تضاعف على الغائب
من وجه وحفظ المال على الغائب من وجه فاذا كان مشتتلا في الامرين فاذا مال الى الاول
كان في وسع ان يشاء الله وهذا لان ولاية المبرور عن ماله لا تنقطع بالعنه ولا الى القاضي عليه امر
الا فيما فيه نظره لشوت الاذن به دلالة خلاف غيره من المصنفات ولهذا يقضى بالنفقة لامراه
لامراه العقود واولاده الصغار والكبار من الالات والدور الرمني وماله بالمعروف اذا كانت
السبب معروفا عنده لان ملك النكاح حقه في الزوجية ولا يسمي بدون النفقة وكان له ان ينفق عليها
من ماله خطأ للملكه عليه موكدا **باب** وله جوده فينفق عليه من ماله حفظا لنفسه وللنفاذ
ولاية في ماله فيما يرجع الى الحفظ والنظر اذا عرفنا هذا **باب** محمد رحمه الله اذا استاجر
الرجل من رجل دابة من الكوفة ليركبها باجر مسمى ونفذ الكرا فلما بلغ الكوفة مال
احدها اكثر منها الى ملكه ذاهبا وحاسا واراد الخروج الى مكة وقال **باب** الاخر اكرهها
الى الكوفة ذاهبا وجابيا واراد الرجوع وترافعا الى القاضي وصاحب الدابة غائب ولابينة
لواحد منها فان القاضي يقضى بالدابة للمقر له الغائب ولا يقضى فيها باجارة ويمنع كل واحد منهما
من الذهاب الى الموضع الذي ادعا اما القضاء بالقر له لان القاضي انما يقضى بما ثبت
عنده وقد ثبت عند ان الدابة في يدها املاك الغائب امانه في يدها لانها اقر انها للغائب
لما اقر انها اكثر امانه كما لو اعاننا الاستيجار وطلب الاستيجار كما لو اعاننا انما طلبا السر
اذا استوثقها منه والاقرار بما في يده للغائب صحيح لان صحة الافراد لا توقف على تصديق

المقر له وانما يتوقف البطلان على تكذيبه فيقضى بها للغائب واما عدم القضاء بالاجارة لانها يدعيان الاجارة
على الغائب لانها يدعيان عقد على الغائب وليس له عند خصم حاضر ولم يقر لهما بيعة على ما ادعى وللمقر
به لا تثبت الا بنفس الدعوى ولو اقاما البيعة لا يتقبل لانها قامت على الغائب فهذا اولى ويتبرك الدابة
في ايديهما لانها انفقوا على كونها امانه في ايديهما ولا منازع لهما ولان نظر الغائب في الترتيب ايديهما اما اذا
كانا صادقين فظاهر لان في نه رضى بكونها في ايديهما وان كانا كاذبين بان كانا غاصبين كانت الدابة
مضمونة لهما ولو ثبت ولاية الاختلاف متى مضمونة لهما ولا يجب **باب** الصنمان على القاضي ايضا فيفوت
حقه واما منع كل واحد منهما من الذهاب الى الموضع الذي يدعي ان القاضي يعرف كون الدابة امانة في
يديهما وليرى كونها ظاهرين في ايات اليد على هذه الدابة ليجوز ان يكونا صادقين ولولم يمنع كل واحد
منهما من الذهاب بها يكون من يلا يدعي احداهما عن الدابة بغير حجة ولو اقام البيعة لا تقبل
بيئته ولا تقطع يد الاخر عنها فهذا اولى وهذا لانه لا يخلو اما ان كانا امنين او غاصبين فان كانا
امينين لا يجوز قطع يد احدهما عنهما كما لو عاسا ذلك **باب** وكما لو اودع عيسا عند رجلين وان كانا
غاصبين لا يجوز لاحدهما بالرد الى الاخر كما لو عانينا ذلك لان جميعا على شيء فيجوز ان يدعيهما
وما اجمع عليه لان الشيء في يدهما ولا ينافي في احد وليس في تركهما على ما اجمع عليه ازالة
اليد على احدهما فان طلب من القاضي ان يامرهما بالبيعة ليرجعاها على المالك او يامرهما
بالبيع فالقاضي لا يامرهما بشي من ذلك ولا يقضى قبل اقامته البيعة لان القاضي انما يجوز له التقرف
في مال الغائب والزام شي عليه بالامر بالبيعة او البيع او الاجارة بطريق النظر للغائب
وانما يكون نظرا اذا كانا امنين في الدابة بحسب لو لم يسقا وهلت الدابة لا يكون مضمونا لهما
وهنا يكون غاصبين يريدان بذلك استقاط الصنمان عن انفسهما او صيرورة النفقة دينيا على
الغائب فلا يتعرض لهما قبل اقامته البيعة كما لو وجدنا اوصال **باب** وجابه الى القاضي وطلب
منه ان يامر به بالنفقة او البيع لا يجبه القاضي الى ذلك **باب** الا ترى ان في الموضع الذي تتوجه
المطالبة على الغائب لو كان حاضر لا يبيع على الغائب كما لو قدم رجل مصر وقال انا عبد
مادون لفلان وبيع واشترى ولزمه الدينون فانه لا يباع بالدين لانه قضى على الغائب **باب** وال
ملكه عن العبد مع انه لو كان حاضر يطالب به ففي الموضع الذي لا يطالب به الغائب لو كان حاضرا
لا يبيع على الغائب كما لو قدم لان لا يبيع كان اولى وهذا لان عند ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز البيع على
الحرة عند **باب** وان كان يجوز الا انه انما يجوز اذا كان الحق منوها على الحاضر وامتنع عن انفا
الحق اذ قبل ثبوت الحق والعلم بالامتناع فلا لا يشتري ان الرجل اذا غاب وخلف امره وسعولا
في البيت من خطا فحسب النفقة ليس لها ولا للقاضي ان يبيع شيئا من ذلك **باب** لنفقة هذا اولى
فان اقام كل واحد منهما البيعة على ما ادعى فان القاضي لا يقضى بالاجارة لانه قضى على الغائب وكذا
لو اقام احدهما البيعة دون الاخر ولا يمكنهما ولا احدهما ان يركب الدابة لكنه صف الدابة في
ايديهما ولا يخذل من ايديهما لانه لم يظهر خياشهما في الدابة جزا امتار ابانها للغائب ولم يظهر كدها
ولا يمكن احدهما من تركها لمافيه من ازالة يد احدهما وقد استويا في الدعوى والحجة لئن هذه

البينة ثبت كون الدابة امانة في ايديهما فصار كود بوجه ظاهرة في ايديهما فان راي القاضي ان الامر
بالانفاق انتفع في حق الغائب بان كان يرجى قدامه بامرهما بالنفقة ليرجى جابلك على الغائب
لان امر القاضي بالانفاق ول ولا يتي على الغائب بطريق النظر بمنزله امر الغائب ولو امر الغائب
بالنفقة كان ل ان يرجع عليه بما انفق كذلك هذا الا ترى ان الطواذ كان لرجل والسفل
لاخر فانهما في صياح الطوا السفل عند ابا صاحب السفل وبني عليه علوه كان ل ان يرجع
على صاحب السفل غير انه ان بني غير امر القاضي يرجع بيمينه السفل وان بني بامر القاضي يرجى
بما انفق على ما عليه اختيار الماخزين رحم الله لان ب بامر القاضي ول ولاية الامر منزلة
امر صاحب السفل وتولى بامرهما بالنفقة تحتل ان يكون على وجه الفتوى على وجه الخبر لانه
لانه لا حرج في نفقة غير الاحي من الدواب والزروع وغير ذلك وكذا في الدابة المشتركة
والزروع المشتركة عند شمس الامية المرحى رحمه الله اما على رواية الحنفية رحمه الله جبر على النفقة
في الدابة المشتركة والزروع المشتركة لان الجبر هنا حتى الشريك لاحق الدابة والشريك من اهل
ثبوت الحق له والمطالبة به كالجبر او لا والنفقة هنا حتى الغائب يجوز ان يكون الامر على
وجه الخبر على هذه الرواية وان كان لا يرجح قدم الغائب بامرهما بالبيع لان في الوجه الاول
الانفاق انظر للغائب لان فيه صيانة حقه والعجز والمالية وفي الوجه الثاني البيع انفع
صيانة حقه في المالية لان العين قد ترد عليه السوى واللف ولو طالت المدة ربما استعرت
النفقة جميع القيمة او مرد عليها وحفظ الثمن اليسر فان راي القاضي البيع اصلح وامرهما بالبيع
وباعا وقف الثمن على ايديهما لانه ثبت عنده لهما ايمان في هذه الدابة وقد كان وقف الدابة
في ايديهما فيقف ايضا بلها لانه ل ما كان في ايديهما فيكونان اخفى يحفظ بدل ل
ويعطيها من الثمن قد رما انتفا على الدابة بامر القاضي لانه علم ان هذا القدر دين لهما على الخا
والثمن مال الغائب وهو من جنس ختمها فكان لهما ان ياخذ ذلك القدر كختمها لما ذكرنا
ان الانفاق بامر القاضي كالانفاق بامر صاحب الدابة ولان هذا ليس قبضا لان بل هو اعانه على
استيفاء الحق لان صاحب الدين اذا طفر بجنس حقه ول ولاية الاخذ كما لو اقرع القاضي
مال غائب كان ل ان يقضي عليه ويوفي صاحب الحق حقه لانه اعانه وطرد ل الوثبت
بالبينة وغاب قبل القضاء لا يقضي ولو اقاما البينة على انهما او فيا جميع الكرا او اراد ان ياخذ اما
نق من الثمن بما تقدم من الكرا لا يقبل القاضي هذه البينة ولا يقضي لهما بشي لان لم يثبت
عند القاضي هذا الدين لانهما اقاما البينة على اثبات الدين على الغائب وليس عنه خصم
حاضر لا قصدي ولا حكمي فكان وجود هذه المنزلة وهذا لما ذكرنا ان القاضي لا يقبل هذه البينة
نظرا للغائب ولا نظر لدفع القضاء عليه بالدين ل كما قلنا في المفقود اذا اطلب اولاده
من القاضي ان ينصب وكيل عنه في حفظ ماله وعلاه فان القاضي يحبسهم الى ذلك ولو نصب وكيل
واذعي عليه رجل الدين على المفقود لا يكون الوكيل حضا ل ولا يقبل البينة عليه كذلك هنا
وهذه مسائل احدها الاجارة وهو على ما ذكرنا وكذلك لو كان المستاجر واحدا وطلب

وطلب من القاضي ان يامر به بالانفاق ليسر على صاحبها فهو على التفصيل الذي ذكرنا والماتية اللودع
اذا طلب من القاضي ان يامر به بالانفاق على الوديعة عند غيبته صاحبها لا يامر به القاضي بالنفقة الا بعد
اقامة البينة لما ذكرنا ولا يدرى ثبوت ولاية الامر للقاضي بالانفاق فلا يصدق الابينة وكذا الوكالات
الوديعة ابلا او بقرا او غنما وصاحبها غائب فذلك ل الجواب فان اقام البينة انها وديعة اقلان
امر ان ينفق عليها من ماله على ما يرى لانه مامور بالنظر والحوان لا يبقى بدون النفقة واللودع
لا ينفق بغير امره لانه لا يسر حتى بالتبرع به في امره بذلك فنظر امنه للغائب ويكون ذلك ل
دنا له على ل الوديعة لان امر القاضي في حال ول ايته كأمرة بنفسه وان راي القاضي
ان يامر به ببيعها ففعل ذلك وان رايه جازيعة لان في الامر بالانفاق سلف بعض المالك يد على
الملك وفي البيع يتوفر جميع المالية فلها ان تقديعه ولو راي الصلاح في الامر باجارته ل
بامر به بذلك وبامر به بان ينفق عليها من كراها لانه ولي الغائب وان لم يرفعها الى القاضي
واجتمع عند من الباهاشي كثير يخاف مساذة او كان ذلك ل محروا ارض فباع بغير امر القاضي
فهو ضامن ل ان كان في مصر يتمكن من استطلاع امر القاضي لانه يمكنه ان يبيع بامر القاضي
فاذا باع بغير امره يضمن كما اذا باع بغير امر المالك مع القدرة على طلب الاذن منه
لان القاضي بمنزلة الغائب عنه فيما يرجع الى النظر فاما اذا كان في موضع لا يتوصل الى القاضي
قبل ان يفسد ذلك الشيء يضمن استحسانا لانه بعه الا من الحفظ وليس في وسعه الاجا الى به
الا ترى ان الراعي اذا اكل على الشاة او البقرة الموت فلهما لا يضمن استحسانا وذكر في
شركة النوازل ان شاة الانسان سقطت فحرق عليها الموت فدحا انسان كمالا تموت لا يضمن
لكن الفتوى على انه يضمن بخلاف الراعي وحكي ان اصحاب محمد رحمهم الله عاقبت رفعت طهر
في طرقت الحج فباعوا امتاعا وحذروا به ثم رجوا الامجد رحمه الله فمألوه عن ذلك فقال ل
لهم تفعلوا لم يكونوا اقمها والله يعلم الفساد من المصلح وذكر في الاجارات اذا مات المكارى
في الطرقت او في المفازة لا تنفس الاجارة لانه يخاف على نفسه وماله وليس ثمة فاضر او سلطان
حتى يرفع الامر فتخرج الدابة منه حتى لو بلغ مصرا انفسخ لانه لا خاف على نفسه وماله ويمكنه ان
يستاجر دابة اخرى وان لم يجد يكس فاعتبر في بقا فقد الاجارة وكلا الغنيين الخوف وعدم القاضي
وهذه مسائل منها ما ذكرنا ومنها اذا مات رجل وترك اولادا كبارا وصغارا ومالا
فنقه كل واحد في نصيبه بنفق الوصي على الصغار من حشمتهم فان لم يكن الميت اوصى الى احد نصيب القاي
ل وصيا لان للقاضي ان ينصب الوصي في مال الميت فقلت مواضع احدها ان يكون على الميت
دين والثاني ان يكون الميت اوصى بوصايا والمال ل ان يكون في الورثة صغار فان لم يكن في
البلد قاض فانفق الكبار على الصغار من نصيب الصغار كانوا متطوعين لانه لا ولاية لهم على الصغار
في مالهم وهذا في الحكم اما فيما بينهم وبين الله تعالى لا ضمان عليهم لانهم احسنوا فيما فعلوا ومنها
ما ذكره مشايخنا رحمهم الله في رجلين كانا في سفر فاعصى على احدهما فانفق الاخر على المخر عليه من ماله
لانه يضمن استحسانا وكذا اذا مات فجهز به صاحب من ماله وكذا العبد المأذونون

في التجارة اذا كانوا في البلاد فوات مواليهم فانفقوا في الطريق لم يصنعوا استحسانا ولا ذراوى عن
مشايخ بل رحمهم الله اذا كان للمسلم او قاف ولم يكن لها متول فقام واحدا من اهل الجدة وجمع الاوقاف
وانفق على اهل المسجد فيما يحتاج اليه من الحبر والمسطر يصنع استحسانا فيما بينه وبين استغنا
وحكى عن محمد رحمه الله انه مات واحدا من الامانة فباع محمد رحمه الله كتبه وانفق ففهمه
فقيل له ان لم يوص بذلك لولا انفقوا في الطريق تعالى والله يعلم المفسد من المصل فاما كان
على قياس هذا الاصل لا ضمان عليه فيما بينه وبين الله تعالى استحسانا اما في الحكم فاما قلنا
قلوان الكبار انفقوا على الصغار ثم لم يقرروا بذلك واقرروا ببقية نصيبهم وسعهم ذلك
ولو حفظوا على ذلك رجوت ان يكون عليهم شيء نظير هذا اذا عرف الوصى الدين على الميت
فقضاؤه ولم يقر بذلك ولا يعرفه القاضي ولا الورثة لا ياتن فيما فعل وكذا اذا كان للرجل عند رجل
ودبقة وعلى المودع دين وعلم المودع انه مات قبل ان يقضى دينه ليسع للمودع ان يقضى ذلك
بما له ولا يقدر به وكذا اذا كان للرجل عند رجل ودبقة على زيد لم يرد دينه وعلى غيره ذلك
دين للرجل اخر فمات عمره وزيد يعرف ان عمره ان يقضى دينه ليسع لزيد ان يقضى دين عمره
بما له وعلى زيد ولا يحبر ورثته بذلك وكذا اذا مات الرجل ولم يوص له احد وله اول وصغار
وله مال ودبقة عند رجل ليس للمودع في الحكم ان يتفق عليهم وحسب ذلك من مال
الميت لكن ان فعل وحلف انه ليس لهم عليه حق وجوب الا ان يكون عليه شيء ان شاء الله تعالى
لان لم يرد به الا الصلاح وهو موافق لما روي عن محمد رحمه الله ومنها للفقير اذا انفق
على اللقيط لغير امر القاضي كان متطوعا وان طلب من القاضي ان يامره بالنفقة لا يامره بدون
اقامة البينة وبعد اقامة البينة القاضي بالخيار ان شاء سمح وان شاء لم يسمح فان امره ان ينفق
عليه على ان يكون ذلك ديناً عليه فهو جائز ويكون ذلك ديناً عليه لان القاضي يصبنا ظرا
للمسلم فكان امر القاضي وله ولاية على اللقيط بمنزلة ولاية اللقيط على نفسه او وصي القيم ولو قال
اللقيط بعد الكبر انفق على كان ان يرجع فلذا اذا امره القاضي وكذا وصي البينة اذا امر
رجلا على ان ينفق على ان يكون ذلك ديناً على القيم جاز ولم يذكر في الكتاب ان القاضي اذا امره
بان ينفق عليه ولم يقل على ان ذلك دين عليه قال بعضهم يصير ديناً لان فائدة امر القاضي ان يكون
ديناً عليه وهكذا روى الطحاوي عن اصحابنا رحمهم الله كما لو انفق عليه بامر بعد البلوغ وقال
بعضهم يكون متطوعا لم يقل على انه يصير ديناً عليه لانه اخرج الكلام بخروج المسورة حيث قال
انفق عليه والمسورة لا تكون موجبة وهو اختيار شيخ الاسلام خواجه فخر رادة لان هذا
ليس بامر يقضاه الدين فلا بد من شرط الرجوع كما لو قال اذكره مالي ونحو ذلك ثم
اذا انفق عليه وقال بعد بلوغه انفق عليه كذا وكذا فانه لا يصدق الا ببينه لانه اراد
اجاب الضمان على اللقيط بخلاف ما اذا وجد مع اللقيط مال وامره القاضي ان ينفق
عليه من ذلك المال فان القول قوله في نفقة مثله لانه امين والقول قول الامين مع الميمين
ولانه انكر وجوب الضمان على نفسه ومثله ادعى الضمان على اللقيط ونظيره ما اذكرنا في الوصية

ان قول الوصى قبل براءة نفسه لا يوجب الضمان على الوصى ومنها اذا وجد راتبه ضالة او عياله
واخذ له ليرد على صاحبه فان انفق عليه لغير امر القاضي كان متطوعا وان دفع الى القاضي واقام البينة
على ذلك فان كان الاتفاق صحيحا يامره القاضي بالنفقة ليرجع على صاحبه وان كان البيع صحيحا
يامره بالبيع وامساك الثمن فان راي الامر بالاتفاق وانفق اياما ولم يحصر صاحبه بالبيع التثابة
ونحوها ويعطيه من الثمن ما انفق بامره وان جازها وانفق اياما ولم يحصر صاحبه بالبيع التثابة
بالنفقة ولللفظ ان يحسبه تلك النفقة لانه اذا الجبر على دفعه اليه لعل استقاط النفقة لم يؤمن
ان يموت مفلسا سوى حقها وان كان للبايع والمرتزق حق الجلس واما في الغلام والراتبة كان له
ان يجر وينفق عليه من الاجرة بامر القاضي فلما حصل ان للقاضي ولاية في مال الغالب فينظر فيها
بلحسن الوجه فان راي المصلح في الامر بالاتفاق ليكون ديناً في دمة المالك فعل وان راي المصلح
في البيع امر به وان راي المصلح في الاجرة امره ومنها اذا وجد عبدا انقبا واخره ليرده
على صاحبه فان انفق عليه يكون متطوعا وان طلب من القاضي ان يامره بالنفقة لا يامره
قبل البينة وهو بالخيار بعد اقامته ثم ان راي المصلح في البيع بامر بالبيع وان راي المصلح
في الامر بالنفقة بامر به ولا يواجره لينفق عليه من اجرة فريضة ومن الضالة لانه لا يؤمن
منه ان ياتي باشيا خلاف الدابة والعبد الضال وللإمام في هذه المسائل ان يتفق عليه من
بيت المال ثم يأخذ من صاحبه اذا حضر او من ثمنه اذا باع وفي العيون لو وجد ضالة او عيلا فامره
القاضي بالنفقة عليه فانفق شعره هلك الضالة قال زفر رحمه الله لا يرجع عليه بالنفقة
وقال ابو يوسف يرجع لان الاتفاق على ملك الغير حصل بامر القاضي والقاضي كماله ولاية
الاتفاق بنفسه له ولاية الامر بالاتفاق فاشبه المالك ولو انفق على الدابة بامر المالك
يرجع فكذا بامر القاضي وجهه قوله زفر رحمه الله ان الرجوع على المالك بالنفقة انما يكون
عند سلامة الدابة وتسليمها اليه وتذات ذلك فلا يثبت له حق الرجوع عليه الا ان
ان العبد لا يبق اذا مات في يد الراد سطل الجمل ذلك هنا وذكر في النفقات في النفقة على العيين
المشترك بان كل نفقة يحري الجبر عليها اذا امتنع احد الشريكين من الاتفاق وانفق الاخر بامر القاضي
او بامر الاتي فالنفق يرجع بنصف النفقة على الاتي بالغاما بلغ سوانتي يصب الاتي باقيا له
او هلك كالعبد الصغير اذا كان بين شريكين ولم يقدر احد على الاتفاق فانفق الاخر بامر القاضي
او الشريك وكل نفقة لا يحري الجبر عليها كحق الدابة المشتركة اذا انفق احدهما بامر القاضي لم يكن
للمنفق ان يرجع بشيء فيما زاد على قيمة نصيبه ولا تعد هلاك الدابة وكل نفقة لا يحري الجبر عليها
اذا انفق احدهما بامر صاحبه يرجع على صاحبه جميع حصته بالغاما بلغ بقى ذلك الشيء ولم يبق
ثم في سلسلنا اذا اقام البينة على انهما نفقا الكرا الى صاحب الدابة وعلى موت صاحبه فان القاضي
يامره بالبيع او يعطيه اماما انفقوا ما اقام عليه البينة من فصل الدر او باخذ ما فضل من الثمن
ويضعه على يد عدل الى ان يحضر ورثته للميت فريضة هذا وينما اذا لم تبق البينة
على الموت والفرق ان البينة على قبض الدر بعد موت صاحب الدابة ظممت على حصم خاضع لهما

اسما معنا مطلق للقاضي ان ينصب حضا عن الميت ويتصرف في ماله لان القاضي ان نصب حضا فيما يدعي
على الميت اذا لم يكن للميت وصي ولا وارث ويقولان للقاضي ان فلانا قد مات وهذا مال من نصيبه عليك
قضاء ديون من ماله والقاضي بمنزلة الوصي في مال الميت فيكون يسئل من قضاء ديون من ماله
فكانت البيعة قائمة على خصم حاضر فقبلت وصار النايب بالبيعة كالعائد فاما البيعة على قبض
الكراسيها حال الحياة فانت على اثبات الدين على الغائب وليس عن خصم حاضر لانه ليس للقاضي
ان ينصب خصم على الحي لانه لا يمكن المدعي الحضور معه مع الحي فصار وجود هذه البيعة وعلمها
بمنزلة وانما يأخذ ما فضل ويضع على يد عدل لان هذا مال الوارث ولا يتمان من قبل الوارث
والقاضي ولاية النظر في مال الغائب بخلاف ما اذا كان حيا لانه وجد منه الايمان وليس
للقاضي ولاية التصرف الا فيما فيه نظر قال محمد رحمه الله وان شئت القاضي لم يتعرب
لحماني شي من امر الدابة ولا يسئل بينهما ولا يامرهما بالنفقة وسعد ذلك في جميع هذه
المسائل وان عمل ما وصفتنا فهو افضل لان هذا قضاء على الغائب من وجه وحفظ المال على الحاضر فلهذا
يحبر القاضي والحفظ افضل وهذا لان ما يفعله في حق الغائب لا يكون واجبا عليه وانما يفعل
بطريق النظر فان فعل فهو افضل وان ترك لا عيب عليه وان اكثر ايدائه من بغداد الى الكوفة ذاهبا
وحاملا فلهما انهما الى الكوفة اذا احدهما المقام لهما او رعا الامر الى القاضي وتصادقا على ما وصفت
لك ولم يبق البيعة فان القاضي لا يغير من خصم في شيء من ذلك لانها يدعيان الحسنة على القاضي
من غير حجة ولا يجوز ان يكونا غاصبين يريدان بذلك اسقاط النفقة عن انفسهما والابرار
عن الضمان ولاهما لو اقاما البيعة لا يلزم القاضي شيء وله ان لا يتعرب لهما بل له الحسنة على ما
ذكرنا قبل اقامة البيعة او في اقاما البيعة وتصادقا والقاضي لا يحبر الذي اراد المقام
ان يرجع وينسخ الاجارة في حقه بعد ما ظهر عنده بالدليل انه يريد المقام لانه ظهر العذر
والاجارة تنسخ بالاعدار عند المايد كذكر لا ينسخه مقصود الان فيه قضاء على الغائب بعض
عقده مقصودا وانما لم يستطع اذا ينقصه في ضمن امر يقع نظرا للغائب فان شئت اجر كل الدابة
من الذي اراد الرجوع اى جعل كلها باجارتها في اجارة نصفها من ان المصلحة في ذلك
او يواجر نصفها من اجبي ان راي المصلحة فيه وان راي المصلحة ان يسلمها الى الذي يريد الرجوع
اولا اخر فغل ذلك ويكون النصف في يد حكم الاجارة والنصف ودبجة فتتركها يوما ويوما
فلا لانه نصب باظر المسلمين فيفعل ما هو الا نظر والاصح ان يواجرها من الذي يريد
الرجوع او من غيره حتى يركبها الى بغداد فيحصل لصاحب الدابة الاجر ولا نزول الدابة عن
ملكه **فان قيل** اجارة النصف من اجارة المشاع وان لا يجوز قلت لم يواجره مقصودا
وانما يواجره بطريق القيام مقام الاول فلا يكون اجارة للمشاع اصلا ومقصود الاتري
انه لو اجر داره من رجل به فاسحقا العقد في النصف بقى العقد في النصف الاخر ولو مات احدهما
انقضت الاجارة في نصيبه وبقيت في نصيب الآخر **قال في الكتاب** فان اقاما البيعة على
ما ادعي من ذلك وتصادقا عليه واختلفت الرواية في هذا الفصل ذكر في بعض الروايات

فان اقامة البيعة على ما ادعي لان عند الفسخ تعذر بقصد دفع الضرر عن نفسه وعند الفسخ تغير
عذر بقصد الاضرار بالغير فلهذا ان الاجارة ملكة المنفعة وانها معدومة مكان العقد مصفاة الى
وقت وجودها فيكون الفسخ امتناعا وهو تطهير العارية لان جواز الاجارة للحاجر ولا حاجة
الى اثبات صفة لزوم والشافعي رحمه الله يني على اصله ان المنافع ملحق بالاعيان فكان
لازمها كالباع ولان المقصود لا يحصل الا بصفاة اللزوم حتى لو انهدم البيت وانهدم منه
ما لا يستطيع السكنى معه **قال** ان يفسخ **قلت** ان العذر اذا حقق لا يمكنه الجزاء على موجب
العقد الا بضرر لم يرض به وهو ليس من موجبات العقد بل من حق الفسخ كما لو وجد
بالبيع عيبا وهذا ان جاز العقد للحاجر **قلت** ومعه ليتوفر المنفعة على العاقلين فاذا ازال
الامر الى الضرر اخبر بائنه بالقياس **قلت** بان العقد في حكم المضاف في حق العقود عليه
والاضافة في عقود التملكات ترفع اللزوم في الحال **قال** كالوصية كان هذا عذرا حاصل قبل
القبض والعذر الحاصل قبل القبض يتركه العجت الحاصل قبل القبض لان القبض الحاصل
قبل القبض انما انبت للمشتري حق الفسخ لا لعين العيب بل لدفع الضرر وعدم مكنه من الجرح
على موجب العقد الا بضرر يلزمه هذا العجز **قلت** موجود في العذر الحاصل قبل القبض فاذا حقق الضرر
في ابقاء العقد يكون عذرا في الفسخ وان لم يتحقق العيب في العقود عليه الاتري ان من استاجر
اجرا لقطع ضرر صر او ليقطع به ككله يسئل الوجع او يرا او بدله او استاجره لهدم له
بيتا او استاجره لينخل **قلت** وليمة ثم بدله او بات المراه فانه ليس المستاجر ان يلزمه ذلك
شأوا الى لانه لا يتحمل من انما العقد الا بضرر يلزمه في ماله او نفسه من حيث المرافة شيء من يديه
او ماله وجواز الاستسما للمنفعة الضرر وقدرى الانسان المنفعة في شيء ثم تبين له الضرر
في ذلك **قلت** لان العقد معاوضة وهو دليل قوته وعدم ما يضا فالبيد العقد عند العقد دليل
ضعفه وما جاد به دليلان يوفى خطه علمها فالدليل القوة **قلت** لا يفسخ بغير عذر وكذا دليل
الضعف قلنا يفسخ بالعذر لان صفة المعاوضة لا تمنع الفسخ عند الحاجة الى دفع الضرر كما في
البيع وعدم الكدالة في المكاح **قلت** والعنه بالاجماع وبالبرق والقرن وغيرهما عند
اذا ثبت هذا قلنا اذا ابد المكري ان يعقد فهو عذر لا يمكن من الجرح على موجب العقد الا
بضرر يلزمه وهو محمل مشتة السفر **قال** ابن عباس رضي الله عنهما لولا قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم السفر قطعة من العذاب لعلت العذاب قطعة من السفر وعسى تعجز
عن السفر لعدم علة السفر بل ان ماله او مرض او يريد الخروج لطلب غريم له فقدم او
لطلب عدا ينفج او خاف امرا او عرت الدابة او احصاها سبي لا يستطيع الركوب معه فيحضر
هذا عيب في العقود عليه ويعضه عذر المستاجر في الحلف عن الخروج ولا يملك للمواجر
انما العقد اذا لم يخرج المستاجر **قلت** **قال** رب الدابة انما يسئل بقول له القاضي اصبر
فان جرح بعد الدابة معه لان العقود عليه خطوات الدابة فاذا فادها معه فقد تمكن من استسفا
للعقود عليه فيلزمه الاجر وان لم يركب وان مرض صاحب الدابة او عجز **قلت** امر لا يستطيع

السجود مع دابته او جلس في الدين لا يفيض الاجارة لان بائنا عه بالخروج لا يتعد تسليم العقود
عليه فيومر بتسليم الدابة وان سئل مع رسول بيع الدابة وهذا لان ليس عليه التسليم الدابة
فاما الحققة الصخر بما يتينا ولد العقد ومن المتاجر من يجره من الله من **باب** له ان يبيع ايضا
لان يحتاج الى صيانة الدواب والقيام عليها ولو بعته غيره من ماله وان في ذلك روي
لشعر عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا امتنع رب الدابة من الخروج فهذا لا يكون عذرا وان من
فقد عذرا ولا يبيع **باب** غير لا يشتق على ذبني فاذا انقضى عليه الخروج للمرض بلحقه في
ابقا العقد صدر لم يلزمه بالعقد والصحيح **باب** الكتاب لان تسليم العقود عليه يتم
من غير خرج وهو انما يخرج حط ما له على وجه اللباغة ومثله لا يكون عذرا في فسخ الاجارة
والله اعلم **باب** من الاجارة والشري الذي يتصدق صاحبها
بالفصل **اصل** **باب** ان من باع مالا وتدخل البيعة من شرط فاسد
ينعقد جازي الوجود بشرط الجواز والاعتقاد وان ظاهري **وحرف اخر** ان العقد متى صدر
من اهله مضافا الى محله ونسب لغوات شرط الجواز واشترط ما لا يقتضيه العقد ولا احد العاقلين
فيه منفعة فيعقد فاسدا ونفي الحكم عند القبض ما يفيد العقد الصحيح الا في حق الانتفاع به وقد
ذكرنا اذا صدر من غير اهله مضافا الى غير محله او من غير اهله مضافا الى محله او من اهله مضافا
الى غير محله لا ينعقد اصلا **والرح** متى حصل بناء على عقد فاسد لا يطيب له وجب التصديق به
ومتى حصل بناء على عقد باطل يطيب له ولا يجب التصديق به لان العقد الفاسد منعت من البيع فكان
حصول **الرح** مستندا اليه كان مستندا بالسبب حيث والعقد الباطل غير منعقد
اصلا فلا يكون حصول **الرح** مستندا اليه كان مستندا بالسبب التصرف بناء على اذن المالك
فلا يكون حيثما قلنا ان التصديق به اذا عرفنا هذا **باب** محمد رحمه الله رطل اشترى طلع خيل او
يسرا اخضر جاز ويقطع من ساعته ثم المسئلة على بلته او جاز اما ان اشترا مطلقا واشترى
بشرط القطع في الحال او اشترا بشرط الترك الى ان يدرك ففي الوجه الاول جاز البيع لانه صدر
من اهله مضافا الى محله خالي عن الشرط الفاسد اما صدر من اهله فلا اهلية البيعة انما
ثبت بالعتل واللسان وقد وجد **باب** ان ينفذ سائر ساعته وقصر فاته واما مضافا الى محله
فلا محله للمال والمال ما يكون منتفعا به **الحال** او بعرض ان يصير منتفعا وقد وجد
واما الخلو عن الشرط المفسد فظاهر وكذا في الوجه الثاني لانه شرط ما يقتضيه العقد والشرط
لا يزيد الا وكادة فجوز كما لو شرط تسليم الثمن او المبيع في الحال وفي الوجه الثالث
نسب البيع لان شرط الا يقتضيه العقد ولا احد العاقلين فيه منفعة وقد ذكرنا في
البيوع ولا بشرط الاجارة في البيع فكان بمنزلة تصديق في صدقه وذكر في العيون
لو ان رطل انواع ثم كرم وفيه غيب واجناس من الثمار فاسر طرقة قال محمد رحمه الله اذا
ادرك من كل نوع منه شيء فباع واشترى ان يدعى في ارضه حتى يدرك فان في قول **باب** الى خبيثه رحمه الله
البيع باطل وقال محمد رحمه الله البيع جائز والشرط جائز وان لم يجعل لتركه اجلا معلوما

فليس

فليس للبائع ان يخل بلباطه وقطعه حتى يدرك لاني خبيثه رحمه الله ما ذكرنا ان شرط ما لا يقتضيه العقد
فيفسد كما اذا شرط ان لا يطا الكاخرة او لا يبيع العبد لمحمد رحمه الله انه لا يتوصل الى المعقود عليه
الا بان يتمكن بقطعه ولقاطه فقد شرط ما يقتضيه العقد واذا لم يضرب له اجلا الى وقت
الادراك لمكان العرف والعادة فصار كما لو نص على وقت الادراك **باب** في الوجه الاول
ينبغي ان لا يجوز لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع الثمرة حتى تبدا واصلاحها
حتى يدرك لان بدو الصلاح انما يكون بالادراك **باب** في كل له بدو الصلاح ليس هو الادراك
بل بدو الصلاح ان يكون منتفعا به ولكل **باب** من الاحوال المنفعة محصورة فاذا اصبحت
منفعة مما هو منفعة تلك الحالة فقد بدو اصلاحها فلا يكون دخل تحت النهي انما دخل تحت النهي
اذا باع الثمرة ولم يصير منتفعا بها **باب** يقول **باب** انه لا يجوز البيع لانه باع قبل بدو الصلاح
الا ان هذا الجواب غير شديدا فانه نص محمد رحمه الله في كراهية الزكوة في باب العشر ان من باع
شيئا من الثمار مما فيه العسر من اول ما يطلع ثم تركه المشتري بان البائع حتى يبلغ فزكوة على
على المشتري ولوم يصح الشر الماوجب الزكاة على المشتري وهذا لان محل البيع المال
والمال ما يكون منتفعا به **الحال** او بعرض ان يصير له ان يصير منتفعا به في الثاني كولد الجارية
المولود **الحال** ونحو الكلب والحسن وغير ذلك **باب** الجواب السديد ان يقول
للواد من البدن والحروج والظهار من الصلاح صلاحية للانتفاع به في الثاني وهو خروج
سليما **باب** يقول **باب** واما القطع **الحال** فلا يمتنع من بيعه بصير المشتري غاصبا
للمحل لانه يصير منتفعا بملك غيره مستعلا **باب** لا يغير اذن ما كده وهذا غصب فان ترك على
التحليل حتى يدرك وبلغ بغير اذن صاحبه بعد ما حلا البائع بيده وبين المشتري فعليه ان
يتصدق بما زاد منه بعد الشراء وان تركه باذن البائع لم يتصدق بشيء والعرف ان ما حدث
من الزيادة بعد القبض ربح استنفاده في ضمانه لكن في المسئلة الاولى بسبب حيث فانه استنفاده
بسبب غصب **باب** الغير لانه حصل بطوبى تحمله وحنانه ارضه وتربته كان فيه شبهة
ناول مال الغير فلا يطيب ويلون حيث وسئل المحقق التصديق وفي المسئلة الثانية استنفاد
بسبب مباح وهو استعمال مال الغير باذنه فيطيب له هذا اذا ترك على التحليل بعد القبض حتى يبلغ
اما اذا ترك قبل القبض بطيبه ولا يتصدق به سوان ترك باذن البائع او بغير اذنه والفرق
ان ما حدث من الزيادة قبل القبض ليس بربح لان الربح ما لا يكون باذنه عوض وهذا يكون
باز اعوض فان الزيادة لحدث قبل القبض لها حصة من الثمن ولو هلك الاصل قبل القبض
له ان يخذ الزيادة بجهتها فاما ما حدث من الزيادة بعد القبض ربح فانه لا يقابلها
من الثمن ولهم الا يردوها بالعب فاذا استنفاده بسبب هو حرام كان حدثا ثم ان ما تصد
بالزيادة لا بالكل لانه ليس بزيادة بل بظهر الزيادة مع الكل شايها قدرا او قيمة فللزيادة بل للحر
او الظن فيصديق بما زاد على ذلك قدرا او قيمة وهذا كله **باب** اس قول الى خبيثه رحمه الله
رحمها الله اما في قياس قول **باب** الى يوسف لا يتصدق بشيء في الوجه كمال لان شرط طيب الربح

عند الضمان لا غير وعندهما الضمان مع حصوله بسبب بحيث اصله للمودع او الغاصب
اذ انصرف في العرض او النقد ورجع عندهما لا يطيب الرجوع وعنده بطيب والبائع اذا انصرف في الممن
ورجع عندهما لا يطيب له الرجوع بالاجماع وهذا على الرواية التي قال الدراهم والدنانير لا يتجنان في
العقد القاسد اما على الرواية التي قال الدراهم والدنانير لا يتجنان في العقد القاسد اما على
الرواية التي قال بالبعث يكون منزلة للعضوب والعروض لا يبيح رجوع الله ان هذا يرجع
حصوله ملكه وضمانه فيطيب له اما الضمان فلا شك واما الملك فلانه اذا ضمن بملكه من وقت
التقدي ولهذا ان يندب بعه لا يترك ان المبيع اذا اكتسب بعد القبض ليس له وان رده بالبيع
لهما ان هذا يرجع حصوله بسبب بحيث كان سبيله التقدي كما لو عصب دارا واجرها او حلب
لبن الاخيه وبيان انه ممنوع من بيع الوديعة وتسليمها والعصب حرام كان هذا ارجح اصلا
بالنصف في مال الغير وهذا لان الملك وان استند الى وقت الغصب لكن المستند بآيب
من وجده دون وجه الاتري انه لا يملك الزيادة المتصلة ولا يثبت اعتاقه فثبت عدم الملك
وقتا انصرف والتصدق وحكم بدينه على الشبهات الاتري انه لو اشترى عبد السباوي الفبر
بالف قبل القبض خسر من الفسخ والامضاء ولو اختار الامضاء واخذ القيمة يتصدق
بما زاد على الثمن لشبهه المبيع لا اعتبار صورة القابلة عند القبض ولان ابر الملك في
طيب الرجوع فوق ابر الضمان لان الملك مطلق للنصرفات والضمان لا وانزاع عدم الملك
لمحت فوق انزاع الضمان والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن رجوع مالم يصحن يكون نهيا عن رجوع مالم
يملك بطريق الاولي الاتري انه لو باع عبد اقمته الثان بالف قبل القبض واختار
للشترى الفسخ واخذ البائع القيمة فانه ليس له من القيمة مقدار الثمن ويتصدق بالفضل
الاتري ان للعضوب اذا اكتسب عبد الغاصب ثم استرده المالك مع الكسب بطيب له
ولا يتصدق بشي وان ابق او مات ضمن الغاصب كان الكسب للغاصب ويتصدق به لان ضمان
القيمة لا يحل للمالك ولا يوجب سببه في حق المالك هذا اذا اشترى الطلع او البسر
قبل ان يتبينها عظمه فاما اذا اشترى بعد ما ناهي عظمه او اصفر ونزكه بعير اذن البائع
خشي صار رطبا واراد ان يضج او رطبا والزيادة طيبة لعل محمد رحمه الله في الاصل فقال
لان لم يزد فيه شي من الحمل انما تغير حاله بزيادة ان يعير وصفه وهذا لان ملك
الزيادة انما يحصل بالنسخ وذلك انما يحصل بالهوا والشمس والقمر والانتفاع بهما
مباح للناس كافة فلا يكون في ماله سببه ناوله سببه ناوله مال الغير وهذا لان في الصورة
الاولى الزيادة في العظم والكبر وانما حصلت بعصب ملك الغير وبان يزداد في
الكمل والزيادة ربا وهما انما يحصل الزيادة في الجودة وانما ليست بربا كما لو باع رطبا
جيدا برطبا ردي فلهذا لو ان حامله الاشجار بعد ما ناهي عظمه ثم ردى في النسخ لا يجوز
وقيل ان ناهي يجوز ذكره في بعض المبسوط وكل شي اشتراه من الثمار على راس الشجر يصعد من غيره
يد ابعد فلا باس به وشرا الثمار قبل ان يصير منتفعا به لا يجوز لانه اذا كان بحيث لا يصلح

لناول

لناول بني ادم او غلف الدواب فهو ليس بمال متقوم هكذا ذكر شمس الائمة السرخسي وشيخ الاسلام
جواهر زادة وغيرهما رحمهما الله في البيوع وذكر القندورس والقاضي الاسيبي رحمهم الله
انه يجوز مال الصدر الشهيد رحمه الله هو الصحيح وذكر في كتاب الزكاة في باب العشر
كل شي من الثمار مما فيه العشر يبيع صاحبه في ملك ما يطلع فان قطعه المشتري والعشر على البائع
وان تركه باذن البائع حتى ادرك فالعشر على المشتري وعندنا في يوسف عشر مقدار الطلع على البائع
والزيادة على المشتري وفي اختلاف الى خيفة وابن ابي ليلى رحمهما الله اذا اشترى نخلا
قبل ان يبلغ من ثمار الثمار كلها وان اشترى طلعها حتى يخرج جاز العقد عندنا وقال ابن ابي
ليلى لا خير في شي من ذلك فان صار منتفعا به لكن لم يبد واصلاحا بعد بان كان لا يوم من
العاهة والفساد عليه فاشتره بشرط القطع يجوز وان اشتره ليشركه لا يجوز وان
اشتره مطلقا يجوز عندنا لان مطلق البيع مضمون تسليم المفقود عليه في الحال فهو بشرط
القطع سواء انما يتاتي هذا التفريع على رواية البيوع على ما ذكره شمس الائمة السرخسي
وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز هذا العقد فاما استند لا يجوز عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه نهى عن بيع الثمار حتى يبد واصلاحا وفي رواية حتى يشبع اي تدرك وفي رواية حتى يبرهن
وفي رواية حتى يومن العاهاه وذلك بالادراك ولانه غير مقدور التسليم الا بالقطع
فصار كبيع الحمار في الستف ومحت في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لم من باع
ملا مودة فمدها للبائع الا ان يشترط للمبتاع المودة هي التي يحرج ثمنها فاذا اشترط
المبتاع ذلك فقد صار مسترا المنة مقصودة فانها لا تدخل في العقد الا بالذكر فهذا ان يصير
على جواز بيعها قبل الادراك ولا دخل البيع عين هو مال متقوم والمالية بالتمول والنقوم
بكونه منتفعا به شرعا وعرفا وقد تم هذا كله في الثمار قبل الادراك والعقد متى صدر من اهله في
حله كان صحيحا وقوله غير مقدور التسليم فليس كذلك لان البائع قادر على التسليم من غير
ضرر بلحقة وانما يلحق الضرر المشتري وهو قدر ضي بالتزام هذا الضرر فلا يمنع صحة العقد
بسببه وتناول الحديث ان المراد بيعها مدركة قبل الادراك والعقد متى صدر من اهله في
حله كان صحيحا وقوله غير مقدور التسليم فليس كذلك لان البائع قادر على التسليم من غير ضرر
بلحقة وانما يلحق الضرر المشتري وقد مر ضي بالتزام هذا الضرر فلا يمنع صحة العقد بسببه
وتناول الحديث ان المراد بيعها مدركة قبل الادراك او البيع بشرط الترتك الى وقت الادراك
بدليل انه عليه السلام قال في اخر الحديث اريت لو اذهب الله الثمرة لم يستحل احدكم
مال اخيه وانما يتوهم هذا اذا اشترى بشرط الترتك لئلا يبد واصلاحا والمراد به
السلم في الثمار قبل ان يبد واصلاحا بدليل انه قال في بعض الروايات لا تسلفوا
في الثمار حتى يبد واصلاحا فيحمل على هذا يكون حقا فيما بينه وبيننا اما اذا اشترها
بعد ما بد واصلاحا الا انها لا تدرك بعد بشرط يجوز وكذلك مطلقا ويومر بان يقطعها في الحال
مقتضى مطلق العقد وعند الشافعي رحمه الله يتركها الى وقت الادراك لانه هو المنتفع فيمن الناس

ولو اشتراه بشرط الترتك فالعقد فاسد عندنا جاز عندنا لانه متعارفين الناس ومن الشرايط
في العقود ما يجوز للعرف كما اذا اشترى وشراكين بشرط ان يحدها البايع لكننا نقول ان كان
بشرط مما ينافي لمنفعة الترتك شيء من البدل فهذا اجارة مشروطة في بيع وقد ورد الشرع بالنهي
عن ذلك حيث نهى النبي عليه السلام عن صفقين في صفقة وعين بيع وشروط وعين بيع وسلف اي بيع
فيه ربا والعرف انما يعتد به اذا لم يكن هناك نص بخلافه واما مع وجود النص فلا امام مع العرف لا يعارض
النص ثم انما على راس الاشجار تزداد وهذه الزيادة تحصل من ملك البايع من ملك الباع فكانت
ضمن للعدوم الى الموجود واشترها فكان باطلا وشري العمل مستحسن من القياس وليس فيه شيء
المعدوم فاما اذا اشترها عظم التمار وصار بحيث لا يزداد للذن ينصف فاذا اشترها بشرط القطع
او مطلقا يجوز وان اشترها بشرط الترتك الى اجل معلوم في القياس فاسد وهو قول
ابي حنيفة والى يوسف وجوز محمد رحمه الله استحسانا وهو قول ابن ابي ليلى وجه القياس
ما ذكرنا وهو القياس في العمل ايضا لكن تركناه بالعرف ولا نص فيه بخلافه وهذا ليس في
مفني ذلك ايضا لان في هذا الشرط جيلولة بين البايع وبينما لا يدخل تحت العقد من ملكه وهو
الخيل ومثل هذا الشرط لا يلزم العقد وفيه تعبير ما ينافي وله العقد وهو ترك المبيع في ضمان البايع
فلا يجوز كما قبل الادراك وكما يجوز لو اشترى حنطة بشرط ان يزرعها البايع وكما اذا شرط
ترك العبد في يد البايع وجه الاستحسان ان هذا شرط متعارف ومدة الترتك لم يسهرة وقد تحمل
اليسير فيما لا يحمل فيه الكثير مع انه لا يأخذ الزيادة من ملك البايع بعد هذا لكن الشمس تنصف
بتقدير الله وبأخذ اللون من الثمن بتقدير الله عز وجل والطعم والدوق من الكوابي بتقدير الله
عز وجل فليس في هذا اشتراط شيء محمول من ملك البايع اذ لا يتوقف عليه الاجل الشمس والقمر والكواكب
وهو شرط متعارف بين الناس فيكون ملائما للعقد باعتبار العرف وباعتبار ان فيه تقريبا
لبعض المشتري بمنزلة النقل بشرط الخطا بشرط ان يوفيه من منزله فلهذا قال محمد رحمه الله
ان يحسن ان اجزءه بخلاف ما اذا قبل ان يتناهي عظمه ولم يذكر في الكتاب فضلا اخر وهو ما
اذا صار بعض التمار منتفعا به ولم يخرج البعض بعد او لم يكن منتفعا به كالنخن وخوخ فاشترى الكل
فظاهر المذهب ان هذا العقد لا يجوز عندنا خلافا لما لاك رحمه الله فانه يقول بوجود صفة
المالينة والنقوم في شيء مما هو المقصود بحل كوجوده في الكل للحاجة الى دفع ذلك كما ان في باب
الاجارة بحل وجود حيز من المنفعة كوجود الكل في حق جواز العقد او بحل ما خرج اصلا وما لم يخرج
منه حل تبعا له في جواز العقد ليعامل كذا نقول جمع في العقد بين المعدوم والموجود
والعدوم لا يقبل البيع وحصة الموجود من البدل غير معدوم فلا يجوز العقد وحل المعدوم
حقيقة موجود احكاما للضرورة وذلك فيما لا يقبل العقد بعد الوجود حقيقة فاما التمار
تقبل العقد بعد الوجود قال شمس الامنة السرخسي رحمه الله وكان شيخنا الامام شمس الامنة
رحمه الله يقيى جواز هذا البيع في التمار والبادجان والبيطخ وغير ذلك وهكذا احلى
عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل قال اجل الموجود اهل في العقد وما يحدث بعد ذلك

بيعا والاسم فيه ليعامل الناس فانهم يعاملوا ببيع تمار الكرم فهذا الصفة ولهم في ذلك عادة
ظاهرة وفي بيع الناس عن عاداتهم حرج بين قال وقد رايت رواية في نحو هذا عن محمد رحمه الله
وهو في بيع الورع على الاشجار فان الورع مثلا خضع ثم جوز البيع في الكل مطلقا بهذا الطريق قال
شمس الامنة السرخسي ولكن الاول عندي اصح لان المصير الى هذا الطريق عند تحقق
الضرورة ولا ضرورة في البادجان والبيطخ لانه يمكن ان يبيع اصولها حتى يكون ما
يجد من ملك المشتري له وفي التمار كذلك فانه يمكن ان يشتري الموجود المنتفع به بعض الثمن
ويؤخر العقد فيما بقي لان يصير منتفعا به ويشترى الموجود بجميع الثمن وحل البايع الا
الانتفاع بما يحصل مقصودا بهذا الطريق ولو اشترى طلعا على كل ثم استاجر النخل شهر
باجرة معلومة ليدركه الطلع بطلت الاجارة ولو تركه حتى يدركه لا يجب الاجارة وان نفذ ليسترد
وما زاد في الطلع فهو طيب اما بطلان الاجارة فلان المستحق هذه الاجارة العير لان ما يحدث
من الزيادة بسبب اجارة الخيل عين لانه لا تنفقه للخيل فلهذا الصورة سواء ان مراد الثمرة بزيادة
اجزائه والاجارة انما يجوز على المنفعة لا على العين لا تشرى انه لو استاجر شاة من معلومة ملك
لنفسه لم يجز فكان العقد مضادا الى غير محله فبطل وهذا لان محل الاجارة المنفعة وهي عرض لا يقوم بنفسه
ولا بصورتها والثمر لا يقوم بنفسه ويجوز بيعها بعد وجودها وما يجوز بيعه بعد وجوده
لا يستحق بعقد الاجارة لا تشرى انه لا يملك الشجرة بعد الاجارة فكذا الثمرة ولان المواعير يلزم
ما لا يتقد على اعيانه فربما يصيب الثمرة انه وفي وسع المالك حادها وانه ليس هذا من اجارات
الناس والاجارة جوز بخلاف القياس كاجرة الناس واجرتهم تعرف بمعاملتهم ولان ما يجوز
استيجار الشيء لمنفعة مقصودة من ذلك الشيء عادة ومنفعة الاشجار التمار لا تشرى عليه ليرتب
ولهذا الاجوز استيجار الشجر ليخفف عليه سائر الاثر انه لو استاجر من رجل الف درهم
بدرهم كل شهر بعهدها كان فاسدا وكذلك الدنانير وكل مكيل او موزون لان الاسباع
ها لا يكون الا بالاستهلاك عينها واما عدم وجوب الاجرة فلان اجير المثل انما يجب اذا العقد
الاجارة وهناك من يعتقد انها اضيفت الى غير محله والعقد المضاد الى غير محله لا ينفصل اصلا
كبيع الحو والميتة والدم ولهذا الاحتياط الاجرة في استيجار الكيل والموزون لان محل الاجارة
منتفعة تنفصل عن العين بالاستيلاء وليس لهذه الاموال منتفعة مقصودة تنفصل
عن العين ويدون محل لا ينفصل العقد وله ما قاله الكرخي رحمه الله لو استاجر الف درهم
ليزرها يوما الى الليل باجرة مطلقة واستاجر حنطة سماء لحصرها مكاييل له
يوما الى الليل باجرة مطلقة لان هذا النوع من الاسباع غير مقصود هذه الاعيان واذا
كان لا يجوز استيجارها بالمنفعة التي هي مقصودة منها فلان لا يجوز بالمنفعة التي هي غير مقصودة
منها اولى وفي ظاهر الرواية يجوز وقرق بينه وبين الدرهم والفرق ان هنا سمي عملا
بعمل المستاجر مع بقا عينه فان الوزن بالدرهم والكيل بالحنطة مقصود كالوزن بالحجر
ولو استاجر حجر اليزن به يوما جاز فكذا الدرهم وهذا لان المانع من عند اطلاق العقد

كونه متضمنا استهلاك العين لوصح وقد انعدم ذلك بتسببه منفعة يستوفي مع ثبوتها
وهو المقصود في الناس او كالا استنجا حرة ليحل به او الشوب ليلبس به **خلافا** لما اذا استنجا
ليحل به لانه لا يمكن العمل بها مع ثبات العين واما طيب الزيادة فلان الجارة لما منعقد صار وجودها
وعدمها سواء بقي مجرد الاذن بالترك من غير اجر فطيب له الزيادة ولهذا اولنا في مسألة الدراهم
انه لغى العقد ونفى مجرد الاذن بكانه اعارة واعارة الكيل والموزون فرض **يجب** عليه مثله
فان قيل انما اذن له بالترك بشرط وجوب الاجر فاذا لم يجز وجب ان لا يبطل الاذن
قلنا امتناع الاجر يمكن من جهة المستاجر وانما امتنع الوجوب حكما فيصح اذنه وان لم يحل الاذن
كما لو خالغ امراته على خمر او خربير وقع الطلاق وان لم يحل البدل من طريق الحكم ولو اشترى
فضيلا في ارض جارا علم ان بيع الزرع المأبى قبل ان يصير منتفعا به لا يجوز لان البيع مختص بعين
مال متقوم والزرع في اول ما يبذر قبل ان يصير منتفعا به لا يكون متقوما كما بعد ما
صار منتفعا به يجب حمل المأجل فيه ومسا فرالدواب يجوز بيعه لانه مال متقوم منتفع به
فان باع بشرط القطع او مطلقا جاز لما ذكرنا في التمار وان باع بشرط الترك لا يجوز لما ذكرنا
وان اشترى مطلقا ثم تركه ان كان باذنه بطيب **له** وبغير اذنه لا بطيب كما في التمار وان
استاجر الارض هذه معلومة باجرة معلومة لم يترك القصيل فيها جازت الاجارة ووجب
الاجرة ان تركها او طيب **له** الفصل اما جواز الاجارة لان استيجار الارض صحيح اذا كان
المستاجر متمكنا من استيفاء منفعتها والتمكن موجود هنا وان كانت الارض مشغولة بزرعه
معنى انه وصلت منفعة الارض الى زرعها فصار كانه زرعها استوفى منفعة الارض وشغل المستاجر
لا يمنع جواز الاجارة **خلافا** لما اذا كانت مشغولة بزرع غيره فرق بين هذا وبينما اذا
استاجر النخيل سهر معلوما حيث لا يجوز والفرق من وجهين احدهما ان الاجارة على الارض
صدرت من اهلها مضانا فالى حملها فانها مضانة الى الارض والارض مما يمكن الاسفاعها مع ثباتها
منفعة مطلوبة من الارض وهو السكنى والزراعة وغيرهما من المنافع المشروعة في الباب
ان عزمه هنا حصول العين لكن لا عبارة للعرض انما العبارة محل العقد هذه اجارة اضيفت
الى حملها وقد خلت عما ينسبها فجوز اما اجارة النخيل اضيفت الى غير حملها لان محلها المنفعة
والمنفعة المطلوبة من النخيل الثمرة وغيرها غير مطلوبة والتمرة عين الاترى انه يجوز استيجار
الارض بالدرهم واستيجار الاشجار لا يجوز **كما** علم انما ليست محل للعقد الاترى انه لو
انقضت مدة الاجارة او مات احداهما في الارض زرع لم يترك سق العقد بالاجرة الا ان غضى المدة
ببقي العقد باجر المبل وحكمه حكم ابتداء العقد لان الحاحما الى الاعتقاد وفي الموت يبقى بالمسح لان
الحاجز الى الانفا في المعاملة اذا انقضت المدة او مات احداهما قبل ادراك الثمرة ترك الثمرة على الشجر
بغير اجر لان استيجار الثمرة لا يجوز **خلافا** لارض وهذا لان هذه اجارة على المنفعة لان القصيل
لا يزداد ولجب لا ينقصد من اجرا الارض بل بواسطة الترسيد والحضانة والتعهد في الارض
حصل وهذه منفعة دون العين والاجارة لهذا العرض صحيح **خلافا** للحل لما مر والثاني ان الاجارة

الوارد على الخيل وان اضيفت الى حملها وهي المنفعة لكن القياس بان جوار الاجارة لانهما مع العدد ورواها جرت
بخلاف القياس لعامل الناس ولا تعامل في اجازة الحمل لتزل التمار عليه فذهبت الاجارة الى اصل القياس وفي الار
تعامل مصل فيه القياس واما طيب الفصل فلانه ربح ما قد ضمن وقد اسفاد بسبب مباح فيكون طيبا ولو استاجر
الى بلوع الزرع كانت فاسدة وعليه مثل اجرا الارض ويطيب **له** من الزرع بقدر الثمن وما غرم من الاجر
ويتصدق بالفصل اما فساد الاجارة فلما له المدد واما وجوب اجر المبل فللفساد الاجارة كما في سائر الاجارة
الفاسدة **فرق** بين هذا وبينما اذا استاجر النخيل فانه لا يجب الاجرة لما قلنا والفرق ان الاجارة
هنا صدرت من اهلها مضانا الى حملها لكن فسدت لغوات شرط الجواز وهو اعلام المدد والعقد الفاسد
يوجب اجر المبل اما اجارة النخيل اضيفت الى غير حملها فلا ينقصد اصلا لغوات شرط الاعتقاد واما طيب
مقدار الثمن وما غرم من الثمن لان تقدير من الثمن متناول مال غيره بعض فيكون متناولا مال نفسه
معنى فيطيب له كما في غاصب الغاصب وكما لو غصب ارضا وزرعها وبغصها الرراعه حتى ضمن النقصان
يطيب له مقدار ارض مال له وما ضمن من النقصان ولانه ليس بربح فيكون طيبا له واما التصديق بالفصل
فلانه ساو له **مال** غيره فلا يطيب **له** الا بانه لا يسبب مشروع مطلق ولم يوجد الاذن ولا سبب
مشروع مطلق في الطلاق التناول فلا يطيب ولانه ربح وقد اسفاد بسبب جرم حيث وهي الاجارة الفاسدة
الاترى ان غصب الارض يتصدق بما زاد على ما افق وما غرم من النقصان لما قلنا كذلك هنا
الاترى انه لو غصب الفواشري بها شيئا وباع حتى صارت الغير فانه يغرم للمالك ويسلم له
احد الا لفين لانه بدل ماله ويتصدق بالف لانه ربح **فرق** بين هذا وبين الاجارة في النخيل فان ثمة
لا يلزمه التصديق بشي والفرق ان الزيادة في اجارة النخيل ربح استفاد به بسبب مباح لان اجارة
النخيل لا تنقصد اصلا ولا جوازها **كما** صحيحا كان او فاسدا فصار وجودها وعدمها بمنزلة نفي مجرد
الاذن بالترك وفي اجارة الارض حصل بسبب حرام حيث لان الارض محل الاجارة فالاجارة اضيفت
الى حملها الا انها فسدت الاترى انه لم ينظر اثر الفساد في اجارة النخيل حتى لا يحل الاجر وهنا ظهر
اثر الفساد حتى وجب اجر المثل ولا يقال بان كل واحد منهما يتضمن الاذن بالترك لا بالقول **الباطن**
عدم مطلق فلا يعتبر في فساد الاذن والفساد موجود بوصف الفساد جاز ان يوثق في فساد ما منه
وهذا روي الحسن عن ابي خيفة رحمه الله ان المقبوض حكم العقد الباطل امانه وهو احتيا ربح المثل
رحمهم الله والمقبوض حكم العقد الفاسد مضمون بالاجماع ولو باع المولى العبد المأذون بالمشقة او بالدم
المشتري لا يصير محجورا عليه ولو باع بالخمر او الخنزير قبل القبض هو على اذنه ويجعله نصير محجورا عليه
وقد ذكرناه في الايمان ولان الباطن طلب شيئا لا جواز **له** كمال فلا يستقيم التقييد بشي لا يتصور
وفي الفساد طلب شيئا له جواز حال فجاز ان يبقدر الاذن به فلا يبقى اذنه لونه ولهذا قلنا ان الشفع
اذا صلح من حق الشفعة على دراهم او دنانير كان باطلا وتوقع فعله تسليم مطلقا ومثله لو صلح على بيت
من الدار لا يقع فعله تسليمه وان كان فاسدا النقصان مطلق فيتقيد تسليمه به كذلك هنا وهذا كله
قوله ابي خيفة ومحمد رحمه الله وفي قياس ابي يوسف طيب الفصل في الارض ايضا لوجود شرط الطيب
وهو الثمنان على ما ذكرنا فالحاصل ان كل عقد كان للجواز فيه مدخل كان للفساد فيه اثر وكل عقد لا يكون

ص
ها

لجواز فيه مدخل لا يكون للفساد فيه اتر وكذا الاستاجر الرجل درهم بدنانير ونقص فكل واحد من طاب
له الفصل لانه ليس للفساد اتر هنا وهذا الجب على كل واحد منهما ارد ذلك الدراهم بعينها لما ذكرنا انه
امارة المنفعة فكان قرصا قال محمد رحمه الله في الكتاب قال ابو حنيفة رحمه الله كل ما اخل الرجل
من صاحبه على ملك فاسد بطبيعة نفسه وزج فيه الذي اخله طاب له البرج بربديه اذا كان الماخوذ
دراهم او دنانير لانه ربح ما قد ضمن وقد استفاد به بسبب مباح لان الفساد ساقط الاعتبار حكما في
حق الدراهم والدنانير لانه انقطع حق المالك عن العيز حتى لم يحسب على القابض رد المقبوض بعينه
ولو كان للفساد عبرة في جانب الدراهم والدنانير لكان لا ينقطع حق المالك عن العيز كما في جانب
المبيع فصار وجود البيع الفاسد في حق الدراهم والدنانير وعلمه بمنزلة نفي مجرد الاذن بالقبض
للتصرف فيه لا غير من غير بيع ولو اذن له بالقبض للتصرف فيه من غير بيع كان القبض والنقص فيه
مباح وهذا الجواب الذي ذكره محمد رحمه الله في الدراهم والدنانير اما يستقيم على الرواية التي
نقول ان الدراهم والدنانير متى ملك ببيع فاسد ينقطع حق المالك عن الدراهم والدنانير اما على
الرواية التي قال لا ينقطع ولما كان يخل بعينها يجب ان لا يطيب له الرج ايضا عند الخسفة
ومحمد رحمه الله لان الفساد بقي معتبرا في حقها فصار كجارية الارض فاسدة لا اجارة الخيل
فسر محمد رحمه الله ما قال في الكتاب محاسبها اذا اشترى رجل الف درهم بمائة دينار الى سنة
قبض الدراهم ونقص فربح طاب له الرج في قول ابو حنيفة ومحمد رحمه الله وان فسد البيع
باعتبار الاجل لان الفساد ساقط الاعتبار في حق الدراهم لما انقطع حق البائع عن العيز متى مجرد الاذن
بالقبض للتصرف من غير صرف فكان قبضا مباحا ولو غضب لالف صلبا **باب** ما ربح لانه استفاد
بسبب حرام حديث وهذا قياس قول ابو حنيفة ومحمد رحمه الله اما على قياس قول ابو يوسف
يطيب لوجود شرط طيب الرج عند وهو الضمان وخلافه لو اشترى عباسا فاسدا ونقص فيه
وربح لانه بعين العبد فكان النقص مستندا الى بيع فاسد فكان حاصلا بسبب حرام اما الدراهم
لا تنعش في العقد فصار الاصل ان الفساد متى تمكن في العقد والقبض لا يطيب الرج ومتى لم يتمكن في
العقد ولا التقبض او يقول الرج في الدراهم لا يطيب عند عدم الملك ويطيب عند فساد الملك
وفي السلع لا يطيب عند فساد الملك كما لا يطيب عند عدم الملك الا ان عند عدم الملك فيه حقيقة
الحث لان حاصل بسبب مال الغير لتعلق العقد به جواز او استحبابا فكان في تناوله سائلا ومالك
الغير وعند فساد الملك يستشبهه تناوله **باب** الغير فيثبت فيه شبهة الحث والرج في
الدراهم يكون حاصلا بالغير لان العقد لا يتعلق بغير الدراهم وان اشار اليه لان الدراهم
والدنانير لا يتعنان في عقود المعاوضات استحبابا اما سعلق مثله في الدية لان فيه شبهة
التعلق عند الاشارة اليه لانه يتعلق به الجوار لان تعينه يعتبر في حق التقدير ويعين النوع ان
كان لا يعتبر في الاستحباب والتقدير والتعنين يفيد الجواز اذا تعلق سلامة البيع عند تسليمه
فمضى ثبت شبهة التعلق به ثبت باعتبار شبهة الحث فيجوز محرم ومتى كان الثابت فيها شبهة
الحث عند عدم الملك كان الثابت شبهة تلك الشبهة عند فساد الملك وشبهة الحرمة يعتبر في حق

الحكام اما شبهة الشبهة لانه لا ينالها او يقول في حق البائع القدر لرفع على الدراهم والقبض كان ياذنه
ولم ينقص ذلك القبض فطاب له الرج وفي الغصب الفساد يمكن في القبض فان صاحب الدراهم اذا جاز
ان ينقص بقاءه ويأخذ دراهمه بعينها ومنها ان استقرض الناعلي ان لعطي المقرض كل شهر
عشرة دراهم كان هذا شرط فاسدا فان عمل المقرض في الالف ورجح طاب له الرج لانه ربح ما قد
ضمن وقد استفاد بسبب مباح لان هذه الدراهم لتصرف القابض فيها وانها باطلة لانه
لجارية ما لا يمكن الانتفاع به الا بعد استهلاكه فلم ينقص لاجاز او لا فاسدا فسقط اعتبارها ولا يجب
الاجرة فنفي مجرد القبض من غير اجارة وانه مباح بخلاف الغصب لما قلنا او نقول الفساد لا يمتثل
في العقد ولا في التقبض لانه ليس للمقرض اخذ تلك الدراهم وكان الكرخي رحمه الله يقول المسئلة
على اربعة اوجه اما ان يشتري بالدراهم العضوية بان يشير اليها وينقلها او يشير الى غيرها وينقل
منها او يشير الى غيرها وينقلها اليها وينقل من غيرها او يطلق وينقلها في ثلاثة منها بطيب الرج وفي
واحدة لا يطيب وهو ان يشير اليها وينقلها لان الدراهم لا يعين بنفس العقد ما لم يضم اليها التسليم لتسليم
الامان وعدمها ولهذا التواراد ان يسلم غيرها كان ذلك واما ان القبض يتعين نوع معين وهذا
لا يمكن استرداد المقبوض من البائع ليعطيه مثله فاذا استعان في العقد والتقدم جميعا بالدراهم الودية
او العضوية لا يطيب له الفصل **باب** ان اشترى لها ما كولا ويدها لم يحل له ان ياكل ذلك
قبل ادا الضمان ولو اشترى بغيرهم مطلقا ثم تقدمت تلك الدراهم حل له ان يتفجع بها او بالغير يلزمه
التصدق في الوجوه كلها وهو الصحيح لانه استفاد بالغصب سلامة المبيع يد او ملكا فتمثل فيه الحث
على ما ذكرنا في النوادر لو اشترى كمينارا بعشرة دراهم ونقد الدراهم العضوية لم يحل له ان يتفجع
بالدينار ما لم يرد الضمان لان صاحب الدراهم اذا استحق دراهمه فسد العقد وجب عليه رد الد
تكانت كالمقبوض بحكم عقد فاسد بخلاف ما لو نذرها في ثمن الطعام لان بالاستحباب لا بسطل الشري
بل يتحقق الثمن جينا في حقه كما كان وعلى هذا لو اقبض ثوبا واشترى به جارية لم يحل له ان يطاها لانه لو استحق
الثوب لزمه رد الجارية ولو تزوج بالثوب للغصب امراته حل له ان يطاها لان الغصب منه
اذا استحق الثوب لا بسطل الكاح ولا التسمية والله اعلم **كتاب المضاربة**
باب المضاربة التي يزيد فيها المضارب من عند اصل الباب
ان الزيادة في الثمن حال قيام المبيع جاز من المضارب لانه من الاجنبي جاز له على ما ذكرنا في البيوع
من المضارب اولى الا ان العزق بينهما ان الاجنبي اذا زاد لا يملك الزيادة الا اذا ضمن او اضاف في
مال نفسه والمضارب اذا زاد يلزمه وان لم يضمن ولم يضاف الى مال نفسه لانه وكيل من جهة مال
الوكيل اصيل في حقوق العقد وهذه من حقوق العقد فتصح الزيادة منه كما تصح من المشتري بطريق الاصل
الا انها يفتان من حيث ان الزيادة من المضارب لا تنجب تغيير العقد كالزيادة من الاجنبي لان الزيادة
تنجب تغيير العقد من اولية **باب** ولا تنجب التغيير من ليس له ولاية التغيير ولهذا لم يتخير
بالزيادة وان كان لسبيل منه تبرعا لانه اجنبي عن العقد فلا يكون لسبيل من بعده حتى لا يخل الزيادة
نظام المبيع فكذا المضارب وتغير بزيادة المشتري لان له ولاية التغيير عند مساعلة البائع

ينار

اذلغرفنا هذا مال محمد رحمه الله اذ ادفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف فاستركى
بها جارية لتساوي الفين ثم زاد البائع في الثمن مائة درهم فالزيادة جائزة لازمة على المضارب من ماله
اما جواز الزيادة فلما ذكرنا انه وكيل بالشراء وهو اصل الحق المحقق لانه يستفيد جوارها بالغن فيصير
في حق الزيادة كانه اشتراها لنفسه واما لزومها في مال المضارب لانه لو لم يزد المضارب من ماله
مستدنيا شيئا على رب المال بخير من ماله وليس له ان يفعل ذلك الا ترى انه لو كان راس المال
الف فاشترى بالف ومائة جارية يصير مشتريا لنفسه بقدر المائة والمضاربة بقدر الف كذا يكون
مستدنيا على رب المال ويكون الجارية من المضارب والمضاربة على احد عشر شهرا حتى لو بيعها
فيهم كان ما يخص جزارا من احد عشر شهرا من الثمن للمضارب وما اصابه عشرة اسهم في حق المضارب
ياخذ رب المال من ذلك راس ماله وما بقي فهو من بينهما على ما شرطوا وكذا لو اشترى جارية بالف
للمضاربة ثم جارية اخرى بالف للمضاربة كانت الاولى على المضاربة والى الثانية للمضارب خاصة
ولا حصة للزيادة من الجارية لانه لو كان بمقابلتها شي من الجارية لا يخلو اما ان ينعى ذلك على المضاربة
او يخرج منها ويصير للمضارب خاصة لا وجه الى الاول لانه يستدانه ولا وجه الى الثاني
لان فيه اخراج شي من المضاربة بعد ان دخل فيها والمضارب لا يملك ذلك فاذا صححت هذه الزيادة
فيما من البائع والمضارب بحسب ولا يظهر في حق غيرها وتكون هذه مقابلة صورته لاحقة وان
جاءت الزيادة من الاجنبى وكالزيادة من المشتري يظهر في حقها لا في حق الشئ فلو اراد ان يبيع الجارية
مراوحة وتوليده يبيعها على الف لان الزيادة لم تخرج في حق الجارية في حق القابلة كالزيادة من الاجنبى ولو اراد
اجنبى يبيعها مراوحة او توليه على الف كذا هذا الا ترى انه لو اشترى بماله المضاربة مائة
ثم قصرها او حملها عليه من عند يكون متطوعا ويبيعها مراوحة على مال المضاربة بخلاف
ما زاد للمشتري بنفسه لانه صار للزيادة حصة من الجارية فصار كما لو اشترى من الاخذ بالف
ومائة الا ترى ان له ان يبيع مراوحة على راس المال والكرا واحة القصار لا تخافه برأس
المال ومنه اليه فان باعها مراوحة او مساومة بالقر استوفى رب المال راس ماله الف وما بقي
بينهما نصفين ولا حصة للزيادة المضارب في الجارية من الثمن وهذا الاشكال في حصة بلثة
ارباع الجارية لان الملك في بلثة اربع الجارية لرب المال فيكون زايدها ثلاثة ارباع الجارية فيما
هو حصة رب المال فيكون زايدها اربعة اجنبى اخر سوا ولو زاد اجنبى اخر في حصة رب المال
فيكون زايدها حصة من الجارية فكذا اذا زاد المضارب وانما الشكل في ربع الزيادة لان ربع الزيادة
كان بازا ربع الجارية وربع الجارية كان ملكا للمضارب حتى لو ائتمرها صحيح اغناؤه ويحب عليه زكاة ربعها
فكان للمضارب مستدنيا هذا الربع لنفسه او يزيد فيما اشترى لنفسه فيجب ان ينعى ربع هذا الربع
في الربع الذي اشتراه لنفسه ويكون بازا ربع الزيادة حصة من الجارية لا انفقول ربع الجارية
وان كان ملكا للمضارب لكن ملكه في الربع نفع الا ترى انه لا يجب عليه ربع النفع ولو اضعفت
قيمة الجارية حتى صارت الف درهم كان جميعها لرب المال حتى لا ينعى عتق المضارب فيها بعد ذلك
ولا يجب عليه زكاة ولو كان ملكا للمضارب في الربع اصلها كانت النفع عليها وكان اذا هب من الجارية

مشترا

مشترا بينهما واذا ثبت انه نفع فلو جعلنا للمضارب بازا ربع الزيادة حصة من الجارية لصار ملكا
المضارب خاصة فخرج شي من المضاربة مما دخل تحت المضاربة بفعل المضارب من غير رضى رب المال
وما دخل المضاربة لا عمن للمضارب اخراج شي منه لنفسه بخير من ماله في هذا اولى اليه
اشار في الكتاب حيث قال لانه يصير كانه اخراج بعض الجارية لنفسه بالزيادة من المضاربة
خلا وما لو اشترى في الابتداء من المضاربة خلا وما لو اشترى في الابتداء بالف ومائة لان ما يخص
المائة لا يكون داخل تحت المضاربة فلا يودي الى الاخراج ويصير مشتريا بذلك القدر لنفسه
فلا يكون استرانه خلا وما اذا اشترى بماله ثيابا ثم صنفها بمائة من عنده وقد قال رب المال
اعمل براك اولم يبق لانه يبيعها مراوحة على الثمن وعلى اجر الصبغ يوم صبغ ويقسم الثمن على راس المال واجر الصبغ
فاصاب الصبغ فهو للمضارب خاصة وما اصاب الثوب ياخذ رب المال راس ماله والباقي بينهما
على المشروط ولو باع مساومة تقسم الثمن على قيمة الثوب وقيمة ما زاد الصبغ فيه وتكون حصة الصبغ
للمضارب وتستوفى رب المال راس ماله من حصة الثوب والباقي بينهما على الشرط الا انه ان قال له
اعمل براك لا يصير صانعا بالكلط ويكون رب المال بالخيار ان شا اخذ الثياب براس ماله واعطى
المضارب ما زاد الصبغ فيه يوم يتصمون وان شاسلم الثوب اليه وضمنه قيمته لان الثوب
كله لرب المال والمضارب فيما صبغ بمنزله من غصب ثوب انسان وصبغه فان لم يجز شيئا يباع
المضارب الثوب جاز لبقا للمضاربة بينهما في الثوب بعد الصبغ لان المضارب في الثوب بمنزلة الوكيل
بالبائع والوكالة لا تبطل بخلاف من حيث الفعل فدرجعه وبرى من ضمانه لانه عاد الى الوفاء
حين يدرجعه على المضاربة حتى لو هلك على الثمن في يده لا يضمن وهذا لان الصبغ غير مال قائم في الثوب
فما زال يقسم الثمن عليه وعلى الثوب الا يرى ان الغائب لو صبغ الثوب لا يبيع ماله ويكون رب
الثوب بالخيار ولو بيع تقسم الثمن بينهما بخلاف الزيادة ويكون الزيادة بمنزلة النقصان او اللز
في انه يكون متطوعا ولا يكون للمضارب شي من الثمن

باب زكاة المضارب

ما ذكرنا في كتاب الزكاة ان المال المشغول
بالحق العباد لا تحب فيه الزكاة فان كان فارعا تجب **وحرف اخ** ما ذكرنا ايضا ان الزكاة
انما تحب اذا كان المضارب كاملا في طريق الجوار مع بقا شي من المضارب في وسط الحول واذا هلك المالك
في وسط الحول لا تجب ماله ثم المضارب باساومة الحول من وقت الاسفاده **وحرف اخر**
ان مال المضاربة اذا كان فيه فضل وحل عليه الحول فعلى رب المال زكاة راس المال وحصته
من الربح وعلى المضارب زكاة حصته من الربح اذا بلغ مضاربا لكن لا يحاطب المضارب بالاد الا بعد
القسمه لان ملكه على الرول قبل القسمه وهذا لا يجب عليه النفع ولا جعل الا بق في ظاهر الرواية
فاشبه مضاربا هو دين على الناس والمدينون في البيت والربح انما يظهر في حق المضارب اذا كان
المالك كله من حليس واحل يحزى فيه الحول على القسمه اما اذا كان اجناسا لا يقسم قسمه واحل وكل
حسن مسغول براس المال او راس المال يعضل عليه لا يحل الربح طاهر في حق المضارب عندنا
خلا للرؤس رحمه الله ما تميز اما اذا كان قيمة كل نوع او بعض الانواع فاصل على راس المال يظهر الربح

ونصيب في العاقل ان كان لا يظهر في غيره **وحرف آخر** ان الهلاك في مال المضاربة بصرفه
الرجح اوله لانه تنبع وهذا لان الرجح اسم لما يفضل عن راس المال **فما لم يصل** راس المال الى راس
المال لا يظهر الرجح فينصرف الهلاك اليه صبر ورتة اذا عرفنا هذا قال **محمد رحمه الله** رجل
دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشتري المضارب بها حاربه تساوي الف درهم فحال
الحول ولا مال لرب المال **ولا للمضارب** غيرهما فعلى رب المال زكاة ثلثه ارباعها وعلى المضارب
زكاة الربع لان الزكاة انما تجب على قدر الملك وملك الجارية بينهما ارباع لان الف مشغول براس المال
وقد قدر نصف الجارية والالف مخرج وهو بينهما نصفه لرب المال وذلك خمسمائة وخمس مائة للمضارب
وكل واحد منهما فارغ عن نصف حق العباد فيجب على كل واحد منهما زكاة ملكه الا انه لا مخاطبة للمضارب
بالادام ان تنقصر ملكه فمما بالقسمه ولا مخاطبة للمضارب باذكاره راس المال وحصة رب المال
من الرجح في ظاهر الرواية عند ابي حنيفة رحمه الله او لا يطالب به لانه بمنزلة المالك ثم رجع لانه في حق
اد الزكاة غير مالك ولا نائب لانه فوض اليه التجاره واد الرهاه ليس من التجاره واد امر على العاشر
واخذ منه العشر واخذ منه العشر فلا ضمان عليه فيما اخذ منه لان لا خذ اما ان يكون بحق او غير حق
واما ما كان لا يحق عليه الضمان كما لو غضب منه او قوى وان كان هو الذي اعطى العاشر من غير الزام
فهو ضمان لما اعطى وكذا الوضاعة بشئ من المال حتى كف عنه فهو ضمان لانه دفع المال باختياره لا
من لا حق له في اخذه منه فيكون مستهلكا كما ادى كما لو وهبه من رجل اخر قال **شمس الامنة** السخسي
رحمه الله وكان سخنا الامام رحمه الله يقول **الجواب** في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب
فيما يعطى من المضاربة الى سلطان طمع فيه وقصد اخذ بطريق الغصب وكذلك الوصي اذا صانع في مال
اليتيم لا يضمن انما يقصد ان اصلاح هذا المصانعة لانه لو لم يفعل لبيد الطامع جميع المال فلو غلب البعض احرار
ما بقي من حمله الخلف في زماننا والامين فيما يرجع الى الحفظ لا يكون ضمانا كما لو وقع الحرق في بيت المودع
فتساول الوديعه اختيارا فاما في زمانهم كانت القوة للسلطان واهل العدل وكان الامير ممكنا من دفع
الامر اليهم ليدفعوا الطامع عن امانته فلم يذالك اذا صانع شيئا كان ضامنا اعطى ولو اشترى بالمال
حاربتين كل واحد منهما تساوى الف حال الحول فعلى رب المال زكاة ثلثه ارباعها ولا شئ على المضارب
في ذلك لا قليلا ولا كثيرا **اما على رب المال** زكاة ثلثه ارباعها والمال اما لا زكاة على المضارب لان المضارب
لا يملك شيئا من الجار شئ وهذا لا يصح اعتناقه فمما ولا في احدها ولو كانتا قريبتا لا يعقوب شئ منهما
ولو كانتا زوجتين له لا يفسد النكاح لان راس المال يعتبر في كل نوع من انواع مال المضاربة كانت
ذلك النوع جميع راس المال الا ترى انه لو هلك احدهما بعين الآخر لراس المال ومنه كان احتمال كونه
راس المال باسما في كل واحد منهما لا يظهر الرجح في كل واحد منهما بالمشك والاحتمال وعند فخر رحمه الله يظهر
الرجح لان العبد من حكم المضاربة كعبد واحد ورأس المال الف درهم مسعود بوجود الفصل بينهما
على راس المال مستغرق المضارب في حقه وهو الربع كما في العبد الواحد وتجب الزكاة الا يرى انه
لو اغتفر ما رب للمالك ضامنا حصة للمضارب خمس مائة فاذا ظهر حصة المضارب في حق وجوب الضمان
له عند اتمامه راس المال فلان يظهر نصيبه في مفيد عتقه وجوب الزكاة كان اولى وانما قول باعناق
رب

رب المال اياها يصل اليه راس المال فيظهر الفصل فاما باعناق المضارب اياها واحدها لا يصل الى راس
المال شئ ولا فصل في كل واحد منهما على راس المال فيعتبر كل واحد منهما على حدة كان ليس موهبة فلا ينفذ
عق المضارب في احدهما وصحة ان للمضارب حق يفقد عند وصول راس المال الى راس المال لا قبله
الا يرى انه لو هلك احدهما كان الثاني كله لرب المال **براس ماله** وباعتبار الحق بح الضمان كما غناق
الراهن العبد المرهون او ابلاته او اجني اخر ولكن لا ينفذ العتق ولكن ينفذ باعتبار الملك ولا ملك له
في واحد منهما عند الاقتناق فلهذا لا ينفذ عتقه وهذا لانه لا يخلو اما ان يعتبر احدهما عيبا مشغولا
براس المال والاخر يعتبر بحا ويعتبر براس المال فيهما جميعا لا وجه الى الاول لانه ليس احدهما
اوى من الآخر ولا وجه الى الثاني لانه حينئذ لا يظهر الرجح الا بعد القسمة والجنس المختلف مما لا يقسم
فلا يظهر الرجح فلا يملك المضارب شيئا من احد المالكين فلهذا اذا كانا جنسين مختلفين حكما لا تشرى
ان ملك للمضارب في الرجح عارضى وملك رب المال في اصل المال اصلي فلا يظهر حكم العارضى في مقابلته الاصيل
لان الحكم في العارضى لا يثبت بالشك وفي الاصيل لا يبطل بالشك ولهذا لا تجب السعاية على احدهما اذا اعتقها
رب المال لان كل واحد منهما عتق كله باعناق المالك اياه فلا يلزمه السعاية ورب المال صار متلفا حق
للمضارب بالعق فيضمن موسرا كان او معسرا فكان هذا ضمانا لالاف الضمان لا يخلو فلا يخلو
باليسار والاعسار ولا يجب على العبد حتى لو اعتق رب المال احدهما والثاني فلعق الاول وولاه له
وعتق نصف الثاني وحكمه حكم عبد مشترك احق احدهما نصيبه لان يفقد حق الاول واصل اليه كمال
راس ماله بقي الاخرى والرجح مشترك بينهما فهو باعناقه اعتق عبد مشترك او حكمه معروفا قال
بعضهم ما ذكر في الكتاب انه لا تجب الزكاة على المضارب قول ابي حنيفة رحمه الله لان عند الرقيق بمنزلة الجائر
المختلف في حق القسمة حكما وان كان جنسا واحدا حقيقة لعظم التفاوت بينهم فيما هو المطلوب من الرقيق وهو
الدكا والعقل والانسانية وتدريب الانسان من نفسه ما ليس فيه حقيقة او اكثر مما هو فيه فيتخذ باعتبار
للعادله في حق المالك فيخرج معنى العاوضه وطهرا فلنا ان الذكور مع الاناث في سائر الحيوانات
جنس واحد وفي الرقيق جنسان بدليل مسألة البيع ولو كان جنس المالكين مختلفا حقيقة وحكما بان
اشترى للمضارب بالالف فحوا حاربه ثمة كل واحد منهما الف درهم لم يكن على المضارب زكاة لان كل واحد
منهما مشغول براس المال فصار كل واحد كان ليس بعد غيره وكذلك الرقيق اما على قول
ينبغي ان يجب على المضارب زكاة الربع لان عندهما الربع يقيم بقسمه وقسمه واحدة بمنزلة سائر انواع كالفهم
والساب وخوذلك ولهذا ان يقسم بين الغانين والغنيمه فلذلك في غيرها لان المقصود وهو للعدل
في المالكه وقلة التفاوت في الجنس الواحد الا ترى ان الرقيق كسائر الحيوانات في سائر المقصود من حيث العا
تعبت دينيا في الذمة مهر او لا نشت سلا فذلك في القسمة واذ جلا جنسا واحدا يظهر الرجح فيجب الزكاة
كما اذا اشترى جارية وقال بعضهم هذا قول اكل لان عندهما انما يقسم الرقيق قسمة واحدة ويلحق بالجنس الواحد
اذ ارى القاضي ذلك بانهم سعارى العاني فيلحقهم عند ذلك بالجنس الواحد اما عند ذلك فهو بمنزلة الاجار
المختلفه كانات ابو حنيفة وفي كتاب الصوم اذا كان بينهما ماليك الخدمه فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله لا يجب
على واحد منهما صدقة الفطر عنهم وعند محمد يجب على كل واحد منهما الصدقة في حقه اذا كان كاملا في نفسه حتى لو كان بينهما

خمسة اعبد عند كل واحد منهما صدقة عبدين وقول ابن يوسف رحمه الله مضطرب ذكر في بعض الروايات
انه مع محمد رحمه الله والاصح انه مع ابي حنيفة رحمه الله ابو حنيفة مر على اصله لانه لا يرى قسمة الحول في ملك
واحد منهما ما يسمى عبدا ومحمد رحمه الله مر على اصله انه يرى قسمة الرقيق حرا وباعتبار القسمة ملك
كل واحد منهما في البعض متكامل وكذلك قول ابن يوسف رحمه الله ان كان مع محمد رحمه الله وان كان مع ابي حنيفة
فقد رده ان القسمة تنفي على الملك اما وجوب صدقة الفطر ينفي على الولاية لا على الملك حتى تجب عن ولد الصغير
ولا تجب عن عبد التجارة وليس لو احدهما فلا له كاملا معاملة على شئ من هذه الروايات فاعتبر محمد رحمه الله
هذه الروايات كلها واحدا مع عدم روي القاضى وكذلك ابو يوسف ان كان معه وان كان مع ابي حنيفة
ففرق ليعني اخر لا باعتبار انه ليس بجنس واحد وذكر في العيز والدين اذ انترك الف درهم وملكه اعبد
واوصى لرجل بسدس الا عبد وسدس الدراهم او اوصى بسدس ماله ثم هلك عبدان واستخما
كان له سدس العبد الباقي وسدس الدراهم اما في الوصية بسدس المال فلجواب واضح واما
في الوصية بسدس الاعبد والاراهم قيل انه قول ابن حنيفة رحمه الله اما على قولهما يكون له
نصف العبد الباقي وسدس الدراهم لان عندهما الرقيق لا ينقسم قسمة واحدة بمنزله ساير الجوانات
من جنس واحد الا ان في الكتاب اطلق الجواب بعدم لزوم وجوب الزكاة على المضارب لا يسكل على قول
ابي حنيفة رحمه الله عند جميع المشايخ رحمهم الله على ما ذكرنا اما على قولهما لا يشكل ايضا على رواية الجامع
والمضاربة لانهما جعلان الرقيق على هاتين الروايتين بمنزلة الاجناس المختلفة كما سئل ان يرى القاضى المصلحة
في القسمة حتى لا انجم نفود اعتاق المضارب وهذا لم يرى القاضى الصلاح في القسمة وانما يسكل على قولهما
على رواية كتاب العيز والدين وعلى رواية كتاب الصوم في بعض الروايات فان هاتين الروايتين يجعل
الرقيق جنسا واحدا قبل روية القاضى الصلاح في القسمة فلا جرم على هاتين الروايتين بقول من في المضارب
ربع كل واحدة منهما واما ربع المال فزنى ثلثه ارباع كل واحد منهما وهذا لا يشكل على قولهما
في رواية العيز والدين وعلى رواية كتاب الصوم لان مال الملك لا يملك الا ثلثه ارباع كل واحد منهما واما
على قول ابي حنيفة وقوله ارحمهم الله على رواية الجامع والمضاربة وان ملكها حتى يفيد اعتاقه فيها
لا يترك الا ثلثه ارباع كل واحد منهما لانه وان ملكها الا ان الربع منها مشغول بحق المضارب حتى لو كان
اعتقها فيضمن ربع قيمتها المضارب وما كان مشغولا بحق المضارب لا تجب فيه الزكاة كالمشغول
بالدين بل اولى لان تعلق حق المضارب بالحارثين اكثر من تعلق صاحب الدين فان ربه لالوانك
الحارثين ضمن ربع قيمتهما للمضارب والمديون لو ائلف شيئا من ماله لا يضمن للعزم شيئا الا يرى انه يفتقر
الربع بواسطة البيع وله ولاية البيع فاشبه مال المديون لما كان يستحق الصرف الى صاحب الدين لم يفتقر
نضا با في حق من عليه الدين لنقصان دخل فيما اكتسبه لا اعتبارا كذلك هنا مال في الكتاب وان كانت الحارثية
لغير التجارة لم يكن على كل واحد منهما صدقة الفطر يرد به اذ كانت الحارثية من شركيين على هذا الوجه
وهو ان يكونا مشتركين بينهما ارباعا وهما للخدمة ومر عليها يوم الفطر او نوبياها للخدمة اما في المسئلة
في التجارة وصدقة الفطر لا تجب في مال التجارة عندنا وان كان للمالك واحد وقيل هذا قول حنيفة ومن لا
يرى قسمة الرقيق لان صدقة الفطر انما تجب على المولى اذ ملكه فقيمة كاملة والذي له ثلثه ارباع كل واحد منهما

لملك رقبة واحدة لانه لا يجمع في واحد منهما اما قول من يرى قسمة الرقيق يجب على صاحب المثلثة ارباع
لان هذا انما يجوز ان يجمع حق كل واحد منهما في رقبة واحدة لكن قال ان يجمع والمالك متفرق فلا يجوز
حق كل واحد عليه وجوب صدقة الفطر وهو راس مومنه وعلى عليه ولو كان المضارب اشترى بالاقتر
عبد ليساوى احدهما الفين والآخر الفاعلى بالمال زكاة الالف الذي هو راس المال وركاة
حصة من الربح وهو الف درهم وعلى المضارب زكاة ربع العبد الذي قيمته الفان وهو خمس مائة لا غير الا ان
عند ابي حنيفة رحمه الله تجب عليه زكاة اربعة ايتية وثمانين درهما وهو اثني عشر درهما لانه لا يرى الجواب
الكسور وعند ابي حنيفة عليه زكاة خمس مائة اثني عشر درهما ونصف لان الذي قيمته الف لا فضل في قيمته
على راس المال فكان كله مشغولا براس المال ولهذا لا ينفذ اعتاق المضارب فيه فلا يظهر ملكه فيه اما
الذي قيمته الفان فيه فضل على راس المال فيظهر ملك المضارب فيه كما لو كان وحده ولهذا لا ينفذ
اقتاقه فيه ويضمن لرب المال الا انه اذا عتق ونفذ عتقه بعد البيع فيه فيباع الذي قيمته الف ويستوفى
رب المال راس المال لان راس المال يحصل من اسير الاموال واذا وصل اليه راس ماله ظهر ان المعنى كله ربح
وان يضيف رب المال منه الف درهم فيضمن المضارب ذلك ان كان موسرا وليس العبدان كان محسرا
كما هو الحكم في اعتاق العبد المشترك ولو اشترى المضارب بالالف حارثية تساوى الفين فصنت ستة اشهر
ثم رجعت قيمتها الى الف درهم ثم عادت القيمة الى الفين ثم مر الحول فلا زكاة على المضارب وعلى رب المال
ركاة ثلثة ارباعا وذلك لانه خمس مائة لان الحول انعقد في حق رب المال على ثلثة ارباعا وهو الف وخمسة
ثم استقصى في الحول خمس مائة ما بقي الف في الحول منعقد اذ اصابته قيمتها الفين فبذل تمام الحول فاعتقد
استفاد خمس مائة وعند مال انعقد عليه الحول كان الحول الاول حولا للمستفاد لانه من جيل اصل
واما الزكاة على المضارب لان الحول انعقد في حقه على ربحها وهو خمس مائة الا انه لما رجعت قيمتها الى الف
ذهب جميع ما انعقد عليه الحول قبل تمام الحول حين استفاد خمس مائة بظهور الزبح استفادها
وليس عنده مال انعقد عليه الحول حتى يجعل الحول المنعقد على الاصل حولا على المستفاد حكما والزكاة
لا تجب الا بعد حولا الحول حقيقة او حكما ولو كانت القيمة حين انقضت رجعت الى الف ومائة ثم رجعت
الى الفين ثم مر الحول يجعل على المضارب زكاة ربعها ايضا لانه متى نفى حصة المضارب من الربح بعد نقصان شيء
انعقد عليه الحول وهو خمسون صارا المضارب مستفيدا برباعه وخمسين درهما وعند مال من جنس
المستفاد قد انعقد عليه الحول كان حولا ما عند حولا للمستفاد ايضا حكما الا ترى انه لو كان لرجل مائة
درهم فضاء نصفها قبل تمام الحول بمائة مائة ثم الحول وعند مائة درهم كان عليه الزكاة لان المحتبر
كما ان المضارب في طرف الحول مع بقا شئ منه في ظلال الحول وقد وجد والمستفاد لو كان قبل هلاك بعض
المضارب كان ضمونا الى المضارب لمصلحة الجاهل فكذلك بعد هلاك بعض المضارب لمصلحة الجاهل والماله
في الوجهين وان اشترى بالفجارية قيمتها الفان فمال عليها الحول ثم باعها بالفين وبقض من الثمن الفان ونوع
ما بقي على المشتري فالالف الذي قبضه راس المال فنجب زكاة على رب المال ولا شئ على المضارب وانما يجعل
للقبض من راس المال لان راس المال يستوفى من اسرع الاموال امكانا لانه يقدم على الربح لانه اصل الربح
وراس المال ملك رب المال فيجب عليه زكاة ولا شئ على المضارب لانه دين على الفليس فاذا خرج بعد ذلك

شي من الثمن فلو لم يصفه والمضارب نصفه لأنه ربح وتجب زكاته على نصفه في قياس قول أبي يوسف
وحمد رحمهما الله وفي قياس قول أبي حنيفة لا زكاة فيما خرج ببلغ ما يشترى درهمين فخرج ببلغ ما يشترى درهمين فخرج ببلغ ما يشترى درهمين فخرج ببلغ ما يشترى درهمين
منهما درهمين على أن الدين الذي هو بديل مال التجارة إذا تم عليه الحول لم تجب الزكاة عند أبي حنيفة
رحمهما الله ما لم يقبض ربحها لأنه لا يرى الكسوف في الزكاة لا في حق أصل الوجوب ولا في حق وجوب
الأدوار وجوب الاداء حال الزوج المال وعندهما يجب مقدار ما قبض قل أو كثر لا يبرأ من وجوب
الكسر وقد ذكرنا هذا في الزكاة وإن استمرى بالالف جارية وباعها ثم اشترى شيئا وعمل حتى بلغت الفيز حال
الحول فعلى رب المال زكاة ثلثه أرباع المال وعلى المضارب زكاة ربعه لما قلنا ولو اشترى بالالف
عشرة أكرار حنطة لتساوى الفيز بدفعة واحدة أو بدفعتين كل خمسة أكرار على حدة فتم الحول فعلى رب المال
زكاة ثلثه أرباعها وعلى المضارب زكاة ربعها لأن الأكرار كلها من جنس واحد وهذا بخلاف غيره فتم الحول
فيكون بعضها مشغولا برأس المال وبعضها ربحا بمنزله الجارية الواحدة بخلاف الجاريتين وكذا كل
ما يكال أو يوزن أو يعد من جنس واحد إلا أن عند أبي حنيفة رحمه الله إذا باع بالفين تجب على رب المال
الف وأربع مائة وثمانين وعلى المضارب زكاة أربعمائة وبمائتين لأنه لا يرى الكسر وعندهما تجب
زكاة الكل ولو كان اشترى مائة درهم خمسة أكرار حنطة ومائة درهم عشرة أكرار حنطة
ومائة درهم عشرة أكرار شعير لم يساوى كل صنف الف درهم وحال علمها الحول تجب على رب
المال زكاة ثلثه أرباع كل واحد منهما ولا شيء على المضارب لأن الربح لم يظهر لا خلافا لجنس لشغل كل
صنف برأس المال وهذا بخلاف غيره فتم الحول فكان بمنزلة الجاريتين ولو باع ما اشترى من ربح
صنفين أو صنفين بالفي درهم أو بمائتي دينار فتمتها أكثر من الف فعلى رب المال زكاة ثلثه أرباعها وعلى
المضارب زكاة ربعها لا تخاف لجنس ولو باع بالف درهم ومائة دينار فتمتها الف فعلى رب المال زكاة
ثلثه أرباعه ولا شيء على المضارب لا خلافا لجنس فكان بمنزله الجاريتين ولو اشترى المضارب بالالف
مائة شاة قيمتها ألف درهم أو بقرا أو إبلا تساوى الف درهم وحال الحول تجب الزكاة عليها أرباعا
لا تخاف لجنس بل لبل حرمان الحر على القسمة ولو اشترى نصفه شاة ونصفه بقرا أو إبلا يساوى الفيز
في صنفه أو صنفين فعلى رب المال زكاة ثلثه أرباع ذلك ولا شيء على المضارب لا خلافا لجنس كما في
قال محمد رحمه الله ولا يشبه الغنم إذا كانت وحدها أو الإبل إذا كانت وحدها الرقيق لأن هذا مما
يقسم والرقيق مما لا يقسم فاستدل لهذا بهذا التعليل أن مسألة الجاريتين على الاختلاف والفرق
بين الرقيق وغيره ما ذكرنا أن الرقيق واختلاف الجنس يعتبر كل نوع مشغول برأس المال فلا يتقن
للمضارب فيه نصيب لأنه لو لم يجعل كذلك صار للمضارب ربح فحصل حصول رأس المال فإنه لو حصل
له في كل مال نصيب فملك أحدهما يملك بالخصه ونقي الباني بينهما بالخصه أو يحتاج إلى القول
بطلان القسمة هذا المعنى لا يوجد في الجنس الواحد لأنه لو هلك البعض صار رأس المال لم يزل إلا في
هذا المال الباقي ولو اشترى بالمال دورا فتمت كالأحسان المختلفة لأنها لا تقسم قسمة واحدة عند
وعندها تقسم قسمة واحدة إذا رأى القاضي المصلحة فكان كالرقيق فعلى هذا الأصل إذا استمرى بربا سخي أن
يكون بمنزلة الأصل الواحد وتجب الزكاة أرباعا سواء كانت مجتمعة أو مفترقة لأنها تقسم قسمة واحدة

ولو استمرى مبارك كان كالتجتمعة في واحد واحد متلازمة بعضها ببعض فهي بمنزلة البيوت لأنها تقسم
قسمة واحدة وإن كانت منفردة تقسم كل منزل على حدة سواء كانت في مجال أو في دار واحدة بعضها
في أقصاها وبعضها في أدناها لأن المنزل فوق البيت ودون الدار لا بدليل البيع والمنازل
تفاوت في معنى السكنى ولكن التفاوت فيها دون التفاوت في الدور فهي أشبه البيوت من وجه
والدور من وجه فليشبهها بالبيوت قلنا إذا كانت متلازمة تقسم قسمة واحدة لأن التفاوت فيها
قليل ومكان واحد فكون الزكاة عليها وليشبهها بالدور قلنا إذا كانت في أماكن متفرقة لا تقسم
قسمة واحدة فلا تجب الزكاة على المضارب وهذا النسخ على قول أبي حنيفة أما ما يقوله في
القصول كلها ينظر القاضي في عدل الوجوه فيقسم على ذلك ما **باب**
من مكانة المضارب **أصل** أن المضارب متى كانت عبدا من المضاربة
أن لم يكن في المال ربح لا يبيع وإن كان فيه ربح يبيع بقدر حصته من الربح ولم يبيع بقدر حصته رب
المال إلا بأجازه ولو لم يبيع بقدر حصته من الربح فلا يجوز أنما يجوز بحكم المضاربة
أو حكم المالك لا وجه إلى الثاني لأنه لو كان له إذا لم يكن فيه ربح ولهذا لا ينفذ غنائه ولو كان قريبا
لا يعتق عليه ولا وجه إلى الأول لأن المضاربة إنما يملك بعقد المضاربة ما هو من جنس التجاره أو لا بد
للتجارة منه ولا يملك ما ليس من جنسها لأنه ينصرف بحكم التفويض وقد فوض اليد التجارة والكتابة
ليست تجارة ولهذا لا يملكها المادون واحد شرى العنان لأنها ليست تجارة ولا هي معتادة من التجار
وأما الثاني فلأن حصته من الربح ملكة يجوز كسبه في ملكه كما في شريك العنان وكما لعبد المشترك
بين اثنين إذا كان باع أحدهما وأما حق الفسخ لرب المال قبل الاداء لأن أحد الشريكين إذا كاتب العبد
المشترك بغير إذن شريكه كان للآخر حق الفسخ عندنا لأنه ينصرف بقصر فلا يعرض عن الضرر بالشريك
والقصر في قابل للفسخ مستلحق الفسخ دفع الضرر عن نفسه كالمراة إذا صنعت نفسها
تحت غير كفوكا لا وليا حق الفسخ وقال ابن أبي ليلى ليس للآخر حق الفسخ لأن الكتابة
توجب استحقاق الولا والعقود فاداء من أحدهما في ملكه لا يجوز للأخر أن يبطله بحقه الاختلاف
والتدبير عندكم والكتابة بمنزلة البيع من حيث أنه يحمّل الفسخ ويعتد المتراضي ولا يجوز الإبتساع
البديل كما أن أحد الشريكين إذا باع نصيبه لم يكن للأخر أن يبطله وكذلك الكتابة ولهذا لو كاتب
أحد المفاوضين صح وفقد في حق صاحبه حتى لا يملك الفسخ وأما قولنا في إبقاء هذا العقد ضرر على
شريكه من حيث أنه يتعدى عليه القصر في نصيبه ويتعدى عليه استدانة المالك بعد اداء بدل
الكتابة ومن ينصرف في ملكه بقصره فالحق الضرر بغيره يتمكن ذلك الغير من دفع الضرر عن نفسه
الابري أن للشفيع أن يأخذ السقف بالشفعة لدفع الضرر عن نفسه وهذا العقد يحمّل الفسخ لا يبرئ
أن الكتابة إذا كسب بها أو تخير كان للمولى أن يفسخ الكتابة لدفع الضرر عن نفسه وبه فارق الاعتراف
لأنه غير محتمل للفسخ فدفع الضرر عنه يكون النصيب وبه فارق التضمين البيع لأنه لا ضرر على الشريك
في إبقاء البيع ونصيب الشريك وبه فارق المفاوض لأن نقاد نصيبه ما كان محله الشريك في العبد وإنما
كان حكم عقد المفاوضة الموجهة للعموم النصرفات التي اكتسبها المالك ولهذا لا يملك تزويج الأمة

لان فيه اكتساب المهر واستقاط النقة وهذا لان المفاوضة تقصر فاما من الوصي في حق البتيم
الامر ان اقرار احد المفاوضين صحيح في حق شريكه واقرار الوصي الدين على البتيم غير صحيح وكهالة
احدهما يلزم الاخر عند ان خيفه الوصي بمالك مائة عبد البتيم فالمفاوض اولي لان الكتاب من عقود
الاكتساب وهي ارفع من البيع لان البيع يزيد المالك بنفسه والكتابة لانزل المالك قبل الاداء وكل
واحد من المفاوضين بمنزلة صاحبه في اكتساب المال واذا كانت الكتابة من الماجر الذي لا يملك
شيئا من الكسب وهو الاب والوصي صحيح فلان يقع من الماجر الذي يملك نصف العبد وهو المفاوض
اولي بخلاف شريك العنان والمضارب لهما مملكان التجارة دون الاكتساب ولما لا يمكن
تزوج الامه عند ان خيفه وحدهما الله فان عتقه الشريك الاخر فقد عتقه عندنا بقا
ملكه في نصيبه بعد الكتابة على ما كان قبله وعنده لا ينفذ عتقه حتى ينظر ما يصنع الكاتب فان اذ
البدل عتق على الذي كاتب نصف قيمته والولا كله لانه استحقق الولا بقتل الكتابة فلا يملك الشريك
ابطال هذا الاستحقاق عليه بالاعتاق كما لا يملكه بفسخ الكتابة وهو با على اصله ان الكتابة
لا تجزى فاذا ادى البدل عتق الكل من حصة فيصير صانعا نصف قيمته لشريكه اما لانه
يملك نصيب شريكه اولاده افسد عليه نصيبه وان عجز الكاتب بعد العتق من الاخر حينئذ
لان المانع قد زال وهو ما كان للكاتب من حق الولا وعند ان خيفه رحمه الله الكتاب بحري والكاتب
لم يصير مستحقا ولا نصيب الشريك فلما اشد العتق من الشريك في نصيبه ويسعى الكاتب لبدل
الكتابة وان شاق نصف قيمته للشريك الاخر وهذا الجوارع عند اعتبار ان العتق عند حمل التجري
اذ اعرقنا هذا قال رحمه الله رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى
المضارب بها عبدا يساوي الف وكانت المضارب على الف والكتابة فاسدة لانه لا يملك له في شيء من الحمل
فلو صح تقصيرها لما يصح حكمه التقويض وقد فوض اليه التجارة والكتابة ليست من التجارة لان التجارة
عبارة عن مقصود فيه مقابلة المال بالمالك وليست الكتابة هكذا الا ترى انه لا يملك تزوج
الامة فهذا اولى ولو اشترى بها عبدا يساوي الف وكاتبه على الفين لان بعدت الكتابة في ربع العبد
الذي هو حصة رب المال وله فسخ الكتابة اما الفاذ في الربع لان هذا القدر مملوك له **فالمالك**
التصرف فيه بحكم المالك ولهذا يملك الاعتاق فيمك **الكتابة** بطريق الاول واما التوقف في ثلثة
الارباع لانه لا يمكن تنقيده لا يحكم المالك لخدمه ولا يحكم التقويض لما ذكرنا فصار بمنزلة عتق
بين شركين ارباعا كاتب صاحب الربع كله على الف درهم موقوف في ثلثة الارباع ونفذ في الربع كله
هنا واما حق النقص لرب المال لانه لا يتصور به عاجلا واجلا لانه لا يقدر على التصرف في المثل
للمالك الى غيره كالبيع والهبة في الحال لو نفذت الكتابة وبفسد ملكه في الاجل وهو ما بعد
الاداء خلافا لاعتاق والتزوير لانهما بعد فادها لا ينفذ لان الاعتاق لما ذكرنا وهذا لان
موجب الكتابة ملكه الاكتساب وانه قابل للنقص وهذا على اصله الى خيفه رحمه الله ظاهر
لان عند الكتابة تجزى نقادا ولزوما واما عند ان كانت الكتابة لا تجزى نقادا ولكن لما يلزم
بقدر ملكه ولا يملك له في كل الحمل فلم يلزم في البعض ومن لم يلزم فيما ليس بمملوك له لا يلزم فيما هو
مملوك

مملوك ايضا ليمتلك من النقص بل التمكن من النقص عندهما اولى لان الكتابة اذا لم تخبر عندها كان نصيبه
واقفا في ملك الغير وكان يحجز له حق النقص كالبيع وغيره وهذا لان الكتابة لو نفذت في نصيبه
باختيار ملكه خرج ذلك القدر من المضاربة فيؤدي الى سلامة شيء للمضارب قبل وصوله الى المال
الى رب المال وانه لا يجوز ان نقص من مضارب وجعل كان الكتابة لم يكن وان لم ينقصه حتى اكتسب
التي درهم وادى الى الكاتب عتق نصيب المضارب منه لانه كان عتق عتقه باذاعتاد استيفاء البدل
منه يصير كالعتق اياه واعتاق المضارب في نصيب نفسه صحيح ثم المودي ان كان لثلاثة ارباعه كسب
عبد رب المال لعدم نفاذ الكتابة في ثلثة الارباع وربعه كسب الكاتب لنفاذ الكتابة في الربع
لكن لو كان الكامل ملكا للغير بان عتق المضارب من رجل قد ربد **الكتابة** وادى يعق
لان فيها العتق بالاداء وكان ينبغي ان يعق باذراع الاغرة لانه حصل قابل الاغرة لكل العبد وكان
المقابل ربع العبد ربع الاغرة والعبد انما ضمن الف درهم باذراع جميع الرقبة والكتابة عند مفاوضة
بمنزلة البيع فلا بد من ان ينقسم ما ضمن على نصيبه ونصيب **رب المال** الا ان نقول
الكتابة فيها بمعنى المعاوضة ومعنى التطبيق فيجوز مراعاة معنى التعليق وهو عتق العبد باذالك الكفلا
يعتق باذ البعض وهذا لان الكتابة معاوضة من وجهه كالبيع ولهذا يقبل النسخ وهذا يوجب
الانقسام لكن ما يعلق العتق بالشرط وهذا لا يوجب الانقسام فوقع الشك في عتق نصيب المضارب
باذ الربع فلا يعق بالشك والدليل على اشتراكها على معنى التعليق والمعاوضة لانهما مقابلة للمال
بالفق والمال يختص بالمعاوضات ولا خلاف به ولا يقبل التطبيق بالشرط والعتق مما لا يكلف به
ويقبل التعليق بالشرط ولهذا لا يقبل النسخ ولا ينفرد به المولى باعتبار المعاوضة وبما يجوز
في الامة اعتبار التعليق اذ ليس من شرط صحة العيمن اعلام الشرط ولهذا انصرت ان اذا كانت له
خبره اسما او احدها لا بطل الكتابة ولو ادى الخبز يعق باعتبار حصة الشرط والبيع سطل بالاسلام
فاختار الكتابة بالبيع يوجب بطلانها بالاسلام واعتبارها بالتعليق لا يوجب بطلانها فلا
تطل وانما يفسخ بالعجز لانه عقد ارفاق في حق العبد والارفاق ان يفسخ بالخبر ولا يطل بالاسلام
وكذا المسلم اذا كاتب عبده المسلم على خرف ادى يعق باعتبار التعليق فاذا ادى جميع البدل
يعتق باعتبار الشرط محتاج بعد هذا الى معرفة حكم المودي في معرفته حكم الصانع اما معرفة حكم المودي
فتقول ما ادى العبد وهو الفاذ درهم الى المضارب ثلثة ارباعه لرب المال وربعه للمضارب
لانه كسب عبد مشترك بينهما فربعه وذلك خمسمائة يسلم للمضارب وثلثة ارباعه كسب
عبد للمضاربة فيكون على المضاربة وذلك الف وخمس مائة وهذا ظاهر على قول الى خيفه رحمه الله
لان الكتابة لا حكم لها في ثلثة ارباع لانها تجزى عنده وعند ان كانت لا تجزى في ثلثة
الارباع الذي هو نصيب رب المال كالموقوف فلا يظهر حكمه في حقه في حق الاستحقاق والسبب
والكسب الكاتب وقد لزم من الكتابة باستحقاق الحق واتصاله بالاداء وان استقص الاداء في ثلثة
الارباع لكن استفاض الاداء ما وقع الاداء يوجب استفاض الحق الا يرى انه لو استحق كله لا ينفق
فاذا استحق بعضه اولى وخرج هذا الربع عن المضاربة لانه كسب عبد خارج عن المضاربة لان العبد

في قدر ما يقدر فيه الكتابة لا يبقى على المضاربة لصنوبرة المضارب مستهلكا اياه بالكتابة السابقة
فاذا اخذ رب المال ثلثة ارباع الا لغير استوفى من ذلك راس ماله الف لانه ليسر الاموال خروجا
والاصل في راس المال انه يقدر في الاستيفاء حتى لو نوى شي بعد ذلك يكون النوى من الربح متى من
ثلثة ارباع الكسب خمسة مائة يستوفى بها ربحا لان المضارب استوفى في مثل ذلك حين استهلك ربع العبد
بالكتابة وقدر الهلاك بالعق ومئة الربع كانت جنس مائة تبقى بعد هذا الثلثة ارباع العبد وثلثته
الف وخمسة مائة ربحا من رب المال والمضارب يضيف لكل واحد منهما سبع مائة وحسون واما
حكم العثمان يقول ان كان المضارب موسرا كان رب المال بالخيار ان شاخصته ثلثة اثمان قيمة العبد
وذلك سبع مائة وحسون وان شاخصه العبد في ذلك وان شاخصه عند ان حقيقته ربحا
لان المضارب استهلك ثلثة ارباع العبد وقمة العبد الف وخمسة مائة وقد وصل الى رب المال
راس المال فيكون ذلك ربحا بينهما وقد عطف مضارب منه باعانة وهو موسر فيكون للمساكن
ثلث خيارات كما هو مذهبه في اعتناق احد الشريكين وان كان معسرا ان شاخصه وان شاخصه
العبد كذلك ايضا والمضارب ايضا في ثلثة اثمان قيمة كالمالك اذا عطف نصف عده له ان يستسعي
في النصف الباقي يكون جملة ما سعى العبد الف وخمسة مائة وهو ثلثة ارباع قيمته بينهما نصفهما
للمضارب ونصفها لرب المال فان اختار استسعا العبد او عطفه في اليسار والاعسار يكون
ثلثة اثمان لرب المال وخمسة اثمان للمضارب على مقدار حصول العطف من كل واحد منهما وان
اختار التضمين في اليسار قالوا الاكل للمضارب ويرجع المضارب على العبد بما ضمن لما عرف من مذهب
ان قرار العثمان على العبد ان يرجع على العبد ايضا بنصيبه من الربح لان عطفه في ذلك الوقت
لم ينفذ الا في الربع وهو ثلثة ارباع خمسة مائة فيسقط ذلك عن العبد ويسعى في الباقي على العبد السعيا
في ثلثة ارباع في حاله اليسار والاعسار لا يبين ان الزيادة على الربع الى تمام الف وخمسة مائة
من العبد له ومن عطف بعض عده ان يستسعيه في الباقي وعند ان يوسف وجمدان كان موسرا
ضمن ثلثة اثمان قيمة العبد واكثر لرب المال والولاية للمضارب وان كان معسرا سعى العبد
في ثلثة اثمان قيمته لرب المال ولا يسعى للمضارب في شي كما لو عطف بعض عده بناء على ما ذكرنا
في الايمان ان عطفه في حيفه الاعيان بخزى وصار المضارب محققا الربع في امان ان يسعى العبد
للمضارب في نصف ثلثة ارباع قيمته كما يسعى للشريك لعدم الاعتناق منه في ذلك وعند ما لا يجزى
فصار للمضارب محققا الكل فلا يجوز ان يسعى في حصول عطفه لرب المال الف وخمسة مائة
وهو ثلثة ارباع ومئة بسبع مائة وحسون من الضالاب او السعاية فيكون لثلاثة الفين ومائتين
وحسون الف من راس المال والف ومائتان وخمسون ربحا وحصل للمضارب خمسة مائة من المودعة
مرة او ربع العبد الذي استهلكه بالكتابة ومئة بسبع مائة وحسون بالسعاية من العبد فيكون
الف ومائتين وخمسين فاستويا وكذلك عند ان يوسف ومحمد رحمهما الله الا ان عدهما
لا يسعى العبد في سبع مائة وخمسين لانه صار مستهلكا باستهلاكه ما ذكرنا كان ساهما له
معنى وان لم يكن ساهما له حقيقة بالقبض ولولم يود العبد بالكتابة حتى مات وترك

الف

الف درهم قد مات عاجز الائمة مات لغير وفاء وترك بينهما ارباعا لرب المال مما ترك الف درهم
راس ماله وما بقي بينهما نصفان بحمة الربح اما الموت عاجز الائمة مات لغير وفاء لانه انما يكون ميتا
عن وفاء اذا ترك مالا له اختصاص ولا اختصاص له الا بعدد الكسب لان الاختصاص
انما ثبت له بحكم الكتابة والكتابة ما قدرت الا في الربع والربع لا يبقى بيد الكاتب الا ان يرى
انه لو كان حيا كان ثلثة ارباع ما اكتسب على المضاربة وما كان للمضاربة بحمل وعلمه بمنزلة في
المرو وقد ربح الربع وانه لا يبقى بيد الكاتب بخلاف ما ادى في حال حياته لانه انما يعنى لرب
الربح باعتبار وجود الشرط الا ترى انه لو عطف الف والوادي عطف ولومات والغصوب
في هذه لا يعنى واما التروك بينهما ارباعا لانه لما مات عاجز النفس الكتابة ومات عبدا او زال
سبب الضمان في حق المضارب وهي الكتابة فيكون جميع ذلك مال المضاربة لانه كسب
عبد المضاربة والكسب تبع الاصل فاذا كان المكتسب على المضاربة فذلك كسبه فياخذ رب
المال راس ماله والباقي بينهما نصفان الا ترى انه لو كانت قيمة العبد الف وكانت قيمته حتى يصح
وادي البدل لا يعنى ويكون للمودع على المضاربة كذلك هنا ولو ترك ثلثة الاف درهم او اربعة
الاف درهم الى سبعة الاف لان ثلثة ارباع التروك لا يعد من كسبه فكان التروك قدر الربع وانه لا يبقى
بيد الكتابة فهو ميت عبدا وان ترك ثمانية الاف درهم الان يموت حرا لانه مات عن وفاء لان ربع الكسب
الذي هو حصة المضارب الذي تفرقت الكتابة فيها الف درهم فيكون ميتا عن وفاء فياخذ المضارب
من ذلك الف درهم بيد الكاتب وبحكم حريته في اخراج من اجزائه فيسبيل ذلك الربع
ويخرج من ان يكون مال المضاربة على ما بقي مال المضاربة ثلثة ارباع الكسب وذلك ستة
الاف درهم وثلثة ارباع قيمة العبد الذي يضمن المضارب للمضاربة بسبب العطف وذلك الف وخمسة مائة
وربح العبد الذي استهلكه المضارب بالكتابة وقيمه خمسة مائة فيكون الجملة ثمانية الاف درهم راس
المال الف والربح سبعة الاف يستوفى رب المال من قيمته ثلثة ارباع العبد الذي ضمنه المضارب
بسبب العطف راس ماله الف ويستوفى ما بقي وهو خمسة مائة ربحا بازا الربع الذي استهلكه المضارب
من العبد بسبب الكتابة بقي ستة الاف درهم وهو ثلثة ارباع الكسب ربحا فيكون بينهما نصفان
لكل واحد منهما ثلثة الاف درهم فحصل لرب المال من الربح مرة ثلثة الاف درهم ومئة وخمسة مائة
بازا الربع الذي استهلكه المضارب فحصل له ثلثة الاف وخمسة مائة وحصل للمضارب مرة ثلثة الاف
ومئة وخمسة مائة بازا الربع الذي استهلكه بالكتابة لان ذلك ساهما له او لانه اخذ الفين وضمن الف
وحسن مائة بسبب العطف وسلم له خمسة مائة فاستوفى الربح ثم ان محمد رحمه الله ذكر في المسئلة الاولى
ان رب المال يستوفى راس ماله من ثلثة ارباع القيمة الذي ادى الى المضارب وفي هذه المسئلة
قال يستوفى راس المال من ثلثة ارباع القيمة التي ضمنه المضارب واختلف المشايخ فيهم ايه فيه
منهم من قال انما اخذ هذا الان للمسئلة الاولى ليعرف راس المال في يد لانه ما عرف في يد الاف درهم
وانه لا يبقى راس المال وثلثة ارباع الكسب مال غير حاضر وانه بقي راس المال مستوفى راس المال
منها لانه ليسر اما هذا الكسب حاضر وما يضمن المضارب من قيمة ثلثة ارباع العبد بسبب العطف

عرفنا مثلها في غيره ونزاهة فامكن استيفاء راس المال من قيمة العبد كما امكن من الكسب الا ان الاول الاستيفاء
من الصمان لا يبدل **العبد** وهو الاصل في مال المضاربة والكسب يتبع له ومنهم من قال لا فرق بين
المسلمين فانه لو خرج المسلمة الاولى كما خرج المسلمة الثانية وقال **يستوفى راس المال**
من قيمة ما ضمن المضارب بسبب الحق او خرج المسلمة الثانية كما خرج الاولى فقال يستوفى
راس المال من ثلثه ارباع الكسب جاز وكان مستقيما فكان هذا اختلافا في العبارة وحاصل القسمة
لا يختلف ويحتمل ان غرضه بيان الخرج بالطريقين وان كل واحد من الطريقين صحيح فخرج احدهما بالطريق
الاول والثانية بالطريق الثاني ويصح ايضا بان يجمع ثلثه ارباع الكسب مع ثلثي المضارب
وياخذ راس المال من الحصة ايضا ما يتبقى يكون ربحا فيكون بينهما لان حاصل القسمة لا يختلف بالطريق
كلها وذكر في بعض النسخ مضار حصة المال ثمانية الاف درهم كما ذكرنا بربح راس المال من هذه الحصة
ان شام من الكسب وان شام الصمان لان كل ذلك قائم بخلاف ما تقدم فان **يجب ان لا يسلم**
للمضارب الا خمس مائة درهم من بدل كتابة العبد لان العبد انما يبدل الف درهم باذا جمع رقبته
فتكون حصة الربع من **قال** خمس مائة فيجب ان لا يسلم للمضارب هذا القدر ويرد الربا بقدره على
المكاتب ان كان حيا وعلى ورثته ان كان ميتا قيل له بان الكتابة فيها معنى التعليق ومعنى المعاوضة
على ما ذكرنا فاعتبار المعاوضة ان كانت حسب الانقسام فيثبت للمكاتب حق الاسترداد فاعتبار
التعليق لا يثبت فلا يثبت بالشك ولو قال **ربا لما اجزت الكتابة بالبدل** الذي كانت للمضارب
جاز وصار مكاتبا بينهما واذا ادى البدل او مات عن وفا يكون ثلثه ارباع البدل لرب المال وربعه
للمضارب ياخذ راس المال من ثلثة الارباع راس ماله الف درهم يتبقى **الربح** خمس مائة بمقابلة
ما يسلم للمضارب وهو ربع البدل وما يتبقى يكون بينهما بالربح والاضمان على المضارب ولا سخاية على
العبد والاولا بينهما ارباع لعبد بين شريكين لا احدهما بل ثلثا ارباعا للآخر ربعه وكاتبه وادى او مات
عن وفا وفي مكاتب الزاد اربعين شريكين **باب** احدهما نصيبه بغير اذن شريكه على الف درهم
ولم يفتح شريكه حتى ادى البدل **يعتق** نصفه عند اى حقيقته رحمه الله وللصاكت ان يرجع على شريكه
نصف ما اخذ من العبد لانه حسب عبد مشترك ثم هل يرجع هو على العبد ان كاتبه كلف بالالف
لا يرجع لانه جعل الف بدلا عن الكل ولم يسلم للعبد من حصة الا نصف الرقبة فلا يجب عليه كل البدل
وان كاتب نصيبه على الف لانه ان يرجع على العبد بما اخذ الصاكت منه لانه جعل الف عوضا عن
نصيبه وقد سلم للعبد نصيبه فوجب ان يسلم له البدل وعندهما اذا ادى البدل يعق كل واحد منهما
نصف قيمته ان كان موسرا وليسعى العبد في نصف قيمته ان كان معسرا وقد ذكرناه في المكاتب وذكرناه
في اشتراط القضاء للفسخ وعدم اشتراطه وفي عتاق الزيادة عبد من شريكه اعقده احدهما على الف
فهو على وجهين اما ان **قال** انت حر على الف او قال نصيبى منك حر على الف **ففي الوجه الاول** اذا قبل
عتق نصفه ولا يلزمه الا خمس مائة لانه قابل الف كل الرقبة ولم يعق منه الا نصفه بخلاف الكتابة فان لم
ياخذ كل البدل **والثاني** ان يكتب الكتابة الا في النصف لان عتق يعلق بالادان فان قبض الف فحاجا
اليه لزوال العتق وهما عتق تجرد القبول فلا يقبض الا مقدار حقه وهو خمس مائة ثم يرجع الصاكت

عليه

عليه بنصف ما قبض لانه كسب عبد مشترك ثم العتق يرجع على العبد بما اخذ من الصاكت لانه سلم للعبد ما
يقابل الخمس مائة فاذا استحق عليه شيء من الخمس مائة رجع بذلك على العبد وفي الوجه الثاني عتق نصفه
ولزمه الف واذا قبض رجع الصاكت عليه بنصفه وهو يرجع بذلك على العبد لانه جعل الف
بدلا عن نصيبه وقد سلم **نصيبه** ثم هو كعبد من شريكه اعقده احدهما وقد عرف الحكم به وعندهما
اعتاق الكل واعتاق النصف سواء اذا **قال** يلزمه الف واذا قبض لا يرجع الصاكت عليه بشي مما اخذ
لانه عتق بالقبول **فكان** الموذى كسب الحرك خلاف الكتابة لان ثمة العتق لا يترك قبل الادان فان كان الموذى
كسب عبد مشترك ثم هو كعبد مشترك اعقده احدهما والحكم فيه معروف عندهما غير انه ان كان العتق
معسرا واستسعى الشريك العبد فان كان العبد ادى الالف الى العتق يرجع عليه بنصفه وان كان لم يرد
سقط عنه نصفه ويورث خمس مائة لانه قابل الف بعقو الكل **وحال** العسار لم يسلم له كل العتق
من جهة حيث وجبت السعاية فيرجع عليه بنصف البدل بخلاف حاله اليسار ولو قال له احدهما
ان ادبنا الى الفاق انت حر فالكسب وادى عتق نصفه عند اى حقيقته رحمه الله لان العتق بالشرط
كالنحر عند وجوده وللصاكت ان ياخذ من الشريك نصفه لانه حسب عبد مشترك ولا يرجع هو
بذلك على العبد لما قلنا وكذا الوفا ان ادبنا الى الف فنصيبى منك حر فهذا الاول سواء الا في حصة
وهي ان العتق يرجع على العبد بما اخذ منه شريكه من الالف لما قلنا وعندهما اذا ادى الف
عتق كله في الوجهين لعدم الجري وللصاكت ان يرجع على العتق بنصف الالف لان في التعليق الاول
لا يترك العتق قبل الادان كما في الكتابة فكما ان الموذى كسب عبد مشترك بخلاف الفصل الاول
وهل يرجع العتق على العبد بما اخذ منه الصاكت من الالف ان كان العتق موسرا يرجع لانه سلم للعبد
من جهة كل الرقبة فيرجع ما استحق من البدل وان كان معسرا لا يرجع لانه لم يسلم للعبد من قبله
كل الرقبة حيث وجبت السعاية عليه هما فراقين هذا وبين الكتابة فان في الكتابة لا يرجع موسرا
كان او معسرا **والف** راقان في الكتابة البدل مقابل سلامة الاكساب والصاكت يملك نصف
كسبه على كل حال **وياخذ** نصف كسبه بما ادى وما يتبقى يملكه بعد الادان اذا لم يسلم للمكاتب
نصف الكسب لا يرجع للمكاتب عليه بشي مما اخذ منه الشريك من البدل اما هذا **المال** يقابل
بالعتق لا بالكسب وقد حصل **عق** الرقبة من قبله **حالة** اليسار ولم يسلم له **حالة**
العسار فلذلك **اقترا** وان مات المكاتب في مسلمتنا وترك تسعة الاف درهم او اكثر من ذلك
يعزل ثلثه ارباعا وذلك ستة الاف درهم وسبع مائة وخمسون درهم كان مال المضاربة يتبقى ربع الكسب
وذلك **الفان** ومائتان وخمسون ياخذ المضارب من ذلك **بدل** الكتابة الف وسلم له ويعق العبد
ويتبقى من ربع الكسب مائتان وخمسون ويعزم المضارب لرب المال ثلثه ارباع العبد وذلك
الف وخمس مائة بسبب الاستهلاك بالعتق ياخذ من ذلك راس ماله الف وخمس مائة بازا اما استهلكه
المضارب من ربع العبد بالكتابة حتى يستوفى ثلثه ارباع الكسب التي عرفت اها المضاربة بينهما
ضمان بحصة الربح يحصل لكل منهما ثلثة الاف وثلثمائة وخمسة وسبعون درهما او يقول ثلثة ارباع الكسب
ستة الاف وسبع مائة وخمسون درهما وربع العبد خمس مائة وثلثة ارباع ضمان الف وخمس مائة

مجله ذلك الف وسبع مائة وخمسون بينهما نصفان يحصل الرب المال بالربح مائة الف وثمانمائة وخمسة
 وسبعون والمضارب ثلثة الف وثمانمائة وخمسة وسبعون حقيقة وخمس مائة يعني بازا وما سقط من
 ضمان ربع العبد على ما ذكرنا فاستويا اذا احاسا للمضارب ما حصل له من ربع العبد وما بقي من ربع
 الكسب وهو مائتان وخمسون كان للمضارب ان يأخذها بغير اذن المالك عند ان خفيته رحمه الله
 وعندهما يكون لورثة المالك ان كان له ورثة وان لم يكن للمضارب بحكم الولا لان الكل عتق عليه
 لعدم التحريم وهذه الخلاف بيني على ان العتق هل يرجع على العبد بما ضمن للمالك ان كان حيا او في
 تركته ان كان ميتا عند ان خفيته يرجع وذلك سبع مائة وخمسين وقمة نصف ثلثة ارباعه فيكون
 جملة الف وخمس مائة او يضمن ما هو حصته رب المال وهو ثلثة ارباع العبد وذلك الف وخمسة
 فياخذ من تركته بقدر ما وجد وذلك مائتان وخمسون بالدين لبقائه على الميراث وعندهما
 لا يرجع فيكون لورثة لان هذا مال المالك الميت وقد خلا عن الدين فيكون لورثته ان كانوا اولاد للمضارب
 على ما ذكرنا وكذا لو ترك عشرة الف درهم او اكثر الى اربعة عشر الفا لان ما بقي من الربح اقل من الدين
 الا في اربعة عشر الفا لان الباقي وانا بالدين لان ربع المتروك ثلثة الف وخمس مائة يودي منها
 الف درهم بدل الكتابة يبقى منه الف وخمس مائة باخذ المضارب لانه ان يرجع بما ضمن من المال
 وذلك الف وخمس مائة وثلثة ارباع الضمان الف الف وخمس مائة وربع العبد خمس مائة فيكون جملة
 اربعة عشر الفا وخمس مائة كلف على المضاربة وليستوفى رب المال منه مائة ماله والباقي بينهما لكل واحد
 خمسة الاف وسبع مائة وخمسين على ما ذكرنا وعندهما افضل من بدل الكتابة للمالك فيكون لورثته
 ان كانوا اولاد للمضارب بالولا ولو كان المتروك خمسة عشر الفا وستة عشر الفا بمنزله ربع الكسب
 ويودي منه الكتابة وما فضل يكون للمالك عندهما فيكون لورثته او للمضارب بالولا وعند اخيه
 رحمه الله ما فضل من بدل الكتابة من ربع الكسب الى تمام الف وخمس مائة للمضارب بالدين الذي
 على المالك والباقي يكون ميراثا لورثته ان كانوا اولاد المالك والمضارب بحكم الولا
 ثلثة ارباعه لرب المال وربعه للمضارب لما ذكرنا فقيما اذا كان المتروك خمسة عشر الفا يكون الربح
 ثلثة الاف وخمس مائة وخمسين ليستوفى منه بدل الكتابة الف درهم وباخذ المضارب
 حصة الدين الف وخمس مائة يبقى مائتان وخمسون فيكون لورثته وعلى هذا الف اس اذا كان
 المتروك ستة عشر الفا واكثر ثم قال بسلامة كل بدل الكتابة للمالك وان لم يسلم للمالك كل ثلثة
 بقضية الكتابة بل يسلم الربح وكان ينبغي ان لا يسلم كما في حالة الحياة كما ذكرنا من مسله
 الزيادة قلنا انما يسلم له لان الربح كل معنى بعد الوفاة لان الكتابة معنى الحيا وضمة وتعني تعليق
 العتق بالاداء على ما ذكرنا وقضية المعاوضة الانقسام فيكون كل ربع من العبد مقابلا لكل ربع من البدل
 وقضية التعليق عدم الانقسام بل يتعلق كل جزء من اجزائه بادل البدل كما يتعلق من كل لان التعليق
 بالشروط لا يجتمل الانقسام غير اننا اعتبرنا معنى المعاوضة في حالة الحياة لانه عقد يحتمل النقص والقصور
 الاكساب والمنافع وهو الحكم الاصل للعتق والعقد في هذه المعنى محتمل الانقسام ورجحنا جانب التطبيق
 بعد الموت لانه لا يحتمل النقص والقصور بعد الموت هو العتق والشروط في حق العتق مما لا يجتمل الانقسام

بدل

بل

بل يتعلق من كل جزاء الكل كما يتعلق الكل بضارب حكم جميع البدل في حق الاجزاء فلهذا اسلم كل البدل
 للمالك في حالة الموت بخلاف حاله الحياة وان اشترى المضارب بالالف عبد قيمته الف درهم وكانت
 على الف فزادت قيمة حتى بلغت الف فاكسب العبد الفيز واداه الى المضارب فالكاتب باطله العبد
 والاكساب على المضاربة ولا يتحقق الاداء لعل فخر رحمه الله في الاصل وقال لان المضارب كاتبه ولا ربح
 فيه يريد ان يربح كاتبه لم يكن له في العبد ملك فصار ملكا عند رب المال بغير اذنه والعقد
 لا يتوقف على ملك استخذه فلا يظهر الربح الا لرب المال هنا واذا لم ينجح كان وجود هذه الكتابة وعلمها بمنزلة
 العبد ما لا وادي مكانه لا يتحقق كذلك هنا واذا لم ينجح كان وجود هذه الكتابة وعلمها بمنزلة
 ولو عدت واكسب العبد كان الكلام للمضاربة لذلك هنا وهذا الوفاة العبد وترك الف
 درهم واكثر الى عشرة الاف درهم لان الكتابة لم تنقل في شيء منه وانما توقف على اجارة رب المال
 وقد هلك قبل الاجارة فحان وجود الكتابة وعلمها بمنزلة فيموت عبدا على المضاربة فيكون كسابه
 على المضاربة ولو كانت قيمته الف فحين كانت لم تقص حتى صارت الف درهم ثم ادى الكاتب
 الف درهم عتق ولا ينقل الكتابة بالسفطان اعاد رحمه الله لسفدر عليمها مال لكل ربع في مسله
 اول الباب اما للعق بالاداء لان الكتابة قد صحت في الربع فيعتق بالاداء ولا يكون انقصا للقسمة
 مانعا من بقا الكتابة وان كان يمنع ابتداء لانه ليس كل ما يمنع الابتداء يمنع البقا كالعق البطيخ لانه
 على النكاح والابق الطاري على البيع واليخ الطاري على البيع والرهن واذا عتق بثلثة ارباع
 المودى وذلك الف وخمس مائة ويكون مال للمضاربة لان ثلثة ارباع العبد كان على المضاربة
 قبل العتق فيكون ثلثة ارباع الكسب على المضاربة ووجب على المضارب قيمة ثلثة ارباع العبد
 يوم الاعتاق لانه الف بالعتاق فيعتب برقيقته يوم الاعتاق وذلك سبع مائة وخمسون ووجب
 عليه قيمة الربع الذي اتلفه بالكتابة بعتب برقيقته يوم الكتابة لانه الف يومئذ وذلك خمسمائة
 فيكون جملة ذلك الف ومائتان وخمسون بضم هذا الى ثلثة ارباع الكسب وذلك الف وخمسون
 فيكون جملة مال المضاربة الف وسبع مائة وخمسين باخذ رب المال من ذلك راس ماله الف درهم بقي من
 ثلثة ارباع الكسب خمس مائة ياخذها رب المال بازا ما استهلكه للمضارب من ربع العبد بالكتابة بقى
 سبع مائة وخمسون وذلك ثلثة ارباع قيمة العبد يوم العتق وذلك يخرج فيكون بينهما نصفين لكل واحد
 منهما نصفه وذلك ثلثة الف وثمانمائة وخمسة وسبعون فيفضل للمضارب هذا الف درهم للمالك او يقول لما صار
 جميع مال المضاربة الفان سبع مائة وخمسون ليستوفى من راس المال من هذه الجملة من ايسر الاموال
 الف درهم بقي الف وسبع مائة وخمسون بينهما نصفين لكل واحد منهما ثمانمائة وخمسة وسبعون
 حسب للمضارب حصته من الربح مما عليه من الثلثة ارباع قيمة العبد مما عليه من ثلثة ارباع قيمة العبد
 يوم العتق وربع قيمة يوم الكتابة وذلك الف ومائتان وخمسون كما ثمانية وخمسة وسبعون
 ويودي الباقي لرب المال ثلثمائة وخمسة وسبعون فاستويا وان مات العبد بعد ما تراجعت
 قيمته الى الف وترك الفيز واكثر الى سبعة الاف فقد مات عبدا وما ترك كله يكون على المضاربة لما قلنا
 ان ربع المتروك لا يبقى بدل الكتابة وان ترك ثمانية الاف درهم لان مات عن وقال ان ربع المتروك

بني بديل الكفاية فبعض بلته ارباع الكسب وبياخذ المضارب ربع بديل الكفاية وحكم بقية وبقيت
المضارب بلته ارباع قيمته يوم العتق وذلك سبع مائة وخمسون وربع قيمته يوم الكفاية وذلك
خمسة مائة فذلك كله الف ومائتان وخمسون بهم ذلك كله الى بلته ارباع الكسب وذلك سنة
الا فيقولون حمله مال المضاربة سبعة الاف درهم ومائتان وخمسين درهم فرفع منه راس المال
من ايسر الاموال وذلك والباقي وهو ستة الاف ومائتان وخمسون بينهما نصفان بحسب المضارب
ما عليه لان ما عليه في حقه عين والباقي يودي من العز لما قلنا ولو لم ينقص ثمنه الكفاية لكان مراد
قيمه فصار لسياسي بلته الاف درهم ثم مات فان ترك اهل من ثمانية الاف درهم فقدمت عبدا وان
ترك ثمانية الاف درهم فعزل بلته ارباع الكسب الذي ترك وذلك ستة الاف درهم بقي الفان
ياخذها لاهل المضارب بديل الكفاية وحكم بقية وبقيت المضارب بلته ارباع العبد يوم
العتق وذلك الفان ومائتان وخمسون وربع القيمة الذي استهلكه بالكتابة وذلك خمس مائة
فصار ثلثه الفين وسبع مائة وانما لا يعتبر بزيادة القيمة في ربع العبد لانه خرج عن المضاربة
بصح الكفاية فيه كما لا يعتبر نقصان القيمة فيه فيضم الفان وسبع مائة وخمسون الى بلته ارباع الكسب
وذلك ستة الاف فيصير حمله ثمانية الاف وسبع مائة وخمسون برفع عنه الف درهم راس المال
والباقي وهو سبعة الاف وسبع مائة وخمسون بينهما حكم الربح بحسب المضاربة مما عليه وهو ضمان
ما افسده بالاعتاق وما استهلكه بالكتابة وذلك الفان وسبع مائة وخمسون لان ذلك غير في
حقه وبياخذ ما بقي من حقه من العز وذلك الف ومائة وخمسة وعشرون فيكون ما سلم له
من العين وما سقط عنه من الضمان ثلثه الاف وثمانمائة وخمسة وسبعون وحصل لرب المال
مثله من العز فاستوى في الربح وعلى هذا جميع هذا الوجه وقياسه والذي ذكرنا ان يكونه عن وفا
لا يفسخ العقد ويودي بديل الكفاية من ماله وحكم بقية وعتق اولاده ويكون بقية كسبه لا ولا
اثران ذهبنا وعند الشافعي رحمه الله يفسخ العقد ولا يحكم بقية وتكون اولاده ارقا وما ترك
من الكسب فهو لولاه قال هذا عقد فاق حمله قبل انصال معقوده فوجب ان يفسخ كما اذا
لم يترك وفا وكما اذا هلك المبيع قبل القبض وقولنا فاق حمله العقد لان محل العقد ما اضيف اليه
العقد وثبت حكمه فيه والعقد اضيف اليه والحكم ثبت فيه خلافا له وهو استحاق الاكساب
والاولاد وتلاعبه عن عقد الحرية وما لا يحق حقه الحرية وقبل حصول مقصوده لان مقصود المولى
من العقد الوصول الى البذل ومقصود العبد الوصول الى الحرية واذا ثبت الفسخ وجب ان يفسخ
لان العقد كلام كما وجد بلاشي والعدم الا ان اقدرناه باقيا حله على خلاف الحقيقة ليتوصل به الى مقصود
فاذا قلنا حصول مقصوده لا يابى في بقايد فلا يثبت وهذا الطريق يفسخ اذا مات عاجزا
واذا هلك المبيع يلزم على ما ذكرنا موت المولى لانه عاقد وليس محل العقد والعقد تعقل اياه
مع فوات العاقد اما لا يعقل اياه مع فوات العقد كالفعل لا يبقى بدون حمله ويبقى مع فوات فاعله
وهذا لان المولى مالك والشرع قد ورد بتقدير المالك حيا والعبد مملوك والشرع لم يرد
بتقديره حيا دل عليه انه لو قال لعبد انت حر بعد موتى فيصح ولو قال انت حر بعد موتك لا يصح

والذي

والتيدير والاستيلاء لا يفسخ بموت المولى وينفسخ بموتهما ولا لان الحرية لو بدت لا تلو اما ان ثبتت
قبل موت الكاتب او بعد لوجه الى الاول لان فيه تقدم المعلق بالشرط على الشرط ولا وجه الى
الثاني لان الحرية تنبني على الرق وقد بطل بالموت دل عليه انه لو قدف الكاتب بعد موته ثم ادبت
مكاتبته لاحد قاده ولو مات حرا جدد ولو اوصى بثلث ماله ثم ادبت الكفاية بعد موته لا يصح وصيته
ولو كان للكاتب وللحر من امرأة حرة ماتت وورثها الابن فاوصى الكاتب الى رجل ومات عن وفا
فاذبت كفايته لا يثبت للموصى على ولد ما يثبت للموصى الحر على اولاده ولو حكم بعقده لبيت ولو كاتب
المولى عبد مع ابنه كفاية واحده ثم مات الابن عن وفا فماتت قرب الابن ثم ادبت كفاية الاب لا يورث
الابن من قريبه ولو حكم بعقده لورث اما علما وانما رحمهم الله قالوا هذا اعتقاد مكن ابتاؤه وفي انفايه
فايد وهو محتاج الى انفايه فوجب ان يبقى كمال الوفاة الكاتب بل اولى لان اعتبارا حاجدا للكاتب
اولى من اعتبارا حاجدا للكاتب لان العقد شرع بطر العبد ولهذا شرع في جانبها جانزا وفي جانب
المولى لانه حقيقة للنظر فاذا سبقنا العقد في حاجة المولى بعد موته فلان يبقى لحاجة العبد كان بطريق الاول
وهذا لان المناق في النفاة العقد موجود في صورتين اما في موت المولى فلان حكم العقد انقلاب حقه في البذل
حقه وضروته معتقا عند الاداء والموت ينافي في التحيز لانه وجب الاستغناء وهذا ينافي في سائر حقوقه
واملاكه الا اننا استغننا اعتبارا المناق في المكان لاجه واما في موت العبد لان حكم العقد في حقه انقلاب
الحق في الكسب حقيقه وضروته معتقا عند الاداء والموت ينافيها للاستغناء الا انه سقط اعتبار
المناق في المكان لاجه والمناق في الاصل فوق المناق في الفرع والسقط في الفرع فوق السقط في الاصل
اما بيان التفاوت في المناق وهو ان المناق فيهما الموت والموت اذا كونه معتقا من كونه معتقا لان
كونه معتقا يحتاج فيه الى فعل من جهة وهو الاعتاق ولونه معتقا لاجتاج فيه فعل من جهة والموت
ابقى للفعل من غير الفعل وكذا اشرط كونه معتقا بقا المالكية وشرط صيرورته معتقا للملكية والموت
ابقى للملكية من الملكية لان الملكية عبارة عن القدرة والموت ينافي القدرة والملوكية عبارة عن
العجز والضعف والمقهورية والموت لا ينافي العجز والمقهورية بل يقره وبيان التفاوت في السقط
لان السقط فيهما الحاجة والحاجة في الفرع فوق الحاجة في الاصل بيان ان الحاجة في الاصل حاجة المولى
الى ان ينقلب حقه في البذل حقيقه وان يصير معتقا عند الاداء وهذه الحاجة تحصل بدون بقا العقد
لانه لو افسخ العقد بطل حقه حقيقه واما يحصل اليه اضواء بديل الكفاية والحاجة في الفرع
حاجة العبد الى ان ينقلب حقه في الكسب حقيقه وان يصير حرا عند الاداء وهذه الحاجة لا تحصل الا بقا
العقد فكانت الحاجة في الفرع فوق الحاجة في الاصل فلما سقط اعتبارا على النافين لادنى الحاجتين فلان
يسقط اعتبارا رادى المناق في الحاجتين كان اولى وقوله فان الحل لان محل العقد ما ثبت فيه
حكم العقد وهنا املن اشياء حكم العقد ومن اصحابنا من قال فان الحل لكن بعد حصول المقصود
من العقد لان المقصود من العقد كالحرية وصيرورته احق باسائه واولاده وهو الحكم الاصل للعقد
لان الحكم الاصل ما يلزم العقد والعتق من موات هذا ويمكن اثبات الحرية من حين اذها
بان يقدر الكاتب حيا حاله الاداء فيقدر الكاتب حيا في هذا الحالة حتى يصير معتقا والثالث

الام

انا محكم بموت الحر في اخر جز من اجز احياه ولا يقال لا يمكن اسناد الحر الى اسناد الاداوانه
فعل حسني لاستند لا نقول **ام** ان اثبات الحر من غير اسناد الاداوانه وهو ان الاداوانه شرط وهو علة
على المشروط والشئ كما يجوز ان يكون اماره على شئ يوجد بعد جواز ان يكون اماره على شئ يوجد قبله وهذا
الاداء اماره على حرته قبله ولان الشرط البراءة لا يدل على انه لو ابراه في حياته يعقب بالكتابة لا بالاداء
لان الاداء طريق يحصل به البراه والبراءة حكم شرعي جاز ان يسند ولان الاداء وان كان فاعلا حسيا لكنه
شرط والشرط حكم شرعي فامكن اسناده من حيث شرط بخلاف التدبير والاستنبال ولا فائدة في
بقائه لان العتق يعلق بموت المولى وهو حي لا يدرك متى يموت ولان المكاتب عاقد كالمولى فيبقى العتق بعد
موته كما يبقى بعد موت المولى واذا بقي من حيث انه عاقد سبق من حيث انه محل بخلاف التدبير واما التدف
قلنا ان قد فقه بعد الاداء وان قد فقه قبله لا يجد لان عند بعض اصحابنا رحمهم الله حكم بعقده يقتض
فاورث ذلك شبهة ولان العتق يستند استندا والمستند ثابت من وجه دون وجه فاورث
شبهة في اسقاط الحد واما الوصية فيه منع فيصح وهو اشارة الى الوجه الثاني والاصح انها
لا تقع وهو اشارة الى الوجه الاول لان بعد الاداء لا يجوز بثبانه اوصي وهو حر لانا انما حكمنا بحرثه
في اخر جز من اجز احياه في زمان لا يسع فيه التصرف والكلم وهو الجواب عن الايضاح وانما الارث
ابنه من قربه لانا انما حكمنا بحرثه وحرته الوالد بطريق الضرر في حق حكم هو من حقوق الكتابة والارث
من القرب ليس من حقوق كتابة الاب فلا يظهر الاسناد فيه واما اذا مات عاجزا قلنا الاصح انه
لا ينسخ الكتابة الا ان يقضي القاضي بحره وينسخ لان في ثباتها فائدة باليتطوع السنان بادراك
الكتابة لان المولى المطالبة بالنسخ لا فائدة في ثباتها طاهر فيفسخ بطلاله ودعا للضرر وعنه
وهنا في ثباتها فائدة لانه يصلح لاحقة ظاهرا وغالبا وانه اعلم **باب**

من السلم في الرطب اصل الباب ان السلم عقد جائز بالكتاب والسنة
والقياس ان لا يجوز لان سم المعلوم وسع الموجود الذي هو غير مملوك للعاقد لا يجوز فبيع العذر
اولي لكن ان كنا القياس بالكتاب والسنة اما الكتاب قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم
بنات اللهي قال ابن عباس رضي الله عنهما اشهد ان السلم الموجد في كتاب الله تعالى انزل الله
تعالى فيه اطول اية وتلاه هذه الآية والسنة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع ما ليس
عند الانسان ورحض في السلم فقيه دليل على انه جوزه للحاجة مع قيام السبب العجز له عن
التسليم وهو عدم وجوده في ملكه بطريق اقامه الاجل مقام الوجود بطريق الرخصة لان الوجود في
ملكه تقدر على التسليم وبالاجل كذلك فانه يقدر على التسليم اما بواسطة للكسب في اللان
او كحي او ان الحصاد في الطعام وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
دخل المدينة فوجدهم يسلفون في التمار السنة والسنين فقال من اسلم منكم فليسلم في كل
معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم فقد فرمهم على اصل العقد وبين شرائطه فذلك
على جواز العقد والاصل فيه ان كل ما كان مطبوعا بوصفه معلوما بقدره موجودا من وقت
عقد الى حين اجله يجوز السلم فيه والافلا **و**

لا يجوز

لا يجوز الحد يث اي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال **لرب السلم لا يأخذ**
الاسلمك او راس مالك **و** المراد به السلم حال بقا العقد او راس المال حال انقضاء العقد ولا
المسلم فيه مبيع والاستبدال بالمبيع قبل القبض لا يجوز الا ترى ان بيع للمبيع المنقول العين قبل
القبض لا يجوز والعين قبل للتصرف من الدين فاذا لم يجز الاستبدال بالمبيع العين فلان لا يجوز بالدين
كان اولى واذا لم يجز الاستبدال بغير الاستيفاء وعلامة الاستيفاء قبض غير مضمون بعد السلم هو من جنس
المسلم فيه **و** حرف **اخر** ان قضا الدين انما العين الحق حكما مبايعة حقيقة اما انما العين الحق
حكما باعتبار الاسم لان الابنا لغة عبارة عن تسليم عين الحق وطه **ا** انفراد صاحب الحق بالاستبدال
اذ لم يفر بجنس حقه واما ما بعده حقيقة فلان حق رب الدين كان في الدين والمقبوض عين والعين غير
الدين فكان مبايعة من وجه فاجوز في المبايعة من كل وجه يجوز في القضا الذي هو مبايعة من وجه
وما لا يجوز في المبايعة من كل وجه لا يجوز في القضا الذي هو مبايعة من وجه كما قال اللباس من وجه
بالباب من كل وجه احتياطا في امر الربا والحرمة **و** حرف **اخر** ما ذكرنا في البيوع ان المعتبر
في معاوضة الرطب بالتمر المساواة من حيث الكلفة **الحال** عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما
القضان الذي يحصل في ما بال الحال وهو ما بعد الجفاف اذا عرفنا هذا **قال** محمد رحمه الله رجل
اسلم الى رجل د را هم في قنبر رطب ووصفه له في حينه قبل انقطاعه فاسلمه جاز لا يستجاع شرائطه
وكذا الواسل في تمر مع استجاع شرائط الجواز يجوز فان اعطاه مكان الرطب فقير من تمر جاز اذا
يجوز به رب السلم عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يجوز في الوجه الاول اما عند فلما ذكرنا ان
الاستيفاء معتبر بالمبيع ولو باع فقير رطب بغير تمر وتساوي جاز عند لان عند الرطب من جنس
التمر من كل وجه والمعتبر التساوي بينهما في الحال **و** وقد وجد فاذا جاز البيوع من كل وجه
على هذا الوجه فالبيع من وجه اولى **واما** عندهما البيوع على هذا الوجه فاسد اما لان عدم الحاجة من كل
وجه لانعدام بعض معاني التمرونه وانما يصير من جنس من كل وجه عند البيوسة فيشتتر البيوسة
بينهما على انعدام تلك الحالة وانما ليست سائتة في الحال لان الرطب يفيض لا بحال **و** الجفاف فكان
المعتبر تلك الحالة في البيوع من كل وجه فكذلك في البيوع من وجه ولان المساواة شرط حالة البيوسة
مع الحاجة من كل وجه ومتى كان سبب ذلك **ل** التقاوت قايما في الحال وهو الرطوبة صار ذلك كالقاييم
في الحال فاعتبر المساواة بينهما على تقدير انهما تساويا في الحال **و** انه ليس بثابت واذا ثبت فساد
البيع من هذين الوجهين ثبت فساد استيفاء التمر بالرطب لانه بمنزلة البيوع من كل وجه على قضية
العلة الاولى يمكن فيه الاستبدال فيكون فاسدا وعلى الثاني يكون مستوفيا اكثر من حقه فيكون ربا
واما اذا اسلم في التمر فاعطاه قنبر من رطب فهو على خمسة اوجه اما ان قال السلم اليه لرب السلم
خذ هذا القنبر قضا من حقه اوقا **قال** صلحا من حقه اوقا قال خذ هذا الى ان تبيع عن الباقي
ففي الوجه الثلاثة الاول لم يجز لان تقدير ما قال **ل** السلم اليه خذ هذا كما خذك لانه اعطاه بطريق
الاستيفاء فكان قصد بملك ما في ذمته بما اعطاه من الرطب وما اعطاه لان في الحال حقه لان الرطب يفيض
اذا جف واعتبر عندهما في القضا وانما يبيع من وجه بحالة الجفاف كما في البيوع من كل وجه ولانه يفيض

عند الخفاف ولا يدري كم ينقص حتى يرجع عليه بالباقي وفي الوجه الرابع والخامس ينظر ان هذا الرطب
اذا حرك ينقص ارباع قفيز ينظر بعد ذلك الى ثمة القفيز الرطب الذي ادى الى ثمة ثلثة ارباع
التمر الذي على المطلوب فان كانت القفيز الرطب ثلثة ارباع قفيز من تمر او اقل جاز الصلح لان رطب
السلم استوفى ثلثة ارباع قفيز من تمر و ابراه عن الباقي ولم يشترط على المسلم المبراه ان يبراه من
ربع القفيز عوضا يجوز وهذا الحزن الجليل الذي ورع لا ترفيه خلاف الاول لانه لم يبره عن
الباقي فكان له الرجوع بالباقي وذلك غير ممكن ولا يصير قاضيا كل حقه ببعض حقه وان ربا وهما
يصير مربا فان قيل وجان لا يجوز لانه يصير بايعا فغير من رطب ثلثة ارباع قفيز تمر
وانه لا يجوز فيما هو بيع من كل وجه فكذا في العضا الذي هو بيع من وجه قيل له يجوز بلفظ الصلح
وان كان لا يجوز بلفظ البيع لان في الصلح معنى الابرأه ومعنى التملك متى تدارك جوزه بطريق التملك
يجوز بطريق الابرأه ان استوفى بعض حقه و ابراه عن البعض وهو الربع الباقي بخلاف البيع لانه ليس
فيه معنى الابرأه هو تملك من كل وجه وان كانت ثمة القفيز الرطب اكثر من ثمة ثلثة ارباع التمر
الذي على المسلم اليه لا يجوز لان رطب السلم ابرأه من ربع قفيز تمر بارأه ما شرط عليه من الجودة في
الرطب فكل هذا اعتناضنا عن الجودة وان لا يجوز لانه معاوضة القدر بالجودة الا يرى انه لو
صرح بذلك لا يجوز فكذا ذلك اذا اتى بمعاكلا الفضل الاول لانه لو صرح بالابرأه من الربع
يجوز فكذا اذا اتى بمعاكلا الاسرى انه لو اسلم في قفيز تمر ردي وفضل حركه على ثلثة ارباع قفيز تمر جيد
لا يجوز ولو صلح على ثلثة ارباع قفيز تمر طلبة او ادى منه لا يجوز الا ترى انه لو كان عليه قفيز تمر
الى اجل وصالحه على ثلثة ارباع قفيز تمر طلبة او ادى منه لا يجوز لان ذلك الجوده والزيادة
في الصفة الا ترى انه لو كان على رجل الف درهم ثم ربحه وضاحك من ذلك على جسمانية درهم اهود
منه كان فاسدا الشبهة الاعتراض عن الجوده وكذلك لو كان له عليه درهم موجه فصالحه
على بعض حاله كان فاسدا الفخول شبهة الاعتراض عن الاجل ولو اسلم رجل الى رجل في قفيز حنطة
فلما حل الاجل اعطاه قفيز حنطة مقلبة لا يجوز عندهم جميعا لان قضا الدين بيع من وجه ولا يجوز هذا في
البيع من كل وجه عندهم جميعا لما امر في البيوع واذ انما هو بيع من وجه واسا ربحه درهم الله في
الكتاب الى كلمة اخرى في هذه المسئلة على الخصوص فقال لا يها صنفان لان ما اقل قيات منه
حبس منفعة وحادث حبس منفعة اخرى فقد اختلف الحبس من وجه لغوات بعض مقاصد الخط
فيدخل فيه شبهة الاستبعاد بالمسلم فيه قبل القبض وان باطل بخلاف الرطب مع التمر عند
الى حنطة رحمه الله لانها اتخذت حبسا وسوا كان بطريق الصلح او بطريق الاستيفاء لان الفساد
باعتبار الاستبعاد وصار هذا استيفاء الخط بالشعير او الشعير بالحنطة لا يجوز عندهم
سوا كان بطريق الصلح او الاستيفاء لان الفساد باعتبار الاستبعاد وهذا لان القلي استهلاك
الحنطة ولهذا ينقطع به حق المالك لو فعل الغاصب وانما صار استهلاك الفوات معاني الحنطة
فكان هذا عيبا حاد ثانيا غير الاول فلو جوز الاستيفاء كان هذا استبعاد الاضرورة وانما لا يجوز
بخلاف الرطب مع التمر لانها حبس واحد وهذا الوعصب من اخر طبيا فصارت لا ينقطع حق

المالك

المالك لو فعل الغاصب وانما صار استهلاك الفوات معاني الحنطة كان هذا عيبا حاد ثانيا غير الاول فلو جوز
الاستيفاء كان هذا استبعاد الاضرورة وان لا يجوز بخلاف الرطب مع التمر لانها حبس واحد ولهذا
لو عصب من اخر طبيا فصارت لا ينقطع حق المالك وكذا لو اسلم في قفيز بسر اخضر او اصفر او احمر
في جنبه فاعطاه مكانه فغير من بسر مطبوخ لا يجوز لان هذا لا يجوز في البيع من كل وجه فكذا في البيع من
وجه وهذا لان الطبخ فيه بمنزلة القلي في الحنطة فصارت مستهلكا من وجه وكذا لو اسلم في حنطة
فاعطاه مكانها دقيقا او سويقا لانه لا يجوز بيع الحنطة بالدقيق او السويق عندهم فكذا القضا
الا يرى انه ينقطع حق المالك بالحنط فينبولون شيئا اخر فيكون استبعاد الاول ولو اسلم في الدقيق
فاعطاه مكانه سويقا لا يجوز بالاجماع على قول الى حنيفة رحمه الله فلان بيع الدقيق بالسويق
لا يجوز فكذا القضا واما عندهما وان جاز بيع احدهما بالآخر الا انها حبسان مختلفان فان
الاسم مختلف والمقصود مختلف لانه يقصد بالدقيق احاد الحنط والعصا والاطربة وشي
من ذلك لا يحصل بالسويق انما يلبس بالتمر والعسل فيؤكل كذلك او يشرب بالما
فكان التفاوت بينهما اظهر من التفاوت بين الهروي والمروى ولهذا جاز بيع احدهما
بالآخر تساويا او تفاضلا بعد ان يكون يد ابيد بمزلة الشعير مع الحنطة فيكون استيفاء
احدهما بالآخر استبعادا وكذا لو اسلم في السويق فاعطاه دقيقا ولو اسلم اليه في قفيز
حنطة مطبوخة لا يجوز وهذا القلي سوا الا ان هذا يقبل بالما وذلك بغير الما فقد تغير وصار
حبسا اخر لغوات بعض معاني الحنطة كان استيفاء واستبعاد الاول وانقطع الحنطة في الما حتى استنفذ
فاعطاه مكانها لا يجوز عندنا الى حنيفة والى يوسف رحمه الله لان بيع احدهما بالآخر يجوز عندنا على ما ذكرنا
في البيع فكذا القضا وهذا لم يعلم شي من معاني الحنطة الا انه دخل فيه نقصان فصار كالحنطة
المبلولة من الاصل باليابسة وعند محمد رحمه الله لا يجوز لان بيع احدهما بالآخر عند لا يجوز فكذا
القضا قال في الكتاب وكان بمنزلة ما وصفنا من الرطب يريد به في قول محمد رحمه الله
لا في قول ابي يوسف وابو يوسف رحمه الله فرق بين الرطب بالتمر والحنطة المبلولة بغير المبلولة
ووافق محمد رحمه الله في الرطب مع التمر واما حنيفة رحمه الله في الحنطة وقد ذكرنا في البيوع وان اسلم
في زيتون لم يكن ان ياخذ بذلك زيتا وان علم انه اقل مما في الزيتون لانها صنفان فكان
استبعاد الاول وكذا الدهن بالسمسم وخل السمسم محل العنب لانها حبسان لان اصلهما حبسان لان السكر
ما التمر والخل ما العنب كما ان التمر مع العنب حبسان هكذا الخل المخز منهما ولهذا لا يجوز بيع احدهما
بالآخر تفاضلا بعد ان يكون يد ابيد رجل عصب من اخر حنطة فقلهاها ارطها فلا يسيل لصاحبها عليها
وياخذ مثلها او يربح محمد رحمه الله في هذه المسئلة ليس من انهما صنفان وهذا الشارة الى التلبس اليه
ذكرها في المسئلة المتقدمة والعنب مع الزبيب على هذا لانها حبسان ولهذا ينقطع حق المالك
في العصب والله اعلم

من الدرر اهم التي خلطها الصفر
اصل الباب ان تصح العقود واجب ما يمكن لان امور المسلمين محمولة على الصلاح دون الفساد
الاذا تغذر حمله على الصلاح الا يرى انه لو اشترى سفاكلا بماية درهم وحلته خمسون درهما

لانه

وتقبض السيف ونفذ خمسين درهما واسترقاها العقد ولا يبطل بالاسترقاق وجعلنا المنقوص وجهته
الحلية تصحى للعقد الا يسمى انه لو نفذ خمسين وقال هذا من ثمن السيف دون الحلية ورضي البايع
واسترقاها واستحسانا وجعل المنقوص ثمن الحلية صحيحا للعقد وان صرحا بخلافه ودرج محمد
رحمه الله في الباب فصل في فصل في الدرهم التي خلطها الصفر خلطا لا يحتمل التمييز الا بالاداء
وفصل في الدرهم المستوفى وهي صفر ظاهر الفضة كالدرهم الحاربه وقيل هذا اسم مغرب
يعني ثلث طافات الطاق الا من الجانبين فضة وهي شئ قليل والمتوسط صفر وهو كبير
وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون الفضة غالبية او الصفر غالب او كانا سواء الاحكام المبدئية
على هذه الدرهم بثلثة مع بعضها بعض والاستقراض وسري العروض لها والاصل فيه
ان الفضة اذا كانت البتة كان لها حكم الفضة الحالصة لا يجوز مع بعضها بعض الامتساويا
ولا يجوز استقراضها وقضاؤها الا بالوزن لا يستحق في الشرا وان عست والاصل فيما كان الصفر
غالبا ان ينظر في التعامل الناس ان يتابعوا بها وزنها يجعل ويرى حاجي يشترط اعلامها بالوزن والعدد ان لم
تتأوت والاسعين بالنقيض ان كان يبروح ويكون لها حكم الامان وان كانت لا تروح تتعين
بالنقيض ويكون حكمها حكم السلع ولا يجوز مع بعضها بعض الا اذا اتساويا وزنها اعتاد الناس
الوزن اوله وكذا القرض ولا يغير في الشري لانها حلت بمافي الاصل ونص صاحب الشريعة
صلى الله عليه وسلم على كونها موزونة بقوله الفضة بالفضة مثل عمل والفصل ما ورى على النصيب
وللرادل الله اقله في القدر دون الصفة وان كان مطلق اسم المماثلة تبينوا لها ما نذكر في رواية اخرى
مكان قول مثل مثل وزن بوزن فذلك اللفظ يبين ان المراد من قوله وزنها بوزن المماثلة
قوله الموصفا وكلامه سوا الله صلى الله عليه وسلم يغير بعضه بعضها وفي حديث
عبادة ابن الصامت رضي الله عنه تهره وعينه سوا هذا ان يبيع على ان المراد المماثلة في الوزن
دون الصفة فان التبر لا يساوي العيز في الصفة وانما يساويه من حيث المقدار فيه ذلك
على انه لا يقبل الجوده وقد قال صلى الله عليه وسلم حيدها وزنها سوا وصفه الوزن
فيها ثابتة بالنظر فلا تغرب بالعرف في سائر الاشياء التي لم يرد فيها النص كما في الكيل في الكمالات واما
الاستقراض فلا يضمن بالمثل وزنها في العدد فيلونها ربا او قرصا ج منفعه
واما علم البعين في العقود فقد ذكرنا في الامان ويشترط التفاضل في المجلس بقوله صلى الله
عليه وسلم يدريك والمراد منه التعيين في العقود لا سم الا بالقبض لانها لا تعين في العقد بالاشارة
كان اشترط القبض لتحقيق التعيين المصنوع عليه واليه اشار في حديث عمر رضي الله عنه
بقوله هاوها اي هذا هذا اوله هذا العقد اختص باسم وهو الصفر فيختص حكمه بقتضيه
الصفر الاسم وليس ذلك صرف ما في ملك كل واحد منهما الى ملك الاخر لان ذلك بآيت في
سائر البيوع عرفنا ان يسمي صرنا فيه من صرف ما في يد كل واحد منهما الى يد صاحبه ولم يسميه لوجوب
التسليم مطلقا لان ذلك ثابت في سائر البياعات ايضا عرفنا انه انما يسمي به لاستحقاق قبض البديلين
في المجلس ولانه مبادلة الثمن بالثمن والتفن ثبت بالعقد دينا في الذمة والدين بالدين حرام بالنظر

للإله

فما يحيل به البعين وهو القبض لا بد منه في هذا العقد وكان ينبغي ان يشترط مقرونا بالعقد الا ان حالة
المجلس مقام معا وحاله العقد شرعا للمسلم واذا وجد التعيين بالقبض في المجلس جعل ذلك كل واحد
عند العقد وليس اخذ البديلين بل ان اول من الاخر فشرطنا القبض فيهما لهذا واليه اشار
البيهي صلى الله عليه وسلم بقوله اول من الاخر فشرطنا القبض فيهما وانه يحتمل الفصل في القدر
ويحتمل الفصل بان يكون احدهما حالا والاخر لنسيه فيجزم كلاهما واما اذا كان الصفر غالبا
يعتبر فيه معاملات الناس لا نغرام المض فيه ولهذا كانت الفلوس الرأحة بمنزلة الامان لا يعين
اذا قوبل بغير جنسها كالامان لانه لا يشترط البديلين في المجلس ويكتفي بقبض احدهما لان اشتراط
التفاضل في الصفر بمقتضى اسم العقد وبيع الفلوس بالدرهم والفلوس ليس بصرف وقلة ذكرنا
في السبع يبيع فليس بعينه بفلسين باعيا فيهما وحكمه حكم الامان والسيف وغيرهما في انه يغير عادات
الناس ان اعتادوا بيعها وزنها لا يجوز بيع الواحد بالانين كالسات والجوز والبيض وكذا الحكم في الكيل
والوزن وانما التي لم يرد النص بالكيل والوزن فيها واعتاد الناس الكيل او الوزن ويجوز استقراض
هذه الدرهم عدد انما يجوز استقراض الجوز والبيض عدد اذا عرفنا هذا فان محمد رحمه الله
اذا بيعت الدرهم العشوشة التي فيها صفر بدرهم فضة جيا هذا لا يخلو اما ان كان الصفر
هو الغالب او كانا سواء او كانت الفضة هي الغالبة اما اذا كان الصفر هو الغالب بان كان ثلثاها
صفر او ثلثها فضة ولا يمكن تحصيلها من الصفر الا بالاداء فلا يباس ببيع هذه الدرهم بمثل وزنها
او باكثر من وزنها من الجياذ وهي الفضة الحالصة لانه لا بد من اعتبار الصفر فيها واعتبار
الفضة فيها واذا اعتبر كل واحد منهما صار السان متميزا عن غير مخلوط لان كل واحد منهما قاصر
حقيقته اما الصفر فلا يبالغ فيلونها قايما حقيقته وحكما واما الفضة احتياطا لامر الربا وهذا
لان الفضة وان كانت معلومة والغلوب كالمماثلة حكمها الا انها قايمة حقيقته لاهلها اما بالاعتناء
الوزن فانها لونها الدرهم المخلوط انما كملت بالفضة فان قبلها كان صفر او انما صارت دراهم كاملة
بالفضة والوزن قائم فذلك ذلك على قيام الفضة فيها واما ما لا فلاها اذا حلت الى النار واديت
مخلص الفضة ولا تحرق والصفر بما يحترق لان جوهره اصغف من جوهر الفضة والمستهلك
ما لا يمكن تحصيله فلا انه قائم فوجب اعتباره واذا وجب اعتباره كانا متميزين
ولو كانا متميزين عن غير مخلوطين وبيع بمثل وزنها او باكثر من وزنها من الفضة الحالصة جاز لانه
يقع الا من عن الربا بصرف الفضة الى الفضة وزنها والفضة الزايل من الحالصة باز الصفر الذي هو
في العشوشة كذلك هنا وهذا لان الفضة العشوشة يقابلها مثل وزنها من الفضة الحالصة
باز الصفر الذي هو في العشوشة كذلك هنا وهذا لان الفضة العشوشة يقابلها مثل وزنها
من الفضة الحالصة لان هذا حكم ثابت بالنص فيكون أقوى من شرط المتأقدين واطلاقهما فاعتبر
المماثلة في الفضة فيكون الباقي باز الصفر الذي هو في العشوشة كذلك هنا وهذا لان الفضة
العشوشة يقابلها مثل وزنها من الفضة الحالصة ولا يعتبر القيمة بخلاف غير الاموال الربوية
ويشترط القبض في المجلس اما في حصة الفضة فلا يسكل وفي قدر الصفر كذلك لانه لا يمكن تمييزه

الابصر **الاشري** انه لو اشترى سيفاً على بضة بدرهم باكثر مما فيه حتى جاز العقد ثم فارق قبل القبض ففسد العقد كله لا شيء واحد لا يتبعض بهناه ان العقد فسد في حصة الحلية بترك المقابل ولا يمكن انفاؤه صحيحاً في صحة الحفر والحمايل كما لا يجوز ابتداء البيع في الحفن والحمايل والصطل دون الفضة فان قبض السيف وقدم من الثمن حصة الحلية في المجلس جاز لان قبض حصة الحلية في المجلس مستحق وقبض حصة الحفن والحمايل غير مستحق فصرف المقبوض الى ما كان القبض مستحقاً فيه لان ما ليس بمسحق لا يعارض للمسحق واذا انصرف الى ما وجد الا فتراق بعد المقابل فما هو صفة ذلك
فما ان علم وزن الفضة المعشوشبة وقبض مثله من الفضة الحالصة وقبض المعشوشبة يجوز بخلاف ما استمرى جارية في غنمها بفضة وزنها الف درهم بالف درهم وافتراق قبل القبض حيث فسد العقد في الطوق دون الجارية او اشترى نقره وزنها عشرة دراهم وبوالساة واحد عشر درهما عشرة ودرهم وشاة بالثوب فان افتراق قبل القبض انتقض البيع في عشرة وعشره وجاز في الشاة والدرهم والثوب لان العقد في ذلك ليس بصرف وكذا في الجارية وتمية البعض عن البعض في التسليم يمكن من غير ضرر فالعساة لا يتعدى الى الباقي اما في مسلمانا لا يمكن التميز الا بضرر فالعساة في البعض يتعدى الى الباقي **الاتري** ان تمه كحوز افراد كل بعض بالبيع وفي مسلمانا يجوز بخلاف ما لو باع ثوباً وديناراً ثوب ودرهم والثوب حصه من الثوب والدرهم والثوب الاخر حصته من الثوب والدينار الا ما احلها من ثوبها فليس هو في البعض الى البعض فيثبت الاقسام باعتبار القصد حكم المعوضة فاذا افتراق قبل المقابل بطلت حصة الذهب من الفضة وحصة الفضة من الذهب لان العقد في ذلك الحصر في حوز السبع في كل واحد من التوزيع لصاحبه بل حصته التي سبقت له ولا خيار له لان سبب التبعض بفعل كل واحد منهما وهو ترك القبض والتسليم في بدل **الصرف** فيكون كل واحد منهما ارضياً بعيب التبعض اما في مسلمانا جلس البديلين فيصرف فيجلس كل جلس الى جلسهما وما فضل بازا المجلس الاخر اما الثوب لما ثلثه فيهما بالتص او صحيحاً للعقد وان كان وزن الفضة الحالصة اكثر من وزن الفضة التي في المعشوشبة يجوز ايضا لان بعض الفضة الحالصة بازا الفضة التي في المعشوشبة والبعض بازا الصفر فان علم الربا يجوز اما اذا كان وزن الفضة الحالصة مثل وزن الفضة التي في المعشوشبة او اقل منه لا يجوز اما اذا كان مثله فلا ينعى المقابلة بين المثل والمثل فبقي الصفر خالياً عن العوض فيكون ربا واما اذا كان اقل فلا ينعى الصفر مع بعض الفضة التي في المعشوشبة خالياً عن العوض الا ترى انها لو كانت متميزين وتبايعا على هذا الوجه لا يجوز لكان الربا فكذا اذا كانا في حكم المتميزين على اقلنا وكذلك اذا كان لا يدرى ذلك لا يجوز لان الفضة الحالصة ان كانت اكثر من الفضة التي في المعشوشبة لا يجوز وان كان مثله او اقل منه لا يجوز فغلبت العساة على جهة الجواز فخرج الجواز العساة وهذا عندنا وعند من فرجه الله جواز لان الاصل هو الجواز فلا يستلزم العساة الا بدليل اصله اذا كان حلي ذهب فيه لولو وجوهه لا يستطيع ان يخلص منه الا بضرر فاشترى رجل بديناراً لم يخرج حتى يعلم ان الدنيا لاكثر مما فيه الذهب وعندنا يجوز ايضا اذا لم يعلم انها اكثر وكذا

شري

شري الفضة بالفضة بجازنه لا يعرف وزنها او وزن احد هما **القول** صلى الله عليه وسلم الفضة بالفضة مثل بمثل والمعاد المماثلة في الوزن كما ذكرنا فاما ان يكون المراد ان يكون مثلاً بمثل عند الله تعالى او عند المتعاقدين ونحن نعلم ان الاول ليس بمرادنا لاحكام لا ينعى على ما لا طريق لنا الى معرفة عرفنا ان المراد العلم بالمماثلة عند المتعاقدين فصار هذا شرط جواز العقد وما هو شرط جواز العقد اذا لم يقترن بالعقد فيفسد العقد كالشهود في النكاح فان وزنها بعد العقد وكانا متساويين فان كان بعد في مجلس العقد يجوز العقد استحساناً لان مجلس العقد محل كمال العقد الا ترى ان انعدام الدبضة في البديلين بشرط جواز العقد ثم اذا انعدم ذلك بالتقاضي في المجلس جعل كالمقترن بالعقد فكذا **العلم** بالمماثلة فان وزنها بعد الافتراق غير المجلس فالعقد فاسد عندنا **وقال** رفرجه الله ان كانا متساويين فالعقد جائز لا ينعى ان شرط الجواز وهي المماثلة كان موجوداً عند العقد فانه لا ياتى بالوزن في احاد المماثلة وانما سطره ماملة كانت موجودة وعلو العاقد من بوجود شرط جواز العقد ليس بشرط لصحة العقد كما لو تزوج بحضور من الشاهدين ولا يعلمهما المتعاقدان **الاتري** انه لو اشترى درهما لا يعلم وزنه بدرهم مثله وزنه اوجود منه او اردي يجوز كذا نقول قد بينا ان العلم بالمماثلة بشرط الجواز هنا وذلك لا يحصل الا بالوزن الذي هو فعل العاقد من شرط جواز العقد كالايجاب والقبول شرط انعقاد العقد فكما يفصل هناك بين المجلس وما بعده فكذا يكف يفصل هنا ثم الفصل والموهوم فيما بيني على الاحتياط كالحق وبما الفصل في امساده العقد كما يبرع علم القبض او اقوى فكما ان ترك القبض حتى افتراق مفسد لهذا العقد فكذا لا تقوم الفصل بترك الوزن حتى افتراق يكون موهماً بخلاف ذلك لانها علم بالمماثلة التي هي شرط جواز العقد الا انها لم يعلمها بمقداره وذلك ليس بشرط وعلى هذا الخلاف اذا باع صبرة بصبرة مجازفة ثم كيلة قال **قيل** وجب ان يكون بيع هذا الدراهم وان كان باق من وزنها من الفضة الحالصة او مثلاً وزنها او كيف ما كان لان الصفر لما كان غالباً والفضة مغلوته والغلوب مستهلك سقط اعتبارها وتكون العبرة للغالب واذا اقترب الغالب اختلف النوع فدخل تحت قول صلى الله عليه وسلم اذا اختلف النوعان فبيعهما كيف شئتم بعد ان يكون يد ابيد الاتري ان الفضة وان كانت غالبية على الصفر وبيعت بفضة خالصة لم تجز الامثلاً بمثل ولم يكن للصفر عبرة حال غلبة الفضة كذا كان هنا **قيل** وهو الفرق بين المبطلين ان الصفر لما كان غالباً وجب اعتبار الفضة المغلوته لانها قايمة من كل وجه حالاً وما لا على ما ذكرنا واذا كانت الفضة قايمة من كل وجه وجب اعتبارها اما الفضة اذا كانت غالبية فالصفر فيها مستهلك من كل وجه حالاً وما لا اما حالاً فلا يبرى ولا يشاهد ويكون اللون لون الفضة واما ما لا فلا ينعى اذ ثبت يحترق الصفر فانه ايسر احراقاً لانه اصنف جواهر من الفضة واذا صار الصفر مستهلكاً من كل وجه لم يجب اعتباره وصار كما لو باع حنطة تحنطة وفي كل واحد منهما او في احدهما ساقت العبرة لكونه مغلوباً بالحنطة كذا كان هنا ههنا كذا اذا كان الصفر غالباً اما اذا كانت الفضة والصفر على السوا بان كان نصفها فضة ونصفها صفر **قال** محمد رحمه الله ان كانت الفضة هي الغالبة لا باس بان تباع بمثل وزنها من الفضة البيضاء ولا يجوز بيعها باكثر

من وزنها وان سجت باقل من وزنها ان علم ان الفضة الخالصه اكثر من الفضة التي فيها جاز وان
علم ان الفضة في العشوشه مثل الفضة الخالصه او اقل منها او لا يدري ذلك لا يجوز العقد على ما ذكرنا
في الوجه الاول **اما** اذا كانت الفضة غالبة فلان الصفر يصير مستهلكا من كل وجه على ما ذكرنا
نسقط اعتباره فتكون العبرة للغالب **فصار** كان الكل فضة لكنها زبوف والاخر حيا ذكر
محمدرحمه الله في ابتدا السوال ان الفضة والصفر على السواء **فصل** الجواب **وقال**
ان كانت الفضة هي الغالبة فلا يتابع بالفضة الخالصه الاخر باوزن وتاويله من وجهين
اخرهما من حيث اللون في الحال **يعني** ان كان الغالب لون الفضة فيوجب ذلك اعتبار الفضة
دون الصفر والثاني من حيث الاختراق بالبنار والادابه يربيه انهما كانا سواء قبل
الخلط وحملها الى النار وما فضل من الجواب **يقال** اذا كانت الفضة غالبة وكانا سواء اراد
بذلك اجرا الامر بان حملها الى النار واذا باحتي اخلط فرما يستخلص الصفر والظاهر هذا لانه
لا يتخلط احدهما بالآخر الا بالادابة وعند ذلك يحترق الصفر اكثر مما يحترق الفضة **فصار**
الصفر مغلوبا بالفضة ولم يضر الفضة مغلوبه بالصفر وعند ذلك كان الجواب فيه والجواب
فيما اذا كانت الفضة غالبة قبل الخلط سواء فلا يجوز بيعها بالفضة البيضاء سواء اما اذا لم
يغلب احدهما على صاحبه بان منظر اهل الصناعة وتواها سواء او قد يكون ذلك بان كان الصفر
تقيا كالفضة لا يكون فيه بحث او كان اكثر وزنها من الفضة وقت حملها الى النار وعند الاختلاط يصير
مساويا لهما بذهب بعضهما بالآخر **وقال** لا يكون احدهما متعا للآخر بل يجعل كل واحد
منهما اصلا في نفسه **فصار** بمنزلة بيع شئ واحد وهما من اموال الربا وحبيد **بحسب**
اعتبارهما وهي المسئلة الاولى من الباب **الايدي** انتم لا تجعل الفضة المعلومة تابعة للصفر بل تجعل
اصلا لان الصفر يجعل تابعا للفضة عادة او لان الفضة لاستهلاك والصفر يستهلك لانه لا يخلص
احدهما من الآخر الا بالاحراق هكذا **قال** الصبار فان الفضة والصفر اذا خلط لم يمتز الفضة
من الصفر حتى يحترق الصفر فيذهب ويبقى الفضة لانهما لا يمتز ان بعد الاختلاط لا يذهب
احدهما والصفر اسرعهما ذهابا فلم يضر الفضة مغلوبه فلهذا جعل كل واحد منهما اصلا وعند ذلك
كان الجواب مما قلنا واما الوجه الثالث وهو ما اذا كانت الفضة غالبة بان كان
ثلاثها فضة وثلاثها صفر لا يجوز بيعه بالفضة الخالصه الا سواء لان الصفر مستهلك **فصار**
كان الكل فضة لكنها زبوف وهذا لان الصفر اذا كان قليلا صار بمنزلة الحثث والرداه وقد
تكون الفضة ههنا خلفه لا بالخلط واعن الحثث في الاصل **فصار** بمنزلة الفضة الردييه مع الفضة
الجيدة وهما سواء اشترعا لا يجوز بيع احدهما بالآخر الامتساويا بالحديث ولا يعتبر الصفر العليل
لانه يحترق كله عادة **خلافا** ما اذا كان كثير لا يمتز ولا يحترق كله عادة بل يبقى منه بعد
الادابة **فصار** حكمه القليل حكم الفضة الردييه الحق محمد رحمه الله الفضة الغالبة بالفضة
الخالصة ولم يلحق الصفر الخالص **بالصفر** الخالص والفرق ما ذكرنا ان الفضة الخالصه
اذا كانت هي الغالبة فالصفر لا يكون **فاما** في الحال لا اعتبار اللون ولا في المال لانه

يحترق

يحترق **اما** اذا كان الصفر هو الغالب **فالفضة** قايمة في الحال باعتبار اللون وفي المال
لعدم الاحتراق بالادابه هذا هو الكلام في البيع اما الكلام في الاقراض **قال** محمد رحمه الله واذا
كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها صفر فاستقرض رجل من هذا الدراهم عدد او هي جاربه
بينهم عدد او يعتبر وزن فلا بأس به وان لم يحسبهم الا وزنها لم يستقرض الا وزنها ولا يودي
الا وزنها لان الصفر متى كان غلبا كانت العبرة للصفر حكمه الغلبه ولون الفضة مضافه
الاعتبار لكونها مغلوبه وكون الصفر موزنا ما است بالنص ولم يست وزنه وكيله نصا فالعبر
فيه لمعامل الناس متى تعاملوا بغير عدد الا يجوز استقرضه الا بعد الاذن استقرضها وزنها حينئذ
لانه لا يعلم مقدار وزنها فلا يجوز اسقط محمد رحمه الله اعتبار الفضة المغلوبه في حق القرض اذا
تعاملوا بها عدد او لم يسقط في حق جواز البيع حتى **قال** لا يجوز بيعها بالفضة الخالصه
الا على سبيل الاعتبار الذي **ولنا** في مسله اول الكتاب وانما فعل ذلك لان القرض اسرع جوارا
من البيع لانه مبادله صورة تبرع حكما ولهذا لا يجوز من الوصي في مال الصبي والمأذون والمكاتب
ولا نراذ ان كان مبادله ولهذا لا يجوز استقرض الفضة ولو كان مبرا كان مبرا بالنسيئة والربا
تتحقق في البيع لا في التبرع اما البيع مبادله من كل وجه فاعتبار الفضة المعلومة في البيع تحريزا
عن شبهة الربا مع نصيب حاله لا يدل على اعتبارها في القرض مع عدم الربا وسعة حاله
ولان محمد وضع المسئلة فيما اذا كانت الدراهم تباع وزنها فلا يمنع اعتبار كل واحد منهما على
الاصالة وهنا وضع المسئلة بانها تتابع بها الاسماء عدد الا وزنها فاستقرضها في نفسها وامكن اسقاط
اعتبارها لكونها مغلوبه بالصفر **فصار** بالخلط كالصفر **فصار** حكمها حكم الفلوس وقد خلط في الفلوس
شئ من الفضة **تروكها** وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كانت الفضة غالبة والوجه الثالث وهو ما
اذا كانا سواء لا يجوز القرض الا وزنها على كل حال **ولا** تعتبر عادات الناس فيه ومعاملاتهم اما اذا كانت
الفضة غالبة فلانه بمنزلة ما لو كان الكل فضة لكنها زبوف **واذا** كان كذلك لا يجوز الاستقرض
الا وزنها وهذا لان الفضة الغالبة وزنها شرعا فلا يعتبر عادات الناس فيه واما اذا كانا على السواء
فلانهم يسقط اعتبار واحد منهما لان كل واحد منهما مثل صاحبه فوجب اعتبارهما جميعا وجعل كل واحد
متميز من ومن اقترض من حل فضة لا يجوز الا وزنها وهذا لانها اذا كانا على السواء اذا كانت الفضة هي الغالبة
على التفسير الذي ذكرنا كان بمنزلة الفضة الخالصه وان كانا سواء فالفضة الموزنة بغيرها والصفر
يجوز ان يوزن فاعتبار ما لا يتغير عند المعاوضة اولي واما حكم الشرع لهذه الدراهم **قال** اذا
كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها صفر فاشترى هذه الدراهم عرضا بالعدد بان **قال** اشترت منك
هذا القوب بالفضة او بماية منها ولم يعينها وقد تعاملوا الشرع بها عدد الا وزنها يجوز وتكون بمنزلة
الفلوس الرخيصة وان كان فيها الخفاف والتقاليد لان هذه جهالة لا يفي بها المأذون ولا يعتبر ما لا من حيث العدد
لا من حيث الوزن حيث تعاملوا الشرع بها عدد الا وزنها فالفاوت في الوزن لا يفي في المأذون كما في
الفلوس وكل جهالة لا يفي بها المأذون لا يمنع جواز العقد كما اذا باع قفصا من صبرة وصار كالا يستقرض
وان تعاملوا الشرع بها وزنها لا عدد الا يجوز الشرع لها الا وزنها بالاهم متى تعاملوا الشرع بها وزنها كانت

العبرة للفرق في الوزن والتمن متى كان موزنا فاما يصير معلوما باحد امرين اما ان يذكر الوزن
 او بالاشارة اليها فلم يوجد احدهما هنا فكان الثمن مجهولا جهالة نفى المنازعة لان فيها الخفاف
 والقال ويكون للفرق عبرة متى اعتادوا التعامل بها وزنها وهذا لا يكون مجاز في الوزن لا يجوز
 كما اذا اعتادوا التعامل بها عددا ما شئى بها وزنها لم يجز لانه يكون مجاز في العدد لانه لا يدري كم عددها
 ولا هنا اذا كانت بغير اعيانها وقد اعتادوا التعامل بها وزنها فاذ اشئى بها عددا فالبايع يطالبه بدراهم
 فقال متمسكا بتسمية العدد **ول** فيه فابل مطالبة لزيادة المالمية والمشتري يدفع خفايا
 متمسكا بتسمية العدد **ول** فيه عرض صحيح وهو نقصان الثمن فيقعان في المنازعة وكذا اذا اعتادوا
 التعامل بها عددا واشئى بها وزنها فالبايع يطالبه بدراهم خفاف والمشتري يسلم دراهم خفاف
 فيقعان في المنازعة اما اذا اعتادوا التعامل عددا او قد اشئى بها عددا فالبايع لا يطالبه الا بالعدد وكذا
 للمشتري لا يسلم الا بالعدد ولا لانه لا يملك في المطالبة بالخفاف والقال للبايع ولا للمشتري في دفع الخفاف
 او القال **لان** لا يتعلق به المالمية وكذا في الوزن فلا يقعان في المنازعة وان اشئى بها بغير اعيانها ولم يسم
 وزنها ولا عددا **وال** اشترى منك هذه الدراهم جاز لان جهالة الوزن او العدد في المشار اليه
 لا يمنع جواز البيع لانه لا ينفى الى المنازعة كما اذا باع هذه الصبرة ولم يبين الكيل فعدد ذلك اذا بيع
 عنها لا حاجة الى معرفة الوزن والعدد وان اراد دفع غيرها لاد من معرفته وزنها ان اعتادوا
 التعامل بها عددا لان الاشارة اليها معتبرة في حق التقدير وبيان النوع وان لم يتعلق العقد
 بها استحقاقا الا انها نقول **اشترى منك هذا العرض** هذه الدراهم على انها الف
 او على انها مائة وهي عندهم وزنها يجوز وكان عليه ان يوفى بها وزنها على الوزن المعروف في البلد
 لان قول **على انها** كذا درهما سمية للوزن فكان عليه ان يوفى بها وزنها هذا اذا كان الصفر
 غالبا اما اذا كانت الفضة هي الغالبة فهي منزلة الدراهم الزنوف والنيهر جنة ان اشترى
 بها لا يجوز الشري بها الا وزنها اذا لم يكن مشارا اليها كما لو كان الكل فضة زينا ولهذا لا يجوز
 استقراضها الا وزنها لكونه ملحقا بالفضة الحالية ولا حصر فيه عندنا الا ان يكون مشارا اليه
 فحينئذ جاز من غير بيان الوزن وتعلق العقد بمثلها وزنها ان اراد فضا الثمن من غيرها وان
 قضى عنها بمجاز في جاز وفي الوجه الثالث وهو ما اذا كان ينصفها فضة ونصفها صفر
 فهو بمنزلة ما لو كان ملهاها فضة وثلثها صفر لما قلنا في الاستقراض والبيع بجنسها ولو كانت
 ثلثها صفر او ثلثها فضة فاشترى بها بغيرها ثوبا فلم يبيدها حتى ضاعت وهي عندهم وزنها
 او عددي لم ينقص البيع حتى كان له ان يعطيه مثلها اما اذا كانت توزن فلانها بمنزلة الدراهم
 لانهم يستعملونها استعمال **الدراهم** ولو اشترى شيئا معلوما بدراهم مشارا اليها فملك
 الدراهم لا ينتقض الشري وان كانت عندهم تعدد فهي منزلة الفلوس الراحة والفلوس الراحة
 مما لا يتعين بالاسارة في عقود المعاوضات متى قولت خلاف جنسها **كذلك** هنا وهذا اذا علم
 عددها او وزنها حتى يمكن للمشتري ان يعطى مثلها عددا او وزنا اما اذا لم يعلم ينتقض البيع لان الثمن
 يصير مجهولا لانه لا يتهيأ للمشتري في هذه الحالة ان يعطى مثل المشار اليه والفجر عن تسليم الثمن

يرحب

يوجب استفاض البيع لعدم الغاية في ايضا العقد وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كانت الفضة غالبة
 فهي منزلة الدراهم الزنوف والنيهر جنة لا ينتقض البيع بهلاكها او بدلتها وزنها ان علم وزن
 المشار اليه وان لم يعلم ينقص البيع كما في الفضة الحالية وفي الوجه الثالث وهو ما اذا كانا على
 السوا فاجواب كالجواب الاول لان الفضة ان كانت هي الغالبة على ما ذكرنا من الاول كانت ملحقا بالفضة
 الحالية وان كانت على السوا لا يمكن ان يجعل احدهما سوا للآخر فوجب اعتبار كل واحد منهما كما هي
 متميز من غير مخلوط كما ذكرنا في الاستقراض والبيع بجنسها فلا ينتقض البيع باعتبار الفضة
 وينتقض باعتبار الصفر لا ينتقض بالشك فاذا لا ينتقض البيع في الوجه الملاية الا اذا لم يعلم
 وزن المشار اليه فلما حصل وهو ان الفضة سوا كانت غالبة او معلومة لا يتعلق العقد بعينها استحقاقا
 حتى لو اشترى بها ثوبا فلم يبيدها حتى ضاعت لا ينتقض البيع وله ان يعطيه غيرها سوا كانت
 المايعة لها عددا او وزنا لانه من الحكم في الاثمان المطلقة هذا اذا كان لا تروح رواج الايمان
 التي كانت الفضة فيها فليله الا ان صار سلعة فتعلق العقد بعينها وينتقض البيع بهلاكها قبل القبض
 وهو بمنزلة الفلوس الراحة يكون لها حكم الايمان ولو كسدت وردت لها حكم السلع اما الذي
 فضته غالبة وهو صفر وبه هو من مطلق والتبر من سلعة نص عليه في كتاب **الصفر** اذا كان تروح
 رواج الايمان هكذا من غير ضرب الان يكون لها حكم العمن لا يغير بالتغير وذكر في كتاب **الشركة**
 بالمر لا يجوز وكذا ذكر في المضاربة انها لا يجوز بالنبر والحاصل ان هذا يختلف باختلاف البلد او الفرق
 في كل موضع فان كانت المايعة بين الناس في بلد بالتبر كما في كاسح وغيره فهو كالصفر لا يغير بالتغيرين
 ويجوز الشركة به وان لم يكن في ذلك عرف ظاهر فهو كالصفر ولا يجوز الشركة به وان كانت
 الثمين بقيد امه بحتب وان لم يكن بعيدا عن بعض الجباب والهمان ولو كانت الدراهم
 صنفا مختلفا بعضها ملهاها فضة وثلثهاها صفر وبعضها ملهاها فضة وثلثهاها صفر فباع بعضها
 ببعض تفاضلا او متساويا ان باع بجنسها فاجواب **ما** ذكرنا وان باع خلاف جنسها يعني باع
 الذي ملهاها فضة بالذي نصفها فضة والفضة ليست بغالبة يجوز متساويا وتفاضلا كيف
 ما كان ويصرف فصل الفضة في احدها الى الصفر في حق الآخر وفصل الصفر في احدها الى فصل
 الفضة في الآخر احتيا لا تصح العقد كما اذا باع درهما ودينارا بدرهمين وكما لو باع فضة
 وصفر بفضة وصفر بجنسها ما كان وان كان احدها ملهاها فضة والاخر خلاص او ملهاها بالخالص
 بان كانت الفضة غالبة فباع احدهما بالآخر يجوز الا اذا كانت الفضة في الخالص اقل من الفضة
 في المخلوط فحينئذ لا يجوز لصحة دارة الفصل من الفضة مع الصفر من الجانب الآخر باعلى ما ذكرنا
 وفي الوضع الذي جاز انما يجوز اذا كان يداين ولا حصر فيه لنسبه لانه صرف في قدر الفضة
 والتميز بغيره على ما ذكرنا ولان الوزن محرم للنساء فان قيل **الوزن** انما
 يحرم للنساء في بمنزلة او ثمينين لا اتحاد الوزن اما في بمنزلة لا خلاف في الوزن كما لو اسلم دراهم
 في صفران والفضة بمنزلة والصفر بمنزلة **ف** له الدراهم ثمن من كل وجه ولهذا لا يتغير في
 عقود المعاوضات ويصلح راس مال الشركات والمضاربات والزعفران ثمن من كل وجه وهما موزنان

حتى نتعين في العقود وسبيل العقد هلاكه كان اسلام الثمن من كل وجه في الثمن من كل وجه وهذا
موزونان اما هنا راس المال **الفضة** والصفر لا الدرام الفضة وبه لاهما باعتبار الفضة
الصفر هما كانا مقيزان نوعان مخلوطان والفضة اذا كانت غير مضمومة فقد حكم الثمن في بعض
الاحكام حتى بالوا لا يصح راس المال **الشركة** والمصاربه وتعين بالتعيين واعطى لها حكم الثمن
حتى بالوا واشترى بنقرة او تبر ليست عنده ثم استقرضها واذا قبل الافتراق يجوز كما
لو اشترى بدراهم ليس عنده وجعل مستريما ليس عنده لا بايعا ما ليس عنده فكانت العقود متممة
من وجه فوقع الشك في الجواز فلا يجوز احتياط افعلى هذا القياس قالوا اذا باع عدلما عدل
بجوز وقالوا اذا باع عطر منه يعطرس بجوز اذا كانا يدا بيد وبصرف فضة هذا الى صفر ذاك
وصفر ذاك الى فضة هذا بعد ان يكونا يدا بيد كيلا يكون اسلام فضة غير مضمومة في صفر ذاك
مشايخنا لا يعينون كجواز هذا البيع لانه اعز بقودنا وهي منزلة الفضة لكانت اكره فتم منه
فلا يفتي بجواز بيع بعضها ببعض متفاضلا حتى لا يودي بالفتح باب **الربا** وهو اختيار الشيخ الامام
ابي بكر محمد بن الفضل وكان يقول **مضمون** العطار في ثيابا ويرا النهر بحث لا يتغير ولا يندل
مضارت كالدراهم فلا يفتي بالجواز لكن محمد رحمه الله جوزها ولم يرد **قال** بوجوب الزكاة في
في الماتر من الدراهم العطرة عددا او كان يقول **هذا** من اعز العقود فنيها محتمل
الفضة فيهم ونحن اعرف بقودنا وهو اختيار شيخنا الامير الحلواني وشيخنا الامير السرخسي رحمهما
هذا اذا باع جنسا من هذه الدراهم بجنس اخر اما اذا باع جنسا منها بجنس **الجنس**
متفاضلا في الوجه الثاني وهو ما اذا كانت الفضة غالبية لا يجوز ان الصفر مغلوب فصار
كان الكل فضة فلا يجوز الا مثلا بمثل وصار كبيع حنطة فيها حبات شعير ولو ليس فيها حبات
شعير وفي الوجه الاول والثالث **جوز** لان الصفر معتبر والفضة كذلك وامكن صرف
للجنس لما ذكرنا واذا اشترى الدراهم المستوفى بدراهم فضة جيل فهو طاهر وان باعها اكثر
منه فزاد والغالب هو الفضة هو منزلة الكالص في حكم المباع بعضها ببعض والاشترى من
وشرع الاعيان بها وان كانت الفضة الكالص اكره مما فيه من الفضة او مثله او اقل منه لا يبرأ
لا يجوز لما ذكرنا هكذا ذكره في سائر الكتب وجعل السوق كالفلس الموه ولم يعتبر
حكم الفضة كان اسم المستوفى نينا **والامر** من جميعا عندهم قال محمد رحمه الله قال
علم الصيارفة ان الصفر مع الفضة اذا اخطا لم تميز الفضة من الصفر حتى يحترق الصفر
ويذهب وبقي الفضة لاهما لا يميزان الا بذهاب احدهما والصفر انسر عهما ذهابا واذا
كان ذلك كانت الفضة هي الغالبة يبرأ منه في حاله الماصلة قبل الخلط لانه اذا كان الصفر
اكثر اتقا صاعدا ذلك كالفضة السوداء والخل الى النار صار مغلوبا خنقه وقد حرق كله اذا
كان قليلا فلهذا ما اعتبروه عند الغلبة مضارت الفضة عند ذلك كالفضة السوداء والخل الى
الغشوشه اذا اختلفت الغش بالفضة وانعدمت ولا يخرج ويكون محتمل في الحث والفضة
على ما ذكرنا في اول **الباب** سمي محمد رحمه الله تعالى الصيارفة علماء الامم يعلمون شيئا من مصالح
الناس

الناس وهذا من ادب الاسلام وذكر المسلم بالحكمة في صرف الملبسوط اذا اشترى مائة درهم بفلس
فقد الدرهم وقبض من الفلوس خمسين وكسدت الفلوس بطل البيع في الحسية الماقية لانه لو كسدت
قبل ان يقبض منها شيئا بطل البيع في الكل فكذلك اذا كسدت قبل ان يقبض بعضها باعتبار البعض
بالكل وعند زفر رحمه الله اذا كانت معينة حتى جاز العقد لا يتطل بالفساد لان العقد نينا ولعينها
والعين يافيه بعد الكساد وهو مقدم والتسليم وانما قال **اذا** كانت معسدة لان عنده الفلوس
الواحدة بمنزلة الكيل والموزون يتعين في العدد اذا عيئت واذا كانت بغير عينها فان لم يصح
حرف السا لا يجوز العقد لانه بيع ما ليس عنده وان صح بها حرف البا ومقابلتها عرض يجوز لانها
ثمن وان كان مقابلتها العقد لا يجوز لانها مبيعة اذا ما بلها ما لا يكون منها امل عند الفلوس الواحدة بمنزلة
الامان للاصطلاح وقد ذكرنا الا اننا نقول **العقد** نينا ولها بصفه الثمنية لما ذكرنا انها
ماد امت را حكمة في سبب ديننا في الذمة معنا وبالكساد يعدم منها صفة المصه ففي حصة ما لم يقبض انعدم
اخذ العوضين وذلك مفسد العقد قبل القبض وكان صفة المصه في الفلوس كصفة المالقة في الاعيان
ولو انعدمت المالقة بهلاك المالقة قبل القبض او بخرم العوض فسد العقد فهذا مثله ثم يرد البائع
النصف الدرهم الذي قبضه لفساد العقد فيه ويسلم **النصف** وللشترى ان يشترى منه
بذلك النصف الدرهم ما لم يرد في دينه في ذمته وجب بسبب القبض وكان مثل بدل الدائنة ولو لم
يكسر لكان رخصت او غلبم بقتل البيع لان صفة الثمنية قائمه في الفلوس وانما يعبر عن غلب الناس
بها او ترداد وبذلك لا يفتوت البذل ولا سعت فيكون للشترى ما بقي من الفلوس ولا خيار **ل**
وان اشترى بدراهم فلو ساق قبضها ولم يتقد الدرهم حتى كسدت الفلوس فالبيع جائز والدرهم دين عليه
لان العقد في الفلوس قد انتهى بالقبض وصفه الدرهم لم يتغير بكساد الفلوس وفي دينه على حاله اقصر
ما في الباب **ان** كساد الفلوس كهلاكها الا ان هلاك المبيع بعد القبض لا يبطل العقد وان بقا الدرهم
ولم يقبض الفلوس حتى كسدت في القياس هو جائز ايضا لان بالفساد لا سعي عينها ولا يتغير تسليمها
وفي بعض النسخ يحرم المشتري بغير العقد وعليه مضار كما لو بيعت وفي الاستحسان بطل العقد لقوات
صفة الثمنية لما قلنا ولان الثمنية للفلوس كانت عدديه فلما كسدت مضارت وقرينة والعقد لا ينفك
وترنه مضار بجمله لا يبطل البيع لانه لا يبرأ منه او بماية حبة حنطة لا يجوز
البيع لان مقدار ذلك من الورق والكيل محمول **كذلك** ولذلك لو اشترى فأكسدت بالفلوس وقبض
ما اشترى ثم كسدت الفلوس قبل ان يتقد هانقص البيع استحسانا لانها تبدلت معنا حين خرجت
من ان يكون معنا وما ليتها كانت بصفة الثمنية مادامت راجحة وبفواتها نفوت المالقة فيبطل وبدرا
قبضه ان كان قائما ودمته ان كان هالكا وبعض المتأخرين رحمهم الله يقول **معنى** قوله يتقبض البيع
اي يخرج من ان يكون لازما ويخير البائع في قبضه لما عليه من الضر عند كساد الفلوس وقد حصل
ذلك قبل قبضه بخير لما ذكرنا اما اصل المالقة لا يعدم بالكساد فبقي العقد والاول اصح لان انعقاد
هذا العقد لم يكن باعتبار مالقة قائمة بعين الفلوس وانما كان باعتبار مالقة قائمه بصفه الثمنية فلهذا
وقد انعدم وعن ابي يوسف رحمه الله ان هذا لا ينتقض البيع خلا من اذا اشترى بدراهم فلو ساق لان هناك

بعد الكسب لا يجوز ابتداء العقد لانها تصير مبيعة وسع ما ليس عند الانسان لا يجوز وهنا ابتداء البيع
بعد الكسب لا يجوز لان ما يقابلها من الفاكهة مبيعة والفلوس الكاسدة مقابلة المبيع يمكن ان تجعل ثمن
باعتبار انه عدد من مقارب كل جوز ونحوه ولا يمكن ادعاء جواز دقمة الفلوس بمثل هذه الزنا وهذا لا يخل
لان لا يربط قيمة الفلوس ومن الفاكهة لا يجوز ولو استقرض عشرة الفلوس ثم كسدت لم يكن عليه الا مثلهما
في قول **ابن خزيمة** رضي الله عنه قياسا وقال **ابو يوسف** ومحمد رحمهم الله عليه قيمته من الفضة استحسانا
وعلى هذا الخلاف اذا غضب فلوسا واستهلكها عند اني خيفة رضي الله عنه بحجبه من المثل وعندها
حجب القيمة لان الغضب اذا كان تايما يرد عنها بالانفاق لان العوض لم يحجب في الدية وفي الاستبراء
سواء كان تايما اوها كاخلافها بالانفاق الواجب عليه بالاستبراء مثل المقبوض فلوسا هو شئ وبعد
الكسب دعوت صفة الثمنية بدل البيع فحق عجزه عن رد مثل ما قبض بيلزمه قيمته كما لو استقرض
شئ من ذوات الامثال فانقطع عن ايدي الناس خلاف ما اذا علت او رخصت لان صفة الثمنية
لم ينعقد بذلك لكن بعين رغب الناس وذلك غير معتبر كما في البيع وابو حنيفة رضي الله عنه يقول
الواجب في ذمته مثل ما قبض من الفلوس وهو قايما در على تسليمه فلا يلزمه رد شئ اخر كما لو علت
او رخصت وكما لو رهن عند رجل فلوسا فسدت لا يسقط شئ من الدين ذلك هنا وهذا الان جوار
الاستبراء في الفلوس ما كان باعتبار صفة الثمنية بل كونها من ذوات الامثال الا ترى ان
الاستبراء جاز في كل مكمل او موزون او عدد من مقارب كل جوز والبيض والكسب لا يخرج من ان
يكون ذوات الامثال كذا في البيع فقدمنا ان دخولها في العقد باعتبار صفة الثمنية قد فاست
بوضوحه ان بدل القرض في الحكم كان من المقبوض لما ذكرنا فصف من هذا الوجه كان غضب منه
فلوسا وهناك تراه يرد عليه فمنا ايضا سار بردها ثم عند اني يوسف رحمه الله اذا وجبت
القيمة فاما اعتبر قيمته من الفضة في وقت القبض وعند محمد رحمه الله يعتبر قيمته باخر يوم كانت
فيه راحة فكسدت وهذا بناء على ما اذا اختلف شيان من ذوات الامثال فانقطع المثل عن ايدي
الناس فمنا كعند اني يوسف رحمه الله يعتبر قيمته يوم الخلاف وعند محمد رحمه الله باخر يوم
كان موجودا فيه فانقطع لان الغضب انما يخرج من ان يكون موجبا والمثل ويصير موجبا
للقيمة بالانقطاع فيعتبر قيمته يوم الانقطاع لا في يوسف رحمه الله ان الصمان انما يجب بالغضب
فيعتبر قيمته يوم الغضب كما في غير المثل والله اعلم **باب**

من الصمان اصل الباب ان الكفا لانه لا يبال في افعال المضمون على الاصيل صحيح
كالكفا لانه لا يعيان المضمون والديون لكن تقضي مضمونا على الاصيل مقدورا التسليم على الكفيل
اما كونه مضمونا على الاصيل لانها الزام تسليم شئ ما هو واجب على الاصيل من عند نفسه لما
ذكرنا ان الكفا لا يبنى على الضم وذلك انما يحقق ما ذكرنا فاذا وجد فعل واجب على الغير صح الزامه
توثيقا والافلا الا ترى انه لا يقيم الكفا لانه لا يبال الكفا له وان كان واجبا على الكاتب لكن لما لم يكن واجبا
واجبا على الكاتب لكن على وجه يجوز على الادان في الكفا لانه لا يكون الواجب على الكفيل عن الواجب على
الاصيل ولهذا لا يقيم الكفا له بالامانات كراس مال الشركة والمضاربة والوديعه والعارية
ونحو

ونحو ذلك واما كونه مقدورا التسليم من قبل الكفيل الزام ما لا يتقدر على ايجاده لا يصح ولهذا لو استاجر عبدا
للخدمة تكفل رجل بخدمته لا يصح ولو كفل بنفس العقد لان لا يتصور استيفاء خدمته من غيره اما
تسليم نفسه العبد مستحق على الاخر وهو ما جرى فيه النية ويتصور استيفاءه من الكفيل كما في الكفالة
بالنفس وكذا الكفالة بالابل والحمل ان من قبض مال غيره لنفسه بغير اذنه كالفاء صب
كان مضمون العين والرد على القابض ان كان له حمل وموته لقول الله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت
حتى تزد ولا ن الفاصب لا ولاية على المالك في ايجاب موته الرد عليه وهو جاز في النقل والتحويل ومنفعة الرد
والتحويل يحصل له فيكون الرد عليه ليكون الخراج الصمان والعزم بالخدمه لان منفعة الرد تحصل
له لانه يسرى به نفسه عن صمان العين ومن قبض غيره لنفسه باذنه على سبيل التبرع بالمنفعة
كالمستعير لم يكن مضمون العين على الفاصب لكنه مضمون الرد عليه ان كان له حمل وموته لان الرد به
القبض ومنفعة القبض حاصله له فيكون بنفسه ولا يلزم رد عليه وكل احد لا يلزم الصمان
للمنفعة تحصل لغيره سمع الناس عن الاعاده مودى ليا ابطال هذا العقد ومن قبض مال غيره
لنفسه على سبيل المبادلة بالمنفعة كما لما حرك ان موته الرد على المالك لان المنفعة الحاصلة بالقبض
والانتفاع بالعين حصل له اما لان حقه يتأكد في العين وهو الاجرة وخو المستاجر يتأكد في المنفعة والغير
من المنفعة اولان منفعة العقد تحصل له لانه لو لا العقد لوجب شئ على المستاجر لان المنافع لا تقوم
عندنا بدون العقد الا يرى انه لو استاجر دارا لخدمته عبدا كان رد العبد على ماله لان موته العيز
يكون على المالك الا اذا كانت المنفعة لغيره من كل وجه كما في الاعارة فاذا كانت الاجرة منفعة فقبض كل
واحد من العاقلين حصل لنفسه من وجه ولصاحبه من وجه فلا يتبرج احدها بما خاف الموه عليه
فتبقى الموهة على ما كان قبل العقد وقبله كانت الموهة على المالك حتى بعد العقد كذلك خلاف ما اذا كان
احدا البديلين عينا والاخر منفعة حيث كانت المنفعة على من يستفيد العيز لما ذكرنا ومن قبض مال
غيره لغيره باذنه كالودع يكون موته الرد على صاحبه لان منفعة القبض وهو الحفظ تعود الى صاحبه
وهو المالك للعيز ولا يلزم رد عليه الموهة عليه بمتنع الناس عن قبول الوديع وموته والرهون
على اراهن اما لان العين ملكه وهي امانة في يدي المهر من ولهذا كان الكفن على الراهن والمال بئنه مضمونة
لانه لا يصرف في العيز لا في المالية وله اذ كانت المنفعة على الراهن اولان منفعة القبض تعود الى الراهن
لان به يصير ناضيا دينه او ان كان يعود اليهما فهو المالك فخرج طائفة حكم المالك ولان الراهن اذا
انقلبه المالك كما يصير بمنزلة الوديع اذا عقرها هذا قال محمد رحمه الله رجل استعار من رجل
رحا او شئ له حمل وموته او غضب ذلك من رجل وتقلها الى مكان عمله وفرع من العمل فردها على صاحبه
الى الموضع الذي اخذها على المستعير او الفاصب بخلاف الودع والمستاجر على ما ذكرنا وعلى هذا موته الرد
في الاجر المشترك كالحياط والصباغ عليه لا على رب الثوب لان الرد ينص القبض يجب على من كان
منفعة القبض له ومنفعة القبض للاجر لان الذي يحصل له عيز وهو الاجرة ولرب الثوب
منفعة والعين حيز من المنفعة ولا لولا العقد لا يحصل له الاجرة بل يحس الصمان فاذا في الحقيقة
الاجر هنا وما اجر نفسه وصاحب الثوب مستاجر وموته الرد على الواجر وخوته رد العبد الوصي بخوته

بعد معنى مدة الخدمه لا روايه فيه وجب ان يكون على الموصى له بالخدمه كما في العارنه ولو طالت المالك
الغاصب او المستعير بالرد فاعطاه كفيلا بالحمل وغاب المستعير فالكفاله جازمه لانه كفى بشي
مضمون بقدر التسليم من قبل الضمير لان يعمل المسلم سي كان واجبا على المستعير وانه ليس
بواجب عليه على السمن استقام الزام التسليم من قبل الضمير فطالب بابطال الاصيل كما لو
كفل بالحمل ان غير الكاري يجوز ان يكون الاصل بعينها وكما لو استأجر رجل المحط له هذا الثوب
ولم يشترط عليه خياطه تده او دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه ولم يشترط عليه عمله بنفسه فاعطى
او الصباغ بالخياطه او الصباغ بغيره فالكفاله لان المستحق على الخياطه او الصباغ العمل
في ذمته ان شا اقامه بنفسه وان شا اقامه بنا يده فيتمثل الكفيل من انفا العمل فصحت الكفاله
خلافا اذا شرط على الخياط ان يحيط بنفسه حيث لا يصح الكفاله به لان المستحق عليه اقامه العمل
بيده لان هذا شرط مفيد يختبر لينا وقت الناس في عمل الخياطه والكفيل عاجز عن اقامه بنفسه
وبالكفاله لا تثبت له الولايه على يده ليوفى ما الزمه بيده وكذلك سائر الاعمال واذا طالت الكفاله هل تجل
ينظر ان لم يكن الكفاله مشروطا في الاجاره فالاجاره جازمه لانها عقدان مختلفان ففساد احدهما
لا يوجب فساد الاخره وان كانت الكفاله شرط في الاجاره تبطل الاجاره لان الاجاره تنجز البيع في
انها تبطل بالشروط الفاسده خلاف ما اذا حمل الاجاره وكفل له رجل بالاجاره ان لم يوفى العمل او
الخدمه في العبد وكفه حتى يجوز لانه كفل بدنه مضمون مضاف الى سبب وجوبه فجوز ولو هلك
العارنه بقي يد المستعير لا يطالب الكفيل بضممان بتمته لانه المتزعم مثل ما هو واجب
على الاصيل وانه مضمون على الاصيل نه الا قيمه كذلك في حق الكفيل وهذا لان ضمان العيز موجب
مقتا البت الذي فيه معنى الانراف وقد عدم ذلك بالاذن اما ضمان الرد موجب القبط الذي
يرجع نفعه الى القابض وقد وجد ولانه ان كان العين مضمونا عليه لكن الضمان انما وجب على الكفيل
بالزامه وهو ملزم غير الحمل الا يرى انه لو اشترى عبدا وكفل له رجل بالرد كملك العبد
في يد البائع او وجد المشتري به عيبا بعد ما قبضه او قبله وردد لا يرجع على الكفيل لانه ليس
بملكه وهو لم يضمن غيره وكذا في الغصب لو قفل بالحمل اما اذا المتزعم ضمان المقصوب بطلت
يؤخره بالقمه لان الغصب ضمان الرد عند القيام وضمان العيز عند الملاك وقد الرمز
مطلقا وذلك في الزامه صوره ومعنى ولولم يهلك حتى رده على صاحبه يرجع بقمه الحمل ان
وهو اجر مثل عمله على الغاصب والمستعير ان كان كفل بامر له لان الكفيل كما لو كان الكفاله بالدين وان
ان كانت الكفاله بامر له فيرجع بمثل ما ادى ان امكنه الرجوع بالمثل كما لو كانت الكفاله بالدين وان
لم يمكنه الرجوع بالمثل يرجع ببدل كما لو كفل بالطب وادى ثم انقطع الطب يرجع ببدل
الطب وكان نصرا ان اذا استقرض من نصرا في خمر او كفل به نصرا ان ثم اسلم المستقرض
يرجع القرض على الكفيل بالحمل ويرجع الكفيل على المسلم المستقرض بقمه الخمر بعد الرجوع
بعين الخمر كذلك هنا والمنافع لا تسلم لها من حرج ستمتها وهو اجر للثل فالثل المنافع لا تسلم
الا بالعقد او شبهة العقد ولم يحجز الكفيل وبين الكفول عنه عقد اجاره ولا شبهة عقدا اجاره

قيل

قيل له بحري بينهما عقد وهي الكفاله فان موجبا الكفاله ان يست الكفيل الرجوع بعين ما ادى
او ببدل لما ادركه اذ امره بالكفاله تنقذ ضمن له بدل ما الزم الكفيل بالكفاله وهو العمل
فكان بمنزله اجاره او شبهة اجاره لان الكفاله اقراض ما ادى الى الاصيل والاقرض في اقتضا
البدل بمنزلة البيع فيوجب القوم استدلال في الكتاب ممن استأجر رجل المحط له
رجا او شيئا من مكان الى مكان وكفل رجل عمله جازت الكفاله واذا حملته الى منزل المستأجر
ولحقه مونه رجح باجر مثله على المواجه ليدان انه ادى عنه مضمونا بقضيه العقد فيرجع عليه
بمثل ذلك هذا اذا حمل بالحمل اما اذا حمل بالعز ان كانت مضمونه كالغصب يصح الضمان لانه كفيل
بما هو مضمون على الاصيل فتوجهت المطالبه عليه كما على الاصيل وان لم يكن مضمونا كالوديعه والعارنه
والعارنه وغيرهما من الامانات لا يصح لانها غير مضمونه على الكفيل ولا هو مطالب بانفاها
من عنده وانما يلزم الكفيل المطالبه بما هو مضمون على الكفيل ولا هو مطالب بانفاها من عنده
وانما يلزم الكفيل المطالبه بما هو مضمون لانفا على الاصيل فان استهلك ما من يده بعد ذلك او
خالف حتى وجب عليه الضمان لم يلزم الكفيل ضمانها لان الاصل الكفاله لم يصح والضمان انما يلزم الا
بسبب حادث بعد الكفاله وهو ما اذا اصاب الكفاله الى ذلك المسبب بخلاف ما لو قال
غصبت فلان لانه اصاب الى سبب الوجوب وكذا الكفاله بالرهن عن الرهن باطله لان
عن الرهن امانه في يد المرهون كالوديعه وكذا لو كان فيه فضل على الدين لان الزيادة
على قدر الدين امانه ولو كان ضمن لصاحب الدين بما فضل الرهن من دينه وكان الرهن
قيمه تسعيا والدين الفرض الكفيل ما به لانه الرمز بالكفاله دينا مضمونا في ذمته الاصيل
ولو استعاد الرهن المرهون من الرهن على ان اعطاه كفيلا به فملك به فملك عند الرهن
كان خارجا من الرهن لان ضمان الاستيفاء باعتبار ايد المرهون ولم يبق بعد الاعارة ولم يلزم الكفيل
شي لان ضمان المرهون على الاصيل بسبب هذا القرض ولو كان الرهن اخذ بغير رض المرهون
حازت الكفاله لان الرهن ضامن ماله العيز هنا الا يرى انه لو هلك في يده يضمن بمتمه للمرتهن
فيكون بمنزلة الكفاله بالمقصوب ولو اشترى عبدا او استأجره ملة او تكاري دابة
وقد الثمن او الاخره واخذ منه كفيلا بالعبد او الدابة حتى يدفعه اليه فان الكفيل موطر به
ما دام العبد حيا لان التسليم مستحق على الاصيل وهو مما جزي فيه النيابة فصحت الكفاله به
فان هلك العبد والدابة لا شيء على الكفيل لان البيع والاجاره قد انسخ ويرى الاصيل فبر الكفيل
ولم يضمن الثمن او الاجاره لانه ما كفل به وكذا لو ضمن الدرك لما قلت ان استحق نصف العبد وضمن
الباقى بيب الشركه لانه يضمن الكفيل الا نصف الثمن الذي هو حصه المستحق لان الدرك يحق فيه
اما النصف الاخر انما رده بالعيب ولو دفع الى قصار ليقتصر على صباغ ليصبغه وضمن رجل بالموت
فهو باطل عندنا في حقيقه رضي الله عنه لان العين امانه في يد الاجير المشترك عنده اما على قول
من يضمن الاجير المشترك ما هلك عنده بسبب يمكن الخمر فيض الضمان لانه مضمون في يد القابض
بنفسه كالمقصوب في يد الغاصب فيض الضمان ولو ضمن له رجل بالثوب ان افسده جاز بالاجماع

لان الاجر المشترك ضامن لما جئت به فقد اضناف الكفالة الى سبب موجب للضمان فيصح وان المالك
لم يأخذ من الغاصب والمستعير كفيلا لكن اخذ منه وكيلا ليوفيه الى منزله او حيث عصبه واستعاره
لم يكن على الوكيل حمله الى ذلك الموضع لكن يدفعه اليه حيث وجد له ان الوكيل ما الزم للمالك شيئا لان
الوكاله لا يفتى على الالتزام انما وعد ان يتبرع عليه ويعينه فيما عليه ومن وعد ان يبرع على انسان لا يجر
على ان يبرع ما يتبرع به بخلاف الكفيل لانه ممن مجر على الايفاء لا يبرى. انه لو كان لرجل على اخر دين فوكل
المديون رجلا حتى يقضى عنه او قال **ابن** اقض فلانا عني ما له على قبيل الوكيل ثم اني انقض لا يجر عليه وكذا
لو قال لاخر انفق على عيالي فقال نعم ثم اني لا يجر عليه ولو وكل جرحا كذا كذا هنا لان الوكالة اباحة
التصرف في الوكيل ولا حصر في المساحات على المباح **ابن** لو قال لرجل اقض عني هذه
الالف درهم فلانا او فلانا فاقضها في المباحات يتناول كل واحد من المذكورين
على سبيل الخبير بينهما كقول **الرجل** لغيره كل هذا الطعام او هذا الطعام **ابن** ان المضار
لا يجر على الاستيفاء الا ان كان المالك في الماله مخرج وكذا **الوكيل** بالبيع بغير اجر كذا كذا هنا فان قيل
الوكالة صارت حقا للطالب وهو المالك والمعيير فوجب ان يجبر على التسليم كالعدل في باب
الرهن اذا امتنع عن البيع جبر على بيعه وكذا الوكيل بالخصومة طلب العدل انما يجبر على البيع اذا
كانت الوكالة بالبيع في ضمن عقد الرهن لانها صارت لازمة تبعاً للرهن كما قلنا في العبد الماذون
انه لا يوافق الرهن واذا صار مع المشتري بان اشترى امة فوطئها فاستحققت اخذ به في الحال
كما يوافق الرهن الشري حكم التبعية حتى لو وكله بالبيع بعد عقد الرهن لا يجبر على البيع في ظاهر
الرواية كذا ذكره خمس الامم **ابن** رحمه الله لان رضى المدين بالرهن قد يبرى من التوكيل
بالبيع وهو فوكل مستأنف وعن **ابن** يوسف رحمه الله ان التسليم على الرهن بعد البيع يلحق باصل
العقد ويصير كالشروط فيه وهو الذي اختاره الصدر الشهيد رحمه الله في الجامع وهو اختيار بعض
المشايخ وعلى هذا الوارد الراهن عزله عن البيع فان كان في عقد الرهن لم يصح العزل وان كان بعد
فعل الخلاف وهو نظير الوكيل بالخصومة ان كان بالتفاس الحكم لا يصح عزله وان كان بغير التفاسه
يصح فلا يرد اشكال على ظاهر الرواية وعلى رواية **ابن** يوسف رحمه الله انما لا يملك العزل للاتفاق
بأصل العقد وطلب الحكم بالتوكيل وليس هنا عقد يلحق به حتى يصير لازماً بل روى ولم يذكر طلب المالك
توكيله حتى يصير حاله حتى لو كان يطلبه يجبر عليه ولا يملك عزله **ابن** روى انه لو رهن دار
عند رجل ولم يسلمها اليه وسلط رجلاً على بيعها ودفع الثمن الى المدين كان له ان يعزل
وان صار وكيله لبيع الدار وتسليم الثمن الى المدين لم يبرأ من ثبوت يده على المحل بقى وكيلا لخصمه
حتى يحوز بيعه لكن مملك **ابن** وسئل بموته كذا كذا هنا والله اعلم بالصواب **باب**
من الصلح والكفالة في الكفيل والمؤمنين على اقل منه اصل الباب
ما ذكرنا في باب **الصلح** في الرطب لكن وضع مسائل هذا الباب فيما اذا جرى الصلح من
الطالب والمطلوب وهذا وضع فيما اذا جرى الصلح بين الطالب والكفيل واصلح الكفيل مع الطالب
يصح على الوجه الذي يصح اصل الاصيل في كل موضع يصح اصل الاصيل والافلا الا اذا كان في

موضع

موضع دخل فيه شبهة الربا على ما تنبأ ولا يكون الكفيل قادراً على تسلم بدل الصلح بان كان راس المال
عوضاً واصلح الكفيل مع ربه المسلم على راس المال فانه لا يجوز الصلح بالانفاق لانه انما ان يصح
الصلح على ذلك الثوب بعينه وهو باطل لان ملك المسلم اليه ولا يكون الكفيل قادراً على مثله او يصح
على ثوب مثله وهو باطل ايضا لانه لا يكون استبدال ابراس المال وكذا الصلح على قيمة ذلك الثوب
يكون استبدالاً واذا صح صلح الكفيل فان صح بطريق المعاوضة يرجع على الاصيل بما كفل لانه ملك
ما في ذمته كما اذا كفل بالدرهم واصلح على خمس مائة اذا عرفنا هذا قال **ابن** محمد رحمه الله رجل
على رجل القفيز تم حيد فاعطاه كفيلاً بذلك فصاح الكفيل صاحب الحق على قفيز رطب دخل على ان
ابرا الاصيل وعلى ان ابراهما او لم يشترط ابراه جاز الصلح عند اني خيفه رحمه الله كما لو جرح
الصلح بين الاصيل والمديون لما ذكرنا ويرجع الكفيل على الكفول عنه بقفيز تم حيد لان رجوع
الكفيل على الاصيل يتعلق بملك الكفيل ما في ذمته فلهذا ملك الكفيل ما في ذمته من التمر الجيد باء الكر
لانه لا يجوز ان يملك قفيز التمر الجيد بقفيز التمر عند فاهوسع من كل وجه فمجرد ان يملكه بالايضا
الذي هو بيع من كل وجه وعند **ابن** يوسف ومحمد رحمه الله ينظر الى قفيز الرطب كم ينقص اذا جف
وان لم يعلم ينظر الى الذي يستيقن من ذلك وينبغي عليه الحكم فان كان يعلم انه ينقص الربع ينظر
الى ثلاثة ارباع التمر الجيد فان كانت قيمة القفيز الرطب اكثر من قيمة ثلاثة ارباع قفيز التمر فالصلح
باطل ويرجع الكفيل على الطالب بالرطب لانه لو جرحى هذا الصلح بين الطالب والمطلوب
يعتبر لهما في الوجه الذي ذكرنا لان هذا النقصان معتبر عندهما فيما هو بيع من كل وجه فكل اية
الانفاق الذي هو بيع من وجه وهذا لان عندهما هذا النقصان بمنزلة نقصان فاهم في الحال
فيصير قاضيا لثلاثة ارباع ما عليه ثلثة ارباع تمر هذا الرطب لانه لو فقد قضا كله بثلاثة ارباع
الرطب كان باطلا لانه يدخل فيه الرابا واذا قصد قضا ثلثة ارباع التمر الجيد بثلاثة ارباع التمر
الرطب وسط براه نفسه والاصيل واطلق الصلح جاز وبران كذلك هنا واما رجوع
الكفيل على الاصيل بثلاثة ارباع قفيز التمر لان ما صار مبرعاً لانه الكفيل انما يرجع على الاصيل
بقدر ما ملك لا يقدر ما سقط عنه فلا يرجع بالزيادة على القدر المتيقن لانه يحمل انه موف
بلك الزيادة ويحمل انه غير موف فلا يرجع بالشك ثم انما يصح الصلح على الرطب عند ما بشرط ان
يكون القفيز الرطب اقل من قيمة ثلثة ارباع قفيز التمر الجيد او مثله اما اذا كان اكثر منه لا يجوز
لانه اعتياض عن الجودة فيدخل فيه شبهة الربا فلذا اذا كان لا يدرى ذلك **احتمال**
الفساد خلافا للفرع على ما ذكرنا في صلح الاصيل بنفسه وشبهه هذا في الكتاب بمن اشترى زيتا
بزيوت او سمما بدهن فانه لا يجوز حتى يعلم ان دهن السمسم او دهن الزيت اكثر من الدهن
الذي في الزيتون او السمسم فان كان مثله او اقل منه او لا يدرى كان البائع فاسدا لان الدهن كان
بمثله فينبغي الكسب او بعض الدهن مع الكسب ربا واذا اشكل دخل فيه شبهة الربا فكذا في
صلح الكفيل اذا دخل شبهة الربا حكم فسادا ويرجع على الطالب بعين الرطب الذي اداه
لانه حكم عقد فاسد وكان التمر عليه على حاله لانه لما بطل الصلح صار الحال كما قبله وان صلح الكفيل

على الربط على ان ابراه خاصة فالصلح باطل على كل حال **سواء** كانت قيمته الربط اكثر من ثمنه ثلثة ارباع
التمر او اقل ولا يدري ذلك ويرجع الكفيل على الطالب بالربط ونفي البر عليه كما كان قبل
الصلح لمفساد الصلح والفرق بينهما ان يجوز الصلح في المسئلة الاولى متى كان ثمنه الربط مثل
ثلثة ارباع القفيز التمر او اقل لا يودي الى الربا فيما بين الطالب والمطلوب لان الطالب لا
يرجع على المطلوب بشئ من اداها على التمر بما اخذ من الربط فيصير الطالب يستوفيا بغضقه
مرابح الفضل فحوزا ما في المسئلة الثانية يودي الى الربا لانه ابر الكفيل خاصة وبراة الكفيل لا يجب
براة الاصيل **كان** الرجوع على المطلوب بما يذهب من التمر لسبب الجفاف **سواء** كان الدار
شيا متعينا معروفا او غير معروف فحصل له قفيز رطب وبعض التمر اذا قفيز تم وانما
فان يلزم ان يرجع بمقدار ما سعى منه مبرى للكفيل ويرجع الكفيل على المطلوب بمقدار
ما تنقضا انه موف ولا يرجع بالشكوك حتى لا يودي الى الرافط **انما** يجوز هذا الامر في طريق الامر
ان لو كان للتيقن حجة معلومة فانه **كان** مسكلا **انه** ينتقض او لا ينتقض الا ان حق
الطالب لا يبطل بالشك لان حقه كان ثابتا فلا يبطل بالشك **كل** حق الكفيل على المكفول
عنه عند الصلح لان حقه لم يكن ثابتا وانما ثبتت بعارض الاداعه ومتى وقع الشك في اداية لايت
له حق الرجوع بالشك لوجوه **ذلك** ادى الى شبهة الربا فوجب القول بفساده الى هذا
اشار في الاصل فقال ولا ينظر في هذا الى ما يستيقن من قضاة تحم انظر في الوجه الاول
لا بالنظر الى ما يستيقن فلعن الربط اذا جف يكون اكثر من ذلك فيكون هذا اذا اخذ التمر
اكثر مما وجب له ولو كان مكان الكفيل ما مور اقتضا ما عليه من التمر وفضل الماحور الطالب
على قفيز رطب فاجواب في الكفيل لان الامور بقضا الدين قام مقام المطلوب فكان كالكفيل
من هذا الوجه **كل** جواب عرفته فيما اذا صلح الكفيل على قفيز رطب على ابراه فهو الجواب
في الامور بقضا الدين الا في فضل واحد وهو انه متى صلح الصلح رجع المامور على الامر بقفيز رطب
وان لم يوجد بان كان منقطعاً بقيمته لان الكفيل بسبب ملك ما في ذمته وقد ملكه المكفول به
فيرجع به **لا يرى** ان الكفيل بالنجيا اذا قضى الغائب يرجع بالنجيا لانه لا
النجيا واما رجوع المامور بالاداء ادى لانه اقراض المودي بذلك **ل** انه لا تنوجه المطالبة
عليه بشئ قبل الاداء الا ترى ان المامور بالاداء ادى الى شبهة الرجوع بما ادى
لانه لم يجب بالامر في ذمته شئ حتى يملك ذلك بالاداء فيرجع بما ملكه خلاف الكفيل وقد مر
هذا في كتاب الشره في صلح المبسوط اذا صلح الكفيل بالسلم الطالب من السلم على ثوب
والسلم حنطة لا يجوز لان رب السلم هذا الصلح يصير ملكا الحنطة من الكفيل **بالثوب**
واذا كان يملك المسلم فيه من المسلم اليه بعوض لا يجوز من غير اولي ثم هذا على قول
الحنيفة ومحمد رحمهما الله ظاهر لانه لو صلح الكفيل على راس المال لم يجب عندهما
فاذا اصاب احد على شئ اخذ اولي **وعن** ابي يوسف رحمه الله يجوز صلح مع الكفيل
على راس المال لانه قائم مقام السند اليه مطلوب بطعام السلم كالمسلم اليه لان صلح الكفيل عن السلم فيه
على

على راس المال كالمسلم اليه مطلوب بطعام السلم كالمسلم اليه لان صلح الكفيل عن السلم فيه
الديون لو صلح على بدل جاز صلحه ورجع عن المكفول عنه بما كفل عنه فذلك الكفيل بالسلم اذا صلح
على راس المال ولا نه مطلوب كالاصيل للطالب ان ياخذ راس المال بالصلح حتى كان مطلوباً بالمسلم
فيه اذا كان قادراً على تسليم راس المال اليه وهذا افاق ما لو كان راس المال في يد المسلم اليه لان الكفيل
لا يقدر على تسليمه ولو صلح على قيمته كان مستقبلاً لاستمر راس المال **ولا** يقال في هذا الصلح
ملكك طعام السلم من الكفيل وملكك الدين من غير غلبة الدين لا يجوز لا نقول **ملكك** الدين من
غير من عليه الدين لا يجوز ايضا ثم جاز الصلح مع الكفيل في سائر الديون عرفنا انه ليس بملكك
الدين ولكن بعد الكفالة كما وجب للطالب على الكفيل وجب للفصل على الاصيل الا انه يجوز
ان يسقط مطالبة الطالب عن الاصيل وقد سقط ذلك بصلحه راس مال كما يسقط بابقائه ولهذا
كان له ان يرجع على المسلم اليه بطعام السلم وجه قوله ان الصلح عن السلم فيه على راس المال
فسخ العقد بديل ان يجتص براس المال فانه يصح بلفظ المشاركة والا فلا وله ان يفسخ
لكن استبدل الا لقا العقد الموجب لطعام السلم والاستبدل بالسلم فيه قبل القبض لا يجوز
والكفيل اجنبى من العقد فلا يملك الفسخ كسائر الاجانب والكفيل بالثمن في البيع وهذا لان
الفسخ يصرف في البيع فاما يجوز من العاقد او من قام مقام العاقد او من وقع العقد عليه والكفيل
ليس بهذه الصفة وانما الزم ما الزم بالکفالة فلا يصح في حكم المعاهد خلاف المسلم اليه فانه
عاقد يجوز صلحه بطريق الفسخ **ذلك** على الفرق ان رب السلم اذا زاد السلم جازت الزيادة
ولو زاد الكفيل درهما كان باطلا فاذا لم يملك المعين اولى ان لا يملك الفسخ وبه فارق سائر
الديون فالصلح هنا ان ليس ينصرف في المسلم الموجب للفسخ وانما هو تصرف في الدين الواجب
ولهذا جاز باي بدل كان والكفيل مطلوب كالاصيل ولهذا جاز الصلح معه واذا كان لرجل
على رجل حنطة سلم وبه كفيل فاقتره الكفيل ثم صلح المكفول عنه على درهم او عرض او
مكبل او موزون يدايد فهو جائز لان ما رجع به الكفيل على الاصيل ليس بطعام سلم لان السلم
اسم لما يجب بعقد السلم وهذا انما يجب للكفيل على الاصيل بعقد الكفالة وهو عقد اخر سوى
السلم الا ترى انه لو كفل بدل الصنف او براس مال السلم واداه في المجلس ثم فارق الاصيل
قبل ان يرجع به عليه جاز ذلك ولان ما يرجع به الكفيل على الاصيل بمنزلة بدل القرض فان
الكفيل يصير مقرضاً ذمته من الاصيل باللام للطالبة بالكفالة ثم يصير مقرضاً ماله منه بالاداء
عنه فمما يرجع به عليه يكون بدل القرض والاستبدل بغيره صحيح ولو كان شئ من ذلك
نسبته لم يجز لانه دين بدين قايما اذا صاحك بغيره من جنسه الى اجل فهو جائز لانه مبادلة هناك
بل هو باجل في غير ما استوجب به الرجوع عليه **فان قيل** قد ذكرتم انه يمتزله القرض والاجل
في القرض لا يلزم **قلت** اهو في حكم القرض قايما في الحنطة ليس بقرض بل هو واجب مالا وهو
الكفالة والاجل في القرض انما يلزم لان سببه بمنزلة الاعارة وهذا غير موجود فيما وجب
بعقد الكفالة وان صاحك على شئ مما ذكرنا قبل ان يودي جاز لانه بنفس الكفالة وجب الدين على الاصيل

للكفيل

موجلا والصلح عن الدين للوجوب قبل حلول الاجل فان ادى الكفيل بره يحصل مقصود المطلوب وهو براءة ديمته وان ادى الكفيل عنه الى الطالب رجع به على الكفيل لان مقصود لم يحصل حين احتاج الى الاداء من ماله والكفيل بمنزلة المشتري منه ولما اخذتم المصاصة بينهما كان استوجب به الرجوع عليه فاذا ادى من ماله نفسه لم تقع المعاصاة فكان **هـ** ان يرجع على الكفيل الا ان لسنا الكفيل ان يرجع عليه ما اخذ منه لانه اخذ بطريق الصلح وهو مني على المجوز بدون الحق كما في ساير الديون ولو صاحبه على طعام اقل من ذلك لم يرجع الا مثل ما اعطاه لان هذا منه اسقاط لبعض حقه واستيفاء للبعض فلا يرجع عليه الا بقدر ما اوفاه خلاف ما اذا كان على جنس اخر لانه مبادله فكان الكفيل كالمستوفى منه جميع الطعام مما اخذ من عوضه ولو استوفاه حقيقة كان **هـ** ان يرجع عليه بذلك فكذلك اذا استوفاه بحكم المبادله والله اعلم **باب**
من المال الذي يكون قرضا والذي لا يكون اد ارجح رحمه الله **الباب** على اربع عبارات ادفع الى فلان الف درهم على اني ضامن او اعطه الف درهم على اني ضامن او اقرضه على اني ضامن او هبه على اني ضامن او يقول اعطني او ادفع الى او اقرضني كذا اعلم ان فلا ما ضامن والاصل فيه ان الانسان لا يلزمه ضمان الا بالمتزامه اما نصا او دلاله وهو ان يطلب ماله وسبب الضمان وصنعا فيجب الضمان على الذي طلبه اذا فعل ذلك صاحب المال من غير شرط الضمان لوجود دلالته الضمان للونه من لوازم ما طلبه كالامر بالسري يكون الزام للثمن ولو ادى الوكيل يكون متبرعا ومتى لم يكن سبب الضمان وصنعا لا يجب الضمان الا بالشرط لا بفعل مخرج الالتزام ودلالته ثم ان وجد منه مضمون قبل العبرة يكون ذلك الضمان ضمانا كماله وان لم يكن مضمون قبل العبرة جعل ذلك ضمانا بطريق الاصل تأكيداً لتعبيح الشرط بقدر الامكان ويقول الامر بقضاء دين لا رم يكون امرا بالرجوع سواء شرط الرجوع او لم بشرط ذكر الضمان او لم يذكر والامر بقضاء دين عملا لم لا يكون امرا بالرجوع الا اذا شرط الرجوع او ذكر الضمان وقد ذكرنا هذا في كتاب **الضمان** **وحرر**
اخر ان فخله صاحب المال اذا وقع عليه كيانا على خطاب الخاطب جعل تمليكاً من الخاطب لامن غيره لان الظاهر ان الخاطب يطلب التمليك من نفسه لامن غيره لان الاصل في تصرف الخاطب الاصله والنفوذ واذا اجتمع خطأ بان جعل التملك واقعا لامن **محمد رحمه الله** خطا بالان الجواب ينصرف الى اقرب الكلامين عند المعارض اذا عرفت هذا قال **محمد رحمه الله** رجل قال لاخر ادفع الى فلان الف درهم او اعطه فلانا الف درهم على اني ضامن لها والمدفوع اليه حاضر سماع الكلام يصح عليه محمد رحمه الله في الاصل فدفع اليه المأمور الف درهم فاستهلكها المدفوع اليه او كان فيما في يده فاراد الذي دفع ان يرجع على العاين بعينه او مثله ليس له ذلك ويكون الالف قرضا للمأمور على الامر وكان **هـ** ان يرجع عليه وللامر ان ياخذ عنها من العاين ان كان فيما في يده وان كان استهلكه ضمن ما قبض للامر وان هلك في يده يملك امانه ولا ضمانا عليه لان الامر صار مستقرضا الف درهم من المأمور موكلا المدفوع اليه

اخر

اليه قبضها منه لان الامر من الالف بقوله على اني ضامن فحقا **ل**تصح هذا الضمان ما امكن وقد تعدل ان جعل الامر ضمانا الف على العاين حكم الكفالة عنه لانه لا يمكن تحصيل الكفالة فيما شرط لانه اضافته الى سبب الضمان لان دفع المال الى غيره وقبضه بناء على دفع صاحب المال ليس من اسباب الضمان حتى تعد رجعة كماله جلثاه ضمانا بطريق الاصله وان يكون كذلك لان يكون التملك منه بضمان مضار اقراضا منه وهذا لانه لم يجزئ الدافع والعاين سبب الضمان لانه لم يجزئ بينهما الا مجرد دفع الالف اليه ودفع الالف اليه من غير سوا العاين اياه وبالرفع اليه لا يكون سبب الضمان الاخرى انه لو قال ادفع اليه الف درهم ولم يقل على اني ضامن فلدفع لا يكون مضمونا الا على الامر ولا على العاين بل يكون ودیعة عند العاين بعد ان جعل الامر ضمانا بحكم الكفالة عند العاين فخله ضمانا بحكم القرض حتى لا يلغوا الضمان ويصير كماله **هـ** اقرضني الف درهم وركل المدفوع اليه قبضها كما في قوله اعطى عبدك عني على الف درهم فيكون المدفوع مال الامر امانه في يد الوكيل وهو العاين فكان للدافع ان يرجع على الامر بحكم القرض وللامر ان ياخذها بعينها من العاين لم يجرها امانة في يده ولا ضمان عليه ان هلك في يده لان يد الوكيل يد امانه وان استهلكه يضمن كسائر الوكلا والامنا وهذا لان قوله ادفع الى فلان على اني ضامن اخمل الاستقراض لنفسه بمثل ما شرط على نفسه لما ذكرنا واخمل الاستقراض للعاين بشرط الضمان على نفسه حكم الكفالة لكن جعله استقراضا لنفسه اولى لما ذكرنا ان الاصل في صرف الحر الاصاله وان يصرفه ان يدفع على نفسه ولا يضاف اليه **هـ** الى نفسه فيستدك به على انه جعل البدل لنفسه ولو قال ادفع اليه الف درهم على اني ضامن لك عنه لهدن الالف والمدفوع اليه حاضر لسمع فاعطاه فلانا فقرض المأمور على الامر والامر ضامن لها عنه ياخذ الطالب اهما اشافرق من هذه السلسلة ومن السلسلة الاولى والفرق وهو ان الامر هنا نص على انه ضامن عنه فيكون العاين مكفولا عنه وانما يكون العاين مكفولا عنه اذا كان المقترض مضمونا عليه حتى يصح الكفالة عنه فيصير العاين مستقرضا نصا بقدر كلامه انه قال اقرض فلانا الف درهم على اني ضامن بها عنه والعاين لما قبض مع سماع قول الامر كان ذلك دليلا على استقراضه وامره الامر بالتحمل عنه خلاف ما اطمسلة الاولى لان لم يجعل العاين مكفولا عنه فتعد ان جعل ضمانا بحكم الكفالة عن العاين لم يصير العاين مكفولا عنه فجعله ضمانا بحكم القرض احتيا لا للصحة ولو ان الامر قال لصاحب المال اقرض هذا الف درهم على اني ضامن لها والمدفوع اليه حاضر لسمع فدفع اليه المأمور الف درهم فادفع على العاين ليقبض ان الضمان الذي شرطه على نفسه ضمانا الكفالة وامكن حمله عليه لوجود المضمون قبل غيره بخلاف قوله ادفع او اعطى فلانا ولو قال اقرض فلانا الف درهم ولم يقل على اني ضامن فاقترضه لم يضمن الامر شيئا لان هذا مسورة منه وسداعة فلم يجعل الضمان لاصرها ولا دلاله فلم يضمن استدك **محمد رحمه الله** بما لو قال لخلطه ادفع عني الف درهم او اعط فلانا الف درهم ففعل ان الالف على فلان ولا شيء على الامر سريدا لخلطه ان يكون بينهما سرقة واحل

واعطاء ذكرها من المسلم من المسلم على سبيل الاستقضاء وان كان من المسلمين فرتا
من حيث ان الامر جعل مستقراضا والعاين وكبل عنه بالقبض وان لم يشترط الامر صناعا على نفسه
في الخلفين وفي غير الخلفين لا يجعل صناعا وانما كان كذلك لان الخلفين لا له الاستقراض
الاتري انه لو قبض بنفسه كان استقراضا لان قيام الخلفين بينهما شركة كما استقراض العثمان
فكذا اذا امره بالدفع الى غيره وهذا لان العثمان في الخلفين مشروط على الامر بها لان المعروف
فيما بين الناس انه اذا كان بين الاسن حلط واحد واعطا او امر احدهما صاحبه بدفع مال
الى غيره فانما امره ليكون المدفوع قرضا على الامر وبصير كان **قال** ادفع اليه بحسب
والعرف وفيما بين الناس كالمشروط في بقدر البلد ولا عرف بين الخلفين فلا بد من اسراط
العثمان فضا بصير صناعا من استدلال به ليعلم انه يجوز ان يجعل الدفع والاعطاء اقراضا
عند قيام دلالته عليه كما جعل ذلك المستصحب ولا عرف في غير الخلفين فلا بد من
استراط العثمان وفي الامر بالاقراض الحليط وغير الحليط سواء لا عرف في الخلفين ان احدهما
اذا امر صاحبه ان يقترض غيره الفدرهم ان يكون صناعا لذلك **قال** فكان الخلفين في هذا وغير
الحليط سوا وهذا لان موضوع الخطة ان لا يصير صناعا للملك وصانع القرض صانع ملك
صحب على العاين لان **قال** اقرض فلانا افانته العثمان الى العاين صرحا والخلفين دالة
العثمان ولا عبرة للدلالة مع الصرح بخلافه لان العاين هو الذي خاطب **قال** اعطني
الفدرهم على ان فلانا لها صناعا من فلان حاضر لسمع **قال** نعم فادفع اليه الف فالالف قرض
للامر على العاين ولان صناعا لها عنه لانه هو الذي اضاف ملك المدفوع الى نفسه وكان ذلك
دليلا على الاستقراض بنفسه **قال** فرتا هذا او بينما اذا كان الامر هو الذي بل الخطاب
والعاين ساكت والفرق وهو ان المحاطبة متى كانت بين العاين فقد جري بين العاين
والمدافع ما هو سبب العثمان وهو سوال العاين اياه بالدفع اليه بدليل ان العاين
لم يشترط العثمان على غيره كان المدفوع مضمونا عليه كانه اقترضه فاد اجري بينهما سبب
العثمان بشرط العاين صانع اخر كان صانع اخر صانع كمثل صانع جري على صانع
نائب على غيره وهذا هو صانع الكفالة فضا رتدي **قال** العاين المدافع اقترضني الف
درهم على ان فلانا صناعا لها فاما اذا كانت المحاطبة من الامر لم يجز العاين والمدافع سبب
العثمان بدليل انه لو لم يقل الامر على ان فلانا صناعا لها واقصر على الاول فادفع اليه الف
كان العاين صناعا لا صناعا وكان هذا من الامر مشورة بايودعه الفدرهم واذا لم يجز بينهما
سبب العثمان بقدر ان جعل هذا على الامر صناعا حكم الكفالة فحجل استقراضا والعقبة فيه وهو
انه يحتمل ان يجعل هذا سوا المدفع الالف اليه بعوض ويحتمل ان يكون بخير عوض **قال** بعوض
اولي وهو متيقن به يحتمل عليه فاذا اسرط صانع غيره فقط بشرط صانع القرض ولان الطاهر ان يطلب
التملك من نفسه لا من غيره واذا صار او صانع منه صار صانع صاحبه كماله ضروره
بخلاف المسئلة الاولى لان الامر هو الذي خاطب المدافع **قال** ادفع الى فلان الف درهم

على

على ان صناعا لها فلان حاضر لسمع **قال** نعم اعطني الفاعلي ان فلان صناعا لها فادفع والالف قرض على العاين
والامر صناعا لها لانه زاد على حرف الجواب فكان ذلك ابتداء كلام ولوقال مبتدئا ادفع الى العاين ان
فلانا صناعا من فلان العاين على العاين كذلك هنا وكذا الوقال العاين نعم واقصر عليه لان قول **قال** نعم
جواب والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال والكلام الاول فضا رت كان **قال** اعطني الفاعلي ان فلان
صناعا لها ولانه اذا جرى الخطاب بينهما وحده من العاين ما هو سبب العثمان وهو القرض لسؤال
وهذا الوقال ادفع الى العاين لم يقل على ان فلانا صناعا من كان الالف مضمونا عليه مكان صانع الامر
صانع كفاية لانه طري على صانع باس على العاين بخلافه اذا لم يوجد من العاين خطاب اصلا
ولانه وحدها دليلان احدهما يقضي الاقراض من العاين وهو اخر الكلام من كان جعل الدفع
جوابا للكلام الثاني اولى فضا صانع الامر صانع كماله ضروره ولوان رجلا فالآخر
فلان الف درهم على ان فلان لك نوب لالف درهم وقبضه الموهوب له فله حصة جائزة والامر
صانع المدراهم للدافع ويكون هذا هبة من الامر للعاين حتى يكون حق الرجوع له على الموهوب
للامر دون الدافع ويكون قرضا للدافع على الامر لان الامر صانع الالف فيجوز ان لا يصح
ما يمكن وتقدر تصح جعل الامر صناعا حكم الكفالة عن العاين لانه لم يجز المدافع والعاين
سبب صانع لانه لم يجز بينهما الا الهبة والقبض وهذا ليس بسبب العثمان ولان الموهوب
ليس بمضمون على الموهوب **قال** فلو حملناه على العثمان على الموهوب له بطل العثمان وطهر
لواقتصر على قوله هب لفلان الفدرهم ولم يقل على ان فلانا صناعا لها فوهب وقبض الموهوب **قال**
لا يصح العاين فحملناه صناعا حكم القرض حتى لا يلغوا صناعه فضا رتدي **قال** اقرضني الف
درهم ثم لن وكيل بالهبة فلان كما في قول **قال** اعطى عبدك عني الف درهم بصير كان **قال**
يعني عبدك بالف درهم وكن وكيل في الاعتاق عني ولونص على هذا ففعل المامور صار مستقراضا
وموكلا المامور بالهبة ويرجع المامور على الامر حكم القرض والمامور على الامر العاين حكم الهبة
كذلك هنا وكذلك **قال** الصدقة اذا قال بقصد على فلان الف درهم على ان فلانا صناعا
الامر لوقال تصدق على عشرة مساكين على كل مسكين نصف صاع على ان فلانا صناعا لك انه جعل
قرضا على الامر صدقة منه على المساكين ويكون المامور بمعنى الوكيل في الصرف اليهم الامر انه لو كان
عليه كفارة بمن او ظاهرا او مرامر جلا ان يطعم عنه عن ثماره على ان فلانا صناعا فلو لم يكن ثمارا
على الامر وبصير القبر ناسبا عن الامر في القبض ولا ثم بصير قابضا لنفسه كذلك هنا وكذلك
لو كان الموهوب له هو المحاطب **قال** هب لي الفدرهم على ان فلان صناعا لها فاقال **قال** فلان
نعم ففعل يكون قرضا على الصانع ويكون الهبة من الصانع ولذلك في الصدقة لانه لا يحتمل الا هذا
الوجه فحجل عليه يصح الشرط العثمان وهذا لانه لم يجز العاين والمدافع سبب العثمان الا
بيري انه لو اقتصر الموهوب **قال** على قوله هب لي الفدرهم ولم يقل على ان فلانا صناعا فوهب
وقبض هو لا يصح العاين واذا لم يجز بينهما سبب العثمان لا يمكن ان يجعل فلان صناعا للدافع عن
العاين حكم الكفالة عنه فحجل صانعا حكم القرض فضا رت صانع مستقراضا الفدرهم لصح العثمان

علاذ ما اذا جرى الخطيب من العايش في قوله ادفع او اعطى ان فلان صنام من ذلك لما ذكرنا ان الدفع
او الاعطاء متى كان بناء على سوال العايش كان مضمونا عليه فكان الامر كغيره لا بد من مضمون فصح مضارب
للسلطة على بلته مراتب في لفظ الهبة والصدقة الضمان على الامر سواء خاطب العايش او الامر
وفي الدفع والاعطاء ان خاطب الامر فالضمان عليه وان خاطب العايش او خاطب الامر فالضمان على العايش
والاخر كغيره وفي الافتراض ان خاطب الامر او العايش او خاطب الامر فالضمان على العايش والآخر
كغيره ولو قال لا خرب فلان عن الف درهم او تصدق بها عليه عنى ففعل جازت الهبة
والصدقة عن الامر ولا شئ على الامر للدفع وللامر ان يرجع في الهبة وسلمت له لان الهبة عنه
لا يتحقق الا بالتملك منه فاقضى الامر بالتملك منه كما لو قيل له ان الهبة لفلان
ولا يرجع عليه لانه لم يشترط الضمان والتملك منه يحتمل الوجهين التملك بضمان وغير ضمان
لكن ادراج غير ضمان ليكون شرا من طبع ما اقصاه الكلام اولى لان التملك بضمان
لا يصلح مقتضى التملك بغير ضمان لانه فوقه والشئ لا يتضمن ما هو فوقه مضارب كانه قال
هبي الف درهم ثم كن وكيل في الهبة من فلان ولا يكون للدفع ان يرجع في الهبة لانه
لم يبيع هبة عنه الاخرى انه لو امر رجلا ان يبيع عن عبيته او يعرض الوهاب عن هبه
او يود ركاد ماله ففعل لا يرجع على الامر الا بشرط الضمان فتدبر هذا وينما اذا قال
اقض فلانا عن الف درهم او قال اعطه الف درهم فاعطاه رجوع على الامر وان لم يضمن شيئا
والفرق وهو ان الملك للامر في السلطنة جميعا عما ثبتت في ضمن ملك العايش فاما ثبتت على حسب
شئ الملك للعايش وفي الهبة والصدقة ثبت للعايش في المقبوض ملك بغيره لا يثبت
للامر بمثل ذلك والملك بغيره ليس الا الهبة والصدقة مضارب كان الامر بالدفع
هبي الف درهم وكن وكيل في الهبة لفلان او تصدق على الف درهم ثم كن وكيل في التصديق
على فلان ولو كان هكذا لا يرجع المأمور على الامر ويرجع الامر على الموهوب له لذلك هنا اما
قضا الدين انما ثبت للعايش في المقبوض ملك بغيره اما اذا كان عليه دين فظاهر لان الدين
تقضى باثابها فما تقضى صاحب الدين يكون مضمونا عليه بمثله وله على الغرم مثل ذلك
فيلقيان قضا صافيلون امر بالملك يعرض فاقضى تملك كما حاسبه ايضا وصار المأمور
كالوكيل بالشئ من ماله نفسه او لا نه لما ثبت للعايش في المقبوض ملك بغيره صار كانه قال
اقضني الف درهم وكن وكيل في قضا ديني ولو قال هكذا او فعل المأمور كان له ان يرجع على الامر
وسقط ما على الامر من الدين وكذا ان لم يكن على الامر دين لان القضا عنه في وضعه اقتضى ان يكون
عليه شئ حتى يكون قضا عنه لان القضا عنه لا يكون الا بعد سبق الدين عليه مضارب كالوكيل بشرع
ما في ذمته ما نفذ ويكون العايش وكيل عنه بالتبض وكذا قوله اعدل عني او افرغ عني وقد
ذكرنا تمامه في الضمان ثم سوى محمد رحمه الله في الكتاب بين قوله اقض عني وبين قوله
اعط عني ومن الناس من ظعن وقال يجب بان يكون الجواب في قوله اعط فلانا عن الف درهم
بمنزله قوله هب فلانا عن الف درهم ما لم يضمن لا يرجع لان لفظه العطية والهبة سواء

الا

الا ان الجواب ان لفظ الهبة غير مستعمل في قضا الدين فانه لا يقال وهب فلان دينه بمعنى
قضى دينه اما لفظه العطية مستعمل في قضا الدين والهبات جميعا يقال اعطى فلان دين فلان كما يقال
قضى دينه فوقع الشك في نزول ملك الدافع عما ادى بغير عوض وقد ثبت للملك للامر فيما في ذمته فلا
يزال ملكه بالشك كما في الوكيل بالشئ اذا ادى الشئ من ماله ولا نه يحتمل التملك بعوض وبغير عوض
يحمل على ادناها وهو التملك بعوض والله اعلم **باب ما يكون الرجل حرا**
عن عبده وما لا يكون في الباب ثلث فصول الاقرار بالمال لا سبب
مضاف الى محمول المقتر له الثاني الاقرار بالمال بسبب مضاف الى محمول نفسه والمال
حكم الرجوع في الهبة لعبد الغير وبناء على اصول احدها ما ذكرنا من غير ماله ان اقرار الانسان
على نفسه حجة وعلى غيره لا لانه على غيره شهادة وشهادة الفرد مما يطلع عليه الرجال
ليست بحجة والثاني ان البينة متى قامت على الغالب للقضا بها لا تقبل ما لم يكن عنه خصم حاضر
قصدي او حلي وقد ذكرنا غير ماله **وحرف اخر** ان العبد لا يملك على نفسه واطرافه
بل في يد المولى ولهذا لو ادعى انسان حفا في نفس العبد كان الخصم هو المولى دون العبد ولو جنى على
على العبد كان الخصم هو المولى ايضا ولو باع المادون نفسه او صالح عن قضا ص عليه في نفس او طرف
لا يصح واما المال الذي في يد العبد او في يد مودعه او غاصبه فاليد عليه للعبد لا للمولى
ولهذا لو ادعى عليه انسان كان الخصم هو العبد لا المولى ولو باع مودعه وحق استيفاء الثمن له
لا للمولى ولو كان المادون عبدا وجنى جناية كان الصلح او الدفع والخضوع يرجع الى العبد لا الى المولى
فالمرجع مع قوله اذا تضاد ما على يد العبد وهو غائب وهو اصل الفصل الاول لا تسلم المال
للمقر له حتى يحضر العبد الغائب لانها اذا تضاد ما على يد وهو الخصم فيما في يده فلو بقدرنا اقراره
في المال فدلنا على الغالب على وجه يودي الى ابطال يده وانه لم يصح كع عبده اما اذا لم يتضاد ما
عليه بقي الاقرار مقصورا على المقر وبداقرب الملك للمقر له فيومر بالتسليم اليه وهذا لان
للعبد يد اعتبره الاخرى انه لو دفع ماله الى غيره مضاربة على ان يعمل عنده بالمال معه ويكون يده
الرجح لرب المال والملك للمضارب والملك للعبد يجوز ويختص العبد بثالث الرجح حتى لو كان
عليه دين كان حق الغير ما تقدم فيه على حق المولى ولو لم يكن له يد اعتبره لما صحت المضاربة
لانه منع الخلية كما لو شرط العمل على رب المال **وحرف اخر** وهو حرف الفصل الثاني
ان المولى اذا اتزع ما في يد عبده سطل حليم يده بخلاف ما اذا شرعه اجنبي لانه لو تقي يده انما سطل
تقدير ان المولى كالتابع عنه والمولى لا يصلح تابعا عن عبده في حفظ ما كان عبده لان ما كان عبده
مملوكا له والمولى لا يصلح تابعا عن غيره في ملكه الاخرى ان يد العبد مضارب عن مال العبد
لولا فلا يستقيم القلب الا ان العبد المادون اذ الحق له دين ثم وهب له هبه او وهب له
هبة قبل الحق الدين وهو في يده ثم حفر دين فانه باع الهبة في دينه لانه كسبه وحق الغير ما
في كسبه تقدم على حق المولى سواء كان الكسب بالتجارة او غير التجارة ولو اخذها منه مولاة ثم حفر
دين لا تباع الهبة في دينه لا تقطاع يده باخذ المولى فرق بين المادون والمجور لان المجور اذا

اذا استهلك ما لسان ووهب له هبة ان كانت الهبة قبل الاستهلاك ساع الحجر ولا تباع
الهبة وان كانت بعد تباع الهبة معه والرق ان الحجر لا يدل على كسبه فما وقع في يده
يقع في يده لولا معنى فاذا كانت الهبة قبل الدين وقعت في يده لولا فارة عن الدين والمحقت
لسائر امواله فلا تعلق به حق الغرما اما اذا كانت الهبة بعده كما وقعت في يده فحق
الغرما في بيعه يدينه اما المادون **لـ** يدعونه على كسبه فلا تقع في يد المولى الا بالرفع اليه
وحرف آخر للفصل الثالث وهو ان المعتبر في الرجوع في الهبة حكم الهبة
لا العقد فمن وقع له حكم الهبة كان الرجوع عليه لا على من يؤول فيقول **لـ** لان الرجوع ابطال
حكم الهبة فصار الاستحقاق واقعا على من وقع له حكم العقد فكان الخضم هو لا من يؤول فيقول
الامر ان لو وهب لآخره هبة وهو عبد فقبضها **لـ** ان يرجع فيها لان الملك بالهبة
وقع للمولى فان العبد ليس من اهل الملك والمولى اجنبي فخرقنا ان المقصود العوض فاذا
لم يكن المقصود الرجوع وهذا لان المانع من الرجوع اقصاوه الى قطعة الرحمة وان لا
يفضى الى ذلك اذا كان الملك للمولى وهو اجنبي وكل فصل من الفصول للملاحة على تسمين
سم في حاله التصديق وقسم في حال الكادب والعبد الغائب حي او ميت اذا عرفنا
هذا قال محمد رحمه الله رجل ادعى على رجل انه قطع يد عبده فلان الغائب ولد عليه نصف
قيمة خمس مائة او ادعى انه تزوج امته الغائبة فمده على مائة درهم وطالبه بالمهر
فصدقه المدعي عليه في الجناية والروح الا انه قال لا اعطيك الارش والمهر مخافة ان يحضر
العبد والامه فينزلان بغير عدا او جارية له او ينزلان الرق ما حد ارسى باسمه مسمى بما احل
منه فلا تلفت الى قوله ويأخذه العاضني باقراره ويأمره ان يدفع اليه الارش والمهر **لـ**
الارش فلانه اقر باخذ شي مما في يد المولى لانه اقر بالملك واليد للمولى لانه اقر بقطع يد عبده ويدر
يد المولى ليد العبد على نفسه وليس فيه ابطال حق الغائب لانه لم يقر للغائب بشي ليد
ولا ملكا ولهذا الوادعي انسان في عبده حقا لا يتنصب العبد حتماله وان دان مادونا فاذا اقر
بقطع يده فقد اقر باخذ شي من يد المولى فيؤمر بالرد عليه وان دان بتوهم ان الاخذ ملك عبده
لقوله عليه السلام على البدن اخذت حتى مرد وهذا لانه لما اقر به للمولى فقد اقر انه ظلمه
فليس له ان يظلمه ما منع مخافة ان يظلمه غيره ولان المهر فلا يملكه الا بالبيع فخرقنا
اشترى منافع بضع امته منه بكذا ولو اقر انه اشترى منه رقبته ما بكذا ام قال لا ادفع البكاه
مخافة ان يدعي فلان انها امته لا تلفت الى ذلك ويؤمر بتسليم الثمن اليه كذلك هنا اكثر ما في
الباب ان يعلم ما دين لكن مع هذا حق القبض للمولى فقبضه ويدفع للغرما فاذا دفع اليه
ثم حضر العبد والامه وانكر الرق فله ان يأخذ الارش والمهر من الجاني او الزوج لان القوك
في انكار الرق قول **لـ** ثم يرجع للجاني او الزوج على المولى بما دفع اليه الا ان يقيم المولى البيينة على الرق
فان قيل انما يكون هذا ان اقرار الحق للمولى اذا ثبتت رق الغائب باقراره واقراره الغائب
لا يثبت باقرار المدعي عليه الامر ان لو ادعى عليه الرق واقام المدعي البيينة على رقبته لا يقبل بيئته

قلت

قلت ارق الغائب يثبت باقراره في حق الغير وفي حق حكم يبرج عليه والى المدعي ان كانت لا يثبت
في حق الغائب بخلاف البيينة لانهما جهة مطلعة متعينة لا يملن الغضابها في حق الحاضر الا بالنقد
الى الغائب وانه لا يجوز اما الاقرار جهة قاصرة لوعلمنا به في حق الحاضر لا سعدى الى الغائب
الامر ان لو ادعى امره وقبضها ام ادعى ان لها زوجا وصدة البايغ ثبتت الزوجية بينهما حتى يرد
بالعيب ولو انكر البايغ واقام المشتري البيينة على النكاح لا يقبل بيئته لا يضمن القضا بالنكاح على
الغائب ولو كان للعبد الغائب الفدرهم عند رجل ودية او غصبه **لـ** عليه الفدرهم
دين من قرض او ثمن بيع اقر الذي في يده او عليه بذلك واقر ايضا انه عند هذا الرجل وصدة
المولى واراد ان يأخذ المال من القرطان العاضني لا امر الذي قبله المال يدفع المال الى المولى
عينا كان او ديناً وقال **لـ** في المبسوط وسوا كان العبد تاجرا او محجورا لانها لما تصادقا ان
المالك كان في يد الغائب فقد تصادقا ان الخضم هو الغائب فكان في سفيد اقراره ابطال
حق الغائب فلا يصح الاحتضرة فرق بين هذا وبين المهر والارض والفرق ان الخضم فيما في يد العبد
من المال هو العبد لان **لـ** يدافعا في يده من المال الامر ان من ادعى تخاف شي من نسب
العبد المادون كان الخضم هو العبد دون المولى والوديعه والغصب والدين مال في يده فكان
العبد هو الخضم الامر ان لو حضر العبد لم يكن للمولى ان يقبض شي من ذلك فكذا اذا كان غائبا
اما في الارش والمهر الخضم هو المولى لان العبد في يد المولى الامر ان العبد لو كان حاضرا كان
الخضم هو المولى حتى لم يكن للعبد ان يقبض كذلك اذا كان غائبا اما في الارش والمهر الخضم هو المولى
وهذا لانه ما اقره واليد بالمال للمولى لانها لا دلالة انما اقره في يده او بديل عنه
ليس من ضروره كونه عبدا له ان يكون ما في يده لولا او دين باشر هو سببه لولا لجواز ان
يكون ودية او غصبا او كيلا عن غيره بالبيع الامر ان العبد لو كان حاضرا وعليه دين
مستغرق بملك المولى اخل كسبه وديونه التي على الناس اما على اصل الى خيفه رحمه الله فظاهرا
لانه لا حق للمولى في كسب المادون حتى لو اعتق عبدا من كسبه لم يجز واما عندنا ان كان كسب
المديون بملك المولى حتى ينفدا غنائه لكنه ممنوع عن التصرف في كسبه كالراهن ممنوع عن اغتياق المرهون
وان كان يتفدا غنائه فكان الخضم هو العبد فلا يكون اقرار الحق للمولى لا محال بخلاف الارش والمهر
وهذا لان من ضروره كون العبد ملكا لاسنان ان يكون ارش **لـ** يضعه له لكونه بديلا
بعض مملوكه اما ليس من ضروره بكون العبد ملكا لاسنان ان يكون ما في يده له ولان يمكنه من
اخذ هذا المال بشرط ان ياتي بام ملكه في رقبته الدافع في الحال **لـ** والماني فبراع ذمة
الدافع عن الدين والمودع ليس يخضم في اتيات هذين الشرطين عليه ولانه انما يتحمل من اخذه اذا علم
انه كسب العبد وذلك غير مطور الامر ان الوديعه لو كان معلوما لاملن المولى من اخذه فلذا
اذ ثبت بالاقرار بخلاف الارش والمهر وهذا لان الواجب على المودع مرد الوديعه الى من اخذها
منه وليس عليه طلب المالك لردّها عليه الامر ان لو رد الوديعه الى المودع ثم اقر رجل
البيينة انها له انه لا ضمان على المودع لان فعله في القبض قد انسخ بالرد حتى الى من اخل منه فلا يبيح

طرفة ومي

لحكم بعد ذلك وبيان الانسحاب من حيث الحس ظاهر ومن حيث الحكم سر عا بالرد على من اخذها
منه الا يبرى ان المودع لو كان غاصبا معروفا وطلب الرد عليه قبل ان يحضر المالك الزمه القاضيه
ذلك وكذا لو كانت سرقة وكذا الواجب على الغاصب الرد على من اخذ منه بالحديث وهذا لان
وجوب الصمان عليه باعتبار النفوت فان باخل فأت على المالك التمكن من الاحض من الاول
وقدر ذلك بالاعادة الى يده وهذا بخلاف ما اذا دفع المودع الوديعة الى انسان بامر المودع وبيع
او هب وسلم بامر ثم طهر الاستحقاق كان للمشتري ان يضمن للمستودع لانه ما نسخ فعله بالرد
الى من اخذ منه انما سلم الى غيره وذلك سبب موجب الصمان عليه بدون امر المودع وقد ظهر
بالاستحقاق ان امره لم يكن معتبرا فكان ضامنا بخلاف الاول **فقد رد ثمة الى من اخذ منه**
وذلك ناسخ فعله فكذلك سلسلنا المودع ما قبض منه شيئا ولا اقر له بالملك ولو امرناه بالرد فاليه
يكون مضاعف الغائب واجبا للصمان على ذي اليد وانه لا يجوز هذا اذا اقر بوصول المال
اليه من جهة العبد وذلك لم يقرب المالك للمولى اما اذا اقر المالك للمولى بان قال ذو اليد ان
عبد فلان دفع من مولاه الفاء دفعها الى اودعها عندي اوقال هذا مالك عصبه عبدك ودفعه الي
او عصبته من عبدك وصدره صاحب المال فذلك لا يجبر على التسليم الى المقر له حتى يحضر العبد
لانه وان اقر انه مال له لكن انما انصافا فانه وصل اليه من جهة الغائب على سبيل الوديعة والغصب
فقد زعم انه ليس بخفي في هذا المال كما اذا اذاعني عينا في يد انسان فادعي ذو اليد ان فلانا اودعنا
عصبه منه وصدره المارعي في ذلك لا يتنصب حضا على ما ذكرنا في ابواب الدعوى كذلك هنا
وكذا الواقف رجل ان فلانا امر عبيد ببيع امه فباعها مني بالف درهم وغاب ولم يقبض الثمن وصدره
رب العبد بذلك لم يجبر على دفع الثمن الى المولى لان المقر لم يقر ان مولاه حق قبض الثمن وانما اقر انه لعبد
وتصدق المولى في ذلك **بيان ان المقر اقر ان العبد باع هذه الحارثة منه باذن المولى والمولى**
صدقه في ذلك والعبد متى باع باذن المولى كان حق قبض الثمن للعبد لان حقوق القدر ترجع الى
العاقلة اذا كان من اهل الزام الحقوق والمادون اهل الملك **الابرى** ان العبد لو حضر وصدق
المقر فيما قال كان للمقر ان لا يدفع الثمن الى المولى ويلزمه تسليمه الى العبد كذلك هنا وهذا
لانا لو ائتمنا للمولى حتى لا اخذنا بطلنا حق الغائب هذا اذا المالك قايما في يد المقر فان لم يكن ولكن
قال المالك لهذا الرجل عصبه منه عبد فغصبته منه واستهلكها اوقال **استودعتمها**
فاستهلكتمها فالمولى ان يضمنه ويرجع عليه مثل ما اخذ لانه اقر بوجوب الصمان في ذمته لانه
غاصب العاصبا ومودع الغاصب وكيف ما كان يضمن بالاستهلاك فرق بين هذا وبين
اذا كان المالك قايما بعينه في الوحي حيث لم يكن ان ياخذ ذلك والفرق ان المال اذا كان
قايما فقد اقر للمولى بعينه مد حق الغائب وهو حق الاسترداد فلو امرناه بالدفع الى المولى لابطلنا
حقا ما بنا للغائب في هذا العزم كان الاقرار يتضمن ابطال حق الغير فلم يصح اما اذا كان مستهلكا
لم يقر للمولى بعينه فحق الغائب لان الاستهلاك ينقطع حق الغائب عن العزم واستعمل الى مثل ذلك
دينيا في ذمته فلم يصير مقره ضمن فيه حق الغائب وانما جعل مقره امثلا للمقبوض ومثل المقبوض

حاصل

خالص ملك المقر كان مقر المولى مال لا حق فيه للغائب فيصح وهذا لان في الحقيقة هذا الاقرار بالضم
على نفسه غير متعلق بحق الغائب فيسمع بمنزله من ادعي ان فلانا وكلني قبض اللسان منك وصدقه
والي ان اذ دفعه فانه يجبر على الدفع اليه لان حكم هذا التصديق غير متعلق بالغائب فيصدق
ويلزمه حكم تصديقه بخلاف ما لو قال ان فلانا وكلني قبض الوديعة وصدقه فاني اذ دفعه
فانه لا يجبر على الدفع اليه لان اقراره تعدى الى حق الغير كذلك هنا وهو نظير ما ذكرنا في
الدعوى اذا مات العبد في يد رجل فاجا اذ ادعي ان العبد كان **ل**ه وان عليه قيمته واقام
ذو اليد بينة انه في يده وديعه او عصب او اجارة لا يدفع عنه الخصومة لانه ادعي القيمة في
ذمته فلا تدفع عنه الخصومة باحاطة اليد الى غيره ولو كان العبد قايما في يده والمسئلة كالماله
تدفع الخصومة وبخلاف ما اذا انصافا ان عليه من الحارثة التي باعها العبد منه بامر
لانها لو تصادقا ان الثمن ملك للمولى فقد تصادقا ان حق القبض للعبد فكان الاقرار بمصاد
حق الغير فان دفع اليه لم يقدم الغائب وانكر ان يكون عبد العبد ان فان المقر ضمن مثل
ذلك للغائب لانه لما انكر الرق كان القول قوله لان الطاهر لشهده لان الاصل هو الحرة
فكان اقرار المقر في حق صحح للمدعي وجه لا يظهر في حق الغائب واما لا يرجع على المقر
له لان حرة الغائب انما تستحكم الظاهر لا بالكذب فلا تصلح حتى الاكراه على
الغير كذا في دار في يد رجل وحدها قبيل وانكر عاقلة ذي اليد **املله** لاشي علمهم
لان ملكه ثبت بالطاهر لا بالكذب **ل** يجب فلا يصلح الاكراه ولهذا الوشهاد الغائب محققا لانا
اوقدنه انسان وطعن الشهود عليه وقال **انه عبد او قال العاد** فانه عليه لا يقبل
شهادته ولا يجب على العاد فخذ الاحرار ما فيه من الاكراه حكم الطاهر وهذا لان
المات بقوله والطاهر لا يوثق على المات بالبينة ولو اقام المدينه على حريته يكون المال
سالم له لان حريته لا يظهر من اقراره لان حاله كحال من يكون الغائب حرا والمال
الذي دفعه الى المقر او عصبه المقر مال المقر له بان غصب الغائب من المقر له واودع
عند المقر او عصبه المقر منه فاذا انصور ذلك لا يفسد اقراره فرق بين هذا
وسن الاقرار بالجنانة او النجاسة فانه اذا دفع الارش او المهر الى المقر له لم يحضر
الغائب وانكر الرق ويرجع على الجاني او الزوج ويرجع الجاني او الزوج على المقر له بما
دفع اليه والفرق ان التات بالقرار كالبات بالبينة ولو ثبت حرة الغائب
هنا بالبينة بيت فساد اقرار المقر للمقر له لانه لا يتصور ان يكون حرا واشية فتمت
لغيره فان ملك الارش والمهر لا يبارق ملك الرقبة فحقه قضينا بحريته فقد قضينا
بكون الارش والمهر له ضروره في حق الناس كانه اما ليس من ضروره العصابة بحرية
ان لا يكون ما في يده ملك غيره وانما اخذنا من المقر باقراره وانه يزعم انه اخذ حق العا
ظلمه ومن ظلمه ليس **ل**ه ان يظلم غيره الا بقرانه انه لو ادعي على انسان ان فلانا وكلني قبض
دينه منه وصدقه المديون ودفع اليه وهلك عبيد لم يحضر الغائب وانكر الوكالة

له ان يرجع على الديون بدينه ولا يرجع المديون على العايب كذلك هنا وكذا القول ذواليد
اقرضني عبد فلان الف درهم وقد عصب من مولاة وصدقه القرض في ذلك والمال قائم بعينه
في يد المقر او هالك كان للمولى ان ياخذ ذلك بعينه او مثله فحق من هذا وبهذا اذا مال
عصبت من فلان الف او ادعى وصدقه للمولى والمال قائم والقرض ان في القرض لم يقدر
للقرض بما فيه حق للعايب سواء كان قايما او لم يكن لان القرض يقطع حق القرض عن المال
وهذا لانه ربح انه ملك المال **سبد** فاقطع حقه عن العيب لان القرض وصنع لذلك
فلم يصير مقر اعمال بعينه فعلق به حق العيب وهو حق الاسترداد في الاقرار بما في الاستهلاك
ومنه اقر بحق الاسترداد للعايب على ما ذكرنا ولا يصح ثم اذا حضر وانكر الترتيب كان المولى قوله
وله ان يرجع على المقر كما قلنا الا ان يقيم المولى بدينه على قرضه فينبذ حكم بقره ولا يرجع وذا اذا
اقام المولى البينة على قرضه فما ذكرنا من استهلاك الموديع وان لم يكن له بينه فلا خلاف عند
ابن خزيمة رحمه الله وعندهما يخلف ولو قال **لوقال** الزوج والكاتب والذي في المال في
جميع المسائل قطعت يد فلان او زوجت فلانة او ادعى فلان الف او عصب مني فلان
ادري انه عبدك ام لا والمقر **سبد** يقول هو عبدى او استنى لا يوم يرفع الارش والوديعه
القائمة او المستهلكه او القرض لا يمتنى لم يقدر يكون العبد قايما له لم يقر شي من ذلك وهذا
لان اعمال تحت الرفع اليه ان لو ثبت ان مال للعايب **سبد** وهو ينكر ذلك ولو اراد المقر ان يقيم
البينة ان العايب عبد لم يثبت اليه ولا يقضى على المقر شي حتى يحضر العبد لانه قامت على
العايب للعضا بها وليس عنه ختم حاضر لا قصدى ولا حلى ولا قبل ومنه لم يقبل لا يقضى
على المقر شي لانه لو قضى اعمال يقضى اقراره وهو لم يقدر للمدعى شي **سبد** لا ادري انه عبدك
فان **سبد** الحاضر حرم عن العايب في اثبات الرق عليه لان ما يدعى على العايب من الرق
سبب لثبوت ما يدعى على الحاضر وهو المهر والارش والمال الذي قتله ومن ادعى حضا
على الحاضر بسبب على العايب بدعيها الحاضر حرم عن العايب كل ادعى غيبا في يد انسان
انه ملكه استراه من فلان العايب **سبد** له ما يدعى من رقا العايب وان كان سببا
لثبوت ما يدعى على الحاضر من المهر والارش الجناية لكن تعدد ان يجعل المدعى حضا عن العايب
في اثبات الرق عليه لان العبد العايب ليس في يد المقر حقيقة ولا حكما لانه لو جعل في
يده حكما اعمال للمال الذي قبله ان كان مهر او ارسا وهو تابع للمفسر فلا يمكن ان
يجعل العبد والامة في يده حكما سواء على المقر من المهر والارش لانه يودى الى العضاء بمالك
الرقبة سواء للعضا في المال في الحروا ثم يمتنع وهذا لان الجرتع للاصل ويدر بعد العضاء
بملك الاصل بعد العضاء بمالك التبع ضروره عدم الاعضاء **سبد** وان كان بالآخر فلان الرتبة
ليست تنافه هذا المال **سبد** بل كل واحد منهما اصل فلا يمكن ان يجعل العبد العايب في يده
في يده حكما للمال الذي قبله ومن ادعى حقا في عرق ما يكون حسم المدعى من كان العيب في
يده حقيقة او حكما الا ترى ان من ادعى على آخر عبدا والعبد ليس في يده فانه لا يلوخ ضمالة

خلا

خلا في مسئلة الشراء لانه في يده حقيقة ولو اراد المدعى استخلاف المقر على ملك الغائب ليس له
ذلك وكذا ليس له ان يحلف على المال الذي في يده ان كان قايما بعينه وقراقرانه او دعه
اياه او عصبه منه ولا في من الجارية التي باعها فلا يستخلفه في اربع فصول ويستخلفه في
خمسة فصول وهو الارش والمهر والوديعه المستهلكه والغصب المستهلك والقرض
القائم او المستهلك ويستخلف على الحاصل بالله بالمدعى ملك هذا المال الذي يدعى
ولا شيء منه والاصل فيه ان كل من ادعى على آخر شيئا لواقربه يلزمه وهو ما جرى فيه البدل
وصح الدعوى وانكر المدعى عليه يستخلف لان المقصود من المهر مما سوى الدرما واللجان
المتول والتكول منزلة البدل والاقرار اذا كان بحال لواقربه يلزمه هذا الاحتياط
بحلف واذ كان بحال لواقربه لا يلزمه الاستخلاف فلا يحلف فاذا ثبت هذا
نقول **سبد** لا يستخلف على ملك الغائب ما ليس بعبد **سبد** لانه لو اقر به لا يصح لان
العبد ليس في يده واقراره على الغير لا يصح فاذا انكر لا يستخلف ولا يستخلف في الوديعه
القائمة والغصب القائم وان كان في يده لانه لو اقر به لا يصح لما قلنا ان اقراره يضمن
بطلان حق الغائب في الاسترداد فلا يستخلف انه ليس بملك المدعى وكذا لا يستخلف في
ملك الجارية لما ذكرنا انه لا يورث تسليم الثمن في المقر **سبد** وان اقراره هذه امته وان
عبد باعه منه باذنه لما ذكرنا ان حقوق القدر ترجع الى العاقد فاولى ان لا يورث ذلك
اذا قال **سبد** لا ادري ان العبد عبدك اما في الفصول الخمسة لواقربه يلزمه لما قلنا
فاذا انكر يستخلف تطهيره ما قالوا فيمن مات وترك ابنا فاجر جلد وادعى انه ابن الميت
وانكر الابن المعروف لا يستخلف على الاخوه لانه لو اقر به لا يلزمه لكن يستخلف بالله ماله
قبله هذا المال الذي يدعيه لانه لو اقر به يلزمه ذلك **سبد** هنا ولو ان الذي في يده
المال قال هذا المال عصبت من عبدك او ادعته عليه عبدك وهو ملكك لانه ملك عبدك
وقال المقر له المال ما لي لم يعصب من عبدى او لم يقبضه من عبدى فان المولى ياخذها
الا ان يقيم المقر البينة على الغصب والايذاء لان المقر لا بد بالافرار **سبد** وقال هذا
مالك فقد اقر ان المال وصل اليه من جهة المقر **سبد** من حيث الطاهر وانهم حرم له وانه
وجب عليه لتسلم ما اقر به له اليه فاذا ادعى بعد ذلك انه وصل اليه من جهة الغير فقد
ارادنا خير خصوصته اياه الى ان يحضر العبد فلا يصح من غير بينه ومن غير
تصدق المدعى ولان ملكه ظهر تنصا دهما ولم يظهر يد العايب فلا يندفع الخصومة عنه
وهو نظير ما ذكرنا في الدعوى اذا ادعى غيبا في يد غيره فقال **سبد** ذواليد هو مال **سبد**
او دعه عليه فلان لا يندفع عنه الخصومه ما لم يقيم البينة على الايداع لانه اقرب بالملك **سبد**
الا انه يدعى انه ليس بحصم بدعى الايداع والمقر له منكرو فيلزم القول **سبد** قوله خلاف
ما لو صدق المدعى في جميع ذلك لا يمتا توافقا انه ليس بحصم والاقرار من غير الخصم باطل
ولانه اقرار بحق الاسترداد للعايب وان لم يكن للمقر بينه على الايداع او الغصب له

ان يحلف المقر له باسما يعلم انه اذعته او غضب منه فان كل فلا حضومة بينهما وان حلف
يوم يدفع المال اليه فان دفع المال اليه وقبض المقر له المال ثم حضر الغائب وادع
المال وانكر كونه عبد المدعي فالقول قوله في الحرته ولا سبيل له على المال الذي
في المقر له الا ان يتم البينة عليه انه مال له لان صاحب اليد اقرب المال او المقر له
ثم ادعى الادعاء من الغائب كما لو اقر مال كاحضر ودفع اليه ثم اقر الغائب ثم حضر الغائب
وصدقته انه **هـ** وهل ضمن المقر الى الغائب سبل ما دفع الى المقر له ففي الغصب يضمن
عندهم جميعا سواء دفع الى المقر له بقضا او بغير قضا لانه اقرب الضمان للاول **و**
رجع واقرب الضمان للغائب فيصدق على نفسه ان لم يصدق في حق المقر له كما لو قال
عصبت هذا العبد من فلان ثم قال لا بل عصبت من فلان ودفع الى الاول يضمن الى
الثاني ثم دفع الى الاول بعضا او بغير قضا لان الغصب يضمن على الغائب سواء
اخذه منه كرها او هلا **في يد** وان كان قد اقربا لوديعه اذ دفع بغير قضا فلذلك يضمن
عندهم لانه مختار في الدفع فيكون مستهلكا وان دفع بقضا لا يضمن شيئا عندنا يوسف
رحمه الله وعند محمد يضمن وهو تطير ما لو قال هذا العبد لفلان ثم قال لا بل
لفلان او دعيه ودفع الى الاول بعضا او بغير قضا وقبل قوله الى حنيفة مع محمد
رحمهما الله وقد ذكرنا المسئلة في كتاب الاقرار في مسئلة الكس ولو ان الذي في يد
المال بدا فقال هن الالف او دعيها عبدك فلان او عصبتها منه وهو مال له لانه
عبدك وقال المولى فلان عبدى كما قلت والمال ما الى لك ما اخذت من عندي
فالظاهر يكلف المقر اقامة البينة على ما ادعى من الادعاء فان اقام لا يلزمه دفع المال
الى المقر له كما ثبتت بنصا دقهما وان لم يقيم يوم يدفع المال الى المقر بعد ما يحلف باسما
ما يعلم ان فلانا او دعيه او غضبه من فلان لانه اقرب المال للغائب ثم للحاضر فيومر بالتسليم
الى الحاضر بعد ما يحلف الحاضر كما ذكرنا في الدعوى اذا ادعى عبدا في يد انسان فقال
او دعيه فلان الغائب وليقيم البينة على الادعاء ثم اقر به المدعي يومر بالتسليم اليه
ذكر محمد رحمه الله الاستحلاف في هذه المسئلة ولم يذكره في المسئلة الاولى هكذا ذكره
الغني ابو بكر البجلي في شرح الجامع ولا يقال بانه اقرب المال للغائب او لا فصار اقراره
للتثاني اقرارا على الغائب لا ما سئل وان كان كذلك الا انه لا حكم لاقراره للغائب
في الحال لانه لا حكم لاقراره للغائب الا عند اتصال التصديق به ولا يلزم انه يصدق قولا
يصدقه والاقرار الثاني صحيح ظاهر الاصل التصديق به فلا يجوز باخيره لامر موهوم
ولا ضرر على الغائب في الدفع الى الحاضر لما يذكره دفع المال اليه فان دفع المال الى المولى ثم
قدم الغائب فانكر ان يكون عبد المدعي فانه باخذ المال من المدعي بغير بينة بخلاف المسئلة
الاولى فان في تلك المسئلة لا اخذ ما لم يتم البينة على الغصب او الادعاء منه والقدر في ان
اقرب المال للمدعي او لا ثم شى بالاقرار للغائب ومن اقر كاحضر ثم لغائب يومر بالدفع الى الحاضر

ولا يكون للغائب اذا حضر ان ياخذ المال من يده بغير بينة لتقديم حقه على حق الغائب
وهنا اقرب المال للغائب او لا وشى بالحاضر وفي مثله يومر بالتسليم لما ذكرنا من توهم
حق الغائب فاذا حضر وصدقته فاما قال اسند التصديق الى الاقرار السابق فبينا ان الاقرار
للتثاني اقرار عليه فلا يصح في حقه وتيقا المقر له اقم البينة لانه بين ان ختم المال هو
وهو من حقه وهو تطير ما ذكرنا في الاقرار اذا استرى عبدا شرا فاسدا ودفعه ثم اراد
الباع ان يسترد فقال للمشتري بعتك من فلان وسلمته اليه ثم او دعيه وغاب وكذب
الباع يومر بالتسليم اليه فلو سلمه اليه ثم حضر الغائب وصدق المشتري لبينة العبد
من الغائب لان تصديقه استند الى حاله الاقرار وبينا ان استند اد الباع وتبع بغير حق
وهل يضمن المقر للمدعي اذا اخذ الغائب المال منه ذكر شيخ الاسلام المعروف بحواهر راد
رحمه الله ان الجواب عنه على التفصيل ان كان عضبا يضمن بكل حال وان كان وديعه فهو
على الخلاف الذي ذكرنا في المسئلة الاولى وذكر الشيخ الامام الزاهد ابو الحسن علي البردوي
انه لا يضمن عندهم جميعا قال **ا** صدر الشريعة رحمه الله وهو الصحيح لانه نص محمد رحمه الله
انه لا يضمن لان المقر يقول للمدعي قد اقرت لك بشى ودفعته اليك وانما يستحق من
بدل فليس لك عليه شى فان **ب** انما استحق من يده باقراره قصار مستهلكا عليه
بالاقرار **ج** لانه نعم الا انه اقربا ولا **د** انه **هـ** وانه عضبه منه واقرب المولى ثانيا ولم يقرر
انه عضبه منه ومن اقر بغير يد **و** انه لهذا ثم اقرب له خرو ودفع الى الاول بقضا
لا يضمن الى الثاني خلافا لمر رحمه الله وقد مررت المسئلة في كتاب الاقرار في مسئلة
الكس وهذا لانه ياخذ المال من الغائب واقوله بالمال سعا اكون الغائب عبدا له
وما اقربا **ب** له مقصودا فاذا لم يظهر ملكه في الغائب بطل الاقرار الا ترى انه لو
دفع المال الى العبد لا يضمن لما قلت وهذا اولى وهذا اذا امر الذي في يد المال
بالمال للمولى **ا** اول كلامه او في اخر كلامه ولو لم يقر له بالمال اصلا ولكن
قال هذا المال مال عبدك فلان عصبت منه او او دعيه وقال للمولى فلان عبدى وهل
الالف ما الى لم يحد من عندي لا سبيل له على المال الا ان يتم البينة ان المال له او يحلف
او يحلفه واليد فيسكل لان صاحب اليد يدعى المال للغائب والمدعي لا يصدق فلا تشدفع
الحضومة بخبر قوله بخلاف الفصلين الاولين لان هناك اقر ذو اليد بالمال للمدعي
لكن **ب** الفصل الاول في اخر كلامه وفي الفصل الثاني في اخر كلامه فاقربا بالتسليم اليه
وهنا لم يقر له بالمال **ج** اصلا بقى المدعي منفردا بالدعوى فلا يكون له اخذ المال
الانكول **د** بينة الذي في يد المال فان **هـ** لاقربا بالمال لعبد المدعي والاقرار
بالمال لعبد يكون اقرارا له لان مال العبد لولاه وهذا لان العبد في المولى ثانيا في يد
المولى الا ترى انه لو اقر باخذ المال من يد انسان وارضه او صدقته وادعى انه **هـ**
او لعيره يومر بدفع المال الى صاحب البيت واساس دعواه بالحجة كذا **هـ** هنا قيل له

للعبدة

الاقرار بالمال لعبد انسان لا يكون اقرارا بذلك المال لولا ما دام العبد قايما وطهرا قلنا
لو اراد مولى العبد ان يخذ المال من يده المقتدر لم يكن له ذلك وهذا ذكرناه ليس من
ضرورة الابداع من العبد او الغصب منه ان يكون المال ماله وان كان اقرارا بدينه لجواز ان يكون
مال غيره ووديعة او غصب عنه او يكون عليه دين مستغرق فلا يترك المولى من اخذ اكسابه خلاف
الاقرار بالخذ او الغصب من السب وانما في بيته من يده لان السب في يده والبدن الماسد على مكان
يكون ناسه على ما فيها الايسر انه لو نازعه انسان بشي من متاع بيته او زوجه وهي في
بيته كان القول قول **ول** ويرجع الزوج بدنه باعتبار يده فاقراره بالقبض من بيته
بمنزله الاقرار بالقبض من يده ولا منازع حكما فيما بدنه خلاف العبد لانه من اهل اليد
وله يد معتبرة على ما في يده غير انه ان اقر ان ما اخذه من بيته لا خر ضمن له مثله لان
اقراره على نفسه صحيح وقبضه مال الغير موجب للمضمان عليه ما لم يرد عليه ونظير
الفصلين الاولين ذكر في المبسوط اذ قال **دفع** الى هذه الالف فلان وهي لفلان
فادعي الالف كل واحد منهما ماله المدافع لانه اقر **دفع** الى فلان او لا جزا اقراره بوصوله الى يده من
جهة ثم اقراره للثاني حصل بما هو مستحق لغيره فلا يكون ماله شيئا فيكون المال للدافع فاذا
ردده المقر عليه برامال كان او غير مالك الايسر ان المودع من الغاصب بربا بالرد عليه
كالودع من المالك وان قال **هذه الالف** فلان دفعها الى فلان فهي المقر له الاولى لانه سبق
اقراره بالملك الاول فاقراره بعد ذلك باليد للثاني لا يكون صحيحا في حق الاول فاذا
ادعاه الدافع فعليه البين او لا ماله المدافع لفلان لان المقر يقول انا وان اقرت بملك دفعها
الى ولكن الملك كان لفلان وقد ردتها عليه وليس لك على شي لهدا استوجه البين على الثاني
فان حلف ماله لفلان ضمن المقر له الف اخرى والوديعة والعارية سواء اما اذا كان دفعها
الى الاول بغير قضا فهو قسط جميعا لان اقرار المقرحة في حقه فقدره ان المال
وصل اليه من جهة الثاني فاذا دفعها الى غيره باختياره ضمن **له** مسلها وان دفعها بقضا
فقد انى يوسف رحمه الله ضمان عليه للثاني لانه بنفس الاقرار ما الف على الثاني شيئا ولا احتيا
له في الدفع بل العاضى الرزمة ذلك وعند محمد رحمه الله هو ضمان للثاني الف لانه بالقرار
الاول سلط على الثاني القاضي على القضا وقدره ان مودع فيها من الماني والمودع بهذا التسليط
يصير ضمانا كالمودع سار فاعلى سرقه الوديعة ولو قال **هذه الالف** فلان اقرضتها
فلان اخر فادعاه ماله الذي اقرضه او لا لتقديم الاقرار له بها والمقرض عليه الف درهم
لانه اقرانه قبض القاضى الثاني حجة القرض والقبض حجة القرض موجب ضمان القبض على القاضى
هذا اكله اذا كان العبد المقطوع او المودع حيا عابا او الامة المزوجة قائمة اما اذا كان
ميتا فقد اعاد محمد رحمه الله المسائل بينها فقال فان ادعى رجل قبل رجل مهرامة **له**
او جنازة على عبد له او وديعة لعبد في يده او غصبا او ديناً من من ماع او قرض وادعى ان الغاب
قد مات وصدرت المدعى عليه فانه يلزم بذلك كله ويومر الذي يملك المال بدفع المال اليه

يقضى

اي

اي مال كان اما في الارش والمهر فطاهر لانه لو كان حيا يوم ربا لرفع اليه فنهنا اولى واما في الوديعة
والغصب العام والمستهلك والتمن والقرض **ف** رقبته وبينما اذا كان الغاب حيا قائم
يوم يتسلم الوديعة والغصب العام وتمن البيع والقرض وهو انهما اذا تصادقا ان حتى قد
تصادقا ان حتى القبط للمولى لان بعد موته يقوم المولى بمقامه في حقوق اكسابه بمنزله المرات
والموقف انما يكون ليده الغاب وقد تصادقا على بطلان يده ولا منازع لهما فلا مخرج للموقوف
وهو بمنزله خرمات **ول** في يد رجل وديعة او غصب فاقره والميد له جل لانه ابنه يوم يتسلم
المال اليه ولو كان الاب حيا لا يومر بالتسليم اليه لاقراره بقيام مله وفي يد الابن الايسر
ان الوكيل بالبيع اذا مات قبل استيفاء الثمن كان حق الاستيفاء للموكل وترجع الحقوق اليه
كذلك هنا فرق بين هذا وبين ما اذا جن الرجل وعليه دين **ول** دين على رجل اخر فان العاض
ينصب عنه وكيل بقبض ديونه وبعضى وكذا الوكيل بالشراء اذا مات وعليه دين **ول**
على الموكل دين فان القاضي ينصب حتما يستوفي ديونه ويقضى دين الغرما والفرق ان
لم يترك وارثا حتى يقوم مقامه في استيفاء حقوقه والقاضي نصب ناظر اكل من يحجز عن النظر بنفسه
فينصب عنه حتما اما المولى خلفا للعبد في اكسابه بمنزله الوارث فلا حاجة الى نصب القاضي ولا
ولاية **ول** وذكر في المادون اذا مات العبد وعليه دين وله على الناس ديون ان المولى يقوم
مقام العبد في المطالبة واثبات الدين فاذا **الامر** الى الاستيفاء يكون الاستيفاء الى الغرما
وذكر في الوكالة **ت** اذا مات العبد وعليه دين وله دين فان المطالبة في الاستيفاء الى الغرما
لان المقصود من المطالبة الاستيفاء وان حق الغرما كانت المطالبة لهم وجه رواية الما
ان المولى مع العبد فيما كان للعبد ولم يصير مشغولا بحق الغير بمنزلة الوارث مع المورث **دون**
فيقوم المولى مقامه وانما جعلنا الاستيفاء للغرما لان الاستيفاء لا يستوفي وان حرام وهو غير موثوق
في حقه فجلت الاستيفاء الى الغرما والمطالبة الى المولى كالحرا اذا مات **ول** ديون وعليه ديون
وترك وارثا او وصيا كانت المطالبة للمورث او الوارث والاستيفاء للغرما كذلك هنا وفي الزيادات
اذا اجر عبد من رجل لبيع له ويشترى فباع واشترى وحقة ديون والمستاجر معسر بخير المستاجر
بين الدرع والفلان ان الى العدا سباع العبد بدين الغرما كذلك هنا وفي الزيادات لان
المولى لما اجاره للتجارة فقد رضى بحجارة وتطلق الدين برقبته كما لو اذن **له** بالتجارة ابتداء
واذا ساع مصير بخير عليه دين للغرما وله على المستاجر دين وقد يحجز عن الاقتضاء والقضا
ولا سبيل لغرما العبد على المستاجر لان العاقد هو العبد فاذا عجز صاحب الحق عن استيفاء حقه
والعاضى نصب ناظر ان ينصب حتما حتى يستوفي دين العبد من المستاجر ويقضى دين الغرما قيل
لا خلاف بين هذه الرواية ورواية الوكالة **ل** والمادون وزواية الزيادات **م** محمولة على ما اذا الى
المطالبة **والفرق** بين سلسلنا وهن السائل ان في سلسل الزيادات والمادون والوكالة على العبددين
والوكالة لا يملك كسب العبد المادون عند ان حنيفة رحمه الله اذا كان عليه دين مستغرق وعندهما
وان ملك لكن لا يملك النقص مادام مشغولا بالدين كوارث الحر في التركة المشغولة بالدين فينصب

لا العاصي حتما وفي سلسلنا لادين على العبد والمولى خلفه في اكسابه فكان ولايه الاستيفاء كالحركات
وتترك وارثا لادين عليه فان قال **قال** الذي في يده المال كان على العبد الميت دين يحيط بماله لم يملك
المقوله وقضى عليه بالدفع الى المولى لان اقرار الذي قبله المال بالدين على عبده باطل لانه اقرار اجنبى
بالدين على عبد اجنبى فكان باطلا الا ان يصدق العبد في ذلك ولم يوجد وهذا لان حق الاخذ من
ظاهر ابناء على ما كثر رغبته فلو امتنع حق الاخذ انما يمتنع ان لو ثبت الدين ولم يثبت بقول المقر
لانه اجنبى عنه ويريد به ابطال حق المدعى بعد ما تمت فلا يصح كمن مات وله عند رجل مال
جاورته وطلب المالك لطلب حواله ليد على الميت دين فلا اعطيك المال **قال** لا يملك اليه كذلك
هنا وهذا لانه اقر له باخذ الدين وشهد عليه بالدين والاقرار بحق الاخذ اقرار على نفسه فيصح وشهادته
بالدين باطله وهو نظير ما ذكر في الجامع الصغير اذ مات الرجل وله في يد رجل اربعة الف
وديقه فقال هذا من الميت يوم يدفع المال اليه لانه اقر على نفسه بتسليم عين ماله عليه فان قال
لا حر هذا ايضا ابن الميت وقال **قال** الاول لا ان لم يقر فانه يقضى بالمال الاول لانه شهادة
على الاول بعد ما ثبت حق اخذ الكل فلا يصدق هذا اذا اقر الذي في يده المال لجمع ذلك
فان انكر جميع ما ادعى المدعى من كون العبد مملوكا وكون المال بالمدعى واقر بذلك وانكر
موت العبد فاقام المدعى البيه على جميع ذلك فثبت ببقائه لان مقصوده ليس اثبات الرق
والمالك على الغائب بل مقصوده القى امر مقامه في اقتضا ما كان له عند موته فاسببه دعوى
الميراث وذلك مما يجوز اثباته بالبيه لانه سبب استحقاق ما يدعيه الابرى انه لو مات رجل
وله مال عند رجل وجار رجل وادعى انه اخو الميت او محله وادعى المال الذي في يده بطريق
الميراث عنه قبل بيته لانه ليس المقصود اتمام السبب بل المقصود اخذ المال والوراثة
رجل وادعى احثا كل واحد منهما ادات البيه انها زوجته نقل بينهما ويقضى بالمراث
بينهما لان المقصود هو المال وانما يجتمع الشك وانما يقضى بالزوجية وكذا الومايت امرأة واد
رجل كل واحد منهما انه زوجها قبل ويقضى بالمراث بينهما كذلك هنا بخلاف ما اذا كان الغائب
حيا واكر الذي قبله المال كون الغائب عبدا له فاراد المدعى اقامة البيه على ذلك لا قبل بيته
لان البيه قامت على من قال الغائب وليس عنه خيم حاضرا لا قصدى ولا حكم لان العبد الغائب ليس
في يد الذي قبله المال ولا في يد غيره ولا يتنصب عن الغائب غيره خيم فادعى عليه المدعى
من الرق ما دام حيا لانه في يد نفسه ويرجى حضوره فاما اذا كان ميتا كان للعاصي ان ينصب
حكما عن الميت مما يدعى عليه لانه لو لم ينصب وليس له ولي ولا وارث ادى الى ابطال حقوق
الناس لانه لا يرجح حضوره واذا كان **قال** هذه الولاية كان جعل الذي قبله المال وماله في
يده اولى ومتى صار خصما قبلت بيته المدعى وهذا لانه ابنت الوراث والوارث اذا اثبت الوراثه
لنفسه انتصب خصما وان كان في ذلك اثبات الرق على الميت لانه ينتصب خصما في
اثبات المال في اثبات الرق بحيث لو ظهر حيا لا ينفذ القضاء عليه كما في ابيات الميراث بالنسب
وان لم يثبت النسب لان الوارث يقوم مقام المورث بخلاف حاله الحيا كما لو قضى به

ثم

ثم ظهر العبد حيا ظهر كذب الشهود فبطل القضاء كما ذكرنا في الباب الاول من الوصايا واذا كان المال
في يد رجل فادعى اخر ان المال الذي في يده ماله اخذ منه عبد الذي في يده ودفعه اليه وصدقة الذي
في يده المال والى ان يدفع اليه مخافة ان يجسر العبد ويتكر انه عبدا وياخذ المال مرة اخرى لا يملك اليه
ويجبر على دفع المال اليه لانه اقر بالمالك للمدعى ولو لم يقر بالمدفع انما يومر لاجل الغائب ولا يملك
في هذا المال لا حقيقه ولا حكم اما حقيقه فظاهر واما حكمه فلان يدعى ماله لا يدعى به فان قيل
وجب ان يجبر المقر على دفع المال الى المدعى لان المقر اقر انه كان مودعا في هذا المال او كان غاصبا
من جهة الغائب وقد صدقه المدعى في ذلك فكان هذا اقرار المودع او الغاصب بالوديعة او الغصب
للمدعى وانه باطل لانه اقرار على الغير فوجب ان لا يجبر بالمدفع اليه كما في المسائل المتقدمه قيل له نعم
انما تصادقا على انه مودع او غاصب لكن تصادقا على انه مودع او غاصب لكن من جهة عبد والمولى
فيما باخذ من عبد ولا دين عليه يكون اخذ اجمعه التملك ويد لنفسه لا لغيره لانه لا يصلح
ان يكون نايبا عن عبد في حفظ ما كان في يد عبد من كسب وغيره وما اخذه يكون له الا ان يكون
على العبد دين او يثبت له مال غيره ولم يثبت ذلك فبطلت يده وخرجت من تجارتها
الاخرى ابا الوعاينا اخذ المال من يد عبد بالوديعة او الغصب ولا دين عليه لا يبقى يد العبد
على هذا التملك حتى لو حثي العبد دين بعد ان تزاع من يده لا ينقض ديونه منه ولا سدد بقرانه
فيه ولو كان مولا مودعا لم يعلق دينه به ويبقى نظرا فانه فيه ثبت انه غير مودع ولا غاصب
فصح اقراره بما في يده لغيره وصار ذكر الابداع او الغصب من عبد وعلمه بمسئلة فبقي الامر
بما في يده فيعتبر اقراره كما لو قال **قال** ذواليد المال مالك لكن اشتريته من فلان بخلاف ما تقدم
وهو ما اذا توافقا ان المال وصل اليه من جهة عبد المولى لا ثمه توافقا على ان الذي في يده لال
مودع من جهة الغائب او غاصب وانه لا يصلح خصما فان قيل ربما يكون على الغائب دين
فلا يزول يده باخذ مولا **قال** ربما لا يكون عليه دين فقايل لا فرجنا الى الاصل والاصل
مراغ الدمة واخذ المولى قد صح في الظاهر وبطلت يد العبد فلا يزال ذلك بالشك بخلاف
ما اذا كان الغائب عبدا للمدعى لانه لم ياخذ مولا وانما اخذ اجنبى ولم يزل يده فلا يزال بالشك
فاذفع لال الى المدعى ثم حضر الغائب وانكر ان يكون للمقر وطلب المال قضى العاصي له بالالف
التي قبضها المقر لانه ظهر ان اقراره في حقه كان باطلا وانما قضى له باقراره فاذا بطل اقراره
بطل القضاء وهذا لان المقر له اقر ان هذا المال كان في يد الغائب فيما مضى ومن اقر
بمال في يده انه كان في يد غيره وقد وصل اليه من يده كان الذي المال في يده ان ياخذ منه لال
الا ان يقيم الذي المال في يده لال البيه ان المال ماله خلاف ما اذا انت البذ الماضية بالبيه
وقد ذكرنا في الشهادات وان كان القضى له قبض المال واستهلكه فللغائب ان يرجع مثله
على الذي كانت في يده لانه ظهر انه دفع ماله الى غيره بغير ادنى عطل بحمد الله في الاصل
وقال لانه اقر به باقراره للمدعى ههنا ذكره لم يحكم خلافا واختلاف المشايخ رحمهم الله فيه ذكر القبي
ابوبكر البلخي رحمه الله انه كان يقول ما ذكر قول محمد اما على قول ابي يوسف لا يضمن شيئا لانه

منه
المولى يدعي

اقر للمدعي ملك مطلق ثم اقر بعد ذلك ان فلانا اودعه ومن اقر ملك مطلق لا انسان ثرا اقر
بالوديعه لغيره ودفع المال الى الاول بقضا قاض يضمن للبشاني عند محمد رحمه الله ولا يضمن
عند ابي يوسف وذكر بعض المشايخ رحمهم الله ان المقر يضمن المال للغائب عند جميعهم وهو
الظاهر فانه لم يحكم محمد رحمه الله فيه خلافا لان المقر اقر للمدعي ملك مطلق ثم اقر بعد ذلك انه
غصبه من عبده لان للمولى فيما يودعه العبد لا يكون مودعا بل يكون قابضا لنفسه فكان معنى
الغاصب فكانه اقر للمدعي ملك مطلق ثم اقر بعد ذلك بالغصب من الغائب ومن اقر لا انسان
بملك مطلق ثم اقر بالغصب من غيره ودفع الى الاول فانما يصير متلفا باقراره لا بالدفع لانه
يزعم انه اخذ المال من العبد لنفسه وان يده قد زالت وفي المسئلة الاولى لا يدعي لنفسه
وانما اقر في ملك الغير وهذه المسئلة على وجه ان قال غضبت هذا العبد من فلان لابل من فلان
اذا اقرانه غضب من فلان ثم اقرانه غضب من فلان اخر ودفع الى الاول يضمن الثاني قيمته
سواء دفع الى الاول بقضا او بغير قضا لان اقر على نفسه بوجوب الدفع الى كل واحد منهما سواء
ووجوب الضمان عند تعذر الدفع فان دفع الى الاول تعد عليه الدفع الى الثاني فيقيم
قيمته ولا فرق بين الدفع بقضا او بغير قضا لانه يضمن عليه الا يبرى انه لو مات في
يده بحسب الضمان والثاني الوديعه او العاربه اذا قال هذه الالف ودبيعة عندي لفلان
ثم قال موصولا او مفصولا لا يلزم ودبيعة لفلان او قال او دعيها فلان لابل فلان او اقر
بالعاره هكذا فان دفع الى الاول بغير قضا يضمن الثاني لان اقراره حجة عليه وقد اقر
انه انما على الثاني فصار كالغصب ولو دفعها مقضاه يضمن الثاني عند ابي يوسف رحمه الله
لانه لم يتلف على الثاني شيئا بالامرار والدفع فغلب الثاني وعند محمد رحمه الله يضمن لانه صار
تاكلا للحفظ كما لو دل سارقا على السرقة والمال الثاني اذا قال هذه الالف لفلان لابل فلان
ودفع الى الاول بقضا لا يضمن الثاني بالاجماع والفرد محمد رحمه الله ان المودع ملزم
لحفظه وقد خالف الامراء وهناك يضمن الحفظ لكن سهد بالملك الثاني على الاول والشاهد اذا
ردت شهادته لم يضمن شيئا والرابع اذا قال هذه الالف لفلان ثم قال غصبته من فلان او
اقر بالوديعه ثم بالغصب من غيره او بالعارية ثم بالغصب ودفع الى الاول بقضا او غيره
يضمن الثاني والخامس اذا قال هذا العبد لفلان الا انه لفلان عندي ودبيعة كان
العبد للاول ويضمن الثاني قيمته ان دفع بغير قضا وان دفع بقضا فعلى الاختلاف ولو اقر
بالوديعه ولا يضمن بالملك مطلقا ودفع الى الاول لا يضمن الثاني لانه شاهد على الاول وقد ردت
شهادته ثم اذا ضمن الغائب المقر لا يرجع على الغائب لان من زعم ان الغائب ظلمه فليس له
ان يظلم غيره ولم يذكر ان الغائب اذا حضره لله ان يضمن الغائب قالوا ينبغي ان يكون له
الخيار بين يضمن القاضى ويضمن المقر لانه يضمن باليس له قبضه ولا يرجع هو على المقر لانه
لم يقر بالاخذ منه ولو قال ذو اليد هذه الالف او عنى عبدي فلان ولا ادري هوك ام لا
وصدقه المدعي ان عبدا اودعه اياه واقام البينة انها ماله قضى بهاله لما ذكرنا ان المولى فيما

ياخذ

ياخذ من عبده ليس بمودع بل يكون مالكا ونزالت يد العبد عنه ومن ادعى مالا في يد انسان وذو اليد
يزعم انه مالك لله يقتصب خصما فان حذر الغائب ومحمدان يكون عبد المقر مالا عليه ويقال
للمدعي اعد بفتك عليه لان المدعي اقر ان هذا المال كان في يد الغائب فيومر بالرد عليه وظهر ان
بنيته قامت على غير خصم لانه ظهر بطلان دعواه الدين لنفسه لانهما تصادقا ان اليد كانت للغائب
وانما صارت له اليد بدعواه الملك لنفسه وباقراره بزوال يد الغائب قد ظهر ان يد الغائب غير
زائلة وتبين انه لم يكن خصما فثبت ان لم يقر البينة على الخصم ولا على من قام مقامه فبطل القضا ومرد
الالب عليه ويقال للمقر له انت على حتك وحجتك فان اعد يقضى لله وان هلك المال في يده يضمن
لما ذكرنا وكذا ان انكر ذو اليد كون المال ملكا للمدعي واقام البينة ونفى له ثم حضر الغائب وانكر
وان قال صاحب اليد هذا المال مالك اودعني فلان وهو ليس بعبدي فقال المدعي هو عبدك
واقام البينة لا يلفت الى بنيته ولا خصومة بينهما على محجده رحمه الله في الاصل وقال لان المدعي
اقر ان رجلا اودعه اياه فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب ولا اجعل الغائب عبدا لهذا المدعي عليه
ببينة المدعي والعبد غائب اما لا خصومة بين المدعي وبين ذي اليد لانهما تصادقا على كون ذي اليد
مودعا واختلفا في كونه مالكا مالا في يده او لا فالمدعي يدعي انه مالك وذو اليد يقول اما مودع فثبت
ما انتقل عليه ولم يثبت ما اختلفا فيه ولم يكن بينهما خصومة ولانه ظهرت يد الغائب بتصادقهما
والمدعي يدعي زوال اليد فلان لله يدعواه الا ان يثبت ان الدافع عبدا ولم يثبت واما لا يقضى
بكون الغائب عبدا الذي اليد ببينة المدعي لانه قصد اثبات الرق على الغائب لمن يحجده وليس
عنه خصم حاضر لا فضدي ولا حكي ولو اراد اثبات الرق على الغائب لمن يدعيه لا يتمكن من ذلك
فهذا اول الا ان يقيم البينة ان فلانا المودع كان عبدا لهذا الذي في يده المال وانه قد مات تحيينا
تقبل ببيته ويتقي له بالمال على محمد رحمه الله في الاصل وقال اذا اقام البينة على الموت فقد صار
المولى خصما لما ذكرنا من قبل انه اذا مات صار المولى بمنزلة وارثه فيصير خصما عنه وليس فيه
اثبات الرق ولان الموت يقطع الملك والرق مضار خصما كما لو ادعى الحر على مودع مورثه ان المودع
مات وانه وارثه انتصب ذو اليد خصما رجلا وهب لعبد رجلا جارية وقبضها العبد ثم اراد
الواهب الرجوع في الحبسة والمولى غائب فله ذلك ان كان العبد ماز وناله في التجارة وان كان
محجورا عليه لم يكن خصما حتى يحضر المولى اما الاول فلان الواهب يدعي حقا فيما هو كسب
المادونك بعقد جرى بين المدعي وبين المادون فينتصب المادون خصما له كما لو ادعى شيئا في يد
المادون انه اشترى منه او انه ملكه مطلقا فانه ينتصب خصما سواء كان عليه دين او لم يكن
وان كان الموهوب في يد المولى ليس لله ان يرجع فيها لانه ليس في يد الحاضر وانقطع يده التسليم
الى المولى وخرج عن كونه من اكسابه ولهذا الوجه دين لا يتعلق به خلاف ما اذا كان في يد العبد
وهذا على اصله خيفة رحمه الله اظهر فانه لو وهب لعبد اخيه شيئا كان لله ان يرجع فيه
كما لو وهب لاجنه وهو عبد غيره كما ذكرنا وهذا لان الرجوع باعتبار العقد والملك حتى اذا كان
العقد معاوضة فليس فيه حق الرجوع ويعد زوال الملك لا رجوع والعقد هبة للعبد لا يبرى

ان التبول والرد يعتبر فيه دون المولى وان العتق فيه دين العبد حتى اذا كان الموهوب خيرا صحت
الهبة ان كان العبد كافرا وان كان مولا مسلما والملك يحكم الهبة ببيع للعبد على احد الطريقين لان الحكم
انما يثبت لمن يشره فيه ولهذا يقدم فيه حجة العبد حتى يفيى منه دينونه ثم ينتقل الى المولى عند
استغنا العبد عنه لانه ما لك الرقبة فحلفه في كسبه خلافة الوارث المورث وعلى الطريق الاخر الملك
يقع للمولى ولكن بطريق الخلافة عن العبد لانه ليس باهل للملك فحلف العاقل في ذلك مولا وهو نظير
الطريقين في الوكيل بالشري وعندهما لا يملك الرجوع لان الملك يحكم الهبة وقعه لدى الرحم المحرم وهذا
لانه وان اضاف العتق الى العبد فالمقصود المولى وهو قربه والملك وقعه له الا ان يرى انه لو وهب
لاخيه وهو عبد كان له الرجوع لان الملك وقع للاجنبي فلم يمنع الرجوع ولم يعتبر العتق الا بيري
انه لو اوصى لعبد وارثه او عبد قاله كان ذلك كالوصية لمولا حتى لا يصح ولا في الرجوع بخاص للمالك
وهو قربه فيؤدي الى طبيعة الرحم وابو حنيفة رحمه الله اعتبر الطريقين وهو الملك والعتق اما
العتق فلما اطلقنا من اعتبار دينه وقبوله والصرف الى دينه واما الملك اذا وهب لاهيه وهو عبد
فانه يرجع بالاجماع وهذا لان نفس العتق بصر صله كما ان نفس الملك يعتبر صله الا بيري انه حرم
الصلة للعاقل والوارث كما لا ينعى الوصية للعاقل والوارث لا يصح لعهدها وصلة العتق لا يمنع الرجوع
كما اذا وهب لاهيه وهو عبد فلذلك صلة الملك على اولى لان ثمة الما قصد مع القرب مقصودا وهنا
للما قصد مع الاجنبى مقصودا من بعض ملك الاخر حكما لا سقاص سببه وهو العتق فلما لم يمنع ذلك
فهذا اولى اذ است هذا فنقول اذا وقع العتق للعبد وهو اجنبى لم ينفعك العتق عن مقصود
العوض فيثبت له حق الرجوع اذ الرجوع فاقول اذا وقع الملك للعبد ثم انتقل الى المولى ينتفع
انه يثبت حق الرجوع فيه فلما هذا ان لو كان المالك مستقرا وهو ليس من اهل ذلك
وعند العتق هذا الاستقال كان معلوما فلا يمنع الرجوع فان قيل كيف يقصد بالهبة من العبد
العوض وهو ليس من اهل ان يعوض فينتفى ان لا يثبت حق الرجوع في الهبة منه اصلا فقلنا انه لم
يقصد العوض به كالا سرح في الهبة من الفقير فلما العبد من اهل ان يعوض بمنافعة وخدمته
ومن اهل ان يعوض بكسبه عند اذن المولى فكان المقصود بالهبة منه ما هو المقصود بالهبة من الحر
وهو العوض وهذا الخلاف الوصية فالطلاق هناك لا يثار بعض الورثة او وصول مال مورثهم
الى من يعطهم قبل مورثهم وذلك بالملك بالعتق فاما ينظر الى من وقع العتق والملك له
فانما كان اجنبيا ثبت حق الرجوع لانه لم ينفعك عن قصد العوض وهذا امر مذهبنا اما عند
الشافعي رحمه الله لا رجوع في الهبة من الاجنبى حر كان او عبدا قال صاحبنا ان الهبة عندنا مطلقة
الرجوع وان كان لا يستحب ذلك بطريق الديانة الا انه يمتنع لعارض كما يبيع ثبت حق الرجوع
بالعيب الا اذا انتفع لعارض وعنده لا يطلق الا لغيره في الموهوب وهو ان يكون ولد احتج في
هبة الاجنبى والولد يقول عليه السلام لا يرجع الواهب في هبته الا الواهب فيما
يحب لولده وفي رواية قال لا يحل قد نقي الرجوع او حر او لا يجوز الاقدام على ارتكاب الحرام
وقال عليه السلام العايد في هبته كالعائد في فيه وفي رواية كالكلب يدعى ثم يعود في فيه

والعود

١٨٢
والعود في القجرام بهذا الرجوع في الهبة والمعنى فيه انه عبد تمليك فطلقه لا يقضى الرجوع كما يبيع
وهذا لان الرجوع فصا للمقصود بالتمليك والعتق لا ينعقد موجبا ما يصاد المقصود
وانما يثبت حق الرجوع قبل تمامه كما فمأسن الوالد والولد باعتبار ان الولد كسبه **ف**
في معنى قوله تعالى ما اغني مال وما كسب وما ولد وقال عليه السلام وان ولد
من كسبه او انه بعصه فلا يتم اخراجه عن ملكه لما جعلها كحدوه وهذا الايود فيما بيننا
وهو معنى قولهم ليس بين الواهب والموهوب حروية فلا يرجع احدهما فيما يهب لصاحبه
كالأخوين ولانه جاد بلسبه لا على كسبه فلا يملك الرجوع قيا سا على ما اذا وهب لدى الرحم
المحرم ولان الزيادة المتصلة تمنع الرجوع ولو كان حق الرجوع باسا لما امتنع كما في الغصب
والرهن ولا في حق الرجوع والرهن كونه باسا كان ينقل الى القيمة عند الاستهلاك كما في
الغصب والرهن واحتجنا في ذلك حديث على رضي الله عنه موقوفا عليه ومرفوعا
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الواهب اخق هبته ما لم يد من **و** المراد حق الرجوع
بعد التسليم لانها لا تكون هبة حقيقة قبل التسليم واذناها الى الواهب على معنى انها
كانت له كالرجل يقول اكلنا خبز فان الجار وان كان قد اشتراه منه ولانه مده هذا
الحق الى وصول العوض اليه وذلك في حق الرجوع بعد التسليم وفي قول **ف** فحوانا
حسن منها او رد وهذا ما يدل على ذلك لان المراد من الهبة العطية وقيل المراد
التحبة بالسلام والاول اظهر لان قوله او رد هنا تنبأ وادرها بعينها وانما يتحقق
ذلك في العطية وفي حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من وهب هبة
ثم اراد ان يرجع فيها فليوف ولغيره ففعل فعله وفي رواية حسن فعله فان ابي هريرة عليه
و المراد حسن فعله في الهبة وقبح فعله في الرجوع وعن فضالة ابن عبيد
ان رجلين اختصما اليه فقال احدهما اني هبتك هذا بارا باليثيبني ولم يشني اننا
ارجع فيه فقال فضاله لا يرجع في الهبة الا النساء والشرار من الناس اردد وعن ابي الدرداء
رضي الله عنه قال الواهبون بثه رجل وهب على وجه الصدقة طيس له ان يرجع فيها
وبرجل استوهب فوهب له فلما ان يرجع فيها ما لم يعوض ورجل وهب لثي **ر** طاهو
لهي دين **ف** في حياته وبعد موته والمعنى فيه انه يمكن الحل في المقصود بالعتق فيتملك
العاقل من الفسخ كالمشتري اذا وجد بالمبيع عيبا ويباينه ان المقصود من الهبة للاجانب
العوض والكفاة **و** المرجع في ذلك الى العرف والعادة الظاهرة ان الانسان يهدي
الى من فوقه لصونه بجله والى من دونه لمنه ليجرده والى من يساويه ليعوضه واليه اشار
رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله لو بدت باني اوتوه بشي اصدقه امره به والصدقة يتبعها
وجه الله تعالى والهبة يتبعها وجه الرسول **ف** عليه السلام وقضا الحاجب
ومنه نقال الايادي فرفض ونقال **ف** للمل قبل الهدية ان تذهي فنقول ان الضلع
خلاف الهبة لدى الرحم المحرم لان المقصود منها صلة الرحم وقد حصلت وفي الرجوع طبيعة الرحم

ض

ب

وخلال هذه احدى الزوجين لصاحبه لان المقصود التودد والالفه وتحقيق ما بينهما من
السكن والازواج وفي الرجوع ايقاع الفرقة والعداوة والزوجيه لمعنى الالفه والوده فلا
يجوز لاحدهما الاحدام على ما قصاده وهذا كان مانعا من الرجوع فيما بين القرابات وهذا
بين ان حق الرجوع ليس يقتضي العقد بل يمكن الحل في المقصود من العقد على معنى ان المعروف
كالمشروط ولا يقال انما يقصد العوض بالمحارات اما الهبة فالمقصود منها اظهار الجود والسخا
والتودد والتحب والملاح والمسا والهدايا المحسنة لا نقول العوض في التبادلات
مشروط وفي التبرعات مقصود ومعنى اظهار انصاف مقصود فتكون الحل في بعض المقصود
وذلك يلحق بالسمع ان اظهار الجود مقصود كرم الخلق وهذا نقول الراجع في الهبة لا
كرمي الخلق والنفس فاما مقصود طيبة النفس العوض ومعنى التودد انما يحصل بالعوض كما
قال عليه السلام فنادوا فاني انما نقول ان الفاعل يقتضي وجود الفعل من الجانبين كالمقابلة
ولان الكرم حصل بنفس الهبة وحرمان الرجوع بنا على كرم الاطراف الا انها قد توجد
من غير الكرم لاجل العوض وكان ان يميل اليه ويقول ما قصدت الا العوض ولا يلزم
على اصل العبارة اذا عترض مانع من الرجوع لانا علمنا الاستدراك ثبات النفس لبيان المقصود
ولم يحسن عمل عدم احتمال السقوط باعتراض المانع الا يرى ان في البيع ثبت
حق الرد بالعيب ثم يسقط باعتراض مانع ولو من حيث ثم يسقط واما الحديث
فالمراد به ان لا يفرد بالرجوع من غير قضاء ولا رضا الا لو اذ احتاج الى ذلك
فنفرد بالاختلاف كاجته وسمى ذلك رجوعا باعتبار الظاهر وان لم يكن رجوعا
في الحكم كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا اشترى من رجل ثوبا فوجد فيه عيبا
فارد ان يشره فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال لا تغدر
في صدقته والشري لا يكون رجوعا في الصدقة حكما او المراد انه لا يحل الرجوع بطريق
الديانة والمروءة ويقبح ذلك لانها هبة لولده فانه لا يقبح اذا احتاج اليه وهو يقول
عليه السلام لا يحل لرجل مؤمن بالله واليومر الاخر ان يدين شيئا من ثوبه او جاره الى جنبه
طاوي لا يلبس ذلك بالديانة والمروءة وان كان جائزا في الحكم اذا لم يكن عليه حق واجب
وللحديث الاخر التشبيه في معنى الاستفناج والافتقار الا يرى انه يشبهه
بعود الكلب في فيه وفي الكلب بوصف بالقبول كالمكرمة ونقول وهذا احتاج
الى القضاء والرضا لانه بمنزلة الرد بالعيب بعد القبض من حيث ان السبب يمكن اصل الحل
في المقصود فلانما الاقضاء او رضا واما الزيادة المتصلة فانها حصلت على ملك الموهوب له
فامتنع الرجوع فيها فامتنع في المناقضة وانه ايضا لا يملك في العقب والرهن حصلت على
ملك الراهن والغصب مائة فلا يمنع الرجوع وقول لو كان الرجوع لا ينقل الى القيمة باطل
على مذهبه بما اذا وهب لولده ان حق الرجوع باطل لا ينقل الى القيمة عند الهلاك اما اذا
كان العبد محجورا عليه لانه بمنزلة المودع فيما في يده من جهة الولي لانه ليس من اهل اليد لان

هني

هني باليد المتصرفه وهذه لولاه لانه ليس من اهل ان يتقرب اليه في قبضه الا له فصار الخصم
حينئذ مولاه الا يرى ان من ادعى عينا في يده انه اشتراه من المحجور او ادعى عليه ملكا مطلقا لا
يقتضيه حتما وان كان من الا يرى انه ليس بسبيل من نقله الى غيره شرعا بالبيع او الايداع في
ان لا يسمي عليه النقل بالرجوع في الهبة بخلاف الماذون والعني ماذا ذكرنا ان الماذون يدعى به
بما في يده كالكاتب كلاف المحجور وكان القضاء بالرجوع قضاء على الغائب وانه لا يجوز فان اختلف
الواهب مع العبد فقال الواهب انا محجور على وليس لي الرجوع على حتى يحضر
مولاي الغائب وقال الواهب انت ما دون ذلك فالقول قول الواهب مع يمينه
على علمه واذا اختلف يرجع في الهبة اما القول قول الواهب فلان الهبة حين وقعت وقعت
موجبة للرجوع فالعبد يقول انا محجور على يدعي بادر حق الغائب في الرجوع الى ان يحضر الولي
والماخير نوع ابطال فيكون القول قول المدعي مع يمينه فان قيل وهو القياس
بح ان يكون القول قول العبد لانه متمسك بالاصل فانما ثبت في الاصل بانها قدما
على الرق والواهب يدعي عارضا وهو الاذن فكان الظاهر شاهد للعبد قيل له وهو
الاستحسان ان المقصود من هذا الخلاف قياس حق الرجوع وبطلانه لان المحجور وعلمه والاصل
في الهبة قيام حق الرجوع فالعبد يدعي المحجور يدعي بطلانه منع سبب بثوته وهو ينكر كان
القول قول المدعي لانه انما يحل القول قول من يشهد له الظاهر اذا كان يدفع شيئا
عن نفسه بالظاهر اما اذا اراد اثبات حق قبل غيره او يبطل حقا مسحوقا للغير فلا ما ذكرنا
غيره ان الظاهر يصلح للدفع لا لاثبات حق او اثبات حق وهنا يبطل حق الرجوع في
الهبة واما خلف الواهب لكان الفايده فانه لو بطل سطل حقه في الرجوع واما على العلم بالله ما يعلم
انه محجور عليه فلانه على فعل الغير وهو محجور الولي وان اراد العبد على ان يقيم البيئته انه
محجور عليه لم يثبت اليه لو جهن اجملا ان المقصود من هذه البيئته هي حق الواهب في الرجوع
والبيئته على التسوية ليعمل وان كان بلفظ الاثبات كما في قول عدي حبان لمراج العام
فشهد انه سخي العام بالكوفة وقد ذكرنا مع نظائرها والثاني ان الواهب يدعي حقا على
العبد يعقل حدى بينهما ومن انتصب خصما يدعي الفعل عليه اذا اقام الذي في يده البيئته
انه مودع من فلان لتدفع الخصومة لم يقبل الا يرى انه لو ادعى عينا في يده انسان انه اشتراها
منه ود الولي يدعي انه وديعة فلان وادام البيئته لا تقبل بيئته على ما ذكرنا في الدعوى لذلك
هنا الا اذا اقام البيئته على اقرار المدعي انه مودع فلان فانه يقبل وتدفع الخصومة والمعنى فيه انه متى
اقام البيئته على انه مودع فقد اقام البيئته على حالة الخصومة الى غيره ومتى اقام البيئته على اقرار
المدعي انه مودع فقد اقام البيئته على ان المدعي براه عن هذه الخصومة معنى انه يريد اسقاط
خصومة المدعي بمعنى وجد من جهته وهو اقراره ومن انتصب خصما يدعي الفعل عليه لا يقبل
بيئته على حالة الخصومة على غيره ويقبل على اقرار المدعي اياه عن الخصومة وهذه الان اقراره حجة
عليه وان تعد الى الغائب لو علمنا بموجب اقراره كمالا واشترى عبدا او ادعى ان البايع كان اغتفقه

وكما لو باع جارية واقران لها زوجا فلان يكون حجة في موضع لا يتعدى إلى الغائب أو قال لا يرى
أن الواهب لو قال أنت حر وأراد الرجوع وقال الموهوب أنا عبد محجور ولا رجوع لك
على أن القول قول الواهب مع من يدين عليه ولا يقبل بيمينه لما ذكرنا في رقبته هذه المسئلة
وبين ما ذكر في جواب المادون أن العبد إذا باع شيئا أو اشترى ثم قال العبد أنا محجور وقال
الذي عامله أنت عاقل وإن كان القول قول من يدعي الأذن ولو أدام العبد البينة أنه
محجور عليه لا يقبل بيمينه وكذا لو أدام البينة على إقرار صاحبه أن محجور عليه لا يقبل وإن أراد
العبد أن يخلفه ما يعلم أنه ليس محجور عليه ليس ذلك سوى في المادون من إمامة البينة
على المحجورين إقامة البينة على إقراره بالحجور وهنا فرق والفرق أن المعنى الذي لا حله
لا يقبل بيمينه العبد على أنه محجور في مسئلة المادون ذلك المعنى موجود في بيمينه قامت
على إقرار صاحبه أنه محجور وذلك المعنى هو كونه ساعيا في نقص ما تم به وإرادته أن يثبت البينة
ومن سعى في نقص ما تم به وإرادته أن يثبت البينة لا يسمع إلا يرى أن البايع إذا كان حرا
وأراد البينة على أن يبايع كان حرا أو مخصوبا لا يسمع بيمينه لأنه سعى في نقص ما تم به
وأراد إثباته بالبينة وأما لم يقبل أنه بصير متناقصا فاما لم يقبل على المحجور هذا لأنها
قامت على إحالة الخصومة إلى غيره هذا المعنى موجود في إمامة البينة على الإقرار وهذا
لو كان البايع حرا وأدام البينة على إقرار صاحبه أن ما اشترى حرا أو مخصوبا لم يسمع بيمينه
أما في مسئلة الجاهل مع أنما لم يقبل البينة على المحجور لأنه ساع في بعض ما تم به لأنه ساع في إمامة
ما جرى بينهما من العقد لكن إنما لا يقبل لأنها قامت على إحالة الخصومة إلى غيره هذا المعنى
معدوم في إمامة البينة على إقراره وهذا الآن بالنسبة لغيره بطل الدعوى وبطلت
الدعوى لا يقبل البينة ولا يستحق الميراث وهذا الدعوى جائزة لأن دعواه المحجور لا يكون
نقصا لقول الهبة لأن الهبة من المحجور وقول جاز لا غير محجور فيما يبيع المولى
لا يرى أنه لو أجاز نفسه وسلم من العمل بيمين العقد ويستحق الأجرة استحقا لمصلحة المولى
وإذا صح الدعوى بتوجه الميراث إلا أنه إنما لا يقبل البينة لأنها قامت على النفي لما ذكرنا فإذا أدام على
إقراره يقبل لأنه أقرب بطلان حجة في الرجوع وإقراره على نفسه جائز وفي المبسوط إذا أراد
الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أحول أو قال قد عوضتك أو قال
أنما قصدت بها على وكذا في الواهب قال قول الواهب لأن السبب الميثاق في الواهب
في الرجوع ظاهر والموهوب له يدعي المايعة فالقول فيه قول المندرج قال إذا قصدت
على الميثاق من جهة الواهب بانفاقهما والقول قول المالك في بيان سبب التمليك وإذا
قال عوضتك فهو يقتضي تسليم شيء من مال له وهو منكر وإذا قال أنا أحول فالقول
لا يثبت بغير دعواه ولا يسمع به أن قصد الواهب له يمكن بحصيل العوض وإن كانت الهبة خادما
فقال وهبتها لي وهي صغيرة فكبرت عندي وأزدادت حرا وكذا في الواهب فالقول قول الواهب
عندنا أو قال نرضى عنه الله القول قول الموهوب لأنه مال له في الحال وهو منكر

حق

حق الواهب في الزيادة الحادثة فيها فيكون القول قول ه كما إذا كان الموهوب أرضا وفيها
بنا أو شجر فقال الواهب وهبتها لك وقال الموهوب له لم يكن فيها بنا ولا شجر جيز وهبتها
فالقول قول الموهوب له لكننا نقول الموهوب له يدعي تاريخا سابقا في الهبة
والهبة جارية فمن يدعي تاريخا سابقا لا يقبل قوله إلا حجة ثم ليس فيها زيادة من غيرها
وحق الواهب ثابت في عينها بانفاقهما فكان الموهوب له مدعى أسفا حجة عن الزيادة
للتولية من العين مثل السمن والكبر كلاف البناء والشجر فإنه غير متولد من الأرض
لكنه ملك مبتدأ للموهوب له في الحال وهو منكر تولد من جهة الواهب وثبت حقه فيه
بوضح الفرق أن البناء من وجه أصل حتى يجوز إقراره بالبيع فالظاهر شاهد
للموهوب له دون الواهب والسمن والكبر وصف وهو بيع محض وثبت الحق في البيع
بشروطه في الأصل فكان الظاهر شاهد للواهب وهذا الآن الزيادة المتصلة لا تنفصل
عن الأصل فلا يمكن اعتبار الاختلاف في تلك الزيادة لأنها دخلت تحت الهبة أم لا
لأنها ساع لا يبارق الأصل حال ه فاعتبر الاختلاف في الوقت والموهوب له يدعي في وقت
سابق والواهب ينكر كان القول قول ه وكذا كل شيء زاد فيه من غيره بخوض الثوب
بصبغه والسويق بلبته والثوب بحيطه والقول فيه قول الموهوب له بمنزلة
البناء والغرس وأما ما كان من حيوان فالقول قول الواهب بمنزلة الكبر والسمن
وهذا لأنه يجوز أن يكون الثوب لرجل وما فيه من الصبغ لآخر وكذا السمن والبناء
فالواهب له أنكر الهبة في تلك الزيادة ولو أنكر الهبة أصلا كان القول قول ه
فكذلك إذا أنكر الهبة في البعض خلا في الزيادة في الحيوان هذا الذي ذكرنا إذا كان العبد
حاضرا والمولى غائبا فاما إذا كان العبد حاضرا والمولى غائبا فإن الواهب يرجع فيها وبخاصة
فيها المولى أن لم يكن في يد المولى لم يكن المولى خصما ه لأن الواهب لا يدعي على المولى عينا
في يده ولا حقا في غيره في يده ولا دينيا في دمه فلا ينتصب خصما وهذا الآن الخصم من يدفع
الغير عن نفسه وإنما يحتاج إلى هذا أن لو كان في يده شيء وإن كانت الهبة في يد المولى
فقال الواهب وهبت هذه الجارية لعبدك فلان ودفعها إليك فهذا أعلى أربعة
أوجه أما أن يقر المولى لهجة للعبد ويكون العبد ملكا ه أو أقر ملك العبد ه
وأنكر الهبة أو قال لا أدري أنك وهبتها له أم لا أو أقر بالهبة وأنكر أن يكون عبدا
له وأنكر عليه ما في الوجه الأول ينتصب المولى خصما سواء كان العبد قاذورا
أو محجورا لأن بيد العبد تبطل بيد المولى لما ذكرنا أنه لا يصلح تأييدا في المدعى عنه وما
ياخذ منه يكون ملكا ه إذا لم يكن على العبد دين ولم يعرف قيام الدين على العبد
فكان الميراث والملك له فكان الاستحقاق واقعا عليه لأن من اشترى عينا في يد إنسان
والذي في يده العين برغم أنه مال له ينتصب خصما للمدعي فرق بين هذا وبينما
إذا اشترى عبدا شيئا بأذن مولاه وقبضه ودفع إلى المولى وعاب ه فوجد المولى به عيبا

عيبا

فأراد ان يرد له لم يكن له ذلك ولم يجعل حتما باعتبار ذلك لان الرد بالعيب من حقوق العقد
والمولى ليس بعاقدا اما الرجوع في الهبة من باب استحقاق الملك فيرجع ذلك الى من
وقع له حكم العقد وحكم العقد واقع للمولى الا ترى ان الرجوع في الهبة يكون الى المالك
لا الى الوكيل بها ويكون على الموهوب له لا على المأمور بالاسيها ب **مخلاف** البيع
وفي الوجه الثاني وهو ما اذا قران العبد له وانكر الهبة بان يقول دفع الى الجارية عبي
ولا ادري آيك وهبتها له وقال **الواهب** او دعيتها عبيدا وانا وهبتها له واقام البينة
على الهبة قبلت بينه وقضيت عليه بالهبة لما ذكرنا ان المولى فيما يودعه عبده يكون مالكا
لا مودعا فالمولى يدعوا انه اودعها اياه عبدا بزعم المالك مالكا لما قبضت حتما للمدعي
في اسات خن جري بين المدعي وبين الغائب لانه يدعي الاستحقاق عليه بسبب تبطل
الغائب فانتصب الحاضر حتما كما لو ادعى غنا في يد سبب شرابه من غائب فان الذي في
يد ينتصب حتما عن الغائب حتى يكون المدعي سبيل من اثباته عليه كذلك هنا
فاذا رجع الواهب وقبض الجارية ثم حضر الغائب وانكر الرق كان القول قوله وله ان يسترد
من الواهب لان المولى انما يكون حتما لا قراره بزول يد الغائب فاذا لم يظهر رقة بطل اقراره
بزواله وتبين ان البينة قامت على غير حتم فبطل القضاء بالرجوع ثم ينظر ان كانت
الهبة على حالها لم ترد فله ان يرجع لان الرجوع الاول قد بطل وحقه في الرجوع لم يبطل
وان ازدادت في يدها في يد الواهب بعد ما رجع فيها لم يكن للواهب ان يرجع فيها لانه
لما جعل القول قول الموهوب له في الحرة تبين ان الذي كان في يد الجارية كان مودعا
وان بينه الواهب كانت على غير حتم فرد الهبة على الموهوب له باقرار الواهب انها كانت في
يد الواهب فيما مضى وبطل حق الرجوع لان الزيادة المتصلة بالحالة بالموهوب تمنع الرجوع
فان قيل هذه زيادة حصلت في يد الواهب فكيف يمنع الرجوع قلت الزيادة
وان حدثت في يد الواهب لكنها حدثت على ملك الموهوب له والزيادة لادته في يد
الواهب انما تمنع الرجوع في الهبة اذا حدثت على ملك الواهب وهنا لم يحدث على ملك
الواهب لانه ظهر ان الرجوع لم يصح فظهر ان الزيادة حدثت على ملك الموهوب له لبقاها
على ملكه بعد وهذا مانع من الرجوع ولو ماتت الجارية في يد الواهب ثم حضر الغائب
فهو باختيار ان شا من الواهب فمهما وان شا من الدافع اليه وايهما ضمن لا يرجع على الآخر
لشي **اما** التخيير فلانه وجب من كل واحد منهما سبب الضمان في حقه اما الواهب فلانه
قبض ماله بغير اذنه لان رجوعه في الهبة لم يصح فضا رعا صبا في حقه حاسا باقراره بزوال
يده فكان له ان يضمه واذا كان دفع بقضا القاضي ينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرنا
واما عدم رجوع احدهما على صاحبه بما ضمن اما اذا ضمن الواهب لانه سلم له المضمون ولا
تعدى عليه من قبل غيره بعد ذلك الا ترى ان فاصب الغائب لا يرجع على احد كما ضمن
لما ذكرنا كذلك هنا وان ضمن المستودع لا يرجع ايضا على الواهب وكان ينبغي ان يرجع

لانه كالفاسد والواهب كفاصب الغائب وقد ملكه بالضمان وتبين ان التعدي وقع عليه
فجب ان يرجع الا اننا نقول انه زعم ان ما اخذ الواهب اخذ الحق لان رجوعه كان صحيحا ولم يصير
ملك وبالرغم بالقضا الا ان الغائب ظلمه بانكاره الرق فليس له ان يظلم غيره فلهذا
لا يكون له الرجوع على الواهب لان من زعم المستودع ان الغائب كان عبدا وقد اخذ
مالا حيث ضمنني وما اخذ العبد من سيده لا يزول **من** ملك سيده فله الحق في الرجوع
دفع الى عبده فلا يكون له ان يرجع بذلك على صاحبه وفي الوجه الثالث وهو ما اذا اقر
ذواليد انه اودعها فلان ولكن انكر ان المودع عبده واقارنه وهبها له لا يكون له عليه سبيل
ولا حصة بينهما لانهما تصادقا انه وصلا اليه من جهة غيره الا ان الواهب يدعي
ان يدك لنفسك وهو ينكر الا ترى انه لو ادعى غنا في يد رجل انها اشتراها من فلان وقال
ذواليد اودعيتها فلان الذي ادعيت شراها منه اندفعت الحصة لانه لا بد ان كانت
للغير وانما وصلت اليه من يده حق او بغير حق فان اراد الواهب ان يقيم البينة على انه عبده
لم يقبل لان البينة قامت على ريق الغائب وليس عنه حتم حاضر لا قاضي ولا حاكم اما القضاة
فلان الغائب لم يوكل الذي في يد الجارية بالحضومة مع الغائب واما حكمي فلانه ليس للقاضي ان
يخصم حتما عن الغائب حتى يحاصم الواهب معه لانه يوجب حضوره ولانه يثبت الملك لمن بينه
ولانه يريد اثبات الملك والرق على الغائب ولا يجوز ان يقضي بذلك مقتضى الملك في كسبه
الحاضر فيجب ليعين عليه الرجوع في الهبة لان الملك في الاصل لا يجوز ان يثبت تبع الملك
في الكسب لانه تابع للملك الرقبة ولا يجوز اثبات الملك في الاصل تبع الثبوت الملك في التتابع
ولو اراد الواهب ان يستخلفه بالله ما فلان عبده فالقاضي يستخلفه لانه ادعى على الذي في يد الجارية
امر الواقف بيزمه فاذا انكر استخلف فان حلف فلا حضومة بينهما وان نكل فهو منزلة الاقرار ان فلانا
عبده وقضى عليه بالرجوع ولا يكون القضاء باقراره متعديا الى الغائب بخلاف البينة وان اقام الواهب
البينة على اقرار المولى ان الغائب عبده قبلت بينته لان البينة على الاقرار قامت على حتم حاضر
لا انها قامت على اثبات كلام الحاضر والانسان حتم فيما يدعي عليه والقضاء بالاقرار انما لا يتعدى
الى الغائب بل يقتصر عليه كما لو اقر بذلك يريد القاضى والشهادة متى قامت على اثبات حق
على الحاضر من غير ان يتعدى القضاة الى غيره لا بد من قبولها وان اقام المدعي البينة ان فلانا عبده وا
قد ماتت قبلت بينته **ول** ان يرجع في الهبة لانه اقام البينة على الغائب للقضاة بها وعنه حتم
حاضر حكما لما ذكرنا ان القاضي ان ينصب حتما عن الميت فيما يدعي عليه للباس عن حضوره وجعل
الذي في يد الجارية والجارية مال الميت حتما عن الميت والى من جعل غيره خصما ولانه
اثبت ان الخصم هو الذي في يد المالك فقامه مقام الغائب واسبه دعوى الوارث عليه فينتصب
خصما ولا سند دفع خصومة المدعي عنه بدعوى الابداع من الغائب ولو لم يقيم البينة على الموت
لكن اقام البينة ان الغائب كان عبدا لهذا الذي في يد الجارية وانه قد باعها بغيره وقبضه
فلان لم يقبل البينة لان الواهب لو اقام البينة ان الغائب عبده للحال وهو حي لم يقبل لما ذكرنا

فلان لا تقبل ههنا وقد قامت على غايته العبد والمشتري وليس عنهما خصم حاضر لا قصدى ولا
حكمى كان أولى فان قيل وجب أن يقبل لأنها قامت على خصم حاضر لأنها قامت على اثبات
كلام الحاضر وهو سعيه فوجب أن يقبل كما لو قامت على إقراره أن العبد غاب عبد قيل له
كلام الحاضر لا يكون بيعا لا بعد اثبات كلام الغاب لأن البيع لا يتم بدون كلام الغاب
وليس عنه خصم حاضر فاما الإقرار بما تم به وحله فالبيعة قامت على اثبات كلام الحاضر وحله
فيقبل وقد ذكرنا هذا في **كتاب النكاح** في باب ما يقام عليه البيعة ولو أقام البيعة على
إقراره أنه باعه من فلان وأنه عبده قبل بيئته لأنه قد ثبتت إقراره وحكم إقراره
يلزمه ولا يتعدى إلى غيره ومتى قبلت بيئته توجهت الخصومة على الذي في يديه لا يدعى
لهذا قيامه مقام الغاب لأنه معنى ينقطع به ولاية الغاب عما في يده وينزل
به المولى منزلة في ذلك كالموت فكان مدعيه هذا أن الخصم هو بسبيل من ذلك ولو أقام
البيعة على إقرار ذي اليد أنه باع من فلان ولم يتم البيعة أن العبد عبده لا يجعله القاضي
حصما في الرجوع في الهبة لأنه إنما يكون حصما أن لو ثبت أنه عبده لينزل منزلة في الحساب
يدا وملا عند من واله عن مله ولم يثبت وهذا لأن الثابت بإقراره بالبيعة لا يبرو
على الثابت معانية ولو عاين القاضي إقراره أنه باعه من فلان لا يجعله حصما للوهاب لأن
إقراره بالبيع لا يكون إقرارا أن الغاب عبده لا محالة لأنه كما يبيع عبد يبيع عبد غير
اليه أشار محمد رحمه الله في الكتاب **حيث قال** لأنه قد يبيع عبد غيره فلا يقبل
البيعة لكن يوقف الأمر حتى يجيز الغائب وفي الوجه الرابع وهو ما إذا أنكر المالك والهبة
فذلك الجواب **لما ذكرنا من المعنى كتاب الجنايات**

باب الجنايات أصل

أن المذنب إذا جنى جنائية موجبة للمال كان موجب جنائته على مولاه بأجماع الصحابة رضوان الله
عليهم أجمعين ويضرب من الفقه أما أجماع الصحابة فلما روى عن معاوية بن جبل أن أبا عبد الله
ابن الجراح جعل جنائية المذنب على سيده وروى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم
قالوا جنائية المذنب على سيده ولم ينل عليهم غيرهم من الصحابة رضي الله عنهم فكان أجماعا
وعن عامر و إبراهيم رحمهما الله جنائية المذنب على مولاه إذا كان عاقلة المذنب مولاه والفقه
فيما أن المذنب مملوك للمولى رقبته **ويد** أو منفعة فكان بمنزلة القنن القنن صبر و رقة
رقبته حر الجانيته إلا أن يفدي المولى فكذلك موجب جنائية المذنب أو يقول موجب
جنائية القنن على المولى ويضمن الأهل من قيمته ومن الأرض إلا أن يلزم الزيادة فلا موجب
جنائية المذنب إلا أن المولى منع رقبته المذنب عن الجناية بالتدبير السابق وبعد دفعه
لأن التدبير فيلزمه دفع قيمته قايما مقام رقبته لا حبس الرقبه عند خلاف ما إذا
جنى ثم دبر وهو لا يعلم بالجناية حيث جنى قيمته يوم التدبير لأنه صار مانعا كما يوم التدبير
لا يمكن الدفع فله مع حقوق سبب وجوب خلاف ما إذا جنى المالك جنائية موجبة

وهو جنائية

للمالك حتى يكون موجب جنائية عليه ويسعى في الأهل من سببه يوم جنى ومن ارش الجنائي فلان
كسبه ومنافعه تحصل له دون مولاه وهو بمنزلة الحر كان هو المانع نفسه عن الدفع
فان قيل المولى هو الذي كاتبه فكان سبب النسخ منه فوجب أن يجب عليه الضمان كما لو
كاتبه بعد الجنائية **قلت** حين كاتبه لم يكن لصاحب الجنائية فيه حق وإنما وجب حقه
بعد ما ملك المالك كتابه وصار أحق بنفسه فكان هو المانع نفسه فيكون الضمان عليه
وهذا لأن المنع إنما يحتق باستدامتة على الكفاية وذلك منه لأن المولى وإن وجب
الأهل من قيمته ومن ارش الجنائية لأن قيمته إذا كانت أقل فانه منع قدر قيمته لا غير لأنه
أن كان يقدر على دفعه لا يجب عليه أكثر من دفع رقبته فإذا لم يقدر قامت القيمة مقامه فلا
يجب أكثر من ذلك وإن كان الارش أقل يجب ذلك لأنه لم يجب أكثر من ذلك فلا يزداد عليه
وهذا لأن الضمان إنما وجب جبر الحق المجنى عليه فلا يلزمه زيادة على حقه وإنما ينظر إلى قيمة
يوم الجنائية ولا يلتفت إلى ما حدث من الزيادة والنقصان بعدها لأن الضمان وجب بالجنائية
فيعتبر القيمة يوم مذنب العبد إذا حضر في أربعة الطرق **ش** جنائيات المذنب وإن كرت
لا وجب أكثر من سببه واحدة يعتبر في حق كل جنائية قيمته يوم تلك الجنائية لأنه إنما صار مانعا
رقبته يوم تلك الجنائية بالتدبير السابق وعند **ف** دمر حرمه الله على المولى جنائية قيمة على
حله لأن عاقلة المولى والحر لو جنى جنائيات يجب على عاقلة المولى أن يرش كل جنائية لذلك هذا
إلا أن نقول **المولى** لم يمنع الأربعة واحدة فلا يجب عليه أكثر من قيمة واحدة إلا يرى أنه
لو كان محل الدفع يجب عليه الادفع واحد فذلك **لأن** القيمة هذا هو موجب جنائية المذنب
على الأدمى **ب** موجب استهلاكه المال وجوب الضمان في رقبته فليسعى فيه ويؤدى من
كسبه لأنه لا يمكن القضاء ببيع رقبته كالتن ولا يمكن الإيجاب على المولى لأن هذا ضمان مال
وضمان المال لا يعقله العاقلة وإن المالك لا على شخصه وقضى القاضي لهما فمضى دين أحدهما
شاركه الآخر فما قبض ويقسم بينهما على قدر دينهما لأن حق كل واحد منهما يتعلق بالنسبة السعيا
فيما اكتسب يكون بينهما وليس **ب** أن يؤثر البعض على البعض لأن الأبيار تبرع وهو ليس من
وهو ليس من أهله الأيرى أن العبد المحجور إذا حقه دين الاستهلاك ثم اكتسب مالا فإراد أن
يؤثر البعض على البعض ليس **ب** ذلك لأنه ليس من أهل التبرع بخلاف **الحكمة** من أهل
التبرع فصار النسب فخصما بمنزلة ديون مجتمعة على المريض أو في التركة ولا فرق في
الحقيقة ففي كل موضع تخلق الحق بالمال لا يملك **أ** إثارة البعض على البعض وفي كل موضع لا
يتعلق بملك **و** ديون الحر في حال صحته لا يتعلق بماله بل بدمته فملك **أ** الإثارة بعد المرض يتعلق
بماله ولا يملك **ب** هو أو وصيه الأيثار في المذنب والعبد بطريق الحق بالسب فلا يملك الإثارة الأيرى
أن الماذون إذا قضى في صحته دين بعض الغير ما لا يصح لماله **ب** ولا يتقدر قيمته لأن الضمان
ثبت في الدمة وفيها سعة الأيرى أنه ليسعى المادون في قدر الدين من غير النظر إلى قيمته وكذا
وكذا المحجور في ضمان الاستهلاك لأن الدين يجب في الدمة والمنع في التدبير لا يسقطه والجنائية يثبت

الوقت والنفع يستقطها الا يرى انه لو اعتق الحار في بطل التعلق عند ولو اعتق المدر لم يطل والدين
يسرى الى الولد والجنانية لا وهذا **ح** لم جنانية المدر والكاتب اما في حكم الجنانية عليهم فعمادون
النفس بمنزلة الجنانية على الاموال حتى لا يحلها العاقله لا حاق الطرف بالموال حتى يعجز التشار
في الارش لجريان القصاص منها ولا يقطع طرف العبد وان استنوا بغيره لشبهة البقاوت باعتبار
ان القيمة انما تعرف بالحرد والطن وفي النفس ان كان عدا حب القصاص وان كان خطا لغيره
على العاطلة الا ان القيمة معمار كالدية في الحر والعبد في الحر فحب القيمة **وحرف آخر**
ان المدر يتجرى عنداى حنيفه رحمه الله كالاغتياق خلا لهما وقد ذكرنا في الايمان ذكر محمد **هـ**
والباب فصولا متفرقة كل فصل ينسب على اصل معروف في كتاب الديات فيذكر اصل كل فصل
اذا اسما اليه اذا عرفنا هذا **قال** محمد رحمه الله اذا كان لرجل مدر فحى جنانية فكل المولى
قيمته يوم الجنانية لما مر فان خلف المولى مع ولي الجنانية في قيمته فالمسئلة على ثلثة اوجه اما ان
ينفقا ان الجنانية وقعت في الحال واختلعا في قيمته او وقع الاختلاف بينهما في وقت الجنانية فقال
احدهما الجنانية كانت في يوم كذا وكانت قيمته يوم كذا **وقال** الاخر لا بل الجنانية كانت في
يوم كذا في وقت قبل ذلك الوقت او بعد وكانت قيمته يوم كذا او انفق على وقت
الجنانية واختلعا في القيمة وانفقا ان الجنانية كانت قبل الخصومة بزمان ففي الوجه الاول يصار
الى قيمته في الحال ويكون القول قول من يشهد له الحال **وقال** وبذلك لان الوصول
الى معرفة ما يدعيه كل واحد منهما من جهة الحال والمشاهدة ممكن لان المدر حى فصار كالبائت
بالبينة وفي الوجه الثاني وهو ما اذا اختلفا في تاريخ الجنانية فالقول قول من يدعي ادنى الوقتين
لان الجنانية ظهرت في الحال والحادث تضاف الى اقرب الاوقات ظهورا ولا يثبت التقدم
الا بدليل والحكم في موجب الجنانية يذكر في الفصل الثالث وفي الوجه الثالث وهو ما اذا
تصادقا على يوم الجنانية واختلفا في قيمته يوم كذا **قال** المجنى عليه قيمته يوم كذا كانت الف درهم
وقال المولى كانت قيمته يوم كذا خمس مائة وقيمته للحال الف درهم كان محمد ابو يوسف رحمه الله
يقول **قال** كل قيمته للحال ويقضى بالف درهم وان كانت قيمته للحال لا تشهد لاحدهما بان كان اكثر
من خمس مائة واول من الف يكلف كل واحد على دعوى صاحبه وانهما يكل يلزمه دعوى صاحبه وان
حلقا بحال القيمة للحال ثم رجع فقال القول قول المولى مع مائة وهو قول محمد رحمه الله
ولا يميز على المجنى عليه والاختلاف في التحالف بناء على اختلافهم في ايمان بحكم القيمة للحال وجه قول
ابن يوسف الاول رحمه الله ان كل واحد منهما مدع من جهة منكر من وجه لان المولى ينكر الزيادة
على خمس مائة وقت الجنانية ويدعي النقصان في قيمته للحال **وقال** الجنانية ويدعي النقصان
في قيمته للحال وقت الجنانية وولي الجنانية يدعي الزيادة على قيمته للحال وينكر النقصان عن قيمته
لحال وقت الجنانية فتحالان كما في اختلاف الزوجين في المهر اذا ادعت المرأة النكاح بالغير
والزوج بالف حكمهم مثلها ويقضى بذلك وان لم يشهد لاحدهما بان كان الف وخمس مائة
يكلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وايهما وكل لزمه دعوى صاحبه وان حلقا يقضى بالف

وخمس مائة وهذا لان الواجب على المولى قيمة المدر يوم الجنانية لما ذكرنا والاختلاف متى وقع
في قيمته **قال** قايير يوم الخصومة **قال** ان لا يلتفت الى قول واحد منهما وينظر في
قيمه ما وقع النزاع فيه لانه يمكن للقاضي معر فة ما وقع النزاع فيه لامن جهتهما اذ كان
يدل على الماصي لما عرف في جريان الاوانقطاعه في الطاحونة وامثاله مكان الطاهران فمتد
قبل ذلك كان ذلك اذ الم يفيض زمان يعبرها الاساطير ولم يحدث بسبب طاهر بعد الجنانية
كان القول قول من يوافق قوله **قال** لكان اقرب الى الصدق كان قبول قوله او كما في المهر
وتنفي الاخر مدعياما اذا كان فيما يميز ذلك يكون كل واحد منهما مدع ومدع عليه لان احدهما
يدعي الزيادة على ما جعل حكما وصاحبه ينكر ويدعي النقصان على ما جعل حكما وصاحبه ينكر ويدعي
النقصان كما يكلف كل واحد منهما واذا اختلفا بقضي بالحكم لانه انقطع دعوى كل واحد منهما
كلف صاحبه مكانهما لم يختلفا فيرجع الى قيمته في الحال **قال** الا يرى انه لو اشترى دارا
فابندم البناء اختلف السبيع مع المشتري في قيمة العرصه يوم الشرا فانه حكم قيمته للحال
وكذا لو اخذ النعمة بزم الغاصب ثم ظهر قيمته اكر مما قال الغاصب كان له ان يسترد
الغصوب وان كان مثله لاسترد حكما قيمته في الحال وكذا الواضي **قال** رجل كان
ولاخرهما في بطنها واعق الموصي **قال** بالحارية كارية حتى سري العتق الى ولدها حب عليه قيمته
يوم الولادة وهذا لان الواجب على المولى قيمته يوم الولادة وان جبت القيمة بالاغتياق
السابق وكذا امة يميز رجلين حلت فاعتق لهما ما في بطنها يضمن نصف قيمته يوم الولادة
وهذا لان الواجب على المولى قيمته للحال فلا يصدق في اسقاط شيء وجب عليه كحرد دعواه
ولان كل واحد منهما مدع ومدع عليه على ما ذكرنا فالاختلاف بينهما يوجب التحالف كما لو اختلفا
في مقدار الثمن او البيع وكما لو اختلفا في السلم فقال الطالب شرطت لي حرد او قال المطلب
شرطت رد يا او وسطا او قال الطالب اسلمت اليك في حنة **وقال** المطلب في شجرة
وجه قول ابن يوسف الاخر وهو قول محمد رحمه الله ان جنابه المدر ثوب القيمة
في زمنه المولى يوم الجنانية ولا يتعلق برقبة المدر كحال من الاحوال لانه ما يوس الدفع فلا يجوز
ان يعتبر بر قيمته لانه ما وقع النزاع في نفس العبد حتى يصار الى قيمته واذ لم يتعلق بر قيمته كحال
سقط اعتبار العين فبقي الاختلاف بينهما في مقدار الواجب من الدين على المولى كالمجنى عليه
يدعي الزيادة وهو ينكر وكان القول قول **قال** كما في ماير الديون وقيمة الغصوب الهالك
والودعة المستهلكة هذا هو القياس في البيع الا ان الشرع ورد بالتحالف بالبيع
خلاف القياس والشفعة في معنى البيع كان المضر الوارد في البيع وادان في الشفعة
ولان ثمة امكن حكم قيمه العرصه في الحال لان القيمة لا تزداد ولا تنقص وانما يصار
الحكم فيما لا يكون الظاهر فيه الغير بعض الزمان والظاهر في الحيوان الغير بعض الزمان
لكثرة العوارض الخيرة حال الحيوان واختلاف قيمته بتغير قيمته بحكم الحال الى هذا
اشار محمد رحمه الله **قال** لا يوجب بقيمة العبد يوم يتخضعان لاني اعلم انها تزيد

وسنقص ولان المدبر ما يوس الدفع فكان بمنزلة المالك ولو اختلفا في الثمن بعد الملاك
لا يتما لقان ويكون القول قول المالك عند اى حنيفة وارى يوسف ذلك هنا وعند محمد
رحمه الله وان كان يتما لقان الا ان ذلك مخصوص عن النص والقياس بالحديث
ولا يقيس عليه غيره والعرضه فائمة حقيقه ومعنى فيعتبر القيمة لان العرضه ملك المشتري
وانما سقط ملكه بالاحد فيعتبر يوم القطع والقيمة في الغصب متعلقه بالعجز والواجب رد
العين الا انه يصار الى القيمة عند العجز بطلب المالك ولهذا الوصل الى ان يحضر الحق او يوجد
المنقطع كان حقه في العين والمثل ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله في الكيل والموزون
يعتبر قيمته يوم القضا ويجوز الصلح عن اصناف فيه العبد وعند اى يوسف وان اعتبرت القيمة
يوم الغصب وعند محمد رحمه الله يوم الانقطاع لكن مع بقا الحق في العجز لما دلنا واذا امكن
اعتبار المالك في العين والتحول بالقيمة يعتبر العجز والمالك مضطر في اخذ الضمان بزع
الغاصب فكان بمنزلة المالكه فيبقى حقه في العجز اما ههنا القيمة وجبت في ذمة المولى
ابتداء فكان المقصود من الاختلاف مقدار ما وجب في ذمته من الدين غير متعلق بالرقبة
والقيمة بالجبر يجب قبل الانفصال لتقدر اعتبارها فيعتبر اول اوقات الامكان وكحل
زمان الانفصال كانه زمان الحناية الا يرى انه لو ضرب بطن امراه فالقت ميتا حينما
ميتا لا يحل الحال حكما ولا يحل ميتا وقت الطرب حتى لا يجب شي ولما قلنا
بحكم الحاريلون هذا عملا باستصحاب الحال في حق الاحباب لانا استدلل به على انه كان كذلك
في الزمان الماضي وشهادته الطاهر لا يصلح حجة الا في الزمان وحاشا الى الزمان الضمان
ابتداء وان لا يصح وهو لا يند لا يمكن تحكيم القيمة للحال لان القيمة للحال لا تشهد لاحدها
لان موضوع المسئلة ان المولى يدعى ان قيمته كانت يوم الحناية خمس مائة وولى الحناية يدعى
ان قيمته يوم الحناية القان وقيمتها الحال الف قدر انقاعا على تغيير القيمة وبعد ذلك
على التغيير لم يكن الحال شاهدا لواحد منهما فلا يمكن تحكيمه لانه انما يحكم الحال اذا كان شاهدا
لواحد منهما بخلاف القرصنة والغصب وهذا خلاف ما اذا اختلف الزوجان في المسمى فانا
لا نقول بوجوب مهر المثل وتخليصه باعتبار الظاهر ولكن باعتبار انه الموجب
الاصلي فعند الاشتباه في التسمية يصار الى ما هو الاصل ولان النكاح يشبه البيع
من حيث انه تمليك بعوض فعند الاختلاف في البدل يجوز ان يجردى الخالف بالقياس
على البيع اما هنا بخلافه اذا قيل المدبر جلا خطا وقيمة الفجر هم فدفع المولى
قيمتها الى ولى الحناية ثم ان المدبر قتل رجلا اخر خطا لا يجب على المولى غير ذلك القيمة ولكنهما
يشتركان في ذلك القيمة لما ذكرنا ان جنابات المدبر لا يوجب الا فيه واحدة ثم ينظر ان دفع
القيمة الى الاول بقضا فلا سبيل لولى الحناية البائنة على المولى بل ياخذ بنصف القيمة من ولى
الحناية الاولى لان المولى لم يحسن عليه لان القاضي اجبره على القضا لما ذكرنا في الباب
المقدم وان دفع بغير قضا لولى الحناية البائنة بالخيار ان شاء اتبع ولى الحناية الاولى

نصف

نصف القيمة وان شاء اخذ ذلك من المولى ثم يرجع المولى على ولى الحناية الاولى بنصف
القيمة ولى الحناية التي دفعها الى ولى الحناية البائنة الدائنة عند اى حنيفة رحمه الله وقال
ابو يوسف ومحمد الدفع بقضا بغير قضا سواء ولا يرجع ولى الحناية على المولى بحال
بل يشارك ولى الحناية الاولى بها يقولان المولى حين دفع جميع القيمة الى ولى
الحناية الاولى كان دافعا لجميع حقه ولا يمكن دافعا سيما من حو المالى لان الحناية
البائنة كانت معدومة وقت الحناية الاولى ودفع المولى وطهرا باعتبار في حق
الاولى قيمته يوم الحناية الاولى وفي حق الثانية قيمته يوم الحناية البائنة فيخرج
عن الهدية بالدفع اليه وصار كما لو كان الدفع بقضا ولا يفعل ما يفعله القاضي لو
ترافعا اليه فليستوى فيه القضا وعدمه كالرجوع في الهبة والرد بالعيب ولا في القيمة
قائمة مقام الرقبة عند تعذر رد دفع الرقبة ولو كانت الرقبة قابلة للدفع ودفع بدون
الحناية معه انما ادرى سواء كان الدفع بقضا او بغير قضا ذلك هنا بخلاف الوصي اذا
قضى دين الميت بخير امر القاضى ثم ظهر غريم اخبر حيث كان الماني ان ضمن الوصي ثم
يرجع الوصي على الاول لان المدبر ان الدين كان واجبا قبل الدفع الى الاول وكانت
التركة مشعولة بيد من يدفع حق الماني الى الاول وهذا الحق للثاني وجب
بعد الدفع الى الاول ولا يحنيفة رحمه الله ان الموجب الاصل هو الدفع لان الدليل
ينفي الوجوب على غير الجاني ولهذا جاز كان بيع الحر مشروعا كان الواجب صيرورة الجاني
ملكاً لولى الحناية من غير خيار غير انه يحكم القيمة لتعذر دفع العين فينتقل الحق من العجز
الى القيمة فاذا كان بقضا والقاضي ولاية مطلقة صح النقل في حق الكل كما في الولاية فانقل
خهما الى القيمة فاذا كان بغير قضا لا يظهر النقل في حق الثاني وصار كانه لم يدفع وصار
كالرد بالعيب لما ذكرنا في الرواة ان حق المشتري في اللطالبة بالحر الغائب لا في الرد فاذا ارد بقضا
ظهر الفسخ في حق الكل واذا ارد بغير قضا صار كالبيع الحريد ولان القيمة مشتركة بين ولى الحناية الاولى
ولى الحناية البائنة من وجه كان الحنايتين وحدا معا غير مشتركة من وجه اما مشتركة من وجه
بدليل انه ثبت للماني حق اخذ نصف القيمة من ولى الحناية الاولى ويصير كأنهما واحدنا معا
لما وجب على الاول من النصف الى الثاني بالحناية الموجودة من عند الجير واما غير مشتركة
من وجه لان الحناية البائنة متأخرة عن الاولى حقيقة وحكما ولهذا اعتبر في حق كل حناية
قيمتها يوم تلك الحناية فحلت العمة مشتركة فيما اذا كان الدفع بغير قضا من الابتداء
فحلت الحنايتين فغير تميز صيانهن حتى الاخرين عن الاهداء لان المولى لا يضمن جنابات المدبر
اكثر من قيمة واحدة لما دلنا انه لم يمنع الارقية واحدة على وجه لا يصير بخيار للنداء فصارت
القيمة مشتركة بينهما من وجه دون وجه فحلتا بهما فحلتا لها مشتركة متى كان الدفع بغير قضا
فصار كدين مشترك بين اثنين اذا قبض احدهما كان الشريك بالخيار ان شاء ضمن القابض وان شيا
رجع على الديون لم يدين ثم يرجع الديون على القابض وحلتا لها غير مشتركة اذا كان الدفع بقضا

حتى لا يكون للثاني نصيب الاول والعمل على هذا الوجه اولى من العلب لان المقاضي ولانه مطلقه
وهو خصم عن جميع الناس فيصح قبضه عن جميع الناس ويرى المولى بالنسبة الى جميع الناس
فاذا جني جانية اخرى تبين انه اخطا في دفع الكل الى اولى الجانية الاولى فيسترد نصف ذلك
منه لانه اخذ بخرق فصار هذا او مسلة الوصي والحكم سوا او يصير من اهما اثار
يرى الاحقر كما في العاصب مع عاصب العاصب ثم **ف** رجع محمد رحمه الله على هذا
على قوطهم فقال ان اخذ في الجانية نصف القيمة من المولى او من اولى الجانية الاولى بقضا
القاضي بغير ان المدبر قتل رجلا اخر خطا كان حق في الجانية الثانية في بليت القيمة عنه قتل لثله
دفعه ثم **ف** رجع على قولنا في حصة رحمه الله اولى الجانية الثانية بل خيار ان شا ياخذ سدس
القيمة من اولى الجانية الاولى او من المولى ثم رجع المولى على اولى الجانية الاولى ياخذ سدسا
من اولى الجانية الثانية لا خيار له في ذلك لانه لا قتل قبلا لانا وجب لولى الجانية الثالثة
بليت القيمة شايعا في جميع القيمة نصف المثل وذلك سدس القيمة في النصف الذي اخذ
ولى الجانية الثانية الثانية بعضا ونصفه مع ذلك سدس القيمة في النصف الذي كان بقي في يد
ولى الجانية الاولى وقد كان قبضه بغير قضا فاحتجنا الى حساب له نصف وثلت لان القيمة صارت
نصفين اولاه صارت المالا واول ذلك ستة فصارت خمسة المدبر ستة في يد كل واحد من اولى
الجانية لثله الا ان النصف الذي في يد اولى الجانية الاولى اخذ بغير قضا فكان له الخيار ان شا
اخذ منهما من اولى الجانية الاولى وان شا اخذ من المولى لما ذكرنا والنصف الذي في يد اولى الجانية
الثانية اخذ بقضا فصح القتل والاحقر في حق الكل ويرى من دفع اليه فياخذه من في يد
وهو وولى الجانية الثانية من غير خيار **و** اما الفرع على قولنا ان يقول لولى الجانية الثالثة
ان ياخذ سدس القيمة من اولى الجانية الاولى والسدس من اولى الجانية الثانية من غير خيار وليس
ان يرجع على المولى بشي لما ذكرنا ان عندهما الدفع بقضا وبغيره سواء يصير في يد كل واحد
منهم سدس القيمة وان اخذ في الجانية الثالثة لثله القيمة بغير قضا ثم قتل المدبر رجلا اخر
خطا يجب لولى الجانية الرابعة ربع القيمة كما نه قتلهم دفعه واخذ **و** اما الفرع على قول
ابن حنبل رحمه الله ان يقول لولى الجانية الرابعة بل خيار ان شا اخذ من المولى نصف سدس
القيمة وان شا اخذ ذلك من اولى الجانية الاولى **و** ياخذ نصف سدس القيمة من اولى الجانية
الثانية لا خيار له في ذلك وهو بل خيار ايضا ان شا اخذ ربع سدس القيمة من اولى الجانية
المالكة وان شا اخذ من دفع اليه السدس **و** اما المولى او اولى الجانية الاولى لانه لا قتل قبلا رابعا
كان حق في الجانية الرابعة في ربع القيمة فاحتجنا الى حساب له بليت وربع لان القيمة
صارت سدس المالا ثم صارت اربعا واول ذلك اثني عشر فصار جميع القيمة على اثني عشر في
يد كل واحد من اول الجانيات سهم وذلك نصف سدس جميع القيمة فوجب له نصف
سدس جميع القيمة وذلك سهم في يد اولى الجانية الاولى وقد اخذ بغير قضا فكان له
الخيار ان شا اخذ ذلك السهم من اولى الجانية الاولى وان شا اخذ من المولى ثم رجع المولى على اولى
الجانية

الجانية الاولى لما قلنا ووجب له نصف سدس القيمة وذلك سهم في يد اولى الجانية الثانية وقد اخذ
بقضا لا خيار له في ذلك فياخذه منه ووجب له نصف سدس القيمة وذلك سهم في
يد اولى الجانية الثالثة لان المثل الذي في يد اولى الجانية الثالثة اخذه الثالث من اثني عشر قضا
سدس القيمة من اولى الجانية الثانية وسدس القيمة من المولى او من اولى الجانية الاولى فنصف سدس
القيمة وذلك ربع السدس في السدس الذي قبضه من اولى الجانية الثانية فلو ان لولى الجانية
الرابعة الخيار ان شا اخذ ذلك من الثالث وان شا اخذ من الذي دفع اليه ونصف نصف سدس
القيمة وذلك ربع السدس الذي اخذ الثالث من المولى او من اولى الجانية الاولى يكون لولى الجانية
الرابعة فيه خيار ان شا اخذ ذلك من دفع اليه وهو المولى او اولى الجانية الاولى فانكسر بالانفكا
فضعفتا فصارت القسمة اربعة وعشرين سهم في يد كل واحد من اصحاب الجانيات ثلثه وذلك
ثمانية وحق في الجانية الرابعة في الربع وذلك يستوفي يد كل واحد سهمان الا انه لا خيار له فيما
في يد اولى الجانية الثانية لانه اخذ بقضا **و** الجاني الذي في يد غيره فياخذه منه او ممن
دفع اليه **و** اما الفرع على قولنا ان يقول لولى الجانية الرابعة ياخذ من كل واحد من
اوليا الجانيات نصف سدس القيمة حتى يصير في يد ربع القيمة ويبقى في يد كل واحد منهم ربع القيمة
ولا خيار **و** يرباع العاقل ومن اتبع الدافع على ما مر اذا اخذ سيرا في قارة الطريق
فوقع فيها رجل ومات فعلى المولى القيمة لان الجانية بطريق التسديد وبطريق المباشرة سواء
في بريق حكم الصمان اذا وقع تعديما ويعتبر قيمته يوم الكفر لانه انما صار جانيا بالخفر الكبير
انه او وقع فيها المولى او اعقبه المولى ثم وقع فيها المولى او مورث المولى ولا وارث له سوى المولى
او عبده او دابته فكل ذلك هدر لان جناية على مولا وعلى مال هدر ولجانيات تشتتد
الى وقت الكفر ووقت الكفر كان مدبر فاستندت الجانية الى ذلك الوقت ولو وقع فيها غيره
كانت القيمة على المولى وان كان بعد عقبة فلو اوجبت القيمة او حلت عليه **و** انما خلاف
ما اذا وقع فيها مكاتب المولى فانه لا يردده وعلى المولى الاقل من قيمة المكاتب يوم وقع فيه ومن يمتد
المدبر يوم خرب مودى من ذلك مكاتبه ومات في يوم موارث لان المولى لو خرب على مكاتبه لا يكون
هدرا فكذا في جناية مدبره بخلاف الجانية على المولى او على مال **و** كذا لو خرب مريم اعتقه
المولى ثم مات المولى ممد وقع في البير انسان فان كانت قيمة الممد دينارا في مال المولى لان
هذا دين طهر على المولى بعد الموت بسبب كان في حاله كياه ويكون في تركه كسائر
الديون فلو ان المولى دفع قيمته وذلك الف درهم الى اولى الجانية بقضا ثم مات **و** الجانية
وترك الباقي عليه الف درهم دينار لطيف فوقع في البير اخر ومات فان لالف التي تركها
فى الجانية الاولى بيز في الجانية الثانية ومن القيمين على خمسة اسهم سهم لولى الجانية الثانية
واربعة اسهم للغير **و** لا تبين ان حق في الجانية الاولى في نصف القيمة والنصف لولى الجانية
الثانية وقد اخذ الكل فصار اخذ النصف بغير حق فصار دينارا في ذمة الميت استهلك
الذي اخذ اولم يستهلك لانه صح اخذ جبر اخذ لثته فان حق في كل القيمة وقت لاخذ ثم حكم بانقراض

ملك في بعض الفساد الطاري لا يوجب رد ما اخذ على القبيح بل يوجب مثله كما لو اشترى عبدا او نقد
المنهم هلك العبد قبل التسليم لا يجب على البائع رد غير المقبوض لو فوج فيضه بوصف الصحة
وصيرورة دينا يعني طاري او ان كان الواجب رد العيب الا انه اذا انقذر رد العين يجب مثله
كما في العصب واذا وجب رد نصف مثل ما قبض كان حق ولي الجناية في خمس ما به وحق العزم
في العقبين اجل كل خمس ما به سهمان **فصل** في حق ولي الجناية في سهم وحق العزم في اربعة
الالف المتروكة بينهم على حسنة اسهم سهم لولي الجناية الثانية وذلك ما بين اربعة اسهم
للغير من ذلك مما حان لكل واحد منهما اربع ما به فان اقسما كذلك قبضا القضي ثم وقع في الكبر
اخر ومات **فصل** في حق الشبهة سلت القيمة فصارت التميز اولا الجناية **فصل** في
فقس الف المتروكة على قدر ديونهم وحق ولي الجناية الثانية والثالثة في ثلثي الف وذلك ستمائة
وسنة وستون وثلثان لكل واحد منهما ثلث الف وهو ثلث مائة وثلثون وثلثون وثلثون
وحق العزم في العقبين لثلاثين لثلاثين **فصل** في سهم ما يصير حق كل واحد من ولي الجناية في سهم
وحق كل واحد من العزمين في ثلثه لثلاثين لثلاثين فقس الف المتروكة بينهم على ثمانية لكل واحد
من ولي الجنايتين مائة وخمسة وخمسون ولكل واحد من العزمين ثلثه اسهم وذلك ثمانمائة
وخمسة وسبعون واستقام او نقول **فصل** في حق ولي الجنايتين وهو ثلث الف لثلاثين وثلثون
حق العزمين وهو الف لثلاثين اسهم وبقسم الف المتروكة بينهم على اربعة اسهم سهم لولي الجناية
وذلك ما بين اربعة اسهم وثلثه اسهم وهو سبعة وخمسون من العزمين وان لم يلق ولي
الجناية الثالثة الاولي الجناية الثانية وفي يد مائتان فانه يأخذ منه نصف ما في يده وذلك مائة
لاستوائهما في ما في يده لان حق كل واحد منهما في ثلث القيمة ولا يتبعان المولى بشي وكذا لا يتبعان
ولي الجناية الاولي لان الدفع كان قبضا العاض **فصل** في سهم يرجحان على العزمين اذا ظفروا بما بقي من
حما وذلك **فصل** في خمس درهما حتى يحصل لهما تمام حهما وهو ربع الف وبق في يد العزمين
ثلثه اربعة لانه كان في يدهما ثمان مائة فاذا دفعنا خمسين بق في يدهما سبع مائة وخمسون وهو
ثلثه اربع الف فان لم يلق ولي الجناية في الجناية الثالثة في الجناية الثانية او لا لكنه لقي احد
العزمين وفي يده اربع مائة فانه يأخذ منه ربع ما في يده لان حق في ثلث الف وحق العزم في
الف فيقسم ما في يده بينهما على اربعة فان لقي العزم الذي اخذ منه ربع ما في يده العزم الاخر جمع ما في
يدهما وبقسم بينهما نصفين لان حهما على الميت على السوا فيصير في يد كل واحد منهما ثلث مائة
وخمسون وان لقي في الجناية الثالثة في الجناية الثانية جمع ما في ايدهما وبقسم بينهما نصفين
لاستوائهما فيصير في يد كل واحد منهما مائة وخمسون فان التقوا جميعا جمع ما في ايدهما وبقسم
بينهم على ثمانية اسهم على ما ذكرنا ولو لم يلق ولي الجناية الثالثة في الجناية الثانية بعد ما اخذ ربع ما في
يد احد العزمين ولكن لقي العزم الاخر جمع ما في ايدهما وبقسم بينهما على اربعة لانه كان لقي
العزم الذي اخذ منه ربع ما في يده في الجناية الثانية جمع ما في ايدهما وبقسم بينهما على اربعة وان
لق ولا يله الجناية الثالثة من الابد العزمين معا فاخذ منهما سبع ما في يدهما لان حق في ثلث الف

وحق

وحق كل واحد منهما في الف فيقسم ما في ايدهما بينهم على سبعة فان التقوا جميعا جمع الكل وبقسم بينهم على اربعة
لما ذكرنا **فصل** في حق حفري في طريق المسلمين فوقع فيها رجل ومات فعلى المولى قيمته يوم
الحفر الف ولا ينظر الي قيمته يوم الوقوع لانه انما يصير جانيا بالحفر لما ذكرنا فلو دفع نصف قيمته الى
ولي الجناية بغير قضاء ثم وهب ولي الجناية الخساية المقبوضة والتي لم تقبض من المولى ثم وقع
في البئر رجل اخر ومات وجب لولي الجناية الثانية نصف القيمة وهو بالخيار ان شاء رجع بنصف القيمة
على المولى وان شاء رجع على المولى بربع القيمة وعلى ولي الجناية الاولى بربعها عند ابي حنيفة والله
تعالى فان رجع على المولى بالنصف كان للمولى ان يرجع على ولي الجناية الاولى بربع القيمة اما الخيار
فلانه لو قبض ولي الجناية الاولى جميع القيمة من المولى بغير قضاء ثم وهب المقبوض للمولى ثم وقع في البئر
اخر ومات كان ولي الجناية الثانية بالخيار عنده ان شاء رجع بنصف القيمة على المولى وان شاء رجع بنصف
القيمة على ولي الجناية الاولى لان النافع باشر سبب الضمان وهو الدفع بغير قضاء بسبب الضمان على ما ذكرنا
والقايض باشر سبب الضمان ايضا وهو القبض ولو لم يكن قبض اصلا حتى وهب جميع القيمة من المولى ثم
وقع في البئر رجل اخر ومات كان ولي الجناية الثانية يتبع المولى بنصف القيمة ولا يتبع ولي الجناية
الاولي لان المولى باشر سبب الضمان وهو المنع بالتميز سابقا وولي الجناية الاولى لم يباشر
فاذا قبض النصف دون النصف حتى وهب الكل كان لكل نصف اعتبار نفسه اعتبارا للمقبض بالكل فان
قل ينبغي ان لا يقبض القايض لولي الجناية الثانية بعد ما وهب المقبوض من المولى لان سبب
الضمان في حقه القبض وقد زال سبب الضمان فيجب ان يبرأ كالفاصب الثاني اذا وهب المقبوض
للفاصب الاول ورده عليه قيل له هذا هكذا ان لورد ولي الجناية الاولى على المولى عن حق ولي
الجناية الثانية كما في العصب وان لم يرد لان حق ولي الجناية الثانية ليس في عين المقبوض وانما هو في ثلث
نصف المقبوض دينا في ذمته لما قلنا ان قبضه وقع مبيعا ثم وجب القبض لعارض ولهذا الوتر في قبضه
يفذ ولا ينقص تصرفاته الا ترى انه لو لم يبرأ كان لولي الجناية الاولى ان يسلك المقبوض ويعطيه
مثل نصفه من مال اخر كدين بيني شريكين قبض احدهما نصيبه واختار شريكه اتباع القايض كان
له ان يسلك المقبوض ويعطيه مثل نصفه كذا هنا وهذا لان الواجب لولي الجناية الثانية الدين
في لزمه والموهوب عين والعين غير الدين الا ترى ان المرأة لو قبضت المصداق ثم وهبت من كسبه
لان الموهوب غير المقبوض في الحكم كذلك فان قيل وجب ان يقبض القايض لولي الجناية الثانية نصف
القيمة قبل القبض كما لو قبل الكل وذهب الكل لانه وجد سبب الضمان في الكل لان الهبة ابراء الدين
والابرا استهلاكه والاستهلاك قبض حكما الا ترى ان المشتري اذا اتمق المبيع قبل القبض صار
قايضا والقبض سبب الضمان قيل له نعم الاستهلاك قبض حكما لكن بهذا القبض الحكمي لم يتبع
حق ولي الجناية الاولى في شيء من القيمة وسبب الضمان في حق القايض ليس هو عين القبض
بل معنى قبضه القبض وهو انه تعين حق القايض في المقبوض وحق السالك لم يتبع بعد
والعين خير من الدين فكان له ان يقبض القايض ما هو حقه من المقبوض حتى يساويه بهذا
المعنى لا يوجد في القبض الحكمي الا ترى ان احد ربي الدين اذا وهب نصيبه من الدين للغير قبل

القبض لا يكون للساكن ان يقبض الواهب وان صار قابضاً نصيبه حكماً لانه لم يتعين نصيبه بهذا القبض
وان قبض ثم وهب كان له ان يقبضه حكماً لانه لم يتعين نصيبه بهذا القبض وان قبض ثم وهب كان له
ان يقبضه لانه يقبض حقه بهذا القبض وهذا لانه اذا وهب ما قبض صار متلفاً لذلك
ونصيبه النص الذي لم يقبض لا يكون مستهلكاً لانه ابطال حقه ولم يحصل حتى ثبت للباقي حق
الشركة وقد يجوز ان يتغير حكم الهبة قبل القبض وبعد كما قالوا في المرأة تهب الصداق
قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول لا يرجع عليها بشيء وبعد القبض يرجع بالنصف والبايع اذا
وهب الثمن قبل القبض لا يرد المبيع بالعيب ولو كان بعد القبض يرد ذكره في الماذون
والزيادات تبين بهذا ان الهبة قبل القبض ابراءً واسقاطاً وبعد القبض اتلاف فان
اختار تضييع كل واحد منهما الربع لم يرجع احدهما على صاحبه بشيء لان كل واحد منهما
ادى عن نفسه لانه تبين ان ولي الجناية الاولى ما اخذ من الزيادة على الربع اخذ بغير حق
ووجب عليه رده والمولى دفع ما زاد على الربع الى غير مستحقة فصارت مناهياً ولا يزداد
حق الثاني ببراءة المولى عن نصيب القيمة لانه بالبراءة تبين ان الحق لم يكن واجباً
فكانت المناصفة واجبة بحكم الواجبين وان اخذ كل النصف من المولى كان له ان يرجع على
الجناية الاولى بربع القيمة لانه ظهر ان حقه كان في نصف القيمة وقد ابراه عن الربع وفي
حقه في الربع هذا اذا دفع المولى نصف القيمة الى الاول بغير قبضاً فاما اذا دفع بقبضاً
وباقى المسألة بجعلها فلا خيار للمولى الجناية الثانية ويتبع المولى بربع القيمة وولي الجناية
الاولى بربع القيمة لانه لو قبض الكل بقبضاً ثم وهب الكل كان له ان يقبض وولي الجناية الاولى
نصف القيمة على التعيين من غير خيار لان الدفع من المولى اذا كان بقبضاً لا يكون تسكياً
للضمان ولو لم يقبض شيئاً حتى وهب الكل كان له ان يقبض المولى نصف القيمة ولا خيار
له ايضا فاذا قبض النصف ولم يقبض النصف يجب ان يكون لكل واحد من النصفين حكم نفسه
واما على قول ابي يوسف ومحمد الجواب في الفصلين وهو الدفع بقبضاً وغير قبضاً سواء كان
الجواب في الفصلين كالجواب فيما اذا كان الدفع بقبضاً عند ابي حنيفة والله تعالى هذا اذا دفع
النصف الى الاول بقبضاً القاضى وهب اما اذا دفع الكل الى الاول بقبضاً ثم وهب المولى نصف
القيمة للمولى ثم وقع فيها خرفاته يدفع النصف الذي في يده كله الى ولي الجناية الثانية لانه
حق الاول كان في نصف القيمة فلما ذهب له نصف القيمة يصرف تصرفه الى ما يملكه وصار كأنه
استهلكه والمستهلك كالمقاييم في يده ولو كانت القيمة كلها قايمة في يده يوم برد النصف على
ولي الجناية الثانية فكذلك هنا وهذا لما ذكرنا ان الموهوب غير المقبوض حكماً فان وقع فيها ثالث
ومات وقد عزم الواهب بنصف القيمة للثاني بامر القاضى قال على الواهب سدس القيمة
لانه تبين ان حقه في ثلث القيمة فقد اخذ سدس القيمة بغير حق واستهلكه فيضمن ذلك
ويجب على الثاني الذي اخذ القيمة بقبضاً ان يرد السدس ايضا الى ولي الثالث وذلك
لأن ما في يده حتى يتحقق المساواة بينهما فيكون لكل واحد ثلث القيمة بهذا اذا دفع نصف القيمة

الى الثاني بقبضاً القاضى فاما اذا دفع اليه بغير قبضاً فان الثالث يرجع على الثاني فيما اخذ نصف ما في يده
وهو ربع القيمة لانه لما دفع في اليد الثالث تبين ان حق الثاني والثالث في النصف الذي في يده سواء
والثاني لما قبض النصف بغير قبضاً صار جانياً في حق الثالث في نصف ما قبض فبرد نصف ما قبض
اليه وذلك الربع بخلاف ما اذا قبضنا لانه الثاني لم يبرح جانياً في حق الثالث ثم الثاني والثالث
يرجعان جميعاً على الاول بسدس القيمة كل واحد منهما بنصف السدس لانه ظهر ان القيمة
كانت بينهما اثلاثاً وان حق الاول كان في الثلث لا غير فصار الاول متلفاً على والثالث مقدار
سدس القيمة فيرجعان عليه بذلك بينهما فيحصل في يد الثاني والثالث في يد كل واحد منهما
ثلث القيمة في المبسوط واذا قتل المدبر رجلاً وقيمتة ألف درهم ثم زادت قيمته الى ألفي
درهم ثم قتل آخر خطأ ثم اصابه عيب فرجعت قيمته الى خمسمائة ثم قتل آخر خطأ فعلى
مولاة الف درهم لانه حين خفي في المورة الثانية وقيمتة الفان يلزمه الفان الف منها
للاوسط خاصة لانه لا حق للاول والثالث فيها لانه جنى على الاول وقيمتة الف درهم
وجنى على الثاني وقيمتة خمسمائة فحصلت الالف للاوسط وتكون خمسمائة من الالف
الباقية بين الاوسط والاول لانه لا حق للثالث فيها لانه جنى عليه وقيمتة خمسمائة
فكانت الخمسمائة لها بضرب الاوسط فيها بنسبة الالف لانه وصل اليه الف من حقه وبضرب
فيها الاول بعشر الالف لانه لم يصل اليه شيء من حقه والخمسمائة الباقية بينهم لان لكل واحد
منهم فيها حقاً يضرب فيها الاوسط بعشر الالف الا قدر ما وصل اليه وذلك الف ومائتان وستة
وثلاثون وستة عشر جزءاً من تسعة عشر جزءاً من درهم وكذلك الاول يضرب بعشر الالف
قدر ما وصل اليه وذلك مائتان وثلاثة وستون وثلاثة أجزاء من تسعة عشر جزءاً من
درهم والثالث يضرب فيه بعشر الالف لانه لم يصل اليه شيء من حقه ولو قتل المدبر رجلاً خطأ
وقيمتة الف درهم ودفعها المولى بقبضاً ثم رجعت قيمته الى خمسمائة ثم قتل آخر فان خمسمائة
ما اخذ الاول للاول خاصة لانه لا حق للثاني فيها والخمسمائة الباقية بينهما للشبوت حقها
فيها فيضرب الاول فيها بعشر الالف الخمسمائة لانه وصل اليه خمسمائة من حقه ويضرب
الاخر بعشر الالف درهم لانه لم يصل اليه شيء من حقه فالتفاوت بينهما بقدر خمسمائة
فجعلنا كل خمسمائة سمها فيصير حق الاول في تسعة عشر وحق الاخر عشرين فيقيم الخمسمائة
بينهما على تسعة وثلاثين خيالاً خارج اثني عشر درهماً واثنان وثلاثون جزءاً من تسعة
وثلاثين جزءاً من درهم فكلون للاول مائتان وثلاثة واربعون درهماً وثلاثة وعشرون
جزءاً من تسعة وثلاثين والثاني مائتان وستة وخمسون درهماً وستة عشر جزءاً من تسعة وثلاثين
جزءاً من درهم واذا قتل المدبر رجلاً وقيمتة الف درهم ثم فقأ رجل عيني المدبر وعزم خمسمائة
ثم قتل المدبر رجلاً آخر خطأ فأرشد المولى لا حق للاول الجناية فيه لان حقه لم يبرح
لانه عاقلته فلم يكن لهم على المدبر ولا على جريح من أجزاء سبيل والارشد بدل جريح من اجزائه
فيكون ماله وعلى المولى قيمة المدبر الف درهم لانه ان خمسمائة منها للاول خاصة لانه لا حق

لانه لا حق للثاني فيها لان حقه انما يثبت بعد ذهاب عيته والجنسية الاخرى يضرب فيها الاول
بعضه الا في لانه لم يصل اليه شيء فيقسم بينهما على تسعة وثلاثين سحرا على ما ذكرنا بخلاف حقه
البرقائه ثم يجب قيمته يوم الحفر ولا ينظر الى وقت الوقوع لانه الجنابة هو الحفر وقد حصل في زمان
واحد اذا ادرك الرجل عبدا فحني جنابة ودفع القيمة الى ولي الجنابة بغير قضائه
كاتبه المولى فحني جنابة اخرى قضى بقيمته لان موجب جنابة الكاتب عليه ويجب عليه الاقل
من قيمته ومن ارش الجنابة على ما ذكرنا بخلاف المدبر فلو قضى عليه بقيمته فلم يدفعها حتى حني
جنابة اخرى ثم مات وترك مائة درهم ومكاتبته الف ولم يكن قضى في الجنابة الثانية بشيء
فانه المائة كلها لمولى الجنابة الثانية لا يشارك فيها ولي الجنابة الاولى ولا ولي الجنابة الثانية ومولى
الجنابة الثالثة بالخيار ان شاء رجع بنصف القيمة على ولي الجنابة الاولى وان شاء رجع
على المولى ثم يرجع المولى على ولي الجنابة الاولى اما المائة لمولى الجنابة الثانية خاصة ولا
يشترك ولي الجنابة الاولى لانه يستوفي حقه وزيادته ولو لم يستوفي شيئا كان لا يشاركه
فهما لان موجب جنابة المدبر على مولاه وهذا كسب المكاتب ولا حق للمولى في كسب
المكاتب فاذا وصل كان اولى واما ولي الجنابة الثالثة فلان موجب الجنابة الثانية صار دينيا علميا
بقضا والقاضي وتاكده عليه ولهذا لو عجز بعد القضا بالقيمة كانت القيمة دينيا في ذمته يدفعه
المولى او يباع فيه كما يباع بغيرها من الديون وموجب الجنابة الثالثة لم يصرد دينيا لان جنابه
المكاتب لم يقتضه دينيا بل بالقضا او بالموت عن وفا او بالياس عن الدفع ولهذا لو حني المكاتب
فحجر قبل القضا لا يباع بالجنابة بل يقال للمولى اما ان تدفع بالجنابة او تقضي كما هو موجب جنابه
العبد وكذا لو لم يقض بالجنابة حتى عجز فاعتقه المولى وهو يعلم كان مختارا للعبد لانه لما عجز
قبل القضا صار كعبد حني فيصير المولى بالا اعتاق مختارا للفداء وان كان لا يعلم كان له عليه الاقل من
قيمته ومن الديه كما في العبد ولو عجز بعد القضا واعتقه وهو عالم بالدين او غير عالم يلزمه
الاقل من قيمته ومن الدين ولو حني ثم عجز قبل القضا وجني جنابة اخرى فهو كعبد حني جنابتي
يجبر المولى بين الدفع والفداء ولو حني جنابتي ثم اعتقه المولى فعلى المكاتب الاقل من
قيمته ومن الجنابتي دينيا في ذمته ولا ضمان على المولى لانه لم يجب شيئا ولا اتلف عليهم
حقا لان حق اوليا الجنابه كان في السعاية وبعد العتق هو اقدر على السعاية فنقبت
الجنابة الثالثة فلا تتعلق بكسبه فكانت صرف الماية كلها الى دين المكاتب وهو كسبه
اولي فان قيل يجب ان تصير الجنابة الثالثة دينيا عليه من غير قضاء لان هذا المكاتب مدبرا
والمدبر لا يتوهم رفعه بعد العجز وجنابة المكاتب انما لا تصير دينيا قبل القضا لتوهم العجز
وبه يصير محلا للدفع والمدبر ما يوسد الدفع لا ترمى ان المكاتب اذا مات عن قائم وعليه
تصير الجنابة دينيا من غير قضاء لانه لا يتوهم دفعه بعد الموت قيل له الجنابة اذا وجدت
من المكاتب الذي هو غير مدبر اعتبرنا القضا بصير دينيا لمعنيين احدهما انه يتوهم دفعه
بعد العجز فاعتبرنا القضا ليكون دينيا فلا يجب الدفع والثاني ان موجب جنابته موقوف

بين

بين ان يكون على المولى اذا عجز ورد رقيقا وبين ان يكون على المكاتب المدبر ان لم يعجز ففي
مسئلتنا ان لم توجد العلة الاولى وجدت العلة الثانية لانه ربما يعجز وهو ما يوسد الدفع
بالمدبر فيجب على المولى فكان موجب جنابته موقوفا وانما يزول التوقف فيما يجب
عليه بالقضا وهو بمنزلة عبد حني جنابة ثم كاتبه المولى وهو عالم بالجنابة او غير عالم
لكن لم يقض القاضي عليه بالدية حاله التعلم او بالاقل من قيمته ومن الديه حال عدم العلم
لم المالك دينيا عليه وان كان بالكتابة يصير مختارا للفداء لا اعتاقا لانه لا اعتاق تقصر عليه
وهو الديه او اقل الموجهين وفي الكتابة لا تقصر الا بالقضا حتى لو عجز ورد في الرد بجذبة
الدفع والفداء كان الكتابة لم تكن لاننا لم نتيقن بان المال صار دينيا عليه لان الكتابة قابلة للتبضع
فربما يعجز فيصير محل الدفع ويصير كان المال لم يكن دينيا عليه فتوقف التقصر على القضا بخلاف
ما لو قضى القاضي على المولى بموجب الجنابه ثم عجز فانه لا يعود الى العبد بل يكون دينيا على
المولى لاننا لو قلنا بالعود بالعبد كان فيه فسخ القضا وانه لا يجوز بخلاف ما اذا عجز قبل
القضا الا ترمى ان المفصوب اذا انقطع عن ايدي الناس نقض القاضي عليه بالقيمة ثم
قدر على المثل لا يعود حقه الى المثل ولو لم يقض كان حقه في المثل اذا ثبت هذا فنقول
مكاتب مات عاجزا لان مكاتبته الف وقد ترك مائة درهم وعليه دين وجنابه لم تقصر دينيا
فيقضي دينه من المتروك ولا شيء لمولى الجنابة لكن ولي الجنابة يرجع بنصف القيمة ان
شاء على المولى وان شاء على ولي الجنابة الاولى لان الكتابة لما انفسخت صارت كأن لم تكن
وتصير الجنابتي جنابة المدبر وحكم جنابة المدبر بهذا ذكرنا وهذا لان المكاتب اذا مات
عاجزا وهو وقت يجعل كعبد ما ذون فيما مضى واذا كان مدبرا يجعل كمدبر ما ذون
فما مضى فصار حاصل مسئلتنا مدبر مكاتب حني جنابتي ودفع المولى القيمة الى
ولي الجنابة الاولى بغير قضاء كان لمولى الجنابة الثانية الخيار عند ابي حنيفة ولم
يعالي وعندهما الخيار له وان دفع بقضا لا خيار له اجماعا وقد ذكرنا ان العبد اذا حني
ثم كاتبه مولاه لا يقصر عليه موجب الجنابة بل بالقضا حتى لو عجز قبل القضا ثم مات
لا ضمان على المولى لان الجنابة تحولت الى العبد بالعجز والعبد الحاني اذا مات سقطت
عنه الجنابة وكذا الوما مات عاجزا ولم يدفع شيئا لانه مات نمدا فصار كأنه عجز ثم مات
ولو مات وترك وفاء بالمكاتب كان على المولى قيمته كما كانت لانه مات عاجزا وتعذر دفعه
فصار كأن لم يميت لكنه ادي فعتق وكذا لو ترك ولد لان الولد قائم مقامه فصار كأنه
لم يميت ولو كان حيا كان على المولى قيمته كذلك ههنا فان عجز الابن يرد رقيقا ثم يظن ان
كان لم يقض على المولى بالقيمة سقطت الجنابة لانه لما عجز الولد ورد رقيقا
لان لنا ان المكاتب وهو الات مات عاجزا والعتق الحاني اذا مات سقطت الجنابة
ولا يلحق الابن من ذلك شيء لان ولد الحاني لا يدخل في جنابة الاب وان عجز الولد
ما قضى على المولى بالقيمة او مات المكاتب عاجزا او عجز ثم مات فالقيمة على المولى لانه

لما قضى المولى صار ذلك ديناً عليه فلا يسقط بموته عاجزاً ويجوز الولد بياناً ان المدبرة
لا جنت جناية تاتي على قيمتها صارت قيمتها ديناً على المولى فاذا مات المولى ولم يدع مالا
غيرهما فهذا رجل مات وترك ستمائة درهم قيمة المدبرة وقيمة ولدها وعليه تلمائة
درهم ديناً واوصى لهما بقربتهم لان التدبير وصية وقد سري الى الولد والوصايا
تنفذ من ثلث مال الميت وماله ما فضل من دينه وما دام على المولى دين فلا وصية
لها فعليه ان يسعيا في تلمائة لولي الجناية وما ياتي درهم للورثة فيعي كل واحد منهما
في الحاصل في مائتي وخمسين مائة وخمسين لولي الجناية ومائة للورثة ويبلغ لكل واحد
منهما من رقبته سدس قدره من درهما فان استسعوا الام او لا واخذوا منها
جميع قيمتها يرجع على الولد سدس قيمته وذلك حقوق درهما ويسمى الولد في ثلثي
قيمته للورثة وذلك مائة درهم لان الام متى ادت قيمتها للفرع فقد قضت دين
الميت ما تاتي وخمسين من مال الميت وخمسين من خالص ملكها وهي مضطرة في ذلك
لتقدم حق الفرع على حقها فكان لها ان ترجع بذلك في مال الميت وما وجب على الولد
من السعاية مال الميت فكان لها ان ترجع في ذلك فيحصل لها من وصيتها قدر خمسين
ومتي سعى الولد في ثلثي قيمته ما يتاخر وادى الى الام خمسين يبقى له من رقبته قدر
خمسين فيسلم لكل واحد منهما قدر وصيته وان اختار الفرع استسعا الولد واخذ
من الولد جميع دينه يرجع الولد على الام بخمسين درهما سدس قيمته وسعت
في ثلثي قيمتها للورثة كما قلنا في الفصل الاول **رجح** مات وترك مديراً
لا مال له غيره فحضر المدبر جناية عليه ان يبيع في الاقل من قيمته ومن الجناية
ويسمى للورثة في ثلثي قيمته وهو بمنزلة المكاتب عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى في حكمه
لان عنده المستسقى بمنزلة المكاتب والمكاتب اذا جني جناية فعليه ان يبيع في الاقل من
قيمته ومن الارش وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله بحالي المستسقى بمنزلة حر عليه
دين فيكون جناية الاحرار فتجب الدية على عاقلته ويسمى المدبر في ثلثي قيمته للورثة
لان التدبير وصية قال في الاصل حكمه حكم المكاتب عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
الذي وجبه وهو انه اذا جني بعد موت المولى جناية وقضى بها او لم يقض حتى مات
فلان يستسقى فيما عليه للورثة وعليه دين فان ما ترك يكون بين صاحب الجناية
والدين بالخصم لان جنايته ديناً عليه بمنزلة ساير الديون ولا شيء للورثة الا اذا
فضل من الجناية والدين فاختار اخذ الورثة ثلثي القيمة ويكون ميراثاً بخلاف المكاتب
فانه اذا مات وعليه دين وجناية وترك مالا فانه سداً بالدين فان فضل شيء كان
لصاحب الجناية ولا فلا شيء له والفرق وهو ان في حق المكاتب الدين اقوي من الجناية
لان جناية المكاتب لها سقوط بحال فانه اذا عجز سقطت الجناية عنه ويلزم المولى ولو
اغتصبه بعد العجز سقطت الجناية اصلاً وراساً فاما الدين فلا سقوط له بحال فانه يتبع

به في حالة الوقف والحرية جميعاً فانه اذا اعتق عبده وعليه دين يتبع به بعد العتاق فثبات الدين
اقوي في حق المكاتب فكانت البداية به اولى اما في المستسقى الجناية والدين على السواء لان
الجناية لا تسقط عنه بحال كالدين لعدم تصور عوده الى الوقف ولو ترك ولد او ولد له من اخته
ولم يترك مالا سعى الولد بمنزلة المكاتب فيما كان على المدبر للورثة ولا صاحب الدين والجناية
لان الولد دخل في تدبير الاب ثم الاب كان لا يفتق مما بناه بغير سعاية فكذا الولد فلما وجبت
السعاية عليه صار بمنزلة المكاتب وولد المكاتب بمنزلة ابيه يسمى فيما كان على ابيه فكذا
ولد المستسقى فان كان المدبر قد سعى في ثلثي قيمته ولم يقض عليه بالجناية حتى مات سعى
الولد في سعي لان الاب لما ادعى السعاية الى الورثة عتق وعتق ولده منه ايضا فاذا مات
فهذا حر مات وعليه جنايته ودين له ورثة ولم يدع مالا فلا يتبع الورثة عبداً
بين رجلين **قتل رجلاً خطأ فذره مديراً** وهو موسر وهو لا يعلم بالجناية ثم جني
جناية اخرى فهنا حكمان حكم التدبير وحكم الجناية اما حكم التدبير بين المولين فهو
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى يصير نصفه مديراً ويبقى نصفه قاتلاً كذلك لان عنده
التدبير يجزئ كالا عتاق فيبقى نصيب الشريك على ملكه لكنه قد يتدبر صاحبه فكان
له حق خيار ان كان موسراً ان شاء من المدبر وان شاء سقى العبد في نفسه وان
شاء اعتق نفسه وان شاء دبره وان شاء تركه كذلك وان كان مفسراً فله هذه الخيارات
سوى التضيي وعندهما يصير كله مديراً ويبقى لشريكه نصف قيمته موسراً كان او مفسراً
لانه ضمان ملك كالا مستيلاً لما ذكرنا من الخلاف في جني الامتاق وعدمه في الامان ولما
الحكم بين المولين وولي الجناية وهو مقصود الباب وهو ان المدبر اذا كان موسراً واختار
السكوت تضمنه بضمنه نصف قيمته قاتلاً التدبير لا قاتلاً وهو وقت ويدفع ذلك الى ولي
الجناية الاولي ويبقى المدبر نصف قيمته لولي الجناية الاولي ايضا ويبقى جميع قيمته مديراً
لولي الجناية الاولي الثانيه اما يدفع السكوت ما اخذ من المدبر وهو نصف قيمته قاتلاً
ولي الجناية الاولي لان العبد حين جني كان مشتركاً بينهما وتعلقت الجناية برقبته وقد
فات نصيبه واخلف بدلاً فتعلق حق ولي الجناية بالعبد كعبد قتل رجلاً خطأ ثم قتل العبد
رجلاً واخذ المولى قيمته يدفع القيمة الى ولي الجناية وكذا اذا قطعت يده واخذ الارش
يدفع العبد مع الارش الى ولي الجناية كذلك هنا بخلاف المدبر اذا قتل رجلاً ثم قطع
رجل يده واخذ المولى الارش فانه لا يدفعه الى ولي الجناية لان موجب جناية المدبر الوجه
على المولى ابتداء من غير التعلق برقبة العبد فلم يكن الارش بدل مال تعلق به حق ولي
الجناية ولهذا لو مات المدبر بقيت القيمة ديناً في دمة المولى ولو مات العبد لا يجب على
المولى شيء ولا يجب على السكوت نصف الدية وان اخرجته عن ملكه ببدل مع العلم
بالجناية لانه ما اخرجته عن ملكه ببدل مختاراً والدفع كان ممنوعاً بتدبير صاحبه
فلما اختاره التضيي فلا يصير مختاراً للفداء وانما يجب على المدبر نصف قيمته قاتلاً ولي

الجنابة الاولى لانه كان قنا وقت الجنابة فلما دبره وهو لا يعلم بالجنابة فقد منع المدفع بغير اختيار
فيغرم نصف القيمة لانه ما كان يملك الا نصف العبد الا ترى انه لو كان الكل له ودبره يغرم جميع
قيمته قنا وان كان عالما بالجنابة يغرم نصف الدية لانه صار مختارا للفداء في نصفه كما لو كانت
الكل له ودبره مع العلم واما يغرم للثاني جميع قيمته مدبرا لان الجنابة الثانية وجدت وجميع العبد
ملك المدبر لانه لما ضمن نصيب الساكن صار نصفه ملكا له من وقت التدبير فظهر ان
الجنابة الثانية وجدت والعبد كله ملك المدبر وكان ينبغي ان يضمن نصف قيمته قنا ونصف
قيمته مدبرا لانه كذلك يوم الجنابة الثانية لانه التدبير عندك يتجزى الى انا نقول انه ملك
نصيبه من حين ضمن الاتري انها لو كانت جارية فولدت بين ذكركم كان الولد مدبرا وهذا
لان العبد وان كان نصفه مدبرا ونصفه غير مدبر ملك العبد اذا جني جنابة ونصفه
مدبر ونصفه غير مدبر يضمن المولى جميع قيمته مدبرا لان الكل في معنى المدبر حكمان
حيث انه لا يجوز اخراجه من ملكه فكان ما يوسى المدفع من غير اختياره بعد الجنابة
فيغرم قيمته ناقصا بنقصان التدبير لانه المحني من نقصان التدبير انه صار بحال لا يجوز
ارائته عن ملكه الي ملك غيره وهذا معني ظهر في الكل وان كان حكم التدبير من حيث
انه اعتاق يظهر عند الموت وانما اوجبت قيمة تامة للثاني ولا يطرح عنه لاجل ما دفع
الي المولى شيئا لان ذلك كان في حال كان العبد رقيقا وكان موجب الجنابة المدفع
بها والثانية حصلت في حاله التدبير فصارت قيمته دينيا عليه وهذا لان حق الاول
كان متعلقا بالرقبة ثم صار مضمونا على المولى بالاتلاف وحق الثاني متعلق بالقيمة
ابتداء في ذمة المولى ومن اختلف محل الحق لا يقع التزام فلم هذا اوجبتا حق كل واحد
منهما كحالا ولهذا قلنا ان ولي الجنابة الثانية لا يشارك في الجنابة الاولى فيما تضمن ولا في
الجنابة الاولى ولي الجنابة الثانية لا يشارك في الجنابة الاولى فيما تضمن ولا في
مختلفين هذا اذا اختار الساكن تضيي المدبر وان اختار الاستسعا في نصف
قيمته ويكون ذلك بين ولي الجنابتين ويضمن المدبر لولي الجنابة الاولى نصف قيمته
قنا مدبرا بينا وولي الجنابة الثانية نصف قيمته مدبرا لان الجنابة الثانية وجدت
ونصفه مدبرا له اما السعاية في نصف القيمة لانه اتقاه على ملكه وملكه كان في النصف
وقد اجتمعت فيه جنابات في حاله واحد وهو حاله الرق لان نصيبه بقي رقيقا على
حاله فطالب بالمدفع ان قدر وقد عجز بتدبير صاحبه من غير اختياره فلا يصير مختارا
للفداء بقيت الجنابة متعلقة برقبة العبد وانتقلت الي بدله وهو السعاية ولا شيء
عليه غير ذلك لانه ما اختار ولا اختلف غير هذا الا ترى ان العبد اذا قتل رجلا خطا
وقيته ألف درهم ثم قتل هذا العبد رجلا عبد قيمته الف ودفع مولى الثاني العبد
الي مولى الاول فان ولي الحري اخذ العبد القاتل ولا شيء له غير ذلك كذلك هنا اما
اخذ احدهما من نصف السعاية كان للاخر ان يشاركه فية فرق بين هذا وبينما اذا

اختار تضيي المدبر واخذ منه نصف القيمة حيث يدفع كله الي ولي الجنابة الاولى تعلق برقبة
العبد ثم انتقلت الي البدل والجنابة الثانية لم تعلق بالرقبة بل وصبت القيمة ابتداء واذا اختلف
السبب لم تثبت الشركة في موجب الجنابة اما بهذا السبب اتخذ حكما في حق الساكن لان الجنابة
الاولى والثانية وجدت وتعلقا بنصيبه من الرقبة وقد تعذر دفع نصيبه بتدبير شريكه فكان
سعاية نصيبه بينهما فحصل لكل واحد منهما ثلاثة ارباع قيمته لانه لولي الجنابة الاولى نصف قيمته
قنا ونصف السعاية وهو ربع قيمته وولي الجنابة الثانية نصف قيمته مدبرا وربع السعاية
ولا يشارك احدهما صاحبه في نصف القيمة لما ذكرنا بخلاف ما اختار التضيي حيث يدفع جميع
الضمان الي ولي الجنابة الاولى لان بالتضيي زال عن ملكه فلم تكن الجنابة الثانية في ملكه فكانت
جميع الضمان بدله حق ولي الجنابة الاولى فرق في حق المدبر بينا اذا اختار الساكن التضيي
وبينا اذا اختار الاستسعا فانه اذا اختار التضيي يغرم لولي الجنابة الثانية جميع قيمته مدبرا
واذا اختار السعاية يضمن نصف قيمته مدبرا والفرق وهو ان في التضيي جني وجدت الجنابة
الثانية كان جميعه ملك المدبر تكن نصفه مدبر ونصفه قن فيكون جميع الموجب عليه وكله
مدبر له معني علي ما ذكرنا وبنا حين وجدت الجنابة الثانية نصفه ملك المدبر ونصفه ملك الساكن
ولهذا كان الولاء كله ثمة للمدبر وبنا بينهما فلماذا يغرم نصف قيمته مدبرا هذا اذا اختار
الاستسعا وان اختار تضيي نصفه او اعتاقه او تركه كذلك يغرم الساكن نصف قيمته قنا
بني ولي الجنابتين لانه استسعا على ملكه وتعذر المدفع من غير اختياره ويضمن المدبر لولي الجنابة
الاولى نصف قيمته قنا ونصف قيمته مدبرا لما ذكرنا في حاله اختيار الاستسعا لان بتدبير
الساكن واعتاقه لا يتعذر المدفع عليه لانه كان متعذرا قبله بتدبير المدبر فنصار تدبيره
واعتاقه واختياره ترك نصيبه كذلك واختار الاستسعا سوا قنا قيل لما تعذر المدفع
لامن جهة الساكن لم يوجد من الساكن الاستهلاك فوجب ان لا يضمن نصف قيمته لولي
الجنابتين بتدبيره واعتاقه او تركه لانه لم يستهلكه وما اخذ بدلا بخلاف ما اذا ضمن او
واستسعى لانه اخذ البدل قيل له ان لم يوجد منه الاستهلاك بعد الجنابة فكذلك
نصيبه على ملكه لمنفعة رجعت اليه فانه ان دبر يستخدم نصيبه وان اعتاق كان الولاء له ويرثه
فاذا تعذر المدفع وتعذر تضيي وينتفع به بضمن قيمته كيلا تهدر الجنابة كما لو دبر ثم جني يضمن
القيمة وان لم يوجد منه الاستهلاك بعد الجنابة وهذا كله قوله الي حنيفة رحمه الله تعالى
ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قول ابي يوسف ولا قول نعيم وعلي قياس
قولهما يضمن نصف قيمة العبد قنا لولي الجنابة الاولى وجميع قيمته مدبرا لولي الجنابة
الثانية كما ذكرنا لابي حنيفة فيما اذا اختار الساكن الضمان لانه الكل مدبر له لانه لا يتجزى
عندهما ويغرم الساكن نصف قيمته قنا سوا كان موسرا او مفسرا ويدفع الساكن
الي ولي الجنابة الاولى لما قلنا لابي حنيفة رحمه الله تعالى رجلا
شيخ عبد رجل موضعه ثم دبره سيده ثم عاد وشجبه موضعه اخري ثم لاتبه السيد

ثم ما دفتحه موضحة اخرى ثم ادعى المكاتب المكتبة نفق ثم ما دفتحه اخرى ثم مات العبد
من ذلك لانه على الشايع نصف عشر قيمة العبد صحيحا بالشجة الاولى وما حدث من النقصان
من هذه الشجة الى وقت الكتابة ثم بطل ما حدث من تلك الشجة بعد الكتابة وبطل ايضا
ما حدث من تلك الشجة نقصان التدبير خاصة وعليه بالشجة الثانية نصف عشر
قيمتها مدبرا مشجوجا بالشجة الاولى وما نقصه هذه الشجة الى وقت الكتابة ويبطل
ما حدث من الشجة بعد الكتابة وعليه بالشجة الثالثة نصف عشر قيمته مدبرا مكاتب مشجوجا
بشجتيه وما نقصته هذه الشجة الى ان ادعى نفق ولا يجب ما حدث من النقصان من الشجة
بعد العتق وعليه عاقله الشايع ثلث دية المقتول لورثة المكاتب للشجة بعد العتق ولا يجب
ضمان الشجة ولا النقصان الحاصل بها بهذه المسئلة وما بعد هنا تنبني على اصول منها
ان الجناية على الرقيق فيما دون النفس اذا كان لها ارش مقدر معتبرا بالجناية على الاحرار
في كل موضع يجب في الاحرار ارش مقدر معتبرا بالجناية يجب في العبيد كذلك لانه مضمون
بالجنابات من حيث انه ادعى فيقتل بالاحرار في اروش الجنابات عليه ولهذا لا يبلغ الي
تمام القيمة لا في النفس ولا في الطرف ولا يصح اقرار المولي بالقصاص في الطرف عليه
كما لا يصح في القصاص بالنفس ويصح اقراره فيها الا ان القيمة مقبارة في حقه كالدية
في حق الحر ومنها **ان الجناية عليه فيما دون النفس اذا كان لها ارش مقدر** رشت
الي النفس يقتل فيها الارش ونقصان ما حدث منها الى وقت الموت ثم قيمت الباقي
يوم الموت بخلاف الجناية على الاحرار فيما دون النفس اذا كان لها ارش مقدر حتى سرت
الي النفس فانه لا يقتل فيها الارش والنقصان لكن يجب الدية ويدخل ضمان الطرف في الدية
والفرق ان القياس في الموضوعين جميعا ان يجب ارش ما دون النفس ثم الباقي لان التالف
للحال ما دون النفس ثم الباقي ولكن تركنا هذا القياس في الاحرار لضرورة وهو انما متى اعتبرا
ذلك في الاحرار يجب الباقي دية كاملة لان دية الناقص مثل دية الكامل في الاحرار فلو اعتبرنا
ذلك جعلنا ما تلف تايبدا للجناية مضمونا مرتين بالارش والدية لان الدية يجوز ان تكون
بلا عن الكل والدية ضمان الكل فيدخل فيه ضمان النفس ضرره هذه الضرورة معدومة في الارقا
لان الواجب ضمان القيمة وقيمة الناقص اقل من قيمة الكامل فلا يؤدي الى ايجاب ضايق التالف
مرتين لكن هذا اذا اختلف الجاني او موجب الجناية كما في مسئلتنا اما اذا لم يختلف احدهما
يجب قيمة العبد صحيحا يوم الجناية لانه لا يؤدي الى الاضرار بالمولي لموصول كمال حقه
وهو نظير ما ذكرنا في الناسك في صيد الحرم اذا زادت قيمته بعد الخروج يضمن
ما نقصته حاجته وقيمتها زائدة يوم الموت مجبر ما ولو قيل يغرم قيمته يوم الموت
صحيحا غير مجبر في زايده كان سواء وهذا الماعرف ان الاعتبار في الجنابات ما لها وجعل
الجناية الثانية متممة للاولى لان القتل في الاثم الاغلب لا يحصل الا بضربات الا اذا نذر
جعل الثانية متممة للاولى بان يختلف حكم الفعلين كما اذا قطع يد رجل خطا ثم قتلته عمدا

قبل ان يراء عمده او بعده اذ لا يمكن جعل الاول ساريا بان يقطع يده خطا او عمدا فيبرأ ثم
يقتله خطا او عمدا لانه انقطاع السرية في حق الحر له سبب واحد وهو البر وفي حق الموقوف
سببان البر وتبدل المستحق لما ذكرنا واذا انقطعت السرية لا بد من ايجاب موجب الخرج
ومنها ان التدبير لا يقطع سرية الجناية والكتابة تقطع واعناق العبد يقطع اذا كان
خطا ولا يقطع اذا كان عمدا وعتق المكاتب لا يقطع السرية اذا كانت الجناية حاله الكتابة
اما التدبير لا يقطع السرية لانه لا يوجب تبدل المستحق فامكن ايجاب ضمان السرية لانه
لا يوجب تبدل المستحق فامكن لو يجب لو كان ابتداء الجناية على ملكه وهو المولي
فكان المستحق للجناية والسرية واحدا فكان التدبير وعدمه بمنزلة والكتابة والاعتنا
يقطع لانه لا يمكن ايجابه للمولي ولا للعبد كما في البيع فانه اذا باع العبد المجني عليه
يقطع السرية لهذا المعنى مع انه ليس بقاطع حقه لانه يشبه للضمان ومع اشتباه المستحق
لا يمكن القول بوجوب الضمان لانه الضمان بالشجة والجراحة اذا صارت نفسا يجب باعتبار وقوع
التلافيتي اتحد المستحق للضمان عند ابتداء الجناية وسريته يعلم انه حصل التلافيتي ملكا مالك معلوم
فاوجبنا الضمان حقه واذا اختلف المستحق ابتداء واستها جعل المستحق فله يمكن ايجاب الضمان للمولى
هو مالك يوم الجناية لان الجناية انما توجب الضمان بوصف انها اتلاف وضرر واذا حصل الاتلاف
والضرر في ملك الغير لم يكن اتلافا وضررا في حق الاول وفي حق الثاني ان حصل التالف والضرر لانه
ما اضر في حقه لانه حينما فعل فعل الاضرار لا ملكا للثاني فحي نفذ القول بالتلف سقط الضمان
ضرره وهو المعنى من انقطاع السرية هذا المعنى موجود في الكتابة والاعتنا لان المكاتب بعقد
الكتابة صار مختصا بنفم وصار حرا حكما وانقطع اختصاص المولي عنه وموجب الجناية عليه له
فاختلف المستحق فانقطعت السرية واذا ثبت هذا في الكتابة نفى الاعتنا اولى واما في العمد ان كان
للعبد او المكاتب ورثة غير المولي فلا قصاص بالاجماع ويجب ارش القتل وما نقصه القتل الى ان
عتق لاشتباه المستوفي بمنزلة مالو باعه واما المكاتب اذا ترك وفاء لانه مات حرا عند
البعض فتمكنت الجلالة في المستوفي بقضية الخلاف ويجب قيمة المكاتب لجلالة المستوفي وان
لم يكن للعبد وارث سوى المولي يجب القصاص للمولي عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند
محمد انقطعت السرية ايضا ويجب الارش مع النقصان الى ان يفتق لا تقطع السرية ايضا
لا خلاف سبب الولاية ولهما ان المستحق واحد وهو العبد لانه في حق القصاص مبقا على اصل
الحرية وانما يستوفي المولي بطريق الخلافة وجهاله السبب لا تفضي الى المنازعة والقصاص له
للمجهول وفي المكاتب اذا لم يترك وارثا سوى المولي وترك وفاء عندهما يجب القصاص للمولي
وعنده يجب قيمة المكاتب وان قتل عاجزا يجب القصاص بالاجماع وان كان له وارث اخر لانه لما مات
عاجزا عاد قنا فكانت الولاية للمولي على كل حال واما اذا كانت الجناية حاله الكتابة لا يقطع
السرية بالعتق لانه لا يتبدل المستحق وهو المكاتب ومنها ان جناية الخطا على رقيق الغير اذا صار
نفسا يتحملها العاقله كثر ذلك اقل ومتى اقتضت على ما دون النفس يجب في مال الجاني وقال

ابن ابي ليبي في النفس يجب قيمته عليه في ماله لما روي عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما
موقوفا عليه ومرفوعا الي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تعقل العاقله عمدا ولا عبدا
الا انا نقول العبد يسلك به مسلك الا حرار في الجناية عليه في النفس الا ترمي انه يقبض
منه اذ كانت الجناية على نفسه عمدا حرا كان القاتل او عبدا والعبد اذ وجد قتيل في محله
وجبت القسامة والدية بخلاف البهايم والمراد من النفس اذا جنى على العبد فيما دون
النفس او كان الجاني هو العبد فانه لا يجب موجب جنايته على عاقله المولى والفرق لا مهابنا
رحمهم الله بين الجناية على النفس وما دونها ان الجناية على الارقا فيما دون النفس يسلك
بها مسلك الجناية على الاموال من كل وجه حتى لا يجب القصاص بحال وضمان الاموال
مما لا يتحملها العاقله بهذا المعنى معدوم في الجناية على النفس فانه يجزي القصاص بين
العبد بين بالاجماع وبين الحر والعبد عندنا فان قيل الجناية على الارقا فيما دون النفس
لم يسلك بها مسلك الاموال من كل وجه بدليل انها اوجب ارشنا مقدرا حتى قالوا
فبين شيخ عبد انسان موصفة كان على الجاني نصف قيمته كما لو شجع حرا موصفة كان
عليه نصف عشر دينه ولو قطع يد عبد يضمن نصف القيمة كما لو قطع يد حري يضمن نصف
الدية ولو قطع يد عبد قيمته ضمة ألف فصار سببا وي الف درهم كان عليه الفان وضمانه
للاضمة دراهم ولو سلك فيها مسلك الاموال لوجب نقصان على كما في الجناية على البهايم
قيل له عن امها بنار رحمهم الله في هذا رويان ذكر في المبسوط وفي الجامع في رواية ابي سليمان
رحمه الله انها توجب ارشنا مقدرا وروي عنهم في النوادر انه يعتبر النقصان كما في البهايم
ونفس في المستحق في العبد اذا انتقصت قيمته من اربعة آلاف عند محمد رحمه الله الله تعالى
انه يجب اربعة آلاف درهم وان كان العبد يساوي ستة آلاف درهم فصار سببا وي الف
الفا قال محمد رحمه الله تعالى ضمة الاف الاخيه وما ذكر فهو قول ابي حنيفة رحمه الله
وقال محمد رحمه الله في يد العبد ما ينقصه لا يزداد على ضمة الاف وفي الاصبع ما ينقصه
لا يزداد على الف درهم الدرهم وفي السن ما ينقصه لا يزداد على خمماية لان نصف درهم
فعلى رواية النوادر لا يحتاج الى الجواب والفرق على ظاهر الرواية يحتاج فيقول في بعض
البهايم يعتبر ارشنا مقدرا من القيمة فيما دون النفس فانهم قالوا فيمن فقأ عينا فترس
يضمن ربع قيمته كما ذكرنا في الدعوى وكذا في غيب بقرة الجزار وعين ضرره وعين الجار
والبقرة فاذا جاز التقدير فيما هو مال من كل وجه فيما دون النفس فلا يجوز وفيما
هو آدمي من كل وجه كان اولى علم من ان التقدير مما لا يلحق الارقا بالاحرار ومنه
ان من جنى على مكاتب انسان ثم ادعى المكاتبه وعققت ثم مات من تلك الجناية كان على
الجناية كان على الجاني قيمة المكاتب المادية وان مات حرا لان الجناية في الانتداء وقعت
على الرقيق والجناية على الرقيق هو جيب القيمة اذا ثبت هذه الاصول فنقول
يحتاج الى معرفة حكم الشجاع ونذكر موجبا اولاهم ثم نذكر حكم النفس بعد ذلك

اما حكم الشجاع فنقول لما شجع العبد اربع ماضيات في احوال مختلفة واحكامها مختلفة
في حال كونه قنا وحكمه ان يجب على الشجاع نصف عشر قيمته وهو عبد صحيح اما نصف عشر قيمته
فلما ذكرنا ان الجناية على الرقيق فيما دون النفس اذ كان لها ارشنا مقدرا بمنزلة الجناية على الحر
في اعتبار الموجب في ظاهر الرواية ومن شجع حرا موصفة يضمن نصف عشر دينه فلما اذا شجع
عبدا يضمن نصف عشر قيمته واما صحيحا فلا ان الجناية لا قتله وهو صحيح ويضمن ما حدث
من النقصان من هذه الشجة الى ان كانت المولى لان الجناية على الرقيق فيما دون النفس اذا
كان لها ارشنا مقدرا يضمن الارشنا او لا ثم النقصان اذا امكن وقد امكن بهذا الى ان كانت له
لم يحدث ما يهدد السرية لان المختل هو المتدبير وانه غير قاطع للسرية لانه لم يتبدل المستحق
لان الارشنا قبل التدبير وبعد المولى فلم يصير مبرياله عن السرية الا ان قبل التدبير يضمن
نقصان قيمته قنا وبعد التدبير يضمن نقصان قيمته مدبرا لان ما انتقص من القيمة بحكم
التدبير وهو منقصة البيع غير مضان في الحال بل الى المالك بالتدبير فيضمن ما بقي الى وقت
الكتابة ثم يهدر ما حدث من السرية بعد ذلك الكتابة لانه يتبدل المستحق لان المستحق
قبل الكتابة المولى وبعد بها العبد ويكون ارشنا الشجة الاولى وما حدث من النقصان
الى وقت الكتابة في ماله الجاني لانه انقطعت سرية الشجة الاولى واقتصرت على ما دون
النفس والجناية على العبد اذا اقتصر على ما دون النفس يجب ثمانية الجاني لما ذكرنا واما حكم
الشجة الثانية ان نقول يجب على الشجاع نصف عشر قيمته مدبرا مشجوعا بالشجة الاولى لان
الشجة الثانية وجدت وهو مدبر مشجوع بالشجة الاولى وما حدث من النقصان من هذه
الشجة من هذه الشجة الى ان كانت له في ماله الجاني ايضا لانها لم تنقصا لان السرية
انقطعت بالكتابة واما حكم الشجة الثالثة ان نقول يضمن الشجاع نصف عشر قيمته مكاتبا مدبرا
مشجوعا بشجعتين ثم يضمن ما حدث من النقصان من هذه الشجة الى ان ادعى فحق ثم قال محمد رحمه
تعالى الى ان ادعى فيعتق ولم يذكر حكم ما يحدث من النقصان بعد العتق الى ان مات ولم يتعرض
له واختلفوا فيه قال بعضهم لا يضمن ما يحدث من النقصان بعد العتق لانه وان كان لا تنقطع
بها السرية بالعتق لانه لا يتبدل المستحق وهو المكاتب لكن لا يجب ما يحدث من النقصان بعد
العتق لانه اذا مات بعد العتق تجب الدية ولا يعتبر النقصان مع الدية في حق الحر وقال بعضهم
يضمن لان العتق في حقه ليس بقاطع للسرية لان السرية انما تنقطع باختلاف المستحق باعتبار
حاله الابتدأ والانتها وهذا المستحق في الحالين هو المكاتب لانه استحقاقه لا يبطر بالعتق بل يزداد
وهكذا روي ابن سماع عن محمد رحمه الله تعالى انه يضمن النقصان الى ان مات لان ما حدث
من الحرية ساقط الاعتبار في حق السرية بدليل انه قال يضمن بالشجاع بالشجة الثالثة ثلث
قيمة العبد وهو مكاتب مدبر مشجوع باربع شجاع فصار كانه مات عبدا مكاتبا مدبرا ولو كان
كذلك يضمن ما حدث من النقصان الى ان يموت كذلك واما حكم الشجة الرابعة فقول لا يضمن
الشجاع الارشنا وانما يجب ثلث الدية على الروايات كلها لان الشجة الرابعة لاقتصر وهو حر

والجناية على الحر فيما دون النفس متى كان لها ارش مقدرت وسرت الى النفس لا يقتصر فيها الارش
والنقصان وهذا لانها صارت نفسا من غير ان يتحول الى حالة اخرى بخلاف ما قبلها من الشجاع
لان اختلاف احوال الجنات كاختلاف الجناء لان لكل جنابة حكمها على حد لان في بعض
الاحوال يبرأ من السرية وفي بعضها لا يبرأ فلا بد من اعتبار كل جنابة بخلاف ما اذا لم
تتحول واما حكم النفس فنقول بان السابعة يضمن بالشحمة الثالثة ثلث قيمته وهو مكاتب
مدبر باربع شجاع ولا يضمن ثلث الدية وان مات وهو حر لان ابتداء الجنابة وجدوا
مكاتب فيجب ثلث القيمة على العاقلة لان الجنابة الثالثة صارت نفسا فكون على العاقلة
لما ذكرنا وهذا لان النفس وان بلغت باربع جنابات خفيفة لكنها بلغت ثلث
جنابة حكم لان العبرة في باب الجنابات لاحكام الجنات لا تعدد الجنابة لان في اعتبار
عدد الجنابات حرجا ولا يمكن اعتبار عدد الجنابات في موجب واحد وحكم الجنات
قبل الكتابة واحد لانه انقطعت سرانيتها فصار كأنها بلغت ثلاث جنابات جنابة
واحدة قبل الكتابة وقد هدرت ولا بد من اعتبار الثالثة والرابعة لان حكمها يختلف
لما ذكرنا فيجب بالجنابة الثالثة ثلث قيمته على عاقلة الشجاع وكان ينبغي ان لا يفرق
ضمان الشحمة عن ضمان النفس اذا صارت نفسا كما هو الحكم في الشحمة بعد الفتح
لما ذكرنا انه يدخل ضمان ما دون النفس الى انا انما افرأنا لو اجهلنا وقلنا يجب
ثلث قيمته مطلقا اما ان نعتبر يوم السرية او يوم الجنابة لا وجه الى الاول لانا
لو اعتبرنا يوم السرية لا يهدرنا بعض ما تلف بالجنابة الثالثة قبل السرية ولو اعتبرنا
قيمتها يوم الجنابة لا وجبنا عليه ضمان شي لم يتلف به هذه الجنابة لانه تلف البعض بسرية
الاولى والثانية وقد هدرنا فلا بد ان نرفع ذلك عنه وكذا لا بد ان نرفع عنه ما تلف
بالرابعة لان تلف ذلك غير مضاف الى الثالثة فلا يفرق ذلك بالثالثة فلماذا افردنا
الارش عن النفس ليصير مضمونا من غير ظم على احدها واجبت الارش يوم الجنابة
ونقصانها وثلث قيمته يوم الموت ويكون على العاقلة فاني قبل الشحمة الاولى والثانية
لما انقطعت سرانيتها كان النفس تالفا جنابيتين وهو الثالثة والرابعة فينبغي ان يضمن
الشجاع بالشحمة الثالثة نصف قيمة العبد كما لو انقطعت السرية حقيقة بالبر قبل الشحمة
الاولى والثانية سقط اعتبارها في حق ضمان السرية لان ضمان السرية يحتمل البطلان
الا ترى انه لو ابراه ولي الجنابة عنه صح فصارت الكتابة بمنزلة الابرا كما لو رمى الى
سلم فارتد المرمى اليه ثم اصابه سهم لا شيء عليه عند ما لانه بالارنداد صار مبرأ
له عن الجنابة وقد اتى خيفة ربه الله يسقط القصاص وان وجبت الدية اما لا يسقط
السرية في حق تلف النفس لانه من حقيق فكان حاملا بثلاث جنابات ويغرم الكتاب
بالشحمة الرابعة ثلث الدية وتكون على العاقلة لان الرابعة جنابة على الحر وما وجب من
الارش والنقصان قبل الكتابة فهو للمولى لان الجنابة حصلت على ملكه وما وجب

بعد

بعد الكتابة والحرية فهو لوارثه المكاتب ان كان له وارث وان لم يكن فهو للمولى بحكم الولاة ثم
محمد رحمه الله تعالى المسلة وجعل الشجاع هو العبد فقال رجل له عبد يسأ ويأ الف درهم فنتبع رجلا
موضوعة ثم دبره مولاه وهو يعلم بالجنابة ثم شجع ذلك الرجل موضوعة اخرى ثم ادنى ففقد ثم شجع
موضوعة اخرى ثم جاد اجني وشجعه ايضا موضوعة خامسة فمات المشجوع من ذلك كله وكان المولى
عالمًا بجنابات العبد فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية موجلا في ثلاث سنين لانه النفس تلف
بجنابته وجنابة العبد والمقتر عد الجنابة لا عدد الجنابات الا ترى ان كل حرج علة تامة في نفسه
في اداة التلف والعلة والعلة في حكم التعارض على السواء لانه في حق الحكم على التحقيق لا يتقدم
العلة واحدة فلماذا جعلنا صاحب العلة وصاحب العلة في نسبة الحكم اليهما على السواء
الا ترى انه لو اقام احد المدعيين شاهدين والاخر عشر يقضي بينهما بالشفع بينهما فلم هذا
او جنبا نصف الدية على عاقلة الاجنبي واما النصف الذي تلف بفعل العبد فنقول بهذا
النصف تلف باربع جنابات في اربعة احوال وحكم كل حال يخالف حكم الحال الاخر فلا بد
من ان يعتبر كل حالة على حدة وقد تلف بكل جنابة ربع النصف وهو ثمن الكل فقد
اتلف بالجنابة الاولى ثمن النفس وهو عبد فيتعلق برقبته ويخاطب المولى بالدفع او الفدا
فاذا دبره مع العلم بالجنابة صار مختارا للفدا فيجب عليه ثمن دية النفس والجنابة الثانية
جنابة المدبر فيجب على المولى الاقل من قيمته ومن ثمن الدية ابتداء من غير تعلق برقبته
ولا يصير مختارا للفدا لان التدبير كان سابقا على الجنابة الثانية وعلى المكاتب بالجنابة
الثالثة الاقل من قيمته ومن ثمن الدية لانه جنابة المكاتب وقد ذكرنا ان موجب جنابة
المكاتب هذا ويجب بالجنابة الرابعة ثمن دية النفس على عاقلة لانه جنس وهو حر فيكون
على العاقلة في ثلاث سنين فان كان له عاقلة فغيرهم وان لم يكن له عاقلة مولاه لانهم
عاقلة ولان المولى لم يدبر العبد والمسئلة بحالها فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية
لما ذكرنا والنصف الاخر يقسم على ثلاثة اسهم لان الجنابيتين قبل الكتابة كجنابة
واحدة لان حكمها واحد وهو وجوب الدفع او الفدا على المولى والمولى لما كاتبه مع
العلم بالجنابة صار مختارا للفدا فلهما فيجب عليه ثلث النصف وهو ثلث الدية
وحكم الجنابة الثالثة وهي الثانية حكما على المكاتب لانه جنس وهو مكاتب ففرم الاقل
من قيمته ومن ثلث الدية سدس الدية والجنابة الرابعة وهي الثالثة جنابة
الحر ففرم عاقلة سدس الدية ولا يجب الارش في ذلك كله لان المشجوع حر وقد
ذكرنا ان الجنابة على الحر اذا صارت نفسا يدخل الارش في الدية اذ امر الرجل
رجلا ان يضرب عبدا سوطا فضربه المامور سوطين ثم ضربه مولاه سوطا ثم ضرب
اجنبي سوطا فمات العبد من ذلك كله فان السوط الاول وسرته هدر لانه حصل
بامر المولى فصارت له الحاصل من المولى ويضمن المامور ارش السوط الثاني وما حدث به
النقصان الى ان مات لانه حصل بغير المولى فكان مضمونا عليه وقد لاقاه وهو منقوص بسوط

الاول وهو مع سرانته مضمون عليه لان السراية مع الاصل والاصل مكان مضموننا عليه فكذا ذلك
 السراية والسوط الثالث مع سرانته هدر لان جنابة المولي على مملوكه كره وعلى الاجنبي
 ارش السوط الرابع وما حصل منه من النقصان الى ان مات منقوصا ثلاثة اسواط
 لان ضربه لا قاه وهو منقوص ثلاثة اسواط وفعله تعدد لانه حصل بغير اذن
 المالك فكان الاصل مع السراية مضمونا عليه واما حكم النفس فنقول على الاجنبي ثلث
 قيمته مضروبا بربعة اسواط لان العبد مات باسواط اربعة لانه الجنابة ثلاثة
 المولي والامور والاجنبي والعبرة بعد الجنابة لا بعد الجنابات فانقسم النفس الثلاثة
 فكان الثاليف بجنابة كل واحد ثلاثة فكان على الاجنبي ثلث قيمته مضروبا بربعة اسواط
 يضم ذلك الى ارش السوط الرابع وما حدث منه من النقصان الى ان مات
 ويجب كل ذلك على العاقلة لان الجنابة على العبد في النفس وقما دون النفس اذا صا
 نفسا يجب النفس وما دون النفس على العاقلة الا ترى ان من قطع يد عبد انسان
 خطا فمات من ذلك كان الارش والنفس جميعا على العاقلة وان كان لو انقص على
 ما دون النفس يكون في ماله وانما افردنا الارش على ضمان النفس لما قلنا من دفع
 الظلم والجنس في حق احد هما وثلث النفس تلف بجنابة المولي وهو هدر وتلف بجنابة
 المأمور لانه ان الموجود منه فعلا ان احدهما هدر والاخر معتبر والعبرة لا بحكم الجنابات
 واختلاف الاحوال فينصف هذا الثلث ويبسط عنه نصفه لانه هدر وبقي نصفها ينقسم
 سدس القيمة مضروبا بربعة اسواط يضم اليه ارش السوط الثاني ونقصانه الى ان
 مات فيجب ذلك كله على عاقلة لما ذكرنا وكان ينبغي ان يجب عليه ثلث القيمة لانه فعله
 فيما هو هدر منقول الى المولي فصار كان المولي ضربه ضربين بل انا قلنا بوجوب السدس
 لان انا نقلنا فعله الى المولي في حكم الهدر فاما على التحقيق فهو فعله وقد اتلف
 ثلث النفس بفعلين احدهما هدر والاخر معتبر وهذا لانه اعتبارنا اختلاف الاحوال
 وجعلنا اختلاف الاحوال كاختلاف الجنابة حكما وهنا الجنابة ثلاث بالفتان والحق
 فلا بد ان يعتبر حكم كل جنابة على حدة وان كان المأمور ضربه ثلاثة اسواط والمسألة بحالها
 فالسوط الاول وسرانه هدر ويضم ارش السوط الثاني والثالث منقوصا بالسوط
 الاول وما حدث منها من النقصان الى ان مات والسوط الرابع من المولي هدر والسوط
 الخامس من الاجنبي معتبر فيضم ارش السوط الخامس منقوصا بربعة اسواط
 وما حدث منه من النقصان الى ان مات اما حكم النفس فنقول النفس وان تلقت
 بخمس جنابات حقيقة لانه انما تلقت ثلاث جنابات حكما فيضم الاجنبي ثلث
 قيمته يضم اليه ارش الجنابة الخامس ونقصانه ويكون ذلك على عاقلة لما ذكرنا وثلث
 تلف بفعل المولي وهو هدر وثلث تلف بفعل المأمور بثلاث جنابات لانه ان السوط
 الاول هدر والسوطان الاخران معتبران والعبرة بعد الجنابة والسوط الاول كان بامر
 المولي

المولي فجعل فعله كفعل المولي ولو ان المولي ضربه بنفسه سوطا والامور سوطين وتلف
 انقسم نصفان نصفه هدر ونصفه معتبر ولا يختلف ضمان السراية سواء ضربه المأمور سوطا
 او سوطين او اكثر لان ما زاد على السوط المأمور وان كثرت جنابة واحدة وفي هذا لان
 موجبها واحد والمحقق عليه واحد وفي مثل هذا الموضوع لا عبرة بعد الجنابة فصار كان
 ضربه سوطين احدهما بامر المولي والاخر بغير امره فيقسم سدس قيمته مضروبا بخمسة
 اسواط يضم اليه ارش السوط الثاني والثالث فيكون على العاقلة استشهد محمد رحمه
 الله تعالى فقال الاتري ان رجلا لو امر رجلا ان يضرب عبدك سوط فضربه سوطا ثم
 شجحه موضعه او قطع رجله ثم مات ان النفس هاتان نصفان نصف من السوط ونصف
 من الشجحة او القطع ينظر عن المأمور نصفه ويلزم نصفه هكذا ذكره رحمه واختلف
 المشايخ رحمهم الله تعالى منهم من قال الصحيح انه ضربه وشجحه وقطع يده لان محمد رحمه
 الله تعالى ذكر المسألة في الاصل استشهدا بالمسألة التي قبلها وفي المسألة المستشهد لها
 وجد من المأمور سوطا بامر وسوط بغير امره فوجب ان يكون في المستشهد بالفضل
 بامر وفلان بغير امره ليصح الاستشهاد ثم جعل الثلث الذي بجنابة المأمور نصفين
 فكذا في مسأله الاستشهاد يجعل الكل نصفين وقال بعضهم لما صح ما ذكرناه شجحه او قطع
 يده استشهد بها لسقوط اعتبار عدد الجنابات بسقوط اعتبار كثر الجنابة وقتلها مائة
 ان الشجحة او القطع اكثر وبلغ جنابة من السوط فلما سقط اعتبار القلة والكثرة في
 تلك المسألة وكانت العبرة لا بصل الجنابة فكذا في مسئلتنا وجب ان يسقط اعتبار عدد
 الجنابة وكانت العبرة بحكم الجنابة وهو استشهدا صحيح في الميسر لو قطع رجل
 يد رجل خطا وجرحه سبع وجرحه عبد له وجرح نفسه فمات من ذلك فعلى
 قاطع اليد ربع الدية لان النفس تلفت باربعة جنابات جنابة الاجنبي وخبائة
 السبع وخبائة عبده وخبائة نفسه فيجب عليه ربع الدية ولا تجعل جنابة نفسه وخبائة
 عبده وخبائة السبع كشي واحد وان كان ذلك يرجع الى الابدان كان جنابة عبده
 معتبرة الا ترى انه لو جرحي على غيره يجب الضمان وكذا جنابته على نفسه ليس
 من جنس جنابة السبع الا ترى انه لا يتم بذلك ان حكم الضمان لا يظهر كانه لا يقصد
 لانه لا يجوز ان يجب الضمان لنفسه على نفسه وكذلك لو خرجت فرجة او نهشته
 حية ولو اجتمع ذلك كله مع جرحه رجل اجنبي كان على الرجل النصف كما اذا جرحه
 سبع او نهشته حية وخرجت به فرجة لان هذا كله من جنس واحد ويرجع الى
 الابدان لان جرح السبع ونهش الحية وخرجت فرجة كشي واحد وجرحه نفسه وجرح
 عبده معتبرة ولو جرحه سبع ونهشته حية وخرجت به فرجة وجرحه رجلا كان
 عليهما الثلثان لان النفس تلفت بثلاث جنابات جنابات معتبرتان وخبائة مهذرة
 لان جنابة السبع ونهش الحية وخرجت فرجة كشي واحد ولو جرحه اجنبي وجرحه

وجرحه سبع واصابه حجر وضعه رجل او حايط يعدم الي اهله فيه كان على الرجل
الثلاث وعلى صاحب الحجر او الحايط الثلث لان النفس تلتفت بثلاث جنات جنات
جناية الا جنين وجناية واضع الحجر واصحاب الحايط وجناية السبع لجناية السبع
بدر وجناية الا جنين وراضع الحجر معتبر فيجب على كل واحد منهما الثلث
عنه باب رجلين قال احدهما لصاحبه اضربه سوطا فان زدت
عليه فهو حر فضر به الامور ثلاثة اسواط فمات من ذلك كله والامر موسى او معسر
هذه المسئلة تنبى على اصول احدها ان جناية الانسان على ملكه او ملك غيره باذنه
هدر وعلى ملكه غيره بغير اذنه معتبرة وهذا ظاهر والثاني ان الجنات على الممالك
ممن صارت نفسا يتحملها العاقله لانه ضمان دم وممن اقتصرت على ما دون النفس يجب
في مال الحاني لانه ضمان مال لان الاطراف يسلك فيها مسلك الموال خصوصاً في الممالك
وقد ذكرنا والثالث ان جناية الانسان على مكاتبه يجب في مال الحاني ولا تتحملها العا
سواء سرت الي النفس او اقتصرت على ما دون النفس لان العاقله تتحمل عن الحاني
لا الحاني وهذا لان المكاتب بمنزلة الا جنين في حق المولى حتى لا يتملك التصرف في ماله
وبغير الغرض بوطي المكاتب وتثبت جنانيته على المولى وجناية المولى عليه وبينه وبين
الا جنين بمنزلة عبده حتى يجب ارش العبيد با جناية عليه ولا تنفذ بيعاته ومكاتبه
عندهما فكان عبداً في حق العاقله وجنانيته على المولى ايضاً معتبرة بمنزلة جنانيته على
الا جنين لانه عاقله نفس فلا فرق بين ان يجني على المولى او على الا جنين لانه اذا
عجزت نظر جنانيته سواء قضى عليه او لم يقض اما اذا قضى فلا ان جناية صارت
دينياً عليه والمولى لا يسوجب على عبده ديناً واما اذا لم يقض فلا ان جناية العبد
على مولاه وان هدر وكذا اذا جنى المولى عليه ثم عجزت نظر الجناية لانه على عبده الم اذا
قضى على المولى بالجناية حتى صارت ديناً ثم عجز وعلمه دين لانه يؤخذ ذلك من
المولى ويكون بين الظرفين بالخصص لان الارش صار من مكاسبه فاذا عجز فهذا عجز
عليه دين وله كسب فيقضى دينه لمن كسبه لان كسب المديون لا يسلم للمولى بل بعد
قضاء دينه وما فضل من دينه يسلم للمولى والجناية على مكاتب الغير ان صارت
نفساً يجب على عاقلته وان اقتصرت على ما دون النفس يجب في ماله كالجناية على كفن
والرابع ان اعتاق المكاتب لا يقطع سرية الجناية الموهودة في حال الكفاية
واعتاق العبد والمدر وكما شرها تقطع وقد ذكرناه والخامس ان المعتق المعلق
بالشرط اذا وجد الشرط وثركه يضاف الي السبب كالي الشرط وقد ذكرنا في الايمان
والسادس ان القتل الحاصل بطريق السب لا يوجب حرمان الميراث لانه شرع حل
على مباشر القتل والمباشر بانصال الماله بالمثل وهذا غير موجود من المسبب وقدم
هذا في الشهادات ان الاثر ان العبد الحاني اذا وقع في بئر حفرها المولى في الطريق

او اصابه

او اصابه جناح او كيف اشعره المولى لم يصير مختاراً للفداء لعدم الفعل منه لكن يجب عليه
قيمة العبد لانه سبب لقتله وان اوطاته دابة المولى وهو راكبها او وقع عليه فقتله
ولم يتعمد وهو عالم بجنانيته يصير مختاراً للفداء لانه باشر قتله الا ترى انه يجب المكافاة
بخلاف الحفر ولو كان الحفر في ملكه فلا شيء على المولى لان اصل فعله لم يكن جنانية
والسابع ما ذكرنا في الايمان ان الاعتاق يتجزى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان
كان المعتق موسراً فللمتسرك ثلاث خيرات فان ضمن المعتق له ان يرجع ان
العبد بما ضمن وان استسحق كان العبد بمنزلة المكاتب هادماً السبي وان كان معسراً فله
خيران والعبد بمنزلة المكاتب في حاله الاستسقاء وعندهما الاعتاق لا يتجزى ولا سعيه
حاله اليسار وعلى العبد السعاية عند الفساد ولا يرجع المعتق على العبد وهو حر
في حالة السعاية اذا عرفنا هذه الاصول نحتاج الى التفرع على قول أبي حنيفة اولا
ثم على قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اما على قول
ابي حنيفة فالمسئلة على وجهين اما ان يكون المومسراً او معسراً فان كان موسراً ا
فتقول السوط الاول هدر با صله وسرانه لان في النصف صادق ملك الضارب وفي
النصف صادق ملكه شركه بامره والسوط الثاني في نصف هدر لانه صادق ملكه
ونصفه معتبر لان صادق ملكه شركه بغير امره فيضمن نصف ارش السوط الثاني
مضروباً وسوطاً في ماله لشركه ولا يكون على عاقلته لانه اقتصر على ما دون النفس لان
العبد عتق بالسوط الثاني من جهة الامر لوجود شرط الحنت فانقطعت سرية السوط
الاول والثاني لانه ببدل المستحق على ما مر وقد ذكرنا ان الجناية على ما دون النفس
على العبيد لا تتحملها العاقله ويضمن الخالف نصف قيمته العبد للضارب منقوصاً بسوط
لانه صار مقفلاً لعقب السوط الثاني بالتعلق السابق فصار مقفلاً عبداً مشتركاً
منقوصاً بسوطي وهو موسر فيضمن وكان ينبغي ان لا يكون للضارب حق الضمن لانه
رضي باعتاق شركه لما باشر شرط العتق مع علمه ان العتق يوجد بهذا الشرط واحد
الشركتين اذا رضي بعتق صاحبه لا يضمن المعتق لشركه موسراً كان او معسراً وهذا لانه
لما باشر سبب فساد نصيبه والفساد يلزم من هذا الشرط سقط وصف التعدي عن فعل
صاحبه في حق نصيبه فينهي ان لا يضمن ذلك عليه ان المريض اذا قال لامرأته ان فعلت
كذا لامرأته بد فانت طالق ثلاثاً ففعلت لم يصير الزوج فارلاً لانها صارت كالمرأة وكذا
قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في رجلين اشترى عبداً وهو قريب احدهما حتى عتق عليه
نصيبه لا يضمن القريب نصيب شركه وان كان موسراً لانه صار راضياً بمشاة ذلك في القريب
وكذا لو وهبها لهما فقتلا او بصدق عليهما او قال لعبد ان اشترى منك كذا فانت
حر فاشترى مع غيره او باع نصف عبده من قريب العبد لانا نقول بان الفسخ رحمه الله اختلفوا
في المذكور هنا منهم من قال المذكور في الكتاب قولهما اما على قياسي قول أبي حنيفة لا يضمن فانه

محمد رحمه الله تعالى نص في كتاب العتاق ان الرجل اذا قال ان اشتريت عبدا او بعضه فهو حر
بعد موته فاشترى عبد امي اخر حتى صار نصيب الخائف مديرا ليعن لشريكه نصيبه موسرا كان
او مفسرا عند ابي ج رحمه الله تعالى وعندهما يعني موسرا كان او مفسرا فاذا كانت المعاونة على
تحصيل شرط العتق مما سعى الفزان عن الخالف عند ابي ج رحمه الله تعالى فالعقد بايجاد شرط
العتق لا يكوننا فيما كان اولى فقل قول هؤلاء لا يحتاج ابو حنيفة رحمه الله تعالى الى الفرق
بين مسلة الفزار ومسلة الرجل اذا اشترى عبدا وهو قريب احدهما وبين مسلة الجامع
ووضع مسلة الجامع في كتاب العتاق على وجه يدل على انه يكون له حق التهنين في مسلة
الجامع فانه زاد في السؤال قال شريك الخالف ان لم اضربه اليوم فهو حر فالوضع على
هذا الوجه دليل على انه لو لم يحلف لا يكون له حق التهنين لانه متى حلف على تحقيق الضرب
اليوم كان مضطرا في تحصيل الشرط صيانة لما له عن الهلاك فلا يوصف بالرضي ومتى لم
يحلف لا يكون مضطرا فكان راضيا وهو غير له مالو علق الطلاق بفعل لا بد لها منه في محته
فانه يصير فارا عند ابي ج رحمه الله تعالى واي يوسف رحمه الله تعالى لانهما مضطرة على الاقدام فلا يكون
دليل الرضي وهذا لانه اذا ضربه في هذه الصورة كان غرضه دفع الاتفاق من جهة نفسه لا حصول
الاتفاق من جهة صاحبه فلم يكن راضيا بالحكم اما اذا لم يحلف وضربه كان غرضه تحصيل الاتفاق من
جهة صاحبه فكان راضيا بالعتق فلا يكون له ان يضمنه قالوا والاخذ برواية كتاب العتاق اولى
لانه اوضح ومنهم من قال المذكور في الجامع قولهم جميعا وهو الظاهر والاصح فان محمد لم يملك
فيها خلافا هنا ولا في هذه المسئلة في العتاق وانما ذكر الخالف فيما اذا كان العتق معلقا بالشرب
كيف وقد نص على قول ابي ج رحمه الله تعالى في الجامع فكان الصحيح هو الفرق والفرق بين هذه المسئلة
وبين مسلة الفزار ان تورث امرأة الفار اذا لم يوجد منها الرضي بالطلاق اصلا عرف بخلاف
القياس باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ما ذكرنا في النكاح واذا وجد منها الرضي من
وجه دون وجه فلا اجماع فرد ما يقتضيه القياس ومتى باشرت شرط الطلاق فختارة فقد وجد
منها شرط الرضي بالطلاق من وجه من حيث ان الطلاق يوجد عند الشرط ان لم يوجد منها الرضي
من وجه من حيث ان الطلاق لا يقع بالشرط واما ايجاب الفزان على المعتق وقد افسد عليه ملكه وماله
موافق للقياس وانما يسقط الفزان عن المعتق اذا وجد منه الرضي بعق صاحب من كل وجه ولم
يوجد في مسئلتنا الرضي من كل وجه لانه المعتق ان كان يوجد عند الشرط لا يجب بالشرط فلا يسقط
الفزان ولان سبب جريان الارث بين الزوجين الزوجية او الفزار واحدتهما ليس بقاء عند الموت
واما الفرق بين هذه المسئلة وبين مسلة القريب انه وجد من الشريك الرضي بعق نصيب صاحبه
من كل وجه لانه اعانه على تحصيل العتق لانه اعانه على تحصيل الشرب وشراء القريب اعماق
والاعانة على تحصيل العتق رضي به فيكون راضيا بعق صاحبه من كل وجه مما سقط الفزان
الفزان عن المعتق فاما اتحاد شرط العتق لا يثبت فحقا مبدا عند الشرط ولهذا لو قال لعبد ان دخلت الدار
فانت حر ثم نوي عند دخول الدار ان يعتق من كفارة يمينه لم تجز اليه لانه نية الكفر لم تقارن

العتق

لم تقارن العتق لان الشرط لا يثبت العتق لم يصير يحصل الشرط معا صاحبه على العتق فلا يصير
راضيا من كل وجه وهذا لانه قصد بطلان شرايه ولا يصح شراؤه الا بشرط اصلحه فكان
راضيا بطلان العتق وهذا لان المولى لا يضرب عبدا الا لمصلحة تروا على ضرر النقصان
هذا هو الظاهر الا يرى انه ليس بسبيل منه الا بطريق المادب والبعد والمادب
مما يحتاج اليه المولى فانصف فعله بوقوعه مصلحه ومن فعل فعلا بطريق المصلحة لا يكون
راضيا بالمفسدة او بقول **الرضي** انما ثبت بفعل صاحبه بضا او دليلا والتخصيص
لم يوجد والدليل انما يكون اذا كان ملازما للشرط عباده وهذا الشرط من الشروط
الزائدة فلا يلزم العتق الا يرى انه ليس بسبيل من ان يسع المولى بوجده هذا الشرط
من غير نسيان وقتي يمكن العتق والعناد من ضرورات هذا الشرط لم يصير راضيا لدليلا
فلا يبطل حق التهنين **كلا** شري القريب لان ثمة ما حصل بشرط ايد في حق العتق
بل حصل شرطا في معنى العتق لان نسيان نصيبه لا يصور يدون حصول نصيبه وحصول
نصيبه مضاف الى صنعه وهو محل العناد فصار محل العناد مع علة العناد كعله ذات
وصف وفزار شريكا في افساد نصيبه من وجه المفسد هو ومن وجه العتق صاحبه
ولا ينفذ فعل صاحبه علة لوجوب الصمان بالشك **الا** شري ابو حنيفة رحمه الله
مسلة الضرب وبين مسلة كرا **العتاق** والفرق ان في مسلة العتاق شريك الخالف
اعانه على تحصيل الملك والمالك في الحجة له اثر في ايجاب العتق كما في شري القريب فانه صار
اعتاقا بواسطة الملك فاعانه على ماله اى في تحصيل العتق فصار راضيا بعق صاحبه من كل وجه
فلا يضمن كما في شري القريب اما الضرب لا اى في تحصيل العتق اصلا فاحاد الشرط لا يكون
اعانه على تحصيل العتق فلا يثبت منه الرضي من كل وجه ثم اذا ضمن الخالف قيمة نصيب
الفزار ب صار العبد كله ملكا للخالف لان الحق بالصمان ملك نصيب شريكه ولهذا كان
الولا كله **ل** لان بعضه كان ملكا له وملك الباقي بالصمان فصار كان الكل كان **ل** وقل
اعتق نصفه فصار في معنى المالك **ل** على معنى ان يعتق كله موقوف على اذا السعاية اليه
ولان **ل** ان يرجع على العبد ما ضمن وليستسعيه في ذلك ولستسعي منزله **المالك**
فاذا ضربه السوط **المالك** هذا السوط لافي كتاب غير **ل** فكان معتبرا لانه فيضمن ارش
السوط **المالك** وما حدث منه من البقضاء مضروبا بسوطين فلما مات العبد بعد ذلك
فقد مات ثلثا جنايات حقيقة لكن مات ثلثا جنايات حقا لان الجناية الاولى والماتية
جنايه احل حكم الاتفاق حكمها وهو اقطاع سائرهما بالعق فصارت ركة جنايته واحل
والسوط **المالك** معتبر كله وانعتق العبد بعد ذلك **ل** لا ذكر ان عتق المالك لا يقطع
السرايه لانه لا يبدل **المسحق** فصار النفس العتق جنايتين احدهما هدر والآخر
معتبر ويجب عليه نصف قيمة مضروبا بسوطا لانه عند الموت مضروب بثلثة
اسواط فيضمن اليه ارش السوط **المالك** **ل** وما نقصه الى ان مات فيكون كل ذلك **ل**

عائلة الصنارب لانها البت نفسها فيكون على علمه في ثلث سنين واذا استوفى ذلك من العاقله
كان ذلك كسب الكاتب يستوفى الكالف من ذلك ما ضمن للصنارب وهو نصف قيمته
مضر وبالسوطين لان للذهب عند ان المعق يرجع على العبد بما ضمن لشربه فاذاما
ونترك ما لاله ان ياخذ منه بعد موته فان فضل شي من نسبه ينظر ان كان للعبد
ورثة احرار يصرف اليهم لانه لا اخذ سخاينة مات حرا كالكاتب اذا مات عن وفاقا لم يكن
له ورثة فهو للحالف حكمه لولا لان الولاء كله له ما ضمن وهو لم يقبله بالمباشرة وان كان
امو بضره في السوط الاول وصار ينسب بالكن النسب لا يوجب حرمان الميراث
كحر البير ووضع الحجر على الطريق هذا اذا كان الحالف موسرا وان كان معسرا الحكم السوط
الاول والثاني على العتق على الحالف لا يحلف الا ان هذا لا يضمن الحالف للصنارب لانه معسر
وللصنارب ان يستغنى العبد في نصيبه واذا استغناه في نصيب الصنارب على ملكه مكاتبنا
لانه لا يوفى عتق نصيبه على اد السعاية اليه فلما اضربه السوط الثالث فالسوط
الثالث معتبر كله لان نصبه مولى الحالف ونصفه مكاتب الصنارب وكل ذلك معتبر
فجب عليه ارش السوط الثالث منقوصا بالسوطين وما استغنى ليراثه فاذا مات
بعد ذلك فقدمت جنايته احداهما هدر والاخرى معتبره على ما ذكرنا فكان على
الصنارب نصف قيمته مضر وبالسوط اسواط لكن نصف ذلك يجب في ماله ونصفه يجب
على عاقله الصنارب لان نصبه مولى الحالف ونصفه مكاتب للصنارب والجناية على مكاتب نفسه
في ماله صارت نفسها او اقتصرت على ما دون النفس والجناية على مولى غيره على عاقلته
فلما اوجب على عاقله الصنارب بر بعت قيمته بضم اليه نصف ارش السوط الثالث وما استغنى به
لان مات في ثلث سنين ومثله يجب على الصنارب في ماله فاذا ادى الصنارب
وعاقلته ما وجب عليهم يكون ذلك كسب العبد فيستوفى منه ما وجب عليه من السعاية
فاذا استوفى حكم بعتقه في اخر حيز من اجز احياته فان فضل شي من ذلك ينظر او كان له
ورثة احرار كان لهم والا نصف الحالف لان نصبه مولى له ونصفه لا قرب العصبات
من الصنارب لان نصبه مولى له الا لانه حرم عن الميراث لانه باشر قتله بغير حق فلا
يرث منه فاذا لم يرث جعل كالميت فاذا كان ميتا كان المصنف لا قرب العصبات اليه كذلك
هنا وان كان الحالف موسرا واختار الصنارب العتق او السعاية او اختار العتق في
حالة اسارته فكذلك الجواب لانه طهرانه قبل مولى غيره ومكاتب نفسه
او معتق نفسه لان حيزه كان نصبه عبدا له فكانت جنايته على معق غيره ومكاتب
نفسه او معتق نفسه الا انه لا ياخذ شيئا من السعاية اذا اعتقه وما سوى ذلك من حكم
الميراث والارث لما ذكرنا في فصل السعاية هذا كله قول الى حنيفه رحمه الله اما
قول الى يوسف وحمدا رحمه الله لم يذكرهما الله في الكتاب وذكر الفقيه
ابوبكر البلخي رحمه الله في شرح جامعته الذي املاه وقال على قياس قوطهما

حكم

حكم الشرط الا ولين ما قلنا الا في حنيفه رحمه الله لا يتخلفون قبل وقوع العتق وعتق العبد
كله على الحالف لان العتق عند هذا لا يتجزى فاذا اضربه السوط الثالث فقد ضربه وهو حر كله
فلا يجب الارش ويدخل ضمن النقصان في الدية فلا امرات فقد تلف النفس بجنايته احداهما
هدر والاخرى معتبره فيعذر نصف الدية ويكون ذلك على عاقلته موجلا في ثلث سنين
فاذا خرج الصنارب ان كان الحالف موسرا وضمن للصنارب نصف قيمته مضر وبالسوطين لم يكن
له ان يرجع فيما حرج لانه لو كان حيا وظهر بماله لم يكن له ان يرجع بما ضمن عندهما
فكذا بعد وفاته ولا يرجع في تركته ثم ينظر ان كان له ورثة احرار كان لهم لانه حر
ما من ورثة احرار وان لم يكن فهو للحالف لان جميع الولاء له ولم يباشر القتل وان كان
الحالف معسرا اخذ الصنارب من الحالف نصف قيمته مضر وبالسوطين لان الواجب في هذه
الحالة السعاية على العبد ولو ظهر بماله في حال حياته كذلك فاذا اظهر تركته بعد
وفاته فيرفع ذلك عنه ثم ينظر ان كان له ورثة احرار فابقي يكون لهم والا يكون للحالف
لانه مولى الحالف في الوجهين عديدين رطب احداهما صاحبان يضر به سوطا فضر به
المأمور سوطين ثم اعتقه الصنارب ثم ضربه سوطا الحذفات من ذلك كله هنا حكمنا حكم
العتق وحكم الجناية اما حكم العتق ما ذكرنا الا ان الحق هنا من جهة الصنارب وثمره من جهة الحالف
واما حكم الجناية فنقول ان كان للعتق موسرا او معسرا فالسوط الاول وسرانيته هدر
لما قلنا في المسئلة الاولى والسوط الثاني بضره هدر ونصفه معتبر لما قلنا ايضا فيضمن
نصف ارش السوط الثاني في ماله لشربه مضر وبالسوط لما قلنا ويرى مما بولد من القضا
من هذين السوطين حين اعتقه لسد المسحق فاذا اعتقه فان كان موسرا يضمن لشربه
نصف قيمته مضر وبالسوطين لانه يوم الاعتاق كذلك وله ان يرجع على العبد بما ضمن
فاذا اضربه السوط الثالث فهذا السوط معتبر كله لانه لا في العبد ونصفه مولا ونصفه
مكاتب له عند الى حنيفه رحمه الله لانه يوقف عتق الثاني على اد السعاية اليه وجناية
الانسان على مولا وعلى مكاتبه معتبره فيضمن ارش السوط الثالث مضر وبالسوط
فلا امرات العبد بعد ذلك فقدمت ثلثات جنايات حقيقة وجنايته حرك الا ان
الجناية الاولى والثانية متحدت حكما لان سرانتهما هدر اما الجناية الاولى فلان اصلها
هدر فكذلك سرانتهما لا تفاتب لها واما الثالث فنصفها هدر ونصفها معتبر الا ان الارش
لما اختار تضمين العتق وهو الصنارب فقد قل ملكه في نصيبه الى الصنارب فكان بمنزلة
مالوابع نصيبه وانه مما يقطع السراريه بدت ان الجنايتين الاوليين واحدا حكما وانها
هدر والاخرى معتبره فيسقط نصف القيمة ويضمن الصنارب نصف قيمة المقتول
مضر وبالسوط اسواط يضمن اليه ارش الثالث فجميع ذلك في ماله موجلا في ثلث
سنين وانما اقرنا ضمن السوط الثالث عن ضمان النفس وان صارت نفسها لما ذكرناه
واما يجب في ماله لان الصنارب لما اعتق حخته وضمن نصيب شربه اسقل نصيب الامر اليه

فصار ملكه في الدنيا فيصير كان جميع العبد كان ملكا **ب** في الابد او اعق نصفه من جني عليه ولو كان كذلك يغرم قيمته في مال **د** مودلا في ثلث سنين كما عسر له مكاتبه والجناية على المكاتب وان صادرت نفسها لا يتجملها العاقلة وهذا لان كل يعق من قبله بالاداء وما لم يرجع بما ادنى من الصمان الى صاحبه لا يعق لا يعق فصار في معنى مكاتبه فيكون في مال **ه** فان قيل لو كان العبد كله في الابد او اعق نصفه من جني عليه بان قتله خطأ وجب نصف قيمته في مال **و** نصف قيمته على عاقلته لانه جني على عبد نصفه مولى **ز** ونصف مكاتبه والجناية على مولاه خطأ نوجب الدية على العاقلة والجناية على مكاتبه بوجوب الدية في مال **ح** الا ترى ان في المسئلة الاولى اذا كان الحالف معسرا او عاق نصفه باليمين لما وجب على الضارب بالسوط الثالث من نصف قيمته في مال **د** وهو حصة ما كان مكاتبه ونصف على عاقلته وهو نصف ما كان مولى للحالف **ق** بل له نعم السوط الثالث لاني شخص نصفه مولى للضارب لانه عاق نصفه من جهته ونصفه مولى **ه** الا انه لم يظهر شيء من احكام العتق كان نصفه مكاتبه **و** المصنف الاخر صار ملكا **ب** بالضمان فصار مكاتبه حقيقته فصار الضارب كالجاني على عبد **د** مكاتب فيكون جميع ما عزم في مال **ه** وهذا لان الكدانة والولا اجتماعا في حكم واحد فلا يبين حكم الولا في الحال **و** في الطاهر صار مكاتبه مكاتب بخلاف المسئلة الاولى لان المصنف الذي عتق من جهة الحالف لم يظهر فيه شيء من احكام العتق فجعله بمنزلة المكاتب للحالف ايضا والنصف الاخر مكاتب للضارب فصار الضارب جانيا على شخص نصفه مكاتب **ز** ونصف مكاتبه لغيره فالحض مكاتب **ح** في مال **د** وما حض مكاتب غيره يجب على عاقلته فاذا اخرج ذلك من الجاني كان كسب المكاتب يستوفى العتق من ذلك ما ضمنه عند ابي حنيفة رحمه الله ما قلنا في المسئلة الاولى فان فضل شيء ينظر في ذلك فان كان للمعتق ورثة احرار يكون لهم والابتكون لا قرب العصباء الى العتق لانه باشر قتله بغير حق هذا اذا اختار الامر بضم العتق وان اختار الاعتاق او الاستسعا بحب كله على العاقلة لانه قتل معتق نفسه ومكاتبه غيره وكل ذلك على العاقلة بخلاف ما اذا ضمن لاهما الشخص واحد ولا يظهر حكم العتق في الحال **و** كان كله مكاتبه وبخلاف المسئلة الاولى لان ثمة مكاتبه ومعتق غيره على ما ذكرنا هذا كله اذا كان المعتق موسرا اما اذا كان معسرا حكمه الشرط الاول والثاني ما ذكرنا ولا يضمن نصيب الامر بالاعتاق لعسرته والسوط الثالث معتبر كله لانه لا يعق الجاردا السعاية اليه فيضمن ارش السوط الثالث مضر وبالسوط فاذا اصاب ضمن نصف ممة العبد مضر وبالثلاثة اسواط لانه يلف بجائتين لان السوط الاول والثاني متحدان حكما لاحاد حكمهما لاهما هدر با اما الاول فلما قلنا واما الثاني فلان النصف وان كان معسرا لكن لما اختار الامر الاستسعا فبنيته فقلنا مكاتب نصيبه والكاتب مما تقطع السراية فيضمن الضارب نصف قيمته مضر وبالثلاثة اسواط فيقيم اليه ارش السوط الثالث وما حدث من التقصا

اليوم الموت ويجب كل ذلك على عاقلة الضارب لان جانيته لانت شخصا نصفه مولى له ونصفه مناسبا الامر والجناية علمها اذا كانت خطأ نوجب الدية على العاقلة وهذا لان انما يعق بالاداء الى غيره اذا كان العتق معسرا فان يعق نصفه مكاتب غيره ويعضه زابل عن ملكه حقيقته فامكن الاجاب **ب** على العاقلة فان قيل نصيب الضارب وان صار مولاه الا انه لم يظهر لهذا العتق اثر في حكم من الاحكام فيكون نصيبه بمنزلة المكاتب والجناية على مكاتب نفسه وان كان نفسا يكون في مال **د** الا ان كما ذكرنا في الوجه الاول قيل له نعم نصيبه بمنزلة المكاتب لكنه مولى حقيقته فكان مولا حقيقته مكاتب حكما فحب العمل بالحقيقة والحكم جميعا بقدر الامكان فعملنا بالحكم فيما اذا كان العتق موسرا وصار الكل له وعملنا بالحقيقة فيما اذا كان العتق معسرا ونفي النصف مكاتب الامر ليكون عملا بما يقدر الامكان والعمل على هذا الوجه اولى من القلب لانه لو اختلف الحكم عند اختلاف المالكين اولى ان يختلف عند الاتحاد فاذا اشتهر ذلك من عاقلة الجاني كان سبب المكاتب في اخذ الساكت من ذلك نصف قيمته ثم ينظر ان كان **ز** ورثة احرار كان ذلك لهم وان لم يكن فنصفه للامر لان نصفه عتق على ملكه فيكون ولأوله **و** وهو مسبب لقتله وليس بمكاتب والنصف لا قرب العصباء الى العتق لما ذكرنا وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله الجواب **ب** في الشرطين الاولين ما قلنا لاني حقيقته رحمه الله ويجب بالسوط الثالث نصف الدية لانه صادرة وهو حر مطلق وقدمت تفعلين معنى واحدهما هدر واذا اخرج الضمان يكون كله ميرا بالورثة احرار ان كانوا ولا يرفع منه شيء ان كان العتق موسرا وان كان معسرا يرفع من الضمان نصف القيمة بشرطه وما تبقى لورثته احرار ان كانوا والا فلا قرب العصباء الى العتق لان الكل عتق من جهته الا ان حرره بالقتل عن الميراث فيكون لا قرب الناس اليه عبد يزر رجليه امر احدهما صاحبه ان يصير سوطا وثالث ان نزلت فهو حر فضر به المامور بثلثة اسواط ثم ضربه الامر سوطا ثم ضر به اجنبي سوطا فان من ذلك ففي السئلة حكمان حكم العتق وحكم الجناية اما حكم العتق ما ذكرنا واما حكم الجناية فقوله السوط الاول كله هدر والسوط الثاني نصفه هدر ونصفه معتبر فيغرم الضارب نصف ارش السوط الثاني مضر وبا سوطا وانقطعت سرانته السوطين بالعق ليقول المستحق لما ذكرنا ثم الامر ان كان موسرا يصير معتقا **ب** بالعتق والسابق عند السوط الثاني فيضمن نصف قيمته لشريكه مضر وبالسوطين ان اختار الضارب الضمان وان اختار الاستسعا او الاعتاق فلا ضمان عليه اما اذا اختار الضمان يضمن نصف قيمته مضر وبالسوط لانه اعققه وهو معقوض بسوطين وتحصيل الشرط لا يسقط الضمان لما ذكرنا والسوط الثالث معتبر كله لانه لا يتجمل نصفه مولا للحالف ونصفه مكاتب للحالف لان الحالف ملك نصيب الضارب بالضمان فيصير مكاتبه **ز** لانه يملك حق الرجوع على العبد مما ضمن وتعلق عتقه باذا الضمان الى الحالف فصار كله معنى المكاتب **ه** والجناية على مولى غيره ومكاتب غيره مضمون عليه ويكون

ذلك للعبد والسوط الرابع من الامر معتبر كله لانه لا في شخص نصفه مامور له ونصفه مكاتب له وكل واحد منهما موجب للصمان فيضمن الامر ارش السوط الرابع مضر وبالثلاثة اسواط ومما طرث ومما حدث من النقصان الى ان مات والسوط الخامس من الاجنبي معتبر كله لانه لا في شخص نصفه مولى الكالف ونصفه مكاتب **لـ** فيضمن ارش السوط الخامس مضر وباباربعة اسواط فاذا مات العبد من ذلك كله فقول النفس بلغت خمس جنابات حقيقة الا ان العبرة في هذا الباب بعدد الجناء والجناء عليه مكان البالف باب النفس جنابية كل واحد منهم الا ان المثلث الذي تلف بفعل المامور تلف جنابتيه حكما احدهما هدر والاخرى معتبرة فانقسم نصفين فيغرم نصف المثلث وهو سدس ثم يضمن مضر وباحتمة اسواط يضمن الى ذلك ارش السوط الثالث وما يقصده هذا السوط يجب كله على عاقله ارضارب لما ذكرنا ان هذه جنابية على مولى الكالف ومكاتبه فيكون ذلك نركه العبد لانه صار في معنى المكاتب بالضرر البانيه وموجب الجنابية على المكاتب **لـ** وما يجب لسبب الشرط المالى فهو للامر لانه عدل ويضمن للامر ثلث فتمت العبد مضر وباحتمة اسواط يضمن اليه ما لزمه من ارش السوط الرابع وما حدث من النقصان ويكون ذلك في ماله وان عتق بضيقه وصار كل ذلك وصار مولى **لـ** لانه لم يظهر بحق بضيقه اثر في حكم من احكام الحرية فصار كالكل مكاتب **لـ** وموجب الجنابية على مكاتب نفسه في ماله **لـ** ويضمن الاجنبي ثلث قيمته مضر وباحتمة اسواط يضمن اليه ما لزمه من ارش السوط الخامس وما حدث من النقصان الى ان مات ويكون جميع ذلك على عاقلته لانه جنى على مولى غيره ومكاتب غيره ولا فرق في حق الاجنبي بين ان يكون الامر موسرا ومعتبرا واختار الصمان او السعاية او الاعتاق لانه اجنى من العبد فيكون جانيا على مولى غيره ومكاتب غيره فيكون ذلك للعبد فاذا حرج ما وجب للعبد على عاقلته المامور وفي ماله الامر وعاقله الاجنبي كان للامر ان ياخذ منه قدر نصف قيمته مضر وبالسوط وهو قدر ما ضمن للمامور عند اني حنيفة رحمه الله لما ذكرنا انه لو طفر ماله في حال حياته لانه ان ياخذه فكذلك اذا طفر نركه بعد وفاته ثم ينظر ان كان للعبد ورثة احرار يكون لهم لانا حكما بحريته مطلقا عند وصول السعاية الى الكالف فيكون ميراثا لورثته احرار ان كانوا والا فلا قرب الناس الى الكالف لانه هو المولى والعنق الا انه قابل بطريق المباشرة فيكون لا قرب الناس منه هذا اذا كان الكالف موسرا واختار الضارب المضمين فان اختار استسعا العبد واعتاقه فحكمه السوطين الاولين والسوط الخامس من الاجنبي ما ذكرنا واما حكم السوط الثالث من المامور فنقول **لـ** في شخص نصفه مولا لغيره ونصفه مكاتب **لـ** لانه لا يعنق الابد السعاية اليه وموجب الجنابية على مكاتبه في ماله **لـ** وعلى مولى غير عاقلته فيجب نصف الواجب في ماله **لـ** ونصفه على عاقلته والسوط الرابع من الامر لا في شخص نصفه مولا **لـ** ونصفه مكاتب فيكون ذلك على عاقلته فاذا حرجت هذه الاموال ياخذ الضارب من ذلك قدر السعاية لانه دين **لـ** عليه في حياته وما بقي فهو ميراث

لورثه المكاتب ان كانوا والا فلا قرب الناس اليهما لان الولاهما الا انهما لا يرثان لانهما قتلاه مباشرة فيكون لا قرب الناس اليهما وان اختارا الاعتاق فذلك **لـ** الا انه لا ياخذ شيئا من النركه لانه لا ضمان عليه عند اختياره الاعتاق وان كان الكالف معسرا فحكمه السوطين الاولين ما ذكرنا وعنق العبد بالسوط الثاني من جهة الكالف وقد رخص فيه لعسرته كان لشريكه وهو المامور ان يستسعيه في نصف قيمته مضر وبالسوط الثالث معتبر لانه لا في شخص نصفه مولى **لـ** ونصفه مكاتب الغير والسوط الخامس من الاجنبي معتبر فاذا مات عزم المامور ثلث قيمته ويضمن ذلك الى ما ضمن من ارش الاسواط ويجعل نصفين نصفه على عاقلته ونصفه في ماله **لـ** في ثلث سنين لان الضروب نصفه مولى لغيره ونصفه مكاتب **لـ** لان نصفه بقي على ملكه ووجبت السعاية في تضيقه فصار تضيقه في معنى مكاتبه لانه لا يعنق الابد السعاية اليه وجنابته على مكاتبه في ماله ونصفه معتق الغير وهو اعد من عبد الغير وجنابته على عبد الغير على عاقلته في معتق الغير او على اليد انه يعتق نصفه من قبل الغير ونصفه من قبله فصار في معنى المكاتب لهما ويقدم الامر بثلث قيمته مضر وباحتمة اسواط يضمن اليه ارش الرابع ويكون جميع ذلك على عاقلته لان نصفه مولى **لـ** ونصفه مكاتب غيره اعتبر العبد بابل عن ملك المعتق حاله العسار ومكاتبه حاله اليسار حتى لا يعقل العاقله وجعل العبد في نصف المامور كانه مكاتب الامر لانه لا يعنق نصفه من قبله وما جعله في حق الامر كان نصفه مكاتبه لانه زابل عن ملكه الا انه تعلق عنه بالاداء اليه فجعل كانه مكاتبه كما قلنا في الفصل الاول وهذا لا يتعلق عنه بالاداء اليه فلا يكون له حكم مكاتب نفسه ولا حكم مكاتب غيره لانه لا يضمن يعنق من قبله وحاصله ان النصف زال عن ملك الكالف وان تعلق عنه بالاداء اليه ولم يعتبر مملوكا لغير المعتق **لـ** وان تعلق عنه بالاداء اليه لانه معتبر شرعا اعتبار معتق غيره مملوكا **لـ** فان في حكمه عتقه او اما في حق المعتق وجلا عتاقه واعتق واعتبر زابل الا ان يقوم دليل شرعي يمنع من ذلك فيعتبر مملوكا ويغرم الاجنبي ثلث قيمته ويضمن الى ما ضمن من ارش السوط الخامس ويكون على عاقلته فاذا حرج الاموال فذلك **لـ** كله حسب العبد يستوفي المامور من ذلك نصف قيمته مضر وبالسوطين السعاية التي كانت **لـ** عليه فان فضل شي ينظر ان كان له ورثة احرار فهو لهم وان لم يكن فلا قرب عصبات الامر والمامور لان الولاهما الا انهما باشر القتل بغير حق فجعل كالميتين مملوكي الميراث لا قرب عصباتهما وهذا كله قياس قول ابي حنيفة رحمه الله اما على قياس قولهما مجسدين المديع على المامور وسدس المديع على الامر وثلث اخر على الاجنبي لانه اذا عتق نصفه عتق كله فصارت الجنابية على الحر فواجب **لـ** يكون ميراثا لورثته احرار ان كانوا ولا يرفع عنه شيء ان كان الكالف موسرا لانه لا ضمان عليه في هذه الصورة لانه لا رجوع للكالف عليه بما ضمن وان كان معسرا الا ان وجب على العبد السعاية في تضيق المامور ويرفع المامور مما حرج له من الماله **لـ** قدر السعاية والباقي لورثته احرار ان كانوا وان لم يكونوا فلا قرب الناس من الكالف لان الكلف

عنق من جهته وقد حرم هو بالقتل وان كان معسر الا اقرب العصابات اليهما لما عبد لرجل شيخ
رجل موثقة ثم باعه سيده وهو يعلم بالجناية ثم سجد اخري عبد المشتري ثم اشتراه الاول
فسجد اخري عنده وسجد رجل اجني فمات المشجوع من ذلك كله هذه المسئلة وما بعدها
مبنية على ان العبد اذا اجني جناية موجبة للمال **كحرم المولى بيز الدفوع والفدا فان اعجز نفسه**
عن الدفوع مع العلم بالجناية صار مختارا للفدا لا نجس من شينين والمحبر من سدين اذا اضر
عن احدهما كان ذلك دليلا على اختيار الآخر فنقول **ان اعقده او دبره او باعه او كاتبه او باع**
بعضه او ضره حتى اصابه عيب فاحش او جرحه يصير مختارا للفدا اما ببيع الكل وكحوه
فظاهر وكذا ان يبيع بعضه وتعيبه لانه منع بعض الرقبة عن اولى الجنايات وختم في الكل
فصار ما باع دفع كل حكم اليهم ولو رهنه او اجره او استخدمه او ضره ضرر بالملزم منه عيب
او بعته في حاجة تغطي منها او اصابه عيب سماوي او كانت امته فوطها او زوجها لم يدر مختارا
لانه لا يمنع الدفوع مما احدث لانه يمكنه الدفوع بعد النكاح ويمكنه فكك الرهن والاحازه
بفسح بالاعداد والوطى والاستخدام لا يمنع من الدفوع وانما اذا اصابه عيب سماوي فلان العبد
قايما بالدفوع واما مات وصنف من اوصافه بغير صنعه ففي حارده وهو ما دون الاختدام
وارساله في حاجة ولا يمنع به الدفوع فكانه مات حيا فنفقه وان لم يكن عالما بالجناية صار
مستهلكا فيضمن الاول من ممتدة ومن المارش لانه لا يوصف بالاختيار قبل العلم فصار
مستهلكا والثاني انه لو خفي بحايته فعلم باجرامه او لم يعلم بالآخرى وفعل ما يمنع الدفوع فهو
مختار في حق الذي علم به فيلزمه ارشته مستهلك في حق الذي لم يعلم **فلزمه قيمته** حصته
من قيمة العبد **والثالث** انه اذا اجني جنايته لم تبلغ النفس فاعقبه المولى وهو يعلم بها
قبل البروم اسعفت الجراحه فمات وهو مختار وعليه الدية لانه لما اعقبه فقد صار مختارا للاصل
فصار مختارا لما تولد منه والمعنى فيه انه صار قابلا لتلك الجراحه واذا اضرار الجراحه
بالحق مع علمه انها قد تسري والعق مما لا يجتمل بالعص والرصد صار ذلك منه اختيارا
لddie **والرابع** ان دية النفس وكل حرم منها اذا وجبت على العاقله او في مال العاقل
يجب في ثلث سنين **لان عمر** رضي الله عنه قضى بالديه على العاقله في ثلث سنين وهو الاما
في هذا الباب **وكان ذلك** بخبر من الصحابة رضوان عليهم اجمعين وكان اجماعا وانما يجب
على كل واحد منهم جزوهنا اذا ثبت هذا فنقول **على عاقله الاجني نصف الدية** في ثلث
سنين وعلى المولى الاول سدين الدية بالاولى وعلى المشتري سدين الدية ايضا ان كان يعلم
بالجناية وقت البيع وان كان لا يعلم بالاولى من قيمته ومن سدين الدية **وبعالم** للبايع
الاول ادفع العبد كل على المقتول او اقله لسدين الدية **ووجه ذلك** ان العبد
والاجني قتلا المشجوع الا ان العبد قبل ثلث سجات والاجني لسجة واحدة لكن المعتمد
عدد الجنا لا عدد الجرايات **لما ذكرنا** ان كل جراحه في صلاحه لا فضلا الى الموت **على**
السوا فانقسم نفس المقتول **على اثني عشر** ارا الاجني فبالا تصنفها فوجب نصف الدية

على

على عاقلته في ثلث سنين **واما النصف الثاني** فقد اطلقه العبد ثلث جنايات مختلفة احكامها
فان موجب الجناية الاولى اسقل الى البايع بعد ما كان متعلقا برقبته والجناية الثانية اسقلت الى
المشتري والثالثة متعلقة برقبته العبد فلا بد من اعتبار الكل فانقسم النصف الذي اطلقه العبد
ثلثه فصار جميع النفس سدين لانه منها حصه الاجني وثلثه حصه العبد وقد اطلق العبد
ثلث جنايات كل جنايه دية وهو سدين الكل وموجب الجناية الاولى على البايع لانه ملكه جز
حتى فلما باعه وهو عالما بالجناية صار مختارا للفدا في الجناية الاولى وموجب سدين الدية فيلزم
عليه سدين الدية في ثلث سنين والجناية الثانية وجدت في ملك المشتري الاول ووجب
عليه الدفوع او الفدا فاذا باع مع العلم بالجناية صار مختارا للفدا فيلزمه سدين الدية ايضا
وان لم يكن عالما صار مستهلكا فيلزمه الاول من جميع قيمة العبد ومن سدين الدية لان العبد
جز حتى كان كله **والجناية الثالثة** وجدت في ملك البايع الاول وتعلقت برقبته العبد
ولم يوجد منه اختيار الفدا فمات مختارا للجناية الاولى ولو باع نصفه ثم اشترى ذلك النصف
فعلى عاقله الاجني سدين الدية لما ذكرنا وعلى البايع سدين الدية وربع سدينها وعلى المشتري
نصف سدين الدية ان باع وهو يعلم بالجناية والا فالاقل من نصف سدين الدية ومن نصف
القيمة **وتقال** للبايع الاول ادفع العبد او اقله لسدين الدية وربع سدين الدية اما
على الاجني نصف الدية لان المختار عدد الجنايات واما حكم جناية العبد لانه صار بالانصف
المشجوع فكان كل نصف منه وبالاربع المشجوع والعبد نصفان نصف جرى فيه البيع
ونصف لم يجر فيه البيع فيعتبر كل نصف على حدة لان الحكم بالنصف الذي جرى فيه البيع
يخالف حكم النصف الذي لم يجر فيه البيع فيعتبر كل نصف على حدة فان حكم النصف الذي
جرى فيه البيع ما ذكرنا فيما اذا باع الكل وحكم النصف الذي لم يجر فيه البيع ان موجب
الجنايات كل على البايع فلا بد من اعتبار كل نصف على حدة فنقول **النصف الذي جرى فيه**
البيع قبل ربع المشجوع ثلث جنايات مختلفة احكامها لما ذكرنا في المسئلة الاولى فوجب
انقسام ربع المقتول على ثلثه واذا صار الربع ثلثه صار الجميع اثني عشر لثا الاجني نصفها
ستة والستة اخرى نصفه وهو ثلثه اربعة نصف العبد الذي جرى فيه العبد ثلث
جنايات بكل جنايته سهم والمولى لما باع هذا النصف مع العلم بالجناية صار مختارا للفدا فيلزمه
سهم من ذلك **والثاني** وهو نصف سدين جميع الدية والجناية الثانية في هذا النصف وجدت في
ملك المشتري فيكون موجهها عليه فاذا باع مع العلم بالجناية صار مختارا للفدا فيلزمه
سهم ونصف سدين الدية وان لم يكن عالما صار مستهلكا فيضمن الاول من نصف قيمة العبد
ومن نصف سدين الدية لانه جز حتى لم يكن ملكه الا نصف العبد وكذا الورع بخلاف
المسئلة الاولى لان وقت الجناية الثانية كان كل العبد **والجناية الثالثة** وجدت في ملك
البايع الاول **ولم يوجد** منه ما يصير مختارا للفدا فمات مختارا للجناية الثانية فوجب نصف الدية

اما ان يدفع جميع العبد او تقديبه بسدس الدين وربع سدسها نصف السدس بسبب
النصف الذي جرى فيه البيع والباقي بسبب النصف الذي لم يجر فيه البيع لما تنبه هذا
حكم النصف الذي جرى فيه البيع واما حكم النصف الذي لم يجر فيه البيع فيقول هذا النصف
الباقي ايضا جميع المسجوح ثلث جبايات الا ان حكم الجبايات بعد البيع واحد وهو التعلق برقبه
العبد على وجه كسر المولى فلهما لانه لم يوجد منه احد **ل** على اختيار الفدا لان الموجد منه
شري النصف والشري لا يبدل على الاختيار لان الاختيار انما يثبت بازالة الملك لا لملك الملك
لانه لا يجوز من الدفع وحكم الجباية الاولى لزوم المولى بعد ما يتعلق برقبه العبد لا بسبب
النصف صار مختار للفدا لان الواجب عليه دفع الكل والفدا بكل الدين فاذا باع النصف
قد عجز نفسه عن دفع النصف فصار مختار للفدا فلما صار مختارا للجبايات الاخرى ان النصف
الذي لم يجر فيه البيع بمنزلة جباية واحدة والحجبة الاولى جباية واحدة انقسم ربع
النصف الى النصفين جباية هذا النصف نصفين لما ذكرنا ان اختلاف الاحوال كاختلاف الجبايات
فصار حصة الجباية الاولى نصف الربع وذلك سهم ونصف وقد صار المولى مختارا فيه
فيلزمه سهم ونصف من اثني عشر سهما وقد صار المايح مختارا ايضا جميع مال الزمة من الفدا
بالجباية الاولى وذلك سهم واحد من ثلثه اسهم بسبب النصف الذي جرى فيه البيع
فجعله مال الزمة بالاختيار سهم بسبب النصف الذي جرى فيه البيع وسهم من ونصف بسبب
النصف الذي لم يجر فيه البيع وحملته سهما ونصف وسهما ونصف من اثني عشر سدس
الدين وربع سدسها هذا معنى ما قال محمد رحمه الله في الكتاب ان على المايح بالجباية
الاولى سدس الدين وربع سدسها ويجب على المشتري بالجباية الثانية بسبب النصف
الذي جرى فيه البيع سهم من ثلثه من اثني عشر وهو نصف سدس الدين وقد صار المشتري
مختارا ان يبيع العلم بالجباية وان لم يكن علم اصاب مستهلكا فيلزمه الاول من نصف قيمته
ومن نصف سدس الدين وتعلق برقبه العبد بالجباية الثالثة من النصف الذي جرى فيه
البيع سهم واحد وهو نصف السدس ومن السهم الذي لم يجر سهم ونصف فلم يوجد من المولى
ما يصير مختارا للفدا فيقال له اما ان يدفع جميعه او تقديبه بسدس الدين وربع سدس
فهذا معنى ما قال محمد رحمه الله يجب على المايح سدس الدين وربع سدس الدين
ويقال له ادفع كل العبد او فله سدس الدين وربع سدس الدين ويجب على المشتري
بالجباية الثانية سهم واحد فيكون جملة ذلك ستة اسهم من اثني عشر سهما وقد وجب
على الاجني ستة اسهم فتبين انه لم يجد من دم المقتول شي في وقت بيع البيع والاعتاق
وغيرهما مع العلم بالجباية وعدم العلم وسوى بينهما في جبر البير فانه قال اذا حضر
العبد في الطريق فغير اذن مولاه ثم اعتقه مولاه ثم وقع فيها رجلا فعلى المولى قيمة العبد
لانه جلس من غير اختيار حث اعقده مولاه وهو لا يعلم بالجباية وعلم المولى بجبره وعدم
علمه سوا وان كانت الجباية هو المختار لما ذكرنا في اول الباب ولهذا الوبا عدم وقوعها

انسان

انسان فمات على المايح فممتة كانه وقع في ذلك الوقت ثم باعه وكذا الواعنة ثم وقع فيها انسان
وكذا لو وقع فيها العبد فمات بغير المولى قيمته لو رثه ولو وقع فيها مع اجني قبله او بعده كانت
القيمة مشتركة بينهما ورثة الاجني وورثة العبد لانه لما وجب الصمان على المولى صار العبد كاجني
اخر وصار وقوعهما بمنزلة وقوع اجنبيين والفرق من وجه واحد ان البيع او الاختار
بعد العلم بالجباية انما يكون احسا للماذكر ان المختار يبيع شيبين اذا عجز نفسه عن
احدهما صار مختارا للاخر وبعد الجباية هو مختار في الدفع والفدا فيكون البيع اختيارا
للفدا اما بعد العلم يمكن مختارا اما لم يقع فيها احد فلا يكون البيع احسا وهذا اذا لم يعلم
بالجباية لا يكون اختيار الله لم يكن مختارا لانه يضمن لان الجاهل يعذر في الاختيار والام
لا في العزم والثاني ان الجبر جباية في الارض وليس بجباية على الانسان ولهذا
وهذا لا موجب لحرمان عن الميراث ولا يجب الكفارة فاذا وقع فيها انسان صار
جائبا بذلك الفعل السابق فلا يصير المولى مختارا كما قلنا في المدير واما يجب
صمان العبد اذا وقع هو في البير وان كان هو الجاني لان ذلك الفعل في علم الجباية
بمنزلة فعل المولى كمن استاجر اجيرا بالشرع له جباية او كفيلا الى الطريق
وقد قلنا ان المختار يجب الصمان على صاحبه الدار فان كان الاجير هو الذي فعل
فان قيل اذا كان ذلك بمنزلة فعل المولى لم لا يجب الدية على عاقلة المولى كما لو حرق
المولى في الطريق بيده ثم وقع فيها انسان ومات يجب الدية على عاقلة الحافر ثم عاقلة
سرجون على عاقلة الامر قيل في حكم الصمان جعل فعل المولى لانه عاقلة لانه لا
يجب عليه الدية لعدم الاختيار ويجب القيمة لان الصمان وجب عليه بفعل عبيد وما وجب
بفعل العبد لا بحيلة العاقلة هي حكم الوحوب جعل حكم المولى وفي حق العبد جعل كفيل العبد
وكذا يترتب حكمه على فعل واحد على حسب قيام الدليل وذكر في المبسوط في الامر بالجبر
في قنا الدار ان الصمان على الامر والمستاجر ولا يطالب به الكافر وقروعيه وبينهما
اذا ربط بعيرا في قطار غيره وفاد صاحب العطار ووطى المدبوط اسما فاق الصمان على
عاقلة القايد ثم عاقلة يرجعون على عاقلة الرابطة وقال وجب من القايد عمل بعد
الربط وهو القوف فجاز ان يجب به الصمان اما هنا لم يوجد من الاجير عمل بعد فاعنه
وقد سلم الممول اليه والمنفعة حصل للمستاجر فكان عمله بامره كعمله بنفسه واما يجب
الصمان على المستاجر بترك العهد والاصلاح بعلة فلا يطالب الاجير وان كان العبد
بين رجلين متخ رجلا موصحة ثم ان احدهما باع نصف نصيبه من صاحبه وهو يعلم بالجباية
ثم عاد العبد مسج ذلك الرجل شجرة اخرى ثم ان المشتري رد ذلك الربع على المايح
بالحب وهو يعلم بالجباية ثم سجد العبد شجرة اخرى وشجرة اجني تحت اخرى فمات
من ذلك كله فعلى عاقلة الاجني نصف الدية في ثلث سنين وعلى المايح باختيار الفدا خمسة
اسداس ثمن الدية ويقال له ادفع نصيبك او فله خمسة اسداس ثمن الدية وعلى الشريك

وهو المشتري ثمن الدية وثلث من الدية باختيار الفداء ويقال له ادفع النصف الذي
يذكرنا واوله ثمن الدية ووجهه ان المشجوع قبله انسان والمعتبر عدد الجنايات فنجب على عاقلة
الاجنبى نصف الدية لما ذكرنا واما العبد فقد اختلف نصف المشجوع كل نصف منه فالباع ربع المشجوع
وكل ربع منه فالباع ربع المشجوع ومعتار ربعان ربع جرى فيه البيع وربع لزمجر فيه البيع
وحكم كل ربع بخالف حكم الربع الاخر فلا بد من اعتبار كل ربع على حدة فنقول
الربع الذي جرى فيه البيع قبل منه ثلث جنايات تختلف احكامها لما مر من
اعتبارها فانقسم الثمن على ثلثة واذا صار الثمن ثلثة صار لكل اربعة وعشرين او نقول
انلف العبد نصف النفس ثلث جنايات والعبد نصفان نصف البائع ونصف للمشتري
ونصف البائع على سهمين سهم جرى فيه البيع وسهم لزمجر فصار العبد على اربعة اسهم
كل ربع منه الف من النفس ثلث جنايات تختلف احكامها فصار العبد على اثني عشر
سهما وذا انصف المثلث وان صار نصف المقتول على اثني عشر سهما صار جميعه
على اربعة وعشرين سهما نصف النفس ثلث بطل الاجنبى وهو اثني عشر سهما تتجملها عاقلة
وستداسهم ثلث بفعل نصيب البائع وهو نصف العبد الا ان نصيبه صار على سهمين
سهم جرى فيه البيع وهو ربع العبد وقد جرى ثلث جنايات تختلف احكامها فصار
بكل جناية متلفا جزا اثني عشر جزا من الدية وهو ثلث من الدية نصف النفس وحكم
الحناية الاولى لزم البائع لانه باع نصف نصيبه مع العلم بالحناية فسد به بحر من اربعة وعشرين
جزا من الدية وهو ثمن الدية وحكم الحناية الثالثة لزم المشتري لانه صار مختارا للفداء حين
رده بالجيب مع العلم بالحناية لانه مختار في الرد فوجب عليه فداؤه ايضا وهولت
ثمن الدية والحناية الثالثة متعلقة برتبة العبد لانه لم يوجد من المولى ما نصبره مختارا
للفداء فيقال للبائع ادفع نصيبك بها واول ثلث من الدية هذا حكم الربع الذي
جرى فيه البيع اما حكم الربع الذي لم يجز فيه البيع من نصف البائع ان نقول
هذا الربع الف من المشجوع ثلث جنايات حقيقة الا ان حكم الحنايتين الاخرتين واحد
لانها متعلقة برتبة العبد في ثلث البائع ولم يضر البائع مختارا للفداء لانه لم يوجد منه
بعد الحناية الثالثة اذ اشتهى من العبد عن ملكه انما دخل شيء في ملكه بالرد بالعيب
فصار كان هذا الربع الف من المشجوع جنايتين وذلك ثلثة اسهم وقد صار
المولى مختارا للفداء في الحناية الاولى لانه باع شيئا من العبد وبيع البعض في مملوكة بيع الكل
في صيرورة مختارا للفداء لانه اعجز نفسه عن دفع الواجب فصار كان هذا الربع خمسة
جنايتين والمال من النفس وهو ثلثة اسهم بكل جناية سهم ونصف وقد صار
المولى مختارا في لزمه سهم ونصف وهو نصف من الدية وثمن سهم ونصف متعلقا
برتبة العبد فخرج من الدفع او الفداء سهم ونصف فصار جميع ما لزم البائع من الفداء
بسبب ما باع وبسبب ما لم يبع سهمان ونصف سهم بسبب الربع الذي جرى فيه البيع

وسهم

ثمن ثلثة

وسهم ونصف بسبب الربع الذي لم يجز فيه البيع وهو في الحقيقة خمسة اسداس ثمن الدية
فان كل سهم من اربعة وعشرين سهما خمسة الاسداس يكون خمسة عشر من ثمانية عشر كل سهم
سته وثمن ثلث في نصيبه بالرقبة سهمان ونصف مثل ما لزم من الفداء فخرج ربع ان
يدفع نصيبه ومن ان يقبل خمسة اسداس من الدية ويقال له ادفع نصيبك واوله
خمس اسداس ثمن الدية هذا هو حكم النصف الذي جرى فيه البيع في نصفه واما حكم
النصف الذي لم يجز فيه البيع اصلا وهو ما كان للمشتري فنقول هذا النصف
قبل ربع المشجوع ثلث جنايات حقيقة حنايتان قبل الرده وجنايه بعل الا ان الاولين
حكمهما واحد لان المشتري صار مختارا للفداء فيهما بردهما اشتري وبطل الحناية الثالثة
لم يوجد ما يوجب الاختيار فبقي متعلقا برتبة العبد فصار كان هذا النصف الف ربع
الرأس وهو سهم بجنايتين بكل جناية ثلثة اسهم وقد صار المشتري مختارا للفداء في احدهما
فلزمه ثلثة اسهم وهو ثمن الدية وقد كان لزمه بسبب الربع الذي جرى فيه البيع سهم
فيكون حمله ما لزمه من اختيار الفداء اربعة اسهم وبقي ثلثة اسهم بالحناية الثالثة متعلقة
برتبة العبد فيقال له ادفع نصيبك واوله ثلثة اسهم وهو معنى ما قال في الكتاب
يلزم المشتري باختيار الفداء من الدية وثلث ثمن الدية ويقال له ادفع نصيبك واوله
بمن الدية لان ثمن الدية ثلثة من اربعة وعشرين فصار على البائع باختيار
الفداء والمدفع خمسة اسهم وما وجب على المشتري باختيار الفداء والمتعلق برتبة العبد
سبعة اسهم ملون اثني عشر وقد وجب على عاقلة الاجنبى نصف الدية اثني عشر فثبت ان ثمن
لحدر من ضم المقتول شي عبد بن زحل بن شحرجلا موصحة فباع احدها نصيبه من ثمن
وهو يعلم به ثم شحرج العبد الرجل شحرجا اخرى ثم رد للمشتري النصف الذي اشتراه فبيع
وهو يعلم به ثم شحرج اخرى فثبت من ذلك كله فعلى البائع بالحناية الاولى سدس الدية ويقال
له ادفع النصف الذي مرجع اليك واوله سدس الدية وعلى المشتري سدس الدية
ونصف سدس الدية بالاختيار ويدفع النصف الذي في يده او يفديه بربع الدية ووجه
ذلك ان العبد الف كل المشجوع كل نصف منه الف نصفه ومعتار نصفان نصف جرى فيه
البيع ونصف لزمجر فيه البيع وحكم كل نصف بخالف حكم النصف الاخر فلا بد من اعتبار
كل نصف على ما ذكرنا فنقول النصف الذي جرى فيه البيع الف نصف المشجوع ثلث
جنايات تختلف احكامها على ما مر فانقسم هذا النصف على جنايتين وصار جميع المقتول ستة
فصار كل نصف من العبد الفا لنصف المشجوع وهو ثلثة فان حصة الحناية الاولى من النصف
الذي جرى فيه البيع سهم وقد صار البائع مختارا للفداء وهو سدس الدية وحصة الحناية
الثانية كذلك وقد صار المشتري بالرد مختارا للفداء فلزمه سدس الدية
ولم يذكر في الكتاب انه رد تقضا او بيعه قضا والواو ينبغي ان يكون الجواب فيهما واحد لانه
مختار في الرد وحصة الحناية الثالثة كذلك وقد تعلق برتبة العبد لم يوجد من احدهما

ما يصير له مختارا للفداء وهو ملك البائع وقت الحنابة بالماله فخير ويقال له اما ان يدفع جميع
هذا النصف الذي عاد اليك بالرد بالجناية الماله او اقله بسدس الدية واما احكم
النصف الذي لم يجز فيه البيع وهو ملك المشتري ان يقول **هذا النصف فل مصنف**
المشجوع وذلك بثلاث اشياء هي ثلث جنائيات حقيقة الا ان الجنائيتين الاولى والثانية وحدهما
من الرد حكمهما واحدهما **ثالث** وجباية ملك المشتري وقد صار بحمار الحنابة من الفداء
النصف المشرى بالبيع والماله ثقت متعلقة برقبته العبد فصار كانه نصف بجنائيتين وانقسم
هذا النصف على نصفين **فصل** كل واحد منهما سهم ونصف فاصاب وقد صار للمشتري
مختار الاحداهما او لزمه حصتها من الدية وذلك سهم ونصف وهو سدس الدية
ونصف ذلك وحصة الجناية الثالثة وهي الباقية حكما سدس ونصف سدس ايضا وان سدت
قلت ربعه لان الكل اذا كان ستة كان سهم ونصف ربعه فيقال **للمشتري** اما ان تدفعه او تقديره
بربع الدية فحاصل الزم المشتري من الدية باختيار الفداء سهم ونصف سهم بسبب النصف
الذي هو ملكه فيكون حله ذلك سهمان ونصف بسبب النصف الذي هو ملكه وهو سدس
الدية ونصف سدسها وتعلق برقبته العبد الذي كان للمشتري سدس ونصف سدس
فحله ذلك اربعة اسهم وهو ثلث الدية ووجب على البائع بسبب النصف الذي جاز
فيه البيع من الفداء سهم وهو سدس الدية وتعلق برقبته العبد في نصيبه سدس الدية
فيكون الكل ستة واذا كان العبد رجلين فقطع يدهما من صاحبه وهو يعلم
ثم استراهما ثم قطع يدهما **آخر** وقاعين القطوع يده **الاول** فاما من ذلك فنقول
ان العبد يقتل نصفين وكل نصف منه قتل نصف نفسين فلا بد من اعتبار كل نصفه خلاف
حكمهما فنقول **النصف الذي جرى فيه البيع** استهلك نصف سهمين الا انه
استهلك نصف الجنين عليه او لا الجنائيتين جنائيات قبل البيع وقد صار البائع مختارا بالبيع
فلزمه ربع دية وبقي من نصيبه ربع الجنين عليه **الاول** ونصف الجنين عليه ثانيا ولم
يوجد منه اختيار الفداء فيقال له اما ان يدفع الماهما بالرد او بقدي **الاول** ربع الدية
لان ربع الدية وصل الى الاول باختيار الفداء والثاني بنصف الدية لان حقه في نصف
الدية ولم يصل اليه شي قبل ذلك واما نصف الدية الذي لم يجز فيه البيع اجتمع نصف نفس
كل واحد منهما فيقال له اما ان تدفع نصيبك اليهما نصفين او تقديره لكل واحد منهما
بنصف الدية وهو خمسة الا و درهم **ثاني** من رجلين **ثالث** من رجلين **رابع** من رجلين
بائع نصف نصيبه من المشجوع وهو يعلم بالجناية ثم **ع** اد شجرة موضحة وشجر رجلا
اجنيا ايضا فانت المولى والاجنبي من ذلك فعلى البائع لولى الشريك المقتول بسبب
الاحتيا رسدس الدية وربع سدسها ويقال **للبائع** ايضا ادفع نصيبك له الى ولي
الاجنبي الى ولي المولى المقتول فيقسم بينهما على قدر حقهما او اقل خمسة الا و درهم
لمولى الاجنبي وهو سدس الدية ولمولى المولى لسدس الدية وربع سدس الدية ووجه

ان العبد مسل رجلين احدهما مولاه والاخر اجنبي وجبايته على مولاه هدر وعلى الاجنبي
فيكون كل نصف منه قابلا لنصف المولى ونصف الاجنبي وكل ربع منه قابلا لربع المولى وربع
الاجنبي ومختار ربعان ربع جرى فيه البيع وربع لم يجز فيه البيع ولا بد من اعتبارهما
لاختلاف حكمهما فنقول **الربع الذي جرى فيه البيع** النصف ربع المولى بثلث جنائيات
تختلف احكامها وربع الاجنبي فانقسم الربع المالا حصته كل جنائيات ثلثا الربع وهو نصف
السدس لان الربع اذا زاد ثلثه صار الكل اثني عشر نصار نفس المولى اثني عشر وهذا الاخر
الا انه منقسم **الحساب** بالانصاف فلما احتاج الى ربع السدس وسدس اثني عشر سهمان
وليس كسما ربع صحيح فينصفه فيصير كل نصف على اربعة وعشرين سهمان فيقول **الربع**
الذي جرى فيه البيع النصف ربع المولى وذلك ستة بثلث جنائيات تختلف احكامها بكل جنائيات
لها وذلك سهمان وقد صار للبائع مختار الفداء في الجنائيات الاولى فيلزمه حصتها وذلك
سهمان من ستة وهو نصف سدس الدية والجنابة الباقية وقعت على المولى وهو هدر لان
جنابة المملوك على مالكه وجباية المملوك على مالكه في الخطا هدر لان المولى لا يستوجب على مملوكه
ما لا فسقط ثلث الربع وذلك سهمان والجنابة الماله ثلثها معتبرة لهما وحلت بعد ما عاد
العبد الى املاك البائع بالرد فكانت معتبرة وتعلقت برقبته العبد لانه لم يوجد بعد ما يوجب
الاختيار **فصل** المولى والجنابة من هذا الربع معتبرة ايضا في حق الاجنبي ولم يوجد اختيار الفداء
فحلت المولى ويقال له اما ان تدفع هذا الربع الى ولي المولى والى الاجنبي واما ان بقدي فان
اخار الفداء بقدي لولى الاجنبي ربع الدية ولمولى المولى بنصف سدس الدية وان دفع يقسم بينهما
على اربعة ربع لولى المولى وثلثه اربعة لولى الاجنبي لان حق ولي المولى وسهمين وحق ولي الاجنبي
ستة فحلتا كل اثنين سهمان فصار حق ولي المولى وسهم وحق ولي الاجنبي ثلثه هذا حكم الربع
الذي جرى فيه البيع واما حكم الربع الذي لم يجز فيه البيع فنقول **هذا الربع**
النصف ربع المولى بثلث جنائيات حقيقة وربع الاجنبي جنائيات وحل لكن حكم الجنائيتين الاخرتين
واحداهما يتعلقان برقبته العبد ولم يوجد ما يصير مختارا للفداء فبقيا متعلقين بالرقبة
وحكمهما الخبير وحكم الاول الفداء كان جنائيتين حكما فانقسم الربع نصفين وذلك ستة
وصار مختارا للاحد الجنائيتين بالسبع فلزمه حصتها من الدية وذلك نصف الربع وهو ثلثه
وتعلق برقبته هذا الربع ثلثه وهو حصة الجنائيتين الاخرتين ثلثهما من الدية او يقال
له اما ان تدفع هذا الربع الى ولي الاجنبي وولى المولى واما ان بقديهما فحقهما من الدية وان
بقدي بقدي لولى الاجنبي ربع الدية وذلك ستة سهمان ولمولى المولى بنصف الربع وهو ثلثه سهمان
وان دفع يقسم بينهما على ثلثه لان حق ولي المولى ثلثه وحق ولي الاجنبي ستة فيكون حصة
ضعف حق ولي المولى فظهر ان جميع مال الزم البائع من الفداء خمسة اسهم سهمان بسبب
الربع الذي جرى فيه البيع وثلثه اسهم بسبب الربع الذي لم يجز فيه البيع ويكون الحكم
خمس وهو سدس الدية وربع سدسها لان سدس الدية وهو اربعة وعشرون اربعة

وربعهم فكانت خمسة سدس وربع سدس واما تعلق برقبته نصيبه لولي المولى خمسة اسهم سهمان
بسبب الربع الذي جرى فيه البيع وعاد اليه وثلثه اسهم في الربع الذي لم يجز فيه البيع
فتعلق هذا العذر برقبته نصيبه ووجب للاجنبي نصف جانيته في نصيبه اجمع لانه ان لم
يصف الاجني ولم يصدر منه شيء ولم يوجب اختيار العدا في شيء فخير بين دفع كل واحد الى ولي الفتوة
والى ولي الاجني وان دفع يقسم بينهما على قدر حتهما وحق في الاجني في نصف الدية اثني عشر
وحق في المولى في سدس الدية وربع سدسها وذلك خمسة فيقسم نصف العبد بينهما
على سبعة عشر خمسة لولي المولى واثني عشر للاجنبي وان شافى كل واحد منهما اجمع حقه
هذا هو حكم النصف الذي هو ملك البائع وجري البيع في نصفه وان احكم النصف
الذي هو ملك المشتري وهو المولى المقتول ان يقول هذا المصنف جني على نصف المولى
ونصف الاجني الان جانيته على مولا هدر وعلى الاجني مغنيره فيقال لورثة المولى
للمقتول اما ان يدعوا النصف الذي للمولى الاجني او ادوه نصف الدية لانه ليس لاحد
في هذا المصنف جناية الاجني ولا يوجب العدا في المولى لقيامهم
مقام المورث قال محمد رحمه الله في الاصل وهذا قياس قولنا في حقيقته رحمه الله
قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله وهذا قياس قولهم جميعا وانما نحن نقول
في حقيقته رحمه الله انما هو ان يكون قول محمد رحمه الله في القسمة عند اختيار
الدفع لانه قسم العبد على طريق العول وعلى قياس قولهما ينبغي ان يقسم على طريق المزارعة
كما ذكر في المديرسين رجليه اذا قتل احد مولى به وجلا خطا بجني يدايا الاجني فعلى المولى الباقي نصف
قيمته وفي مال المقتول نصف قيمته لان جناية المديرسين على مولى به فلول قيمته على ماله احد
المولين وان قتل لا يبطل عنه ما وجب عليه من الصمان لان لورثة المولى المقتول ربع القيمة
ولورثة الاجني ثلثه اربعها لان المديرسين قتل احد مولى به فله ذلك نصفه بنصيب نفسه
وذلك هدر لان جناية المملوك على ماله هدر ونصفه بنصيب صاحبه وذلك معتبر به
هذا النصف للاجنبي لا مزارعة واستوت مزارعتهما في النصف فيكون بينهما نصفان ولو لم
الاجني ثلثه اربع القيمة ولولي المولى ربعها وهذا قول ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
انما على قياس قولنا في حقيقته يقسم القيمة بينهما ارباعا لثلاثه لولي الاجني وثلثه لولي المولى
لان حق احدهما في جميع القيمة وحق الآخر في نصفها ومنه كل واحد منهما في القيمة بقدر
حقه وعلى المولى ان يسعي في قيمة نصفها لورثة المقتول لبطان وصيته بالقتل ونصفها للمولى
الباقي لان مقت نصيبه بموت احد المولين فيعتبر بنصيب الآخر فعليه السعاية كما لو اعتقه
احدهما ولم يذكر في الاصل اذ ابدل بقتل المولى وقالوا ما في فعل الشريك نصف القيمة ونصفها
هدر معتق نصفه وصار مستسعي والمستسعي كما كتب عندنا في حقيقته رحمه الله والكراتب
اذا قتل اجنيا فعليه ان يسعي في قيمة لولي الجناية وعندها دية المقتول الباقي على ما قلناه لانه حر
عليه ومن قولنا المديرسين احد مولى به غدا ووجلا خطا فعلى المولى الباقي وفي مال

المقتول

١٩٨
المقتول قيمته لولي العبد بالخطا لان صاحب العبد لا يشا ركبته فيها لان حقه القصاص من نسفت القيمة لولي الخطا
ويسعي المديرسين في قيمة من المولين لما قلنا ثم يسعي بالعذر وان على احد ولي العدا يسعي للمديرسين لانه
يعف في نصف قيمته لانه اعفى عنها احدهما فقد وجب للآخر الذي لم يعف نصف القيمة على المديرسين ولم يجب
على المولى شيء لان القصاص صار ما لا يجد ما صار المديرسين حرا او مكاتب على اختلاف القولين فلا يجب
شيء على المولى لا على المديرسين في جميع قيمته لما قلنا ولو قتل الاجني غدا ثم المولى خطا بعد ما عفا
احد ولي العبد فحق المولى الباقي نصف قيمته لانه لم يملك من العبد الا نصفه ويكون نصف ذلك
لولي المولى القليل والنصف الباقي بينه وبين المولى الذي لم يعف من ولي العبد نصفين لان هذا
النصف كان بين ولي المولى وولي العدا فلما اعفى احدهما سلم نصفه لولي المولى والنصف بينه
وبين الذي لم يعف نصفان لاسوا حقهما فكان لولي المولى ثلثه اربع هذا النصف وللآخر
لم يعف ربعه وعلى ورثة المولى القليل في مال ربع قيمة المديرسين الذي لم يعف ويسقط القصاص
لسهمه وجب في مال المولى القليل نصف قيمته المديرسين فاذا اعتقا احدهما سقط نصف
ذلك النصف وبقي النصف وهو ربع الكل وعلى المديرسين ان يسعي في قيمته للحق وورثة الميت لما قلنا
ولو قتل مولى به معا خطا يسعي في قيمته لورثته ما ردا للوصية ولا يسعي لو احدهما على صاحبه لانه وجب
لكل واحد منهما على صاحبه نصف القيمة فتقاسما ولو عصب المديرسين احد اقل عتق لغيره فخطا ثم رده
مقتل رجلا مع خطا له وليان فغني احدهما فغني ما قيمته لانهما معا قتلته ولصاحب الخطا ثلثه اربعها
وللذي لم يعف ربعها وهذا عندنا اما على قولنا في حقيقته رحمه الله يقسم القيمة بينهما
الملا وهذا لو كان المديرسين واحد سو اثم يرجع المولى الذي لم يعف على العاصب بثلثة
ارباع نصف قيمته عندنا وعندنا في حقيقته رحمه الله يرجع عليه ثلثي نصف قيمته لان العضوب منه
يضمن نصف قيمته ربعها بجناية ودعت عندنا وثلثه اربعها بخيانة عند العاصب يرد من ذلك
على صاحب الخطا من قيمة العبد لان صاحب الخطا في كل القيمة وقد وصل اليه ثلثه اربعها فيقي
الربع وذلك بمنا نصفه على العاصب ونصفه على العضوب منه ثم يرجع بذلك على العاصب
فيسلمه وهذا قولنا في حقيقته واي يوسف وعند محمد لا يدفع اليه والسلمه مع
ولو قطع رجل المديرسين وقيمة فبر اثم زادت القيمة حتى صارت الفين شمرقا اخر عينه
ثم اسعفت اليد فزادت منها والمديرسين من اثنين فغنا احدهما عن البدن وما حدث منها وعلى الآخر
عن العين وما حدث منها قالوا في مال فبما ان جعل المديرسين في حق العاطع كان قيمة العذر هدر
عند القطع والموت جميعا وفي حق العافي كان قيمة الفين عندنا لان الزيادة التي حصلت
بعد القطع لم يحسن عليها فاطع اليد فكان في قيمة كان حقه على حالها واما العافي فلا جني في
حالة الزيادة فيعتبر في حقه مع الزيادة وتفسيره انه لما قطع يده وقيمتها الف فقد
استهلك منه خمس مائة فلم اصارت الفين فلا عبرة هذه الزيادة في حقه فلما اقتل الآخر عينه
فقد استهلك من مائة وخمسين في حق العاطع وبقي من المديرسين مائة وخمسون فلما رأت
من الجاني اثنين من كل واحد منهما نصفه وذلك مائة وخمسة وعشرون فتبين ان القاطع

استهلك منه ستمائة وخمسة وعشرين فلما عفا عنها فقد سقط عنه نصف ذلك ونقي عليه نصفه
 وذلك ثلثمائة وأربعون ونصف يدفع ذلك الى الذي لم يعف واما العالي لما افتا
 بقيمة الفاد وهو استهلك ما بقي الف درهم بقي الف وقدمت من الجنايتين فيكون حصته
 من ذلك خمسمائة فظهر انه استهلك من المديون وحسن ما به سقط بالعفو نصفه ونقي نصفه
 سبعماية وحسنون فيعزم ذلك للذي الجواب **عبد من رجلين حتى على احدها**
 جناية فكانت الجني عليه ثم جناية اخرى ثم كانت الجني عليه ايضا فانت من ذلك
 حله فعلى الكاتب الماني بالجناية المانية الاولى من نصف مائة ومن ربع الدين وعلى العبد
 ان يسعي في الاول من مائة ومن نصف الدين بالجنايتين البتين وجدا بعد الكتابه وقد هدر ربع
 النفس ووجه ذلك ان العبد قتل احد موليه فكل نصف منه قتل نصفه وكل ربع منه قتل ربعه
 وحكم كل نصف كالف نصف الاخر فان جناية نصيب المولى الجني عليه هدر لانه جناية المملوك
 على ماله وجناية نصيب الشريك معتبره فلا بد من اعتبار كل نصف على حله فيبدا بنصيب
 الجني عليه فنقول **صنعه وهو النصف من نصف مولاة سلت جنائيات احداها**
 قتل الكتابه وبتان بعدها الا ان التبر بعدها واحده حكما لا تحاد حكمها فان حكمها يلزم
 الكاتب فصارت جناية واحدة فصارت نصف الجني عليه تالفا لجنايتين احداها قبل الكتابة
 وهي هدر والاخرى بعدها وهي معتبره فكان المالف لكل جناية ربع النفس فوجب على الكاتب
 بالجنايتين اللتين وجدا بعد الكتابه الاول من نصف مائة ومن ربع الدين لورثة الجني عليه
 وهدر الربع واما النصف الذي هو ملك الشريك وهو الكاتب الماني ان يقول **صنعه**
 نصيبه وهو النصف قتل نصف الجني عليه سلت جنائيات حقيقه جنايتان قبل كتابته
 وانهما محلول حكما لا تحاد حكمهما فان حكمهما وجوب **الاول من نصف مائة ومن ربع**
 الدين على المولى لانه لم يصير مختارا للعدا بالكتابة وان كانت بجناية وهو العبد لانه لم
 تغدر الدف بكتابة لانه كان متعذرا قبل الكتابة بكتابة الجني عليه ولا يملك محير ابيز
 الدف والعدا جن كانت لعدم حلية الدف لان كتابة النصف منع دفع الباقي والفعل من ملك
 المملك والعبد اذا لم يكن محلا للدف كان موجبا للجناية على المولى كالمدير ولزمه الاول لانه صار
 حائسا **غير اختياره كالمدير** واذا كان حكم الجنايتين يلزم المولى كان حكمهما
 واحدا وحكم الجناية الماتية على الكاتب على المولى فصارت كانه الف هذا النصف بجنايتين
 فانقسم نصيب النصف بالجناية قبل الكتابة **الاول** وذلك على المولى والنصف بالجناية
 بعدها وذلك على المولى فيلزم المولى بالجناية قبل الكتابة الاول من نصف مائة ومن ربع الدين
 ولزم الكاتب بالجناية التي وجدت بعد الكتابه الاول من نصف القيمة ومن ربع الدين وصار
 حمله تاملزم الكاتب الاول من مائة ومن نصف الدين نصف ذلك بسبب النصف الذي
 هو ملك الكاتب الثاني ووجب على الشريك **الاول من نصف مائة ومن ربع الدين** وهدر
 الربع وهذا معنى ما قال في الكتاب فعلى الكاتب الماني الاول من نصف القيمة ومن ربع الدين

ليريف كذلك

وعلى

وعلى العبد ان يسعي في الاول من مائة ومن نصف الدين هذا اذا كانت الجناية على المولى فاما اذا
 على اجني فبنايته احدها وهو يعلم بالجناية ثم حدره ايضا فانت من ذلك كله فنقول **صنعه**
 نصيب الذي كانت له ولا استهلك نصف النفس بثلث جنائيات جناية قبل الكتابة وقد صار
 المولى مختارا وجنايتين بعد الكتابه وهو على الكاتب نصيب النصف على المولى والنصف على الكاتب
 فيلزم المولى ربع الدين للاختيار وعلى الكاتب الاول من نصف مائة ومن ربع الدين واما
 نصيب الكاتب الماني فقد ايضا ثلاث جنائيات جنايتان قتل الكتابه وموجه على المولى وقد
 صار مستهلكا لا مختارا لعدم كملته من الدف وحب انه بعد الكتابه وموجه على الكاتب
 فيجب على المولى الاول من نصف مائة ومن ربع الدين وعلى الكاتب الاول من نصف مائة ومن ربع الدين
 فصار الحاصل ان على الكاتب في النصيبين الاول من مائة ومن نصف الدين وعلى الاول
 ربع الدين وعلى الاخر الاول من مائة ومن نصف الدين وليستوى الحكم في المسلمين اذا كانت الاول
 باذن شريكه او بغير اذنه في امتناع الدف وعدم ضرورة الثاني مختارا او اضافة الامتناع
 الى الاول **اما اذا كان بغير اذنه فظاهر وكذلك اذا كان بغير اذنه لان اثر الادن**
 في سقوط حق النقص والضرورة واما امتناع الدف ايضا فالى النقص الذي لا يحتمل النقص الى
 سقوط حق النقص **هذا اذا كانتا وقدا علم بالجنائيات** فلو كانتا كاتبا ولم يعلم بالجنائيات لم
 يصير مختارا من للعدا كما كانت الثاني في المسئلة الاولى فكان الكاتب الماني في المسئلة الاولى
 لزمه الاول من مائة ومن ربع الدين فوجب عليهما الاول من جميع قيمة الكاتب ومن نصف الدين
 وعلى الكاتب الاول من مائة ومن نصف الدين كما ذكرنا في المسئلة الاولى فان عجز الكاتب
 عن الكافية الاولى قبل ان يغضي عليه بشي **بحول** نصف ما على الكاتب الى المولى الذي كانت له
 اولا وكما طب بدفع الاول من نصف القيمة ومن نصف الدين وعلى الكاتب الماني الاول من نصف
 القيمة ومن ربع الدين اما على المولى **الاول** الاول من نصف القيمة ونصف الدين لانه لما كانت له
 وهو لا يعلم بالجنائيات صار مستهلكا بنصيبه لانه عجز نفسه عن الدف على وجه لا يصير
 مختارا للعدا فلما عجز الكاتب ورد رقبته **الاول** ذلك الاستهلاك وصار كان العبد كان
 ما ذونا فيما مضى وقد حث جنائيات وقد تغدر دفعه حكمه كتابة المولى الساني لبقا كتابته لعدم
 العجز في نصيبه فتغدر الدف لا لغني من جهته بعد الجناية فيلزمه الاول من مائة ومن ربع الدين
 فاذا كان **بصنعه** كان عليه الاول من نصف مائة ومن نصف الدين ولان الكتابة لما انفسخت
 في نصيبه بالعجز وصارت كانه لم يكن ونصف الجسد النفس تلف بنصيبه سلت جنائيات
 لها حكم واحد وهو النطق بقرية العبد لانه عا دنا الا انه تغدر الدف بفعله فبغيره فيلزمه
 الاول من نصف مائة ومن نصف الدين وحكم المولى الساني لا يتغير لان نصيبه كتابه على حاله
 اذا لم يحجر عنه واما على الكاتب الاول من نصف مائة ومن ربع الدين فلما اظن في المسئلة
 الاولى فان دا على الكاتب استغنى الكتابه من **الاول** او علم الاول بالجناية ثم عجز عن
 الكتابة الاولى فلان ان يغضي عليه بشي فعلى **الاول** ربع الدين بالجناية الاولى وعليه ايضا

الاول من نصف الدية ومن ربع الدية وعلى الكاتب الثاني الاول من نصف القيمة ومن ربع الدية ويسعى
الكاتب في مثل ذلك لان المولى الاول لما كاتب اول مرة وهو عالم بالجناية صار مختار للفداء
بربع الدية لانه بالكفاية عجز بنفسه عن الدفع في حال كونه محيرا بين الدفع والفداء
مختار لما لمزمه بالجناية الذي قبل الكاتب وذلك الربع لما قبله ولم يسقط هذا الربع
عند عجز الكاتب لانه لو كان كل العبد وجني جناية موجبة للمال وكانت له وهو عالم
حتى صار مختار للفداء عجز الكاتب لم يسقط عنه فكذا اذا كان نصف العبد له وما وجب
بالجناية بعد الكتابة فقد صار في ذمة العبد والعجز وانسخ الكتابة تحول الى المولى لان الكاتب
بعد العجز يصير بمنزلة عبد ما ذون فيما مضى وقد كان عليه في نصيب الكاتب الاول
الاول من نصف قيمته ومن ربع الدية فاذا تحول ذلك اليه صار عليه الاول من نصف قيمته
ومن نصف الدية وعلى الكاتب الثاني الاول من نصف قيمته ومن ربع الدية لانه لا يصير مختارا
للفداء وان كان عالما بالجناية ولهذا نظرنا الى العلم في حق الاول في حق الثاني وعلى المولى
السعاية في الاول من نصف قيمته ومن ربع الدية لما ذكرنا قال في الكتاب وهذا كله قياس
قول الى حنفية بناء على ان الكتابة عند محذرى ولو عجز عن نصيب الثاني قبل القضاء
عليه ايضا ما على الكاتب فيجب عليه من نصف قيمته ومن نصف الدية لانه لم يكن مختارا ولو كان
بعد القضاء على الكاتب صار دينه في ذمته فيسعى فيه وان عجز لانه لا يمكن بيعه لاجل كتابة الاجزا
الا اذا عجز عن الكل فباع فيما قضى عليه وما كان على المولى فهو على حاله في الميسر
عبد بين رجلين كاتب احدهما نصفه بغير اذن صاحبه ثم جني جناية بمراة يعقق منها
حكما حكم الكتابة وحكم الجناية اما حكم الكتابة فهو ان الشريك ان باخذ من الذي كاتبه
نصف ما اخذ من البدل لانه كسب عبد مشترك وباخذ من الكاتب نصف ما في يده
مما اكتسبه قبل العتق ثم للمولى الذي كاتبه ان يرجع على المولى بما اخذ منه لانه سلم للكاتب
شرطه ولم يسلم للمولى شرطه وان كاتب كله فذلك الجواب الا انه لا يرجع على
الكاتب بما اخذ منه لانه لم يسلم للكاتب جميع شرطه ثم الذي كاتبه ان كان موسرا فسريره
بين ثلث خيارات ان سأل عن صبيبه وان سأل عن تسعي وان سأل عن ثمنه وان كان ميسرا
فلخياران وقد ذكرنا غير مرة وعندنا في يوسف وحمل للشريك ان ياخذ نصف ما اخذ
ومن العبد نصف ما بقي في يده اما قال ابو حنيفة رحمه الله الا ان الذي كاتب لا يرجع
على العبد بما اخذ من كاتب نصفه او كله لانه لا يجزى فلم يسلم للكاتب جميع شرطه ثم
الذي كاتبه ان كان موسرا ضمن نصف قيمته وان كان ميسرا سعى العبد واما حكم الجناية
فان نصف الجناية على الكاتب بخلاف من كسبه الاول من نصف قيمته ومن نصف الارش لانه
عاقلة نفسه ونصه مكانه واما النصف الاخر فان كان الذي لم يكاتب اختياره يرضى
شريكه او السعاية فعليه الاول من نصف قيمته ومن نصف الارش لانه عجز عن دفع العبد
بكتابة غيره الا انه لا يواخذ به ما يصل اليه ضمان النصف او السعاية لان بدل العبد

صاد دينه فلا يضمن الا بعد خروج الدين كرجل جني عبد جناية ثم قبل العبد فان المولى لا يضمن
شيئا حتى ياخذ قيمة العبد واذا قبض القيمان او السعاية بحسب ذلك في المقبوض من قيمته فاذا اعتق
فعليه ذلك من خالص ماله لانه استهلكه وعند مالك كذلك الا انه لم يثبت له ان يحققة
لانه عتق كله ولكن اذا وصل اليه ضمان او السعاية يدفع من ذلك الى صاحبه الجناية الاول
من نصف قيمته ومن نصف الارش ولا يجب عليه شيء اما قال وكذا اذا كاتبه باذن
شريكه الا انه لا ضمان عليه لرضي شريكه ولو خوصم المكاتب في الجناية قبل ان يحق فقص عليه
نصف الارش ثم عجز فانه يباع بصفه فيما قضى به عليه وهو نصيب الذي كاتبه ويقال
للاخرا دفع نصف نصيبك بنصف الجناية او اقل بنصف الارش لان النصف الذي قضى عليه
صار مالا ودين الحق والعبد اذا حقه الدين يباع او يقبضه والنصف الاخر عبد على حاله
فيغير مولا بين الدفع والفداء لان الجناية لم يضر مالا فهو كعبد بين اثنين جاني جناية وان
استرى هذا المكاتب عبد المجني جناية ثم ادى الكاتب فحقق فانه يحجز المكاتب والذي لم يكاتب
بين الدفع والفداء لان هذا الكاتب بصفه مكاتب ونصفه عبد فالعبد الذي اشتراه نصفه لانه
لا حق له بنصفه والنصف لم يكاتب لانه نصف عبد فصار كعبد من جز ومكاتب جاني جناية
ولو ولد له ولد له ولد من امته اما قال رجل في كتابته وكان نصفه مكاتباً بحسب عليه السعاية
في الاول من نصف قيمته ومن الارش كما لمكاتب نفسه وليس على المولى الذي لم يكاتب شيء حتى يعتق
او يستسعى ثم يضمن الاول من نصف قيمته ومن نصف الارش لما ذكرنا ولو ان هذا الابن جني
على امته ثم ادى الاب فحقق فلها ثلثه احكام حكم الكتابة وحكم ضمان الامة وحكم الجناية
فاما حكم الكتابة فالذي لم يكاتب بالجناية في ثلثه اشيا في نصيبه من الاب والابن على ما ذكرنا
والفرق بين اليسار والميسار واما حكم الامة فانها صارت امر ولد للمكاتب لان
امومته الولد لا يجزى وعلى المكاتب نصف ثمنها ونصف عقرها للذي لم يكاتب لان نصفه
كانت على ملكه واما حكم الجناية فلان الولد جاني على الاب ونصف كل واحد منهما مكاتب
والنصف مملوك فقد اجتمع اربع جنائيات جناية مكاتب على مكاتب وانه هدر لان الولد مكاتب
بكتابة اميه وانه مع اما قال فصار طنه حتى على نفسه وجناية مملوك على مملوك وانه هدر ايضا
لانهم الواحد فقيمت جناية المكاتب على المملوك وجناية المملوك على المكاتب وجناية المكاتب
على المأمور معتبره وعلى الابن ان يسعى في الاول من نصف قيمته ومن ربع قيمة الاب لان نصف
الجناية على الاب صار هدر او نصف النصف الاخر وهو ربع قيمة الاب وجناية ما كان مملوكا
للذي لم يكاتب على المكاتب وهو الاب معتبره ايضا فغلى المولى الذي لم يكاتب الاول من نصف
قيمة الولد وربع قيمة المكاتب الا انه لا يواخذ حتى يصير اليه بدل اما قال لان المولى لا يقدر على دفعه
فيجب عليه القيمة بمنزلة جناية المدبر طرأ وحمل كل واحد منهما على صاحبه فان تقاضا
يصير قصاصا والا فلا لان الدين الذي يجب للمولى على المكاتب الذي جني وهو الولد يودي
من كسبه والذي يجب للمكاتب على المولى الذي لم يكاتب في ماله فصار كالجفنين وتوان امته

من اشترى كانت احدهما نصيبه ثم ولدت ثم اذ ادت خيرا واستغنت بعيب ثم ادت
فصفت فاختار الشريك نصيبه ان كان موسرا يصنف قيمتها يوم العتق ولا ينظر الى
يوم الكتابة لان الاطلاق انما يظهر بالعق لا بالكتابة لان الكسب الذي اكتسبه في حالة الكفاية
كان بينهما والولد ليسعى للذي لم يكن في نصف قيمته ولا يضمن للذي كانت شيئا لان الولد لم
يكن مولودا يوم لو ثبت فقد وجد الولد فلم يوجد من الذي كانت جناية ولا يضمن شيئا لاجل
الولد ولا يجوز ما طالب ملك الذي لم يكن له وما لبسته وقعت في يده فليسعى في نصف قيمته
ولو كانت نصيبه من الولد ثم جنى الولد على امه او بنت الام عليه جناية لا يبلغ النفس ثم
ادى فاعتقا والوليان معسران فلا ضمان للذي كانت الام على شريكه في الولد لانه لما كانت
الام صار نصيبه من الولد مدان بالكتابة الام فلا كانت الاخر نصيبه من الولد لم يصير
جنايا عليه عهد بين شريكين كانت احدهما نصيبه ثم كانت الاخر نصيبه ثم ادى اليهما يعق
والذي كانت الولدان يضمن للذي كانت الام نصف قيمتها وان شتا استسعاها او اعتقها
لان كفاية الولد لا توجب كفاية الام فالاصل وجباية كل واحد منهما على صاحبه
عما وصفت لك في العبد وابعد الايام ما يختلفان في فصل وهو ان يمتد في عتق
كل واحد منهما نصف الجناية ثم سقا صان وهما ثبتت في عتق كل واحد منهما ثلثة ارباع
الجناية لان الام نصفها مكانه للذي كانت نصيبها امه لشريكه والولد كله مكانه نصيبه
تبعالامه ونصفه بالاصالة فما كان من جناية النصف الذي هو مفرد والنصف الذي هو
تبع على النصف الذي هو امه محتنع والنصف الذي هو مكاتب مفرد من الابن غير جباية
على نصف الام الذي هو مكاتب فاعتبرت الجبايات الثلاث وما كان من جناية النصف
الذي هو سعة الامر هدر لان سعة لها وكذلك جناية الام على الولد هكذا لان نصف الام جنى على
الولد فنصف هذا النصف لا في ولد الذي دخل في كتابها فهو هدر لانه كالمولى له من وجه
ونصف هذا النصف لا في حصة العتابة المفردة من الولد فهو سعة واما النصف الذي هو
زقيل للذي لم يكن الولد نصيبه لا في حصة المكاتب المفرد فهو سعة ونصفها لا في ما دخل منه
في كتابتها فهو مبيع كانت ثلثة ارباع الجناية مبيعة وربعها هدر فان حل واحد منهما على
صاحبه لسقط ربع الجناية ويثبت له ثلثة ارباعها واذا كان العبد بين رجلين ففقا
عن احدهما وقيمة الف تم كانت الجنى عليه نصيبه ثم حرجه ايضا ثم ادى وعق ثم مات
المولى بالجنايتين فحجم الكتابة ما ذكرنا واما حكم الجناية فان العبد استهلك جميع
النفس وكل نصف منه استهلك نصف النفس فاما النصف الذي هو نصيب المكاتب
استهلك نصف مولاة جبايتين قبل الكتابة وانما هدر لانه عبده وجناية بعدها
وانما معتبرة فيلزمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدين وانما يعتبر ربع الدين لان
الربع صار هدر وانما يعتبر نصف القيمة لان الربع لما صار هدر اصابه كان هذا
النصف لو جنى الا على هذا الربع خاصة واما النصف الذي هو نصيب الذي لم يكن

استهلك

استهلك نصف النفس ايضا جبايتين قبل كتابة صاحبه وجناية بعدها وذلك كله على
مولاة فيما وصل اليه من الضمان او السعاية الاقل من نصف قيمته ومن نصف الدين كما ذكرنا في العبد
اذا جنى ثم قتل انه لا يجب في ماله الا ان يعق في الحاصل يقال للذي لم يكن مكاتب ادفع نصف
القيمة الى الورثة وعلى العبد ان يسعى في الاول من نصف قيمته ومن ربع الدين ويصير الربع هدر
ولو انه جنى على احدهما ثم ان الخرباع نصف نصيبه من شريكه مع العلم بالجناية ثم جنى عليه جناية
اخرى ثم ان البايع اشترى ذلك الربع ثم كانت الجنى عليه نصيبه ثم جنى عليه اخرى ثم ادى
فعتق ومات المولى من الجبايات لمقتول العبد لم يلف نصف المولى كل نصف منه نصفه
وكل ربع منه ربعه اما الربع الذي جرى فيه البيع المثلث ثلثت جبايات جناية قبل البيع
وقد صار مختارا وجناية بعد وقد صار هدر لانه على مولاة وجباية بعد البيع وهي في رقبته العبد
ولما صار الربع على ثلثه صار الجميع على اثني عشر واما الربع الذي لم يجز فيه البيع المثلث
ايضا ربع النفس ثلثت جبايات جناية قبل البيع وقد صار المولى مختارا اربع ارباع الربع الاول
وجبايات بعد البيع وهما في رقبته العبد فقد اجمع في نصيب الذي لم يكن مكاتب مستجبايات
وقد هدرت احدها ونفقت الخمسة وقد صار المولى مختارا في سبعة ارباع ثلثت في رقبته
العبد والثلثان وجبايات المولى صار كان المولى هو الذي جنى جبايتين والعبد جنى ثلث
جبايات والمعتبر عدد الجباية فصا كانه ثلث جبايتين فوجب على المولى سهران ونصف
وسهران ونصف من اثني عشر سدس الدين وربع سدسها والمولى بالخيار في نصف العبد
ان شادفع وان شادفع لى سدس الدين وربع سدسها الا انه يحجز عن الدفع بكتابة الاخر
فيجب عليه فيما وصل اليه من الضمان او السعاية الاقل من نصف قيمته ومن سدس الدين
وربع سدسها واما نصيب الذي كانت قد لفت نصف النفس بثلثة احوال جبايتين
قبل الكتابة وانما هدر وما كان بعد الكتابة فعلى المكاتب فيقسم على عدد الجباية نصفين نصيبه
هدر ونصفه مغنير فعلى المكاتب الاقل من نصف القيمة ومن ربع الدين واذا كانت الجناية
فولدت ولدا وكبر الولد فافت عليه جناية او بدين وكذاها الولد فاقرارها باطل ونعتي
قولنا باطل اقرارها من حيث التعلق برقبته الولد فاما في حق الكسب فصحيح حتى لو اكتسب
الولد كان للام ان يخذ ذلك وتصرف الى الدين والمقر له اولى بالكسب منها ومن
اصحاب الجناية وانما باطل اقرارها لان الولد مكاتب المولى واقرارها على مكاتب المولى باطل
الا يبرى انه لا يصح اقرار المولى عليه ولا يصح اقرار المولى على عبده بالدين او الجناية فهذا
اولى قال قيل وجب ان يصح اقرارها لان ولدها تسبها بمنزلة عبدها الا يبرى ان
ما اكتسب الولد كان للام ان يخذ ذلك منه كما لو كان عبدا لها فالكسب ولو اقر على
عبدها بدين او جناية صح كذلك هنا قيل انه ان ولدها بمنزلة عبدها من وجه
لان رقبته الولد مملوك لمولاها الا يبرى انه لو اعتق المولى الولد عن كفاية بمسنة يجوز ولو
اشترى المكاتب منه لم يخاصت حيفه ثم يحجز المكاتب بجثري تلك الحيفه عن الاستبراء

ولو استرى من كانت عليه فوجبه عينا فاذا المولى المبيع عن العيب صح ابراهه فوقع الشك في صحة
اقرارها بالدين والجناية فلم يصح خلاف اسماها لان ذلك خالف حتمها وهي منزلة الحرف فيه
الاخرى انه لا يملك المولى التصرف في اكسابها ولا يصح ابراهه عن العيب وهذا لان الولد
تبع لها وهي مملوكة للمولى بهنك فذلك ولدها كحسب التبعية بخلاف الكسب فكان اقرارها
بكسب العبد اقرارا على نفسها فيصح فان اكتسب الولد بعد ذلك ما لا فاخرته الامر دفعت
الى اصحاب الدين ولا شئ لها من ذلك ما لم يفرع من الدين ولا حق فيه لاصحاب الجناية
اما دفعه الى صاحب الدين لا قرارها ان المقر له بالدين اخفى بما في يدها منه وكسب الولد لها
واقرارها على نفسها بجور وان لم يجز على ولدها اما اصحاب الجناية فلاهم اذ عمت ان لهم
حق في هذا المال **لانهما عمت** ان القاضى لم يقض على الولد بالجناية وجناية المكاتب
لا يقض دينه الا بقضاء القاضى او العتق او الموت عن واليقع الناس عن الدفع ولم يوجد احد
هذه الاشياء فكانت الجناية متعلقة برفقة الولد لا بكسبه الا ترى ان جناية الولد لو كانت
ظاهرة معروفة واخذت الام شيئا من الكسب لم يكن لاوليا الجناية على ذلك سبيل فكذا هذا
خلاف الدين لانه مال وان لم يقض به وان الكسب الولد ولم يخذل الامر حتى مات الولد
صارت الجناية دينه وتتعلق بكسبه كالدين غير انه ينظر ان اقرت بالجناية او لا ثم بالدين
خاص فيه اصحاب الجناية والدين نصرت اصحاب الجناية بالاول من قيمة الولد ومن الارش ونصرت
اصحاب الدين بدنيونهم ولا شئ للام مال مفرع من الجناية والدين لان زعمهم ان المقر له بالدين
واصحاب الجناية اخفى منها هذا المال فتواخذ باقرارها كالوارث اذا اقر على المورث بدين
لا يسلم **لانه شئ من التركة** لا بعد قضاء الدين لا قراره ان الدين مقدم على الميراث واما القسمة
بين اصحاب الجناية والعمر ما فلانه لما ماتت قدر عمتان جناية صارت دينه بموته وتعلق بكسبه
لانه كانت مات عن وفا وفي رقبته جناية ودين والمكاتب اذا مات عن وفاته نصير الجناية اليه
في رقبته دينه الوفوع الناس عن الدفع والولد هنا مات عن وفاته سوا تركه سببا او لم يتركه لانه
انما صار مكاتبه كانه امه وكهابة الام قائمة الا ترى انه لو ماتت الام وبقي الولد ولم تنوفا
بقسط الكهانة بقا الولد مع انه بيع فيها اولى ولذا لو اخذت الامر الكسب ولم تدفعه الى العرما
حتى مات الولد لانهما عمت ان اصحاب الدين واصحاب الجناية خفا في هذا المال **لانهما**
زعمت ان الجناية صارت دينه والدين مقدم على حتمها وهذا لان الجناية لما صارت
دينا بالموت كان الاقرار بها اقرار بالدين كان بمنزلة الاقرار بدينين فيستويان
كما لو اقر بدين ثم بدين **خلاف** ما لو مات عن غير وفا وعليه دين وجناية انه يبدا بالدين
ولا يتحصان الا بالولد فلما بالحاجة بينهما بطل الجناية لانه مات عاجزا والقول بالشركة
يؤدي الى ابطاله وكذا لو ترك ما لا يفي بالدين وبذلك الكهانة فانه يبدا بالدين لانه
اقوى اياهنا مات عن وفاته لان تفسير الوفاة يكون له حاله ينضى الى العتق عاليا
فاذا ترك الامر والظاهر انها سودى بذلك الكهانة فتعق هي وولدها وهذا معنى
قول

قول اصحابنا رحمهم الله ان الموت عن سودى بمنزلة الموت عما سودى ولو لم ينزل عليه الامر الا بالجناية
ثم اخذت الكسب ثم مات الولد لم يكن لاصحاب الجناية في الولد حق لانهما ما زعمتا ان اصحاب
الجناية في الماخوذ حقا اخذت لان جانيته لم يقض دينه وقت الاخذ وبعد موته لم يبق هذا
كسبه **خلاف** ما اذا اقرت بالجناية والدين لان محكمنا بقا الماخوذ كسبا للولد حتى
او حينا الصرف الى العرما واذا بقي كسبا **والجناية صارت** دينه تغلقت به اما هنا
بخلافه ولو لم يكن اخذت الكسب حتى مات الولد اخذ اصحاب الجناية من ذلك حتم لانهما زعمتا
ان جانيته تغلقت بكسبه وقد بقي هذا المال كسب له **خلاف** ما اذا اخذت في حال حياته
هذا اذا ابدت بالقرار بالجناية ثم بالدين اما اذا ابدت بالقرار بالدين ثم بالجناية ثم مات
الولد وترك ما لا يودي بالدين فان بقي شئ كان لصاحب الجناية لانه لما مات الولد صح اقرارها
بالدين لان المال صار لها فنقل به حق صاحب الدين فاذا اقرت بعد ذلك لصاحب الجناية
لم يصح اقرارها في حق صاحب الدين لان بالقرار الاول صار المال مشغولا بحق صاحب الدين
والامر الثاني بطل حق صاحب الدين فلا يصح الاقرار في حقه لانه من حيث المعنى اقرار عليه
لا على نفسه او على الولد وهذا لان صحة اقرارها انما كان باعتبار الكسب والدين بعد الموت
تعلق بالكسب فكان اقرارها لصاحب الجناية اقرارا على الاول **في حق الكسب فلا يصح** وهذا
لو اقرت على الولد بدين ثم بدين بذا بالاول فان فصل شئ يصرف الى الثاني وهذا بمنزلة
اقرار المولى على عبده الماذون بالدين اذا كان في يده كسب فادفعه بدين ثم بدين انه يبدا
بالدين الاول **وكذا لو اقر الوارث بالدين على الميت** وفي يده تركه الميت ثم بدين فانه
لا يصح اقراره الثاني على الاول وهذا لان الدين اسبق تعلقا بالكسب لانه تعلق به وقت
الاقرار والجناية انما تغلقت بالكسب بعد الموت والبداهة بالسابق اولى كدين الصحة
مع دين المرض **خلاف** ما اذا اقر المريض بدين ثم بدين لان الاقرار من جميعهما حاله
واحدة فصار كانهما وحدا معا بخلاف حين الصحة مع المرض لان الاول **وحدث في حالة**
الاطلاق والثاني في حالة الحرف فكذا كذا بالقوة والسبق وهذا لان اقرار المريض انما يصح
باعتبار الدمة القابلة للترام واذا صح باعتبار الدمة لا باعتبار المال الذي في يده واللام
صاحبة عند الاقرار الثاني كما هي عند الاول صح الاقراران فاستويا باعتبار الكالة الواحدة
اما صحة اقرار الامر باعتبار التركة لا باعتبار الدمة باقرار الوارث بالدين على المورث باعتبار
التركة لا باعتبار الدمة فاذا صار الكسب مشغولا بحق الاول لا يصح الثاني في وقت
بين هذه المسئلة وبين المسئلة الاولى فان محكم الاقرار بالجناية سابق ومع هذا لم يكن صلح
الجناية مقوما **والقول** ان في المسئلة الاولى الاقرار بالدين **لانه رجحان** على الاقرار
بالجناية باعتبار المعنيين جميعا فكانت البداهة به اولى وكان ينبغي في المسئلة الاولى ان
الدين يقدم على الجناية ايضا لانه اسبق تعلقا بالكسب لانه كما اكتسب تعلق به والجناية
لا تعلق به ما لم تمت **لانهما قول** وان تعلقت الجناية عند الموت لكن لا يضي هذا التعلق

سبب اقراره بصير منوعا عن الخاره في كسبه فلم يصح اقراره الثاني فلم يتخذ الحاله فلم يجعل الاقرار
ظاهرا وحدا معاكما ولان صحة اقرار المولى باعبار السبب وصحة اقرار العبد باعتبار الذمه
كما ذكرنا وكذا لو اقر بدين ثم جناية ليستون في ذلك ولا يتخلف الحكم بالبدنيه باحدهما
لان باقراره الاول لا يتحجر عن التصرف وان اقرت الامر عليه بعد موته بجناية ثم بدين او بدين
ثم بجناية بدا بالذي بدأت به فان فضل شي كان للثاني لان اقراره عليه بالجناية وهو ميت
كما اقراره عليه بالدين لان الجناية تصير ديناً بموته عن وفا وصار كما لا اقرار عليه بالدين ولو اقرت
عليه بدين ثم بدين بدى بالاول فان فضل شي كان للثاني لان اقراره عليه بالجناية وهو ميت
كما اقراره عليه بالدين لان الجناية تكون ديناً بموته عن وفا وصار كما لا اقرار عليه بالدين ولو
اقرت عليه بدين ثم بدين بدى بالاول فان فضل شي كان للثاني كذلك هنا وان اقرت
بالدين ولا فلجواب فيه اظهر وان اقرت على الولد بالجناية ثم اقرت عليه بالدين وذلك
في حال حياته وهو يملكها ثم اكتسب الولد الفاش ثم ادت الكاتبه فعتقا فان الالف لصحاب
الدين فان فضل شي فهو للام ولا شي لصحاب الجناية فرفق بين هذا وبينها اذا مات
ونترك كسبا واقرت عليه بالجناية ثم بالدين فانه ينقسم بينهما والفرق انه متى ادت الام الكاتبه
واعتد الجانيه الولد انما صارت ديناً بعد العتق لان الساس عن الدفع انما وقع بعد الموت
فهذا دين لزم الولد بعد العتق والكسب حصل لحاله الرق والدين وجب بعد الحزم
والدين الواجب في حاله الحرته لا يقضي من الكسب الذي اكتسبه في حاله الرق لان كسب
الرق مال المولى ودين الحر لا يقضي من مال غيره الا يرى ان من جلا لو اعتق عبدا الماذون
وفي ذلك كسب ثم يحق العبد دين بعد العتق لم يصرف الكسب الى صاحب الدين اما اذا مات
ونترك كسبا فالجناية انما صارت ديناً عليه حال قيام الكاتبه لانه في اخر جز من اجزائه
وقع الساس عن دفعه وصارت ديناً والكاتبه قائمه في ذلك الوقت فهذا دين لحقه في
حاله الرق وكسبه كسب الرق ودين الرق يستوفي من كسب الرق بخلاف الدين
فان ذلك واجب كما اقرت الامر عليه اذا اكتسبه كان هذا دين الرق فيقضي من كسب
الرق ولان ذلك دين على المولى من وجه لتعلقه بما هو مال المولى لما ان بعض من مال المولى
من وجه بخلاف ما اذا اعلت ما لا بالعق لانه ينقلب ما لا وهو حر فلا يقضي من كسب الرق
الا يرى ان العبد الماذون اذا اقر بدين وفي يده كسب ثم عتق فانه يقضي ذلك من كسبه
ومثله لو اقر بالدين بعد العتق وفي يده كسب الرق لم يصرف اليه كذا هذا وكذا الوكايت
الجنايه والدين معروفين بدينه فامت علم ما يريد به اذا كانت الجنايه سابقه فادت الولد
ينقسم المال بين اصحاب الدين واصحاب الجنايه لما قلنا وان ادت فعتقا كان المال لصاحب
الدين فان بقي شي فهو للكاتبه ولا شي لصحاب الجنايه وكذا الولد يمكن على الولد دين وقد جاز
جنايه وقد انشعب النذرهم ثم ادت فعتقا فان كسب الولد لاه ولا شي لصحاب الجنايه
لما ذكرنا ان الجنايه صارت ديناً بعد العتق فلا تتعلق بكسبه وعلى الولد الاقل من قيمته

ومن الجناية لان الجناية ببيت بالبينه او المعانته مكانت اشترى اباه او ابنه واقر عليه يدين
بجناية يدين وهو تجدد مات المقر عليه وترك ما لا يبدى بالدين الاول فان فضل من
المال شي فهو لصاحب الجناية والدين الاخر لان الدين الاول يرجع على الدين
الثاني بالسبق لانه ان كان له رجحان عليه بالسبق للدين الثاني رجحان على الجناية من وجه
لما قلنا فاستويا ولو اقر عليه بجناية يدين ثم بجناية يدين بصاحب الجناية الاول
والدين فان استوفوا المال دخل اصحاب الجناية الاخره مع اصحاب الجناية الاولى ولو
كان بقي من المال شي بعد ما استوفى اصحاب الدين واصحاب الجناية الاولى ضم ما بقي لما اخذ
اصحاب الجناية الاولى فيقسم ذلك بين صاحب الجنايتين حتى يستوفيا الاول من ارش
جنايتهما ومن ممة المقر عليه لم يترجح الاقرار بالجناية على الاقرار بالجناية بالسبق وترجح
الاقرار بالدين على الاقرار بالدين بالسبق والفرق ان الاقرار بالدين اقرار بالمالك
وقد صح الاقرار الاول بعد موت الولد لان المال يصير لها بعد موته يتعلق بحق
صاحب الدين الاول بسبب الولد فصارت ممنوعة عن التجارة في كسبه ولم يصح الاقرار
بالدين باساق في حق الاول فاما الاقرار بالجناية ليس باقرار بالمالك وانما يصير لقرار
مالا في اخر حيز من اجزائه وحين صار مالا لا اقرار بالجناية الثانية فإيم وان صح لان
الاقرار الاول لم يتعلق بشي من كسبه قبل موته فصارت الجناية الثانية مالا ايضا
فاذا مات تعلقت الجنايتان جميعا بسببه معا الا ان الجناية لا تراجح الاقرار بالدين لان شرط
المزاحمة التساوي ولا تساوي لان الاقرار بالجناية الاولى انما يساوي لسبب سبق
ولاسبق للثاني وهو نظير ما قلنا في الوصايا ان عند ابي حنيفة رثه الله الحياه مقدمه على
العق فان جابا ثم اعق فان جاباه اولي وان اعق ثم جابا فالملت بينهما على قدر حيزهما لان لكل واحد
منهما نوع فوزه فاذا جابا بالمجابه يرجح بالسبق وان بدا بالعق تخاصا وان اعق ثم جابا
ثم اعق بحاص العق الاول والمشرى في الملت ثم ما اصاب الملت الاول ليشركه
المعتق الاخر للمجانسه والمساواة بينهما ولو اعق ثم جابا ثم اعق ثم جابا فالملت بين المعتق
الاول وصاحب المجابه الا ان الما لان المجابتين من جنس واحد وبهم ما عقد الصنات
والمعتق الاول مقدم عليهما فيزاحمهما ثم يدخل المعتق الاخر فيما اصاب الملت الاول
وصاحب المجابه الاخر فيقسمون بينهم ابلانا اماما مع المعتق الاول للمجانسه واما مع
صاحب المجابه الاخر لان حقه مقدم على هذه المجابه الا انه كان محجورا بحق صاحب المجابه
الاول وقد استوفى هو حقه وصاحب الدين في مسئلنا بمنزله صاحب المجابه وصاحب
الجناية بمنزلة المعتق **ف** في المبسوط فقال ولو اقر الولد على الامر
يدين او بجناية لم يصدق لان اقرار الام لا يصح على الولد مع انه تتبع لها وكسبه لها فلان لا
يفصح اقرار الولد عليها اولي فان مات الامر بعد ذلك عن مالك بدى بالمكاتبه لان اقرار
الولد بالجناية على الامر لم يصح فليس على الامر دين الا الكتابه فيقضي بها ويحكم بحريتها وحيث

الولد

الولد وما وصل من ذلك فهو ميراث الولد وباخذ المقر له بالجناية من ذلك المالا لاقبل
من قيمته ومن الجناية لان من زعم الولد ان على الامر دين او ما ياكل انما ياكل على سبيل الميراث
والدين مقدم على الميراث فيواخذ باقراره وان مات الام ولم تترك شيئا فانه يقضي على الولد بان
يسعى فيما على امه من المكاتبه ويقضي عليها ايضا بالسعي في الجناية التي كان اقرها على الامر اما السعي
في دين الكتابه لقيامه مقام الامر واما السعي في الاقل من ممة الامر ومن الجناية لان بعد اليوم ان ذلك
دين على الامر فيواخذ باقراره فان عجز وقد ادى بعض الجناية لم يسترد ما ادى وبطل ما بقي لان
ما ادى من كسب المكاتبه فلا يسترد وبطل لانه بالعجز صار عبدا للمولى فلا يصح اقراره في حق
المولى ولو اقرت المكاتبه على ولدها بالدين وعلى الولد دين بدين وفي يد مالك قد انفسه
فصاحب البينه احق بما له لان ذلك دين ظاهر فلا يملك المكاتبه كسب الولد مادام عليه
عليه دين فان فضل عنه شي كان للذي اقرت له الام لانها اقرت على نفسها حيث ملكت كسبه
فان عجزت المكاتبه او عجزت لم يلزم رتبة الولد من اقرارها شي لما ذكرنا ان اقرار المكاتبه
على ولدها لم يصح ولو اقر الولد وهو مكاتبه واخذت قيمته صرفت في الدين لما ذكرنا
ان في زعمها ان المقر له اولي بذلك وان صرفت في الدين ثم عجزت لم تسترد اقرارها ان المقر
اولي والله اعلم **باب** من الجناية ايضا **اصيل**
الباب ان وجوب القصاص في الاطراف يعتمد المتكافؤ والتساوي بخلاف
النفوس ولهذا لا تقطع باليمين بالشلا ولا يد الرجل يد المراه ولا البدن بيدوا حلق
لان الاطراف لها حكم الاموال لا لها حكم في النفس ولهذا كان للوصي استيفاء القصاص
في الطرف ولستوفى في الحرم ولهذا لا يقتل الواحد بالجماعه والجماعه بالواحد ولا تقطع
اليد الواحد الا بالايدي اكفها ولا اليد باليد الواحد والقصاص بحدي من الرجل والمراه
واليمين والرمي ولا تستوفى القصاص في الحرم والفقه فيه ان في النفوس المساواه فيما يرجع
الى الحيوه والمعنى المطلوب من الحيوه والنفوس سوا في ذلك والمساواة في الاطراف من حيث
الاجزاء والمعالى المنطقه بالاجزاء وذلك مما يتفاوت تغايرة التفاوت لان الحيوان ليس من ذوات
الامثال التي موضع اهدر الشرع التفاوت وسوى في الاروش حينئذ صار كالمساوي
حكما المجزى فيه القصاص والا فلا واذا تفاوت الطرفان اعني طرف القطوع وطرف القاطع
ان كان طرف القاطع اكمل تمنع جريان القصاص لان استيفاء الكامل بالناقص يؤدي الى الظلم
لانه نفوت زياده على الجاني لم يوجد منه تقويت مثلها والاصل حرمة الزيادة حفظا
لحق صاحبها واطهارا للعصمة وان كان طرف المقتوع وهو المقتضي اكمل بحيز فيه ان شيئا
انقص مع نقصان ولا شيء سوى ذلك وان سا العوض عن الاستيفاء واخذ الدية لانه لا يقرر
على اصل حقه واستيفاء حقه صورة لكن بوصف النقصان وفي اخذ الدية استيفاء كمال حقه مع
الا انه يفوت حقه صورة فان شاكوز واكفي باصل الحق المستوفيه ولا تقوم الصفة بدون
الاصل فمن كان على اخر حقه نجيل او دراهم بعدت المالك فظهر بحقه ردية

او در اهم نه بر چه مديونه ان شاكوره واستوفاه ناقصا ولا شئ لسعز ذلك وان شئ
ما الى القتل ذلك هنا ولو كان بينهما مساواة وقت الجناية شمر اسف طر فاعطاه لاختيار له
بل يستوفيه ناقصا لان القصاص واجب عينا فنعين حقه في المحل واستقص بنقصان محل حقه
فكان بالقصاص وفلحقه ولو كان فيه نقصان فزال **محدوث الزيادة** ان كان بعد اختيار الدية
وقد صح اختياره لا يعود حقه في القصاص لمطلانه عن العجز وان كان قبل اختياره وبعد
اختيار غيره صح ان كانت زيادة لا لعدم به التفاوت وبنت التساوي لا تمتنع الاستيفاء
براعي عند الاستيفاء لان معنى الظلم والمحسن يحقق عند **وحرف آخر** ان الواجب
في كل اصبع عشر الدية والاصابع كلها سواء الماروقى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
في كل اصبع مما هنا **الك** عشر من الابل وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال هذا
سواء اشار الى الخصر والابهام والكف تبع للاصابع حتى لا يجب بقطعه شئ اذا قطع مع الاصابع
بالاجماع ولهذا قال **ابو حنيفة** رحمه الله اذا قطع كفا عليه اصبع واحد يجب خمس الدية
كما لو قطع الاصبع وحده ولو قطع كفا بلا اصبع ففيه حكومة عدل **وحرف آخر**
ان القصاص من بعد استيفاءه لمعنى من جهة المولى لا يجب شئ واذا تعذر لمعنى من جهة العالم
يصار الى الدية لان القصاص ياتي وجوب المال بمقابلته النفس لفقدها المالملة وانما عرفنا
وجوب الدية نصا في فصل الخطا والخطا نعني من جهة القاتل لما كان في معناه كان لمخاطبه وما لا فلا
ولهذا قلت الوادعي المولى العمد وانما العالم بالخطا تحت الدية ولو ادعى المولى الخطا او اقر العالم
بالخطا لا يجب شئ **وحرف آخر** ما ذكرنا ان بدل المصحح يقطع سيرة الجناية اذا عرفت
هذا قال **محمد** رحمه الله رجل قطع يد رجل عمدا او يد كل واحد منهما فصحة وجب القصاص
بالنفس فلو وثب القطوع عليه وقطع اصبع من اصابع العالم صار مستوفيا ببعض حقه لان حقه
نابت في اليد وهذا بعضها ولهذا لو عني عن اليد بعد قطع الاصبع لا يضمن للاصبع شيئا بخلاف
ما اذا كان القصاص في النفس فقطع الطرف ثم عني عن النفس ان يضمن ارش الطرف عند ابي حنيفة
رحمه الله والفرق ان اجزا الطرف كلها مستحقة في القصاص في الاطراف لان الاخر اعتبره
في القصاص في الاطراف حتى لا يقطع الكامل بالناقص وضار الاصبع بعض حقه وقد استوفاه
وبالعفو استقطر ما بقي وضار لا يبرأ عن بعض الدن بعد استيفاء بعضه اما في القصاص في
النفس الاطراف غير معتبرة على ما ذكرنا ان الصحيح يقبل بالزمن فلم يكن المستوفى من الطرف
بعض حقه الا انه لا يجب القصاص للشبهة ولهذا لو قطع طرف من عليه القصاص في
النفس بقصاص او شقة لا يضمن الارش لمولى القصاص ولو قطع طرف من عليه القصاص
في الطرف ويضمن لمن **له** القصاص الارش وقيل بان الجواب في الاصبع قول
ابي يوسف ومحمد رحمه الله اما على قول **ابي حنيفة** رحمه الله يضمن ارش الاصبع
الا انه يعز بقطع الاصبع اما لانه مثله او لان فيه ايلام وجرح زايد فلو ان قاطع اليد
قطع يد رجل عمدا او يد يمينه بالقطوع بده الا حرا ليجاز ان شا اخدمه دية يده لان للقطوع

كامله

كاملة ويد العالم ناقصه فقد ذكرنا ان المساواة شرط جريان القصاص لان التفاوت من حيث
من حيث النقصان لا يمنع الوجوب لكنه يوجب التحجير حتى لا يؤدي الى المحسن حق من له القصاص
لان حقه في مثل طرفه وماله كانت ضحية الا ان **اص** حقه مقدور عليه فخيرناه بخلاف النقصان
الحكم فان البراة اذا قطعت يد رجل فان حكم الدية ولا خيار للرجل في استيفاء حقه ناقصا
قلد العبد اذا كان قبل القية قطع يد عبد كثير القيمة او يد عبد مثل العبد يجب القصاص
وان مرضى المولى بذلك والفرق ان **مسئلتنا** القصاص واجب لولا النقصان وكانت
المائلة تابتة شرعا الا انه يحبر حكم القصاص والتحقيق رعاية لحايت صاحب الحق وكان للمانع من
الاستيفاء حقه فاذا رضى به زال **المانع** فكان **له** الاستيفاء كما في سائر الحقوق
واما في البراه والعبد المتفاوت من حيث الحكم لا من حيث الحقيقة لان الشارح لم يحله مثاله
مع انه يجوز ان يكون يد المرأة او يد العبد اقوى من يد الرجل والقصاص من بني على المساواة
وبالرعي لا يثبت المساواة فلا يمكن من الاستيفاء وهو **عزل** ما لو كان لرجل على اخر كحظة
جيدة فظفر بذكر حنطة رديه **له** ان ياخذ بغير رضاه لان المساواة بينهما ثابتة
شرعا لولا النقصان الا ان **له** لا تقبل لتقضاء فيه فكان المانع حقه فاذا رضى به زال
المانع ولو ظفر بذكر شعير له ليس **له** ان ياخذ بغير رضاه لكنه ليس بمثل **له** شرعا
والسارع ما حله مثاله **له** فلا يصير مثاله برضاه لان هذا نقصان حله وعرف في ادائه
فلا يستفط محرز رضاه فلو وثب القطوع عليه الثاني وقطع اصبع من اصابع القاطع
بطل خياره لان التحجير يشبه ان اذا اقدم على استيفاء احدها او شئ منه بطل اختياره
كما لو اشترى عبدا او جدي عيبا كان **له** حق الرد والمصير الى بدل **له** ولو قطع يد كقط
خاره لرضاه به او جلس بعينه كذلك هنا وبعض حقه في القصاص بان اجتماعه عند الفاعل
وطلبا قطع يد القاطع قطعت يدهما لان من قطع يد رجلين عيبا او ليسا رهما وارادا
ان يقطعا يدين يقطع يده ويخبر مديته يد واحد منهما سواء كان القصاص على التعاقب او كانا
جميعا وعند الشافعي رحمه الله ان قطع يديهما على التعاقب يجب **القصاص** الاول
والثاني الدية وان قطعهما معا يدرع بينهما فاما ما خرجته فرعة بقطع **له** والاخر الدية
واجمعا على انه لو بادرا احدهما و قطع كان مستوفيا حقه واستقل حق الثاني الى الارش وكذلك
هذا الاختلاف في النفس الا ان عندنا في النفس يقتل بهما ولا شئ لهما سوى ذلك اما الفرعة
فقد ذكرنا في الايمان واما اذا تعاقبا قال **الاول** استحق يد القصاص فلا يستحقه
الثاني كما لو باع عبدا من رجل ثم باعه من اخر او رهنه من رجل ثم رهنه من اخر وارتقوا
استوفيا في سبب الوجوب لان **الاول** انما ثبت له القصاص بقطع يده وذلك القطع
على صورته وندبه وحده حق الثاني لان حق احدهما سبق حق الثاني وقيام حق **الاول**
لا يمنع ثبوت حق الثاني لو جهين احدهما ان الثاني لو ادر واستوفى كان مستوفيا حقه من القصاص
ولم يكن مستوفيا غير حقه ولو كان قيام حق **الاول** يمنع ثبوت حق الثاني وجبان لا يصح

استنفاؤه والثاني ان الاول **او** عني قبل القضا بالقضا والديه كان للماني حق الاستنفا
 بالاجماع كما لو سلب احد الشفعين قبل القضا وكذا الوعفي احدهما بعد القضا بالقضا
 والديه قبل استنفاديه اليد عند ان حنيفة والى يوسف رحمهما الله قياسا واستحسانا
 وبعد اخذها للديه قياسا لوجود العفو قبل استنفا القضا فان ثبت ان قيام حق الاول
 لا يمنع ثبوت حق الثاني لم يترجح الاول **ب** بالبداهة اذا كان سببه مثل سبب
 الاول كما لو اوصى لرجل بثلث ماله ثم اوصى به لآخر وكذلك **ب** الرضخ اذا استهلك
 الف درهم لرجل ثم استهلك الآخر الف درهم مات وترك الف والآخر الف المادون
 المديون اذا اقرضين ثم يدين ولا زيد القاطع بعد القاطع الاول **ب** باق عليه ملكه بدليل
 انها لو قطعت عند ان استنفا القضا باليه ولو كان خطأ كان الارش **ب** فلا يمنع موت
 حق الآخر **ب** كما لو اوصى بثلث ماله لرجل ثم اوصى بالآخر لان ملكه لم يزل **ب** بالوصية
 وانما يزول **ب** بالموت واذا قطعت يدهما يضمن الاول للقاطع نصف حبه يده والقطوعة
 يده الآخر ثلثا ما كان يده **ب** اما الاول **ب** فلان حقه كان في يده كاملا وهو كف عليه خمسة
 اصابع وقد استوفى مرة على الانفراد اصبعين وذلك خمس حقه لان الاصل في الكف هو
 الاصابع لان المطلوب اليد وهو البطش والعقل يتعلق بها وقد استوفى ايضا مع صاحبه اصبعين
 ونصفا لا يجزى قطع مع صاحبه كان على الكف ثلثه اصابع وذلك خمس حقه ونصف خمس حقه
 فقد صار مستوفيا نصف حقه وبقي حقه في المصنف وذلك **ب** فان وحسن مائة درهم يجب
 ذلك على القاطع في ماله **ب** لانه عد في سنتين بلما ذلك في السنة الاولى وثلث في السنة
 الثانية فكل جزء من اجزائها يجب كذلك كدية النفس لما كانت موجلة في ثلث سنين فكل جزء
 من اجزائه يجب كذلك ولهذا والوا في ان عشره لو قتلوا رجلا حطا ولهم عوائل وجب
 على عايله كل واحد منهم عشر الديه موجلا في ثلث سنين كذلك **ب** هنا واما المقطوعة يده الآخر
 حقه من الابتداء في اربعة اصابع اذا اختار القاطع لان القاطع قطع يده وله اربعة اصابع
 فلما قطع اصبعي الانفراد صار مستوفيا ربع حقه فلما قطع الكف مع صاحبه وعليه ثلثة اصابع
 صار مستوفيا نصفه وذلك **ب** اصبع ونصف فقد استوفى مرة ربع حقه ومرة ثلثه
 اثمان وهو ربع حقه ونصف ربع حقه فصار مستوفيا نصف حقه ونصف ربع وذلك
 خمسة من ثمانية حقه في ربع ونصف وذلك ثلثة من ثمانية وذلك **ب** فان ثمان مائة
 وخمسة وسبعون درهما وانما يعطى **ب** ثلثة اثمان خمسة الاف درهم لانه يعطى له
 ثمة ما تلف من يده وبه كانت صحيحة فيعتبر ثمة المثلث من يده صحيحة وذلك ما قلناه **ب** ا
 معني قول **ب** محمد رحمه الله يعدم للاول **ب** حمسا ديه يده ونصف خمس دية يده
 وللثاني ثلثة اثمان حبه يده واذا ارادنا نخرج المسئلة بالسهم بجعل يده اليد في حق المقطوعة
 يده الاول على عشرة اسهم كاجتناب الى حساب **ب** خمس وخمسة نصف واول ذلك **ب**
 عشرة وقد استوفى مرة خمس حقه اثمان ومرة حمسا ونصف وذلك ثلثة يكون حمله

خمس

حقة وبقي حقه في خمسة وجعل الدية في حق الثاني على ثمانية اسهم كاجتناب الى حساب له ربع واربعة نصف
 واطل ثمانية وقد استوفى مرة اثني عشرة ثلثة فيصير خمسة ببق حقه في ثلثة من المسئلة
 اسكالان احدهما ان محمد رحمه الله اعتبر الاصابع ولم يعتبر الكف والقاطع قطع الاصابع
 مع الكف **ب** الثاني انه لم يسقط شيئا من حق الاول **ب** يقطع الماني اصبعين من العالم
 وكان يجب ان يسقط كما اذا سقطت اصبعه بانه سماويه او قطع رجل اخي الا يترى
 انه لو قطع يده رجل ثم على رجل فضر يده وقطعوا يده بطل حق في القضا في اليد ولذا
 لو ارتد من عليه القضا في الطرف فقطعت يده باذن الامام او غيره اذ نه ثم استلم
 لاشي عليه للمقطوعة يده **ب** الجواب **ب** اما الاول **ب** الجواب **ب** عنه ما ذكرنا ان الاصل
 اصل والكف فرع والعبرة للاصل لا للفرع واما الثاني **ب** انما لا يسقط شي من حق
 الاول لان العالم يقطع اصبعه صار موفيا للمقطوعة يده بعض حق مستحق عليه فصار
 كالقيام في حقه لانه بعد الرغبي من جهة فنقلب ما لا خلاف **ب** ما اذا سقط بانه سماوية
 او قطعها اخي لانه لم يضر موفيا حقا مستحقا عليه وهذا ما ذكرنا ان القياس بان يتوهم
 القضا بالمال لعدان الماله وانما في ذلك شرعا في الصلح وعفو بعض الشراف فيكون
 ما كان في معناه وثمة العقد لا المعنى من قبل من **ب** الحق مع **ب** لامة محل الحق لمن عليه
 فاذا قضى بطرفه لمن عليه وصرفه الى حاجته سلم له الطرف معني يجب عليه بدله لعاية الحق المستحق
 اما اذا مات من غير ان يقضى به حقا لم يسلم **ب** الطرف معني وطه الوقطع رجل بميز
 رجلين عدا ثم ارتد **ب** والحداد بالله تعالى **ب** وسئل بالردة لم يكن للمقطوعة يدهما لاديه
 واحدة في ماله **ب** ولو قطع يده لحد هاتين قتل بالردة كان للذي لم يقطع يده ديه
 كاملا لان في الوجه الاول **ب** ما قضى يده حقا عليه فبطل حقه ما اصلا لغوات محله بقي حقه
 في دية واحدة اما اذا قطعت يده باحد هاتين او في حق احدهما بقيت الدية للآخر الا ان قضى
 الحق بالطرف على وجهين قد يكون على وجه لا في حق الآخر فسقط حقه الى الارش وقد يكون على
 وجه يبقى محل الحق لانه استقص وبغير موجب الخيار ولا ينقل الى الارش كما لو قطع الفضل الا على
 من اصبع رجل وقطع الفضل الوسطي من ذلك الاصبع من آخر الفضل الثالث **ب** من ذلك
 الاصبع من آخر فانه يبدأ بصاحب الفضل الاعلى فان قطع بحبر صاحب الفضل الوسطي كما لو
 كانت نافضة وقت القطع ولا يسي **ب** من الارش وان قضى بالفضل الاعلى حقا مستحقا عليه
 لان محل حقه قائم لان الجاني وضع السكين في الفضل الوسطي مكان محل وضع السكين في حق
 الماني الفضل الوسطي وانما انما الفضل الاعلى منه تبعيا فسمحة تبعيا وفوات السبع والوصف
 يوجب الخيار ولا يوجب الضمان كيلا يصير مقصودا كن قطع يد انسان عدا او قتل اخيه
 فقطعت يده فصا صا باليد لا يضمن ارش اليد لولي القتل كذلك هنا خلاف ما اذا حذر
 صاحب الاصبع او لا وقضى **ب** وقطع اصبعه فانه يضمن لصاحب الفضل الاعلى ثلث ديه الا
 وللثاني ثلثا ديه الاصبع لانه قضى حقه **ب** حقا مستحقا عليه لان ما وقع به القضا وهو الفضل

صبع

الاعلى والثاني كان مقصودا في حق الاول **والثاني** وان كان وصفا في حق صاحب
 الاصبع وفات محل ختمها بخلاف الاول لان ثمة ما وقع به القضا وهو الفصل الاعلى كان يتبع
 في حق الثاني والثالث فلا يصح بالارش للتعجيل وسما محل الحق اذا ثبت هذا فنقول
 في مسئلنا بقطع الاصبع لو ثبت محل حق الاول لان محل حقه المفضل فلا يصح وان قضى به
 حقا عليه فلا يبطل حقه من فرق بين النفس والطرف لانه لو قتل رجلين عمدا وقتل باحدهما
 قصاصا فانه يبطل حق الآخر ولا يحك الدية وان قضى بنفسه حقا مستحقا عليه لان حقه قضا
 الحق لا يمت الا بالموت وبعد الموت لا يمكن ايجاب **الصمان** ابتداء اما بعد القطع هو محل الجواب
 الارش لمحيا الارش للثاني لان وجوب المال لسلامة ما قضى به الحق معنى لان الاصل
 فيه الصلح وعفو احد الشريكين كما ذكرنا وهذا لا يمكن بحقيقته في النفس لان سلامة النفس
 بعد الهلاك محال **مخالفة** الطرف حال بقا النفس ولان في النفس الواحدة قضا
 بالحقن الا يرى انهما لو حضرا وقتلاه كان كل واحد منهما مستوفيا كمال حقه حتى لا ينفذ لهما
 بشي فاذا قتل احداهما فاما بعد على الاخر استيفاء حقه لعينه لا الى صرف محل حقه الى غيره
 فلا ينفذ **بالمال** اما الطرف الواحد يقيق عن الحقن الا يرى انهما لو قطعوا
 لا يكون كل واحد مستوفيا كل حقه حتى يقضى لهما بدية اليد فاذا قطعت فاحدهما قائما
 تغدر الاستيفاء على الاخر لمعنى من جهة من عليه لصرف محل حقه الى غيره وانقلب حقه مالا وهذا
 لان دية حق يد واحدة واجبة عليه لا محالة ووجوب القضا من احدهما لا يمنع
 الوجوب للاخر كما ذكرنا فاذا استوفى احدهما فقد استوفى حقه فيعين **المال** للاخر فكذا
 انما ما كان واجبا فلو واجبا هذا **الحاجب** المال ابتداء فلا يجب لئلا يقطع المقطوعة
 يدها الكف مع الاصابع الملتنة حتى لو قطع الداع يد اصبحت الاخر فانه كبر الدالت ايضا
 لما قلنا فان ثبت وقطع اصبع من اصابع الداع بطل الخمار ويعين حقه في القضا من ثمة
 اجتمعوا عند القاضي وطلبوا القضا من ثمة يقطع الكف مع الاصابع لهما ويعزم للمقطوعة
 يد او ليدته اخماس دية يد وثلاث خسة ويغرم للثاني نصف دية يد وثلاث **ربيع**
 ويغرم للثالث اربعة الساع دية يد ووجه ذلك ان حق الاول كان في يد عليه
 خمس اصابع وبالفعل الاول استوفى خمس حقه وبالقطع الثاني استوفى ثلثي خمس حقه
 لانه استوفى الاصبعين مع الاثنين فصار كل واحد منهما مستوفيا بثلثي اصبع فصار مستوفيا
 خمس حقه وثلثي خمس حقه يبقى حقه في ثلثة اخماس الدية وثلث خمس الدية وتخرج
 بطريق السهام انا جعل الدية في حقه على خمسة عشر سهما كاجتناب الى ثلث **الخمس** وفي
 المرة الاولى استوفى خمس حقه وذلك ثلثه وفي المرة الثانية ثلثي خمس حقه وذلك
 اثنان فيصير مجمل ما استوفى خمسة بقى حقه في عشرة وهو ثلثه اخماس خمسة عشر
 وثلث خمسة وذلك ثلاثة الاف درهم وثلثا مائة وثلاثة وثلاثون وثلث درهم
 وهو ثلث الدية ليستوفى ذلك من مال **القاطع** في شعين لما قلنا واما الثاني

فلانه

فلانه استوفى بقطع الاصبع ربع حقه لان حقه من الابتداء كان في اربعة وبقطع الاصبع ربع حقه
 صار مستوفيا بثلثي اصبع نصا ومستوفيا ربع حقه وثلثي ربعه بقى حقه في ثلثي ربع حقه
 وتخرج بطريق السهام انا جعل الدية في حقه على اثني عشر سهما كاجتناب الى حساب ربع
 ولربعه ثلث وثلث ذلك اثني عشر مرة استوفى ربع حقه بثلثه ومرة ثلثي ربعه وذلك
 اثنان مجملته خمسة بقى حقه في تسعة وتسعة نصف اثني عشر وثلث ربعه فيستوفى من مال
 القاطع في سبعين نصف دية اليد وثلث ربعه وذلك العان وتسع مائة وستة عشر
 درهما وثلثي درهم لان الواجب بدل المثلث والمثلث كامل الا انه بعد استيفائه
 القضا من نقصان في الوصف ولا ضرورة في اهدار ما بقى من حقه في الدية واما الثالث
 فلانه استوفى بقطع اصبع واحد **ثلث** حقه لان حقه من الابتداء كان في ثلثة اصابع واذا
 قطع الكف مع صاحبه وفيه اصبعان صار قاطعا بثلثي اصبع فيصير مستوفيا في الثلث
 ثلث حقه وثلثي ثلث حقه بقى حقه في ثلث وثلث ثلث **ثلث** وتخرج بطريق السهام
 ان جعل الدية في حقه على تسعة كاجتناب الى حساب **ثلث** ثلث وثلثه ثلث فقد استوفى
 مرة ثلثه وذلك **ثلث** مائة ومرة ثلثه وذلك سمان مجملته خمسة بقى حقه في اربعة وهي ثمة
 تسعة وثلث ثلثها فيستوفى ذلك من مال **القاطع** في سبعين ملهاها في السنة الاولى
 وثلثها في السنة الثانية وذلك العان ومائتان واثان وعشرون درهما وتسع درهما
 ولوان رجل قطع يد رجل عمدا وقطع يدا آخر عمدا فانه يجب لهما قطع يد وديده
 واحدة بينهما واما ما يدري استيفاء القطع يعمت الدية للاخر لما قلنا ولو اجتمعوا على القطع
 تكون الدية بينهما فلو قطع احدهما يد القاطع من المرفق ثم اجتمعوا عند القاضي تبطل
 احدى اليدين المقطوعتين ويجعل على قاطع اليد دية يد واحد منهما نصفان والذي
 قطعت يد من المرفق بلحها وان شاطف دراع الذي قطع اليد من المرفق وان شاطف
 دية يد وحلوه عدل في الدراع في شعين **بمال** ملهاها في السنة الاولى وثلثها في السنة
 الثانية الا ان يورث ذلك على ملي دية النفس فيكون الزيادة في السنة الثالثة لان هذا جناية
 واحدة والجناية الواحدة لا يجب ارسها في السنة الواحدة اكثر من ثلث الدية فاذا زاد على
 الثلث شي وجبت الزيادة في السنة الثالثة الى بلتين فاذا زاد شي على ثلثي الدية وجبت
 الزيادة في السنة الثالثة اما سقوط احدى اليدين فلان جناية القاطع الاولى وجبت
 قطع يد وديده واحدة بينهما لكن لما قطع احدهما يد من المرفق سقط القطع عنه لان
 القاطع من المرفق قطع يد ظلم لا يعير حق لانه وضع السكين في غير محل حقه وقطع قوف
 محل حقه فلم يصح قاطع اليد موقفا بيد حقا مستحقا عليه فكان قطع اجنبى خرسوا
 ولوان اجنبا قطع يد من المرفق او من الزند الذي هو محل استيفاء القضا من سقط القضا
 من الملائمة كان متعلقا بغير اليد وقد قات حقيقته واعتبارا في حقيقته هذا
 وبينما اذا قطع احد صاحبي اليد من يد القاطع من الاصابع فانه يصير بذلك مستوفيا

ص

حقة وان قطع مما ليس له قطع لان له القطع من الزند والفرق ان هناك قطع ماله الالة
وان القاطع من الزند المصابع فلم يتولاها بعد قيمة في حقة فصار يقطع الاصابع اخذ اماله
اخذ و الالة فصار مستوفيا حقه اما هناك قصدا ان ياخذ اكثر من حقة فيكون جانبيا ابتدا
فاذا سقط القصاص بقي ختما في الديه واما خبير المخطوطة بده من المرفق فلان بده
كانت صحيحة وانه لا يقدر على استيفاء حقه على الكمال لان حقه في ذراع كامل عليه الكف فاذا كانت
ماتت الكف فقد استقص حقه لان الكف مع الذراع بمنزلة الاصابع مع الكف فوجب فوته بقضاء
لا اعدامها كما في اليد الشلاء مع الصحة فلهذا اخبرناه في استيفاءه وصاها لما امر ان المائلة
شرط فان استوفاه فلا شيء له لعمومه بدون حقه وقد ذكرنا فرق بين هذا وبين رجل
كل واحد منهما ساعدا بلان فقطع احدهما ساعدا صاحبه لا يجب القصاص على القاطع وهنا
اوجب القصاص على الذي ساعدا بلان اذا اختار المخطوطة بده من المرفق
القصاص والفرق ان ثمة انما لم يجب القصاص لانه لا يعرف المساواة بين الذراعين من
حيث القيمة قطعا وتقينا لان الواجب في الذراع حلومة العدل لا ارش مقدم
وانما يعرف ذلك بالحرق والطن وذلك بحزى فيه التفاوت فينعدم شرط جريان
القصاص في الاطراف وهو المساواة ولهذا لم يجب القصاص من اطراف الرجال والنساء
ومن اطراف العبيد اما هنا اليد التي قطعت من المرفق بده صحيحة ولها ارش معلوم مقدم
وان لم يلزم للآخر ارش معلوم لكن يعلم قطعا وتقينا ان هذا دونه وهذا لا يمنع جريان القصاص
كالاشل اذا قطع يد صحيحة وجب القصاص ولهذا ثبت الحيار للذي قطعت يده من
المرفق هذا اذا اختار القصاص فان اختار الديه كان على القاطع دية اليد وحكومته
العدل في الساعدا لانه استهلك عليه اليد والساعدا جميعا فكان عليه ارشهما وروى
عن ابى يوسف رحمه الله في غير رواية الاصول انه لا يجب عليه الا دية اليد كما لو قطع
الكف من الزند فانه لا يجب عليه دية الاصابع وحلومة العدل في الكف اصل للمسئلة
اذا قطع يده من المرفق في ظاهر الرواية انه يجب دية اليد وحلومة العدل
في الذراع وروى عن ابى يوسف انه يجب دية اليد لا غير كما اذا روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال في اليدين الديه وفي احدهما نصف الديه واليد اسم لكل من اطراف
الاصابع الى اصل المنكب ولانه التزم كمال الديه بخبايته في هذا العضو فوجب
ان لا يلزمه هذه الخباية شي احد في هذا العضو كما لو شحرجا موضحة فتناثر منه شعر رأسه
فانه يلزمه كمال الديه ولا يلزمه ارش موضحة ولان الكف ينبع للاصابع بالاجماع لان الكف
ليس له ارش مقدم جعل باعلا الذي ليس له ارش مقدم حتى لا يجب في الكف
حكومة العدل هذا المعنى موجود في الساعدا مع اليد لان الساعدا ليس له ارش
مقدم واليد من الزند ارش مقدم يجعل ما ليس له ارش مقدم تابعا لما له
ارش مقدم لان في مسئلة الرأس جعلنا موضحة تبعا للشعر مع ان لكل واحد منهما ارش

ارش مقدم باعتبار وجوب الديه المتأني لصمان الحرق ولان جعل تبعا هنا كان اولى وجه ظاهر الزوا
ان المعنى الذي لا حله جعل الكف تبعا للاصابع مقدم في الساعدا لان محله انما جعل تبعا للاصابع
لان الكف متصل بالاصابع وليس له ارش مقدم فجعل باعلا الاصابع لمخنيين فالساعدا هنا لجعل
تبعا لجعل تبعا لاصل الكف لانه ليس للكف ارش مقدم والساعدا غير متصل بالاصابع فان الكف
ناصل فوجد احد المعنيين ولم يوجد الاخر فلم ينفذ هذا الحكم فوجب دية اليد وحلومة العدل
وهذا لان الكف ليس له ارش مقدم وهو متصل بالاصابع اتصالا منفعة لان
المطش والاخذ انما يحصل بهما ثم الساعدا لا يخلوا اما ان يكون تبعا للكف او للاصابع لا وجه
الى الاول لان الكف تبع والسبع لا يستتبع غيره ولا وجه الى الثاني لان الكف فاصل
واما يستتبع الشيء ما يليه دون ما لا يليه والحديث دليلنا لان النبي عليه السلام
ذكر اليد في جالس ذكر القطع واليد اذا ذكرت في حال ذكر القطع يراد به
الى الرسع بليل قول تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما والمراد
القطع من الرسع بالاجماع وصارت الجناة في اليد خباية على حل والجناة على الساعدا
خباية على حل والعباس على السجحة لا يصح لان هناك التزم بخبايته كمال بدل الرأس
فما زان لا يلزمه خبايته شي اخر في ذلك العضو وهو الرأس لانه لم يلزم في الساعدا شي
لان الارش الذي لزمه بدل الاصابع او الكف مع الاصابع على ما ذكرنا فليدين يدين لحيات
شي اخر في الساعدا على الذي ذكرنا وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله في رجل
قطع اصبع رجل ثم قطع المخطوطة اصبعه يد القاطع من المفضل فقد بطل حق صاحب الاصبع
وصاحب الكف بالاجماع لحيات ان شاق قطع ما بقي من يد المخطوطة بين الاول وان شاق
عزمه دية اليد كاملة اما ان بطلان حق صاحب الاصبع فلما ذكرنا انه اخذ ما ليس له اخذ
ووضع السكين في غير موضعه فصار قطعه وقطع اجنبى اخر سوا او اما تخيير قاطع الاصبع
فلان مخطوطة الاصبع قطع يد قاطع الاصبع وهي صحيحة ويد المخطوطة اصبعه ناقصة فيخير
لان في الخبير فابده لا تحلف العرض والمستوفى فان الانسان قد يرضى بالقصاص بوصف
القصاص يستعاضة العبطة ودرك الساعدا ولا يرضى بالارش كاملا وقد يكون على العكس
فان اختار القصاص بقطع الشغل وان اختار الديه يجب دية يد كاملة لان الواجب
بدل اليد المتلف وهي كاملة فان قيل اذا اختار الديه ينبغي ان يضمنه اربعة اجناس
دية يده لان المخطوطة لما قطع اليد فقد قطع الاصابع والاصبع الواحد حقة حتى كان له
قطعه فلا يضمنه اربعة شيئا قيل له ملك القصاص ملك خسر وري ثبت تخالفنا للقياس
لضرورة فلا يظهر الا في اطلاق الاستيفاء عند ارادة الاستيفاء من الموضع الذي له الاستيفاء
وهنا استوفى من الموضع الذي ليس له ولاية الاستيفاء واستيفاء الاصبع بهذا الطريق غير
مملوك له ولا هو مطلق فيه فلا يظهر شئ حقة وصار قاطعا كل يده فلما يجب كمال الديه
الاخرى انه لو قطع المفضل الاعلى عمدا من اصبع رجل فبرامن ذلك ثم عاد القاطع

وتقطع الفصل الثاني من ذلك الاصبع عدا ابر او رفع الى العاضى فانه يفتى على القاطع بالتقصاص
 في الفصل الاعلى والارش في الفصل الثاني لانه حين قطع الفصل الثاني لانه حين قطع الفصل الثاني
 ببر او رفع الى الثاني فانه يفتى على القاطع بالتقصاص في الفصل الاعلى والارش في الفصل الثاني
 لانه حين قطع الفصل الثاني كان اصبع القاطع صحيحا واصبع المقطوعة اصبعه ناقصه بمفصل
 فلا يحل التقصاص لفقدان سره واستحقاق قطع المفصل لا بحمله كالمالك والفايت لانه
 وان كان مستحقا وهو قايمة حقيقة وانما يتحقق الفوات عند الاستيفاء فيلحق بالفايت والذهب
 فيما تقدر استيفاءه والعالم في القصاص العفود والاستيفاء فلا يلحق المستحق بالفايت
 الا يرى انه لو قطع اصبع القاطع بوجوب القصاص بحال التقصاص على الثاني ولو كان المستحق
 كالثاني لما وجب القصاص ولو قطعت يد القاطع خطأ حتى وجبت اليه كانت الدية له
 لان ملك القصاص لا يظهر الا في حق الاستيفاء وما كان من ثوابه كالعفو والصلح لا في ملك
 البدل كملك النكاح للزوج لا يظهر من ملك العقر اذا وطئت بشبهة فدر في ابوجهة
 رحمه الله من هذه المسئلة وينما اذا اشترى عبدا كان عليه القصاص في النفس ولم يعلم به
 فقتل عبده فانه يرجع بجميع الثمن على البايع ويجعل المستحق كالثاني والفرق ان المستحق
 فايت معنى يام صورة ولا يتحقق المساواة بينه وبين الفاييت صورة ومعنى فبيع جريال القصاص
 اما الفوات من حيث المعنى يكفي للرجوع بالثمن فان قيل اذا ضمن له القاطع ارش اليد
 كاملا سلمت له اليد معنى لسلامة بدنها فبج عليه ارش الاصبع للمقطوعة اصبعه
 الا يرى انه لو قفى به حقا مستحقا عليه يخرم له الارش للامه معنى فلذا اذا اخذ اليه
 قيل له البدل لاسلم له من كل وجه وانما يسلم له من وجه الا ان السلامه من وجه
 اختلفت بالسلامه من كل وجه اذا حصل بفعله واختياره او بفعل غيره بسبب الاستحقاق بفعله
 حتى يضاد اليه مباشرة سببه ولا اختيار له هنا وما فعل بغيره ذلك لا يقوم عليه
 ويجعل في حق من له القصاص في الاصبع كانهما سقطت بافد سماوية وهذا لان حقه كان
 في القصاص ولا يتقلب ما لا لا باختياره او بما يدل على الاختيار لها ذكرنا رجل شج عبد
 رجل موضحة لمر من ذلك ثم عصبه رجل فمات في يده من ملك الجناية فضا حاب العبد
 بالجوار ان شاخص الجاني قيمة صحيحا وهي على عاقلة في يده كسبيته الا ان يكون قيمته
 عشرة الاف واكثر فيزيد برجع بعشرة الاف اعشرة وان شاخص ارش الجناية
 وما حدث منه من نقصان الى يوم العصب وضمن الغاصب قيمة يوم عصبه لان كل واحد
 منهما احدث سبب النقصان في حقه الشاج لشجرة والغاصب بعصبه فكان له الخيار
 وهذا لان الاول قتل نفسه معصومة بغير حق فيلزمه ضمان النفس من حيث
 انه ادمى وان ابلغ المالك مع ذلك ولكن بضمينه من حيث انه ادمى اولى من بضمينه من حيث
 انه مال لان بضمينه من الوجهين غير مملدن لاختلاف احكامهما والمثل في الحقيقة شيء واحد
 ادمى فيه صفه الما ليه او مال فيه صفه الادمية فلا بد ان يجعل احدهما اصلا

والاخر

والاخر في معنى الصفه وحمل الادمية اصلا والمالية فيه وصفا وباعا اولى من القلب
 لان حرمة وعصمة بوصف انه ادمى اوجب لهذا الاسقط بالبدل والاباخر وعصمة
 المال يسقط وعصمة لذاته وعصمة المالك لغيره وهو المالك واذا كان الضمان باعتبار
 الادمية يجب على العاقلة ولا يبلغ الى تمام القيمة وان شاخص الغاصب لانه ابلغ المالك
 حقيقة ولا يمكن تضمينه الامن وجر واحد وهو الما ليه لان ادمى لا يضمن بالعصب ولهذا
 يجب الضمان في ماله حاله لاسي على العاقلة لانه لا ينقطع السراية بمجرد الغصب مالم يملك
 على الغاصب بدله اما بقضا او برضا لان مجرد العصب قبل ان يملك عليه بدل الغصب
 لا يوجب بدله المستحق والسراية والبدايه والنهاية ولهذا المورد على المالك ثبوت السراية مضمون
 وانما يوجب البدل اذا ملك عليه بدل الغصب اما بالقضا او بالرضا ولم يوجد
 فان قيل يجب ان لا يضمن الغاصب اذا مات العبد من الجناية في يده لان الجاني يوجب
 صار مسترا للعبد والغاصب يصار كما لو استرده بيد الا يرى انه لو عصب عبدا لم قطع
 المولى يده في يد الغاصب ومات في يده من القطع لاسي على الغاصب فيل له لا يصير مسترا
 لقيام يد الغاصب حقيقة والمالك ايضا لا يصير مسترا بسراية الجناية وانما يصير مسترا
 بالجناية لانها اسبلا على المحل وانه قبض فيبر الغاصب بمجرد الجناية الا يرى ان المشتري
 لو قطع يد البيع قبل القبض يصير قابضا وبعض الاستدراك لم يوجد ما قطع السراية فيبر
 الغاصب عن الضمان اما هذا الجناية وجد قبل القبض ولا يصير بها مسترا ولان الجاني
 لو استرده يبر لا يبر الغاصب عن الضمان لان الغاصب ما اخذ العبد من الجاني وانما
 اخذ العبد من المالك فلا يبر الا بالرد عليه الا يرى ان المالك لو كان هو الذي قطع يد عبده
 ثم عصبه رجل فمات في يده من القطع لا يصير المالك مسترا بسراية الجناية حتى يجب على
 الغاصب قيمته اقطع مع انه يبر بالرد على المالك فهنا اولى وهذا لان الغصب قبض
 حقيقي والسراية قبض حلي فلا يبرل الحقيقي كجبل كانه هلك بافد سماوية ومتى لم يبر اعن الضمان
 كان الغصب منه بالجوار وان ضمن عاقلة الجاني بتمه صحيحا رحت العاقلة على الغاصب بتمه
 يوم عصبه اما لاهم ملكوا العبد باد الضمان من وقت الجرح السابق لانه وجبت الضمان
 من ذلك الوقت فيزول المظلوم من ملك المولى الى ملك العاقلة من ذلك الوقت ولهذا
 يسقط ضمان السراية من ذلك الوقت فتبين ان الغصب ورد على ملهم فيكون لهم حق
 التضمين كما في الغاصب مع غاصب الغاصب اولا لان العاقلة ان لم يملكوا العبد كما ادوا من الضمان
 لانه ضمان دم وانما لا يفيد المالك في المضمون حتى يجب كفن العبد على المولى لا على الجاني لكن
 تأموا مقام المولى في مطالبته الغاصب بالضمان لان الغاصب لا يجوز ان يبر اعن ضمان الغصب
 من غير ادا ابر او لم يوجد هنا احدهما فلم يبر فلا بد ان يستوفى ذلك منه وقد قطع
 مطالبته المولى لانه وصل اليه من جهة الجاني كما بد العبد فلا بد ان ثبت ولا يبر
 المطالبة بضمان الغصب فكان اثباتها للعاقلة الجاني وفدعوا القيمة اولى من اثباتها لغيره

المضمون

فقا بموافاق المولى في المطالبة وهو بمنزلة ما لو غضب من الشان مدبر او غضبه منه اخر
ومرات في يد الثاني وصمن المالك الغاصب الاول كان للغاصب الاول ان يرجع على
الغاصب الثاني بما ضمن وان كان لا يملك رتبة المدبر فلهذا ان الضمان واجب على الثاني
فقام الاول باب اذا الضمان مقام المالك في الرجوع عليه وكذا لو شهد شاهدان
على رجل انه كانت عليه الف درهم الى سنة وقيمة الف وقضى القاضي بذلك ثم رجح
الشاهدان واختار المالك تضمينهما كان لهما ان يرجعا على الكاتب بيد الكاتب كذلك
هنا وان اختار تضمين الغاصب لم يرجع الغاصب على الجاني ولا على عاقلة لان الضمان انما يلزمه
بجناية نفسه وهو الغضب والجاني حين لم يكن للغاصب ملك ولا اسند ملكه الى وقت
الجناية لباخر غضبه عن الجناية لانه لما غضبه صار كانه اشتراه فقد اختلف المالك
فلو ضمنه انما يضمنه حكم السراية وانه غير ممكن لاستيقاض المستحق يوم السراية كما لو باع او هب
ولان مجرد السراية لا يوجب الضمان كما اذا قطع بمدبر ثم اسلم ثم مات من القطع وهنا
لما لم يكن اصل الجناية في ملكنا للغاصب لكن السراية مضمونة في حقه وعن مدبر عن اصل
الجناية بضمنان الموصح للمولى فاذا برى عن الاصل برى عن السراية وانما يضمن الجاني ارش
الموصحة ونقصانها الى وقت الغضب في ماله لان الجناية وهدت على ملكه ولا اشباهه في مستحق
الضمان في هذا العذر ولو يضمن نفس الاقطاع السراية وهذا بخلاف الغاصب مع غاصب الغاصب
وان المالك لو اختار تضمين غاصب الغاصب ليس له ان يضمن الغاصب شيئا لان تحته
وصل اليه كما باب حقه من غاصب الغاصب اما هنا لم يصل اليه كما حال حقه من الغاصب
وهو ارش الموصحة وضمنان النقصان فيرجع على الجاني ولو لم يغضب العبد احد ولكن المولى
باعه بعد الجناية على انه بالجيار ثلثة ايام ثم مات العبد في يد المشتري في المرات فهو كما وصفتنا
من امر الغاصب لان البيع بشرط الخيار للبائع لا يزيل العبد عن ملك البائع ويجعل مضمونا
بالقيمة على المشتري لو هلك في يده في مدة الخيار كان هو والغضب سواء لو باعه ببيع او اسدا
وقبضه المشتري فمات في يده من الجناية فعلى الجاني ارش الموصحة وما نقصته الجناية الى يوم
قبض المشتري في ماله حالا ولا ضمان عليه فيما بقي من الجناية وعلى المشتري قيمة العبد
يوم قبضه في ماله حالا اما على الجاني فلا قدر الموصحة وما نقصته الجناية الى يوم قبض المشتري
تلف بجنايته مباشرة وسراية والعبد في ملك البائع الا ان بالقبض والعن ملكه فانقطع
السراية لتبدل المستحق فبرى عن ضمان السراية ويجب ذلك في ماله حالا لان الجناية على المملوك
فيما دون النفس ليسل فيها مسلك الاموال وضمنان المالك يجب في ماله الجاني حالا وهذا
والبيع الصحيح سواء لانه يتبدل المستحق عند ايصال القبض كما يتبدل بنفس البيع الصحيح وعند
ذلك لا يمكن اجاب الضمان السراية واما على المشتري قيمة العبد يوم قبضه في ماله حالا لان
المشتري اشترى فاسدا مضمونا بالقيمة على المشتري في ماله حالا كما هو في غير هذه الصورة فيضمن
قيمته يوم القبض واذا زال ملكه بعد الجناية كان مبرا بالسراية بخلاف البيع بشرط

الخيار

الخيار للبائع والغضب لانه لم يزل ملكه فافترقا والمشتري لا يرجع عن الجاني بشئ لانه
ملكه كذلك ولم يزل الجناية في ملكه وانه برى عن السراية ما برأه حكما لزوال ملكه
وان لم يبعه المولى لكنه رهنه بد من لرجل عليه وقبضه العبد مثل الدين فان كان كل
واحد منهما الفائمات في يد المرتض من تلك الجناية فانه ذهب بالدين لقوله عليه السلام
الرهن مما فيه ولا به بصر مستوفيا حقه بماله المرهون وعلى الجاني للمولى ارس الحامه
وما نقصه الى يوم رهنه لان هذا ملغ بخاتمه والعبد في ملكه فلا سدد المسحوق فلا
سقط السراية وسقط عن الجاني ما بقي من العبد بعد الرهن لان الرهن صار قاضيا
دين المرتض من ماله العبد والقضيا بمنزلة البيع فصار كانه باع العبد منه وهلك
في يده ولو باع بقطع السراية فكذا هذا بخلاف الغضب لانه لا يقطع السراية لان
الغضب حصل بعير رضاه فلا يمكن ان يجعله منها الا اذا ضمنه اما السع والرهن حصل
برضاه فامكن ان يجعله مبرا ضروره ان العن الواحد لا يكون مضمونا على شخصين
فضمنا من تخلفين وان كان قتمه العبد الفين فرهنه بالف درهم ومات في يد المرتض
سقط الدين لما مر ويلون الفصل امانه لما عرف فيرجع المولى على الجاني بارس الوصح
وبعضها الى يوم الرهن لما ذكرها ورجع ايضا بنصف قيمة العبد باقضا يوم رهن
وذلك كله على عاقلة الجاني الا نصف ارش الموصحة ونقصانها الى وقت الرهن فان ذلك
يجب في ماله وهدر نصف السراية لانه اذا كان قيمة العبد الفين والدين الف كان نصف
العبد مضمونا بالدين والدين امانه فكان حكم النصف المضمون ما ذكرها انه بضمن ارش
الجناية ونقصانها الى وقت الرهن وسقط السراية بالرهن لان المولى صار قاضيا دينه
بنصف العبد فصار كانه باع نصف العبد من المرتض بماله من الدين واودع النصف ولو
كان كذلك ببرا الجاني عن نصف السراية دون النصف لانعدام المبادله في النصف ويكون
ذلك على عاقلة الجاني الا نصف الموصح ونقصانها لانه انقطعت السراية في النصف المرهون
واصغر على ما دون النفس فيكون في ماله الجاني والنصف الذي هو امانه لا يسقط سرايته
فالت نفسا فيكون على العاقلة فانه في الاصل ولا نسبه الجنايه قتل الرهن الجنايه بعد يعنى
لورهن او لا مر حتى فمات لا يسقط السراية ويضمن القيمة فتكون رهنا وعنده وهنا لا يجعل
كذلك لما ذكرنا انه بالرهن بعد الجناية يلو من السراية الا ترى انه لو رهن ثم قتل
يصير مستردا ولو حتى ثم رهن ثم مات بعد ذلك لا يكون مستردا وقال ابو يوسف ومحمد
في رجل شح عتده ثم رهنه بالف عليه وقيمه مشجوجا الف درهم فمات في يد المرتض من الجنايه
فانه يموت بما فيه فان قتل وجب ان لا يسقط الدين لانه لما تلف بخاتمه صار كانه الرهن استرد
وهلك في يده قتل له ثم صار مستردا لكن حكما لا حقيقة وقبض المرتض ما به جمعته والشئ
انما يرجع بما هو فوقه او مثله ولا يرجع بما هو دونه واذا لم يرجع قصر المرتض بهلك المرهون
بما فيه ولستوى الجواب هنا اذا علم المرتض بالجنايه وقت الرهن وبينما اذا لم يعلم في ان لا يست

الخيار للمرفق لأن ضمان الرهن لا يختلف بين العلم وعدم العلم فرفق بين الرهن والشري فالشري
إذا لم يعلم بالعيب وقت الشري كان له الخيار والفرق أن إثبات الخيار للمرفق بسبب العيب
لا يثبت لأن خيار العيب إنما يثبت للتجبر من الفسخ والامضاء وهذا ما ثبت للمرفق من غير خيار
لأن الرهن في حق المرفق غير لازم ممكن من رده متى شا أمافي باب البيع يفيد للون
العقد لازما ولو ان رجلا شى عبد **ب** موصحة ثم غصبه غاصب وهو يعلم بالجناية أو لا يعلم
فأت من ملك الجناية فعلى الغاصب قيمته يوم غصبه ولو كان الغاصب غصبه صحيحا فشيء المولى
في يد الغاصب أو رهنه صحيحا ثم شى في يد المرفق فأت منها لا يسقط الدين ولا يسقط
الغاصب عندهم جميعا **ف** رفق بين جنابة المولى قبل الرهن والغصب وسر جنابته
بعدهما وإن صار متلفا العبد في الوحيين والفرق أن الاسترداد إنما يحقق بفعل حقيقي
يصير به مستوليا على المحل وهذا إنما يحقق بفعل في المحل فإذا كانت الجناية بعد الغصب
فهو فاعل في عبده حقيقة لأنه أفضل بالعبد حقيقة فغله لا أثر فغله فكان مثل فعل الغاصب
لجأ أن يرتفع به فنقض الغاصب فإذا ارتفع قبضه ارتفع الضمان وإذا كانت الجناية قبل الغصب
والرهن فلا فعل منه حقيقة إنما الفعل ما عديم الغصب والرهن والاسترداد لا يمكن بضويرة
قبل الغصب والرهن ثم السرية كما تنقطع بتبدل المسمى سقطع بالمر وفوات
محل القطع عندنا وعند رفرجه الله لا سقطع بفوات المحل حتى لو قطع رجل أصبع رجل عمدا
وقطع آخر كفه من تلك اليد عمدا ومات من ذلك كله فعلى قاطع الأصبع القصاص في
الأصبع وعلى قاطع الكف القصاص في النفس عندنا وعند رفرجه الله القصاص في
وإن كان داهما خطأ فدية القطع على الأول في سنتين وعلى الثاني في ثلاث سنين وعند
دية النفس عليهما هو يقول **ب** بانه مات من الجناتين فكان القصاص عليهما في العمد
والدية عليهما في الخطأ **ل** على أن الموت حصل من الجناتين أن الر الجناية
انتشر في النفس وكذا الر الجناية الدانية اشترى النفس وضارحى الوقطع أحدهما
بمينه والآخر يساره ومات منهما فإن القصاص عليهما إذا كان عمدا والدية عليهما إذا
كان خطأ **أ** أنا نقول **ب** بأن الداهل هو الثاني والأول قاطع فيكون القصاص
والدية على الثاني وإنما قلنا ذلك لأن الثاني لما قطع يده فقد انقطع سرانية جنابة
قاطع الأصبع بضارحى الوبر من الأصبع لأن معنى البر هو ارتفاع حكم السرية وإنما قلنا
أنه انقطع سرانية الجنابة الأولى لأن القطع الثاني أزال جنابة الر القطع الأول بآلة التحليل
فانقطعت سرانيته لزوال **ب** في نفسه لعدم تصور سرانية ملك الجنابة إلى النفس إلا
ب يرى أن بدل المسمى بطل السرية فهذا أولى بخلاف **ب** ما إذا قطع أحدهما بمينه
والآخر يساره لأن كل واحدة من الجناتين باطلة فيه وقد سرت كل واحدة منهما إلى النفس
أما هنا فأت الحراثة التي يضاف السرية إليها فلا يجوز أن يضاف إليها وهي زائلة ولو قطع
رجل أصبعه عمدا ثم قطع آخر كفه خطأ أو قطع رجل كفه من الرسع عمدا ثم قطع يده من المرفق

خطا

خطا فعلى قول **أ** أبي يوسف رحمه الله نقص من الأصبع ومن الكف وعلى عاولة الثاني الدية
إن مات لأن السرية قد انقطعت بحجب القصاص فيه والثاني هو الداهل بحجب الدية وعلى قياس
قول رفرجه الله بحجب الدية عليهما على كل واحد منهما نصف الدية لأن الموت حصل بهما عند
واحداهما عمدا والآخر خاطي فيجب عليهما ولو كان وطح الأول **ب** خطا وقلع الداهل عمدا كان
على الأول دية اليد وعلى الآخر القصاص في النفس لأن السرية قد انقطعت بالجناية الدانية
في قول أصحابنا رحمه الله وكان الداهل هو الثاني وقد قطع عمدا فيجب القصاص عليه وعلى
الأول دية اليد وعلى قياس قول **ب** رفرجه الله بحجب الدية عليهما بالان واحدهما
خاطي والآخر عامد فيجب الدية دون القصاص وإذا قاعا الرجل غير رجل وعين الداهل بيضا
فالمفقوعينه بالخيار أن يدفع عين الداهل البيضا إذا كان مستطاع فيها القصاص بأن لم
يخسف ولا شى **ب** غير ذلك وإن شا أخذ ارش عينه الصحيحة نصف الدية لأن المفقوعينه
استحق عيناً سليمة عن العيب لأن الداهل أخذ منه عيناً سليمة ومنى القصاص فيما دون النفس
على الكافو والتساوى إلا أنه يجوز استيفاء الناقص بالكامل منها فإذا أوجده مبيعاً كان **ب**
الخيار أن يحوز رده ونحوه ونظر إلى أصل حقه واستنقاه صار كما قلنا في القطع وقيل
معنى قول **ب** مستطاع القصاص إذا كان بيضا تبصر قليلا أما إذا كان بيضا لا تبصر شيئا فهذا
ليس بعين وكان موجب جنابته الدية من غير خير وأول بخير شيئا حتى بقيت عين الداهل البيضا
بغير حق بطل حق المفقوعينه الأول **ب** لأن الواجب في جنابة العمد هو القصاص عينا وإن
كان في محل القود نقصان لقول **ب** تعالى والعين بالعين لكن له حق النقل إلى الدية لأجل النقصان
وإنما ينقل إلى المال إذا اختار المال عند خير العاض أو الجاني كما في الغصب فإذا فأت
العين ظمنا ولم يقض به الثاني قضا واجبا عليه كان الهلاك على المفقوعينه كما لو كان للداهل عينا
صحيحة ففقت **ب** وأر هذا بمنزلة ما لو اشترى عبدا فقبضه فوجده عيبا ببت **ب**
حق الرد بالعيب فلو لم يرد حتى مات في يده لا يكون **ب** حق الرجوع بالثمن لذلك هنا
ولصاحب العين البيضا على الداهل أرش عينه لأنها كانت على ملكه لأن وجوب القصاص لا يزيل
ملكه ولا عصمته لأن طرف من عليه القصاص معصوم في حق سائر الناس فيجب فيها ما يجب
قبل جنابته ولا حق لمن **ب** القصاص في الارش لأنه ملك ضروري يظهر في حق الاستيفاء
وما كان من معناه لا يغير كما في اليد الصحيحة مع التلا ما ذكرنا ولا بد **ب** ضروري يظهر
في حق الأخذ ومن عليه لا في غيره ما بل في حق غيرها كأنه أخذ بجهة أخرى وكذا لو اختار
أخذ الدية من غير خير العاض أو رضى الجاني لأن ولاية الاختيار **ب** إنما ثبت إذا أخيرة
القاضي أو الجاني قبل ذلك لا ولاية **ب** فلا يصح اختياره بقي حقه في غير العين فيبطل
بهلاكه وهذا لأن النقل صرب يصرف منه على الجاني وليس **ب** ولاية الإلزام عليه فلا يصح
الإلزام لرافقه إلى من **ب** الولاية أو رضى من عليه كما في خيار البلوع والجب والعنه وحما
لو اشترى شيئا وقبضه فوجده عيبا لا يكون **ب** ولاية النقل إلى أصل حقه وهو الثمن

الابتضا او مرضى هذا اكد لك وان خيره العاضى واختار الدية او مرضى الحائى بالديه ثم جنى على
العز ايضا كان حق الجنى عليه الاول في الدية ولا سطل لئلا تله لان حقه اسفل للالدية
تنقضا او مرضى والعنى لم يرد على حقه وصار كالمعصوب اذا انقطع عن ايدي الناس وصار
كالمعصوب اذا انقطع عن ايدي الناس وقضى العاضى عليه بالقيمة او اصطالحا على القيمة
ثم قدر على المثل لا يعود حقه الى المثل وكذا لو نسخ العاضى البيع باق العبد ثم عاد العبد
من الإبقاء لا يعود البيع لان العضا اعم سببا صحيحا ظاهرا فنفذ فلا يعود بعد ذلك
وانزال السبب وكما لو نسخ البيع بسبب العيب ثم زال العيب في يد البايع ثم زال
العد وكما لو نسخ النكاح بسبب العنة ثم قدر على الوطى وغير ذلك فان مرات غير الغائى قبل
ان يتحصوا وليس لواحد منهما ان يمنع عن القضا من لان حقه كان في القضا من عيب الا اذا
خيرناه لاجل التقضا فان قال قبل الاسعال من العز لانه غيره فقد زال ما يمتنع عليه الخيار
ومن من استيناف حقه بوصف الكمال فيبطل خياره ويجوز عليه الاستيناف كما اذا وجد
بالمبيع عيبا وزال العيب قبل ان يخاتم ببيعة اسرم البيع وبطل خياره ولا يقال
بانه حدث فصل في المحل لمراسا يوم الجناية ولاست حقه في ذلك الفصل لا ما تقول
هذا ليس بفصل على حقه بل هو فصل يثبت به ان ليسا وى بين الخبير فكان امره في اسقاط
الخيار لا في البيع من استيناف حقه وهذا الماذكرنا ان ذلك عين حقه فقد زال العيب عن محل
حقه لان حقه في غير معينه الا ترى ان فواته وقضا نده عليه فكذا الزماده وان قطع رجل
يدرجل ويد العاطع شلا او ربع سنه وسنه سودا ثم كان بعض ما وصفناه هو كما ذكرنا في العين
بان المعنى جمع الكل هذا اذا كان غير العاضى هو ايضا ايد العاطع شلا وان كان يد المقطوع في
الناقضه او غير المقطوع ايضا وعين العاضى هو ويد العاطع صحيح فلا قضا من فيها لانها امر
الماله وفيها حلومه عدل لانه ليس فيها ارش مقدر ولو قطع يد رجل وفيها ظم مسود
او جرح لا ينقصها فعليه القضا من لان هذا عيب يسير لا يسلم الحيوان من ذلك فلا
يعبر الا يرى انه لا ينقص منقعة اليد ولا الارش اراد به انه لو اعتبر مثل هذا العيب
في باب القضا من بطل القضا من اصلا لانه لا يخلو عن ذلك ولو قطع من غير رجل اصبع
زائد فلا قضا من فيها وفيها حكومة عدل لان منفعة الاصبع اصلية اجبر من منفعة الابح
الزائد والماله فمادون النفس معتبرة والتشريع لم يرد بتبديل ارشها بحلومه
العدل فان قطع الكف ان كانت تلك الاصبع يوهن الكف وينقصها فلا قضا من فيها وفيها
حكومة عدل وان كان لا ينقصها ولا يوهنها ففيها القضا من كما اذا كانت توهن
الكف فالان منفعة اليد صارت ناقصة صارت كاليد الشلا وان كانت لا توهن فقد قطع
يد اماله فيجب القضا من اذا قطع رجل يد رجل من العضل فمرت واقص منه وبر
المنقص منه ثم احدهما ذراع صاحبه من تلك اليد فلا قضا من فيه فان كان اسوا عندنا
وقال زفرجه الله يجب القضا من لوجود المساواة بينهما كما لو كان كل واحد منهما

مقطوع

مقطوع العضل الاعلى تقطع احدهما من فضله الاعلى تقطع احدهما من فضله الداني او ما بقى من اصبعه فانه
يجب القضا من لوجود المساواة لذلك هنا الاما نقول بان المساواة في مادون النفس معتبرة
ولا مساواة بينهما في الارش لان ارش الدراع يخلو منه العزل وانما يعرف ذلك بالاجتهاد فضا العبد
من قطع احدهما ليد صاحبه بخلاف الفصل لان بينهما مساواة في الارش لان لكل عضلا ارش مقدر شرعا
رجل يد سن رجل وسن الناع كواظم بجر الجنى عليه شيئا حتى سقط السن السودا قد ذكرنا انه
يبطل حقه فلو ثبتت مكانها سن صحيح ليس ان يزرع هذا السن الصحيح ولا حتى له في الارش
لان حقه في السن الاول فاذا لم يقلع حتى سقطت فقد ذهب محل حقه لا بمعنى وجد من عليه فكان
الذهب عليه كما لو كان سن الناع الصحيح فسقطت ونبتت اخرى بطل حقه في القضا من ذلك
هنا بخلاف ما اذا لم يسقط ولكن زال ما بها من السواد او اخل بالياض عن العين لان عته
عين المحل الذي يعلق به القود قائم الا انه كان بجر لاجل القضا من وقد زال وهذا المحل
الداني عن المحل الاول فان قيل الداني عن الاول بدل لان من قطع سن رجل ثم
نبت مكانها اخرى سري القاع ولو لم يلدن الداني عن الاول حكما لما يرى ولو اشترى جارية
ساقطة السنه او سودا الثنية فقبضها او هو لا يعلم ثم علم كان ان يرد لها ولو نبتت
السنه او زال سوادها بطل حق الرد لانه صار مستوفيا حقه في سنه السلامه كما التزم البايع
فلو سقطت الثنية ثم وجدها عيبا اخر كان عيب البايع ان يرد لها بهذا العيب ولو كانت
هذه الثنية غير الثنية الساقطة كان سقوطها عيبا حادما في يد المشتري فوجد ان يبيع الرد بالعيب
قلت الداني عن الاول حقته وحكما لان العاضى يرى من الضمان لان الضمان باعتبار اراله
المنفعة الحاصلة بالسن وان ارتفع بالداني او باعتبار مساد الميت ولهذا يستثنى حولا حتى يعلم
انه من الميت او لا وبالبنات سن عدم مساد الميت فبقي ان القضا من يمكن واجبا لانعدام
سنه لان يسقط بالسات ولان الداني بدل الاول لا عينها والبدل يقوم مقام الاصل لبراء
الحائى لا في حق احباب القضا من واما مسلة السرى فالرد بعيب اخر ان كان يدك على انه غير الاول
فعدم الرد بهذا العيب وهو سقوط السن ان عرى الاول وهذا لان حق الرد بالعيب
الاخر كان بابا فلو امتنع انما تمتنع ان لو كان هذا عيبا حادما ولم يعلم لونه حادثا فلا يطل حق الرد
البات بيقين اما حق الرد بهذا العيب لم يكن ثابتا فلا يثبت بالسل وهو بمنزلة ما لو قطع سن رجل
فاقتص منه ثم ثبت سن الققص منه لا يقلع ثانيا ولم يثبت سنه ولكن ثبت سن الققص ان يطل
لانه يخرم ارش سن العال الاول حل الثانيه عن الاول في حق الققص ان يطل
القضا من ولو جعل الثانيه عن الاول في حق الققص منه حتى لا يقلع ثانيا لان القضا من الواجب
هو القلع لا افساد للميت لان افساد الميت ليس في وسع العباد فاذا قطع صار مستوفيا
حقه فلو قطع الداني بعد ينقص الاستيناف الاول وبلون زيادة على الحز الواجب وانه لا يجوز
اذا الققص ان يثبت وجوب القضا من لفساد الميت ولهذا لو انتظر حتى يثبت سنه لا
يجب شي لا رفعا للجناية وهو الذي يجب عليه لان العز في الجناية على الاطراف ملها فلا يجوز الاستيناف

الابعد البر او السر له كالوخلق شعر انسان فثبت لا يجب شيء لان السبب انفسا المنبت اما القصاص
الواجب ليس هو انفسا المنبت فكان عليه ان ينتظر فاذا لم ينتظر واستوفى ثمر ثقت بتبين
انه استوفى القصاص بخير حق ولم يجب القصاص لكان الشبهة فيلزم الارش كذلك في مسئلتنا
الثاني **الاول** في حق استيفاء القصاص حتى لا يودي الى الحجاب **القصاص بالشد ولو**
قلع ثنية رجل ومنه قاله مقلوغة فلم يجزها حتى ثبت للقائح بدينه صحيحه مثل المقلوغة ليس
له ان يقلعه وللقلوع ارش بنبته لان هذا القلع لم ينقص شيئا لوجوب القصاص لانعدام
محل القصاص فصار الواجب به الدية قطعاً فان وجب القصاص انما يحال لان **الحجانية** متى انعقدت
موجبة الدية لا يجب القصاص **حاله** لان المال لا ينقلب قصاصاً بحال **اما** القصاص
بجور ان ينقلب ما لا عند قيام دليله بخلاف ما اذا كان سوا ذلك محل القصاص وان كان ناقصا
رجل سرق ومنه شلا فوات قبل القلع فانه يقطع ولا يد راعه حد السرقة لان اليد الشلا
محل الاقامة الحد كاليد الصحيحة **وصف الصحة** وان كان حادثاً لكن هذا مما لا يمنع وجوب الحد
ابتداً لان لا يمنع من ثبوتية **ولا الاثري** انها لو كانت منكسرة لجرت لم يد راعه القلع
لجبرها فكذلك ابرها وهذا لان حق الله تعالى ببيت في يد سليمة الا انه كان نعباً فاذا
الخب قد قدر على عز الحق كما ذكرنا في حقوق العبادي ولو ان اليد اليمنى كانت صحيحة
واليد الشمال كانت شلاً فانه لا يقطع بمينه لان القلع انما شرع في هذا الباب
زاجراً لادم لمكان قتلنا يقطع بمينه **وشمال** شلاً يفوت بهذا القلع جنس منفعة البطش
فيقطع القلع حله اهلًا كالجديد وانه لا يجوز وهذا عندنا وعند السافعي رحمه الله
سقط بمينه وان كانت شمالاً **شلاً** او مقطوعة واسل المسئلة ان السارق لا يولى على
اطرافه الاربعة عندنا وعند موى لقول **تعالى** والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
والايدي اسم جميع وافله ثلثه ولانه يقتضي قطع اليسرى من احدهما وانتم لا تقولون به ولا
نعارض هذه الفقرة بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه فاقطعوا ايديهما لان من شرط التعارض
التساوي بين الدليكين والسنان في الحكم والتساوي بين ما ثبت قرأنا بيقين وبينما لا يثبت
ولاننا في الاما بوجوب قطع اليمنى بالقرائتين وقطع اليسرى بقراءة العمل بالقرائتين والآن
تراكم تقتضي قطع الايمان وانه اسم جمع وابله ثلثه فاقطع سرعة قطع الرجل اليمنى من احدهما
ولا يقولون به فكانت حجة عليكم **وروي** عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال **من سرق فاقطعوه**
فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه **وروي** معمر اذا سرق احدهم فاقطعوا يده اليمنى
فان عاد فاقطعوا رجله اليسرى فان عاد فاقطعوا يده اليسرى فان عاد فاقطعوا رجله اليمنى
فان عاد فاقطعوه وفي قصته سارق حلي اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنهما انه كان مقطوع اليد
اليمنى والرجل اليسرى فقطع ابو بكر عشا ومرة عمر رضي الله عنهما يده اليسرى ولانه
وجد سبب وجوب القلع في المرة الثالثة والرابعة فيقطع كما في المرة الاولى والثانية
ويان السبب اخذ مال **الغير بشرط** بجمعه واليد اليسرى محل لانها شاولت السرقة

فتناول

فتناول في القلع كاليمنى وهذا الواخطا الحداد وقطع اليسرى وتعد عند ابي حنيفة **حله**
لا يضمن ولا ينفق صمان السرور عند لم ولو لم يكن محل الضمن فلا ينفق الضمان كما لو فقاعينه
او قطع ايمه ولا ينفق السرقة فتنقطع كاليمنى ويبان ان السرقة هي الاخذ واليسرى التي الاخذ
وسرقة ان الحد سرعة للرجل وقطع **اليد** الجناية المبلغ في اعدام الجناية وهذا شرع قطع اليمنى
والنقد من زيادة القوة لها في الاخذ وهذا اقسام لعدم صحتها **شهادة** الحدود
وفي القلع بعد التوبة لانه اجابية باللسان فيجزي بقطع لسانه حكماً ولانه وجدت السرقة فوجب
القطع بالنص ولا يطلب فيه العنى لان العنى انما يطلب في حتم ثبت بالاستدلال لا في حتم ثبت
بالنص بان الحكم في النصوص ثبت بعين النص لا بعينه **واحد** ارحم اساحتجوا بما روي عن
رضي الله عنه انه لم يقطع في المرة الثالثة فقال **اي** استحي من الله ان لا ادع له يد
ليستجى لها ولا حرجا لمسي لها والآن قطع اليسرى بعد اليمنى بقوت منفعة البطش على الكمال
فلا يولم عليه كالمرة الثانية بوضوحه انه لو كان يقطع اليسرى كان اولى ان يقطع في المرة
الثانية لانه اقرب الى الامتثال **الحجاب** الله تعالى **دله** انه لا يقطع لغنى وهو ان قطع
اهلاك النفس من وجه فلا سرع حد او سامة ان اهلاك النفس تعطى جميع منافعها
فتعطى جنس منفعة من منافع اهلاكها من وجه لقطع اليدين او الرجلين بقوت جنس
منفعة بمقصوده منها وهي البطش والمشي وهذا اوجب الشارح بقطعها مما اوجب القتل
من الدية **ولا يقال** لو كان اهلاكاً من وجه وجب ان لا يجب القصاص بقتل مقطوع اليد
لان القصاص اهلاكاً من كل وجه والاهلاك من كل وجه لا يملك اهلاكاً من وجه فدرابا الشبهة
ولو قتل خطا يجب كمال **الدية** لا نقول **الشارح** حيل اهلاك النفس علمه لوجوب
القتل تحقيقاً للمعنى الذي شرع القصاص لاجله وهو الزجر **الاثري** ان الجماعة يقتلون
بالواحد قصاصاً مع انعدام المسامحة ووجوب الدية يعتمد ازالته للحياة وتكون
كاملاً الاطراف او ناقص الاطراف **فصل** فيما يرجع الى القصاص والدية واذا
ثبت انه اهلاك وجب ان لا يشرع لان الله تعالى حيل جزا السرقة القلع فوجب ان ينفق
في مقابلة السرقة والقتل في كونه عقوبة فوق القلع فسرعه يكون زيادة على ما دلت
عليه الآية والآن اهلاكاً من وجه بسببه اهلاكاً من كل وجه والشبهة ملحة بالحقيقة
فيما يندري الشبهات ولان الله تعالى حيل القلع جزا كل السرقة وكل سارق بالرخا
الالف واللام والقطع بسبب عن اهلاكاً فلو شرعنا اهلاكاً يكون زيادة على النقص واما
الاية فالمراد باليدان لان **المقول** عن امة اللغة انما يؤخذ من خلق الانسان
تذكر بسته بلفظه الجمع كما في قول **تعالى** ان تنوبا الى الله قد صغت فلو كما اي قلباً كما
ولان السارق والسارقة اسم مشتق من المعنى لمقتضى الآية ان من انصف بهذا الاسم ثبتت
في خجكم الآية كما في قول **تعالى** الزانية والزاني وبالسرقة **اول** مرة انصف هذا الاسم
فثبت في حكمها حكم الآية والمأبى في حكمها في هذه الحال **قطع** اليدين فعلم ان المراد من اليد

ليسرى

اليدان وقد تابك هذا بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه وأما الحديث فقد روي عن الطحاوي
رحمه الله أنه قال **لحفظنا الأحاديث** وتبعنا الحناظ فلم يثبت شيء من هذه الأحاديث وهو
من كبار أئمة الحديث رحمه الله ولأن بيت محل في المرة الثالثة والرابعة على الساسه ولقد أوال
في المرة الخامسة فاقبلوه وبالإجماع بينا وبينكم لا يقتل وإن فعل ذلك عن بعض اصحاب الطواهر
وسارق حتى اسماضى الله عنها كان مقطوع اليد اليمنى فقطع أبو بكر رجله اليسرى هكذا ذكر محمد
رحمه الله في كتاب **الاصباح** كراهه وهذا روي عن عائشة رضي الله عنها وليس هذا قطع اليد
اليمنى لأن قطعها لا يؤدي إلى إلاف منفعة كاملة وقول **السبب** هو السرقة فلما السرقة سبب
قطع هو هلاكك أم ليس باهلاك وقول **بأن اليسرى** محل القطع لاسلم وأما إذا
قطع خطا قلنا إن كان معنا الخرض والخطا أنه أخرج لساره وأوهام الامام أنها إنما
كانت القطع حاصلا بأذنه فلا يضمن وإن كان تفسيره احتمال وطن أنها محل القطع لهذا فضلا
في فصل مجمل فيه فلا يبطل حكم الاجتهاد لظهور الخطا فإن تعدد ضمن عند أي يوسف
ومحمد رحمهما الله وأما لا يضمن عند أي حينئذ رحمه الله أنه أحلفها هو خير **وعلى**
هذا الاستفظ الصمان وقول **اليد اليسرى** التي السرقة يبطل باليمنى فإنه لا يقطع
التي الزنا فلا يقطع **التي** العذف وهو اللسان ولأن كان محل القطع ولكن لا يمكن إقامته
لأن إلاف والحكم أنما شرع للزجر ولهذا الإتيان في الحرك الشديد والبرد الشديد
خوف من الإفضاء إلى اللف وإن كان محلا للقطع وكذا الانتقام حد الزنا حد أعلى النفساوط
المريض ولا يجوز إقامته على وجه يفرض إلى اللف حتى لا يضرب الأعضاء التي الحاف منها
اللف كالحذرك والوجه والراس ولو كانت اليمنى صحيحة وشمال **شمال** شلا فلم يرفع إلى الحاكم
حتى برئت شمالي **شمال** ورفع إلى الحاكم واليدان صحيحتان فإن القاضي يقطع بمينه ولا يبطل
عنه القطع بالشلل الذي كان في الشمال **شمال** وأما قول **وجب أن لا يقطع** لأن السرقة
في الأنداء وقعت غير موجبة للقطع بدليل أنه لو لم تبرا الشمال لا يقطع بمينه
والسرقة متى وقعت غير موجبة للقطع وقعت موجبة للصمان فلاستجاب موجبة للقطع
مستقلة للصمان عنه بعد ذلك كما ذكرنا فمن قلع سنفيه رجل ولا يديه له فيثبت
قتل الحكم بالدين فيل له السرقة وقعت موجبة للقطع بالنص ومحل القطع قائم وهو
اليمنى إلا أنه باحذر إقامته القطع واستنع كلابصير الملاك كما من وجه لو قطعنا بمينه
على ما ذكرنا فإذا برئت فقد زال **المانع** موجب فوجبت الإقامة كما لو ما حصره الإقامة
بشدة الحر والبرد فزال **الحر والبرد** وهذا بخلاف **ما لو سرق** شيئا يساوياً
عشرة دراهم ثم أردت قيمته فصار يساوياً عشرة دراهم لأن السبب أن يحقق
وهو سرقة نصا نصاب كامل وهنا وحد السبب ولو أن السارق رفع إلى القاضي ويد
الشمال شلا فوقع عند القاضي لأنه لا يبرأ عن الشلل فدرأ عنه القطع ومينه السرقة
ثم برأت الشمال لم يلفقت إلى ذلك **لأن** القاضي يرضى باستقال الحق إلى الصمان بدليل

فيه

لاح **ب** فلا يبطل قضاءه بزوال ذلك المعنى لما ذكرنا ولأن الحد بعد ما سقط لا يجزئ العود ولأن
الحد قد صح ولا قطع يومئذ لأن العضو قد صح فلا ينقص بسببه الحد بعد لأن الحد قد صح
لدرأها ولا لأنه لما ضمنه فقد ملك **المسروق** منه من يوم الاحد فظهر أنه سرق ملك نفسه
وأنه لا يوجب القطع **باب** من الجناية أيضا في قطع يدها
اصل **الباب** ما ذكرنا أن المكافؤ والتساوي شرط
جريان القصاص فيأدون النفس وعنى به التساوي في الارش والمحل دون التساوي في
النفس من جميع الوجوه والمقصود بوجوب الحمار والعراض القصاص بعد الجناية لا يوجب
الحمار لأنه ينقص حقه بقصان محله كما يبطل بفوات محله أصلا فيكون فيه استيفاء حقه
على حسب موته فاستقام وقال **بعض** اصحابنا كراهوا انقص بعض وجوب القصاص
كما يحير إذا كان ما قصا وقت القطع **وحرف** **آخر** ما ذكرنا أن البدن الواحد
لا يستوفي بالأيدي الكفابل بقطع لحدهم وتجب دية الباقي خلافا للنفس فإن باءرا أحدهما
وقطع تعين حقه في القصاص وللناقيز الدية وإن استوفوا أحدهم بعضه بعينه حقه في
المستوفى ويضمن مثله في الدية للآخر والذي يدور عليه مسائل **الباب** أنه متى
وجب لرجل قصاص في اليد فقطع أحدهما أصعبا من البدن وقطع أخبيرا أصعبا من الآخر
قلعه الأجنبي بما أحل الحق صاحب القصاص أو ما سطر أن كان صاحب القصاص قطع ولا
ثم الأجنبي محل الذي قطع الأجنبي قايما وإن كان الأجنبي قطع أو لا يجعل ناسا حقيقه وحكما
وأما كان كذلك لأن قطع صاحب القصاص متى كان متقدما فقد وجب محاسبته شره
بالعدو الذي قطع انقطع أصعبا من الأصابع الخمس بحاسب بالانحاس وإن قطع واحدا
من الأربع بحاسب بالربع فإذا قطع الأجنبي بعد ذلك لوجعل المقطوع وأيما في حقه
يبطل تلك المحاسبه وأنه لا يجوز أما إذا كان قطع الأجنبي متقدما فلم يستوفى أحدهما
شيئا وقت قطعه وحكما في التامر والعاس سوا ماوات للزفات عليهما وما بقي من لهما
كسائر الأشياء المشتركة إذا عفا هذا **باب** محمد رحمه الله رجل قطع يمينه حليز
عمداً فقطع أحد القطوعين الهام القاطع ثم إن رجلا أخيا قطع الأصابع الأربعة الباقية
من غير كرم أن القطوع يد الذي لم يقطع الأصبع قطع الكف الذي لا أصبع فيه **شم**
اجتمعوا عند القاضي فإن القاضي يرضى على طالع اليدين يده واحد خمسة آلاف درهم
ويكون أربعة أخماسها وهو أربعة آلاف درهم لقاطع الأصبع ولقاطع الكف **الف**
وهو خمسة وعلى الأجنبي لقاطع اليدين بأربعة آلاف درهم ويسلم **هـ** أما قضى على
قاطع اليدين خمسة آلاف لأنه لما قطع اليمينين واليمين الواحد لا يلفق بهما ولا مساواة
من اليمين والشمال فجعل عليه قطع يمينه ودية يده واحد بينهما استوفيا نصف ميل
بكمال حقيقه وحكما وفيها الأصابع الخمسة حقيقه وحكما كان لهما عليه يده واحد
كميلا لحقهما فلان يغدر وكل واحد منهما لم يستوف نصف حقه كمال **هـ** أولى وأما قسمه الدية

بينهما اخصا لان الدية ملاول لما قطع اصبعها صار مستوفيا خمس حقة لان الاصل في اليد هو الاصل
 لان منفعة اليد وهو البطش بقومها ولهذا يجب بقطع الاصابع بدون الكف ما يجب
 بقطعها بعد الكف ويجب في كل اصبع خمس الدية فعلم انهم الاصول في حق المنفعة المطلوبة من اليد
 وجوب الارش واذا استوفى خمس حقة وما قطعه الاجنبى من اصابع فاطع اليدين بعد قطع
 احد صاحبي القصاص حين قطع الاصبع لم يستوف خمس حقة واذا لم يظهر حقا حكنا بالاحساس
 بتي بعد قطع الاجنبى فان الحكم ما كان قبله جعل قطع الاجنبى في حق صاحب القصاص بعد قطع
 احدهما كما لم يكن فكان ما قطع الاجنبى قايما حكما ولو كان قايما حقيقه و قطع الذي لم يقطع الا اهام
 الكف وفيها اربع اصابع كان مستوفيا اربعة اخماس حقة وفي حقة في الخمس وكان ما غنم الفاعل
 خمسة الاف درهم منها اخصا وكذلك هنا ولا الاول لما استوفى خمس حقة بقطع الاهام
 صار مثله من الدية للاخر الا ترى انه لو استوفى كل اليد صار كل اليد بالآخر فصار الذي لم
 يقطع خمس الدية على التقين واذا قطع الاجنبى بعد ذلك الاصابع كلها لم يحسب ذلك
 من حتمها وصار كأنها ذهبت بافهما وانه لان حتمها في القصاص عينا والفاعل لم يقص به حتمها
 عليه حتى يجعلها لغيره في حقة لا قبل في الباب المتقدم وفي حتمها في الكف الناقص ولا
 خيارهما في الاستيفاء لما قبل في اصل الباب وقد رنا الاصابع التي قطعت طما
 كأنها باقية وان اسقص الكف بذلك لان الناقص مثل الكامل عند تقدير استيفاء الكامل
 واذا قدرنا كمالا صار مستوفيا بقطعه اربعة اخماس حقة واما يغير من الاجنبى اربعة
 الاف درهم لانه قطع اربع اصابع من يده طما فيغير من اربعة الاف درهم فان قيل
 اذا جعل ما قطع الاجنبى كالباقي حكما ينبغي ان لا يغير من ثلث الدية لعدم الاتفاق حكما
 قيل انما جعل في حق ما ينص صاحب القصاص كالباقي للضرورة التي بينا في حتمها ولا
 ضرورة فيما بين الاجنبى و فاطع اليدين فوجب اعتبار الحقيقة والائسليم له فلا يد
 يد فان قيل وجب ان لا يسلم لان حق صاحب القصاص كان متعللا بالمبدل
 وهو الاصابع فوجب ان يعلق حتمهم بالمبدل **الحق** المبرهن ببدل المرهون وحق غير ما
 العبد ببدل العبد **قيل** له الحق متى يعلق بالمبدل من غير منافاة يظهر في حق التعلق بالبدل
 والانتقال اليه كما في الرهن وغيره ومتى يعلق مع الباقي لا يظهر في حق التعلق بالمبدل والانتقال
 اليه لان التعلق في البدل كان لاجل الضرورة والمصلحة المتعلقة بالمبدل فيقتصر عليه الا ترى
 ان المذكورة لما تعلق بها حق الزوج مع الباقي وهي الحرية لم يعلق حق الزوج بالغير اذا وطب
 بشبهة وهناك صاحب القصاص يعلق بالمبدل **مع** المتاني وهي الحرية لضرورة
 الاستيفاء فيظهر في حق الاستيفاء وما كان من ثوابه لا في حق التعلق بالمبدل الا ترى لو قيل
 العامل عدا او خطأ ووجب الدية لا يكون الدية لمن **ب** القصاص والدية بالبدل لو لم
 هذا اذا انفرد الذي لم يقطع الاصابع فقطع الكف اما اذا اجتمعا و قطع الكف طما
 خمسة الاف درهم التي ضمنها الفاعل بينهما اخصا لثلاثة اخماسها لقاطع الكف وخمساها
 لقاطع

لقاطع الاصبع لما ذكرنا ان العاص بقطع الاجنبى كالعاص حكما في حق صاحب القصاص ولو كانت
 الاصابع الاربعة قايمة حقيقه وقطعا الكف صار كل واحد منهما فاطعا اصبعين وكانت الدية
 بينهما اخصا لان فاطع الاهام استوفى خمس حقة بقطع الاهام مرة واصبعين **حكا**
 مع صاحب بقية حقة في يده واصبعين والذي لم يقطع الاهام استوفى بقطع الكف مع صاحبه
 اصبعين بقي حقة في يده اصابع فلما انقسم دية اليد بينهما على خمسة ولو قطع رجل
 يميني رجلين كما ذكرنا ثم ان اجنبيا قطع اصبعين من اصابع الفاعل ثم قطع احد صاحبه
 القصاص اصبعين اخرى ثم عاد الاجنبى فقطع اصبعين اخرى ثم ان المظنوعة بدل
 الذي لم يقطع الاصبع قطع الكف مع الاصبعين فغلب فاطع اليدين خمسة الاف درهم
 دفعها الى فاعل الكف ودفعها لثلاثة ارباعها لقاطع الاصبع وعلى الاجنبى لقاطع اليدين
 ارش الاصبعين الفان ويسلم **ب** اما على فاطع اليدين خمسة الاف فلما ذكرنا واما
 القسمة بينهما ارباعا لثلاثة ارباعها الذي تقدر بقطع الاصبع وربعها الذي تقدر بقطع
 فلان ما يقطع الاجنبى من الاصبع قبل احد صاحبي القصاص اعتبر ذاهبا حقيقه وحكما لانه
 لما اعتبرنا قايما حكما ضرورة ولا ضرورة هنا لان احد صاحبي القصاص لم يستوف شيئا من حقة حقة
 وجبت المحاسبه متى استوفى ومتى لم يعتبر قايما حكما صار كأنها ذهبت بافهما سماوية الا ترى انه
 لو قطع اليد بطل حتمها في القصاص اصلا وبقي حتمها في الدية كذلك هنا واذا جعل قايما في
 حتمها في اربعة اصابع ودية يد بينهما فاذا قطع احد صاحبي القصاص اصبعين فقد استوفى ربع
 حقه وجبت المحاسبه بالربع فاذا اعاد الاجنبى و قطع اصبعين اخرى جعل المظنوع بقطع
 الاجنبى في حق صاحب القصاص قايما حكما اذ لو لم يفعل كذلك ادى الى ابطال قضا العاين
 بجعله مستوفيا للربع بخلاف الاصبع الاول **لانه** لم يحرف في ذلك شي من الاستيفاء فلا يود
 الى ابطال القضا فاذا قطع صاحب القصاص الاخر الكف وفيها ثلثة اصابع حكما صار
 مستوفيا لثلاثة ارباع حقه بقي حقة في الربع وحق الاول **في** ثلثة الارباع فكان دية
 اليد بينهما ارباعا الا ترى انه لو قطع الاجنبى في المرة الثانية الاصابع الثلاثة بعد قطع
 احد صاحبي القصاص **في** المرة الثانية الاصابع الثلاثة ولى كان الباقي ثلثة ارباع الحق
 فاذا قطع اصبعين كان اولى وكان ينبغي ان يحل مستوفيا لثلاثة حقه لانه لما قطع الاجنبى اصبعين
 وجعل هدر استن ان احدهما يقطع اصبعين واحدا استوفى ثلث حقه فصار الباقي بقطع
 اصبعين مستوفيا لثلاثة حقه ضرورة كما لو تقدم قطع الاجنبى الاصبعين على قطع احدهما
 كما نقول **حين** قطع احدهما الاصبع الباقي كان مستوفيا ربع حقه حقيقه ولا
 ينتقص هذا الحكم بما عرض بعد ذلك **الا ترى** انه لو سقطت اليد بعد ذلك لا يتغير
 هذا الحكم فكذا اذا سقط بعضه فاذا بقي حكم استيفاء الربع متقرر في احدهما صار حكم
 استيفاء الثلثة الارباع متقرر في حق الآخر بخلاف ما اذا كان قطع الاجنبى في الاصبعين
 متقدما ولانه لما قطع احدهما وهو ربع حقه عين حق الآخر في ربع الدية لما ذكرنا في المسئلة

الاول ولوان الذي لم يقطع الاصبع لم يقطع الكف حتى اجتمعوا الى القاضى و قطع الكف لها
وفيهما اصبعان وان خمسة الاف درهم التي عزمها القاطع بينهما على ثمانية مائة اثمانها للذي
قطع الاصبع وذلك الف وثمان مائة وخمسة وسبعون وثمان مائة الاخر وذلك
مائة الف ومائة وخمسة وعشرين لان الاول يقطع الاصبع صار مستوفيا ربع حقه لما ذكرنا
فلما قطع الكف مع صاحبه وفيه مائة صابع كلما صار لكل واحد منهما مستوفيا اصبع
ونصف وهو ربع حقه ونصف ربع حقه فابدر الحساب فضعفنا فيصير ثمانية فالاول
يقطع الاصبع على وجه البعد صار مستوفيا ربع حقه لما ذكرنا بمضى حقه و يقطع الكف
مع صاحبه صار مستوفيا بالمرتبة خمسة امان حقه فبقي حقه في ثلثه الايمان والدرء
لم يبق ف يقطع الاصبع قطع الكف مع صاحبه فيصير مستوفيا اصبعان ونصف وهو
ثلثه اثمان حقه فبقي حقه في خمسة الاثمان فلما انقسم الدين بينهما على ثمانية اسهم ثم ذكر
محمد رحمه الله مسئلة على سبيل الاستسما دليلا ان قطع الاجني غير محسوب
وفي الحقيقة مسئلة مبتداه وحاصله ان الاستسما بوصف نقصان عند البعد وتزلة
الاستسما بوصف الكمال **فقال الاخرى** لو ان رجلا قطع يميني رجلي فقطع احدهما
اصبعان من اصابع القاطع ثم قطع اجني ما بقي من الاصابع للقاطع ثم عاد الذي قطع الاصبع
وقطع ما بقي من الف الذي عليه الاصابع فانه يصير مستوفيا حقه وعلى قاطع اليدين للذي
لم يقطع شيئا جميع الدين خمسة الاف درهم وعلى الاجني قطع الاصابع لقاطع اليدين **اما**
قال الاصبع مستوفى كمال حقه فلانه استوفى مرة اصبع حقيقه واستوفى مرة كفاها
اربعة اصابع **فقال** فصار مستوفيا جميع حقه واما الدين الاخر فلانه لم يستوف
شيئا من حقه واما على الاجني ارش الاصابع الاربعة لقاطع اليدين فلما قلنا ولولم يذكر
محمد رحمه الله في الكتاب اذا قطع اصبعان من اصابع قاطع اليدين حتى صار
يد القاطع ناقصة هل ثبت لصاحبي القصاص الجوارس ان يقطع **اليد الناقصة** وياخذ
دينه يد واحدة وبين ان لا يقطعها وياخذ كل واحد منهما دينه يد ذكر الفقيه ابو بكر
السلجى رحمه الله في شرح الجامع الكبير الذي املاه وقال **لا يثبت لهما الجوار**
خلاف ما لو كان النقصان متمكنا في يد القاطع يوم القاطع والفرق ان اثبات الجوارس
مضى كان يقطع اليدين صحيحة وقت قطعه يودى الى امر غير مشروع ومتى كانت يد
معصية وقت القطع فاثبات الجوارس لا يودى الى امر غير مشروع بياننا ان اليد
متى كانت صحيحة وقت القطع ويعتد لو انما لهما الجوارس متى تركا القطع واخذ دينه اليدين
بغير مرضى القاطع فقد اخذ منه دينه احدى اليدين بغير مرضاه من غير سبب موجب للمال
وقت القطع فان السبب وقت القطع موجب للقصاص عسا ولا يجوز ان يؤخذ المال
من الجاني بعدما وجب القصاص عليه عسا من غير مرضاه من غير سبب موجب للمال
وقت القطع واما اذا كانت يد معصية وقت القطع لو ابتنا لهما الجوارس متى تركا القطع واخذنا

دينه اليدين بغير مرضى القاطع فقد اخذ منه دينه اليدين بغير مرضاه بسبب موجب للمال قطعه
وهو كون يد معصية وبشروط الحق وهذا جائز كما لو قطع يمين رجلين وليس له يمين وذكر في
الزيادات رجل قطع الفضل الاعلى من اصبع رجل عمدا و قطع الفضل الوسطى من ذلك
الاصبع من اخر عمدا فاجتمعوا الى القاضي فان القاضي بدأ بصاحب الفضل الاعلى فيقضي له بالقصاص
ويقطع فضله به لوجود سبب القصاص بشرطه وهو التساوى في الطرف وانما بدأ بصاحب
الفضل الاعلى لان حقه في الفضل الاعلى مقصود وحق غيره تتبع فلا نزاع ولا لوبد بالمانى او المال
بشروط الحق **الاول** ولوبد بالاول لا يطل حتى غمره اصلا بل يتنقض فكانت البداية به
اولى فان قطع **الاول** فضله بخير صاحب الفضل الوسطى من القصاص والارش لانه قد ر
على استيفاء حقه ناقصا فيخبر كما لو كان يد القاطع شلالت الحمار هنا مع ان حقه كان في القصاص
عينا **فلم** هذا الاستوفاء كان مستوفيا حقه ولو فات باقية سماوية او قطعه اجني سقط حقه
ولو رفع هو الى القاضي عند عتبة صاحب الفضل الاعلى يقضى القاضي **ل** بالقصاص في
المسئلة **ل** على ان يد القاطع اذا كانت صحيحة وقت القطع وجب القصاص من ثم شل
بعد ذلك فانه يخبر كما يخبر لو كانت شلا وقت القطع ويمكن ان يفرق بينهما وتقال
اذا كانت يد القاطع صحيحة ثم سلب وفي مسئلة الجاني وجوب القصاص اظهر
واكد من مسئلة الزيادات اما اذا كان القاطع واحدا او يد القاطع صحيحة وان القصاص
واجب عند الاستسما او اعلاه الا برضاها واما في مسئلة الجاني فلان القصاص في اليد
واجب على تقدير خصوصيتها او خصوصية احدها الى القاضي عينا وفي مسئلة الزيادات
ان كان لصاحب الفضل الوسطى القصاص على اعتبار فردة بالخصوص عند عتبة
صاحب الفضل الاعلى لا قصاص **ل** على تقدير حضرته فكانت الدين له امد خلا في حق صاحب
الفضل الوسطى في ازان تخبر عند تقدير استيفاء حقه بوصف الكمال **ولو** قطع
الفضل الاعلى من السباب اليمنى من رجل اخر عمدا و قطع الفضل الوسطى من السباب اليمنى
من رجل اخر عمدا ولم يكن للماني الفضل الاعلى بان كانت ساقطة وقطع السباب اليمنى
من اخر عمدا ولم يكن **ل** الفضل الاعلى والوسطى ثم اجتمعوا الى القاضي فانه يقضي
بالقصاص لصاحب الفضل الاعلى لوجود شرطه وهو التساوى في الاطراف ويقضى
للماني **والثالث** بالارش لان اصبع القاطع كانت كاملة عند قطع الماني **والرابع**
واصبعهما كانت ناقصة اعتبر هنا وقت القطع والجناية لا وقت الاستسما وفي المسئلة
الاولى اعتبر وقت الاستسما لان المساواة اذا لم تكن ثابتة وقت القطع فاق شرط
الوجوب وقت القطع ولا يمكن جعل المستحق كالعات في باب القصاص لما ذكرنا
انه انما يجعل المسحق كالعات فيما يغلب استيفاءه والغالب في القصاص العفو
او الصلح واذا كانت شرط الوجوب لا يجب القصاص فيجب المال والمال لا يملك
قصاصا **فقال** اما اذا كانت المساواة موجودة وقت الجناية امكن القول

بوجوب القضا من فجب والقضا من قد ينقلب ما لا يسبب فجاز ان ينقلب ما لا يجدوث النقصان
صح والمال يقطع بمن رجل وليا ره قطعت يذاهما لوجود السبب والمشروط وهو
النسابة ولو قطع اليمنى من رجل واليسرى من آخر يقطع اليمنى باليمن واليسرى باليسرى فان
قيل العالم له ليستملك واحدا منهما فلو قطعت يمينه وليا ره كان استهلاكها حكما
حتى لو كان عبدا لا يجوز اعتاقه عن كفارة اليمين **قيل** له انه لا يصير مستهلكا بفعل كل واحد
منهما لكن باجماع الحنابلة صار مستهلكا والقضا من يستوفي وان كان يودي الى الاستهلاك
وموت على طرفه الاربع بخلاف القطع في السرقة ولو قطع يدرجل من الراس وقطع يدا
من الرق فان الماضي يقضي لصاحب اليد بالقضا ويحصر صاحب المرفق ان شاقطع
دراعه ولا شيء **قيل** غير ذلك وان ساء اخذ الارش وهو مكره **قيل** ما ذكرنا في المفصل
والاصح **باب** جناية المكاتب **اصيل** الباب
ما ذكرنا ان جناية المكاتب لا تسلب الا بالقبض او بالعق او بالموت عن وقالان موجب الجناية
الدفع او الفداء على المولى الا اذا تعدر الدفع فيلزمه دفع القيمة بايقام الرقبة وانما
تتعد ذلك بالعق او بتبرجج القاضي جانب العجز على جانب القدرة في حال قيام
الكفاية وهذا اذا اجنى المكاتب جناية ولم يقض به حتى عجز فانه يحجر المولى بيز الدفع
والفداء ولو قضى عليه بالقيمة عجز فهو دين ببيع فيه وكان ابو يوسف رحمه الله
او لا يقول **قيل** اذا عجز قبل القضاء ببيع فيه ايضا وهو قول من فرجه الله لان المانع
عن الدفع قائم عند الجناية وهي الكفاية فصار ما لا يفسد الوقوع محميا في المدبر وام الولد
واما ان الكفاية قابلة للتفسيخ فاذا انزدد ولم يثبت الانتقال من الرقبة وحطاب
المولى بالدفع او الفداء الا بالقضا او بالرضا كالعبد للمسع اذا اتى قبل القبض لم
ينفسخ البيع الا بالقضا او الرضا فكان الرد بخلاف المدبر وام الولد لانهم
لا يتقبلان الدفع بخلاف **وحرف** اخر ان صاحب دين المكاتب
يتعلق بكسب المكاتب كما يتعلق برقبته وحق صاحب الجناية لا يتعلق بالبرقبة
او بدلك برقبته لان موجب الجناية في العبد يكون على المولى فيتعلق بالرقبة فحسب
وموجب المصروفات التي هي موجب اسباب الدين يكون على العبد يلزم دمنه كما يلزم الارحار
لكون دمنه صاحبة للا لزام لان صلاحية الدمة الى الالام بالادمية والعقل والبلوغ
وهذا يصح اقراره بالمال **قيل** كفايته الا انه لا يواخذ به في الحال الحق المولى
ويقضي من كسبه لان الاصل في استيفاء الدين الاكساب ويتعلق برقبته استيفا ايضا
لان رقبته محل الاستيفاء والدين لا يجب على العبد الا ساعلا ما له رقبته وهذا الجبر
المولى على بيع العبد المادون لقضا الدين ولو امتنع ببيع القاضي ولومات لا يطالب به
المولى اذا لم يترك كسبا بخلاف دين الحر **وحرف** اخر ان المال اذا اجتمع
فيه حقان وهو لا يقع لها يدا بالاقوى والا لدمهما لان الضعيف لا يراحم القوي كما في

دين الصريح دين الرض والكاتب ان الكاتب اذا مات عن وابدأ بالاقوى والاقوى من
ديونه كما في سرقة الحر الذي اقوى من الجناية والمكاتب لان الدين واجب في حاله الحرية والرق
جميعا ولو قضى بالجناية صار ذلك دينيا ايضا وبعد ما قضى الدين ينظر ان كان في الباقي وقابا للمكاتب كانت
الجناية اولى لما ذكرنا انه صار دينيا وان لم يكن فيه وكان ما بقي بعد الدين للمولى لانه كان عبدا
فبطلت الجناية اذا عرفنا هذا **قيل** محمد رحمه الله اذا كاتب الرجل عبدا على خمس مائة درهم
وقمته مائة درهم فقتل المكاتب رجلا خطأ فقتل القاضي القاضي عليه بقيمة مائة ثم قتل رجلا آخر
خطأ فلم يقض عليه حتى قتل المكاتب رجلا فان قال له يغير من قيمته مائة فان لم يترك المكاتب مالا
غير هذه المائة وصاحب الجنايتان حاضرا فاصحاب الجناية القاضي اولى بهذه المائة وليس
لولى الجناية المائنة شي من ذلك لان حق المعصية اقوى واكد من حق صاحب الجناية اليه
لم يقض بها لان حقها لا يسقط بموت العبد حتى لو مات العبد وترك كسبا لم يوجده جانيته من كسبه
واذا لم يقض بالجناية لا يسقط بموت العبد حتى لو مات العبد وترك كسبا لم يوجده جانيته من كسبه
واما كان ذلك لان جانيته المعصية له كانت دينيا وجناتة الاخر لا يضار حق المعصية
اكد من حق الاخر والحقان متى اجتمعا في مال واحد وصاقا للمال عن ايقامهما
يبدأ بالاكذ فالاكذ الاخرى انه لو ترك وكان صاحب الدين احق به مع ان الجناية عند ذلك
تصير مالا لان الدين اسبق لتعلقا بماله واذا لم يترك وفا قد مات عبدا ولم تضر الجناية مالا كان
اولى وهذا لان اذ مات عاجزا صار كان ملك الجناية كانت في حاله الرق لا يفسخ الكتابة
من الاصل بالعجز لان الكتابة بمنزلة العقد الموقوف بحيث انه لو انقضى به الاداء بقدر موجب
ويعتق ولو لم يتصل به الاداء بطل فكان في الحال مترددا بمنزلة العقد الموقوف فاذا عجز بنفسه
من الاصل وصار كان لم يكن وكل جناتة يكون في حاله الرق يكون على المولى والذات صارت
دينا على المكاتب اقرب اليه من التي على المولى فتكون الماية كلها للاول ولا نالوبدانا بالجناية
تتطل من حيث يصح لان القيمة بدلك الرقبة وبدلك الرقبة يقوم مقام الرقبة ولو كانت
الرقبة قائمة وعجز فانه يدفع بالجناية ثم يباع بالدين توفير الحق لا نالوبدانا بالدفع يتبعه صاحب
الدين ويبيع بالدين او يفديهم مولاة ولو بيع بالدين او لا يتطل الجناية لحجر وجهه عن ملكه وهذا
قلت ان العبد المادون اذ حكر دين وجني جناتة واعقده المولى يضمن قيمته لا رباب الديون
وقيمة لمولى الجنايتين لانه المالك الحق فاذا دفع الجناية التي لم يقض لها اسعه صاحب الدين ليسر
منه لان القيمة دراهم فلا يحتاج الى البيع في الدين فلا فائدة في الدفع الى ولي الجناية
فلا يدفع ولا يقال بان الجناية متعلقة برقبته والمروك بدلك برقبته فوجب
ان يكون اسوا او صاحب الجناية التي لم يقض بها اولى لان الجناية يختص بالرقبة والدين يتعلق
بالرقبة والسبب لا يقال المروك ليس بدلك الرقبة على الاطلاق من الوجه الذي
تعلق به الجناية لتعلق برقبته من حيث انه ادعى جان والدين **قيل** تعلق به من حيث انه ادعى
وما كان معنى البدلية في حق الدين اظهر فصارت البدلية اولى ولان تعلق الدين بالرقبة

أكثر لا يتعلق به وجوبا واستغفاراً والجناية سعلق به استغفاراً لا وجوباً كان البداية مما تعلق به من وجوب
أولى الأبرى أن دين المادونه يسرى إلى ولدها لأن الدين يتعلق برقبته وجوباً واستغفاراً
وصفاً لها فيسرى إلى ولدها والجناية لا تسرى إلى ولدها لأنها لا تتعلق برقبته استغفاراً ولا يصير
لا يفي بالمكاتبه حتى مات عما جزا فان مات قبل القضاء بالقيمة لولى الجناية فما ترك يكون للولى
لأنه مات عبداً وصار كعبده حتى شتم مات وترك ما لا يطلب الجناية لأن حق صاحب الجناية
في الرقبة لا في الكسب وإن قضى عليه بالقيمة كان صاحب الجناية خاف بالمزك لأن الدين
يؤدى من الكسب وإن قضى عليه بالقيمة كان صاحب الجناية خافاً وان ترك وفاء فذلك أصح بالجناية
أولى بالمزك لأنه في حكم الحي ولو كان حياً يقضى عليه بالجناية ثم يستوفى المولى المكاتبه إلا أن في
حالة الحياة يبدأ بأبى الدينون مثلاً لأنه يؤدى من كسبه وتدبير كسبه اليه وبعد الموت
يبدأ بالدين لأن الدينير ذلك إلى العاضى فبدأ بالاقوى فالاقوى فان ترك المكاتبه سوى
قمنه خمسين درهماً اكتسبها قبل الجنتين أو بعدهما أخلاها المقضى به بالجناية وبما
المائة من المائة التي غرمها فأبل المائتين وذلك خمسون درهماً والخمسون الباقية لصاحب
الجناية الباقية التي لم يقض بها أماً بدأ المقضى به وبأخذ خمسين درهماً الذي هو
كسبه العبد لأن جناية صارت ديناً بالعوضا وجناية الآخر لا دين العبد ولا يستوفى
من كسبه من الرقبة وأما ما أخذ المقضى به فبما بقي من حقه وهو خمسون من بدل
الرقبة أولاً وإن أجمع في الخمسين الذي هو بدل الرقبة خاف الدين والجناية فلأن
حقه أكثر ما ذكرنا وأما ما فضل الآخر لأن ما بقي بدل نصف الرقبة وقد فرغ عن
الدين الذي هو أكثر فيكون له لأن حقه كان متعلقاً بالرقبة وأنه حق من كسبه فيسرى
إلى بدل الأبرى أن الرقبة لو كانت باقية كانت تدفع اليه إذا عجز وذلك بدلها
يدفع اليه ومتى يسرى أمر المولى بالدفع ولا يخير بين الدفع والغدا كما جبر في الرقبة
لأن بدل الرقبة مائة والعمه دراهم أو دينار والغدا في الدراهم والدنانير لا يفيد لأنه
يفيد بمثله وفي الرقبة يفيد الأبرى أن الكفار لو استولوا على الداهم أو الدناير
وأحرزوها دارهم شتم وجبرها المالك التقدم في دار الإسلام في يد من وقع في نصيبه
من الغانمين أو في يد المشتري منهم أو الموهوب له لا يأخذها لعدم الفايده ولو كان
عبداً أو عوضاً يأخذها ولا لو بدأ بالمزك وقضينا به دين الجناية المقضى بها أمكن قضا
دين الذي لم يقض به لأن حق ولى الجناية التي لم يقض بها في الرقبة والباقي بدل
الرقبة ولو بدأ بقضا دين الجناية المقضى بها من بدل الرقبة لا يمكن قضا دين الآخر
من الكسب لأن الجناية لا تعلق لها بالكسب كحال فضارت البداية بالكسب لصاحب
الجناية المقضى بها أولى صراحة للخصم بقدر الممكن هذا إذا قبل المكاتب ولو لم يقتل
لكنه مات وترك مائة وخمسين درهماً أخذ المقضى به مائة ويدين ما بقي للمولى ولا شيء

للجنى

للجنى عليه الآخر لا ينال ما مات عاجزاً صار كعبده حتى جناية شتمات وترك ما لا يمكن لصاحب
الجناية في ماله شيء بخلاف العبد لأنه ماله وحته العمه والعمه يقوم مقام الرقبة
وفي الموت لا يقوم مقام ماله لأن الكسب لا يقوم مقامه وإنما يقضى منه الدين ولم يصردنا
والعاضل هنا حسب وجانية العبد لا تعلق به بسببه الأبرى أن العبد المادون إذا كان في
عقه جناية ذات وترك كسبه بتطل جانيته ولا سعلق بكسبه ومعه الأصل بدل
الرقبة وما كان معلقاً بالرقبة يسرى إلى بدله ولا يسرى إلى الكسب الأبرى أن ولد
المغدر إذا قتل وأحد الأب دينه يضمن بماله للمسحق لأن سلامة البدل
كسلامة البدل كسبه فأم ولو مات وترك ما لا يعجز ماله قيمته للمستحق لأنه
ليس بدل عن الولد فلم يسلم له البدل حقيقة ولا معنى ولو قطعت يد المكاتب
بعد الجنايات من غير القطع وترك مائة درهم فإن المائة للمقضى به بالجناية لأنه كسبه
ودين العبد أو لا يقضى من كسبه وأرش البذل الجنى عليه الآخر لا بدل جز من أرش الرقبة
وكان حقه في الرقبة فلذا في كل جز من أرشها ولو تول ستين درهماً كسبه أخذ المقضى به
ستين درهماً وكل حقه من بدل الطرف أربعين درهماً بقي من دينه البذل عشرة دراهم
تصرف إلى الذي لم يقضى بجانيته توفير الحقين بغير الإمكان لما قلنا ولذا لو ترك سبعين
أو ثمانين درهماً فهو على ما ذكرنا ولو أن المكاتب جنى جانيته وأخذ فلم يقض بها حتى مات
وترك مائة وقيمتها مائة ومكاتبه خمس مائة فلا شيء لصاحب الجناية وهو المولى لأن جانيته
متعلقة برقبته ولم يصردنا والجناية متى كانت متعلقة بالرقبة تبطل بهلال الرقبة كالعبد
الحاني إذا مات عاجزاً وإن كان المكاتب ترك هذه المائة من جانيته في يديه فإن كانت الجناية
على المكاتب بعد جانيته بأن قطعت يده بعد ما قتل هو ذلك الرجل فالمائة لورثة المقتول
لأن هذه المائة بدل يد بطون وحش ورثة المقتول بها لأنه بدل جز من أرش الرقبة
وقد وجب حكمهم في رقبته فيما أخذوا بدل ذلك الجز سوا قبض المكاتب من الحاني ذلك
أول يقضى لا يختلف الحكم الأبرى أن العبد الحاني إذا قطعت يده وأخذ المولى الأرش شتم
أخار الدفع فانه يدفع الأرش مع العبد إلى ولى الجناية لأنه بدل محل تعلق به حكمه كذلك
هنا وإن كانت المائة للمزك من جانية قبل جناية المكاتب بأن قطعت يد المكاتب ثم قتل
المكاتب رجلاً فالمائة للمولى لأنه بدل جز لم سعلق حق أصحاب الجناية به لأن ذلك وجب
قبل جانيته وحكم ما وجب الأبرى رقبته ناقصة وقدرات لا إلى بدل فيسطلحهم ويكون حكمه
حكم الكسب في اليسوط وإذا قتل المكاتب قتلين خطأ فقضى عليه بنصف القيمة
لاحدهما والآخر غاب ثم قتل آخر عجز فإن المولى يخير بين الدفع والغدا فإن اختار
الدفع دفع نصفه إلى المالك لأن العاضى لما قضى عليه بنصف القيمة فقد ظهر النصف
وفرغ من الجناية فعلى المالك ونصفه فارغ فإذا اختار الدفع دفع البذل ذلك وبيع
العضى به بنصف القيمة لأنه صار ديناً عليه فباع ذلك النصف وأقضى عنه المدفوع

اليه فان بيع يودي من عنده حق الاول فان فصل شي يدفع الى الثالث واما النصف
الاخر ففيه حق العايب وحق الثالث في دفع ذلك النصف اليهما يصرف فيه العايب بجميع الد
لانه لم يصل اليه شي ويصرف فيه الثالث بنصف الدية لانه وصل اليه النصف فيكون
بينهما انا وان اختار الفدا فانه يدي للثالث بالدية وللأول بالدية ثم يباع العبد
بالدين الذي عليه وان مثل المكاتب رجلا خطا ونمته الف ثم قتل اخر خطا ونمته الفان فانه
يقتل عليه ان تسعي في الغير الف منها للاخر خاصة لان حق الاول لم يحجب الا في الف لان
قيمه يوم الجناية الاولى الف ويوم الجناية الثانية الفان فالالف لولي الاخر خاصة والالف
بين في الاول والاخر يضرب فيه الاول بجميع الدية وهو عشرة المان والاخر
بمسحة الاف لانه قد وصل اليه الف فيقسم على تسعة عشر ولو قتل رجلا خطا ول
وليان فيقتل عليه القاضي لاحدهما بنصف القيمة ثم فصل اخر في الاخر فاصمه بالا
القاضي وهو مكاتب بعد فانه يقتل به سبعة ارباع القيمة وهو قول **ابن يوسف**
ومحمد رحمهما الله وذكر في بعض الروايات انه يقتل لولي الثاني بثلثي الدية وهو قياس
قول **ابن خزيمة** رحمه الله وجه هذا الرواية وهو قوطها انه لما قضى لاحدهما نصف
القيمة قلظ ظهر نصف رقبته وجعل الثاني نصف الدية في ذلك النصف بدل
انه لو قضى للأول بجميع القيمة لكان يقتل الثاني بقيمة اخرى لما قضى لاحدهما النصف
وجبان يقتل الثاني بنصف القيمة اعتبارا للحزب الكل واما النصف الاخر فلما اجتمع
فيه حقان في الثاني وهو النصف وحق الذي لم يصل اليه فاستويا فيه فيكون نصف
القيمة بينهما لكل واحد منهما **الربع** فيصير لولي الثاني ثلثه ارباع القيمة واما وجه
الرواية الاخرى ان حق ولي القتل الاول نصف القيمة لان حقهما في جميع القيمة
وحق ولي القتل الاخر جميع القيمة فيضرب بكل واحد منهما جميع حقه في كل القيمة بطريق
العول هذا بالنصف والاخر باكل فيكون الما بالان عجز الكتاب وجا الاوسط فانه يدفع
اليه ربع العبد او يبيعه المولى بنصف الدية وهذا قياس قولهما اما على قياس قول
ابن خزيمة رحمه الله يدفع اليه بثلثه لان حق الاوسط الذي لم يقض له بشي ربع القيمة
والاخر بثلثه ارباعها في احدى الروايتين وهو قياس قولهما وفي احدى الروايتين الثلث
وحق الاخر المان وهو قياس قول **ابن خزيمة** رحمه الله الا انه عجز عن دفعه بقيام
الكفارة وقد بطلت في دفع عمن العبد وهو الربع او الثلث او يبيعه بنصف الدية لان حقه في
نصف الدية ولو قتل المكاتب رجلا خطا ثم اعور ثم قتل اخر صحيحا فقيمة صحيحا
الا ان نصف القيمة للأول لانه لا حق للثاني في هذا النصف لانه ما جنى عليه الا وهو معيب
فيسلمه النصف من الاول اذا عجز من الاخر بنصفه والنصف الاخر مشترك بينهما فيضرب
فيه الاول بالدية اما اخذ وضرب الاخر فيه بجميع الدية وكذا لو قاعنه الشان
فدية العجز وهو نصف القيمة للأول والنصف الاخر بينهما مكاتب قتل رجلا خطا

ثم قتل اخر خطا نقض عليه باحدى الجنايتين ثم قتل اخر خطا فنقول انه قبل بثلثه خطا
وقد قضى عليه باحدى الجنايتين قبل ان يصل المالك فلو كان للمعتق عليه نصف القيمة التي قضى له
بها لانه صار دينيا بالقضاء ويقضى للجاني عليه الثالث بنصف القيمة وقد فرغ ذلك النصف
عن الجناية وبقي النصف مشغولا بالجناية الثانية لانه بعد ذلك ما جنى الجناية الثالثة قد جنى
ونصفه ثابت فقد بطل حق اوليا الجناية الثالثة في النصف الفارغ فيقتضي نصف القيمة لاوليا
الجناية الثالثة خاصة واما النصف الاخر فلما اجتمع فيه حق اوليا الجناية الثالثة لانه فيقتضي
عليه قيمة اخرى منهما غير ان هذا النصف من الثاني والثالث الما بالدية للماني وبلية
لثالث لان حق الثالث كان في جميع الدية وقد وصل اليه النصف حيث قضى له بنصف القيمة
وبقي حقه في النصف واما الثاني فحقه ثابت في جميع الدية ولم يصل اليه شي فيضرب
الثاني في ذلك النصف من القيمة بجميع الدية فيكون بينهما الما بالدية ولو عجز قبل الجناية الثالثة
واختار دفعه فنقول انه لما قضى لاحد الاولين بنصف القيمة يصير ذلك دينيا عليه
في ذلك النصف وفرغ ذلك النصف عن الجناية فلما جنى الثالث ونصفه فارغ عن الجناية
ونصفه مشغول بالجناية الثالثة بطل حق اوليا الجناية الثالثة في النصف الفارغ خاصة
واما النصف الاخر فقد ثبت فيه حق اوليا الجناية الثانية والثالثة جميعا فلما عجز
وردد في الرق والنصف منه اجتمع فيه دين الاول وهو نصف القيمة ونصف جناته
الثالث وقد اجتمع فيه دين وجناته فيبدا بالجناية على ما ذكرنا في **باب** من الدفع والقد
فان يدي يظهر ذلك النصف عن الجناية فباع في الدين او يقضى عنه مولا فان اختار
الدفع دفع ذلك النصف الى ولي الجناية الثالثة ثم يبيعه اوليا الجناية الاولى للمعتق ثم يبيعه
القيمة ثم يبيعه اوليا الجناية الثالثة من الدفع والقد فان يدي قدي للثاني بجميع الدية ولما
نصف الدية وسلم **الربع** النصف وان دفع دفع ذلك النصف اليهما الما بالدية للماني وبلية
لثالث لان حق الثالث كان في جميع الدية وقد وصل اليه النصف وبقي حقه في النصف
واما الثاني فحقه في جميع الدية وما وصل اليه من هذا النصف يبيعه الما بالدية ولا فرق
من ان يكون الجناية قبل العجز او بعد والله اعلم **ثم** ذكر بعد هذا **باب** جناية العبيد
بعضهم على بعض وقد ذكرنا في كتاب **الكاح** فلا نخيد والله اعلم **باب**
عقوبة العبيد من الذي يكون الجناية منهما او من احدهما قبل العتق او بعد
اصل **الباب** ما ذكرنا في الاعتقاد ان البيان في الاعتقاد المهم له
حكم الاشياء في الحل لان الامسا في الحل يبرر عمل من عليه احكام الاساق في يرجع الى العجز
وحرف **اخر** ما ذكرنا انما هو جناية الخطا من العبد الدفع او العدا وانما
صير مختارا للعدا باحد امرين اما بالصرح او بالدلالة فالصرح ان يقول اجرت
العدا والدلالة ان يحدث في الجاني بالبحر عن الدفع مع علمه بالجناية وهو مختار فيه
اما اذا لم يكن علما بالجناية او كان علما لغيره غير مختار في الاخراج بل هو محجب عليه بصيرته

فحب عليه الاكل من قيمته ومن الدين لان النقص في هذه الحال لا يدل على الاختيار فيصير مستهلكا
 الرقبة التي تعلق بها حق اوليا الجناية بخلاف الوجه الاول لانه صار مختارا للنفذ باختيار الاساك
 دلالة واعتاق الجاني متى وقع اختيار النفذ لا بدل **موجبه** ومتى لم يقع اختيار النفذ لا بدل
 ايضا لان موجب الجناية احد امور من متى استقر احداهما لا يغير بعد ذلك كما لو قطع يد رجل
 ويد الطامع مثلا كان المقطوع يد بالختيار واذا اختار احد هما سيجز ذلك ولا يملك التغيير
 ومتى اختار العتق في مرض الموت مع العلم حتى صار مختارا للنفذ افعليه فيمنته يعتز من جمع المال
 وفيما زاد على القيمة من ثلث المال لانه منهم في الزيادة وكما يصير مختارا باعناق الكل يصير مختارا
 باعناق البعض لانه يصير به عاجزا عن الدفع الواجب اذا عرفنا هذه اقال محمد رحمه الله
 رجل قال لعبدية احدكما حر فقتل رجلا خطا يوم المولى يدان العتق لانه هو المولى
 وملكه في العبدية بن قايمة وهذا القول لعبدية احدكما حر فقتل رجلا خطا يوم المولى يدان العتق لانه هو المولى
 فاشهر المولى لمصادفة الجناية ملكه فان اختار اضعاف العتق على الجاني عتق الجاني وبقي العبد
 الاخر موقفا وعلى المولى دية كاملة لولي الجناية لانه احدث في الجاني فعلا عجزه عن الدفع نعم عليه
 بالجناية على اختياره لانه كان يقدر على السان في غير الجاني من غير الحاق ضرر ابد له وانه دلاله
 الاختيار وضار كانه اساء الاعتقاد فيه في الحال وهذا عندنا وعند من رحمه الله لا يصير
 مختارا لان العتق كان مقدما على الجناية وهذا بيان لذلك وليس تاسدا ولهذا اجبر على السان
 مع انه لا يحس على الاعتقاد واما نقول **انه** صرف العتق اليه مع العلم على الصرف الى غيره
 فقد بلغه باختياره ولان العتق عريان في المعيز واما رل فيه باحصارة الايري انه يعتبر
 العن من وقت البيان وصير واربا لبيان في حالة المرض وهو نظير ما ذكر في الجامع الصغير
 اذا قال لعبد ان صلت فلان او تحجته او رتبته فانت حر ففعل ذلك كان مولاه مختارا
 للنفذ عندنا وعند من رحمه الله لا يكون مختارا بل يصير مستهلكا للرقبة وفيمن قيمته
 لان العتق حصل كلام وجد قبل الجناية فيكون مستهلكا لا مختارا للنفذ كما في المدبر وكرجل
 خرب على قارعة الطريق ولله عبد فقتل العبد رجلا ثم وقع في البئر ومات فان المولى يصير
 مستهلكا لانه قد علم عليه الدفع بفعل وجد قبل جناية العبد وهو الخسر لذلك هذا الا ان
 نقول **بان** المعلق بالشرط يصير اعتقادا عند وجود الشرط وضار كانه اعتد بوجوب الجناية
 مع العلم بالجناية بخلاف تلك المسئلة لان ثمة صار مطلقا جفرا البير وانه فعل جيه فلا يقدر
 موجودا بعد الجناية وضار مسعا عن الدفع بفعل وجد قبل الجناية فيلزمه قيمته وارا في
 المدبر ولان ثمة لم يوجد منه فعل اختاري يمكن اضافة الاعتقاد اليه فاصفنا الى فعل قبله
 املنا وجد بعد الجناية فعل اختاري يمكن اضافة اليه فيصير معتقا بعد الجناية فرق
 بين هذه المسئلة وبينها اذا باع عبد ا على انه بالختيار يملكه ايام حتى العبد في مدة الخيار في يد
 البائع جناية موجبة للمال **واجاز** البائع البيع مع علمه بالجناية فانه لا يصير مختارا
 للنفذ وان احدث فيه تصرفا يجره عن الدفع مع علمه بالجناية لانه يدور عن ملكه عند

انما هو

اجازة

اجازة البيع وكذا اذا كان الخيار للمشتري حتى يملك الخيار في البائع او في يده فيرد المشتري البيع
 متى البائع او يغير مناه فانه لا يصير مختارا للنفذ وان فعل فعلا منع به الدفع والفرق
 ان محم العبد لا يدور عن ملك البائع بالاجازة بل بالسع السابق واهم الامت الرادة الحاصلة
 في مدة الخيار للمشتري وفي خيار المشتري الزوال لا يثبت بالرد بل برفع السبب الذي جره
 بينهما لئلا يظن انهما احكام الملك الاول ولهذا لا يبطل به حق الرد على بايعه بالغيب ومتى لم
 يكن الملك لغيره في المحل مضافا الى فعله بعد الجناية لا يصير مختارا من الدفع حتى يصير مختارا
 ولين كان مختارا من الدفع با على ما فعل لكن انما يصير مختارا اذا لم يكن مضطرا فيما فعل لان
 الاختيار لا يتحقق في موضع الاضطرار وفي البيع هو مضطرا لانه اسحق الوصول **الى**
 ملك الثمن بقسطم البيع بالبيع السابق فلو لم يجر السع بعد هذه العرض كان مضطرا
 واما المشتري فلا لانه لو لم يرد ثمنه الثمن من غير مناه فانه كان مضطرا فيه فلا يجعل مختارا
 وهذا غير مضطرا لانه الخلف عن موجب الجناية نعمان في غير الجاني ولان الاجازة او الضم
 ليس تصرف في العبد فجاز ان لا يصير مختارا بخلاف **ما** ان العتق المهر في احدهما وان وقع
 العتق على العبد الاخر عتق وبقي الجاني ملكا **ولم** يوجد منه احسا را للنفذ ايضا ولا دلاله
 محجير للدفع والغدا ولو كان كل واحد منهما مذل رجلا خطا بعد قوله احدكما حر ثم
 ارتفعوا الى القاضي فانه يومر المولى بالبيان لما قلنا وفي ايهما من كان عليه ذلك وكان عليه قيمته
 لولي الجناية يريد به اذا كانت قيمته اقل من الدية وهو محجور في الاخر من الدفع والغدا في
 بين هذه المسئلة ومن المسئلة الاولى فان ثمة يصير مختارا للدية وهذا لم يصير مختارا والفرق
 ان في المسئلة الاولى وجد من المولى دليل الاحذار لانه صرف الجاني مع علمه بالجناية مع كونه
 مختارا في الصرف اليه لانه كان متمكنا من صرفه الى غير الجاني **اما** هنا غير مختار لانه لا يملن صرف
 العتق الى غير الجاني لانه لا يخرج ان قال لهما صرف صار مختارا فصار مضطرا في صرف الاختيار اليه
 ولم يصير مختارا للنفذ لان المضطرا لا يوصف بالاختيار الا يري انه لو كان جاهلا لا يوصف
 بكونه مختارا اما ان الرضى والاختيار لا يتحقق بدون العلم وكذا لا يتحقق مع الضرورة **وهو**
 لم يصير مختارا للنفذ اصار مستهلكا **اقص** ما في الباب **انه** مضطرا في الاستهلاك لكن
 الاضطرار لا يمنع ثبوت حكم الاستهلاك وان كان منع ثبوت حكم الاختيار كما لو اكره رجلا على
 اللان مال **غيره** او على العقب واذا صار مستهلكا الزم له الاقل من ثمة العبد ومن الدية
 ويحس في الاخر لانه يقر قيقا ولم يوجد منه ما يصير به مختارا الا يلزم على ما ذكرنا اذا اطلق
 احدي امراتيه بل شاق في محنة ثم مرض ثم سري في احدهما يصير فارا حتى يرضى اذا مات
 وهي في العن وان كان مضطرا في البيان اصار على المسئلة الاولى فلا تجعل البيان بمنزلة
 الانشاء في الطلاق ايضا جعلناه النساء واما على الثانية فلا يصير مضطرا في البيان على وجه
 يلزم منه ولا يمكنه دفع حتى يكون مضطرا وهذا لان الضرر لم يلحق المرأة لا الزوج فان
 هذا القدر من المال **بجته** الارش يستحق عليه لا محالة **وهي** بالبيان يريد الكاف

الصبر بالمعينة وهو منهم فيه فلا يصح البيان في حقها وهذا بالبيان يصير بنفسه باختيار الله ولا ينظر
منع الاختيار ولا كان مضطرا في الطلاق لكن حكم العسر لا يبطل بالصبر وانه انما رخص
سرعا في هذه الحالة بطله لما فيه من ابطال حقها المعصوم المحرم وعصمة الحقوق
لا يبطل بالصبر وانه لما بقيت العصمة تحقق الظلم في فصل فرد عليه فصله الا يرى ان لا
يبطل حكمه بالجهل لما ان الجاهل لا يعذر في ابطال الحقوق المحررة فكذلك لا يعذر بالجهل
اما هنا الحاجة الى كمال الاختيار لميلز به اقوى الصواب وذلك لا يكون الا في
حالة العلم والاختيار المطلق وكذلك لو كانت حياية احدهما قطع يد وجباية الاخر
قتل نفس لانه لا يمكن التخلص عن موجب الجباية فلا يكون مختارا او يكون مضطرا في البيا
في الجاني وموجب كل واحد من الجبايتين الدفع او الفداء ولو قال لعبد من له
في صفة قيمة كل واحد منهما الف احد ما حرم قتل احدهما حل خطايم مات
المولى قبل البيان وقد علم بالجباية لعق من كل واحد منهما نصفه وسعي في نصف قيمته
والجاني عليه في مال المولى منه العبد الجاني ولا يصير مختارا بترك البيان الى ان مات وان
صار بعقبا نصفه بعد الموت اما ليسعي كل واحد منهما في نصف قيمته لانه اعق احدهما في صفة وهذا
هو حكم العتق المهم في حالة الصحة والجنون عليه في مال المولى قيمة العبد الجاني بغيره
اذا كانت قيمة اهل من الارش ولا يصير مختارا للفداء لانه لو صار مختارا للفداء فاما ان يصير
مختارا بايجاب عتقهم او بترك البيان مع علمه بالجباية حتى مات لا وجه الى الاول
لان ذلك وجد قبل الجباية فلا يصير مختارا في الاستيلاء والبدن ولا وجه
الى الثاني وان صار بعقبا نصفه وهو علم بالجباية لانه صار بعقبا نصفه بالكلام السابق الذي
وجد منه قبل الجباية لانه ترك البيان وهذا يعتبر العتق من جميع المال ولا يجوز ان
يصير المولى مختارا بكلام وجد منه قبل الجباية فيكون ممة العبد دينيا في مال توخذ من
جميع مال لانه دين لزمه بسبب معين وجد منه في حالة الصحة ولو لزمه بسبب
معين في حال المرض يستوفي من جميع مال هذا اولى وهذا لان الواجب الاصل في
العبد الجاني هو الدفع وقد قدر الدفع لسوء العتق فيه فيلزمه دفع القيمة مكان الرتبة
بخلاف ما اذا مات العبد الجاني لانه لم يوجد منه فعل يضاف المهاد اليه لاحقا ولا يرد
ولو كان كل واحد منهما جاني جنائية والمسئلة بجائها ليسعي كل واحد منهما في نصف قيمته وكل
واحد من الجبايتين ممة العبد الذي جاني عليه دين في رقبته الا ان يكون ارش الجنائز او
احدها اقل من ممة الجاني ولا يصير مختارا للماد كذا ان لم يوجد منه بعد الجباية صعب وكذا
لما يصير مختارا في المسئلة الاولى بترك البيان وان كان لو صرف العتق الى الجاني في حال
حيه يصير مختارا فلان لا يصير مختارا هنا ولو صرف العتق الى الجاني حال جباية لا يصير
مختارا كان اولى قال لعل هو ما اعتق الا احدهما فلما اذا يجب عليه قيمته اقل
لبقائه على ملكه قبل الاجاب مالورسين وهذا ايمك منافعهما ومكاسبهما الا ترى

انه لو خشي على احدهما او علمه ان كان الارش للمولى وقد صار ممنوعا عن الدفع باعقائه فكان كالمدين
وجباية المدين على مولاة فكذلك اهذا في العتق احدهما قبل الجباية اما اذا جاني احدهما جباية ثم
قال المولى احدهما في صفة وهو يعلم بالجباية ثم مات المولى قبل البيان بعق من كل واحد منهما
نصفه وليسعي في نصف صفة ولولى الجباية عليه نصف العبد الجاني في مال الميت ويعتبر ذلك
من جميع مال له وله فضل ما بين القيمة الى الدية من ثلث ماله لان المولى ترك البيان صار مختارا للفداء
في اخرج من اجزا حياية لان الاعتاق في نفسه وقع اختيارا لصورة بعد الجباية مع علمه
والمولى يجوز ان يصير مختارا للفداء متى انجز نفسه عن الدفع باعقائه وحده بعد الجباية متى علم
بالجباية لو ثبت العتق في كل واحد فكذلك اذا ثبت في بعضه لانه في حق اسناع الدفع بها سواء المريض
مرض الموت متى صار مختارا للفداء والفداء اكثر من قيمة العبد ففي قدر ممة العبد يعتبر من
جميع المال لانه مضطرا في هذا المقدار لا يمكنه التخلص عنه من اولى من سيد وقد وجب بسبب
لا ممة فيه اما العتق على القيمة يعتبر من الثلث لانه وجب باختياره لانه كان لسبيل من
البيان من غير الجاني كيلا يلزمه الفداء فصارت اشارة الى الدية في اخرج من اجزا حياية حين وقع
الناس عن البيان ولا عايل من الزيادة عوض فاشبه التبرع فكانت وصية فيعتبر من الثلث
قال في المولى وان صار مختارا للفداء في مرضه لكن بسبب الاختيار وجد منه في حالة
الصحة لان السبب قول احد كما حرم فوجب ان يعتبر الدية من جميع المال
كمن كف لرجل في صفة ماداب له على فلان او ما مضى عليه او ما ادرك في هذه الدار ثم مرض
الكفيل مرض الموت ثم داب للكفيل له على المكفول عنه مال او حقة الدرك فانه يجب
ذلك على الكفيل من جميع ماله قيل له وهو العرق من المسلمين ان الكفاية تبرع وقد
تفاد هذا التبرع في حالة الصحة ولزم الا يرى ان الكفيل لو اراد ابطال الكفالة
والرجوع عنها قبل الدرك والدرك لا يملك ذلك بغير مرضي المكفول له واذا نفذ
التبرع في حالة الصحة كان هذا ما لا يلزمه بسبب تبرع مقدمه في حالة الصحة فيعتبر
من جميع المال اما قول احد كما جمع العلم بالجباية لم يقع اختيارا للفداء اختيارا
نافذا ليل ان له ان يصير فالاجاب الى غير الجاني فانما يصير مختارا للفداء اختيارا نافذا
عند الناس عن البيان وذلك في اخرج من اجزا حياية فاعتبر من الثلث وهذا
لان الكفالة الزام للمال وصنعوا الحكم عند الشرط يضاف الى السبب السابق وقد
وجد ذلك في حالة الصحة فجاز ان يلزمه من جميع المال اما الاعتاق فليس بالزام
للفداء وصنعوا ما لقلب اختيارا لانه عند قدر الدفع وقد حصل ذلك في المرض ولو خشي
كل واحد منهما جباية والمسئلة بجائها فانه بعق من كل واحد منهما نصفه وليسعي في نصف صفة
لما ذكرنا وعلى المولى دية كاملة في مال من ولي الجبايتين نصفان يعتبر ذلك من جميع ماله
ونصف قيمة العبد من كل واحد من ولي الجبايتين نصف قيمة العبد ثم ينظر الى ما زاد على
القيمة الى تمام الدية فيعتبر ذلك من ثلث مال اما العتق فلان اولى واما دية كاملة ونصف

ممة كل واحد منهما من جميع ماله **ب** لانه صار مختار الجانية احدى في حال الصحة ومجانبة الآخر
 في حالة المرض **لانه لما قال** في حالة الصحة احدى حر بعد الجانية مع العلم بها صار مختار الجانية
 احدى **لانه لما قال** لعلنا قطعنا بوجوب الدية لاحد هاتين ابي العبد من صرف الحق فبذلك **ب**
 اختيار في حالة الصحة بسبب لاهية فيه ولو كان فيه ممة يعتبر من جميع الماله
 فبعد عدم الممة اولى وقد صار مختار للفداء في اخر حر من اجز احيائه لانه كان ممكنا من البيا
 قبل الموت وقد صار معتقا نصف كل واحد منهما عند الموت فصار مختار للفداء في حق
 الآخر في اخر حر من اجز احيائه فكان متبرعا بالفداء في حق احدى في مرض الموت
 لهذا وجبت حية واحل ونصف قيمة كل واحد منهما من جميع ماله وما زاد على القيمة
 التمام الدية في ثلث ماله ويكون جميع ذلك يوزن في الجنايتين نصفين لانه ليس
 احدى هاتين اولى من الآخر ولو كان **ب** رجل عبادان احدهما سالما والاخر مروع
 فقتل سالما رجلا خطا **قال** المولى في صحة احدى كما حر وهو عالم بالجناية ثم قتل
 مروع بجل خطا ثم مات المولى قبل البيان وذلك كله في صحة المولى يعنى من كل واحد منهما
 نصفه وليسعى في نصف ممة وعلى المولى قيمة العبد من ماله وعليه فضل ما بين
 ممة سالما الى تمام الدية فيكون ذلك في ثلث ماله اما الحق والسعاية فلما قلنا
 واما قيمة العبد من جميع ماله لانه لم يصير مختارا للفداء في حالة الصحة وان كان
 الاجاب في الصحة اما في حق مروع ولان الاجاب **ب** وحيد قبل جنائته فلا يصير مختارا
 واما في حق سالما فلان الاجاب **ب** وان وجد بعد جنائته وهو عالم به لانه ما
 اوقع الحق على سالما عينا وكان يقدر ان يصير الحق الى مروع فيقتل الاختيار في حقه
 ما دام حيا فادامات فدل فرط في البيان الى وقت الموت فدل ان هذا اخر حر من اجز
 حياته وظاهر الحق في حق سالما لان ظاهرا الاختيار الان والمريض متى اختار الفداء
 في مرض الموت وقيمة العبد اولى من الدية بتقدير القيمة يكون ذنبا في جميع ماله وما زاد
 يكون في ثلث ماله **ب** لانه وصيه لما قلنا **ب** وقد صار مستهلكا لرجل بكرام وحده قبل
 جنائته فيلزمه ممة كما في المذبح **ب** اذا مات قبل البيان ولو من الحق في احدى
 فان بين في سالما فخلية الدية لانه لما بين الحق فيه صار معتقا اياها بكرام وحده بعد
 جنائته فيجاز ان يصير مختارا للفداء ولانه اعتقه في حاله كان مخيرا بين الدفع والفداء
 ولكن في قدر القيمة يعتبر من جميع الماله **ب** وفي الزيادة الى تمام الدية يعتبر من
 البليت لانه مهم في البيان فيه لانه ممكن من البيان في مروع واذا س فيه لانه لا قيمة
 لعدم الاعتقاد على جنائته فكان في الزيادة هاتين الا اذا كان البيان في حالة الصحة
 فيخبر بليز ممة **الاول** ونخبر بالدفع والفداء في مروع وان بين في مروع فخلية
 ممة لانه لما بين فيه صار معتقا **ب** بكرام وحده قبل جنائته فلا يصير مختارا
 صار مستهلكا ونخير في سالما من الدفع والفداء لما ذكرنا وفي المبسوط لو ان عباد

لرجل

لرجل فتلا رجلا خطا وهو يعلم بالجناية لم يكن هذا اختيارا للاخر لان العبد ليس احدى بعض
 الآخر ولا بد لاهية بل كل واحد منهما اعتقا فاعتقا احدى الا يكون اختيارا في حق الآخر
 بخلاف ما اذا قتل عباد رجلا خطا ثم ان عبد الرجل قطع يده هذا العبد خطا فانه **ب**
 مولى الداع ان شاد فغره وان شاد فاده كما هو الحكم في جنائته العبد واهما فعمل قام ذلك
 فقام به المقطوع بين ثم يخير مولى المقطوع بين **ب** فان ساد فغره مع ما اخذنا رثله
 الى الاخذ منه وهو ولي القتل لقيام الماخوذ مقام يده وان شاد فاده فلوان مولى العبد
 المقطوع اعق العاطع غير قبضه بعد عقه لانه ملكه فان كان عالما بجنائته عقه العاطع حين
 اعقه يصير مختارا للفداء لان العبد المدفوع **ب** يد العبد العاطل فقام مقام يده
 فصار كانه اعق بعض العبد العاطل وهو يعلم بجنائته فيصير مختارا لما ذكرنا انه اعجز نفسه
 عن دفع ما وجب عليه بالجناية وفي العيون لو ان عبدا جن جنائة وادعى المولى يعق في مرضه
 فاعقته الوصي او الوارث فان كان الموصي علم بجنائته فعليه الدية بتقدير قيمته في جميع
 الماله والزيادة من الثلث **ب** وان كان الموصي لم يعلم بجنائته فالقيمة في ماله الميت
 في قول **ب** من رحمه الله **قال** ابو يوسف ان عم الذي اعقته بالجناية فعليه الدية
قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله ينبغي ان يكون هذا اقوال **الاول** اما في
 قياس قول **ب** لاخر ينبغي ان يكون قوله مثل ما قال **ب** رفر كما قال في اخر
 البيوع لان الموصي لما اذا علم بجنائته خير فيه بين الدفع والفداء اذا اوصى بعقته فقد
 اختار الفداء في القيمة يعتبر من جميع الماله لان له ان يدفع العبد والحق متعلق برقبته
 وهو باختيار الفداء يسرع والتبرعات كلها الميت واذا لم يعلم بالقيمة في ماله لان الحق
 متعلق برقبته ولم يكن على جهته بالعق فلم يصير مختارا للفداء وانكالدفع فلزمه ممة كما
 لو اعق بنفسه وهو لا يعلم بجنائته والذي احوال **ب** الفقهاء رحمه الله الى البيوع
 انه اذا اشترى عبدا ولم ينفذ اليمن وكل رجلا يقبضه فقبضه الوكيل غير امر البايع
 ذلك في يده فللبايع ان يضمن الوكيل ممة العبد فيكون في يده حتى يعطيه المشتري الثمن
 ولو لم يملكه بالقبض ولكن وكله بالاعتاق فاعقته ففي قول **ب** الى يوسف **الاول**
 رحمه الله **ب** او امره بالقبض سوا في حق ضمان الوكيل لان اعتاق المبيع بمنزلة
 القبض كما لو اعقته المشتري ثم رجع **قال** لا ضمان على الوكيل ولكن يرجع البايع
 على المشتري بالثمن وهو قول محمد وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله لان الوكيل
 بالاعتاق معر عن المشتري فيكون كاعتاق المشتري بنفسه وذلك بقدر عليه الثمن
 فلا يوجب ضمان القيمة كما لو اعقته بنفسه **وهذا** لان كمله بالاعتاق اذا حصل
 مقصودا عليه لا يحصل به الا للاف ولا يطل به حق البايع وانما يحصل به الا للاف اذا
 اسقطت عبارته الى المشتري كان مقتررا الثمن عليه فلا يوجب ضمان القيمة لانه مضمون عليه
 بالثمن والشئ الواحد لا يكون مضمونا بضمينين مختلفين اما القبض فعمل محسوس يوجب الحكم

على العاين اذا حصل مفسود عليه الاثر انه اوقض بخير اذا ان المشتري كان مضمونا عليه
وكذا اذا اقتضيه باذنه لانه لا يقتضيه باذنه في حق البائع واذا اقتصر حكم العاين في حق البائع
كان ضامنا للقيمة كذلك هنا اعاق الوصي فيقتل الى الوصي ولهذا كان الولا
ولا يضمن الوصي ولو اوصى رجل بحق عبد له ثم جنى العبد جناية بعد موت الوصي فاعقبه الوصي
وهو يعلم بالجناية فهو ضامن للجناية فان لم يعلم فهو ضامن للقيمة ولا يرجع به على الورثة لان
الميت اوصى بعقده قبل ان ينجى وبالجناية تغلق حق المجنى عليه برقبته فاذا اعقبه الوصي عن علم
صار حائرا على حقه فيضمن الجناية وصار مختارا للقتل كما لا شك وان لم يعلم فهو ضامن
للقيمة لانه بمنزلة الخطا والافلا مما لا تعد فيه بالخطا فيضمن **باب**
القتيل موحدا في المحلة او في المسجد او في دار لقوم ستمى **اصل** **الباب**
ان القاتل متى وجد في دار او محلة محب القسامه والدم حلف خمسون رجلا منهم بالله
ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم يغيرمون الدية ويكون على عواقلهم وعند الشافعي رحمه الله
ان كان بين القاتل وبين اهل المحلة عداوة ظاهرة حلف المدعي ولذلك ان كان هناك
لوت وهو ان يدخل جماعة بيتا او كانوا في ارض حام جماعة فلا يقتربون الا وقتيل بينهم او وجد
في ناحية قتيل وعند رجل ملوت بالدم او خبى رجل واحد عدل الحاكم بانهم قتلوه او حاشا
عن عدول انهم قتلوه فانه يحلف المدعي فان حلف اهلهم قتلوه بحب الدية وان حلف
اهم ملوه عدا محب عليهم القصاص في قول **وفي قول** بحب عليهم الدية وان بكل
المدعي يرد اليمين على المدعي عليهم فان حلفوا برؤا ولا شيء عليهم وان كلوا افعى قول
بحب القصاص وفي قول بحب الدية وان لم يوجد واحد من هذه المحاني حلف اهل المحلة
على ما ذكرنا فان حلفوا لا يغيرمون الدية كما في سائر الدعاوى والاختلاف بينهما في
موضع حلها ان اليمين لا تجب على المدعي عندنا وعند بحب عند وجود احد المعاني والثانية
انهم اذا حلفوا يغيرمون الدية عندنا وعند لا وحاص **الخلاص** يرجع الى انه يجعل
القول قول المدعي مع يمينه اذا شهد به المظاهر وعين لا يجعل وعينه الخلاف
تظهر في مسائل منها هذه لان العداوة اذا كانت ظاهرة او اللوث ظاهرة وشهدوا
فالظاهر لشهد المدعي والثاني ان يقتضي بشاهد ويمين عند لانه لا شهد واحد صار
الظاهر شاهدا **في قول** كان القول قول المدعي مع اليمين ومنها اذا نكل المدعي عليه
يرد اليمين الى المدعي لان يتكلم به صار الظاهر للمدعي ومنها ان الزوج اذا اتفق
واستتعت المرأة يقتضي علمها بالحل لان الظاهر مع **في قول** ما روى ان عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه دخل خبز للتجارة وحل بعد ما فتحها رسول الله صلى الله عليه وسلم
فوجدوه قتيلا في بلي من قلب خبز في اصم اولى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو عبد الرحمن اخوة وجويضه ومحصه كانا اخوين وكانا ابتاعا المقتول
فارا وعبد الرحمن ان يتكلم فقال عليه السلام الكبر الكبر اي فوض الكلام الى

الاكثر

الاكثر فاراد جويضه ان يتكلم فقال مثل ذلك فتكلم بحصه وكان اكبرهم فقال رسول الله
انا وجدنا عبد الله بن مسهل قتيلا في بلي من قلب خبز ولا يسكن ان اليهود فتلته فقال عليه السلام
لتكفون ولستم تحقون دم صاحبكم فقالوا كيف حلف على امر عاين فقال عليه السلام من علم
اليهود بايمانها تكفون حسنة عينا بالله ما قلنا ولا نعلم **في قول** فقالوا انا لا نرضى بايمان قوم
كفار فقال **كتب رسول** الله صلى الله عليه وسلم الى يهود خيبر انه قد وجد قتيلا بين ايديهم
فاما ان يدوا واما ان ياذنوا بحرب من الله ورسوله فكتبوا اليه لا علم لنا بذلك
فودي رسول الله صلى الله عليه وسلم بما بين ابل للصدقة قال النبي عليه السلام يدوا بايمان المدعي
والعداوة كانت ظاهرة بين اليهود والسلمين ثم لما استنح الاوليا عن اليمين رد اليمين على
اهل المحلة وافداهم بنفس اليمين بقوله من علم اليهود بايمانها عتاة تبرلم عن الدعوى فلا
بقى لكم عليهم شيء ثم ودي من ابل الصدقة ولو كانت الالدية واجبة عليهم لوجود القاتل بينهم
حلفوا او لم يحلفوا المحل النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يجوز ان يحلف عن الكفار من بيت المال
وانما واده من ابل الصدقة لانه ذكره ان يهدر دمه واصحابنا رحمهم الله احتجوا بان الجند
المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لو اخطى الناس بدعواه لادع
ناس دما قوموا واما لهم لكن البيعة على المدعي واليمين على من انكر وعن ابي سعيد الخدري
رضي الله عنه ان قتيلا وجد من قريتين فامر النبي عليه السلام بان يدعى فوجدوا الى احدى القريتين
اقرب يسر فالعاه فهم وعن محمد بن يحيى رضي الله عنه انه وجد قتيلا في محلة فادى القسامه عليهم
والدية على عواقلهم في ثلث سنين فقالوا يا ابا عبد الله المومنين لا امرنا ان ندفع عن اموالنا ولا اموالنا
تدفع عن اموالنا فقال اما ايمانكم فحقن دماكم واما اموالكم فوجود القاتل بين
المهم لم ولان اليمين لا يقتضي بها على المدعي في الاموال **انتهى** مع سهوله كما قلنا لا يقتضي
بها على المدعي في الدماء ابتداء مع **علط** حلها اولى ولان اليمين لا يقتضي بها على المدعي اذا علمت الشرايط
المثله فكذا عند وجودها دلالة سائر الدعاوى ولان النبي صلى الله عليه وسلم جعل
حس البيئات في جانب المدعي لا في جانب الالف واللام في البيعة وحس الامان في جانب
المدعي عليه ولا يشارعت دافعه لاميعة بذلك لان في الموضع الذي تجب اليمين على
المدعي عليه بالامفاق كانت دافعه لاميعة الاثرى ان المنكر متى حلف ان هذا الشيء لم يكن
حجة ولم يدفع الخصومة ومتى حلف انه ليس للمدعي كانت حجة دافعة للخصومة وكذا صاحب
الفيد اذا حلف لا يقتضي عليه ولكن ترك في يده كما كان والمودع اذا ادعى الرد على يد صاحب
الوديعة والوكالات معروفة كان القول قوله في بيع الصمان عن نفسه لا في ايجاب
الصمان على الوكيل وحا جة المدعي في الاثبات فلا يكون حجة هذا معنى تحليل محمد
رحمه الله لا حول **اليمين** عن موضع هذه الامانة في الشيء لا تجب التقى حتى قبل
بينه المدعي بعد عيّن المدعي عليه ففي موضع هذه وهو الاثبات اولى ان لا يوجب الاثبات
والاشهاد للاثبات **ثم** المدعي لا يستحق لشهادته لنفسه شيئا كما **في قول** لان لا يستحق

وهو في غير موضع الابطات كان اولى وقبوله المرحوم من لشهد له الطاهر شكل بما اذا شهد
عبد المدعي في باب الاموال فانه لا يجعل القول قول المدعي وان ظهر صدقه وكذا لو كان للدين
عدلا والاخر فاسقا او كافرا والكذب روى برواية اخرى وهي ان اولياده لما جاءوا الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لهم انتمون بالبينه على ما ادعيتهم فقالوا يا رسول الله لو كانت لنا
بينه ما فقتلوه يعني ان الناس لو شاهدوا قتله لم يحوه فقال عليه السلام تحلف لكم اليهود
خمس مائة بالله ما سلوا ولا علموا قالوا لا فاضارت الرواية متعارضة ولان قوله عليه السلام
اتخلفون ليس على وجه عرض البين وانما هو على طريق الرجوع والادكار كقولهم من وجال باتون
الذكران من العالمين **باب** على ان قوله وتستحقون حكم صاحبكم خرج على سبيل العطف
على الاول لا على سبيل الجزاء لا يرى انه اعرب باعرب الاول واثبت النون فيه
وهي علامة الرفع ولو كان على سبيل الجزاء كان من حق الكلام ان يقولوا اتخلفون فتستحقون
حكم صاحبكم كما يقال ادخل الدار فبيت فيها فلما قال بالواو اثبت النون فيه ثبت
انه على العطف لا على وجه التعليق به **وحرف اخر** ان القتل متى وجد في الدار والحكم
بجل مال الدار ومن سبب اليه القتل والاولا والقسامة فتوجب حكم الملك وقد يجب حكم
النسبة ان وجد القتل في دار خاص تجب عليهم حكم الملك على عدد الملاك لا على قدر الملك وان وجد
في المحلة او المسجد **باب** حكم النسبة ويعتبر في ذلك المنسوب اليه من عمر اعتبار عددهم
قل عدل المنسوب اليه او اكثر لان القسامة والدية انما تحت حكم التقصير في الحفظ عن فساد
القتل صيانة للدم عن الاهدار وبحول المقصر فابلا وهذا لو كان ملك الدار حرا تجب
الدية على عاقلة الا اذا ثبت ذلك باقراره **باب** في مال ولو وجد في دار المالك
بحقه الاقل من قيمة ومن الدية ولو وجد حرق في داره قتيلا وجبت الدية على عاقلة
عند اى حليفة رحمه الله ولو وجد المالك قتيلا في داره لاديه على حمله او موجب خاتمة عليه
فلو وجب على لوجب على نفسه متى كان في دار مملوكه كان ولاية الحفظ بحكم الملك
قل له الملك ينسب التقصير اليه ولا يختلف ذلك باختلاف قدر الملك لان الملك وان قل
كفي لولاية الحفظ ولان العلة اصل الملك باعتبار تركه الحفظ والمعتبر اصل الملك لا قدرها
كما دلنا في الشفقة لان هذا الغرم معتبر بغرم يلزمهم بحركات اصابوها بايديهم لانه
يلزمهم هذا الغرم بسبب خاص وهو ملكهم في الدار كما يلزمهم بحركات اصابوها
بايديهم والمعتبر عدد الحماة لا قدر الجانيات **باب** على ما ذكرنا ومتى وجد في موضع غير مملوك
كالمحلة او المسجد كان ولاية الحفظ عن فساد القتل في مثل هذا الموضع حكم نسبه الموضع اليه
قوم حكم القيام بمصالح ذلك الموضع والرجوع فيه الى اهلهم وتلبيه هم فيكون الحكم بدار
على النسبة ويعتبر عدد المنسوب اليه لا قلمهم وكرهم لان كل قايمة بمصلحة موضع يقوم
بنفسه واتباعه قل عددهم او اكثر فلو نوا في النسبة الى التقصير سواء ادعوا فيها
باب من رحمه الله اذا كانت الدار لاحد عشر رجلا عشرة منهم من يدركن وايل ورجل

من

من قيس وجدة قتلها فتبيل فالدية عليهم على احد عشر جزع عشرة اجزا على بكرين وايل وجبر على قيس على
هو ايل ارباب الدار ولا ذكرنا ان في الموضع المملوك ولاية الحفظ تكون حكم الملك وهم سواء في
اصل الملك ولو كانت الدار لرجل من قيس ولرجلين من بكرين وايل يلزمها للعيسى ويلتزمها للبكرين
وايل كان على عاقلة البكرين وايل ملان وعلى عاقلة العيسى الملان **باب** وكذا لو كان للقيسي الملتان
وللبكر الملت كان على عاقلة العيسى الملتان وعلى عاقلة البكر الملت وكذا لو كان لرجل من قيس
الملان ولرجلين من بكرين وايل الملت كان على عاقلة القيسي الملتان وعلى عاقلة البكرين الملت
لا يختلف الجواب لما ذكرنا ان المعتبر عدد الملاك لا قدر الملك **باب** الا يري ان قتيلا لو ادعى وليا
انه اخرج من هذه الدار قتيلا او قتيلا **باب** ارباب الدوران الدية عليهم في اموالهم كما هم
اقرؤا بالقتل بايدهم فكذا اذا ثبت ذلك معاشه الا ان حكم الاقرار يلزمهم دون العاقلة
وحكم العاقلة يلزم العاقلة ولان هذا غرم الدار فيقتبها ثم عم الدار وهو السبعة
تقسم على عدد الروس فكذلك غرمها والعقيل من به انزاع لم يكن به امر فلا دية ولا قسامة
لانه ميت لم يكن به اثر الا ان الدم يخرج من افعه لعليه الحرارة ولهذا لو وجد هذا
في الحركة يغسل وكذا لو خرج من داره لانه قد خرج كخوف غلب عليه وكذا لو خرج
من اسفله لانه قد خرج اذا اكل سبيل لا يوافق له يغسل اما اذا اخرج من اسفله فانه
او عينه تجب فيه القسامة والدية لانه لا يخرج منهما الا يانه تحل به فصار ذلك علامة
القتل فيجب فيه ما يجب في القتل ولهذا لا يغسل اذا وجد مثله في الحركة ولو ان قتيلا يلبث
لخبطوا جميعا محلة واحدة او مسجدا واحدا العايل بكرين وايل وهم عشرون رجلا والقتيلة
الاخرى قيس وهم ثلثون رجلا والقبيلة الاخرى بنو قيس وهم خمسون رجلا
فوجد في مسجدهم ومحلة قتيلا كانت الدية عليهم اربابا على كل قبيلة ثلث الدية ولا يعتبر
عدد الروس بخلاف المسئلة الاولى **باب** الفروق وهو ان الدار ينسب الى المالك
فكانت القسامة على عدد روس الملاك اما المسجد والمحلة ينسب الى القبايل يقال هذا
محله بكرين وايل ولا ينسب الى مال المالك الدوران فها كانت القسامة على عدد القبايل لا على عدد
روس مالكمها ولان في المسئلة الاولى الجناية بحكم المالك فيجعل كان الملاك قائلون حكم
بايديهم بدليل ان احدهم لو مات قبل القضا فانه يقضي في تركته ما يحصه اما في القبائل
انما يجب عليهم باعتبار النسبة فلا يجعل كاهم قائلون بايديهم بدليل ان لو مات واحد
قبل القضا لاسي في تركته فيعتبر بحدد النسبة والمحلة ينسب اليهم على السواء ولان الحكم
الرياسة والقيام بمصالح الموضع وكل واحدة توازي الاخرى اذا كانوا في الاحتياط
سواء من غير اعتبار قتلهم وديتهم **باب** في الاصل الا يري ان ولي الجناية لو
ادعى القتل على اهل الدار ولم يوجد القتيلا في الدار انما وجد خارج الدار في المحلة ولان لو
ادعى بان القتيلا اخرج من الدار فاقول **باب** واحدهم فانه يلزمه الدية كما لو اقرت به
قتله بينه ومثله لو كان هذا في المحلة فادعى في القتيلا على اهل المحلة ان القتيلا وجد في المحلة فخرج

فاقروا حرم من اهل المحلة انه وجد فيها فانه لا يلزم شئ بهذا الاقرار لان الافزار هنا لا يكون كالافزار
 بالقتل سيد وكذا لو كان من احدى القبائل رجل واحد معه عره الاثر احتط بهم المسجد والمحل
 كان بلثا لا يتخلل على اقلته والثلمان على القسطنطينيين لا يسهواهم في الاحتطاط والسبب والعبر
 في المحلة لعدد القبائل والقبائل ثلثة فاقسمت الدية على القبائل الثلثة ابلالا ولو كان الرجل من غير
 القبيلتين الا انه حليف لاحدى القبيلتين كانت الدية على القبيلتين نصفين ولا شئ على قبيلة
 الحليف لان بالحالفة انقطع من قبيلته ولا يصير ولا يستعيز بقبيلته وعشائره واواربه وانما
 يقتصر ويستعيز بحلفائه وعاقله **الرجل** من يقتصر ويستعيز به لا عشيرته واواربه والحلف
 يقسب الى حلفائه لا الى قبيلته ولهذا كان عقله على حلفائه لا على اواربه ولهذا ايدخل في الوصية
 هذه القبيلة لا القبيلة اواربه ولهذا اطلقنا ان اهل الديوان اذا جهمهم رايهم بية واحدة وقابلوا
 جني واحضهم خطا كان عقله على اهل ديوانه ومن جهمهم تلك الاربعة اهل وعشيرته لانه لما هم
 نفسهم ايهام كان يقتصر ويستعيز بهم لا بعشيرته وقبيلته فكذا الحليف يكون عقله على عاقلة
 حلفائه وقد قال **عليه السلام** حلف القوم منهم ومواليهم منهم عده سهم لما كان تبعا
 لهم وكذا الحديث لقول **عليه السلام** عديد القوم في سهم ولهذا ايدخل في الوصية القبيلة
 والعديد من يدخل في القبيلة ولا يخلف بهم فيصير منسوبوا الى القبيلة بلونه فيها ولهذا
 يقتصر ويستعيز بهم وينصرف عنه هكذا قضى **عمر رضي الله عنه** فانه درس العاقل على
 اهل الديوان لانه **اول** من وضع الديوان فجعل العقل فيه وكان العاقل قبل ذلك
 عشيرة الرجل فاموا لهم فجعل العقل على اهل الديوان من المعاملة حتى لا يجب على النساء
 والصبيان فان كان لهم عطا في الديوان لقول **عمر رضي الله عنه** لا يفعل مع العاقل
 صبي ولا امرأة وانما ليسا من اهل العون والنصرة اما هم تسع لغتهم وكانت النصره
 بالعشائر والقبائل عليهم **رسول الله صلى الله عليه وسلم** ابي بكر رضي الله عنه محملا
 الدية عليهم وفي وقت **عمر رضي الله عنه** كانت النصره باهل الديوان ومن لم يحل عليهم فيجعل الحلف
 والعديد يعقلون عنه وليس بينهم وبينه ولا ولا قرابة الا يرى ان الاخوين يكون ديوان
 احدهما بالكونه وديوان الاخر بالسام لا يجعل احدهما عن صاحبه كان نصرهما مختلفه
 فان لم يكن الرجل اسمه في الديوان كان ابو بكر الاسكاف **رسول الله يقول** تحب الدية
 في مال العالم وكان يقول **لا عاقلة للعجم** لان بعضهم لا يقوم بنصره بعض وانما
 كانت العاقلة للعرب لانهم كانوا يتناصرون فيما بينهم وكان ابو بكر سيدا لاعمش
 رحمه الله يقول **انه** يظن ان كانوا يتناصرون بالمحلة او بالقرى وغير ذلك
 فالدية على من يتناصرون فيما بينهم وكذلك لو كانت نصرتهم بالحرف يجب على اهل تلك
 الحرفة فلما حصل ان العاقلة هو الناصر فان كان من اهل الديوان فناصره اهل
 ديوانه فان لم يكن من اهل الديوان كما اهل البادية فعاقلته عشيرته من قبل ابيه ثم الاقرب
 فالاقرب على ترتيب **العضبات** فان لم يكن لهم التحمل يصير لهم اقرب القبايل

من

من النسب هم ويمر فان لم يكنهم بغيرهم اقرت القبائل الى قبيلته من النسب والقرابة وبهذا
 تبين ان اهل محلة اخرى لا تصير الى محلة اذا لم تكن محلة لانه لا يقتصر محلة اخرى فيكون جنابية
 شخص لا عاقلة **فان لم يكن** عشيرة ولا ديوان فعاقلته بيت المال **في ظاهر**
 الرواية وروى محمد بن النوار عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب في مال الجاني
 واذا احتط قبائل بدته حيلة واحدة وبنوا ميحلا واحدا كانت محلتهم واحدة ومسجدهم
 واحدا ودعوا لهم بمختلفة ثم ان من جلا من غيرهم اشترى دورا لحدى القبائل كلها حتى لم يبق منهم
 رجل الا في المسجد او المحلة فتبيل بقسم الدية ابلالا بلثاها على قله القبيلتين الباقيتين ويطها
 على عاقلة المشتري فيكون على كل قبيلة بلثا الدية كما كان لان المشتري قام مقام القبيلة
 الباعية في حق نسبة المحلة اذا لم يتق من القبيلة الباقية احد الا يرى ان المحلة للحال تنسب
 الى المشتري والى القبيلتين الباقيتين فصار كما انه احطط معهم ولو كان الذي اشترى دور
 احدى القبائل من جلا من احدى القبيلتين الباقيتين فالدية نصفان على كل قبيلة نصفها
 لان نسبة المحلة الى القبيلة الباقية انقطعت بالبيع من كل وجه وبقيت منسوبة الى القبيلتين
 الباقيتين فانقسم علمها نصفين وهذا لان المشتري كان قائما في هذه المحلة بنفسه واصلا
 بلاته فلم يردد النسبة اليه بهذا الشر وقد انقطعت نسبة الباعة فكان العقل على عاقلة المشتري
 وعلى القبيلة الباقية بخلاف ما اذا كان المشتري اجنبيا لانه لم يكن اصلا بنفسه وحدثت
 النسبة اليه بالشرى فكانت الدية ابلالا وان اشترى رجل اجنبى دور القبيلتين من تلك
 القبائل الملت فحلى عاقلة المشتري نصف الدية والنصف على عاقلة الباقية لان القبيلتين انقطعت
 نسبة المحلة اليهما بالبيع وانما تنسب الان الى المشتري والى القبيلة الباقية والعبرة بالنسبة
 ولو ان الاجنبى اشترى دور القبائل كلها ولم يتق منهم احد كانت الدية كلها على عاقلة لانه لم
 يتق النسبة الى احدها فقام مقام الكل في حق نسبة المحلة اليه وطوبى الدور كلها بعد الحياية فلا
 من قبايل اشترى الاداروا وحدها لنفسه ثم وجد في المحلة فسل كانت الدية على عاقلة المشتري الاول
 فقط لانما اشترى دور القبائل كلها خلصت المحلة **له** وانقلت النسبة اليه فصار كانه هو
 الذي بنى المحلة واجمعها من حيث المعنى والاعتبار ولو كان كذلك ثرباع بعض تلك الدور من قوم
 ثم وجد في المحلة قتل كان الدية على عاقلة المشتري منه وهذا لان المشتري الثاني
 تبع في حق النسبة لمالك السكان فادام احد من الاصل باقيا لا ينسب الى البيع بخلاف
 ما اذا اشترى دار بعض القبائل **الثلث** لانه قام مقام بعض اصحاب الحطة فان بلغ المشتري
 دور احدى القبائل من اربابها الذين كانت لهم اوقالهم البيع او رد هاعلمهم بخبر فضا
 ثم وجد في المحلة او في المسجد قتل او باع الدور كلها الاداروا احد ذلك الحياية الدية
 والقسامة على عاقلة المشتري الاول وان كان الرد بالبيع بقضا فحلى عاقلة المشتري
 نصف الدية وعلى عاقلة الذين ردت عليهم النصف لان النسبة تحولت الى المشتري وفي
 الوجه الاول **لقد** بعد اليهم قديم ملكهم في المحلة في حق عاقلة لان الرد بهذه الالبا

فسخ في ختمها بيع حديد في حق الثالث والعامله بالسنة الشرا في حقهم فلا يقطع النسبه
عن المشتري الاول كما لو باع من غيرهم وفي الوجه الثاني عاد اليهم فديهم ملهم في حق الكل لانه
عاد فسخا فصار كانه لم يوجد منهم البيع ولو لم يوجد كارت الدية نصفين ان رد دورا حدى
القبائل واملا ان رد دور القبيلتين كانه اشترى دورا حدى القبائل او دور القبيلتين
وهذا كله اذا وجد القبيل في المسجد او المحلة اما اذا وجد في دار احدهم فالدية والقسم
على صاحب الدار خاصة سواء كان من اصحاب الحطة او مشتريا وهو منهم او من غيرهم لان
اهل الحطة لا يدرهم في داره وانما يدرهم في المحلة وتدمر الدار وحفظها الى صاحب
الدار فيكون القسامة عليه والدية على عائلته في المبسوط واذا وجد الرجل قتيلا
في دار نفسه فعلى عائلته الدية عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله
لا شيء عليهم لانه لو وجد غيره فيها صار قاتلا بنفسه فلا تجب الدية على العاقلة كما اذا
خربير على قارعة الطريق فوقع هو فيها كان هدر او غيره لو وجد قتيلا فيها تجب
الدية على الكافر وعلى عائلته ولهذا لو وجد الكاتب قتيلا في داره لا تجب شيء ولا في حنيفة
رحم الله ان هلكا كان لو وجد غيره قتيلا فيها تجب الدية عليه وعلى عائلته فاذا وجد هو
قتيلا فيها ولم يعرف قاتله وجبت الدية على شركائه كما في المحلة اذا وجد في المحلة قتيلا
تجب الدية على الباقيين كذلك هنا الا ان شرهه عند وجود غيره قتيلا فيها اهل
المحلة فعند وجوده قتيلا فيها تجب الدية عليهم وهنا شرهه عند وجوده قتيلا فيها عائلته
فعند وجوده تجب دية عليهم بخلاف الكافر لا فاقنا لو وجد غيره قتيلا فيها ولم يعرف
قاتله ونحوه عرف لا ما جعل الكافر قاتلا وهذا لانه جعل كان الكافر قتله فاذا وجد هو
قتيلا فيها جعل كانه قتل نفسه فهدر والدليل على انه جعل كان الكافر قتله انه لا قسامة
عليه مع وجوب الدية عليه ووجود القتيلا في الدار لا يصير كانه قتله لاجتماعه في
القسامة على صاحب الدار ولو جعله قاتلا لادارة لقسامة عليه كما في الكفر وبخلاف
الكاتب لان غيره لو وجد قتيلا في داره لا شيء له في ديةه وانما تجب عليه الاقل من قيمته
ومن الدية فعند وجوده قتيلا في داره لو اوجبا شيئا لا وجبا عليه وانه مستحل ولا يلزم
العبد للمادون اذا وجد مولا قتيلا في داره انه لا يجب عليه شيء لانه لو وجد غيره قتيلا
في داره لا يجب عليه شيء وانما يجب على المولى ودينه فلا جرم عند وجود المولى صلاحت على عاقلة
دية عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يلزم على ما ذكرنا اذا وجد قتيلا في محلة وفيها نكث
من اهل الحطة تجب دية عليهم وعلى عوائلهم ولو وجد واحد من هؤلاء الثلاثة قتيلا فيها تجب ديةه على
الاخرين وعلى عائلتهم ولا شيء على عائلته لانا قلنا اذا وجد قتيلا فيها تجب الدية على شركائه
وما قلنا تجب الدية على جميع شركائه وهنا تجب الدية على شركائه ثم هذه المسئلة دليلنا
لانه تجب الدية ولا يهدر دم في مسئلة وجب ان لا يهدر دم وعندهما
يهدر واذا وجد القتيلا في قبيله بالكوفة فيها اهل الحطة ومن اشترى منهم وكان القسامة

والدية

والدية على اهل الحطة دون المشركين والسكان عند ابي حنيفة ومحمد حتى ان لو لم سبق الا واحد كدر عليه
اليمن خمسين بالله ما قتل ولا عقلت له قاتلا والدية على عائلته وقال ابو يوسف
رحم الله احرار اصحاب الحطة والمسترون والسكان كلهم سكان وهو قول ابن ليلى
فان لم يكن فيها الا المسترون والسكان فالقسامة على المسترين والدية على عوائلهم عند
ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف عليهم جميعا وقول محمد مضطرب في رواية
مع ابي حنيفة وفي رواية مع ابي يوسف ابو يوسف رحمه الله يقول القسامة والدية
انما تجب على اهل المحلة لا لتزامهم الحطة ولهممة القتل والمسترون والسكان فيه سواء والفرق
لمحمد رحمه الله على احراروا ينزل كل واحد منهما داخل فيستويان في القسامة والدية
بخلاف صاحب الحطة مع المشتري ولهم ان يمسى وجوب القسامة والدية على التدبيرية
والنسبة الا يرى انه اذا وجد في دار انسان قتيلا وفيها خدمه وعلم انه واهل الدار قاتلا
والدية على صاحب الدار ونهم لان التدبير والنسبة اليه ولو وجد في مسجد محلة فالقسامة
والدية على اهل المحلة لنسبه المسجد لهم وولاية التدبير لهم ولو وجد على قارعة الطريق
او في مسجد الجامع فان القسامة والدية تجب على جماعة المسلمين لان النسبة والتدبير اليهم
تلك هنا تدبير المحلة والنسبة الى اصحاب الحطة دون الرجل فيهم والله اعلم

باب من السرقة اصل الباب

ان حد السرقة لا يظهر بالبينه الا ساقطة الدعوى كسائر حقوق العباد والقياس ان لا يشترط
الدعوى وهو قول ابن ابي ليلى رحمه الله لان القطع حق الله تعالى بدليل عدم صحة الحق
فتقبل فيه البينة بغير دعوى كحد الزنا والشرب الا انا استحسننا وجعلنا الخصومة فيه شرطا
لحد يث صفوان بن امية رضي الله عنه انه لما جالس بارق مردابه الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاق رب السارق فامر بقطعه فراه صفوان فوجر رسول الله صلى الله عليه وسلم
الكراهة فقال اولشق عليك يرسول الله قال وديف لا يشق على وانتم اعوان
الشیطان على اخيك المسلم فقال اذا وهبتهما منه يرسول الله فقال عليه السلام
هلا قبل ان تايينني به فيد اشارة الى انه لو ترك الخصومة فيه قبل العضا لكان لا يقضي به
لان هذا وان كان من حقوق الله تعالى ولكن انما يجب بناء على حق العبد وهو ما اول مال
معصوم محرم حق العبد وذلك لا يتعلق بالخصومة فسرط الخصومة لاثبات المال
من جهة ما لك حتى تثبت السرقة فبعد ذلك يجب القطع حقا لله تعالى فلهذا لا يعمل الحق
فيه فاما اثبات السرقة حق العبد حتى انه لو قال المال مال او وهب منه لم يثبت
السرقة واذا ثبت ان الخصومة شرط كان الرد مما مالها لان الخصومة لا تأتي مع سلامة
فضا الرد قبل القضا هذه الحكم مانعا من القضاها ولو رد بعد القضا لا يسقط عنه يصح
الخصومة واذا ثبت ان الرد مانع من القضا كان شبهة الرد ايضا مانعة لان السببه في باب
الحد وطلحة بحقيقة فيما يرجع الى دار الحد وهذا طه مذهبنا وعند الشافعي رحمه الله

ملك السارق السرقة بعد العضا لا يمنع الامضا **أحج** حديث صفوان رضي الله عنه كما روينا
 فان قول **عليه السلام** فهل لا قبل ان ياتني به **يكذب** **عليه السلام** ملك السارق المسروق
 بعد القضا لا يمنع الامضا وقبل القضا يمنع والمعنى فيه انه اذا ظهر وجوبه بجهة مطلقة
 فلا يمنع الامضا مجرد ملك السارق في محل السرقة كما لو زنى بجارية ثم ملكها او حكره
 ثم تزوجها وقول **أثبت بجهة ظاهر** ولهذا يجب القطع وبأسره ان الملك بالهبة
 ثبت مقصورا على الحال لا بصار الهبة على الحال **وانه حكمه** وانما تصرف منه في
 مملوكه فلا يؤثر في سقوط حق الله تعالى لانه احبى عن حقوق الله تعالى ولهذا لا يصح عفو ولا
 لو اقر في سقوط الحق كما يؤثر من حيث انه يرفع السب ولا يمكن القول **بانه** **له**
 حاله البقاء وارتفاع السب لا يوجب ارتفاع الحكمة كما في الزنا لا يلزم على ما ذكرنا
 اذ اقر في السرقة ببينه او باقراره **بشر** قال **المسروق** منه هذا امتناعا ولم يبره مني انما كنت
 اودعته او كذب سهو ده او كذبه في الاقرار ولو رجع الشهود او انكر السارق بعد ما اقر او فسق
 الشهود او ارتدوا او عوا او خسروا او ذهبه بعد الحضومة قبل القضا لان في الاقرار
 انما لا يقطع اذا استدل بان قال **كان ملكا** لانه ثبت به عدم السرقة فاما اذا ملكه
 لان لا يقطع فان اطلق فلا يقطع لان السارق قد اقر بالشبهة فان وهبه قبل الحضومة او بعد
 قبل القضا لان شرط الظهور بالبينة والبينة انما تصير بجهة بان قال **القضا** ولم يوجد
 شرط سماع البينة والقضا وهو الحضومة فلم يوجد الظهور واما اذا رجع الشاهد
 او اقر ثم انكر فلان الرجوع والانكار **يحتل** ان يكون صدقا فليسند الكذب الى **اول** **الحجة**
 فلا يجب الحد مع الاحتمال والردة والفسق لا بد لهما من مقدمات من حيث الظاهر يوجب
 العسق وكان الطاهر قيامها وقت الشهادة والخرس والعما ممنوعان لانه انما يثبت
 مقصورا وان القطع حق الله تعالى لانه لشرط الحضومة لتعلقها بالمال **لما ذكرنا**
 وبعد القضا لا لشرط الحضومة فالحق بما لا يشترط فيه حضومة العباد كحد الزنا والشرب
 وكما لو استرد واما قول **الملك** الحادث قبل الامضا حادث قبل القضا من وجه فيمتنع
 الامضا وبيان الحدوث قبل القضا من وجه ان القضا ان وجد صورة فهو معدوم مع
 لانه غير محتاج اليه فيما شرع القضا **لانه** انما شرع لظهور الحق في حق صاحب الحق
 ومكنه من الاستيفاء وقطع المنازعة وقد ظهر الحق هنا والمثل من الاستيفاء ثابت من غير
 منازع **وهذا** لان الامام ان يامر بالاوامه من غير ان يقول **فصدت** والدليل
 عليه انه ما مور يقطع يد السارق من غير النقرض للقضا وبيان ان الحادث بعد القضا
 يمنع الامضا ان الحادث قبل القضا من كل وجه يمنع الامضا ان البينة شرط لظهور السرقة
 والحضومة شرط للظهور والبينة انما تصير بجهة بالقضا او الامضا لانها محتملة للصدق
 والكذب لانها يبرح الصدق بالقضا وتصير بجهة فيثبت ان فقهية مطلقة وهذا
 اذا رجع الشهود قبل القضا صح رجوعهم ولا يضمنون وبعد يضمنون واذا دلت

هذا

هذا نقول **ادان** الحضومة ادان القضا وادان البضايير اي شرايط القضا والحضومة بشرط
 القضا وبعد ان الحضومة بدلت للملك **للسارق** فلم يوجد بشرط القضا ولا يقضي ولا يضمن ولان
 الحضومة بشرط لاستيفاء القطع فتكون شرط للاستيفاء كحد **العدالة** الشهود ونظيرهم
 وبصرهم وحضرتهم وحضرة المسروق منه **خلاف** الموت لا يوكد **العدالة**
 ويقطع توهم الرجوع وبيان ان الملك قبل القضا من وجه يمنع الامضا ووجهان
 احدهما ان البينة من وجه لمحق البينة من كل وجه فيما يدرا بالشبهات والثاني ما ذكرنا
 انه يقطع الحضومة لان دعواه انما تصح في حق الاسترداد واما اذا ارد فيمنع فانه لا يقطع
 في رواية والفرق ما ذكرنا انه لا يبطل ولاية الاسترداد لان ولاية الاسترداد ادبني على
 سبيلها وهو الملك وبالرد لا يبطل الملك بل يتأكد **خلاف** الرد قبل القضا لانه
 بنا في الحضومة **أما** حديث صفوان رضي الله عنه فلا رجوع فيه لانه لم يرد وان
 قبل الهبة حتى يست الملك **له** ومن الجائز ان لم يسل احسار العقوبة العاجلة الى الاجلة
 ولم يرد وان قطع يد بعد هذه المعاملة وقول **عليه السلام** هل لا قبل ان ياتني به
 معناه هل لا سرب وقول **بانه** الحظير لا يسلم لما ذكرنا ان البينة انما تصير بجهة بالقضا
 والامضا في باب الحدود من القضا اذ اقر **أما** **أما** محمد رحمه الله رجل سرق
 من رجل الف درهم فلم يرافعه الى القاضي حتى ردها عليه ثم رفعه الى القاضي واقام البينة
 على السرقة فانه لا يقطع يد استحسانا والقصاص ان يقطع وهو قول **ابن ابي ليلى**
 لان حد السرقة حق الله تعالى خالصا والبينة على حق استعالي خالصا قبل وان لم
 تكن لاحد حصومة مع الشهود عليه كحد الزنا وشرب الخمر ولان السرقة جناية على حق
 حق الله تعالى وحق العبد فوصول **أحد** **الحقير** الى **أحد** المستحقين لا يفسد حد الآخر
 دليله الرد بعد القضا **الايدي** انه اذا قتل صيدا مملوكا في الحرم فابراه المالك
 عن الصمان **يجب** الحد حق الله تعالى كذلك هنا **وجه** الاستحسان ما ذكرنا
 ان القطع لا يجب الا بالحضومة وبالرد تبطل الحضومة ولان القطع وان كان حق الله تعالى
 خالصا لكن يصح من حق العباد في السرقة **بذلك** انه لو شهد شاهدان على رجل
 بالسرقة وانكر المسروق منه او كان غائبا او اقر السارق وانكر المسروق منه او كان غائبا
 لا يقطع لانه لما كان لم يستحق العبد في السرقة ولم يستحق المتضمن ببت انه يتضمن
 حق العباد ولم يثبت هنا حق العباد في السرقة لان المال **بالبينة** انما يست
 بالحضومة والحضومة في السرقة بعد وصول **اليه** لم يصح فلم يثبت المتضمن وهو
 حق العباد فلا يثبت ما في ضمنه وهو **جواب** **القطع** لله تعالى خالصا بخلاف ما لو رد
 بعد الحضومة لانه ثبت حق السرقة في المال **فثبت** حق الله تعالى في ضمنه
 وهذا لان الحضومة قد وجدت والقضا قد صح والرد لا ينافي القضا لانه فعل ما يوجب
 الحد لان القاضي يقطع يد ويأمره برد المال الى صاحبه **خلاف** **المليك** لانه ينافي

التفصيل لا يوجب الحكم وملك العير ولا يجوز ان يقطع في ملك نفسه خلاف صيد الحرم وحرم الحرم
 لان بالملك لا يستقط حرمه الحرم والحكم الا يصرى لله لو قتل صيدا لم يملكوا او شرب حذرا
 نفسه بحكم الحرم والحرم ولو لم يرد السرقة الى السرورق منه قبل الخصومة لكن ردها
 على ابن السرورق منه او اخيه او عمه او خاله ان لم يكن اخذ هو لا في عماله السرورق منه فقطع
 به يريده اذا اقام البينة السرورق منه بعد الرد اليهم لان السرورق لم يصل الى يد
 السرورق منه فوجه ما لان المدفوع اليه اذا لم يكن في عماله السرورق منه لم يجعل يده
 السرورق منه فوجه ما لان في الامانات ولا في الخصومات لان حتى لو رد المودع او
 الغاصب الى هولا يضمن ولم يبرر الغاصب فاذا لم يصل اليه السرورق منه فوجه ما
 امكن اثبات المال له هذه البينة مست ما في ضمنه من القطع الا يصرى انه لا يبرر عن ضمان
 السرورق بالرد الى هولا فكذا عن القطع وان كانوا في عماله لم يقطع استحقاقا
 ويقطع قياسا اراد به القياس من ذلك الاستحسان وجه القياس ان السرقة مصنونة
 على السارق ودرس في عماله اذا لم يكن وكيله فافترض في حق المصنونات لم يجعل كيد ولهمذا
 لا يبرر عن ضمان المدفع المال اليهم وضار المدفع الى هولا والمدفع الى الاجنبي سوا وهذا
 لان الباقي للخصومة الرد الى المالك او باب المالك ولم يوجد وجه الاستحسان ان يد المدفع
 اليه اذا كان في عماله السرورق منه جعل كيد السرورق منه من وجه ولم يجعل كيد من وجه
 اما ان جعل كيد من وجه فان المودع اذا دفع الودعة لاحد من هولا لا يصل كذا ذكرها وذكر
 الفذوة انه يضمن وهو اختيار الشيخ الفقيه الى البيت وشمس الامية السرورق
 رجهما الله لان ايداع الاجنبي دليل على انه انما اودعها له لم يرض بكونه
 في يد عماله بخلاف الاعارة اذ اردها على من يقوم عليها لان صاحب الدابة انما يحفظها
 بيد هذا السائل ليس ولو كان دفعها الى المالك يدفها اليه فكذا اذ اردها هو والعرف
 الظاهر ان صاحب الدابة يامر السائل برفها الى المستعير واستردادها منه اذا فرغ
 فيصير ما ذوات في دفعها اليه بخلاف الودعة حتى ولو اوفى المستعار لو كان عقد لولسو
 رد السرقة المستعير على عهده هو سائل الدابة لا يبرر اما لم يصل الى العير لان اتمام السرقة
 بالدفع اليه عاده وما ذكر في الجامع اختيار الشيخ الفقيه اني يبرر من الفضل رحمه الله
 اما المودع اذا حفظ الودعة سيد من في عماله لا يضمن بالاجماع واما لا يجعل كيد
 من وجه حتى لا يبرر الغاصب بالرد الى هولا وكذا السارق في مسئلتنا لا يبرر بالرد عليهم
 مكان المال واصلا الى السرورق منه من وجه غير واصل اليه من وجه في القطع
 من وجه ولا يجب من وجه فلا يجب ولهمذا لا يبرر عن الضمان لان الضمان كان واجبا
 عليه كالعاصب والرد الى هولا رد الى المالك من وجه وليس برد من وجه والمالك
 لا يسقط بالشبهة فنفي الضمان واحبا وبهذه افرق الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 بين الغاصب والمودع فقال الضمان واجب على الغاصب ولا يبرر بالاحتمال

وغير

وغير واجب على المودع فلا يجب بالشك والاحتمال وكان الحكم انو نصر من ممدويه رحمه الله يفرق بين المودع
 والمستعير فقال المستعير مطالب بالرد من جهة المالك بعد الفراغ من الاستعمال ويقتضيه
 السابق كان لنفسه الا انه لا يضمن لكونه مادونا فيه فاذا فرغ او فسدت المنة لم يبق الاذن وموته
 الرد عليه فلم يجعل الرد على من في عماله العير كالمودع على العير وما يكون العير غائبا يضمن
 المستعير لانه يجب عليه الضمان امتناعا عن الرد وبعد الطلب اما في الودعة مودة الرد على المالك
 ولم يوجد الطلب منه لا حقيقة ولا دلالا فلم يكن هو محتاجا الى الرد الى من في عماله فصار
 بالرد ما كان لحفظ المأثورة فيضمن وهذا الفرق الثامن على رواية الفقه ومعه رحمه الله والدليل
 على ان يدرس في عماله مكيد ما قال في الكياف ان الوكيل يقتضى المدين اذا وكل من في عماله
 يقتضيه يقتضى برى الغريم ويجعل وصول الدين الى يد من في عماله كوصوله الى يد ولو ذلك
 في يد العاصب لا يضمن كما اذا هلك في يد الوكيل ولو وكل احديا بذلك لا يبرر العزم ولو ذلك
 في يد قبل التسليم الى الوكيل فيضمن وهذا لان الاستحسان معا صيد العماله الا انه
 ليس برد عليه من كل وجه لانه لا انسان قد يرضى ببيع عماله في الحفظ وقد لا يرضى لكن مع هذا
 شبهة الرضى بحكم العادة مائة فكفي ذلك الذي لا يدرى ما يدرى بالشبهات ولو رد الى احيرة
 لا يقطع ايضا اراد به اجير مساهمة او ساهرا حتى يكون بمنزلة من في عماله ولهمذا
 لا يضمن المودع بحفظ الودعة بيد اما اذا كان اجير ميا ومه يقطع لانه ليس من حمله عماله
 وكذا لو رد الى امراه السرورق منه او الى والده او جد او حلة لم يقطع سوا كان المردود
 اليه في عماله او لم يكن ولا يبرر عن الضمان وفي القياس لا يسقط القطع لما قلنا ان يده هولا
 اذا لم يكونوا في عماله السرورق منه ليسوا مكيد لافي الامانات ولا في المصنونات
 حتى يضمن المودع ولم يبرر الغاصب بالدفع اليهم فكان كالدفع الى الاجنبي وجه الاستحسان
 ان المدفع اليه شبهة ملك في السرورق بعت ذلك بقوله عليه السلام انت وماك
 لا يملك هذا الحديث يقتضي شوت حقيقة الملك فان لم يثبت حقيقة الملك ولا حق ملك
 لما منع وهو حرة الولد فلا اقل من ان يثبت شبهة الملك ولم هذا الاقتصار عليهم يقتل الولد
 والحاكم ولم يتناول مال عبد الحاخة ولو وطى جارية الابن او الحاخة وقال علت
 انها على حرام لانت الحد ومقت النسب فادعى فثبت شبهة الرد على شبهة الملك
 مائة والشبهة بالعبوات ملحة بالحقيقة ولو كان الرد ود عليه حقيقة ملك في السرورق
 لا يجب القطع بالبينة القائمة على السرقة بعد الدفع فكذا اذا كان شبهة ملك فانما يسقط القطع
 لان شبهة ملك في المدفع لان جعل يده كيد السرورق منه فوجه ما بخلاف
 الرد على الابن او الاخ والعهد وغيرهم من القرابات او الاجانب حيث يشترط كونهم
 في عماله لانه لم يوجد شبهة الملك ولهمذا الووطى الابن جارية اسبه او امره يجب
 الحد ان لم يدع الشبهة ولم يثبت النسب وان ادعى وانما يثبت القطع بقيام يده
 مقامه المالك عما يكونه في عماله فاذا لم يكن في عماله لم يوجد الرد اليه ولا يلا

بابه فيقطع وليد من ذعياله هو لا يقطع لان شبهة الرد الى السرقة منه انما يحقق بنا على
شبهة المالكية في المرد وعليه ولا يمكن تحقيق هذا في عياله بخلاف الوالد وليس يد من ذعياله
الوالد كيد السرقة منه لا في حق الامانات ولا في حق المصونات فلم يصير السرقة بطلا
يد السرقة منه بوجه ما وهذا الان عيال **باب** الاب بعد من السرقة منه من امه واخيه
ولو دفع السرقة الى مكاتب السرقة لم يقطع **باب** احسانا وان لم يكن ذعياله لان المكاتب
يترك من ذعياله لانه عند انه ياكل من ثوب نفسه ولولي حق ملك في كسبه فكانا من
هذا الوجه بمنزلة من يؤوله فالوصول اليه بمنزلة الوصول الى المالك من وجه فعلي
قياس هذه السلسلة المودع اذا دفع الوديع الى مكاتب المودع لا يضمن كما اذا دفع الى من
هو في عياله المودع على قياس رواية الجامع على ما ذكرنا وكذا السرقة من المكاتب فزدها
على الولي بل هذا الظاهر لان الولي حق ملك في السرقة منه الاب يرى انه لو تزوج بجارية
بكاتبة لا يجوز ولو كان المودع اليه شبهة ملك في السرقة لم يقطع فاذا كان له حق ملك
في السرقة منه اولى ان لا يقطع ولم يدرك رحمه الله في هذه السلسلة القياس والاستحسان
ولو سرق من بعض العياله ردها على الذي يعول السرقة منه لم يقطع ولم
يدرك رحمه الله في هذه السلسلة الاستحسان ويجوز ان يكون هذا على جواب الاستحسان
لان الذي يعول له بمنزلة العيال من وجه في حق الامانات حتى قالوا من ذعياله لاسنان
اذا اودعه انسان بالامور العياله دفعها الى من يؤوله لا يضمن فكان دفع السرقة الى من
يعول السرقة منه قبل المرافعة الى السلطان بمنزلة دفعه الى من هو في عياله
السرقة منه ولو دفع الى من هو في عياله السرقة منه كانت السلسلة على القياس
والاستحسان كذلك هنا قال مشايخنا رحمه الله هذه رواية عن محمد رحمه الله
في ان بعض من كان ذعياله انسان اذا كان مودعا فدفع الوديع الى من يعول لا يضمن قال
الصدوق الشيباني ولا يعرف لهذه السلسلة رواية الا في هذا الكتاب **باب**
من السبي اصله **باب** ان الكفار اذا استولوا على اموال
المسلمين واحترقوها بدار الحرب ملكوها حتى لو اسلموا او صاروا ذمة والمال في ايديهم
لا يؤخذ منهم لقول عليه السلام من اسلم على مال فهو له ولو كان الماسور عبدا
مسلم او معتقا كان في دار الحرب ينفذ اعتاقه بخلاف ما اذا كان العبد كافرا لان دار
الحرب دار استرقاق والكافر محل للاسترقاق كان معتقا بلسانه مسترقا بغيره بخلاف
العبد المسلم هذا كله مذهبنا وعند الشافعي رحمه الله لا يملكونهم واجمعوا انهم لا
يملكون بقراب المسلمين والمسلمون يملكون بقرابهم والشافعي رحمه الله احتج بما روي
ان عيينة بن حصص الغفاري اغار على صرح المدني وفيه العصبان اناقة لسوء الله
صل الله عليه وسلم واسرا امرأة الراعي فلما اخبر عليهم الله لرببت المرأة العضبان
واستلمه يدته فقالت يرسول الله اني نذرت ان الخاني الله عليها كثرتها فقال
عليه

عليه السلام بدين ما جازيتها لاندرك فيما لا يملك ابن ادم انما ناقة من ابلي ولو ملكوها الملكت به
لانها تكون مستولية على مال الكفار وصح نذرها لانه يد في مالها والعنف فيه
ان هذا محل معصوم بالاسلام فلا يملك بالهبة والهبة والاستيلاء في الرقاب والمدبرة
ودليل العصمة قيام سببها وهو الاسلام او الدار على اخلاق الاصليز لقول
عليه السلام فاذا اذوا لها عصموا مني دماهم واموالهم من غير فصل وفايده العصمة حفظ
الاوقاف عن الملك بغير رضاه ولو ملك بالهبة والغلبة لم يكن للعصمة فايد وهذا
لان الاستيلاء يستند به المستولى وبنت الملك من غير رضاه من غير رضاه الغيرة والعصمة
يمنع من التملك من غير رضاه لان معنى كونه معصوما كونه محفوظا عليه شرعا وانما
يكون محفوظا عليه اذ لم يملك عليه بغير رضاه وبخلاف الاستيلاء على المباحا
لعدم الحاجة الى الرضا من احد مستند به ولان للمالك القديم حق الاعادة الى
ملكه ولو ملكوها لما كان له حق الاعادة كسائر امواله **باب** كمال مسلم اذا ائتمروا
على مال الكافر لم ينفذ حق الاعادة **باب** علمه انه استرده مع الزوايد النقلة والنقله
بداولته الايدي او لم يتداوله بخلاف الواهب **باب** انه ليسترد هبة ان
باق على ملكه ولان كونه تفضيلا حيث فلتما ان وجدها قبل القسمة اخذها بغير شيء وان وجدها
بعد القسمة اخذها بالقيمة ولو ملكوها وجب ان لا يورث في الوهب اصلا وان لم
يملكوها وجب ان ياخذ بغير شيء في الوهب والفرق منا فقهنا ظاهره لا يلزم على
ما ذكرنا اذ ائتمروا اموالنا انهم لا يضمنون ولو كانت معصومة في حقهم لضمنوا كما فيما
بين المسلمين لان عندنا يجب الصمان لكن يسقط بالاسلام لقول عليه السلام
الاسلام يجب ما قبله ولان لا يكون تغييرا عن الاسلام الا بغير شيء ان العصمة
بين العادل والباغي في حق التملك واقية وغير باغية في حق الصمان والعني
فيه انهم في حق الصمان دافعون لان اصل براءة الذمة فاعتقادهم عدم العصمة وان كان
فاسدا يعتبر في حق الدافع اما لا يعتبر في حق المالك ما للمسلم ابتداء فاصحابنا رحمه الله
احتجوا بما روي عن عيسى بن طرفة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال في بيع اخذ الشريون فاشتراه رجل من المسلمين ثم جاء المالك القديم فاحتج
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لصاحبه ان شئت اخذته بالثمن وفي رواية
ان اخطى بالثمن ان شئت وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا وجد عبدا
قد كان المشركون اصابوه فقال عليه السلام ان اصابته قبل ان يمسوه فهو لك وفي رواية
هو لك بغير شيء وان اصابته بعد ما قسم اخذته بالقيمة ان شئت والمعنى فيه ان الاستيلاء
سبب بصير ملكه المسلم مال الكافر يملك به الكافر مال المسلم اذا كان محلا
للك كالبيع والهبة وغيرها من اسباب الملك ولهذا ساووا المسلم في اسقاط
الصمان بالذات الاموال واراقة الذمة كذلك في حق الملك وهذا لان التملك

بالاستيلاء نعم من نعم الله تعالى والكافرساوى المسلم في النعم الدنيا ويبرح خطه او فرو اليه الاسارة بقوله
تعالى ولو لا ان يكون الناس امته واحدة الى قول ه عز وجل والاحرة عند ربك للمقيض فالاية
تدل على زيادة الحكمة المقتضية لزيادة الانعام في حقهم فان لم تثبت الزيادة فلا اقل من سوت
المساواة وهذا لان المقصود من سبب الملك للمالك ك كما ان المقصود من سائر الاسباب
احكامها وقد استنوبنا في نفس الملك و محرره ق ذلك على استنواها في اسبابه
لا يلزم على ما ذكرنا الرقاب ف فانما ملك رقابهم ولا يملكون رقابنا وكذا العكاج فانه يجوز
للمسلم كساح الكتابية ولا يجوز ه كساح المسلمة لانا نقول س السبب انما يجعل في
المحل ورتاب المسلمين ليس محل وهذا الاجور البيع برضاة بخلاف رقابهم على انا نقول
السبب انما يثبت فانا لا نملك ج جميع رقابهم فانا لا نملك رقاب بشرى العرب والمتردين
وهم يملكون بعض رقابنا وهو العبد المسلم وكذا النكاح فان المسلم يتزوج المسلمة
والكتابية ولا يتزوج المشرك والمترد والكافر يتزوج المشركه والكتابية ولا يتزوج
المسلمة فاستنوبنا على انا لا ننكر الفرق بينهما في بعض الاحكام لكننا نقول ل الفصل
هو التسوية في جعل به الامان و قول م مال المسلم معصوم بل مال ك كل واحد منهما
في حق الاخر غير معصوم وبيان ه ان الاموال ح حلت على اصل الاباحة بالنظر
لان الية خرجت بحرج الاحتقان واعلى وجوه المنع التمكن من الاسفاح وهو المعنى من
الاباحة لكن العصمة تثبت بعارض والكافر منكر لذلك و يعتقد بقا الاباحة واعتقادهم
وان كان فاسدا فهو معتبر في حق الدفع لعدم الرامهم بحكم المصلحة وعدم الزامهم بعقد الية
فينتفى في حقهم على ما كان ولهذا لا ينظر العصمة في الجاه الضمان وقول ه يجب
م س سقط لا يصح لانه لو وجب لستوى لانه هو المقصود من الوجوب وقول س يسقط
بالاسلام لا يصح لانه حق العبد فلا يسقط كالديون واما التغير قلنا اذا استنوبنا على مال
المسلم س لم يجب ان لا يؤخذ منه كيلا يكون مغيرا وهو مذهبنا بخلاف الرقاب
لانها خلقت معصومة من الاصل والكافر باعتماد الاباحة يدعى العارض فيكون ملزما للمسلم
واعتقاده هو غير معتبر في حق الالزام ولهذا لا تثبت عصمة اموالهم في حق المسلمين وان اعتقدوا
تثبوتها ولا نهم انما يملكون بعد الاحرار ولم يبق العصمة في هذه الحالة لانه لا فائدة في بقائها
وبيان ه ان العصمة عبارة عن المنع الشرعي وهو الحرمة او معنى بعدد في محل بعيد الحرية
وفائدة هذه الحرمة ق المالا ح محفوظا مالا ولهذا ما لا ينتفع به لا يكون معصوما
لانه لا مرد خطه وهذا الفايده لا يتحقق في حق من يعتقد الحرمة كمنع من اخذ في بيعه فخطا
وان كان لا يعتقد لكن يمكن الزامه به او احدهما غير موجود هنا فلا يفي العصمة اما قبل
الاحرار نقول ل العصمة باقية لان بقائها مفيد لان الامام متمكن من اظهار اثرها بمنعه
المسلمين حسا لان الغلبة في دار الاسلام لاهل الاسلام ونقول ل العصمة غير باقية لكن
لا يكونها لعدم السبب وهو الاستيلاء النام وهذا لا يملك المسلمون اموالهم قبل الاحرار

بدار

بدار الاسلام ولان العصمة انما تثبت للملك المسلم ولم يبق ملكه فلا تبقى العصمة وبيان ان الملك هو
اعتبار الشرع القدرة الحقيقية اعني ان الشرع جعله حصن بالانتفاع بالمحل المقدور له
وانه الت اعتبارت قائمة كما عند امكان اعادتها وبعد الاحرار بدار الحرب لا يمكن اعادتها
فلم يبق الملك فلا يبقى العصمة وقول ه عليه السلام عصمو امنى دما هم نبينا وله فقط
لكن سائر المسلمين يدخلون فيه بطريق التبعية حكم العرف كما يقال ل امن الامام هذه البلدة
والكفار ليسوا اتباعا ولا يعقدون الانقياد ل فلا يملكون اهلهم الحديث اما الحديث
قلنا يجمل ان ذلك من الاحرار بدار الحرب وهو الظاهر لان الظاهر ان المرأة لا تقدر على الفرار
مع بعد المسافة وتكلمهم في دارهم وفي الحديث س اشارة اليه فانه ذكر اليل بالالف واللام
فيصرف الى تلك اليلة كما لو حلف لا يكلم فلانا اليلة وقول ل المالك العلم له
حق الاخذ قلنا ه ان يملك وهذا لا يدل س على قيام ملكه ثم اذا ثبت الملك للكفار فلو وجب
المالك القديم قبل القسمة اخذ بغير شى ولو وجد بعد القسمة اخذ بالقيمة لما روينا من الحديث
ولان استيلاء الكافر يشبه الغصب من وجه ويشبه الاستيلاء على المال ل المباح من وجه
لان اسداء بر على المال ل المعصوم في دار الاسلام ويتم بعد الاحرار بدار الحرب في المال
المباح فعملنا تشبه الغصب واتت ل ه حق الاخذ بغير شى في الملك العام وعملنا بتشبه
الاستيلاء على المال المباح واستناب ل حق الاخذ بعوض اذا وجد في ملك خاص عملا بالليلين
ولان الملك العام غير محرم بدليل ل انه لا يقطع السارق ولا يضمن بالعتل والان لا يفي
بخلاف الملك الخاص لان قبل القسمة الملك ل جميع الغائبين وقد وجب على الامام وعليهم
الدب عن المسلمين وعن اموالهم فلا يستحقون البذل ل باقاه ما وجب عليهم اما بعد
القسمة الملك خاص وليس على هذا المعنى الدب واستعداد مال المسلمين من ابدانهم فجازله
اخذ العوض ثم اذا ثبت ل له حق الاخذ ليس ه ولاية بعض تصرفات التملك من العبد
ولان الشرع اثبت ل حق التملك بخلاف ل القياس لان بعض التصرفات فلهذا الاملاك
بعض القسمة ليأخذها بغير شى وانما ثبت هذا الحق لمن وقع الاستيلاء على يده لان الشرع اثبت له
لا لغيره اذا عرفنا هذا ق ل محمد رحمه الله اذا استر العبد وعبد الرجل من المسلمين
واحرره بدار الحرب فاشتره منهم رجلا بالف درهم واخرجه الى دار الاسلام فلم يولاه
ان ياخذ من المشتري بالثمن الذي اشتراه به لانه قام على المشتري بالثمن وملكه معصوم فلا يجوز
ابطال ملكه عليه بغير عوض وحق الاخذ ل ثابت لما ثبتنا ان ياخذ بالثمن حتى يعود كل
واحد منهما الى ملكه نظرا من الجاني وصار كالشفيع اذا اراد اخذ الدار من المشتري ياخذ
ما قام عليه من الثمن كذلك ه هنا ولو اخلف المولى القديم والمشتري من العبد وفي الثمن فالقول
قول المشتري لانه يؤخذ من يده وادعى التملك ل عليه فكان القول ل قوله كالبائع مع المشتري
اذا اختلفا في الثمن كان القول ل قول البائع والشفيع مع المشتري اذا اختلفا كان القول ل قول
المشتري وايهما اقام البينة قبلت بيئته وان اقاما البينة لم يرد في الاصل قالوا ويبيغ

ان يكون البينة منة المولى في قياس قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي قياس قول ابي يوسف
 البينة مينة المشتري عليه لانه ثبتت الزيادة وعند ابي حنيفة الشفيع لانها هي الملتزمة
 كذلك هنا فان لم يخله المالك القديم حتى اسروا ما نيا فاستراه رجل اخر واخرجه الى دار
 الاسلام فالمشتري الاول ان يخله باليمن وليس للمالك القديم حق الاخذ من يد المشتري
 الثاني لان الاسر الثاني وقع على ملك المشتري الاول فكان حق الاخذ في حق المشتري الاول
 بين الاخذ من يد الثاني ومن المالك فان اخله للمولى القديم ان يخله منه باليمن لانه قام على
 المشتري الاول باليمن فذا اخله بذلك حتى يصل كل واحد منهما الى راس مال في حق المشتري الاول
 لما قلنا فان قيل المشتري الاول دفع الممن في المالك الاول وقد انتقض
 ذلك المالك وبطل فلا يعتبر ذلك البيع ومنه كاستفيع اذ باع المشتري ثمر اشتراه ياخذ
 الشفيع الثمن الثاني قلت المشتري الاول انما يخله بحق المالك الاول لان فانه
 لو اذلك للمالك لم يكن في حق المشتري الاول انما يخله اخذ باليمن الثاني صار المال كله في ملك واحد
 فلا يجوز ان يخله منه ما لم يصل اليه ما عزم وهذا لان الاخذ بطريق الاعادة الى غير ملكه
 ولهذا لو كان عليه دين او في عتقه جناية يعود الدين والحنانية اليه كانه لم يزل عن ملكه
 وان لم يخله المشتري الاول في حق المشتري الاول من الثاني فلا سبيل للمولى عليه لان حق المولى القديم انما ثبت
 في حق ملك المشتري الاول وما حصل في ضمن الشيء لا يثبت ما لم يثبت في ضمن المتكفل
 ولم يثبت فلا يثبت حق المولى القديم كمن اوصى بان يباع عبده من فلان ويتصدق بتمته على
 المساكين فان في ذلك الرجل الشري بطل الوصية بالصدقة وهو بمنزلة ما لو وهب عبده
 من رجل ثم وهب الموهوب في حق المشتري الاول من اخر بعد ما قبضه ليس للواهب الاول على العبد
 سبيل ما لم يرجع الواهب الثاني في هبته لان حق الاول وجب في ملك الثاني كذلك هنا
 عبده اسره العلو واشتراه رجل بالقد رهما واخرجه الى دار الاسلام فلم يخله المالك
 القديم حتى وهبه المشتري من رجل وقبضه الموهوب في حق المشتري الاول وقيمته يوم قبضه الفادهم
 فاراد المالك القديم ان يخله من الموهوب في حق المشتري الاول كان له ذلك كما لو باع وبأخله بالزهر
 لان الاصل ان من يخله ان ملكه بغير بدل في حق المشتري الاول فالما لك القديم ياخذ بالقيمة كما ياخذ
 ممن وقع في سهمه من الغنائم بالقيمة بالحديث الذي مروى وان كان الذي في يده ملكه ببدل
 ان كان البدل له مثل من جلسته كالدرهم والدنانير او الكيل او الموزون بغير
 عينه ياخذ بمثله وان لم يكن في حق المشتري الاول مثل من جلسته كالعدرون ياخذ بقيمتها كما في الشفيع
 والموهوب في حق المشتري الاول ملكه بغير بدل في حق المشتري الاول فيأخذ بقيمتها فان قال في حق المشتري الاول
 واخذ من يد المشتري بالقد رهما ليس في حق المشتري الاول ذلك لان المشتري من العلو وملك العبد ملكا
 صحيحا فكان تصرفه في ملكه ملكا صحيحا الا ان الشرع اثبت للمالك القديم حق الاعادة الى قدم ملكه
 فسرطان لا ينقص تصرف المالك من العلو فلا يملك بقبضه الا ترى ان المشتري شرافا سدا
 اذا اخرج عن ملكه لا ينقص تصرفه مع سناد المالك في حق المشتري الاول فمنا اولي الامر ان ليس له

ان ينقص البينة ونقصه الى ملك الغائب حتى ياخذ بغير شيء واذا لم يكن في حق المشتري الاول بعض تصرف المشتري في
 على ملك الموهوب في حق المشتري الاول وقد ملكه بغير بدل فيأخذ بالقيمة ويروي ابن سماعه عن محمد بن محمد بن ابي
 ان في حق المشتري الاول ان ينقص المينة ويأخذ بما بين الاول لان الملك وقع للمشتري من العلو واليمن وقع في
 سهمه والمولى حق الاخذ كان حقه سابقا على حق الموهوب لانه على حق المشتري كان في حق المشتري الاول حق المص
 كما لو باع المشتري الدار ووهب كان الشفيع ان ينقص تصرفه ويأخذ باليمن الاول كذلك هنا
 وفي ظاهر الرواية فرق بينهما والغير وان هنا ليس في حق المشتري الاول ان ينقص المليك الاول بالاجماع
 لانه اذا حضر بعد المينة ليس في حق المشتري الاول ان ينقص الغنم لكنه ياخذ بقيمتها ان شاء وكذا لو اشتراه رجل
 من العلو وليس في حق المشتري الاول ان ينقص شيئا فلا يمكن في حق المشتري الاول ان ينقص التملك الاول فان الشفيع
 لو حضر والمدين في يد البايع كان في حق المشتري الاول ان يخله من يد البايع وان ينقص البيع الاول في حق المشتري الاول فلما كان له
 حق ينقص ملكه الثاني لان حق الشفيع متعلق باليمن ولا ياخذ الا باليمن فلو لم يزل في حق المشتري الاول حق القبض
 يتمكن المشتري من ابطال حقه بالارادة عن ملكه بغير بدل في حق المشتري الاول وكان له حق القبض
 حقا للضرر عنه وهذا كما كان في حق المشتري الاول حق الاخذ باليمن في حق المشتري الاول حق الاخذ بالقيمة فلا ضرورة الى
 ابطال تصرف المالك فان قيل وجب ان لا يكون للمولى القديم حق الاخذ من يد الموهوب له
 لان روال العبد عن ملك المشتري الاول في حق المشتري الاول مع المولى القديم من اخله من ملكه غير
 كما لو اسره من المشتري الاول واشتراه رجل اخر واخذ وترك المشتري الاول في حق المشتري الاول العبد
 على المشتري الثاني فاراد المولى القديم ان يخله من المشتري الثاني لم يكن في حق المشتري الاول ذلك هنا
 قيل له انه انما يمكن للمولى القديم حق الاخذ من يد المشتري الثاني لان المشتري الثاني لم يتلق
 الملك في العبد من جهة المشتري فيقوم هو مقام المشتري فيبقى هو المالك القديم فكان له
 حق الاخذ وهذا لا ذكرنا ان الشارع لما ادبت هذا الحق بضابط القياس لم يقع
 الاسر على يد غيره لو ائتمنا حق الاخذ للمالك القديم لا يثبتنا الغير من وقع الاسر على يد
 فترق من هذا وبين الوارث فانه اذا اخله من وارث المشتري بعد موته ياخذ باليمن الذي
 قام على موته لا بالقيمة والفرق ان الموهوب في حق المشتري الاول قام مقام المشتري الاول من وجه
 دون وجه تام مقامه من حيث انه استغاد المالك من هبته ما قام مقامه من حيث انه
 ملك العبد بالهبة ملكا جديدا ولهذا لا يرجع على بايع الواهب بضمان العبد ولا باليمن اذا
 استحق من يده ولا يبرر بالعيب فجلنا به باليمن حيث انه لم يقيم مقامه لم يكن في حق المشتري الاول حق الاخذ
 باليمن ومن حيث انه قام مقامه كان في حق المشتري الاول حق الاخذ باليمن عملاهما اما الوارث في حق المشتري الاول قام
 مقام المورث من كل وجه من حيث انه يلقى للمالك منه ومن حيث انه لا يملك ملكا جديدا حتى
 يبرر بالعيب ويصير معززا من جهة بايع مورثه كما ياخذ من المورث باليمن ياخذ من الوارث
 الذي قام مقام المورث في حق المشتري الاول فسرقة هذا المسائل ويبرر اذا اشترى واخذ من اهل الحرب
 العبد الذي اسروه من مسلم ثم اسلم واخرج الى دار الاسلام فالعبد في حق المشتري الاول ولا حق للمولى
 في ذلك والفرق وهو انه حين اشتراه لم يكن مخاطبا بالرد لانه كان حرا فالا يبرره الرد بعد الاسلام

الايدي انه لو اسلم المستولى لا يجوز منه ذلك المشتري وذلك لو جرح اليها بامان ومعه شيء
 فما استولى عليه لم يكن لصاحبه المسلم عليه سبيل الا انما في نفسه وماله وليس من
 الامان ان ياخذ ماله بغير طيبه من نفسه الا انه يوم يبيع العبد ان كان مسلما كما لو اشترى
 عبدا مسلما في دار الاسلام ولو دخل المسلم دار الحرب بامان وله في يدهم جارية ماسورة
 كرهت له عضها ووطئها وان كانت مدبرة او ام ولد لم اكره له ان يكره له ذلك
 لانهم ملكوا الجارية بالاحراز بداهة فلا يحل له ان ياخذ ملكهم بغير طيبه انفسهم كما لا يحل له
 ان ياخذ ما يورثه الوالد من ماله بغير اذنهم بقص الامان انما
 المدبر وام الولد له ملكوها بالاسبر فلا يلبس بان ياخذها لانهما على ملكه ولا يحل له ان ياخذ ملك
 نفسه انما وجد وان كان له رجل ماسور امهم لانهما اكره ان يعصب استر او يسير في نفسه او
 نقل منهم من قدر عليهم او يسرق من ماله لانه لا يمان له فيما بينهم واموالهم
 على الاياحه ولو ان المشتري من العبد ولم يهب العبد لكن العبد جنى جناية من الجاني
 بين الدفع والعقد كما هو الحكم في جناية العبد فان قتل العبد المولى القديم فمن ولى الجناية
 بالقيمة لان جناية العبد تغطي برقبته ولا موجب للمال فاذا دفع العبد
 فقد ملكه ولى الجناية بغير بدل **فصل** في عتق العبد وتقصير في ملكه فلا يمتنع
 الا يري انه لو اعتقه او دبره بعد ولم يتق للمولى عليه سبيل لانه اعمى ملك نفسه والعقود
 والديبر جلد وقوعه لا يحتمل النقص ولو ان المشتري هو الذي جنى جناية وصاح
 اوليا الجناية على هذا العبد ودفع اليهم فان كانت الجناية حطا كان للمولى القديم ان ياخذ
 من مولى الجناية بالارش وان كان عتقا **فصل** ان ياخذ بالقيمة لان موجب الجناية الخطا
فصل في الجناية انما يلقى الملك في العبد من المشتري بماله وهو ارش الجناية
 لانه صار مشتريا للعبد بالارش الجناية فصار كانه اشتراه بماله اخرا ما الجناية اذا كانت
 عتقا وان موجبها القصاص والقصاص ليس بماله فكان مضمونا بنفسه لا بما يقابلها
 فيكون ينزل له الموهوب فيما خله بالقيمة يوم قبضه ولو ان العبد جنى جناية في يده
 المشتري ولم يحذر الدفع او الدفع اذ جنى جناية العبد القديم كان له ان يشاء اخذ
 بجميع الثمن وان حدث العيب في يد المشتري لان حدوث العيب لا يوجب سقوط شيء
 من الثمن لما تنبى وحقه كان مقدما على حق ولى الجناية كماله ان ياخذ ولان حق
 ولى الجناية لا يتغير لان حقه متعلق برقبته العبد على وجه يمكن للمولى من امساكه بالعقد
 وهذا ما ثبت في حق المشتري والمولى القديم اما المولى من الموهوب من الدفع الى ولى
 الجناية **فصل** في حقه فان **فصل** ان ياخذ من المشتري بالثمن ولو دفعه الى ولى الجناية
 ما خله من يده بالارش الجناية وربما يصيب ورثته وانما العبد المولى القديم فاذا اخذ
 المولى بالثمن خوطب بالدفع او الفدا لانه عاد الى قديم ملكه فسخا ما العدا طعن لم يزل
 عن ملكه ولم يزل ذلك ملكا مبتدئا حتى يكون المشتري محتارا ومثلها وهذا لان المشتري

مجبور

مجبور على الدفع وانما لا يلزمه ضمان الغرور واذا عاد فسخا عما جبيع الحق والحق في دمه من الدين
 والجناية كالعبد الموهوب اذا جنى ثمة او ثمة مولاة فان جانيته لا يستدل من رقبته الى المثلين ولكن
 كالحب المولى بالدفع والعقد اذا دفع هذا او فدا الم يكن له ان يرجع على المشتري بشيء لانه كان
 محسرا في الابتداء بين الاخذ والترك فان معذرا لا معذرا وقد اخذ منه المبيع فمرا وجيرا
 هذا كما لو طلق امراته من الدخول لها والمهر كان عبدا وقد جنى عندها فان الزوج يحسب
 من اخذ نصف العبد وبين اخذ نصف القيمة لان الجناية فان اخذ العبد خوطب بالدفع
 او الفدا في ذلك النصف ثم لا يرجع على المرأة بشيء ما ذكرنا فذلك هنا بخلاف ما اذا
 اشترى عبدا وفي عتقه جناية فانه لا يحاطب **فصل** المشتري بالدفع او الفدا لان المشتري ملكه ملكا جديرا
 متبدا للجناية لم يكن في ملكه الجديد والبايع مختار في البيع فكان محتارا للفدا ان كان عالما او
 مستهلا لانه لم يكن عالما اما اخذ المالك القديم اعاده الى قديم الملك الا يري انه لو كان
 في عتقه جناية قبل الاسر واخذ من المشتري كالحب بالدفع او الفدا لذلك هنا ولو ان العدو
 اسر واعبد المسلم واخرزوه بدار الحرب ثم وهبوه لرجل من المسلمين وقبضه الموهوب
 له وقيمته يوم قبضه درهم واخرجه الى دار الاسلام فالمولى القديم ان ياخذ بقيمته يوم قبضه
 لان الموهوب **فصل** ملك العبد من جهة العتق وصار كالموهوب العتق بالارش بالاستيلاء ولو وجد
 في يد الغانم بعد ما اكره ملك الغانم في الغنمة كان له ان ياخذ بالقيمة يوم اخذ الغانم
 بالقسمه وان شانه ذلك **فصل** هنا وانما اعتبرت القيمة يوم اخذ الغانم بالقسمه لان هذا اول
 يوم يستحق المولى القديم اخذ منه بالقيمة فذلك **فصل** هنا يوم قبض الموهوب اول يوم استحق
 المولى القديم اخذ الموهوب بالقيمة فان قطعت يده عند الموهوب **فصل** واخذ الموهوب له
 الارش فالمولى القديم يكتسب ان شانه اخذ بقيمته يوم قبضه الموهوب له وان شانه ترك ولا يقدر
 النقصان الحاصل بعد ذلك لان حق الاخذ ثبت من وقت الهبة وفي ذلك الوقت كان صحيحا
 فزوال اليد لا يوجب سقوط شيء من البدل **فصل** لان المتبوع هو الشخص واليد تبع والحري
 ايضا فالهبة الى الشخص لا الى البدل لان المتبوع لا يقصد بالعقد وفلان كالعبد المبيع اذا قامت
 يده بانه سما ويده قبل القبض لا ينظر شيء من الثمن اذا اختار المشتري اخذ ذلك **فصل** هنا
 ولان ما يعطى المولى من الثمن والقيمة انما يعطى بطريق المعادة لا بطريق المبادلة والمعامله والفدا
 باذا الاصل ولا يسقط بفوات الطرف شيء منه كما اذا جنى العبد جناية ولم يحسب المولى الدفع
 او الفدا حتى مات طرف من اطراف المدينين به بماله **فصل** الدية اذا اختار الفدا ولا يحيط
 بفوات الطرف شيء كذلك هنا بخلاف ما اذا هدم المشتري البناء وهدمه غيره واخذ المشتري
 صما نه شرعا الشفيع واخذ بالشفعة فانه يحيط عنه ذلك القدر لانه اخذ على سبيل المبادلة
 والمعامله فان الثمن مقابل المبيع حقيقة فجاز ان يسقط شيء منه عند فوات ما يقابلها اما الفدا
 ليس له حكم القابلة اما هو احسان وضع ايت الشرع **فصل** بضمان خاص ليرد الى اصل
 حقه فلا يعتبر بقصاص دخل في الوصف الا يري انه لو قطعت يده في يد الغانم كان الجواب

ما ذكرنا من رواية ابن سماعة عن محمد بن محمد رحمه الله انه يأخذ بحصته لانه جعله بمنزلة ما اذا الشفيع
بالشفعة على ما ذكرنا واذا اخذ بجميع القيمة لا يأخذ الارش وان كان هذا بذكر طرف تعلق به
حقه فذكر ينز هذا وبهذا اذا قطع هذا العبد الحائز في يد المولى واخذ المولى ارشه ثم اختار
دفع العبد بالجناية فان يدفع العبد مع الارش والفرق ما بقية الجز بالكل ونحوه لو قيل العبد
الحائز واستغ المولى عن الفداء يجب عليه دفع العبد الى ولي الجناية فلكل الجب عليه دفع بدل الكل
وهنا بالحكم ان ما استل المحل العيا ولم يصن الفاني نقصان وان ساد دفع المحل وصن جميع القيمة
صحيحا واذا دفع القيمة واحدا جميع القيمة فالعبد بدل المحل المحسن وسلم المحل بشرط
لسلامة الصمان حتى لو اراد اسال المحل والرجوع بنقصان المحل ليس له ذلك وعند
ابن يوسف ومحمد الصمان بدل عيّن المحسن حتى لو اراد اسال المحل والرجوع بنقصان
المحل ليس له ذلك واذا دفع المحل واخذ القيمة فما اخذ من القيمة يكون بذلك ما اذا
عند ابن محمد بدل المحل وهو المذكور في الكبر والكتب عند ابن يوسف وفي
بعض الروايات عند ابن عمر العيس وهو قول ابن حنيفة رحمه الله وهو المذكور
في السير الكبير وابن يوسف رحمه الله على هذا الرواية مع محمد رحمه الله في ابتداء الواجب
ومع محمد رحمه الله في حالة الاستيفاء عند ابن حنيفة رحمه الله ما كانت القيمة بدلا عن العيس
والفاني ملك المحل بغير بدل فصار بمنزلة ما لو وهب الموهوب له المحل العيا من العاني
ولو كان كذلك اخذ المولى القدر بقيمة اعمى يوم اخذ العاني وكذلك على احدى الروايتين
عن ابن يوسف رحمه الله وعلى رواية الاخرى بالملك الحائز فيه ملك خلافة لانه لما
وصل الى ماله على سبيل الكمال لا بد من ازاله الحث عن ملكه كيلا يجمع البدل والمبدل
في ملك واحد واذا زال عن ملكه لا بد ان يترك احد من رتبة في ذلك حتى لا يكون سببه
واولى الناس به الحائز لانه بمنزلة ما نصار كانه ذهب عيناه بافه سماويه ثم مات مولا
فورثه الحائز وهو اعمى ولو كان هكذا ليس له ان يأخذ بقيمة صحيحا لذلك هنا و**فرق**
ابن يوسف رحمه الله عن الوجوب ابتداء من تسليم المحل واخذ القيمة والفرق ان في الابتداء
الواجب ضمان الفاني وهو العيان كحقوق الفاني واصل واذا كان الواجب بدلا من العايب
كان له ان يحسك المحل ويرجع بالنقصان كما في كسر الفاني اما اذا اختار تسليم المحل
واخذ القيمة كانت القيمة بدلا عن العيسين كما هو الاصل في اطراف الادنى وفيه المحل لم يملك
له بغير بدل فبما اخذ بقيمة اعمى كما قال ابو محمد وعند محمد رحمه الله ما كانت القيمة
بدلا عن العيسين والمحل فقد ملك العيسين والمحل بما اعطى من المال وهو القيمة
فكان بمنزلة ما لو اشترى العبد بما اعطى من القيمة ثم فقت عيناه وبقيت المحل ثم جاء المولى
القديم فانه ياخذ المحل بجميع القيمة لا يطرح عنه بسبب العيسين شي لما قلنا كذلك هنا
وهذا الان الجناية او جت النقصان لا القيمة لما قلنا ولما في النقصان فمما صار كالبيع
بالتراضي الان الصمان انما واجب بالجناية فاذا ضمن مائة من وقت الجناية استند ملكه

الى ذلك الوقت كانه ملكه جميع القيمة وهو صحيح ثم ذهبت عيناه في يد فبما اخذ بقيمة صحيحا ووجه الرواية
عن محمد رحمه الله ياخذ بقيمة صحيحا وما ذكر من الحوا **ان** على قول ابن يوسف ياخذ بجميع القيمة
ان شاء وعلى قول محمد رحمه الله بعمته اعمى وقع على العدل وذكر شيخ الاسلام على الاستيفاء
رحم الله الصالح والاعتداع على رواية السير ان على قول ابن حنيفة رحمه الله ياخذ المحل بقيمة
صحيحا وعند محمد رحمه الله بقيمة اعمى وهو الموافق للذهب المعروف فلم وما ذكر من رواية
سليم رحمه الله ان على قول ابن حنيفة ياخذ بقيمة اعمى لا وجه له عند الا انه يكون عن رواية
مثل ما قال ابو يوسف ان الصمان مقابل بالعيس والملك في المحل كما حصل بغير عوض كما قلنا
لا في يوسف رحمه الله في رواية السير ولا وجه لقول محمد رحمه الله ايضا لانه ياخذ بقيمة
صحيحا الا ان يكون عن محمد رحمه الله رواية ما هو مذهب ابن يوسف رحمه الله ان المحل حاصلة له
حكمه اطلاقه ومن المشايخ من قال هذه المسئلة فصرح لمسئلة ذكرها في كتاب الرهن
وهي ان عبد الرهن اذا فاقعني رجل ودفع به مكانه واخذ الا اعمى فان على قول ابن حنيفة
وابن يوسف رحمه الله اعمى يقوم مقام العبد الرهن كما ودما ولا يسقط شي من الدين
وعند محمد رحمه الله يسقط نقصان العيسين من الدين ويلون العقور هنا بما بقي لمحمد رحمه الله
ان الجاني عليه قايمة مقام الحائز فكان المرهون ذهبت عينه فسقط نقصان العيسين من الدين
ووجه ظاهر الرواية ان الجاني عليه قام مقام الحائز على هذه الصفة لان الجاني دفع بنقل العيسين
فلا يستند الدفع والفتي لما قبل الاخذ من ان الماخوذ قام مقام المدفوع على هذه الصفة
وان حكم الرهن لم يثبت في عينه فلم يزل لا يسقط شي من الدين بخلاف ما اذا ذهب عن العبد
المرهون فعند قول محمد رحمه الله في هذه المسئلة قلنا هنا بطرح حصة العيسين
فياخذ بقيمة اعمى وعندنا ياخذ بقيمة صحيحا كما يسقط شي من الدين لقيامه مقام الاول
ولو كان مكان العبد جارية فولدت في يد الموهوب ولدا فقتل الولد لرجل واخذ الموهوب
القيمة من العايل ثم حضر المولى القدر المحل الجارية بقيمة اعمى وفتحت الهبة او بديع ولا يبذل
له على قيمة الولد ولو لم يولد الولد اخذ الام والولد بقيمة الام يوم الهبة لان حق الاخذ
والاعادة الى قديم ملكه للمولى القديم حتى متاكد في الام فليس له ان يولد كما لو قبض المشتري
الجارية البيعة وبذل الثمن بغير راد البايع وولدت في يده كان للبائع ان يستردها
ويجلسها لاستيفائها الثمن وكولد المرهون وغيرها وانما ياخذ الام بجميع قيمتها وان كان
حق الاخذ ما في الولد لان الولد تابع للام في حق الاخذ وسواء تابع يورث بنقصان
الام لا ينقص من القيمة ما درنا معوات مابع لا يورث بنقصان الدات او يورث
ان لا ينقص ولا ياخذ قيمة الولد لما ذكرنا ان حق الاخذ بطريق الاعادة الى قديم ملكه
والقيمة لم يكن في ملكه قط ولا يورث لانه لا يورث الا بغيره ان لو نقل الام لا ياخذ قيمتها مع انها اصل
قيمة الولد او لا هذا اذا قتل الولد او مات ولو كانت الام هي التي قتلت او ماتت وبقي الولد
ثم حضر المولى القديم ياخذ الولد بحصته من قيمة الام يوم وفقت الهبة لو قسرت عليها يوم

وقعت الهبة وعلى ولدها يوم يربد اخذها فما اصاب الولد ياخذ بذلك وما اصاب الام ليسقط عنه لانه انما يعتبر قيمة الولد يوم صار مقصودا في هذا الحق وانما يصير مقصودا يوم الاحد وهو بمنزلة ولد البيع انه يعتبر قيمته يوم القبض وقيمة ولد المرهونه يوم الفك كانه يوم صيرورة مقصودا وهو قول **ابي يوسف رحمه الله** ولا قول **محمد بن احمد** رحمه الله يرجع ثم رجع ابو يوسف رحمه الله وقال ياخذ الولد بجميع قيمة الام او يترك محمد بن احمد رحمه الله يقول بان الولد لما سبي الى وقت القبض يسرى الى الولد حق المولى العدم فصار كانه لا يسر ويرد على الام والولد جميعا من حيث الحكم ولو وقع الاسر عليها حقيقة واشترى اهلها رجل واحدا من دار الاسلام ثم قبل احدها او مات ياخذ الآخر حصته كذلك هنا وهذا لان اصله ان الزيادة اذا حلت من اصل جرى فيه العقد وتبقى الى وقت الاستيفاء جعل الحكم كان العقد جرى على الاصل والفرع حتى يكون له حصته مما اوجبه العقد كالجارية المبيعة اذا امتلأت اومات قبل القبض وبقي الولد لا يبيعه **ابي يوسف رحمه الله** ان الموهوب له لو قبل الولد او قبله اجنبى وبقيت الام شتمت المولى القديم واختار الاخذ ياخذ الام بجميع قيمتها ولم يطرح عنه بسبب قتل الولد شي فكذا اذا امتلأت الام اومات وجب ان لا يطرح هو اياها شي منه من القيمة لانه لو كان ليسقط بقتلها شي من القيمة كان لسقط بقتل ولدها وان كان باعلا لانه استملاك البيع مما يجوز ان يكون له حصته من البدل لانه لا يملك المتبوع واستملاكه كما في ثمر الخيل الحادث قبل القبض اذا استملاكه البائع او غيره وولد المبيعة فلما لم يسقط شيء علم انه لا يسقط هنا وهذا اسير انه لم يصركان الاسر جرى عليها لانه لو صار كان الاسر قد جرى علمهما فاذا مات الام او قتل ينبغي ان ياخذ المولى البدل بقيمة نفسه لان ما يخصه من قيمة الام عند محمد بن احمد رحمه الله وسن ان الجارية الماسورة فخالفة للمرهونه وللبیعة بالاجماع فلا يجوز اغتبارها بها وهذا لان الحق ما ثبت في الولد بطريق السرارة ولهذا لا يثبت في الارش وانما ثبت من حيث ان الولد جرد الام وبعضها كسائر اجزائها والحكم في البعض والكل سواء حتى ياخذ البعض بما ياخذ به الكل كما لو فات بعض الاحرار لا يفعل احد او بانه سمانة الا يرى ان الحكم في البعض المنفصل هكذا فكذلك في البعض المنفصل ولان الولد تبع للام ولم يكن حقه وجب في الولد وانما وجب حقه في الاصل وهو قدر قيمة الام ثم حدث الولد بعد ذلك واذا ذهب الاصل وبقي الفرع جعل حقه في الاصل باق كما كانت اذ مات وخلف ولذا سعى الولد في جميع الكاتبة لذلك هنا قال **شيخ الاسلام** على الاسما على رحمه الله والاصح قول **محمد بن احمد** رحمه الله لان بعضا هو مانع حاز ان يجعل كانه لم يلد فالاطراف في اخذ الاصل بقيمة كاملة كان لم يتنقص اما بعض هو منع لا يجوز ان ياخذ بقيمة الاصل ولو ملكه اصلا صار مع الاصل كاحليل ولو كان اصله لا ياخذ الباقي منها بحصته كذلك هنا ثم فرقوا في الجارية الماسورة بين ولدها وارثها فقالوا للمولى القديم ان ياخذ ولدها وليس له ان ياخذ ارشها وقالوا على العكس من هذا في الجارية الحرة اذ اولدت ولدا بعد الجناية واختار المولى دفعها فانه لا يدفع ولدها معها ولو

ولو قطعت يدها واخذ المولى ارشها واختار دفعها دفع الارش معها والفرق ان حق ولي الجناية في الجارية الجناية ملحق بحق العسر في مال الزكاة وحق مولى الجارية الماسورة ملحق بحق الشفيع اما الاول فلان حق ولي الجارية الجناية حق متأكد ثبت بسبب لم يجدته في مال الجارية حق العسر في مال الزكاة حق متأكد في رقبته المال ثبت بسبب لم يجدته صاحب المال لان حق العسر اما سطلح كحولان كحول وحولان كحول ليس من صنيع صاحب المال كان حق ولي الجناية في الجارية الجناية بطرح حق العسر في الزكاة بمرحق العسر في مال الزكاة بعد حولان كحول سرى الى بدله وبدل اطرافه ولا يسرى الى ولده فان الجارية اذا كانت للتجارة وحال كحول فعلم ان يودي زكاتها ولدت ولدا يساوي ما بين لا يسرى الحق الى الولد حتى لو ماتت الجارية بعد حولان كحول لاسحق حق العسر سقا الولد حتى لا يلزمه زكاة كحول لما فيه ولو استهلكه انسان بعد حولان كحول سقى حق العسر سقا الولد حتى يلزمه زكاة الماشي بذلك هنا واما الثاني فلان مولى الجارية الماسورة انما يستحق اخذ الجارية بسبب احداثه من كانت الجارية على ملكه وهو يملكها من جهة العدم وبذلك استوجب المالك من العدم وعلى المولى القديم كالشفيع ثبت له حق الاخذ بسبب احداثه المشتري بذلك استوجبته المشتري على الشفيع ثم حق الشفيع متى ثبت في البقعة للمشتري سرى الى الزيادة الحادثة من المسرا حتى لو كان في الارض المشتراة بخل قامت وتماز بعد على الخيل كان للشفيع ان ياخذ الارض والخيل مع الممار ولا يسرى الى البدل حتى لو استهلك رجل شيئا من الارض التي وجبت فيها الشفيع او من الخيل او من الدار واخذ المشتري قيمة ذلك ليس للشفيع ان ياخذ القيمة بل ياخذ ما بقي كذلك هنا فان قيل يجوز الحاق حق المولى القديم باحد الولد الحادث بعد الانفصال قيل له حق الشفيع سرى الى الزيادة المتول من الخيل فيثبت الحق فيه لكن اذا انفصل بطل الانفصال اما هنا حق المولى القديم في الجارية سرى الى الولد الحادث قبل الانفصال وثبت ولم سطل بالانفصال لانه ما كان يسحق المولى القديم اخذ الجارية بسبب انفصال ملكه بملك المالك من العدم وليكون الانفصال مبطل للحقة فامسردا لان حق المولى القديم في الجارية حق متأكد لا يمكن احدا من ابطاله مع بقا المحل فيه فيسرى الى الولد لانه جزء من اجزاء الحق متعلق بجميع اجزائها فيسرى الى الولد كالدين والرهن والديانة اما موجب الجناية الدفع والعدا وذلك متعلق برقبة المولى ورفقتها كاليمة عن ذلك وانما نصير الجارية ملكا لا وليا الجناية عند التسليم وعند ذلك الولد منفصل عنها فلا يسرى الى الولد الا يسرى الى المولى يتمكن من ابطال حق ولي الجناية عن العيز مع بقا المحل به بالفدا فلم يكن الحق منتقرا ومتأكد في العين وغير المقر لا يسرى الى الولد فرق بين الجناية والزكاة والندرو الوصية فانه لو اوصى ان يتصدق بجارية على المساكين فولدت ولدا يتصدق بالولد وكذا الواصي ان يوهب هذه الجارية فلان فولدت وهما كرجان من الملت سقا الوصية فيهما وكذا الوند ان يتصدق بهذه الجارية فولدت والفرق ان سقيا الوصية بقدر الملت مستحق حيث لو امتنع الوارث او الوصى بجبرة القاضي فكانت الوصية سقيا للمالك فيتعلق بها حق الوصى له

بل السيد ويراحي الملك الى وقت النفيد والحقوق المتعلقة بالعين بعدى الى ما يتولد منه
 كبيع الفضول والدليل على ان هذه وصية بالعين ان سهام الوارث والوصية اذا لم
 يخرج الجارية من المثل تعتبر العس وسند الوصية في يدها لا غير خلاف الجارية لاها لا
 تتعلق بالعين لما ذكرنا الا انه اذا هلك لا يحاطب المولى بشي لان مخاطب باقامة الفعل في هذا المحل
 او الفدا على وجه الخير وبعد الهلاك لا يمكن الخبير فلا يبقى الخطاب والتدقيق البادر
 لا يجب بالجارية فكان سببها حقوق العباد والاصل ان حق العبد اذا انقلب بالفعل والمحل
 كان المحل اصلا وتعلق حقه بالعين وجعل الفعل وسيلة لان دفع الحاجة بالعين اما الزكاة
 حواه تعالى وحقوق الشرع متى تعلق بالمحل والفعل كان الفعل اصلا لان المقصود هو الاستلا
 والامتنان والانتفاء لامر الله تعالى وذلك انما يحصل بالفعل ولهذا لا يجب الزكاة على
 الصبي ولا في مال فقبل الفعل كان المحل خاليا عن الحق فلا يسرى الى الولد فرق بين الوصية
 بالجارية للسائر وبين اعتاقها او بيعها اسمها او يبيعها من فلان فان هذه الوصايا لا تنسب
 الى الولد لان الوصية بالاعتاق وصية للجارية مجازا له على حسن خدمتها فلونفدتا في الولد
 لم يكن تنفيذ لمن وقعت له الوصية ولا بالاعتاقنا الولد عن الميت يلزم الميت ولاه من غير
 الرأه لان الولد اذا لم يكن طاهرا وقت الوصية لم يلزم ولاه والبيع لسمه بمنزلة الوصية
 بالاعتاق وكذا البيع من فلان حق الجارية لانه يوصى ببيعها عند قلته ماله فمن بحسن اليها
 فكانت هذه الوصية بالاعتاق سوا وهذا اظهر فيما اذا قدر الثمن لانه لو تبع الولد اما
 ان يباع مع الام ما قدر من الثمن او ثمن على حدة لا وجه الى الاول لانه مع الجارية باقل مما يبيع
 من الثمن ولا وجه الى الثاني لانه يصير الولد مقصودا بالبيع وهو ما جعله مقصودا والدليل
 على ان الوصية بالاعتاق وبيعها نسمة ومن فلان لا يوجب خفا في العز ان سهام الوصية والغير
 اذا لم يخرج من المثل يعتبر من السعاية حتى لو كانت قيمة الجارية اكثر من ثلث ماله يدعى كلها
 وتسقط عنها السعاية بقدر المثل وفي بيع النسمه يعتبر سهام الوصية من الثمن وفي الوصية
 بالكتابة محط قدر المثل من بدل الكتابة ويكتب مما بقي ولو كانت هذه الوصايا موجهة حقا
 في العز اعتبر المثل واللمان من العز كما لو اوصى بجارية لسان وهي لا يخرج من المثل
 فانه ينفذ الوصية في يدها ويعتبر المثل من عمن الجارية ولهذا الورود الجارية الوصية او رد الو
 له بالبيع تبطل الوصية ولو كانت موجهة حق الحرمة لا تبطل ثم فرق في الجارية من القطع والقتل
 فان العبد اذا اجنى جناية وقطعت يده واخذ الارش بقي خيرا بين الدفع والفدا واذا دفع يرفع
 الارش معه ولو قتل العبد واخذ القيمة يدفع القيمة الى ولي الجناية وبطل حماره لان الخبير
 انما يكون في الجنيين المختلفين والقيمة من جنس الفدا ولا يسد الخبير من الادل والاكر في المجلس
 الواحد والقيمة بدل الجاني فيدفعها الى ولي الجناية الا يرى انه لو اعقب عبده على الف او الفين قبل
 عيق وحج الحلف ولا يحس لعدم الفداء وكذا لو طلق امراته على الف او الفين قبل
 خلاف القطع لان المجلس مختلف فيبطل الخبير كما قبل القطع رجل اشترى عبدا من رجل بالبد

بالفدرهم حاله ولم يقبضه المشتري حتى اسره العدو واحضره وهداه فاشتراه
 رجل منهم خمس مائة درهم واحضره الى دار الاسلام وحضره واحضروا جميعا عند القاضي فان
 البائع بالخيار ان يباخذ خمسة مائة بشر يباخذ المشتري منه بالتمس او يبيع وان لم
 ياخذ البائع حينئذ يخير المشتري بين الاخذ والترك اما خبير البائع او لا فلا راسر
 ورجع على يد المالك في الماسور وان كان للمشتري للسايع فيه حق المجلس
 وحقه مقدم على حق السرى حتى ان كان للمشتري ان يباخذ فسل بعد الثمن مراعاة لحقه فاذا
 كان حقه مقدما على حق المشتري كان حق الاخذ له لتقدم حقه او صيانة له الا يرى
 ان العبد المرهون اذا اسره واستراه رجل واحضره كان حق المرهون في الاخذ معلوما
 على حق الراهن مراعاة لحقه في المجلس كذلك هنا واما خبير المشتري لانه لزمه
 زيادة ثمن لم يرض به فكان له الخيار كما لم يرض اذا احاطا ولم يخرج المحاباة من المثل
 ولم يحز الوهره خبير المشتري باعتبار لزومه زيادة الثمن فان ردا بعض فان
 اختار الاخذ يباخذ بالف وخمس مائة ولا يكون البائع متبعا وان من انه قضى دينيا
 على غيره لان عند اختار للمشتري الماحر من ان الفدا عليه لانه هو المالك لانه وان
 كان كذلك الا انه مضطر في المفاداة التي على المشتري لاحاق بنفسه في اليد
 لخدمه عند الثمن فحقه في الثمن ومن قضى حق غيره بغير امره وهو مضطر فيه
 لا يجعل متبعا اصله بعد الرهن اذا قضى دين المستعير وهذا لانه لزمه الثمن لسلالة
 المبيع له ولزمه الثمن الثاني لان الثمن الثاني لزم البائع بسبب العبد والعبد في
 ضمانه فيكون قرار هذا العزم على المشتري حتى اختار الاخذ وهو كما لو جنى العبد في يد
 البائع واختار المشتري اخذ العبد كان الثمن والفدا الاما له ولو قدر البائع
 واختار المشتري باخذ جميع الثمن كذلك هنا الا ان ثمة خبير المشتري بسبب
 العيب لان الجناية عيب اما الاسر ليس يعيب في العبد فلا يمس الخيار وسببه وهو
 نظير ما قلنا في السوء اذا وجد العتيل في الدار قبل القبض وروي عن ابي يوسف
 انه باخذ المشتري لان البائع طهره فصار بمنزلة الجناية اذا فداه البائع وهذا
 الاختلاف يشبه ما ذكرنا في البيوع اذا اشترى الرجلان عبدا وغاب احداهما قبل ان يفترا
 وفدا الحاضر الثمن وقبض العبدان عمدا بصر متبرعا ولا يرجع على شريكه وعندنا
 يرجع هذا اذا اخذ البائع ولو اى البائع الاخذ قيل للمشتري حله انت خمس مائة
 من المشتري من العدو وادفعه الى البائع الالف الثمن ان سبت وان سبت فرفع لان
 البائع لما اى الفدا فقد رضى سبلا حقه في المجلس ولانه سلب للمشتري على قصد البائع
 متى سلب المشتري على قبض المبيع قبل نقل الثمن كان ذلك رضاعته باطال حقه
 في المجلس كما لو اودعه منه وادخل حقه في الاسر واراد على ملك المشتري فكان له
 حق الاخذ والاعادة الى ملكه ومن اخذ عاد العبد الى وليم ملك المشتري كانه لم يخرج

ولا يسلم له الا باليمن الذي اشتراه من البايع لانه يسلم له البيع فيسلم له الثمن وان الى
المستري الاخذ له ذلك لانه مجرد خفي بطل بالرك كما في حق البايع ولا شيء عليه من الثمن
لانه صار العبد كالمالك قبل القبض كما في نسخ البيع **فرد** في هذه المسئلة
وبما ذكرنا **اول** الباب اذا اسر العبد واستراه رجل واخرجه الى دار الاسلام
ثم اسره ماسا فاستراه رجل اخر واخرجه كان حق الاخذ للمستري **الاول** ولو لم يأخذ
لا سبيل عليه للمولى القديم والفرق ان في مسلمانا مت الحق لكل واحد منهما لان المشتري
ملكه وللبايع حقا لكن حق البايع تقدم بخير هو اولا فاذا بطل خفي ظهر حق الاخر ولا يبطل
اما في تلك المسئلة حق المولى القديم لا يستل ابا بعد اخذ المستري **الاول** لان الملك واليمين
له والاسر ورد على ملكه وصماته فكان حق المولى القديم مرسا على خفي يبطل بطلانه هذا اذا
كان البايع بالفتح **د** ولو كان البايع بالفلسنة والمسلد محالها فالمستري اولى بالاخذ
من البايع لان الاسر ورد على ملكه ولا حق للبايع فيه لانه ليس **د** حق الحس لا شتيغا اليمن
الا يري ان المشتري كان خفيه قبل الاسر فلذا بعد الا انه خيره لا يتوصل اليه الا
بضمان زائد على اصل الثمن فاذا اخذ من المستري خمس مائة لزمه للبائع الف درهم اذا حل الاجل
لانه بالاخذ عاد العبد الى قدم ملكه كان لم يخرج عن ملكه وان الى المستري الاخذ بخير البايع
بين الاخذ بخمس مائة وسن الركة لان المستري لما الى الاخذ صار المبيع الكا حكما في ضمان
البايع وان يوجب انفساخ العقد فيعود العبد الى قديم ملك البايع كان لم يبيع فكان **د**
حق الاخذ باليمن الذي اشتراه المستري ولا سبيل للمستري عليه بعد ذلك لا سوا من البيع
بينها بخلاف **مسئلة اول** الباب فان بعد اذ اترك المشتري حق المولى لان هناك **د**
ملك المشتري من جميع الوحوة حيث اشترا من اقرار بعد ما ملكوه ملكا صحيحا اما هذا
البيع لم يتم بعد لانه اسر قبل القبض فلذا **د** اقترنا اذا اسر الحر في ربعة اربع سنوة
وسنين معه واخرز وابد ار الاسلام صاروا ارقا معه بالاسر وفسد كاهن **س**
تزوج من في عقلة واحدة او عقدت من رقة وهذا قول **د** الى خيفة والى يوسف وقال
محمد رحمه الله هو بالخيار يختار منهما اسن فيمسلاهما وبطل باح الباقي وهو قول الشافعي
رحمه الله وكذا لو كان تحت ثلاث سنوة لانه بالاسر صار عبدا والعبد لا يملك الروح باكر
من امراتين فلا يلد من الفرق بينه وبين الزايله على بسن فعندهما يفسد كاح الكل لانه ليس
البعث بغير الفساد والعرق بينهما باولى من البعض وعند مختارين **د** له الحر
الحرى اذا اسلم وحنة خمس سنوة واسن معه فان تزوج من في عقد واحدة فسد كاهن
عند الى خيفة والى يوسف رحمه الله لان الحر لا يملك الروح باكر من اربع سنوة وليس
البعث بغير الفساد ايها باولى من البعض وعند محمد والشافعي رحمه الله كذا ركاح
الاربع وبقا رقا سده سوان زوج من في عقد واحدة او في عقد متفرقة فابو حنيفة
وابو يوسف رحمه الله **فرد** فيما اذا كان العقد واحدا وبينما اذا كان متفرقا

فقال عنه اتحاد العقد يفسد كاح الكل وعند العرق جاز ركاح الاربع الاول وفسد كاح الكا
وكذا لو كان تحت اخذان فاسل معه فان تزوجا في عقد واحدة بطل كاحهما ولو كان زوجهما
في عقدتين جاز ركاح الاولى وبطل ركاح الثانية عند الى خيفة والى يوسف رحمه الله وعند محمد
والشافعي يختار انهما شادا وبقا رقا لآخرى واستدل محمد **د** علان من حله انه اسلم
وحنة عشر سنوة وفي رواية ثمان سنوة واسن معه فقال عليه السلام اختر منهن اربعا
وفارق سائرهن وفسن من الكارة رضى اسن اسلم وحنة عشر سنوة وفي رواية ثمان سنوة
فامر به النبي صلى الله عليه وسلم ان يختار اربعا منها والصحاح ان من ضروري الدليل اسلم
وحنة اخذان فقال عليه السلام اختر انهما سدت والعني فيه ان هذه حرمة
اعرضت في بعض المنكرات بعد صحة الكاح فتوجب الخبير دون العرق كما لو طلق
احدى نسائه لا يعينها بلما وبيان ذلك ان الاخذ وقعت صحة في الاصل اما في العبد
فظاهر ولم يرد الواسل واسن معه لا يفرق بينه وبين واحد منهن واما في الحر لا يكره
بخطاب الشرع والخطاب قاصر عنهم كانه غير نازل **د** فاهم يلدون المبلغ وينعون
انه لم يكن رسولا وليس لنا ولاية الا لاسرام عليهم الاوى ان الحر والخنزير مال مقوم
عندهم ينفق بقصر فاهم فيهم عندهم هذا الطريق فاذا اسلوا طهر حلم الخطاب فكانت
الحرمة عارضة الاوى انه لو مات واخذ من الخمسة او مات بم اسلم وليس عند الاربع
منهن جاز كاهن سوانت الاولى والاخيرة واذا ثبت ان الاكلم صحيح كان العقد الراب
والعقد المتفرقة سوانت **د** الحرى تحت اربع سنوة صبي وسن معه فان العقد
الواحد والعقد المتفرقة سوا ما لا اتفاق فان انقضى في العرق والخبير فرق محمد رحمه الله في
السير الكبير بين اهل الحرب واهل الذمة وقال لو كانت هذه العقود بين اهل الذمة كان الجواب
ما قال ابو حنيفة رحمه الله لان خطاب السرع حكم السوع في دار الاسلام كحل بابا في حق
اهل الذمة وان كذا لا يفرق بين اهل الذمة واليهما لا يستطاحصانها اذا دخل **د** وقال
رحمه الله لهذا الكاح حكم الصحة حتى يرضى اربا بالمعق ولا يستطاحصانها اذا دخل **د** وقال
ابو يوسف ومحمد هو باطل ولكن لا يفرق بين اهل الذمة لان الخطاب **د** هذا الاكلم
شايع في دار الاسلام وهم من اهل دار الاسلام فيكون الخطاب **د** ما في جهم لانه ليس في
وسع المبلغ المبلغ الى كل واحد واغنى وسن جعل الخطاب **د** شايعا فيجعل سوع الخطاب
ممنزلة البلوغ اليهم ولكن لا يفرق بين اهل الذمة الاوى **د** اهم لا يتوارقون **د** الاكلم
والشافعي رحمه الله سوى بين اهل الحرب واهل الذمة وابو حنيفة وابو يوسف استدلوا
بقوله تعالى وان تحجوا بسن الاختين والجمع بين الاختين بكاح حرام **د** هذا النص
وبكاح الاولى حاصل الجمع فتوقع بكاحها صحيحا حكم الاسلام وبكاح الثانية حصل الجمع فلم
يكن بكاحها صحيحا حكم الاسلام وانما وقع جب الاعراض بعد الاسلام بسبب الجمع اذا لا سبب
هنا سوى الجمع فيكون الوسا في كاح من حصل الجمع بكاحها وكان بكاحها فاسدا حكم الاسلام

باب على ملك المولى القديم ويكون شري الاول والثاني باطلا فان له حق الاحتياض ملكه قبل
 له قضا القاضي في فصل جته فيه انما يتعدا اذا اجتهد وقال اجتهاده الى مذهب اخرها فان
 القاضي اذا كان حقا للذهب وقد قضى بخلاف مذهب ابي حنيفة رحمه الله فاما يتعدا رايه اذا تحول
 رايه الى راي غيره فاما اذا لا يتحول لا يتعدا كلقاضي اذا كان حقا للذهب وقضى بخلاف مذهب المدبر
 ولم تحول رايه الى راي من يجوز بيع المدبر لا يتعدا قضاة حتى لو تحول رايه هنا او كان هذا
 القضا من شافعي المذهب لا يرد الا ان هذا غير شديد لان هذا اصل بحد رحمه الله اما اصل
 ابي يوسف رحمه الله قيل وهو قول ابي حنيفة يتعدا ان كان لا يرى ذلك وذكر في العيون
 لو ان باصباح خوصم في امر من الامور وهو يذهب في ذلك الى مذهب نفسه مذهب وقضى
 بخلافه فان باصباحه رحمه الله قال معنى ذلك القضا ولا تنقضه اذا كان مما جاز فيه الاتزان قضا
 ضا في خلاف جته لا يتعدا ولا ينقض اذ لا فائدة في النقص لانه ينقضه ويقضى بحسب ما قضى به
 الاول ولم يجر هذا الخلاف بخلاف ما اذا كان المصلح ان يرضى بغيره فاسد كان في نفسه
 فائدة وقال ابو يوسف رحمه الله يرد قضاة لان العضا بالجته اذا لم ينقض اذا قضى مع
 اعتناحه ذلك القضا ويذهب ذلك للمذهب اما اذا اعتد فسادا لا ينقضه كما اذا خالف
 النص ناسيا وقد ذكرهنا مطلقا انه يرد النص الا ان الصحيح ان يقول القاضي اذا قضى في
 فصل جته فيه سند قضاة لكن المعتبر احكاما والمقدم وهو احكاما والصحابة ومن كان في
 زمانهم رضي الله عنهم ولم يوجد قضاة هذا بجزالة القاضي اذا قضى بشاهد معين لم يتعد
 قضاة وليس في هذه المسئلة اختلاف بين المتقدمين رضي الله عنهم لو ثبت جليل يكون
 المذكور من الجواب انه يرد قضاة قول محمد رحمه الله على ما نقول قضاة هنا وقع
 حرا لا في محل الاجتهاد لانه وضع المسئلة فيما اذا قضى للمالك العدم على المشتري الثاني بالخذ
 باليمن وعندنا له حق الاحتياض من المشتري الاول لما ذكرنا وعند الشافعي رحمه الله
 حق الاحتياض وجله في يده بغير شيء لانه لم يزل عن ملكه كان هذا قضا خلاف مذهب
 الشافعي فلا يتعد على مذهب ايضا حتى لو قضى للمالك العدم بالاحتياض شيء وهو يرى راي
 الشافعي يتعد قضاة والذي لو قضى للمالك العدم بالاحتياض من المشتري باليمن وهو يرى ذلك
 يتعد فان كل كيف يتعد وهو قضا خلاف الاجماع لما ذكرنا في كل الجته بدع الدليل
 لا الدليل فاذا وقع قضاة في محل شاع فيه الاجتهاد ولا يكون مخالفا للنص والاجماع يتعد وان لم
 يقل به احد كما لو قضى بشهادة النساء على عايبا وقضى بالكوافق بشهادة رجل وامرأتين على عايب
 فانه يتعد قضاة وان كان من يجوز القضاء على الغائب لا يجوز شهادة النساء في الشهاداة
الرجال مع النساء في باب الكوافق لان كل واحد من الفضل جته فيه كذلك هنا هما
 مسلمان احدهما ان استتلا القضا على اموال المسلمين هل يوجب للمالك عندنا بوجوب
 وعند الشافعي لا والى ان عندنا للمالك حق الاحتياض وجد في يده وعندنا حق الاحتياض ويرد
 الاسر على يده فاذا قضى المولى على المشتري الاخر فقد قضى بالذليل المقضى للزوال

في حيز من ولدت حق الثمن فيكون الثمن حينئذ بمنزلة حبل الاتق فان ذلك يحكم مع بقا الملك
 رعايتا الجانب المراد ودفع الضرر عنه هنا اولى وذكر في الزادات العزاه اذا احضر والقائه
 بدار الاسلام قبل العشرة على علمهم المشركون واخذوا الغنم فقبل ان يصلوا الى دار الحرب
 ظهر عليهم قوم من المسلمين واستردوا الغنم منهم وراى الامام ان استتلا الدار قبل الاحراز
 بدار الحرب بوجوب الملك لهم وقسمه بينهم نفذت مسميته ولا سبيل للاوليين عليهم ومن قال
 باستتلا الدار على اموال المسلمين بوجوب الملك وهو ابو حنيفة رحمه الله يقول بان الاحراز
 بشرط وبدونه لا يثبت الملك ومن قال بان نفس الاستتلا سبب والاحراز ليس بشرط
 وهو الشافعي رحمه الله يقول بان استتلا الكافر على مال المسلم ليس بسبب
 ومع هذا يتعد القضا ان هنا سبب احدهما ان الاستتلا من الكافر هل هو سبب عندنا سبب
 وعندنا لا والى ان الاحراز هل هو شرط او امر ذي على محل الملك عندنا شرط وعندنا لا
 فالامام الذي قسمه اخذ يقول من يقول بان استتلا الكافر على مال المسلم سبب ويقول
 من والى ان الاحراز بالدار ليس بشرط كذلك هنا عندنا ياخذ الثمن من يدا الاول
 وعندنا ياخذ من يدا الثاني فاذا قضى بالاحتياض من يدا الثاني كان قضا في محل جته فيه هذا
 اذا قضى القاضي على المشتري الاخر بالدفع الى المالك العدم وان لم يقض القاضي لكل المشتري
 الاخر دفع الى المولى العدم باليمن الذي اشتراه هو بيع مستعمل لانه دفع الحد اليه بتراهيه
 ولم يكن المولى العدم حق الاحتياض وهو بمنزلة الاجنبى فحقه قضا كما لو باعه من اجنبى
 اخر خمس ما به او دفعه اليه بطريقه خمس ما به ولو كان كذلك انقضى منهما ما بيع لوجود
 معنى البيع وهو التملك والتملك عن تراخى كما في بيع المتخاطب فياخذ المشتري الاول
 من المولى العدم باليمن الذي استمر المولى او باكثر اخذ منه ياخذ المولى العدم باليمن لانه لا
 كان هذا بيعا كان هذا او البيع من اجنبى سوا وكذلك لو باع المشتري الاخر العدم من المولى
 القديم باليمن الذي استمر او باقل او باكثر صح بيعه كما لو باعه من اجنبى ثم باعه المشتري
 الاول باليمن الذي اشتراه المالك العدم ثم باعه المولى العدم باليمن ان شأنا
 وكذلك ان وهبه المشتري الاخر من المولى القديم للمشتري الاول ان ياخذ منه بالقيمة
 كما لو وهبه من اجنبى اخر ثم ياخذ المولى القديم باليمن الاول وبالعمه ان شأنا لانه
 قام عليه باليمن والقيمة فياخذها كما ياخذ باليمنين اذا اخذ المشتري الاول من الثاني
 اذا اسر العدو وعبد المسلم واخر زوجه بدارهم واشتراه رجل منهم بالف درهم واخرجه
 الى دار الاسلام واعور عنده واخذ المولى القديم باليمن ولا يعطى بالعور عنه علمه فهو بلخيبار
 ان شارده بعينه وان شأنا اخذ بجميع الثمن ولا ينقص عنه من الثمن شيء لان المولى العدم مشر
 من وجهه سعادته من وجهه لانه في حق المالك من العدو ومشتريه لان المشتري من العدو ومالك
 وهو اخذ منه باليمن وانتهى سري حقيقته وفي ملك نفسه سعادته ملك نفسه لانه في حقه
 كان ملكه باق وانما هو في يده غصب وبأى الامر من اعتبر كان له الحمار ان اعتبرناه مشتريا

هو ظاهر وان اعتبرناه مفاديا كذلك لانه انما يندى ملكه ليعود اليه فقديم ملكه كما خرج وانما
اخذه على تقدير السلامة لئلا يظهر علم السلامة لو يكن راضيا بالمفاداة **كان** ان يرد كان لم يرد
حتى حدث عيب عنده **ل** ان يرجع بنقصان العيب لانه بعد الرد لغوات شرط الرد وهو الرد
كما فنض فاذا انقضى الرد يرجع بنقصان العيب كما اذا حدث العيب في يد المشتري ووجبه عيبا فديما
وكذلك لو حدث العيب في يد العبد وقبل ان يشتريه المسلم ثم اشتراه واخذ المولى لان
العيب لا يختلف ولو كان العور عند المولى قبل الاسر ولم يعلم به المولى والمسئلة حالها فليس له
ان يرد لانا ان اعتبرناه بالشري فالمشتري اذا وجد بالشري عيبا انما يكون **ل** حتى الرد
اذا كان عيبا لا يحدث في ضمانه اما اذا حدث في ضمانه لا الهيري ان الغاصب اذا اشترى المقتضى
من العتقوب منه ثم وجبه عيبا كان حدث عنده في حالة العقب ولم يعلم بذلك **ل**
وقت الشراء لم يكن **ل** حتى الرد وان اعتبرناه بالمفاداة كذلك لانه انما يندى ليعود اليه فقديم ملكه
كما خرج وقد عاين الصفة التي خرج ولو كان المشتري وهبوه من رجل فاعور عند
الموهوب **ل** عدم خبر المولى وان كان يعلم به العور فاذا اخذه ياخذ بغيره صحيحا
فلو اخذه ثم علم بالعور فهو بالخيار ان شاء اخرج قيمته وان شأترك كما ذكرنا في الشرع لانه فداة
بشرط السلامة **ل** وقد فاقنا الشرط وليس **ل** ان يخلصه ويرجع بنقصان العيب
كما في الشري لان بنقصان القيمة بعد الهبة لا ينقص المفاداة لما ذكرنا ان المختبر قيمته
يوم القبض بحكم الهبة ووقت الهبة كان صحيحا فذهب العيب لا ينقص المفاداة لان الفايته
مع وبذهب البيع لا ينقص الممن لكن **ل** الخيار لانه وجده مغيرا لا الهيري لانه لو قطعت يده
واخذ الارش لا ينقص شي من الثمن ولا من القيمة بهذا اولى ولو لم يرد حتى حدث عنده
عيب وامتنع الرد فانه يرجع بفصل ما بين قيمته صحيحا الى قيمته اعور لما ذكرنا ان السلامة مشروطة
دلالة فاشبه البيع اذا تعدد رد **ل** بالعيب وان كان العور في يد العبد وهو بالخيار
ان شاء اخذه بغيره اعور وان شأترك بخلاف الشر فان هناك ياخذ بجميع الثمن او يترك
لان هناك وجب الاخذ بالثمن المسمى وبالعور لا يتبين ان المسمى لم يكن اما هنا اخذ بغيره
يوم القبض ونظهور العور تبين ان القيمة كانت اقل ولو كان العور عند المولى ولم يعلم به
فاخذه بغيره صحيحا ثم علم بالعور لا يرد **ل** بالعيب لما دللنا في الشرع لكن يرجع بالنقصان
وهو نقصان ما بين قيمته صحيحا الى قيمته اعور ففرق بين الهبة والشري فان ثمة لا يرجع بنقصان
العيب في هذه الصورة والفرق ان في الشري لو رجع بغيره العيب انما يرجع اما بسبب
العيب او بسبب ان المشتري من العبد واخذ منه زيادة على الممن الذي اعطى العبد ولا وجه
الى الاول لان هذا عيب حدث في ضمان المولى القديم ولا وجه الى الثاني فانه اخذ من
المولى القديم ما فدل على ان الهبة ان بعد الرجوع بالنقصان بسبب العيب
لم يتعد من حيث ان الموهوب **ل** اخذ زيادة على حقه فان حق الموهوب **ل** عند اختيار
المولى القديم اخذه في القيمة يوم القبض بحكم الهبة فصارا اخذوا زيادة على حقه فكان له الرجوع

بالزيادة

بالزيادة لانه اخذ بغيره حتى رجل اشترا عبد او قبضه فاسره العبد ولم يتراه رجل منهم واخذ الشرع
الاول **ل** باليمن بنقصان او غير قضاء وجبه عيبا كان عند البائع الاول **ل** ان يرد لانه عاد
اليه نسخا وعاد الملك القديم فعاد حقوقه والرد بالعيب من حقوقه وهذا لما ذكرنا ان هذا مفاداة
في حقه وليس بملكك ميتا بل دفع الوسايط الذي جرى بعد ذلك فيظهر حكم الملك الاول
فان كان مبيعا يعود مبيعا وان كان موهوبا يعود موهوبا وكذلك **ل** ان كان العبد جنيا قبل
الاسر ولم يحسر المولى الدفع او الفدا حتى اسره العبد واشتراه رجل واخذ المولى القديم
فانه يحسر الدفع والفدا وكذلك **ل** لو استهلك العبد مال انسان واسره واخذ المالك
فالدن في رقبته مباح لانه بالخذاع عاد الى قديم ملكه كما لم يخرج ويستوى الجواب في هذه
المسائل بين الاخذ بنقصان او غير قضاء ومن هذا الجنس مسائل اخذها هذه والمائة اذا اخذ القبيح
الدرا والسقعة بقضاء او غير قضاء فها سوا ويعود في الحالين الى قديم ملكه حتى كان للقواهب ان يرد
على بايعه ولو كان موهوبا **ل** كان للقواهب الاول ان يرجع فيه **ل** رابعة المولى اذا دفع
العبد الجاني الى اولياء الجنانية بقضاء او غير قضاء فها سوا حتى لو كان على العبد دين ودفع بغير قضاء
لا يضمن للعزماسيا واما سوى هذه المسائل فبها لانه اخذ عين حقه فان حقه مقصور على
العين بقوت بقواته ويبقى بقاها وفي اخذ عين الحق القضا وغير القضا سوا كما في اخذ الوديعة
والغضب والعارية ولو ان المولى القديم استرى العبد من المشتري من الكفار او وهبه للمشتري
منه لا يعود شي من الاحكام الاول **ل** لانه عاد اليه بسبب جليل واذا كان لرجل عبد
قيمة الف درهم فزعمه عند رجل يدين الف درهم فاسره العبد واشتراه رجل بالعين حقه
وحضر الراهن والمدين فان حق المفاداة والاخذ للمدين لا للراهن الا ان ياتي المدين اخذ
لمخنيذ ياخذ الراهن اما حق الاخذ للمراهن لما ذكرنا ان الاسر ورد على يده **ل** في المحلل
حتى معتبر بتقديمه على المالك قبل الاسر ولذا جدد كما لو اوصى خذمة عبد لرجل وبورقته
لاخر فاسره ثم اشتراه رجل كان حق الاخذ لصاحب الخدمه فان اخذ على حكم الرهن لا لهما
اخذ عاد العبد الى قديم ملكه الراهن كما لم يخرج عن ملكه ولا يرجع بما فدى على الراهن
لان هذا الفدا انما هو الحق للمدين بسبب الرهن والرهن في ضمانه فيكون ضمان ذلك عليه
لا على الراهن كما الوجبي في يد المدين جنانية وفداة المدين وهذا لا ينفع لنفسه في
المفاداة لانه انما فعل ذلك لاحصا الرهن لانه قد سوى عليه بالاسر ومن احيا حق نفسه
لا يرجع به على غيره الا الهيري **ل** انه لو مرض في يده وداواه فانه يكون متبرعا لانه انما داوى
لاصلاح حقه ودينه ففرق بين الرهن والجاراة والوديعة والعارية على رواية البسوط
فانه ليس لهم على الاخذ سبيل وولاية الاخذ للمالك **ل** وان كان الاسر ورد على يد المستاجر
ل في المحل يرد بغيره معاملة على حي المالك وذكر في السير الكبير انما اذا حضر المستودع
او المستجير او المستاجر قبل القسمة فله ان ياخذها وان حضر بعد القسمة فيه روايتان
في رواية لا ياخذ كما ذكر في البسوط وفي رواية ياخذ اما وجها لرواية التي لا ياخذ لان حق

المتاح في المنافع لاني الرقبة والفدا اجري في الرقبة لاني المنافع خلاف المرتبة لان حقة في الرقبة وفي
 رقبته بالبدل انه اذا بيع الرهن باذن المرتبة كان الثمن رهنا مكانه واذا لم يثبت حق الاخذ
 للمستاجر فالودع والمستعير اولى واما وجبة الرواية الاخرى ان حقة في المنافع ولا يتوصل اليها
 الا بالرقبة فله ان يتقدم والفرق بينهما قبل القسمة وبعد ظاهرا لان قبل القسمة يقطع ظاهر
 وهو من باب الحفظ ولهذا يملك الاسترداد من الغاصب والسارق فيملك الاخذ قبل
 القسمة بخلاف ما بعد ها وقد ذكرنا قبل هذا ان البائع اذا ابدى يرجع به على المشتري وان
 كان فدي لا حيا حتى ينسده فانه لو هلك يهلك على البائع ومع ذلك يرجع على المشتري والفرق
 ان الاصل في الفداه هو المالك والمرتبة مالك من وجبة لانه ثبت له ملك مقصود يفقد مقصود
 فان ملك اليد والكلس مقصود بعقد الرهن حتى كان مأكلا من وجبة والسوى عليه جاز ان يكون
 هو المختص بموتة الحيا اما البائع ليس له في المبيع حق مقصود لانه لو ثبتت لما ثبت
 بالبيع والبيع موضوع لزالة الملك عن البيع لا لاثبات ملك له في حق الا انه بقي في
 يده المبيع بعد ما باعه ولا يلزمه تسليمه الا ان يسلمه المشتري الثمن في مقابلته ولهذا لو اعاد البيع
 للاستفاعة او اودعها ياله لم يملك استرداده ليعلم انه ليس للبائع حق مقصود حتى ياخذ شيئا
 بالملك وصار يقضاه على مضطر الما فيه من اجابة حقة في الثمن فاشبه بعير الرهن وهذا
 قلنا في مسألة الوصية اذا ابدى الموصي بالخرقة مرجع على صاحب الرقبة بما فدي اذا مضى
 وقت خدمته لانه مضطر والمالك لصاحب الرقبة وان الى المرتبة ان ياخذ اخذ الراهن وسلم له
 بغير شيء يلزمه المرتبة وسقط دينه لانه تركه فدهلك الراهن في ضمانه فسقط دينه الا بغير
 انه لو لم ياخذ الراهن لسقط دينه فكذلك اذا اخذ بالندا لانه لم يسلم له العبد الا بالبدل
 فصار كانه افنكه من الرهنية بما ادى او كانه اشتراه بملك جديد في حق المرتبة وهو بمنزلة
 عبد الرهن اذا جني جناية موجبة للمال انه يحاطب المرتبة بالندا فان فدي كان متبرعا
 وعاد رهنيا كما كان وان الى قبل للراهن ان يشتت فادفع وان سبت فافد فان دفع صار
 كانه هلك وسقط الدين ايضا فرق بين هذا وبين المبيع قبل القبض اذا اسد
 وان البائع الاخذ واخذ المشتري فانه لا يسلم له المبيع بغير شيء بل يلزمه الثمن والفرق
 ان الراهن متى فدي الرهن بسبب حصل ضمان المرتبة من نصير الفدا دينا له على المرتبة
 كما لو حنى العبد المرهون جناية موجبة للمال في يد المرتبة وان الى المرتبة الفدا فدهاه
 الراهن فانه يصير ذلك دينا له على المرتبة لانه مضطر في هذا القضاء لاجل ملكه ومتى صار
 دينا على المرتبة وليس على الراهن مثل ذلك بل ضمان وصار دينا لراهن
 بالندا قاصيا دينه فليسلم المرهون له فاما المشتري متى فدي للمبيع بسبب حصل
 في ضمان البائع فما فدي لا يكون دينا له على البائع كما لو حنى العبد المبيع جناية موجبة للمال
 في يد البائع واختار المشتري الفدا فانه لا يسلم له المبيع الا بالثمن الذي اشتراه من البائع لانه
 غير مضطر لانه يمكنه فتح البيع فله يصير ما فدا قاصيا الثمن فلا يسلم له المبيع من غير ثمن وهذا

لان

لان لزوم الفدا بمنزلة عيب حرث في يد المرتبة والبائع والعيب الحادث في يد المرتبة مصنون
 عليه وليسقط من الدين بقدر نقصان فلو ان الفدا مصنون عليه اما العيب الحادث في ضمان البائع
 غير مصنون عليه ولا يوجب سقوط شيء من الثمن فلا يكون الفدا مصنونا عليه هذا اذا كان المرتبة
 حاضرا فان كان غائبا لحق الاخذ للراهن لو ورد الاسر على ملكه الا ان المرتبة مقدم عليه فيظهر
 حقه عند عينه الا ترى انه لو ابي الاخذ كان له اخذه لقيام ملكه وكذلك هنا واذا اخذ
 ثم حضر المرتبة قبل له ان سبت فاذا التمس الى الراهن وخدا العبد ويكون رهنا عندك على حاله
 والافدع ولا شيء لك من الدين اما بخير المرتبة بعد ما حضر فلا بد لو كان حاضرا محجرا المرتبة
 دون الراهن مراعاة لحقه في الكلس فكذا اذا كان غائبا وحضر بحج مراعاة لحقه في الكلس ولا يكون
 الراهن متبرعا في الفدا لانه فدي بسبب كان في ضمان الراهن وهو مضطر فيه لانه تعلق به احيا
 ملكه واحيا حق المرتبة فكان له الرجوع واما يعود العبد رهنا اذا اخذ المرتبة فلا للمرتبة
 بما ادى من الثمن الى الراهن دفع عن الراهن عزم الفدا في الابتداء فكان متبرعا بما لودفع عنه
 عزم الفدا في الابتداء بان كان حاضرا واخذ بالثمن من المشتري من العدو ولو كان كذلك
 كان العبد رهنا عند المرتبة على حاله كذلك هنا فان قيل وجبت ان لا يعود العبد
 رهنا لان الراهن بما فدي صار قاصيا دين المرتبة لما قلنا من قبل فيبطل الرهن فلا يعود
 كما لو قضى الدين حقيقته الا ترى انه ذكر في كتاب الرهن ان العبد المرهون اذا جني جناية
 موجبة للمال وفداه الراهن صار الراهن قاصيا دينه وسقط الرهن وقيل له
 انما اختلف الجواب بين المسليتين لاختلاف الموضوع موضوع المست لانه هنا ان المرتبة
 كان غائبا حين اخذ الراهن موضوع ما ذكر في كتاب الرهن ان المرتبة كان حاضرا
 وان الفدا وانما افترقا لان المرتبة لما كان حاضرا واولى الفدا فقد وجد منه الرضى ببطلان حقة
 في الرهن وسقوط دينه فيبطل الرهن ولم يبق العبد رهنا عنده اما اذا كان المدين غائبا
 لم يوجد منه الرضى ببطلان حقة في الرهن فجعل ما ادى الراهن الى المشتري موقوفا ولم يجعله
 بذلك قاصيا دينه مراعاة لحق المرتبة في الرهن لم يسل بالمقاصه في هذا الفصل ولوقال
 بالمقاصه ليسلم الرهن الى الراهن قبل اذ كان الثمن والدين مختلفين فنتج عن بيع المقاصه
 الا بالتراضي اما اذا كان على صفوة حقة فالجواب ما قلنا في الفصل الاول انه يخرج من
 الرهن من غير خيرة لانه لا قابلية في الاخذ ثم الرد اما اذا كان مختلفا فيعيد اعادة الرهن الا ان
 يريد المرتبة من اصلا فقد ابطال حقه في الرهن وصرى بالموى الذي ثبت بحكم الرهن فليسلم
 الرهن للراهن بركة لا لحالم المقاصه ولو كان الراهن غائبا والمدين حاضرا فهو محجور بها
 لان الحق للمدين او لا لاجل اصلاح الرهن ههنا اذا كان الرهن كله مصنونا ولو كان نصفه
 مصنونا ونصفه فارغا بان يبرهن عيدا قيمته الفان يدين الف درهم واشتراه المشتري
 من العدو وبالف وحضر الراهن والمرتبة واراد اخذه فانهما باخذانه وينودي كل واحد
 منهما نصف الثمن ويعود العبد رهنا على حاله اما اذا احضرها فلان العبد بغيره مصنون على المرتبة

لانه ممازله المستوفى في الحنفية **المالك** وقد تقرر ذلك بالهلاك فصار بمنزلة المالك فيكون العبد اعلى
 والنصف الاخر امانة عنده وهو كالوديعه عنده فيكون حق الراهن الا يبرى انه لو كان الكل مضمونا
 بحسن المرتين ويكون العدا عليه لا غير ولو كان الحل امانة بحسن المالك ويكون العدا عليه
 لا غير فاذا كان بنفسه مضمونا ونصفه امانة كمران ويكون العدا بينهما اعتبارا للمجس بالكل واما
 عود العبد رهنا على طاله لانه عاد العبد الى قدم ملك الراهن كانه لم يخرج عن ملكه وهذا
 لان الراهن لم يصرف قاصيا شيئا من دين المرتين لانه ما ادى عن الدين شيئا بل ادى عن نفسه
 بخلاف الاول فان الى المرتين ان يديه وقداه الراهن بجميع الالف اخذ المرتين وكان رهنا
 في نصف دينه ولا يكون الراهن متطوعا في العدا فيما على المرتين من نصيبه وهو خمسماية
 اما بقي رهنا لانه عاد الراهن الى قدم ملكه لانه لم يخرج عن ملكه واما بقي رهنا بنصف حقه لان
 الراهن لما ادى عن جميع العبد ونصف العدا على المرتين صار قاصيا نصف العدا عن المرتين
 وهو مضطر في هذا القضاء لا حيا ملكه وان كان المرتين حاضرا لانه لا يمكن ان يحسره على ملك
 العدا لان المرتين لما الى العدا افتد رضى بسقوط دينه لان بالاسر هلك الدين وانما يبقى بالبداء
 فاذا رضى بسقوط حقه سر ودال فكان الراهن مضطرا فثبت **هـ** حق الرجوع بخمس مائة ولا يكون
 على الراهن ان يوفى فوقه القاصه بقدر حتمية قضاء الراهن قاصيا بنصف دين المرتين حتما
 للقاصه فيبقى العبد رهنا بنصف الدين الا يبرى ان العبد لو كان كله مضمونا واني المرتين العدا
 وفدى الراهن سقط جميع الدين ولا يكون منه عا بل اذا كان نصفه مضمونا يسقط النصف
 وهذا لان لم يكن التزام حكم الراهن على المرتين لان الراهن ليس يلزم في حق المرتين حتى يمكن
 اخرى على بوجه في حقه وهو مضطر في العدا لا يحاق بنفسه وان الى السواهن ان يدير فقداه
 المرتين بالالف فهو متطوع لا يبرج على الراهن بشئ مما ادى وهو رهن على طاله اما متطوع
 لان العدا احسنه ما كان امانة من العدا على الراهن لا على المرتين فصار المرتين قاصيا دين الراهن
 وهو غير مضطر في ذلك متى كان الراهن حاضرا لا يمكن ان يرفع الامر الى القاصي بخبره
 على ان يدير حصة الامانة حتى المرتين كيلا يبطل حقه في الراهن لان حق الحبس في النصفين
 جميعا لم يفعل فقد قضى غير دينه بغير امره وهو مختار فيه فلا يكون ان يرجع عليه
 كما لو فدى اجنبى احزوا اما عود العبد رهنا على طاله لان الراهن لما الى العدا لم يصرف قاصيا
 شيئا من دين المرتين فيبقى العبد رهنا بجميع الدين بخلاف ما اذا كان المرتين
 حاضرا فاني العدا فقداه الراهن لان المرتين من مريض بسقوط حقه لا يحسره على العدا
 ولو كان الراهن غائبا وقداه المرتين شرخص الراهن يرجع المرتين على الراهن بنصف
 العدا في تيسر قول **ابن حنيفة** رحمه الله ولا يكون متطوعا ولا يرجع في قول
ابن يوسف وقولنا اسي ويعود رهنا على طاله بجميع الدين ويكون متطوعا وجه قولها
 ظاهر لانه بمنزلة المودع في قدر ما هو غير مضمون عليه فلم يكن مجبيا به حق نفسه حتى
 يكون مضطرا في العدا او بخنيفة رحمه الله يقول **له** حق الحبس في ذلك وان لم يكن

مضمونا

مضمونا **ناصر** ورده الحبس فيما هو مضمون فصار مضطرا في ذلك ضرورة احياء نفسه فلا يكون
 متطوعا واصل هذا الخلاف في الرهن العبد المرهون اذا جنى جناية وقيته اكثر من الدين ان
 العدا في قدر المضمون على المرتين وفي الزيادة على الراهن ولو فدى الراهن على النصيبين
 عند تباي المرتين او غيبته لا يكون متطوعا ولو فدى المرتين على الحصتين قبل تباي الراهن
 يكون متطوعا بالاجماع وعند عديته على الخلاف الذي ذكرنا وقيل بل هذه المسئلة فرع
 لمسئلة ذكرنا في كتاب **البيوع** وهي ان رجل اشترى عبدا من رجل بالدين درهم صفقه واخذ
 حاله ثم غاب باحدهما تبطل بعد الثمن فنقد الحاضر البايع جميع الثمن واخذ العبد ثم
 حضر شريكه عند ان حنيفة ومحمد رحمهما الله يرجع على الغائب بنصف الثمن ولا يكون
 متبرعا فان قيل كيف يحل هذه المسئلة فزع المالك المسئلة وفي تلك المسئلة محم مع
 ابن حنيفة رحمه الله وهذا مع ان يوسف قيل **هـ** يجوز ان يكون المحم رحمه الله قوله الاول
 اول واخر فكان ما ذكر محمد رحمه الله في مسئلة السر قوله الاول وما ذكرنا قوله الاخر
 وفي العمون روى ابو يوسف عن ابن حنيفة رحمه الله في عبد مسلم لمسلم عنه اهل الحرب ثم ان
 العبد ابقى الى المسلمين فانه يعيق كانه عم نفسه وروى عنه رواية اخرى انه يرد الى سيده
 ولا يعيق وجه الرواية الاولى ظاهر وهو ان بالهجر والاحراز يدارهم صار عبد اللهم
 بهذا عبد الحربي فهو مولاة واحرز ملكه بدار الاسلام فملك رقبته نفسه فعوق كما لو خرج
 عبد اخر الحربي مسلما الى دار الاسلام وجه الرواية الاخرى ان بانفصاله من دار الحرب
 الى دار الاسلام كما زالت يدا اهل الحرب عنه وحصل الاحراز صار في ايدي المسلمين
 ولذا اريد حكمه وحق المالك القديم باق فيرد اليه لانه عاد الى مال **هـ** واهل الحرب
 اذا غلبوا على بلد او قرية وحازوها الى دار الحرب ثم ان المسلمين طغوا بها فجاار بها فان
 وجدوا وتبطل القسمة اخذوا بغير شئ وبغيرها بالقيمة كسائر الاقوال وان اخذوها
 من وقع في سهمهم مسجدا او قفاجا فان جاسا بها فليس **هـ** عليها سبيل فان جرب ما حوله
 ثم جاسا بها فله ان ياخذها بالقيمة وهذا قول محمد رحمه الله اما في قول **ابن يوسف**
 رحمه الله لا يصير ان ملكا ابدا ولو وقع العبد في سهم رجل فزهنه ثم جاسا بها فليس **هـ**
 ان ياخذ فان قال **ابن ابي عمير** الدين واقتك فله ذلك وهو متطوع ولو احره ثم جا
 صاحبه فله ان يسقط الاجارة لان المرتين يدر نفسه ما لم يفتك الراهن لان واذا امتك المالك
 التديم وقضى دينه عاد الى يد صاحبه فياخذ منه ويصير متطوعا واما المستاجر فان يدر
 بمنزلة تديره الاخر وعن هذا قلنا ان العبد امانة في يده ولا ان الاجارة تنسخ بالعدر بخلاف
 الرهن **باب من الاختلاف في الغصب** مما يدعي صاحب العبد المنع وخالفه
 فيه الغاصب **اصول** **الباب** **مسائل** ذكرناها في كتاب
البيوع في هذا الكتاب في مسئلة املاها محمد رحمه الله الا ان هناك وضع المسئلة في
 الجارة وهنا وضعها في الغلام وذكرها من المسائل ما لم يذكره فقال رحمه الله اخذ باع

الغاصب العبد المغصوب ثمن موطن الى سنة فقال المولى للغاصب بغير عدي بالفدرهم حاله
 ونعمه من الاخر خمس مائة الى سنة وقال **المولى للغاصب بغير عدي** لا بل بغيرك ائت
 بامرنا والعبد قايما في يد المشتري فان العبد **ولا سيميل لاحد عليه** لانهما اتوا اتفاقا على ان العبد
 ملك المشتري ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويبدى بيمين الغاصب واذا اختلفا فان كان
 العبد معد وفاؤه للمالك **لا ضمان** على الغاصب وان لم يكن منه مونا بغيره الى اخر ما ذكرنا ثم
 ولو اقاما البيعة بينة المقر **ولا ضمان** على الغاصب وان لم يكن منه مونا بغيره الى اخر ما ذكرنا ثم
 ببيعه ثم باعه منه ز اذ هنا فقال **لو مات العبد في يد المشتري** ثم اختلفا في الفاعل ما هو ويضمن
 الغاصب قيمة العبد للمالك اذ احلنا لان الرد تغدر لا يعني من جهة المالك لانه تغدر بالموت قبل
 اقراره بالبيع **كلا** ما اذا كان قايما الان التغدر باعتبار دعوى المالك **لا ضمان** لولا
 وانكر البيع **لا ضمان** ما اذا كان مكررا **ولا ضمان** وذكرونا مسلة الهبة ولم يذكر
 ثم فقال **ولذلك لو وهبه الغاصب لرجل** وادعى المالك البيع من الغاصب وادعى
 الغاصب انه وهبه له سلم العبد للمو هو **لا ضمان** كل منهما على دعوى صاحبه
 وابهما نكل **لا ضمان** دعوى صاحبه وان اختلفا ان كان العبد معد وفاؤه للمالك **لا ضمان** عليه
 لان امتناع الرد من حكم بقاء الهبة **لا ضمان** الى المولى **لا ضمان** انه لو اقتصر على انكار الوكالة
 كاي **لا ضمان** ان يأخذ العبد فضا امتناع الرد مضافا الى دعواه البيع على الغاصب وان كان
 العبد كذلك في يد الموهوب قبل المنازعة يضمن الغاصب قيمته بعد ما حلف كل واحد منهما على
 دعوى صاحبه لان امتناع الرد غير مضاف الى المالك **لا ضمان** لصاحب العبد على الموهوب
 له لو صول حقه اليه من جهة الغاصب ونقلت الهبة من جهة الغاصب حتى كان **لا ضمان**
 حتى الرجوع في الهبة وان نزع منه وكيل في ذلك **لا ضمان** والواهب عرى وحق الرجوع **لا ضمان**
 لان القاضي ابطال زعمه حيث قضى ببقاء الهبة من قبله لانه لما قضى عليه بال ضمان ملكه بال ضمان
 فنقلت المقرات من قبله ضرورة ثم ذكر مسلة الضرب هنا فقال **لو ضرب الغاصب**
 العبد فقتله وقال **للمالك انما مرنى بغيره** وقال **المالك ما امرتك ولكنني بعته** بترك
 بالفدرهم فضرته فقتلته فعلى الغاصب قيمته بعد ما يحلف كل واحد منهما لانه وجد منه
 سبب الضمان لكنه يدعى البراة بالامر وقد امتنع الرد قبل اقرار المالك ثم ذكر
 لو ان الغاصب اعاق العبد او دبسه او كاتبه وقد ذكرنا بما في البيوع هذا كله
 اذا اقر الذي في يده انه ملك المقر **لا ضمان** او انه العبد بذلك في الاعتاق والتدبير والكتابة
 اما اذا انكر الذي في يده ملك المقر **لا ضمان** اصلوا وقال **ان العبد عبد** وهو كاذب انه المقر
 ضمن المقر قيمة المقر له قايما كان او هالكا لان امتناع الرد غير مضاف الى دعوى المقر
 البيع منه الا يرى **لا ضمان** انه وان صدق المقر فيما قال **لا ضمان** وانكر انه وكله بذلك لا يكون
 لسبب من اخذ العبد لان المشتري قد استحقه ظاهرا بنا على بيعه حكم المالكية ظاهرا وكذا الموهوب
 له وكذا يستحق الحرية او حق الحرية بالاداء اليه فلا يصدق في النسبة الى غيره

لانه

لانه يريد بذلك ابطال ما سدا وبسبب الولا الى غيره فلا يصدق ويضمن قايما كان او هالكا لان امتناع
 الرد غير مضاف الى جعلي وكان للذي في يده ان يرد جع في الهبة لما قلنا وفي العيون هشام عن محمد
 رحمه الله اذ كانت ارض يدير رجل واجرها فقال **رب الارض اجبرتها بامرى** وقال الاخر
 عصبتها منك واجرتها فالقول **قول** رب الارض ولو كان الغاصب بلى في الارض ثم اجرها فقال
 رب الارض امرتك ان تبني وتو اجر وقال **لا ضمان** الاخر عصبتك ونيت باجرت قال يقسم الارض على
 قيمة الارض المبينة دون البناء وعلى البناء اصاب النيا هو للغاصب وما اصاب الارض
 فهو لرب الارض اما في الاول **لا ضمان** لان الغاصب وقع برب الارض لانه لا قول في رقبه الارض
 وان الاستحقاق **لا ضمان** والمالك مطلق يتصرف بشرعا والعصب لا يطلق للتصرف فكان القول قول
 صاحب الارض واما اذا بنى فتدا و **لا ضمان** ملكه ملك غيره وملكه مطلق للتصرف وملك صاحب الارض
 مانع فكان القول قول صاحب الارض فيما اصاب ملكه وقول الغاصب في مقدار ما يخص البناء
 والله اعلم **باب من وديعه الصبي والمجنون والعبد المحجور عليه اصل**
الباب ان المحجور عليه يواخذ بضمان الافعال اذ لم يكن مسلطا عليها من جهة المالك
 ولا يواخذ بضمان الافعال لان المحجور عن الاقوال لا يتحقق وعن الاقوال لا يتحقق لان الافعال
 صحتها بوجودها حقيقة لا بالشروع والوجود قد يكون بعد الحجر قايما صحة الاقوال بالشروع
 فاذا اجاز الحجر لم يكن له وجود شرعا **وحرر** اخر ان المودع اذا مات مجهلا
 للمودع ان كان الايداع صحيحا **لا ضمان** الضمان والافلا لان الضمان انما يجب بالتحجيل عندنا باعتبار
 انه عند ذلك **لا ضمان** يصير مضمنا للمودع والتضييع عبارة عن ترك الضمان للمالك **لا ضمان** وحفظه
 فانما يجب الضمان في موضع المرم الحفظ وصح التزامة في موضع لم يلزم او يصح التزامة
 الاميزي ان من صنع ماله في بيت انسان بغير امره او هبت الرج بتوب انسان والقتل
 في بيته لا يلزم الضمان بالتضييع حتى لو سرق من ارق ولم يدفعه ودل سارقا على سرقة
 او مات مجهلا **لا ضمان** لا يضمن لعدم التزام الحفظ وعمله لو قبل الوديعه وهو من اهل
 القول **لا ضمان** ففعل ما ذكرنا يضمن اذ اعفنا هذا قال **محمد رحمه الله الصبي** اذا كان ابن ابي عشر
 يقبل البيع والشرا ويقبض الودائع وهو محجور عليه او دعه رجل النافق قبلها فادرك ثم مات
 ولا يدرى ما حال الوديعه فلا ضمان **لا ضمان** الا ان يشهد الشهود انه ادرك وهو في يد
 وهذا المسئلة على وجوه اما ان علم هلاك الوديعه قبل بلوغه او علم هلاكها قبل بلوغه
 او علم قيامها بعد بلوغه او لا يدرى قيامها او هلاكها ففي الوجه الاول **لا ضمان** لانه لو كان
 بالغالا يضمن بالهلاك قال الصبي المحجور اولى وكذا الوما ت قبل الادراك مجهلا لا يصير الوديعه دينيا
 في تركته لانه لم يلزمه حفظه بالعقد لان المحجور ليس من اهل الالتزام فلا يجب عليه الحفظ
 فلا يضمن بالتضييع والتحجيل وهذا على اصل **لا ضمان** الى حقيقة ومحمد رحمه الله اظهره لانه لا يضمن
 بالاستهلاك حقيقة فيا بالتضييع والتحجيل اولى **لا ضمان** وعند ابي يوسف رحمه الله ان كان يضمن بالاستهلاك
 لكن لا يضمن بالتضييع لان الضمان بالتضييع بناء على التزام الضمان في الحفظ ولم يصح ذلك في الصبي

سنة

المحجور الا يرى انه لو دل سارقا على سرقة قبل البلوغ لا يضمن وكذا بالتمثيل وكذا لو علم هلاكها
بعد البلوغ لانه لو ادعى بعد البلوغ وهلك لا يضمن هذا اولى وفي الوجه الثالث
وهو ما اذا علم قيام الوديعة في يد بعد البلوغ او شهد الشهود بذلك بحج الصمان في ماله
لان التمثيل ترك الحفظ والصبي بالادعاء السابق التزام الحفظ والادعاء من الصبي المحجور
العادل ليس باطل بل هو موقوف على اجازة من هو لسبيل منه فيوقف صحة الالتزام على وقت
البلوغ فاذا بلغ ودأ على حفظه بعد الادراك صار بمنزلة الاجازة منه ويصير ملتزما بالحفظ
بالادعاء السابق كانه حد المالك الادعاء وانما يصير ملتزما بالحفظ بالادعاء السابق بعد
البلوغ ويصير للمالك كالمحدد للادعاء اذا كانت الوديعة في يد بعد البلوغ ولان ترك المالك
المال في يد بعد البلوغ امر لا يحفظ ودأ منه على الامساك الزام للحفظ كما لو قام الكيل
وضاع بحج الصمان على الآخر ولهذا الدل سارقا على سرقة بعد البلوغ يضمن وكذا اذا
جهلا اما اذا لم يعلم قيام الوديعة في يد بعد الادراك ولا يدري اهلك ام لا يضمن لانه
وقع الشك في التزام الحفظ وتجدد الوديعة فلا تستلزام بالشك وان كان الظاهر
قيام الوديعة لان البات بالظاهر لا يعتبر لاثبات ما لم يكن والتزام الحفظ بالادعاء ان
لا يكن فلا يثبت بالشك وكذلك العتوة الذي لا يعقل فلا ضمان عليه في ماله اذا مات
الا اذا علم قيامه في يد بعد الاقامة او شهد الشهود بذلك لان التزام المعنوة الحفظ
بالادعاء غير صحيح لانه التزام بالقول والمعنوة لا يواحد ضمان الاقوال
كالصبي وانما يصح الالتزام بالادعاء السابق بعد الاقامة فصار الجواب في حقه
كالجواب في حق الصبي بمنزلة ما لو وضع المال في منزله رجل مات صاحب المنزل
لا ضمان على صاحب المنزل لعدم التزام الحفظ كذلك هنا ولو كان الصبي والمعنوة
ما دون الماه في التجارة اذن لهما ابوهما او وصيهما في التجارة كما افاق العتوة او كبر الصبي ثم
مات او مات قبل الاقامة والكبر ولم يدرك ما حال الوديعة فمما ضمان ولم يشهد
الشهود ان المعنوة افاق وهي في يده او ان الصبي ادرك وهي في يده لا تمام باذن الويل
صار من اهل التزام حفظ الودائع وصياهما لانه من ضرورات التجارة وتوابعها
فيجوز الالتزام بحج الصمان بترك الحفظ الملتزم لا لحماها بالبائع فجار ان يضمن
بالصبيع ولهذا الدل المادون سارقا على سرقة الوديعة ففسد ثمنها او راي انسانا باخذ
الوديعة فسكت يضمن كالبائع العاقل بخلاف المحجور لما ذكرنا الا ترى انه لو ادعى رجلا
شيئا فاستهلكه ابنه صغيرا وعبد له فعلى المشتك الصمان في الحال لان قبوله
الوديعة يكون اذنا لمن في عياله بان يحفظها والصبي والعبد اذا كانا في حفظ
الوديعة يواخذ ضمان الاستهلاك ولا ضمان على المودع ولهذا قلنا من في عيال المودع
من صغير وكبير مملوك او اجني اذ خلط دراهم الوديعة بغير اهرام المودع لا ضمان عليه
لانعدام الخلط منه حقيقة وحكما فان فعل من في عيال يجعل كفله فيما هو مأمور به

من

من جهة صحتها او دلالة وذلك لا يوجب الخلط ولكن الصمان على الذي خلط لباشرة الفعل
الوجب للصمان والصغير والكبير في ذلك سواء لانه ضمان الفعل ولو دفع الرجل الى العبد
الكبير المحجور عليه الف درهم وديعه فاعتق ثم مات وترك مالا ولا يدري حال الوديعة فانه
يكون دينيا في تركته وان لم يعلم كونه في يد بعد العتق لان العبد المحجور اذا كان بالغاً يصح
التزام حفظ الوديعة منه في حق وصار بمنزلة استراط الصمان منه على نفسه لوضيعة
وذلك صحيح منه في حق نفسه ان لم يصح في حق المولى وهذا لو كفل لسان في حاله الرق
او اقر ماله بغير اعتق اخذ به الا ترى ان هذا العبد لو راي انسانا ياخذ الوديعة فسكت ولم ينه
ضمن بعد العتق سبب انه لزم الحفظ الا انه لم يظهر في الحال لحق المولى كما في الكفالة
فاذا زال حق المولى بالاعتق بقدر قبضه وصار متلفا بترك البيان كما اذا اودعه بعد العتق
وصار الجواب في حقه كالجواب في حق الحر البالغ اذا مات تجهلا بخلاف العبد الصغير
لانه ليس من اهله ولومات وهو عبد وترك مالا كثيرا وهو محجور عليه كان جميع ما ترك لمولاه
لان التزامه باطل في حق مولاه فلم يثبت الدين في كسبه في حق المولى فلا يجب على المولى شيئا كما لا
يجب عليه شيئا بكنالته واقراره الا ان يعرف الوديعة بعينها فسر على صاحبها لانه عين ماله
ولو كان العبد صغيرا محجورا عليه فهو كالصبي الحر المحجور مما لم يقم البينة على كونه الوديعة
في يد بعد البلوغ لا يضمن اذا اعتق ومات من غير بيان فان كان المولى اذن للعبد البالغ
في التجارة بعد ما قبل الوديعة او الابن والوصي للصبي بعد قبول الوديعة بمات ولا يدري
حال الوديعة فلا ضمان عليه الا ان يشهد الشهود انها كانت في يد بعد الاذن لانه محتمل انه هلك
قبل الاذن والتزام الحفظ في حق المولى او في حق نفسه من الصبي انما يصح بعد الاذن لانه محتمل
وانما يصير ملتزما لان حفظ الوديعة بعد الاذن اذا عرف قيامها في يد بعد الاذن فاذا لم يعرف
لا يصير ملتزما بالشك فلا يجب الصمان بالتمثيل بخلاف العتق فانه اذا اعتق ثم مات
وجب الصمان في ماله وان لم يعرف كون الماله في يد بعد العتق لانه بالعتق زال
حق المولى اصلا فلم يبق الا حق العبد البالغ وهو ما اخذ في حقه ما بالاذن لا يبطل حق المولى فانما
رضي المولى بالاذن بان ما حل من رقبته عبد ما يلزمه من الصمان بالتجارة او من توابع التجارة
فان علم كونه بيد بعد الاذن صح في حق المولى والا فلا يوضح الفرق بينهما ان العبد المحجور البالغ
اذا اتلف الوديعة بالعناية باخذ بعد العتق فلما مات بعد العتق جهلا يكون متلفا لانه
في حاله الحر او بعد العتق فاي الامر من كان لا يفك عن الصمان بعد العتق ولا كذلك
الاذن فان ما اتلف في حاله الحر لا يوجب له بعد الاذن فدل ان حق المولى قائم بعد
الاذن وهو نظير ما ذكرنا في النكاح ان العبد اذا تزوج امرأته بغير اذن مولاه
ثم اذن له المولى في النكاح لا ينفذ ذلك النكاح الا باجازه استحسانا لبقا
حق المولى بعد الاذن ولو لم ينفذ لولا حق المولى من كل وجه فان شهدوا انها كانت
في يد بعد الاذن ثم مات وترك مالا ولا يدري ما حال الوديعة يكون الوديعة دينيا

مما ترك لأن تجهيل الوديعه منه وحده صحة التزام الحفظ في حق المولى لأن المال متى كان قابلا
في عين بعد الاذن بتدال التزام السابق وصار كابتدا الايداع في هذه الحالة هذا اذا كان
العبد المحجور بالغ وقت الايداع ولو كان صغيرا محجورا عليه الا ان يعقل البيع والمشر او معتق
مقبل النسخ والشري وهو محجور عليه او حر صغيرا اكل لهم في التجارة بعد الايداع مما اتوا
ولا يدري ما حال الوديعه لا يضمنون لانهم ليسوا من اهل التزام الحفظ بالعقد على
ما سوا الا اذا شهد الشهود على قيام الوديعه في ايديهم بعد الاذن ولو كان ما ذونا يوم الايداع
ثم عتق او بلغ او افاق شتم مات وترك ما لاكثر من المذكور في الكتاب قالوا ينبغي ان يضمن
لصيرورته من اهل التزام الصمان بالشرط فيما هو ملحق بالتجارة **ات** وحله وحله
الصغير والعبد سوا هذا اذا لم يكن يعرف حال الوديعه اما اذا اودع عبدا بالغ
محجورا عليه ما لا يستهلكه لم يضمن عندنا في حقه ومحمد رحمه الله حتى يعتق لنا اشتراط الصمان
عليه والتزامه صحيح في حقه دون المولى وعندنا في يوسف رحمه الله ببيع فيه في الحال وان كان
العبد صبيا لم يضمن عندهما في الحال ولا بعد البلوغ والعقود العارضة وهو الامر
بالحفظ لم يصح في حقه ولا في حق المولى فبقى التسليم وان كان الصبي او العبد ما ذونا يضمن في
الحال لان الحارص صح في حقهما وفي حق المولى فالما ذونا من اهل الالتزام بالعقد ولهذا
يؤخذ بصمان التضييع وعلى هذا الواقرض صبيا محجورا عليه او عبدا محجورا عليه **ما**
فاستهلكه لان التسليم اليه تسليط وقوله اقرضتك معارض لقوله احفظ في
الوديعه وكذا الوبايع من صبي محجور عليه او عبدا محجور عليه شيئا فاستهلكه فهو على هذا الخلاف
لان التسليم اليهما تسليط وقوله اعت معارض فلا يعمل المعارض في حق الصبي اصلا
ولا في حق العبد حتى يعتق **باب من الوديعه** التي يقرض صاحبها بقبض
بعضها او بقر المستودع بذلك ثم يموت **اصل الباب**
ما ذكرنا غير مرة ان البينة على المدعي واليمين على من انكر بالنصر **وحرف اخر**
ان قول المدعي وورثته مقبول في مرد الوديعه وهلاكها اذا لم يقر دليل وجوب
الصمان في حقهما اما اذا كان دليل وجوب الصمان لا يصدق ان الحجر انه اذا لم يقر دليل
وجوب الصمان فهو امين وقايله كونه امينا بقوله وان كان مدعي صورة وللمدعي
باق معنى وهذا لانه مسلط على الرد واقراره المسلط على الرد بالرد كقراره من سلطه
فاذا قام دليل وجوب الصمان كان الصمان واجبا نظرا الى الدليل فيلزم مدعي البراءه
عن الصمان فلا يصدق الا بحجة ولانه لم يبق امينا ومسلط على الرد فلا يكون قوله
كقول المالك اذا عفا هذا **ما** **باب** محمد رحمه الله اذا استودع الرجل رجلا
الف درهم فقال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض وديعتك ثم مات
المستودع فقال صاحب المال لم اقبض شيئا وقال ورثته المستودع قد قبضت
نسخ مائة وبقي مائة لم يصدق الورثه على هذا لان الصمان قد وجب في تركه المودع لصاحب المال

ظاهرا

٢٤٣
ظاهر الموته مجعلا فكانوا يدعواهم هذه يدعون البراءة عن الصمان فلا يصدقون الحجر ويقال
لصاحب المال لا بد ان يقر بقبض شيء من الوديعه لانه بت قبض شيء من الوديعه بقول المودع
في حياته لانه احب عند في حال الامانة وقول الامين مقبول على صاحب الامانة كونه موثما من
جهته نصارا اقراره كاترا صاحب الوديعه لا يبرى ان المستودع لو قال لصاحب الوديعه قبضت
جميع وديعتك كان القول قول به وبرى عن ضمان الوديعه كما لو اقر صاحب الوديعه بنفسه فاذا
اقر قبض شيء خلف على ما ادعاء الورثه من الزيادة باسمه ما قبضت لشعارة لانهم يدعون عليه زيادة
البراءة بفعل وحده وهو القبض وهو ينكر كان القول قول به مع يمينه جعل القول
قول صاحب الوديعه مع يمينه بخلاف حالة الحياة اذا اختلفا على هذا الوجه كان القول قول
المستودع لا قوله لان هذا ظهر بسبب وجوب الصمان وهو الموت مجعلا لانه لما مات
وجعل الباقي صار الباقي مضمونا عليه لانه لم يقل قبضت جميع وديعتك وانما قال قبضت بعض
وديعتك فذلك البعض غير مضمون والباقي صار مضمونا فالورثه يدعون زيادة البراءه
عن الصمان وصاحب المال ينكر كان القول قول به مع يمينه بخلاف حالة الحياة لانه
لم يظهر بسبب الصمان فكان صاحب المال مدعي والمستودع منكر فكان القول قول به
مع اليمين وهذا بخلاف ما لو اقر لاشان بدين محمول كان قال فلان على دين ولم يبين كان القول
في المقدار قوله مع يمينه اذا ادعى القدر اكثر ولومات قبل البيان فالبيان الى ورثته وهنا
لم يجعل البيان الى ورثته للمستودع وان صار المستودع مقرا به بدين محمول لان ورثته اقر بدين
محمول ولم يدع نفعا على القدر والورثه قايمون مقامه حكم الخلافة وثبت الملك لهم في محل الخمار
فيرجع في البيان اليهم كما في جوار النعيج في البيع خلاف الاعتناق المهم لانه لم يثبت الملك لهم
في محل الخمار اما هذا يدعي على صاحب المال فعلا بدينه وهو ينكر كان القول قوله كالعاصب
مع القصور منه اذا اختلفا في مقدار ما قبضه المعصوب منه كان القول قول المالك
كذلك هنا وكذا الواقرض صاحب المال بقبض بعض الوديعه في حياة المستودع ثم مات المستودع
قال القول قول رب المال فيما قبض وهذا اول الالباب في قبض شيء محمول فيرجع
في البيان اليه لانه هو المحمل والورثه يدعون القبض عليه مما ورا ذلك وهو منكر والورثه
ضامنون بسبب تجهيل المودع فكان القول قوله وكذا الواقرض قبض البعض بعد موت
المستودع كان القول في مقدار المقبوض قوله وكذا الواقرض صاحب المال قبضت بعض
وديعتي وقال المستودع قبضت بعض وديعتك ثم اختلف هو مع الورثه لان المعتق يجمع
الكل واسم اعلم **باب ما يجوز للبيتم ان يفعل اذا اذن له في التجارة اصل**
الباب وبعض مسائل الباب ذكرنا في اخر كتاب الوصايا وذكر محمد
رحمه الله هنا من المسائل ما لم يذكر ثم قال رحمه الله اذا اذن الاب لابنه الصغير في
التجارة وهو يعقل البيع والشرايح الاذن عندنا وقد ذكرناه ثمه فلو اشترى هذا
الابن من ابيه شيئا او باع من ابيه مما احسن الناس في مثله جاز لان شري العلام شيئا من مال ابيه

اوبيعه من مال **ابيه** وقد استغفاد الولايه بالبيع والشراء من ابيه بمنزله **شري** الاب ذلك بنفسه ولو
 باشر الاب بنفسه ان كان مما يتعاب الناس في مثله جاز وان كان مما لا يتعاب الناس في مثله
 لم يجز **كذلك** هنا وهذا عندنا وعند **ر** رحمه الله لا يجوز ان يبيع من نفسه او يشتري من
 نفسه وهذا الشافعي رحمه الله الاب اذا باع ماله من ابيه جاز وان استترى من ابيه لم يجز وقد
 ذكرنا هذا وان اقر ابيه بدين لا يعلم اصله **القول** لم يصح اقراره لان اقراره لا يثبت بالدين
 وقد استغفاد الاذن بالاقرار من جهة كاتراره بنفسه والاب لو اقر نفسه بدين على الصغير
 او بعين للصغير لنفسه لم يصح ذلك **كذلك** هنا وهذا **ابن** لان ما خفيته
 رحمه الله اعتبر سببه الياسه في موضع المهمه وانها تدخل فيما بين الولد والوالد وعلى قياس
 رواية المواد يصح عنده لانه يعتبر حقيقه المالكه والاطلاق محله المالكه على تلك الرواية
 وكذا **القول** بقبض ثمن سمي باع اياه ولا يعرف ذلك **القول** لم يجز اقراره لان
 الاقرار باستيفاء الثمن بمنزله الاقرار بالدين على نفسه لان ما استوفى من الاب يصير
 مضمونا عليه **ول** على الاب مثله فيلقين قصاصا ما يصير الاقرار باستيفاء الثمن من ابيه
 اقرار له بالدين على نفسه لانه فان قبض الثمن بحضر السهو جاز حتى لو هلك المقبوض في
 يده هلك من مال **ل** لان قبض الابن بجانيه الشهود ولا همة فيه بمنزله قبض الاب
 والاب لو اشترى لنفسه هذا العبد من الغير وقبض الثمن من نفسه للصغير بجانيه الشهود
 بان قال استريت هذا العبد من ابني الصغير بهذا وقبضت منه هذا من مال الصغير جاز
 ذلك لاستفا المنة **كذلك** هنا ويجوز ان يبرق الحكمين الاقرار وبين المعايين الا يبرق
 ان اقرار المريض بقبض الدين من الوارث لا يجوز ولو قبض محاسه جاز ولا سبه اقراره
 بالدين او قبض الثمن من ابيه اقراره بالدين او قبض الثمن من الاجبي انه لا همة في اقراره
 للاجبي بذلك لانه ما استغفاد الاذن من جهة فتيهم انما اذن **ل** في ذلك ليقول
 بذلك لان قبل الاذن لا يصح اقراره اصلا والاقرار يرد بالهمة وصار كالعبد الماذون
ل في التجارة اذا كان عليه دين حشير فاقبلوا له بدين او بعينه في يده لا يصح ولو اقر به لاجبي صح
 والفاقر في يدهما التهمة وهذا لان ميل كل واحد منهما الى صاحبه وتهمه اساره على غيره
 ظاهر ولهذا لا تقبل شهادته كل واحد منهما لصاحبه فتنع الاقرار ولا يصح اقراره بالدين
 للاجبي لانه من ضرره التجارة فانما يحمل ذلك في موضع كتمه التجارة لافي موضع لا يكره والتجارة
 لا تكثر عادة من الرجل وله فلا تقع الحاجة الى الجواز بل اذا دخل فيه ضرب تهمة يرد
 بمنزله اقرار المريض بالدين واورته مع اقراره للاجبي ولو كان للابن دين على ابيه من ميراث
 ابيه واقرب قبضه وان لم يكن **ل** عليه شيء لم يجز لما ذكرنا ولو كان على الاجبي جاز ولا يقال
 بان الضرورة في دين التجارة لافي غير دين التجارة لاننا نقول **قبض** الدين نفسه تجارة لانه
 ملك ما في دمه المديون مما قبض منه واذا ملك التجارة ملك الاقرار به ولو وهبه للاجبي
 او ابراه منه وابراه عن ثمن المبيع لا يصح لان الابرا والهبة اصطناع بالعرف وان غير داخل

تحت

تحت
 الاذن لانه ليس تجارة ولا باحبال **التجارة** ولا من توابع التجارة فان الماجر محرمه يد او مثل
 هذا النضر فلا يدخل تحت الاذن بخلاف الاقرار بقبض الثمن من الاجبي والاقرار بالدين **ل**
 لانه من التجارة فانه لا بد للتاجر من الاثبات والاستيفاء ولا يمكنه الاثبات في كل ساعة فلم يصح الاقرار به
 يتنوع الناس من التجارة معه فيفوت العرض من الاذن رجل له ابناء صغيران فاذن لهما في التجارة
 فباع احدهما من صاحبه شيئا جاز لان **الاب** لو باع ماله احدهما من الاخر جاز فكذا اذا فعلا
 وقد استغفاد الاذن من الاب ويجوز قبض احدهما الثمن من صاحبه واققراره بالقبض منه
 لانه لا همة في حق ما بينهما كما لا همة في حق ما بينهما وبين الاجبي لان كل واحد منهما ما استغفاد الاذن
 من جهة اخيه حتى يتم لاجل ذلك **كذلك** كما انهم لاجل ذلك في حق الاب لانه من حيث انه انما اذن له
 ليصح اقراره فصار الحكم فيما بينهما كالحكم فيما بينهما وبين الاجبي وكذا الوارث لاجبي بعينه في يد
 ولو اذن الاب لابيه ولعبد في التجارة فتبايع الصغير والعبد جاز لان بيع الصغير وشراؤه
 من عبد ابيه بمنزله بيعه وشراؤه من ابيه لان العبد قام مقام الاب لان كسبه وما حصل
 في يده ولو اذن للاب في ذلك فاذ باع او اشترى جاز اذ الم يكن فيه غبن فاحش على الصغير ويجوز
 اقرار العبد للصغير ولا يجوز اقرار الصغير للعبد لان اقرار العبد للصغير بمنزله
 اقرار الاب للصغير وانما جاز واققرار الصغير للعبد بمنزله اقراره للاب وانه لا يجوز رجل
 توفي **ل** ابن صغير وارصى للرجل فان الوصى للخلام في التجارة واذن لعبد ايضا باع
 احدهما من صاحبه شيئا وعلى العبد دين او لادين عليه **كذلك** كله باطل لان بيع العبد وشراؤه
 من الصغير وقد استغفاد الاذن من الوصى ببيع الوصى وشراؤه من الصغير والوصى لو باع
 شيئا من مال **ال** اليه لنفسه او باع شيئا من ماله للصغير وليس فيه نفع ظاهر
 للصغير لا يجوز عندهم جميعا وان كان فيه نفع ظاهر للصبي جاز عند ابي حنيفة
 خلافا لصاحبه رحمه الله فكذا هذا ويجوز اقرار العبد للصغير ولا يجوز اقراره
 للعبد لان اقرار عبد للصغير بمنزله اقراره للصغير وانما جاز اذ اوعينا
 فكذا اقرار عبد واققرار الصغير لعبد كاتراره **ل** وانه لا يجوز ولو اذن الوصى
 لعبد الصغير في التجارة ولعبد **ل** في التجارة لم يجز للعبد ان يتبايعا لان
 مبايعتهما كما يبايع الوصى مع الصغير وان اقر عبد الوصى لعبد الصغير جاز ولا يجوز
 اقرار عبد الصغير لعبد الوصى **ل** محمد رحمه الله وهذا قياس قول ابي حنيفة
 وقول ابي يوسف وقول **ل** لان اقرارهما كاتراره مالهما ذكرنا ولو ان رجلا **ل**
 ابن صغير وللابن عبد فاذن لعبد ابيه في التجارة واذن لعبد ايضا في التجارة فتبايعا
 حازير يديه اذ الم يكن فيه غبن فاحش لان مبايعتهما كما يبايع مالهما واذن **ل** جاز اذا
 لم يكن مما لا يتنوع الناس فيه ولا يجوز اقرار عبد الابن لعبد الاب كما لا يجوز اقرار
 الابن للاب ويجوز اقرار عبد الاب لعبد الابن والله اعلم ثم ذكر **باب**
 الرجل يقضي ببعضه عبدا ولا يقضي ببعضه وهو يدعي انه حر كيف الحكم في جنائيه وشهنته

وتذكرنا في آخر ابواب الدعوى من هذا الكتاب فلا نغفل **باب**
من القضا الذي يكون للوارث اذا ابا للشهود والذي لا يكون **اصل** **الباب**
 ما ذكرنا في ابواب الدعوى ان المناقض في الدعوى يمنع صحة الدعوى لان الاول ينقض الثاني
 والثاني ينقض الاول **فصار** وجوده وعدمه بمنزلة الشهادة على حقوق العباد
 لا يتقبل من غير دعوى وانما يحقق المناقض اذا لم يكن الموفق بين الكلامين اما اذا امكن فلا
 لانه متى امكن لم يكن الاول ناقضا للثاني ولا الثاني ناقضا للاول **كالمصيبين** اذا
 وردوا او امكن الجمع بينهما لا يكون احدهما ناسخا للآخر واذا لم يكن يكون الثاني باسحا
 للاول **ولانه** اذا تحقق السلف ولا يمكن الجمع بصير المدعي مكذبا احدا شاهديه ويكون
 كل واحد منهما شاهدا حكم على حده وشهادة الفرد لا تقبل وتكلموا بمرور غير موقوف
 المدعي او محتاج الى توقيقه والصحيح ما ذكرنا في الدعوى ان كان وجه الموافقة ظاهر حمل
 كلام المدعي عليه وان كان عامضا لا بد من بوضوحه **وحرف** **احل** ان الوارث
 كما ينتصب خصما في اثبات الملك الميت ينتصب خصما في اثبات يده لان البدن
 مقصود كالمالك فينتصب خصما في اثباته باعتبار احواله اليه وعجز الارث
 عن استيفاء حقه بنفسه **وحرف** **اخر** ان احدا الورثة ملك حفظ التركة
 كالوصي لانه خليفة الميت يجوز ان ينزل منزلة فيما يحتاج اليه وهذا في تركة
 مستعينة بالدين اذا كانت ضايعه حتى يقع حفظه للميت اما اذا كانت محفوظة بيد حافظه
 لا يملك ذلك لا لغرام الحاجة اليه ولو لم يكن في الركدين او كان كونه غير مستغرق
 لا يملك ذلك الا في نصيبه لانه لا يقع حفظه حينئذ لنفسه ولبقية الورثة **ولانه**
 ولا يملك على نفسه لانه يقيه الورثة اذا عزمنا **هذا** **باب** محمد رحمه الله اذا مات الرجل
 فادعى وارثه دارا في يد رجل اداره اشتراها من ابيه الميت في حياته وصحته
 واقام على ذلك بينه فلم ير له اوله يكن بينه وقد ادعى قبض الدار من ابيه
 او لم يقبض والذي في يده يزعم انها داره فاسحق المدعي عليه لحلف وترك الدار في
 يده **ثم** اقام المدعي البيه انها دار ابيه مات وتركها ميراثا **باب** وان ابا مات
 وهي في يده لا يعلمون **باب** وارثا غيرة تبطل بيته ويقضي بالدار له بالميراث
 ولا يجعل دعواه الشري من ابيه اكثر ابا للشهود في الميراث لانه ليس بزوج عوى الميراث
 والشري في حياته مناقض لان المناقض بين الكلامين انما يتحقق اذا عدل على المتكلم الجمع
 بينهما وقد امكن الجمع لانه حين استري اول مرة قد ادر ان الدار كانت ملك ابيه وانها
 انتقلت اليه بالسر **ثم** لا ادعى الميراث **فما** **عجزت** عن اثبات الشري منه
 بالبيته لم يثبت شراى منه سقطت الدار على ملك ابي من حيث الظاهر وما كان ملك
 ابي وقت موته من حيث الظاهر بصير ميراثا الى نيلني دعوى الميراث واذا امكن الجمع
 بين الدعوتين لم يحقق المناقض كما لو صرح بالجمع بين الدعوتين وهو نظير ما قلنا

في رجل ادعى عبد ابي يد رجل انه استراه منه بالف درهم وحده الذي في يد العبد نسيال
 العامي البيته من المدعي فاقام البيته بعد زمان انه عبد وهبه له الذي في يده وقبضه منه
 فركى شهوده صح الدعوى ويقضي **باب** لانه امكنه الجمع بين الدعوتين بان يقول **باب** عجزت عن
 اثبات الشري منه بقي العبد على ملكه من حيث الظاهر فاستوفيته منه فوهبه لي فصحت
 الهبة طاهرا من حيث الحكم وكذا الواقام البيته ان اباة توفي وهذه الدار في يده نصبت بها
 ميراثا لان الشهادة على اليد المطلقة عند الموت بمنزلة الشهادة على الملك لان اليد
 بمنزلة الملك فاذا امت اليد الميت عند الموت انتقل الى الوارث بموته لان الموت سبب
 كما لو شهدوا انه باع وسلمه ولو كان الابن يدعى او الميراث من ابيه فلا الميراث ليدته او لم يجد
 بيته ادعى انه اشتراها من ابيه في حياته لم يقبل بينه ولا يقضي **باب** لانه بدت المناقض
 بين الدعوتين لانه لا يمكن الجمع لانه لما ادعى الميراث **باب** او لا قد اقران الدار كانت ملكا لابييه
 يوم مات مكانه قال كانت لابي يوم مات **باب** ولو صرح بهما بدت المناقض والدليل
 على صحة الفرق بينهما ان المسئلة الاولى ادعى الشري لولا وما كان شري من الاب قد بصير
 ميراثا عنه بان يفيق الشري بينهما في حال حياته او بعد وفاته بان يجده عيبا فيرد قبضا
 فيعود الى ملك الميت فيسحق بالارث فلم يحقق المناقض اما في المسئلة الثانية ادعى الارث
 او لا من ابيه وما كان مورثا **باب** من جهة ابيه لا يقصور وطا ان يكون مستري له من جهة
 ابيه يحقق المناقض لا محالة لان الارث يفيق الشري قبله اما الشري لا يفيق الارث بعد
 ولانه لما ادعى الشري من ابيه فقد اقرانها ملك ابيه فاذا لم يمكنه اثبات الشري بقي على
 ملكه فاذا ادعى الميراث جازا لانه يدعى بلى الملك من ابيه في الكالين فاذا بقي على ملك ابيه اسفل
 بموته اليه اما اذا ادعى الارث او لا فلم يثبت ثم ادعى الشري موقوف دعوى الارث كان
 الشري موجودا لانه يدعى الشري قبل الموت والميراث بعد الموت فلما كان دعوى الشري
 في ذلك الوقت موجودا ولم يدع **باب** الى دعوى الميراث كان هذا اعراضا
 عن ذلك الدعوى ولذلك **باب** الاول لان وقت الشر لم يكن الميراث موجودا لان
 الميراث حدث بعد وقت الشري فدعواه اسبق الوقين لا يكون اعراضا عما ثبت بعد
 هذا كما قالوا فيم ادعى عينا في يد رجل انه وهبها له مند شهر وقبضه فلم يملكه
 اثباته ثم ادعى انه كان استري منه مند شهرين لم يصح لانه دعواه الشري كانت موجودة
 وقت الهبة فاذا ادعى على دعوى الهبة كان اعراضا عما ثبت بعد **باب** له لو ادعى الشري
 مند شهرين فلم يثبت ثم ادعى الهبة مند شهرين لم يصح لانه لما ثبت الشري بقي على ملك
 المدعي عليه فاذا ادعى الهبة بعد ذلك جازا لان دعوى الهبة لم يكن موجودا وقت الشر
 فشرعه في وقت الشري لم يكن اعراضا عما حدث من الهبة في الكالين **باب** وعلى هذا الاصل
 يجري جنس هذه المسائل ان كل سبب لم يكن معترضا وقت الدعوى فلم يدعه كان ذلك
 طليل الاعراض عنه وكل سبب لم يكن معترضا وقت الدعوى وانما فان حادثا بعد فلا يدل

ذلك على الاعراض اذا كانت الدار في يد رجل اقام اخر البيعة ان اباه مات وتركها ميراثا له
او انه مات وهي في يده و اقام الذي في يده البيعة ان اب الميراث في حياته ان الدار ليست له
تتطلب شهادة المدعى ويكون هذا دفعا من ذي اليد لا من بائنه البيعة على ان الدار ميراث
له من ابيه ثبت للملك في الدار لانيه بطريق النيابة عنه ولما كان على الميت دين
يقضي الدين من ميراث الدار ولو كان هناك موصى به يكون شريكا له في الدار ولو كان الميت حيا
واقام البيعة على الذي في يد الدار او الدار او داه و اقام الذي في يده البيعة على اقراره ان الدار
ليست له لا يقبل بينه المدعى لان البات بالبيعة العادلة اذا قبلت **كذلك** كانت عايات عايات
عائز القاضي اقراره ان الدار ليست له لا يقبل بيته بعد ذلك انها لكونه متناقضا الا اذا
ادعى سببا حاديا بعد الاقرار وابنته بالحجة **كذلك** هنا وهذا لان الدعوى بطريق النيابة
انما تصح اذا لم يستبق من الاصل ما يناقض دعواه وقد استند والميراث من الاصل ما يناقض
دعواه الا يرى ان الوكيل اذا ادعى الملك للموكل فاقام المدعى عليه البيعة على اقرار الموكل انه
ليس له سدع عنه الدعوى **كذلك** هنا وهذا الواقم صادف البتة البيعة على اقرار الوارث
قبل موت الموصى او بعد ان الدار كانت لانيه لا يقبل بينه الوارث وكان دفعا لانه ادعى الا
ستحقاق من جهة الميت وقد ثبت اقراره انه ليس للميت فصارت متناقضا في دعواه وليست
هذه بيعة على النفي لان فيها ايات الاقرار فيصير في الملك لصحة الاقرار كما والسني قد سد
كما وان كان سطل قصد الاب يرى انه لو ادعى داه على رجل نادى المدعى عليه الا يبا او لا يقبل
وان كان منه نفي الميراث من ايات **كذلك** البضا او لا يبا لان الوارث باثبات البيعة على الميراث
كما ثبتت للملك لانيه في الدار من وجه ثبت لنفسه من وجه ولو ادعى الدار ولم يدع الميراث
واقام البيعة واقام داه واليد البيعة على اقرار المدعى ان الدار ليست له **كذلك** اوله **كذلك**
سدع عنه الدعوى **كذلك** هنا وصار هذا بمنزلة الوكيل بالخصومة في الدار اذا اقام
البيعة واقام داه واليد البيعة على اقرار الوكيل بان الدار ليست لموكله سدع عنه البيعة الوكيل
كذلك هنا وكذا الواقم البيعة ان الوارث اقرار اباه ان **كذلك** لثبوت ما يناقض دعوى
الوارث ولو شهد به شهودا الذي في يد الدار ان الوارث اقرار اباه مات وايتست الدار له
لما انه وهما **كذلك** في حال حياته وصحته وقبضها اوله باعها مني لم يكن هذا دفعا ويقبل
بينه الوارث لان البات بالبيعة العادلة اذا قبلت كما البات معاينه ولو عاين القاضي
اقرار الوارث ان الدار ليست له لانه وهما **كذلك** وقبضها منه لانه عجز عن اقامه
البيعة على اليه والبيع واقام البيعة بعد ذلك ان اباه مات وتركه هذه الدار ميراثا له
لست البيعة لانه يصير متناقضا لما قبلت في المسئلة الاولى بخلاف ما اذا اقرارها ليست
لانيه ولم تقبل لانه وهما الى او اشترتها منه لانه في ملك الاب اصل او ادعى الارث منه
ولا تملكه التمس وكل جواب **كذلك** عرفت فيما اذا شهد به شهود الوارث ان اباه مات
وتركها ميراثا له **كذلك** هو الجواب **كذلك** فيما اذا شهد به وانما مات والدار في يده لما ذكرنا

ان

ان الشهادة باليد المطلقة عند الموت شهادة بالملك **كذلك** عند هذا ادعى الوارث الارث من المورث
فلو لم يدع الارث ولكنه ادعى ان هذه الدار كانت في يدايه وديعه لرجل والذي في يد الدار يدعي
انها لملكه بنصب الوارث **كذلك** ايات البير للاب خمس نصيب حصما في ايات الملك فلو اقام الابن
البيعة ان اباه مات وهذه الدار في يده ولم يزد راعا على هذا او شهدوا ان فلانا دفعا الى ابيه
ولم يشهدوا انها كانت لعلان **كذلك** فانه لا يستحق هذا شيئا ولا يخذ الدار من ذي اليد اما الاول
فانهم بين احدهما ان شهودا رارث كانت دعواه لان الوارث ادعى ان الدار كانت في يدايه
يوم مات وديعه لرجل والشهود شهدوا بالملك **كذلك** بطريق الارث **كذلك** لا هم شهدوا انها
كانت لانيه يوم الموت ولم شهدوا انها وديعه وقد ذكرنا ان الشهادة على انها في يده يوم مات
والشهادة متوافقة كما شهدا انهما مات وتذكرها ميراثا **كذلك** لا هم شهدوا بانكرهما
ادعاء المدعى فلا يصل كما لو ادعى العا وشهدوا بالغير والثاني انما تقبل بثبوت يدي اليد وكما
في ضده لان الوارث يدعي انها كانت في يدايه وديعه ثم الجاز ان المودع هو الذي اراد في يده ويحتمل
ان يكون عيده فلا يصح يده بالشك الا ترى انهم لو شهدوا بالرجل حي انه كان في يده امس لا يقبل
شهادتهم لكان الاحتمال **كذلك** هنا واما الثاني فلان يدعي اليد تامة بيقين **كذلك**
في بقضه لانه يحتمل ان الراجع الى ابيه ما مور بالدفعة من ذي اليد ويحتمل انه مالك وليس بما مور
فلا يقبل يده بالسك **كذلك** لو كان وصى الميت والى ادعى واقام البيعة على ما وصى **كذلك**
لان الوصي تابع للميت في ايات حقوقه كالوارث **كذلك** في كل جواب **كذلك** عرفت عنه **كذلك** هو الجواب هنا
وكذا الواقم الوصي البيعة على هذا الوارث بمقتضى ان الدار لم تكن لانيه لان الوصي والشهود دينيون
الملك للميت والوارث سعى الملك **كذلك** حيث يقرر بالوديعه كان كذبها الشهوده ولو اقرار الوارث
انها لم تكن لانيه يريد به انه قال **كذلك** وانما كانت وديعه في يده ارجل ثم اقام البيعة انها كانت
في يدايه اخذها الذي في يده بعد موته او احدها من يده في حال حياته تقبل بيته **كذلك** ويؤخذ
الدار من ذي اليد خلاف الفضل الاول **كذلك** وهو ما اذا لم يقبل الشهود اخذها من يده لان ثمة
وقع السك في نفس يد صاحب ذي اليد على ما ذكرنا اما هنا فتجب بقبض يده لان شهوده شهدوا
على صاحب اليد اخذ الدار من يدايه والشهادة على اخذ المطلق شهادة على الغضب لان مطلق الاخذ
في الشرع عبارة عن الغضب **كذلك** عليه السلام على اليد ما اخذت حتى ترده فحل حكم مطاق
الاخذ وجوب الرد وانما نجح الرد اذا كان عاصبا بالاخذ فصار كان الشهود رضوا على
العصب واولوا شهدا ان هذه الدار كانت في يدايه عصبها هذا الذي في يده ولو رضوا
على هذا ايقن ان الذي في يده لم يكن مودعا لهذه الدار ولا ميراثا لا يدع فيقينا ان المودع
غيره فحب بقبض يده ونفي الوارث **كذلك** طينة الميت فحاج الى ايات ما لانيه
في حياته يدا وملك وصح دعواه ويقبل بيته **كذلك** لما اقرار الوارث اول
مرة ان الدار لم تكن لانيه ثم اقام البيعة بعد ذلك **كذلك** ان الدار كانت في يدايه
مات واخذها الذي في يده **كذلك** ان لا يقبل هذه البيعة كما ذكرنا قبل هذا ان الوارث

اذا قام البينة ان اباه مات والدار في يده واما الذي قيل الدار البينة على اقرار الوارث
ان الدار لم يكن لابيه قبل هذه البينة ويكون دفعا للبينة الوارث **فصل** في المسئلة الاولى انما
ان دفعت ببينة الوارث بموت اقراره في الدار ان الدار كانت لابيه لكون الوارث مناقضا
في الدعوى لا نزع اولان الدار صرات **فصل** من ابية فلما دلت اقراره بسبه الذي كانت
الدار في يده ان الدار لم يكن لابيه ببت اقراره انها ليست بحيرات **فصل** من ابية فيصير مناقضا
لانه يمكنه ان لا يمكنه الجمع بينهما اما في هذه المسئلة الوارث باقراره ان الدار لم يكن لابيه
لم يصير مناقضا باقائه البينة الدار كانت في ابية احدها منه هذا الذي الدار في يده لا يمكن
الجمع بين الكلامين فانه يمكنه ان يقول الدار لم يكن لابي بل كانت ودية عند لرجل كما اقرت
الا ان الذي في يده اخذها غصبا فلي ان اخذها حتى اردتها الى صاحب الوديعة فلي يصير مناقضا ببيع
دعواه وسقط ببنته واخذت الدار من يده اليد ويدفعها الى الوارث حتى يقدم صاحب
الوديعة فيدفعها اليه **فصل** اذا وجد القاضي الوارث اهلا للوضع الدار على بان كان
ما مونا عليه وان لم يجد اهلا لذلك وضعها على يدا من لان القاضي احتاج الى ان يجعل للبنت
وصيا اذ لم يوص المتي الى احد رعايته حقوق عند العجز عن النظر بنفسه والمضي متى احتاج
الى ان يجعل للبنت وصيا في حقها ان وجد الوارث اهلا لذلك بان كان ما مونا على حقوقه بحمله
وصيا وان لم يجد اهلا جعل غيره وصيا كذلك هنا وهذا لان المودع وصي باقائه الميت
لابا مائة غيره فيكون هذا ابتداء ابداع من القاضي فيدعيها عند من هو انظر للميت هذا كله
اذا اقر الوارث بالوديعة لا لسان معروف فان لم يكن اقربا لوديعة لا لسان معروف
لكن اقرقا **فصل** لم تكن هذه الدار لابي **فصل** بعد ذلك كدبت في قولي انها ليست لابي
بل كانت لابي مات ونزحها ميراثا الى فان القاضي يلوم بذلك ولا يجعل بتسليم الدار اليه
لانه ربما خسر حرم وبطلها ويقهر البينة على ذلك هذا هو الطاهر عند قول الوارث
ليست الدار لابي فان خسر والادفعها الى الوارث لان الوارث يقول **فصل** لم تكن هذه
الدار لابي ما عدا الى احد معلوم حتى يتعلق حق الخيرة فلا يمنع من اذاب نفسه الا ترى انه
قائم مقام ابيه فيما في يدا بيه فان قال الاب في حال حياته هذا ليس بشيء قال هو في
كان لتسليم من هذا القول وليس للقاضي ان ياخذ ذلك من يده حتى يخسر احد
ويدعيها لانه لما قال هو في يده ولا يبارعه احد في ذلك تسلم له ولا يعرض له
الا ترى انه لو اقر بشي في يده لرجل جمهور **فصل** بان يقول هذا الواحد من الناس ثم يقول
هذا لي برك وقول **فصل** لانه اخبر بما لم يحتمل لامر **فصل** في ذلك فروع هذا او بينا
ذكرنا ان صاحب البند اذا قام البينة على اقرار الوارث بان الملك لم يكن **فصل**
او على اقرار الوارث بان الملك لم يكن للبنت فانه يطالع عوى الوارث لان هناك الملك
لصاحب اليد في الطاهر والوارث **فصل** في استحقاته بحسب الملك لانه وقد ظهر اقرار
ابيه بانها ليست **فصل** فبقي على ملك صاحب اليد وهنا قد ظهر ان لا ملك لصاحب اليد

حيث

حيث ابنت عليه العصب وجوب الرد للموتى لاحد حق فضا كان المشي في يد الوارث
اقراره ليس **فصل** ثم ادعى لنفسه مع دعواه واذا كانت الدار في يد رجل فادعى رجل ان اباه
توفي ونزحها ميراثا **فصل** فساله القاضي البينة في المشهود فشهدوا انه اباه مات وهذا الدار
في يده اخذها هذا الذي قيل بوجوبه او شهدوا انه اخذها من الميت قبل موته واما الذي في
يد الدار البينة ان هذا الوارث واباه اقرار ان الدار ليست **فصل** فقبل بيمينه الوارث
وبعضي بالدار **فصل** ولا يجعل ما اوام دو اليرد دفعا للبينة الوارث لان الرار شطا اثبت
لما ابنت عليه الاخر وجب رد عليه فلما وجب عليه الاخذ بظهور اليد صار كان الدار للبنت
اقرارها ليست **فصل** ولو كان لذلك فانه لا نصيرة لذلك اذا ادعى بعد ذلك لنفسه
كما ذكرنا وهذا لان بيمينه الذي قيل على ما ادعى ان افسدت دعوى الملك لا تفسد دعوى
الاخذ وحتى ببت الاخذ من يدا بيه لزم الاخذ جزا الاخذ وهو الرد بالمص فرق
بين هذه المسئلة وبينها اذا شهد مشهود الوارث ان الدار كانت في يدا بيه يوم مات
فلم يشهدوا بالاخذ حيث لم يقبل بيمينه الوارث ويجعل ما اوام دو البينة من البينة دفعا للبينة
الوارث **فصل** وان شهد الوارث حتى لم يشهدوا على ذي اليد باخذ الدار من الحائز
ان الميت او الوارث دفع الدار الى ذي اليد ومن الحائز ان دو اليد عصبها وفي الوجه الاول
لا ينقص يده ولا تعا الى يد الوارث **فصل** فان من كانت في يده دار اذا اقرارها ليست
فصل ودفعها الى عبيد لا يحبس يده واعادتها الى يد المقر وفي الوجه الثاني
يجب نقص يده واعادتها الى يد الثاني فان من كانت في دار اذا اقرارها ليست **فصل**
عصبها منه ينقص يده ودعا الى يد المقر فوقع الشك في نقص ذي اليد فلا ينقص يده بالشك
وحتى لم ينقص يده لا معنى لقبول ذي اليد لانه لا يستحقها شيئا اما اذا شهد مشهود
الوارث على الاخذ فقد تعينا بوجوب نقص يده ذي اليد لما ذكرنا ان الشهادة بطلان الاخذ
والشهادة بالعصب سوا وان **فصل** كيف يعمل عنه الوارث وقد صار مناقضا
لانه اقرارها ليست **فصل** ثم ادعى انها له **فصل** لم يصير مناقضا لانه يمكنه
الجمع بين الكلامين فيقول ليست لي ولا لابي كما اقرت بانها هي لغيره انما اذا
اليده خصها من يدا في بيمينه الرد على كالمزم الرد على ابي في حال حياته لا في مقام
ابي في حقته فصا راسخا في رد هذه الدار ميراثا الى رجل في يده دارا قام اخر البينة
انها دار فلان العلاءي اودعها اباه ودفعها اليه واما البينة على ذلك والذي في يد الدار
يحجب يقبل ببنته ويدفع الدار اليه لان المودع يتعصب خصما في الوديعة واستردا ذهبا
لان فيه كسب الحفظ ومن يما حرم بالحفظ من جهة المودع فيكون ما حرم فيما هو يحصل
الحفظ للمودع ولا ياتي ذلك الا بالخصوصة فصا راقامة البينة من المودع ان هذه الدار
لنلان اودعها اباه كاقامة البينة من المودع انها داره اودعها فلانا ودفعها اليه ولو اقام
المودع على ذلك يقبل فكذلك اذا اقام المودع وان لم يشهد مشهودا لدعيها كانت لفلان

وانما شهدوا بها كانت في يد المستودع اسس او دعها اياه او شهدوا ان فلانا اودعها اياه
لم يقبل هذه الشهادة لان المدعي يدعي البيت لم يثبت الملك في الدار لصاحب الوديعه وانما
اعت كونهما في يد فلان اسس ويحتمل انها وصلت اليه من يد الذي هو امين الذي في يد البيت
لا يقبل على يد في الماضي لها ب فيه الا ترى انه لو اودع صاحب الوديعه البيت ما نفي اليه اسس
او دعها فلانا ودفعها اليه لا يقبل ولا تقضي ب لسي فظاهر الرواية الاروائية او رواها
صاحب الامالي على قول ابن يوسف فعلى قياس قول ابن ينبغي ان يقبل وقيل هذا
بالانفاق لان عندنا يقبل البيت على يد في الماضي لانها دليل على الملك فاشبهت الشهادة
على ملك كان وهنا تخرج المدعي ان يدعي ليست يد الملك فدخل فيه الاحتمال الذي يذكر
وكذلك اذا شهدوا ان فلانا اودعها ب لا يريدوا على هذا لان الوديعه قد يكون من المالك
وقد يكون من غير المالك بل كل كان فلانا مودع هذا الذي في داره فصار به او استاجر
هذه العرصة او استأجرها منه فلان لم يولد له الايداع في الحجة فلا يستغن فساد يد الذي
في يد فلا ينقص به بالمشك ولو ادعى المدعي رقبه الدار وشهد سلوذه ان فلانا دفعها اليه
وقبضها وباعها منه وقبضها ولم يشهد واعلى ملك البايغ اذا كان او الواهب جازت الشهادة
هنا على رواية ابن يوسف رحمه الله لا يسكل لانهم لو شهدوا انها كانت في يد قبل عنده فهذا
اولى وكذا عندنا في حنفية وحمد رحمهما الله لان عندهما الشهادة على اليد المطلقة وان لم يكن
مهاذبة بالملك ولكن الشهادة على اليد المصروفة بالملك سمها ذمة بالملك لان اليد
المطلقة يحتمل ان يكون يد طاب ويحتمل ان يكون يد غضب او وديعة او غير ذلك فاما اليد
المصروفة يكون يد ملك ظاهر التي تشهدوا بتقبض المدعي الدار من البايغ او الواهب فقد
شهدوا ان الدار كانت في يد البايغ او الواهب بما مضى ولو شهدوا ان فلانا وهب الدار للمدعي
والدار كانت في يد يوم الهبة او باع والدار كانت في يد يوم البيع قبل الهبة وتقبض بها
للمدعي انه ان لم يشهدوا بالملك للبايغ او الواهب نصا فقد شهدوا بالملك له حكما لان الشهادة
باليد عند سبب الملك جعلت الشهادة بالملك حكما لان الاملاك لا تعرف الا بها ولهذا
فالوا من يرى عينا في يد انسان لا يحل ب ان يشهد بالملك بمجرد اليد ولو اراه يتصرف فيه
تصرف الملاك حل ب ان يشهد بالملك ب فكانت هذه شهادة بالملك للبايغ او الواهب
فقبل بخلاف الشهادة على الايداع لانها ليست بشهادة على اليد المصروفة تصرف الملاك
لانما تصرف الملاك تصرفا هو سبب الملك للعرصة منه واليداع ليس بسبب الملك
للمودع من جهة المودع بخلاف البيع والهبة وهما الاثام لما شهدوا بالتسليم فقد شهدوا
بالملك في الحجة لان هذا المدعي يدعي الملك لنفسه والشهود ادبوا الملك لان قبض المدعي
قبض ملك فاذا استأجروا قبضه في الهبة او الشراء فقد ادبوا الملك في الحجة فاستغنى ملك صاحب اليد
اما في الايداع المدعي يدعي الملك وانما يدعي اليد ويد صاحب اليد بما بينته وتلك اليد
محرمها ويد العائنه اولى الا اذا ثبت السهو وملك الودع فحينئذ يتبقى ملك صاحب اليد

وفي الحاصل هذه المسئلة على بلش اوجه ان شهدوا ان فلانا باعها فلان منه او وهبها منه وهو ملكها او الشئ
ملكها هذا السبب قبلت الشهادة بالاجماع ومعنى الملك المدعي لانهم شهدوا له بالملك
لسبب موصوع ب نصا وان شهدوا ان فلانا باعها منه ولم يشهدوا على القبض لم يقبل لان البيع
قد يصدر من المالك وقد يصدر من غير المالك فلا يكون هذا شهادة ب على الملك
وان شهدوا ان فلانا باعها منه وقبضها المشتري او وهبها منه وقبضها اللو هو ب له قبل هذا
الشهادة عندنا في حنفية وحمد رحمهما الله وعندنا في يوسف لا يقبل وهو القياس
لان هذا قد يكون من المالك وقد يكون من غير المالك فلا يكون شهادة بالملك حكما
ليشهدوا بالقبض الا انها قالوا ان الطاهر ان لا يكون هذا الا من المالك او باذن
المالك لانه لا يحل شرعا الا لمن ولنا فيصير سببا للمالك فظاهر بخلاف نفس البيع
فان هذا مما يحل لغير المالك فلا يكون هذا العقد دلالته الملك قال شيخ الاسلام
على الاستحسان في رحمه الله والفتوى على قول ابن يوسف كثر ما يقع هذا من غير المالك
في زماننا اذا في يد رجل جارجل وادعى انها دار فلان او نجها اياه وان اياه مات وهي في يد
وامام البيت على ذلك والذي يدل على يقبل هذه الشهادة لانهم ادبوا الملك للوديع
فانتم ملك صاحب اليد الا ترى ان المودع وهو الاب لو كان حيا وادام البيت
تقبل لما ذكرنا انه حرم في اثبات الملك للمودع فكذلك الوارث لانه قائم مقام الاب
في الحقوق التي تحرى فيها النيابة وقبض الوديعه التي كانت عند الميت من حجة ذلك
واذا اخذ العاصي الدار من صاحب الدار من صاحب الدار فان كان للميت وصي دفع الدار
اليه ليردها الى مالكها لانه حارس الميت ولم يدفعها الى الوارث لان لم يات من الوارث
على الودايغ حيث اوصى الى غيره وان لم يكن ب وصي فان وجد الوارث امينا يضمنها
على يد وحمله وصيا عن الميت والايضها على يد غيره على ما ذكرنا وان شهدوا ان فلانا
اودعها اياه او دفعها ب ولم يشهدوا بالملك للمودع لا يقبل لما ذكرنا ان الاب
لو كان حيا وادام البيت على هذا الوجه لا يقبل رجل مات وفي يد ودايع لقوم شتى
وترك مالا وعليه دين يحيط بما ب واوصى الى رجلين فقبض احد الوصيين المال
والودايغ من منزل الميت بغير اذن صاحبه او فعل ذلك بعض الورثة بغير اذن الورثة
فملك في يد ما حمل من ذلك فلا ضمان عليه اما الكلام في الوصيين فلو جوب ب الاستحسان
على قول ابن حنيفة وحمد رحمهما الله والقياس على قولهما ان يضمن بناء على ان احد الوصيين
هل ينفرد بشئ من التصرفات في القياس على قولهما لا ينفرد وفي الاستحسان كذلك
الا في اشيا مخصوصه وهو شري الكفن وشري ما لا بد منه للصغير على ما ذكرنا فيما تقدم
وتنفيد الوصايا المعينه وقضا الدين من المال ب الغير ورد الودايغ التي يكون في منزل
الميت من حجة ما ينفرد به احد الوصيين عندهما استحسانا فاذا قبض احدهما ذلك من منزل
الميت ليقضي به دين الميت او ينفذ الوصية او يرد الوديعه فقد قبض ب حق القبض في الصغير

اذا هلك في يده كما لو كان هو الوصي وحده والقياس ان يضمن لان الميت ابتتمها جميعا ولم ياتن
 احدهما وله **الان** لا ينفرد احدهما بقضا الدين وقبضه ويبيع الاحتياج اليه ويشترائه
 وعند ان يوصف رحمه الله ينفرد كل واحد منهما بجميع المصروفات قياسا واستحسانا
 واما الكلام في بعض الورثة فهذا **جواب** الاستحسان على قولهم جميعا والقياس
 ان يضمن وهذا **جواب** على ان احد الورثة **الان** ينفرد بقضا الدين من المال الجز الذي
 كان من قبل الميت القياس ان لا ينفرد احد الولاية باعتبار عدم القبول بل
 وانعدام الملك لاستعراق التركة بالدين وفي الاستحسان ينفرد لانه في الميت جاز
 ان يحل على الميت ما للميت وما في يد الميت الا يرى ان الجبر ان يكون في هذه الحالة
 فهو اول وهذا لان اخذ لم يكن لنفسه وانما اخذ لرد على صاحبه او يقضي دين الميت
 لان لصاحب الودائع ان ياخذها ودايعهم حيث ما وجدوا وللعر ما ايضا حق اخذ
 من التركة فكانت اعانهم على المعروف وهذا الطريق **جواب** اخذ الوصيين ايضا استحسانا
 بل اولى لان العزم وصاحب الوديعه **الان** حظا للوصيين اهما اقدر واعلم
 ولا ينفرد احد الورثة بقضا دين الميت من مال الميت ما لا يحزر الاحتياط به فلو لم
 بان كان مال الميت وديعة عند انسان او عصابة قياسا واستحسانا لما تنبى ولو لم
 يكن على الميت دين او كان الدين غير مستغرق لفعل احد الوصيين ما ذكرنا فذلك
الجواب لانه قبض وله حق الاخذ استحسانا فان اخذ الوصيين ان يقبض
 التركة من قبل الميت حتى يوصلها الى الورثة كما **جواب** حق العزل ليوصلها الى الغرما
 فقد قبض وله حق القبض استحسانا فلا يكون مضمونا عليه وان قبض احد الورثة
 بغير اذن الوصيين واذن بقية الورثة فذلك في يد ضمن بقية الورثة حصصهم الا اذا
 كان في موضع خاف عليها فحينئذ لا يضمن استحسانا اما اذا كان في موضع لا يخاف عليها
 يضمن قياسا واستحسانا لانه قبض وليس له حق القبض لانه اذا لم يكن في التركة
 دين مستغرق لم يمنع وقوع الملك للورثة فيها فصار قبض الوارث وحظه واقفا
 لنفسه من وجه وبقية الورثة لا للميت وله في قبض نصيبه ولا ولاية له في قبض
 نصيب اصحابه فقد قبض مال غيره بغير اذنه فيكون ضامنا وهذا **الان** ليس له
 حق الاخذ من قبل الميت ليوصل اليهم لانه يصير ايضا مال الغير لنفسه من وجه
 لان **الان** في المقبوض نصيبا وقبض مال الغير لنفسه وهو ضامع من كل وجه بسبب الضمان
 كن اخذ اللقطة لنفسه منها اولى لانه ضامع من وجه يحفظ من وجه خلاف الوصي لانه قابض
 لغيره من كل وجه بخلاف ما اذا كان في التركة دين مستغرق لانه يمنع الملك للوارث
 فكان قبضه وحظه واقفا للميت لا لنفسه وهو في الميت كما لسبيل منه الا اذا كان
 بموضع لا يخاف عليها فحينئذ لا يضمن استحسانا وجه القياس ما ذكرنا انه قبض مال
 الغير لنفسه من وجه فيضمن كما لو كان في موضع لا يخاف عليها وجه الاستحسان

انه

انه قابض لنفسه من وجه ولغيره وهم التركة من وجه فوجب العمل بهما ولا يمكن العمل بما في حالة واحدة
 لكان الساق في فان احدهما يوجب الضمان والآخر سفي فقلت بكونه قابضا لنفسه من وجه في حالة
 يكون التركة في يده لعدم الحاجة الى حفظه ويكون قابضا لغيره من وجه في حالة يكون التركة ضامعا
 من كل وجه لكان الحاجة الى حفظه ويكون قابضا من غير وجه لكان الحاجة الى الحفظ ليكون عملا لهما
 بقدر الامكان والقبض لغيره حتى يوصله اليه لا يوجب الضمان كاللنقط اذا شهد وهذا لانه اذا
 كان حال **جواب** كافي عليه الضمان لو لم يقبض صار مادونا بالقبض دلالة من قبل شر كايه وهو
 كالودع اذا اودع غيره في غير حالة الضرورة يضمن واذا خاف عليه الهلاك يبيع غالب
 لا يضمن لان الحفظ في الايداع والفعل من يده الى يد غيره مثل هذه الحالة فلا يضمن استحسانا
 كذلك هنا هذا اذا قبض التركة فاما اذا قبض الوديعه التي في يد الميت لا ضمان عليه لان قبضه
 لم يكن للتقليد لانه لا يتملك الوديعه مكان قبضه للحفظ في الطاهر كما في الدين المستغرق
 رجل مات وله مندر رجل ودايع من ماله وما لغيره اودعها عبد بادن ما لكة فاراد وارثه
 وليس له وارث غير ذلك قبض وعليه دين يحيط بماله فادفع المستودع ذلك
 الى الوارث بغير امر القاضي فضاغ في يد يضمن الغرما واصحاب الودائع اهما اشيا واما
 الدافع يضمن بالدفع لانه دفع الى من ليس له حق القبض وكذا الورثة ورثة قبضه بعضهم او كلهم
جواب رقبته هذا ويضمن اذا اخذ من قبل الميت ليقضي به دين الغرما او كانت وديعة فاحدا
 يرد لها الى صاحبها فذلك حيث لا يضمن استحسانا والفرق ان المال الذي يكون في منزل الميت
 محفوظ من وجه ضامع من وجه اما محفوظ من وجه من حيث انه موضوع في المنزل والنهر حوز
 لما فيه من المال ولهذا الوسيلة سار وقطعت يده واما ضامع من وجه من حيث انه ليس في يد حافظة
 فانه كان محفوظا بيد الميت ويد للميت رابطة منه ولو كان ضامعا من كل وجه فان كان ملقى على
 قارعة الطريق كان للوارث وللإيجني قبض ذلك للحفظه على الميت ولو كان محفوظا من كل
 وجه بان كان يحزر ابيد حافظة لم يكن للوارث والإيجني قبض ذلك فاذا كان محفوظا
 من وجه ضامعا من وجه علمت اياهما لمن حيث انه محفوظ من وجه لم يكن للإيجني قبضه ومن حيث
 انه ضامع من وجه كان للوارث قبضه ليكون عملا لهما بقدر الامكان والمال الذي هو
 وديعة عند انسان محفوظ من كل وجه لم يكن للوارث وللإيجني قبضه ولا يملكه لانه لا يكون
 للوارث حق القبض حفظا على الميت اذا لم يكن المال في يد حافظة والمال هنا في يد حافظة
 ومتى يكون له حق القبض ولا يكون للودع حتى يدفع نصار كل واحد منهما متعديا فان شا
 العزم صمنا الوارث وان شا صمنا الودع وان صمنا الودع **جواب** ان يرجع على الوارث
 لان المستودع ملك المصنوع بالضمان والمصنوع هلك في يد القابض فكانت له ان يضمن القابض
 كالقواشب الاول اذا صمنا يرجع باضمن على الغاصب الثاني وان صمنا الوارث
 لا يرجع على احد كالعاصب الثاني لا يرجع على الغاصب الاول وان لم يكن على الميت دين
 ورثة غير القابض فهم بالخيار بين ضمن الدافع حصصهم او القابض لما ذكرنا وكذا لو كان مكان

ظا

الوديعة عضبا غصبه رجل من الميت في جناية فردة على الوارث لان المالك في يد حافظه حقيقه لان يد
 الغاصب يد حافظه حقيقه وله ولاية لفظ ليرد على المالك فصا بمنزله المودع وكذلك
 ان ردّها على احد الوصيين لان احدهما لا يتكلم من قبض الوديعة والغصب لعدم الحاجة لانها
 في يد حافظه فلا ينفرد به احدهما عند ابي حنيفة وجمها الله لان الولاية لهما لا احدهما
 اذا كانا مالكا في يد حافظه من كل وجه فكان للحزما وبقية الورثة ان يضمنوا اهما شأوا ويرجع
 للدافع على الغاصب لانه انما دفع البه بشرط السلامة لانه لا ادعى انه وارث او وصي فكانه ضمن
 سلامة قبضه ولم يسلمه كان عارا وعنده ابي يوسف ينفرد احدهما بالتصرف في جميع الاشياء فلا
 يضمن احدهما فان قلنا هلاجل الوارث فودع الغاصب لان الوارث قبض المالك باذن
 المستودع والغاصب فكان بمنزلة مودع الغاصب والغاصب متى ضمن لا يرجع على مودعه
 بشي قبيح لانه الوارث او احد الوصيين ليس بمودع الغاصب لانه ما قبض المالك
 ليحفظ للغاصب وانما قبض لحق في القبوض فكان من هذا الوجه بمنزلة غاصب الغصب
 لانه قبض لنفسه لا بمنزلة مودع الغاصب ولو امتنع المودع والغاصب والمديون عن
 الدفع لحق الغرماء الى الوارث او الى احد الوصيين فارتفعوا الى القاضي وعلم القاضي حقيقه
 الامر واتقاه فزاعل ما وصفتنا من القاضي الغاصب يدفع ما في يده الى الوارث ان كان
 موصفا له والا وصفا على يد عدل وذلك يصنع ما هو الوصيين لانه ليس في يد
 صاحبه ولا في يد صاحبه لصاحب المال وهذا لانه لا يمكن للقاضي ان يترك المال في
 يد الغاصب لانه ظهر حاه واعتداوه بخلاف الصناع على المال فلا بد له من ان يدفعها في
 يد احد بطريق النظر فان كان الوارث اهلا له يدفع المال اليه حتى يحفظ الى الميت
 الى ان يدفعه الى الغرماء وان لم يكن اهلا يدفعه الى غيره لما ذكرنا وكذا في احد الوصيين وان كان
 في يد مستودع تدركه القاضي في يد ان رأى ذلك وان راى دفعه الى الوارث او الى
 احد الوصيين بفعل ذلك لان اتمان المستعدين بموافقة كان الراي بعد ذلك الى القاضي
 بفعل ما هو الانظر والانع للميت والغائب الا يرى ان القاضي اذا اتهم وصي الميت
 كان له ان يعرضه ويدفعه الى احد لانه نصب ناظر للمسلمين وكل من عجز عن النظر
 لنفسه بنفسه فهذا كذلك والله اعلم **باب**
اجازة البايع والمترهن والغاصب في تعليم العبد اصل الباب
 ان تصرف المشتري والراهن والعصوب منه في البيع والمرهون والغصوب
 قبل القبض لا يجوز بالبائع والاحارة وكجز يصرفهم في البايع والمترهن والغاصب
 اما بيع البايع قبل القبض فلم يبيح الله عليه ولا يبيح له بيع ما لم يقبض واما الاجازة
 فلانها ملكك المنفعة والمشتري لم يملك المنفعة قبل القبض ولهذا لا يجوز اجازة العتق
 قبل القبض عند عامة المشايخ رحمهم الله وان كان يجوز بيعه عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وقد ذكرناه في البيوع وسوء المرهون واجازته ذكرناه في كتاب الرهن واما

واما بيع العصوب وكجز من الغاصب واما من غيره ان كان الغاصب منكرا لا يبيح للمالك
 لم يجز لانه معجز التسليم ولان المالك باء في حقه وجواز البيع يعني على المالك وان كان الغاصب
 منكرا ولا يبيح للمالك لم يجز لانه معجز التسليم مقدر له بينه وبين البيع وفي بعض المواضع يصح
 موقوفنا فان سلم اليه ثم البيع لان ملكه قائم في الحال باقرار الغاصب والقدرة على التسليم باسمه
 حين سلمه فان لم يسلمه حتى مات استقض البايع لفوات القبض المستحق بالعقد كما لو كان
 في يد البايع وهلك والقيمة وان كانت واجبة الا انها كانت واجبة قبل البيع لا بسبب
 وجدها فلم يكن لحذا عن المبيع وفي دعوى المشتري ان يجر اذا باع العصوب من غير الغاصب
 وهو حاربه جاز ويقوم المشتري بدعوى ذلك مقام صاحبه وهذا قولهم جميعا
وحرف اخر ان المشتري لا يصير قايضا المبيع الا بحقيقه القبض وبقيته
 الحسنة وسهل بجري مجرى القبض من الاعتاق او التقصان بلعله او بفعل غيره **باب**
وحرف اخر ان الاجارة متى وقعت على عمل معلوم لمستحق على الآخر يعمل
 معلوم جازت لان هذه اجازة اجتمعت شرائط حوارها وان وقعت على عمل معلوم لمستحق على
 الآخر بدل معلوم لم يجز لان هذه مستحقة شرائط حوارها فان من شرائط حوارها
 ان يكون العمل غير مستحق على الآخر حتى يقع العمل للمستأجر اذا كان مستحقا على الاجير
 والعمل يقع الاجير لا للمستأجر وهذا الاتا يعني بقوله لا غير مستحق ان لا يعود دفعه الى
 الآخر لان الاجير انما يستحق الاجرة في مقابلة عمله لغيره لا في مقابلة عمله لنفسه
 الا يرى انه كالمبايع منفعته لغيره وانما يستقيم هذا في عمل يقع لغيره ولهذا لا يستحق
 الاجرة في الاجارة محل لمعام مشترك على ما ذكرنا اذا عرف ما هو **باب** محمد رحمه الله
 رجل استمرى من رجل عبدا فلم يقبضه حتى استأجر المالك ليقوم عليه شهرا في تعليم الخير او الحيا
 او غير ذلك جازت الاجارة لانها وقعت على عمل معلوم غير مستحق على الاجير لان
 تعلم الخير والحيا طهر بعد البيع غير مستحق على البايع لا حيا ولا بانه لا يجز علم
 واما ديانة فلا تبيع واجب دينه وبين الله تعالى وهذا لانه في الحقيقة ليسرى الى منافع
 البايع بعوض لان العبد وقع على عمل البايع لا على عمل البايع والعقد على عمل البايع جاز لان المشتري
 انما منع عن التصرف في البيع قبل القبض وهذا لم يتصرف في البيع واذا جازت الاجارة
 وجب الاجر السمي اذا قام عليه لوجود الشرط وان لم يتعلم وهذا على رواية المبسوط
 اما على رواية القدر ونزله لا يجوز الاجارة على تعليم الحرف لانه ليس في وسعه التعلم لانه
 يتعلم بحداثة التعلم وكما سبته وهذا الوشرط عليه ان يحرقه كان فاسدا بالاجماع والاصح
 رواية المبسوط لانه عقد متعارف بين الناس وبالناس حاجة الى ذلك والاجازة مما
 شرعت للدفع الحاجة والمستحق بالعقد القايض عليه في التعليم لا التعلم ولهذا يجب الاجر
 وان لم يتعلم اذا وجد القيام عليه ويفرغ نفسه لذلك بخلاف ما اذا شرط الاجارة لان
 التحديق مجهول اذ ليس لذلك علية معلومة وهذا جهال في بعضه الى المنازعة فيها

خلاف التعليم لانه لو استحق انما يستحق ادنى ما يطلق عليه اسم العلم كالواستحق مبداء الى ان جارا
او كاتب كان المستحق ادنى ما يطلق عليه هذا الاسم وفي استراطة الحراة لا يجوز العقد ايضا وان
سمى المدة لانه التزام ما لم يقدر عليه فالحدوث ليس في وسع العلم بل ذلك باعتبار شئ في حلقته
التعلم وفيما سمي من المدة لا يدري انه هل يقدر على ان يجزاه كواشترط ام لا والالتزام لسلم
ما لا يقدر عليه بفقد العا وضه لا يجوز بخلاف ما اذا اجر العبد من البايع ليجزاه او يعمل
له عملا اخر قبل القبض لان ذلك في الحقيقة مع منافع المبيع منه وانه يصرف على المبيع
قبل القبض فلا يجوز كما لو باع المبيع منه الا يرى انه لو اجر من غيره لا يجوز بخلاف
ما اذا اجر العبد من العايب حيث يجوز وان لم يكن في يده لان يد العايب مما يحتمل البدل
بالاجارة لانه اذا اجر منه فقد رضي بقبضه ويده وعند الرضى به صار يده يدا مائة
فصار كأنه مودع ولهذا الوابراه من الصمان سدد يده وصار عند ذلك يده يدا الويل
واما يد البايع لا يحمل البدل بالرضى بالامساك لانهما يد محرم ويخرج عن ضمانه
الا للتسليم لان الجيز كانت مملوكة له رقبته ويدها فلا يزول الا بالارادة وهو اذا
ملك الرقبة بالمبيع لا ملك اليد وهذا معنى لا يصح رضي المشتري باصساكه ولهذا لا يصح
بالابراء فكذلك الاجارة مستتبت الاجارة واردة على ما في يد غيره او على ما هو غير مملوك له
فان قيل وجب ان لا يجوز هذه الاجارة لانهما متى تمت بصير العبد امانة في يد البايع
لان البايع في العمل الذي استوجره عليه اما ان يكون اجير وجدا بان وقعت الاجارة على من اولجرا
مشترا كان وقعت الاجارة على العمل في الوجه الاول يكون العبد امانة بالاجماع وفي الوجه
الثاني امانة عند ادنى حنيفة رحمه الله والعبد مضمون في يد البايع بعد الاجارة بدليل انه لو
هلك هلك من مال البايع ولانه يلزم مخالفة احد الاصلين وترك العمل به **قيل** له
المال بعد الاجارة انما يكون امانة عند الاجير لان يكون المال امانة عند الاجير لست شرط
لجواز الاجارة بل لعدم سبب الصمان لان الاجير بعد الاجارة قابض المال باذن المالك
والصمان لا يتا في العقد ابتداء وبما قد ذكر في الاجازات **قيل** اذا استأجر المراه درعا للبلية
لثلاثة ايام فلها ان تلبس بالهنا **قيل** اول الليل واجرة ما تلبس الناس لان مطلق التسمية
ينصرف الى العباد والمعاد في النوب اللبس بالهنا **قيل** اول الليل واجرة خصوصا
عند طول اللبس الى الاستكراء عاده وان لست الليل كلمة هي ضامنة لها خالف وانوب
الصمان لاسام فيه عاده وهو مفسد للتوب **قيل** لو ضامنه ان حترق بالليل وان حترق
من لبسها في غير الليل فلا ضمان عليها لان الخلاف قد ارفع بحج الهزار وانما كانت ضامنه
بالخلاف لا بالامساك فان لها ان تمسك الثوب الى انتهاء المدة والامتنان اذا ضمن بالخلاف عاده ايضا
الخلاف كالمودع فان حترق من لبسها بالليل فهي ضامنه وليس عليها اجر تلك الساعة
التي حترق فيها الثوب وعليها الاجر فما قبل ذلك وبعد لانها مستوفقة للعقد وعليه
وان سلم ولم يحترق فليها الاجر كله لاستيفاء جميع العقود عليه والصمان لا يتا في العقد ابتداء
وتنا

ونفاوا ذائق العقد حقوق منها استيفاء العقود عليه فليها الاجر الا في تلك الساعة لانهما في تلك
الساعة غاصبة عاملة لنفسها وكذا في روى ابن سماعه عن محمد رحمه الله في استيجار الدابة
في مسلة الجامع الصغير واذا استأجرها ذاهبا وطايبا كانت يده في الرجوع بمنزلة يدها لك
ويد المودع اما هنا العبد كان مضمونا قبل الاجارة فلم يوجد بعد الاجارة ما يخرج عن
عن الصمان لان قبضه بعد الاجارة مضمون لنفسه من وجه حكمه المعاوضة وقبض المشتري
من وجه فلا يخرج العبد من ان يكون مضمونا واذا صحت الاجارة وحت الاجارة اذا وفي
العمل المستحق بالعقد فلو مات العبد في يد البايع او بعد مات في يد البايع لان
المبيع هلك في يد البايع قبل قبض المشتري لان المشتري لم يملك البايع بالقبض ولو
وكله لا يصح ولم يصح للمشتري قابضا بقبضه لان البايع لا يصح وكذا عن المشتري في
قبض المبيع لانه عامل لنفسه في اسقاط الصمان ولان الواحد يصير مسلما ومسلما
فيؤدي الى الضمان وهذا لان استيجار البايع يوجب له قبضه تسليم نفس البايع الى
المشتري لا تسليم العبد اليه الا يرى ان المشتري لو علم العبد بنفسه لم يصح قابضا
لانعدام القبض كسقي والفعل المنقضى لان الاجارة لا توشى في الغنم فلا يصح
قابضا الا يرى انه لو استأجر امته وزوجها قبل القبض لا يصح قابضا استحسانا
وان كان النكاح عينه لانه لم يوشى في المحل وانعدام القبض حقيقة **قيل** انما امر في
من هذا وبينما اذا استأجر مسلم من مسلمان بقتل الصلي فيه المكتوبة او التراب وحلم
حزوا **قيل** لا حرج في وقوع على امانة الطاعة وحج على كل مسلم دينيا يملن المسلم من موضع
يصلي فيه عند الحاجة فلا يجوز ان ياخذ اجرا على ذلك كما لو اجر نفسه ليوم الناس
او يورث لهم وهذا لان منفعة عمله واقعة **قيل** لان بكثره الحاجة يرداد
ثوابه على اداء الصلاة وذلك بمنفعة من التسليم الى غيره وبدون التسليم لا يجب
الاجر الا يرى انه لو استأجر امته لخدمته كل شهر باجر سمي لم يحز لان خدمته
البيت مستحق عليها دينيا ومطلوب منها بالفكاح عرفا الا يرى انه لا يجوز
استيجارها على ارضاع ولدها خلافا لتمام النكاح لانه واجب عليها دينيا وعرفا
وهم من مال **قيل** يجب الارضاع عليها لقوله تعالى والوالدان
يرضعن اولادهن وهذا امر نصيحة الحرج في قوله تعالى والمطلقات
تريضن بانفسهن واحدا الاحرة على ابقا ما هو مستحق عليه لا يجوز اما في مسلمات
التعليم غير واجب على البايع دسائه فيجوز استيجار عليه الا يرى انه لا يجوز الا
ستيجار على تعليم الفقه كما لا يجوز الاستيجار على تعليم الفتان وكذا الاب اذا استأجر
ولده لخدمته او الام اذا استأجرت ولدها لخدمتها لا يجوز لانه واجب عليه
دينيا فلا يجوز الاستيجار عليه ولو استأجر ثوبا فاستأجر المشتري البايع قبل القبض
على ان يغسله او يقتله او يقطع فمقتضا جازا **قيل** ان في العبد ولا الاجر لانه استأجر

على عمل معلوم بغير دفعه على المستاجر لانه **مرد ملكه** ويجعل مقصوده فيصح فان
 هلك الموت بعد ذلك نظر فان كان ذلك عملا جازيا في الثوب يجب بصير المستر
 قابضا ويلزمه الثمن وان لم ينقصه العمل هلك **من كان** البايع لان العمل اذا كان
 يوجب عيبا في الثوب **كما** قطع كان فعله اياها للمعص باذنه والامراف ليس بمحمول
 للبايع الا باذن المشتري فصار فكله من حيث انرا لا باذن المشتري كعمل المشتري
 لان هذا امر حكري فيه النيابة فصار فكله البايع في هذا وفعل اجبي اخر **سوا**
 اذ حصل باذن المشتري فصار ربه قابضا كما لو امره بالامراف او التخييز بها الا يرى
 ان المشتري لو فعل بنفسه بصير قابضا فبقا كد عليه الثمن فان **ق** ل المشتري
 لو صار قابضا بفعل البايع والمشتري لا يجوز ان يصير قابضا بفعل البايع ولم يذنا وكل
 بالقص **مرد** كما قد خصه المشتري لا يصير المشتري قابضا ولا يودي بالتضاد
 لما قلنا قبل **هـ** اعلم ان هذا ان يصير المشتري قابضا المبيع بقبض البايع لانه لو
 صار قابضا حمارا كما لا يقصودا فلا يودي الى المضاد ويجوز ان يست السجل
 لعبارة وان كان لا تشتت مقصودا **كقول** الوكيل واستقر ارض الحيوان
 وغيرها اما اذا كان عملا لا يحجب عيبا في الثوب كالغسل والفعل فانه عسي نقص الثوب
 وعسي لا ينقص فان كان لا ينقص لم يكن هذا الفعل تعيبا من البايع ليصير فعله كعمل
 المشتري لان هذا امر حكري فيه بصير المشتري قابضا وان كان لا يوجب فلا يصير
 قابضا في الثوب في ضمان البايع وان كان استاجر المشتري البايع كقطعة بالاجارة باظلة
 لا يهاوردت على عمل مستحق على الاجير **ق** ل العقد لان حفظ المبيع مستحق على البايع
 حتى يسلم الى المشتري فيبراعن الضمان والاجارة على عمل مستحق على الاجير لا يجوز ولا
 توجب الاجارة وهذا لانه في حفظ المبيع عامل لنفسه لا يكتلج اليه ليتوصله
 الى التسليم لئلا يرد حقه في الثمن وقد ذكرنا ان الاستيجار على عمل يقع للاجير باطلا لانه
 انه لو استاجر دارا سنة ليؤذن له بها او يوجها كانت الاجارة فاسدة **وعليه**
 اجر مثل الدار ان سلمها لانه استوفى منافعتها بعقد فاسد فان راسمها اذا كان لا
 يصلح لادامتها في الحكم كانه احدها ولم يسم الاجارة ولا اجرا **هـ** في الاذان
 والامانة لان الاجارة لا تنفذ على هذا العمل لا صحا ولا فاسد لانه عامل لنفسه
 فلا يكون مسلما لعمله الى عبده وان برهن عند رجل عبدا واستاجر الراهن الميراث
 لتقوم عليه في تعليم عمل من الاعمال **جارت** الاجارة والعبد رهن على **هـ**
 لانه لم ينصرف في الرهن لان العقد وقع على عمل الميراث حتى لو هلك العبد هلك
 مضمونا بالدين لانه لم يصير بعقد الاجارة مستردا لانه لا يقتضي بدله فبقي على
 حاله ولم يذكر حكم وجوب الاجرة **سوا** ينبغي ان لا يحجب الاجارة في فصل البيع
 اذا هلك في يده البايع لانه هلك **من مال** هـ ولم يصير مسلما للعمل اليه حيث

هالك

هالك من مال **هـ** اما في باب الرهن يح الاجرة بقدر ما مضى من المدة لانه يصير مسلما
 للعمل الا يرى **هـ** انه يصير قابضا دينه هلاكه كان مسلما العمل حيث هلك **العبد** على ملك
 مولاه السبا حر الا يرى ان المرء من اذا قبض دينه فادان بكتسه بالاجرة لم يذنا
 ذلك ولو ابر في الجزا **هـ** حلسه كما في الصلح والخطا **كلاف** ما اذا
 استاجر المرء من الميراث من الراهن حيث يبطل الرهن حتى لو هلك هلك **هـ** اذ انه
 لان الاجارة بصرف في الميراث وانما يوجب **هـ** تبديل العمل والخطارة اقرب من الرهن
 فيبطل الرهن بالاجارة ولو استاجر على حفظ الرهن كان باطلا لما ذكرنا ان الاجارة
 وقعت على عمل مستحق على الاجير وهو الميراث بطل العقد لان الخط مستحق على
 المرء حتى يرد على الراهن فيبراعن الضمان ولا يبراعن لنفسه في الخط لانه
 بحسبه وسعه يدينه وان الراهن استاجر الميراث من على قطع ثوب الرهن او على عمل
 سببه حارف الاجارة **هـ** اقل **هـ** وهل يكون مستردا للرهن بالذكورة في الاصل
 وقيل بانه لا يكون مستردا لان الواهن اذا عيب الرهن او اظفر لا يكون مستردا
 فاذا هلك **هـ** هلك بالدين لانه القرض **كلاف** البيع لان هذا ان يصير قابضا
 لان المشتري لو عيب الثوب بصير قابضا وان عيب رجل عبدا واستاجر الفص
 منه في عظم العبد في حواجر **هـ** اقل **هـ** فان مات يضمن الخاصية فمتم لانه لا يسد
 يده بالاجارة فيسقط في ضمانه كما كان **هـ** يبر هذا ويضمن اذا اجر العبد من الثوب
 فانه يصير العبد امانه في يده حتى لو هلك **هـ** هلك من مال المعصوب منه والفرق
 ان في اجارة العبد ورده على العبد والاجارة الوارد على العبد يوجب تبديل
 العمل وصير وره العبد امانه عند المشترا حتى في حق من لمسحق الاجارة على المستاجر
 حتى لا يودي الى الجمع بين الاجرة والضمان والعصية بوجب ان يكون مضمونا لان
 الاجارة اخرها فصار بافضه للعصية بصير العبد امانه في يده بوجبا للاجارة
 وكون المالك ليسيل من ذلك **الا يرى** انه لو ابراه صر كما يصح فكذا
 في ضمن الاجارة اما في استيجار الخاصية **العقد** لم يرد على العبد الذي هو
 مضمون حتى يتبدل **هـ** حاله وانما ويرد على الضامن كقبي العبد مضمون راجع بعقد
 الاجارة فصار كالك **هـ** في حق العبد بعد الاجارة **كلاف** قبلها وبخلاف
 الاجارة من البايع لان ضمان البايع لا يقبل الاستقاط كما لو ابراه صحا وهذا لان
 الموث للضمان ثم البيع وعدم ازاله ملك اليد وانما يبر بعد الاجارة
 فيسقط الضمان بتداسسه وهذا الموجب ودفع العمل اصرار اتي في المالك وند
 انعدم ذلك بوضاهه بامساكه فانقلبت يده يدا امانه ولو استاجر على عمل يوجب
 الضمان في المعصوب كقطع الثوب ونحوه **هـ** بعد ما فعل ذلك **هـ** هلك
 على المالك كما في البيع لان المعصوب منه لو عيب الثوب المعصوب كان مستردا **الا**

اذا وجد من الغاصب بيع حريمه كذا **هنا** وان استاجر لحفظه فهي باطلة لان الحفظ مستحق
 على الغاصب حتى يرد على المالك **ولانه** في الحفظ عام لنفسه لئلا يتمكن من الخروج من عهده
 الضمان وكل شيء **اصلا** له امانه من مصاربه او ودعيه وغيرهما الوهالك لم يكن على الذي
 في يد ضمان ولم يكن **له** ان يمنعه من صاحبه اذا اراد ان استاجره صاحبه على حظه جازت
 الاجاره لانه اذا كان هذا الصنف فحظه غير مستحق عليه بل هو متبرع في الحفظ فحظه يقع لصاحبه
 فالاجاره وقعت على غير مستحق على الاجير **بل** العقد الاكبري اذ يد صاحبه فاستقام
 الاجار عليه **بخلاف** الوجوه **الاول** **لانه** ليس بمتبرع في الحفظ بل حافظ
 لنفسه حفظ الارواح حتى لو اراد المالك الاسترداد لاجل ذلك قيل انما حقه وقبل مضي المدة
 في الاجاره بخلاف العارية والوديعة **باب من الهبة في الموضع**
اصل **الباب** ان العوض في الهبة نوعان متعارف ومشر وط
 فالاول تبرع ابتداء وانتهى والعوض **ثاني** الهبة الواهب حتى يشترط في العوض
 ما يشترط في الهبة المبتداه فلا يحصل الملك للواهب الا بالتبعض بعد التمسك لان
 المعوض متبرع فختار في هذا التملك كالواهب وبعد وصول العوض الى الواهب
 لا رجوع **في** الهبة لقول **عليه** السلام الواهب اخى بالهبة ما لم يسم منها وحكم
 ما بعد العاهه **بخلاف** ما قبله **لان** حتى **الرجوع** **في** الهبة كان محل في مقصوده
 وقد اعدم ذلك بوصول العوض اليه فهو كالمستبرى كحد بالمبيع عيبا فيزول
 العيب قبل ان يرد **ولا** يرجع المعوض في عوضه **ايضا** لان مقصوده بالنعويض
 اسقاط حق الواهب في الرجوع **ولهذا** ايضاً التقويض من الاجبي لانه بمقابله الاستقاط
 وقد **قال** **هذا** المقصود لانه يختار في التقويض وسماحر الشيء بقا اصله فاذا كان
 الموهوب سالما **لا** ينبغي ان يكون الجراسالما لصاحبه ايضا فان استحققت الهبة كان
 المعوض ان يرجع موهوبا **له** كان او اجنبيا لانه انما عوضه لم يسم سلامه الموهوب
 للموهوب **له** باستقاط حق الواهب في الرجوع وقد فات ذلك بالاستحقاق **ولان**
 المعوض كالواهب واذا استحق الموهوب لم يكن بمقابله هبته شيء فكان **له** ان يرجع وان
 كان العوض هالكا ضمنه **ومروى** لشرع عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يصح لان
 المعوض واهب وقبض الهبة ليس يقبض ضمان ولا يبين انه غير **له** الواهب
 ابتداء فيكون حقه في الرجوع مقصورا على الاجير كالواهب ابتداء **وجه** ظاهر الرواية
 ان المعوض انما رضي بالتقويض لئلا **له** سلامة الهبة فاذا استحق فقد تمكن الكل في رضاه
 فجعل كما لو قبض الواهب بغير رضاه وهلك في يده **ولان** الواهب **له** عاره في هبة
 المستحق ولو **لا** ذلك ما عوضه وللخروج وان يدفع العذر وعن نفسه بالرجوع على الوار
 بما يجتهد من الحسن ان يوصيه ان التقويض لا يكون الا مضافا الى الهبة والتمليك مضافا
 الى **الرجوع** **مستحق** فاسد فبين ان الواهب **فبعضه** لنفسه بسبب فاسد فكان مستحق
 الرد

الرد عليه عند قيامه مضمونا بالقيمة بعد هلاكه وان استحق العوض كان للواهب ان يرجع في
 حذ منته كان لم يعوضه لبطالته بالاستحقاق وان استحق نصف الهبة كان للمعوض ان يرجع بنصف
 العوض اعتبارا للبعض بالكل وان استحق نصف العوض لا يرجع الواهب في شيء من الهبة
 الا ان يشاء ان يرد ما بقي من العوض ويرجع في الهبة **فلهذا** **قال** **زفر** رحمه الله
 يرجع بنصف الهبة اعتبارا للبعض بالكل وهذا لان كل واحد منهما متقابل بالآخر في حكم سلاطة
 لصاحبه فهو كبيع العرض بالعرض اذا استحق نصف احدهما **وانا** **قول** **المستحق** **خرج**
 من ان يكون عوضا فيصير كان لم يكن ولو كان عوضه في الابتداء بصفه لم يرجع في شيء من الهبة
 كذلك **هنا** **وهذا** لان ما بقي يصلح ان يكون عوضا عن الكل وانما يبعد الخلل في
 رضي الواهب فكان باثيرة في اثبات **الخيار** بين رد ما بقي او امساكه من غير ان يرجع شيء
 فان **قال** **في** الابتداء جعل النصف عوضا عن جميع الهبة ما في الاستحقاق جعل الكل عوضا
 عن الجميع فلا يجوز ان جعل بالاستحقاق النصف عوضا عن الجميع اما لعدم الرضى او للتعبير
 قلت **هذا** انما يستقيم في المبادلات لان البعض ينقسم على البعض لتحقيق المقابلة وهذا
 ليس بمبادلة **بل** على سبيل المقابلة فلا يستقيم هذا التقسيم في حقه لكن كل خبر من اجزا
 العوض **له** ثم الفرق بين استحقاق نصف العوض ونصف الهبة ان العوض ماملكه
 العوض الاجزا فيعتبر حله المقابلة في حقه فاذا استحق نصف الهبة يرجع بنصف العوض
 اما الواهب **ملك** الهبة ابتداء من غير ان يقابل شيء **شتم** تأثير العوض في استقاط حقه في
 الرجوع **والخبر** من العوض في ذلك **بجزالة** الحل اذا تم رضاه به **ولما** **صل** **الرجوع**
 شتمين سببه ابتداء الهبة من حيث ان المعوض متبرع محتار فيه وشبه المبادلة
 من حيث انه ملكه مضافا الى الهبة فهو فخره عليها فلهذا **المبادلات** اذا استحق الكل
 يرجع بالهبة ولشبهته بابتداء الهبة اذا استحق النصف لا يرجع في شيء من الهبة
 الا ان يرد ما بقي والنوع الثاني وهو الهبة بشرط العوض **هنا** ابتداء حتى يشترط التقابض
 ولكل واحد منهما ان يمتنع عن التسليم وينطل بالشئوع ولو مات **احدهما** قبل
 التسليم لا يطالب به ورثته ولا يجب السعير في العقار ولا يرد بالعيب واذا حصل
 التقابض يترتب عليه احكام البيع من الرد بالعيب وسوت الشفعة والصحة مع السعير
 فهو هبة ابتداء **سواء** وفي احد افاد **ابن** الشافعي رحمه الله هو فاسد لا يشترط مخالف
 مقتضى العقد فيكون مبطالا للعقد **ويقال** **له** ان الهبة عقد تبرع واشتراط العوض
 فيه مخالف يقتضاه **وفرح** رحمه الله **يقول** **هذا** ملك مال بمال سريطا
 فكان بيعا ابتداء كما لو عقد بلفظ البيع او التملك وهذا لان في العقود يعتبر المقصود
 وعليه يبنى الحكم الا **سرى** انه لو قال اشتريت منك كرا حنطة صفتها كذا **هنا**
 الثوب وبين شرائه السلم يكون **سلا** وان لم يذكر لفظ السلم ولو وهب الهبة من رجل
 كان نكاحا ولو وهب امراته من نفسها او اهلها كان طلاقا ولو باع عطل من نفسه كان اعتقا

ولو وهب الدين ممن عليه كان ابراء واللفظ واحدا ثم اختلف العقد لاختلاف المقصود **د** عليه
انه لو قال **وهبت منك منفعة** هذا الدار شهر بعشرة دراهم كان اجازة يلزم بنفسه وكذا
لو قال **اعزتك** والاعارة عليك المنفعة بخير عوض واذا شرط فيها العوض يكون
سعاد **د** عليه ان المكره على الهبة بشرط العوض لو باع كان مكرها وهذا المكره على
البيع والتسليم اذا وهب بشرط العوض ولو لم يكونا في الحكم سواء لم يكن المكره على احدهما
مكرها على الآخر ولهذا الكفالة بشرط براه الاصيل **حوال** والكفالة بشرط
مطالبة المحل كماله وحجتنا ان هذا عليك المال بلفظ كالف طاهرة معناه فيلزم
ابتداءه معتبر بلفظ وانها وه باخر كالهبة في المرض فان ابتداءه معتبر بلفظ حتى يعتبر
القبض وسطا بالسومع وانها وه معناه حتى يكون وصيه ويكون من الملت **د**
بعد الدين وهذا لان اللفظ قوال **الحائى** فلا يجوز الغا للفظ وان وجبا اعتبار
المعنى الا اذا تعدد الجمع للمنافاة ولا منافاة هنا بشرط العوض لا يكون البع من حقيقة
التفويض وبخلافه التفويض لا يفسى حقيقة الهبة بشرط العوض اقل كلاف النكاح والطلاق
والعناق فان هناك بين اللفظ والمعنى منافاة وقد وجب اعتبار المعنى فيسقط اعتبار اللفظ
ثم انعقاد العقد باللفظ والفسود هو الحكم واوانه بعد تمام العقد فعند الانعقاد اغترنا
اللفظ لان العقدية يتعقد وعند التمام اعتبرنا الفسود وما نرددين اصليين سوف
خطه عليهم كما كتب لما كان بمنزلة الحر من وجه بمنزلة المملوك من وجه اعتبر الشبهين
اما لفظ الاعارة والهبة في المنفعة فقد حكى ابن ابي ظاه **د** الدباس رحمه الله انه قال
كنا في يدس جواب **د** هذه المسئلة فوجدت رواية عن ابي خنيفة رحمه الله انه لا يلزم
قبل استفا المنفعة وبعد التسليم نقول **د** هناك سجد استيفا اغترنا الجانيين لان
المنفعة لا تسمى وقتية فلا يمكن جعل العقد عليها تبرعا ابتداء معاوضة انتهى بخلاف العيز
واما مسئلة الاكراه فثبتنا المكره مصارصعيب ومعنى الاصرار في حلم السبب لا في نفسه
ولهذا استوى فيه البيع والهبة بشرط العوض ولهذا جعل الاكراه على الهبة
اكرها على التسليم وبعد التسليم البيع والهبة بشرط العوض سواء وهذا لان المعاوضة
ما فيه تقابل العوضين وانما يحق ذلك عند التقابل لا في نفسه هبة وانها لا تفيد
المالك الا بالقبض اما اذا لم يكن العوض مشروطا لا يكون **د** حكم المعاوضة كالحكم
الا في حق الموهوب **د** له اذا اعطى العوض لانه يجوز له استيفاء سلامة الهبة في مقابلته فصار
في حقه بمنزلة المعاوضة اما في حق الواهب فلا لانعدام النصيب واشترط القبض
في هبته وصداقته مذهبنا **د** قال ابن ابي ليلى رحمه الله يجوز غير مقبوضه لانها
وصيه بدل اعتبارها من الملت والوصية تملك بالموت قبضه ولم يقبضه كذلك
الهبة وهذا لان المرض سبب الموت وجعل ما يباشره المريض في الحكم كالنات بعد موته حتى
لو طلق زوجته ثلثا ورثته بمنزلة ما لو وقعت الفرقة بينهما بالموت لكننا نقول

العمى

العمى الذي لا حيلة لانتهم الصدقة والهبة من الصحيح الا بالقبض موجود في حق المريض وهو انه مملكت
بقدر تبرع فلو لم يكن صغيفا في نفسه لانفذه حكمه حتى ينضم اليه ما يولد وهذا في حق المريض
انظر لان بصره اصغف من تصرف الصحيح واعساره من الملت لا يدل على انه لا غرطت في الحال
لكفالة واعتاقه من الملت لا يدل على انه غير مات في الحال **د** بخلاف عقد الوصية
لانها خلافة للمالك من تراثها والكفالة لا تلون لان بعد الموت وهذا عقد عليك لا يحتمل
الا صافه واذا لم يشر قبل الموت يبطل بالموت كالعقد الموقوف اذا لم يصل به الاحارة
حتى مات احدهما **د** لا يقول **الطلاق** يصير كالمصاف ولكن بعام العدة عند الموت
مقام حقيقة النكاح او الحتمها من مال **د** بعد تعلقه به ولهذا اعتبرنا هبته من الملت
لان حق الوارث على سلتى مال **د** مكرهه فلا باعهم جعلنا هبته من الملت **وحرف**
اخر انما الجاها في مرض الموت لها حكم الوصية فلا سفل الا بقدر الملت واذا زاد
على الملت يجب مرده الى الملت عند عدم اجازة الورثة اما بالزيادة في العوض ان امكن
والاستغفار العقدان امكن والامتناع العقد في بعض العقود عليه فالحاصل ان تقدير
العقد اقل من التخيير ان امكن والمخير عن الزيادة واجب ما امكن لخطا في امير
لحرمة اذا عرفنا هذا **د** محمد رحمه الله مريض وهب لرجل عبدا يساوي
مائة درهم على ان يعوضه الموهوب **د** عبد يساوي مائة درهم ولا مال للمريض غيره
وقبل الموهوب وتقابضا ثم مات الموهوب لمريض من مرضه ذلك والى ورثته ان
حسروا قال الموهوب **د** بل كجار ان شار عبد المريض كله واحدهم وان شا
رد ملت عبد الملت على الورثة وامسك التلثين ولا ياخذ من عبد شيئا اما تخير الموهوب
له لما ذكرنا ان الهبة بشرط العوض لها حكم البيع وقد غيب بشرط عند لانه انما رضى
بكون عبد عوضا عن جميع ما اخذ والآن صار عوضا عن بطن الهبة سعر عليه بشرط
عقد محسوس لو كان مكان الهبة بشرط العوض بيعا با ان اختار رد الهبة اخذ عبد
ولم يكن لاحدهما على صاحبه سبيل لانه اذا اختار رد الهبة فقد انسخ العقد فحاذق كل واحد
منهما الى راس مال **د** وان اختار امضا الهبة رد الى الورثة ملت عبد الهبة حتى يصير
في يدهم ثلث عبد فتمت مائة والعبد العوض وقيمة ايضا مائة فسلم لهم مائة درهم
وللموهوب **د** لما العبد الهبة وقيمة مائتان مائة يعوض فلم يكن حجارة ومائة بخير
عوض فكان محاباة والمحاباة في مرض الموت وصيته والوصايا تعتبر من الملت فاستقام الملت
والثلثان وانما رد ملت العبد الموهوب متى اختار المصطفى الهبة لانه قد رد صحيح
الهبة في جميع العبد من غير زيادة شيء لان المريض جان بما تى درهم وان لا يخرج
من ملت مال **د** لان ملت ماله مائة وقد رد صحيح الهبة في جميع العبد بسلخ العوض الى
تمام التلثين لما تبين فلم يبق سوى ابطال **د** الهبة في ثلث العبد فاستقام في التلثين
حتى يستقيم الملت والثلثان قال محمد رحمه الله في الاصل ولا يشبه هذا البيع **د** يدينه

اذ باع المريض عبدا يساوي بثمانية مائة درهم والى الورثة ان يحيز واذا نهج المشتري
ان شاف فتح العقد وان ساء امضاه ويبلغ الى تمام الملتزم من الثمن وليس له ان يحسك بعض
العبد ويرد البعض والفرق ان هذا العقد هبة ابتداء على ما مر فتي صححنا الهبة في
جميع العبد في الابتداء متى زاد الموهوب له في العوض مائة اخرى احتجنا الى ابطال الهبة
في العقد بعد الزيادة في الانتهاء لا متى زاد الموهوب له في العوض مائة درهم يصير
المائة زيادة في الهبة والاصل ان الزيادة متى صححت في العقد لقيام التعديين
المقتادين بلحق باصل العقد وصير كالمشروط في العقد حكما ولو كانت مشروطة
في العقد حقيقته وحكما مع العبد العوض الا ان الموهوب له دفع العبد العوض الى
الواهب ولم يدفع المائة حتى مات الواهب بطلت الهبة بتدبر المائة لان الهبة بشرط
العوض تنعقد هبة ابتداء وصير بيعا بجد انصال القبض بالبدلية انتهى ولم يوجد القبض
في المائة فبطلت الهبة فيها لانعدام القبض فاذا كانت الهبة تبطل بتدبر المائة في الانتهاء
ابطلنا الهبة بتدبر المائة في الابتداء قصر المسافة اما في البيع المحض متى صححنا البيع في جميع
العبد في الابتداء متى زاد المشتري في الثمن مائة اخرى لا يحتاج الى ابطال البيع في العبد
بتدبر المائة في الانتهاء وان التخت الزيادة باصل العقد لا متى زاد وصارت الزيادة كالشروط
في العقد لا يبطل البيع بتدبر الزيادة ان مات البايع قبل قبض الزيادة كما لو كانت
الزيادة مشروطة في العقد حقيقته وحكما لانه من غير مقبوض وقبض الثمن ليس بشرط
فلا يبطل بموت البايع حتى لو كان عقدا بشرط فيه قبض البديل بان باع هذا المريض
ابرق فضة ثمانية مائة ثم مات ولم يحز الورثة فاذا المشتري ان سلخ الى تمام التلتين
ويمسك كل الابرق ليس له ذلك بل يرد بثلث الابرق ويمسك ثلثيه كما في الهبة بشرط
العوض وهذا لان الزيادة في العوض اولى ان امكن بتدبر العقد لانه اذا كان لتصحح
جميع العقد وجه يصح بتدبر الامكان ولا يبطل بعصه صبا نه لتصرفها وتحصيلها لغيرها
كما لو باع حارثة في عسها طوق فضة فيه الف مثقال وقيمة الحارثة الف مثقال
اشترها والطوق بالي مثقال وبعد الف مثقال يصرف المقود الى الطوق تصحح
لجميع العقد الا ترى انه لو باع ان الثمن الموعود حصه السيف دون الخلية في بيع السيف
المجلى جعل له حصه الخلية بضمي جميع العقد الا ترى انه لو باع ان الثمن الموعود غير انه
في البيع ملن وفي الهبة غير ممكن لما ذكرنا ان الزيادة يلحق بالمرد عليه ويكون حله
حكم المرد عليه والمرد عليه وهو الثمن يجوز من غير قبض فكذا الزيادة عليها ولا يقال
حكمه حكم البيع فيكون للعوض حكم الثمن ايضا لاننا نقول هذا هكذا عند التقابض
اما قبله فهو هبة حقيقته ولا حكم له بدون القبض فاذا انقذر القول بالزيادة وجب
نقص بعضه رد الى المائة الى الثلث ولا يقال متى نقص حصه الهبة وجب ان ينقص
ما يقابل حقيقته للمعاوضة لا نقول انما نقضنا بعض الهبة بطريق الضرورة ورفعنا

للمعاوضة ولا ضرورة فيما يقابل به فقي العوض في مقابلة بعض الهبة وليس يتم هذا في الابتداء فانه لو وهبه
على ان يعوضه عن ثلثه جاز هذا في الانتهاء وفي البيع لا يجوز على هذا الوجه فانه لو باع شيئا على ان يكون
التمتع بمقابلة بعضه وحلوا بعضه لم يحز ما فيه من اشتراط الربا ومتى لم يحز في الابتداء لم يحز في الباقي
وفي الهبة ليس له حكم المعاوضة الا بالتقاضي فلا يكون في اشتراط اطلاق بعضه عن العوض
معنى الربا لا اختصاصه بالمعاوضة وذكر محمد رحمه الله في كتاب الدومر طريفا اخر
لخروج طين من المسائل فقال لو كان للواهب سوى العبد ثمانية درهم صحت
هبة في جميع العبد لانه يسلم للورثة الثلثة الاخرى وعندهم مائة مائة مائة مائة
والموهوب له عبد قيمته ثمانية مائة يسلم للورثة صنف ما تدنا فيه الوصية فاذا علمنا
ذلك بعد رعلينا نفيد الهبة في جميع العبد فالسبيل ان يضم ما عدنا وهو ثمانية مائة الى قيمة
العبد وهو ثمانية مائة فيكون ستمائة ثم سطر الى المضموم ثم هو من المحلة فبطلت الهبة بتدبر ذلك
للمضموم واذا صنفنا ثمانية مائة الى ثمانية مائة كان المضموم مثل نصف المحلة فيبطل من الهبة بتدبر
نصفه وذلك مائة درهم ويصح في بعضه وذلك مائة او نقول ينظر الى
قيمة العبد الهبة والى قيمة العبد العوض فطلى الموهوب له مثل قيمة العبد العوض
وثلث ما ترك الميت محاباة له ويرد ما بقي وما ترك الميت العبد العوض وثلث العبد الموهوب
وثلثه ثلث العبد للموهوب فيسلم ذلك ويرد الباقي هذا اذا كان العوض مشروطا
في العقد فان لم يكن مشروطا بان وهب المريض لصيحه عبدا يساوي الف ولا مال له غيره
فعوضه الصحيح من عوضا وقبضه المريض ثم مات والعوض عند فان كان العوض
مثل ثلثي قيمة العبد الموهوب او اكثر فالهبة ماضية لان العبد الموقوف العوض المقبوض
بمجرد العوض المشروط واوقوى والملت من كان خالص حقه والميتان حق الورثة
فاذا كان العوض مثل ثلثي قيمة العبد غير فنان لم يبطل شيا من حق الورثة بتدبره وانما
نصرف فيما هو خالص حقه فبطلت الهبة ما صفيه وان كان قيمة العوض نصف قيمة الهبة
يرجع ورثة الواهب في سدس الهبة لان حقه في ثلث العبد وقد وصل اليهم من العوض
بتدبر مائة نصف العبد فاما سبيلنا فما رخصهم سدس العبد فلما يرجع الوارث بسدس
الهبة وامسك الباقي لانه ما رضى بسقوط حقه عن عوضه لا بسدس جميع الموهوب
ولم يسلم ولان التبقيض في الملك المجتمع عيب فاستحقاق جز من العبد وان لم يوجب
تعييب ما بقي منه وحق الرد ثابت بعد التقابض اذا كان العوض مشروطا لان الهبة
لشروط العوض تصير سوا التقابض في حكم الرد بالبيع ويرد سدس الهبة ولا يكون له
ان يسند العوض لانه ملكه لا على سبيل الهبة وقد مات الموهوب له ولا رجوع فيه
بعد ذلك ولو وهب المريض للصيحه دارا قيمتها ثمانية درهم لا مال له غيرها
على ان يعوضه الصحيح عبد قيمته مائة درهم كان المشيع ان يأخذ الدار من الصحيح بقيمة العبد
لما ذكرنا ان الهبة بشرط العوض يصير سوا عند التقابض والتشيع انما يأخذ الدار تمثل

بما لمن الذي اشترى به المشتري ومثل العبد فتمت فان اخذها الشفيع بقضا او غير قضا ثم مات
 المريض ولا مال **لـ** غيرها والى الورثة ان يجيزوا والشفيع بالخيار ان شاء نقض العقد ورجع
 الدار واخذ قيمة الدار من المشتري وان شاء اسلم لثالث الدار جميع قيمة العبد ويرد ثلث
 الدار على الورثة اما بحبر الشفيع فلا يجر عليه شرط احده فانه انما اخذ الدار بشرط ان يسلم له
 جميع الدار بما اعطى من ثمة العبد فاذا لم يسلم فقد عسر عليه شرط احده فخير كما خیرنا
 الموهوب **لـ** لما عسر عليه شرط عقده واما على احد الدارين قيمة العبد العوض ويرد ثلث
 الدار عند اختيار الامتنان لانه انما يتلقى الملك من جهة الموهوب **لـ** فيكون قابلا مقام
 الموهوب **لـ** والموهوب له متى اختار المصفي الهبة يفعل هكذا فكذلك الشفيع الذي
 قام مقامه وهذا لان المريض اوجب الملك للموهوب **لـ** واثبت الحق للشفيع فلما
 اخذها بالشفعة تبين ان الوصية حصلت للشفيع فخير لذلك وهذا لان حق
 الشفيع يضاف الى زوال ملك البائع فصار كانه لم يملكه فحصلت مع الشفيع وهو
 نظير ما ذكرنا في الشفعة اذا باع المريض دارا من رجل واحد ورثته سبعة
 فاخذها بالشفعة ثم حط عن المشتري شيئا من الثمن لا يصح لان البيع وقع للشفيع من وجه كان
 حط عن الموارث في عقد وقع **لـ** ولو قال الشفيع انا ازيد مائة درهم حتى يسلم لي جميع
 الدار ليس له ذلك لما ذكرنا في حق الموهوب له **لـ** اذا كانت الهبة بشرط العوض
 تاما اذا لم يكن العوض مشروطا في العقد لكن الموهوب له عوضه عبد اقيمة مائة درهم
 لم يكن للشفيع حق الشفعة لما ذكرنا ان هذه الهبة ابتداء وانها لا شفعة في الهبة لكن
 ان مات المريض ولم تجز الورثة فالموهوب **لـ** بالخيار ان يارده اليه واخذ عوضه
 وان شارد ثلث الدار لما ذكرنا في المسئلة الاولى ولم يكن له ان يزيد مائة اخرى حتى يسلم له
 جميع الدار لانه لم يكن **لـ** ذلك اذا كان العوض مشروطا في العقد وان كانت
 تلك الهبة تعبير بغيرها بعد انقضاء القبض بالبدل فلان لا يكون للموهوب له لا بشرط
 العوض ذلك وهي هبة ابتداء وانها قبل العوض واخذ كان اولى وقد ذكرنا هذه المسئلة
 في كتاب الهبة وقال يرد ثلث الهبة من غير خيار وقد ذكرنا في رد السدس
 وجه تلك الرواية ان الهبة قد صحت في الكل لما عرف ان تصرفات المريض صحيحة في الحال
 ولهذا لو وهب دارا في مرضه ولا مال له غيرها فمات ولم تجز الورثة واخذ والتمس الدار
 لا تبطل الهبة في الباقي بصحة الهبة ثم ورد الاستحقاق في قدر الثلث فلا يخير كما اذا لم
 يعوضه وهذا لان الخيار حكما للغير من جنس خيار العيب وهذا انما يثبت في البيع
 وهذا ليس ببيع بخلاف ما اذا كان العوض مشروطا في العقد وجه هذه الرواية وهو الاصح
 ما ذكرنا انه عسر عليه من لانه انما عوضه العبد ليس له الكل فاذا لم يسلم يعود الى
 اصل حقه بخلاف ما اذا لم يعوضه وهذا لان حكم البيع في اصل العوض لانه يستفيد
 بمقابلته شيئا وهو وان كان وهب المال لكن العوض ليس عسرا ولا معدوم على التعيين

ولهذا

ولهذا لو اسحق العوض وهلكت الهبة لا يرجع بقيمة الهبة على الموهوب له ولو استخفت
 الهبة كان الموهوب **لـ** ان يرجع بقيمته العوض ولو كان هالكا لم يعلم ان لها حكم الماوصيه
 في جانب العوض فجاز ان يثبت له الخيار بخلاف ما اذا كانت بغير عوض ولا عوضه
 ولو ان رجلا وهب كرا من رجل يساوي مائة درهم في مرض موته ولما مات لم يخبره
 على ان يعوضه الموهوب له كرا من رجل يساوي مائة درهم وتعاين مات المريض من مرضه
 ذلك والى الورثة ان يجيزوا والموهوب **لـ** بالخيار ان يشارد الهبة واخذ كره وان شارد نصف
 الكرا اليه وامسك نصفه واخذ نصف كره حتى يرد المحاباة الى المثلت يسلم للورثة نصف كره
 جديد يساوي خمسين ويحصل للموهوب **لـ** نصف كره جديد بالهبة يساوي مائة وخمسين
 خمسون بعوض ومائة بغير عوض وذلك ثلث مال المثلث لانه لا وجه لسلامة الكل
 واما العقد من غير تعيين لانه محاباة من المريض باكثر من ثلث ماله وتعدر بهج الهبة
 في جميع الكرا السليم الى تمام الثلثين لما قلنا في مسئلة اول الباب ولانه يودي الى الربا
 فان الموهوب له يصير مائة يثلث كرا من جديد قيمة مائتان بكردي قيمة مائة وانه ربا
 بخلاف مسئلة اول الباب **لـ** لانه لا يودي لانه يصير الموهوب **لـ** مائة بثلثي عبد
 قيمته مائتان بعبد قيمته مائة وهذا لا يكون ربا واذا انقضى هذه الوجوه لم يبق سوى ان
 يجوز الهبة في نصف الكرا الهبة بنصف الكرا العوض لانه لا يودي الى الربا ويستقيم
 الثلث والثلثان فانه يحصل للورثة نصف الكرا الهبة ثمنه مائة وخمسون ونصف
 الكرا العوض وقيمته خمسون فتكون المحلة مائتان وحصل للموهوب له بالهبة نصف الكرا
 الهبة قيمة مائة وخمسون لكن خمسون من ذلك بعوض بعدله وهو نصف كره فلا يكون
 فيه محاباة ومائة بغير عوض فكان فيها محاباة فاستقام الثلث والثلثان ونقول **لـ**
 يحتاج الى معرفة ما يحور فيه الهبة وطريقه ان ينظر الى محاباته والى مقدار ثلث ماله فنقول
 ثلث ماله ومحاباته مائتان ولو كان ثلث مال مقدار مائتين جازت الهبة في جميع الكرا
 بثلث العوض فلما كان ثلث ماله مقدار مائتين جازت الهبة بنصف الثلثين علم ان الهبة في
 النصف جائزة فاخذنا الهبة في النصف بنصف العوض حتى يسلم للورثة مائتان ويسلم
لـ المحاباة في المائة كما ذكرنا **لـ** اذا كان العوض مشروطا في الهبة وان لم يكن مشروطا
 ولكن المريض وهب لرجل كرا يساوي ثلث مائة عوضه للموهوب له كرا يساوي مائة ثم مات
 المريض ولم تجز الورثة فالموهوب له بالخيار ان يشارد الكرا الهبة واخذ كره وان رد ثلث
 الكرا الهبة ولم يأخذ العوض بقي **لـ** ثلثا الكرا الهبة بالكر كما في العبد لان هذا لا يودي الى
 الربا لان الهبة اذا لم تكن بشرط العوض لم تكن بيعا وصاروا هبة لثالث الكرا الجيد والموهوب له
 عوضه كرا اريد لا يبطل حقه في الرجوع الا يري انه لو وهب كرا في الابتداء عوضه كرا على ثلثي
 الكرا جاز وكذلك من وهب لآخر مائة درهم فعوضه خمسين من ذراهما اخر عن كل المائة جاز

ومني جاز في الابتداء كذا جاز في النفا ايضا وهذا لان ابر القويض ليس الا في اسقاط حق الرجوع
 ولهذا الوعد اجبي جاز وليسقط حق الرجوع ولو كان فيه معنى المبادلة لما جاز والبر بالخص
 للمبادلات وفي المبسوط اذا باع الرجل في مرضه كرهت **فارسى** فتمتة يثون درهم بكونه فتمتة
 عشرة دراهم ثم مات الباع ولا مال له غيره فالمشتري بالخيار ان يشاقق الباع او ان
 كره ليعبر شرط العقد حين لم يخرج الحيازة من ثلث ماله وانما اخذ نصف الكرا فان رضى بصف
 الدلو ورد نصف الكرا فان رضى لان الحيازة حصلت بقدر ثلثي ماله ولا يمكن ازالة الحيازة
 بزيادة الدراهم لانه يودي الى الربا فنظر الى ثلث ماله كم هو من حيلة الحيازة فمحور
 السبع بقدره لانه لو كانت الحيازة بقدر الثلث جاز البيع في الكل وهذا المثل يصف الحيازة
 فيجوز البيع في نصف الكل فيرد على الوارث نصف كرمته خمسة عشر ونصف كرمه ثلث
 فتمتة خمسة وليسلم للمشتري نصف كرا فترى قيمة خمسة عشر ونصف كرمه ثلث فتمتة عشرة
 فيحصل من يد الوصي **ب** في ثلث ماله وان باعه كرا فتمتة تسون بكر حشف فتمتة عشرة
 دراهم فان البيع يجوز في حسي الكرا لانه حيازة بقدر خمسين وثلث ماله **عشرون**
 كان الثلث بيد حسي الحيازة فيرد على الورثة ثلثة احماس الفارسى وقيمة ستة وثلثون
 وخمسة الحشف وقيمة اربعة فذلك لما تركه الميت ولو باعه كرا فتمتة تسون بكر فتمتة
 عشرون جاز البيع في خمسة اشباع الكرا لانه حيازة بقدر ثلثين وثلث ماله **ب** ستة
 عشر وثمانون **وذلك** خمسة اشباع الحيازة اذا جعلت كل ثلثة وثلث سهمها فيرد على الورثة
 اربعة اشباع الدر الجيد وقيمة اشباع الكرا الردي وقيمة اربعة اشباع الكرا الجيد اثنا
 وعشرون وثمانون وقيمة خمسة اشباع الكرا الردي اربعة عشر وثلثة وثلثون
 وثلث وهو لما خمسين الذي هو مال الميت وليسلم للمشتري خمسة اشباع الكرا الجيد
 وقيمة سبعة وعشرون وسبعة اشباع خمسة اشباع الكرا الردي وقيمة اربعة عشر
 وثلثة فيسلم **ب** حكم الحيازة ستة عشر وثمانون وهو ثلث الخمسين الذي هو مال الميت
 فاستقام الثلث والثلثان والله اعلم **باب** **اصول** **من الغصب**
 والجناية عليه او يجني عليه ثم يغصب **الباب** الثاني من الجنايات الا انتم وضع المسئلة
 ومسايله ذكرنا في الباب **ب** الثاني من الجنايات الا انتم وضع المسئلة
 فيما اذا ثبت الجناية بالبينة ثم غصب غاصب ومات في يده يسر اية الجناية وهذا
 وضع فيما اذا ثبت الجناية باقرار الجاني ثم غصبه رجل ومات في يده وذكرنا ايضا
 خاتمة العمد ومثله لم يذكر العمد فقال **رحمة الله** رجل قطع يد عبده رجل خطا واقر
 بذلك ولا يعلم ذلك الا بقوله **ب** ثم غصبه رجل فمات في يده من القطع والجواب
 فيه وفيما اذا ثبت القطع بالبينة تسوا الا ان الجناية اذا ثبتت بالبينة ثم غصبه رجل ومات
 في يده ثبت لمولى العبد الجاني من يضمن الجاني بجانيته ومن يضمن الغاصب بغصبه واذا

اختار

اختار يضمن الجاني مائة وجبت القيمة على عاقلة الجاني موجلا في ثلث سنين واذا ثبت باقرار الجاني
 واختار المولى يضمن الجاني قيمة العبد وجبت القيمة كلها في مال **الجاني** في ثلث سنين
 اذا كره العاقلة في اقراره بالقطع والعقد وما ذكرنا غير مرة ان البينة حجة في حق الناصر
 كانه فيثبت الجناية في حق العاقلة كما ثبت في حق الجاني وموجب الجناية الخطا على المالك
 اذا صارت نفسا لمول على العاقلة والجاني واحد من العاقلة واما الاقرار حجة في حق المقر وليس
 حجة في حق العاقلة لانه في حق المقر اقرار وفي حق العاقلة دعوى او شهادة والدعوى لا تثبت
 الا بالبينة او بتصديق المدعي عليه وشهادته الفرد ليس حجة وان كان في مجلس القضا
 بخير لفظه الشهادة ففي غير مجلس القضا بلفظة الاقرار اولى ومتى لم تثبت الجناية في حق
 العاقلة لا يجب عليهم شيء ثم ذكر هنا ان كان القطع عمدا ثم غصبه رجل فمات في يده من القطع
 فالمولى بالخيار ان يشاقق العاقل ولا يسبيل على الغاصب للمولى ولا لورثة الجاني وان شا من الغاصب
 قيمة اقطع ولا شيء **ب** على العاطع وانما يخير لان كل واحد منهما احلث سبب الضمان في
 حقه العاقل بالقتل وانه موجب للقصاص والاحر بالغصب وانه موجب للمال **ب**
 فكان له ان يضمن اهما شا كما لو كان القتل خطأ فان اختار يضمن الجاني كان له ان يقتله
 قصاصا بالعبد لان القصاص بحري يترك والعبد في النفس عندنا واذا قتلته لا تسبيل له
 ولا لورثة الجاني على الغاصب اماله لانه وصل اليه بدل الدم على الكمال واذا وصل
 اليه بدل الدم على الكمال فقد راعى اعتبار وصف الماله ولا ما صار استيفا القصاص
 صار مبرا للغاصب عن ضمان الغصب لانه لا يمتثل **ب** استيفا القصاص مع تعظيم
 الغاصب لان ضمان الغصب يفيد المالك في المضمون فكان بمنزلة البيع ولو باع العبد
 بعد ما قطع الجاني يده عمدا او مات العبد في يد المشتري من القطع لا يجب القصاص على العاقل
 واما لا يسبيل لورثة الجاني على الغاصب لان الجاني لم يملك العبد المقتضوب لانه لو جعل
 ملكا له انما يجعل ملكا له بالقود والقود ليس **ب** حتى يملك به العبد وهذا لان القصاص
 انما يجب بدلا عن الدماء باعتبار الادمية فكان بدل الدم والادمية وحمل المالك
 الماله فاذا لم يضمن بدل المال لا يملك الماله وما هو بدل المستوفى لا يقبل
 المالك بخلاف الخطا لانه وجب المال والمال يجوز ان يكون بدلا عن المال فيضمن المال
 بضمان المال اما لا يملك بالقصاص لانه ليس بعوض عن المال واذا لم يملك العبد
 المقتضوب لا يكون لورثته على الغاصب سبيل وان اختار يضمن الغاصب فتمتة قيمته
 اقطع لانه غصبه وهو كذلك ولا شيء **ب** على العاطع من الارش والقصاص لانه لما خا
 اساع الغاصب فقد اعرض عن القصاص وصار كانه غصبه دليلا والمولى اذا عفا
 ليس له ان يأخذ شيئا وهذا لانه اختار يضمن الغاصب وضمان الغصب
 يفيد المالك في المضمون صار باع العبد من الغاصب حكما ولو باعه بعد القطع حقيقة من غير
 يبر العاطع وهذا لان القصاص من حكم السراية وقد اسببه المستحق عند السراية

اختار

وليس للعاصب ان يرجع على الكافي بشي لان الكافي لم يجز على ملكه وانما امرات من السراية واذا لم
توجد الحاجة على ملكه لا يثبت له حق التفتيز وذكر في الكتاب **ولا شئ** له على الفاطم اراد به
القصاص او ضمان النفس اما ضمان القطع ونقصانه الى وقت العصب لا بد ان يجب لانه لا يستأ
في ذلك القدر بل هو حاصل على ملك المولى يجب كما هو الحكم في القطع خطا والله اعلم
مذكر في بعض روايات هذا الكتاب **باب** وقد ذكرنا مسائله كلها في كتاب
مالا يجوز البذر في الدن وما لا يجوز بالوكالات **باب** ولا يخبرها **باب**
بيع الطعام والغنم وما يزرع من ذلك وما ينقص اصل الباب
ما ذكرنا في البيوع ان جهالة المبيع او الممن المأجور فساد العقد اذا كانت مفضية الى
المنفعة المانعة من التسليم والمسلم اما اذا الممن مفضية فلا لان الجهالة لا تزيد في العقد
لداها وانما يؤثر لا فضاها الى المنازعة وهذا الوباغ ففسد من صبره يجوز ولو باع
توبان توبين او شاه من قطيع لا يجوز لان الاول لا يفسد الى المنازعة لان المكملات والموزونات
كلها امتثال متساوية ولا يفسد احداهما بالسمة بشرط سلامة الثاني بخلاف
غيرها من الاموال **وخرق** اخر ان يصح نقر العاقل واجب ما امكن
ففي احتمال تصرف الصحة والفساد يحل على الصحة نظرا الى اظاهر حاله صيانة لا تغفل ارتكاب
الحرم **وخرق** **احسن** ان فساد البيع في بعض العقود عليه لفساد
تقارن بوجوب فساد العقد في الكل عند احتمال الثمن بالاجماع وعند التفصيل كذلك
عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز العقد فيما هو محل بما سمي له
من الثمن نظير الاول اذا اشترى عبد بن صفقة واخذ بالف درهم واذا احدهما حرا
واشترى ذنبي من رجل فاذا احدهما خيرا وشا من سلو حنن فاذا احدهما ميتة او ذبيحة
يجوز او مسلم برك الشمية عليها عدا وان ذلك والميتة عندنا سواء لان الحرة لا يدخل
في العقد وكذا الحرة والميتة لان دخول الشئ في البيع بصفة الما اليه والمقوم
وذلك لا يوجب في الحرة والميتة فلو جاز في الحرة والذبيحة انما يجوز بالحصة والبيع
بالحصة لا ينقد ابتداء على الصحة لمعنى الجهالة كما لو قال استريت منك هذا العبد **باب**
تخصه من الالف لوسم على قيمته وعلى ممة هذا العبد الاخر لهما لثمن كذلك هنا
ونظير الثاني اذا قال اشترتها منك بالف كذا احدهما بجنس ما تارة او قال اسلمت
اليك كخطة في كرسعير او اسلمت في فوهيا في فوهي ومروى لان اسلام المكمل لا يجوز والحرة
ما سوا الحرم السالها ان الفساد يقتصر على ما وجد فيه العلة المفسدة وعند السمي
كل واحد منهما انقضت العلة المفسدة فيما هو مال منقوض منها وهذا لان احدهما
ينفصل عن الاخر في البيع ابتداء ونفا فوجود المفسدة في احدهما لا يؤثر في البيع على الاخر لان
ناشئة في العقد على الاخر اما باعتبار التبعية واحدهما ليس يتبع للاخر او باعتبار
انها

انها كشي واحد وليس كذلك **باب** وكل واحد منهما ينفسد عن الاخر لان ناشئة في العقد
على الاخر اما باعتبار التبعية الاخرى انه لو هلك احدهما قبل القصد في العقد
في الاخر صحى انما اذا كان كل واحد منهما عدا او انما اشترط قبول العقد في احدهما
لقبول العذر في الاخر اذا صح الاجاب فيها حتى لا يكون المستري ملحقا الضرر
بالبائع في قبول العقد في احدهما دون الاخر وذلك **باب** ينعدم اذ لم يصح
الاجاب في احدهما او صار هذا اذا اشترى عبدا او مكانيا او مديرا او باع
وبقي على العبد صحى ادل عليه الفساد الطارى واما اذا اسلمه غيره في كرسعير
خطة خمسة مهادين على المسلم اليه وحصة نقد وافر فاحار في حصة النقد
وان بطل في حصة الدين وكذا في اسلام الخطة في الشعيير والريت والفوي
في الفوهي والمروى فان اسلام المكمل في الموزون والفوهي في المروى جاز وثبوت
الحكم بحسب العلة كما في المدير وابو حنيفة رحمه الله يقول **باب** البائع لما جمع بينهما
في الاجاب فقد شرط في قبول العقد في كل واحد منهما قبول العقد في الاخر
بذلك ان المشتري لا يملك قبول العقد في احدهما دون الاخر واشترط قبول
العقد في الحرة في مسع العبد بشرط فاسد والبيع بطل بشرط الفاسد وقولها
ان هذا عند صحة الاجاب فلما عند صحة الاجاب فيهما يكون هذا شرطا
صحيا ويكن انما يدعى الشرط الفاسد وذلك عند فساد الاجاب لان هذا
الشرط باعتبار جمع البائع بينهما في كلامه لا باعتبار وجوده المحلية فيهما وقد ذكر
الكرخي رحمه الله رجوع الى يوسف في فصل من هذا المجلس الى قول ابي حنيفة رحمه
الله وهو ما اذا باع جارية وطوق فضة بالف موطا او اشترى جارية وطوق فضة
وقد ايضا سمعها من امرائه فالف العقد فاسد عند ابي حنيفة رحمه الله لانه فاسد في
البث لا لاجل الربا فيفسد في الجارية وعندهما يجوز في الجارية دون الطوق
وذكر الكرخي رجوع الى يوسف رحمهما الله في هذه المسئلة فاستدلوا برجوع
فيها على رجوع في نظرية خلاف الفساد الطارى لانه صح العقد في الكل لا لعدم
الشرط العبد فيفسد الفساد على ما وحدت فيه العلة المفسدة وفي السلم
الفساد طارى لان المفسد الادتراو ولذا في المدير وام الولد والكاتب
وعندنا فسد رحمه الله ايضا فيفسد في الكل لان الاجاب في المدير وخوة فاسد
لما ثبت طهر من حق العتق وقد جعل القبول فيه شرطا فيفسد كله كما في الحرة
في السلم بطل في حصة الدين للنهي عن الكالي وهذا فساد قوي يمكن في البعض
فيفسد في الكل باعتبار جعل قبول العقد في الدين شرطا للقبول
في العيز الا انما يقول المدير والكاتب وام الولد دخل كل واحد منهما في العقد لان

لان دخول الادنى في العقد باعتبار الرق والقوم وذلك بوجود فهم ثم اسحق
نفسه كان بمنزلة ما لو استحقه غيره بان باع عبد من نفسه فاستحق احداهما فانه يصح البيع في الآخر
سواء سمي كل واحد منهما أمنا أو لم يسمى بوضوحه ان البيع في المدير ليس بناسد على الإطلاق
بل لا يجوز بيعه من نفسه بجوز ولو باعه من غيره برضا يصح في اصح الرأيتين ويصح أم الولد
من نفسه بجوز ولو قضى القاضي بجواز بيعها فنقد عند أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله
ونقد خلافا لمحمد رحمه الله وقد ذكرناه في الأمان والسوء وفساد العقد في السعر
لاستراط الاجل في العقد والعقد واحد فاذا كان فيه الشرط الناسد فسد كله
ولان بيع المدير جائز غيرنا فالحق المدير وذلك مقتضى فيه لا في العقد فلا تعدى الى
الآخر ولذا اذا هلك احداهما فالفقد فويت القبض وذلك معنى في الهالك
لا في العقد وكذا في العوي والمروى وهما السلسلة تبين ان الطريق لا في حنيفة
ما قلنا دون ما هو في بعض المشايخ رحمهم الله لا في حنيفة رحمه الله ان الفساد
اذا كان قويا جمعا وتمكن في البعض تعدى الى ما بقي فان فساد العقد بسبب الكل سيده
غير مجمع عليه مع هذا سوى بين الفصليين اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل
ل من العن عشرة وصبره حنيفة في عشرة اقضه فباعها من رجل على ان كل قفيز
وشاة بعشرة دراهم فوجد العن عشرة كما ذكر والا ففزة عشرة فان البيع جائز
لان حمله المبيع معلوم وهو عشرة اغانم باعياها وعشرة اقضه من الصبرة
العينة المشار اليها لان الاقضه من الصبرة الواحدة لا تفاوت فاي قفيز يضم الى
شاة بصير حصة الشاة من العشرة الدراهم وحصة العن معلوما وان كانت
قيمة الاغانم متفاوتة في نفسها لكن كل شاة قيمتها معلومة وقيمة القفيز المضموم اليه
معلوم فتصير حصة كل واحد معلوما ولان المبيع جملة الاغانم وجملة الاقضه وهما
معلومان بالاسارة اليهما وجملة التمن معلومان جملة المبيع اذا صار معلوما
في القفيز والساة كان حمله التمن معلوما لا محالة وهذا على اصلها ظاهر فانه
لو اشترى ثوبا بكل دراع بدرهم ولم يعلم قدر حمله الدرغان او اشترى ثوبا بكل قفيز
بدرهم ولم يعلم قدر حمله جاز فيها أولى وأما عند أبي حنيفة رحمه الله فلان ثمة
انما لا يجوز لهما لانه حمله الدرغان وجملة العقران وهما الاغانم والققران
معلومتان فان قيل ان كان جملة المبيع والتمن معلوما فكل قفيز وشاة منها
مجهول فقد جعل كل قفيز وشاة مبيعا فكان المبيع مجهولا وحالة المبيع
توجب فساد البيع قيل نعم الا ان هذه الجملة لا يوجبها في المنازعة المانعة
من التسليم والتسليم لان الساة والى القفيز عيناها المبيع مبيعا لا يكون المشتري
ان يمتنع من ذلك ومن هذه الجملة لا يوجب فساد البيع الا يبرى

انه لو اشترى صبرة خبطة على انها عشرة اففزة كل قفيز منها بدرهم واشترى هذه الاغانم عشرة كل شاة
منها بعشرة جاز وان جعل كل ساة وكل قفيز مبيعا على حدة وانجهول الا ان هذه الجملة لا توقعها في
للمنازعة المانعة من التسليم والسلسلة لان كل قفيز وكل شاة عيناها المبيع مبيعا لا يكون للمشتري ان يمتنع
من ذلك كان العقد جائزا لذلك هذا الا يرى انه لو اشترى احد التوين على ان ياخذ ايها شاة
بعشرة جاز وان كان المبيع مجهولا الا ان الجملة لم تكن مفضية الى المنازعة لحرمان له الخيار جاز
بخلاف ما اذا اشترى شاة من غيره او شاة من شاتين حيث لا يجوز لان المبيع احدهما وانها اعداد معا
ولا ينفرد احدهما بالتعين فيفضى الى المنازعة المانعة ولهذا يجوز بيع قفيز من قفيزين او من عشرة
اففزة وان كان مجهولا لانها لا تفضى الى المنازعة واي قفيز عينة المبيع لا يكون للمشتري حق
الانتفاع واذا جاز البيع تنقسم كل عشرة على شاة وقفيز على قدر ما لهما ما اصاب كل ساة مجمع وان
كان مختلفا في نفسه فالباع فهو بمن الساة وما اصاب كل قفيز منها عند نفسه عليها وعلى شاة
مجمع فابايع فهو بمن القفيز حتى لو وجد قفيز منها عيبا رد كل الخبطة بحصتها من التمن لانها اذا كانت
في واحد واحد بمنزلة سى واحد في يميز العيب من غيره زيادة عيب في المبيع فيصير مرد العيب
حادث فيرد الكل او يمسك الكل وان وجد شاة عيبا رد المبيع خاصة لانها متفاوتة واعيان
حنيفة ويرجع حصته من التمن ومعه حصة ان يقسم ما بلغ من التمن الساة على العيب على تقدير
انه سلم وعلى السبع الباقي ما اصاب العيب يرد به هذا اذا وجد الاغانم عشرة والا ففزة
عشرة كما ذكرنا اذا وجد احدها انقص من عشرة فهو على وجهين اما ان وجد الخبطة انقص بان
وجدها تسعة اقضه والاغانم عشرة او وجد الاغانم تسعة والا ففزة عشرة ففي الوجه الاول
وهو ما اذا وجد الاغانم الخبطة تسعة فالبائع جاز والمشتري بالخيار ان يرد ما اخطا وان شاترك اما جاز
البائع فلان حصة الشاة والعامل من التمن معلوم وحصة القفيز الزاهب من التمن معلوم لان تمن
الكل معلوم لان كل شاة عشرة لو قسمت عليها وعلى قفيز مثل هذه الخبطة وهو معلوم لان القفيز الزاهب
يحل على صفة الخبطة المشار اليها لانه سمي الكل من صبرة واحدة معينة واذا كانت ثمة القفيز
للمضموم الى هذه الشاة الزايد بالتسمية معلومة وقيمة هذه الشاة معلومة كانت حصتها من الدراهم العشرة
معلومة وكذا كل قفيز ولان البائع لما ضم الى كل شاة قفيز خبطة وجعل ثمنه عشرة فاقبض
الذاهب من الخبطة يحل على صفة الخبطة المشار اليها لانه متى جعلت على غير هذه الصفة ازيد منها
وانقص منها ينسد البيع لانه لا يدرى ان المضموم الى الشاة الفاضلة قفيز من الخبطة التي هي مثل
المشار اليها وانقص او ازيد فان ثابت انقص كان ثمن الشاة الفاضلة ازيدا وان كانت ازيدا كان
ثمن الشاة الفاضلة اقل فتصير ثمن الشاة الفاضلة مجهولا جنيدها بالثمن توقعها في المنازعة
المانعة من التسليم والتسليم متى جعلت على صفة المشار اليها بجوز البيع لان حصة ثمن الشاة
الفاضلة يكون معلومة والبيع متى احتمل الجواز يحل على الجواز واما تخيير المشتري فلانه لو وجد
الخبطة عشرة اقضه ايضا لانه ذهب قفيز منها قبل التسليم فيرد ثمنه الصنفه عليه قبل
التمام فانه أولى ولا بد ان كان في واحد واحد فهو بمنزلة شاة واحدة فيكون التقصان فيه عينيا

ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف ومحمد رحمه الله انهما اذا اشترى
لعاما فاكل بعضه او باع بعضه لم يجز له ان يرد الباقي بالعيب لان في الحكم شي واحد فلا يرد
بعضه بالعيب وسحق البعض فيه كبيع الكل ولا يرجع بالعيب ان البيع عند الحنفية
رحمهم الله كما لو اكل الكل او باع الكل لم علم بالعيب وعندها اذا اكل الكل سيرجع بالتقصان استحقاقا
وان اكل البعض في رواية يرجع بتقصان العيب في الطعام في حكم شي واحد فلا يرد بعضه واكل الكل
عندها لا يمنع من الرجوع بتقصان العيب فاكل البعض اولى وفي رواية يرد ما بقي لا يرد
التبقيض وهو قد روي في الرد كما تبين ويرجع بتقصان العيب فيما اكل ويجوز بيع البعض في رواية عنهما
لا يرجع بشي وفي رواية يرد ما بقي لا يرد تبقيضه والتبقيض لا يرجع بتقصان العيب فيما باع
اعتبارا للبعض بالكل وان ائت للمشتري الخيار فان اختلفت الركن انفسح البيع ويعود كل واحد
منهما الى راس ماله وان اختلفت احد سقطت عنه حصة التبقيض من العيب ويلزمه الثاني
وطريق معرفته ما قلنا انه ينقسم كل عشرة دراهم من الثمن على سبعة وقيل لان قيمة القفزان
وان كانت لاسفا وت تقبض الاعنام متفاوتة ولا تسحق ذلك القفزان لم يتبين حصة الحظوة
جملة لانه لا يدرى على اي شاة يضم ذلك القفزان الناقص فاذا كان لا يعرف حصة ما لم يتبين حصة
الحظوة لا بد ان ينقسم كل عشرة على سبعة وقيل حتى تميز حصة الحظوة جملة فاذا ظهر حصة
عشرة حمله بطرح غيرها مقسمة كل عشرة على كل شاة وقيل على قدر قيمتها فان كانت قيمة الشاة
عشرة وقيمة العفيرة خمسة انقسمت العشرة عليها اربعا فيقسم كل عشرة من الثمن على شاة وقيل
كذلك حتى لا يظهر حمله من الحظوة بطرح عن المشتري عشر من الحظوة لان البايع سلم تسعة
اعشار الحظوة ولم يسلم عشرةا فيطرح عشرتها وياخذ المشتري الاعنام والا فقرة التسعة
بما بقي وانما شرطنا العلومية في الافراد لاجل التقصان ولجل الرد بالعيب حتى لو انتقص شي او
احتاج الى رد شي بالعيب توقف على حصة من الثمن فيمكنه ان يرجع او يرد به ولا يفسد البيع
في الشاة العاشرة لان منهما لم يصرح بمحولا لا عوات العفيرة العاشرة لهما هذا اذا وجد
الاعنام عشرة والا فقرة عشرة وهو الوجه الثاني فالبيع في العفيرة الناضل فاسد
عندهم جميعا لان حصة الداهب من الغنم من الثمن مجهول ومجهالة ثبت الجاهلية في البايعة
وجاهلية العيب تنوجب فساد العقد بحد من هذا ومن الوجه الاول والفرق ان في الوجه
الاول حصة الشاة الفاضلة من الثمن معلوم لانا اعتبر المصنوع الى الشاة الفاضلة غير حصة من ثمن
الحظوة المشار اليها اما بالتسمية او احتيا لاجواز العقد والعفيرة الداهب من ثمن الحظوة المشار اليها
لا يسوع الى قليل الثمن وكثيره فكانت حصة العفيرة الداهب معلومة فيكون حصة
الشاة الفاضلة من الثمن معلوما فصرورة فامكن بحوزة البيع في الشاة الفاضلة بما يخصها
من الثمن اما في الوجه الثاني حصة العفيرة الفاضلة من الثمن مجهول جهالة نفذي الى الملعون التسليم
والتسليم لان العنم المشار اليها بما يتنوع فنحن وان جعلنا الشاة الداهية هي قليلة القيمة او
كبيرة القيمة فكان منها مجهولا وجهالة تنوجب جهالة ثمن القفزان الفاضل جهالة ثمنهما

في المنازعة ومثل هذه الجهالة تنوجب فساد العقد واذا فسد البيع في العفيرة الفاضلة جهالة الثمن
في الشاة الفاضلة في العدم في الوجه الثاني عندهم هل يفسد في الباقي ذكر ان على القياس قول
ابي حنيفة رحمه الله يفسد وعلى قياس قولهم الا لکن بخير المشتري ان شا اخذ الباقي وان شا ترك
وهذه المسئلة فرع لسلسلة ذكرها في كتاب البيوع وهو ان البيع متى ورد على شين او
اشيا صنفقة واحدة وفسد في البعض فسادا لا تلحقه الاجارة هل يفسد في الباقي عند الحنفية
رحمهم الله يفسد في الباقي وعندهما لا يفسد وان كان العيب مفضلا على ما ذكرنا في اصل الباب
ومن كل شاة وقيل يفسد ههنا واذا جاز الباقي في العقد عندهما بخير المشتري ان شا ترك
لسبق الصنفقة وان شا اخذ فان ترك انقطع السجل وان اختلفت احد اخذ الغنم التسعة
مع تسعة افقرة بتسعين درهما وبطل البيع في قفزان واحد لانه لاجهالة في التسعة
لان من كل شاة وقيل عشرة من الموجود منها تسعون درهما وانما جمل من عفيرة واحد لاجتبا
الى التسعة منه ومن الساء الحدوم فاذا لم يكن تسعة حول كان لم يكن ولم يدخل في العقد
الاتسع من الغنم مع تسعة افقرة بتسعين درهما ثم ذكر محمد رحمه الله في قول
ابي حنيفة رحمه الله في الوجه الثاني ان البيع في الكل يفسد ولم يذكر في الوجه الاول هل يفسد
بالكل ام لا واختلف المشايخ رحمهم الله فيه منهم من قال يفسد الذكر في الوجه
الماضي يكون ذكر في الوجه الاول لان الغنم محمالة لان في الوجه الثاني انما فسد عنده
الباقي لان قبول البيع في الشاة الداهية والقفز الواضل صار مشروطا في الباقي بشرط
احاد الصنفقة ولهذا القول المشتري البيع في البعض وان البعض لا يجوز وانه شرط
لا يقتضيه العقد فيفسد العقد كما لو اشترى عبدا من زوجة احد فاحد هذا المعنى موجود
في الوجه الاول لانه صار قبول البيع في العفيرة الداهب مشروطا في الباقي
حكم اتحاد الصنفقة فيفسد البيع لان فساد البيع في الداهب في الوجهين جميعا فسادا لا يلحقه
الاجارة بحال ومنهم من قال لا يفسد وهو الظاهر لانه لم يذكر الخلاف في الوجه الاول
وفرقوا الى حنفية رحمه الله في الوجهين والفرق ان قبول البيع في العفيرة الداهب
والشاة الداهية مشروط في الباقي حكم اتحاد الصنفقة لكن حكما ومعنى لا حقيقة ونصا
فان البايع ما قال بعك الباقي على ان يقبل البيع في الداهب منها فلا بد من اعتبار المعنى في
الحقيقة كالهبة بشرط العوض والعمل بهما في كل عقد متعدد فان احدهما يوجب فساد العقد
والاخر لا يفسد في الوجه الاول بالحقيقة وفي الوجه الثاني بالمعنى والعمل على هذا
الوجه اولى من القلب لان في الوجه الاول ثمن العفيرة الداهب ومن الشاة الفاضلة معلوم
وهنا مجهول فلو قلنا بالفساد منه يلزم منه الفساد ههنا بطريق الاول ولا كذلك على
العكس لان في المسئلة الثانية انما فسد لان ثمن العفيرة الفاضل صار مجهولا وهو قاييم والعقد
ينفذ في الكل صنفقة واحدة فحمل قبول البيع في الذي فسد البيع فيه كالمشروط
في الباقي حكما اما في المسئلة الاولى ثمن الشاة الفاضلة معلوم فلا يحمل ذلك وقد ذكرنا

في البيوع اذا استرى عدل رطل على ان فيه خمسون ثوباً كل ثوب عشرة بعشرة فوجه احد وخمسين
 كان العقد فاسداً لان عليه والتوب الزايد وهو مجهول — وجهه الله بغير البيع مجهول وان وجهه
 تسعة واربعين وقد قبض او لم يقبض كان البيع كان البيع جائز لان الوحد معلوم والمبيع
 متقابل الموجود من الثمن معلوم محوز وخير المشتري لتفرق الصفقة وان شئت ان يقولون
 بان هذا الجواب قولها اما عندنا في حجة رحمه الله العقد فاسد كله لانه فسد كله بنفسه فوجه
 لانه لا اسب لبطلان البيع اقوى من عدم العقد عليه قال — شمس الائمة السرخسي رحمه الله
 والاصح عندي ان هذا قولهم لان ابا حنيفة رحمه الله في طائفة هذه المسئلة انما يفسد العقد في الكل
 لوجود العلة المعسدة وهو انه جعل قبول العقد فيما يفسد فيه العقد بشرط قبول الكل
 في الاخر وهذا لا يوجد هنا فانه ما شرط قبول العقد في العدم ولا قصد ابراده على المجهول
 فقط الا انه غلط في العدد كذا في مسئلة في الوحي ما قصد ابراده العقد على العدم ولا شرط
 قبوله في الوجهين الا انه غلط في العدد غير انه قصد في الوجه الثاني كماله الممن وهذا الممن
 معدوم في الوجه الاول — لما ذكرنا ولم يذكر رحمه الله في الكتاب اذا وجد الاعنام
 تسعة والا فقرة تسعة قالوا جوابه ان المشتري بالخيار ليعقد الصفقة بخير
 المعمود عليه وفوات شرطه فان اختار الترك انقطع السخل وان اختار الاخذ باخذ ما حله
 بتسعة اعشار الثمن ويسقط عنه العشر لان حصته العاشر معلوم وهو عشر الثمن ان يواب
 عشر المبيع ولو كان الطعام عشرة افقرة متفرقة مختلفة القيمة فان كان فقير من حنطة وقفير
 من شعير وقفير من تمر وقفير من تمر وقفير من تمر وغير ذلك فقال بعثك
 هذا الطعام وهي عشرة افقرة وهذه الاعنام وهي عشرة على ان كل فقير وشاة من الطعام
 بعشرة دراهم حار البيوع وتقسيم على عشرة من الممن على كل شاة وقفير املوا من الطعام
 كله من كل نوع عشر الفولان الاعنام بطرمة والمضموم الى كل شاة ايضا معلوم وهو فسر
 سايع من كل الطعام وكل نوع عشرة وذلك معلوم وليس في الاعنام على هذا الوجه ضرر
 فيصير كل شاة وكل فقير معلوما الا يرى انه لو قال لرجل بعثك ثوبين هذا وقفرا من هذه
 الحنطة والشعير بدهم كان البيع جائزا وكان له التوب ونصف فقير من الحنطة ونصف
 فقير من الشعير وجه الاشد شهاً دانه لما اضاف المقدار وهو الفقير الى الحنطة والشعير جميعا
 كان له الفقير من المائتين جميعا كذا اذا اضاف الفقير الى العشرة الا فقرة المفترقة كان له
 من كل نصف عشر فقير ونظيره ما ذكر في الجامع الصغير اذا قال لغيره بعثك
 هذا العقد بالنف مثقال ذهب وحسمائة مثقال فضة وذكر في كتاب — الاقرار اذا
 قال لفلان على كحنطة وشعير كان له نصف كحنطة ونصف در شعير كذلك هنا وهذا
 لان اسم الفقير كما يقع على فرد من هذه الانواع يقع على فقير شايع من هذه الحنطة ولو ضمنا
 لكل شاة فقير اكاملا من الطعام من نوع واحد فسد البيع كماله الممن من الشاة ومن
 الفقير لان الشاة متفاوتة وكل الفقير الممن من كل نوع ايضا متفاوت وليس البعض بان يضم

تم

يقسم كل درهم على نصف فغير حنطة ونصف فغير شعير فاصاب فغير شعير بدرجة بذلك
 لان اول الكلام ان صاف الفغير الى كل واحد من النوعين على وجه لا الهما لكثرة آخر كلامه اضاف
 الفغير اليهما اضافة على السواء انه قال كل فغير منها بدرهم والعبارة لاخر الكلام كما بين
 الاستيفاء والتعليق فصار بايعا كل فغير حنطة ونصف فغير شعير بدرهم فيقسم عليهم
 كذلك فاصاب همة الشعير بدرجة بذلك وذلك ان وجد بالحنطة عبا يرد بها
 بعضها من الثمن ولوقال اسعد هذا الفغير الحنطة وهذا الفغير الشعير الفغير منها
 بدرهم فذلك لان ذكر الفغير مع حرفا بالالف واللام بمنزلة كلمة الكل فواضا الاستعارة
 على الافراد ومثله ان قال ابيعك هذا الفغير الحنطة وهذا الفغير الشعير كل فغير بدرهم
 ولا تلج الى التسمية فان وجد بالشعير عبا بدرجة كل فغير بدرهم ولم يقل منهما فان العقد
 يقع لانه اذا لم يصف الفغير اليهما لاني اول كلامه ولا في آخر كلامه صار بايعا من كل نوع فغيرا
 بدرهم ولم يفتح اسم الفغير على معلومها وانما وقع اسم الفغير واحد كماله وصار حصة كل فغير
 درهما حنطة كان وشعير اخلاف الاول لانه اضاف الفغير اليهما فانصرف اليهما وهنا
 اضاف الى شي واحد وقد ذكره بكلمة كل فانصرف الى كل مفرد مما سبق ذكره كانه قال
 اسعد فغير الحنطة بدرهم وفغير الشعير بدرهم ولو ان رجلا قال ابيعك هذه
 العشرة الانواب كل بوب بدرهم كان البيع فاسدا على محمد رحمه الله تعالى لانها
 منفصلة ولو وجد باحدها لم يدري اي شيء راد الى الباي بضم اليه يريد بهذا التعليل
 واسما علم انها سفاوته في جنسها ونفسها الى قليل القيمة وكثيره لان من كل ثوب مجهول
 لا يدري ان المصنوع البه ثوب هو كثير القيمة حتى يعلم من هذا او ثوب هو قليل القيمة حتى يكثر
 من هذا وهو كما لو قال ابيعك هذه الاعنام كل ثمانية بعشرة كان البيع فاسدا بخلاف
 ما لو قال بعتك هذه الاقتره كل فغير بدرهم لانها ليست بمثلها وانه حتى لو كانت متساوية بان
 كان الفغيران متفرقة فحلفه كان البيع فاسدا كما في التباين ولو ان رجلا اشترى من رجل عبد
 كل واحد منهما بالف وقبضهما فوجدا احدهما حرا واشترى دينين من رجل كل واحد منهما بعشرة
 فاذا احدهما حرا فمشتري البيع في الكل عنداى حنيفة وعنداى يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز
 ونحو المشتري لما ذكرنا في الاصل وان لم يسلم لكل واحد منهما فاسد في الكل عندهم
 اما عنداى حنيفة رحمه الله فلعنتين وعندهما العلة واحدة وهوانه صار مسترا القن والحل
 بحسنه من الثمن ابتداء وهو باطل وان وجدا احدهما مدبرا او مكاتب او ام ولد جاز البيع في القن
 عندهم سواء سمي بمن كل واحد عندهما ولم يسلم اما اذا سمي فابو حنيفة رحمه الله يحتاج
 الى الفرق بين هذا وبينها اذا وجد احدهما حرا والفرق وهو ان قبول البيع في الحر
 والمدبر صار مشروطا في الماني بعصا وحكما لا حقيقة ونصا فعملنا بالحقيقة في المدبر واحوانه
 وبالعنى والحكم في الحر عملناهما واذا لم يسلم ثمن كل واحد منهما محتاجان الى الفرق والفرق
 ان في الحر والحز صار مشتريا القن والحل كما يحصر ابتداء لان الحر والحز مما لا يدخل تحت العقد

اما في المدبر واحوانه لا الهما دخلوا تحت العقد لا يرى انه لو قضى العاصي يجوز بيعه جارا لانه خرج
 عن العقد بعد دخول البيعة في القن بالحنطة وجهالة الحصة في البتة لا توجب فساد
 البيع كما في المستحق والله اعلم

لم يذكر هذا الباب في بعض النسخ هنا وانما ذكره في
 الباب ان من الى ما

اخر ايمان هذا الكتاب

بني بمينة حنت في بمينة واذا انعدم ما بيني بمينة بر في بمينة

ان المطلق من كلام الناس محل على اطلاقه وعلى ما عارفه الناس واذا مدت بصفه بعصر فيه العقد
 اقتضا ان يصوص السرع والاستيفاء المطلق في الديون يقع مطلق المالب لانه اذا قبض عينا من
 اعيان المالب فصاعدا على المدون صار كما المستزى اياه بمثل ذلك الدين ثم يقع المقام
 منهما بمثل ذلك فيصل اليد عند سقوط الدين بحكم العاصه مثل حقه اليه وهو تفسير استيفاء
 الدين وقبض الحق عند الناس وفي غير فهم مني تقيده بقيد لا سالي مطلق المالب علمنا ان المراد به
 كون القبوض عينا هو مثل حقه وذلك لا يكون الا باستيفاء واقع كحس حقه فيتقيد به
 اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله اذا كان لرجل على رجل الف درهم دين وقال
 صاحب الدين عبد حر ان لم اقبض مالي عليك واحزمه ثوبا او عبدا فصاحته فقد قبضه
 وبر في بمينة لان القبض لفظ عام يصح استعماله في كل مال فانصرف الى عدم القبض فاذا قبض
 ثوبا او عبدا صار قابضا ما عليه من الدين وهذا لان كلام الناس يجري على اطلاقه حتى يقوم
 دليل التقييد والكالف جعل بشرط برب قبض مال عليه مطلقا غير معيد نصفه فاي مال
 قبض منه بدينه صار قابضا ما عليه والدليل على انه صار قابضا ما عليه عليه استعمال
 الناس فانهم يقولون قبض فلان مال على غريمه وان احزمه ثوبا او عبدا وهذا لانه لو
 استوفى لا يصير مستوفيا غير مطلق وهو ما في دينه بل يكون مستوفيا مثل حق ولستقط الدين
 بطريق المقاصد لكن بعد ذلك استيفاء لعين حقه وبحس قبضه كذلك هنا وكذا الوال
 ان لم اخذ مالي عليك او ان لم اقبض مالي عليك فعبده حر لانه ان بشرط برب على التمام ان ياخذ
 جميع ما عليه او ان ليستوفي جميع ما عليه او بعضه جميع ما عليه مطلقا غير معيد وانه لفظ مقيد
 يصح استعماله في كل مال ويسمى استيفاء واخذا واقتضا عفا وكذلك لو اخذ وكيل
 له فهو بمنزلة قبضه بيده لما مر ان يد الوكيل يد الموكل فصار قابضا حقه عفا وقد ذكرنا
 في الايمان ان الوكيل بالقبض سفير ومعه حتى لا يرجع اليه الحقوق فكان قبضه بمنزلة قبض
 الموكل بيده كما لو حلف لغير من عبده فامر غيره فقبضه حنت في بمينة وكما لو حلف لغير من
 فلانه لو كل رجلا بذلك ففعل بر في بمينة الا اذا نوى انه يباشر بنفسه فلا يحك بقبض
 وكيله لانه نوى الخصوص من العموم فان مطلق القبض يقينا وال مباشره والامر فاذا نوى
 المباشره فقد نوى الخصوص من العموم فكان من محتملات كلامه وفيه تشديد الامر على نفسه
 فانه قبل التبيه بر قبض وديله والان لا يسر الا بمباشرة بنفسه فيكون مصداقا بان وقضا

ولو قال ان لم ابر من فلان مالى عليه بعد حرام منه به مونا او عدلا او بيتا مما يوزن كالفضة
والمسك والزعفران او غير ذلك فهو حاشا لانه اخرج الكلام مخرج الخصوص لانه لا يدخل
في الوزن الا الخاص من الاموال على محمدرحمه الله فقال لان هنا خرج ذكر الوزن كان
على ما يوزن دون ما سواه فكان ذلك على ما له بعينه دون غيره اما في العبد والثوب فلانه ذكر
الوزن في قبض ماله عليه فانه قال ان لم ابر من مالى عليك فلا بد من مراعاة الوزن لانه اوصاف
الشروط مراعاة كاصل الشرط كما لو قال ان لم اقبض مالى عليك في هذه الدراهم في هذه
الليلة بحسب مراعاة المكان حتى لو قبض في غير ذلك المكان بحيث والعبد والثوب ليس بمحرك
فلا يحصل به البراما الدائير والزعفران وغيرهما فلو حين احدهما انه ذكر الايزان
مضافا الى ماله عليه وماله عليه درهم فانصرف الوزن الى الدرهم وصار كانه قال ان لم ابر
من فلان الدرهم التي عليه بعد حرام ولو قال هكذا كان شرطه سائر الايزان وان يكون
الموزون المقبوض درهم وقد وجد احدهما دون الآخر بحث كما لو قال ان لم
اصرب زيدا وعمرا فاصرب احدهما دون الآخر بحيث في يمينه والثاني انه لما ذكر الوزن
مضافا الى ماله عليه علم انه لم يرد بذلك جميع الاموال واذا انتفى العموم بدو الوزن كان
المراد منه الخصوص فحال على احضر الخصوص وهو ماله عليه من الدين لان بعض الاعداد
ليس باولى من البعض ولان بعض الانواع بمنزلة العدد في اللفظ العام والمطلق واللفظ
لا يحتمل العدد فهذا معنى قوله محمد رحمه الله وكان ذلك على ما له بعينه وان عي
بالايزان الاستيفاء دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدبر في القضا اما فيما بينه وبين الله
لانه نوى ما يحتمل كلامه لان الايزان يذكر ويراد به الاستيفاء مجازا ومن سوي الاجاز
وفيه تخفيف صدق فيما بينه وبين الله تعالى ولم يصدق في القضا كمن قال لامرأته
انت طالق ثم قال عنت به الطلاق عن الوثاق او عن الولادة صدق فيما بينه وبين الله تعالى
ولم يصدق في القضا لان قوله انت طالق عرفا وشرعا والطلاق عن النكاح لاعن الوثاق
والولادة بضار له بمنزلة الحقيقة ولغيره بمنزلة المجاز وهذا لان الوزن طريق
الاستيفاء فجاز ان يعبر به عن مطلق الاستيفاء مجازا وكذلك لو قال عبد حر ان لم
اقبض مالى عليك في كيس فاعطاه دنانير في كيس حيث لانه وصفه على وجه يكون مطرو
الكيس وهذا الايمان في الا بالقبض صورة فاقضى ان يكون المثل الذي ورد عليه القبض
صورة مثل حقه وهذا لانه لما ذكر الكيس مع القبض علمنا انه لم يرد به جميع الاموال
لان جميع الاموال لا يمكن ان يجعل في الكيس كالحوان وغيره فانتهى العموم
فكان المراد احضر الخصوص وهو ماله عليه من الدرهم فكان صرفه اليه وهو ملو
مع الكيس اولى من صرفه الى غيره وكذا اذا قال ان لم اقبض مالى عليك درهم
بالميزان وعلى قبض عينة حقه لانه ذكر مع القبض زيادة شرط وهو الميزان مضافا
الى عين الدرهم فلا بد من مراعاة ذلك كما لو ذكر الايزان وحاصله او هذه الالفاظ

اراد المبالغة في الاستيفاء والمبالغة انما تكون باسيفافته واو قال ان لم اقبض الدرهم التي بي
عليك فقبض بها عرضا او دنانير لم يحث وكان الجواب فيه كما جوا بفيما اذا قال ان لم
اقبض مالى عليك لان ذكر الدرهم وعلمه سواء لانه ذكر ما يقتضيه الكلام من غير ذكر لان
قوله ان لم اقبض مالى عليك كناية عن الدرهم لان حقه عليه درهم فذكر الدرهم ليس فيه الا تأكيد
الكلام فصا ركانه والـ ان لم اقبض مالى عليك ولم يذكر الدرهم وهي مسئلة اول
الباب بخلاف قوله درهم بالميزان لان ذلك صفة القبوض لصفة الدرهم التي له
عليه فيشترط كون القبوض درهم ولو قال ان لم اقبض منك درهم فصا من الدرهم
التي عليك فقبض بها عرضا او دنانير فانه بحث في يمينه لان شرطه ان يكون القبوض
درهم ولم يوجد وهذا لانه اخرج الكلام مخرج الخصوص لانه خص القبض بالقبضا
والقبض الموصوف بالقبضا في الاعمال انما يعرف اذا قبض جنس حقه لان القبض المطلق غير اليقين
انما يقع اذا كانا من جنس واحد ولا بد من على كون القبوض درهم وهذا امر يرجع الى
الصورة فاقضى ان يكون القبوض مثل حقه صورة وهو بمنزلة ما لو قال ان لم اقبض
مالى عليك في الكيس فقبض في غير الكيس فخرج من هذه المسئلة وبينما ذكرنا اذا قال
ان لم اقبض الدرهم التي عليك فقبض بها عرضا او دنانير لم يحث والفرق ان حقه
ذكر الدرهم مع الالف واللام والدرهم مع الالف واللام لا بد من صفة القبوض فانه لا يقال
زيد العالم وانما ذكر ما يقتضيه الكلام من غير ذكر الدرهم وعلمه بمنزلة اما
في المسئلة الثانية ذكر الدرهم من غير الالف واللام فانه قال ان لم اقبض درهم الدرهم
من غير ذكر الالف واللام تذكر صفة القبوض كما قال زيدا عالم فقد جعل شرطه ان يكون
المقبوض منه درهم ولم يوجد وهذا لانه ذكر بدون الالف واللام فصا عن الدرهم
المذكورة بالالف واللام فكان القبوض منكرا صفة القبوض وتفسير الـ عن الحق الذي
له عليه ولو اسقرض المطلب من الطالب درهما بقضا اياه ثم استقرض منه
فقضا اياه حتى قضى درهم بذلك الدرهم حيث في يمينه وان صار قاضيا درهم الذي له
عليه لان في الامان بمرأى صورة الشرط لما ذكرنا في باب المساومة وشرطه صورة ولقضا
ان يكون القبوض مساين لطلب عليه اسم الدرهم وان اسم جمع واقل الجمع ثلثة ولم يقبض بثلثة
فلم يات بما هو شرطه في حث ولا يقال بان اليمين عرفة نبيعي ان لا يحث الا في آخر
جز من اجزائها لاحتال المرسله لا ما نقول انما استوفى البر عند تمام قيام الحق وعليه
ومتى مات المعقود عليه وقع الياس عن البر في حث في الحال كما لو طغى ليلبس هذا الثوب
او اكلن زيدا كان وقتها الحرام فلو هلك الثوب او مات زيدا بحث لفوات المعقود عليه
لكذلك هنا المعقود عليه الدين وقد سقط بقبضه متفرقا ففات المعقود عليه في حث
ولو كان استقرض منه ثلثة درهم فقضاها اياه ثم استقرضها وقضاها هكذا حتى اوفاه
كله بثلثة درهم بر في يمينه لانه وجد قضا دينه بما يسمى درهم لانه قضاها متفرقة وليس في

شرط ما سوجب التقييد بوصف الاجماع في القضا انما الشرط ان يكون القضا واقعا بما سمي وراهم
 مطلقا سواء استوفى حقه بدرهم في حالة واحدة او في احوال بر في يمينه ولو حلف لسرير ماله
 عليه فلم يبرهما واعطاه ايا عدد امن غير وزن حث لانه جعل شرط البر الايزان مع القبض
 فلا بد من الوزن مع القبض لما ذكرنا ان صورة الشرط معتبرة ولانه اخرج الكلام مخرج
 الخصوص وارحلف لسرين حقه او ليستوفيه او ليقبضن او لياخذنه ففعل ذلك كله
 بر في يمينه لان فعله وكياله فيما يكون الوكيل تابيا من كل وجه بمنزلة فعله والوكيل في هذه
 الافعال تاب من كل وجه فان الحقوق لا ترجع الى الوكيل فوجب شرط البر الا ان يعنى القبض
 بيمينه فيكون على ما عني لانه نوى الخصوص من العام والخاص فكل ما كان ما وبما محتملا
 كلامه وفيه تشديد فيكون مصداقا فيما بينه وبين الله وفي القضا ولو كان الذي عليه المالك
 حلف ليزينه او ليرثه او ليعطيه او ليقبضه او ليقبضه طام من فعل ذلك به فقد خرج من يمينه
 لما قلنا في حق الطالب وان كان احد هما وكيل او لا يعطى او بالقبض قبل اليمين ثم اعطى وكيله بعد
 ذلك او قبض بغير علمه او بغير علمه بر في يمينه لان البر انما يحصل بفعل وجد من الوكيل منسوبا اليه
 وقد وجد في الوجهين وشرط البر الفعول ون التوكيل وهذا لان الوكالة غير لازمة فكان لدوامها
 حكم الابتداء فصار كانه وكلمه بعد اليمين وهذا لان الوكالة وان وجدت قبل اليمين فالفعل الذي
 هو شرط البر وهو القبض وجد بعد اليمين فخرج من اليمين كمن حلف لا يطلق امراته وقد كان وكل
 وكيله قبل اليمين حتى يطلقها فطلقها الوكيل بعد اليمين حث في يمينه لان ما هو شرط الحث وهو النطق
 وجد بعد اليمين فاذا كانت العبرة بما هو شرط الحث كحالة الفعل كحالة التوكيل فكذلك فيما هو
 شرط البر يكون العبرة بحال الفعل كحالة التوكيل الا يرى انه لو وكل وكيله بطلاق امراته
 لما في صحة فرض الموكل ثم طلقها الوكيل يصير كان الموكل هو المريض طلقها في المرض حتى يصير قارا
 لذلك في مسئلتنا صار كانه قبض بنفسه وان كانت الوكالة قبل اليمين والله اعلم بالصواب

تم الكتاب بحمد الملك الوهاب

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه

وسلم تسليما كثيرا دأما

ابدا

